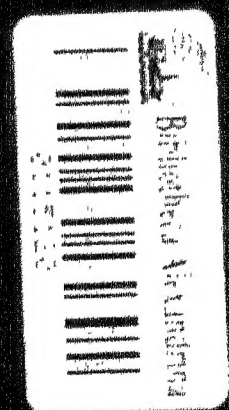


# مَوْسُوعَةُ الْمَجَالِسِ الْقَوْمِيَّةِ الْمُتَخَصِّصَةِ











رئاسة الجمهورية  
المجالس القومية المتخصصة

مقدمة

المجالس القومية المتخصصة

١٩٧٤ - ١٩٩٠

المجلد الثامن



## تقديم :

يتبوأ الأزهر مكانته الرفيعة فى العالمين العربى والإسلامى ، بما قدمه خلال ما يزيد على عشرة قرون ، من علم نافع ، وشرح للفقه وبيان لأسول الدين وتوجيه حكيم ، وحل للمعضلات ، وقدوة صالحة فى أحلك الأزمان وحراسة أمينة على المقدسات .

فقد ظل يؤدى دوره فى الحفاظ على القرآن الكريم . والشريعة الإسلامية فقها وأصولا ، دراسة وصيانة ، وتوضيحا وإبانة . وهو سياج اللغة الفصحى ، يوطدها فى البلاد العربية ، ويشد أزرها فى مختلف أقطارها ، وينشرها على امتداد ساحة بلاد الإسلام . كما حافظ عليها وصانها فى عهود الانحطاط والاستعمار .

وما زال يرفع مشعل العلم والهداية فى الداخل والخارج ، فمن خريجيه وعلمائه : أئمة المساجد وخطبائها ، ورجال الوعظ والارشاد بمصر ، كما ينتشر فيض كتبه ومبعوثيه فى شتى أرجاء العالم الإسلامى .

وما زال يؤمه المبعوثون من انحاء افريقيا الى آسيا ، ومن أقصى الشرق فى اندونيسيا الى أقصى الغرب فى المغرب . مما جعل لمصر مكانة مرموقة ، وسلطانا أدبيا ، وزعامة موفورة .

والأزهر ، مع ما له من قيمة تراثية رفيعة ، ومجد عظيم يفخر به -- يمثل عاملا من عوامل النضج السياسى والتفتح العلمى والنهضة الأدبية ، والنشاط الفكرى . فهو الذى تلقى الحضارة الحديثة ، وهو الذى أذاعها فى مصر ثم فى الشرق ، فكان المؤثر الأول فى الحياة المصرية الحديثة ، منذ اتصلت بأوروبا اتصالا منظما فى أواخر القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين ، إذ تلقى هذه الحضارة ، ثم أرسل رواده -- منذ أوائل القرن التاسع عشر -- يلتسسونها فى مواطنها . وهكذا نقل العلوم والآداب الأوربية أول ما نقلت ، كما شارك فى إنشاء المعاهد العلمية المختلفة ، فكان من أبنائه من شارك فى إنشاء مدرسة الطب القديمة ، ومدرسة الآل من ، ثم دار العلوم ، ومدرسة القضاء الشرعى ، ثم الجامعة المصرية الحديثة . ومن ثم استأثر فى وقت غير قصير بالنشاط الثقافى والفكرى الحديث فى مصر .

ومما يشير الى حيوية الأزهر ، أن كل صراع بين القديم والجديد ، وبين التطور والجمود ، انما نشأ فى الأزهر ونما فيه . فهو ، فى أكثر من ناحية ، صورة لمصر ، من نشاط وكمون ، وتقدم وحفاظة ، وأصالة ومعاصرة .

والى جانب دوره الفكرى ، كان له دوره الهام فى تعبئة القوة المعنوية ، وإذكاء روح المقاومة فى مواجهة العدوان على مصر من الخارج والطفيان من الداخل ، سواء أبان الحملة الفرنسية ، أو الثورة العرابية ، أو ثورة سنة ١٩١٩ . وبذلك شارك -- الى جانب رسالته العلمية والروحية -- فى النهضة السياسية والاجتماعية . الى جانب دوره الرائد فى دعم الترابط الثقافى بين مصر وشعوب الأمة الإسلامية .

وإذا بدا فى بعض الأحيان أن الحياة المعاصرة لا تعطى الأزهر حقه إلا بمقدار ، فإنه يبادر الى قهر المعوقات ، واقتحام ما يعترضه من عقبات ، ويشارك فى الحياة العامة على تنوعها واختلافها .

ولقد كان هذا التاريخ وهذه الحيوية التى يتمتع بها الأزهر -- فى ضمير المجلس القومى للتعليم وهو يبحث شئون الأزهر كمؤسسة تعليمية أولى فى مصر ، نضم جميع مراحل التعليم ، من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية حيث تتمثل فى الأزهر أقدم جامعة فى العالم .

وعلى مدى عمر الأزهر المديد ، استطاع أن ينهض برسائله التعليمية ، بفضل قدرته على التطور ، وقابليته لاحتواء التغيرات الحضارية والاجتماعية ، واستجابته لعوامل المعاصرة والتحديث .

وإذا كانت ثمة مشكلات تواجه هذه المؤسسة العريقة ، فقد اهتم المجلس القومي للتعليم بإجراء دراسات وبحوث متعددة عن التعليم الأزهرى ، بما توافر لدى المجلس من الخبرات والآراء والأفكار والمعلومات . وقد بلغت دراسات المجلس فى هذا المجال ثلاثين دراسة ، استقصى من خلالها أسباب المشكلات ، وناقش وسائل العلاج التى تستجيب لروح العصر ، وتحرص فى الوقت ذاته على الخصائص التى لا بد من توافرها لهذا النوع من التعليم .

ورؤى - لمكانة الأزهر وبوره - أن تنصدر هذه الدراسات المجلد الثامن من موسوعة المجالس القومية الذى نقدمه اليوم للقراء ، والذى يضم أيضا الأقسام الثلاثة الآتية :

البحث العلمى والتكنولوجيا : لم يعد البحث العلمى ترفا حضاريا ، بل أصبح المحور الرئيسى للتقدم ، والتنمية بشتى فروعها . وقد أدت الاكتشافات العلمية والتكنولوجية الى إحداث آثار عميقة فى شكل المجتمعات واقتصاديتها ، بل فى فكرها وثقافتها ، وذلك نتيجة لانجازات الثورة العلمية والتكنولوجية فى مجالات الفضاء والطاقة النووية والالكترونيات ، وما حققتة التطبيقات العملية من انتصارات فى الزراعة والصناعة ، واستخدامات الموارد الطبيعية ، والابتكارات فى المنتجات الصناعية ، والتقدم المذهل فى ميادين النقل والمواصلات والاسكان . حتى أصبح العالم يواجه نوعا جديدا من الصراع بين القوى الكبرى لتحقيق مزيد من الابداعات العلمية والتكنولوجية ، ويوشك التنافس الدولى أن يتحول الى تحقيق الطفرات المتتالية فى هذا الميدان .

وعلىنا أن ندرك - قبل فوات الأوان - أننا نواجه تحديا حضاريا ، وسباقا دوليا ، ينبغى أن تكون وسيلتنا الأولى فيه هى البحث العلمى والتقدم التكنولوجى ، لنتمكن من تعويض ما فاتنا ، وللحاق من ثم بركب التقدم العالمى ، لأن التراخى فى هذا المضمار قد يؤدى الى أن يصبح مجتمعنا أسيرا للتخلف ، وعالة على الدول المتقدمة .

ولا ريب فى أن مصر - من خلال الجهود الجادة المخلصة ، وبما لديها من طاقات علمية وتكنولوجية ، ومن قدرات تخطيطية وتنفيذية - قادرة على اقتحام هذه العقبات ، وإن تشق طريقها بنجاح الى عصر التصنيع والتكنولوجيا ، بشرط أن تجند كل الكفاءات الفكرية والعلمية والبحثية والتخطيطية لتحقيق هذه الغايات ، بحيث يصبح البحث العلمى - فعلا لا قولا - نشاطا استثماريا ، يمارس من خلال تنظيم محكم ، وإدارة رشيدة تحرص على استخدامه كأداة للتقدم ، ووسيلة لحل مشكلات الانتاج وتطوير أساليبه وتوفير مستلزماته ، والتغلب على مشكلات الخدمات الماثلة والمحتملة . ولعلنا بذلك نلقى عباءة التخلف عن كواهلنا ، ولا نظل متأرجحين بين التطور والجمود .

ولا شك أننا فى حاجة الى اجراءين سريعين يتمان فى تنسيق وتكامل ، وهما :

- سرعة تطوير التكنولوجيا المتاحة محليا ، مع استيعاب المناسب لنا من التكنولوجيا العالمية ، وتوطينها بحيث يتلاحم الاثنان معا .

- الاسترشاد بتجارب الدول التى حققت تنمية اقتصادية واجتماعية متقدمة ، استنادا الى البحث العلمى والتكنولوجيا ، بحيث نستوعبها ونتعلم الدرس الملائم للاستفادة منها . وبهذه المفاهيم تناول المجلس موضوع البحث العلمى والتكنولوجيا ، وأنجز واحدا وأربعين دراسة تناولت دورهما فى مختلف المجالات ، وربطهما بقطاعات الانتاج والخدمات ، بحيث يكون البحث

العلمى جزءاً من خطة التنمية ، يؤدى دوراً بارزاً وحيوياً فى شتى القطاعات . ومن ذلك على سبيل المثال : التنمية الزراعية : باستخدام بحوث الهندسة الوراثية لانتاج سلالات عالية الانتاجية ، وخاصة بالنسبة للمحصولات الغذائية ، مثل القمح والذرة والأرز ، والبحث عن مصادر غير تقليدية لانتاج الغذاء الى جانب دور البحث العلمى فى الميكنة الزراعية ، بتصميم نماذج الآلات التى تتناسب مع البيئة المصرية .

التنمية الصناعية : بالمساهمة فى حل المشكلات التى تواجه الصناعة فى مصر ، وخاصة فيما يتصل بإيجاد بدائل مستلزمات الانتاج من مواد خام ووسيلة . ووسائل زيادة الكفاية الانتاجية للمصانع ، مع تقييم وتطوير المنتج بما يواكب المستويات العالمية . وتقديم المعونة والمشورة فى شأن نقل التكنولوجيات المتقدمة والمفاضلة بينها ، واختيار أكثرها ملاءمة للواقع المصرى ، من حيث أهميته ونفعه وقلة آثاره الضارة ، بما يكفل سلامة البيئة والحفاظ عليها بوضع خطة للحل التدريجى للطاقة الجديدة والمتجددة : الطاقة الشمسية ، وطاقة الرياح ، وغيرهما ، لتحل تدريجياً محل الطاقة المتولدة من احتراق البترول ، لوقف استنزافه ، وتوجيهه الى الصناعات البتروكيمياوية . الى جانب تكثيف ودعم البحوث فى مجال الطاقة النووية ، وانتاج الوقود النووى واختباراته ، وحسم الموقف فى شأن الانتفاع بالطاقة النووية من خلال تحديد وسائل الامان الضرورية للمنشآت النووية .

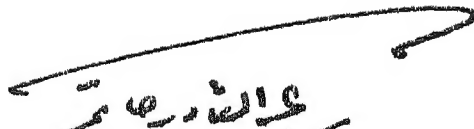
محو الأمية وتعليم الكبار : ويشتمل على ثمانية وعشرين دراسة ، تتناول هذا الموضوع من مختلف جوانبه وتخلص فى ضرورة تكاتف جميع الجهود لمحو الأمية ، من خلال حملة قومية شاملة ، تساندها خطة إعلامية رشيدة ، اذ أن محو الأمية من العوامل الحاسمة فى حل مشكلات التخلف ، والاتجاه نحو تحديث المجتمع وتأهيله للتعامل مع التطورات العلمية والتكنولوجية ، بل والتغيرات الاجتماعية والسياسية ، لأن الأمية من أخطر المشكلات التى تهدد خطط التنمية وتعوق انطلاقها ، كما تمثل عقبة فى سبيل تحقيق الحرية والديمقراطية . ومن ثم فإن محو الأمية من أهم الأولويات التى ينبغى أن يحققها أى مجتمع ينشد التقدم ويسعى الى تأسيس نظام مبنى على العدالة والديمقراطية الحقيقية .

ويأتى فى ختام هذا المجلد : التعليم وتخطيط القوى العاملة ، ويشتمل على سبعة موضوعات تخلص فى استراتيجية طويلة المدى لإعداد الفنيين على مستويات العمالة المختلفة .

. . . . .

ويصدر هذا المجلد تكون الموسوعة قد استكملت بحوث المجالس عن التعليم ، التى استغرقت ثلاثة مجلدات هى السادس والسابع ، والثامن المائل بين يدي القراء ، والذى نرجو أن يكون خير عون ، لواضعى الخطط فى مجالات التعليم والبحث العلمى والباحثين والدارسين .

وعلى الله قصد السبيل ،،،

  
د . محمد عبدالقادر حاتم

المشرف العام

على المجالس القومية المتخصصة





- التعليم الأزهرى
- البحث العلمى والتكنولوجيا
- محو الأمية وتعليم الكبار
- القوى العاملة

دراسات وتوصيات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا



القسم الأول

# التعليم الأزهرى



## الدورة الأولى ١٩٧٤

# التعليم الأزهرى

مايلى :

### فى المرحلة الابتدائية :

- يوجد نحو ٣٠٠ معهد ابتدائى تستوعب سبعين ألف طالب .
- يتطلب تعليمهم ثلاثة آلاف مدرس : الموجود منهم بالفعل نحو ألفين فقط وبهذا يكون العجز نحو ألف مدرس ، وغالبية المدرسين غير مؤهلين .
- أن عدد المعاهد الابتدائية قليل جدا بالنسبة إلى مدارس وزارة التربية ، فلا تبلغ نسبة التعليم الدينى المتخصص سوى ١ ٪ وهو أمر بالغ الخطورة .

### فى المرحلة الاعدادية والثانوية :

- تدرس فى هذه المرحلة العلوم الدينية والعربية إلى جانب مناهج وزارة التربية مما يشكل عبئا كبيرا على الطالب ، وينشأ عن ذلك انبواجية تستدعى أن تعقد موازنة بين المقررات التى يدرسها طلاب الثانوى بمدارس وزارة التربية ، ونظراؤهم من طلاب المعاهد الأزهرية .
- لا بد من دراسة مستفيضة عن مدى كفاية ثلاث سنوات فى المرحلة الإعدادية ، والأربع فى المرحلة الثانوية ، لاستيعاب هذه الانبواجية فى البرامج ، مع إعطاء الاعتبار الأول لإتقان العلوم الدينية واللغوية التى تعتبر الرسالة الأساسية فى هذه المعاهد .
- ضرورة الاهتمام بإنشاء المعاهد الدينية وأقسامها الداخلية فى المحافظات النائية ؛ فنشر التعليم الدينى فى هذه المناطق يعتبر ضرورة استراتيجية وطنية هى بمثابة سد من المقاومة والحراسة ، ضد أى تسرب خلال هذا النطاق .
- القلة المتناهية فى معاهد الفتيات برغم الإلحاح الزائد من الجمهور بطلب التوسع فيها ، فالتعليم الدينى للفتاة هو الدعامة الرئيسية فى بناء الأسرة الصالحة .

### فى التعليم العالى :

- عدم تنفيذ القانون الذى اشترط أداء الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة امتحان معادلة يؤهلهم لمتابعة الدراسة فى كليات الأزهر

منذ أكثر من ألف عام ، قام الأزهر فى مصر منارا للفقهاء الإسلامى وعلوم الشريعة : أصولها وفروعها ، وعلوم اللغة العربية : قواعدها وأدائها . وعلى امتداد الزمن أرسى تقاليده فى العلوم ومناهج البحث ، فكانت أساسا للنظام الجامعى وتقاليده فى بلاد الدنيا .

وقد اكتسب اسم الأزهر مكانة عالمية ، واكتسب المنتسبون إليه احتراما وتقديرا ، وكانت بعوث الأمم المختلفة إلى الأزهر سببا لتوثيق علاقاتنا ببلاد كثيرة وشعوب كثيرة ، وصار هو الجامعة الإسلامية الكبرى فى الشرق والغرب ، ولا يطلب أحد علوم الإسلام إلا عن طريق الأزهر ، كما أنه بالأزهر استقام اللسان العربى فى مصر واستقامت العقيدة من الانحراف والزيغ .

ثم جاءت متطلبات العصر الحديث ، وما تقتضيه من إدخال العلوم الحديثة على مناهج الأزهر إلى جانب العلوم الأصلية فيه ، جاءت لتشكّل عبئا جديدا وأوجدت انبواجا كبيرا بالنسبة لطلاب فى مراحل التعليم المختلفة فيه .

وفى ضوء التقرير المقدم إلى المجلس من السيد وزير شئون الأزهر ، عن حال التعليم بمعاهد الأزهر وجامعته ، برزت عدة مشكلات أهمها

\* التوسع في إنشاء معاهد المعلمين لسد العجز في مدرسي التربية الدينية ، سواء أكان بالمعاهد الأزهرية أم بالمدارس في التعليم الابتدائي .

\* تخصيص نسبة من حملة الشهادات المتوسطة ، الذين توزعهم وزارة القوى العاملة على المصالح ، إلى التعليم الابتدائي بعد إعطائهم دراسات تربوية ، لإمكان مواجهة بعض أوجه العجز في التدريس .

\* زيادة العناية بالقرآن الكريم بالأزهر الشريف حفظاً وفهماً وتفسيراً ، على أساس أن القرآن الكريم هو دعامة الفقه الديني الأصيل في المجتمع الإسلامي الحديث ، وبحيث يطبق الأزهر القوانين واللوائح في اشتراط حفظ القرآن الكريم للترقية إلى المناصب القيادية ، والترشيح إلى عضوية البعث الإسلامية الأزهرية إلى العالم الإسلامي .

### الدورة الثالثة ١٩٧٥ - ١٩٧٦

## القبول في كليات الأزهر

## ومستقبل السنة التأهيلية

كان القبول بكليات الأزهر - قبل صدور القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن تنظيم الأزهر - مقصوراً على الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية ، وكانت الكليات التي تقبل هؤلاء هي كليات : الشريعة ، واللغة العربية ، وأصول الدين .

مع زملائهم من خريجي المعاهد الأزهرية .. إن انتساب الحاصلين على الثانوية العامة إلى ما يسمى السنة التأهيلية بجامعة الأزهر ليس هو البديل الصالح لهذه المعادلة ، وقد عاد هذا على الدراسات الإسلامية في الجامعة بمناصب جملة .

- إن إنشاء فروع لجامعة الأزهر في المحافظات أمر ينبغي أن يؤخذ بالحسنة والتريث ، فالكليات الأصلية في الجامعة الأزهرية : الشريعة وأصول الدين واللغة العربية تعاني نقصاً شديداً في هيئات التدريس نظراً للإعارة للخارج ، فلا ينبغي إذن أن توزع القلة الباقية على الأقاليم ، كما أن الحاصلين على الثانوية الأزهرية في غير حاجة الآن إلى فروع لجامعة الأزهر ، حتى يتم التوسع في إنشاء المعاهد ، وترتفع نسبة التعليم الديني المتخصص إلى ١٠ ٪ على الأقل - وعندئذ تفتح الفروع في الأقاليم .

- إن إنشاء فروع لجامعة الأزهر ، لقبول طلاب غير مؤهلين للدراسات الإسلامية بقصد حل أزمة الأعداد الكبيرة التي لا مكان لها في الجامعات الأخرى ، أمر يتعارض مع تطوير التعليم الأزهرى .

### التوصيات

وبناء على ما أثارته المناقشات حول تلك المشكلات ، توصل المجلس إلى التوصيات العامة التالية :

\* التنسيق والتعاون بين التعليم العام والتعليم الأزهرى بحيث تتأكد المشاركة بين وزارتي التربية والتعليم والأزهر ؛ بالتوسع في إنشاء مدارس ابتدائية أزهرية في مناطق التجمعات السكانية التي تزيد على ١٠٠٠ نسمة . والتعاون بين الوزارتين في تحسين مستوى التربية الدينية في مدارس التعليم العام ، وكذلك التوسع في إنشاء فصول تحضيرية بالمعاهد الأزهرية ليلحق بها التلاميذ في سن الخامسة ، ثم ينقلون إلى السنة الأولى في سن السادسة ، وبذلك تنتهي الفرصة لحفظ قسم من القرآن الكريم في سن صغيرة .

\* وضع حوافز لطلاب المرحلة الابتدائية للالتحاق بالمعاهد الدينية .



وبعد صدور القانون أنشئت كليات : التجارة وكلية البنات والهندسة والزراعة والطب . ثم انشئت بعد ذلك كليات : العلوم والتربية وطب الأسنان والصيدلة ، وكلية اللغات والترجمة ، وكلية الدراسات الإسلامية والعربية .

وقد نص القانون في المادة ٨٩ على : أن للحاصلين على ثانوية الأزهر فرصا متكافئة مع نظرائهم الحاصلين على الثانوية العامة ، في التقدم إلى الكليات المختلفة في الجامعات الأخرى ومعاهد التعليم العالي ، وفقا للقواعد المقررة . كما نص على أنه يجوز للحاصلين على الشهادة الثانوية العامة أن يطلبوا الالتحاق بإحدى كليات جامعة الأزهر ومعاهدها ، بعد النجاح في امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الثانوية من المعاهد الأزهرية .

ولما كان الحاصلون على الثانوية الأزهرية يدرسون نفس المناهج التي يدرسها طلاب الثانوية العامة في العلوم المدنية – فإن التعادل المنصوص عليه في القانون ينصرف إلى المناهج التي يدرسها طلاب الثانوية الأزهرية على مدى أربع سنوات في : علوم اللغة العربية والفقه والحديث والتفسير والتاريخ الإسلامي ، بالإضافة إلى ما درسوه منها قبل المرحلة الثانوية .

وفي سبيل إتاحة الفرص للحاصلين على الثانوية العامة للالتحاق بكليات جامعة الأزهر " بشرط التعادل " ، اصطنعت عدة أنظمة منذ صدور القانون كان أولها : عقد امتحان تحريري في المواد الإسلامية والعربية ، وكانت نتيجته غير مشجعة . فعدل عنه إلى امتحان شفهي ، ولكنه لم يحقق الغرض المنشود . فعدل عنه بعد عام واحد إلى " معهد الإعداد والتوجيه " لكي يدرس فيه الطلاب المواد الإسلامية والعربية ، وبعض المواد المؤهلة للكلية التي يرغب الطالب في الالتحاق بها لمدة عام واحد ، ولكن التجربة لم تنجح كذلك .

وفي عام ١٩٦٨ ، استقر الرأي على قبول طلاب الثانوية العامة بكليات الأزهر ، عن طريق مكتب التنسيق العام للجامعات ، فأنشئت

السنة التأهيلية ليلتحق بها الطلاب المرشحون من هذا المكتب . ووضعت المناهج الدراسية لها بمعرفة لجنة من علماء الأزهر لتأهيلهم في خلال هذه السنة لمتابعة الدراسات الإسلامية في كليات الجامعة ، على ألا يقيد هؤلاء الطلاب في الكليات التي رشحوا إليها إلا بعد نجاحهم في امتحان نهاية العام في السنة التأهيلية ، وإلا أعادوا الدراسة عاما آخر حتى ينجحوا ، أو يفصلوا إذا رسبوا .

ولما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، في ٢٧/٣/١٩٧٥ ، متضمنة النص على : أن يصدر قرار من شيخ الأزهر ، بناء على اقتراح مجلس الجامعة وموافقة المجلس الأعلى للأزهر ، بمواد امتحان التعادل ونظامه ، وبناء على اقتراح الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية – شكلت جامعة الأزهر لجنة انتهت إلى ضرورة الإبقاء على السنة التأهيلية ، لأنها خير وسيلة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التعادل . كما أشارت اللجنة إلى بعض التوصيات التي ترفع من مستوى الدراسة . وتمت موافقة مجلس الجامعة والمجلس الأعلى للأزهر على ما انتهت إليه اللجنة .

وقد ناقشت شعبة التعليم الأزهرية وضع السنة التأهيلية في ضوء التقارير التي قدمت إليها وما توفر لها من معلومات وحقائق . وكان هناك ما يقرب من الإجماع على مسائل أهمها :

– أنه مهما قيل عن السنة التأهيلية ومناهجها وأساليب العمل فيها ، فإنه لا يمكن أن يقال أنها تحقق الهدف الذي قصد إليه المشرع من تحقيق التعادل بين : طلاب الثانوية العامة ، وطلاب الثانوية الأزهرية .

– أن الوضع السليم لتحقيق ما استهدفه قانون تطوير الأزهر – مادام التعادل المنشود يصعب تحقيقه – هو قصر القبول بالكليات الأزهرية على الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية .

– أنه لما كانت الأعداد التي تتخرج حاليا من الثانوى الأزهرى لا تسد حاجة كليات الأزهر الأصلية – بالإضافة إلى الكليات العملية – فإنه

موحدا لجميع الطلاب بنين وبنات ، وتكلف لجنة بتأليفه ، ويقوم الأزهر بطبعه وتوزيعه بثمن مناسب ، أو أن يكون بغير مقابل .  
\* تحديد حد أدنى لحضور الطلاب وانتظامهم ، بحيث يحرم الطالب الذى لا يحققه من دخول الامتحان .  
\* تقسيم الطلاب الى مجموعات لا تزيد عن ١٠٠ طالب .  
\* تكون هيئة التدريس بالسنة التأهيلية من بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والمعاهد الأزهرية .

## الدورة الرابعة ١٩٧٦ - ١٩٧٧

# دور الأزهر فى نشر الثقافة الاسلامية وتحفيظ القرآن الكريم

ظل الأزهر منذ أكثر من ألف عام يقوم بدرره العظيم فى الحفاظ على الثقافة الاسلامية ، وتحفيظ القرآن الكريم .  
وقد قام المجلس بدراسة هذا الموضوع لأهميته وانتهى إلى التوصية بما يأتى :  
فيما يختص بأهداف التعليم فى الأزهر :  
\* الاهتمام الجاد بالقرآن الكريم فى المرحلة الابتدائية حفظا

لابد من توسيع قاعدة التعليم الأزهرى لكى يخرج الأعداد الكافية فى المستقبل .

## التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بالآتى :  
\* وضع خطة للتوسع فى التعليم الأزهرى ، بدءا من المرحلة الابتدائية ، وبالتنسيق مع خطة وزارة التربية والتعليم ، بحيث يبلغ القبول فى الصف الأول الابتدائى الأزهرى ، فى نهاية سنوات الخطة ، نسبة تسد الحاجة من خريجى الأزهر فى معاهده وكتلياته .  
\* يستمر نظام السنة التأهيلية بصفة مؤقتة . على أن يعاد النظر فى مناهجها وأسلوب العمل بها والاشراف عليها ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان جدية العمل فيها ، لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من التعادل الذى نص عليه القانون .  
\* يستمر بصفة مؤقتة نظام القبول للحاصلين على الشهادة الاعدادية العامة بالثانوى الأزهرى ، بعد امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادة الاعدادية من المعاهد الأزهرية ، طبقا لما نصت عليه المادة ٨٨ من القانون .  
\* حينما يتخرج من القسم الثانوى الأزهرى أعداد كافية لسد احتياجات كليات جامعة الأزهر نظرية وعملية ، يتوقف نظام قبول حملة الثانوية العامة بالأزهر ، وتبعا لذلك يلغى نظام السنة التأهيلية . وحينما تتخرج من المعاهد الاعدادية الأزهرية - الأعداد الكافية ، يلغى نظام قبول الحاصلين على الاعدادية العامة بالثانوى الأزهرى .  
توصيات عن السنة التأهيلية :  
وقد تمت دراسة موضوع السنة التأهيلية فى ضوء التقارير المقدمة عنه ، وانتهت الدراسة الى التوصيات التالية :  
\* إعداد ميزانية مستقلة لحساب السنة التأهيلية تحقق الأهداف المنشودة ، وتلائم الأعداد الكبيرة وتقسم الطلاب الى مجموعات .  
\* المناهج الحالية مناسبة ، ولكن ينبغى أن يكون الكتاب المقرر

وترتيلاً وفهماً وتطبيقاً .

\* التربية الدينية والخلقية والعقلية والاجتماعية والجسمية لكل من ينتسب إلى الأزهر ليكون عضواً صالحاً في أمته .

\* حمل أمانة الرسالة الإسلامية إلى كل الشعوب والعمل على إظهار حقيقة الإسلام وأثره في تقدم البشر ورفق الحضارة .

\* العناية ببعث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري للأمة العربية وإظهار أثر العرب في تطور الإنسانية وتقديمها .

\* استقبال الطلاب المسلمين من كافة أنحاء العالم لينهلوا من نبع العلم والعقيدة ولتكون لهم القدرة على فهم الظروف السياسية والاجتماعية التي سادت بلادهم وتكاد تحرمهم من الاسهام في بناء أوطانهم على النحو الذي تحتمه سنة التطور .

\* تخريج علماء عاملين مثقفين في الدين يجمعون إلى الإيمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح كفاية علمية وعملية ومهنية لتأكيد الصلة بين الدين والحياة .

\* الربط بين العقيدة والسلوك وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل أسباب النشاط والانتاج والريادة ، وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

\* توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات الإسلامية والعربية والاجنبية .

\* نشر اللغة العربية بين من لا يتكلمونها تدعياً لأواصر الاخوة بين المسلمين .

\* تجريد الثقافة الإسلامية من الفضول والشوائب وأثار التعصب السياسي والمذهبي وتجليتها في جوهرها الاصيل .

\* بيان الرأي في كل ما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة .

\* تزويد طلبة الأزهر في مختلف المراحل بالقدر الكافي من العلوم الدينية والعربية التي تخصص الأزهر في دراستها ، وبالدراسات

الثقافية والعلمية والفنية العملية التي يزود بها نظرائهم في مدارس التعليم ، العام بوزارة التربية والتعليم وتعريفهم بالاتجاهات وأنماط السلوك التي تكفل لهم تنشئة إسلامية عربية صالحة وتعينهم على شق طريقهم في الحياة مسلحين بسلاح العلم والإيمان .

\* كل هذا مع الإبقاء على الصفات المميزة للأزهر ، تلك الصفات التي تضعه في المكان المرموق الذي يتمتع به في قلوب العرب والمسلمين مع تحطيم الحواجز والسدود بين جامعة الأزهر وجامعات التعليم الأخرى ، وتذويب الفوارق بين خريجها تنويعاً يهيئ الفرص لهم جميعاً في مجالات العلم ومجالات العمل .

\* تدريب الطلبة والخريجين تدريباً مهنياً لمواجهة احتياجاتنا بالداخل واحتياجات البلاد الإسلامية ، علاوة على أنواع أخرى من الدراسات تحتاج إليها هذه الدول .

وتحقيقاً لتلك الأهداف يتعين أن تتميز كل مرحلة من مراحل التعليم الأزهرى بمناهج معينة تتناسب مع قدرات الطلاب وسنوات أعمارهم على ضوء هيكل هذا التعليم الحالي والذي ينقسم إلى ابتدائي - اعدادي - ثانوي - عال .

فيما يختص بتحفيظ القرآن الكريم في المعاهد الأزهرية .

المعاهد الابتدائية الأزهرية :

حينما صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ألحقت بالمعاهد الأزهرية مدارس تحفيظ القرآن الكريم التي كانت حين ذاك تحت إشراف وزارة التربية والتعليم لتكون القاعدة التي يقوم عليها بناء المعاهد الدينية الأزهرية في المرحلة الاعدادية وما بعدها . وقد نصت المادة (٨٤) من القانون المشار إليه على ما يأتي :

« تقوم مدارس تحفيظ القرآن الكريم مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين إلى المعاهد الأزهرية وتحدد اللائحة التنفيذية نظام القبول وشروطه بالنسبة للمتقدمين من تلاميذ المدارس ومن غيرها ،

استناد تلك المهمة إلى من لا يحفظون القرآن أو لا يجيدون تلاوته من نوع .  
المؤهلات العالية أو المتوسطة .

ولتوفير العدد اللازم من المحفظين لكل فصول الدراسة بالمعاهد الابتدائية ، يوصى بالتوسع في إنشاء معاهد القراءات لتوفير هذا النوع من المدرسين مع الاستعانة بالمحاليين على المعاش وبغير المؤهلين من الحافظين للقرآن الكريم عن طريق المسابقات .

– قلة المعاهد الابتدائية وعدم انتشارها كان من الأسباب التي صرفت أولياء الأمور عن الرغبة في إلحاق أبنائهم بهذا النوع من التعليم وفضلوا عليه مدارس التعليم العام .

لهذا يوصى ببذل الجهد من كل الجهات المعنية والمسئولة بالاكثار من تلك المعاهد بحيث يكون لكل تجمع سكاني – يبلغ عدده عشرة آلاف – معهد ، أو بحيث يكون في كل مدرسة ابتدائية من مدارس التعليم العام فصل على الأقل لتحفيظ القرآن الكريم .

– عدم صلاحية كثير من مباني المعاهد الابتدائية الأزهرية ، وعدم ملائمتها للشروط الصحية لظهورها من الأفنية والملاعب ، وكان من أثر ذلك أن زهد الناس فيها وهربوا من شأنها ولا يخفى ما لهذا من أثر في عدول أولياء الأمور عن إلحاق أبنائهم بتلك المعاهد خوفاً عليهم من أن يتأثروا نفسياً وجسمانياً .

لهذا يوصى بالمبادرة إلى تحسين حالة مباني هذه المعاهد واستكمال الشروط الصحية بها ، بحيث تكون أماكن لائقة ومشجعة لإقبال الطلاب عليها .

– عدم الجدية في تدريس المناهج المقررة في القرآن الكريم وفق الخطة الموضوعة لانعدام المتابعة أو ضعفها من المشرفين والمفتشين الذين لم يدرّبوا أو يؤهلوا أو يختاروا على أسس سليمة ، أهمها أن يكون حافظاً للقرآن الكريم الذي يقوم بالإشراف على تحفيظه .

– عدم الجدية في ضبط الامتحانات التي تجرى آخر العام ويوصى أن يعالج هذا الأمر بحزم وشدة وأن يوضع في الاعتبار مبدأ الثواب

وقد ضم الكثير من هذه المدارس إلى الأزهر تباعاً حتى بلغت اليوم ٣١٧ مدرسة هي ما نسميها الآن بالمعاهد الابتدائية الأزهرية وهذا عدداً ٥٣٨٧ مكتبا تقوم على تحفيظ القرآن الكريم . وتعمل الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية جاهدة على أن تضم هذه المدارس إلى الأزهر كلما سمحت الامكانيات المادية بذلك تحقيقاً لعناية الدولة بالتعليم الديني واستجابة لرغبات المواطنين وتمكيناً للأزهر من أداء رسالته الكبرى التي تعتمد في أصولها وفروعها وفي وسائلها ومقاصدها على القرآن الكريم الذي يعد أمراً حيوياً لمن يلتحق بالأزهر الشريف ويتخرج فيه .

لهذا يحرص الأزهر حرصاً شديداً على أن يكون طلابه وعلماءه من حفظة كتاب الله . وعلى الرغم من مرور أكثر من ستة عشر عاماً على قانون تنظيم الأزهر فإن تلك المدارس والمكاتب التي أنشأنا إليها لم تحقق الغاية الكاملة من أنشائها ويرجع السبب في هذا إلى معوقات مختلفة نجملها فيما يأتي :

#### المعوقات وطرق التغلب عليها :

– كثرة المواد وازدواج المناهج وصعوبة التحصيل مع وطأة الحياة وكثرة مشاغليها ومتاعبها ، جعلت حفظ القرآن الكريم كله في تلك المرحلة أمراً صعب المنال بل جعلت الحفظ أمراً مشكوكاً فيه . لهذا يوصى أن تكون المرحلة الإعدادية في الأزهر امتداداً للمرحلة الابتدائية فيما يتعلق بحفظ القرآن الكريم وأن يكتفى في الابتدائي بحفظ عشرين جزءاً ويخصص لمرحلة الإعدادية العشرة أجزاء الباقية ، لأن الطالب في الصفين يكون أقدر على الحفظ منه في الكبير .

ويتطلب الأمر أن تكون هناك بعد ذلك متابعة للحفظ والاستذكار في المرحلتين الثانوية والجامعية ، وتحقق المتابعة بتخصيص حصتين في الخطة الدراسية أسبوعياً في كل صف من الصفوف ، على أن يمتحن الطلاب آخر كل عام في القرآن الكريم كله شفويًا وتحريراً .

– قلة عدد المحفظين الذين يوثق بهم في القيام على تحفيظ القرآن الكريم لتلاميذ المعاهد الابتدائية الأزهرية ، وقد كان من نتيجة ذلك

- الحاجة إلى حافز يفرى الطلاب وأولياء أمورهم بالاقبال على هذه المعاهد والاستمرار فيها وتحمل أعبائها .  
 هـ ) تفضيل من يحفظ القرآن الكريم عند الاختيار للوظائف الدينية الاشرافية فى وزارات الأزهر والأوقاف وغيرهما من الوزارات والهيئات كوظائف المائونين .

## تعليم الدين والتربية الاجتماعية

ايماننا بأهمية الدين فى المجتمع وضرورته فى بناء الانسان ، ورغبة فى تعميق العقيدة والشريعة فى نفوس جيل الغد من أبنائنا وبناتنا على وجه يعصمهم من الزلل ويحميهم من التعصب المذهبى ويبعدهم عن الانحراف وعن التأثر بالأفكار المسمومة ويهيئ لهم الانتفاع بما شرع الله لعباده - فقد تمت مناقشة موضوع التربية الدينية للناشئين وتعليم الدين لتلاميذ المدارس فى مجتمعنا وانتهت المناقشات إلى ما يأتى :  
 - أن مسئولية مجتمعنا عن التربية الدينية للناشئين تقع على عاتق الاسرة والمدرسة ومؤسسات الدولة وعلى القادة والرؤساء وكل من ولاه الله أمرا من أمور هذا المجتمع . ومن الواجب أن تتضافر جهود المؤسسات والأفراد والقائمين على شئون أمتنا مع الاسرة والمدرسة فى ارساء القيم الدينية والخلقية فى نفوس المتعلمين والناشئين عن طريق القدوة الحسنة والالتزام الامين حتى لا يرى المتعلم - تلميذا أو غير

والعقاب تبعا لما تشير إليه النتيجة ، كما يوصى أن تجرى الامتحانات فى القرآن الكريم فى آخر كل عام ثم يعاد امتحان الراسين فى أول العام التالى وبذلك نستغل الاجازة الصيفية فى الاستذكار والحفظ ، وعلى أن تكون الامتحانات تحريرية وشفوية من غير أن يضم أحد الامتحانين إلى الآخر ، وعلى أن يمتحن الطالب فى مقرر الصف المقيد به بالاضافة إلى مقررات الصفوف السابقة عليه .

- تسرب كثير من التلاميذ أثناء العام الدراسى لأسباب مختلفة ، منها عدم إيمانهم متابعة المنهج الدراسى المزدوج ولصغر سنهم ونقل الاسرة إلى أماكن لا يوجد بها معاهد إعدادية وثانوية يكمل فيها التلميذ دراسته الأزهرية فيما بعد .

- انعدام الحوافز المادية والأدبية لترغيب الطلاب وأولياء أمورهم فى الاقبال على هذا النوع من التعليم .

### الحوافز المقترحة :

ومن الامور الحتمية لنجاح تلك المعاهد فى تحقيق رسالتها أن تكون هناك حوافز مادية وأدبية مجزية تمنح للمحفظين نجمها فيما يأتى :  
 ا ) تخصيص مكافآت تشجيعية مجزية للطلبة الحافظين للقرآن الكريم كله ومن تتراوح أعمارهم بين العاشرة والسابعة عشرة .

ب ) معاملة من يحفظ القرآن الكريم كله عند التجنيد معاملة ذوى المؤهلات العالية .

جـ ) النظر فى احتساب سنة اعتبارية فى أقدمية من يحفظ القرآن الكريم عند تعيينه .

د ) تقرير وجبة غذائية لطلاب المرحلة الابتدائية للأسباب الآتية :  
 - لأن السائد فى معاهد هذه المرحلة هو نظام اليوم الكامل ولا يستطيع هذا الطالب أن يمكث تلك الفترة الزمنية الطويلة بدون طعام .

- لان المسافة بعيدة بين المعاهد ومساكن الطلاب وأسره نظرا لقلة المعاهد وعدم انتشارها .

تلميذ - من صور الفعل ما ينافي حقائق ما يتلقاه عن الدين وتعاليمه .  
ومن ثم كان لزاما على الصحافة ووسائل الاعلام وأجهزة المسرح  
والسينما أن تعرض على الرائين والسامعين ما يؤكد المعاني الكريمة في  
أنفسهم مما عرفوه من قضايا الدين وفضائل الأخلاق ، لا ما ينافي ذلك  
أو يهدم الآثار الطيبة التي امتلأت بها صدورهم .

- أن تعليم الدين عقيدة وشريعة مما ينبغي أن تقوم به المدرسة  
لتلاميذها في مراحلها المتنوعة وفي السن المبكرة قبل الالتحاق بالتعليم  
العالي والجامعي ، وليتفرغ التعليم الجامعي والعالي للبناء على ذلك ،  
وتزويد أبنائه بما لا بد أن يعرفوه في مثل سنهم ، لما ينتظرهم في  
مستقبلهم وما يشيع في عصرهم من المذاهب الفكرية وحقيقة الأمر فيها  
ليكونوا على بينة من ذلك .

- توجيه العناية في التعليم الجامعي إلى التراث الديني وتمكين  
طلابه من اطلاعهم عليه ومدارستهم له وإبراز الفضائل التي تحت عليها  
الاديان السماوية وأثار التحلى بها ، وتطعيم هذا التعليم بقدر من  
الثقافة الدينية والدراسات الانسانية والقومية العربية بحيث يأخذ صورة  
مقررات علمية ، على أن ينتظم ذلك جميع صفوف الدراسة العالية وتؤلف  
فيه الكتب على مستوياتها ، ويخصص لكل صف محاضر يمكن رجوع  
الطلاب إليه لاستيضاح ما هم في حاجة إلى استيضاحه مما تنظمه  
هذه المؤلفات أو مما يشتبه أمره عليهم فيما يثيره الجاهلون والمشككون  
وأصحاب الأهواء والنزعات .

- أن مناهج تعليم الدين بمدارس الوزارة في مراحلها المختلفة  
تتطلب مزيدا من الاهتمام بالعقيدة والشريعة والنبوات ، وتوسيعا  
للمعرفة بأمور الدين وتعاليمه وحكمة تشريع أحكامه ، وتمكين العقيدة في  
نفوس جيل الغد المرتقب الذي ينبغي تنشئته على تعميق جذور الايمان  
في قلوب أبنائه وتوجيههم إلى جعل الدين أساس حياة مجتمعه ، وهذا  
يقتضى توسيع الزمن المخصص لتدريس المادة في كل من الاعدادي

والثانوي .

- استحسان استخدام طريقة الحوار والإقناع في تدريس مادة  
الدين كلما أمكن ذلك ، تمكينا لغرس مقرراته في صدور الناشئين وتعويدا  
لهم على الإبانة عن قضاياهم والبرهنة عليها والدفاع عنها ، ويمكن  
استخدام طريقة التمثيل المسرحي لما يكون عرضه عن طريقه نافعا  
ومفيدا دون خروج على ما تقتضيه أمور الدين وتعاليمه .

- ضرورة حفظ قدر من القرآن الكريم موزع على مراحل التعليم  
الثلاث ، الابتدائية والاعدادية والثانوية ، للطلاب المسلمين لمعرفة قدر من  
المعلومات الدينية في العقيدة وما يتصل بها والشريعة وأحكامها مما لا بد  
من معرفته لكل متدين ولكل مواطن .

- الاهتمام في المدارس بتوفير المناخ المناسب والقوة التي تعين  
على تثبيت المعلومات وتدفع إلى العمل بمقتضاها والجدية الحازمة في  
التدريس والتطبيق والاختيار .

- أن تكون مادة الدين في مراحل التعليم كلها مادة نجاح ورسوب  
في جميع الصفوف ، ولا تضم درجات النجاح فيها إلى المجموع .

- شمول مادة الدين للجوانب النظرية والجوانب العملية التطبيقية في  
كل ما يمكن فيه ذلك ، ومن هنا يجب أن يكون تقويم الطالب شاملا  
لجانب المعرفة والتطبيق ، وأن يقوم مستوى الطالب كلما تيسر ذلك  
بامتحان تحريري وشفوي .

- الاكتفاء في تدريس المادة بالمعلم المعروف بالتدين المحيط  
بالموضوع القادر على أداء المهمة لصعوبة اسناد تدريس المادة لمدرس  
متخصص نظرا لقلّة عدد هذا النمط من المدرسين وكثرة تنقله بين  
المدارس ، هذا إلى جانب أن استخدام المدرس المتخصص قد يؤدي إلى  
عزل مادة الدين عن سائر المواد الدراسية ، مع أن الأساس هو ربط  
الدين بالحياة والمواد الدراسية المختلفة ، وإلى أن مهمة التثقيف الديني  
لا تقع على عاتق معلم الدين المخطوطة به تدريس حصصه وحده ، وإنما



# التعليم الدينى

## فى مراحل التعليم

لا شك أن للتربية أثرها فى تقدم المجتمع وتطوره ، خصوصا اذا التزم السلوك بالقيم الدينية كمعايير . والانسان المؤمن أكثر انتاجا فى المجتمع من غيره ، لأن هناك رقابة ذاتية داخلية عليه - ومن ثم يجب أن نهتم بالتربية الدينية ، وتحويلها الى قيم وسلوك فى المجتمع ولا بد من دراسة دقيقة واعية قبل التطبيق حتى تتحقق النتائج المرجوة .

والتعليم العام فى مصر يتناول التعليم فى الأزهر : ثم فى وزارة التربية والتعليم .

### أولا : الأزهر :

وله دور رائد فى الحفاظ على الدين ووقفات تاريخية خالدة ضد الغزاة والمستعمرين بالإضافة الى عمله الأساسى فى تخريج العلماء ، والمدرسين الذين يتولون أمور الدين شرحا وتديسا .

ومن الضرورى تحديد مستوى يكفل إعداد هؤلاء الخريجين على اختلاف مستوياتهم والاهتمام بالسلوك فى المعاهد الأزهرية لأنها بطبيعتها تخرج قادة دينيين ، فلا بد من وجود مسجد صغير فى كل معهد ، تؤدى فيه الصلوات التى يحين وقتها أثناء الدراسة وينصرف

مسئولية معلمى المواد جميعها والمشرفين على الأنشطة التى يزاوئها التلاميذ عامة ، وقد يكون من الواجب فى حصص العلوم مثلا توجيه التلاميذ إلى قدرة الله المتمة فى خلقه وعجائب صنعته . وكذلك بالنسبة إلى تدريس ما يتعلق بالجمال والبحار وطبقات الأرض وما إلى ذلك .

- العناية بتحفيظ القرآن الكريم كله لطائفة من أبناء الأمة ، يبقى لهم تواتره وتبقى روايته وتلاوته مرتلا كما أنزل الله وكما أمر به . ووجوب إعداد فريق من أبناء المسلمين متفقه فى الدين ومتخصص فى العقيدة ، ومتعمق فى الشريعة .

- ضرورة تقرير مادة أساسية جديدة لجميع الطلاب فى مختلف مراحل التعليم بأنواعه تسمى : مادة التربية الاجتماعية أو التربية الاجتماعية والأخلاق ، تشمل القيم الدينية والإنسانية والعربية ، والمثل والتقاليد التى يرى المجتمع وجوب الحفاظ عليها والتزام صونها ، وواجبات المواطن الكامل نحو نفسه ودينه وأسرته ومجتمعه .

- أن تعمل جميع المؤسسات وأجهزة الثقافة وهيئات التوجيه والاعلام على جميع مستوياتها على بث الموضوعات المتصلة بالدين والأخلاق ، مع الإلحاح والترغيب فى دعوة الناس إليها وتحبيبهم فيها وحملهم عليها . لأن معرفة هذه الأمور والاتصاف بها لازمة لكل مواطن وضرورة لاستقامة حياته ونفعه فى أمته . مع تجنب ما يتعارض وقضايا الدين والأخلاق .

- فيما يختص بدور الكتاب يوصى بالآتى :

أن يتم توزيع بعض الكتب على صفوف الدراسة للقراءة الحرة وإخراج الكتب الدينية إخراجا فنيا مناسبا ، وتوزيع الجوائز ، وتقدير الحوافز بالنسبة للمادة الدينية لتشجيع الطلاب .

المعهد كله أساتذته وطلابه أداء الصلاة ( ولتحدد مواعيد الفسح مثلا في وقت الصلاة ) .

وفي شهر رمضان مثلا يتحول المعهد الى مركز اشعاع ديني في بيئته التي يوجد فيها ، بأن يفتح أبوابه للدروس الدينية طوال هذا الشهر الكريم بحيث يشترك فيها بعض الطلاب المتمازيين مع الأساتذة ، ففي هذا تدريب لهم وتعليم وتوجيه وتربية .

وحبذا لو بدأ الاهتمام من المعاهد الابتدائية بتقسيم منهج التربية الدينية بحيث يشمل كل المراحل ويكمل بعضه بعضا ، ثم الاهتمام الجاد بحفظ القرآن الكريم وكذلك التركيز على المعاهد الدينية للفتيات حتى نضمن سلامة الأجيال القادمة وتنشئتها نشأة دينية سليمة .

**ثانيا : وزارة التربية والتعليم والمدارس الخاصة :**

- جرت العادة في المدارس على تلقين الطلاب طائفة من المسائل الفقهية ، مثل مسائل الصلاة والزكاة والصوم ، مع اهتمام قليل بتعريفهم بعقائد الدين وما يدعمها من الحجج والبراهين وما فيها من الحكم والأسرار .

- ويتنبى أن يكون الخريج ملما بحقيقة الإسلام وماذا يريد من الانسان وعلاقته عقائده بالحياة الانسانية وهي أمور أساسية لفهم الدين واصلاح العقيدة . فما لم ترسخ هذه الأمور في ذهن الانسان وما لم يعرفها حق المعرفة فانه لا يستفيد من تعليم الدين ولا يعرف أحكام الشريعة .

ومما لا بد منه قبل أن يلحق الطالب مسائل العبادات وأحكام الشريعة أن يعرف ما فيها من الحكم والأسرار والمصالح ليستعد لاتباع هذه الأحكام من قرارة نفسه .

- لابد من إعداد مدرّس التربية الدينية الإعداد الكافي وتخصيص

مدرّس مستقل لهذه المادة ، وأن يكون المدرّس قنوة ونموذجا صالحا . ثم الاهتمام بالسلوك العملي ، كالعصاة في مسجد المدرسة يؤديها الأساتذة مع التلاميذ ، والاهتمام بالجماعات الدينية باعتبارها انعكاسا عمليا للتربية الدينية .

**- المناهج :**

لا بد أن تتحول من عملية التلقين الى عملية تربية السلوك وغرس القيم ، وتقسم المناهج كما يلي :

في المرحلة الابتدائية : تدرس العبادات على النحو الذي أشرنا اليه سابقا ثم بعض القيم كالصدق والإخلاص والوفاء والأمانة بأسلوب يتلاءم مع هذه المرحلة السنية .

وفي الإعدادي : بعض الأحكام العقائدية ، تشرح الاسلام ومعنى كلمة الإسلام - حقيقة الإسلام - ثم حقيقة الكفر - مضار الكفر وعواقبه السيئة .

- الايمان - معنى الايمان - الايمان بالغيب .

- الايمان مفصلا - الايمان بالله - معنى لا اله الا الله .

- فوائد الاسلام - دراسة مقارنة .

- ثم بعض البطولات الإسلامية ، ونماذج من القرآن مثل : وصايا لقمان كتخطيط لتربية الشباب .

وفي المرحلة الثانوية يدرس بالموضوعات التالية :

حقوق الله - حقوق النفس - حقوق العباد - حقوق سائر المخلوقات .

ونعتقد أننا بهذا نستطيع أن نربي التربية الدينية الصحيحة ونحمي الشباب من الانحراف والسير وراء المغرضين وأصحاب المذاهب الهدامة ثم الاهتمام أكثر بمدارس الفتيات في هذه الناحية من التربية باعتبارهن امهات المستقبل حتى نضمن إعداد المرأة لتخريج أجيال على مستوى مناسب من التربية الدينية .

## التربية الدينية في الجامعات

وفقها وأخلاقا .

والأهم من ذلك كله ، هو تلوين الجو الجامعي بلون ديني تعكسه الحياة اليومية ونظامها . ويعكسه الأستاذ في قوله وسلوكه ، وتجسده روح عامة يتوأسى بها الجميع ، يكون من مقوماتها تزكية أنماط السلوك الفاضل واستهجان أنماط السلوك الذي يخرج على معايير الخلق ويتنكر لمقاييس الدين ، دون توسع في هذه المعايير والمقاييس بالخلط بينها وبين مواصفات العرف التي كثيرا ما تكون هي نفسها مجافية لسماحة الدين .

ان هذا قد يبلغ في أثره أضعاف ما يحققه إضافة كتاب يستظهره الطالب ولا يجدون فيه أكثر من عبء أضيف إلى أثقال يحملونها .

ومن أصول التربية الصحيحة أن ندعم الاتجاه الذي نريد أن نفرسه في نفوس النشء بالعوامل التي تتواءم معه وتعززه ، وأن نحمله من العوامل التي تعوقه أو تناهضه .

ومن الضروري تنقية الجو الثقافي - وهو يصنع القدر الأكبر في تشكيل النشء والشباب - ومن عوامل الهدم التي تهز ما تفرسه الأسرة في البيت وما تحاول المدرسة والمسجد - ليصبح الهواء الفكري الذي يتنفسه أبناؤنا نقيا صالحا .

ان حركة الإصلاح يجب أن تكون شاملة مخططة ، يعزز كل مجال من مجالاتها ما عداه ولا يناهض جانب منها جانباً آخر .

وأول شرط لنجاح التربية الدينية والأخلاقية ، ألا تكون هناك فجوة بين ما تنادى به هذه التربية وبين ما يجري في الواقع ، وكلما ضاقت الفجوة بين الواقع وبين ما تنادى به كنا إلى النجاح أقرب .

لا يقصد من التربية الدينية لطلاب الجامعات ، أن يكون الطالب متخصصا في الفكر الديني ، وإنما ينال منها ما يجعله مسلما مستنيرا ، صاحب نظرة صحيحة للكون والحياة ، ملتزما في سلوكه المبادئ والأخلاق والقواعد التي تنظم العلاقات الاجتماعية بين أفراد الجماعة ، معظما لحرمة الله وشعائره ، يؤدي ما وجب وينتهي عما هو محظور .

ومن شروط الاستنارة الدينية أن يتمكن الشباب المسلم في جامعاتنا من الثبات أمام تيارات الالحاد وموجات الإباحية والتحلل . إن تخصيص كتاب للدراسة وساعات محددة ( ضمن خطة الدراسة ) قد لا يتمخض في النهاية إلا عن إضافة شكلية .

ولو أن هذه التربية الدينية تمت من خلال البحث العلمي نفسه لكانت أكثر جذبا وأبقى أثرا .

ومن المناسب أن يكون هناك برنامج ثقافي ديني مخطط يتناول من القضايا والمشكلات والموضوعات ما يتيح تقديم ما هو ضروري من المعرفة الدينية بكل فروعها : عقيدة

أو تكلف بعض السادة المتخصصين في تصنيف كتب عامة في فروع العقيدة والشريعة والسيرة العطرة وسير الشخصيات الرائدة في الحياة الدينية عامة والإسلامية خاصة .

ويجب ألا تغفل التكلفة المرتفعة لطبع الكتب في وقتنا الحالي ، حتى أن القدرة المالية لدى معظم الطبقات تعجز عن اقتناء ما تحتاجه من الكتب في فروع المعرفة المختلفة .

ومن هنا لابد أن ننبه إلى ما يجب أن يكون من دعم الكتاب الديني بمعرفة الدولة وذلك بتحمل نفقاته كافة أو الجزء الأكبر منها ، بحيث يتفق والقدرة المالية لمعظم الطبقات .

الدورة الخامسة ١٩٧٧ - ١٩٧٨

## في شأن سلم التعليم في الأزهر

استعرض المجلس القومي للتعليم الأوضاع الحالية في المعاهد الأزهرية ، وقد تبين أن الطلاب بالمراحل الابتدائية والاعدادية ، بصفة خاصة ، يعانون من ازدياد المناهج بصورتها الحالية - إذ تجمع ما بين مقررات العلوم الدينية والأزهرية ، والمواد الثقافية المقررة في مدارس التعليم العام - مما يمثل عبئاً ثقيلاً على الطلاب يقصر عن مواجهة عدد سنوات الدراسة في كل من المرحلتين الابتدائية والاعدادية ( ٦ سنوات

## دور الكتاب في التربية الدينية

يستدعي الاهتمام بالتربية الدينية وضع تصور لدور الكتاب العام في مجال تعميق العقيدة والشريعة في نفوس جيل الغد من أبنائنا وبناتنا بحيث يثمر ذلك التعميق الثمرة المرجوة في بناء الإنسان المؤمن الذي يثرى حياتنا ومجتمعنا في دولة العلم والإيمان .

إن كتاب الدين المنهجي الذي يصنف بمعرفة الأساتذة المتخصصين في وزارة التعليم وإن كان يقدم المادة الدراسية والمفاهيم الميسرة للمستويات المدرسية المختلفة ، إلا أنه - كغيره من الكتب - يأخذ طبيعة المادة التي سيعقد فيها الامتحان وعلى الطلاب أن يحيطوا به بقدر ما يسمح لهم بالنجاح في تلك المادة ، ومن هنا يجيء دور الكتاب العام الذي يلزم الطالب وغير الطالب كمرجع يعود إليه ليستوضح ما قد يكون خفى عليه - بعيداً عن مدرس المادة ، ولتشبع رغبته في التعمق ومتابعة نمو المعرفة الدينية لديه .

ولذلك فإنه يجب أن نسلط الضوء على تلك الكتب التي يمكن أن توصف بالعموم في الدراسات الدينية على اختلاف فروعها .

فأما أن نختار من بينها مجموعة نتفق على صلاحيتها للمستويات المختلفة كمرجع تحقق الغرض من تعميق العقيدة والشريعة وتأسيس مبادئها وتأكيد دورها في سلوك الإنسان .

تعنى مزيداً من تكلفة التعليم والارتفاع باقتصادياته ونفقاته ، وهو أمر قد لا يكون مرغوباً .

– النظر فى ضغط مناهج المواد الثقافية ما أمكن ، وبما لا يخل بجوهر الموضوعات المقررة فى هذه المواد .

– النظر فى نقل عشرة أجزاء من القرآن الكريم للحفظ فى المرحلة الاعدادية .

### التوصيات

وقد تدارس المجلس وجهتى النظر ، وبعد مناقشات مستفيضة استقر رأى على التوصيات الآتية :

\* قبول الطلاب بالمعاهد الابتدائية الأزهرية من سن الخامسة وبذلك تكون مدة الدراسة الفعلية فى هذه المعاهد سبع سنوات ( من سن الخامسة الى سن الثانية عشرة ) وبذلك تتوافر للطلاب فسحة من الوقت لإتمام حفظ القرآن الكريم كله فى سن مبكرة – هذا فضلاً عن تشجيع القبول فى المعاهد الأزهرية الابتدائية وبخاصة فى المناطق التى لا تتوافر فيها دور الحضنة ومدارس تحفيظ القرآن الكريم .

\* أن تكون مدة العام الدراسى فى المعاهد الابتدائية والاعدادية الأزهرية أربعين أسبوعاً كما كانت الحال سابقاً – وبذلك يتوافر للطلاب الوقت الكافى لتغطية المناهج المزدوجة – ولتجويد القرآن الكريم ومتابعة استظهاره ( دون تكلفة مالية جديدة ) .

\* ضرورة عقد امتحان شفوى وتحريرى فى القرآن الكريم – فى امتحان كل من الشهادات الابتدائية والاعدادية والثانوية – ولا يعتبر الطالب ناجحاً فيها ما لم ينجح فى مادة القرآن الكريم .

\* إعادة النظر فى مناهج المواد الثقافية ( التى أدخلت على التعليم الأزهرى ) بهدف التخفيف بعض الشيء عن الطالب الأزهرى . وضغط مقررات هذه المواد دون المساس بالجواهر .

\* تقرير حوافز لتشجيع الطلاب على الاقبال على التعليم الأزهرى ، وحفظ القرآن الكريم .

فى الابتدائية و ٣ سنوات فى الاعدادية ، طبقاً للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ ) وأن هذه الأوضاع لا تهيء فرصة إتقان أى من هذه المناهج المقررة ، الأمر الذى يفوت الفرصة المقصودة من الدراسة الأزهرية ، وأهدافها الأصلية .

كما لوحظ قبول أعداد من حملة الشهادة الابتدائية العامة ، فى المعاهد الاعدادية الأزهرية ، وكذلك قبول أعداد من حملة الشهادة الاعدادية العامة فى المعاهد الثانوية الأزهرية . وأغلب هؤلاء لا يحفظون القرآن الكريم حفظاً صحيحاً ، فضلاً عن أنه لم يسبق لهم دراسة مقررات العلوم الدينية الأزهرية . ويترتب على ذلك أن المعاهد الأزهرية أصبحت بديلاً للتعليم العام ، بالنسبة لبعض الطلاب ، وكثير من هؤلاء الطلاب سيتخرجون فى المعاهد الأزهرية دون أن تتاح لهم فرصة استيعاب مضمون العلوم الدينية والدراسات الأزهرية بالقدر المطلوب .

وقد برز فى المناقشة الاتجاهان الآتيان :

الاتجاه الأول : ويتضمن :

– زيادة مدة الدراسة فى المرحلة الاعدادية الأزهرية ، سنة دراسية ، لتصبح أربع سنوات دراسية – وفى هذه الحالة ينقل حفظ عشرة أجزاء من القرآن الكريم من المرحلة الابتدائية الى المرحلة الاعدادية تخفيفاً على طلاب المرحلة الابتدائية من جهة وتمكيناً للطلاب من إتقان الحفظ وتجويد القرآن الكريم من جهة أخرى .

– ضرورة التنسيق فى إنشاء المدارس الابتدائية العامة والمعاهد الأزهرية الابتدائية فى توزيع الأماكن ، والمباني ، توزيعاً جغرافياً بما يهيء الفرص الكافية للتوسع فى التعليم الابتدائى الأزهرى .

الاتجاه الثانى : ويتضمن :

– الإبقاء على عدد سنوات الدراسة فى المعاهد الابتدائية ، والاعدادية الأزهرية كما هى حالياً لأن أية زيادة فى عدد سنوات الدراسة يترتب عليها عزوف بعض الطلاب عن الالتحاق بالمعاهد الأزهرية . ومن ناحية أخرى فإن أية زيادة فى عدد سنوات الدراسة

ويقترح فى هذا الشأن :

- تقرير وجبة غذائية للطلاب بالمعاهد الابتدائية والاعدادية  
الأزهرية .

- عقد المسابقات فى حفظ القرآن ، بصفة دورية سنويا للطلاب  
فى المرحلتين الابتدائية والاعدادية ، ومنح مكافآت مالية للمتفوقين منهم .  
- انشاء مساكن للطلاب المقترين ، فى المعاهد الأزهرية بالمراكز  
الكبيرة وعواصم المحافظات .

## فى شأن خطة التوسع فى قاعدة التعليم الأزهرى

سبق أن أوصى المجلس فى دورته الثالثة أثناء مناقشة موضوع  
القبول فى كليات الأزهر ومستقبل السنة التأهيلية ، بوضع خطة ( تحدد  
مدتها فى ضوء ما يخصص لها فى ميزانية الدولة ) للتوسع فى التعليم  
الابتدائى الأزهرى ، كما أوصى بالنظر فى تقرير حوافز لتشجيع اقبال  
الطلاب على التعليم الدينى وحفظ القرآن الكريم .

وقد استعرض المجلس مشروع خطة التوسع فى التعليم الابتدائى  
الأزهرى ، واستهدف المشروع تحقيق الاكتفاء الذاتى أو ما يقرب منه  
آخر الأمر لجامعة الأزهر من الحاصلين على الثانوية الأزهرية ، وما يسد  
حاجة المجتمع فى الداخل والخارج ، من خريجي الأزهر بنوعياتهم  
المتعددة والمتميزة بحيث يمكن مستقبلا الاستغناء تدريجيا عن السنة

التأهيلية ، عندما تتوافر الأعداد المطلوبة من حملة الثانوية العامة  
الأزهرية بحسب الخطة المقترحة ، كما يستغنى عن إلحاق أعداد كبيرة  
من الحاصلين على الاعدادية العامة بالمعاهد الثانوية الأزهرية .

وتستهدف الخطة المقترحة ، تحقيق زيادة مطردة سنويا فى القبول  
بالصف الأول الابتدائى بنسبة حوالى ١٥ ٪ - بحيث يبلغ عدد المقبولين  
فى نهاية سنوات الخطة ضعف عدد المقبولين فى سنة الأساس ٧٧ -  
١٩٧٨ - ( وهذه النسبة المقترحة بنيت على أساس معدل الزيادة فى  
السنوات الخمس الماضية ، فى عدد المقبولين بالصف الأول الابتدائى  
الأزهرى اعتمادا على الإحصاءات الواردة من الأزهر ) .

وبحسب أن زيادة عدد الطلاب فى المرحلة الابتدائية الأزهرية ، إنما  
تمثل جزءا من سياسة الدولة نحو تحقيق الاستيعاب الكامل لمن هم فى  
سن الإلزام فإن المشروع المقترح لن يكلف الدولة أعباء مالية إضافية ،  
لأنه فى إطار خطة الإلزام التى تقوم بها الدولة ، كما يحقق المشروع  
توفير فرص الاختيار أمام الطلاب بين التعليم العام والتعليم الأزهرى .

### التوصيات

ولتحقيق هذه الخطة فإننا نوصى بأن تراعى الأسس  
الآتية :

\* أن يتم التنسيق بين وزارة التعليم والأزهر فى قبول الطلاب فى  
الصف الأول الابتدائى بحيث توضع خطة متكاملة مشتركة بينهما .  
\* أن تراعى عدالة التوزيع بالنسبة للتجمعات السكانية والتوزيع  
الجغرافى وخطة انشاء المدارس وقبول التلاميذ بالمعاهد الابتدائية التى  
تنشأ ، وتكون الأولوية فى انشاء المعاهد الأزهرية فى الأماكن المحرومة  
من الخدمة التعليمية ومن مدارس الفصل الواحد ، ثم فى الأماكن الخالية  
من التعليم الأزهرى .

\* دعم موازنة التعليم الأزهرى بما يمكنه من توفير الامكانيات  
البشرية والمادية اللازمة للخطة من حيث انشاء المباني وتوفير  
التجهيزات ، وإعداد المعلمين لتشغيل هذه المعاهد والفصول الجديدة التى



تتضمنها خطة التوسع .

\* سترتب على هذه الخطة المقترحة للتوسع فى قاعدة التعليم الأزهري زيادة فى فصول المرحلة الاعدادية ومعاهدها ، ثم فى فصول المرحلة الثانوية ومعاهدها - مما يستلزم وضع خطة جانبية أخرى لمواجهة النمو المنتظر فى المرحلتين الاعدادية والثانوية .

ويكرر المجلس التوصية بتقرير حوافز لتشجيع اقبال الطلاب على التعليم الأزهري بالوسائل الآتية :

- انشاء أقسام داخلية بالمعاهد الاعدادية والثانوية للمغتربين فى المراكز الكبيرة وعواصم المحافظات ،

- تخصص جوائز مالية مجزية لمتابعة حفظ القرآن الكريم فى مراحل التعليم بمعاهد الأزهري .

- تخفيض مدة التجنيد سنة واحدة ، لمن يحفظ القرآن الكريم كله ويؤدى فيه الامتحان بنجاح أمام لجان التجنيد المختصة .

## الدورة السادسة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

# التعليم الأزهري والعام فى ظل اللامركزية والحكم المحلى (دراسة مشتركة)

جاء قيام نظام اللامركزية والحكم المحلى فى بلادنا - بصفة عامة - استجابة لأمرين ، أولهما اقامة حياة ديمقراطية سليمة - تعنى أولا وقبل كل شيء حكم الشعب من أجل صالح الشعب ، اذ من المسلم به أن من

أهم أركان تحقيق الديمقراطية ادارة الشعب لشئونه ومصالحه المحلية ، فى كل مرافقه ووحداته الادارية ، هذا إلى أنه بفضل نظام الحكم المحلى تتحقق سيادة الادارة الشعبية وتترسخ سيادة القانون فى كل بقعة من البلاد من خلال الجهود النشيطة للمحليات . والأمر الثانى ، أن نظام الحكم المحلى ، يمثل استجابة ضرورية ، وترجمة حقيقية وصادقة لظروفنا المتطورة والمتصلة بتاريخنا السياسى وواقعنا الاجتماعى ، ونتاجا طبيعيا لتفاعل تلك الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وتطبيقا لهذا النظام صدرت التشريعات والقوانين المتتابعة التى تقضى بتقسيم الجمهورية الى محافظات ومراكز ومدن وقرى تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، كما تم تشكيل مجالس شعبية على مستوى الوحدات الإدارية ، وبموجبها أيضا تحددت اختصاصات ومسئوليات المحافظ وكذلك رؤساء الوحدات المحلية فى تسيير وإدارة المرافق المحلية الواقعة فى دائرتها ، كما تحددت العلاقة بينها وبين الوزارات المركزية فى الدولة التى تتبعها تلك المرافق أصلا .

وكان قطاع التعليم بمرافقه المنتشرة على طول البلاد وعرضها ، فى طليعة القطاعات الأخرى التى ساهمت بنصيب كبير فى تعزيز ودعم هذا الاتجاه ، والتاريخ يسجل لوزارة التربية والتعليم أنها كانت أسبق من غيرها من الوزارات أخذا بنظام اللامركزية حيث بدأت منذ عام ١٩٣١ بتقسيم القطر الى مناطق تعليمية ، زودتها بأجهزة ادارية تقوم بتنفيذ سياسة الوزارة وتعليماتها فى ادارة شئون التعليم ، ثم توسعت الوزارة فى هذه المناطق التعليمية حتى بلغ عددها ، عدد محافظات القطر ، ثم اطلق على هذه المناطق اسم ( المديريات التعليمية ) وقسمت إلى إدارات فرعية ، يختص كل منها بإدارة شئون التعليم فى قطاع جغرافى معين ، من قطاعات المحافظة .

وكان الهدف العام من انشاء هذه التقسيمات التعليمية فى أول الأمر أن يتخفف ديوان الوزارة لحد ما من أعبائه ومسئولياته التنفيذية ، حتى

الدولة والمجتمع فيما يخص إعداد الناشئة إعدادا متكاملًا يتيح لهم القدرة على تحمل مسؤولياتهم على درب الحياة ، والمشاركة في التنمية النهوض بالبلاد ، والعمل على ارتقاء مدارج التقدم في عصر العلم والتكنولوجيا .

\* رسم الخطوط الأساسية للسياسة التعليمية ، وتحديد أطوارها العام بما يحقق أهداف الدولة من ناحية ، ويتمشى مع الخطة القومية للدولة في قطاعات التنمية الشاملة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية ، ويؤكد ديمقراطية التعليم من ناحية أخرى . مع اشراك بعض المعنيين من أجهزة الدولة والسلطات المحلية .

\* وضع المناهج ومحتوياتها للمواد الدراسية الأساسية المشتركة التي تدرس على مستوى الجمهورية وفي جميع المحافظات في مراحل التعليم المختلفة ، مع العمل على تطويرها بحيث تحقق أهداف التعليم والتنشئة القومية للمواطنين ، وأن تتضمن المستويات التعليمية المستهدف الوصول إليها في كل مرحلة تعليمية ، مع إعطاء المحليات صلاحية اختيار نوعيات التعليم الفني التي تخدم احتياجاتها الفعلية كما وكيفا . ويجوز في المستقبل إطلاق حرية المحليات في وضع ورسم مناهج الدراسة بالكامل لمختلف المراحل الدراسية .

\* إعداد الخطط الدراسية لجميع مراحل التعليم متضمنة المواد الدراسية ، وأوزانها المختلفة على ضوء الأغراض والمستويات التعليمية المستهدفة من كل مرحلة . وكذلك تحديد الحد الأدنى لعدد ساعات الخطة الدراسية ككل في كل مرحلة تعليمية ، ثم الحد الأدنى لعدد ساعات العمل في اليوم المدرسي وبالتالي تحديد الحد الأدنى لعدد أسابيع وأيام العام الدراسي .

\* تأليف الكتب المدرسية ، وطبعها وتوزيعها على المحافظات المختلفة وذلك ريثما يتم دعم الإدارات التعليمية بالمحافظات ، بمستويات الكفاية من رجال التعليم ، جنباً لجنب مع استكمال هيئات التدريس بالجامعات الإقليمية وكذلك تزويد المحليات بالامكانيات المادية بما يمكنها في المستقبل من القيام بتأليف وطبع الكتاب المدرسي الجيد .

تتوفر أجهزته المركزية للتخطيط ورسم السياسة العامة والتقويم والمتابعة ، ثم تطور الأمر بعد ذلك ، عندما صدرت قوانين الحكم المحلي ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، والقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١ ، والقانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ، فأصبحت هذه المديرية التعليمية وفروعها تمارس الكثير من مسؤوليات وصلاحيات الوزارة في صورة تفويضات تتضمنها قرارات وزارية تصدرها الوزارة .

ومع صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ بتاريخ ٨ يناير سنة ١٩٧٩ فيما يخص تفويض سلطاته للمحافظين ، ظلت الصلاحيات والمسؤوليات للمديرية التعليمية والإدارات التابعة لها بالمحافظات - من قبل الوزارة - كما نص عليها القانون ٥٢ لسنة ٧٥ ولائحته التنفيذية ، الأمر الذي يستوجب التحديد والفصل والوضوح بين السلطات التي تمارسها الوزارة باعتبارها جهازاً مركزياً للتعليم وبين السلطات التي تمارسها المحافظات كأجهزة محلية في مرفق التعليم ، خاصة بعد أن تضمن القرار الجمهوري الأخير النص على ( أن يكون المحافظ هو الرئيس المحلي للعاملين المدنيين في نطاق المحافظة ويمارس جميع اختصاصات الوزير بالنسبة للعاملين في نطاق المحافظة في الجهات التي نقلت اختصاصاتها إلى الوحدات المحلية بمقتضى هذا القرار . هذا إلى جانب أن يتولى المحافظ بالنسبة لجميع المرافق العامة التي نقلت إلى وحدات الحكم المحلي بمقتضى هذه اللائحة السلطات التنفيذية المقررة للوزراء ، بمقتضى القوانين واللوائح ) .

### التوصيات

وفي ضوء ذلك أعد المجلس دراسة موسعة في هذا الشأن ثم أصدر التوصيات الآتية :

أولاً : بالنسبة لديوان الوزارة :

أن تقوم الوزارة - أخذاً بمبدأ مركزية التخطيط لا مركزية التنفيذ - بالمسؤوليات الآتية :

\* رسم أهداف التعليم بمراحله المختلفة - اشتقاقاً من أهداف

\* إعداد وإجراء امتحانات شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة ،  
وما فى مستواها حفاظا على المستوى القومى لهذه الشهادة العامة ،  
مع ضرورة أن تفسح الوزارة المجال بشكل أكثر مما هو عليه الوضع  
حاليا للمشاركة الفعالة للجامعات فى تنظيم وإجراء شهادة الثانوية  
العامة من حيث تصحيح أوراق الاجابة وتقدير الدرجات بهدف الحصول  
على مستويات علمية متقاربة للطلاب الذين يقبلون بالتعليم الجامعى  
والعالى ومؤهلون للسير فيه دون تعثر .

\* تحديد مستويات الكفاية الأساسية لهيئات التدريس ، ومستويات  
إعدادهم بالمراحل التعليمية المختلفة ، مع الأخذ فى الاعتبار بشروط  
التأهيل العلمى والتربوى والمهنى .

\* القيام بالارشاد والتوجيه الفنى العام ، ويتم ذلك عن طريق زيارة  
عينات من المدارس .

\* رسم الهيكل التنظيمى الخاص بديوان الوزارة على أن تقوم  
المحافظات بتنظيم الهيكل الادارى لقطاع التعليم ، بالاتفاق بينها وبين  
الجهاز المركزى للتنظيم وديوان الوزارة وذلك بما يخدم احتياجات كل  
محافظه وربما يحقق تيسير ادارة التعليم محليا .

\* ان نقل السلطات للمحليات مبدأ لا يختلف عليه اثنان . ورغبة فى  
أن تقوم المحليات بتحمل مسئولياتها الجسام فى المرحلة المقبلة فان  
الأمر يتطلب أن تقوم الأجهزة المركزية بديوان الوزارة بوضع الخطوات  
اللازمة لتمكين السلطات التعليمية المحلية من القيام بدورها تجاه ادارة  
مرفق التعليم فى قطاعاتها والاشراف عليه .

وطبيعى أن يستدعى ذلك تنظيم أمور مختلفة نذكر منها  
على سبيل المثال لا الحصر ما يأتى :

– إعداد دليل كامل يوضح فيه مسئوليات القيادات التعليمية المحلية  
ودور كل منها .

– تحديد معدلات الاداء لكل جهاز من الأجهزة المحلية ، سواء على

مستوى عاصمة المحافظة أو على مستوى المدينة أو المركز أو القرية .

– إعداد دليل للتجهيزات والأدوات التى تتطلبها كل وحدة من وحدات  
التعليم حتى تؤدى وظيفتها بالكامل .

– إعداد كتاب توجيهى أو ارشادى للمدارس وهيئات المدرسين  
يعينهم على أداء وظائفهم المختلفة من ناحية وتحديد علاقاتهم بالسلطات  
التعليمية الأعلى ، وكذلك علاقاتهم بالسلطات والمجالس المحلية من ناحية  
أخرى .

– وضع الحدود الدنيا الزمنية للترقيات الأدبية والمادية ، وتحديد  
مستويات الكفاية الفنية للوظائف الادارية والاشرافية اللازمة لترقيات  
العاملين بها على مختلف وظائف السلم التعليمى ، وذلك بهدف تقريب  
المستويات بين العاملين بالادارات المحلية على مستوى الدولة .

– إعداد برامج تدريب مركزية تعد من خلالها القيادات اللازمة لتولى  
الوظائف الرئيسية بمرفق التعليم ، وذلك عن طريق ارسالهم ببعثات  
داخلية أو خارجية حيث تصقل فيها خبراتهم ومعلوماتهم ، الى جانب  
العمل على إعداد الكوادر الفنية اللازمة للتخطيط والادارة ووضع المناهج  
وغيرها ، لكى يتوفر للمحليات الكفاءات التى تستطيع مواجهة  
مسئولياتها باقتدار فى ظل اللامركزية .

– توضيح نظم التقويم المدرسية ، وقياس مستوى التلاميذ والحد  
الأدنى للرسوب والنجاح فى كل مادة ، والمجموع الكلى المؤهل للنجاح  
ونظم امتحانات النقل والامتحانات النهائية بكل تفصيل .

– دعما للمحليات على أن تشق طريقها بنجاح فى المرحلة المقبلة  
يمكن لوزارة التربية والتعليم أن تعبر بعض خبرائها بالأجهزة المركزية  
بديوان الوزارة ليعملوا كمستشارين لادارة التربية والتعليم بالمحليات .  
هذا الى جانب تزويد هذه الادارات التعليمية بالمحليات ببعض الموظفين  
الفنيين بالوزارة ممن يزيدون عن حاجة أجهزتها المركزية .

\* أن تقوم الأجهزة الفنية بالوزارة بإجراء الاحصاءات السنوية

والتنظيمات المنصوص عليها في القوانين والقرارات المنظمة لنقل السلطات الى المحليات - المسائل الآتية :

\* أن تقوم مديريات التربية والتعليم على المستويات المحلية بتنفيذ المناهج للمواد الأساسية المشتركة والمرسومة من قبل الوزارة ، والمديريات الحرة في أن تلون تدريس بعض موضوعات هذه المناهج بما يتفق وظروف بيئاتها ، كما أن لها أن تضيف مقررات خاصة تحتها الأنشطة البيئية الخاصة .

\* أن تلتزم المديريات التعليمية بالخطة الدراسية ، المقررة من قبل الوزارة لكل مرحلة تعليمية ، ولها الحرية في إضافة بعض الحصص في الخطة لأنشطة دراسية أخرى ترى ضرورة إدخالها لمواصلة ظروفها المحلية .

\* في حالة اتجاه الوزارة الى تأليف أكثر من كتاب مدرسي واحد في منهج دراسي واحد لصف دراسي معين ، يكون لمديرية التربية والتعليم حرية الاختيار من بينها .

\* كذلك يترك للمديريات التعليمية الحق في إعداد كتب تدريبات تطبيقية وعملية للتلاميذ .

\* تقوم مديريات التعليم بإعداد وإجراء امتحانات النقل في كافة المراحل التعليمية ، وإعداد وإجراء امتحانات الشهادة الابتدائية والاعدادية .

\* تقوم المديريات التعليمية بإعداد وتنفيذ البرامج التدريبية والتجديدية لهيئات التدريس بالمراحل التعليمية المختلفة ، فيما عدا البرامج المركزية التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم بمراكزها التدريبية الرئيسية .

\* وللاستفادة من كليات التربية بالجامعات الإقليمية ، تقوم مديريات التربية والتعليم بوضع سياسة من شأنها توظيف امكانات هذه الكليات ، في رفع مستوى بعض العاملين بهيئات التدريس في الخدمة ممن يحملون مؤهلات دون العالية الى مستوى التأهيل الجامعي ، وذلك بجانب

الخاصة بالتلاميذ وهيئات التدريس والقيادات الادارية والفنية وتحليلها وبيان نواحي العجز والاستيعاب ونسب الرسوب والتسرب ، وكذلك النقص في هيئات التدريس ، مع تصنيف مستويات تأهيلهم .

\* أن تتولى الوزارة باعتبارها جهازا مركزيا - التنسيق بين إعارات المدرسين على مستوى الدولة ، على أن تقوم الادارات التعليمية بالمحليات بالبت النهائي فيمن ترشحهم للاعارة في ضوء الضوابط والمعايير التي تضعها الوزارة في هذا الشأن .

\* إعداد الموازنة الخاصة بديوان الوزارة ، على أن يترك للمحافظات إعداد ميزانية الخدمات التعليمية بها بالاتفاق المباشر مع الجهاز المالي المختص سواء أكان هذا الجهاز مركزيا أم محليا ، مع دعم موازنات المحليات بمساعدات الحكومة المركزية الممكنة ، وبما تفرضه المحليات من رسوم لدعم الخدمات التعليمية بها .

\* متابعة تنفيذ التنظيمات التي سبق الإشارة إليها ، وتقويم العملية التعليمية في أبعادها المختلفة ، وإعداد التقارير السنوية بشأنها .

- ان تقوم الوزارة بإعداد مؤتمرات سنوية لقيادات التربية والتعليم بالمحافظات لتتدارس معهم المشكلات التي يواجهونها ، وكذلك المشروعات التعليمية الجديدة التي تتمشى مع احتياجات التوسع أو التطوير والتحديث في الخدمات التعليمية بها ، وبما يتفق والخطة العامة للدولة .

\* ويقتضى كل ذلك أن يعاد النظر في قوانين التعليم الحالية بهدف استصدار قانون جديد للتعليم ولائحته التنفيذية ، بحيث يتضمن النص على كل ما سبقت الإشارة اليه ، مما يحدد ويوضح نظم التعليم وكفالة تنظيم العملية التعليمية في مختلف جوانبها ، سواء على المستوى المركزي أو المحلي ، وأن تلتزم به جموع المشرفين على شؤون التعليم .

ثانيا : فيما يخص مسئوليات الادارة التعليمية على مستوى المحافظات :

أن تمارس هذه الادارات التعليمية - بالاضافة الى المسئوليات

عضويته ممثلين عن مديرية التعليم وكليات التربية والمجالس المحلية ، ويختص هذا المجلس بمناقشة مشاكل التعليم بالمحافظة وكذلك مشروعاتها المستقبلية وإبداء الرأي فيها .

ثالثا : بشأن تطبيق القرار الجمهورى رقم ١٩٧٩/٥ فى قطاع التعليم الأزهرى :

حيث ان أوضاع التعليم بالمعاهد الأزهرية كانت وما تزال تخضع للمركزية فى جميع الشئون ، وقيام إدارة الأزهر بالقاهرة بوضع المناهج والخطط والامتحانات والتعيينات والنقل والترقيات وكل ما يتطلبه إنشاء وإدارة المعاهد الأزهرية فى مختلف أنحاء الجمهورية - فلم تنشأ حتى اليوم إدارات تعليمية تتبع الأزهر بالمحافظات ( فيما عدا مناطق التفتيش فى حدود ضيقة ) .

ولهذا فان تنفيذ القرار الجمهورى رقم ١٩٧٩/٥ يتطلب بصفة اساسية :

- المبادرة الى إنشاء ادارة تعليمية ائهرية فى كل محافظة تباشر شئون التعليم فى المعاهد الأئهرية ، مع تزويد هذه الادارات بالكفايات الفنية والادارية المناسبة لحجم المعاهد الأئهرية فى كل محافظة .  
- إعداد دليل تفصيلى ، يوضح نظم التعليم لكل مرحلة تعليمية وكيفية أدائها ، لتكون مرجعا للجهات التنفيذية بالادارات المحلية ، وضمانا لسلامة تنفيذ قوانين التعليم الأئهرية ونظمه .

- يحتفظ الجهاز المركزى بالأزهر ، باجراء امتحان للشهادتين الاعدادية والثانوية الأئهرية ، وما فى مستواها وذلك بسبب قلة الأعداد من جهة ، ووجوب الحفاظ على المستوى القومى فى علوم العقيدة والشريعة ، وعلوم اللغة التى هى أهم خواص الأزهر من جهة أخرى .  
وفيما عدا ذلك يوصى المجلس بالأخذ بالتوصيات المذكورة فى الصفحات السابقة ، والعمل بها فى قطاع التعليم الأئهرى سواء على المستوى المركزى أو المستوى المحلى .

الافادة من هذه الكليات فى الارتفاع بكفاءة العاملين فى أجهزة التوجيه الفنى والادارة المدرسية على المستوى المحلى .

\* ولا شك أن قيام المحليات بتلك المسئوليات ، يتطلب اختيار الكفايات الفنية القادرة على الاشراف والتوجيه واتخاذ القرارات ، فى مسائل التعليم دون تعرض لآى ضغوط من مستويات أعلى .

\* كذلك فان جعل المدرسة وحدة تعليمية مؤثرة يتطلب دعم شخصية المدرسة فى كل مرحلة تعليمية ، وتزويدها بالكفاءات الادارية القادرة على تنفيذ أبعاد العملية التعليمية وصولا الى تحقيق الاهداف والمستويات التعليمية المقررة لها .

\* ودعما للادارة الديمقراطية على مستوى المدرسة ، فان الأمر يتطلب دعم وتعميق العلاقة بين الادارة المدرسية وبين مجالس الآباء بحيث تزداد فاعلية هذه المجالس فيما يخص المشاركة الفعلية فى ادارة المدرسة للارتفاع بكفاءة العملية التعليمية بها .

\* وضمانا لتكوين فكر تربوى مشترك ورأى عام تعليمى على الصعيد القومى ، تعقد اجتماعات دورية بين المسئولين عن أجهزة التربية والتعليم بالمحافظات وبين رؤساء الأجهزة المركزية بالوزارة وممثلين للكليات التربوية ، لمناقشة المشكلات ذات الطابع العام التى تواجهها المحليات وصولا الى أفضل الحلول لها .

\* أن تقوم مديريات التربية والتعليم على مستوى المحافظة بتفويض بعض مسئولياتها وصلاحياتها فى غير ما نص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٧٩ للمستويات المحلية الأدنى ( مستوى المدينة - المركز - القرية ) حتى لا تنتقل المركزية من الوزارة الى ديوان التربية والتعليم بعاصمة المحافظة ، وأن تكون هذه المسئوليات والصلاحيات بالقدر الذى يتناسب وقدرات وامكانيات هذه الأجهزة المحلية الأدنى ، بشرية كانت أم مادية .

\* ان يشكل بكل محافظة ، مجلس استشارى للتعليم ، يضم الى

لذلك فرضه الله عليهم اذا قامت به طائفة منهم برئت ذمة الآخرين وإلا تعرضوا جميعا لعقاب الله ومؤاخذته .

ومن هنا رأينا المسلمين على مر العصور منذ جاء الاسلام ، يعنون بالقرآن الكريم أجل العناية ، ويهتمون لكل ما يتصل به الاهتمام الذي لا يعرف مثله لكتاب سماوى ، ولا لغيره من الأمور مهما جل . ولم يتركوا أمرا له علاقة بلفظ القرآن العظيم وأدائه الا كشفوا عنه وأفصحوا عما يراد به . بل جعلوا الأصل فى انتقال القرآن الكريم فى طبقات الامة جيلا بعد جيل ، هو المشافهة والتلقى سماعا والتزام طريقة الأداء المتوارثة ، المنتهية الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قرأه عليه جبريل عليه السلام ، وكما قرأه رسول الله لأصحابه وهو الذى أوحى اليه ربه " ورتل القرآن ترتيلا " وقد كان صلوات الله وسلامه عليه يستحفظ أصحابه بما ينزل عليه من القرآن الكريم عقب نزوله .

ولم يزل القرآن يؤخذ بالتلقى والمشافهة من أفواه الحفاظ والمقرئين منذ ذلك العهد الى يومنا هذا . لما أجمعت عليه الامة الاسلامية من وجوب اخذ ذلك . أداء لأمانة الله ، وتبليغا لرسالته الى عباده ، وحجته عليهم . ونعوذ بالله أن ينقطع تبليغه وتواتره على أيدينا ، أو فى عهدنا . وبخاصة بعد أن عرفت مصر بأنها أولى بلدان العالم عناية بالقرآن الكريم وتحفيظه وتجويده . ومعرفة برواياته وقرائمه وأكثرها رسدا للأموال والأوقاف لمدارسه وتلاوته وتعليقه فى كتاتيبها ومساجدها ومدارسها ، وأزهرها الذى أوجب حفظه على كل من يلتحق به ، وجعله قاعدة علومه وأساس دراسته وحلية المنتسبين اليه .

وليس من شك أن من واجب مصر فى أن تحتفظ بدورها القيادى وزعامتها فى هذا الشأن وأن يكون اهتمامها بالقرآن وعنايتها بتحفيظه ومدارسه والاخذ عنه أكثر مما كان . وهذا واجب سياسى ووطنى ، ودينى كذلك . وهى كدولة حضارية ذات تاريخ عريق مسئولة عن ذلك أمام أبنائها ، وأمام الأجيال فى المعالم الاسلامى ، وأمام الله الذى

## تحفيظ القرآن الكريم والمعاهد الأزهرية

القرآن الكريم ، هو أساس الاسلام ودستوره . وقاعدته العريضة التى قام عليها بناؤه . والصراط المستقيم الذى أمر الله عباده أن يتبعوه منذ أوحاه الى خاتم رسله ، محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام . " هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان " .

وهو كتاب العربية الأول والاكبر . كتاب اللغة التى جمع الله أتباعه عليها ولفت أنظارهم بذلك الى وجوب تعلمها . وهو المعجزة الخالدة والآية الباقية . يسطع بها البرهان فى كل زمان وتقوم بها الحجة على كل من بلغته الى يوم القيامة ، لا فرق فى ذلك بين جماعة وجماعة وقرن وقرن ، وجيل وجيل .

وهو المعجزة التى انتظمت العقيدة والشريعة ، وهدت الى الايمان والعمل معا . " ذلك الكتاب لا ريب فيه ، هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ، والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك وبالأخرة هم يوقنون ، أولئك على هدى من ربهم ، وأولئك هم المفلحون " .

وإذا كان القرآن كذلك ، كان من تمام إيمان المؤمنين به : العناية بحفظه وتلاوته ومدارسه ، ومداومة الرجوع اليه والنظر فيه والاخذ عنه -

اثتمنها على كتابه وشريعته وجعل حفظ القرآن خصيصة من خصائصها .

ولا يفوتنا أن نشير الى الاسباب التي ساعدت في الاقبال على حفظ القرآن خلال الفترة الماضية . ونجمل ذلك فيما يأتى :

– توافر الوازع الدينى لدى الغالبية العظمى من شعب مصر مما حفز كثيرا منهم الى حفظ كتاب الله تعالى واكتساب شرف العناية به والانتظام ضمن من اصطفاهم الله لميراثه .

– الاعفاء من الخدمة العسكرية – اكتفاء بجهاده فى حفظ القرآن الكريم ، ومن شهد مظاهر السرور التي كانت تعمل كل عام فى عواصم المراكز عند نجاح من أدركتهم سن التجنيد من الحفاظ يستطيع ان يعرف اثر ذلك فى نفوس شباب الجيل . وتوجيهه النفسى الى حفظ القرآن الكريم .

– الاتجاه الى الالتحاق بالأزهر الشريف الذى كان للمخرج فيه والمعبد من علمائه منزلة مرموقة باعتباره من حماة الدين وأصحاب الفضيلة .

وقد اعان على ذلك رغبة كثير من الأسر الكريمة وأولياء امور الطلاب فى ذلك العهد أن يكون بعض ابنائهم من علماء الأزهر ، هذا الى القيود والاحوال والشروط التي كانت مفروضة على من ينتظم فى التعليم العام من الابناء .

– الاوقاف والحبوس التي حبسها أهل البر وأصحاب العواطف الدينية النبيلة على الحفاظ والمقرئين وحلقات التحفيظ والمشرفين عليها وطلاب الأزهر المتصلين بالقرآن الكريم .

هكذا كانت الحال وظلت كذلك الى عهد قريب . ثم جدت فى مجتمعنا أمور كان لها اثرها الفعال فى التهاون فى تحفيظ القرآن المجيد وفى قلة العناية بأمره وانصراف كثير من الناشئة وأولياء امورهم عن الاهتمام بذلك حتى ارتفعت اصوات المخلصين بالتنبيه الى خطورة الأمر والتحذير

من التفريط فى حفظ القرآن الكريم والدعوة الى العمل الجاد فى العودة الى ما كانت عليه الحال بالنسبة الى الكتاب العزيز الذى لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وهى دعوة تنزل من نفوس الشعب منزلة الرضا والقبول لتعلقها بأقدس ما يحرص عليه عامة المسلمين وخاصتهم .

ولعل من بين الاسباب التي دعت الى التهاون فى حفظ القرآن :

– قانون الالتزام الذى صدر فى سنة ١٩٢٣ وقضى بإلزام الأهلين إلحاق أولادهم من سن السادسة بمدارس المرحلة الاولى للتعليم العام ومعاينة من يخالف ذلك ، دون استثناء للأطفال الذين كانوا يلتحقون بكتاتيب القرى وجمعيات التحفيظ فيها حين ذاك . وقد عدا ذلك بقصد أو بغير قصد على الكتاتيب وأغلقها واحدا فى أثر واحد ، بعد ان كانت منبثة فى المدن والقرى والكفور والنجوع ، وغنية بمن يجيدون حفظ القرآن الكريم ويحسنون تلاوته .

– عناية الدولة بإنشاء المدارس الابتدائية العامة التابعة لوزارة التعليم ، وبثها فى أرجاء القطر وإنشاء مدارس الفصل الواحد أو الفصلين ، دون انشاء معهد ابتدائى واحد للأزهر واستمرار ذلك فترة طويلة حتى الأمس القريب .

– قلة إقبال المحفظين على هذه المهنة لامهال شأنهم وضعف مرتباتهم وعدم اعتبارهم نوعية نادرة تستحق ما يعطاه أصحاب المراهب الخاصة . وانعدام الحوافز المشجعة التي تعين على بذل الجهد وتجويد الأداء والاقبال على المهنة والاكتفاء بها مصدرا شريفا للكسب والاحترام فى المجتمع .

– الغاء الميزة التي كانت ممنوحة فى التجنيد لحفاظ القرآن الكريم نظير جهادهم فى حفظه وتفرغهم له ، والتي كان لها أثرها الواضح فى اقبال شباب الريف كله على الحفظ .

خريجى الأزهر للتدريس بمعاهده أو للوعظ والارشاد بالأزهر أو بوزارة  
الأوقاف . واشتراط النجاح فيه للحصول على الشهادات الأزهرية فى  
معاهد الأزهر على تعدد انواعها ومستوياتها .

## الثقافة الإسلامية لطلاب الجامعات المصرية

كان موضوع التعليم الدينى فى مدارسنا وجامعاتنا ومعاهدنا ، أحد  
الموضوعات الهامة التى عرض لها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى  
والتكنولوجيا وأولاهم عناية فى مناسبات عدة ، لما له من أهمية تتعلق  
ببناء الانسان المصرى المعاصر وانتمائه ، وإعداده لما يرجى منه لنفسه  
ومجتمعه .

ومن هذا المنطلق عقدت شعب التعليم معا عدة اجتماعات لهذا  
الغرض فى الدورة الرابعة ، اشترك فى بعضها ممثلون لاجهزة الاداعة  
والتليفزيون ، وهيئات الكتاب والسينما والمسرح ، وأجرى المشتركون  
حوارا صريحا حول التربية الدينية للناشئين ، وتعليم مادة الدين فى  
مؤسسات التعليم ومراحلها المختلفة ، وما يتصل بذلك كله ، ايماننا منهم  
جميعا بأهمية الدين فى حياة الأفراد ، وحاجة المجتمع اليه فى ضرورة  
تصحيح مساره ، وبناء لبناته ، ورغبة فى تعميق العقيدة والشريعة فى  
نفوس جيل الغد المرتقب من ابنائنا وبناتنا على وجه يعصمهم من  
التعصب المعيب ويحول بينهم وبين الانحراف والتأثير بالأفكار الغريبة ،

– طريقة القبول بالمعاهد الأزهرية التى جرت فى السنوات الأربع  
الاخيرة ، تلك الطريقة التى حطمت أبواب معاهد الأزهر أمام الضعاف  
العاجزين من حملة الابتدائية العامة والاعدادية العامة الذين رفضت  
وزارة التعليم قبولهم بمدارسها العامة فجاء المسئولون فى الأزهر وقبلوا  
منهم عشرات الآلاف ممن لا يحفظون القرآن الكريم ولا يحسنون  
قراءة آياته .

### التوصيات

وفى ضوء الاعتبارات السابقة ، أوصى المجلس بما يأتى :

\* التوسع فى انشاء المعاهد الابتدائية الأزهرية فى اطار التنسيق  
مع خطة انشاء مدارس المرحلة الاولى لوزارة التعليم تحقيقا لعدالة  
توزيع الخدمات التعليمية المتكاملة على التجمعات السكانية ونوعيات  
التعليم المطلوبة .

\* دعم مكاتب تحفيظ القرآن الكريم وجمعياته بتوفير ما يلزم لها من  
امكانيات مادية وبشرية .

\* تقرير وجبة غذائية يومية طوال اسابيع الدراسة لطلاب المدارس  
الابتدائية الرسمية الأزهرية ، أو صرف معونة مالية شهرية تعادلها اذا  
لم يتيسر تقريرها .

\* رفع مراتب المحفظين الى المستوى اللائق باعتبارهم اصحاب  
مواهب نادرة .

\* تخفيض مدة التجنيد سنة على الأقل لمن يكون حافظا للقرآن  
الكريم كله عند سن التجنيد ، ( بعد النجاح فى الامتحان الذى تجريه  
ادارة التجنيد المختصة ) باعتبارها مقابلا لجهاده فى حفظ القرآن  
الكريم وتفرغه لذلك .

\* تنظيم المحافظات بالاشتراك مع الأزهر ، لمسابقات قرآنية سنوية  
للفتيان والفتيات ومنح جوائز مغرية للمحافظين والمحفظين .

\* اشتراط النجاح فى حفظ القرآن الكريم كله ، فيمن يعينون من



ويهيئ لهم الانتفاع بما شرع الله لعباده ، وارتضاه لديانهم وأخراهم .  
ولقد توصلت هذه الاجتماعات الى التوصية الآتية :

\* توجيه العناية في التعليم الجامعي الى التراث الديني ، وتمكين طلابه من اطلاعهم عليه ومدارستهم له ، وإبراز الفضائل التي تحت عليها الأديان السماوية وآثار التحلى بها ، وتطعيم هذا التعليم بقدر من الثقافة الإسلامية والدراسات الإنسانية ، في صورة مقررات علمية على نحو ما حدث بالنسبة الى الاشتراكية والى ثورة ٢٣ يوليو ، والى القومية العربية ، على أن ينظم ذلك صفوف الدراسة العالية ، وتؤلف فيه الكتب الدراسية في مستوياتها ، ويخصص لكل صف استاذ يمكن رجوع طلابه اليه ، لاستيضاح ما هم في حاجة الى استيضاحه مما تنتظمه هذه المؤلفات ، وما يشتهيه أمره عليهم ، فيما يثيره المفروضون والمشككون وأصحاب المآرب والأهواء المنحرفة .

وفي ضوء ما نشرته بعض الجامعات المصرية من تقرير تدريس الثقافة الإسلامية لطلابها في الكليات التابعة لها ، وفي ضوء الدراسات التي أصدرها الاتحاد العام للجامعات العربية بشأن تدريس هذه المادة على المستوى العربي .

وبعد مدارس شعبية التعليم الأزهرى بالمجلس لكل ما صدر من آراء ووجهات نظر بالنسبة لهذا الموضوع ، سواء منها ما تم بواسطة رابطة العالم الإسلامي في نواكشوط وقرارات مجلس اتحاد الجامعات العربية في اجتماعه بالجامعة الأردنية في إبريل سنة ١٩٧٧ والتي تقضى بالموافقة على توصية الرابطة بأن تكون مادة الثقافة الإسلامية مادة أساسية على مستوى الجامعات كلها ، أو ما اتخذ من توصيات في ندوة الدراسات الإسلامية التي عقدت بالخرطوم ( جامعة أم درمان ) في الفترة من ١١ - ١٨ فبراير سنة ١٩٧٨ وكذلك لجنة اتحاد الجامعات التي اجتمعت بالرياض في المدة من ٨ - ١٠ مايو ١٩٧٨ ، وما أوصت به جامعة الأزهر في هذا الشأن أيضا ، توصل المجلس الى تصور لمنهج متكامل لتدريس مادة الثقافة الإسلامية لطلاب الجامعات المصرية

( مرفق صورة المنهج المقترح ) - كما أوصى المجلس بما يأتى :

### التوصيات

\* تقرير مادة الثقافة الإسلامية كمادة أساسية على طلاب الجامعات المصرية جميعها ومنها جامعة الأزهر - في جميع الكليات تلاقيا مع الرأي العام العربى .

\* توجيه منهج الثقافة الإسلامية المقترح بصورته المرفقة الى المجلس الأعلى للجامعات ليكون تحت نظره فيما يريد اختياره للطلاب .

### مشروع منهج مقترح لمادة الثقافة الإسلامية

#### لطلاب الجامعات المصرية

في العقائد :

• حاجة البشرية الى الدين - العقل وحده لا يستقل بالهداية الكاملة - حكمة ارسال الرسل والكلام على الوحي .  
• العقيدة التي جاء بها الرسل - عقيدة التوحيد وأثرها في حياة الفرد والجماعة .  
• قصص الأنبياء في القرآن ودلالته بالنسبة للمجتمعات - أولو العزم من الرسل : نوح - إبراهيم - موسى - عيسى - محمد .  
• المعجزة ، معجزات الرسل ، القرآن معجزة خالدة ، نزوله ، جمعه ، رواياته ، بعض وجوه إعجازه ، أهم ما اشتمل عليه من الأغراض ، عناية المسلمين به ، التفسير والمفسرون .  
• القرآن يدعو الى الأخذ بالحجة ، القرآن يدعو الى النظر فى الكون كله .

• الإسلام والإيمان والإحسان .

في العبادات :

معنى العبادة - العبادة في الإسلام - العبادة لا تكون الا لله وحده ، لا يعبد الله الا بما شرع - الابتداع في الدين وأخطاره - قصد الإسلام من التكليف بفرائض الصلاة ، والزكاة والصوم والحج وعلاقة ذلك بالسلوك .

• الفكر الاسلامى فى مواجهة الاتجاهات السياسية والاقتصادية المعاصرة .

العلم فى نظر الاسلام :

• عناية الاسلام بالعلم والتعليم - حركة التأليف والترجمة فى الاقطار الاسلامية .

• المدارس العلمية الاسلامية فى العصور المختلفة .

- حرية الفكر فى المدارس المختلفة .

- أثر هذه المدارس فى النهضة الاوربية الحديثة .

- تعريف بطائفة من العلماء المسلمين البارزين فى العلوم المختلفة وجهودهم فى تطور العلوم .

النظام الاجتماعى فى الاسلام : تصور الاسلام للمجتمع البشرى وتطبيقه :

• الأسرة : المرأة قبل الاسلام ويعدده - الزواج - تنظيم النسل -

الطفولة وتنشئة الابناء - تعدد الزوجات - الطلاق - زوجات الرسول - المحرمات وحكمة تحريمهن .

• رأى الاسلام فى بعض الظواهر المستحدثة فى المجتمع المعاصر .

فى النظم العامة :

رأى الاسلام فى المذاهب المعاصرة التى تتعارض مبادئها مع الاسلام والتيارات المتطرفة التى تعمل تحت شعار الدين :

• الشورى - عصمة الدماء والأموال والأعراض - حقوق الانسان

فى الاسلام .

• الحدود والتعزيرات فى الاسلام وحكمتها - الحسبة فى الاسلام .

• وجوب السعى والعمل - التكافل الاجتماعى .

من خصائص المجتمع الإسلامى :

• المساواة - الاخاء - الحرية - العدل - التسامح فى الاسلام -

تحريم الفواحش النفسية والخلقية .

• بعض الفضائل الخلقية فى الاسلام - الصدق - الصبر - الوفاء

بالعهد - الامانة - من غشنا فليس منا - التعاون - العفو - كف الاذى

- حفظ اللسان - الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

كل تصرف مشروع فى الحياة يمكن ان يكون عبادة .

فى مصادر التشريع :

القرآن الكريم هو المصدر الاول للتشريع .

اشتماله على نظم الحكم ومقومات المجتمع .

السنة : المصدر الثانى للتشريع :

تعريفها - عناية المسلمين بها - جمعها - مكانتها فى التشريع - أشهر كتب السنة .

الاجتهاد : معناه : شروطه : منزلته فى التشريع :

• الاجتهاد والتقليد - المذاهب الفقهية المعروفة وكيف نشأت (الاربعة المشهورة - مذهب الجعفرية - مذهب الزيدية - مذهب الظاهرية) .

• اسباب الاختلاف بين هذه المذاهب وأمثلة لذلك - تعريف ببعض اعلام المذاهب المتقدمة .

• حرية رأى فى الاسلام وحيدوها .

قواعد مقررة فى الاسلام :

لا إكراه فى الدين - الدين يسر - لا ضرر ولا ضرار - نفى الحرج - لا تزد وازدة وذ أخرى - الدين النصيحة - الضرورات تبيح المحظورات - المؤمنون عند شروطهم - سد الذرائع - الدين المعاملة - ليس منا من دعا الى عصبية - ان الله لا يفرق ان يشرك به - المسلمون تتكافأ دماؤهم - ان اكرمكم عند الله اتقاكم - إن تنصروا الله ينصركم .

نظرة الاسلام الى المال :

• المال ونظرة الاسلام اليه بالنسبة للفرد والجماعة - رعاية الاسلام للعمال والخاص .

• الميراث : قواعده العامة - عقد مقارنة بين النظام الإسلامى فيه والنظم الوضعية الآن .

• الوصية : تثمير المال - نظرة الاسلام للمعاملات الحديثة -

الأسهم - السندات - شهادات الاستثمار - صناديق التوفير - التأمين وأنواعه .

• الزيا - الضرائب - الزكاة .

## الاسلام والحرب :

- الحروب فى الاسلام - هل انتشر الاسلام بالسيف ٩ - غزوات الرسول وأسبابها والغاية منها .
  - البلاد المفتوحة فى ظل الاسلام .
  - الرق قبل الاسلام وبعده .
  - الحروب فى العصور الحديثة وغاياتها .
  - الاستعمار فى العصور الحديثة .
  - الاسلام دين التقدم والحضارة .
- ملحوظة :

يجوز لكل كلية ذات نوعية خاصة ، أن تضيف الموضوعات التى تراها مناسبة ، أو متصلة بالمواد التى تدرسها .

## الدورة السابعة ١٩٧٩ - ١٩٨٠

# ترشيد سياسة التعليم

## فى معاهد الفتىات

## بالأزهر

لم يكن لتعليم الفتاة بالازهر معاهد خاصة به ، أو مراحل تعليمية متميزة من مراحل ، حتى صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فى شأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التابعة له ، وبمقتضاه أنشئ أول معهد للفتيات مقره مدينة القاهرة فى العام الدراسى ١٩٦٣/٦٢ ، ينتظم المرحلتين الإعدادية والثانوية رغم ما نمن عليه قرار الإنشاء من أن يضم

المعهد ثلاثة أقسام تمثل مراحل دراسية على غرار النظام المنصوص عليه بالنسبة للمعاهد الأزهرية فى القانون ذاته .

وهذه الأقسام هى :

( ١ ) قسم تحفيظ القرآن الكريم ( ابتدائى ) ويشمل ستة صفوف دراسية .

( ٢ ) القسم الإعدادى ويشمل أربعة صفوف دراسية .

( ٣ ) القسم الثانوى ويشمل خمسة صفوف دراسية .

إلا أن المعهد بدأ بالمرحلة الإعدادية والثانوية ، ولا يزال الأمر كذلك فيه وفى معاهد الفتىات الأخرى التى أنشئت فيما بعد ، هذا وقد خفضت سنوات الدراسة أخيراً إلى ثلاث فى الإعدادى وأربع فى الثانوى كتعليم البنين ، فى المعاهد الإعدادية والثانوية فى الأزهر .

وكان على هذا المعهد وأمثاله أن يستلهم فى رسالته كل ما يتخذ من أسباب لتربية الفتاة المسلمة وتعليمها ، وأن تسعى هذه المعاهد إلى تحقيق الأهداف الآتية ، التى تضمنتها لائحة إنشائها :

- تربية الفتاة المسلمة تربية شاملة صالحة من النواحي الدينية والخلقية والجسمية والعقلية والقومية والاجتماعية .

- الكشف عن قدرات الفتاة المسلمة واستعداداتها وميولها وتوجيهها وتنميتها بما فيه صالحها وصالح العالم الإسلامى والوطن العربى الذى تعد له .

- تزويد الفتاة المسلمة بقدر واف من العلوم الدينية والعربية ، ومن الدراسات الثقافية والفنية والعملية ، ومن الاتجاهات وأنماط السلوك التى تكفل لها تنشئة إسلامية عربية صالحة تمكنها من خدمة الاسلام وتراثه والحضارة العربية ومن الربط بين الدين والحياة والعقيدة والسلوك مع الحرص على تلاوة القرآن الكريم وحفظه وتجويده وفهمه .

- تهيئة الفتاة المسلمة لتكون زوجة وأماً وربة بيت صالحة .

- تزويد الفتاة المسلمة بأسباب الكفاية الشخصية والقوة الروحية التى تؤهلها لدور القيادة والتوجيه فى العالم الإسلامى والوطن العربى .

لا يصلح لمراجعة النمو المنتظر ، فضلا عن ارتفاع كثافة الحصول في بعض هذه المعاهد .

## التوصيات

في ظل هذه الاعتبارات السابقة وفي ضوء المناقشات التي دارت ، أوصى المجلس بالآتي :

\* إنشاء إدارة خاصة لتعليم الفتيات ، تتولى التخطيط العام والتوزيع الجغرافي لهذه المعاهد ، ومدى التوسع في ضوء الأهداف المقررة - ويراعى تزويد هذه الإدارة بالعنصر النسوي المؤهل ، فهو أقرب إلى التعرف على احتياجات الفتاة وتوجيهها توجيها مناسباً .

\* أن يراعى في خطة الدراسة في المرحلة الثانوية بصفة خاصة توفير القدر الكافي من الدروس في المجالات العملية التي تناسب المرأة ( على سبيل المثال : تربية الأطفال - الاقتصاد المنزلي - التمرير - الحاسبة والآلة الكاتبة - بعض الأعمال التجارية - التدبير المنزلي بفروعه ، وغير ذلك ) ، مما يعينها على مواجهة متطلبات الحياة .

\* أن يراعى في وضع المناهج والمقررات الدراسية ما يكفل تدريس هذه المجالات العملية على ألا يكون ذلك على حساب نوعية الدراسة في الأزهر ، وفي هذا المجال يحسن الأخذ بنظام الاختيار في المقررات الدراسية في المرحلة الثانوية بالذات .

\* أن يراعى في الكتب الدينية المقررة لمعاهد الفتيات ، ما يناسب الفتاة وتكوينها واحتياجاتها .

\* وبالنسبة للمباني يراعى ، إنشاء أي معهد من معاهد الفتيات أو استكمالها ( وخاصة في المعاهد التي تنشأ بالجهود الذاتية ) الالتزام بالمواصفات الرسمية الخاصة التي تصدرها إدارة المعاهد بالأزهر ، فيما يختص بالنموذج المناسب المرفق .

\* التأكيد على أهمية استكمال جميع المقومات المادية والبشرية اللازمة ، لتوفير الخدمة التعليمية والتربوية الصالحة في المعاهد القائمة حالياً وبخاصة المعاهد التي انشئت أخيراً بالجهود الذاتية .

\* إنشاء أقسام داخلية ، في المرحلة الثانوية ، للطالبات المفترقات كلما اقتضت الضرورة ذلك .

- إعداد الفتاة المسلمة لشق طريقها في الحياة مزودة بما يلزمها من خبرة وتنقيف .

- إعداد الفتاة المسلمة التي تمكنتها استعداداتها وقدراتها من مواصلة الدراسة في مراحل التعليم الجامعي التي يشملها الأزهر وفي غيرها من المراحل المناظرة خارج الأزهر .

غير أنه بدراسة هذه المعاهد في أوضاعها الحالية وما ينبغي أن تكون عليه مستقبلاً ، فقد تبين عدة ملاحظات يمكن إيجازها فيما يأتي :

أولاً : أن معاهد الفتيات قد ازداد عددها وبخاصة في السنوات الأخيرة حتى بلغت ١٣١ معهداً في عام ١٩٨٠/٧٩ ، منها ١٣ معهداً إدارياً ، ٤ معاهد ثانوية ، ٥٧ معهداً مشتركاً ( إداري وثانوي ) ، تضم ١٠٦٨ فصلاً ، ٤٣٥٤٣ طالبة .

كما لوحظ أن التوسع في إنشاء هذه المعاهد قد تم بغير تخطيط سليم وبخاصة في السنوات الأخيرة - فهو لا يزال يسير بطريقة غير خاضعة لتخطيط مدروس في إنشائها أو توزيعها بحسب الحاجة ، وإنما تعتمد كثيراً على رغبات المواطنين وإمكانات الجهود الذاتية المحدودة والناقصة في مختلف الجهات - ومن هنا كان بعضها لا تتوافر فيه الصلاحيات اللازمة من الناحيتين المادية والبشرية .

ثانياً : إن الأمانة تقتضي أن نشير إلى أن معاهد الفتيات قد حققت بعضاً من الأهداف للتعليم فيها من حيث إعداد الفتاة المسلمة للرسالة التي ينهض بها الأزهر ، كما وفرت لكليات البنات الإسلامية حاجتها من الطالبات الأزهريات ، بحيث لم تعد هذه الكليات بحاجة إلى قبول خريجات مدارس الثانوية العامة .

ثالثاً : أن خطة الدراسة بمعاهد الفتيات تكاد تكون مطابقة لخطة الدراسة في معاهد البنين ، كما أنه لم يتوافر في خطة الدراسة الفرصة الكافية أو الوقت الكافي لتحقيق أحد الأهداف الرئيسية لتعليم الفتاة في الأزهر وهو تزويد الفتاة بقدر وافٍ من الدراسات العملية والفنية التي تساعد على شق طريقها في الحياة العملية .

رابعاً : أن أكثر المباني الحالية لهذه المعاهد وبخاصة تلك التي انشئت بالجهود الذاتية ، لا يصلح لتوفير المناخ التربوي المنشود ، كما

## التوصيات

وقد أسفرت هذه الدراسة عن التوصيات الآتية :

أولا : فى المرحلة الاعدادية :

- \* تلتزم كتب التراث فى دراسة مادة الفقه ، ويختار منها بواسطة المختصين ما يناسب الطلاب ، ويوفى بما يحقق الغرض من الدراسة بالأزهر .
- \* تؤلف كتب حديثة فى مواد النحو والصرف والتفسير والحديث والتوحيد بواسطة لجان متخصصة ( على أن ينظر فيها وتغير كلما اقتضى الحال ذلك ) .

ثانيا : فى المرحلة الثانوية :

- \* تلتزم كتب التراث فى مواد الفقه والتفسير والحديث والنحو حتى يتمرس الطلاب بأسلوبها ويعرّفوا على منهجها ، ويستطيعوا النظر فى المراجع والافادة منها . أما مواد التوحيد والمنطق والبلاغة والأدب والصرف فتؤلف لها كتب حديثة ، على أن يكون من المنهج بعض فصول مختارة من كتب التراث ، يدرسها الطلاب ويمتحنون فيها تدريجيا لهم على متابعة الاتصال بها والأخذ منها .

ثالثا : فى المرحلة الجامعية :

- فى الكليات الأصلية :

- \* تكون الكتب المقررة فى جميع مواد الدراسة فى العلوم الدينية والعربية من كتب التراث .

وهذا لا يمنع الأساتذة من إبراز مواهبهم فى التأليف والبحث فى موضوعات هذه العلوم ، وتكون مؤلفاتهم هذه فى متناول الطلاب للاستفادة منها ، والنظر فيما يجد من الآراء فى الموضوعات التى يعرضون لها .

- فى الكليات الحديثة :

- \* تؤلف كتب حديثة فى المواد الدينية والعربية ، تضاف إليها فصول مختارة من كتب التراث - مع ملاحظة مستوى الدراسة الجامعية تأليفا ونصا .

رابعا : بالنسبة للفتيات :

- \* فى المرحلة الاعدادية والثانوية تؤلف كتب حديثة فى كل المواد ، تلاحظ فيها اللغة المناسبة ، مع إضافة فصول مختارة من كتب التراث

## الكتاب الأزهرى

تناولت دراسات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى دورته السابعة ٧٩/١٩٨٠ ، موضوع الكتاب الأزهرى ( كتب التراث ) وذلك من منطلق الاعتبارات الآتية :

- ان كتب التراث فى المواد العلمية المقررة للدراسة بمعاهد الأزهر تمتاز بخصائصها الفريدة وسماتها المميزة من حيث دقة التعبير وعمق المعنى والاحاطة بالموضوع نقاشا وتوضيحا واستدلالا - مما يستدعى ضرورة حرص الأزهر على التمسك بها ، وتدريب طلابه على الأخذ منها والرجوع إليها .

- ما لوحظ فى السنوات الأخيرة ، من أن هناك اتجاها إلى التخفيف من هذه الكتب باسم التيسير على الطلاب ، واللجوء إلى المذكرات التى تعين على الاستظهار ، والابتعاد عن التأمل والفهم العميق .

- ضرورة الحفاظ على التقليد العريق الذى اتسمت به الدراسة فى الأزهر ، وتدريب الطلاب على المعاناة والبحث ودقة النظر ، والربط بين ماضينا وحاضرنا لغة وفكرا وبحثا .

- مراعاة قدرات الطالب ، ورعاية أوضاع المجتمع وضرورة التنسيق بين ظروف الطالب فى الحاضر ولغة كتب التراث .

بالتقافة الدينية والعربية ولغة القرآن الكريم من ناحية أخرى .

وتتضمن الدراسة العناصر الآتية :

أولا : العوامل التي ساعدت على ضعف اللغة العربية :

اللغة العربية هي لغتنا القومية وهي وعاء ثقافتنا وأفكارنا ، وهي وسيلتنا للوقوف على معاني القرآن الكريم وفق أحكامه وهو الذي خاطب الله رسوله عليه الصلاة والسلام فيه بقوله " وإنه لتنزيل رب العالمين نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين " وأخبر الذين هياهم لسماعه وتلاوته بقوله " إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون " .

وهي أيضا سبيلنا إلى التعرف على توجيه السنة النبوية وفهم معانيها للاعتداء بها امتثالا لقوله تعالى " وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون " ، « وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » ثم هي بعد دعامة من دعائم النهوض الحضاري في حاضرنا ومستقبلنا .

ومن هنا صار نقلها وتعلمها وتعليمها واجبا إسلاميا وقوميا لا يجوز التهاون في شأنه أو التفريط فيه .

واليوم تشيع الشكوى على السنة الكافة مما أصاب اللغة العربية ، فقد ألفت الأسماح تشويه اللفظ العربي والاستهانة بضبطه بنية وإعرابا وهيئة وموقعا ، وقد كانت الالكنة عند العلماء سقطة يبرا منها كل غيور على قدره ، محب لنفسه السلامة من النقائص .

ونوجز الكلام على أسباب ضعف اللغة فيما يلي :

- الحكم التركي وتغصب العناصر التركية التي توات الحكم للفتهم ومحاكاة المحكومين لهم خوفا منهم أن علما لدنياهم . كل ذلك ساعد على ضعف اللغة العربية وشيوع العامية حتى في المكاتبات الرسمية .

- عدم استخدام اللغة العربية ، في التدريس في مراحل التعليم المختلفة وبخاصة في بعض الكليات وهو ما لا ينبغي السكوت عليه .

- إهمال الخطباء والمتحدثين وأصحاب الشأن والذين يقتدى بهم للغة العربية السليمة ونزولهم لمخاطبة الجماهير في المحافل والنوادي باللغة العامية .

بالصورة التي قررت في معاهد البنين .

ويكون الأمر في المرحلة الجامعية كذلك مع ملاحظة مستوى الدراسة الجامعية تأليفا ونصا .

خامسا :

العناية باخراج كتب التراث المقررة في ثوب جديد على يد متخصصين يملقون عليها بما يوضح ما غمض من عبارات ويعين الطالب على الفهم والتحصيل منها .

سادسا :

\* تقوم وزارة الأوقاف بطبع كتب التراث المقررة في مواد الدراسة بالجامعة ، وذلك من أوقاف الأزهر لتيسير حصول الطلاب عليها بالمجان أو بسعر التكلفة .

## الدورة الثامنة ١٩٨٠ - ١٩٨١

# إعداد معلم اللغة العربية في الأزهر وخارجه

سبق أن قام المجلس بدراسة عن تيسير تعليم اللغة العربية بمراحل التعليم العام وأصدر فيها العديد من التوصيات . وفي دورته الثامنة ركن على دراسة موضوع إعداد معلم اللغة العربية ، لأنه الركن الأساسي في تعليم اللغة العربية بهدف الارتفاع بمستوى إعدادة في مختلف المعاهد والمدارس من ناحية ، وتزويد العالم الإسلامي والوطن العربي بالمختصين

عليه الحال في كلية دار العلوم الآن ، لأن طلاب هذه الأقسام أيضا يغنون اليها عن طريق مكتب التنسيق وعلى النحو الذي أشرنا اليه سابقا .

#### كليات اللغة العربية والتربية والبنات بجامعة الأزهر :

وقد كان المأمول فيمن يلتحقون بهذه الكليات من الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية أن يكونوا أحسن حالا في اللغة العربية وأكثر استعدادا لتلقى علومها وأقدر على إحصائها لغيرهم وطبعمهم عليها كما كانت حال أمثالهم وإخوانهم في الأزمان الماضية ، نظرا إلى أنهم يحملون الثانوية الأزهرية التي تعدهم على النسق الأزهرى المعروف في تدريس موادها والتعمق فيها ، بالإضافة إلى حفظهم للقرآن الكريم وتعرفهم إلى أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوامع كلمه . لكن ما تم في السنوات الأخيرة منذ صدور قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وما نتج عن تطبيقه من ازدياد المناهج في معاهد الأزهر ، وما كان من اختصار سنوات السلم التعليمي في كل من المرحلتين الإعدادية والثانوية بهدف عام دراسي من كل من المرحلتين عما كانت عليه الحال يوم صدر القانون ١٠٣ لسنة ٦٦ المشار إليه ، ثم ما كان في السنوات الأربع السابقة على عامنا هذا من قبول آلاف كثيرة بالمعاهد الثانوية الأزهرية عاما بعد عام من التلاميذ الحاصلين على الإعدادية العامة ، الأمر الذي جرد طلاب المرحلة الثانوية الأزهرية من كل مميزاتهم المعروفة والذي أضاع حفظ القرآن الكريم في صلب معاهد الأزهر .

إن ما تم من هذا وذلك كانت أولى نتائجه زحف الألف المولفة من هذه النوعية إلى جامعة الأزهر ، مما شكل عاملا من أهم العوامل في ضعف مستوى الدارسين الذين يعدون لتعلم اللغة العربية والتمكن فيها لتعليمها لأبنائنا في مصر ولأبناء الشعوب العربية والإسلامية وهو بالتالي سبب في ضعف مستوى الكليات التي تلقاهم .

ومما يزيد في مضاعفة المشكلة قبول الكليات الأزهرية لطلاب من شعبتي العلوم والرياضيات من الحاصلين على الثانوية الأزهرية .

— عدم تمسك وسائل الإعلام باللغة العربية الفصحى وإهمال كثير من العاملين فيها والقائمين عليها والمتحدثين عن طريقها لتقويم ألسنتهم وعدم تقديرهم لما يحرص عليه الناشئون من محاكاتهم .

#### ثانيا : الواقع الحالي لإعداد معلم اللغة العربية :

يعد معلمو اللغة العربية في مصر حاليا في عدد من الكليات هي :  
كلية دار العلوم — كليات اللغة العربية بجامعة الأزهر — أقسام اللغة العربية بكليات الآداب — أقسام اللغة العربية بكليات التربية .

#### كلية دار العلوم :

كانت منذ إنشائها من أهم الينابيع التي تزود معاهد التعليم في كل مراحل بمدرس اللغة العربية وكانت تقصر قبول طلابها على نوعين :

١ ( حملة الثانوية الأزهرية .

٢ ( الذين أتموا دراستهم في تجهيزية دار العلوم .

وكان هؤلاء وأولئك مؤهلين تأهيلا كاملا لدراسة اللغة العربية ، إذ كانوا مزودين في مراحل تعليمهم السابقة بأسس قوية تتمثل في حفظ القرآن الكريم والدراسات الدينية والعربية العميقة .

ثم ألحقت دار العلوم في العهد الأخير بجامعة القاهرة لتصبح كلية من كلياتها فصارت تستقبل طلابها كغيرها من كلياتها ، من الحاصلين على الثانوية العامة عن طريق مكتب التنسيق المعروف . وكثر فيمن يحال إليها أصحاب المجاميع الهزيلة الذين يرضون بالدراسة فيها على كره منهم لأنهم لم يجدوا منفذا للجامعة غيرها . وفي أحيان كثيرة يحال إليها ضمن هؤلاء أعداد كثيرة من شعبتي العلوم والرياضيات ، وضعف مستواهم في دراسة اللغة العربية أمر لا يحتاج إلى بيان . فكيف يصلح هؤلاء غدا مدرسين للغة العربية والقاعدة المعروفة أن فاقد الشيء لا يعطيه .

#### أقسام اللغة العربية في كليات الآداب وكليات التربية في

غير جامعة الأزهر : أما أقسام اللغة العربية بكليات الآداب وكليات التربية في غير جامعة الأزهر فإن مستوى الطلاب فيها لا يفضل ما

وتخفيف إلى ما تقدم أمرين لابد من العناية بهما والتصرف الحاسم بالنسبة لهما حتى لا يستشري ضعف اللغة العربية وضعف القدرة على تدريسها .

أ - أن هؤلاء الخريجين من معاهدهم التي ذكرناها يوجهون عن طريق القوى العاملة إلى التدريس دون تأهيل تربوي ولا تدريب على طرائق التدريس .

ب - أن الأعداد الكبيرة التي تعار للتدريس في الأقطار الشقيقة من الوزارة أو من الأزهر يتم اختيارهم من أكفأ العناصر وأكثرهم خبرة . وهذا يترك فراغا كبيرا في ميادين التعليم . وإذا كنا مضطرين إلى اختيار هذا النوع باسم تمثيل مصر في الخارج فإنه ينبغي النظر في وضع نظام لا يحرم مدارسنا ومعاهدنا من نوى الكفايات والخبرة ولا يجعل ذلك مستمرا سنين طويلة .

ثالثا : تصور عام لمناهج الدراسة التي تؤهل مدرس اللغة العربية :

لعله من الطبيعي - حينما نعد مدرسا : أي مدرس - أن نراعى أن يكون هذا الإعداد مشتملا على ثلاثة مجالات :

الأول : مجال الثقافة العامة - باعتبار أن هذا المعلم يتولى تنشئة جيل ، ويشترك في إعداد الوطن ، فإنه يجب أن يزود في مرحلة إعدادة بالخبرات والفنون والقيم التي تساعد على بلوغ غايته . وفي مجال اللغة العربية فإن ذلك له أهميته البالغة لأن اللغة هي الوعاء الذي يحوي معارف الأمة وفنونها في كل ناحية .

الثاني : مجال التخصص - ويتناول الناحية العلمية ، إذ أنه سينهض بتدريس مادة معينة .

ولا شك أن اختيار المقررات التي يكلفها مدرس اللغة العربية في فترة إعداد له التأثير الكبير في تنمية قدرته وإبراز تمكنه من مادته . ولنا حاجة إلى إعادة الحديث عن أهمية القرآن الكريم حفظا وتلاوة وهما ، فهو النخبة الغالية لمدرس اللغة العربية ، ولا يمكن تصور معلم

٤ .

لها دون أن يكون في جعبته هذه النخبة .

الثالث : مجال الإعداد المهني : ويقصد به الإعداد لمهنة التدريس بعامة ، وتدريس اللغة العربية بخاصة .

ويقتضى ذلك تلقي مناهج تربوية نظرية وعملية تدريبية بالاضافة إلى استخدام الوسائل الحديثة ودراسة الصوتيات ، لأن الجانب الصوتي هو جانب الأداء الذي هو جوهر اللغة . وقد يلفتنا إلى ذلك ما قرره أئمة هذه اللغة من وجوب تلقي القرآن الكريم مشاهفة من أفواه الشيوخ لتبعية لقوله تعالى : " ورتل القرآن ترتيلا " . ومن هنا نشأ فن التجويد ووضعت قواعده وألزم به كل قارئ للقرآن الكريم .

### التوصيات

في ضوء ما تقدم ، فقد أصدر المجلس التوصيات الآتية :

أولا : بالنسبة لإعداد المدرسين للمرحلة الابتدائية ( وإن كان النظام فيها يقوم على أساس مدرس الفصل لا مدرس المادة ) إلا أنه ينبغي إنشاء شعبة مستقلة بذاتها في نور المعلمين والمعلمات لدراسة اللغة العربية والدين معا تبدأ من الصف الأول ويكون الالتحاق بها مشروطا بالنجاح في امتحان القرآن الكريم ( القدر المقرر حفظه بالمرحلتين الابتدائية والاعدادية ) وبحصول من يلتحق بها على ٦٠ ٪ من مادة اللغة العربية في امتحان الشهادة الاعدادية وأن يتضمن منهج الدراسة ما يأتي :

\* حفظ طائفة كافية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المتعلقة بالأحكام والأخلاق والآداب العامة .

\* دراسة الأحكام الفقهية المناسبة لمدرس المرحلة الابتدائية .

ثانيا : بالنسبة لإعداد المدرسين للمرحلتين الاعدادية والثانوية يوصى المجلس بما يأتي :

\* إعادة النظر في سياسة القبول بالكليات والأقسام التي تعد معلم اللغة العربية - سواء أكانوا من حملة الثانوية العامة أو الثانوية الأزهرية ويشترط أن يجتازوا عند القبول الاختبارات الآتية :



ومتابعة التطورات الحديثة في مجال اللغة وطرق تدريسها .  
 \* العمل على أن تكون اللغة العربية هي لغة التدريس في مختلف  
 مراحل التعليم العام والتعليم الجامعي كلما أمكن .  
 \* التأكيد على التوصيات التي سبق أن أصدرها المجلس بهذا  
 الشأن .

## الطلبة الوافدون إلى الأزهر ( رعايتهم وتنظيم شئونهم )

الأزهر والوافدون :  
 لعل الأزهر من أقدم الجامعات التي قصدها طلاب المعرفة في  
 الشرق والغرب إن لم يكن أقدمها باطلاق .  
 كانت القاهرة وسطا بين أقطار العالم الإسلامي التي امتدت شرقا  
 إلى حدود بعيدة من بلاد الصين ، وغربا إلى سواحل الأطلنطي من أوروبا  
 ومن أفريقيا . ولهذا كان العلماء وطلاب العلم يفدون إلى القاهرة التي  
 كانت تلتقي عندها معارف العالم الإسلامي .  
 وعندما مست المحن القاسية أقطار العالم الإسلامي وتعطلت فيه  
 المدارس الإسلامية وألقى بكيانها في نهر دجلة ، كان الأزهر هو الأمين  
 الولي الذي استودع الفكر الإسلامي وحفظ الأمانة العلمية ، ولم يرد  
 عنها أحدا من طالبيها .

\* اختبار شفوي في القرآن الكريم ، في القدر المقرر لكل نوع .  
 \* اختبار شفوي في القراءة والتعبير والنطق السليم .  
 \* اختبار شخصي للتأكد من اللياقة البدنية والنفسية لمهنة  
 التدريس .  
 \* أن يكون هناك حد أدنى في المناهج من علوم اللغة ومعارفها  
 يضعه المختصون في هذا الشأن وتلتزم به الكليات والمعاهد التي تخرج  
 مدرسي اللغة العربية ، ولا يجوز النزول عنه ، ولها أن تزيد فيه بما يحقق  
 طابعها وشخصيتها .  
 \* أن تكون مدارس القرآن الكريم وتعمد حفظه بالقدر المقرر على  
 طلاب الثانوية الأزهرية والثانوية العامة ودراسة ما يمكن منه تفسيراً  
 وتلاوة - أساساً من أهم أسس الدراسة في هذه الكليات ، مع طائفة من  
 صحاح الأحاديث النبوية الشريفة وإجادة حفظها ودراستها فهما  
 وأسلوباً ولغة .  
 ثالثاً : بالنسبة إلى كل من يعد للقيام بمهمة تدريس اللغة العربية ،  
 يوصى المجلس بالآتي :  
 \* دراسة منهج تربوي نظري وعملي يؤهل لمهنة التدريس بحيث لا  
 يتولى تدريسها إلا من حصل على شهادة بدراسة هذا المنهج التربوي ،  
 سواء أتم ذلك قبل التخرج أو بعده .  
 \* دراسة الحضارة الإسلامية والتعرف على التاريخ الإسلامي  
 والعربي .  
 \* الاهتمام بالامتحانات الشفوية في أثناء العام الدراسي وفي  
 نهايته .  
 \* تقرير حوافز ترغب الطلاب الممتازين في اللغة العربية على  
 الالتحاق بالمعاهد والكليات التي تعد معلم اللغة العربية لجميع المراحل  
 وتعينهم على العناية بالمادة والتفرغ لها .  
 \* التأكيد على أهمية البرامج التدريبية لمعلمي اللغة العربية العاملين  
 في الخدمة للارتفاع بمستواهم ، ولتجديد معلوماتهم في تدريسها

٣ ( كذلك تعرضت اللجنة لنظم الدراسة الخاصة التي تهيأ للطلاب الذين لا يعرفون اللغة العربية .

الصورة الثانية : وتتمثل في نظم الدراسة للطلاب الوافدين :

وهؤلاء الطلاب لم تكن لهم من قبل نظم مقررة ولا طرق مرسومة بل كان على كل واحد أن يشق طريقه في الدراسة على حسب ما تؤهله معرفته وخبرته وصلته بأبناء بلده أو بمن يتعرف إليهم ممن سبقوه في الأزهر .

ثم أخذ الأزهر في وضع النظم لهم بلوائح متتابعة حتى صدرت لائحة البعث الإسلامية في أوائل الأربعينات . وكان من أهم ما جاء فيها :

١ ( تنظيم انتساب الوافدين إلى كليات الأزهر أو معاهده أو القسم العام ( الذي كان موجودا إذ ذاك ) .

٢ ( إنشاء قسم دراسي خاص بالوافدين يلحق بالقسم العام ، على أن يشتمل على ثلاث مراحل :

مرحلة ابتدائية « وهو مناظر الاعدادى الآن » .

مرحلة ثانوية « وتمنح ثانوية البعث » .

مرحلة عالية « وتمنح عالمية البعث » .

على أن تكون مدة كل مرحلة أربع سنوات ، ويعطى الطالب شهادة انتهاء كل مرحلة كما هو مبين .

معهد البعث :

ثم رأى أن يستقل هذا القسم الذى أنشئ للطلاب الوافدين وألحق بالقسم العام وتكون له إدارته ومبناه المستقل على أن يسمى « معهد البعث الإسلامية » وقد تم ذلك سنة ١٩٥٤ .

وازدهرت الدراسة بالمعهد ، واستقام أمره ، وألحظ الإقبال عليه حتى بلغ عدد الطلاب فيه نحواً من ثلاثة آلاف طالب في بعض السنين .

ولم يدم الأمر كذلك طويلاً إذ صدر القانون ١٠٣ سنة ١٩٦١

وإزاء هذه المهمة امتدت عناية الأزهر لطلابه من أبناء مصر ومن الوافدين فشملت جوانب حياتهم العلمية والاجتماعية والمادية ونشأت الأروقة لأداء هذه الرعاية .

والأروقة عبارة عن إدارات صغيرة تقوم كل إدارة منها على رعاية طائفة من الطلاب الذين ينظمهم رواق واحد باسم المذهب أو الوطن الجغرافى أو نحوهما ، رواق الحنفية ، رواق الشوأم ، رواق الهند ، رواق الصعيدية ، رواق البحارة ... الخ .

وتشمل هذه الرعاية توجيههم إلى سبل الدراسة كما تشمل إمدادهم بالمعونات المادية في صورة خبز أو معونات مالية أو غير ذلك .

وفي العصور الأخيرة أخذت هذه الرعاية مظهراً يتسم بحضارة العصر وأسلوبه ، وبدا ذلك في صورتين :

الأولى : الصورة الاجتماعية :

وتبرز في إنشاء مدينة البعث الإسلامية وهي مدينة أنشئت في حي العباسية بالقاهرة وتشمل إحدى وأربعين عمارة مهيأة لإقامة خمسة آلاف طالب وعمرت بالطلاب سنة ١٩٥٤ ، وقد نظمت الإقامة في هذه المدينة بلوائح متتابعة آخرها لائحة صدرت سنة ١٩٧٧ وأهم ما جاء فيها :

١ ( إذا قدم الطالب إلى مصر على حساب منحة دراسية يتمتع بالإقامة في المدينة والمكافآت المالية المقررة وهي على الوجه الآتى :  
جنيه

٢٥ لطلاب الدراسات العليا

٢٠ لطلاب الجامعة

١٥ لطلاب المعاهد والدراسات الخاصة

٢ ( يتم اختيار المنح وتوزيعها بالاشتراك بين مدينة البعث ، ومراقبة البعث الإسلامية ، على أن تراعى توصيات اللجنة العليا للعلاقات الثقافية بوزارة الخارجية . وتوصيات جمهورية مصر ، وتوصيات رؤساء بعثات الأزهر إلى البلاد الخارجية وينظر في الأمر على أساس احتياجات كل بلد وظروفه .

السنة الدراسية	الفصول	عدد الطلاب	
أولى إعدادى	١	٣٣	
ثانية إعدادى	٢	٩٠	٢٢٣ جملة القسم الإعدادى
ثالثة إعدادى	٢	١٠٠	
أولى ثانوى	٣	١٨٠	
ثانية ثانوى	٣	١٦٨	٦٣٣ جملة القسم الثانوى
ثالثة ثانوى	٣	١٥١	
رابعة ثانوى	٣	١٣٤	
			٨٥٦ جملة طلاب المعهد

#### معهد الإعداد :

يفد كثير من الطلاب من بلاد لا تتكلم اللغة العربية أو لا يحسن أهلها اللغة العربية إلى درجة تؤهل أبناءها للدراسة بها والاطلاع والمطالعة فى مؤلفاتها .

وكانت خطة الأزهر بالنسبة لهؤلاء الطلاب أن يهيئ لهم دراسات خاصة فى اللغة بطريقة المدرس الخاضع نون التقيد بمكان أو زمان أو منهج . وكان لهذه الطريقة عيوبها التى لا تخفى .

فرؤى إنشاء قسم لإعداد هؤلاء الطلاب فى اللغة إعدادا يؤهلهم لتلقى الدراسة والتفاهم بها ، كان ذلك سنة ١٩٥١ ولكن العمل لم يستمر بهذا القسم طويلا حتى عاد الأمر إلى نظام الدراسة الخاصة المشار إليها .

والأمر كذلك إلى اليوم مع كثرة الشكوى من هذه الدراسة وقلة جدواها ، بالإضافة إلى ما فيها من شبهات .

فاضطرب أمر المعهد وضج طلابه من ازدواج المناهج وتكليفهم بدراسات لم يقدموا من أجلها وقد تصرفهم عن مقاصدهم الأصلية . وانتهى الأمر . بعد محاولات كثيرة إلى إلغاء ازدواج المناهج والاكتفاء بتدريس المناهج الدينية والعربية على النحو الذى كان مقررا قبل التطوير ، ومن ثم يكون انتساب طلابه الذين يحصلون على ثانوية البعوث مقصورا على الكليات الأزهرية الأصلية " الشريعة - أصول الدين - اللغة العربية " .

وليس يمنع هذا بعض الطلاب الذين يرغبون فى الانتساب إلى الكليات المستحدثة من الالتحاق بالمعاهد الأزهرية التى تدرس المناهج التى تؤهل لهذه الكليات المستحدثة ( المراد المناهج المزبوجة ، الجامعة بين مناهج الأزهر ووزارة التعليم ) ، وكان هذا الوضع استجابة للأغراض التى من أجلها وقد هؤلاء الطلاب إلى الأزهر وكذلك ليس فيه حرمان لمن يريد أن يدرس فى الكليات الأخرى .

وكان المعهد قد شغل مبناه الجديد الذى أنشئ من أجله على طراز رفيع إلى جوار مدينة البعوث فى سنة ١٩٦٣ .

ولكن هذا المبنى مالبث إلا أشهر قليلة حتى ظهر الخلل فى أركانه وأساسه وقررت الجهات المختصة إخلاءه وعدم صلاحيته .

فأخذ المسئولون يلتمسون مكانا يأوى إليه المعهد ، فلم يجنوا أخيرا غير عمارة من عمارات مدينة البعوث السكنية ، فاتخذوها مكانا له . وهو يشغلها اليوم . وهذا المبنى بعيد كل البعد عن صلاحيته للدراسة ، وليس يليق بالأغراض التى يراد أدائها فيه .

وهذا الإحصاء الذى نعرضه - وهو آخر إحصاء لطلاب هذا المعهد فى العام الدراسى ١٩٨١/٨٠ - يوضح بجلاء مقدار الخطر الذى يتهدد هذا المعهد نتيجة انصراف الطلاب عنه وشعورهم بالإهمال وقلة العناية .

## الطلاب الوافدون بجامعة الأزهر :

يوضح القرار الذى أصدره السيد نائب رئيس الوزراء ١٦ سنة ١٩٨٠ النظام الذى رسمته جامعة الأزهر وأقره المجلس الأعلى للأزهر بتاريخ ١٢/١/١٩٨٠ ويقضى بما يأتى :

أولا : الطلاب الوافدون الحاصلون على الشهادة الثانوية الأزهرية من المعاهد الأزهرية أو من معهد غزة يرشحون للقبول بالكليات العملية والنظرية وفقا لشروط القبول والحد الأدنى للدرجات المقررة لقبول نظرائهم من المصريين سنة الحصول على الشهادة الثانوية وفى حدود الأعداد المقررة لكل كلية .

ثانيا : الطلاب الحاصلون على الشهادة الثانوية من معهد البحوث يرشحون للقبول بالكليات النظرية فقط .

وهؤلاء جميعا يقدمون أوراقهم إلى مراقبة البحوث الإسلامية بالأزهر .

ثالثا : الطلاب المقيدون على منح دراسية يقبلون وفقا لنفس الشروط فى حدود النسب المقررة لقبول الطلاب الوافدين بكل كلية .

وقد تحدد عدد المقبولين من الطلاب الوافدين بكليات الجامعة للعام الجامعى ١٩٨٠/١٩٨١ وفقا لما يأتى :

١ ) عدد لا يزيد عن ١٠ ٪ من عدد الطلاب المصريين المقبولين بكل كلية من الكليات المستحدثة للبنين والكليات والشعب المناظرة للبنات .

٢ ) عدد لا يزيد عن ١٥ ٪ من عدد الطلاب المصريين المقبولين بكل كلية من الكليات الإسلامية والعربية والشعب المناظرة للبنات .

ثم نص القرار على أن تكون الأولوية :

أولا : للطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية .

ثانيا : للطلاب المقيدون على منح .

ثالثا : للطلاب الحاصلين على الشهادات المعادلة .

واشترط أنه لا يقيد أى طالب وافد للدراسة بالسنة التأهيلية أو مرحلة الاجازة العالمية الا بعد سداد الرسوم والتأمينات والمصروفات الدراسية المقررة .

ومن هنا يتضح :

١ ) أن جميع الطلاب الوافدين لا يلتحقون بالجامعة إلا بعد الحصول على الحد الأدنى لدرجات القبول .

وفى هذا غبن عليهم لأن الطالب الوافد له أوضاعه الخاصة .

٢ ) تقييد القيد بـ ١٥ ٪ بالنسبة للكليات النظرية و ١٠ ٪ فى الكليات الأخرى لا يكون مقبولا فى الأولى اذا صح أن يكون مقبولا فى الثانية . لأن الأزهر له أوضاعه فى العالم الإسلامى ، والمسلمين فيه حقوق لا تقل عن حقوق المصريين أنفسهم . فالأخذ بهذه النسب ضد عن طلب العلم وخروج الأزهر عن تقاليدته التى تميزه وتحقق بها قوله تعالى " فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون " على أننا لم نفرق بين البلاد الإسلامية وبعضها التى فى أشد الحاجة إلى تعليم بعض أبنائهم فى الأزهر .

٣ ) عند ترتيب الأولويات جعل الطلاب الذين حصلوا على الشهادات المعادلة فى ذيل هذه الأولويات .

وقد يستغرق الوافدون الذين درسوا فى مصر النسب المقررة فنكون بذلك قد أغلقنا أمام الذين أتموا الدراسة الثانوية فى بلادهم أبواب جامعة الأزهر .

٤ ) عدم قيد أى طالب وافد إلا بعد سداد الرسوم المقررة - شرط يجب إلغاؤه لأن ما يمكن تحصيله مال تافه قد يصد عن طلب العلم ، وقد يكون عقبة فى سبيل بث الدعوة التى يجب أن تنفق الكثير فى سبيلها .

وهذا إحصاء يوضح الأعداد المقيدة بالجامعة من الطلاب الوافدين بالكليات الأصلية ( الشريعة - اللغة العربية - أصول الدين ) بالقاهرة للعام الدراسى ١٩٧٩ / ١٩٨٠ .

٧١٣	بكلية اللغة العربية ومن هذا العدد ٢٤١ فلسطينى ، ٥٣ سورى ، بينما هناك طالب واحد لكل من أوغندا ، باكستان ، اليابان ، سرى لانكا .
١٣٢٦	بكلية الشريعة وفى هذا العدد ١٤٠ سورى ، ١٢٧ لیبى ، ٧٢ فلسطينى ، بينما نرى أن فى هذا العدد طالبا واحدا لكل من إيران ، باكستان ، ماليزيا ، موريتانيا ، أوغندا ، النيجر .
٣٣٧	بكلية أصول الدين وفى هذا العدد ٣٩ فلسطينى ، ٣٥ سورى وطالب واحد لكل من ماليزيا والنيجر والصومال وموريتانيا وغينيا .
٢٣٧٦	سنة ١٩٧٩

بينه وبين الجامعة بعض الحوائل ليس له سبيل يسلكه في التعليم الأزهرى .

٨ ( الطالب الذى يفد على نفقته ليس له تنظيم خاص يكفل العناية به ويقتضى حسن توجيهه .

### التوصيات

وفي ضوء هذه الدراسة اتخذ المجلس التوصيات الآتية :

\* توحيد الأجهزة المشرفة حاليا على شئون الوافدين في إدارة عامة واحدة ، وتوفير الإمكانيات اللازمة لها بحيث تقوم بالرعاية الكاملة علميا واجتماعيا وماديا لهؤلاء الوافدين في كل مراحل التعليم ، والعمل على تيسير الاجراءات وحسن الاستقبال وتقديم الخدمات اللائقة ، مع تدريب موظفى هذه الادارة على أداء هذه الخدمات بصورة كريمة .

\* إلغاء الدراسات الخاصة القائمة حاليا إلغاء تاما ، وإنشاء معهد يختص بتعليم اللغة العربية للوافدين الذين لا يتكلمون بها ، لأن هذا هو الوسيلة الوحيدة التى تمكنهم من الدراسة فى المراحل التى يصلحون لها . مع تزويد هذا المعهد بالمعامل والأجهزة الحديثة التى تستخدم اليوم فى تعليم اللغات والانتفاع بتجارب اليونسكو فى هذا الشأن .

\* معهد البحوث - وهو عنوان للأزهر عند العالم الاسلامى - لا يليق بوضعه الحالى بسبعة مصر أو سمعة الأزهر ، ويقتضى الأمر وجوب العناية به مبنى ومعنى ، حتى يكون فى صورة تليق بمصر وتعاون على تحقيق غرضه ، وتأدية رسالة الأزهر .

\* ينشأ قسم عال خاص بالدراسات الإسلامية والعربية يلتحق به من لم يستوف شروط القبول بالكليات الجامعية ، ومن لا يريد الاستمرار فى الدراسة بالجامعة . ويمنح الشهادة التى تحددها اللوائح الخاصة بهذا القسم .

\* الترخيص للوافدين بالاستمتاع فى الكليات الأصلية الأزهرية « الشريعة - اللغة العربية - أصول الدين - الدراسات الاسلامية » أو القسم العالى المشار إليه فى الفقرة السابقة ، مع إعطاء مصدقة بالمادة التى درسها ، والمنهج الذى تعلمه والمستوى الذى وصل إليه فى ضوء لائحة تنظم ذلك .

\* زيادة عدد المنح التى يمنحها الأزهر لطلاب البلاد العربية

ورإتماما للصورة نذكر الاحصاءات الآتية :

٢٧٥	كلية التجارة منهم ١٤٣ فلسطينى ،
٣٠٠	كلية الطب منهم ١١٧ فلسطينى ،
٢١١	كلية اللغات منهم ٩٨ فلسطينى ،
٢١٥	هندسة منهم ٩٠ فلسطينى ،
٢١٠	زراعة منهم ٩٥ فلسطينى ،
٦٠	كلية الدراسات الإسلامية منهم ٤٣ فلسطينى ،
١٤٣	علوم منهم ٣٠ فلسطينى .
٢٢	كلية الصيدلة منهم ١٧ فلسطينى .

ومن جميع ما تقدم تتضح الحقائق الآتية :

١ ( ان الأصل فى الاقبال على الأزهر من أبناء البلاد الاسلامية إنما هو من أجل الدراسة الدينية والعربية والانتفاع بتاريخ الأزهر ورسوخه فيها .

٢ ( احتساب الفلسطينيين الآن من الوافدين عمل غير سليم وذلك لصدور قرارات خاصة بهم ، تفضلهم على غيرهم وتمنحهم ما لا تمنحه لغيرهم ، فلم اعتبرهم الخاص .

٣ ( توزيع المنح توزيعا غير عادل لا يمثل حاجات الشعوب ، فكثير من الأقطار الإسلامية محروم منها بينما نجد أقطارا قد تكون فى غير حاجة تستأثر بالحظ الأوفر .

٤ ( يتعامل الطالب الوافد مع جهات متعددة لا تنسيق بينها ، فهو يتصل بمراقبة البحوث ومدينة البحوث وإدارة الثقافة ، وإدارة الطلاب الوافدين بالجامعة ، ومن هنا يضطرب أمر هذا الطالب ويعيش فى تنظيمات وقرارات متضاربة .

٥ ( الدراسات الخاصة التى تنظم للطالب الوافد الذى لا يعرف اللغة العربية دراسات لا تحقق الغاية المرجوة منها لتمكينه من متابعة الدراسة باللغة العربية .

٦ ( معهد البحوث الاسلامية بصورته الراهنة يشوه سمعة الأزهر ويسىء إلى مصر ويعتبر عاملا فعلا فى صرف الأنظار عن الأزهر بالاضافة إلى عوامل خارجية .

٧ ( الطالب الوافد الذى لا يرغب فى التعليم الجامعى أو الذى تحول

الاجتماعية بينهما ، وتقوية روابط الإخاء الاسلامى ، وتمكين الوافدين من إتقان اللغة فهما وحديثا .

\* الاهتمام بتعريف الطلاب الوافدين بمعالم مصر الإسلامية وغيرها ، وقيامهم برحلات يشاهدون فيها النهضة الصناعية والزراعية ، واللوان الحياة فى مصر ، وتقاليدها أهلها .

## الدورة التاسعة ١٩٨١ - ١٩٨٢

# رعاية الشباب دينيا وثقافيا

عندما كانت الجماعات البشرية تعيش فى شبه عزلة ، وتفصل بينها الأزمان الممتدة والأماكن البعيدة - حافظت هذه الجماعات على العيش فى ظل خصائصها ومعتقداتها وتقاليدها ، تحتفظ بذلك كله وتتوارثه فيما بينها ، لا تنسخه السنون مهما امتدت إلا بقدر لا تدركه غير أعين الباحثين المتأملين .

ويمضى الزمن - سقطت الحواجز بين تلك الجماعات ، ورفعت الفواصل وقربت المسافات وألفى الناس أنفسهم من كل جنس أمام امتزاج لا خيار لهم فيه . امتزاج فى الفكر والثقافة والنظم والمناخ العقلى الذى يعيشون فيه . وامتزاج فى أسلوب الحياة وشتون العيش . وكذلك اختلفت وسائل العلم فامتد البصر البشرى إلى آفاق بلا حدود : صارت العين البشرية تخترق الحجب وتحطم الحواجز ولا تردى

والإسلامية وغيرها بما يتناسب مع الغاية المرجوة منها ويتناسب كذلك مع حاجة تلك البلاد ، ورفع قيمة هذه المنح بما يتفق مع مستوى المعيشة .

\* تحديد عدد من المنح للطلاب المسلمين من كل بلد يحتاج إلى هذا النوع من الدراسة ، وعدم قصرها على البلاد العربية والإسلامية ، وامتدادها إلى الأقطار الأوربية والأمريكية .

وإخطار حكومات هذه الدول أو سفاراتها لدينا وسفاراتنا عندها بذلك ، مع إيضاح الصفات التى تطلب فى المرشحين .

\* عدم التقيد بنسبة ما فيما يتعلق بقبول الطلاب الوافدين بالكليات الأصلية بجامعة الأزهر وإلغاء ما ورد فى ذلك بالقرار ٩٦ لسنة ١٩٨١ الذى أصدره السيد نائب رئيس الوزراء .

\* إعفاء الوافدين الذين يلتحقون بالكليات الأصلية بجامعة الأزهر من جميع الرسوم .

\* متابعة الخريجين والاتصال بهم بعد تخرجهم وعودتهم إلى بلادهم بوسائل الاتصال المختلفة ، ودعوتهم إلى زيارة مصر للتحديث معهم فيما يقتضيه بث الدعوة الإسلامية من أساليب ، وما تصادفه من مصاعب ، وتنظيم الصلة بينهم وبين المبعوثين من الأزهر إلى بلادهم .

\* تقرير منهج الثقافة الإسلامية الذى سبق أن أقره المجلس خاصا بالجامعات المصرية وتدرسه للطلبة الوافدين بمرحلة التعليم العالى ، مع العناية بإبراز ما يتضمنه الإسلام من التسامح وحقوق الإنسان ، وحقوق المرأة ، وعنايته بالأسرة والطفولة ، ومحاربه التمييز العنصرى أو اللونى أو الدينى .

\* العمل على إيجاد الروابط الوثيقة بين الطلاب الوافدين والطلاب المصريين فى مصر وذلك بتبادل الزيارات ، وإقامة المسابقات العلمية والرياضية والترفيهية ، والاشتراك فى المعسكرات الصيفية .

\* أن تكون الإقامة والسكنى فى المدينة الجامعية ومدينة البحوث مشتركة بين الطلاب الوافدين والمصريين لتأكيد أواصر العلاقات

## – وسائل الإعلام :

والكلام عنها كثير متشعب ، ولكننا نضرب مثلاً واحداً لعله يغنى عن الشيء الكثير :

كان شهر رمضان إذا اقترب تغيرت معالم الحياة في مصر – المعالم العامة والخاصة في البيوت والشوارع ، في القرى والمدن ، في المنازل والمساجد ، وتغيرت معها أخلاق الناس وأحوالهم ، كانت أصوات الناس بالقرآن تنبعث من البيوت ، وتطرق السمع من كل فجٍ بعض النهار وأكثر الليل – فإذا جاء الغروب والليل سكن الكون وخفتت الأصوات إلا بالتسبيح والترتيل ، ولا تمر دقائق طويلة حتى يبدأ زحف الشباب والشيب إلى مساجد القرية أو المدينة للجلوس أمام عالم يتحدث عن أحكام الصيام وتعاليم الدين وما أمر الله به وما نهى عنه – ويجب على ما يعرض عليه من أسئلة يوجهها بعض الجالسين طلباً للاستئذان وزيادة في المعرفة . وما أن تقام الصلاة حتى ينتظم هؤلاء وأولئك خلف الإمام يصلون العشاء ويشتركون في صلاة التراويح ، وكلهم فرح بأداء هذه العبادة عازم على المتابعة ويستمر الأمر كذلك ويمتد في بعض الليالي إلى الفجر وهكذا حتى ينتهي الشهر .

في هذا الجو النقي الطاهر كانت مشاعر أبنائنا تشب وتنمو في إطار من الروحانية وأحكام الدين – فماذا يلقون اليوم وماذا يلقى الشباب والشيوخ في المدينة وفي الريف ؟

ومع الاعتراف بما تعنى برامج الاذاعة والتلفزيون بتقديمه في شهر رمضان ، من مسلسلات وأحاديث وندوات في مختلف الموضوعات الدينية ، إلا أنها تحشد برامجها في هذا الشهر بالعديد من المسلسلات والتمثيليات والفوايز والأفلام الهابطة ، مما يصرف الآباء والأبناء عن الانتفاع بما يفرضه هذا الجو الروحاني .

انقسم الشباب من وراء ذلك إلى أكثر من فريق :

فريق استجاب لهذه المفاتن وتخلق بها وسلك سبيلها وحاكها في حيلها وغفها وأخترع أكاذيبها وهم كثير .

الجبال – ونفذت إلى أعماق الأرض لترى ما تضمه من كنوز ، كما صعدت إلى طبقات الفضاء لترى ما فيها من ظواهر الحياة أو مظاهر الجمود – وكما امتد بصر الانسان امتد سمعه كذلك ، فالتقطت أذنه ما يدور في الكون من أصوات هامسة أو مجلجلة تحمل إليه بعض الأسرار وتنبيه بما لا يدور في خلد من الأخبار .

وإذا كان الانسان يعيش عصره هذا في موج عاصف من الفكر والعلم والمتغيرات المتجددة ، فماذا يأخذ وماذا يدع ؟ وهل ترك له التجديد وقتاً يميز فيه بين الحق والباطل ، والصحيح والفساد ، والحقيقة والوهم ؟ ومتى يميز ولم يبق له زمن يعتصم فيه للتأمل . وهل من معتصم سوى الحقائق السماوية ورسالات الأنبياء ؟

ولو أن إنساناً مفتوناً بالحضارة يزعم يوماً أن العقل البشري يمكن أن يستقل بإدراك الحقائق ، وأن القوانين والنظم والشرائع البشرية تغنيها يوماً عن الشرائع السماوية والحقائق الإلهية . فإن هذا الزعم في هذا العصر يحمل وسائل البطلان ، فهذه أمم الحضارة تنحدر كل يوم إلى مهاري الفتن ، ومواقد العنف الدموي ، حتى وقفت العقول حيرى لا تدري كيف ومتى تهب العاصفة ولا كيف ومتى يمكن النجاة منها .

نحن في مجتمعنا الحديث لا شك أننا قد فتنا ببعض مظاهر الحضارة وأخذنا بأسبابها – ولنا عذرنا في هذا – ولكننا أخذنا بها وعرضنا أبنائنا وبناتنا لها دون أن نروض من شرستها ، أو نقلل من أخطارها .

وفوجئنا في الأيام الأخيرة بظواهر في المجتمع لم تكن نعرفها ولم تكن تعرف هي الطريق إلينا . وأخرى يعارض بعضها بعضاً ، ويذوق بعضها بأس بعض .

فإذا أردنا أن نتقصى الأسباب التي انحدرت منها هذه العوارض تقصينا يدلنا على سبيل العلاج وجب علينا أن نتأمل :  
أولاً : في بعض مظاهر الحضارة وأسبابها التي قبلناها وكان لها أثرها في وجداننا ومشاعرنا وسلوكنا ، ومن بينها :

أكثر المدارس تخلو ساحاتها من مناشط كثيرة ومن ملاعب تمكن من مواصلة الأنشطة ، وأن كثيرين من أصحاب المواهب لا يجدون في هذه المدارس من يرعاهم وأن بعض من يريد من الشباب أن يسلك سبيله إلى الرياضة تصده موانع كثيرة في مقدمتها فداحة التكاليف .

وعلى عادتنا في كثير من الشئون نكتفى من ذلك بصورة مزيلة نتراعى بها في المعارض والمسابقات الرياضية إذا احتجنا يوما إلى الظهور أمام الناظرين .

ومعلوم أن تكوين الطفل والشباب نفسيا وجسميا لا يكون إلا بتمكينه من الحركة المرسومة والنشاط المستقيم .

ثانيا : وإلى جوار ما تقدم نذكر بعض العوامل التي ساعدت وتساعد على تمكن الداء واستفحاله .

– ان هناك أساسيات في المجتمع يجب أن تتوافر لتحصيله ضد الانحراف والتطرف وهي :

– اذكاء روح التضامن وتقليص أسباب الرفض إلى أقصى حد .  
– الوصول بالعدالة والحرية والديمقراطية إلى أقصى الحدود التي يقرها القانون والنظام العام في المجتمع .

– ترشيد التنمية الحضارية بما يحقق أكبر عائد لمصلحة الشعب .  
٢ – ومن أهم أسباب عقوق الشباب ، وثورته على الأوضاع والتقاليد – ما يعانيه من أزمنة اقتصادية واجتماعية وصعوبات تواجهه في استكمال تعليمه ، وتدريب شئون حياته من مسكن لائق – وتكوين أسرة وتدريب مستقبل آمن . الأمر الذي يتطلب تحليل مشكلات الشباب أولا فاولا ، والعمل الدائب على حلها قبل تفجرها .

٣ – خلو الساحة الشعبية من الداعية المتمكن وخلو المساجد منهم مع كثرة عدد المساجد ومواطن الاحتياج إلى الدعاة ، وانعدام الروابط الروحية بين الموجهين والشباب . والدعوة إلى سبيل الله هي الدعوة إلى دينه الذي بعث به رسله إلى خلقه ، وأكد وجدده على لسان خاتمهم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم " شرع لكم من الدين ما وصى به

وفريق آخر اشماز منها ونفر من رؤياها واستيقظت روح التمرد عليها لكنه شرد منطقه حتى انفصل من المجتمع أو كاد ولجا إلى الدين من غير دراية ، وتعلق بأهدافه من غير هدى وراح يبحث عما يخلصه أو يخلص حياة الناس من ذلك – لكنه قليل التجربة قليل المعرفة غريق في أنكاره يلتمس من ينجيه أو يهديه – فقد اصطدمت في وجدانه مظاهر العصر ومشاعر الألف الموروث . حينئذ دخل أصحاب الأهواء المريضة والميول الخبيثة فمالوا به إلى ما أوهموه أنه دين وطريق مستقيم ، وهو في الواقع خروج عن القصد وانحراف عن الجادة ، فأنفسدوا عليه مشاعره الطيبة ونواياه الحسنة فحكم بضلال أهله وكفر مجتمعه واستجاب لما ارادوه من العنف والاعتداء بالشر والآثام ، ولا ننسى أن وسائل الاعلام – مرئية ومسموعة – هي أول ما يصادف الطفل وتأثيرها عليه تأثير بعيد الخطر ، لا نغالي إذا قلنا إنه قد يكون من بعض نواحيه أشد من تأثير الوالدين .

وفريق ثالث اتخذ موقفا سلبيا ، وهو يمثل غالبية الشباب ، الذي يقف متفرجا وعاجزا عن أن يخطط لنفسه الطريق السليم – مما يستوجب تركيز الاهتمام على رعايته وحسن توجيهه .

#### – مناهج التعليم :

ويؤسفنا أن نقول ان مناهج التعليم في جملتها عندنا تبلغ أقصى الغاية في العناية بالذاكرة وقوة الحفظ .

ومثل هذه المناهج يهمل فيها نمو الفكر وقسوة التمييز بين رأى ورأى ، وقوة البصيرة التي تفصل بين الحق والباطل .

وكل ذلك يتضافر على اخراج انسان يسهل التأثير عليه بزخرف الحق وتمويه الأباطيل حيث لا يعتصم بفكر سليم .

#### – النشاط الرياضي :

والأخذ به أمر لازم يدعو إليه الدين . وقد ورد « علموا أولادكم السباحة والرمية وركوب الخيل » – وهي ألوان من النشاط الرياضي كانت في الصدر الأول ، ولدينا الآن ألوان أخرى . لكن الذي نعرفه أن



المادة فى كل كلية أو معهد ، ليس من الضروري أن يكون اختياره بحسب الأوضاع الجامعية ، ولكنه يكون من بين المشهود لهم بالقدرة العلمية ، والقدرة الحسنة ، ومرونة التفكير ، والخلق الفاضل ، ليكون هذا الاستاذ مرجعا للطلاب يناقشهم ويناقشونه فيما يشتهه عليهم من شئون هذا المنهج ، أو فيما يعرض لهم من شبهات تتصل بما يثيره الجاهلون والمشككون وأصحاب الأهواء المريضة والنزعات المنحرفة مما يزعمونه من الدين والدين منه براء .

### التوصيات

لما تقدم يوصى المجلس بالآتى :

\* يكون إقرار البرامج والأفلام والأشرطة وكل المصنفات الفنية مذاعة أو معروضة للبيع عن طريق لجنة تضم طائفة من علماء الأديان والاجتماع والتربية ، لا يذاع أو يعرض شيء على الناس والشباب بصفة خاصة إلا بعد العرض عليها .

\* بالنسبة للإعلام المقروء من المجلات والصور محلية ومستوردة يمنع منها ما يفسد أخلاق الشباب ، ويفرى بالرديلة ، وينشر المجنون ، ويتعرض للأعراض .

\* تقرير منهج يدرس لجميع الطلاب باسم " الثقافة الدينية " فى الجامعات والمعاهد العليا . ويكون هذا المنهج قابلا للتغيير بحسب الأحوال ومقتضيات الظروف ، ومرافق لهذا نموذج لمنهج سبق أن أقر المجلس معظم أقسامه فى توصيات سابقة .

\* تعيين رائد فى كل كلية يكون مرجعا للطلاب يساعد على مواجهة مشكلاتهم الاجتماعية والسلوكية .

\* إعادة النظر فى المناهج التعليمية وتقويمها إلى الصورة التى تمكن الطالب من النقاء الذهنى ومن سعة النظر والتأمل واستنباط الحقائق حتى يكون قابلا للأخذ والعطاء ، غير جامد على المعلومات التى تسبق إلى ذهنه بلا دراسة أو روية .

\* الاهتمام بتربية الناشئة منذ الصغر على السلوكيات القيومية ،

نوحا والذى أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه " . ولور هذه الدعوة فى مجتمعنا هو دور البناء والتعمير - بناء النفوس وتزكيتها وترشيد سلوكها وردها عن الانحراف الى الجادة المستقيمة ودالاتها على القدوة الحسنة والخلق الكريم . والداعية الى الله هو لسان الشريعة ، وترجمان القرآن . وتلك مهمة جليلة تقتضى من الداعية أن يتحلى بالمثالية الكاملة ، والقدوة الصالحة وأن يكون بعيدا عن الشبهة بريئا من الهوى . فاذا كان كذلك فإنه يكون ذا أثر بالغ فى المجتمع يسعد به الحاكم والمحكوم .

٤ - غياب الأزهر عن ساحة التوجيه والإرشاد لأسباب كثيرة لاداعى لتفصيلها فى هذا المقام .

٥ - أننا نعيش فى عصر تقدم العلم وتطور التكنولوجيا ، مما جعل بعض الملحدون يتخذ من هذا التقدم العلمى والتكنولوجى سبيلا الى السير فى طريق الانحراف وترسيخه .

٦ - ضعف إدارة مؤسسات التعليم العالى فى الاشراف والتوجيه للطلاب ، مما أدى إلى تدخل قوى خارجية فى الجامعات ، وظهور قوى متصارعة فيها .

٧ - ضعف التكوين الأسرى ، وعدم تفرغ الكثير من الأمهات لرعاية وتنشئة أولادهن مما أدى إلى قصور شديد فى تربيتهم .

وبعد فقد سبق للمجلس فى إحدى دوراته السابقة أن بحث موضوع « الثقافة الدينية لكلليات الجامعات والتعليم العالى » ، وكان اتحاد الجامعات العربية قد أصدر توصية لجامعاته بمثل ذلك . وأقر منهاج وضعه لذلك ، وأوصى مجلسنا بوضع هذا المنهج تحت أنظار المسؤولين فى الجامعات والمعاهد العليا رغبة فى الأخذ به أو الأخذ منه ، وأوصى كذلك بالعناية بهذا النوع من الثقافة علاجاً للفراغ الموحش والخواء الروحى الذى يتخبط فى متاهاته أبناؤنا ، ولكن الأمر لم يصل إلى التنفيذ بالقدر المطلوب .

ولقد كان من مقترحات المجلس فى هذا الأمر تخصيص أستاذ لهذه

منهجاً وأسلوباً وممارسة حتى تتوافر لديهم القدرة على التمييز بين الحق والباطل ، والفضيلة والرذيلة ، والتميز والغث .

\* إضافة مادة جديدة في مراحل التعليم قبل الجامعي تربط بين الحقائق الدينية والمقومات الوطنية ، تدرس في جميع الصفوف تسمى " مادة التربية القومية " . على أن تختلف عن المنهج الحالي الذي يقتصر الأمر فيه على التنظيمات الحكومية ، دون أن يعنى بالتربية الاجتماعية والأخلاقية والسلوك الاجتماعي السوي ، وأصول المواطنة الصالحة .

\* تدبير الملاعب والساحات الرياضية ، وتمكين كل راغب من ناشئتنا من اشباع ما تؤمله له مواهبه ، وتشجيع من يريد المزيد في ذلك .

\* ضرورة التزام أجهزة الاعلام بعدم نشر صور الانحراف والخطايا الاجتماعية دون ذكر للعقوبات الرادعة التي وقعت على مرتكبيها .

في مجال الدعوة :

\* توفير العدد اللازم من الدعاة للمجتمعات العامة مثل المساجد والكنائس والأندية ودور النقابات والهيئات المختلفة والساحات الشعبية – وكل أماكن التجمعات بعامة – يتحدثون الى الناس ويرشدونهم في كل ما يعنون به من شئون الدنيا والدين ومنع من هم دون المستوى من اعتلاء المنابر إلا للخطابة بما يوزع عليهم من الجهات المسئولة والمختصة .

\* تدريب الدعاة تدريباً يمكنهم من رعاية الشباب ومواجهة مشكلاتهم .

\* قيام الدولة بتهيئة كل ما يعين الداعية على أداء عمله ، وتوفير الحياة الطيبة له ، وعانته على العيش بين الناس في صورة تلقى بمن يتعرض للدعوة الى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

٥ .

بالنسبة للأزهر :

تعين لجان للفتوى بالمساجد الكبرى بالقاهرة والمحافظات أو أي مكان يصلح لذلك ، على نظام اللجنة التي تؤدي عملها بالرواق العباسي بالجامع الأزهر ويكون من أهم أعمالها التعرض لمناقشة الشباب فيما يصادفه من شبهات ومشكلات لتكون إجاباتها توجيهاً للشباب وإرشاداً لمن يريد من الناس ، مع حفظ هذه الفتاوى وتصنيفها وطبعها حتى تكون مرجعاً ينتفع به – وعلى أن تخضع هذه اللجان لإشراف مركزي ، ضمنا لتوحيد الفكر في مجال الفتوى .

\* تعد ندوات من كبار العلماء تعقد ببعض الكليات الجامعية وعواصم المحافظات ، للحوار بينهم وبين من يحضر من الشباب وغيرهم للسؤال عما لديهم من مشكلات أو استيضاحات دينية أو اجتماعية – ويذاع بعضها عن طريق الاذاعة والتلفزيون .

\* يختار بعض الأساتذة لزيارة بعض العواصم الأجنبية للاجتماع بابنائنا الدارسين أو العاملين هناك وإدارة حوار ونقاش في كل ما يريدون إثارته لربطهم بالوطن الأم وكشف الحقائق أمامهم وتعريفهم بما هم مكفون به شرعاً .

القوة الحسنة :

تعمل القوة الحسنة عملها في النفوس وتهذيب سلوكها أكثر مما يعملها النصح بالقول . وإذا كان الرؤساء في المؤسسات الاقتصادية والتجارية والصناعية وغيرها قوة حسنة للعاملين معهم والمتصلين بهم من الناس كان ذلك من سبل الإصلاح في المجتمع وأيسرها وأقربها فائدة . لهذا يجب عند الاختيار أن يكون وجود القوة الحسنة أهم ما يراعى في اختيار القيادات .

وفي الختام ، يجب أن تتضافر جهود الأسرة والمدرسة ومؤسسات الدولة ، على معالجة صور التسبب والانحراف والسلبيات التي يعاني منها المجتمع دون تساهل ، مما يؤدي إلى إيجاد المناخ المناسب لتنشئة الأجيال على النحو المنشود .

يمنع في نهاية المرحلة الثانية " الشهادة الثانوية " .

- وهاتان المرحلتان تعدان الطالب للمرحلة العالية التي يمنح في نهايتها شهادة العالمية . فيصبح بها أهلا للتدريس بالأزهر والمعاهد الدينية ولوظائف الامامة والخطابة والتدريس في المساجد لتعليم العامة، ووظائف القضاء والافتاء .

- ثم توالى صدور القوانين مسيطرة لتطور الحياة . وفي ظل هذه القوانين كلها ظلت المعاهد الدينية تشكل القاعدة الأساسية في الأزهر ، وإلى الآن يسير التعليم فيها وفق خطه المرسوم ، لتحقيق أهداف الأزهر التي سجلها تاريخه ، وأكدها واقع ومكانته منذ أكثر من ألف عام .

### العلاقة بين المعاهد الأزهرية

#### ومدارس تعليم الوزارة

نشأة هذه العلاقة :

- لم يكن هناك أدنى صلة تربط التعليم في المعاهد الأزهرية بالتعليم الوزاري إلا بمقدار ما كان يستعان به بين أونة وأخرى من خبرات بعض رجال التعليم الوزاري بصفة شخصية في القطاع الذي عرفه الجميع باسم المواد الحديثة .

- ثم صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فاستحدثت علاقة قانونية بين المعاهد الدينية التي سماها " المعاهد الأزهرية " ومدارس التعليم العام في قطاع العلوم الحديثة وهي المواد التي تدرس بمدارس التعليم العام ، وذلك بمقتضى أكثر من مادة فيه . أهمها المادة (٨٥) التي تعتبر الأساس لهذه العلاقة الجديدة ، حيث تنص على أن " الغرض من المعاهد الأزهرية تزويد تلاميذها بالقدر الكافي من الثقافة الإسلامية بحيث لا يقل عما يتزودون به في الوقت الحاضر وإلى جانبها المعارف والخبرات التي يتزود بها نظرائهم في المدارس الأخرى المماثلة ، وهذه المدارس حينذاك هي الابتدائية والاعدادية والثانوية .

- والمادة صريحة في تحديد نوع الصلة بين الجانبين ، فهي تحتفظ للمعاهد الأزهرية بصيغتها الأصلية في العلوم الدينية والعربية وتزيد عليها العلوم الأخرى التي تدرس بمدارس التعليم العام ، وقد نفذ القانون عقب صدوره بالعلاقة التي استحدثها بين المعاهد والمدارس وهي علاقة وثيقة بما لها وما عليها .

## حول

### مستقبل التعليم الأزهرى

كانت الدراسة في الأزهر منذ وجد حرة طليقة من كل قيد ، تسير سيرا فطريا دون تقنين أو تعقيد ، حيث كان الطالب يفد إلى رحابه بعد حفظه القرآن الكريم كله ، لا تحول بينه وبين رغبته في طلب العلم شروط السن ، ولا تقيد خطاه مرحلة معينة من مراحل التعليم ولا عدد السنوات التي يقضيها في الدراسة ، وإنما كان يفد لطلب العلم بساحة الأزهر متى شاء ، ويتردد على من يروقه من الأساتذة ، لدراسة ما يرغب من كتب العلم ، في أية مادة من مواد التعليم التي يعنى بها الأزهر حينذاك ، ويظل كذلك ما قدر من السنين ، حتى يائس من نفسه قدرة على العطاء ، فيجلس مدرسا أنى شاء ، يمنحه طلابه ثقتهم ، أو يمنحه أستاذه شهادة بأهليته للتدريس والافتاء .

#### بداية المراحل التعليمية بالأزهر ( المعاهد الدينية ) :

- ثم كانت عصور النظم الدراسية بضوابطها المعروفة ، وتوالى صدور القوانين التي يساير بها الأزهر حركة التجديد حوله .

- وكان من أبرز ما صدر في ذلك القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٨ وأبرز ما فيه أن جعل التعليم بالأزهر مراحل ثلاثا ( أولية - سميت فيما بعد ابتدائية - وثانوية ، وعالية ) .

- والمرحلتان الأوليان هما ما عرف بالمعاهد الدينية ، التي تشكل القاعدة العريضة في سلم التعليم بالأزهر وكان الطالب يمنح في نهاية المرحلة الأولى الشهادة الأولية التي سميت بعد " الشهادة الابتدائية " كما

## قانون التعليم الجديد :

- سار الوضع بالمعاهد الأزهرية على هذه الحال ، ولا يزال بمقتضى القانون المشار إليه " ١٠٣ لسنة ١٩٦١ " .

- ثم صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بنظام التعليم قبل الجامعى بوزارة التعليم وأبرز معالم هذا القانون :

(١) تجميع قوانين التعليم العام والفنى والخاص الذى تشرف عليه الوزارة فى قانون موحد .

(٢) تحديد أهداف كل مرحلة تعليمية ومسئولياتها تحديدا واضحا .

(٣) تحديد مراحل هذا التعليم ( قبل الجامعى ) ومدها على الوجه التالى :

- تسع سنوات للتعليم الأساسى الإلزامى ( تلتزم الدولة بتوفيره لجميع الأطفال من سن السادسة لمدة تسع سنوات ) وهو يعنى امتداد الإلزام حتى نهاية الحلقة الثانية ( الإعدادية ) .

- ثلاث سنوات للتعليم الثانوى ( عام وفنى ) ، وخمس سنوات للتعليم الفنى المتقدم ، خمس سنوات لدور المعلمين والمعلمات .

( ٤ ) دراسات عملية ومهنية للتعليم الأساسى .

( ٥ ) استحداث فئة الفنيين فى مجالات الصناعة والزراعة والإدارة والخدمات بدلا من فئة العمال المهرة .

( ٦ ) التوسع فى رياض الأطفال وفى مدارس اللغات .

( ٧ ) دور ثان فى امتحانات الشهادات عدا الثانوية العامة .

( ٨ ) لا مركزية التعليم بإبراز دور المحليات فى ظل قانون الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

( ٩ ) مجالس نوعية لكل مرحلة .

القانون الجديد والعلاقة بين المعاهد الأزهرية ومدارس التعليم العام :

سبقت الإشارة إلى أن المادة (٨٥) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الأزهرى قد احتفظت للمعاهد الأزهرية بنوعيتها وصيغتها الأصلية التى تحققت وتحقق بها رسالة الأزهر .

وزادت عليها ما سمته المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى المماثلة ، وهذه المدارس - قبل القانون الجديد -

هى المدارس العامة : الابتدائية والإعدادية والثانوية .

وقد خلا القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ من أية إشارة إلى المعاهد الأزهرية أو بيان ما بينها وبين مدارس الوزارة من وجوه اتفاق أو اختلاف .

وقد اشتمل القانون المشار إليه على امتداد الإلزام إلى سن الخامسة عشرة أى ( نهاية المرحلة الإعدادية ) تطبيقا للنصوص الدستورية .

ومن الضرورى أن يلتزم الأزهر بذلك مع احتفاظه بنظامه ونظام مرحله وشهادته التى يمنحها لطلابه على ما نشير إليه فى التوصيات .

ولو أن الاتصال قد تم بين الوزارة والأزهر فى شأن هذا القانون قبل إصداره لأمكن الاتفاق على ما لا بد منه ، خاصة بمسار التعليم فى

المعاهد الأزهرية ، والانتفاع بجهد الدولة فى إنشاء المعاهد وتوزيعها ، ولكن شيئا من ذلك لم يتم .

ضوابط هذه العلاقة :

على ضوء ما سبق من بيان ، نفهم الصلة بين المعاهد الأزهرية والتعليم المناظر بالوزارة ( الأساسى ، والثانوى العام ) فى ظل القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وبمقتضى القانون « الأزهرى » رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذى حددت المادة (٨٥) منه - الغرض من التعليم فى المعاهد الأزهرية فى إطار الاحتفاظ لها بصيغتها الأصلية التى تتمثل فى العلوم الدينية والعربية وإلى جانبها المعارف والخبرات التى يزود بها نظراؤهم فى المدارس الأخرى . وقد تعارف الجميع على تسمية هذه المعارف والخبرات بالمواد الثقافية .

والحق الذى لا مراء فيه أن التعليم بالمعاهد الأزهرية - وإن كان نوعيا - لم يخل يوما ما من دراسة هذه المواد بصورة أو بأخرى . لكن قانون التطوير نفذ على أساس تطابق القدر الذى يزود به طلاب المعاهد الأزهرية من المواد الثقافية بالقدر الذى يزود به طلاب مدارس التعليم العام ، فهو لم يأت بجديد فى المعاهد الأزهرية سوى أنبج المنهج ، وذلك - كما قيل - لايجاد وحدة فكرية بين أبناء الوطن الواحد ، ولتتعدل شهادات المعاهد الأزهرية بشهادات المدارس العامة . وكان الوحدة الفكرية هذه مطلوبة لجانب واحد فقط وفى المواد المقررة بالوزارة . على أن المعاهد الأزهرية بهذا الصنيع لم تخرج عن أهداف الأزهر التى

سجلها واقعه وتاريخه بل ظلت حريصة عليها .

وعلى هذا الاساس ، ومادام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ قائما فان الصلة بين المعاهد الأزهرية والتعليم المقابل « الاساسى والثانوى العام » وان كانت لاتزال قائمة بصورة ما ، فانها تمنح المعاهد الأزهرية حرية الحركة بحيث تقتبس منه فى قطاع المواد الثقافية ما يعين على تحقيق الغرض من المعاهد الأزهرية الذى حددته المادة ( ٨٥ ) من قانون التطوير بمعنى ان تأخذ الروح والفكرة وتطبقها بما يحفظ لها نوعيتها التعليمية ولا يحول دون تحقيق اهدافها الأزهرية الاصيلية ، وحتى لا ينوء كاهل طلابها باثقال جديدة فوق ما يعانون منه الآن من ازدواج فى المنهج أو جبه قانون التطوير .

### مستقبل التعليم فى المعاهد الأزهرية أ ) أهداف التعليم بالمعاهد الأزهرية :

إن التعليم الأزهرى بعامة ليس جديدا ولا طارئا على مصر أو العالم الاسلامى فالأزهر أقدم مؤسسة تعليمية جامعية يرجع تاريخها إلى أكثر من ألف عام . وهو يؤدى رسالته على المستوى المحلى والعالمى ويترك بصماته واضحة على كل أقطار العالم الاسلامى إن لم يكن العالم كله وهو لا يزال كذلك تتطلع إليه أفئدة المسلمين جميعا يوفدون إليه أبناءهم ينهلون من عطاء علمه ، ويرتوون من فيض معارفه ، ويتلقون رسله إليهم بالتقدير والتكريم . ويحرصون على الانتفاع بعلومهم ومعارفهم . والمعاهد الأزهرية هى القاعدة العريضة فى سلم التعليم بالأزهر ، والروافد الاصيلية لمرحلته العالية فى ماضيه ، وجامعته الحديثة فى حاضره ومستقبله .

فهى تعد طلابها لمرحلة أعلى وتشارك فى توفير احتياجات العالم العربى والاسلامى التى تتضاعف سنه بعد أخرى من علماء الدين واللغة الذين يبلغون رسالة الله ويواجهون عدايات الالحاد وتيارات الانحراف على دنيا المسلمين ، ويحفظون للمجتمع الاسلامى قيمه ومثله ، ويلقنونه مبادئه وتعاليمه ، ويجلون للبشرية جوهر الاسلام وتراثه ويشاركون فى مختلف مجالات العلوم والفنون .

ومن هنا كانت أهداف التعليم للمعاهد الأزهرية هى أهداف الأزهر التى سجلها تاريخه وعرفها المسلمون وغيرهم على مر العصور . وهى

أهداف ثابتة لا تتغير وإن تغيرت الوسائل وتعددت لتحقيقها .

ب ) مستقبله على ضوء القانون الجديد :

وما دامت تلك أهداف التعليم بالمعاهد الأزهرية فإن مستقبل التعليم فيها لا يختلف عن ماضيه وحاضره مهما تعددت سياسات التعليم العام أو تنوعت .

مع التسليم بأن وحدة الهدف وثبوتها فى مختلف الأزمان لا يمكن أن ترفض الحركة المستمرة والمتطورة مادامت هذه الحركة لا تخرج به عن غايته .

وإذا كان قانون التعليم العام قبل الجامعى قد قامت فلسفته على مواكبة حركة المجتمع وتطوره والانطلاق به نحو آفاق التجديد والتحديث فإن التعليم فى المعاهد الأزهرية يهيم أن يكون كذلك أيضا لا يتخلف ولا يتوقف فى إطار الاحتفاظ بنوعيته الاصيلية التى تحققت بها وتحقق أهداف الأزهر على امتداد تاريخه العريق ، وذلك فى النواحي الايجابية التى تعتبر قدرا مشتركا بين نوعيات التعليم المختلفة .

بيد أن هناك أمورا هامة ينبغى الإشارة إليها والتحذير منها وهى :

١ ) أن التعليم الاساسى إلزامى - بالنسبة إلى شريحته السنوية - يقصد به على المدى القريب أو البعيد استيعاب الملزمين جميعا حيث تلتزم الدولة بتوفيره لاهلها ، ويلزم الآباء وأولياء الأمور بتنفيذه على مدى تسع سنوات دراسية .

٢ ) أن قانون التعليم الجديد يلغى الشهادة الابتدائية فى المدارس وهى تعتبر رافدا من روافد المرحلة الاعدادية الأزهرية حيث كان يلتحق بالصف الاول منها من يجتاز امتحانا فى القرآن الكريم من الحاصلين على هذه الشهادة .

على أن من المهم أن نلاحظ أن كلا هذين الأمرين قد يجفف من منابع المعاهد الأزهرية ، وذلك قد يشكل خطرا لا بد من تحسبه إذا لم يتم التنسيق والتكامل بين التعليمين : العام والأزهرى .

٣ ) ادخال مواد عملية فى المعاهد الابتدائية الأزهرية يؤثر سلبا على حفظ القرآن الكريم كله والمواد الاساسية فى هذه المرحلة .

٤ ) الغاء الشهادة الابتدائية فى المعاهد الأزهرية يفقد الضمان الضرورى لقياس مستوى الطلاب قياسا سليما فى القرآن الكريم والعلوم

\* إنشاء مجالس نوعية للتعليم في إدارة المعاهد الأزهرية ( معلمين - فتيات - قراءات ) تضم المتخصصين وذوى الخبرات وتكون مهمتها التخطيط العام لكل نوع ورسم خطته وبرامجه .

\* كل طالب أتم الصف السادس في مدارس التعليم العام ويرغب في الالتحاق بالمعاهد الاعدادية الأزهرية ، يمنح مصدقة بإتمامه الدراسة بالصف السادس .

\* إنشاء معهد ابتدائي في كل قرية يبلغ عدد سكانها ( ١٠.٠٠٠ نسمة ) أو أكثر وإنشاء معهد ابتدائي إعدادي أزهرى في كل قرية كبيرة أو مدينة صغرى يصل تعدادها إلى ( ٢٠.٠٠٠ ) أو أكثر .

\* مراعاة هذه التوصيات لدى وضع اللائحة التنفيذية لقانون تطوير الأزهر ( القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ) .

## معاهد القراءات بالأزهر

القرآن الكريم هو كتاب الله الذى جعله خاتم كتبه ، وأنزله مباركا على خاتم رسله محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه ، بلسان عربى مبين ، هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، وليتدبروا آياته وليتذكر أولو الألباب ، وقال عنه جل شأنه " وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد " .

وهو أساس الاسلام ودستوره وقاعدته الراسخة العريضة التى قام عليها بناؤه ، وطريق الحياة الطيبة الكريمة التى أرادها الله لعباده ، وقد

الأساسية ، بصفتها القاعدة بالنسبة للتعليم الأزهرى ومن ثم فإننا نوصى بعدم الغائها بالأزهر .

هـ ( التطابق فى مناهج المواد الثقافية والمناهج العملية المهنية بين مدارس الوزارة والمعاهد الأزهرية يشغل كاهل طلاب معاهد الأزهر ، ولا يكاد يدع لهم فرصة الاستيعاب والاتقان .

### التوصيات

بناء على ما سبق ، فإنه يوصى بالآتى :

\* أن يكون مدخل التعليم وأسلوبه فى المعاهد الأزهرية منبثقا من البيئة التى يعيش فيها الطالب ، بحيث تنمو مناهج هذه الدراسة ومواردها وكتبها من علاقتها العضوية بالبيئة ومشكلات الحياة .

\* التدرج فى الأخذ بالوسائل العملية المعمول بها فى التعليم الأساسى وما يتبعها .

\* إعادة النظر فى مناهج المواد الثقافية التى تدرس بالمعاهد الأزهرية والتى تشكل ازدواجا فى المناهج العلمية بها ، بحيث لا يشترط تطبيقها تماما بالقدر الذى تدرس به بمدارس التعليم العام . وإنما يؤخذ فيها بالقدر المناسب بما لا يؤثر سلبيا فى المواد الأزهرية ولا على مستوى الدراسة فى الجامعات .

\* إعادة النظر أيضا فى مناهج العلوم الدينية والعربية فى المرحلة الثانوية بحيث تتناسب شعب الدراسة بها مع الكليات التى تعد لها هذه الشعب .

\* أن تتساوى المعاهد الأزهرية من حيث الالتزام بمرحلة التعليم الإلزامى - فتقوم الدولة بتوفير العدد الكافى من المعاهد الأزهرية فى هذه المرحلة ، وبذلك تدخل المعاهد الأزهرية فى اهتمامات الدولة فى خطة بناء مدارس التعليم العام .

\* امتداد الإلزام الى تسع سنوات دراسية تضم المرحلتين الابتدائية والاعدادية فى الأزهر ، مع اعتبار الطلاب الملتحقين بمكاتب تحفيظ القرآن الكريم ( التى يشرف عليها الأزهر ) منفذين لقانون الإلزام .

\* أن يتم مسح جغرافى شامل لكل مجالس القرى للتعرف على مدى النقص فى المعاهد الأزهرية .

أمر رسوله بتلاوته وهو أمر لنا بذلك لاستدامة الاتصال به والانتفاع بتعاليمه " وأمرت أن أكون من المسلمين وأن أتلو القرآن " ورتل القرآن ترتيلا .

وهذا الكتاب يلزم قارئه ضبط خاص : ضبط حروف ، وضبط كلمات ، وضبط أداء ، كما يلزم كاتبه رسم خاص لا يجوز له أن يحدد عن ذلك لأنه المتوارث عن السلف المجمع على محاكاته وأتباعه والمسلمون جميعا مكلفون برعايته والأخذ به ، مكلفون باتباع أدائه كما أداه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم كان من فروض الكفاية على المسلمين أن يعتنوا بالروايات والطرق التي ورد بها والقراءات التي قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونقلت إليهم بالتواتر ، إذ كلها منزلة من عند الله تعالى إبلغها لنا الصادق الأمين ، وقرأ بها وأقرأ أصحابه بها والوحي ينزل عليه .

ومما يذكر في سبب تنوع الروايات وتعدد القراءات : ما كان من اختلاف لهجات العرب وتعدد اللهجات التي تتحدث بها ودرجوا عليها إلى لهجات أخرى لم تتعودها ألسنتهم ، ولم تطاوعهم عليها ، مما جعل العدول عنها تكليفا بما لا يستطيع ، فكان مجيء الوحي بالقراءات وتعدد ما أراد الله به التخفيف على هذه الأمة ، توسعة عليها ، ورحمة بها ، وتشريفا لها ، وتحقيقا لقوله سبحانه " ولقد يسرنا القرآن للذكر " فإنما يسرناه بلسانك لعلمهم يتذكرون " فإنما يسرناه بلسانك لتبشّر به المتقين وتنذر به قوما لدا " .

وهذه القراءات التي ننسبها اليوم إلى قراء بأعينهم ونضيفها إليهم فنقول مثلا : قراءة نافع أو ابن كثير وقراءة أبي عمرو أو الكسائي إلى غير ذلك .. ليس معنى هذا أن هؤلاء القراء أو الرواة هم الذين ابتدعوها وأنشأوها ، أو هم الذين اخترعوا ضوابطها وقعدوا قواعدهم ، فما كان لأحد أن يدعى ذلك أو يدعى له .. وإنما المعنى أن من نسبت إليه الرواية أو أضيفت له القراءة هو الذي اهتم بها من بين الروايات ومن بين من

تلقاها وعنى بها وعكف عليها حتى صار أضيف لها وألزم لقراءتها والاقراء بها ، وقصده الراغبون فيها من كل صوب للاستماع منه والتلقى عنه والأداء أمامه ، ومن ثم نسبت إليه أو نسب إليها ، وتوارثنا أن نطوي ذلك في قولنا قراءة نافع أو قراءة عاصم أو قراءة ابن كثير أو ابن عامر وهكذا .

#### موقف المسلمين من هذه الروايات :

واقترضت عناية المسلمين بالقرآن أن يتعرفوا إلى هذه الطرق ، ويأخذوا بهذه الروايات ، ويتعلموا هذه القراءات ، أنفة أن يقفوا عند واحدة منها . فتصدى بعض الأئمة الأعلام لتعليمها لمن أراد من الحفاظ كالأبوعبدا ، وظل ذلك شغل كبار المقرئين في الأمصار الإسلامية على تعددها ، كعمل فردى تطوعى يقوم به محبوه ومحبو القرآن الكريم في دورهم أو في بعض المساجد وفي الحرمين الشريفين .. منذ صدر الإسلام الأول إلى وقتنا هذا . ورأينا بعضهم غفر الله لهم وهم عاكفون على هذه المهمة بنفوس راضية ، متشرفون بالانتساب إليها ، محتسبين جهودهم في ذلك عند من لا يضيع أجر من أحسن عملا ، متطلعين أن يكونوا ممن يصدق عليهم قول من أنزل عليه القرآن : ( خيركم من تعلم القرآن وعلمه ) .

وكان الشيخ من هؤلاء حين يأنس إلى معرفة تلميذه للقراءات ورواياتها وطرقها التي يريد ما ( بعض القراءات العشر أو كلها ) ويستمع إليه ليطمئن إلى أدائه ويستريح إلى ضبطه - يمنحه إجازة مكتوبة متصلة بالسند برسول الله صلى الله عليه وسلم ، لتكون مستندة بين العارفين ، وليقرئ بها من يريد الأخذ عنه بسنده أيضا . واشتهر من متون هذه القراءات :

١) المنظومة الضابطة لسبع من هذه الروايات المتواترة ، لسبعة من هؤلاء القراء وهي المنظومة اللامية القافية المسماة : حرز الأمانى المشهورة باسم الشاطبية للإمام أبي القاسم بن خلف المتوفى سنة ٥٩٠ هـ هجرية . يسمى الشاطبية نسبة إلى شاطبية إحدى ثغور الأندلس .

٢) الدورة فى القراءات الثلاث المتصلة للعشر: سبع انتظمتها الشاطبية وثلاث ضبطتها الدورة فصارت عشرا هى التى صح اسنادها وتواترت رواياتها وطرقها .

٣) المنظومة الكبرى فى القراءات العشر المعروفة باسم : طيبة النشر فى القراءات العشر .

وكلا هذين لشيخ القراء الذى وصف بأنه مقرأ الممالك الاسلامية فانه لم تسمع الامصار يمثله فى هذا الفن وهو الإمام الحافظ أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزرى نسبة الى جزيرة ابن عمر قرب الموصل المتوفى سنة ٨٢٣ هـ .

وهذه المتون الثلاثة صارت أصولا لمعرفة هذه القراءات ، ومراجع معتمدة لضوابطها كما صارت مع شروحيها والكتابات المستفيضة المتصلة بها وبهذا الفن الدقيق وبالقرآن الكريم فى هذه الدائرة تراثا عظيم النفع له تخصصه الدقيق وان قل رجاله ، وهو الآن فى أمس الحاجة الى احيائه والعناية به ونشره بين المسلمين ليتعلموه ، ويعلم الخلف على أى وجه كانت عناية سلفهم بكتاب ربهم لفظا ورسماء وأداء ، وحفظا .

ولا يتسع المقام هنا للإشارة الى ما كان من عناية المسلمين فى جميع أمصارهم وأوطانهم بأمر القرآن وقراءاته وقرائه ، وحرصهم على أن يكون فى كل مصر شيخ لهؤلاء القراء وإمام موثوق به يتلقون عنه ، وكانت مصر على مر الزمان وما زالت حريصة على ذلك ومنفذة له .

دور الأزهر فى هذا المجال :

وقد كان للأزهر منذ القدم عنايته الفائقة بروايات القرآن وطرقه وقراءاته . فقد أدخل ذلك ضمن مناهج معاهده الدينية لكنه قصر تدريس ذلك على طلابه المكفوفين - ولأزهر منذ كان فضل عنايته بالمكفوفين - وشغلهم بذلك فى أوقات حصص المواد البصرية كالحساب والخط والاملاء والجغرافيا وغيرها ، واقتصر منها على قراءة القراء السبعة الذين اعتنى الشيخ الشاطبى بإيراد قراءاتهم وضوابطها

فى منظومته اللامية المشهورة باسم الشاطبية ، وأعد لهم من الأساتذة المتخصصين من يقوم على تلقينهم نصوصها والاستماع الى حفظهم لها ومن يتولى الشرح والأداء والتطبيق عند التلاوة وكان يمنحهم شهادة بالنجاح فى ذلك تفيد معرفتهم لهذه القراءات وقدرتهم على تعليمها لمن يريدوا .

ولقد كان من الخير ألا تقتصر عناية الأزهر على الطلاب المكفوفين وأشباههم ، والا تقتف عند القراء السبعة الذين انتظمتهم الشاطبية . وهذا ما تنبه الأزهر له أخيرا حين استصدر مرسوما فى سنة ١٩٤٥ بإنشاء قسم للقراءات تابع لكلية اللغة العربية بالقاهرة ، وهو القسم الذى أكد وجوده القانون ١٠٢ لسنة ١٩٦١ ، اذ نصت المادة السادسة والثلاثون منه على ما يأتى :

" يجوز أن تلحق بكلية الجامعة أو بعضها مدارس تعليمية لمواد أو دراسات تتصل بأغراض الأزهر مثل : مدرسة تجويد القرآن وتعليم القراءات . ولا تنطبق على هذه المدارس والأقسام شروط الدراسة الجامعية " .

وكان ذلك من أسباب انفصال هذا القسم عن كلية اللغة العربية . انفصل بقرار من الوزير المختص بناء على مذكرة تقدمت بها الادارة العامة للمعاهد الأزهرية سنة ١٩٦٢ وأصبح معهدا مستقلا ضمن المعاهد الأزهرية .

وجاءت لائحة القانون المشار اليه فتحدثت عن معاهد القراءات ونظام الدراسة بها تحت عنوان : معاهد ذات طبيعة خاصة ، وعرفت بها بأنها معاهد أزهرية تعد حفاظ القرآن الكريم لإجادة أدائه وتعلم أحكامه ووجوه القراءات المتواترة وغير المتواترة وما يتصل بذلك من الدراسات المتعلقة بالقرآن لفظا ورسماء ، ولا تتسع لها مناهج الدراسة فى المعاهد الأزهرية العامة ، وتعد خريجيتها للتدريس بالمعاهد الأزهرية فى المواد التى تخصصوا فيها وتسدد حاجة البلاد الاسلامية الى أمثالهم .



وأُنشئ بعد ذلك معهد للقراءات في دمنهيز ، ثم فكر الأزهري في إنشاء معاهد من هذا النوع في الوجه القبلي حين رأى اعتذار المتخرجين في هذين المعهدين عن تدريس مادتهم في معاهد الصعيد لبعد السفر وقلة النظر في بعض الأحيان ، وضعف المرتبات لتوسط الشهادة . ولم تخرج الفكرة الى واقع التنفيذ الا أواخر السبعينات ، فافتتحت معاهد على مستوى الجمهورية بلغت خمسة وعشرين معهدا يحتاج أكثرها الى امكانات كثيرة لتحقيق الأهداف المرادة من إنشاء مثل هذه المعاهد .

والأمر يحتاج الى ترشييد الانشاء وأخذ الطريق الى تحقيق الأهداف .

ومن حصيلة المناقشات يمكن تلخيص أهداف معاهد القراءات فيما يلي :

(١) العناية بتجويد القرآن لإشاعة أدائه وتلاوته كما أنزله الله تعالى تحقيقا لقول الله لرسوله صلى الله عليه وسلم : ( ورتل القرآن ترتيلا ) . ( وقرآنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ونزلناه تنزيلا ) .

(٢) حفظ روايات القرآن التي أنزله الله بها ونقلتها الى المسلمين بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) معرفة القراءات الشاذة التي لم يتواتر نقلها اليها للفصل بينها وبين غيرها قايما بواجب المحافظة على القرآن الكريم .

(٤) ايجاد طوائف من المتخصصين في تحفيظ القرآن وتجويده استجابة لقوله صلى الله عليه وسلم ( خيركم من تعلم القرآن وعلمه ) .

(٥) ايجاد طبقة من العلماء الباحثين الذين يدرسون علوم القراءات ، ويحققون المكتبة القرآنية ، ويحيون تراثها المتعلق بلفظ القرآن ورواياته وقراءاته ، وينشرونه بين الناس ، ويمهدونه للراغبين فيه .

(٦) ايجاد طائفة من هؤلاء تقوم بتصحيح المصاحف في رواياتها المتعددة وضبطها الواجب شرعا . وتسجيل هذه الروايات صوتا مسموعا وأداء مقبولا مجمعا عليه استكمالا للجمع الصوتي للقرآن ، وإعلاما

برواياته المتواترة التي أنزلها الله .

هذا إلى ما يقوم به التمسجيل من تعويض عن قلة عدد القراء المتخصصين في القراءات الآن والحلول محل من اختارهم الله لجواره ، حرصا على إبقاء الأداء الذي لا تؤخذ الروايات إلا عنه .

أما عن حاضرس معاهد القراءات فإن الدراسة فيها تنتظم ثلاث مراحل هي :

الأولى : مرحلة التجويد :

ومدتها سنتان دراسيتان تنتهيان بالحصول على إجازة التجويد . وهي معادلة للاعدادية ومؤهلة لشغل وظائف المقارئ وإقامة الشعائر لمساجد وزارة الأوقاف .

الثانية : مرحلة القراءات العامة :

ومدتها ثلاث سنوات يحصل الطالب في نهايتها على الشهادة العالمية في القراءات ، وهي معادلة " وظيفيا " للثانوية الأزهرية ومؤهلة لتدريس التجويد والقراءات بمعاهد الأزهر وتحفيظ القرآن وتعليم أحكامه بالمرحلة الابتدائية في الأزهر وغيره .

الثالثة : مرحلة التخصص في القراءات :

ومدتها ثلاث سنوات بعد السابقة يحصل الطالب في نهايتها على شهادة التخصص في القراءات ، وهي تؤهل أيضا لتدريس التجويد والقراءات بمعاهد الأزهر العامة ومعاهد القراءات .

وتقبل جامعة الأزهر الآن الحاصل على هذه الشهادة طالبا بكلية الدراسات الاسلامية والعربية .

ملاحظات على الوضع القائم :

يلاحظ أن الاقبال على معاهد القراءات الآن ضعيف لعدم الاطمئنان إلى مستقبل خريجيهما ولقدان الدراسة العالية الجامعية في هذا الفن ، وهو ما يحول بين المقبلين عليه وبين الاشتغال بمراكز البحث والتدريس في الجامعة وما في مستواها .

هذا إلى أن النظام القائم صرف كثيرا من الطلاب عن متابعة الدراسة في المرحلة الثالثة ، اكتفاء بالحصول على شهادة المرحلة الثانية وهي الشهادة العالمية في القراءات لوصولهم عن طريقها إلى ما يتوصل

إليه عن طريق شهادة التخصص مع عدم الفارق في المرتب بين الشهادتين .

ومن الملاحظات أيضا :

( ١ ) أن خطط الدراسة بمعاهد القراءات مكتظة بالمواد الدراسية ، ولكل مادة منهج طويل غير متناسب مع الزمن المخصص له .

( ٢ ) أن اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ نصت في المادة الخامسة والسبعين على وضع لائحة داخلية خاصة بمعاهد القراءات . وحتى وقتنا هذا لم توضع هذه اللائحة .

( ٣ ) أخيرا ففيما عدا معهدى دمنهور والقاهرة ( شبرا ) تشغل بعض معاهد القراءات مباني قديمة مهلهلة ، وبعضها يشغل مباني بعض المعاهد الأزهرية في فترة مسائية . وهذا وذاك يؤديان إلى عرقلة الدراسة وعدم الاستقرار .

### توصيات واقتراحات

\* أن تنتظم معاهد القراءات ابتداء من العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢ مرحلتين : إعدادية ومدتها ثلاث سنوات ، وثانوية ومدتها أربع سنوات للتسوية بين المدة الزمنية في هذه المعاهد وفي المعاهد الأزهرية العامة ، على أن يمنح طالبيها في نهاية كل مرحلة شهادة باسمها في التجويد والقراءات .

\* أن تتاح لل حاصلين على ثانوية القراءات فرصة استكمال الدراسة التخصصية في مواد القراءات في المرحلة العالية بجامعة الأزهر لمدة أربع سنوات .

\* أن تؤلف لجنة فنية من المتخصصين في هذه العلوم تحت إشراف مشيخة الأزهر لوضع مناهج الدراسة وخططها وتوزيعها على المراحل الثلاث : الإعدادية والثانوية والتخصصية وصفوفها ، وتحدد ما يطلب من الشروط ونظم القبول والامتحان وما ينبغي توافره بالنسبة لهيئات التدريس ضمانا للوصول إلى المستوى المحقق للأهداف .

\* أن تنشأ شعبة خاصة في كلية أصول الدين تسمى شعبة

القراءات ، مماثلة لشعبتي التفسير والحديث ، يتم الطلاب دراستهم العالية فيها للحصول على ما يعادل الليسانس في القراءات ، وتمتد الدراسة فيما بعد للحصول على ما يعادل الماجستير والدكتوراه في علم القراءات .

ولا شك أن إنشاء هذه الشعبة سوف يكون حافزا قويا يشجع على رفع مستوى الكفاية لدى المنتسبين إليها ، وعلى الاستزادة من التخصص الدقيق في موادها ، ويسد حاجة المجتمع الاسلامي إلى العلماء المتبحرين في هذه المواد ، الذين بواسطتهم تتحقق أهداف معاهد القراءات .

\* الانتفاع بالأجهزة الحديثة في الصوتيات والتسجيلات إثراء لدراسة الضبط والأداء ، وتعويضاً عن غياب الاساتذة الكبار المجودين لهذه المواد .

\* إبقاء الشروط المطبقة حالياً بالنسبة لمن يلتحقون بمعاهد القراءات ، وفي مقدمتها شرط النجاح في حفظ القرآن الكريم . والانتفاع بالحاصلين على الشهادة الابتدائية الأزهرية ضمن طلاب الصف الأول من المرحلة الإعدادية بالنسبة لمن يريد ذلك ، وبشرط النجاح في امتحان حفظ القرآن الكريم الذي تجريه معاهد القراءات أول كل عام دراسي .

\* أن يباح لغير المنتسبين التقدم لهذه المعاهد لامتحانهم في شهادتيها الإعدادية والثانوية فقط . على أن يكون امتحانهم في جميع المواد المقررة للشهادة ، وإباحة التحاق الحاصلين منهم على الثانوية بشعبة القراءات بالجامعة مع إعفائهم من شرط السن ونحوه انتفاعا بمن درسوا هذه المواد عن غير طريق المعاهد .

\* العمل على إحياء مكاتب تحفيظ القرآن الكريم باعتبارها مصدرا يمد معاهد الأزهر كلها بالحافظين للقرآن الكريم وخاصة بعد صدور القانون الذي أعفى حافظ القرآن من سنتين في التجنيد إذا نجح في امتحان الحفظ الذي تجريه وزارة الدفاع ، اعترافا بجهادهم في حفظ

كتاب الله تعالى وتشجيعا له على ذلك .

\* العمل على أن تكون معاهد القراءات في مبان مستقلة صالحة لاداء هذه المهمة ومعدة لها ، واعتبار مبنى معهد دمنهور نموذجا يمكن محاكاته .

## الدورة العاشرة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

# تقويم التعليم الابتدائي الأزهري وعلاج بعض مشكلاته

أولا : الواقع الحالي للمعاهد الابتدائية بالأزهر :

لمرحلة التعليم الابتدائي الأزهرى أهمية قصوى ، باعتبار أنها القاعدة في الهيكل الهرمى للتعليم في الأزهر ، فهي الأساس الذي تبنى عليه بقية المراحل ، سواء من ناحية الكم أم الكيف .  
أما من حيث الكم فإن التخطيط السليم لسياسة القبول في هذه المرحلة ، ولتحديد الأعداد التي تقبل بها هو الذى يكفل مواجهة احتياجات التعليم الأزهرى في جميع مراحل ونوعياته ، وأما من حيث الكيف فإنه في أثناء الدراسة بهذه المرحلة يتم وضع اللبنة الأولى لهذه النوعية المتميزة من التعليم التي انفرد بها الأزهر خلال العصور ، والتي تعتمد أساسا على كتاب الله حفظا وفهما وتجويدا .

تطوير التعليم الابتدائي الأزهرى :

واقد كان التعليم الأزهرى قبل الجامعى - فيما مضى - يقوم على مرحلتين :

الأولى : المرحلة الابتدائية ، وهي التي تقابل المرحلة الاعدادية في التعليم الحالي ومدتها ٤ سنوات .

الثانية : المرحلة الثانوية ومدتها خمس سنوات - ويؤخذ من هذا : أن المرحلة الابتدائية في النظام القديم لم تكن ابتدائية بالمعنى المتعارف عليه ، إنما كان لابد أن يسبقها قدر من التعليم يتزود به كل من يرغب في الالتحاق بها ، سواء أكان هذا التزود في الكتاتيب أم في مدارس تحفيظ القرآن الكريم أم في المدارس الأولية أم غيرها . ومن أجل هذا كان التحاق الطالب بالمرحلة الابتدائية الأزهرية مشروطا باجتياز امتحان في حفظ القرآن الكريم ، بالإضافة إلى النجاح في اختبار تحريري في قواعد الحساب وفي الإملاء والخط .

وقد حافظ الأزهر على تنفيذ هذا النظام حتى أواسط الأربعينات إذ- أحس بنقص الموارد التي يرد منها حفظة القرآن الكريم ، وأحس بالعجز الواضح في عدد الطلاب ، وعندئذ اضطر إلى قبول أعداد يمكن أن يقال إن قبولهم لم يكن إلا عن تسامح وإغضاء . واستمر الأمر كذلك حتى صدر القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، وكان واضح هذا القانون قد أراد أن يعالج هذه الحال فجاءت المادة ٨٤ منه تقول :

" تقوم مدارس تحفيظ القرآن مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين إلى المعاهد الاعدادية للأزهر ، وتحدد اللائحة التنفيذية نظام القبول وشروطه بالنسبة للمتقدمين من تلاميذ هذه المدارس ومن غيرها " .

وهكذا أنشئت مرحلة ابتدائية في ظل هذا القانون لتعد الطلاب للمرحلة الاعدادية التي استحدثها القانون .

وكان أساسها سيعين مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم تابعة لوزارة المعارف وحولت تبعيتها في الخمسينات إلى الأزهر ، ثم حولت ٧٠

مدرسة أخرى مماثلة ، عدا بضع مدارس كانت تابعة لوزارة الأوقاف . وكان عددها حين صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لا يتجاوز ١٤٦ مدرسة تضم ٨٤٣ فصلا ، بها ٢٩٤٣٦ تلميذا ، وقد ألحقها هذا القانون بالمعاهد الأزهرية وأطلق عليها اسم " المعاهد الابتدائية الأزهرية " ، وقد قفز عدد هذه المعاهد منذ صدور قانون التطوير وحتى بداية العام الدراسي ١٩٨٢ - نتيجة للتوسع في التعليم الأزهرى إلى ٥٨٥ معهدا تضم ١٤٥,٣٣٠ تلميذا وتلميذة . وقد أنشئ معظم هذه المعاهد بالجهود الذاتية .

#### نظام القبول بالمعاهد الابتدائية الأزهرية :

مدة الدراسة بالمرحلة الابتدائية ست سنوات يلتحق بها البنون والبنات ، وتتلخص سياسة القبول بالصف الأول فيما يلى :

- التلاميذ المصريون المقيمون على أرض الجمهورية وهؤلاء يلحقون بالصف الأول فى سن تتراوح بين الخامسة والتاسعة .

- التلاميذ غير المصريين : ويلحق هؤلاء - عن طريق إدارة الوافدين بالأزهر - بالصف الذى يتناسب مع سنهم وتحصيلهم فى حفظ القرآن الكريم ومواد اللغة العربية والحساب والتربية الدينية - بناء على امتحان مستوى خاص يعقد لهم .

ويمنح الطلاب الذين يجتازون الامتحان الذى يعقد بعد نهاية الصف السادس الابتدائى - وهو على مستوى الجمهورية - الشهادة الابتدائية الأزهرية ، وهى تعادل شهادة إتمام الدراسة الابتدائية العامة ( التى هى فى سبيلها إلى الإلغاء ) ، وهذه الشهادة الابتدائية الأزهرية تتيح لحاملها الالتحاق بالمعاهد الاعدادية الأزهرية ، كما تتيح له الالتحاق بالمدارس الاعدادية العامة دون قيد أو شرط فيما يتعلق بسن التلميذ .

#### خطة الدراسة والمناهج :

تنص المادة ٨٥ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ على أن " الغرض من المعاهد الأزهرية تزويد تلاميذها بالقدر الكافى من الثقافة الاسلامية وإلى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بها نظرائهم فى المدارس

الأخرى المماثلة ليخرجوا إلى الحياة مزودين بوسائلها " .

وتطبيقا لهذا النص وضعت خطة الدراسة ومناهجها بالتعليم الابتدائى الأزهرى مطابقة للخطة والمناهج التى يجرى العمل عليها فى المدرسة الابتدائية العامة ، واستحدثت فيها الكتب المقررة على المرحلة الابتدائية بوزارة التربية والتعليم بالنسبة لمواد التربية الدينية واللغة العربية والحساب والهندسة والعلوم والصحة والمواد الاجتماعية فيما عدا القرآن الكريم ، فقد كان حفظ القرآن جميعه مقررًا على تلاميذ المدرسة الابتدائية الأزهرية حتى عهد قريب ، ثم رأى أن يكون المقرر حفظ عشرين جزءا ، على أن ينقل حفظ الاجزاء العشرة الباقية إلى المرحلة الاعدادية ، وقد وزع حفظ الاجزاء العشرين على سنوات الدراسة الست ، منها جزء واحد فى الصف الأول ، وجزءان فى الصف الثانى وثلاثة أجزاء فى الصف الثالث ، وأربعة فى الصف الرابع ، وخمسة فى كل من الصفين الخامس والسادس .

#### هيئات التدريس :

يقوم بالتدريس فى المعاهد الابتدائية الأزهرية نوعيات مختلفة منهم :

- المحفظون .
- خريجو معاهد المعلمين العامة والأزهرية .
- خريجو المدارس الثانوية الفنية ( تجارية وزراعية وصناعية ) سواء أكانوا موجهين عن طريق القوى العاملة ، أم معينين بأجر نظير عمل بالمعاهد الجديدة المنظمة .
- هذا بالإضافة إلى أعداد من حملة الثانوية الأزهرية والثانوية العامة ولوى الصلاحية والخبرة .

#### ثانيا - مشكلات المعاهد الابتدائية الأزهرية :

##### ١ - مشكلة التخطيط :

أشير من قبل إلى أن نواة المعاهد الابتدائية الأزهرية كانت مدارس تحفيظ القرآن والتى نص القانون على أن تقوم مقام مدارس المرحلة

الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين إلى المعاهد الإعدادية الأزهرية .

وهكذا تم تباعا ضم مدارس التحفيظ إلى الأزهر حيث تم بذلك تكوين المرحلة الابتدائية ، وتوالى إنشاء هذا النوع من المعاهد ، ولكن معظم ما أنشئ منها كان بالجهود الذاتية .

ويتبين من هذا أن الأمور كانت تتم في إنشاء هذه المعاهد دون تخطيط يراعى الاحتياجات الفعلية والمواقع الجغرافية ، والامكانيات المتاحة بشرية أو مادية .

وقد تبينت الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ما في هذا الوضع من قصور ، فأعدت تقريرا قدمته إلى المجلس الأعلى للأزهر في عام ١٩٧٠ جاء فيه ما يلي :

" ومن الحقائق التي لا بد من الإشارة إليها أن المعاهد الأزهرية - وإن كثرت في السنوات الأخيرة كثرة تسترعى الانتباه ، وطرقت طرفة عديدة ظاهرة - فإنها ما تزال من حيث الإنشاء أو الإشراف أو الضم ، تجرى على طريقة مرتجلة غير خاضعة لقواعد مقرر ولا لتخطيط نابع من الرغبة في توزيعها توزيعا عادلا هدفه تأدية الأزهر لرسالته الكبرى " .

وبعد أن عرض التقرير خريطة المعاهد التي ورثها من الماضي ، وكان هذا الميراث سببا في تفاوت المحافظات في إنشاء هذه المعاهد وجودا وعدما ، وقلة وكثرة ، دعا إلى أن تأخذ المعاهد حظها من التخطيط والتنظيم فيما يتصل بإنشائها أو ضمها أو جعلها تحت الإشراف الفني ، وطلب من المجلس الأعلى للأزهر رسم الخريطة السليمة للمعاهد الأزهرية على النحو الذي يراه محققا لخير الإسلام وقدم مقترحات مفصلة في هذا الصدد .

ومع أن هذه المقترحات قدمت في عام ١٩٧٠ - فإن الأسلوب المتبع في إنشاء المعاهد لم يتغير كثيرا . وصحيح أنه كانت هناك آمال في التوسع ، وكانت هناك أرقام تحدد لما يستهدف إنشاؤه ، ولكن هذه الآمال وتلك الأرقام لم تكن ثمرة خطط علمية مدروسة تقوم على

الاحتياجات الفعلية والتوزيع الجغرافي والامكانيات البشرية والمادية .

## ٢ - الاعتماد على الجهود الذاتية :

يبين أن العلة الأساسية التي تقف وراء غيبة خطة علمية مدروسة هي الاعتماد في إنشاء المعاهد على الجهود الذاتية اعتمادا يكاد يكون كليا .

ومع أن الجهود الذاتية في المنشآت التعليمية ، أمر مستحب بل ضروري في مثل الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد - فإن الفائدة المرجوة من هذه الجهود لا تتحقق إلا إذا كانت في نطاق الخطة الشاملة التي روعيت في وضعها المعايير والأسس التي أشير إليها آنفا ، أما أن تستجيب لكل رغبة في الإنشاء دون تخطيط - ومهما تكن نوايا المتقدمين بها طيبة - فإن الضرر قد يكون أكثر من النفع .

وفي السنوات الأخيرة تكاد تكون جهود أهل الخير من أبناء مصر هي الأصل في إنشاء المعاهد الابتدائية الأزهرية ، أما ما تنشئه إدارة المعاهد فقلة ، وذلك نظرا لغيبة خطة طويلة المدى ، تتوفر فيها الأسس والمعايير السابقة ، ويكون لها مكانها في خطط الدولة ، وترصد لها الاعتمادات المالية المناسبة .

## ٣ - سياسة القبول في المعاهد الابتدائية الأزهرية :

من أهم المعايير التي ينبغى أن تراعى عند وضع الخطة - إلى جانب التوزيع الجغرافي - احتياجات الأزهر من الطلاب . والمرحلة الابتدائية هي القاعدة الأساسية التي تمتد جميع المراحل الأخرى بالطلاب ، بما في ذلك كليات جامعة الأزهر . فهل كانت هناك سياسة للقبول في المعاهد الابتدائية الأزهرية بحيث تلبي هذه الاحتياجات ؟

الجواب بالسلب ، وليس أدل على ذلك من دأب سياسات القبول في الأعوام الماضية على قبول ألوف من الطلاب بالمرحلة الإعدادية من بين الحاصلين على الشهادة الابتدائية بالتعليم العام ، والذين لم يقبلوا بالمدارس الإعدادية العامة لضعف مجموع درجاتهم ، أو من بين من لم

#### ٤ - الخطة الدراسية والمناهج :

ان خطة الدراسة بالمرحلة الابتدائية ومناهجها الأزهرية تطابق الخطة والمناهج التي يجرى عليها العمل في المدارس الابتدائية العامة وتستخدم فيها نفس الكتب المقررة على هذه المدارس في مواد الثقافة العامة ، ويزاد عليها القرآن الكريم الذي كان مقررا حفظه كله في هذه المرحلة . ثم رُؤى في عام ١٩٧٧ أن يقتصر على حفظ عشرين جزءا في المرحلة الابتدائية على أن يتقل حفظ الاجزاء العشرة الباقية الى المرحلة الإعدادية .

ومعنى هذا أن خطة الدراسة ومناهجها بالابتدائي الأزهرى - كما هى فى الاعدادى والثانوى الأزهرى - مزوجة ، تشمل المواد الحديثة التي تعرف بالمواد الثقافية ، وأساسيات المواد الدينية والعربية التي تحفظ للأزهر طابعه الأصيل ، ولقد ارتفع عدد الحصص المقررة فى الخطة الى ٣٨ و ٣٩ حصة فى الصفين الأول والثانى و ٤٠ حصة فى الصف الثالث و ٤٢ حصة فى كل من الصفوف الثلاثة العليا .

وقد برزت من خلال تطبيق هذه الخطة والمناهج المزوجة فى السنوات الأخيرة عدة مشكلات أهمها :

- ان العبء ثقيل على طفل هذه المرحلة ، فهو مكلف ما لا يطيق ، وكان لهذا أثره فى اضعاف قدرته على استيعاب المقررين ( الدينى والثقافى ) كليهما ، مما ، جعل الدراسة تأخذ طابع التلقين ، والتحصيل يأخذ طابع الحفظ والاستظهار . كما ترتب على ذلك حرمان التلميذ من الأنشطة المدرسية والرياضية والاجتماعية التي كان من المفروض أن تسهم فى بناء شخصيته .

- أن دراسة مقررات المدرسة الابتدائية العامة وكتبها تشغل جزءا كبيرا من خطة الدراسة بما لا يدع للتلميذ الوقت الكافى لحفظ القرآن الكريم وتجويد تلاوته . وتشير نتائج الامتحانات فى السنوات السابقة الى قصور واضح فى حفظ تلاميذ المعاهد الابتدائية الأزهرية للقرآن كما وكيفا ، وهذا أمر بالغ الخطورة ولا بد أن تبذل الجهود لتداركه .

يحصلوا على أى مؤهل دراسى على الإطلاق ، وإنما يقبلون بامتحان مسابقة .

وقد بلغت جملة المقبولين فى العام الدراسى ١٩٨١/٨٠ بالصف الأول الاعدادى الأزهرى ١٩٨٥٦ طالبا ، منهم ٦٢٦٣ من الحاصلين على الابتدائية الأزهرية بنسبة ٣١ ٪ وبلغت جملة المقبولين فى الصف الأول الاعدادى فى عام ١٩٨٢/٨١ - ٢١١٩٢ طالبا ، منهم ٦٣٨٦ من الحاصلين على الابتدائية الأزهرية بنسبة ٣٠ ٪ ، أما جملة المقبولين فى عام ١٩٨٣/٨٢ فقد كانت ٢٣١٥٣ طالبا ، منهم ٨٨٩٤ من الحاصلين على الابتدائية الأزهرية بنسبة ٣٩ ٪ ومعنى هذا أن المعاهد الابتدائية الأزهرية لا تقبى إلا بما لا يتجاوز الثلث ممن تقبلهم المرحلة الاعدادية الأزهرية ، أما الثلثان الآخران فجزة قليل يقبل من الحاصلين على الابتدائية العامة - التي تقرر الغائها ولم تعد مصدرا يعتمد عليه ، وأما الجزء الأكبر منهما فإنه يقبل ممن لا يحملون أى مؤهل ، وإنما يدخلون امتحان مسابقة . وهؤلاء وأولئك لا يرقون إلى المستوى المطلوب للمرحلة الاعدادية بالأزهر ، ولا يحفظون القرآن الكريم الذى كان ينبغى أن يعتبر أهم شرط فى قبول الطالب بالمعاهد الدينية ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن جملة المقبولين بالصف الأول الاعدادى من هذه المصادر الثلاثة لا يعفى بحاجة الأزهر ، بدليل أن هناك أعدادا غير قليلة من حملة الاعدادية العامة يقبلون بالصف الأول الثانوى الأزهرى - وهم أيضا دون المستوى المطلوب - أدركنا مدى الحاجة إلى توسيع قاعدة التعليم الابتدائى الأزهرى ، أولا للوفاء بحاجة المرحلة الاعدادية والثانوية وكليات الأزهر الجامعية ، وثانيا لمشاركة وزارة التربية والتعليم فى استيعاب الملزمين بالصف الأول الابتدائى فى خطة يتم فيها التنسيق بين الجهتين ، وهو هدف تسعى الدولة إلى تحقيقه ، ثم ثالثا لإعداد نوعية من الطلاب مزودين بالقدر الكافى من الثقافة الاسلامية ، وإلى جانبها المعارف والخبرات التي يتزود بها نظرائهم فى المدارس الأخرى المماثلة ، كما تنص المادة ٨٥ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

## ٥) هيئات التدريس :

تبلغ جملة الفصول الدراسية بالمعاهد الابتدائية الأزهرية ٣٥٩٧ فصلا ، يقوم بالتدريس فيها ٥٤٠٤ من المعلمين نوى المؤهلات المختلفة بالإضافة الى ٢٧٢٦ محفظا للقرآن الكريم ، أى أن نصاب كل فصل دراسى من المعلمين هو ١٥ ، وهو معدل فوق الكفاية إذ يفوق المعدل الذى بلغته المدارس الابتدائية من التعليم العام (١٢) ، هذا بالإضافة الى محفظى القرآن الكريم الذين يبلغ معدلهم ثلاثة محفظين لكل أربعة فصول تقريبا . أى أن هناك عجزا فى المحفظين يبلغ ٨٧١ محفظا على أساس محفظ لكل فصل . هذا على مستوى الجمهورية ، أما على مستوى كل محافظة على حدة فتشتت تفاوت ملحوظ فى أنصبة الفصول من المعلمين ، فبينما يبلغ عدد فصول محافظة القاهرة - مثلا - ٢٥٠ فصلا نجد أن عدد المعلمين فيها ٢٤٠ معلما ، أى أن النصاب أقل من الواحد الصحيح ، وكذلك يبلغ عدد المحفظين فيها ٨٧ أى أن هناك محفظا واحدا لكل ثلاثة فصول ، على حين أن محافظة أسوان - مثلا - يبلغ عدد فصولها ٤٢ فصلا ، ويبلغ عدد معلميها ١٣٣ معلما ، أى أن نصاب الفصل الواحد ثلاثة معلمين ، أما عدد محفظيها فأقل من النصاب إذ يبلغ المعدل اثنين من المحفظين لكل خمسة فصول . وهذا أمر يحتاج الى علاج .

هذا من حيث الكم ، أما من حيث نوعية المعلمين فيها هنا تبرز المشكلة ، ذلك أنهم خليط من المؤهلات تضم الحاصلين على المعلمين الأزهرية والمعلمين العامة ، والمدارس الثانوية الفنية تجارية وصناعية وزراعية والثانوية الأزهرية والثانوية العامة وعددا من نوى الصلاحية والخبرة والمحفظين . ثم أن أغلبية المعلمين - وإن كانت مؤهلة علميا - غير مؤهلة تربويا . إذ أن المؤهلين تربويا فيهم - وهم خريجو المعلمين الأزهرية والمعلمين العامة - يبلغ عددهم ١٧٥٥ معلما بنسبة ٣٢٪ ، ومعنى هذا أن هناك ضرورة ملحة الى وضع خطة ذات شقين ، أحدهما عاجل يقضى بعقد دورات تدريبية مكثفة لتدريب غير المؤهلين تربويا

- هناك ما يقرب من الاجماع - فى ضوء التجربة الحالية - على ضرورة حفظ القرآن الكريم كله فى المرحلة الابتدائية الأزهرية ، وعلى أن أرجاء حفظ عشرة أجزاء منه الى المرحلة الإعدادية أمر غير عملي ، وأنه إذا لم يحفظ القرآن كله فى المرحلة الابتدائية فمن العسير أن يتأتى ذلك فى مراحل لاحقة وخاصة إذا كانت هذه المراحل متخمة بخططها ومناهجها ومشكلاتها الخاصة .

وفى سبيل علاج هذه السلبيات ، وما ترتب عليها من مشكلات ، لابد أن يعاد النظر فى خطط المعاهد الابتدائية الأزهرية ومناهجها ، وأن تعدل هذه الخطة والمناهج بحيث تتال المقررات الدينية والعربية - وعلى رأسها حفظ القرآن الكريم - حفظها الكافى .

علما بأن نصوص القانون ومذكرته التوضيحية لا تلزم واضعى السياسة التعليمية بالأزهر إلزاما بالمطابقة بين الخطط والمناهج المتبعة فى مدارس وزارة التربية والتعليم ، وإنما تستهدف - أساسا - تزويد طلابه بقدر مشترك من المعرفة والخبرة ، لتحقيق لخريجيه وحدة فكرية ونفسية بينهم وبين أبناء الوطن . وفى ضوء هذه الغاية يمكن أن تضمن المناهج فى المرحلة الابتدائية الأزهرية قدرا معقولا من الخبرات الأساسية التى تلائم مداركهم ، وتربطهم ببيئتهم ومجتمعهم وتهيؤهم لدراسة المقررات الثقافية . كما تتضمن بعض الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية التى تشبع حاجات الأطفال فى هذه السن ، وبحيث لا يطفى ذلك كله على المقررات الدينية والعربية والقرآن الكريم . بل انه من الممكن ومن المستحب أن يكون هناك ارتباط - من خلال العملية التعليمية - بين علوم الدين وعلوم الدنيا .

هذا وقد سبق أن اتخذ المجلس توصية فى بورته الخامسة حينما ناقش موضوع تطوير السلم التعليمى فى الأزهر تنص على إعادة النظر فى مناهج المواد الثقافية التى أدخلت على التعليم الأزهرى ، بفرض التخفيف عن الطلاب وضغط هذه المواد دون المساس بالجواهر .

بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم .

#### (٧) مركزية الادارة :

كانت وزارة التربية والتعليم فى طليعة الوزارات التى أخذت بنظام اللا مركزية فبدأت بتقسيم مصر الى مناطق فى عام ١٩٣٩ ثم أخذت تتوسع فيها تباعا حتى أصبح فى كل محافظة منطقة سميت مديرية تعليمية ، وقسمت المديرية فيما بعد الى ادارات فرعية يختص كل منها بشئون التعليم فى قطاع جغرافى معين . وكان الهدف من انشاء هذه التقسيمات أن يتخفف ديوان الوزارة من أعبائه ومسئوليته التنفيذية حتى تتفرغ الوزارة بدورها للتخطيط ورسم السياسة العامة والمتابعة ، وقد دعم نظام اللامركزية فى التعليم العام بعد ذلك استجابة للقوانين المنظمة للادارة المحلية والحكم المحلى والتى كان آخرها القرار الجمهورى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .

أما بالنسبة للمعاهد الأزهرية فقد ظلت أوضاع التعليم فيها تخضع للادارة المركزية فى جميع الشئون ، حيث تقوم الادارة العامة للمعاهد بوضع الخطط والمناهج والامتحانات والتعيينات والنقل والترقيات وكل ما يتطلبه انشاء المعاهد وادارتها فى مختلف أنحاء الجمهورية .

وقد ظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٧٥ حيث صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ ، وبناء عليها صدر القرار ١٦٨ لسنة ١٩٧٥ الذى نص على الادارات والأجهزة التى تشكل منها الادارة العامة للمعاهد الأزهرية ، وتلا ذلك انشاء مراقبات تعليمية ( مناطق ) فى بعض المحافظات بلغت ثمانى مناطق حتى عام ١٩٧٨ ، وزادت الى تسع عشرة اليوم ، وتتولى كل منها الاشراف على المعاهد فى محافظة أو أكثر ، بهدف تغطية جميع المحافظات .

ولكن على الرغم من قيام هذه المناطق التعليمية الأزهرية فى المحافظات منذ سنوات فالواضح أنها لم تدعم بالامكانات البشرية والمادية الكافية ، ولم تنقل اليها السلطات الكافية ، وآية ذلك أنه حتى

وعددهم ٣٦٥٠ معلما ، والآخر على مدى سنوات ويقضى بالتوسع التدريجى فى إعداد معلمى المرحلة الأولى المؤهلين علميا وتربويا ، إذ أن التدريس فى هذه المرحلة بالذات يتطلب إلماما بطريق التدريس وعلم نفس الطفولة وخصائص نمو الأطفال وأساليب التعامل معهم .

أما المحفظون فإن المجلس سبق أن تدارس حالهم وتقديم بتوصياته فى هذا الشأن ( الدورة الرابعة ) .

#### (٦) المباني :

ذكرنا من قبل أن عدد المعاهد الابتدائية الأزهرية يبلغ الآن نحو ستمائة معهد موزعة على معظم المحافظات ، وأن معظمها كان مدارس لتحفيظ القرآن الكريم ضمت الى الأزهر وسميت ( معاهد ابتدائية ) وأن ما أنشئ بعد عملية ضم المدارس كان يقوم أساسا على الجهود الذاتية ، وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا غرابة فى أن تكون مبانيها مفتقرة الى المقومات الأساسية للمعاهد الدينية بما يليق بالغاية النبيلة التى يرجى أن تحققها .

وقد أعدت ادارة المعاهد تقريرا عن مباني المعاهد الابتدائية الأزهرية ، وحالة كل مبنى منها ، ويؤخذ من تحليل هذا التقرير أن هناك عشرة معاهد ليس لها مبنى ، و١٣ معهدا تحتاج مبانيها الى استكمال ، و٩٣ معهدا غير صالحة وتحتاج الى احلال ، و٣١ معهدا لوراء المياه فيها غير صالحة .

وهناك دراسة أخرى تشير الى " أن عددا كبيرا من مباني المعاهد غير صالح للغرض وأن كثيرا منها لم تمتد اليه يد الاصلاح منذ أكثر من عشرين عاما ، وأن بعضها أماكن أثرية يحتاج اصلاحها الى اجراءات تطول اذا ووفق على اصلاحها والا بقيت بعيوبها وسوء حالتها . ومجمل القول أنه ينبغي أن يجرى مسح ميدانى فاحص لمباني هذه المعاهد فى جميع المحافظات وتحديد مدى صلاحيتها ، ثم وضع خطة زمنية للاصلاح أو الاحلال ، وهذا بالاضافة الى خطة لمباني المعاهد المستحدثة التى تحددها خطة التوسع المقترحة والتى يتم وضعها



اليوم لا تزال الادارة المركزية بالقاهرة تتولى شئون الامتحانات العامة بمستوياتها المختلفة وكذلك التعيينات والترقيات والتنقلات ، وانشاء المعاهد . واقتصر الأمر - فى الأغلب الأعم - على قيام أجهزة التفتيش بهذه المناطق والشئون المالية والادارية على المستوى المحلى .

وعلى هذا فان مشكلة مركزية الادارة لا تزال قائمة ، ولا تزال المعوقات التى استهدف التنظيم المقترح القضاء عليها قائمة ، وقد سبق للمجلس القومى للتعليم حين ناقش موضوع ( التعليم العام والأزهري فى ظل اللامركزية والحكم المحلى ) فى دورته السادسة ، أن اتخذ توصية تنص على " المبادرة الى انشاء ادارة تعليمية أزهريه فى كل محافظة تباشر شئون التعليم فى المعاهد الأزهريه مع تزويد هذه الادارات بالكفاية الفنية والادارية المناسبة لحجم المعاهد الأزهريه فى كل محافظة " ، كما أوصى بإعداد دليل تفصيلي يوضح نظم التعليم لكل مرحلة تعليمية وكيفية أدائها ليكون مرجعا للجهات التنفيذية بالادارات المحلية ، وضمانا لسلامة تنفيذ قوانين التعليم الأزهري ونظمه .

والحق أنه اذا كانت لامركزية تنفيذ الخطط لازمة بالنسبة للمعاهد عامة ، فانها ألزم بالنسبة للمعاهد الابتدائية خاصة . ولكنه لكى تؤدي الادارة المحلية دورها كاملا ، فلا بد أن تكون هناك خطة مركزية شاملة تتحرك فى نطاقها المحليات . والمرحلة الابتدائية فى أمس الحاجة الى مثل هذا التخطيط ، وبخاصة أن الاجماع منعقد على ضرورة التوسع فيها ، كما ذكرنا من قبل .

### التوصيات

فى ضوء المشكلات التى طرحت ، والمناقشات التى أثثرت حولها فان المجلس يوصى بما يأتى :

أولا: فيما يتعلق بالتخطيط للمعاهد الابتدائية :

يؤكد المجلس على التوصيات التى اتخذها فى دورات سابقة وهى :

\* أن توضع خطة للتوسع فى التعليم الأزهري بدءا من المرحلة الابتدائية وبالتنسيق مع خطة وزارة التربية والتعليم ، بحيث يبلغ القبول فى الصف الأول الابتدائى الأزهري فى نهاية سنوات الخطة نسبة تسد الحاجة من خريجى الابتدائى الأزهري فى معاهد الأزهري وكللياته ، وعلى أن يكون التنسيق المشار اليه على أساس معهد ابتدائى لكل تجمع سكاني مناسب .

\* أن تراعى عدالة التوزيع بالنسبة للتجمعات السكانية والتوزيع الجغرافى ، وتكون الأولوية للأماكن المحرومة من الخدمة التعليمية ، ومن التعليم الأزهري .

\* دعم موازنة التعليم الأزهري بما يمكنه من توفير الامكانيات البشرية والمادية للخطة من حيث المباني والتجهيزات وإعداد المعلمين .

كما يوصى المجلس بما يأتى :

\* مشاركة المناطق الأزهريه فى التخطيط لقاعدة التعليم الأزهري بما يلبي الاحتياجات المحلية ، وبما يساعد على تحقيق الاستيعاب فى المرحلة الأولى ، وبما يغنى نهائيا عن قبول طلاب فى المعاهد الاعدادية الأزهريه من خارج معاهد الأزهري الابتدائية .

\* قبول الجهود الذاتية التى تقدم لانشاء المعاهد الابتدائية الأزهريه وتشجيعها ، على أن تقوم المناطق المحلية بدراساتها والتأكد من أنها تسد حاجة حقيقية فى نطاق التخطيط الموضوع للتوسع .

ثانيا : فيما يتعلق بخطة الدراسة ومناهجها :

\* إعادة النظر فى مناهج التعليم الابتدائى الأزهري بما يحقق متطلبات الأزهري وحفظ القرآن الكريم فى سن مبكرة وأهداف هذا التعليم فى مرحلته الأولى .

\* ضرورة حفظ القرآن الكريم كله فى المرحلة الابتدائية الأزهريه ، بحيث لا يقبل فى المرحلة الاعدادية إلا من اجتاز الامتحان بنجاح .

\* أن يكون هناك ارتباط - من خلال العملية التعليمية - بين علوم



الدورة الحادية عشرة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

## القبول في المعاهد الازهرية وجامعة الازهر

أولا : سياسة القبول بالمعاهد الازهرية :

حينما نناقش سياسة القبول في الازهر لابد أن نضع نصب أعيننا رسالة الازهر الشريف المرجوة من رجاله في الداخل والخارج ، فالازهر ليس مجرد معهد يعد أبناءه للسير في ركب الحياة فحسب ، أو ليضطلعوا بمهنة من مهن العيش ، ولكنه الى جانب ذلك يعدهم ليكونوا أصحاب دعوة ورسالة هداية بين اقوامهم ، ويسهموا في بناء المجتمع الاسلامي على أسس من العقيدة والشريعة .

ولا شك أن سياسة القبول تعد من أهم العوامل المؤثرة - ايجابا أو سلبا - في العملية التعليمية ، الى جوار العوامل الأخرى ، كالمقررات والمناهج الدراسية وهيئات التدريس وطرق التعليم والتقويم والتوجيه الفني ، ونظم الادارة والاشراف وغيرها .

والتساؤل الذي ينبغى أن يطرح في البداية هو :

- هل تسهم نظم القبول الحالية في المراحل التعليمية بالازهر

بفاعلية في تحقيق الأهداف المشار اليها آنفا ؟

وتساؤل آخر :

- لقد صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الخاص بإعادة تنظيم

الازهر ، متضمنا بعض القواعد والشروط التي تختص بقبول الطلاب

في معاهد الازهر . أتطبق هذه القواعد والشروط التطبيق السليم الذي استهدفه المشرع أم أن هناك تجاوزات جعلتها ، مهما توافر حسن النية تحيد عن الطريق ، فتؤدي الى غير ما توخاه القانون ؟

تطور سياسة القبول بالازهر :

كان الناس فيما مضى يقبلون على التعليم في الازهر مدفوعين بعاطفة دينية صادقة ، وكان كثير من الآباء يندرون بعض أبنائهم للدراسة الازهرية ويحسبون ذلك أجرا ومثوية عند الله . وكان طالسب العلم ، يحظى بمنزلة أدبية رفيعة ، وبخاصة في قرى الريف حتى أنه ليكسب أسرته بل قرينته كلها الشرف والفخر .

ولقد ساعد على الاقبال على التعليم في الازهر في ذلك الوقت يسر القبول فيه ، إذ لم تكن هناك قيود من حيث السن ، أو عدد السنوات التي تقضى في مرحلة تعليمية معينة ، وانما كانت الرغبة وحدها هي الفاصل في طلب العلم ، ولم يبدأ تحديد شروط للقبول الا في العقد الأخير من القرن الماضي حيث اشترط حد أدنى لسن من يرغب في الانتساب الى الازهر ( ١٥ سنة على الأقل ) مع الامام بالقراءة والكتابة ، وحفظ القرآن الكريم كله ، ثم صدر قانون ١٩٠٨ الذي نص على تقسيم الدراسة بالازهر الى ثلاث مراحل ( أولية وثانوية وعالية ) ، كل مرحلة تعد لما بعدها ، وبقيت الشروط السابقة للالتحاق بالقسم الأولى ، ثم عدلت فيما بعد من حيث السن بالنقص سنة ، ثم سنتين ، مع اشتراط حفظ القرآن الكريم كله .

وسارت سياسة القبول في المعاهد الازهرية على هذا المنهج المشار اليه في كل قسم . فلم يكن في القسم الأول - الذي سمي فيما بعد الابتدائي ، ثم سمي بالاعدادي أخيرا - الا بعض من توافرت فيهم الشروط من أبناء الكتاتيب بحيث يجتازون امتحانا جادا في حفظ القرآن الكريم ومبادئ الحساب والخط والاملاء ، ولم يكن يقبل بالقسم الثانوي الا من أتم الدراسة بهذا القسم الأول بنجاح ، وكذلك الحال بالنسبة للقسم العالي ، كمرحلة متصلة لما سبقتها .

خضع انشائها في الأغلب الأعم الى ضغوط الاهالي ، وساعد على ذلك قلة الاعتمادات المخصصة لانشائها والاعتماد الذي يكاد يكون كليا على الجهود الذاتية المحلية ، مما أدى الى كثرتها في أماكن ، وندرتها في أماكن أخرى . كما أدى الى قيام معاهد ابتدائية في مبان لا تصلح أساسا للتعليم .

( ٢ ) ان عدد المقبولين بها - وبالتالي عدد الذين يتمون المرحلة الابتدائية - يقل كثيرا عن احتياجات المراحل الأعلى . مما دعا الى قبول أعداد من غير التعليم الأزهرى كما سنوضح فيما بعد ، مع أن التعليم الابتدائي الأزهرى هو القاعدة التي ينبغى أن تمتد المراحل الأعلى باحتياجاتها من الطلاب المؤهلين تأهيلا خاصا للدراسة الأزهرية ، وفي مقدمة ذلك حفظ القرآن الكريم .

وأقد سبق للمجلس أن أوصى في دوراته السابقة بضرورة تبني خطة مدروسة للقبول بالمعاهد الابتدائية الأزهرية تلبي احتياجات المراحل الأعلى ، وأن هذا يقتضى التوسع في انشاء هذه المعاهد الابتدائية على أساس خطة يتم فيها التنسيق مع خطة الاستيعاب على مستوى الدولة ويراعى فيها التوزيع الجغرافى فى المحافظات ، وأوصى المجلس فى هذا الصدد بأن ينشأ معهد ابتدائي فى كل تجمع سكانى مناسب وأن المجلس اذ يؤكد على هذه التوصيات السابقة ، فإنه يرى أن يبدأ القبول بالمعاهد الابتدائية الأزهرية فى سن مبكرة بدءا من سن الخامسة - حيث يهيا الأطفال فى هذه السن للتعليم ويكفون بحفظ ما يتيسر فيها من القرآن الكريم وتغرس فيهم بذور العقيدة الدينية . وهذا سوف يفرى كثيرا من الآباء بالاقبال على هذه المعاهد كما يوصى المجلس بأن تتضمن الخطة استكمال مباني المعاهد التى لم تستكمل ، واصلاح ما يحتاج الى اصلاح وهو كثير .

#### المعاهد الاعدادية ( وتوصياتها ) :

ظلت المعاهد الاعدادية الأزهرية فى السنوات الأخيرة تستوفى حاجتها من الطلاب من روافد ثلاثة :

ثم صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ فقسم الدراسة بالمعاهد الى ثلاث مراحل ( ابتدائي واعدادى وثانوى ) وأقام مدارس وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم التى نقلت تبعيتها الى الأزهر من وزارتى التربية والتعليم والوقاف مقام المرحلة الابتدائية من التعليم العام وسماها " المعاهد الابتدائية الأزهرية " ، وأصبحت الاقسام الابتدائية القديمة "معاهد اعدادية " والاقسام الثانوية "معاهد ثانوية " . وأجازت اللوائح للحاصلين على شهادة الدراسة الابتدائية العامة الالتحاق بالصف الأول من المعاهد الاعدادية الأزهرية بشرط النجاح فى حفظ القرآن الكريم كله ، كما أجاز للحاصلين على الاعدادية العامة الالتحاق بالصف الأول من المعاهد الثانوية الأزهرية بعد امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الاعدادية الأزهرية .

وهنا نقف وقفة عند كل مرحلة لنعرض سياسة القبول بها فى ظل القانون ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى ٢٥٠ سنة ١٩٧٥ ، والنتائج التى ترتبت عليها ثم نتبعها ببعض المقترحات والتوصيات .

#### التوصيات الخاصة بالقبول فى المعاهد

##### المعاهد الابتدائية ( وتوصياتها ) :

يقبل بالصف الأول بهذه المعاهد ، وفى حدود احتياجاتها والأماكن الخالية بها - تلاميذ بين سن السادسة والتاسعة ، ويمكن التجاوز فى حدود ثلاثة أشهر نقصا أو زيادة .

وكان عدد المعاهد الابتدائية ١٨٤ معهدا حتى العام الدراسى ١٩٧١/٧٠ تضم ٤٢٦٢٣ تلميذا ، ثم تزايد العدد نتيجة التوسع حتى بلغ فى العام الدراسى ١٩٨٣/٨٢ - ٦٠٠ معهد تضم ١٤٤٩٢٧ تلميذا .

واذا نظرنا الى خريطة المعاهد الابتدائية على مستوى الجمهورية والى عدد الطلاب الملحقين بها والى عدد من يتمون الدراسة الابتدائية اتضحت لنا الحقائق الآتية :

( ١ ) انه لم يكن هناك تخطيط مدروس فى انشاء هذه المعاهد ، وإنما

( ١ ) ان الثلثين اللذين يقبلان من غير أبناء الأزهر ، سواء أكانوا من الحاصلين على الابتدائية العامة ، أم من الذين يجتازون مسابقة القبول ، لم يعدوا من قبل الإعداد الذى يتواءم مع الدراسة الأزهرية ، فهم يلتحقون بالمعاهد الاعدادية وهم عن مقرراتها غريباء ، أضف الى ذلك أن معظم الحاصلين على الشهادة الابتدائية العامة هم من أصحاب الجامعات الهابطة الذين لم تقبلهم المدارس الاعدادية العامة .

( ٢ ) انه اذا كانت اللائحة قد نصت على أن يؤدى هؤلاء وأولئك امتحانا فى القرآن الكريم تحريريا وشفويا ، وأن يؤدى طلاب المسابقة بالاضافة الى ذلك امتحانا فى الحساب والخط والاملاء بنجاح - فان الواقع أن الكثيرين منهم انما يحصلون على الحد الأدنى من الدرجات مما يجعلهم دون المستوى المطلوب كما أن الأغلبية العظمى من أولئك هؤلاء لا يحفظون القرآن الكريم ، وهو أساس الدراسة الأزهرية ، وبدون حفظه تفقد هذه الدراسة عماد مقوماتها .

واذا أضفنا الى ذلك اختصار مدة الدراسة بهذه المرحلة سنة عما كانت عليه منذ سنوات ثم ازدياد المناهج فى المرحلة الاعدادية الأزهرية حيث تجمع بين المقررات الدينية والعربية الاصلية ومقررات الاعدادية العامة التى يطلق عليها العلوم الثقافية - وان كل هذه المقررات تدرس فى ثلاث سنوات - أدركنا ما يسببه ذلك من هبوط مستوى التلاميذ من المعاهد الاعدادية الأزهرية ، وبخاصة أولئك الذين يقبلون من غير طلاب التعليم الابتدائى الأزهرى .

ويوصى المجلس - لتصحيح هذا الوضع - بما يلى :

\* التخطيط السليم لإنشاء المعاهد الأزهرية الاعدادية وتوزيعها جغرافيا طبقا للكثافة السكانية والاحتياجات الفعلية ، على أن تكون معاهد موفرة الامكانيات وأن تتضمن الخطة استكمال المباني التى لم تستكمل واصلاح ما يحتاج إلى إصلاح .

\* أن يكون الرافد الأساسى لها هو المعاهد الابتدائية الأزهرية ، بعد

( ١ ) الحاصلين على الشهادة الابتدائية الأزهرية دون قيد أو شرط .  
( ٢ ) الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية العامة بعد أن يؤدوا امتحانا فى القرآن الكريم تحريريا وشفويا ، مع مراعاة الشروط الأخرى .

( ٣ ) غير الحاصلين على احدى الشهاداتتين ، بعد اجتياز امتحان مسابقة قبول فى القرآن الكريم ، وفى الحساب والخط والاملاء .  
وفى كل الحالات يشترط ألا تقل سن الطالب فى أول اكتوبر من السنة الدراسية عن احدى عشرة سنة . ولا تزيد على سبع عشرة سنة ، ويمكن التجاوز فى حدود ثلاثة أشهر نقصا أو زيادة .

وقد كان عدد المعاهد الاعدادية عام ١٩٧١/٧٠ لا يزيد على ٦٢ معهدا تضم ١٨٧٢١ طالبا ، ثم ارتفع عددها عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٤٠٠ معهد تضم ٦٩٦٠٣ طالب .

ويوضح الجدول التالى اعداد طلاب الصف الاول الاعدادى فى السنوات الثلاث الأخيرة والروافد التى جاوا منها :

السنة	ابتدائية أزهرية	ابتدائية عامة	مسابقة القبول	جملة
٨١/٨٠	٦٢٦٣	٢٨٦٤	١٠٧٦٩	١٩٨٦٦
٨٢/٨١	٦٣٦٨	٢٢٧٦	١٢٥٣٤	٢١١٧٨
٨٣/٨٢	٨٨٩٤	٣٦١٦	١١٥٩٣	٢٣١٠٣

واذا افترضنا أن جملة المقبولين فى الصف الاول الاعدادى الأزهرى يمثلون فعلا الاحتياج الحقيقى لهذه المرحلة فانه مما يلفت النظر أن عدد الحاصلين على الشهادة الابتدائية الأزهرية من هؤلاء المقبولين لا يمثل الا ما يقرب الثلث ، مما يؤيد ما ذهبنا اليه فى الفقرة السابقة من ضرورة التخطيط للتوسع فى قاعدة التعليم الأزهرى .

ولكن المشكلة لا تقف عند الكم ، بل ان مشكلة كيف هنا أخطر ، وتتمثل هذه المشكلة فى :

التوسع فيها طبقا لما أشرنا إليه .

\* يبقى الباب مفتوحا للراغبين فى الالتحاق عن طريق المسابقة ، على أن يؤخذ الامتحان بجدية حتى يحقق الغرض منه ، وحتى يحقق التعادل الذى نص عليه القانون ، وبخاصة فيما يتعلق بحفظ القرآن الكريم كله .

#### المعاهد الثانوية ( وتوصياتها ) :

كان عدد المعاهد الثانوية الأزهرية فى عام ١٩٧١ لا يتجاوز ٣٢ معهدا تضم ١٨٣٨٤ طالبا ، وقد ارتفع عددها حتى بلغ ٢٥٠ معهدا فى العام الدراسى ١٩٨٢/١٩٨٣ تضم ٨٥٠٤٦ طالبا .

وإزاء هذا التوسع الضخم فى إنشاء المعاهد الثانوية فى السنوات الأخيرة دون ما خطة تنسق ما بين سياسة القبول فى كل من المعاهد الاعدادية والثانوية – لجأ الأزهر الى قبول أعداد كبيرة من الحاصلين على الاعدادية العامة ممن لم يتوافر فيهم المستوى الذى يحقق التعادل الذى نصت عليه اللائحة .

ويوضح الجدول الآتى جملة المقبولين فى السنوات من عام

١٩٧٩/٧٨ حتى عام ١٩٨٣/٨٢ .

السنة	من الاعدادية الأزهرية	من الاعدادية العامة	الجملة
٧٩/٧٨	١١٩٧٩	٢٢٨٥٠	٣٤٨٣٩
٨٠/٧٩	١٥١٣٩	٢٠٣٦٦	٣٥٥٠٥
٨١/٨٠	١٦٠٤٩	٩١٠٣	٢٥١٥٢
٨٢/٨١	١٨١٠٩	—	١٨١٠٩
٨٣/٨٢	١٤٠٣١	—	١٤٠٣١

ويتبين منه أن عدد المقبولين من حملة الاعدادية العامة بلغ نحو

الثلاثين من جملة المقبولين فى العامين الأولين ، أما فى عام ٨١/٨٠ ، فلأول مرة زاد عدد المقبولين من الاعدادية الأزهرية على المقبولين من الاعدادية العامة ، وقد اقتصر القبول على حملة الاعدادية الأزهرية

٧٠

ابتداء من العام الدراسى ١٩٨٢/٨١ .

وقد تسبب قبول هذه الأعداد الكبيرة من حملة الاعدادية العامة فى السنوات الأخيرة الى هبوط واضح فى المستوى التعليمى لطلاب المعاهد الثانوية – وهم الذين يغذون كليات جامعة الأزهر – والسبب واضح ، فهؤلاء القادمون لم يسبق تأهيلهم للدراسة فى المعاهد الثانوية الأزهرية وليسوا على المستوى الذى يمكنهم من متابعة الدراسة فى جامعة الأزهر .

وإذا أضفنا الى ذلك ازدياد الحاجة ، والعبء التحصيلى الثقيل الملقى على طلاب هذه المعاهد -- أدركنا أنه كان لابد من إعادة النظر فى أمور ثلاثة يرتبط بعضها ببعض لتصحيح نظم القبول فى المعاهد الثانوية الأزهرية ، وهى أمور يوصى بها المجلس :

\* ربط سياسة القبول بالمعاهد الأزهرية بسياسة القبول بكليات جامعة الأزهر .

\* التأكيد على القبول بالمعاهد على الحاصلين على الشهادة الإعدادية الأزهرية ، والمرجو أن يتم ذلك على وجه يحقق أهداف الأزهر وما توخاه القانون .

\* التوزيع الجغرافى السليم للمعاهد الجديدة والمنشأة طبقا للخطة ، نظرا لأن كثيرا من المعاهد الحالية تبعد عن التجمعات السكانية ذات الحاجة .

#### معاهد المعلمين الأزهرية ( وتوصياتها ) :

ويبلغ عددها فى ٨٣ / ١٩٨٤ / ١٨ معهدا تضم ٦٣٢٦ طالبا ، وتستوفى طلابها من الحاصلين على الشهادة الاعدادية الأزهرية ، ويوصى المجلس بالتوسع مرحليا فى إنشاء هذه المعاهد بما يوفى بسد احتياجات المعاهد الابتدائية ، وفق خطة يتحقق من خلالها الاكتفاء الذاتى لكل منطقة من خريجها مع إنشاء مبان خاصة بها ، إذ إن معظم هذه المعاهد ملحقه بمعاهد أزهرية اعدادية وثانوية .

## معاهد القراءات :

وعدها في الوقت الحاضر ٢٤ معهدا تضم ٢٤٦٨ طالبا ، وشرط القبول فيها هو حفظ القرآن الكريم .

وقد سبق أن ناقش المجلس تقريرا عن معاهد القراءات وجاء في توصياته بشأن سياسة القبول ما يلي :

\* إبقاء الشروط المطبقة حاليا بالنسبة لمن يلتحقون بمعاهد القراءات وفي مقدمتها شرط النجاح في حفظ القرآن الكريم ، والانتفاع بالحاصلين على الشهادة الابتدائية الأزهرية ضمن طلاب الصف الأول من المرحلة الإعدادية للقراءات بالنسبة لمن يريد ذلك ، وبشرط النجاح في امتحان حفظ القرآن الكريم الذي تجريه معاهد القراءات أول كل عام دراسي .

\* أن يتاح لغير المنتسبين التقدم لهذه المعاهد لامتحانهم في شهادتها الإعدادية والثانوية فقط . على أن يكون امتحانهم في جميع المواد المقررة للشهادة ، وإباحة التحاق الحاصلين منهم على ثانوية القراءات بكلية أصول الدين للحصول على درجة عالية في علوم القرآن ( القراءات ) مع إعفائهم من شرط السن ونحوه انتفاعا بمن تعرفوا على هذه المواد عن غير طريق المعاهد . ويؤكد المجلس على هاتين التوصيتين من جديد .

## توصيات عامة :

وترشيدا لسياسة القبول بالمعاهد الأزهرية ، وتشجيعا على التقدم للالتحاق بها وتحسينا لمستوى الأداء فيها ، فإن المجلس يؤكد من جديد التوصيات العامة الآتية :

\* التخطيط العلمي لإنشاء المعاهد الأزهرية بمراحلها المختلفة ، بما يسد الاحتياجات الفعلية للأزهر ، وطبقا لخريطة جغرافية تراعي الكثافات السكانية ، واحتياجات المجتمع للمتخرجين في هذا التعليم .  
\* الالتزام بالسياسة التي درج عليها الأزهر منذ نشأته فيما يتعلق بتسلسل مراحل الدراسة دون إهدار لحق الطالب في متابعة الدراسة

في مرحلة بعد أخرى طالما أتم الدراسة في المراحل السابقة بنجاح .  
\* مع الترحيب بالجهود الذاتية التي يتقدم بها المواطنون لإنشاء المعاهد أو التبوع لها - فإنه ينبغي أن يكون هذا الإنشاء في إطار الخطة الموضوعية .

\* بالنسبة للمعاهد التي تنشأ لخدمة تجمعات سكانية متباعدة ولعاهد الفتيات خاصة - فإن الضرورة تستدعي إنشاء أقسام داخلية لها .

## ثانيا : سياسة القبول بجامعة الأزهر :

وبالنسبة لسياسة القبول بجامعة الأزهر رسم القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولائحته التنفيذية السادة بالقرار الجمهوري رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ ما ينبغي أن يراعى من أهداف الجامعة ، مؤكدا على ما أشرنا إليه من قبل بالنسبة إلى قبول الطلاب بالمعاهد الدينية كمرحلة تتممها مرحلة الدراسة بجامعة الأزهر ، وقد نبه القانون ولائحته على ما يأتي :

( ١ ) أن تكون جامعة الأزهر مفتوحة الأبواب لكل مسلم يطلب العلم والمعرفة ، وأن تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق نوع من الوحدة الفكرية يسود العالم الإسلامي ويربط بين أبنائه .

( ٢ ) أن تخرج لمصر وللعالم العربي والإسلامي علماء وخبراء ذوي ثقافة تجمع بين مطالب الدنيا ومطالب الدين ، مؤهلين لخدمة مجتمعاتهم ومشاركهم في بنائها .

( ٣ ) أن توفر للأجيال القادمة ما تحتاج إليه من القيادات العلمية والدينية الرائدة ، ونهيه بالاشتراك في الجامعات الأخرى كل ما يتطلبه المجتمع من ذوي الكفايات العليا والتخصصات الدقيقة في كل لون من ألوان العلم والمعرفة .

( ٤ ) تقليل الفوارق بين خريجي الأزهر وسائر الخريجين في كل المستويات وتحقيق قدر مشترك من المعرفة والخبرة بين الأزهرين وسائر المتعلمين في الجامعات والمعاهد الأخرى .

وقد نظمت اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ في الفصل

وفى العام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ حددت الجامعة قواعد قبول الطلاب المصريين بكلياتها ، ومن هذه القواعد أن يكون قبول حملة الثانوية الأزهرية وفقا لرغباتهم والمجموع الكلى لدرجاتهم - وعن طريق مكتب التنسيق بالأزهر - فى حدود الشروط المقررة للقبول وقواعد التوزيع الاقليمى .

وبالإضافة الى شروط التوزيع الاقليمى - هناك بعض الشروط الاضافية المتعلقة بكليات معينة ، منها ما يشترط للقبول بكلية التربية من اجتياز اختبار للتثبت من الصلاحية لمهنة التدريس ، ومنها توزيع الأماكن بكليات التجارة ( بنين / بنات ) بنسبة ٥٠ ٪ للقسم العلمى علوم ، ٢٠ ٪ ( للبنات ) القسم العلمى رياضيات ، ٣٠ ٪ للقسم الأدبى .

وقد قبل مكتب التنسيق هذا العام الطلاب الحاصلين على دبلوم العلمين الأزهرى . ( دراسة خمس سنوات بعد الاعدادية الأزهرية ) ( أدبى - علمى ) وذلك للاتحاق بكليات التربية بشرط الحصول على ٧٠ ٪ من مجموع الدرجات ومع التفرغ التام للدراسة ، والتعهد بالعمل بعد التخرج بالتدريس فى المعاهد الأزهرية أو مدارس وزارة التربية لمدة ٥ سنوات على الأقل .

أما قبول الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها اعتبارا من عام ١٩٨٢/٨١ فقد اقتصر على فريقيين : الأول من يتقدمون لشعبة اللغات والترجمة الفورية من البنات والثانى من يتقدمون من الفئات المستثناة من حملة الثانوية العامة بما لا يزيد عن خمسة طلاب فى كل كلية من ( أبناء هيئة التدريس الحاليين والسابقين بالجامعة - ومثل هذا العدد بالنسبة لأبناء العاملين بالجامعة - ومثله أيضا بالنسبة لأبناء العاملين بهيئات الأزهر الأخرى ) وذلك دون التقيد بشرط المجموع وكذلك ٢٥ طالبا من أبناء أو أرامل الشهداء أو المفقودين من أفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم . هذا بالإضافة الى أعداد محدودة ( ٥ طلاب ) من أبناء الشهداء المدنيين ومن فى حكمهم .

وهؤلاء وأولئك يقضون سنة دراسية قبل التحاقهم بالصف الأول من الكليات التى رشحوا لها ، يدرسون فيها بعض المواد الدينية والعربية .

الثالث منها طريقة قبول الطلاب وشروطه ، ومن بينها أن يحدد المجلس الأعلى للأزهر فى نهاية كل عام دراسى بناء على اقتراح مجلس الجامعة وبعد أخذ رأى مجالس الكليات عدد الطلاب المصريين الذين يمكن قبولهم فى العام الدراسى التالى ، كما يقترح المجلس الأعلى للأزهر أيضا العدد الممكن قبوله من غير المصريين وشروط قبولهم .

وطبقا لذلك تقبل جامعة الأزهر بمرحلة الإجازة العالية الطلاب المسلمين بترتيب الدرجات :

- من بين الحاصلين على الثانوية الأزهرية أو ما يعادلها .  
- من بين الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها ( بن طريق مكتب تنسيق القبول بالجامعات ) - وفى هذه الحالة يشترط نجاح الطالب فى امتحان يحقق التعادل بينه وبين الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية ( المادة ٨٩ من القانون ) .

- من بين الحاصلين على الشهادة الثانوية من معهد البحوث الاسلامية بالأزهر أو ما يعادلها ( وذلك بالكليات النظرية فحسب ) .

- من بين الحاصلين على شهادة التخصص من معهد القراءات بالأزهر ( ويقبلون بكلية الدراسات الاسلامية والعربية فقط ) وكان المقرر أن يلتحقوا بكلية أصول الدين وشعبة القرآن ليدرسوا ما يتعلق بالقراءات .

- من بين الحاصلين على الإجازة العالية من الكليات الأخرى وفقا للوائح الكليات .

وهكذا يرى المجلس أن الأصل والأولية فى القبول بجامعة الأزهر للحاصلين على الثانوية الأزهرية أو ما يعادلها ، أما الحاصلون على الثانوية العامة أو ما يعادلها فلا بد لهم من النجاح فى امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الثانوية الأزهرية .

وقد قرر مجلس الجامعة فى عام ١٩٨٠ أن يقصر القبول فى الجامعة على الطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية فقط نظرا لأن المعاهد الأزهرية الثانوية أصبحت تلبي حاجات الجامعة العديدة من الطلاب .



## اتجاهات القبول ومؤشرات الاحصائية :

يتبين من الجدول الوارد بالصفحة التالية والخاص بتطور أعداد المقبولين بجامعة الأزهر خلال السنوات الدراسية ١٩٧١/٧٠ حتى ١٩٨١/٨٠ أن مجمل عددهم في عام الأساس ( ١٩٧١/٧٠ ) بلغ ٧٤٩٨ طالبا وطالبة ، من بينهم ٣٦٨٥ من الحاصلين على الثانوية العامة ( بنسبة ٤٩٨ ٪ ) - مقابل ٣٢٥٤ طالبا وطالبة من الحاصلين على الثانوية الأزهرية ( بنسبة ٤٣٤ ٪ ) بالإضافة الى ٥٥٩ ٪ من مؤهلات أخرى ( بنسبة ٧٥ ٪ ) .

ولم تتغير الصورة كثيرا بعد خمس سنوات ، حيث بلغ مجمل عددهم في عام ١٩٧٥/٧٤ نحو ٩٧٦٧ طالبا وطالبة موزعين على الفئات الثلاث بنسبة ٤٦٨ ٪ و ٥٢١ ٪ و ١٠١ ٪ على التوالي .

وبذلك تكون نسبة الزيادة عن سنة الأساس في حدود ٣٠ ٪ تقريبا خلال ٥ سنوات أى بمعدل زيادة ٦ ٪ سنويا تقريبا .

على أن الصورة تغيرت كثيرا في آخر السنوات الخمس التالية ( ١٩٨٠ / ٧٩ ) حيث بلغ مجمل المقبولين بالجامعة في العام المذكور من الجنسين ١٤٠٣٠ طالبا وطالبة من بينهم ٣٢٥٠ من الحاصلين على الثانوية العامة بنسبة ٢٣٢ ٪ مقابل ١٠٥٤٥ من الحاصلين على الثانوية الأزهرية بنسبة ٧٥٢ ٪ بالإضافة الى ٢٣٥ من المؤهلات الأخرى بنسبة ١٦ ٪ - وبذلك تكون نسبة تطور الزيادة عن سنة الأساس في حدود ٨٧ ٪ وهو ما يعتبر طفرة كبيرة بالنسبة للثانوية الأزهرية للظروف المتعلقة بقبول الحاصلين على الإعدادية العامة بالمرحلة الثانوية الأزهرية .

ولما اقتصر القبول في جميع الكليات بجامعة الأزهر على حملة الثانوية الأزهرية فقط عام ١٩٨١/٨٠ بلغ عدد المقبولين من الطلاب والطالبات ٢٤٣٨٧ وعام ٨٢/٨١ - ٢٠٢٢٩ وعام ٨٣/٨٢ - ٢٢٣٠٥ ليس من بينهم من حملة الثانوية العامة الا أعداد قليلة ليست لها دلالة احصائية .

## التوصيات

في ضوء ما سبق يوصى المجلس بما يلي :

\* أن ترتبط سياسة القبول بتخطيط طويل المدى وفقا لحاجات المجتمع المصرى لخريجي التعليم الأزهرى العالى فى مختلف التخصصات ، وكذلك حاجات العالمين العربى والإسلامى ، وهذا يتطلب وضع تقديرات طويلة المدى ، وتقدير الأعداد والمستويات التعليمية اللازمة لسد هذه الحاجات .

\* تحديد عدد الطلاب المقبولين بكل كلية بحسب إمكاناتها المادية والبشرية كل عام .

\* أن يكون القبول فى أساسه للحاصلين على الثانوية الأزهرية ، مع جواز قبول طلاب الثانوية العامة فى المجالات النادرة التى تحتتم ذلك ( كالترجمة الفورية ونحوها ) .

\* الالتزام بعدم قبول طلاب فى الكليات الأزهرية الأصلية ( كليات الشريعة - وأصول الدين - واللغة العربية - والدراسات الإسلامية ) من الذين لا تؤهلهم شعب الدراسة فى المرحلة الثانوية لهذه الكليات .

ويقتضى ذلك أن يكون هناك تنسيق بين الجامعة وبين إدارة المعاهد لتحديد الأعداد المطلوبة فى كل شعبة بالمعاهد الثانوية .

\* أن توضع تيسيرات مناسبة لقبول الطلاب المسلمين الوالدين على منح أو غير منح دون المساس بمستويات القبول المقررة .

\* فى سبيل ربط كليات جامعة الأزهر بالمعاهد الأزهرية فإنه يوصى بتشكيل لجنة دائمة تمثل فيها الجامعة والمعاهد لدراسة المسائل المشتركة فيما يختص بالقبول وخطط الدراسة ومناهجها وتقويم الطلاب .

\* استمرار التنسيق للقبول وفقا للنظام الاقليمى منعا لظاهرة الاغتراب وحل مشكلة الاسكان والخدمات الاجتماعية .

\* دراسة انشاء معاهد نوعية مهنية يلحق بها الراغبون من الطلاب وعلى سبيل المثال :

- معهد لمقیمی الشعائر .

- معهد لموتقى الشرع ( المائونين ) الخ .

جول يوضح تطور أعداد الطلبة المقبولين بجامعة الأزهر بحسب المؤهل خلال السنوات الدراسية  
٧١/٧٠ وحتى ١٩٨٣/٨٢ وتطور نسبة الزيادة السنوية

السنوات الدراسية	عدد الطلاب المقبولين بالجامعة				تطور نسبة الزيادة السنوية	
	ثانوية عامة	ثانوية أزميرية	مؤهلات أخرى	المجموع	بالنسبة السنة السابقة	بالنسبة لسنة الأساس ٧١/٧٠
١٩٨٣/٨٢	٤٩٦	٣٣٣٠٥	٨٤	٣٣٨٨٨	٦٪/١٢	١٪/٣٣٣
١٩٨٢/٨١	٤٦٣	٣٠٣٢٦	٤٣٦	٣٠٦٦٥	٦٪/٨	٨٧٪/٨٧
١٩٨١/٨٠	١٧٨١	٨٧٣٨٣	٤٣٦	١١١٨٨٨	٣٪/٧٨	٩٪/٨١٤
١٩٨٠/٧٩	٣٢٥٠	٥٥٥٠١	٤١٨	١٠٠٣٩١	٥٪/٣٨	١٨٧٪/٨٧
١٩٧٩/٧٨	٤٨٤٣	٧٠٨	٤٥	٤٦٨١	٥٪/٦٩	٧٤٪/٦٤
١٩٧٨/٧٧	٦٦١	١٧٨٤٣	٤٨٥	١٩٤٨٨	٨٪/٨٣	٨٪/٨٣
١٩٧٧/٧٦	١٧٨٤	١٧٢٥	٧٤٣	١٦٣٦	٧٪/٧٧	٦٪/٦٦
١٩٧٦/٧٥	٣١١٨	١٣٦٦	٢٥٨	٤٦٣٠١	٦٪/٦٦	٧٧٪/٣٨
١٩٧٥/٧٤	١٨٥٣	٨٧٠٥	٦٠١	٨٨٨٦	٧٪/٦٧	٣٪/٣٠
١٩٧٤/٧٣	٣١٦٣	٦٨٠٥	—	٩٩٦٧	٤٪/٨٣	٦٪/٩١
١٩٧٣/٧٢	٤٠٥٣	٦٠٣	٧٢٨	٥٨٨٧	٤٪/٨٣	٨١٪/٨١
١٩٧٢/٧١	٣٤٦٣	٣٨٦٦	٤١٦	٨٤٦٧	٣٪/٨٣	٣٪/٨٣
١٩٧١/٧٠	٥٧٤٣	٣٥٦٦	٦٥٥	٧٦٤٨	—	—

\* باعتبار أن العام الجامعي ١٩٧١/٧٠ سنة الأساس

وإعداد الدعاة أهمية خاصة لأسباب أهمها :

(١) ما يتعرض له مجتمعنا اليوم من تيارات وأفكار متباينة ، قد تتعارض في كثير مما تحمله مع قيمنا الدينية الأصيلة ، ثم أن الطريق مفتوح أمام هذه التيارات عن طريق وسائل الاتصال الحديثة ، ومهما يبذل القائمون على الثقافة في مجتمعنا من جهود في الرقابة والانتقاء ، فلن يستطيعوا سد الطريق أمام التيار الجارف لما تحمله الأقمار الصناعية والكاسيت والفيديو من أفكار ، ومن ثم كانت الطريقة المثلى - مع الرقابة والانتقاء - هي التوعية الرشيدة المستمرة عن طريق الدعوة والدعاة ، وتحسين أبنائنا وبناتنا - وبخاصة من هم في دور النشأة والتكوين والشباب - بالتربية الدينية السليمة ، وبالقيم الأصيلة والتفهم الواعي للفكر الديني .

(٢) استشرى بعض السلبيات في السنوات الأخيرة - في سلوكيات بعض فئات من المجتمع ، ولا سيما تلك الفئات التي تتعامل مع جماهير الشعب في العمل والتجارة والأسواق ، ولا تجد هذه السلبيات من الوازع الديني - في كثير من الأحيان - ما يكبح جماحها .

(٣) تطرف بعض فئات من الشباب في فهم دينهم ، أو تعصب بعضهم تعصبا شديدا ، وفي كلتا الحالتين يرجع السبب إما إلى سوء فهم لأحكام الدين والشريعة السمحة ، وإما إلى التأثير ببعض المذاهب المستوردة ، وإما إلى انقياد غير واع لبعض المضللين الذين يتخذون من الدين تجارة ، وإما إلى فراغ ديني لم يجد من يسده .

(٤) ظهور بعض اتجاهات نشيطة منسوبة للمدين (والاسلام بخاصة) في الخارج ، وضرورة التصدي بقدر ما تتيحه امکاناتنا - لهذه الاتجاهات بتجلية أحكام الاسلام ومفاهيمه . وهذه رسالة اضطلعت بها مصر والأزهر من قديم عن طريق المبعوثين والدعاة .

من هنا نرى أهمية الدعوة والدعاة اليوم ، بهدف :

- إيضاح الطريق السليم أمام الأمة الإسلامية في شتى الأقطار بما يتلأم مع مبادئ الاسلام ويواكب تطور العصر .

\* فتح المجال للاستزادة من دراسة العلوم الإسلامية في الكليات الأصلية للحاصلين على درجة الاجازة العالية أو ما يعادلها من الكليات الأخرى :

- دراسة انتظامية من الفرقة الأولى .

- دراسة استماع لمقررات معينة ( وهذا مقرر باللائحة ) وتوضع الضوابط اللازمة لذلك .

\* استمرار الأخذ بنظام القبول في جميع الكليات على أساس الجامع والمواد المؤهلة كنظام عام - مع وضع ضوابط للراغبين في بعض الكليات التي تحتاج إلى قرارات خاصة .

\* إعادة النظر في تشعب الدراسة بالمرحلة الثانوية الأزهرية تشعبا يناسب نوعيات الكليات بجامعة الأزهر ، واحتياجات كل منها ودراسة ادخال نظام الدراسات الإضافية ذات المستوى الرفيع على نمط المستوى الخاص في الثانوية العامة وذلك لمن يرغبون فيها .

## الدورة الثانية عشرة ١٩٨٤ - ١٩٨٥

## الدعوة

## وإعداد الدعاة

أهمية الدعوة وأهدافها :

إذا كانت الدعوة ضرورية في كل وقت ، ومتجددة بتجدد الزمان ، فإن الظروف التي تواجه مجتمعنا اليوم تضيف على موضوع الدعوة

- التقريب بين المذاهب الاسلامية ، بحيث تذوب الفوارق بين الفرق الاسلامية ، وينصهر المسلمون جميعا فى بوتقة الاسلام الحنيف .  
- حماية الشباب المسلم من الانحرافات المدمرة ، وتبصيرهم بحقائق الاسلام وروحه .

- توجيه الناس الى العمل وعدم التواكل ، على اعتبار أن العمل عبادة ، وتوجيه الجماهير الى المعاناة فى المشروعات الخيرية والمشاركة بالجهود الذاتية من أجل تحسين الحياة فى المجتمع .  
- معاونة المسؤولين فى القضاء على الشائعات المضللة والفتن المدمرة .

- التعاون مع الأجهزة المختلفة فى سبيل محاربة الأمية ونشر الثقافة الاسلامية .

#### مجالات الدعوة ومناهجها :

ان الدعوة الاسلامية - كأسلوب للتغيير الاجتماعى - تتعامل بمناهجها مع جماعات الناس فى مجالات الحياة المختلفة .

فهى تعالج قضايا الاقتصاد بتوعية الجماهير ، لتحويل الارض الموات الى حياة حافلة بالخضرة ، وجعل الايدى العليا خيرا من السفلى ، وبإثارة الحماسة فى نفوس الشباب الى العمل ، وجعل طلب الرزق بابا أساسيا من أبواب التقوى والقربى من الله ، واغلاق أبواب التضخم الاقتصادى ، مثل : الاسراف والتبذير وكنز المال دون تنمية ، ووضع حد متزن للانفاق فى العسر واليسر ، واحترام حرمة الحياة الشخصية ، وتأكيد صيانة المال العام .

كما تعالج قضايا الأسرة : فتقيمها على أساس من الايمان بالله ، وحل مشكلات الأسرة ( أسريا ) لا يتدخل فيها أحد الا فى نهاية المطاف ( حكم من أهله وحكم من أهلها ) .

وفى المجال الاجتماعى من حيث رعاية اليتامى والأرامل وأصحاب الحاجة ، وتوعية الناس بحقوق الجوار ، وحث روح الإخاء بين المواطنين ، ومحاربة الخارجين على القيم والأخلاق ، والحفاظ على قوت

الامة وتراثها .

#### مبادئ نشر الدعوة :

تتمثل أهم مبادئ نشر الدعوة فى :

١ ( المسجد : فهو المكان الذى يتجمع فيه الناس وتتنظمهم روحانيته للاستماع الى الداعية ، ومنه تنبعث دعوته الى الخير ، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر .  
٢ ( التجمعات الشعبية : سواء أكانت دائمة كالمؤسسات والقوات المسلحة والشرطة والنوادي والمستشفيات ودور الرعاية والاصلاح . أم موسمية كالاسواق والاحتفالات الدينية .

٣ ( مقار لجان الفتوى والوعاظ : حيث يفد اليها من يرغب فى الاستفسار عن مسألة تتعلق بعباداته أو معاملاته أو علاقاته الأسرية والاجتماعية أو الفتيا فى مسألة شرعية ، أو التحكيم فى شقاق .

٤ ( ويضاف الى مبادئ الدعوة بأسلوب الاتصال المباشر ، الدعوة عن طريق الكلمة المقروءة فى الصحف والمجلات المتخصصة وسلاسل الكتيبات والنشرات أو الكلمة المسموعة فى أجهزة الاعلام والتسجيلات الصوتية وغيرها .

ولهذه الوسائل التكنولوجية أهميتها فى العصر الحاضر ، نظرا لما لها من جاذبية ، ولسهولة نقلها واستخدامها فى أى زمان ومكان .

٥ ( أما الدعوة الاسلامية فى الخارج فتتم عن طريق ايفاد المبعوثين من الدعاة المتخصصين والاساتذة والمدرسين ، واستقبال الوافدين وتزويدهم بالعلم والثقافة الاسلامية ليفقهوا قومهم اذا رجعوا اليهم .

#### مواصفات الداعية :

للداعية الى سبيل الله مواصفات تحتاج الى إعداد وتربية ، وأهم هذه المواصفات :

١ ( أن يكون ذا صفات شخصية متميزة قوى الشخصية ، واضح الصوت ، عذب الحديث ، هادئ النفس ، ناصع الحجة ، واسع الأفق .  
٢ ( أن يكون حافظا للقرآن الكريم ، محسنا لتلاوته ، دارسا

للأحاديث ، ملما بقسط من السنة المطهرة ، ومن العلوم الحديثة ليتمكن من ربط الدين بالدنيا .

٣ ( أن يتمتع بالسمعة الطيبة والسلوك الحسن والمعاملة الطيبة ، ليكون قوة للناس .

٤ ( أن يكون مؤمنا برسالته ، لا ينظر إليها على أنها وظيفة أو وسيلة لكسب العيش لحسب ، وإنما واجب مقدس يؤديه في أي وقت وأي مكان .

٥ ( أن يسعى إلى الناس في المناسبات المختلفة ، ولا يتعالى عليهم ، وأن يندمج في المجتمعات دون تحيز لفئة ، وأن يعتمد من التيارات العزبية أو الطائفية .

٦ ( أن يداوم الاطلاع والاستزادة من العلم والتفقه ومتابعة الأحداث ليتمكن من مواجهة ما يلقي عليه من أسئلة واستفسارات .

٧ ( أن يكون أسلوبه هو الحكمة والرمطة الحسنة ، والاقناع الذي يصل إلى القلوب ولا يتكلم إلا بعد تدبر ، ولا ينطق إلا بما يتحقق منه ، وأن يكون عف اللسان بعيدا عن أسلوب التهكم والتهجم وأثرة البلبلة .

٨ ( أن يعاون في حل مشكلات الناس ، والاصلاح بين المتخاصمين ، ويشيع روح التآلف بين الجميع .

٩ ( أما الداعية الذي يعد للدهوة في الخارج فلا بد له - فوق ما سبق - أن يكون ملما بظروف البلد الذي يعمل فيه وأحوال المسلمين به ، وبالله التي يتحدثون بها .

#### إعداد الدعاة :

في ضوء ما سبق يمكن أن نضع تصورا لأعداد الداعية ، ثم نستعرض الوضع الراهن في مجتمعنا ، تمهيدا لتقديم المقترحات والتوصيات المناسبة .

ولا شك أن اختيار من يعدون للدهوة ينبغي أن يبدأ مبكرا ، ويراهن فيه المواصفات الجسمانية والنفسية والمقلية العامة التي أشير إليها آنفا ، ثم تبدأ عملية الإعداد التي تدرج ثلاث مراحل :

#### - المرحلة الأولى : مرحلة التحصيل :

ويركز على القرآن الكريم حفظا وفهما وإجادة للتلاوة ويدرس فيها القدر المناسب من الحديث الشريف ، بالإضافة إلى تعلم لغة أجنبية ، مع إتقان اللغة العربية ، وتشمل المناهج في هذه المرحلة سير الدهاء ومواقفهم ، وفي مقدمتهم سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما تشمل أمهات معارف العصر التي تؤثر في حياة الناس وتشغل أفكارهم كعلوم الطبيعة والفضاء على سبيل المثال .

ويمكن أن تمتد هذه المرحلة حتى نهاية المرحلة الثانوية .

#### - المرحلة الثانية : مرحلة الإعداد لتبليغ الدعوة :

وفيها تتجه الدراسات القرآنية إلى تذوق أسرار العظمة والكمال في القرآن الكريم ، والأحاديث الشريفة ، مع الاهتمام بأسباب النزول ، ومناسبات الحديث ، وتشمل المناهج دراسة المجتمعات الحديثة وتقاليدها وموروثاتها مع المقارنة بينها وبين الإسلام ، ووجه اهتمام خاص إلى بعض مزايم العقاديين وحملاتهم على الإسلام ، بالنسبة لما جاء من نظمه في الاقتصاد أو الأسرة أو الجهاد .

كما يركز في هذه المرحلة على دراسات علم النفس الاجتماعي والأخلاق وأهم مذاهب العصر واتجاهات مفكره ، ولم يفتن بعض الناس بهذه الدعوات .

وهذه المرحلة هي مرحلة الدراسة الجامعية .

#### - المرحلة الثالثة : مرحلة التدريب العملي على المواقف :

وفيها يركز على مواجهة الجماهير ، فيمر الداعية بتدريب نرى إلا تقل مدته عن عام دراسي ، يواجه فيه الجماهير ، ويسأل ويناقش في المساجد وفي غيرها من التجمعات ، ويدرب على إلقاء المحاضرات والبحوث والمناظرات في النوادي والقاعات العامة ونحوها .

#### الوضع الراهن للدهوة والدعاة

##### ١ ( الدهوة في الداخل :

يقوم بالدهوة الدينية اليوم في مجتمعنا فئات عدة :

بالدعوة .

وهكذا نرى أن موضوع الدعوة في حاجة ماسة الى أن يعاد فيه النظر سواء من حيث الأعداد والإعدادات جميعا ، وأن النظرة اليه ينبغي أن تتغير بما يتفق مع هذه المهمة الجليلة .

## ٢ ( إعداد الدعوة في جامعة الأزهر :

منذ عهد بعيد كان خريجو الأزهر - بما يحصلون من علم وتفقه في شئون الدين وإيمان برسالة الأزهر - قادرين على الاضطلاع بهذه الدعوة ، وكان يقوم بالوعظ في الأغلب الأعم المتطوعون من العلماء أصحاب الأريحية ، أما الإمامه فكان يتولاها في القاهرة والمدن الكبرى أئمة وخطباء تعيينهم وزارة الاوقاف في مساجد معينة ، أما في الريف فقد كانت أغلبية من يتولون الوعظ والإمامة والفتيا ممن حضروا في الأزهر ثم انقطعوا عن الدراسة طلبا للرزق .

وفي عام ١٩٢٨ أقيم الأزهر مسابقة بين علمائه لاختيار طائفة يتولون الوعظ في المدن والقرى ، وكان لهذه الطائفة المختارة أثر جليل في الدعوة ، فاقبلت عليهم الجماهير ، وكان لهم فضل محمود في الحد من الجريمة واستتابة المجرمين وانهاء الخصومات التي كانت شائعة في هذا العهد بين الأسر والعشائر .

ولقد شجع هذا النجاح الأزهر على العناية بشعبة الوعظ والارشاد التي كانت قسما من أقسام التخصص القديم ، وكانت مدة الدراسة بالشعبة ثلاث سنوات بعد شهادة العالمية تقضى في دراسة الفنون التي يحتاج اليها الواعظ ومن ثم كان يعد إعدادا متخصصا ممتازا .

والى جوار هذا النظام الذي توقف في اواخر الثلاثينات ، كان قد صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذي انشئت بمقتضاه كليات الشريعة واللغة العربية ، وأصول الدين ، ومدة الدراسة به عامان ، خفضت فيما بعد الى عام واحد ، ثم انتهى الامر بعد ذلك بالغائه ، وصار الوعاظ يعينون من بين خريجي اصول الدين بلا إعداد خاص .

وبصدار القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ظهرت الأقسام العلمية

- فمنهم العلماء والاساتذة والمفكرين الذين يدعون عن طريق أجهزة الاعلام كالاذاعة المسموعة والمرئية ، أو كتابة المقالات ، أو إلقاء المحاضرات ، أو عقد الندوات .

- وهناك الوعاظ الذين يتبعون الادارة العامة للوعظ بالأزهر ، ومعظمهم من خريجي كليات أصول الدين وبعض كليات الأزهر الأخرى ، وأقسام الدعوة الاسلامية .

وتشير الاحصاءات الى أن عددهم يبلغ ٧٤٧ واعظا موزعين على تسع عشرة منطقة للوعظ في المحافظات ( منهم ٥٤ واعظا يعملون في القوات المسلحة ) .

- وهناك أئمة المساجد الرسمية الذين يتبعون قسم الدعوة والارشاد بوزارة الاوقاف ويبلغ عددهم نحو ٥٠٠٠ وكثير منهم من كليات أصول الدين بالأزهر .

ولكن الملاحظ أن تعيين الوعاظ والأئمة يتم عن طريق القوى العاملة ولهذا سلبياته ، فريما لا تتوافر فيمن يعينون عن هذا الطريق القدرة على مواجهة الجمهور أو على الرد على التساؤلات وبخاصة تلك التي يثيرها بعض الأفراد .

- ثم هناك أعداد غفيرة ممن يخطبون ويؤمون في المساجد الأهلية والزوايا المنتشرة ، ومعظمهم لم يؤهلوا لمهمة الدعوة .

والواقع أن هناك نقصا كبيرا في إعداد الدعوة - وبخاصة فيمن أهلوا لهذه المهمة - ويكفى أن نذكر أن عدد المساجد والزوايا يبلغ نحو أربعين ألفا ، منها نحو سبعة آلاف مسجد رسمى ، لا يشغل الامانة فيها الا خمسة آلاف .

ولقد أدى هذا الى أن يتولى مهمة الخطابة في معظم المساجد أعداد كبيرة ممن لا يصلحون أصلا للقيام بها .

ولعل السبب الرئيسى في نقص أعداد الوعاظ والأئمة هو عزوف الطلاب عن الالتحاق بكليات الدعوة وأقسامها ، وإحجام الخريجين منها - بل ومن سائر كليات الأزهر التي تغذى هذا المجال - عن العمل

المتخصصة في كل كلية ، وكان بين الأقسام المستحدثة في الستينات قسم للدعوة والثقافة الإسلامية في كليات أصول الدين ، وظهرت الحاجة بعد ذلك الى انشاء كلية للدعوة الإسلامية فصدر القرار الجمهوري رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٧٨ بانشاءها ، ومقرها مدينة القاهرة ، وبلغ عدد طلابها في العام الدراسي ١٩٨٣/١٩٨٤ ألفين وثمانمائة طالب ، كما تضم كليات أصول الدين بالقاهرة والزقازيق والمنصورة وأسيوط والمنوفية وطنطا أقساما للدعوة .

ولقد كان التخصص في الدعوة في كليات أصول الدين يبدأ من الفرقة الثالثة ، أما ابتداء من العام الدراسي الجامعي ١٩٨٥/٨٤ فقد تقرر أن يبدأ من الفرقة الأولى ماعدا كلية أصول الدين بالقاهرة . كما صدر قرار بتعديل اسم جميع كليات أصول الدين بالاقليم الى كليات أصول الدين والدعوة الإسلامية تأكيداً للدعوة الإسلامية بها . ومما تجدر الإشارة إليه ان العمل في مجال الدعوة لا يقصر على خريجي كلية الدعوة وأقسامها بكليات أصول الدين ، وإنما يضاف اليهم خريجو الكليات الأخرى ( الشريعة واللغة العربية والدراسات الإسلامية والعربية ) الذين يختارون العمل في هذا المجال .

#### مناهج الإعداد في كلية الدعوة الإسلامية :

نص القرار الوزاري رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ على أن تنشأ بكلية الدعوة الإسلامية ثلاثة أقسام ( قسم الإعلام الإسلامي - قسم الأديان والمذاهب - قسم الثقافة الإسلامية ) وجاء في قرار اللجنة التي وضعت خطة الدراسة ما يلي :

" وجاءت قناعة اللجنة بهذه الأقسام لجدتها في كليات جامعة الأزهر ، وحاجة الدعوة الإسلامية إليها ، فالإعلام الإسلامي - وهو يشتمل على دراسة طرق الاتصال بال جماهير بوسائل العصر الحديث - من أخص أعمال الدعاة ، ومعرفة العقائد والتيارات المعاصرة في العالم كله من علوم الداعية الهامة ، وكذلك دراسة النظم الإسلامية وتاريخ المجتمعات وعوامل التأثير فيها من أهم ما يحتاجه الدعاة .

وقد تضمنت خطة الدراسة ان يتلقى جميع الطلاب في الفرقتين الأولى والثانية دراسة عامة في العلوم الإسلامية والعربية بالإضافة الى مواد ( أصول الدعوة ) و ( مناهج الدعوة ووسائل الاعلام ) و ( الخطابة النظرية والعملية ) ، وكذلك لغة أجنبية ، أما في الفرقتين الثالثة والرابعة فتتشعب الدراسة الى الأقسام الثلاثة المذكورة آنفاً ، وتضمنت خطة الدراسة عدة مواد مشتركة في الأقسام الثلاثة مثل التفسير والحديث والفقه ومناهج الدعوة والدعاة واللغة الأوروبية ، ثم اختص كل قسم ببعض مواد تتصل مباشرة بطبيعة التخصص فيه . ثم عدلت الخطة في عام ١٩٨٣ وهي - كسابقتها - تقوم على دراسات مشتركة في الفرقتين الأولى والثانية ، ثم تتشعب الى قسمين ( بدلا من ثلاثة ) في الفرقتين الثالثة والرابعة ، هما ( قسم الاعلام ) و ( قسم الأديان ) .

وبعد فان السؤال هو :

هل تؤدي كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة وأقسام الدعوة بكليات أصول الدين رسالتها المأمولة في عملية الإعداد ؟ وهل المناهج التي تضمنتها الخطة تنفذ وتؤتي ثمارها كما هو مأمول ؟ أم أن هناك عقبات ومشكلات تواجهها فتعوق مسيرتها ؟

#### الدعوة والدعاة في الخارج :

مبعوثو الأزهر الى الخارج فنتان ، فئة تقوم بالتدريس في المعاهد والجامعات وأخرى تضطلع بمهمة الدعوة ، وهي التي تهتمنا في هذه الدراسة .

ومن الدعاة من يوفدون في مواسم معينة كشهر رمضان ، أو لأداء مهمات ثقافية معينة موقوتة لمرافقة القاصدين الى بيت الله الحرام للحج والعمرة ومنهم من يقيمون بالبلاد التي يوفدون إليها سنوات من أجل الدعوة أو إمامة المساجد ، وتتبع حالياً في اختيار المبعوثين والدعاة طريقة المسابقة بين المتقدمين .

ومع أن مبعوثي الأزهر يؤدون رسالة جليلة في البلاد التي يوفدون

اليها مما دعا هذه البلاد الى الاشادة بهم ، والى طلب المزيد منهم - فقد لوحظ أن كثيرا ممن يبعثون الى البلاد غير العربية يقضون فترة طويلة فيها قبل ان يتعرفوا على ظروف هذه البلاد واحوالها المعيشية ، وقبل ان يتعلموا لغة التخاطب فيها ، وأساليب التعامل مع أهلها ، ولقد دعا هذا الى التفكير فى انشاء معهد يختص بإعداد المبعوثين وتوجيههم وتدريبهم قبل أن يوفدوا دعاة الى الخارج ، وقد أعدت الامانة العامة للجنة العليا للدعوة الاسلامية مذكرة فى هذا الصدد . تقترح انشاء المعهد ، والأسس التى يقوم عليها ، على أن تشعب الدراسة فيه الى شعب جغرافية تتناسب واحتياجات الدعوة وضرورة التخصص ، وتتناول المواد الدراسية ذات الاتصال المباشر بالشعبة ، مع التركيز على الجانب العلمى ، واللغات الأجنبية ، وعلى أن يلحق بهذا المعهد الحاصلون على الشهادة الجامعية من الأزهر من الكليات المتخصصة فى الدراسات الاسلامية أو ما يعادلها ، كما يحق للعاملين فى الوظائف المختلفة الالتحاق به بشروط خاصة .

#### المشكلات :

يتضح من العرض السابق للوضع الراهن ان شئون الدعوة كانت تسير دون أن تكون هناك سياسة عامة لها ، أو تخطيط على المستوى القومى ينسق بين الأجهزة العاملة فى هذا المجال ، ومن ثم برزت فكرة انشاء اللجنة العليا للدعوة الاسلامية ، وصدر قرار انشائها فى ١٥ فبراير سنة ١٩٨٣ برئاسة الامام الأكبر شيخ الجامع الأزهر وعضوية عدد من كبار العلماء المسلمين وبعض أعضاء مجمع البحوث الاسلامية ، والوزراء المتصلين بشئون الدعوة ، وبعض المتخصصين فى مجال الاعلام .

ومن أهم اختصاصاتها اقتراح خطط وسياسات الدعوة الاسلامية فى الداخل والخارج ودراسة الوسائل والامكانيات التى تساعد على نشرها ، والتنسيق بين الأجهزة المختلفة العاملة فى مجال الدعوة أو المتصلة بها ، واقتراح وإعداد التشريعات واللوائح المنظمة للدعوة

#### الاسلامية .

هذا وفى ضوء ما سبق ، يمكن ان نلخص المشكلات البارزة فى موضوع الدعوة والدعاة فيما يلى :

#### مشكلات تتعلق بإعداد الدعاة فى جامعة الأزهر :

لاشك أن فكرة انشاء دراسات جامعية لإعداد الدعاة أمر مطلوب فى هذه المرحلة ، لكن الواقع أن هذا النوع من التخصص واجهته عقبات حدثت من نجاحه ، ويظهر ذلك فى انشاء كلية الدعوة الاسلامية بالقاهرة ، فقد قامت دون أن يهيأ مكان خاص للدراسة فيها ، فالحقت بكلية أصول الدين فى دراسات مسائية ، كما قامت بعض اعتراضات على خطط الدراسة فيها ، ويمكن ان نوضح أهم المشكلات التى تواجهها فى :

- ضعف مستوى الطلاب الذين يلحقون بها .

- قصور الدراسات المسائية عن تحقيق الشعور بالانتماء لدى الطلاب ، أو ضبط العملية التعليمية ، ولاسيما حينما تكون هذه الدراسات فى مكان غير مخصص للكلية .

- العجز فى هيئة التدريس .

- القصور فى خطة الدراسة .

- ضعف الجهاز الادارى .

وفوق كل هذا تقف المشكلة الاساسية ، ونعنى بها عدم حفظ أغلبية الطلاب للقرآن الكريم .

وتجمع التقارير على أن ضعف مستوى التعليم فى المعاهد الأزهرية - وهى مشكلة عرضت على المجلس القومى للتعليم فى تقارير سابقة - سبب أساسى فى قصور إعداد الدعاة ، بما أن هذه المعاهد هى الروافد الطبيعية التى تمد الكليات بالطلاب .

فاذا أضفنا الى هذا ما سبق أن ذكرناه من عزوف الطلاب الحاصلين على الثانوية الأزهرية عن الالتحاق بكلية الدعوة - ادركنا ان المشكلة فى حاجة الى علاج من جوانب عدة .



مشكلات تتعلق بالدعاة العاملين في الميدان :

- ١ ) تعيين الخريجين عن طريق القوى العاملة وعاطلا وأئمة ، ومن بينهم من لا يملكون الاستعداد ولا الرغبة وهما جوهر الدعوة .
- ٢ ) عدم وجود مساكن للأئمة والوعاظ مما يحد من اتصالاتهم .
- ٣ ) عدم وجود مقدار مناسبة للدعاة في كثير من المحافظات والمراكز .
- ٤ ) صعوبة المواصلات للانتقال الى الاماكن النائية والقرى البعيدة .
- ٥ ) عدم وجود مكتبات دينية وثقافية يرجع اليها الدعاة .
- ٦ ) سوء الحالة المادية للوعاظ والأئمة ، وهذا من أهم الأسباب التي تجعل الطلاب لا يقبلون على الالتحاق بكلية الدعوة أو أقسامها بكلية أصول الدين .
- ٧ ) عدم الاهتمام باقامة نورات تدريبية للوعاظ والأئمة ، وخاصة الذين يتم تعيينهم حديثا .

### التوصيات

وبناء على ما سبق ، يوصى بما يأتى :

أولا : فيما يتعلق بإعداد الدعاة وتدريبهم :

- \* وضع خطة شاملة لاعداد الدعاة وتدريبهم ، تبدأ بحصر القائمين بالدعوة على مستوى الجمهورية وتقييمهم . وفى ضوء الاحتياجات الفعلية على المستويين المحلى والاسلامى يعاد النظر فى كليات الدعوة وأقسامها من حيث أعداد الذين يقبلون فيها وفقا لبرامج زمنية محددة على ألا تنشأ كلية أو قسم فى المستقبل الا طبقا للاحتياجات من ناحية ، والا بعد توفير الامكانيات البشرية والمادية من ناحية أخرى .
- \* من حيث إعداد الداعية ، يعاد النظر فى نظام القبول بكلية الدعوة وأقسامها ، بحيث يقوم أساسا على اختبار خاص فى القدرات والمقومات والمواصفات التى ينبغى توافرها فيمن يعد لهذه المهمة ، على أن يكون حفظ القرآن الكريم على رأس مواد هذا الاختبار .

أما القبول على أساس مجموع الدرجات وحده فقد ثبت عدم صلاحيته لهذا التخصص .

وقد يكون من المستحب أن تبدأ تربية الطلاب الذين يعدون لهذه المهمة منذ بداية المرحلة الثانوية ، تربية تؤهلهم ليكونوا ذوى كفاية دينية وعلمية وثقافية ، حتى يستطيعوا مواجهة الجماهير بثبات وقوة .

\* منح الطلاب الذين يلتحقون بكلية أصول الدين والدعوة حوافز مادية ترغيبا لهم ولغيرهم فى الاقبال على هذا التخصص .

\* العناية بطلاب الدعوة الاسلامية من حيث تجويدهم للقرآن الكريم ، ورعايتهم فى مساكن خاصة بهم حيث يدربون فيها على الاخلاق والسجايا الحميدة ، شأنهم فى ذلك شأن الكليات المناظرة التى تخرج نوعا من العاملين ، مثل الشرطة والقوات المسلحة .

\* اعادة النظر فى نظام كلية الدعوة الاسلامية والشعب الخاصة بالدعوة فى كليات أصول الدين توحيدا للنظام ومنعا للتكرار ، وكذلك فى خطط الدراسة ومناهجها ، مع ضرورة دعم هيئات التدريس واعداد المباني المستقلة وتزويدها بالمرافق والاجهزة والوسائل التعليمية الحديثة ، واتاحة فرص التدريب العملى للطلاب أسوة بما يتبع فى كليات إعداد المهنيين كالمعلمين والاطباء ومن اليهم .

ثانيا : فيما يتعلق بتوفير الدعاة وتدريبهم :

\* وضع خطة لتدريب العاملين بالدعوة وفقا لمستوياتهم ، على أن تتضمن هذه الخطة برامج تأهيلية لغير المؤهلين ، وبرامج تجديدية للعاملين القدامى ، مع وضع نظام الحوافز لمن يجتازون هذه البرامج بنجاح ، وأن يكون اجتيازهم لها من بين معايير ترقيتهم ومكافأتهم .

\* أن يتم اختيار الوعاظ عن طريق مسابقة علمية فنية ليكون الواعظ أهلا للوعظ علميا وثقافيا ، مؤمنا بدعوته ، عاملا فيها برغبته وحبها ، هذا وينبغى التوقف عن نظام تعيين الدعاة عن طريق القوى العاملة .

\* الى أن يتم توفير الأعداد الكافية للدعوة فى المساجد الرسمية

التي تضعها اللجنة العليا للدعوة ، وتزويدها بالكتب والمراجع الاسلامية  
بالعربية وباللغات الأجنبية ، وبالوسائل التعليمية الحديثة .

\* العناية بالمبعوثين الى الخارج من حيث حسن اختيارهم ، ورفع  
مستواهم وضمان حرية العمل والأداء في الأماكن التي يتوجهون اليها .  
وقد يكون من المستحب إيفاد مجموعات من العلماء الدعاة من أن  
لآخر لزيارة بعض البلاد لالقاء محاضرات وعقد ندوات . على أن يزودوا  
بالكتب والوسائل المعينة .

\* أن تتولى اللجنة العليا للدعوة الاسلامية التنسيق بين الهيئات التي  
يتبعها الدعاة ، وتخطط لبرامج تدريبهم وتقتصر الضوابط والوسائل التي  
تعينهم على أداء رسالتهم على الوجه الاكمل ، وأن تتابع نتائج أعمال  
الدعوة بصفة عامة ومنظمة .

توصيات عامة :

\* التوسع في نشر الدعوة الاسلامية عن طريق الندوات والمؤتمرات  
والكتيبات ، وأن تصل الدعوة الى مراكز التجمعات كالاندية الرياضية  
والمراكز الثقافية والمؤسسات الاجتماعية ، وأن تقوم وسائل الاعلام  
بدورها الفعال في الدعوة مع تطوير أساليب عرضها ، وعلى أن يكون  
هناك رقابة جادة على المصنفات الفنية - وبخاصة ما يذاع في  
التلفزيون ، وما يعرض من أفلام في السينما ، أو يقدم على المسرح وما  
ينتج من أشرطة الكاسيت والفيديو كاسيت - بما يتفق مع القيم  
الاسلامية والتقاليد الاصيلية للمجتمع .

\* لما كان المأمول في كل متخرج في الأزهر أن يكون داعية في  
الميدان الذي يعمل فيه بعد تخرجه أيا كان هذا الميدان ، فإن الأمر  
يقتضى إعادة النظر في محتوى المقررات الاسلامية التي يدرسها طلاب  
كليات جامعة الأزهر المستحدثة بما يؤهلهم لأداء هذه الرسالة بكفاية ،  
الى جوار عملهم الفني والمهني .

\* التوسع في انشاء مكاتب تحفيظ القرآن الكريم بحيث تعم المدن  
والقرى باعتبار أنها روافد صالحة للمعاهد الأزهرية ، وإحكام الرقابة

والأهلية في الجمهورية ، تعقد مسابقات بين من يرون في أنفسهم  
القدرة على تحمل أعباء الدعوة من أبناء الأزهر أو غيرهم من المشتغلين  
بالتدريس أو غيره ، كما يمكن الانتفاع بالمتقاعدين من علماء الأزهر  
والمخرجين القدامى في دار العلوم في مهمة الدعوة الاسلامية وتكريمهم  
فيما يبذل لهم ، وفي الأماكن التي يختارون لها .

\* عقد لقاءات متكررة بين المشرفين على الدعوة والقائمين بها  
للتأكيد على أسلوب الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ، وإحاطة الدعاة  
بما ينبغي أن توجه اليه العناية من قضايا المجتمع وإطلاعهم على ما قد  
يكون خافيا عنهم مما لا بد من معرفته من الحقائق والبيانات ، وإمدادهم  
بالمراجع التي ربما لا يتمكنون من الحصول عليها .

ثالثا : فيما يتعلق بتهيئة المناخ الصالح للدعاة :

\* تمكين الدعاة من أداء مهمتهم في إطار ما دعا اليه الدين  
الحنيف ، وفي نطاق القانون العام .

\* توفير مساكن للائمة في المساجد أو قريبا منها ، وتيسير وسائل  
السكنى والانتقال للوعاظ .

\* تشكيل لجان للفتوى في المدن والمراكز ، وتخصيص أماكن  
مناسبة لاجتماعاتها ولتكون مقار لتجمع الوعاظ .

\* أن يكون للائمة والوعاظ نظام خاص للمكافآت والحوافز بما  
يتناسب مع مكانتهم ورسالتهم الدينية ، وبما يمكنهم من أداء هذه  
الرسالة على الوجه الاكمل .

رابعا : فيما يتعلق بالدعوة في الخارج :

\* الاسراع في اتخاذ خطوات انشاء معهد الدعوة الاسلامية  
للإعداد والتوجيه والتدريب للمبعوثين الى الخارج في دراسات خاصة  
مكثفة تهيئهم للقيام بهذه المهمة على الوجه الاكمل ، ويعنى فيها -  
بصفة خاصة - بدراسة لغات البلاد التي سيعملون فيها وعاداتها  
وتقاليدها وظروف المعيشة فيها .

\* التوسع في انشاء المراكز الاسلامية في الخارج طبقا للأولويات

على هذه المكاتب .

\* تبادل الخبرات والتعاون بين جميع المؤسسات الثقافية والدعاة  
في جميع المجالات تنسيقا بين الجهود ، وضمانا لوحدة الفكر .  
\* النظر في إمكان وضع كادر خاص بالدعاة ، ويراعى فيه التمكين  
لهذه المهنة ، خصوصا بالنسبة لعمل رجالها بالخارج .

## جامعة الأزهر الواقع والمشكلات

كان الأزهر منذ إنشائه سنة ٩٧٣ ميلادية معهدا لتعليم العلوم  
الدينية وما يتصل بها ، ومركزا للثقافة الاسلامية والعربية ، يتجمع فيه  
الطلاب من مصر وغيرها ، ويتصدى للتدريس فيه علماء مصريون وغير  
مصريين ، مما يعتبر الأزهر مع أقدم جامعة قائمة في العالم ، تجمع  
بين الأستاذ والطالب ، وكان للأزهر - منذ انشائه - طابعه المميز من  
حيث مناهج الدراسة وأساليب التدريس .

وفي العصر الحديث نادى بعض علماء الأزهر بتطوير الدراسة فيه  
وصدر أول قانون للتطوير في عام ١٨٧٢ ، ثم تعاقبت القوانين بعد ذلك  
فصدر قانون ١٨٨٦ ثم قانون ١٩٠٨ الذي جعل الدراسة في ثلاث  
مراحل هي الأولية والثانوية والعالية ومدة الدراسة في كل منها أربع  
سنوات تنتهي بشهادة . ثم صدر قانون ١٩١١ الذي زاد مدة

الدراسة الى خمسة عشر عاما ، كل مرحلة خمس سنوات ، ثم قانون  
١٩٢٣ الذي عاد بالدراسة الى اثني عشر عاما ، وأنشأ مرحلة جديدة  
للتخصص مدتها ثلاث سنوات .

وبلغت ذلك محاولات عدة للتطوير بصدر القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٣٠  
الذي يعتبر أول خطوة في مسيرة التقدم العلمي والاجتماعي ، والذي  
استبدل بالقسم العالي كليات (أصول الدين واللغة العربية والشريعة ) ،  
وحدد مراحل التعليم ( ابتدائي ٤ سنوات ، وثانوي ٥ سنوات وعالي ٤  
سنوات ) والتخصص وحددت مدته بقانون خاص . كما أنشأ أقساما  
غير نظامية يلحق بها الطلاب الذين لا تتوافر فيهم شروط القبول  
بالاقسام النظامية .

وأعقب ذلك صدور قوانين مكملة لقانون ١٩٣٠ الى أن صدر القانون  
رقم ٢٦ لعام ١٩٣٦ الذي بقى الأزهر يعمل في ظله الى أن صدر  
القانون رقم ١٠٣ لعام ١٩٦١ .

بمباشرة الأزهر في ظل القانون ١٠٣ / ١٩٦١ :

نص القانون على أن تختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم  
العالي في الأزهر ، والبحوث التي تتصل بهذا التعليم ، كما تهتم بحفظ  
التراث العلمي والفكري والروحي للشعوب الاسلامية والعربية ، وتزود  
العالم الاسلامي والوطن العربي بالعلماء العاملين الذين يجمعون الى  
التفقه في العقيدة والشريعة ولادة القرآن كفاية علمية وعملية ومهنية ،  
وتسعى بتوثيق الروابط الثقافية والتعليمية مع الجامعات والهيئات العلمية  
الاسلامية والسربية والاقليمية .

وبصدر القانون وانشائه ما عرف بالكليات العملية أو الكليات  
المستحدثة - ككليات الطب والهندسة والزراعة والتربية وغيرها - جمع  
الأزهر وحدات تعليمية مناصرة للوحدات في الجامعات الحديثة جنبها لجنب  
مع كلياته الدينية الأصلية .

السياسة التعليمية لجامعة الأزهر :

من واقع القانون ومذكراته التوضيحية يمكن تحديد السياسة التعليمية

## لجامعة الأزهر فى :

- أن تفتح أبوابها لكل مسلم يطلب العلم والمعرفة بغية تحقيق نوع من الوحدة الفكرية يسود العالم الإسلامى ويربط بين أبنائه .  
- أن تعنى فى مناهجها بكل ما يقوى الروح الإسلامية وينمى الشعور الوطنى ، وأن تظل كما كانت منارا للإسلام وحصنا للعروبة .  
- أن تخرج لمصر وللعالم علماء وخبراء نوى ثقافة تجمع بين مطالب الدنيا ومطالب الدين ، مؤهلين لخدمة مجتمعاتهم والمشاركة فى بنائها .

- أن توفر للأجيال القادمة ما تحتاج اليه من القيادات العلمية الرائدة ، وذوى الكفايات العليا والتخصصات الدقيقة .  
- أن تتابع النشاط العلمى وتستفيد منه وتشارك فى نموه وتطويره ، وذلك بتوثيق الصلة مع جامعات العالم ومؤسسات البحث العلمى ، وتبادل الزيارات العلمية ، واستضافة الكفايات النادرة .

## مكونات جامعة الأزهر :

نصت المادة ٢٤ من القانون ١٠٣ المعدلة على أن تتكون جامعة الأزهر من الكليات الآتية :

- كليات الدراسات الإسلامية ( تحدد عددها اللائحة التنفيذية ) .
- كلية للدراسات العربية .
- كلية المعاملات والإدارة .
- كلية الهندسة والصناعات .
- كلية الزراعة .
- كلية الطب .

وأجاز القانون إنشاء كليات أخرى أو معاهد عالية بقرار من رئيس الجمهورية كما أجاز إنشاء معاهد تابعة للكليات بقرار من الوزير المختص ، إذا كانت الدراسة فيها تتصل بأكثر من قسم من الأقسام .  
ومنذ ذلك الحين توالى إنشاء الكليات فى القاهرة وفى الأقاليم ، حتى صار عددها الآن نحو الأربعين كلية .

## تنظيم الجامعة :

### - مرحلة الإجازة العالية :

تتبنى الجامعة نظام الكليات التى تضم أقساما علمية موحدة تتكون من عدد من الكليات ، وتتكون كل كلية من عدد من الأقسام العلمية ، وينص قانون تنظيم الأزهر على عدم جواز تكرار الأقسام العلمية ( للمادة الواحدة ) فى كليات الجامعة .

### - مرحلة الدراسات العليا :

وتضم الدبلومات والدرجات العلمية العليا التى تشمل درجتى التخصص والمجستير والعالمية ( الدكتوراه ) .  
وتقوم كل كلية بتحديد أنواع الدراسات العليا بها والإشراف عليها ، واقتراح منح الدرجات العلمية .  
أما من حيث التنظيم الإدارى فيتولى إدارة الجامعة مجلس الجامعة ورئيس الجامعة ويعاونه نواب الرئيس والأمين العام والمساءمة المساعدون .

ويتولى إدارة الكلية مجلس الكلية ، وعميد الكلية ، ووكيل الكلية ومجالس الأقسام ورؤساؤها .

ولا تنفذ قرارات مجلس الجامعة - فيما يحتاج الى تصديق من شيخ الأزهر أو من الوزير المختص - الا بعد صدور قرار التصديق ، فإذا لم يصدر قرار فى شأنها خلال ستين يوما من تاريخ وصولها مستوفاة تكون نافذة ، كما لا تنفذ قرارات مجلس الكلية فيما يحتاج الى قرار موافقة من مجلس الجامعة الا بعد صدور هذه الموافقة .

### نظم قبول الطلاب :

تقبل جامعة الأزهر بترتيب الدرجات طلابها من بين المسلمين محمودى السيرة على أن يكونوا :  
- من بين الحاصلين على الثانوية الأزهرية أو ما يعادلها .  
- من بين الحاصلين على الثانوية من معهد البحوث الإسلامية بالأزهر أو ما يعادلها ( وذلك بالكليات النظرية فقط ) .

– من بين الحاصلين على الإجازة العالية من الكليات الأخرى وفقا للوائح الكليات .

وكانت جامعة الأزهر تقبل الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها على أن يقضوا سنة دراسية إضافية قبل التحاقهم ( السنة التأهيلية ) ، ليدرسوا فيها المواد الدينية والعربية بما يتيح معادلتهم بالحاصلين على الثانوية الأزهرية ، وقد قرر مجلس الجامعة في عام ١٩٨٠ . أن يقصر القبول على الثانوية الأزهرية ، نظرا لان المعاهد الأزهرية الثانوية صارت تلبي حاجات كليات جامعة الأزهر من الطلاب . أما القبول في الدراسات العليا ( التخصص والعالية ) فيشترط فيه أن يكون الطالب حاصلا على تقدير عام جيد على الأقل في الإجازة العالية ، ويستثنى من ذلك الدراسة للدبلومات المهنية التي لا تتيح الاستمرار في الدراسات العليا بعد ذلك .

#### اتجاهات القبول وتطوره :

كان مجمل عدد الطلاب المقبولين بالجامعة في عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ ٧٤٩٨ طالبا وطالبة من بينهم ٣٦٨٥ من الحاصلين على الثانوية العامة ( بنسبة ٤٩١ % ) مقابل ٣٢٥٤ من الحاصلين على الثانوية الأزهرية بنسبة ٤٣٤ % بالإضافة الى ٥٥٩ من مؤهلات أخرى ( بنسبة ٧.٧ % ) .

وقد تغيرت الصورة في عام ١٩٨٠ / ٧٩ كثيرا حيث بلغ مجمل المقبولين من الجنسين ( ١٤٠٠١ ) من بينهم ( ٣٢٥٠ ) ثانوية عامة ( بنسبة ٢٣٢ % ) مقابل ( ١٠٥٤٥ ) ثانوية أزهرية بنسبة ٧٥٢ % بالإضافة الى ٢١٦ مؤهلات أخرى بنسبة ١٦ % .

وبعد اقتصار القبول على الثانوية الأزهرية بلغ عدد المقبولين في عام ١٩٨٢ / ٨١ ( ٢٠٩٦١ ) ليس من بينهم من حملة الثانوية العامة الا أعداد قليلة ليس لها دلالة احصائية .

وتشير الاحصاءات الى أن عدد طلاب الجامعة بلغ ٢١٧٨٠ في عام ١٩٧١ / ٧٠ ( منهم ٢٠٢٢٠ من الطلاب و ١٥٦٠ من الطالبات ) ، وقد ارتفع في عام ١٩٨١ / ٨٠ الى ٦٥٤٥٦ ( منهم ٤٨٣٩٥ من الطلاب و ١٧٠٦١ من الطالبات ) أى بزيادة إجمالية قدرها ٤٣٦٧٦ ، وكانت نسبة الزيادة بين الطلاب ١٣٩١ % وبين الطالبات ٩٩٣٤ % بعد عشر

سنوات .

وبلاحظ من هذه الاعداد ان عدد المقيدين في الجامعة في عام ١٩٨١ / ٨٠ قد صار ثلاثة أمثال ما كان عليه في عام ١٩٧١ / ٧٠ ، وأن نسبة كبيرة من هذه الزيادة تذهب الى كليات الأقاليم ، حيث ضمت هذه الكليات في عام ١٩٨١ / ٨٠ حوالي ٢٠ ألف طالب ، في حين أن عدد المقيدين بها عام ١٩٧١ / ٧٠ لم يتجاوز ٢٤٦ طالبا بكلية أصول الدين ، وترجع هذه الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب الى التوسع في قبول طلاب من التعليم العام بالمعاهد الأزهرية الاعدادية والثانوية ، وإلى التوسع السريع في انشاء الكليات في الأقاليم ، علاوة على الالتزام بقبول جميع خريجي الثانوية الأزهرية دون مراعاة لقدرة الكليات على الاستيعاب أو للحاجات الحقيقية لخريجي هذه الكليات .

وتشير الاحصاءات الخاصة بالقبول الى أن توزيع الطلاب بين الكليات العملية وفقا لمجموع درجاتهم في الثانوية العامة أو الأزهرية يساير الاتجاه العام في جامعات الجمهورية ، حيث ان الطلاب الحاصلين على أكبر المجاميع يتجهون الى كلية الطب ثم الهندسة فالصيدلة قطب الانسان فالعلوم فالزراعة .

تطور نسب أعداد أعضاء هيئات التدريس الى عدد الطلاب :

في عام ١٩٧١ / ٧٠ بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ٣٧٠ عضوا ارتفع الى ١١٧٤ عضوا في العام الجامعى ١٩٨٠ / ٧٩ بزيادة قدرها ٢١٧٣ % .

ويؤكد هذه الزيادة انخفاض في نسبة عدد الطلاب لكل عضو هيئة التدريس ، من ٨٠ طالبا في ١٩٧٢ / ٧١ لكل عضو الى ٤٠ طالبا في عام ١٩٨٠ / ٧٩ .

#### الخطط الدراسية :

ان تحليل الخطط الدراسية في الشعب المختلفة في كليات الجامعة يشير الى بعض الملامح الرئيسية :

– ان خطط الدراسة في الكليات الحديثة تتشابه تشابها كبيرا مع خطط الدراسة في مثيلاتها من الكليات في الجامعات المصرية الأخرى مع اختلاف طفيف .

– كما أن خطط الدراسة في الكليات الاقليمية تشابه خطط الدراسة في الكليات المناظرة لها في القاهرة .  
– وتضم خطط الدراسة في الكليات الحديثة مواد اسلامية على طول سنوات الدراسة الاربعة ، وذلك بواقع ٥ ساعات في السنة الاولى ومثلها في السنة الثانية و٤ ساعات في كل من السنتين الثالثة والرابعة .

### المشكلات الرئيسية

#### العجز في هيئات التدريس :

بمستور قانون ١٩٦١ وإنشاء الكليات الحديثة اشتدت الحاجة لتوفير أعضاء هيئة التدريس بها ، وقد استطاعت الجامعة في البداية أن تجتذب أساتذة ومدرسين من الجامعات الأخرى بسبب ما أتاحتها من فرص الترقى والنمو ، علاوة على وجودها بالقاهرة .

ولكن ظروفًا جددت في السنوات الأخيرة أسهمت في حدوث عجز في بعض الكليات المستحدثة وخصوصًا في الفروع . ومن هذه الأسباب النمو الكبير في عدد الكليات المنشأة والتوسع الضخم في القبول فيها نتيجة تزايد الحاصلين على الثانوية الأزهرية في السنوات الأخيرة . ومنها إقامة فروع وكليات في الأقاليم دون توفير حاجتها من أعضاء الهيئة التدريسية .

ومنها الطلب المتزايد على انتداب أعضاء هيئات التدريس خارج البلاد ، وشعور جامعة الأزهر أن من مسئولياتها الدينية والتاريخية إيفاد أساتذتها دعماً لرسالتها ، وبعض هؤلاء يؤثرون البقاء في البلاد التي يوفدون إليها لأسباب اقتصادية .

ومع هذا فلا بد أن نقرر أن نسبة الطلاب إلى أعضاء الهيئة التدريسية في شكلها العام تفضل النسب في كثير من الجامعات الأخرى حيث أنها تصل إلى ٧٠ : ١ في الكليات النظرية و ١٧ : ١ في الكليات العملية .

#### انتشار الفروع خارج القاهرة :

بلغ عدد الكليات التي أنشئت في الأقاليم حتى عام ١٩٨٤/٨٣

خمس عشرة كلية .

ولقد كان التوسع في إنشاء هذه الكليات نتيجة لأسباب أهمها رغبة المسؤولين في الأزهر وجامعته في نشر رسالة الأزهر وإتاحة فرص جديدة للتعليم العالي الأزهرى في الأقاليم ، وخاصة أمام ضغوط الجماهير ، والحاج بعض المحافظين ، كما أن إنشاء كليات وفروع خارج القاهرة يسهم في حل بعض المشكلات الطلابية كمشكلة الإسكان الطلابي .

ومع أنه كان لإنشاء هذه الكليات والفروع جوانب إيجابية فقد كانت لها جوانب سلبية منها :

– أن بعض هذه الكليات لم يتوافر لها عند إنشائها هيئة تدريسية كافية ، بل إن بعضها لا يزال يعاني من هذا النقص .  
– أن كثيرا منها لا تتوافر له المرافق والتجهيزات المناسبة .

#### قصور الجهاز الإداري :

إن المتأمل لأوضاع الجهاز الإداري بجامعة الأزهر والاسلوب الذي يتبعه في العمل يمكن أن يلحظ بعض أوجه القصور . ومنها :  
– تفضيل العاملين العمل بالجهاز الإداري المركزي – دون الكليات في مدينة نصر أو في الأقاليم – بالنظر إلى قرب السكن ، ولما يتمتع به عادة العاملون في الجهاز المركزي من مميزات .

– ضعف التأهيل العلمي لعدد كبير من العاملين في الجهاز الإداري .

– سيادة نظم الترقى القائمة على الأقدمية قبل الكفاءة والقدرة ، وبالرغم من أن هذه النظم ليست من صنع الجامعة فقد كان لها أثرها في قيام هذه المشكلة .

#### سوء حالة المباني الجامعية وقصور تجهيزاتها :

بالرغم من المنشآت والمباني الجديدة التي أنشئت سواء للكليات أو للإسكان الطلابي والتي أنفق عليها الكثير ، وتعد إنجازا كبيرا – إلا أن هناك مشكلات تواجه جامعة الأزهر فيما يختص بمبانيها وتجهيزاتها وصيانتها ، ويمكن تلخيصها فيما يأتي :

- ان بعض مباني الجامعة ، وخاصة ما بنى منها في البداية في مدينة نصر لم يعكس تصميمها طبيعة جامعة الأزهر ورسالتها باعتبار أنها كبرى المؤسسات الجامعية الإسلامية في العالم .

- ان مباني جامعة الأزهر قد خلت حتى هذه اللحظة من أهم مكونات الجامعة وهي المكتبة المركزية ، وكذلك من كثير من الخدمات الجامعية كالمسجد والمستشفى الجامعي ونوادي الطلبة والملاعب .

#### مشكلة البناء التنظيمي العلمي للكلية :

القسم العلمي هو وحدة التنظيم العلمي للكلية في جامعة الأزهر ، فالكلية تتألف علميا من مجموعة من الأقسام لها استقلالها في إدارة الجوانب العلمية التي تقع في اختصاص كل منها ، وتقوم جامعة الأزهر على مبدأ وحدة الأقسام العلمية وعدم تكرارها وتناظرها ، وان كانت تسمح بهذا التناظر فقط في كليات البنات أو في كليات الأقاليم ، وقد درجت بعض الكليات على زيادة عدد الأقسام فيها لعدة أسباب من أهمها الرغبة في تنمية التخصص ، الا أنه كان لزيادة عدد الأقسام في بعض الكليات مع قلة أعضاء الهيئة التدريسية أن أصبحت مجالس الأقسام على درجة من الضعف جعلتها غير قادرة على مزاولة مسؤولياتها باعتبارها وحدة بناء الكلية .

وفي السنوات الأخيرة ظهر تنظيم جديد في الجامعة وفي غيرها من الجامعات المصرية عرف باسم الوحدات ذات الطابع الخاص ، وقد استهدفت هذه الوحدات التنظيمية الجديدة العناية بجانب علمي خاص أو تيسير بعض الجوانب الإدارية والبحثية بما يترك لهذه الوحدات حريات أكثر في إدارة أمورها ، وتمويل نشاطاتها ، وتجميع جهود أعضاء الهيئة التدريسية في الأقسام المختلفة بالجامعة وتنسيقها بما يخدم تحقيق أهدافها .

#### الكتاب الجامعي :

درج الأزهر لمئات السنين على أن يكون هناك عدد من كتب التراث تعتبر عنصرا أساسيا في التعليم وخاصة في الكليات الأصلية ، وعلى

الطالب أن ينهي كتابا معينا في كل مادة يدرسها ، ولقد استمر الوضع على هذا حتى أصيب هذا النظام ببعض الوهن في السنوات الأخيرة ، فبدلا من كتب التراث بدأ بعض أعضاء الهيئة التدريسية في تأليف كتب تستهدف التبسيط والتيسير على الطالب . بالإضافة الى ما يمثل تأليف هذه الكتب من وصيد للترقي في سلك الجامعة .

كما ظهر في الجامعة أيضا - كما هي الحال في غيرها من الجامعات المصرية - اتجاه الى أن يترك عضو هيئة التدريس الكتب المتوافرة أو كتاب التراث ويقوم بطبع مذكرات هي تجميع لمادة علمية منقولة .

وكان لهذا وذاك أثره الخطير على التعليم الجامعي في الأزهر . مما يبعد الطالب في الكليات الأصلية عن المورد الأميل للمعرفة الدينية واللغوية وهو كتب التراث ، فلم يعد له ألفة بقراءتها والبحث فيها ، وفي الكليات الأخرى صار ذلك الكتاب غريبا على الطالب ، فلا هو تعود قراءته ، ولا تعود شراءه ، فضلا عن أن طبيعة المذكرة التي يؤزعه الأستاذ أنها لا يحتفظ بها ، بل يكون الانتهاء من دراستها والنجاح في مادتها آخر عهد الطالب بها .

#### نظم التقويم والامتحانات :

لا تختلف نظم التقويم في جامعة الأزهر عن النظم القائمة في الجامعات الأخرى في الجمهورية ، فهي تقوم على الامتحانات ، فالكلية النظرية الأصلية والمستحدثة تتبع نظام الامتحانات التحريرية والشفهية في نهاية العام الدراسي ، والكلية العملية تتبع نظم الامتحانات التحريرية والشفهية ولكنها تعطى نسبة كبيرة من الدرجات للجانب العملي وأعمال السنة ، حيث تصل في بعض الأحيان الى ٥٠ - ٦٠٪ من مجموع الدرجات النهائية .

وتأخذ مشكلة الامتحانات في جامعة الأزهر بعدا حادا نظرا لازدهام خطط الدراسة بالمواد التخصصية ، علاوة على ما تتضمنه هذه الخطط من مواد اسلامية .

\* مداومة الاتصال بالعالم الخارجى والاشتراك فى المؤتمرات الدولية فى مختلف العلوم والفنون ، لمتابعة التطورات الحديثة فى مختلف المجالات وخاصة فى التربية والعلوم والثقافة والاجتماع .

ثانيا : فيما يختص بنمو الجامعة :

\* ألا يتم انشاء أية كلية اقليمية قبل توفير جميع الامكانيات المادية والبشرية التى تضمن تعليما جامعا مناسباً .

\* أن دعم سياسة التوسع مستقبلا يتطلب تنظيما يكفل استقلال الفروع بون المساس بمركزية القيادة والتوجيه التى كانت ميزة الأزهر ، ويضم كل فرع مجموعة من الكليات يشرف عليه نائب رئيس للجامعة مختص ، وان يكون لكل فرع مجلس عمداء يتدارس شئون كلياته والارتفاع بمستوى التعليم والبحث العلمى فى اطار السياسة العامة للجامعات .

ثالثا : فيما يختص بالتنظيم الاكاديمى للجامعة :

\* ان تكون الأقسام العلمية فى كليات الجامعة المختلفة هى اللجنة الاساسية فى التنظيم الاكاديمى .

\* ان تدعم فكرة الوحدات ذات الطابع الخاص .

رابعا : فيما يختص بدعم هيئات التدريس والدراسات العليا والبحوث :

\* الاستمرار فى دعم الدراسات العليا بالجامعة عن طريق توفير أعضاء هيئات التدريس واستمرار تأهيلهم عن طريق اشتراكهم فى المؤتمرات الداخلية والخارجية وايفادهم فى بعثات ومهمات علمية وإجازات دراسية للاطلاع والبحث .

\* زيادة نصيب الجامعة من البعثات الداخلية والخارجية .

\* دعم نظام القنوات المشتركة بالتعاون مع الجامعات الاجنبية لتيسير التأهيل العلمى للمعدين والمدرسين المساعدين .

\* وضع خطة زمنية لتطوير البحث العلمى بالجامعة ووضع أولويات لمجالات البحث وحصر تكلفته وحاجته الى قوى بحثية مؤهلة .

ولقد أثر نظام الامتحانات فى الأزهر - كما هى الحال فى الجامعات الأخرى - تأثيرا كبيرا على المدة المخصصة للعملية التعليمية الأصلية ، بحيث لم يترك لها أكثر من أربعة شهور أو خمسة على الأكثر كما أنه يستغرق من السلطات التعليمية والادارية بالجامعة والكليات جهدا كبيرا ، علاوة على ما يستنفده هذا النظام من أموال ، وقد أن الأوان لأن تنظر الجامعة فى هذا النظام نظرة جديدة ، بما يخفف من الجهد الملقى على السلطات التعليمية والادارية ، ويتيح فرصة أطول للعملية التعليمية .

### المقترحات والتوصيات

أولا : فيما يختص بأهداف الجامعة ورسالتها :

\* أن تستمر الجامعة فى تأدية رسالتها من حيث قيامها على حفظ التراث الاسلامى ودراسته وتجليته ونشره ، وأن تؤدى رسالة الاسلام الى الناس وتعمل على اظهار حقيقته .

\* أن يزداد اهتمام الجامعة ببعث الحضارة العربية والتراث العلمى والفكرى والروحى للأمة العربية والاسلامية .

\* أن تعمل على تزويد العالمين الاسلامى والعربى بعلماء الدين ودعاة الاسلام وأن تطور من أساليب إعداد هؤلاء بما يتماشى مع الاحتياجات الجديدة والاساليب المتطورة للدعوة .

\* أن تدعم رسالتها فيما يختص باعداد قوى عاملة مدربة فى مختلف المجالات ، يجمعون بين التخصص فى العلم وقوة العقيدة والتفقه فى الدين ولغة القرآن .

\* أن تكون للجامعة شخصيتها المتميزة فى الكليات والاقسام العلمية المستحدثة ، بحيث لا تكون نسخة طبق الاصل مما يجرى عليه العمل بكليات الجامعات الأخرى ، وبحيث يشتد الحرص على تخريج العلماء العارفين بالعلم المتخصص ، والقادرين على أن يؤدوا للمجتمع المسلم - بالريادة - والقنوة الطيبة والكلمة القادرة مهمة جلاء أمور الدين بعامة ، كما يلزم أن يزداد ارتباط البحوث والدراسات العليا التى تجرى فى الجامعة بالقرآن والسنة وأثر الاسلام وعلمائه فى مختلف العلوم .



\* أن يكون السماح بإنشاء دراسات عليا مرتبطا بتوافر أعضاء الهيئة البحثية المؤهلة تأهيلا عاليا .

\* انشاء نظام توثيقى مناسب للبحث العلمى بالجامعة يعين طلاب الدراسات العليا ويمنع تكرار البحوث ويساعد على الاستفادة من نتائج البحث العلمى .

خامسا : فيما يختص بالتنظيم الادارى للجامعة :

\* الاستمرار فى برامج التدريب للعاملين فى الأجهزة الادارية على مستوى الجامعة أو الكليات .

\* زيادة الوحدات الحسابية تيسيرا للعمل المالى والادارى .

سادسا : فيما يختص بخطط الدراسة ومناهجها :

\* ان تعكس خطط الدراسة بالكليات المختلفة وحجمها رسالة الجامعة وأهدافها فى المجالات المختلفة للعلم والثقافة بحيث تتاح للطلاب فرصة مزاوله أوجه النشاط الجامعى - واستخدام المكتبة والأجهزة والوسائل المعينة .

\* اعادة النظر فى برامج الدراسات الدينية بالكليات المستحدثة بدعمها وحسن اختيارها ، بما يحقق تخريج من يجمعون بين التخصص فى الدراسات العلمية مع قدر ( ولو محدود ) من التعمق فى الدراسات الدينية إعمالا لما أكدّه قانون تطوير الأزهر من تخريج المتخصصين الدعاة الذين يجمعون بين علوم الدنيا وعلوم الدين .

\* احياء النظام التعليمى التقليدى بالجامع الأزهر وهو النظام القائم على حرية الدراسة والاستزادة من علوم الدين واللغة والاهتمام بالمراجع التراثية بحيث يسمح للراغبين فى الحضور للاستماع دون التقيد بنظام الامتحانات ودون اشتراط الحصول على شهادات دراسية بما يؤكد دور الأزهر فى خدمة المجتمع من خلال التعليم غير النظامى والتعليم المستمر والدعوة الراشدة لمبادئ الاسلام وأحكامه .

\* زيادة الاهتمام بتدريس اللغات الاجنبية بكليات الجامعة وبخاصة فى كليات الدعوة ، وانشاء معاهد جديدة للغات والترجمة .

\* العمل على سد النقص القائم فى أعداد المعلمات الأزهريات فى كليات التربية بالجامعة .

\* التخطيط للمستقبل والعمل على تطوير مناهج وطرق التدريس فى ضوء التطور التكنولوجى والعلمى .

سابعا : فيما يختص بمنشآت الجامعة وصيانتها :

\* أن توضع خريطة تعليمية لجامعة الأزهر حتى سنة ٢٠٠٠ للتخطيط للتوسع فى الجامعة .

\* زيادة الاهتمام بالاسكان الطلابى وتوفير فرص الافادة بالمدن الجامعية فى القاهرة أو القروى .

ثامنا : فيما يختص بالكتاب الجامعى :

\* أن تكون كتب التراث أساسا فى برامج الدراسة بكليات الدراسات الدينية والعربية .

\* أن تضم الجامعة مطبعة خاصة لطبع الكتاب الجامعى والمطبوعات الجامعية الأخرى وتكون استثمارا جيدا للجامعة .

\* إعداد مبنى يخصص للمكتبة المركزية .

تاسعا : فيما يختص بتنظيم الامتحانات والتقويم :

\* أن تخصص الخطة الامتحانية لجميع الكليات جزءا من الدرجة النهائية لأعمال السنة ضمانا لانتظام الطلاب وجديتهم فى العمل .

\* أن تكون الامتحانات الشفوية جزءا أساسيا من الخطة الامتحانية للكليات .

عاشرا : فيما يختص بعلاقة الجامعة بالجامعات المصرية الأخرى :

\* أن تكون سياسات القبول فى جامعة الأزهر متكافئة مع السياسات العامة للدولة فى الجامعات المصرية الأخرى .

\* أن تعطى الدولة لجامعة الأزهر كل الاهتمام الذى توليه للجامعات الأخرى وبخاصة من حيث الاعتمادات المالية .

\* توثيق عرى التعاون بين جامعة الأزهر وغيرها من الجامعات

المصرية فى مختلف المجالات وما يتطلبه ذلك من التنسيق والتكامل فى الكثير من الشئون الجامعية .

الدورة الثالثة عشرة ١٩٨٥ - ١٩٨٦

## إعداد معلم المعاهد الأزهرية ووسائل النهوض بتدريبه

للأزهر - كمؤسسة تعليمية - رسالته السامية منذ أنشئ وحتى اليوم ، فهى التكوين الدينى والعلمى والثقافى والاجتماعى للانسان المسلم ، والاسهام فى تقديم العلوم الدينية والعربية . ولم يتوان الأزهر قط فى تقبل التطوير بما يتطلبه أداء هذه الرسالة .

واليوم ، ونحن نعيش مرحلة التغير السريع عالميا ومحليا - يتحتم على مؤسسات التعليم الأزهرى أن توائم مواصلة حقيقية وجادة بين سياستها ورسالتها ، وبين متطلبات العصر وآمال المستقبل ، كما أصبح على هذه المؤسسات أن تعمل على ادخال التعديلات واجراء التطوير اللازم لرسالتها بما يوجه كل طاقاتها نحو خدمة المجتمع والوفاء باحتياجاته نحو مستقبل أفضل .

ولا يتم التطوير نحو الأفضل عن طريق اصلاح جزء دون الآخر . فالاجزاء جميعها كل متكامل ، غير أن الامكانيات البشرية هى أهم جزء

٩٠

فى هذا الكل ، ومن هنا فانه ينبغى توجيه القدر الاكبر من الاهتمام لهذه الامكانيات حتى يتم تطوير التعليم بالصورة التى ننشدها .

ان نوعية المواطنين تتوقف الى حد كبير على نوع التربية التى يتلقونها . وأهم العوامل فى تقرير نوع التربية هو نوعية المعلمين . ومن الخطأ أن ننظر الى مشكلة المعلمين على أنها مشكلة توفير العدد الكافى منهم فى كل عام فحسب ، وانما أخطر من ذلك مستوى المعلم ونوعيته ، ويقتضى ذلك أن نبذل كل جهد لتوفير الاعداد اللازمة من المعلمين القادرين على النهوض بأعباء المهنة خير قيام .

ومن الملاحظ أن الدول المتقدمة تشغل نفسها فيما يتعلق بمهنة التعليم بأمر أساسية من أهمها :

١ ) اتباع وسائل وأساليب متطورة لاجتذاب العناصر الممتازة من الطلاب لمعاهد إعداد المعلمين وكلياتها .

٢ ) طريقة إعداد هذه العناصر الصالحة لمهنة التدريس بعد انتقائها .

٣ ) كيفية توفير الفرص التعليمية للاعداد المتزايدة من الطلاب .

٤ ) المحافظة على مستوى معقول من جودة التعليم .

ولقد شهدت المؤسسات التعليمية الأزهرية الكثير من الاصلاحات ، لكن هذه الجهود لم تثمر الثمرة المرجوة بسبب بعض جوانب القصور المتمثلة فيما يأتى :

- افتقاد النظرة الشاملة لعملية الاصلاح .

- ضعف الامكانيات المادية والبشرية .

- الفجوة بين النظرية والتطبيق .

وفى ضوء ما سبق يتحتم علينا رصد الواقع التعليمى للأزهر ، وإبراز المؤشرات التى تهدد هذا الواقع والمستقبل الذى تنتظره ، ثم التفكير فى تطوير الحاضر عن طريق رسم سياسة تعليمية يكون من شأنها أن تجعل المؤسسات التعليمية الأزهرية مطورة للمهنة ، مجددة لرسالتها مجودة لأدائها بما يتناسب مع المستوى والمحتوى والطريقة ، والهدف الذى ننشده .

## التطور التاريخي لإعداد معلم المعاهد الأزهرية

١) تعددت مؤهلات ومستويات معلم المرحلة الابتدائية الأزهرية نتيجة لعدم وجود سياسة مرسومة لإعداد معلم تلك المرحلة ، وفي عام ١٩٧٤/٧٣ تقدمت الادارة العامة للمعاهد الأزهرية بمذكرة للمجلس الاعلى للأزهر تتضمن مشروعا لإنشاء معاهد لإعداد معلمى الأزهر ، ووافق المجلس عليها بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٤ وتم البدء بمعهدين ، أحدهما بطنطا والآخر بسوهاج ، استهدفا إعداد المعلم المتخصص فى تدريس التربية الدينية واللغة العربية والمواد الثقافية فى المعاهد الابتدائية الأزهرية عن طريق تزويد الطلاب بمواد الثقافة الاسلامية المتمثلة فى حفظ القرآن الكريم ، ودراسة المواد المتصلة بعلوم القرآن ، هذا الى جانب اعداد المعلم الذى يضطلع بمسئولية تنشئة التلاميذ الذين يصلحون لمواصلة الدراسة بالمعاهد الإعدادية الأزهرية .

وحددت مدة الدراسة بالمعهدين (وما لحقهما من معاهد اخرى) بثلاث سنوات ، واشترطت لقبول الطلاب بها ، ان يكون المتقدم ناجحا فى الصف الثانى بالمعاهد الثانوية الأزهرية بمجموع لا يقل عن ٥٠ ٪ لطلاب القسم العلمى ، و ٦٠ ٪ لطلاب القسم الأدبى مع اجتياز الفحص الطبى المقرر وكذلك الاختبارات التى تجرى للتحقق من الصلاحية لمهنة التدريس .

وعملت نظم القبول فى عام ١٩٧٨/٧٧ فصارت المعاهد تشترط قبول طلابها من بين الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الإعدادية الأزهرية كما زيدت مدة الدراسة الى خمس سنوات ، وتم التشعيب بدما من الصف الرابع الى علمى وأدبى ، بعد ان كان من الصف الأول .

٢) أما فيما يتصل بمعلم المرحلتين الإعدادية والثانوية الأزهرية فقد اعتمدت المعاهد على مصادر متعددة لإمدادها بالمعلمين اللازمين ، وتمثلت هذه المصادر فى خريجي كليات جامعة الأزهر ، وهى كلية اللغة العربية ، وكلية أصول الدين ، وكلية الشريعة ، كما استمدت بعض المعلمين من خريجي الكليات الأكاديمية التابعة للجامعات المصرية

الأخرى ، ككليات العلوم والآداب ، هذا الى جانب خريجي المعاهد التابعة لوزارة التربية والتعليم ، وجميع هؤلاء أطلق عليهم اسم " معلمى الضرورة " .

وفى عام ١٩٦٤ صدر القرار الجمهورى رقم ٦٠٦ الخاص بإنشاء كلية للتربية تابعة لجامعة الأزهر ، الا أنها لم تفتح أبوابها للطلاب الا فى عام ١٩٧١/٧٠ ، وتهدف هذه الكلية إلى إعداد الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية الأزهرية لمهنة التعليم فى مختلف التخصصات ، وإجراء البحوث العلمية فى مجالات التربية والتعليم ونشر نتائجها ، مع رفع المستوى المهني للمعلمين ، وإعداد اخصائيين وقادة فى النواحي المختلفة لمهنة التدريس ، مع تقديم المشورة فى المجالات التربوية والنفسية ، والقيام بمشروعات وبرامج لخدمة البيئة وتنمية المجتمع ، بالإضافة الى التعاون مع الهيئات والمؤسسات التربوية والثقافية المصرية والعربية والدولية .

٣) ولما كان حفظ القرآن الكريم مرتبطا بمعرفة التجويد علما وعملا ومعرفة القراءات المختلفة وتراجم القراء والرواة وغير ذلك من علوم القرآن ، فقد أنشأ الأزهر أول معهد للقراءات عام ١٩٤٤ على أن يكون قسما ملحقا بكلية اللغة العربية ، وتل تايها لها الى أن ضم لإدارة المعاهد الأزهرية عام ١٩٦٣ .

ثم توالى إنشاء معاهد من هذا النوع لتخريج طائفة متخصصة فى تدريس المواد الدينية بالمدارس الابتدائية الأزهرية ، وبخاصة التجويد وتحفيظ القرآن الكريم بالمعاهد الإعدادية والثانوية ، وتضم هذه المعاهد ثلاث مراحل دراسية : الأولى تعرف بمرحلة التجويد ومدتها سنتان ، ويمنح الناجحون فيها إجازة التجويد والمرحلة الثانية هى مرحلة القراءات ومدتها ثلاث سنوات ويمنح الناجحون فيها شهادة " عالمية القراءات " والمرحلة الثالثة مرحلة التخصص ومدتها ثلاث سنوات ويمنح الناجحون فيها شهادة " تخصص القراءات " ولهم حق الالتحاق بكلية الدراسات الاسلامية والعربية .

- ان أربع محافظات ( من بين ست عشرة محافظة بها معاهد ) يوجد بكل منها معهدان وهى محافظات : الشرقية - الجيزة - المنيا - اسيوط ، فى حين تخلو عشر محافظات من المعاهد تماما وهى : الوادى الجديد - البحر الأحمر - شمال سيناء - جنوب سيناء - بورسعيد - الاسماعيلية - السويس - الاسكندرية - دمياط - مرسى مطروح .

وقد يعنى ذلك ان السياسة الخاصة بإنشاء المعاهد فى حاجة الى اعادة النظر فى ضوء التوزيع الجغرافى للمعاهد ، والكثافة السكانية للمحافظات ومدى اقبال الأهالى على التعليم الدينى بكل منها .

وفيما يتعلق بكلية التربية جامعة الأزهر المسئولة عن إعداد معلمى المرحلتين الاعدادية والثانوية الأزهرية ، فان واقعها الكمى يشير الى زيادة فى معدلات النمو بها - والجدول التالى يبين ذلك :

أعداد الطلاب المقبولين والمقيدين والخريجين ونسبة النجاح وأعداد هيئة التدريس التربوية ونسبتها للطلاب فى عامى .

١٩٨٥/٨٤ - ٧١/٧٠

السنة	الطلاب					هيئة التدريس التربوية
	مقبولون	مقيدين	خريجون	% النجاح	العدد	نسبة الهيئة للطلاب
٧١/٧٠	٤١٩	٤١٩	٧٩	١٨٨	٤	١ : ١٠٥
٨٥/٨٤	٨٣٨	٤٧١١	٥٦١	٧٣٦	٢٦	١ : ٦٢

ويتضح من هذا الجدول ما يلى :

- ( ١ ) نمو أعداد المقبولين بلغ ١٠٠ ٪ ، من عام الإنشاء ٧١/٧٠ وعام ٨٥/٨٤ .
- ( ٢ ) زيادة فى أعداد المقيدين بالكلية أحد عشر ضعفا .
- ( ٣ ) مجموع المقيدين للامتحان للحصول على درجتى الليسانس والباكوريوس بلغ ٧٦٢ طالبا فى عام ٨٥/٨٤ نجح منهم فى الدور الأول ٣٢٦ طالبا بنسبة تخرج ٤٢ ٪ ، ثم نجح ٢٣٥ طالبا فى الدور الثانى ( امتحانات التصفية ) أى ان نسبة النجاح فى الدورين معا بلغت ٧٣٦ ٪ .

وقد كان فى الماضى يشترط للقبول بمعاهد القراءات حفظ القرآن الكريم واللياقة البدنية ، وألا تزيد سن الطالب عن عشرين سنة ، الا أنه قد تم الغاء شرط السن الآن ، وأصبح لا يشترط للالتحاق بها سن معينة .

واقع معاهد إعداد المعلم الأزهرى

الواقع الكمى :

يشير الواقع الكمى لتطور أعداد المعاهد والفصول والطلاب الخاصة بإعداد معلم المرحلة الابتدائية الأزهرية الى زيادة فى معدلات النمو الخاصة بها والجدول التالى يوضح ذلك :

تعداد المعاهد والفصول والطلاب

وكثافة الفصل فى عامى ٧٧/٧٨ ، ٨٤/٨٥

السنة	اجمالى المعاهد	اجمالى القبول	اجمالى عدد الطلاب	كثافة الفصل
١٩٧٨/٧٧	٨	١٠٣	٢٤٤١	٢٥
١٩٨٥/٨٤	١٨	١٢٩	٤٧٠٦	٣٧

من الجدول السابق يتبين الآتى :

- ( ١ ) زادت أعداد المعاهد بنسبة ( ١٢٥ ٪ ) كما بلغ معدل النمو فى الفصول ( ٢٥٢ ٪ ) ، وبلغت نسبة زيادة الطلاب ( ٩٢ ٪ ) .
  - ( ٢ ) ارتفعت كثافة الفصل من ٢٥ طالبا الى ٣٧ طالبا ، وهى كثافة معقولة اذا قورنت بكثافات الفصول فى دور المعلمين التى تعد معلمى المرحلة الابتدائية بالتعليم العام .
  - ( ٣ ) كما حدث نمو فى معاهد وفصول وطلاب معاهد القراءات ، والجدول بالصفحة التالية يوضح توزيع هذه المعاهد والفصول والطلاب على المحافظات المختلفة لعام ١٩٨٥/٨٤ .
- ومن هذا الجدول يتبين ما يأتى :

توزيع معاهد وفصول طلاب معاهد  
القراءات على المحافظات لعام ١٩٨٤ / ١٩٨٥

المحافظات	معاهد	فصول طلاب	طلاب
القاهرة	١	٨	٣٠٠
القليوبية	١	٢	١٦
الشرقية	٢	١٤	٢٥٧
المنوفية	١	٧	٤٤
الغربية	١	٨	٢٤٢
الدقهلية	١	٤	٩٢
كفر الشيخ	١	٦	٦١
البحرية	١	١٤	١٨٧
الجيزة	٢	١٠	١٤٩
بنى سويف	١	٧	١٠٢
الفيوم	١	٦	١٥٤
المنيا	٢	١٠	٣٠١
اسيوط	٢	١٦	٢٢٩
سوهاج	١	١٠	٣٧٠
قنا	١	٨	٨٥
اسوان	١	٢	١٤
المجموع	٢٠	١٣٢	٢٦٠٣

العجز والزيادة في أعداد المعلمين  
للمواد المختلفة لعام ١٩٨٥/٨٤

معاهد الدراسات		معاهد المعلمين الابتدائية		المعاهد الثانوية		معاهد القراءات	
		عجز		زيادة		عجز	
		زيادة		عجز		زيادة	
علوم شرعية	٧	-	٦٩٢	-	١٨	-	١٨
علوم عربية	١٤	-	٣٨	-	١٨	-	١٨
قرآن كريم	٣	-	١٩١	-	٧	-	٧
القراءات	٣	-	٢٠٩	-	١٠	-	١٠
الخط	٧	-	١١٢	-	١٢	-	١٢
المواد الاجتماعية	٢٢	-	٥١٧	-	٥	-	٥
الرياضيات	٢	-	٢٢٩	-	٨	-	٨
العلوم	١	-	٢١	-	٣	-	٣
اللغة الانجليزية	١	-	٤٦٦	-	١	-	١
اللغة الفرنسية	٦	-	٣٦	-	٢	-	٢
التربية الفنية	٥	-	٢٨٥	-	٩	-	٩
التربية الرياضية	٢	-	١١٧	-	-	-	-
التربية النسوية	-	-	٢٦	-	-	-	-

٤ ( معدل عضو هيئة تدريس / طالب ١ : ٦٢ فى عام ٨٤/٨٥ وهذه المعدلات لا تتماشى مع النسب المستهدفة والتي تبلغ ١ : ٥ فى الكليات العملية و ١ : ١٠ فى الكليات النظرية .

ويشير الواقع الكمي لمعاهد إعداد معلمى المعاهد الأزهرية الى ضرورة إعادة النظر فى التخطيط لهذه المعاهد ، بما يحقق سد العجز فى بعض التخصصات وإيجاد التوازن بين المحافظات من حيث انشاء المعاهد لمختلف المراحل بما يتمشى واقبال المواطنين على التعليم الدينى .

والجدول المبين بالصفحة السابقة يبين العجز والزيادة فى معلمى المعاهد الأزهرية ، ومنه يتضح الآتى :

- تعاني جميع المعاهد عجزا فى محفظى القرآن الكريم ، والقراءات ، والخط والرياضيات ، واللغة الانجليزية ، والتربية الرياضية والتربية الفنية ، والتربية النسوية .

- يتوافر لمعاهد القراءات زيادة فى معلمى العلوم الشرعية والمواد الاجتماعية .

- يتوافر للمعاهد الاعدادية والثانوية زيادة فى معلمى العلوم الشرعية والعربية والمواد الاجتماعية والعلوم .

- وترجع أسباب العجز فى معلمى بعض التخصصات الى غيبة التنسيق فى توزيع المعلمين على مستوى المحافظات المختلفة طبقا للتخصصات العلمية .

- ينبغي التحفظ فى النظرة الى الزيادة العددية فى معلمى المعاهد الثانوية ذلك لان معظمهم غير تربويين أو مؤهلين للنهوض بأعباء العملية التعليمية ، ولعلنا لا ننظر الى مشكلة المعلمين على أنها مشكلة توفير الأعداد الكافية منهم فى كل عام ، وإنما المشكلة فى أساسها هى مشكلة المستوى أو النوع أو الكيف المطلوب أى توفير الأعداد القادرة على تحمل أعباء مهنة التدريس .

الواقع الكيفى لمعاهد إعداد معلمى التعليم الأزهرى :

المقصود " بكيف " التعليم : مستواه أو فعاليته أو تقدير حجم المنتج مقيسا الى حجم المدخلات ونوعه أو استغلال جميع الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن ، ويشير الواقع الكيفى لمعاهد المعلمين الأزهرية إلى أنها تراعى فى خططها ومناهجها رسالة التعليم الأزهرى من حيث الاهتمام بالدراسات الدينية والعربية وهى تتقارب الى حد كبير مع المناهج التعليمية المتبعة فى دور المعلمين والمعلمات العامة ، وكذلك فى نظام القبول بها .

وتتضمن الخطة الدراسية بها جوانب الإعداد الأكاديمى والثقافى والمهنى حيث يمثل الوقت المخصص للإعداد الأكاديمى فى خطة الدراسة ٢٢٧٪ للقسم العلمى ، و ٣٣١٪ للقسم الأدبى ، ولإعداد الثقافى ٦٤٪ للقسم العلمى و ٥٣٦٪ للقسم الأدبى ولإعداد التربوى ( المهنى ) ١٣٣٪ للقسمين العلمى والأدبى ، وتتضمن الخطة المواد الدراسية الآتية : العلوم الدينية والعربية والمواد الثقافية بالإضافة الى المواد التربوية .

وقد اضطرت الادارة العامة للمعاهد الأزهرية الى الاستعانة بمختلف التخصصات والمؤهلات سدا للعجز فى المعلمين ، ولواجهة التوسع فى أعداد الطلاب ، الامر الذى نتج عنه تعدد المؤهلات والمستويات ، فمنهم أصحاب الخبرة ونور الصلاحية ، وأصحاب المؤهلات المتوسطة والعالية ، وهذا بدوره انعكس على مستوى الأداء ، وعلى قصور فى العملية التعليمية الى حد ما .

وفى سبيل تصحيح الوضع الذى أدى اليه هذا التعدد وهذا الاختلاف ، اتخذت عدة اجراءات نوجزها فيما يلى :

١ ( يسمح للمعلمين الحاصلين على مؤهلات متوسطة غير تربوية وغير الحاصلين على الثانوية الأزهرية بالالتحاق بالصف الرابع بمعاهد المعلمين الابتدائية الأزهرية ليحصلوا بعد نهاية الصف الخامس على

اللغة العربية ، اللغة الانجليزية ، اللغة الفرنسية ، التاريخ ، الجغرافية ،  
الرياضيات ، الكيمياء ، والطبيعة والتاريخ الطبيعي .

وتشترط الكلية في قبول الطلاب بها :

- الحصول على شهادة الدراسة الثانوية الأزهرية خاصة بعد تطبيق  
سياسة قصر القبول على هذه الفئة من عام ١٩٨١/٨٠ ، وبعد إلغاء  
قبول الفئات المستثناة بدءاً من عام ١٩٨٦/٨٥ .  
- اجتياز الطلاب اختباراً شخصياً للتحقق من صلاحيتهم لمهنة  
التدريس .

- اجتياز اختبار طبي للتحقق من سلامتهم البدنية .

كما تقبل الكلية الطلاب الحاصلين على دبلوم المعلمين الأزهرى  
بمجموع ٧٠ ٪ على الأقل ، وتحدد اللوائح مدة الدراسة بالكلية بأربع  
سنوات دراسية تنتهى بالحصول على درجة الإجازة العالية ( ليسانس أو  
بكالوريوس ) ، كما تتيح الكلية نظام العام الدراسي الكامل الذى يتميز  
ببساطته وسهولة تطبيقه ، ومن خلال هذا النظام يدرس الطلاب مقررات  
اجبارية ، وتتم عملية التقويم فى أثناء العام الجامعى وفى نهايته حيث  
تخصص ٢٠ ٪ من النهاية المعظمى لأعمال السنة ، و ٨٠ ٪ للامتحان  
التحريرى الذى يؤديه الطلاب فى نهاية العام ، ويسمح للطلاب الراسب  
فى مادة أو مادتين بالانتقال الى الفرقة الاعلى على أن يؤدى بنجاح  
امتحاناً فيما تخلف فيه ، وهذا يعنى أن الكلية تطبق نظام الطالب  
الناجح الراسب .

هذا بالإضافة الى قسم الدراسات العليا بالكلية .

تدريب المعلمين أثناء الخدمة :

إذا كان التدريب أثناء الخدمة يشكل ضرورة لازمة فى سائر المهن  
والوظائف فانه فى مهنة التعليم يشكل حاجة أكثر إلحاحاً ، وذلك لكى  
يتسنى للمعلمين متابعة التطورات التربوية ، واكتساب المعارف والخبرات  
الجديدة ، ويتم ذلك عن طريق أنواع التدريب المختلفة والتى تمثلت فيما  
يلى :

دبلوم معاهد المعلمين ، والدراسة لهم مسائية ابتداء من العام الدراسى  
١٩٨٧/٨٦ .

٢ ) يسمح للمعلمين الحاصلين على الشهادة الثانوية الأزهرية  
بالاتحاق بالصف الخامس بمعاهد المعلمين ليحصلوا على دبلوم المعلمين  
الأزهري ، والدراسة أيضاً مسائية .

٣ ) يسمح للحاصلين على دبلوم المعلمين بالاتحاق بكلية التربية  
جامعة الأزهر ، على أن تنظم لهم الكلية دراسة عن " بعد " لتأهيلهم  
للحصول على ليسانس فى الآداب والتربية أو بكالوريوس العلوم والتربية  
ابتداء من العام الدراسى ١٩٨٦/٨٥ بهدف الارتقاء بمستوى الأداء فى  
التعليم الابتدائى .

٤ ) يجوز عند الحاجة السماح للحاصلين على الشهادة الثانوية  
الأزهرية ( بنين وبنات ) الذين استنفدوا مرات الرسوب بالجامعة أو لم  
يلتحقوا بها أصلاً ، بالتقيد بالصف الخامس بمعاهد المعلمين ليحصلوا  
على دبلوم معاهد المعلمين الأزهرى ، على أن تدرس لهم مواد التربية  
المقررة على الصف الرابع مع منهج الصف الخامس .

٥ ) توفر الإدارة المركزية للتدريب برامج تدريبية للمعلمين المتخرجين  
فى كليات أكاديمية غير تربوية بهدف تمكينهم من أساسيات مهنة  
التدريس ، وتعميق نموهم المهنى ، وتحقيق مستوى أداء أفضل .

أما عن الواقع الكيفى لكلية التربية جامعة الأزهر المسئولة عن إعداد  
معلمي المرحلتين الإعدادية والثانوية فيتلخص فى الآتى :

تتضمن برامج الاعداد ثلاثة جوانب أو أبعاد هى :

- بعد عام يهدف الى جعل المعلم مثقفاً .

- بعد مهنى يهدف الى جعل المعلم تربوياً .

- بعد أكاديمى يهدف الى جعل المعلم متخصصاً فى مادة دراسية  
معينة يقوم بتدريسها ، ويكون لهذا القسم النصيب الأوفر من عدد  
الساعات فى خطة الدراسة .

وتقوم الكلية بإعداد معلمين متخصصين فى : الدراسات الإسلامية ،



٤ ( عدم كفاية الأنشطة وقلة توافر الوسائل المعينة . مما ترتب عليه قصور في الخدمات التعليمية وعدم اجتذاب العناصر الممتازة من الطلاب الى هذه المعاهد .

٥ ( قصور نظم الامتحانات وعدم قدرة عملية التقييم على النهوض بمستوى الخريجين .

٦ ( تعدد مؤهلاتهم ، وتنوع مستوياتهم ، الامر الذي أفقدهم التجانس والوحدة الفكرية ، وأثار بينهم النزاعات المعهدية والثقافية .

٧ ( قيام بعض المعلمين بتدريس مواد في غير تخصصاتهم سدا للعجز في تلك التخصصات ، الامر الذي أضعف العملية التعليمية والتربوية .

٨ ( افتقار معاهد المعلمين الأزهرية الى المباني الصالحة للعملية التعليمية والتربوية ، وبخاصة أن إعداد المعلم يحتاج الى الكثير من الأنشطة التي تساعد على إعداد الرائد ، والجهزة والوسائل اللازمة لذلك .

٩ ( ازدياد المناهج في معاهد اعداد المعلمين ، كما هو الشأن بالنسبة لطلاب المعاهد الأزهرية .

- وفيما يتعلق باعداد المعلمين في كلية التربية الأزهرية :  
- سياسة القبول لا تستند الى تخطيط قائم على الاحتياجات الفعلية في التخصصات المختلفة ، طبقا لخطة مستقبلية .

- تستقبل الكلية أعدادا من الطلاب مفروضة عليها من مكتب تنسيق القبول بجامعة الأزهر فليس لها خيار فيمن يقبلون بها .

- اتباع طرق تدريس تقليدية تعتمد على الإلقاء والمحاضرة والمذكرات كمصدر أساسي للمعلومات - تون الاعتماد على الحوار والمناقشة والبحث والرسائل .

- تعاني الكلية من عجز في هيئتها التدريسية وتعتمد على كليات العلوم والآداب واللغة العربية وأصول الدين وغيرها ، مما يشكل خطورة على تقدم العملية التعليمية والتربوية .

١ ( التدريب للنمو المهني ويستهدف : انماء المعلم مهنية نتيجة التغيير المستمر الذي يطرا على المنهج وأساليب التعليم والوسائل التعليمية .

٢ ( التدريب بقصد التأهيل ورفع الكفاءة للحد الأدنى اللازم لممارسة المهنة : وهذا النوع يستهدف تدريب المعلمين غير التربويين .

٣ ( التدريب لإعداد المعلم لأعمال جديدة : حيث تقتضى عملية النقل أو الترقية أو نقل المعلم من موقع لآخر وذلك بإعداده وتدريبه على المهارات التي يقتضيها العمل الجديد .

٤ ( التدريب التحويلي : حينما تدعو الحاجة الى تدريب بعض المعلمين على تدريس مقررات في غير تخصصهم الاعلى ، وتقوم " ادارة التدريب التربوي " التابعة للإدارة المركزية للمعاهد الأزهرية بإعداد برامج التدريب التربوي وفق المناهج الدراسية بالاشتراك مع الادارات المعنية ، والاشراف على مراكز التدريب التربوي ومتابعة تنفيذ البرامج التدريبية وتعميم نتائجها والعمل على تطويرها واجراء الاتصالات بأجهزة التدريب التربوي المختلفة ومنها كلية التربية .

#### المعوقات والسلبيات

انطلاقا مما سبق يمكن القول ان قضية إعداد المعلم تشكل احدى القضايا التي تشغل الرأي العام بنفس القدر الذي يشغل بال المهتمين بشئون الأزهر ، إلا أن هناك بعض المعوقات والسلبيات القائمة نبرزها فيما يلي :

١ ( كان إنشاء معاهد اعداد المعلمين في الماضي يتم بلا تخطيط محدد ، الامر الذي ترتب عليه سوء التوزيع الجغرافي على امتداد الخريطة الجغرافية لجمهورية مصر العربية .

٢ ( ان نسبة كبيرة ممن يلحقون بمعاهد المعلمين الأزهرية لا يحفظون القرآن الكريم ، ولا يتأتى لهم حفظه في فترة الدراسة بالمعهد .

٣ ( ضعف جوانب الإعداد الأكاديمي والثقافي والمهني للمعلمين بما لا يمكنهم من افادة تلاميذهم وبيئاتهم المحلية ومجتمعهم الكبير .

المعلمين اللّازمين لمواجهة النمو والتوسع فى مجال التعليم الابتدائى  
الأزهري فى السنوات المقبلة .

ويتطلب هذا التخطيط للمستقبل ، إعداد خريطة للتوزيع الجغرافى  
لمعاهد المعلمين الأزهرية ، وما يقتضيه تحقيق الاكتفاء الذاتى من إنشاء  
معاهد جديدة ، فى بعض المحافظات ، لسد احتياجات التعليم الأزهرى  
بها .

كما يقتضى ذلك التخطيط ، أن تقوم كلية التربية بجامعة الأزهر  
بإعداد معلم المعلم ، بالأعداد والمستويات العلمية والتربوية اللائقة  
واللزامة للقيام بالتدريس والتوجيه فى تلك المعاهد الجديدة .

\* إنشاء معاهد للمعلمات ، على غرار معاهد البنين بهدف تخريج  
معلمات للتدريس فى المعاهد الابتدائية ، لتدريس الاقتصاد المنزلى ،  
ورعاية الطفل ، وشئون رياض الأطفال ( الحضانات ) .

ثانياً: بالنسبة لمعلمى المعاهد الاعدادية والثانوية  
الأزهرية :

نظراً لعدم قدرة كلية التربية بجامعة الأزهر على الوفاء باحتياجات  
المعاهد الإعدادية والثانوية الأزهرية ، ونظراً لأن المعاهد الأزهرية تسد  
معظم احتياجاتها من خريجي كليات الأزهر الأخرى – غير المؤهلين  
تربوياً – وسيظل الحال كذلك لفترة قادمة – يوصى المجلس بما يلى :

\* أن تنشئ كلية التربية برنامجاً دراسياً خاصاً فى التأهيل المهنى  
والتربوى للراغبين للعمل فى التدريس من خريجي كليات الأزهر  
الأخرى . ( كلية الشريعة – كلية اللغة العربية – كلية العلوم – كلية  
الآداب – كلية الدراسات الإسلامية وغيرها ) للإسهام فى سد العجز  
القائم بين مدرسى التعليم الاعدادى أو الثانوى وذلك بالإضافة الى ما  
تقوم به حالياً من الإعداد الأكاديمى والمهنى للحاصلين على الثانوية  
الأزهرية ، لإعدادهم للتدريس فى المعاهد الاعدادية والثانوية .

\* أن تقوم كلية التربية بتنظيم برنامج آخر ، يستهدف استكمال  
تأهيل المعلمين فى الخدمة ، ممن ينقصهم التأهيل التربوى فى العلوم

– قصور فترة الدراسة المحددة بأربع سنوات عن الإعداد الأكاديمى  
والثقافى والمهنى المطلوب للعلم مما يضطر الكلية الى النزول عن بعض  
المقررات الدراسية التى يفتقر اليها المعلم المتخصص .

– فيما يتعلق بالتدريب :

١ ) تعاني ادارة التدريب التربوى من بعض المشكلات ، مما يعوق  
أدائها لمهامها على الوجه الأكمل ومن ذلك :

– تداخل اختصاصاتها مع اختصاصات " ادارة التنظيم والادارة "  
التابعة للأزهر فيما يتعلق بتدريب المعلمين .

– عجز التمويل فى البرامج التدريبية .

– تعاني الادارة عجزاً فى الاعداد المناسبة من الاختصاصيين  
المعاونين فى إعمال التدريب .

### التوصيات

فى ضوء الدراسات السابقة عن أوضاع المعلمين ، القائمين  
بالتدريس فى المعاهد الأزهرية الابتدائية والاعدادية والثانوية ، وما  
كشفت عنه تلك الدراسات من نواحى القصور فى عدد المعلمين  
اللّازمين ، ومن نواحى الضعف فى المستوى العلمى والمهنى .

يتقدم المجلس بالاقترحات والتوصيات الآتية :

أولاً : بالنسبة لمعلمى المعاهد الابتدائية الأزهرية :

نظراً لما تعانيه المعاهد الأزهرية الابتدائية ، من حيث العجز الكمى ،  
ومن تعدد المستويات ، وتباين المؤهلات ، يوصى المجلس بما يأتى :

\* وضع خطة ، لتأهيل المدرسين الموجودين فى الخدمة ( علمياً  
وتربوياً ) ممن هم دون مستوى الكفاية ، على أن يتم ذلك فى مدى عدد  
معين من السنوات .

\* تنظيم برامج تدريبية ، للمعلمين المؤهلين ، والقائمين بالتدريس  
حالياً ، بهدف تجديد معلوماتهم العلمية والمهنية ، والارتقاء بمستوى  
أدائهم الوظيفى فى المرحلة التعليمية التى يعملون بها .

\* وضع تخطيط طويل المدى ، يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى من

للقوف على الفكر التربوى المعاصر وتطبيقاته - وكذلك يجب مراعاة اختيار أفضل الاساتذة فى العلوم والتربية ( من بين المدرسين الأوائل ، والموجهين الفنيين ) للقيام بالتدريس فى معاهد المعلمين الابتدائية .

\* دعم إدارة التدريب التربوى بالازهر وتزويدها بالامكانيات البشرية والمادية والتجهيزات الحديثة - مما يمكنها من أداء وظيفتها فى مواصلة الارتفاع والنهوض بمستوى المعلمين فى الخدمة - مع الفصل بين اختصاصاتها واختصاص إدارة التنظيم بالمعاهد .

\* يؤكد المجلس ، على توصيته السابقة ، بالعمل على الارتفاع بمستوى اعداد المعلم لمختلف المراحل ، بحيث لا يقل - فى المستقبل القريب - عن حملة الشهادة الثانوية الازهرية ومن حفظة القرآن - وأن يتم الإعداد عن طريق دراسات نظامية متفرغة فى كليات التربية .

## مباني المعاهد الازهرية ومنشآتها

من نافلة القول أن نتحدث عن الصلة الوثيقة بين العملية التعليمية والمبنى الذى تتم فيه هذه العملية ولاسيما بعد أن تطورت خطط الدراسة ومناهجها وطرق التعليم ، وبعد أن اقتضت الادارة المدرسية الحديثة أن يقسم التعليم إلى مراحل ، وأن توزع الدراسة فى كل مرحلة على صفوف وفصول ، وأن تنشأ لخدمة العملية التربوية مرافق كالمعامل والمكتبات والمصليات والملاعب وغيرها . ولقد أصبح من المسلمات اليوم أن من أهم الاسباب التى تعوق العملية التعليمية ضيق المباني عن

التربوية ، وطرق التدريس ونظم التعليم .

\* وضع خطة لإنشاء فروع لكلية التربية بجامعة الازهر ، فى الوجهين القبلى والبحرى - بهدف سد احتياجات المعاهد الإعدادية والثانوية الازهرية ، من المعلمين المؤهلين تربوياً وعلمياً ، ومواجهة التوسع المستقبلى ، فى هذه المعاهد بالمحافظات .

\* العمل على زيادة أعداد الطلاب ، فى شعبة الرياضيات ، وشعبة اللغة الانجليزية بصفة خاصة ، نظراً لما تعانيه هاتان المادتان من عجز كبير فى عدد مدرسيها .

### ثالثاً: توصيات عامة :

\* انشاء شعبة خاصة بإحدى الكليات الازهرية باسم " شعبة علوم القرآن " تتاح فيها فرصة الدراسة العالية لإخراجى معاهد القراءات - كما تعد معلمى القرآن الكريم والقراءات .

كما يوصى بإضافة مواد تربوية للمقررات الدراسية بمعاهد القراءات ، تقدم للراغبين فى شغل وظائف التدريس وحفظ القرآن الكريم .

\* ضرورة اجراء اختبارات لياقة ، واختبارات خاصة ، لقدرات الطلاب الراغبين فى الالتحاق بمعاهد وكليات إعداد معلمى التعليم الازهرى ، وأن يكون حفظ القرآن كله ، وسلامة النطق والتعبير ، شرطاً أساسياً فى جميع الحالات .

\* زيادة الحوافز المادية والأدبية ، اجتذاباً للعناصر الممتازة لمهنة التدريس وخاصة بالنسبة للتخصصات التى تعاني المعاهد نقصاً فيها .

\* أصبح من المسلمات ضرورة ربط العلم بالعمل والنظرية بالتطبيق - لذلك ينبغي أن تراعى معاهد إعداد المعلمين الازهرية ، تدريب طلابها على ممارسة الطرق التربوية الحديثة لهذا الترابط ، واستخدام التجهيزات والوسائل التعليمية السمعية والبصرية والتكنولوجية فى التدريس .

\* انشاء وحدة للبحوث التربوية ذات طابع خاص بجامعة الازهر تمثل بها إدارة المعاهد الازهرية .

\* ضرورة الارتفاع بمستوى معلم المعلم ، بحيث توضع خطة تكفل ايفاد أعضاء هيئة التدريس فى كلية التربية وفروعها فى بعثات خارجية

استيعاب الطلاب مما يؤدي الى زيادة الكثافات في الفصول فيكون ذلك على حساب التعليم الجيد أو قصور الاشتراطات الصحية من فسحة أو اضاءة أو تهوية أو خلوها من المرافق التي اشير إليها آنفا .

ومن المسلم به أن المعاهد الأزهرية تمر بأزمة فيما يتعلق بمبانيها ومرافقها ، وتمر السنوات وتتفاقم الأزمة ، وترتفع شكاوى العاملين فيها وأولياء أمور الطلاب مما استدعى أن نفرد لها دراسة خاصة فيها شيء من التفصيل ، الذي يصور الوضع الراهن بسلبياته المؤسفة التي تستوجب المعالجة قبل أن يأتي الوقت الذي تستعصى فيه المشكلة على الحل .

#### نبذة تاريخية :

عندما أنشأ المعز لدين الله الفاطمي الجامع الأزهر ، كان المقصود من انشائه أن يكون المسجد الجامع لمدينة القاهرة ، يلتقى فيه الحاكم بأفراد الشعب في المناسبات والأعياد والمواسم ، ولم يلبث أن اتخذها مدرسة لنشر المذهب الشيعي الذي كان مذهب الفاطميين ، وأدى رسالته كمدرسة لتعليم علوم الدين والفقه .

ولما جاءت الدولة الأيوبية التي كانت تدين بالمذهب السني أغلقت الأزهر وما به من حلقات الدرس ، واستبدلت بها مدارس للعلوم الدينية على المذهب السني ، ثم أعيد فتح الأزهر وحلقات الدرس به في عهد الدولة المملوكية التي توسعت في بناء المدارس الخاصة بتحفيظ القرآن الكريم وتدريس علوم الدين واللغة ، وفتحت أبواب الأزهر على مصاريحها للوافدين من غير الديار المصرية ، وأوقفت الأوقاف على الأزهر وطلابه ، وحفز ذلك أبناء مصر الى التسابق في انشاء مكاتب ( كتاتيب ) تحفيظ القرآن الكريم في الحضر وفي الريف حتى تجاوز عددها في يوم من الايام ثمانية آلاف مكتب كانت مصدر اشعاع تعليمي في حفظ القرآن الكريم ومبادئ القراءة والكتابة والحساب ، وكان الأزهر يستمد طلابه من خريجي هذه المكاتب .

وهكذا لم تكن ثمة مشكلة مبان في هذه الفترات ، اذ كان الخيرون يسارعون الى بناء المدارس والمكاتب سواء عن طريق الأوقاف ، أو بالبناء المباشر ، وكانت المباني في غاية البساطة نظرا لبساطة متطلبات

الدراسة في ذلك الوقت .

#### نشأة مباني المعاهد الأزهرية :

اتسعت فكرة التعليم الديني وزاد اقبال الناس عليه ، فرأت الدولة ان تخفف من الضغط على الجامع الأزهر فأنشأت روافد له ببعض المدن الكبيرة وأطلقت عليها « المعاهد الدينية العلمية الاسلامية » وانتظم فيها الطلاب الذين كانوا قبل انشائها يحضرون حلقات الدرس في بعض المساجد الكبيرة مثل جامع المؤيد بالقاهرة والمسجد الاحمدى بطنطا والدسوقي بدسوق وأولاد الشيخ بالاسكندرية وغيرها .

ثم بدى في انشاء مبان شامخة لهذه المعاهد ، كمعهد القاهرة بالدراسة ومعهد اسيوط وغيرها ، وقد ظل بعض هذه المعاهد شامخا حتى اليوم ، وأصاب الوهن بعضها الآخر نتيجة سوء الاستخدام وقلة الموارد المالية للترميم والاصلاح .

وفي هذا المجال لابد أن نشيد بمجهود بعض أهل الخير الذين انشأوا مباني كاملة على نفقتهم الخاصة وقدموها للأزهر لتكون معاهد أزهرية ، وظلت هذه المعاهد قائمة - كذلك - وان اصبحت في حالة يرثى لها لعدم التجديد والترميم ومن أمثلتها معهد دمنهور ومعهد المنصورة القديم .

وعندما أدخل نظام الفصول الدراسية بالمعاهد الأزهرية بدى في بناء دور للتعليم الأزهرى قليلة العدد . ولكنها كانت نموذجا لما ينبغى أن يكون عليه المبنى المدرسى المتكامل ومن أمثلتها معهد اسيوط الذى اشتمل على مدينة كاملة ( اقامة واعاشه ) بالاضافة الى مسجد ، وكذلك معهد الزقازيق والاسكندرية .

#### الوضع الراهن لمباني المعاهد الأزهرية

في العشرينات والثلاثينات ، كانت الدولة تتحمل العبء الاكبر في اقامة مباني المعاهد الأزهرية ، ومع ان هذه المباني كانت مثلا طيبا للمبنى المدرسى الكامل فانها لم تكن تزيد في نهاية الثلاثينات على عدد أصابع اليدين .

ثم زادت الرغبة الشعبية في بناء المعاهد بعد ذلك ، فاقامت المباني بالجهود الذاتية في شتى جهات الجمهورية وبخاصة في ريف مصر ، حتى بلغ عدد المعاهد حتى عام ١٩٧٥ ما يلى :

كحال المباني الحكومية من حيث حاجتها الى الترميم ، وهى ليست كثيرة  
ولذلك لا تحتاج الى جهد كبير ، ومن أمثلتها معهد المنصورة للبنين ومعهد  
دمهور .

٢ ) اما مشكلة المشاكل فهى المعاهد الابتدائية التى آلت الى الأزهر  
تباعا ، فهى فى حاجة الى نظرة خاصة ، ويمكن ان تصنف الى :  
- مبان لم تكن معدة أصلا لتكون معاهد دراسية ، وهى لا تصلح أن  
تكون مقرا للدراسة ، ومن ثم لابد من هدمها وإقامة مبان أخرى جديدة .  
- مبان أعدت لتكون مدارس ، الا أنها بنيت بطريقة لا تصلح أساسا  
للدراسة ، فقد يكون الموقع غير صالح ، والتهوية غير كافية ، والحجرات  
ضيقة ، والفناء لا وجود له الخ .. وهى أيضا لابد أن تزال ويحل غيرها  
محلها .

- مبان تسلمها الأزهر وفيها عيوب انشائية ، وهى تتداعى الآن  
الواحدة تلو الأخرى وهى كذلك لابد أن يحل غيرها محلها .  
- مبان عاون الأزهر بالجهود الذاتية فى بنائها وأصبحت ملكا له  
بالتنازل ، ومنها ما هو صالح للبقاء ، ومنها ما أصابه الخطأ فى التنفيذ  
فبدأت تنهار ، ومنها ما صمم بطريقة غير هندسية ، والتنوعان الاخيران  
فى حاجة إما الى التعديل أو الازالة .  
- مبان مملوكة للدولة ، وممنوحة للأزهر بدون إيجار ولم تبين أصلا  
لتكون مدارس .

والواقع أن نحو ٩٥ ٪ منها غير صالح للدراسة ، بل لقد بلغ الوهن  
ببعضها درجة تعرض حياة التلاميذ للخطر ، وقد ترتب على ذلك إغلاق  
بعضها فعلا مثل معهد قبة الغورى وخان جعفر ١ وخان ٢ وعمر لطفى ،  
وغيرها .

- مبان يدفع الأزهر إيجارا لها ، وقد فرضت عليه فرضا حين  
ضمت اليه وهى فى جملتها غير صالحة لتكون معاهد دراسية ، فكثير  
منها لم ينشأ للدراسة أصلا ، وكثير لا يحتوى الا على بضعة حجرات ،  
وقد انتضى العمر الافتراضى لاكثرها وبدأ بعضها ينهار ، ومن المؤسف  
أن معظم هذه المباني - بالإضافة الى قدمها - مبنية بالطين ، ومسقوفة  
بجنوح النخل ، كما أن معظمها قائم بالوجه القبلى حيث يشتد الاقبال  
على التعليم الدينى ، ولكل هذا ينبغى أن توضع هذه المعاهد ضمن خطة

١.١

٣ معاهد ثانوية مستقلة بمبانيها .

٢٨ معهدا اعداديا - ثانويا ( مشتركا ) .

١٨ معهدا اعداديا .

١٨٢ معهدا ابتدائيا .

٢ للقراءات .

١ للبحوث الاسلامية .

٢٣٤ معهدا .

ثم بلغت الرغبة الشعبية ذروتها فى بناء المعاهد الأزهرية فى  
السنوات العشر الاخيرة حتى بلغت فى آخر احصاء ( ١٩٨٦/٨٥ ) كما  
يلى :

٨٢٤ معهدا ابتدائيا .

٥٢٠ معهدا اعداديا .

٢٨٩ معهدا ثانويا .

٢٠ معهدا للقراءات .

١٧ معهدا للمعلمين .

١ معهد للبحوث .

١٦٧١ معهدا ( الجملة )

ويلاحظ انه - مع التوسع فى المعاهد الابتدائية الأزهرية - أخذ  
عدد مكاتب تحفيظ القرآن الكريم فى التقلص ، حتى بلغ عددها الآن  
٤٠٠٩ بعد أن كان قد وصل الى ثمانية آلاف كما ذكرنا من قبل .

حالة المباني القائمة :

يمكن ان نلخص حالة مباني المعاهد القائمة حاليا فيما يلى :

١ ) تعتبر المباني المملوكة للأزهر والتي أقامتها الدولة من أحسن  
المباني نظاما ومتانة إلا انها فى حاجة الى ترميم كامل لتعود إلى سابق  
عهدا .

ومن أمثلة هذه المباني مبنى معهد القاهرة بالدراسة ، ومعهد  
الزقازيق ومعهد أسيوط .

وكذلك المباني التى اقيمت بالجهود الذاتية وملكها للأزهر ، فان حالها

للإحلال ، وبخاصة ان التقارير الهندسية تشير الى أن الترميم لا يجدى فيها .

#### مباني معاهد المعلمين الأزهرية ومعاهد القراءات :

ان معظم معاهد المعلمين ومعاهد القراءات لا تقوم فى مبان خاصة بها ، بل على حساب أبنية المعاهد الأخرى ، شأنها فى ذلك شأن المعاهد الإعدادية والثانوية . والامر يقتضى حين وضع خطة للمباني الأزهرية - إنشاء مبان لهذه المعاهد النوعية تتناسب مع المهمة التى تضطلع بها تمكينها لها من أداء رسالتها كاملة ، وأمامنا نموذج صالح فى معهد القراءات الذى أقيم فى دمنهور بعد دراسات فنية وهندسية متقدمة ، والمأمول أن يحتذى هذا النموذج فيما ينشأ من معاهد للقراءات والمعلمين .

#### عدم التوازن فى إنشاء المعاهد :

على الرغم من أن المادة ٩١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ تنص على :

« يضع المجلس الأعلى للأزهر الخطة العامة للتعليم الأزهرى وكيفية التوزيع الإقليمى للمعاهد الأزهرية بمراحلها المختلفة بحسب الاحتياجات المحلية وكثافة السكان » .

فقد لوحظ حين استعراض الحصر الشامل لجميع المعاهد بجميع المحافظات ما يلى :

١ ( ان هناك مفارقات كبيرة من حيث أعداد المعاهد فى المحافظات المختلفة وهى مفارقات لا تقوم على الاحتياجات المحلية أو كثافة السكان .

٢ ( عدم وجود انسجام هرمى فى إقامة مبان للمراحل المختلفة ، ففى بعض المحافظات مثلا معاهد إعدادية تساوى فى عددها المعاهد الابتدائية أو تزيد ، الامر الذى يترتب عليه عدم التنسيق فى أعداد الطلاب بالمعاهد .

٣ ( ان هناك مفارقات عميقة بالنسبة لعدد الفصول الدراسية فلا يوجد فى بعض المباني - مثلا - الا أربعة فصول دراسية أو خمسة ، على الرغم من أن المعروف ان صفوف الدراسة بالمعهد الابتدائى ستة

صفوف ، وأنه ينبغى ان يكون بالصف الأول والثانى فصلان لكل صف ، وكذلك الحال بالنسبة للمعاهد الإعدادية والثانوية .

٤ ( ان بعض الأبنية تعمل على فترتين أو أكثر لمرحلتين أو ثلاث من التعليم وهو أمر له خطره بالنسبة للتعليم الأزهرى بصفة خاصة ، ومن الواضح أن السبب الاساسى فى هذه المفارقات يرجع الى ثلاثة عوامل :

- عدم وجود خطة لإنشاء المعاهد الأزهرية قائمة على أساس الاحتياجات الفعلية للمناطق والكثافات السكانية .

- الضغوط الشعبية ، والجهود الذاتية التى تقوم بإنشاء معاهد فى أماكن قد تكون فى غير حاجة اليها ، بينما تقصر الجهود عن إنشاء معاهد فى أماكن هى فى شدة الحاجة اليها .

- قصور الاعتمادات المدرجة لمباني المعاهد الأزهرية .

#### الموقف المالى بالنسبة لاعتمادات المباني

##### ١ ( بند الصيانة والترميمات :

كان مرصودا لهذا البند فى ميزانية الأزهر عام ١٩٧٥ مبلغ ٢٨٠٠٠ جنيه وقت أن كان عدد المعاهد نحو ٢٠ ٪ من عددها الآن ، ووقت ان كان بعضها لا يزال قويا يقاوم عواذى الدهر ، وقد علمنا الحال التى آلت اليها المعاهد ، ولا يمكن ان يفعل هذا المبلغ الكثير بمعاهد مثل معهد القاهرة بالدراسة ومعهد الزقازيق والمنصورة ودمنهور والاسكندرية وغيرها من المعاهد التى اصابها الوهن .

##### ٢ ( الاستخدامات الاستثمارية :

كان الاعتماد المخصص للإنشاءات الجديدة ٨٠٠٠٠٠ جنيه فى عام ١٩٧٥ ، وقد ارتفع فى هذا العام الى ١٨٥٠٠٠ جنيه وهى قفزة مشكورة لا ريب ، والمأمول ان تطرد الزيادة لتدارك ما فات وخاصة لان العبء ثقيل والشقة بعيدة .

ولكننا بمتابعة المشروعات التى تنشأ من هذا البند نجد أن نصيب مباني المعاهد الأزهرية منها لا يتفق وحجم المباني التى تقتضى الضرورة بإنشائها لتحل بالتدريج محل غير الصالح منها ، كما نجد أن بعض المنشآت لم تتم منذ خمس سنوات سبقت ، وأن البند مدين لشركات المقاولات بمبلغ ثلاثة ملايين ونصف تقريبا هى عبارة عن أعمال تمت

لمجمع البحوث الإسلامية ، ومعنى هذا ركود كل المشروعات الخاصة بالمعاهد الأزهرية .

ومن هنا نوصى بضرورة إعادة النظر فى هذا الاعتماد ، وحصر الاعمال التى بدىء فيها ولم تتم تمهيدا لاستكمالها ثم البدء فى وضع خطة خمسية لأولويات المعاهد المطلوب احلال لها . ومطالبة الدولة بأن تكون لها أولوية فى الخطط الانشائية التى توضع للمباني التعليمية تداركا لما فات المعاهد الأزهرية فى الماضى حيث كان جل الاعتماد فيها على الجهود الذاتية غير المنظمة .

ومن الممكن على ضوء الحصر الوارد تقدير الاعتمادات المطلوبة لمباني المعاهد فى الخطة كما يلى (١) :

على أساس ان قوام المعهد الابتدائى ثمانية فصول + حجرات الادارة والمصلى والمكتبة، والمعهد الاعدادى وقوامه ستة فصول + حجرات الادارة والمعمل والمصلى والمكتبة والمعهد الثانوى وما فى مستواه قوامه ١٤ فصلا + حجرات الادارة والمعمل والمصلى .

معاهد ابتدائية ١١٣ معهدا X ٥٠٠٠٠ جنيه = ٥٦٥٠.٠٠٠ ر.ج  
معاهد اعدادية ٤٥ معهدا X ٨٠٠٠٠ جنيه = ٣٦٠٠.٠٠٠ ر.ج  
معاهد ثانوية ٢٥ معهدا X ١٠٠٠٠٠ جنيه = ٢٥٠٠.٠٠٠ ر.ج  
معاهد معلمين ١٢ معهدا X ١٠٠٠٠٠ جنيه = ١٢٠٠.٠٠٠ ر.ج  
معاهد قراءات ١٣ معهدا X ١٠٠٠٠٠ جنيه = ١٣٠٠.٠٠٠ ر.ج  
فصول دراسية

ابتدائى ١٣٥٣ فصلا	] ٣٨٣٧ فصلا X ٥٠٠٠ = ١٩١٥٥.٠٠٠ ر.ج
اعدادى ٥٢٤ فصلا	
ثانوى ١٩٥٤ فصلا	

الجملة ٣٣٤٠.٥٠٠ ر.ج جنيه

وهذه الأسعار تقديرية ، ومن ثم فهى خاضعة للزيادة طبقا لميعاد التنفيذ .

( ٣ ) اعانة ترميم واستكمال المعاهد الأهلية الأزهرية الرسمية :

اعتمد لهذا النوع من الاعانات فى عام ١٩٧٥ مبلغ ٢٠٤٠٠ جنيه ، وعندما نشطت الجهود الذاتية فى انشاء المعاهد الأزهرية ارتفع هذا

المبلغ الى ٧٩٠.٠٠٠ ر.ج جنيه فى العام الحالى ، ويقوم الأزهر بتوزيع هذا الاعتماد على الطالبين بمعرفة لجنة فنية من رجاله ودراسة ميدانية من الادارة العامة للشئون الهندسية بالأزهر ، ومع أن الأزهر وضع ضوابط لهذه العملية ضمانا لحسن استثمار الاعانات التى يقدمها فقد يكون من الخير اضافة ضوابط جديدة تقضى بالآ تقدم معونة مالية الا بعد ان يوشك المبنى على الاكتمال بالجهود الذاتية ، وضمان صلاحيته للدراسة .

#### ٤ ( ) الاثاث :

يعتبر بند الاثاث من أهم الاعتمادات التى تساعد المعهد على أداء رسالته العلمية ، وقد بدأ فى عام ١٩٧٥ بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه ارتفع فى عام ١٩٨٥ الى ٧٥٦٠٠٠ جنيه . ومع ذلك فإن هذا الاعتماد يقصر كثيرا عن الوفاء بمتطلبات المعاهد وبخاصة مع ارتفاع الأثمان بل تضاعفها ، بالإضافة الى قصوره عن الصيانة اللازمة ، ولذا فمن الضرورى زيادة هذا الاعتماد بما يواجه مشكلة اصلاح اثاثات مضى على عمرها الافتراضى اضعاف المواقيت المقدرة لها .

#### ٥ ( ) إعانة مكاتب تحفيظ القرآن الكريم :

كانت مكاتب تحفيظ القرآن الكريم هى الروافد الأساسية فى تزويد الأزهر والمعاهد الدينية بالطلاب الحافظين لكتاب الله ، وحينما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ نص فى المادة ٤٦ منها على ما يلى :

« تعتبر مدارس تحفيظ القرآن الكريم التابعة للادارة العامة للمعاهد الأزهرية الموجودة حاليا والتى تضم مستقبلا - معاهد ابتدائية أزهرية تؤهل للمعاهد الاعدادية للأزهر » .

والى جوار هذه المكاتب التى ضمت للأزهر واعتبرت معاهد ابتدائية تقوم مكاتب أهلية ، وقد نصت المادة ٤٧ من اللائحة على ما يلى بشتاتها : « تعامل مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم الخاصة التى لم تضم بعد الى الأزهر معاملة المعاهد الخاصة اذا استوفت الشروط التى يصدر بها قرار من وزير شئون الأزهر » .

وقد استحدثت فى ميزانية الأزهر بند لاعانة هذا النوع من المكاتب الخاصة وبلغت هذه الاعانة فى عام ١٩٧٥ مبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه وزيادت

الاعتمادات اللازمة للبدء فى تنفيذ خطة الاحلال المنوه عنها فى البند السابق .

\* تدبير الاعتمادات المالية اللازمة لصيانة المباني والاثاث بما يعيد للمباني القائمة والصالحة للبقاء رونقها وصلاحياتها وحسن تأثيثها ، وتزويدها بالتجهيزات والوسائل الحديثة بقدر الامكان .

\* توزيع اعانات المعاهد الاهلية بما يكفل اقامة مبان كاملة لا يتحمل الأزهر فيما بعد تكاليف استكمالها ، ويضمن ألا تكون مطابقة للأصول الهندسية والتربوية .

\* العناية بمكاتب تحفيظ القرآن الكريم باعتبار انها معاهد ابتدائية خاصة تحت اشراف الأزهر ، مع توجيه جزء من الاعانة التى تقرر لها ، لاصلاح مبانيها وصيانتها .

\* دعم اعضاء هيئة الاشراف بالادارة العامة للشئون الهندسية بما يكفل لها اداء مسئولياتها كاملة بالنسبة لمباني المعاهد الأزهرية فى المحافظات المختلفة .

\* ان تراعى الدولة عند وضع خططها الخمسية والسنوية احتياجات المعاهد الأزهرية من المباني والمنشآت بما يتناسب مع أعداد الطلاب الذين يلتحقون بها ، ليؤنوا واجب الالتزام الذى نص عليه القانون .

### التوصيات

فى ضوء ما سبق يوصى المجلس بما يلى :

اولا : أن يبادر الأزهر :

- بوضع خطة عاجلة لاحلال واستكمال وترميم المعاهد والفصول المشار اليها آنفا .

- وضع خطة مستقبلية يتم فيها رسم سياسة لاحتياجات المحافظات من المعاهد مع مراعاة التسلسل الهرمى فى مختلف المراحل ونوعياتها داخل كل محافظة .

ثانيا : أن تقر الجهات المسئولة هذه الخطط المقدمة من الأزهر وتدبر الاعتمادات اللازمة لها .

فى العام الحالى الى ٢٠٠٠ ٠٠٠ جنيه ، يقوم الأزهر بتوزيعها على ٤٠٠٩ من المكاتب فى شتى انحاء الجمهورية على قاعدة " الحافظ بمقدار ما حفظ ، والمحفظ بمقدار ما حفظ " .

والمفروض أن يراعى عند تقرير الاعانة لكل مكتب ، حالة المبنى ، ومدى حاجته الى الاصلاح والترميم ، نظرا لان أغلبية مبانيها فى حالة سيئة .

وقد تدارس المجلس الاقتراحات والتوصيات الآتية :

### توصيات مباشرة :

\* المبادرة الى تنفيذ خطة عاجلة بطريق الاحلال لتدارك الاوضاع الحالية لمباني المعاهد الأزهرية وهى أوضاع لا تحتتمل الانتظار ، وتشتمل هذه الخطة على ما يلى :

- انشاء ١١٣ معهدا ابتدائيا ، كل معهد من ثمانية فصول كحد أدنى ، بالاضافة الى حجرات الادارة والمصلى ، وأن يكون المبنى قابلا للنمو .

- انشاء ٤٥ معهدا إعداديا كل معهد من ستة فصول كحد أدنى بالاضافة الى حجرات الادارة والمصلى ، وأن يكون المبنى قابلا للنمو .

- انشاء ٢٥ معهدا ثانويا كل معهد من ١٤ فصلا .. الخ .

- انشاء ١٢ معهدا للمعلمين كل معهد من ١٤ فصلا .. الخ .

- انشاء ١٣ معهدا للقراءات كل معهد من ١٤ فصلا .. الخ .

كما توصى باستكمال الفصول الناقصة فى المعاهد القائمة على

أساس :

- ١٣٥٣ فصلا بالمعاهد الابتدائية .

- ٥٣٤ فصلا بالمعاهد الاعدادية .

- ١٩٥٤ فصلا بالمعاهد الثانوية .

\* اعادة النظر فى خطة الاستثمارات ، مع فصل استثمارات المعاهد عن استثمارات هيئات الأزهر الأخرى ، والعمل على تدبير



الدورة الرابعة عشرة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

## دور الأزهر في محو الأمية الدينية وفي تكوين الشخصية الاسلامية

ثبت في قضايا التاريخ وتجارب الأمم أن السلوك المستقيم والأخلاق  
الفاضلة هي أولى دعائم الحياة ومقومات الحضارة .  
وفي استطاعة المرء ان يرى شعبا يعيش بلا ثروة ولكنه لا يستطيع  
أن يتصور شعبا يعيش بلا قيم وأخلاق .  
لقد شرع الله تعالى الشرائع وانزل الدين هداية للناس . ولكن  
مفاهيم الاخلاق وطرائق السلوك وصور المعروف والمنكر ، لابد أن  
يعتريها التغير ، ومن ثم وكل أمرها الى ادراك عقول البشر وأحكام  
الذوق العام .  
بل انه سبحانه وتعالى وضع ضوابط السلوك ويسر الأخذ بما  
استقام منه رحمة بعباده ، وارشادا الى طريق سعادتهم . وتيسيرا على  
الخلق ارسل الله سبحانه الرسل يدعونهم الى عبادته ، ويرشدونهم الى  
الخير ، ويعلمونهم الاخلاق الفاضلة ، ويدلونهم على ما يصلح أمورهم  
ويحقق لهم الأمن والسلام .  
وهكذا كانت رسالات السماء - منذ بدء الخليقة - رحمة للعالمين ،  
وتبين للإنسان انه كان - ولا يزال - في حاجة الى الدين والتدين والى  
رب يرعاه ، وهو الذي خلقه من العدم ، وأن عليه أن ينصاع لما امر به

الخالق ، وان يبتعد عما نهى عنه ، وأن في الائتمار بأوامره وتجنب  
نواحيه خيرا لهم في الدنيا والآخرة .

الأزهر ورسالة الاسلام :

ومنذ وجد الأزهر في مصر ، وهو يقوم على حمل رسالة الاسلام  
التي جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء ، ويبذل علمائه  
الجهود الدائمة في تعليم الدين القويم ونشر الثقافة الاسلامية ، والزود  
عن حياض الاسلام ، والرد على أباطيل خصومه .

كان علماء الأزهر منذ انشئء منارات في علوم الدين والدنيا ،  
حفظوا العلوم الدينية من الاندثار والضياع ، واشتغلوا بعلوم الدنيا  
وكانوا فيها سباقين ، والى جوار هؤلاء العلماء الاجلاء كان الطلاب  
يقبلون على العلم من جميع فئات الشعب والشعوب العربية والاسلامية ،  
حتى اذا ما بلغ الطالب درجة التفقه والاجادة ، أجاز لكى يتصدى لتعليم  
الناس ويدعو الله على بصيرة محققا مضمون الآية الكريمة .

" فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا  
قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون " ( الآية ١٢٢ : التوبة ) .

كان الأزهر منارة تشع على المجتمع المصري علما وعملا ، ماثلا  
الاثر في كل مدينة وكل حي وكل بيت ، وكانت سيرة الشيوخ والعلماء  
وسلوحياتهم الباهرة تروى في كل مكان فتكون أول ما يعلم للناشئة منذ  
نعومة أظفارهم فتغرس في نفوسهم مبادئ الدين القويم ، وتطبع  
سلوكهم الفردي والاجتماعي بطابع الاسلام الحنيف ، وكان للعالم  
الأزهري الصدارة في المجتمع ، وكان خريج الأزهر قدوة في القرية  
يستفتيه الناس في أمور دينهم ودنياهم ، ويتأسسون به في مسلكهم ،  
وكان الدعاة من خريجيه ينتشرون في كل صقع فيفقهون الناس بما  
ينفعهم ، وبما يعصمهم من الزيغ والضلال .

ثم أتى على المجتمع حين من الدهر ، وشغلتنا أحداث جسام  
متلاحقة ، مختلفة الجوانب ، متعددة الصور ، ونشأ جيل بعد جيل ،  
غابت عنهم أساسيات الدين التي تقوم السلوك وتنير الناس الطريق ،

وأكبر الظن ان غيبة هذه الاساسيات هى السبب فى معظم ما نشاهده كل يوم ، ونقرؤه كل صباح ، وتطالعنا به وسائل الاعلام من غرائب الحوادث ، وشواذ المنكرات ، التى لم تكن معروفة فى مجتمعنا من قبل الا فيما قل ونذر .

وانا لنعبر عن غيبة هذه الاساسيات بمصطلح " الامية الدينية " وسنحاول فيما يلى ان نعرض مظاهر هذه الامية فى مجتمعنا ، وأسبابها ، ثم نلقى بعض الضوء على ما يقوم به الأزهر من جهود فى سبيل القضاء عليها ، وفى سبيل تكوين الشخصية الاسلامية السوية .

### الامية الدينية

#### صورها وأسبابها

##### صور الامية الدينية :

نستطيع أن نجمل الامية الدينية فى ثلاث صور :

١) الجهل بمسائل الدين ، أو بتعبير آخر " الفراغ من الثقافة الدينية " وهذه الصورة درجات متفاوتة قد يراود منها خلق الدهن تماما من كل ما يتصل بالدين بحيث يكون المرء كيوم ولدته أمه ، وهذه الصورة تكاد تكون غير موجودة فى مجتمعنا هذا ، وفى زمننا هذا ، حتى بين الذين لم يتح لهم حظ من التعليم المدرسى ، ذلك لأن المحيط الذى يعيش فيه المصرى المسلم - أيا كان موقعه - يتعرض أثناء الليل وأطراف النهار لممارسات دينية لا تنقطع ، من أذان الصلوات ، وشعائر العبادات ، وترتيل لايات ، وأحاديث دينية وندوات ، وغيرها .

وحتى اذا فرض وجود مثل هذه الامية فمن اليسير معالجتها ، والاستجابة لنداء الفطرة فيها ، فكل مولود يولد على الفطرة ، كما جاء فى الحديث الشريف .

- ولكن هناك صورة اكثر انتشارا بين المسلمين حتى بين بعض ممن نالوا قسطا متواضعا من التعليم المدرسى ، ونعنى بها صورة طائفة من السذج والبسطاء الذين يعتقدون ان كل ما ينسب الى الدين هو من الدين ، وان كل من ينتسب الى العلم يؤخذ منه ، ويستمتع لكلامه

دون تمييز بين الوهم والحقيقة .

وأهم ما يميز هذه الفئة أنهم يقعون - بسهولة - فريسة للبدهج والخرافات ويقومون - باسم الدين - بتصرفات يتبرأ منها الاسلام ، يضررون بها أنفسهم ويضررون بها غيرهم ، ويسيتون من حيث يحسبون انهم يحسنون صنعا .

- ثم هناك صورة لفئة ثالثة نالوا حظا غير قليل من التعليم المدرسى ، ولكن ثقافتهم الدينية كانت ضحلة فى مناهجها وفى طريقة تلقيها ، وفى المناخ التعليمى الذى تلقوها فيه ، ومن ثم لم تصل الى وجدانهم ، وانما حصلت على أنها شعارات قد ترددها أفواههم ، ولم يدخل الايمان بها فى قلوبهم .

##### وتتمثل هذه الامية فى مظاهر منها :

- وقوف العقيدة عند حد التلفظ ، أما ما ينبغى أن يقترب بها من وجوب مراقبة الله فى كل عمل فهو أمر بعيد .

- الوقوف عند الجانب المظهرى فى أداء الشعائر - دون وعى بما ينبغى أن يلازمها من تدبر وخشوع وما تستهدفه من بر وخير وسلوك كريم .

- وقد يترتب على المظهرين السابقين - فى بعض الأحيان - انفصال كبير بين العلم والعمل ، ويتمثل ذلك فى انحرافات مثل الرشوة والكذب والنفاق وابتغاء أيسر السبل للكسب الدنيوى العاجل ولو تأتى بطريق غير مشروع والاستكانة لعادات وتقاليدها الضار والضرار ، مثل العدوان باسم الكرامة ، أو الأخذ بالثأر .

٢) وأما الصورة الثانية فهى التطرف الفكرى باسم الدين ، وقد ابتلى العالم الاسلامى فى السنين الأخيرة بطوائف من المسلمين ، منهم من يعلمون قليلا من النصوص يجمدون عليها ، ويقفون عند ظواهرها ، فلا يستطيعون أن يوفقوا بين أطوار الحياة المتغيرة وأحكام الدين ، وقد يجنح بعض هؤلاء الى التزمّت والغلو فى اصدار الأحكام فيما هو حلال وحرام ، ويصورون الحياة بلون قاتم ، فالتصوير حرام ، والموسيقى

حرام ، وغير ذلك كثير مما يتصل بالطعام والشراب ومعاملة الناس .  
ومن هذه الفئة من يلجأ الى العنف فما أيسر أن يرموا الناس بالكفر  
وقد يمتد عنفهم الى الانتقام من المجتمع ، والعنوان على الأبرياء من  
الناس الذين لا يسيرون على هواهم فيما يحسبون انه تطبيق للشريعة  
الاسلامية ، فكأنما يأخذون سلطة التشريع والتنفيذ في أيديهم .  
وهذه الصورة من الأمية الدينية ، وهي أمية دينية لا ريب ، هي أشد  
الصور خطرا على سلامة المجتمع .

ان اختلاف الرأي أمر جائز ، بل قد يكون صورة من صور الخير  
والرشاد ، وهو ضروري لامتداد الحضارة والعمران ، ولكن لاختلاف  
الرأي قنواته المشروعة وأساليبه الرشيدة ، التي أجملها القرآن الكريم  
في آيات بليغة .

" ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى  
هى أحسن ، ان ربك هو اعلم بمن سبيله ، وهو اعلم  
بالمهتدين " . ( الآية ١٢٥ : النحل ) .

وأما ان يتصل الرأي بالعنف ويصطبغ بالخصومة والبغضاء والرمى  
بالكفر ، وأما ان يركب صاحب الرأي مركب الشطط في الحكم على  
الناس والعنوان على الأمنين ، فهنا تكون المخاطر والكوارث ، وتكون  
الفئة والفساد الكبير .

ومن هنا تبرز ضرورة الدعوة الصحيحة ، والحوار الحر ، يقوم بهما  
الدعاة المخلصون ، يحصنون الشباب ويرشدون الضالين ويصححون  
المفاهيم ويهدون الى صراط الله المستقيم .

٣ ) وثمة صورة ثالثة لا نملك الا أن نعددها من بين صور الأمية  
الدينية ، لأن مصدرها هو سوء الفهم لأحكام الدين ، ومجاناة الطبيعة  
السمة للشريعة الاسلامية ، وتعنى بها تلك الأمية المتمثلة في التعصب  
الاعمى البغيض ، وفي نظرة البعض الى الأديان السماوية الأخرى بعين  
البغضاء بل الخصومة التى قد تخرج عن طورها احيانا ، فتلجأ الى

#### المشاحنة والعنوان .

وحتى اذا كان وراء هذا المسلك العدواني لبعض الفئات يد خفية  
تبغى اثاره الفتنة في المجتمع لتتال من وحدته ، وتذهب بريجه ، وتشغله  
عن البناء والتنمية - حتى اذا كان الأمر كذلك - وهو أمر وارد - فإن  
هذا يعنى أن الأمية قد طمست على عقولهم ، فلم يستبينوا ما يبيت  
لهم ، ولم يدركوا ما في دينهم من سماحة ومن رعاية لحرمة الأديان  
السماوية ، وحماية لحقوق اتباعها في حريتهم الدينية ، وحقوقهم المدنية  
مع المسلمين على قدم المساواة ، لهم مالنا وعليهم ما علينا .

أضف الى ذلك أن المجتمع المصرى ذاته كان - ولا يزال - مجتمع  
المودة والمحبة ، لم يعرف في تاريخه الطويل قط التعصب ضد الأديان .  
واذا قورن مجتمعنا المصرى بكثير من المجتمعات الاسلامية من حيث  
انتشار الأمية الدينية فإننا نستطيع القول ان مجتمعنا أحسن حالا ،  
واقوم سبيلا ، فليس فيه زواج للملاحدة والمشركين ، وليست لدينا فرق  
دينية متناحرة ، أو مذاهب متصارعة كما هو الحال في كثير من  
المواطن . ثم ان هناك صحوة اسلامية واضحة ، نلمسها في المساجد  
العامرة بالمصلين ، والندوات الدينية يؤمها ألوف الشباب والمسنين ،  
ومئات الجماعات الدينية التى تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وكتب  
الثقافة الدينية التى تدل الاحصاءات على أنها أكثر الكتب رواجاً في  
سوق النشر ومعارض الكتب .

ومع هذا فإن هناك أمية دينية في نسبة ليست بالقليلة تسمى الى  
مجتمعنا المسلم الى حد كبير ، وتتمثل في المظاهر والسلوكيات التى ما  
كان ينبغي لها أن تكون في بلد الأزهر الذى حمل المشعل بنور الاسلام  
منذ قرون عديدة .

ولكن دور الأزهر - فيما يتعلق ببناء المسلم - لا يقتصر على مجرد  
محو أميته الدينية ، فذلك هو الحد الأدنى من أهداف التعليم والدعوة ،  
وانما تمتد رسالة الأزهر الى نشر المعرفة بين الناس ، وإلى وضع

المناهج ، والمستوى العلمى لكثير من المعلمين ، والطريقة التى تستخدم فى الأداء ، لم تحقق الأثر المنشود فى تعميق القيم الدينية ، وترسيخ المبادئ السامية لتصبح سلوكا طيبا فى التلاميذ .

### التوصيات

على الرغم من الجهود التى يقوم بها الأزهر ومؤسساته فى مكافحة الأمية الدينية بصورها المختلفة ، وعلى الرغم مما يقوم به الأزهر ومؤسساته من جهد فى تكوين الشخصية الإسلامية التى حدد أركانها القرآن الكريم والسنة الشريفة ، وقدمت نماذجها السيرة النبوية العطرة وسيرة الخلفاء الراشدين والأئمة الصالحين – على الرغم من هذا كله فإننا نرى فى المجتمع كثيرا من المظاهر السلوكية المتفشية بين أعداد غير قليلة من المسلمين ، تتجافى مع ما يدعو اليه الاسلام من قيم ومبادئ .

وفى هذا دلالة على أمرين :

الأول : أن الجهود التى يبذلها الأزهر ومؤسساته فى حاجة مستمرة الى التطوير ، من حيث الكم والكيف على السواء .

والآخر : ان التبعية لا تقع على الأزهر وحده وإنما يشاركه فيها أجهزة وقنوات أخرى ، تقوم بالتوجيه فى مجتمعنا المعاصر الذى تلم به تغيرات جذرية وتحديات فى جميع الميادين .

وفىما يلى بعض التوصيات فيما يتعلق بدور الأزهر أساسا ، ثم بدور بعض الأجهزة المعنية التى تتصل بالموضوع :

### توصيات عامة :

\* لقد كان لخريج الأزهر على مدى التاريخ طابعه الخاص وشخصيته المتميزة التى كانت موضع التقدير فى الداخل والخارج .  
والأمل معقود على أن تتمكن الجهود المخلصة للدين ولهذه المؤسسة العريقة من أن تستعيد للشخصية الأزهرية مكانتها . وفى سبيل ذلك يؤكد المجلس التوصيات التى سبق أن أصدرها ، والتى تتعلق بتربية

الخطط واتخاذ الوسائل الكفيلة بتربية الشخصية الإسلامية فى ضوء ما جاء به القرآن الكريم ، والسنة الشريفة .

هذا وإلى جانب ما ينبغي ان تقوم عليه شخصية المسلم من الدعوة الى الحق والمعروف والفضيلة ، فإن هناك مقومات مكملة لشخصية المسلم ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ، بعض المبادئ العامة التى تعتبر من أركان الشخصية الإسلامية والتى أفاض فيها الشراح والمفكرون المسلمون مثل التكامل ، والتوازن ، والاعتدال ، والوسطية ، وكذلك المبادئ التى تحدد العلاقة بين الفرد والمجتمع مثل " الحرية " و " المساواة " و " العدالة " والتى تكتمل الشخصية الإسلامية بممارستها فى المجتمع الاسلامى .

### دور الأزهر فى التربية الدينية بمدارس التعليم العام :

بعد أن شرحنا مفهوم الأمية الدينية ، وأشرنا الى أهم مقومات شخصية المسلم فى ضوء ما جاء به القرآن الكريم والسنة الشريفة ، ونور الأزهر الشريف فى مجال الدعوة الدينية ، نشير فى ايجاز الى الدور الذى يقوم به الأزهر عن طريق مؤسساته وخبريه فى مجال تعليم الدين لثانئة المدارس ، وما اصطلحنا على تسميته بالتربية الدينية .

ذلك أن الأغلبية العظمى من معلمى الدين الاسلامى فى مدارس التعليم العام – فيما عدا الحلقة الابتدائية – من خريجي كليات الأزهر ، يقومون بتدريس الدين كمادة تحمل اسم " التربية الدينية " يستكملون بها النصاب المقرر فى مادة " اللغة العربية " التى جرى العرف على أنها مادة تخصصهم ، وقد جنى هذا الاعتبار على وضع التربية الإسلامية وبخاصة ان الدرجة التى يحصل عليها الطالب فيها لا تضاف الى مجموع الدرجات .

ومع ان محتوى مناهج التربية الدينية فى مدارس التعليم العام يضم قدرا لا بأس به من القرآن الكريم والاحاديث النبوية والعبادات والمعاملات والسير والتهذيب ، فإن المناخ العام الذى تؤدى فيه هذا

الشخصية المتكاملة للطالب الأزهرى الذى سيكون يوما ما نموذجا يقتدى به فى سلوكه وطريقة أدائه ، أيا كان الموقع الذى يعمل فيه .

\* توجيه المسئولين عن محو الأمية الدينية ، وتكوين الشخصية الإسلامية - أيا كانت اختصاصاتهم ومواقع عملهم - الى الاهتمام بغايات ثلاث أساسية ، ومراعاة التوازن بينها لكيلا تطغى احداها على الأخرى وهى جوانب : المعرفة ، والوجدان ، والسلوك .

\* تنشيط الدراسات الإسلامية من اصول الاسلام الحنيف وبخاصة تلك التى تعالج قضايا الحاضر والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ، وتشجيع الباحثين ودعمهم ماديا وأدبيا ، ونشر هذه الدراسات وتيسير تداولها واقتنائها .

فى شأن الدعوة والداعية :

\* ان القوة الصالحة للدعاة ، ودعوتهم المستنيرة الذؤوب بالحكمة والموعظة الحسنة ، والتفهم السليم للغة العصر - هى المنهج القيم لمحور الأمية الدينية ، وهداية الناس الى الطريق المستقيم والعمل الصالح فى ضوء تعاليم الدين الحنيف . ومن ثم فتنبغى العناية باختيار من يتصدون للدعوة ، وحسن إعدادهم وتدريبهم ، وان تيسر الدولة لهم سبيل أداء رسالتهم ، وتحيطهم بالرعاية ماديا وأدبيا وعلميا .

\* ضرورة تركيز أجهزة الدعوة والاعلام على بعض المبادئ ذات الأثر المباشر فى تكوين الشخصية الإسلامية السوية ، وتعزيزها بنماذج من السيرة النبوية العطرة وسلوك الاعلام من الشخصيات الإسلامية الراشدة . ومن هذه المبادئ ( على سبيل المثال ) :

- الوسطية والاعتدال .

- الأخذ بأسباب العلم ، وقرن العلم بالعمل مع اتقانه ، قربى الى الله .

- الدفع بالتى هى أحسن .

- الاعتزاز بالتراث واللغة ، والذاتية الثقافية الإسلامية .

\* عدم الاقتصار فى الدعوة على المحاضرة والخطبة والمقالة ، وانما تستخدم الوسائل التكنولوجية والبرامج الحديثة ، وينبغى أن يكون هناك تخطيط وإعداد وتقويم لمثل هذه البرامج ، تقوم بها الأجهزة المختصة بالتعاون والتنسيق مع الأزهر ومؤسساته .

فى شأن أجهزة الاعلام :

\* توجيه المسئولين عن المؤسسات المعنية من اذاعة وتليفزيون وصحافة الى :

- مزيد من العناية بالبرامج من حيث الكم والكيف والتوقيت ، وحسن اختيار من يتصدون للحديث الدينى .

- تجنيد الفن ليكون فى خدمة الفضيلة ، منفرجا من الرذيلة والانحراف .

- ترشيد البرامج الاعلامية نحو احترام شخصية رجل الدين ، ومعلم التربية الدينية .

- التصدى بحسم لمن يستفزون مشاعر المواطنين فيما يكتبون فى الصحف ، اذ يفسرون الدين على غير وجهه .

\* انشاء مراقبة فنية بجهاز الاذاعة والتليفزيون ، يتولاها علماء من نوى الخبرة ، تختص بمراجعة ما يذاع ويعرض من برامج دينية واجتماعية ضمانا لخلوها مما يمس العقيدة أو القيم الاصلية .

فى شأن المؤسسات التعليمية :

\* ان أساتذة الأزهر - فى معاهده وكتلياته - هم الرواد الذين يؤمل أن يقودوا حملات محو الأمية الدينية ، وبناء الشخصية الإسلامية السوية ، ولهذا ينبغى ان توضع المعايير الدقيقة لاختيار هؤلاء الاساتذة بحيث تتوافر فيهم مقومات الدعاة بحق ، ولا يقتصر عملهم على أداء الواجبات الرسمية ، بل يتجاوزها الى توجيه تلاميذهم علميا وتربويا .

## توصيات سابقة :

- \* التأكيد على التوصيات التي صدرت عن المجلس في دوراته السابقة ولا سيما التوصيات الملحق بالتقارير الآتية :
- ١ ( دور الأزهر في نشر الثقافة الاسلامية وتحفيظ القرآن الكريم .  
( الدورة الرابعة ١٩٧٧/٧٦ )
- ٢ ( تعليم الدين والتربية الاجتماعية .  
( الدورة الرابعة ١٩٧٧/٧٦ )
- ٣ ( تعليم الدين في مراحل التعليم العام .  
( الدورة الرابعة ١٩٧٧/٧٦ )
- ٤ ( ترشيد سياسة التعليم في معاهد الفتايات بالأزهر .  
( الدورة السابعة ١٩٨٠/٧٩ )
- ٥ ( الدعوة واعداد الدعاة .  
( الدورة الثانية عشرة ١٩٨٥/٨٤ )
- ٦ ( الثقافة الاسلامية لطلاب الجامعات المصرية .  
( الدورة السادسة ١٩٧٩/٧٨ )
- وكان المجلس قد أصدر في الدورة المذكورة توصية لم تنفذ كما ينبغي ونصها كما يلي :
- « توجيه العناية في التعليم الجامعي الى التراث الديني ، وتمكين طلابه من اطلاعهم عليه ومدارستهم له ، وإبراز الفضائل التي تحت عليها الأديان السماوية وأثار التحلى بها ، وتطعيم هذا التعليم بقدر من الثقافة الاسلامية والدراسات الانسانية في صورة مقررات علمية على نحو ما حدث بالنسبة الى الاشتراكية والى ثورة ٢٣ يوليو ، والى القومية العربية ، على أن ينتظم ذلك في صفوف الدراسة العالية وتؤلف فيه الكتب الدراسية في مستوياتها ، ويخصص لكل صف أستاذ يمكن رجوع طلابه اليه لاستيضاح ما هو في حاجة الى استيضاح مما تنتظمه هذه المؤلفات وما يشته به أمره عليهم فيما يثيره المفروضون والمشككون وأصحاب المآرب والأهواء » .

وفي هذا الصدد ينبغي أن تهتم المعاهد والكليات بالأنشطة اهتمامها بالمقررات الدراسية ، وأن يكون اساتذتها دعاة وروادا .

\* التركيز في دراسة الدين - بعد جانب العقيدة - على الجوانب التي تتصل بالعلاقات الاجتماعية والمعاملات في العمل والتجارة وشئون المعاش ، وإبراز الآيات القرآنية والاحاديث النبوية وجوانب سيرة الرسول وصحابته التي تدعو الى المحبة بين المسلمين بعضهم وبعض وبين المسلمين ومن يعايشونهم في مجتمعاتهم .

\* اتخاذ الوسائل الكفيلة بتوفير الاهتمام بدروس التربية الدينية في مدارس التعليم العام بالنسبة للمعلم والتلميذ جميعا . ومن هذه الوسائل التشدد في تطبيق النص الذي يقضى بأن الدين مادة أساسية ، وضرورة اضافة درجاتها الى مجموع درجات التلميذ في سنوات النقل ( دون امتحانات الشهادات العامة ) وتقويم المعلمين القائمين بتدريسها تقويما منفصلا عن اللغة العربية ، بحيث يكون له أثره في ترقياتهم واعاراتهم ، بالاضافة الى تكريم الممتازين من معلمى المادة والمتفوقين من تلاميذهم .

\* ان كثيرا من معلمى الدين في مدارس التعليم العام لم يعدوا اصلا لتدريس هذه المادة ، وانما يقوم بهذه المهمة عادة مدرّس اللغة العربية ، ولما كان إعداد مدرّس متخصص لتدريس الدين وحده تقف دون تنفيذه أسباب تربوية واقتصادية - فإنه يقترح إعداد برنامج تدريبي شامل وجاد للمدرسين في أثناء الخدمة ، يتناول طسرق تدريس الدين ( واللغة العربية ) فهما وممارسة ، على ألا تقل مدة البرنامج عن ثلاثة أشهر .

\* استمرار رعاية الكتاتيب القائمة ، والتشجيع على انشاء المزيد منها باعتبارها روافد للمعاهد والمدارس ، على أن يتولاها الأزهر بالتوجيه ، ويقدم لها المعونات المادية والأدبية .

الدورة الخامسة عشرة ١٩٨٧ - ١٩٨٨

## تطوير الدراسة بمؤسسات الأزهر

صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر وهيئته ، ولقد بدأ تطبيق مواده خلال السنوات التي أعقبت صدوره ثم صدرت لائحته التنفيذية في عام ١٩٧٥ وتناولتها بعض الإضافات والتعديلات .

واليوم وقد مضى أكثر من ربع قرن على صدور القانون ، وتخرج في ظله الآلاف من الدارسين بجامعة الأزهر ومعاهده ، فإن الأمر يتطلب وقفة لنتبين مدى تحقيق هذا القانون لأهدافه ، وأوجه القصور - ان وجدت - للنظر في تلافيتها .

وتستهدف هذه الدراسة محاولة التعرف على هذه الجوانب من خلال استعراض أغراض القانون فيما يتعلق بتطوير الدراسة بمؤسسات الأزهر ، والأوضاع الحالية للدراسة بجامعة الأزهر ومعاهده ، ومدى تحقيقها للأمال المنشودة من التطوير وتلمس مناحى النقص أو القصور .

تطور الدراسة بالأزهر منذ نشأته وحتى نهاية العصر العثماني :

لم يكن الأزهر أول مؤسسة علمية إسلامية بمصر ، ولكن سبقه

المسجد الجامع الذي بناه عمرو بن العاص مع مدينة الفسطاط حيث قامت به حركة علمية تمثلت في حلقات دراسية كانت تشرح فيها تعاليم الدين الاسلامي الحنيف وتوضح اسسه وأحكامه وأهدافه ، وكانت حلقة الامام الشافعي من أشهر هذه الحلقات وتخرج فيها كثير من الشيوخ والعلماء في ذلك العصر .

كذلك كان الحال مع جامع احمد بن طولون ، فما ان فرغ من بنائه سنة ٢٦٥ هـ ( ٨٧٨ م ) حتى جلس به الفقهاء والعلماء ، وازدهمت به الحلقات ، وأصبح المركز الثقافي لمدينة القطائع ، وكانت تلقى فيه دروس التفسير والحديث والفقه على المذاهب الأربعة ، كما كانت تلقى به دروس في القراءات والسيرة ، وفي اللغة والنحو والتاريخ والفلسفة وعلوم الهيئة والميقات .

وبعد الفتح الفاطمي لمصر ، أسس الفاطميون مدينة القاهرة لتصبح العاصمة الجديدة للبلاد ، وأنشئوا بها الجامع الأزهر الذي بدى في بنائه سنة ٣٥٩ هـ ( ٩٧١ م ) وافتتح للصلاة في شهر رمضان من سنة ٣٦١ هـ ، ولكن الدراسة لم تبدأ به الا بعد أربع سنوات . وكان هذا المسجد يعرف باسم " جامع القاهرة " وجاءت تسميته بالأزهر بعد ذلك نسبة للقصور التي كانت تحيط به وتعرف بالقصور الزاهرة ، وربما كان اشتقاقا من اسم فاطمة الزهراء التي ينتسب اليها الفاطميون .

وعندما استقر سلطان الفاطميين بمصر ، بدأوا في نشر مذهبهم ودعوتهم الشيعية بالجامع الأزهر ، وكان ذلك في آخر عهد المعز لدين الله الفاطمي ، فجلس قاضى القضاة ، أبو الحسن على بن النعمان القيرواني في شهر صفر سنة ٣٦٥ هـ ( ٩٧٦ م ) بهذا الجامع وقرأ مختصر أبيه في فقه آل البيت وهو المسمى بكتاب " الاختصار " في جمع حافل ، وأثبت أسماء الحاضرين ، فكانت هذه أول حلقة للدراسة بالأزهر . وتوالى بعد ذلك الحلقات العلمية التي عقدها بنو النعمان وكانوا من أكابر علماء المغرب ، كما اتخذ " يعقوب بن كلس " وزير المعز لدين الله الفاطمي ووزير ولده العزيز ، مكانه في الأزهر معلما ، وقرأ على

الناس كتاباً ألفه في الفقه الشيعي على مذهب الاسماعيلية ومبوي على أبواب الفقه .

والى جانب دروس الفقه ، عقدت بالأزهر دروس في الحكمة ، وتبع ذلك تدريس العلوم الدينية العقلية ، وعمل الخلفاء الفاطميون على جذب طلاب العلم الى الأزهر من أنحاء الأقطار الاسلامية ، وفي عام ٣٧٨ هـ (٩٨٨ م) عينوا له المدرسين ونظموا لهم الرواتب وجهزوا لهم السكنى بجوار الجامع ، وسارت الدراسة به على نظام الحلقات وكانت تدرس فيه مواد الدين ، واللغة ، والأدب ، والقراءات ، والنحو ، والمنطق والفلك ، والطب ، والعلوم ، والرياضيات ، وكانت مكتبة الأزهر تحوى العديد من المؤلفات الخاصة بهذه المواد .

وفي العصر الأيوبي (٥٦٧ - ٦٤٨ هـ / ١١٧١ - ١٢٥٠ م) أبطلت صلاة الجمعة في الجامع الأزهر ، وإن كان قد احتفظ بصفته التعليمية وألقى فيه "موسى بن ميمون" الذى وفد الى مصر في عهد صلاح الدين الأيوبي وعمل طبيباً خاصاً في بلاطه ، دروساً في الرياضة والطب والفلك ، ولكن الدولة الأيوبية السنية عثت بانشاء المدارس التى نافست الأزهر في مهمته والذى صار الفقه يدرس فيه على المذاهب الأربعة .

وفي العصر المملوكي (٦٤٨ - ٩٢٢ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م) أعاد الظاهر بيبرس للأزهر خطبة الجمعة ، كما أعاد اليه نشاطه العلمى ، فبلغ عدد طلابه في عام ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) - ٧٥٠ طالباً من مختلف الأقطار الاسلامية حيث كانوا يدرسون فيه علوم الدين واللغة والعلوم العقلية .

وبينما كان المغول يجتاحون الجانب الشرقى للعالم الاسلامى ، ويدمرون بغداد ويقتلون الخليفة وغيره من علمائها ويحرقون الكتب والمؤلفات التى كانت تزخر بها - كان الجانب الغربى للعالم الاسلامى فى الأندلس وشمال أفريقيا فى تقهقر وضعف مستمر أمام ضربات الفرنجة .

ووقفت مصر تستقبل النازحين من المشرق والمغرب ، وتستخلص الكتب التى نجت من الدمار وأحوال الطريق ، وتفسح صدرها للعلماء الذين فروا من العسف والعدوان وأصبح الأزهر هو الجامعة الإسلامية الكبرى .

غير أنه في أواخر العصر المملوكى أصاب الأزهر ما أصاب سائر مرافق البلاد من ركود ، وفي العصر العثمانى (٩٢٢ - ١٢٥٠ هـ / ١٥١٧ - ١٨٠٥ م) توقفت دراسة العلوم العقلية ما عدا الحساب للحاجة اليه في علم المواريث ، ومبادئ علم الهيئة للحاجة اليه في تحديد وضبط مواعيد الصلاة ، بالإضافة الى بعض نظريات الهندسة والفلك . كما زالت عن العلوم النقلية ظاهرة الاجتهاد ، وسيطر على دراستها الحفظ والاستظهار والاهتمام بالنواحي اللفظية .

غير أن ذلك لم يمنع بعض علماء الأزهر من دراسة بعض العلوم العقلية باعتبارها من علوم الكفاية التى اذا قام البعض بدراستها تحقق الغرض منها ، وكان من بين هؤلاء الشيخ "احمد الدمنهورى" شيخ الجامع الأزهر في الفترة من ١٧٦٨ - ١٧٧٨ م . فقد ورد في سند إجازته انه درس الحساب والجبر والهندسة والفلك وعلم المواليث الثلاثة (الحيوان والنبات والجماد) والتشريح وعلاج البواسير وعلاج لسع العقرب وتاريخ العرب والعجم .

كما درس الشيخ "حسن الجبرتي" المتوفى عام ١٧٧٤ : الحساب والجبر والهندسة وحساب المثلثات ، وكان يعلم تلاميذه الفلسفة والفلك والرياضيات .

وفي أثناء الحملة الفرنسية على مصر (١٢١٣ - ١٢١٦ هـ / ١٧٩٨ / ١٨٠١ م) تعالت الأصوات بضرورة إصلاح أحوال الدراسة بالأزهر ، بعد أن تبين لعلمائه الفرق بين ما وصلوا اليه وبين ما وصل اليه العلم في الغرب .

وفي فترة تولى محمد على حكم مصر (١٨٠٥ - ١٨٤٨ م) أنشأ نظاماً تعليمياً حديثاً تاركا الأزهر ونظامه التعليمى على ما كان عليه ،



- وكان القانون الذى صدر فى عام ١٩٠٨ قد جعل هذه المواد الاختيارية اجبارية يلزم الطلاب بدراستها .

- ويموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ قسمت مواد الدراسة الى ثلاث مجموعات : دينية ، لغوية ( وتشملان المواد التى كانت مألوفة بالآزهر ) ومجموعة ثالثة رياضية تشمل : الحساب والهندسة والجغرافيا والرسم والتاريخ والاشياء وخواص الأجسام وقواعد الصحة والتاريخ الطبيعى ، كما نص ذلك القانون على توحيد الكتب فى الأزهر والمعاهد الملحقة به ، وعلى منع قراءة التقارير منعا باتا ، وعدم قراءة الحواشى الا فى القسمين الثانوى والعالى ، وعلى أن يقوم المجلس الأعلى للآزهر بتشكيل لجنة لتحديد الكتب الجديدة قبل تقرير دراستها .

- ويصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٣ حددت الدراسة بالآزهر فى أربع مراحل هى : الأولية ، والثانوية ، والعالية - ثم مرحلة التخصص ومدتها ثلاث سنوات . واستهدفت الدراسة بالمرحلتين الأولية والثانوية ، " الثقافة العامة " ، على أن يتم التخصص فى العلوم الأزهرية العربية فى الأقسام العالية ومرحلة التخصص .

- وعندما صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ ، أصبح نظام التعليم الأزهرى قريبا من نظام التعليم الحديث ، فنص القانون على تقسيم ذلك التعليم الى مرحلة ابتدائية ، مدتها أربع سنوات - وثانوية مدتها خمس سنوات . واستحدثت كليات ثلاث هى : اصول الدين ، واللغة العربية ، والشريعة ، كما أنشأ القانون أقساما تخصصية لمن يفرغون من دراساتهم العالية بالكليات ، ونص على أن تنشأ أقسام عامة ، الغرض منها سد حاجة من يريد التوسع فى معرفة أحكام الدين واللغة العربية ، وأباح حضور دروسها لأى راغب فيها دون قيد أو شرط .

- ثم صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ ، الذى وضعه شيخ الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغى بهدف اصلاح حال الأزهر واستعادة عهده الزاهر .

وان كان قد استعان بعلماء الأزهر وطلابه فى انشاء المدارس الحديثة وفى الايفاد للبعثات الخارجية . وفى عهدى عباس الأول وسعيد ( ١٨٤٨ - ١٨٦٣ م ) سيطر الركود الثقافى على الأزهر مثله مثل سائر المؤسسات التعليمية الأخرى فى مصر .

وفى عهد الخديو اسماعيل ( ١٨٦٣ - ١٨٧٩ م ) أشار التقرير الرسمى الذى قدمته مشيخة الأزهر لتبعت به الى لجنة معرض باريس سنة ١٨٦٤م الى أن المواد التى تدرس بالآزهر تشمل علوم : الفقه ، والاصول ، والتفسير ، والحديث ، والتوحيد ، والنحو ، والصرف ، والمعانى والبيان والبديع ، وفن اللغة ، والعروض والقافية ، وعلوم الفلسفة والحكمة والتصرف ، والمنطق والحساب والجبر والمقابلة والفلك والهيئة . كما كانت تقرأ به لمن يرغب علوم الهندسة والتاريخ والموسيقى .

#### قوانين إصلاح الأزهر السابقة :

صدر أول قانون لإصلاح الأزهر فى عام ١٢٨٧ هـ ( ١٨٧٢ م ) فى عهد الخديو اسماعيل ، ثم توالى قوانين الإصلاح فى عام ١٨٩٦ م ، وعام ١٩٠٨ م ، وعام ١٩١١ م ، وعام ١٩٢٣ م ، وعام ١٩٣٠ م ، ثم القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ م .

وقد تناولت تلك القوانين ارساء القواعد المتعلقة بمواد الدراسة والامتحان بالآزهر ، والسلم التعليمى ، والمراحل التعليمية ، والشهادات المرتبطة بكل مرحلة ، ومواعيد الدراسة ، والعطلات الرسمية ، وحضور وغياب الطلاب فى الأزهر ومعاهده .

- وقد نص القانون الذى صدر فى عام ١٨٩٦ م على أن تدرس بالآزهر علوم المقاصد ( الفقه ، والحديث ، والتفسير ، والاصول ، والأخلاق الدينية ، وعلوم الكلام ، وعلوم الوسائل ( النحو ، والصرف ، والمعانى ، والبيان ، والبديع ، والمنطق ، ومصطلح الحديث ) كما نص القانون على حرية الطالب فى دراسة مواد اختيارية هى الحساب والهندسة والإنشاء .

وقد حدد أهداف الأزهر فيما يلي :

- القيام على حفظ الشريعة الفراء أصولها وفروعها ، واللغة العربية ، والعمل على نشرها .

- تخريج علماء يوكل اليهم تعليم علوم الدين واللغة في مختلف المعاهد والمدارس وتولى الوظائف الشرعية في الدولة .

واشتملت مواد الدراسة في التعليم الابتدائي الأزهرى على : الفقه والتوحيد والسيرة النبوية ، وسيرة كبار الصحابة ، وتجويد القرآن الكريم وتسميعة ، والانشاء والنحو والصرف والاملاء والمطالعة والمحفوظات والخط والتاريخ والجغرافيا والرياضيات وتدبير الصحة والرسم .

كما اشتملت الخطة الدراسية للتعليم الثانوى الأزهرى على مواد : الفقه والتفسير والحديث ومصطلحات التوحيد ، والنحو والصرف ، والبلاغة والانشاء وتاريخ أدب اللغة والعروض والقافية والمطالعة والمحفوظات ، والمنطق وأدب البحث والطبيعة والكيمياء ، وعلم الحياة والتاريخ والجغرافيا .

وقد لاحظ المسئولون بالأزهر أن القانون المذكور لم يتضمن تدريس المواد العلمية الحديثة ، فعملوا على استصدار القانون ١٦٤ لسنة ١٩٥٥ وينص على ادخال مقررات دراسية جديدة بكلية اللغة العربية ، ثم قرار المجلس الاعلى للأزهر بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٨ وينص على تدريس اللغات الأجنبية بالكليات الأزهرية ، ثم قرار المجلس الأعلى للأزهر فى ٣٠/١٢/١٩٥٩ وينص على ادخال مواد دراسية جديدة الى مناهج كلية الشريعة .

ومنذ ذلك الحين كانت أصوات المهتمين بشئون الأزهر تتنادى بضرورة القيام بإصلاح جذرى يعمل على تقوية اتصال الأزهر بالحياة العامة والأجيال الناشئة اتصال المشارك لا المنافس ، وذلك بمجاراة روح العصر فى تنظيم مناهجه ، أساليبه ووسائله التعليمية والعملية ، بما يتيح الفرصة المتكافئة لخريجى الأزهر مع غيرهم من خريجى التعليم العام ،

١١٤

بحيث لا يقتصر الأمر على توليهم الوظائف ذات الصبغة الدينية فقط ، بل تتاح لهم الفرص لتولى غيرها من الوظائف والأعمال الأخرى بالدولة .  
قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ :

دوافعه :

أوضحت المذكرة التفسيرية لقانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الدوافع والبواعث الى تنظيم الأزهر ، معاهده وجامعته ، فيما يلي :

- أن الوضع التعليمى للأزهر يكسب الخريجين حظا كبيرا من علوم الدين لكنهم فى الوقت نفسه لا يؤهلون للعمل والانتاج مما يحرمهم من صفة المواطنين المشاركين فى نهضة البلاد .

- ترتب على عدم مشاركة الخريجين فى الانتاج تعطيلهم وانعزالهم عن المجتمع ، لذا كان من الضرورى تحطيم الحواجز بين الأزهر والجامعات الأخرى ، من أجل القضاء على العوامل المسببة للبطالة وعزلة الخريجين عن مجتمعاتهم .

- حان الوقت لكى يجد الأزهر الوسائل الملائمة التى تعينه على التجديد ، والمواعاة بينه وبين عصره مع احتفاظه بخصائصه .

- كان الأزهر مصدر كثير من التقاليد فى الجامعات شرقا وغربا ، ولا يعقل أن يحرم نفسه من تقاليد كان هو مصدرها .

- الاسلام يجمع بين علوم الدين وعلوم الدنيا ، بل يفرض على كل مسلم أن يأخذ نصيبه من الدنيا والدين ، ووسيلته الاتصال بعلوم الدنيا اتصال النفع والانتفاع .

- للأزهر دور عظيم فى تاريخ العالم ، وتاريخ الكفاح السياسى ، ويعلق الكثيرون فى الأقطار الاسلامية الأمل عليه فى أن يأخذ بيدهم ، ويرفع مستواهم .

ومن أجل هذا ينبغى على الأزهر أن يطور نظمه ، وأن يعدل فى علومه ، ليكسب المتعلمين الخبرات اللازمة لبناء أوطانهم ، مع احتفاظه

بطابعه المميز وخصائصه التي استحق بها أن يظل مسيطرا على تاريخنا وعلى العلاقات الوثيقة بيننا وبين المسلمين في الشرق والغرب أكثر من ألف سنة .

المبادئ التي بنى عليها :

أوضحت المذكرة التفسيرية للقانون أن محاولات تطوير الأزهر قد تكررت منذ أكثر من نصف قرن ، ولكنها جميعا لم تنفذ الى صميم المشكلة ولم تحاول علاجها جذريا . ولعلاج المشكلة من صميمها أوردت المذكرة المبادئ التي تقررت لتكون أساسا لمحاولة الإصلاح فيما يلي :

أولا : أن يبقى الأزهر ، وأن يدعم ليظل أكبر جامعة اسلامية وأقدم جامعة في الشرق والغرب .

ثانيا : أن يظل كما كان منذ أكثر من ألف سنة حصنا للدين والعروة يرتقى به الاسلام ويتجدد ويتجلى في جوهره الأصيل ، ويتسع نطاق العلم به في كل مستوى وكل بيئة ويذاد عنه كل ما يشوبه وكل ما يرمى به .

ثالثا : أن يخرج علماء قد حصلوا كل ما يمكن تحصيله من علوم الدين وتهيئوا بكل ما يمكن من أسباب العلم والخبرة للعمل والانتاج في كل مجال من مجالات العمل والانتاج ، فلا تكون كل حرفتهم أو كل بضاعتهم هي الدين .

رابعا : أن تتحطم الحواجز والسدود بينه وبين الجامعات ومعاهد التعليم الأخرى وتزول الفوارق بين خريجيه وسائر الخريجين في كل مستوى ، وتتكافأ فرصهم جميعا في مجالات العلم ومجالات العمل .

خامسا : أن يتحقق قدر مشترك من المعرفة والخبرة بين المتعلمين في جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية ، وبين سائر المتعلمين في الجامعات والمدارس الأخرى ، مع الحرص على الدراسات الدينية والعربية التي

يمتاز بها الأزهر ، ويتحقق بهم للوطن وللعالم الاسلامي نوع من الخريجين مؤهل للقيادة في كل مجال من المجالات الروحية والعلمية .

سادسا : أن توحيد الشهادات الدراسية والدرجات الجامعية في كل الجامعات ومعاهد التعليم في جمهورية مصر .

أبواب القانون فيما يتعلق بموضوع الدراسة :

أولا : الأحكام العامة وتضم المادة رقم ( ٢ ) التي تتناول مهمة الأزهر التي تقول " الأزهر هو الهيئة العلمية الاسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الاسلامي وتجليته ونشره وتحمل أمانة الرسالة الاسلامية الى كل الشعوب . وتعمل على اظهار حقيقة الاسلام وأثره في تقدم البشرية ورفق الحضارة وكفالة الأمن والطمأنينة ، وراحة النفس لكل الناس في الدنيا والآخرة ، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمي والفكري للأمة العربية ، واظهار أثر العرب في تطور الانسانية وتقدمها .

وتعمل على رقى الآداب وتقدم العلوم والفنون ، وخدمة المجتمع والاهداف الانسانية والقيم الدينية والروحية ، وتزويد العالم الاسلامي والوطن العربي بالمختصين وأصحاب الرأي فيما يتصل بالشرعية الاسلامية والثقافة الدينية والعربية ولغة القرآن ، وتخرج علماء عاملين متفهمين في الدين يجمعون الى الايمان بالله والثقة بالنفس وقوة الروح ، كفاية علمية وعملية ومهنية ، لتأكيد الصلة بين الدين والحياة والربط بين العقيدة والسلوك - وتأهيل عالم الدين للمشاركة في كل أسباب النشاط والانتاج والريادة والقوة الطيبة ، وعالم الدنيا للمشاركة في الدعوة الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة .

كما تهتم بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الاسلامية والعربية والأجنبية " .

كما تضم الاحكام العامة المادة رقم ( ٣ ) والتي تقضى بتعيين وزير مسئول ( دستوريا ) عن شئون الأزهر لتكون مسئولية الوزارة أمام

رئيس الجمهورية وأمام مجلس الشعب ، ضمنا لنهوض الأزهر برسائله .

ثانيا : الباب الرابع ، ويضم المواد من ( ٣٣ - ٨٤ ) وهى خاصة بجامعة الأزهر من حيث اختصاصها ، ومكوناتها ، ولغة التعليم بها ، وإدارتها ، وإدارة الكليات ، واختصاصات الأمين العام وتشكيل مجلس الجامعة ومجالس الكليات واختصاصاتها ، وهيئات التدريس ورواتبهم ومحاسبتهم التأديبية والدرجات العلمية الجامعية ، وشروط التقدم للحصول عليها ، واللائحة التنفيذية للقانون .

ثالثا : الباب الخامس ، ويضم المواد من ( ٨٣ - ٩٣ ) وهى خاصة بالمعاهد الأزهرية من حيث أنواعها ، والغرض منها ، ومدة الدراسة بها ، وشروط الالتحاق بمستوياتها المختلفة ، وإدارة المعاهد ، والتعاون بين الإدارة العامة للمعاهد وبين وزارة التربية والتعليم .

رابعا : الباب السادس ، ويضم المواد ( ٩٤ - ٩٩ ) وهى خاصة بالأحكام الانتقالية وتشمل الأنظمة التى تتبع للملازمة بين أوضاع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وقت صدور القانون وبين مقتضيات العمل بالقانون ، كما تتضمن المواد التى ينبغى على اللائحة التنفيذية للقانون مراعاتها من حيث اختصاصات مدير ( رئيس ) الجامعة ووكيلها وعمداء الكليات والأمين العام للجامعة ومدير المعاهد الأزهرية وكيفية إدارة أحوال الجامعة ، وشروط قبول الطلاب بالجامعة ، ونظام تأديب الطلاب ، والمنح والإعانات والمكافآت للطلاب ، ومناهج الدراسة ومدتها ومدة الامتحان ، والدرجات العلمية والشهادات وشروط كل منها ، والقواعد العامة للامتحان ، والانتداب للتدريس ، وتحديد المكافآت العلمية والمنح لأعضاء هيئة التدريس والمعيرين ، ونظام تعيين أعضاء هيئة التدريس والمعيرين وجدول المرتبات والمكافآت الجامعية ، وقواعد الشئون الاجتماعية والرياضية للطلاب ، والقواعد العامة للتنظيم الدراسى والإدارى فى المعاهد الأزهرية الملحقه بالأزهر.

١١٦

قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ والمعاهد الأزهرية :

اشتملت المواد من ( ٨٣ حتى ٩٣ ) من القانون ، على تنظيم المعاهد الأزهرية ، بأن تلحق هذه المعاهد بالأزهر ، وعلى جواز انشاء معاهد أخرى بقرار من الوزير المختص بعد موافقة المجلس الأعلى للأزهر .

ونص القانون على أن تقوم مدارس تحفيظ القرآن القائمة حينذاك مقام مدارس المرحلة الأولى بالنسبة للطلاب المتقدمين الى المعاهد الاعدادية للأزهر ، على أن تحدد اللائحة التنفيذية نظام القبول وشروطه بالنسبة للمتقدمين من تلاميذ هذه المدارس ومن غيرها .

ونصت المادة ( ٨٣ ) على أن تسمى الأقسام الابتدائية بالمعاهد الأزهرية القائمة وقت صدور القانون بالمعاهد الاعدادية للأزهر ، وتسمى الأقسام الثانوية بها بالمعاهد الثانوية للأزهر .

وحددت المادة ( ٨٥ ) الغرض من المعاهد الأزهرية الملحقه بالأزهر ، بأنه تزويد تلاميذها بالقدر الكافى من الثقافة الاسلامية والى جانبها المعارف والخبرات التى تزود بها نظرائهم فى المدارس الأخرى المماثلة ليخرجوا الى الحياة مزودين بوسائلها ، وإعدادهم الإعداد الكامل للدخول فى كليات جامعة الأزهر ، ولتتبعهم لهم الفرص المتكافئة للدخول فى كليات الجامعات الأخرى فى جمهورية مصر وسائر الكليات ومعاهد التعليم العالى .

ثم نصت المادتان التاليتان ( ٨٦ ، ٨٧ ) على تحديد مدة الدراسة فى المعاهد الاعدادية للأزهر بأربع سنوات ، يعد فيها التلميذ الى جانب ما يحصل من علوم الدين واللغة للحصول على الشهادة الاعدادية العامة أو الفنية .

وعلى تحديد مدة الدراسة فى المعاهد الثانوية فى الأزهر بخمس سنوات يعد فيها التلميذ الى جانب ما يحصل من علوم الدين واللغة للحصول على الشهادة الثانوية العامة بأحد قسميها العلمى والأدبى أو

للحصول على الشهادات الثانوية الفنية بأحد أنواعها الصناعى أو التجارى أو الزراعى وغيرها .

كما أجازت المادة ( ٨٧ ) تعديل مدة الدراسة فى الأقسام الثانوية الفنية بالزيادة أو النقص بقرار من رئيس الجمهورية .

ونصت المادة ( ٨٨ ) على أنه للحاصلين على الشهادة الإعدادية من المعاهد الإعدادية للأزهر حق الدخول فى معاهد الأزهر الثانوية ، ولهم - الى جانب ذلك - فرص متكافئة مع نظرائهم للتقدم الى المدارس الأخرى التى تجعل الشهادة الإعدادية شرطاً للقبول ، كما نصت هذه المادة على أن تحدد وزارة التربية والتعليم مدى التجاوز عن شرط السن بالنسبة لهؤلاء التلاميذ ، على أن يوضع ذلك فى اللائحة التنفيذية . كما يجوز للحاصلين على الشهادة الإعدادية العامة أن يطلبوا الالتحاق بالمعاهد الثانوية للأزهر بعد النجاح فى امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادة الإعدادية من المعاهد الإعدادية للأزهر .

ونصت المادة ( ٨٩ ) على أنه للحاصلين على الشهادة الثانوية من المعاهد الثانوية للأزهر حق الدخول فى إحدى كليات جامعة الأزهر ومعاهدها وفق قواعد القبول التى يقرها مجلس الجامعة ، ولهم الى ذلك فرص متكافئة مع نظرائهم للتقدم الى الكليات المختلفة فى الجامعات الأخرى ، وإلى سائر الكليات ومعاهد التعليم العالى وفقاً للقواعد المقررة لذلك ، كما يجوز للحاصلين على الشهادة العامة من المدارس الثانوية العامة أن يطلبوا الالتحاق بإحدى كليات جامعة الأزهر ومعاهدها بعد النجاح فى امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادة الثانوية من المعاهد الثانوية للأزهر .

ثم نصت المواد التالية ( ٩٠ - ٩٣ ) على أن تحدد اللائحة التنفيذية المواد التى تدرس فى المعاهد الإعدادية والثانوية للأزهر بناء على اقتراح لجنة من الأزهر ووزارة التربية والتعليم ، كما تحدد اللائحة التنفيذية شروط القبول والنظام العام للدراسة والامتحانات بهذه

المعاهد ، كما نصت بعض هذه المواد على أن تقدم وزارة التربية والتعليم المعونة اللازمة للإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ، وعلى أن تضع المناهج وتخطط للمواد الدراسية فى هذه المعاهد لجنة من الأزهر ووزارة التربية والتعليم على أن تحدد اللائحة التنفيذية نظام العمل فى هذه اللجنة .

ونصت المادة ( ٩٣ ) على أن تجرى الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم امتحانات الشهادات الإعدادية والثانوية بأنواعها المختلفة فى المعاهد الأزهرية .

موازنة بين المعاهد الأزهرية ومدارس التعليم العام :  
وقد وضعت خطط الدراسة وحددت المواد الدراسية وساعات تدريسها فى المعاهد الأزهرية الإعدادية والثانوية . وبمقارنتها بنظيراتها فى المدارس الإعدادية والثانوية العامة تتضح الملامح الآتية :  
\* زيادة عدد المواد الدراسية فى التعليم الأزهرى عنه فى التعليم العام بحوالى ٥٠ ٪ ( ١٥ مادة مقابل ١٠ مواد فى الإعدادى ، و ١٩ مقابل ١٠ أو ١١ فى الثانوى ) .

\* زيادة عدد ساعات الحصص أسبوعياً فى التعليم الأزهرى عنه فى التعليم العام بحوالى ( ٣٩ ساعة مقابل ٣١ أو ٣٢ فى الإعدادى ، و ٣٥ - ٣٨ مقابل ٣٠ - ٣١ فى الثانوى ) .

\* على الرغم من ظهور نظام التشعب فى المعاهد الثانوية الأزهرية بعد صدور القانون ، فإن التشعب الى شعبتى أدبى وعلمى يبدأ فى المعاهد الأزهرية منذ الصف الأول ، ثم تقسم الدراسة فى شعبة العلوم من الصف الثانى الى علمى علوم وعلمى رياضة ، بينما يبدأ التشعب فى الثانوى العام من الصف الثانى وتقسم الدراسة الى علمى علوم وعلمى رياضة فى الصف الثالث . وتتجه النية - فى الثانوى العام - الى بدء التشعب من الصف الثالث .

\* بلغت نسبة المواد الدينية ٢٨ ٪ من حجم الخطة ، ونسبة مواد اللغة العربية ٢٧ ٪ ونسبة المواد العلمية الثقافية حوالى ٤٥ ٪ من حجم

الثانوية من التعليم العام لا يحفظون القرآن الكريم وهو عماد الدراسة الأزهرية وشرط الالتحاق بها ، ويدون حفظه تفقد هذه الدراسة أساس مقوماتها .

ولذلك : فمن الضروري التخطيط السليم لإنشاء المعاهد الأزهرية الابتدائية والاعدادية والثانوية وتوزيعها جغرافيا طبقا للكثافة السكانية والاحتياجات الفعلية على أن تكون معاهد موفرة الامكانيات ، وأن تتضمن هذه الخطة استكمال المباني التي لم تستكمل وإصلاح ما يحتاج الى إصلاح ، وأن يكون الرافد الأساسي لهذه المعاهد هي المعاهد الابتدائية الأزهرية بعد التخطيط السليم لها ، مع ابقاء الباب مفتوحا للراغبين في الالتحاق عن طريق المسابقة على أن يؤخذ الامتحان بالجدية الواجبة حتى يتحقق الغرض منه ، وحتى يتحقق التعادل الذي نص عليه القانون ، وبخاصة فيما يتعلق بحفظ القرآن الكريم كله .

القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ وجامعة الأزهر :

كان طلاب الأزهر ينقلون من المرحلة الابتدائية الى الثانوية الى العالية تلقائيا دون نظر الى مجموع أوسن ، وفي نهاية القسم العالي يحصل على ما يسمى " بالعالمية النظامية " اذا نجح في امتحان متواصل شاق في مختلف فروع الدراسة الدينية الاسلامية واللغوية العربية ، ثم أنشئت مرحلة بعد العالمية سميت مرحلة التخصص مدتها ثلاث سنوات ، وكان التخصص فيها في مادة من مواد العلوم الدينية أو العربية أو الوعظ والارشاد ، مع تقديم رسالة علمية في موضوع التخصص تناقشها لجنة من خمسة أعضاء على الأقل . ثم أنشئت بعد ذلك كليات الأزهر العريقة الثلاث وهي : الشريعة ، وأصول الدين ، واللغة العربية .

ثم صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ لتنظيم الأزهر ، ونص على أن تختص جامعة الأزهر بكل ما يتعلق بالتعليم العالي في الأزهر ، وبالبحوث التي تتصل بهذا التعليم أو تترتب عليه ، وعلى أن تقوم على

الخطة في المعاهد الاعدادية الأزهرية ، مقابل ٧ ٪ ، ٢١ ٪ ، ٧٢ ٪ من حجم الخطة في نفس هذه المواد في التعليم الاعدادي العام .

\* بلغت نسبة المواد الدينية ٢٦ ٪ ومواد اللغة العربية ٢٥ ٪ ومواد العلوم ١٦ ٪ ومواد الرياضيات ١٢ ٪ واللغة الاجنبية ١٤ ٪ من حجم الخطة في المعاهد الثانوية الأزهرية مقابل ٤ ٪ ، ١٤ ٪ ، ٢١ ٪ ، ١٥ ٪ ، ٢٣ ٪ في المواد المناظرة بالتعليم الثانوي العام .

القبول بالمعاهد :

أما بالنسبة لقواعد القبول فقد راعت المادتان ( ٦٣ ، ٦٤ ) من اللائحة التنفيذية للقانون أن يكون شرط القبول بالمعاهد الأزهرية الثانوية حصول الطلاب على الشهادة الاعدادية الأزهرية أو الشهادة الاعدادية العامة بشرط اجتياز امتحان يحقق التعادل بينهم وبين الحاصلين على الشهادة الاعدادية الأزهرية ، كما راعت اللائحة التنفيذية ارتفاع الحد الأقصى لسن القبول بالمعاهد الثانوية الأزهرية بحيث لا تزيد سن الطالب عن ٢٢ سنة ( عدلت بقرار وزاري لتصبح ٢٥ سنة ) مما يتماشى مع المدة الطويلة التي يقضيها الطالب في حفظ القرآن الكريم .

وتدل خريطة المعاهد الأزهرية ، على أن توزيع المعاهد الأزهرية الابتدائية على مستوى الجمهورية ، غير منتظم ، يكثر في أماكن ويندر في أماكن أخرى ، علاوة على قيام معاهد في مبان لا تصلح للتعليم ، مما يدل على عدم وجود تخطيط مدروس لإنشاء هذه المعاهد ، كما أن أعداد المقبولين بهذه المعاهد - وبالتالي أعداد من يتمون الدراسة الابتدائية - تقل عن احتياجات المراحل التالية مما دعا الى قبول تلاميذ من غير التعليم الأزهرى ، مع أن التعليم الابتدائي الأزهرى هو القاعدة التي ينبغى أن تمتد المراحل الأعلى باحتياجاتها من الطلاب المؤهلين تأهيلا خاصا للدراسة الأزهرية وبخاصة حفظ القرآن الكريم .

ولذلك فإن الطلاب الذين يقبلون في المعاهد الأزهرية الاعدادية أو

حفظ التراث الاسلامى وتجليته ونشره ، وتؤدى رسالة الاسلام الى الناس ، وتعمل على اظهار حقيقته وأثره فى تقدم البشر وكفالة السعادة لهم فى الدنيا والآخرة ، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث العلمى والفكرى والروحى للأمة العربية وتعمل على تزويد العالم الاسلامى والوطن العربى بالعلماء العاملين ، وتأهيل عالم الدين للمشاركة فى الدعوة الى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، داخل مصر وخارجها ، من أبناء مصر وغيرهم ، كما تعنى بتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والهيئات العلمية الاسلامية والعربية والاجنبية .

ونص القانون على أن تتكون جامعة الأزهر من كليات للدراسات الاسلامية وكلية للدراسة العربية وكلية للمعاملات والادارة ، وكلية للهندسة والصناعات وكلية للزراعة وكلية للطب مع جواز انشاء كليات أخرى أو معاهد عالية بقرار من رئيس الجمهورية .

وقد توالى منذ صدور القانون انشاء الكليات بجامعة الأزهر فى القاهرة والأقاليم حتى قارب عددها الأربعين كلية . وتضم الكليات أقساما علمية ، وتضم الدراسات العليا الدبلومات والدرجات العلمية العليا وتشمل درجتى التخصص ( الماجستير ) والعلمية ( الدكتوراه ) . وكانت جامعة الأزهر تقبل طلابها من بين الحاصلين على الثانوية الأزهرية ، والثانوية العامة الذين كان عليهم أن يقضوا قبل التحاقهم بها سنة دراسية اضافية هى ما سميت بالسنة التأهيلية ليدرسوا فيها المواد الدينية والعربية بما يفترض أن يتيح معادلتهم بالحاصلين على الثانوية الأزهرية ، ومنذ العام الدراسى ١٩٨٠ / ١٩٨١ اقتصر القبول على حملة الثانوية الأزهرية نظرا لأن المعاهد الثانوية الأزهرية صارت تلبى من الناحية العددية حاجات كليات جامعة الأزهر من الطلاب .

وبينما كان عدد طلاب جامعة الأزهر فى عام ١٩٧٠ / ١٩٧١ قد بلغ ٢١٧٨٠ طالبا وطالبة ، ارتفع فى ١٩٨١ / ١٩٨٢ الى ٨٤٤٧٦ طالب وطالبة . ثم وصل فى عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ الى ١٠١٦٠٩ طالب وطالبة .

#### مشكلات جامعة الأزهر :

ومشكلات جامعة الأزهر تماثل المشكلات والمعوقات التى تواجهها الجامعات المصرية الأخرى . ولكن هناك بعض مشكلات تختص بها جامعة الأزهر ومن أهمها :

( ١ ) أن المعاهد الأزهرية هى الروافد التى تمد جامعة الأزهر بالطلاب وقد تدهور مستوى التعليم فى هذه المعاهد فى السنوات الأخيرة بما ينعكس على الطلاب الذين يلتحقون بالجامعة ، ويرجع ذلك للأسباب الآتية :

— قبول أعداد ضخمة من ضعاف الحاصلين على الشهادة الابتدائية العامة والاعدادية العامة ممن لم تقبلهم المدارس العامة ، فى المعاهد الاعدادية والثانوية الأزهرية .

— ثقل العبء الدراسى الذى ينوء به طلاب المعاهد الأزهرية ، إذ يدرسون مقررات التعليم العام الى جانب المقررات الدينية والعربية .

— التساهل فى تحفيظ القرآن الكريم ، مما أدى الى أن تصل نسبة كبيرة من الطلاب الى الجامعة ممن لا يحفظون القرآن أو لا يجيدون تلاوته .

— سوء الظروف المادية بالمعاهد وخاصة فى المنشآت والتجهيزات فمعظمها مبان لم تمد لتكون دورا للتعليم ، وقلة أعداد المدرسين المؤهلين وعدم كفاية إعدادهم .

( ٢ ) أن الكليات الحديثة بجامعة الأزهر تهمل صورة مكررة من الكليات المناظرة بالجامعات الأخرى ، وما ذكره القانون من ضرورة عنايتها بالدراسات الاسلامية لا يمثل الواقع . فبالطلاب يدرسون فيها قسورا فى أوقات غير ملائمة ولا تؤخذ امتحاناتها بالجدية الواجبة ، مما أدى الى أن هذه الكليات لم تخرج من يجمع بين مادته التخصصية من طب أو هندسة أو زراعة وبين العلوم الدينية والعربية بالصورة التى استهدفها القانون .

( ٣ ) كانت كتب التراث تمثل عنصرا أساسيا فى التعليم بالأزهر ،

تتحقق له ثقافة دينية عميقة وواعية الى جانب الثقافة المهنية التى يحصلها نظراؤه فى الكليات المماثلة فى الجامعات الاخرى .

وكان هناك تعجل فى انشاء كثير من المعاهد الأزهرية دون تخطيط ، وقبول طلاب بهذه المعاهد ممن لم تقبلهم المدارس العامة لانخفاض مستواهم العلمى ، وعدم الالتزام الجاد بحفظ القرآن الكريم كله ، وعدم توفير هيئات التدريس والمنشآت الكافية والمناسبة ، وإثقال طلاب المعاهد بالمقررات الدراسية الكثيرة ، والقبول بالجامعة من غير الحاصلين على الثانوية الأزهرية دون تحقيق المعادلة الصحيحة التى نصص عليها القانون ، وغير ذلك من الأمور التى تعرض لها التقرير ، وكان لكل هذا اثر بالغ فى عدم تحقيق الأمل المنشود من قانون تطوير الأزهر ومعاهده وجامعته .

ويوصى المجلس بما يلى للحد من بعض المشكلات التى تواجهها الدراسة بمعاهد الأزهر وجامعته أملأ فى تحقيق سياسة رشيدة للتعليم بمؤسسات الأزهر التعليمية :

أولا : بالنسبة للمعاهد الأزهرية :

\* القيام بمراجعة شاملة لخريطة توزيع المعاهد الأزهرية على مستوى الجمهورية ، ووضع خطة طويلة المدى لانشاء المعاهد الابتدائية والاعدادية والثانوية بناء على دراسة للكثافة السكانية والتجمعات الجغرافية مما يتيح التوزيع المتوازن لهذه المعاهد فى مختلف أرجاء الجمهورية .

\* ان تتضمن الخطة الإعداد اللائق لأبنية هذه المعاهد ، واحلال أبنية مناسبة بدلا من الأبنية غير الملائمة التى انشأ بها العديد من المعاهد الابتدائية والاعدادية فى بعض القرى . حيث ان هذا التعليم يدخل فى اطار مرحلة الالتزام الذى تقوم به الدولة . مع دعم موازنة التعليم الأزهرى لتنفيذ هذه الخطة عن طريق انشاء المؤسسة الهندسية التى نصت عليها المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية للقانون .

أما اليوم فقد استبدل بعض أعضاء هيئة التدريس بالكليات الاصلية بكتب التراث كتباً ومذكرات ، فانقطعت صلة طلاب الأزهر بالمورد الاصلى للمعارف الدينية واللغوية ولم تعد لهم ألفة بقراءتها والبحث فيها ، فضعف عملهم ، وضعفت لغتهم ، وفتر بالتالى انتماؤهم .

٤ ) على الرغم من أن إنشاء كليات أزهرية بالأقاليم ، كانت له بعض الجوانب الايجابية ، فإن الكثير من هذه الكليات لم تنشأ بتخطيط مسبق ولم تتوافر لها هيئة التدريس الكافية ولا المباني والتجهيزات والمرافق المناسبة .

## الخلاصة والتوصيات

كان الأزهر منذ انشائه معهدا لتعليم العلوم الدينية ، ومركزا لنشر الثقافة الاسلامية والعربية ، وموطنا للعناية بحفظ القرآن الكريم ودراسة رواياته وشرح علومه ؛ ويتجمع فيه طلاب العلم من مصر وغيرها ، ويتصدر للتدريس فيه كل من برع فى معرفة علومه ، مصريا كان أو غير مصرى . وكان له طابعه المميز من حيث أساليب التدريس وطرق الاختيار والتقييم التى نقلها عنه كثير من الجامعات الغربية فيما بعد . وقد تطورت الدراسة بالأزهر عبر القرون لتدخل المستجدات مما ينفع دراسة علوم الدين واللغة ، وصدرت القوانين المختلفة لتنظيم الدراسة والامتحانات والادارة به منذ أواسط القرن التاسع عشر ، وكان آخرها القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ، والذى استحدث الكليات الحديثة ، ونظم معاهده وجامعته . وكان هذا القانون حلقة هامة فى سلسلة القوانين والمحاولات التى بذلت عبر القرون للعمل على حسن أداء الأزهر لرسالته الخالدة .

ولكن تطبيق القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ صاحبه العديد من التجاوزات فى التنفيذ ، قد يرجع بعضها الى الحماسة الزائدة المتسارعة التى ينقصها التخطيط والتدبير المتروى مما أدى الى عدم الحفاظ على المستوى العلمى السابق فى مجالات علوم الدين واللغة ، والى عدم تحقيق الآمال المنشودة من انشاء الكليات الحديثة لتخريج عالم الدنيا الذى



\* التنسيق بين القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ولانحته التنفيذية وبين قانون التعليم العام وذلك من حيث مد فترة الالتزام من المرحلة الابتدائية الى نهاية مرحلة التعليم الاعدادى الأزهرى ، واعتبار طلاب هاتين المرحلتين ونحوهما مما تشرف عليه الادارة العامة للمعاهد الأزهرية منفذين لقانون الالتزام .

\* التأكيد على أن يتم حفظ القرآن الكريم كله فى مرحلة التعليم الابتدائى الأزهرى .

\* أن تكون مدة العام الدراسى فى المعاهد الأزهرية أربعين اسبوعا بما يوفر الوقت الكافى للدراسة المزدوجة ولتجويد القرآن الكريم ومتابعة استظهاره .

\* مراجعة المناهج المقررات والكتب الدراسية فى المواد الثقافية بالمعاهد الابتدائية والاعدادية والأزهرية لتوفير الوقت الكافى للدراسة الدينية والعربية المطلوبة لتلاميذ هذه المعاهد .

\* أن يراعى فى نظام القبول فى الشعب المختلفة بالمعاهد الثانوية الأزهرية المستوى العلمى للطلاب فى المواد التخصصية واحتياجات كليات جامعة الأزهر .

\* أن تحرص ادارة المعاهد وكلية التربية على تأهيل من يعملون بالتدريس سواء من الجدد أو القدامى ، وأن يكون ذلك شرطا أساسيا عند الترقية الى وظائف أعلى .

\* اضافة مواد تربوية الى المقررات الدراسية فى مرحلة التخصص بمعاهد القراءات .

ثانيا : بالنسبة لجامعة الأزهر :

\* وضع تخطيط طويل المدى لسياسة القبول بالجامعة وفقا لحاجات المجتمع المصرى والعالمين العربى والاسلامى من خريجي التعليم الأزهرى العالى من مختلف التخصصات .

\* تحديد عدد الطلاب المقبولين بكل كلية بحسب امكاناتها المادية والبشرية .

\* يقتصر القبول بالجامعة على الحاصلين على الثانوية الأزهرية ، ويجوز قبول عدد من الحاصلات على الثانوية العامة للالتحاق بقسم الترجمة الفورية الى حين الاكتفاء من الحاصلات على الثانوية الأزهرية وبمراعاة شروط الالتحاق والمعادلة المقررة .

\* يقتصر قبول الطلاب من البنين والبنات فى كلية أصول الدين والشريعة واللغة العربية والدراسات الاسلامية والعربية ، على الذين يؤهلهم التخصص الدراسى فى المرحلة الثانوية للدراسة بهذه الكليات .

\* التأكيد على الدراسة والاطلاع الجاد فى كتب التراث والمصادر الأصلية ، والحد من ظاهرة المذكرات والكتيبات فى كليات الجامعة .

\* التأكيد على جدية الدراسات الاسلامية بالكليات الحديثة من حيث نوعية المقررات وساعات تدريسها ، وتوقيات دراستها ، والكتب المقررة لها وامتحاناتها ، والتأكيد على اقتراح الجامعة بانشاء قسم تعليمى للدراسات الاسلامية والعربية فى هذه الكليات .

\* ان تنهض جامعة الأزهر بواجبها نحو الاجراءات اللازمة لتعريب التعليم بها بما فى ذلك الرجوع الى كتب التراث والترجمة عن المصادر العلمية وملاحقة الدورات العلمية المتخصصة ، وذلك طبقا للمادة ٣٧ من القانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ .

\* العمل على الارتقاء بمستوى الكفاية الداخلية فى كل كلية وبصفة خاصة فى المجالات التالية :

- توفير هيئات التدريس كما وكيفا فى التخصصات المختلفة .

- كفاية المرافق من : مكتبات - اماكن ايراء للمفتربين - الخدمات الاجتماعية للطلاب .

- توفير التجهيزات العملية الحديثة .

- ايفاد بعثات عملية الى الخارج فى التخصصات النادرة والاكثر احتياجا اليها .

\* يراعى عند النظر فى مناهج الكليات ، الحرص على ما يأتى :

- مواكبة التطورات العالمية والعلمية والتطبيقية والقضايا الاقليمية

والوطنية المعاصرة .

- تخصيص وقت لتدريس اللغة الانجليزية فى الكليات العملية ، بما يحقق كفاية الطلاب لمتابعة الدراسة فى هذه الكليات .

\* أن ينهض مجمع البحوث الاسلامية فى الأزهر بإيضاح الأحكام الشرعية الاسلامية فى المعاملات المستحدثة التى تشغل بال المسلمين بالنسبة الى الحلال والحرام ، ومختلف الامور التى تجرى فى المجتمع المعاصر .

## الدورة السادسة عشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

# سياسة تدريس اللغات الأجنبية

## فى معاهد الأزهر وجامعته

لقد صدر القانون رقم ( ١٠٣ ) لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى يشملها ، على أساس من عدة مبادئ ، أوردتها المذكرة الايضاحية لمشروع القانون ، ومن هذه المبادئ :

- أن يظل الأزهر حصنا للدين والعروة ، يرتقى به الاسلام ، ويتجدد ، ويتجلى فى جوهره الأصيل ، ويتسع نطاق العلم به فى كل مستوى ، وفى كل بيئة ، ويأخذ عنه كل ما يشوبه ، وكل ما يرمى به .  
- أن يخرج علماء قد حصلوا كل ما يمكن تحصيله من علوم الدين ،

١٢٢

وتهيئوا بكل ما يمكن من أسباب العلم والخبرة .

- أن يتحقق قدر مشترك من المعرفة والخبرة بين المتعلمين فى جامعة الأزهر والمعاهد الأزهرية ، وبين سائر المتعلمين فى الجامعات والمدارس الأخرى . مع الحرص على الدراسات الدينية والعربية التى يمتاز بها الأزهر منذ كان ، لتحقيق لخريجى الأزهر الحديث وحدة فكرية ونفسية بين أبناء الوطن ، ويتحقق بهم للوطن والعالم الاسلامى نوع من الخريجين مؤهل للقيادة فى كل من المجالات الروحية والعلمية .

والمادة الثانية من هذا القانون تنيط بالأزهر حمل أمانة الرسالة الاسلامية الى كل الشعوب ، والعمل على اظهار حقيقة الاسلام وأثره فى تقدم البشر ، وتزويد العالم الاسلامى والوطن العربى بالمختصين وأصحاب الراى فى الشريعة الاسلامية والثقافتين الدينية والعربية .  
وتخريج علماء عاملين متفقهين فى الدين ونوى كفاية .

( وتؤكد هذا الاتجاه المادة الثالثة والثلاثون من القانون بشأن اختصاص جامعة الأزهر ) .

وتنص المادة الرابعة والثلاثون على أن ( يتولى كل قسم فى الكلية تدريس المواد التى تدخل فى اختصاصه ، ويقوم على بحوثها فى الكلية أو غيرها من كليات الجامعة ومعاهدها . ولا يجوز أن تتكرر الأقسام المتعاقبة فى كليات الجامعة فيما عدا كلية البنات الاسلامية ) .

- وفى شأن دراسة اللغة الأجنبية بالمعاهد الأزهرية ، حددت اللائحة التنفيذية للقانون المشار اليه دراسة هذه اللغة الأجنبية لكل من المبصرين والمكفولين :

- فى المعاهد الاعدادية ( المادة ٦٠ ) .
- فى المعاهد الثانوية ( المادة ٦٥ ) .
- فى معهد البحوث الاسلامية ( المادة ٧٣ ) ، وتدرس اختياريًا فى كل من المرحلتين الاعدادية والثانوية .

وفى كل من المعاهد الابتدائية ومعاهد القراءات حددت اللائحة ( المادة ٥٠ - والمادة ٧٦ ) مواد الدراسة وليس من بينها اللغة الأجنبية .

– أما في شأن اهتمام المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا بهذا الموضوع ، تدارس المجلس تقرير شعبة التعليم الأزهرى حول ( سياسة تطوير الدراسة لمؤسسات الأزهر ) ، وذلك في اجتماعه بتاريخ ١٩٨٨/٥/٧ – الدورة الخامسة عشرة – الاجتماع الخامس . وأبدى السادة أعضاء المجلس آراء وملاحظات ، منها ما يلي فيما نحن بصدده :

– انشاء فصول أو مدارس للغات الأجنبية لتخريج الطلاب الذين يمكنهم الالتحاق بالدراسات الاسلامية والعربية بالأزهر للعمل كدعاة في الدول الناطقة بغير اللغة العربية .

– ضرورة الاهتمام – في الأزهر – بإعداد الدعاة المتخصصين في العلوم الاسلامية والعربية بلغات أجنبية .

– اقتراح بقيام الأزهر بتنظيم دراسات عليا لبعض خريجي الجامعات الأخرى في العلوم الدينية ، بما يمكنهم من القيام بمهام الدعوة ، بالإضافة الى ممارستهم للعمل المتخصص الذي أعدوا له .

#### الأهداف من تدريس اللغة الأجنبية بالأزهر :

وعلى ضوء ما رسمه القانون وحددته اللائحة التنفيذية فيما لخصناه ، وبناء على توجيهات السادة أعضاء المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا .

ومن منظور أن اللغة الأجنبية – في مستوياتها المختلفة – وسيلة تخاطب وأداة تفاهم مع الناطقين بها ، وأنها مادة لتحصيل المعارف والعلوم والآداب بأقدار متفاوتة .

تحدد أهداف تدريس اللغة الأجنبية في معاهد الأزهر وجامعته في ثلاثة أهداف :

الأول : تزويد المتعلم في معاهد الأزهر وجامعته بقدر صالح من الحصيلة اللغوية والمعارف والثقافة واللغة الأجنبية ، بما يتيح له التخاطب بها ، ومجادة المتحدثين بها ، وبحيث لا يقل شأنه فيها عن نظرائه من المتعلمين بمؤسسات التعليم الأخرى .

الثاني : إمداد الكليات التي تدرس بعض مقرراتها باللغة الأجنبية بالطلاب القادرين على متابعة الدروس وتلقى المحاضرات بهذه اللغة ، وعلى مواصلة الاطلاع بها .

الثالث : تمكين الخريجين الذين توكل اليهم شئون الدعوة من مواصلة التحدث باللغة الأجنبية ، وجعلهم قادرين على المحاضرة – والمحاورة – بها في مسائل الشريعة وقضاياها ، والدفاع عنها أمام الشبه والباطيل والمطاعن الموجهة الى الاسلام . وهذا جزء من حمل أمانة الرسالة الاسلامية الى كل الشعوب .

#### ملخص الوضع القائم :

لقد تمت دراسة الموضوع ومناقشته بالاستعانة بالتقارير الآتية :  
– بحث عن ( ظاهرة تدنى مستوى تدريس اللغة الانجليزية بالمعاهد الأزهرية ) .

– مذكرة عن ( اللغة الفرنسية بالمعاهد الأزهرية ) .  
– تقرير عن ( اللغات الأجنبية بمعاهد الأزهر وجامعته – الواقع وتصورات الإصلاح ) .

– تقرير عن ( دراسة اللغات في كلية الدعوة الاسلامية بالقاهرة ) .  
– بيانات احصائية .

وعلى أساس هذه الدراسات كلها وما دار من مناقشات : يتلخص الوضع القائم في شأن اللغة الأجنبية بمعاهد الأزهر وجامعته :

#### أولا : في المعاهد الأزهرية :

– يقتصر تدريس اللغة الأجنبية على لغة واحدة ( الانجليزية – أو الفرنسية ) بكل من المرحلتين الاعدادية والثانوية .

– يبدأ تدريس اللغة الأجنبية الواحدة من الصف الأول بالمرحلة الاعدادية ويستمر تدريسها الى نهاية الصف الرابع بالمرحلة الثانوية .

– تتبع المعاهد الأزهرية في تدريس اللغة الأجنبية نظام وزارة التربية والتعليم في تدريس اللغة الأجنبية الأولى ، ذات المناهج والمقررات

والكتب . وتزودها الوزارة باحتياجاتها من الكتب .

– اللغة الانجليزية هي اللغة السائدة . والاقبال على اللغة الفرنسية في تناقص مستمر ، حتى أن معظم المعاهد الأزهرية – والمناطق التعليمية الأزهرية – خلت فعلا من دروس اللغة الفرنسية برغم وجود مدرسين معينين لتدريسها .

– خطة الدراسة بمعاهد الأزهر أسبوعيا مقارنة بخطة تدريس اللغة الأجنبية الأولى بمدارس الوزارة :

المعاهد	المدارس
* المرحلة الاعدادية – بكل صف	٤ ٥
* المرحلة الثانوية – الصف الأول والثاني	٥ ٦
* المرحلة الثانوية – الصف الثالث	٥ ٥
* المرحلة الثانوية – الصف الرابع	٦ –
جملة الحصص في المرحلتين :	٣٣ ٣٢

– تشير التقارير الى عدم توافر الوسائل المعينة على تدريس اللغة الأجنبية بمعاهد الأزهر بالقدر الكافي .

– احصاء مدرسي اللغة بمعاهد الأزهر في العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ :

اللغة	اللغة
الانجليزية	الفرنسية
* الاحتياجات طبقا للخطة الدراسية	١٢٧٦ ٨٧
* القائمون بالتدريس أصليون	٧٨٥ ٨٧
منتدبون من خارج المعاهد	٤٩١ –
* مستويات الكفاية مؤهلون لغويا وتربويا	٩١ ٢٥
مؤهلون لغويا فقط	٣٣٣ ٦٢
محولون لتدريس اللغة بتدريب سريع .	٣٦١ –

– يستخلص من الاحصاء السابق النسب المثوية الآتية :

اللغة	اللغة
الانجليزية	الفرنسية
• نسبة الأصليين الى الاحتياجات	٦١٥ ١٠٠
• نسبة المنتدبين ( وهو يمثل العجز )	٣٨٥ –
• نسبة المؤهلين لغويا وتربويا	١٢٦ ٢٩
• نسبة المؤهلين لغويا فقط	٤٢٤ ٧١
• نسبة غير المؤهلين ( التدريب السريع )	٤٦٠ –

– وبناء على هذا الاحصاء تبلغ نسبة مدرسي الضرورة الذين لم يتلقوا تأهيلا تربويا زهاء ٩٠ ٪ في اللغة الانجليزية و ٧٠ ٪ في اللغة الفرنسية . ويمثلون قصورا في نوعية المعلم المطلوب . والانصاف يقتضى التنبيه على أن هذه الظاهرة لا تختص بها المعاهد الأزهرية .  
– يشكو مدرسو اللغة الفرنسية من تقلص نورهم بالمعاهد الأزهرية وكثير منهم منتدبون للتدريس بمدارس الوزارة ، ويطلقون نعلهم اليها .  
ويقترح بعضهم اقرار حوافز لترغيب الطلبة في الاقبال على اللغة الفرنسية .

– يرجع العجز القائم في هيئة التدريس الى عدة أمور ، منها : أن التعيين يتم عن طريق القوى العاملة وهي لا توفر للمعاهد احتياجاتها ، ومنها : أن كثيرا من المرشحين ينصرفون عن التعليم الى الوظائف الأخرى . وبعضهم يصدف عن العمل بالمعاهد الأزهرية ايثارا للعمل في مدارس الوزارة .

– تشير التقارير الى ضعف المستوى العلمي والتحصيلي بالمقارنة بمدارس الوزارة .

أوضاع مستجدة :

– اتجه الأزهر الى تسمية عدد من معاهده بالمعاهد النموذجية ، بناء على رغبات أبداها أولياء الأمور الراغبين في تعليم أطفالهم اللغات الأجنبية على غرار مدارس اللغات .

- في كلية التربية بالجامعة : الاقبال على شعبة اللغة الانجليزية محدود ( ٢٣ طالبا مستجدا في عام ١٩٨٩/٨٨ ) ، وشعبة اللغة الفرنسية مغلقة منذ سنتين لعدم وجود طلاب راغبين في الالتحاق بها .

- في الكليات الأخرى - الاسلامية والعلمية - روعى تنمية المستوى التحصيلي لخريجي المعاهد الثانوية ، كما روعى اضافة بعض المعارف المتصلة بتخصص الطالب في كليته وخاصة المصطلحات المناسبة للكليات العملية وهي في مجملها معارف محدودة .

- وفي الكليات العملية : قد يجد الطالب لغته الأجنبية التي سبق له تعلمها - وهي الانجليزية - غريبة عليه ولا يقدر على متابعة الدروس بها ، وغالبا ما ينسحب من كليته الى كلية أخرى في وقت مبكر ، أو بعد سنة أو سنتين .

- وفي الكليات الاسلامية : دراسة اللغة الأجنبية دراسة هامشية الى حد كبير لاسباب ترجع الى الطالب نفسه - قصورا أو تقصيرا - ولاسباب تدريسية وإدارية متنوعة .

- ولا تحظى كلية الدعوة - وكذلك أقسام الدعوة في كليات أصول الدين - من دروس اللغة الأجنبية بأكثر مما تحظى به كلية أخرى . والخريج غير مؤهل للدعوة بأية لغة أجنبية .

- تخلق المكتبة الجامعية من المعاجم التي تتناول المصطلحات الدينية باللغة الأجنبية ، كما تخلق من المصنفات بها في الشريعة والعقيدة والقضايا الفكرية الاسلامية .

- الدراسة كلها تلقينية لغياب البيئة اللغوية المناسبة ، لأسباب ، منها : ضالة الوقت المخصص للدراسة - انصراف الطالب - مستوى التدريس - فقدان التهادن والتجاوز باللغة - التقويم الذي يكاد ينحصر في الاستظهار - قلة المعامل اللغوية والصوتية .

- الامكانات في كلية اللغات والترجمة قاصرة عن توفير المدرسين لجميع كليات الجامعة ( ٣٦ كلية ) ، والعدد الذي تولفه عدد محدود لبعض الكليات نون بعض ، وتتولى الكليات ندب المدرسين اللزمين لها

وتدرس هذه المعاهد لغة أجنبية واحدة ( الانجليزية - أو الفرنسية ) بالاضافة الى المواد الأخرى المقررة . ويبدأ هذا الاتجاه بتسميته معهد مصر الجديدة الابتدائي الذي أنشأه الأزهر معهدا نموذجيا ، وتبع ذلك تسمية معاهد أخرى في بعض المناطق أنشئت بالجهود الذاتية . وخطه اللغة الأجنبية في هذا النوع من التعليم ٦ حصص أسبوعيا بكل صف من صفوف المرحلتين الابتدائية والاعدادية . مع إضافة معارف اسلامية بهذه اللغة .

- أقر الأزهر زيادة الخطة الدراسية للغة الأجنبية بمعدل حصص في صفوف المرحلة الاعدادية والثانوية ( الصفوف الثلاثة الأولى ) ، اعتبارا من العام الدراسي ٨٩ / ١٩٩٠ .

- أقر الأزهر الاستعاضة عن الروايات المقررة بالتعليم الثانوي بمختارات من المعارف الاسلامية باللغة الأجنبية اعتبارا من العام الدراسي ٨٩ / ١٩٩٠ .

- أقر الأزهر إلغاء اللغة الأجنبية تدريجيا من معاهد المعلمين اعتبارا من العام الدراسي ٨٨ / ١٩٨٩ .

#### ثانيا : في جامعة الأزهر :

- يستمر الطلاب في دراسة اللغة الأجنبية الواحدة التي سبقت لهم دراستها ، وهناك عدد محدود من الكليات يدرس طلابها لغة ثانية كالفارسية أو العبرية بكليات اللغة العربية ، والألمانية بكلية الهندسة .

- دراسة اللغة الأجنبية في كلية اللغات والترجمة وأقسام اللغات بكلية البنات دراسة تخصصية ، وقد يترك الطالب لغته التي سبقت له دراستها ويتحول الى لغة أخرى باختياره أو خضوعا لتنسيقه بحسب مجموعه ودرجته في اللغة الأجنبية .

- يفترق توزيع الطلاب على هذه الشعب الى مراعاة احتياجات خطة التنمية الاجتماعية . حتى أن شعبة اللغة الانجليزية - وهي اللغة السائدة والمفروض أن يلحق بها عدد أكبر من سائر اللغات الأخرى - لا يزيد نصيبها في كلية اللغات والترجمة على أنصبة الشعب الأخرى .

## ملاحح أساسية

### تحكم تدريس اللغة الأجنبية بالأزهر

فى ضوء المبادئ التى أرساها قانون الأزهر ، والأهداف التى يتفياها تدريس اللغة الأجنبية ، نورد مجموعة من الملاحح الأساسية التى تحكم تدريسها فى معاهد الأزهر الشريف وجامعته :

– ان رسالة الأزهر تتعلق بمسائل الدين وقضاياها ، مما يقتضى أن تكون المفاهيم الاسلامية حاضرة فى دروس اللغة الأجنبية ، ومتنامية بطريقة متدرجة .

– ان الفكر العام يتجه الى اعتبار التعليم الأزهرى تعليما نوعيا ، وأن النظام التعليمى بالأزهر صار من التراث الثقافى ومقبولا من المجتمع على ما هو عليه . وليس من الحتم – اذن – أن يتقيد بالتعليم العام الا من حيث تكوين المواطن الصالح والوفاء بحاجات التنمية الاجتماعية .

– ان الدعوة الاسلامية بحاجة الى المتمرسين بأكثر من لغة – عالمية أو محلية – والقادرين على كشف مزايا الاسلام وتعاليمه وقيمه ، وعلى مواجهة الطاعنين والطمعون فى الاسلام .

– ان اللغة – أى لغة – تتمكن فى مرحلة الطفولة بأسرع مما عداها ، وتضعف هذه الخاصية عند الكبير ، وإن كان يعوضها عنده قدرته على بذل الجهد والربط المنطقى والتركيز .

وتبعاً لذلك ظهر اتجاه الى ضرورة التمكين للغة العربية قبل البدء فى تعلم اللغة الأجنبية . ويتفاوت الرأى فى اختيار المرحلة المناسبة للبدء فى تعلم اللغة الأجنبية ما بين المرحلة الاعدادية والمرحلة الثانوية بالمعاهد الأزهرية .

– يتجه الرأى الى استمرار معاهد الأزهر فى تعليم لغة أجنبية واحدة ، بداعى أن المهارة فى اتقان لغة واحدة أقوى منها فى أكثر من

بعيدا عن موافقة كلية اللغات والترجمة ، أو اختيارها .

– أعدت كلية اللغات والترجمة عدة دورات لغوية وثقافية فى اللغة الأجنبية ( الانجليزية أو الفرنسية ) لحساب وزارة الأوقاف ، وانخرط فيها عدد من دعاة المساجد ، وبحسب التقويم نجحت هذه الدورات نظريا بنسبة تقارب ٥٠ ٪ لاسباب ، منها : عدم تفرغ الدارس – كبر سنه – بعده عن محل اقامته – ضالة مدة الدراسة فى غياب البيئة اللغوية – وفى غياب المعامل اللغوية والصوتية – استهلاك معظم الوقت فى تدريس مبادئ اللغة .

– ومما يجب تسجيله : ندرة عضو هيئة التدريس بالجامعة القادر على التحدث والمحاضرة باللغة الأجنبية فى مسائل الدين وقضاياها .

### أوضاع مستجدة :

افتتحت الجامعة فى العام ١٩٨٩/٨٨ شعبة للدراسات الاسلامية فى كلية اللغات والترجمة ، تقوم على تدريس الشريعة باللغة الانجليزية كتنجربة ، وعند نجاحها يصار الى غيرها من اللغات العالمية بالتدريج . واختير لها عشرون طالبا من المتفوقين فى اللغة الانجليزية .

والدراسة فى هذه الشعبة لمدة خمس سنوات :

سنة تمهيدية : لدراسة أساسيات اللغتين الاولى والثانية ، بمعادل ( ٢٠ ساعة ) عشرين ساعة للغة الأولى ، و ( ١٠ ساعات ) عشر ساعات للغة الثانية .

وأربع سنوات دراسية ، خطة الدراسة بها على الوجه الآتى :

المواد	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	عدد الساعات
مواد اسلامية وعربية	٧	٧	٧	٧	١٣
مواد اللغة الأجنبية الاولى	٧	٧	٦	٦	١٣
مواد اللغة الأجنبية الثانية	٦	٦	٦	٦	٦
المجموع	٢٠	٢٠	١٩	١٩	٣٢

لغة ، ويدل على هذا بأن اللغة الأجنبية الثانية التي تدرس في مدارس التعليم العام لغة غير عملية بعد ترك المدرسة الثانوية الا في القليل النادر .

- ينبغي ألا تتطرق أية مراجعة في زيادة عدد المواد الدراسية بالتعليم الأزهرى الى الانتقال من اللغة الأجنبية ، مراعاة للأهداف التي أسلفناها من تدريس اللغة الأجنبية بمعاهد الأزهر وجامعته .

- من الضروري توفير البيئة اللغوية والتربوية بمختلف الوسائل المتاحة .

### التوصيات

تستهدف هذه التوصيات الارتفاع بمستوى تدريس اللغات الأجنبية في معاهد الأزهر وجامعته . ومع ذلك نجد لزاما علينا التنبيه الى أن التعليم الأزهرى - في مختلف مراحله - مطالب بضرورة العناية باللغة العربية الفصحى ، وتوفير البيئة اللغوية للنهوض بها ، والتمكين لها في نفوس الطلاب بمختلف الوسائل - نطقا وسماعا وحوارا - ولا يخالجننا شك في أن الرأي العام الأزهرى يجمع على هذا ، ويعمل له من خلال القدوة اللغوية ، التي يجدها الطلاب لدى معلميههم وأسائدتهم .

#### بشأن المعاهد الأزهرية :

\* فيما يتصل بتعليم اللغة الأجنبية قبل المرحلة الإعدادية بالأزهر ( أى في مرحلة الحضنة التي سميت المرحلة التمهيدية ، وفي المرحلة الابتدائية ) : ينبغي إعادة النظر ، لما في هذا من آثار سلبية على تشكيل وجدان الطفل وفكره قبل أن يتمكن من لغته القومية في هذه السن المبكرة .

\* يزكى المجلس الاكتفاء بتدريس لغة أجنبية واحدة بدءا من المرحلة الإعدادية بمعاهد الأزهر ، مما يقلل من أخطار المزاجمات اللغوية ،

ويتيح لهذه اللغة الأجنبية الواحدة فرصتها في التنمية اللغوية ، فضلا عن توفير النفقات من حيث أن تعليم اللغة مكلف اذا ما وفرت له الامكانيات المطلوبة .

\* ينبغي العمل على تشجيع الطلبة على اختيار اللغة الفرنسية - وليس عن طريق الاجبار - من حيث ان اللغة الفرنسية لا يستطيع تجاهلها في المجتمعات المعاصرة ، وخاصة فيما يتصل بالدراسات الانسانية والادبية والاجتماعية .

\* يزكى المجلس ما اتجهت اليه ادارة المعاهد الأزهرية في شأن تزويد طلابها بالمعارف الاسلامية في دروس اللغة الأجنبية .

ويوصى المجلس بأن يراعى في هذا ، بصفة عامة ، النمو اللغوى والذهنى والنفسى للطلاب . ويصفة خاصة أن تتوافق هذه المعارف - في محتواها - مع ما يدرسه بالغة العربية من الدراسات الاسلامية .

\* العمل على توفير البيئة اللغوية عن طريق الوسائل المعينة الحديثة بالدرجة الكافية ، ومنها : المعامل الصوتية ، والأشرطة والاسطوانات ، والرسومات واللوحات .. الخ ، مع التوسع في استخدامها .

وفي هذا الصدد : يوصى المجلس بدعم إدارة الوسائل التعليمية بالأزهر وتوجيهها الى إعداد الوسائل المعينة على التدريس ، وتشجيع الابتكار فيها وفي طرائق استخدامها .

\* اتخاذ الاجراءات المناسبة والعاجلة لتدارك العجز الحاصل في هيئة تدريس اللغة الأجنبية ، عن طريق توفير الدرجات المالية اللازمة لتعيين معلمى اللغة ، وتعطى الأولوية للمؤهلين منهم تأهila تربويا .

\* إعداد برامج تدريبية للمعلمين القائمين بالتدريس ، بمشاركة كلية

اللغات والترجمة وكلية التربية . وتشمل هذه البرامج :

- برامج للتدريب التربوي للحاصلين على درجات جامعية في اللغة الأجنبية .

- برامج للتدريب اللغوي والتربوي للحاصلين على درجات في غير اللغة الأجنبية .

- برامج دورية لتجديد المعلومات والخبرات .

بشأن جامعة الأزهر :

\* تحديد أعداد الطلاب الذين يقبلون في شعب اللغات الأجنبية كل عام ويتم ترشيحهم بناء على اختبارات مهارة لغوية ، وبمراعاة خطة التنمية الاجتماعية واحتياجات المعاهد الأزهرية من الخريجين في لغات معينة .

\* تقوم الجامعة باعادة النظر في مناهج ومقررات اللغات الأجنبية التي تدرس في كليات الجامعة المختلفة ، وتعديلها بما يتفق مع التطور الحادث في شأن تزويد طلبة المعاهد الأزهرية بالمعارف الاسلامية في دروس اللغة الأجنبية وبما يتلاءم مع حاجة الطلاب بكل كلية من كليات الجامعة الى تزويدهم بمصطلحات علمية واسلامية مناسبة في دروس اللغة الأجنبية .

وفي خصوص كلية الدعوة الاسلامية وشعب الدعوة في كليات أصول الدين : يوصى بزيادة عدد ساعات تدريس اللغة الأجنبية ، وإعداد منهج خاص لدروس اللغة الأجنبية بها فضلا عن الاهتمام بالدراسات الفقهية وخاصة ما يتصل منها بالمعاملات وما استجد في المجتمع الاسلامي من أمور لم تكن معروفة من قبل .

\* تعمل الجامعة على تخصيص حصة من اعتماد المكتبات لتزويد المكتبة المركزية ومكتبات الكليات بالمعاجم في اللغات الأجنبية وخاصة معاجم المصطلحات والمعاجم المقارنة ، وبالمصنفات التي تتناول مسائل

١٢٨

الدين وقضاياها باللغات الأجنبية .

\* تعمل الجامعة على استكمال المعامل اللغوية والصوتية في مختلف الكليات والأقسام اللسانية ، وفي طليعتها شعب اللغات الأجنبية المتخصصة .

\* تعمل الجامعة على توفير الدرجات المالية اللازمة لكلية اللغات والترجمة ، لتمكينها من التوسع في تعيين مدرسي اللغة والمعيدين والمدرسين المساعدين اللزمين لسد احتياجات كليات الجامعة ، وذلك بالنظر الى أن هذه الكلية كلية مركزية ، وأنها - لائحيا وبمقتضى نظام الأقسام - تتولى تدريس المواد الداخلة في اختصاصها وتقوم على بحوثها في سواها من كليات الجامعة ( المادة ٢٤ من القانون ) .

\* تقوم جامعة الأزهر بإنشاء درجة " دبلوم " خاصة بالدعوة الاسلامية بالخارج لمدة سنتين يلحق بها خريجو كليات الجامعة ، كما يلحق بها الراغبون في العمل بمجال الدعوة الاسلامية بالخارج بعد نجاحهم في الاختبارات التي يجريها الأزهر لهم ، وبحيث تؤهل هذه الدراسة الملتحقين بها للتحادث والمحاضرة والحوار في مسائل الدين وقضايا اللغة الأجنبية ، وينبغي أن توفر الجامعة لهذه الدرجة ودارسيها الامكانيات المادية والبشرية على المستوى المنشود .

\* تضع الجامعة تجربة افتتاح شعبة الدراسات الاسلامية في كلية اللغات والترجمة موضع المتابعة والتقويم والتطوير ، بما في ذلك ايفاد الطالب الى البلد الذي يدرس لفته فترة زمنية أو أكثر ، للاستفادة من البيئة اللغوية استفادة مباشرة .



الدورة السابعة عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠

## خطة الدراسة والمناهج الدراسية بالمعاهد الأزهرية

ناقش المجلس في دوراته السابقة عددا من التقارير التي عالجت العديد من قضايا التعليم الأزهرى ، وأصدر فيها توصيات ومقترحات . وقد رأى المجلس ان يعود الى هذا الموضوع فى دراسة مستقلة ، نظرا لما تبين من أن كثيرا من المشكلات التى يعانى منها التعليم الأزهرى يرتبط ارتباطا وثيقا بالخطة ومناهج الدراسة ، ورأى المجلس ان تقتصر دراسته الحالية على المعاهد الأزهرية ، وأن ترجأ دراسة الموضوع بالنسبة لجامعة الأزهر الى دورة قادمة ان شاء الله .

وقد لاحظ المجلس ما يأتى :

- شكوى طلاب المعاهد لا من كثرة المواد الدراسية المقررة عليهم فحسب ، وإنما من صعوبة ذلك ، وخاصة من حيث محتواها وأسلوب عرضها .

- شكوى أساتذة جامعة الأزهر المتكررة من هبوط مستوى الطلاب الجاصلين على الثانوية الأزهرية من المعاهد ، وما يعانونه من صعوبات فى تلقى الدراسة الجامعية واستيعاب مقرراتها ، وقد تعدد أسباب هبوط هذا المستوى ولكن الذى لا شك فيه أن من بينها - ان لم يكن على رأسها - الخطة والمناهج الدراسية فى التعليم قبل الجامعى .

- أنه قد مضى على صدور قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ نحو ثلاثين عاما ، ومع أن كثيرا من أوجه التطوير قد طبقت فى هذه الفترة فان حظ الخطة والمناهج من التطوير كان قليلا ، بالإضافة الى أن التطورات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية التى حدثت فى هذه الفترة تقتضى إعادة النظر فى المناهج الدراسية بما يوائم بينها وبين هذه التطورات .

والحق أنه ، مع التسليم بأن التعليم الأزهرى تعليم نوعى يتميز بالطابع الدينى ، فان من المرغوب فيه - بل من الواجب - تحديث هذا التعليم بما يمكنه من التعامل مع تحديات العصر ومتطلباته .

### الوضع الراهن للخطة والمناهج

نصت المادة ٨٥ من قانون التطوير على ما يلى :

" الغرض من المعاهد الأزهرية تزويد طلابها بالقدر الكافى من الثقافة الاسلامية ، والى جانبها المعارف والخبرات التى يتزود بها نظراؤهم فى المدارس المماثلة ليخرجوا الى الحياة مزودين بوسائلها ، وإعدادهم الإعداد الكافى للدخول فى كليات جامعة الأزهر ولتهيأ لهم فرص متكافئة فى مجال العمل والانتاج ، كما تتهيأ لهم الفرص المتكافئة للدخول فى كليات الجامعات الأخرى " .

وعقب صدور القانون ألفت لجان مشتركة من رجال الأزهر والتربية والتعليم ، لوضع الخطط والمناهج الدراسية إعمالا لما جاء فى هذه المادة ، وانتهى الأمر - سواء عن طريق هذه اللجان أو غيرها فيما بعد - الى خطة مزدوجة ، ومناهج مزدوجة تشتمل على مقررات العلوم الدينية والعربية الأصلية ، مضامها إليها ما أطلق عليه المواد الثقافية التى تدرس فى المدارس المماثلة فى التعليم العام ، بل أن المعاهد استخدمت نفس الكتب التى يستخدمها طلاب مدارس التعليم العام فى هذه المواد . وصحيح ان تطورا فى مناهج بعض العلوم العربية قد حدث ، حيث ألفت كتب حديثة تتجارب مع روح العصر وتتفق مع مدارك الطلاب ، فى علوم

عدد المواد الدراسية ١٨ مادة في الصفين الأول والثاني و ١٥ مادة في الثالث والرابع .

#### ب - القسم العلمي :

٣٥ حصة في كل صف للبنين .

٣٦ حصة في كل صف للبنات .

عدد المواد للبنين ١٣ مادة .

عدد المواد للبنات ١٤ مادة .

( يقابل هذه الخطة في التعليم العام : ( ٣ سنوات ) .

٣٨ حصة في الصفين الأول والثاني .

٣٣ حصة في الصف الثالث ، بالإضافة الى حصتين للمستوى الخاص ( اختياري ) .

وعدد المواد عشر مواد في القسم الأدبي واحدى عشرة مادة في القسم العلمي والرياضي .

#### المناهج الدراسية بالمعاهد :

يشمل المنهج الدراسي المقرر في المادة الدراسية في كل صف دراسي وطريقة أدائه والأنشطة المكمل له .

وتنقسم المناهج في المعاهد قسمين :

الأول : العلوم الشرعية والعربية ، وهي التي تتناول القرآن الكريم وعلوم العقيدة والفقه والتفسير والحديث والسيرة النبوية ، كما تتناول علوم اللغة العربية وأدائها من نحو وصرف وإنشاء ومطالعة ونصوص وبلاغة وأدب ومنطق وعروض .

الثاني : ما يطلق عليه " العلوم الثقافية " ويقصد به العلوم التجريبية والرياضيات ويضاف اليها اللغة الأجنبية .

وقد سبق أن ذكرنا أن مناهج المواد الثقافية قد أخذها الأزهر نقلا عن مناهج وزارة التربية والتعليم منذ عام التطوير (١٩٦١) وبقيت الى الآن لا تتغير ولا تعدل إلا مع تغييرات وزارة التربية والتعليم وتعديلاتها ، ويعتمد في أدائها على الكتب التي تؤلفها الوزارة لطلابها وتمد بها

البلاغة والأدب بالقسم الثانوي ، وفي النحو والصرف في بعض صفوف القسم الاعدادي - مثلا - إلا أن كتب التراث في العلوم الدينية - كالفقه مثلا - في المرحلتين بقيت على ماكانت عليه قبل التطوير ، فيما عدا ما حدث في أواخر السبعينات من حذف بعض موضوعات منها ، وتخفف من بعض عبارات وفقرات من الشروح والفتاوى .

وزيادة في توضيح الصورة يحسن أن نستعرض كلا من خطة الدراسة ومناهجها الحالية في المعاهد الأهلية في ايجاز .

#### خطة الدراسة بالمعاهد :

أولا : في المرحلة الابتدائية ( ست سنوات ) تتضمن الخطة ٣٦ حصة أسبوعيا في الصفوف الثلاثة الأولى ، ترتفع الى أربعين حصة في الصفوف الثلاثة التالية .

أما عدد المواد الدراسية فهو عشر مواد .

أما في التعليم العام فإن المرحلة الابتدائية خمس سنوات ، وعدد الحصص في كل من الصفين الأول والثاني ٢٧ حصة أسبوعيا ، وفي الثالث والرابع ٣٠ حصة ، وفي الخامس ٣٢ حصة ، أما المواد فعددتها عشر .

ثانيا : في المرحلة الاعدادية ( ٣ سنوات ) .

٣٦ حصة في الصف الأول .

٣٧ حصة في الصف الثاني .

٣٧ حصة في الصف الثالث .

عدد المواد المقررة ست عشرة مادة .

أما في التعليم العام فإن المرحلة الاعدادية ثلاث سنوات ، وعدد الحصص ٣٤ حصة ، وعدد المواد عشر .

ثالثا : في المرحلة الثانوية ( ٤ سنوات ) .

#### أ - القسم الأدبي :

٣٧ حصة في كل صف للبنين .

٣٨ حصة للفتيات ( بزيادة حصة للاقتصاد المنزلي ) .

المعاهد الأزهرية كل عام .

أما قسم العلوم الشرعية فقد ظل على العهد به منذ قديم ، يقوم على أساس تدريس كتاب من كتب التراث التي ألقت في عصور سابقة ، وقد يكون تأليفها على سبيل الإيجاز فتسمى ( بالمتون ) ، ثم تدعو الضرورة إلى إيضاحها وفك رموزها بما يسمى ( بالشروح ) وربما جاء بعد ذلك من رأى في الشروح نقصا يحتاج إلى تقرير .

وقد شملت هذه الكتب مناهج الفقه والتوحيد والنحو والصرف والبلاغة والمنطق .

#### ملاحظات على الخطة والمناهج الحالية

في ضوء ما أسلفناه عن خطة الدراسة ومناهجها بالمعاهد الأزهرية ، وما توافر للشعبية من وثائق وتقارير ، وخبرات السادة الأعضاء ، يمكن أن تلخص بعض الملاحظات :

أولا : فيما يتعلق بالخطة :

– كثرة المواد الدراسية المقررة في كل من العلوم الشرعية والعربية والمواد الثقافية ، مما استتبع كثرة عدد الحصص اسبوعيا بالمقارنة بنفس الصف ونفس المرحلة في التعليم العام اعتمادا على عبارة " المعارف والخبرات التي يتزود بها نظراؤهم في المدارس المعادلة " التي وردت في القانون ، والواقع أن هذه العبارة لا تحتم التزاما بالتطابق المطلق ، ونقل نفس المناهج ونفس الكتب . وقد سبق لمجلسنا أن أوصى في أحد تقاريره بإعادة النظر في مناهج المواد الثقافية التي تدرس بالمعاهد الأزهرية والتي تشكل ازدواجا في المناهج العلمية بها ، بحيث لا يشترط تطبيقها تماما بالقدر الذي تدرس به بمدارس التعليم العام ، وإنما يؤخذ فيها بالقدر المناسب بما لا يؤثر سلبيا في المواد الأزهرية ، ولا على مستوى الدراسة في الجامعات .

– وما يزيد العبء الملقى على طلاب المعاهد الأزهرية إذا ما قورنوا بنظرائهم في التعليم العام ، أن عدد السنوات المقررة للدراسة يزيد سنتين في المعاهد ، سنة في المرحلة الابتدائية ( حاليا ) وسنة في

المرحلة الثانوية وهذا يعني أن عدد الساعات المعتمدة في الخطة طوال سنوات الدراسة لكل مادة يزيد في المعاهد الأزهرية كثيرا عما هو في التعليم العام .

ثانيا : فيما يتعلق بالمناهج والكتب المقررة :

– ان المناهج الدراسية المقررة في العلوم الشرعية والعربية بالمعاهد هي نفس الموضوعات التي تحتوى عليها الكتب المقررة من التراث ، مع أن المتبع عادة في وضع المناهج أن تختار الموضوعات وفقا للأسس التربوية ، ثم يؤلف الكتاب المدرسي على هديها .

ومن أمثلة كتب التراث المقررة في الفقه الحنفى " الباب في شرح الكتاب " ، والكتاب المشروح من تأليف أحد علماء القرن الرابع الهجرى ، والشارح من علماء القرن الثالث عشر الهجرى .

ومن الأمثلة في اللغة العربية أم كتاب النحو المقرر على الصف الثالث الاعدادى هو " قطر الندى وبل الصدى " لابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هجرية ، وأن كتاب النحو المقرر على المرحلة الثانوية هو " شرح ابن عقيل " من علماء القرن الثامن الهجرى وهو يركز على شرح ألفية ابن مالك الاندلسى في النحو ( القرن السابع الهجرى ) .

ويدهى أن كتابا ألف منذ قرون عديدة – في الفقه مثلا – لابد أن يكون خلوا من قضايا العصر التي يحتاج إليها طلابنا اليوم .

– وهنا لابد لنا أن نطرح قضية كتب التراث ومدى صلاحيتها لكي تكون الكتاب المدرسي الأمثل في المعاهد الأزهرية .

فمن ناحية ، لابد أن نقرر أن كتب التراث نخيرة علمية تمتاز بخصائص فريدة من حيث دقة التعبير وعمق المعنى والاحاطة بالموضوع نقاشا وتوضيحا واستدلالا ، وقد دأب الأزهر على الاعتماد عليها على مدى تاريخه الطويل ، حيث يدرّب الطلاب على المعاناة في البحث وتدقيق النظر فيها ، ثم أنها فوق ذلك – وسيلة للربط بين ما همينا وحاضرنا لغة وفكرا وبحثا ، فهي تراث نعتز به لاربيب .

ومن ناحية أخرى ، لابد أن نقرر أيضا أن هذه الكتب لم تؤلف

للطلاب وخاصة المبتدئين منهم ، وأنها صيغت بأساليب مركزة يصعب استيعابها ، ولذلك يتوه الطلاب فيها ويصرفون معظم الوقت المخصص لجوهر الموضوع في شرح المتن وفك الرموز واستظهار الفاظ قد تكون غير مفهومة ، ثم أن كتب الفقه تحفل بالافتراضات البعيدة عن واقع الحياة وخاصة الحياة المعاصرة ، فضلا على أن أساليب عرض المادة فيها - وفي كتب اللغة والنحو كذلك - لا يتفق مع الأساليب التربوية والنفسية الحديثة والتي تراعى خصائص الدارسين وحاجاتهم وميولهم ، كما تراعى نظريات التعليم والادراك الحديثة ، وتستغل نظرية " الدافع " في تقريب المعلومات .

وإزاء هذا الوضع انقسمت الآراء ، ما بين إصرار البعض على الحفاظ على التقليد العريق الذي اتسمت به الدراسة في الأزهر ، والابقاء على كتب التراث لتمثل مناهج الدراسة في العلوم الشرعية والعربية ، وبين مناداة بضرورة التخفيف من هذه الكتب ، وأن تستبدل بها كتب حديثة تؤلف على الطراز العصري في مادتها وطريقة عرضها ، وأسلوبها وإخراجها ، وقد تبنى هذا الرأي بعض كبار علماء العصر الحديث مثل الامام محمد عبده والشيخ المراغى والشيخ شلتوت وغيرهم .

هذا ولعل الرأي الصائب في هذه القضية هو محاولة الوصول الى صيغة تجمع بين الحسنيين فتقدم الكتاب الميسر الذي يتفق مع المواصفات التربوية الحديثة ، وتصطنع الوسائل لتقريب كتب التراث الى الطلاب وتشجيع الفهم بها ، وتراعى قدرات الطلاب وحاجاتهم في المراحل المختلفة ، وقد خلص المجلس الى توصية استرشد فيها بتوصياته السابقة في هذا الصدد .

وبمناسبة الحديث عن كتب التراث ، وتشجيع طلاب المعاهد على ارتيادها وإلفها والاعتزاز بها - نشير الى توصية سبق أن قدمها المجلس ، بأن تقوم وزارة الأوقاف بطبع كتب التراث المقررة - سواء في المعاهد الأزهرية أم في جامعة الأزهر - وذلك من أوقاف الأزهر ،

لتيسير حصول الطلاب عليها بالمجان أو بسعر التكلفة .

- لوحظ من استعراضنا لخطة الدراسة ومناهجها في المرحلتين الاعدادية والثانوية أنها تكاد تكون خلوا من المواد العملية والفنية والانتاجية ، وأن مناهج الثانوى بقسميه العلمى والأدبى تنقصها المواد الحديثة المعاصرة والتي تفرضها التطورات العلمية . وأن مناهج معاهد الفتيات تخلو من الدراسات الحياتية للمرأة وبورها كرية أسرة ورعاية أطفال .

والواقع أن هذه الدراسات قد أصبحت ضرورة لكل مواطن ومواطنة في عصرنا الحاضر ، فإن لم تتح دراستها من خلال برامج مقررة ، فلا أقل من أن تمارس كتنشيطات .

### التوصيات

في ضوء ما ذكرناه عن الوضع الراهن لخطة الدراسة ومفاهيمها وملاحظات المجلس عليها ، وفي ضوء ما يجرى على السنة المتحدثين وأقلام الكاتبين من دعوات صادقة تستهدف الارتقاء بمستوى الدارسين بالمعاهد الأزهرية بمراحلها الثلاث باعتبار أنها الأساس الذى تقوم عليه صروح كليات جامعة الأزهر ، وفي ضوء شكاوى الطلاب أنفسهم وما يلمسه أساتذتهم فيهم من معاناة تنعكس على نتائج امتحاناتهم كل عام وفي ضوء ما صدر عن المجلس من توصيات في دراساته السابقة - يتقدم المجلس بالتوصيات الآتية :

\* التأكيد على التوصية التى سبق أن صدرت عن المجلس بشأن مناهج المواد الثقافية بالمعاهد ونصها :

" إعادة النظر في مناهج المواد الثقافية التى تدرس بالمعاهد الأزهرية والتى تشكل ازديادا في المناهج العلمية بها ، بحيث لا يشترط تطبيقها تماما بالقدر الذى تدرس به بمدارس التعليم العام وإنما يؤخذ منها بالقدر المناسب بما لا يؤثر سلبيا في المواد الأزهرية ، ولا على مستوى الدراسة بالجامعات " .

ويقتضى تنفيذ هذه التوصية عدم الالتزام بالكتب المقررة في

هذا وينبغي أن تتضمن الخطة ساعات معينة لتغطية هذه المجالات .

\* فيما يتعلق بكتب التراث ، يوصى المجلس بما يلي :

- فى المرحلة الاعدادية : تؤلف كتب حديثة فى الفقه على المذاهب الأربعة تتناسب مع مدارك التلاميذ .

كما يؤلف كتاب حديث فى النحو والصرف لطلاب الصف الثالث الاعدادى .

- فى المرحلة الثانوية :

• فى الشعبة الأدبية : تبقى كتب التراث المقررة فى العلوم الدينية والعربية دعماً للدراسات الأدبية ، وحتى يالغ الطلاب البحث فى هذه الكتب والرجوع إليها ، فمنهم فى المستقبل رجال الشريعة والقانون واللغة والدعوة الى الله .

• فى الشعبة العلمية : تؤلف كتب حديثة فى العلوم الدينية والعربية تتناسب مع المواد التى يدرسونها لتؤهلهم للكليات العملية ، ولا بأس أن تشتمل الكتب الحديثة المؤلفة على مقتبسات مناسبة من كتب التراث ليرجعوا إليها .

وفى جميع الأحوال يشجع الطلاب على ارتياد كتب التراث والاقتباس منها ليالفوها ، وسوف يكون لهم فيها زاد فى دراستهم الجامعية ، وفيما يستقبل من الأيام .

\* انشاء هيئة للكتاب التعليمى تكون رسالتها إعداد مواصفات كل كتاب دراسى ، وتكليف المختصين من علماء الأزهر وغيرهم بتأليفه ، أو اجراء مسابقة لتأليف الكتب ، كما تقوم الهيئة بتجريب الكتب ومتابعتها ميدانيا بغية تقييمها وتقويمها .

\* دراسة اسلوب فتح القنوات بين الدراسة فى معاهد الأزهر ومدارس التعليم الفنى ، بحيث يستطيع الطالب الأزهرى الذى تبدو ميوله الفنية والمهنية ، ولا يرغب فى مواصلة التعليم الجامعى ، أن يلتحق بمدارس التعليم الصناعى أو التجارى أو الزراعى التى تتطلبها البيئة التى يوجد بها المعهد الأزهرى ، بهدف تمكينه من أن يخوض حياته

المدارس الحكومية بالنسبة للمواد الثقافية ، لتخفيف العبء على طلاب المعاهد الأزهرية ، وذلك عن طريق تأليف كتب خاصة تتضمن الأساسيات وتطبيقاتها فى المواد المذكورة .

\* مراعاة مانصت عليه اللائحة خاصا بالأهداف التى تتوخاها الدراسة بكل من المراحل التعليمية بالمعاهد بحيث تحدد تحديدا إجرائيا واضحا يتضمن المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات فى كل مرحلة ، حيث يمكن فى ضوء هذه الأهداف تحديد خطة الدراسة الدراسة ، والمناهج الدراسية ، والمناهج الدراسية التى تحققها .

\* أن يراعى فى اعداد مناهج الدراسة بالمعاهد الأزهرية فى مستوياتها الثلاثة أن هذه المناهج لها استقلالها وكيانها الذاتى المستقل عن التعليم العام بحيث يعد الطالب الأزهرى للحياة ، على أساس أن المرحلتين الابتدائية والاعدادية هما مرحلة تعليم أساسى ، ينصرف بعدها التلميذ للحياة ، أو الى المرحلة الثانوية الأزهرية استعدادا لدخول الجامعة .

\* تزويد مناهج المعاهد الاعدادية بقدر من المواد العملية والفنية التى تحقق الربط بين التعليم والعمل ، وبالأنشطة الحياتية الضرورية لكل مواطن ( انتاجية - زراعية - تجارية - معاملات اجتماعية - دراسات بيئية .. الخ ) .

وتزويد مناهج المعاهد الثانوية فى قسميها العلمى والأدبى بقدر من المقررات الحديثة مثل الاحصاء والحاسب الآلى والانفجار السكانى ومشكلات الحفاظ على البيئة ، وكذلك بعض المجالات العملية والفنية والانتاجية امتدادا لما اقترح للمرحلة الاعدادية .

وتزويد مناهج معاهد الفتيات بالدراسات العملية والحياتية للمرأة • ونورها فى ادارة المنزل وتربية الطفل ، وتدريبها على الأعمال المهنية والفنية التى تناسب طبيعة المرأة كالاسعافات الطبية وأعمال السكرتارية ، والآلة الكاتبة ، والأشغال النسوية كالخياطة والتطريز وصناعة الملابس .

العملية على أساس الرعى الدينى والخبرة الفنية .

\* ضرورة متابعة ما تقرر من تحفيظ الطلاب القرآن الكريم كله فى سنى المرحلة الابتدائية بحيث لا يقبل فى المرحلة الاعدادية الا من اجتاز الامتحان بنجاح . هذا والمأمول ان تستمر عملية المتابعة على امتداد المراحل التعليمية بالأزهر .

\* العناية بإعداد المعلم ، بحيث يكون كل المعلمين بالمعاهد الأزهرية فى مستوياتها الاعدادية والثانوية على الخصوص دارسين للتربية وطرق التدريس الحديثة ، وأن تتخذ الاجراءات الخاصة بإعداد المعلمين غير المؤهلين ترويا فى أثناء الخدمة . فتتغير بذلك طرق التدريس وأساليبه ، وتوضع كتب التراث فى موضعها الصحيح كوسيلة تعليم .

## تعليم اللغة العربية للطلاب الوافدين على معاهد الأزهر وجامعته من غير الناطقين باللسان العربى

منذ ظهور الاسلام ارتبط الفرد المسلم والمجتمع الاسلامى ارتباطا وثيقا باللغة العربية ، باعتبارها لغة القرآن المجيد الذى يتعبد به المسلم ، حتى صارت معرفة الفرد المسلم باللسان العربى واجبا دينيا . وكذلك يحتاج المجتمع الاسلامى - فى مختلف مواقفه - الى استمداد معارفه عن الدين والشريعة من التراث الاسلامى ، وهو فى جوهره وأساسه مصنف باللغة العربية ، ولا تفنى عنه ترجمته الى لغة أخرى عالمية أو محلية ، فان أية ترجمة تفق أمامها علامة استفهام كبيرة عن مدى

١٣٤

صلاحها للإفادة الكاملة والصحيحة منها ، وخاصة اذا سلمنا بتوفر العربية الفصحى على دقائق فى التعبير ، قد يصعب أمرها على الناطقين بها ، فما بالناس بالمترجم عنها .

وبالرجوع الى المبادئ التى صدر عنها قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ : تتأكد رسالة الأزهر فى تزويد العالم الاسلامى بالمختصين وأصحاب رأى فى الشريعة الاسلامية والثقافتين الدينية والعربية . ومن ثم : تزويد الطلاب الناطقين بغير اللسان العربى بما يمكنهم منه ومن القدرة على متابعة الدراسة باللغة العربية .

وفى ظل الأوضاع الراهنة فى كثير من دول العالم الاسلامى : لا يتاح للكثرة الكاثرة من الطلاب الوافدين من البلاد الاسلامية غير العربية أن يدرسوا اللسان العربى فى بلادهم دراسة كافية لأن يتلقوا الدرس باللسان العربى فى معاهد الأزهر وجامعته ، مما يضع على عاتق الأزهر والجامعة واجب التصدى الايجابى لتعليم العربية لهم .

والأزهر - معاهد وجامعة - انما يقدم العلم لطلابه مصنفا أساسا باللغة العربية ، مما يستوجب معرفة الطلاب مسبقا باللسان العربى حتى يمارسوه فى الدرس فهما وفهما ، حديثا وكتابة .

ومن متابعة كثير من كتابات الطلاب الوافدين من غير الناطقين باللسان العربى : يتأكد قصورهم فى فهم هذا اللسان وفى التعبير به حتى عن الدروس المقررة عليهم .

وفى القديم : كان للوافدين على الأزهر فرصة أكبر فى تلقى اللسان العربى من مواطنيهم الذين سبقوهم فى الحضور الى مصر وفى شغل أروقة الجامع الأزهر ، ومن مخالطتهم من المصريين والعرب . وهذا التواصل كان مفيدا ومجديا من الناحية العملية ، ولكنه الآن صار تواصلا شكليا ، إذ تضاعفت فرص التواصل اللسانى فى كل من فصول الدراسة ، وقاعات المحاضرات ، وأماكن السكنى والمعيشة .

والواقع أن المدن الطلابية في جامعة الأزهر خالصة للطلاب المصريين .

ومدينة البحوث الإسلامية خالصة للطلاب الوافدين على منح الأزهر . وفيها يتجمع الطلاب من كل جنسية في موقع خاص . وقد سبقت تجربة في سنة ١٩٦٦ بتخصيص نسبة ٢٠ ٪ من سعة المدينة للطلاب المصريين قصد إدماجهم والطلاب الوافدين وألغيت التجربة بعد ذلك لأسباب مختلفة .

وخارج هذه المدن الطلابية يقيم عدد من السفارات بيوتا مستقلة للطلاب من مواطنيها . بينما الطلاب الوافدون للدراسة على حسابهم الخاص يحطون رحالهم إما في صحن الجامع الأزهر وأروقته وإما في مساكن خاصة متفرقة .

#### الوضع القائم :

بالإضافة إلى ما سبق إيراده :

تتولى أمانة مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر تنظيم عملية تعليمية تحت اسم ( الدراسة الخاصة ) ، أنشأها القرار الوزاري رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، بغرض تأهيل الطلاب الوافدين تأهيلا لغويا يمكنهم من التحدث باللغة العربية والإلمام بمبادئ الدين الإسلامي ، ويعد الراغبين في الانتساب إلى معاهد الأزهر وجامعته إعدادا يمكنهم من الاستمرار في الدراسة .

وحسب التقرير الوارد إلى الشعبة من أمانة مجمع البحوث الإسلامية : تنقسم هذه الدراسة الخاصة عدة أقسام ، يختص بموضوع هذه الورقة منها دراسة تقدم للمبتدئين ، ومدتها غير دراسية اللغة العربية سنة دراسية على ثلاث مراحل ، يتحصل فيها الطالب على :

تدريبات لغوية	بمتوسط	١٥ ساعة اسبوعيا
خط وأملأ	بمتوسط	٢ ساعة أسبوعيا
مبادئ النحو	بمتوسط	١ ساعة اسبوعيا
حفظ القرآن	بمتوسط	١ ساعة اسبوعيا

ويرى المجلس أن هذا الوضع يحتاج إلى مزيد من العناية بحيث تشمل الدراسة - عن طريق لغة بسيطة : التعود على الحروف العربية شكلا ونطقا وكتابة - التدريب على تكوين الجمل - التركيز على فصحى الجرائد والمجلات - التدريب على الكتابة - معالجة مشكلات النطق . وهو ما لا يتوافر حاليا ، بالإضافة إلى ضرورة الاستعانة بالأجهزة المعينة السمعية والبصرية .

وقد سبق للمجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ( في الدورة الثامنة - ١٩٨٠/١٩٨١ ) بحث موضوع ( الطلبة الوافدون إلى الأزهر - رعايتهم وتنظيم شئونهم ) وأصدر عدة توصيات ، منها :

\* توصية بإلغاء الدراسة الخاصة القائمة حاليا إلغاء تاما ، وإنشاء معهد يختص بتعليم اللغة العربية للطلاب الوافدين الذين لا يتكلمون بها .  
\* توصية بإنشاء قسم عال خاص بالدراسات الإسلامية والعربية ، يلتحق به من لم يستوفوا شرط القبول بالكليات الجامعية ، ومن لا يريدون الاستمرار في الدراسة بالجامعة .

\* توصية بأن تكون الإقامة في المدن الجامعية ومدينة البحوث مشتركة بين الطلاب الوافدين والمصريين ، لتأكيد سبل العلاقات الاجتماعية وتقوية روابط الإخاء الإسلامي وتمكين الوافدين من إتقان اللغة العربية فهما وحديثا .

\* توصية بتوحيد الأجهزة المشرفة على شئون الطلاب الوافدين إلى الأزهر في إدارة عامة ، وتوفير الامكانيات اللازمة لها لتقوم بالرعاية الكاملة لهم ، علميا واجتماعيا وماديا .

وأى من هذه التوصيات لم يوضع موضع التنفيذ مع شدة الحاجة إلى الأخذ بها . إضافة إلى أن استمرار الوضع القائم يكرس القصور الواقع ولا يفي بالغرض من الناحية العملية - دون التعرض للتفاصيل .

## التوصيات

وبناء على هذا يتقدم المجلس بالتوصيات الآتية ، ومنها ما هو تأكيد للتوصيات السالف إصدارها من المجلس ، ومنها توصيات معدلة يرى المجلس عرضها بصورتها المعدلة على ضوء المتابعة الميدانية ، ومنها توصيات جديدة .

\* يعمل الأزهر على توفير الإمكانيات اللازمة لدعم ( إدارة الوافدين ) دعما يمكن هذه الإدارة من رعاية الطلاب الوافدين رعاية شاملة : اجتماعيا ، وثقافيا ، وماديا . وترك الرعاية التعليمية للمعهد الموصى بإنشائه .

\* يعمل الأزهر على إنشاء معهد مستقل يختص بتعليم اللغة العربية وما يتصل بها من الدراسات الإسلامية للطلاب الوافدين من غير الناطقين باللسان العربى . وبحيث :

- توضع لهذا المعهد لائحة خاصة .

- يكون له مجلس إدارة - أو مجلس أمناء - تمثل فيه هيئات الأزهر وعدد من المختصين بتعليم اللغات لغير الناطقين بها .

- تكون له إدارة قادرة على النهوض به .

- يشتمل المعهد على عدة أقسام - أو عدة مستويات - للطلاب المبتدئين فى اللسان العربى - وللطلاب المتقدمين - وللطلاب الراغبين فى الدراسة دون الحصول على مؤهل - وللطلاب الراغبين فى دراسة مناهج خاصة ... الخ .

ويوصى بتشكيل لجنة علمية لتحديد المستويات والمقررات .

- يدعم هذا المعهد بالامكانيات البشرية القادرة وبالإمكانات المادية اللازمة للارتفاع بمستواه .

- يكون من صلاحياته اجراء اختيارات للطلاب الوافدين للتأكد من تحصيلهم على المستوى اللازم فى اللسان العربى للالتحاق بمعاهد

## الأزهر وجامعته .

ملحوظة : هذه التوصية بديل عن التوصية السابق إصدارها بإنشاء قسم عال خاص بالدراسات الإسلامية والعربية ، كما أنها بديل عن الدراسة الخاصة القائمة حاليا والسابق إصدار توصية بإلغائها وما تزال هذه التوصية واردة .

\* مرحليا والى أن يتم إنشاء المعهد المقترح أنشأه :

- يعمل الأزهر على تفرغ القائمين بالإشراف على دراسة العربية للطلاب الوافدين وحسن اختيار المكلفين بالعملية التعليمية من نوى الكفاية والدراية والخبرة وخاصة المتوفرين منهم على لغة بسيطة ، وإعداد الدورات التدريبية والتجديدية لهم .

- يعمل الأزهر على إمداد المقر التعليمى بحاجته من المختبرات اللغوية وأجهزة الاستماع والتسجيل وسائر الوسائل التعليمية المعينة على تعلم اللسان العربى .

\* يدرس الأزهر إمكانيات الاستعانة بالبرامج الموجهة من إذاعة القاهرة فى بث برامج تعليمية لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها .

فى شأن التواصل الثقافى والاجتماعى :

\* يعمل الأزهر - معاهد وجامعته - على ادماج الطلاب الوافدين عموما مع الطلاب المصريين فى مختلف النشاطات الاجتماعية والثقافية والرياضية ، فى خلال الدراسة وفى العطلات والإجازات ، بحيث يكون للنشاط اللغوى نصيب كاف من هذا كله .

\* تأكيد التوصية الخاصة بأن تكون الإقامة فى المدن الطلابية بالجامعة وفى مدينة البحوث الإسلامية ، إقامة مشتركة بين الطلاب الوافدين والمصريين ، لتوثيق سبل العلاقة الاجتماعية وتقوية روابط الاخاء وتمكين الوافدين من إتقان اللسان العربى .



القسم الثاني

# البحث العلمى والتكنولوجيا



## الدورة الاولى ١٩٧٤

# الأوضاع الراهنة في التعليم والبحث العلمي

لعل ابرز ما يسجله المجلس لعهد الثورة في مجال التعليم والبحث  
العلمي :

اولا : تعميم مجانية التعليم على جميع مراحلها بما في ذلك المرحلة  
الجامعية وما بعدها ، وبذلك فتحت الأبواب أمام جميع المواطنين للوصول  
الى أقصى ما تؤهلهم لهم قدراتهم الخاصة دون أن يقف أمامهم عائق  
مادى .

ثانيا : تأكيد الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص نظرا وتطبيقا ، وذلك  
بالنسبة للقبول في سائر مراحل التعليم بعد التعليم  
الابتدائي .

ثالثا : التوسع الضخم في مراحل التعليم المختلفة فارتفع عدد  
الطلاب بمدارس التعليم العام والفنى والكليات الجامعية والمعاهد العالية  
والمعاهد الدينية وكليات جامعة الأزهر من ٩٨٩, ٢٣٢, ٢ فى عام ١٩٥٢  
الى ٥, ٧٩١, ٥ فى عام ١٩٧٢ بزيادة قدرها ١٠٥, ٥٥٨, ٣  
طالبا .

رابعا : التزام الدولة بتوفير فرص العمل لجميع الخريجين في

الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب والتعليم الفنى المتوسط ، مما يمكن  
البلاد من الافادة من عائد التعليم فى مختلف مجالات العمل الوطنى ،  
ويمكن أجياله التى تخرجت من حمل أعباء ضخمة فى التنمية  
الاقتصادية والاجتماعية ومعاونة كثير من الدول العربية والصديقة بقدرة  
وكفاءة فى نواحى العمل المختلفة .

خامسا : وفى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا وضعت التنظيمات  
والخطط التى كانت أساسا هالحا لإرساء قواعد البحث العلمى فى  
البلاد . وقام المجلس الاعلى للعلوم وهيئة الطاقة الذرية والمركز القومى  
للبحوث وغيرها من الهيئات العملية بانجازات كبيرة فى هذا الشأن ،  
وارتفع عدد الافراد العلميين من أربعة آلاف فى عام ١٩٥٢ الى ثلاثة  
عشر الفا فى عام ١٩٧٢ - كما تم إنشاء عدة مراكز جديدة مزودة  
بالأجهزة والمعدات الحديثة ، وكانت هذه المؤسسات سندا قويا للصناعة  
وأنشطة الإنتاج والخدمات ، كما ساعدت فى التغلب على كثير من  
المشكلات والمسائل القومية ذات الشأن .

وإذا كانت الثورة قد حققت للبلاد هذه المكاسب الأساسية فى مجال  
التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، وتوسعت فيها هذا التوسع  
الضخم ، فقد فتحت ورقة اكثوير الأبواب أمام مستقبل جديد ، وتناولت  
حقائق هامة تتصل بتقويم موقف التعليم والبحث العلمى ، وهى حقائق  
ينبغى لكل سياسة تعليمية مستقبلية أن تتصدى لها ، حتى يتخلص  
النظام التعليمى والبحث العلمى من المشكلات والسلبيات التى تعترض  
الطريق ، وحتى تتحقق الآمال التى تعقدها البلاد على التعليم والبحث  
العلمى لتقف على مشارف القرن الحادى والعشرين :

ومن ذلك :

- أشارت الورقة إلى أنه أن الأوان للبدء جديا فى تلك المهمة الصعبة  
التي تأخرنا فيها كثيرا وهى القيام بثورة شاملة فى مفاهيم التعليم  
والتثقيف العام وفى نظمهما بكل المستويات ، ابتداء من محو الامية الى

## مبادئ واعتبارات عامة في البحث العلمى والتكنولوجيا

إن التقدم العلمى والتكنولوجيا فى العالم اليوم ، والتخلف الذى  
عشناه فى هذا المجال سنين طويلة ، يحتم على المجلس أن يعطى  
اهتماما خاصا للبحث العلمى والتكنولوجيا مع مراعاة المبادئ الأساسية  
التالية :

- أن العمل العلمى الموجه لخدمة التنمية يجب أن يتم فى إطار  
سياسة عملية محددة الأهداف ، تكون جزءا من السياسة العامة للدولة .
- أن البحث العلمى نشاط استثمارى تحتاج ممارسته الى تنظيم  
محكم ، وإدارة رشيدة تستطيع تحقيق العائد المنشود .
- أن تطوير العلم لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإيجاد  
المقومات التى تكفل كفاءة الأنشطة العلمية لهذا الغرض - مهام تقع فى  
اختصاص أنشطة وهيئات متعددة ، وأن ممارسة الأنشطة العلمية ليست  
حكما تختص به هيئة دون أخرى .
- أن القاعدة العلمية فى أى مجتمع من المجتمعات تقوم على دعائم  
أساسية هي :

(أ) الانسان المؤهل القادر على استيعاب ما هو متاح من معرفة علمية  
والإضافة إليها .

(ب) الأجهزة العلمية والامكانيات التى يستطيع الباحثون بواسطتها

التعليم العام والفنى والجامعى ، الى البحث العلمى  
والتكنولوجيا .

- أنها أثبتت أن التعليم لم يعد مسألة مقررات دراسية جامدة تقف  
بمهمة التعليم عند استيعاب الطالب لها ، ولكن أصبح التعليم مرتبطا  
ارتباطا عضويا بحركة المجتمع ومتطلباته .

- أن أهداف التعليم ترتبط بتكوين الفرد المتعلم المستنير الذى يكون  
أكثر فهما لمجتمعه وعصره وأكثر قدرة على استيعاب ثمار المعرفة  
الانسانية والإفادة منها الاستمتاع بها ، مع تزويده بخبرة متقدمة محددة  
تمكنه من القيام بالور الذى يتناسب مع تعليمه فى شتى مواقع العمل  
والإنتاج .

- أن تحقيق ذلك يستلزم عدم صب التعليم فى قوالب واحدة ، بل  
العمل على تنوعها قدر الامكان ، حتى تلبي شتى الخبرات  
والتخصصات المطلوبة فى عملية التنمية وربط أنواع معينة ومراحل معينة  
من التعليم بالبيئة .

كذلك أشارت الورقة الى بعض المشاكل التى نعانى منها فى النظام  
القائم ، كقلة فعالية التعليم الإلزامى فى ربط المواطن بالحياة العامة  
والمعاصرة ، وكالارتداد الى الأمية ، وهجرة المتعلم من بيئته ، والفارق  
الاجتماعى بين تعليم وتعليم ، والتقليد المتوارث الذى جعل التعليم  
بالنسبة للكثيرين مجرد سبيل إلى اكتساب ميزة اجتماعية معينة ويجعل  
الهدف الأول لبعض المتعلمين الوصول الى وظائف مكتبية ، بصرف  
النظر عن قيمتها فى حركة المجتمع .

وبالنسبة للبحث العلمى اشارت الورقة الى ان الواجب يقضى بالا  
نعيش على ما ينتجه غيرنا فى هذا المجال ، ولا نعيش عالة على ما  
يبتكرون أو نخضع للشروط التى يفرضونها ، كما أن الورقة بينت أهمية  
التنسيق بين مراكز البحث العلمى وربط نشاطها باحتياجات المجتمع  
وتطوير التكنولوجيا المستوردة للواقع المصرى ، واكتشاف حلول أصلية  
لمشكلاتنا المحددة .

الإجابة على الكثير من الأسئلة التي تثيرها مشكلات التطبيق في مجالات الأنشطة المختلفة .

(ج) الإعلام المتدفق بجميع إمكاناته العصرية التي تستطيع اللحاق بالفيض المتدفق من المعلومات العلمية ، وإيصال هذه المعلومات الى من تعينهم في الوقت المناسب .

### التوصيات

وفي ضوء هذه المبادئ ، وتحقيقا للأهداف المرجوة من البحث العلمي يوصى المجلس بما يلي :

أولا : السياسة العلمية :

\* ضرورة ارتباط السياسة العلمية بالتخطيط القومى الشامل . وهذا يستلزم وضع خطة قومية شاملة .

\* هناك حاجة ماسة الى خطة عاجلة للبحث العلمى تهدف الى حل المشكلات التى تواجه التنمية ، ويرى المجلس فى الخطة ، التى أقرها مجلس أكاديمية البحث العلمى ومجالسها النوعية مدخلا صالحا الى الخطة العاجلة للبحث العلمى ، ويدعو الأكاديمية الى استكمال هذه الخطة ، وكذلك يدعو الجهات المختصة الى توفير الامكانيات اللازمة لتحقيقها .

ثانيا : تنظيم البحث العلمى :

اتضح للمجلس أن أجهزة البحث العلمى تعرضت خلال العشرين عاما الماضية إلى تغييرات كثيرة ، ولم تكن الفترة المتاحة لكل تنظيم كافية لإثبات صلاحيته ، مما يستدعى المطالبة باستقرار تنظيم البحث العلمى الفترة الكافية لامكان تقويمه والحكم عليه ، وفى هذا يوصى المجلس بما يلي :

\* التعرف على تنظيم البحث العلمى فى عدد من الدول المتقدمة والنامية ، للاستفادة من الدراسات المقارنة فى هذا الشأن .

\* دراسة التنظيم الحالى للبحث العلمى فى مصر ، وبحث المعوقات التى تواجهه والعمل على إزالتها .

ثالثا : ارتباط البحث العلمى والتكنولوجيا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

لتحقيق الربط بين قطاعات البحث العلمى وقطاعات التنمية يوصى المجلس بما يلي :

\* ربط مراكز البحث العلمى فى الجامعات وخارجها ببعضها ببعض ، وكذلك ربطها بقطاعات الانتاج والخدمات ، وذلك عن طريق السياسات والانظمة التى تضمن ربط الأنشطة العلمية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالقطاعات المختلفة المؤثرة فيها والمتأثرة بها ( قطاع التعليم على مختلف مستوياته وقطاعات الانتاج والخدمات ) .

\* دعوة الجهات المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ مشروعات الانتاج والخدمات إلى عقد ندوات مفتوحة ، قبل إقرار المشروع بصفة نهائية بوقت كاف ، يشترك فيها مع خبراء هذه الجهات الباحثون فى الجامعات ومراكز ومعاهد البحوث ، لدراسة هذه المشروعات دراسة شاملة ووضع المقترحات الكفيلة بنجاح المشروعات ، وكذلك الدراسات والبحوث اللازم إجرائها للمعاونة فى تنفيذها خلال مراحل التشغيل .

\* دعوة مراكز ومعاهد ومعامل البحوث الى مراعاة مشكلات التنمية وتوجيه بحوثها لحل هذه المشكلات .

\* حصر البحوث التطبيقية المنتهية ودراسة امكان افادة قطاعات الانتاج والخدمات بنتائج هذه البحوث .

\* حصر واعداد دليل لمراكز ومعاهد ومعامل البحوث على المستوى القومى .

رابعا : مقومات البحث العلمى :

إن المقومات الأساسية للبحث العلمى لها حد أدنى لا يمكن بدونه أن يحقق مرفق البحث العلمى والتكنولوجيا الواجبات الموكلة اليه ، كما أن توفير هذه المقومات يخضع لمعايير لم تكن مرعية بالقدر الذى يكفل لهذا المرفق القيام بمهامه . وتتضح هذه المقومات فيما يلي :

## ١ ( الطاقة البشرية :

أوضح الحصر المبدئي أن هناك قصورا في كثير من التخصصات الهامة ، كذلك يوجد فائض في بعض التخصصات ، كما اتضح : عدم وجود الفريق المتكامل في أغلب مجالات البحث : إما بسبب نظم الدراسات العليا ، وإما قلة الأعداد في بعض التخصصات ، أو بسبب الهجرة أو الإعارة للخارج . هذا علاوة على النقص الشديد في الفئات المعاونة في النواحي الفنية ، وقصور الفئات المعاونة في الأعمال الإدارية عن تحقيق مهامها ، بل وكثيرا ما تكون معوقة لنشاط البحث العلمي والتكنولوجيا .

كما أصبحت إدارة مراكز البحث ومعاهدها تحتاج الى التخصص في بعض فروع العلم : مثل السياسة العلمية وبحوث العمليات .

لذلك يوصى المجلس بما يأتي :

\* ضرورة وضع خطة للبعثات تفي باحتياجات مختلف المراكز والمعاهد ، والهيئات البحثية بالأكاديمية والوزارات والمؤسسات المختلفة الى جانب الجامعات ، بما يتفق واحتياجات التنمية ويضمن تكوين الفريق المتكامل في كل مجال من مجالات البحث العلمي .

\* استكمال الحصر الذي تجريه الأكاديمية للأفراد العلميين بالاستعانة بالأجهزة المختصة بالدولة ، وإصدار الدليل الخاص للأفراد العلميين في صورته النهائية .

\* زيادة عدد المرشحين في المهمات العلمية والزيارات والمؤتمرات العلمية ، من بين أعضاء هيئة التدريس وهيئة البحث في الجامعات ومراكز ومعاهد البحث .

\* وضع أسلوب لتقويم الباحثين يكون حافزا على التزامهم بمشكلات الانتاج والخدمات ، وزيادة ارتباطهم بهذه القطاعات .

\* الاهتمام بإعداد الأفراد المعاونة للباحثين من فنيين وإداريين وتوفير التدريب اللازم لهم في الداخل والخارج ، ومنحهم السرايز التي تتناسب مع أهمية الدور الذي يكلفون به .

\* وضع برنامج لزيادة الاستفادة من علمائنا في الخارج ، وذلك عن طريق إتاحة الفرصة وتشجيع الراغبين في العودة نهائيا وتوفير اسكانات البحث العلمي والتكنولوجيا على المستوى الرفيع ، وكذلك الاستفادة من

١٤٢

الراغبين في استمرارهم بالخارج عن طريق منحهم سرات - غير للمساونة في بعض النواحي العلمية ، أو عن طريق قيامهم ببحوث في الخارج تسهم في حل مشكلاتنا القومية أو تدريب عدد من الشباب العلميين في معاملهم بالخارج .

ب) التجهيزات العلمية من معدات وأنوات ومواد :

وهذه مازالت بعيدة عن الحد الأدنى للاحتياجات اللازم توافرها لمعامل البحث ، علاوة على القصور الشديد في الخبرات اللازمة لتشغيل وصيانة وإصلاح الأجهزة .

ويوصى المجلس بما يلي :

\* تطوير مركز الأجهزة العلمية التابع للأكاديمية بحيث تتاح له الإمكانيات اللازمة لإمكان قيامه بصيانة الأجهزة العلمية وتشغيلها ، وإعطاء الخبرة في اختيار أنواعها بما يحقق الفائدة القصوى منها ، وتسييم وإنتاج النماذج اللازمة من بعض الأجهزة العلمية الخاصة بالبحوث العلمية والتكنولوجية ، وتدريب الإخصائيين في الصيانة والإصلاح .

\* وضع القوانين التي تكفل استقلال مراكز البحث ومعاهدها ومعاملها وعلى الأخص في النواحي المالية والإدارية ، والتي تحقق لها سهولة الموارد المالية المتاحة محلية أو أجنبية .

ج) التوثيق والنشر العلمي :

إن إتاحة الفيز المتعلق من المعلومات العلمية وإيصالها الى الباحثين أصبح أمرا حيويا ، كما أن نشر المنجزات العلمية التي تتحقق في مجال البحث بمجرد الانتهاء منها أصبح أمرا ملحا ، بعد أن توقفت العديد من الدوريات العلمية عن الصدور أو صدرت بعد مواعيدها بفترات تصل إلى بضع سنوات .

لذلك يوصى المجلس بضرورة إعطاء أولوية خاصة لمشروع انشاء جهاز للمعلومات العلمية والتكنولوجية وتوفير جميع الإمكانيات اللازمة لتنفيذ المشروع في أقصر وقت ممكن . ويتضمن المشروع :

- انشاء مكتبات متخصصة مزودة بالدوريات والمراجع اللازمة .

- التجهيزات اللازمة لفزن المعلومات والمراجع المحلية

- مطبعة علمية لطبع الدوريات والمراجع المحلية .

التي يمكن أن تؤدي إلى تطبيق هذه السياسة واستمرار العمل بها ،  
وانتهى إلى اقرار مبادئ هذه السياسة العلمية وعناصرها فيما يلي :  
(١) ان البحث العلمي نشاط اساسى من أنشطة الدولة ويلزم أن توفر  
له الدولة الموارد المالية والمادية المناسبة بصورة كافية فى موازنتها ، وأن  
تهيئ السبل المناسبة التى تتفق مع طبيعة هذا النشاط لاستخدام تلك  
الموارد .

(٢) ان الباحث العلمى هو العضو الأول الذى يقوم عليه نشاط البحث  
العلمى الموجه للتنمية ، ويلزم أن ينال التشجيع والحفز الدائمين ، وأن  
توفر له الضمانات التى تكفل له العمل فى يسر .

ويتم تحقيق هذه المبادئ عن طريق :

(أ) تنمية القوى البشرية العلمية :

- تهيئة السبل المناسبة لإعداد الأفراد العلميين فى مختلف  
التخصصات على أعلى المستويات العلمية الممكنة ، وبالأعداد المناسبة .  
- توفير الأعداد الكافية من الفنيين المتخصصين فى مجالات  
الخدمات المعاونة للبحث العلمى .

(ب) تنمية الامكانات العلمية :

- تشجيع إنشاء وحدات البحوث فى مواقع الانتاج والخدمات  
لإجراء البحوث التطويرية وحل المشاكل الطارئة .  
- تشجيع إنشاء مراكز البحوث المتخصصة المرتبطة بمختلف  
قطاعات الانتاج والخدمات .

- تشجيع المبادرة الفردية فى اجراء البحوث والاضافة الى  
المعرفة .

(ج) تأمين حصول العلماء على المعلومات العلمية ، وضمان نشر نتائج  
بحوثهم .

(د) إتاحة المعلومات العلمية المبسطة والانجازات العلمية الهامة  
لمجموع المواطنين .

وفيما يلى الموضوعات التى تناولها المجلس بالدراسة فى مجال

(د) التمويل اللازم للبحث العلمى :

لقد اتضح أن ماخصص للبحث العلمى ، خلال السنوات العشر  
الماضية من ميزانيات ، لايتناسب مع الواجبات الملقة على عاتق  
الباحثين والمهام المطلوبة ، ممايستدعى ضرورة العمل على توفير  
الاحتياجات الأساسية ، لإمكان الاستفادة من هذه الطاقات الكبيرة عددا  
ونوعا .

ونظرا لأن معظم التجهيزات وملحقاتها مستورد ، فان المجلس  
يوصى بدعم البحث العلمى ، وتخصيص الاعتمادات اللازمة بالعملات  
الأجنبية .

## الدورة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٧٥

# السياسة العلمية

## وعناصرها

لقد تأكد إيمان الدولة بالعلم فى مناسبات عديدة ، ووضحت آثار  
هذا الايمان فيها تشهده البلاد من نهضة علمية ، نحاول فيها أن نجتمع  
بين البحث العلمى والتطبيق التكنولوجى ، فى مختلف الأجهزة العلمية  
ب الجامعات ومراكز البحوث ومواقع العمل فى مجالات : الزراعة  
والصناعة والتعمير والتنمية الاجتماعية .

ولقد تناول المجلس دراسة السياسة العلمية وعناصرها ، والبرامج

البحث العلمى والتكنولوجيا وتوصياته بشأنها :

#### ١ - معوقات البحث العلمى :

قامت تنظيمات البحث العلمى على قاعدة من القوى البشرية العلمية ، تم تأهيل الكثير من أفرادها طبقا للمفهوم الذى كان سائدا للبحث العلمى ، بانه جزء مكمل لمهام التدريس فى الجامعات ، ومتعة فكرية تستهدف الاضافة الى ما هو معروف من الحقائق العلمية بصرف النظر عن مفهوم مدى احتياج المجتمع لهذه المعلومات الجديدة . وقد نتج عن استمرار الاخذ بهذا المفهوم مشكلات عديدة منها :

- عدم تناسب وتناسق هيكل التخصصات العلمية والخدمات التقنية المعاونة .

- عدم توجيه الكثير من الباحثين العلميين نحو الإمام الكافى بمشكلات أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إماما يؤهلهم للمساهمة مساهمة فعالة فى حل مشكلات البلاد . ونتيجة لذلك استمرت اتجاهاتهم البحثية بهذا متأثرة بما دربوا عليه خارج البلاد ، وبذلك أيضا فإن الكثير منهم أصبح أقدر على حل مشكلات البلاد الأخرى منه على أن يتناول مشكلات بلادنا بالحل .

- عدم وجود كيان واضح المعالم لمهنة البحث العلمى ووسائل تقويمه .

- إدارة البحث العلمى وفقا للأساليب التقليدية المتبعة فى أجهزة الحكومة ، وحاجته الى التحرر من القيود المالية والادارية .

وفى سبيل إزالة هذه المعوقات يوصى المجلس بما يأتى :

\* الاهتمام بوضع سياسة علمية تهدف الى تنمية العلم ذاته ، ليفى بمتطلبات التنمية .

\* تحقيق الاستقرار لأجهزة تخطيط النشاط العلمى وتنظيمه لإتاحة الفرصة أمامها للنمو والتطور .

\* تحرير مراكز ومعاهد البحوث من القيود الادارية والمالية أسوة بالجامعات .

\* ضرورة الالتزام بخطة تنفيذ المشروعات فى الموازنات الاستثمارية ومراعاة كفاية الاعتمادات الاستثمارية لمواجهة احتياجات التطوير . وخاصة نقل نتائج التجارب العملية الى المستوى نصف الصناعى ، وهى الحلقة الرئيسية اللازمة للانتقال إلى مجال التطبيق .

\* توفير النقد الأجنبى الكافى وفى الوقت المناسب للحصول على الأجهزة والمراجع التى لا يمكن الحصول عليها بالنقد المحلى .

\* تقرير اعفاءات نقدية وجمركية للأجهزة العلمية والمعدات ومناصر الاعلام العلمى .

٢ - وضع نظام موحد للعاملين فى الأنشطة العلمية بمراكز ومعاهد ووحدات البحوث :

لاحظ المجلس وجود مفارقات فى التسميات والألقاب الوظيفية والعلمية بين العاملين فى مراكز ومعاهد وهيئات ووحدات البحوث خارج الجامعات . كما لاحظ أيضا أن هذه المراكز والمعاهد والوحدات تطبق معايير تقويم أداء العاملين بالجامعات على العاملين بها ، رغم اختلاف طبيعة العمل فى الحالات .

لذلك فإن المجلس يوصى بما يأتى :

\* ضرورة التوحيد بين تلك التسميات والألقاب الوظيفية والعلمية بين العاملين فى مراكز ومعاهد وهيئات ووحدات البحوث خارج الجامعات ، ومضمون العمل الواحد فى تلك الجهات .

\* ايجاد معايير لتقويم أداء العاملين بمراكز ومعاهد ووحدات البحوث ، تقوم أساسا على تحقيق كل منهم لأهداف خطة العمل فى المركز ، والتى يلزم أن تكون مرتبطة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، ومع الاقتناع بعدم مواءمة تطبيق النظام المعمول به فى هيئات التدريس بالجامعات على أعضاء هيئة البحوث بمراكز ومعاهد ووحدات البحوث . فهناك عوامل نفسية ومادية يلزم أخذها فى الاعتبار عند التفكير فى وضع نظام موحد .

ومن بين هذه العوامل :



### ٣ - استكمال التخصصات العلمية وثيقة الارتباط بالمجالات التكنولوجية :

لاحظ المجلس أن الاتجاه السائد في إعداد الباحثين يستلزم وضوح الفكر بالنسبة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد على المدى القريب أو البعيد ، مما يمكن من الربط الكامل بين هذه الخطة وعملية إعداد الباحثين داخليا وخارجيا . على نحو يحقق أهداف هذه الخطة ، كما يحقق الحصول على أكبر عائد منها عن طريق حل ما يعترض تنفيذها من مشكلات .

وفي هذا المجال يوصى المجلس بما يأتي :

\* التنسيق في وضع الخطة القومية الشاملة لإعداد الأفراد العلميين ( بعد الدرجة الجامعية الأولى ) لكي تفي باحتياجات مختلف مراكز ومعاهد وهيئات البحوث باكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، والوزارات والمؤسسات المختلفة ، وكذلك الجامعات والمعاهد العليا .

\* إعداد البرامج التنفيذية لخطط تنمية الموارد العلمية طبقا للأولويات المستمدة من خطة التنمية .

\* مراجعة خطط البعثات التي وضعت للجامعات والمعاهد العليا وفقا للأسس المشار إليها في البند أولا ، ولتحقيق ماورد بالبندين السابقين .

\* ضبط المعايير التي على أساسها يتم اختيار المرشحين لإكمال دراستهم بعد الدرجة الجامعية الأولى ، بحيث يكون المعيار العلمي هو الأساس الأول لعملية المفاضلة بين المتقدمين .

\* إلحاق المرشحين للدراسات العليا أو التدريب بالعمل في المؤسسات الصناعية والزراعية وغيرها من مراكز التطبيق الملائمة ، ليعملوا في فترات تتراوح ما بين ستة شهور الى سنة - وذلك قبل إيفادهم للتدريب أو التأهيل بغرض تعريفهم بمجريات الأمور في المجال المزمع التخصص فيه .

\* أن يقضى المبعوثون في مجالات البحوث المرتبطة بخطط التنمية ، بعد حصولهم على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها ، فترة تدريب في

- اهتمام أعضاء هيئات البحوث بالتمسك باللقاب الجامعية ، وخاصة من اكتسبها منهم .

- ارتباط نظام العاملين بهيئات البحوث بنظام العاملين بهيئات التدريس بالجامعات ، مما يتيح لهم التمتع بالمزايا التي تحصل عليها الجامعات من حين إلى آخر .

- ربما يؤدي النظام المقترح فيما بعد والخاص بالعاملين بهيئات البحوث وما يتبعه من وجود معايير تقويم مختلفة عن تلك المعايير المعمول بها حاليا ، الى الحد من حرية تغيير مواقع العمل من مراكز البحوث الى الجامعات ، مع تمتع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بهذه الحرية .

وقد استقر رأي المجلس على أن يوصى بالبداية بمشروع نظام مرحلي ، تراعى فيه العوامل المختلفة المتصلة بمصالح الأنشطة العملية وتوفير الاستقرار والطمأنينة لدى الأفراد .

ومن أهم أسس هذا النظام ما يأتي :

- إيجاد معايير لتقويم أعمال العاملين في الأنشطة العلمية ، تتوافق مع طبيعة البحوث التطبيقية والتطويرية وبحوث المواجهة والأعمال العلمية والتكنولوجيا الأخرى التي تتضمنها أنشطة البحث العلمي المعمول بها في الجامعات ، ويطبق أى منها طبقا لمقتضى الحال .

- اختيار الألقاب والمسميات الوظيفية وتقرير الحوافز بما يتمشى وطبيعة العمل في أجهزة البحث العلمى .

- إجراء تقويم دورى وعلى فترات محددة لأعضاء هيئات البحوث الذين يتدرجون الى أعلى درجات السلم الوظيفى ، مع تحديد الاجراءات التي تتبع في حالة عدم تحقق المعايير بالنسبة للبعض منهم .

- إيجاد وسيلة للربط بين الأنظمة الخاصة العاملين في بعض المهن توجب خضوع هذه الأنظمة للتعديل اذا ما أجرى تعديل في احداها ، وخاصة فيما يتعلق بالمزايا المادية والمعنوية .

الهيئات التطبيقية بالخارج لمدة تتراوح ما بين ستة اشهر وسنة قبل عودتهم الى مقر أعمالهم النهائية .

\* أن تكون لمراكز وهيئات البحوث المشار اليها أولوية في توزيع المنح التي تشملها اتفاقيات التعاون الثقافي والدولي مع مختلف الدول ، وأن يخصص لها من هذه المنح ما يفي بخطة التنمية العملية .

٤- استكمال نقص التقنيين الفنيين في الأنشطة المعاونة للبحث العلمى :

دلت الدراسات والاحصاءات على أن نسبة الاخصائيين الفنيين الى الباحثين العلميين في الدولة التي تمارس نشاطا علميا مجديا تقع ما بين ١ : ٥ ، ١ : ٣ أما في مصر فتبلغ هذه النسبة ١ : ٣ تقريبا .

ونظرا لأنه يلزم لتنمية القاعدة العلمية وفقا للمعايير العالمية ، أن يصل عدد الباحثين العلميين حتى عام ٢٠٠٠ الى ٧٠٠٠٠ باحث علمى ، فإن الأمر يتطلب توفير عدد ٢١٠٠٠٠ اخصائى في الأنشطة المعاونة .

ولإمكان استكمال هذا النقص يوصى المجلس بالآتى :

\* تخصيص بعض المدارس أو المعاهد لإعداد فئات التقنيين المطلوبين ، مع وضع البرامج الملائمة لكل فئة ، ويمكن أن يستعان في ذلك بالمنظمات الدولية التي لها خبرة في هذه المجالات ، وعلى رأسها منظمة اليونسكو .

\* دراسة الأوضاع الاجتماعية والوظيفية لهذه الفئات ، ووضع النظم التي تضمن التنمية الذاتية واستمرار الخدمة .

\* ان يتم التنسيق في هذا الشأن بين وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى ، ووزارة البحث العلمى ، للتعاون في تنفيذ خطة إعداد هذه الفئة .

٥ - تمويل البحث العلمى :

لما كانت أنشطة البحث العلمى والأنشطة العلمية والتكنولوجية في

الدولة تنحصر في الآتى :

- بحوث وخدمات علمية وتكنولوجية ، مصاحبة لمشروعات التنمية الاقتصادية ، منذ بدء التفكير في هذه الأنشطة .

- بحوث وخدمات علمية لتطوير أنشطة الإنتاج والخدمات القائمة ، وتجرى في مراكز ووحدات البحوث الملحقه بجهات الانتاج والخدمات ومراكز البحوث المتخصصة التابعة للوزارات والهيئات .

- بحوث وخدمات علمية تهدف إلى حل المشكلات القومية التي تنتشعب أسبابها وآثارها في قطاعات متعددة .

- بحوث أساسية تساعد البحوث التطبيقية والتطويرية ، وتعمل على توافر القواعد العلمية التي تستطيع متابعة التقدم العلمى والأخذ بالإنجازات التي تناسب ظروف البيئة المحلية .

لذلك يوصى المجلس بوضع نظام لتخصيص الاعتمادات اللازمة للأنشطة المختلفة على الوجه الآتى :

\* البحوث والأنشطة العلمية المصاحبة لمشروعات التنمية ، تحدد لها نسبة من الاعتمادات الكلية المخصصة للمشروعات ، بالاتفاق بين الجهات صاحبة المشروعات وجهة البحث ، ويتم صرفها بالاتفاق بين الطرفين .

\* البحوث والأنشطة العلمية الخاصة بتطوير الانتاج ، تكون عن طريق العقود التي يتم ابرامها بين الجهات الانتاجية والجهات البحثية ، وبالتعاون بين الفنيين في الجهتين ، ويتمويل من الجهات الإنتاجية المستفيدة من نتائج بحوث التطوير .

\* البحوث الهادفة لحل المشكلات القومية والبحوث الأساسية ، تحدد لها نسبة مئوية من الدخل القومى - وتدرس هذه النقطة بتوسع على أن تودع هذه الاموال في حسابات خاصة وترتبط بمشروعات محددة ضمن خطط الهيئات التي تمارسها بحيث تكون جميعا في اطار الخطة العامة للدولة .

## الدورة الثالثة ١٩٧٥ - ١٩٧٦

# تنشيط البحوث العلمية وربطها بالانتاج

سبق أن استعرض المجلس ، في دورتيه السابقتين ، النشاط المتصل بالبحث العلمي في مصر ، وتقوم عليه عدة جهات ، فهناك الجامعات وأقسامها العلمية ، وتعنى أساسا بالبحوث الأكاديمية والنظرية ، وهى بحوث يتصل بعضها بالعلوم الرياضية والطبيعية والتطبيقية من هندسة وغيرها ، ويتصل بعضها الآخر بالعلوم الانسانية بمختلف فروعها . وهذه البحوث الجامعية كلها ، لايقوم جهاز بذاته بمهمة التنسيق بينها وانما الأمر متروك للجنان البحث والأقسام العلمية بالجامعات ، كما تتناول هذا الجانب المجالس الجامعية تناولا محدودا . والى جانب الجامعات ، هناك مراكز البحوث ومعاهدها ، ويتبع أغلبها أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، أو تشرف عليها بعض الوزارات ، والدراسات القائمة فى هذه المراكز والمعاهد ، يجنح معظمها الى الجانب التطبيقى . ولكن التنسيق بينها هو تنسيق داخلى ، اذ انها لا تكاد ترتبط بالجامعات الا عن طريق اشتراك بعض الافراد الجامعيين فى أعمالها .

وأخيرا ، فإن هناك وحدات صغيرة للبحوث تقوم بالمؤسسات

١٤٧

## ٦- ربط البحث العلمى بقطاعات الانتاج والخدمات :

إن الهدف الأساسى لأجهزة وضع السياسة العلمية وتنظيم البحث العلمى وتخطيطه ، هو تطوير العلم والبحث العلمى لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والخطوة الأولى فى هذه السبيل هى توثيق الروابط بين أنشطة البحث العلمى وأجهزته وبين أنشطة الانتاج والخدمات .

وفيما يلى الخطط العريضة لعناصر الربط التى يوصى بها المجلس:

\* ضرورة قيام سياسة واضحة لنقل التكنولوجيا أفقيا ورأسيا

ويحيث تعبر هذه السياسة عن المبدأين الآتيين :

— ايمان المسئولين فى جميع قطاعات التطبيق على جميع المستويات

القيادية بأهمية البحث العلمى كوسيلة للتنمية والتطوير .

— حتمية توطين التكنولوجيا المستوردة ، ويشمل هذا المبدأ فيما

يشمل المقومات الواردة فيما يلى :

\* تشكيل لجان مشتركة لكل قطاع تضم كل منها ممثلين للمعهد

القومى أو مركز البحث المتخصص ، وممثلين لقطاع الانتاج المقابل ،

بالاتفاق بين الوزراء المختصين .

وتكون مهمة هذه اللجان الربط بين البحث العلمى والانتاج فى

القطاعات المختلفة . وخاصة بالنسبة لمتابعة تنفيذ خطط البحوث التى

يتفق عليها ، ومتابعة تطبيق النتائج .

\* تبادل تمثيل خبراء الانتاج والعلميين فى مجالس ادارات

المؤسسات والهيئات العلمية والقطاعات الانتاجية .

\* الإعلام عن منجزات البحث العلمى المحلى بانتظام ، وكذلك

الإعلام بالاختراعات والابتكارات التكنولوجية الجديدة ، سواء المحلية

منها أو الأجنبية .

\* تقرير نظام للحوافز بالنسبة للاختراع والابتكار فى مجال البحث

العلمى والتكنولوجيا .

والمصانع وبعض المرافق الانتاجية ، ولكن هذه الوحدات لا تكاد ترتبط بمراكز البحوث وأقسامها في الجامعات أو في أكاديمية العلوم أو غيرها ، وهي وحدات محدودة النشاط وذات أهداف تقف عند جدران المؤسسة أو المصنع الذي تقوم فيه .

وقد شعر المجلس أن هناك ضرورة ملحة إلى التنسيق الشامل بين تلك المراكز على اختلاف تبعياتها ، ذلك أن مواردنا في البحث العلمي ، رغم تزايدها المطرد ، فإنها لا تزال محدودة نسبيا ، وتقتصر عن الوفاء باحتياجات البلاد كاملة بل يعجز الكثير منها بموارده المحدودة ، عن أن يواكب ركب التقدم العلمي العالمي .

ومن المعوقات الأساسية ، أن تلك المراكز جميعا لا تتمتع بالمرونة المالية والإدارية التي تيسر لها حرية الحركة ، مع أن من الواجب أن تأخذ البلاد بالمبدأ المعمول به في كثير من البلاد الأخرى ، وهو تخصيص نسبة معينة من جميع المشروعات الكبرى لتنفق على البحوث العلمية المتصلة بكل مشروع كبير ، وأن يمنح القائمون على البحث القدر اللازم من الاستقلال والتحرر من الروتين في الجانبين المالي والإداري .

وهناك نقطة أخرى تعتبر من المعوقات الأساسية لتقدم البحث العلمي ، ذلك أن القيادة العلمية وهيئة البحث العلمي في مركز علمي ما ، لا تكفي بذاتها لكي يضطلع مثل ذلك المركز بمهمته في البحث العلمي ، وإنما يلزم أن تتوافر فئة الفنيين والتقنيين الذين يصل المعدل العالمي لتوافرهم في مراكز البحث إلى ثلاثة أمثال العلميين ، وأن قلت نسبة المعدل عن ذلك أو زادت في بعض الحالات .

كذلك فإن هناك عجزا خطيرا في العمال المهرة لاسيما بالنسبة لأنواع معينة من البحوث ذات الطابع التطبيقي .

ثم إن هناك جانبا خاصا يتصل بالربط بين مراكز البحوث ومراكز الانتاج ، لاسيما في ميادين التعدين والصناعة والزراعة . وقد ترتب على ذلك أن كثيرا من البحوث الأكاديمية أو حتى العملية ، لا تجد سبيلها إلى

مراكز الانتاج ، حيث يمكن الاستفادة منها . وإلى جانب ما يترتب على ذلك من ضياع للجهود والفائدة المرجوة من هذه البحوث ، فإن تعطيل ربطها بالانتاج تترتب عليه نتائج نفسية ، قد تشعر الباحث بخيبة الأمل وتصرفه عن الاستمرار في البحوث القابلة للتطبيق .

وقد انتهى المجلس - في جميع ماتقدم - إلى عدة توصيات ضمنها تقريره السابقين .

وفي مواجهة المشاكل والعقبات التي تواجه البحث العلمي تنازلت دراسات المجلس في دورته الثالثة ، الموضوعات التالية :

أولا : متابعة الخطة العاجلة لمشروعات البحوث الهادفة إلى دراسة المصادر الرئيسية للثروة القومية وحل بعض المشكلات التي تواجهها في الوقت الحاضر .

ثانيا : هجرة العقول ووسائل الافادة منها .

ثالثا : الجمعيات العلمية واللجان القومية ووسائل النهوض بها .

رابعا : التوثيق والنشر والاعلام في مجال البحث العلمي .

خامسا : مدى إمكان نقل التكنولوجيا الجديدة من البلاد المتقدمة .

سادسا : أسس وضع الخطة العلمية طويلة المدى المرتبطة بالتنمية .

وفيما يلي بيان ما انتهت إليه دراسات ومناقشات المجلس في كل من هذه الموضوعات :

متابعة الخطة العاجلة لمشروعات البحوث الهادفة إلى دراسة المصادر الرئيسية للثروة القومية :

وتبرز في هذا المجال المشروعات التالية :

- الخريطة الجيولوجية لمصادر الثروة القومية .

- استخدام الطاقة الشمسية في مصر .

- مقاومة البلهارسيا .

- مقاومة بودة ورق القطن .

- تنمية الثروة السمكية والحيوانية .

– المياه الجوفية .

– تلوث البيئة .

– تعمير الصحارى واستصلاح الأراضى .

– الدراسات المتصلة بآثار ما بعد السد العالى .

– بدائل طمى النيل لصناعة الطوب .

وبعد دراسة ومناقشة هذه المشروعات ، أوصى المجلس بما يأتى :

\* فيما يتصل بالبحوث التى تمت وظهرت نتائجها ، أوصى المجلس

بنقل نتائج البحوث الخاصة ببدايل طمى النيل فى صناعة مواد البناء ،

والاستزراع السمكى ، الى حيز التطبيق .

\* فيما يتصل بالبحوث التى يجرى تنفيذها الآن ، ولم تظهر

نتائجها ، أوصى المجلس بالاعلان عنها بهدف توعية

الاهصائيين لامكان متابعتها والافادة من نتائجها فى مجالات

التطبيق .

\* الحد من التكرار فى معامل البحوث خارج نطاق التعاقدات التى

تمت .

\* ضرورة تدبير التمويل اللازم لاستمرار البحوث التى سبق ان

أقرها المجلس ، خلال السنوات القادمة ، حتى تصل الى النتائج

المرجوة ، وبما يحقق استمرار هذه البحوث وعدم ضياع ما انفق عليها

فى حالة توقفها .

\* ضرورة توفير التمويل اللازم لتنفيذ البحوث والدراسات المتصلة

بكل من آثار السد العالى والخريطة الجيولوجية والتى سبق أن أوصى

بها المجلس فى دورته السابقة .

هجرة العقول ووسائل الاستفادة منها :

ناقش المجلس هذا الموضوع على ضوء التوصيات السابقة والتى

ضمنها تقريره عن الدورة الثانية ويرى اكمال دراسة هذا الموضوع

باجراء حصر كامل لأعداد المعارين والمهاجرين من عام ١٩٦٠ الى

عام ١٩٧٥ على أساس التمييز بين اتجاهين رئيسيين لهذه

الهجرة :

الاول : الهجرة الى الدول المتقدمة فى اوربا وامريكا وهى هجرة تزيد

من الكفاءات العلمية للمهاجرين مما يجعلهم مصدرا لعلم وخبرات جديدة

يمكن اذا ما نظمت العلاقة بين المهاجر وأجهزة الدولة المختلفة الافادة من

هذه الخبرة على النحو الوارد بتوصيات المجلس السابقة ، مع مراعاة أن

هذا النوع يتسم باستمراريته وأن قلة منهم هم الذين يرغبون

فى العودة .

الثانى : الهجرة الى الدول النامية ( العربية والافريقية ) : وقد

بدأت هذه الظاهرة فى الزيادة بعد التوسع فى التعليم الجامعى وانشاء

مراكز ومعاهد البحوث بهذه الدول ، والمرتبات العالية التى تزيد فى بعض

الدول عما يتقاضاه العلماء فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والمانيا

الغربية . ومع استمرار هذا التوسع فمن المتوقع زيادة أعداد المعارين

والمعاقدين زيادة كبيرة قد تؤثر فى مستوى الأداء فى الجامعات ومراكز

البحوث المحلية ، هذا بالإضافة الى أن المستوى العلمى فى هذه البلاد

أقل كثيرا عن المستوى العلمى فى مصر خاصة من ناحية البحث

العلمى ، الأمر الذى قد يترتب عليه عند عودة المعار وجود الفجوة بين

مستواه العلمى ومستواه قبل الإغارة ، وبالتالي زيادة الفجوة فى

المستوى بينه وبين زميله فى دولة متقدمة .

الجمعيات العلمية واللجان القومية ووسائل النهوض بها :

يزيد عدد هذه الجمعيات العلمية عن الخمسين جمعية بخلاف الهيئات

التي تعتبر نفسها جمعيات بينما هى فى الواقع اتحادات اقليمية وتعمل

جميعا فى مجالات العلوم المختلفة ، وقد استعرض المجلس موقف هذه

الجمعيات ومدى اشتراكها وارتباطها بالاتحادات الدولية ، ويوصى

بشأنها بما يأتى :

\* أن تتولى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا الاشراف على هذه

الجمعيات مع دعم الاعتمادات الخاصة بها بما يتناسب مع

رسالتها .

## الدورة الرابعة ١٩٧٦-١٩٧٧

# استراتيجية البحث العلمى فى المرحلة القادمة

ناقش المجلس الورقة المعدة عن هذا الموضوع ، وتتضمن أبرز  
المحاور الأربعة التى تبني عليها استراتيجية البحث العلمى ، وهى :  
- الالتقاء مع أهداف خطة التنمية الشاملة للدولة فى كافة  
مرافقها .

- مواجهة التحديات - التى يبسود أنه لامفر من مواجهتها -  
لتدارك الموقف الذى تخلف عن الحروب التى دخلت فيها  
البلاد .

- أن يعمل جهاز البحث العلمى والتكنولوجيا فى الدولة مشيراً على  
جهاز التخطيط فيها ، ومسترشداً به فى أن واحد ليجند كل قدراته  
لكى يصبح أداة من أدوات الانتاج ووسيلة من وسائل  
الاستثمار .

- ترتيب الأولويات والأنشطة المختلفة لجهاز البحث العلمى  
والتكنولوجيا .

كما حددت الورقة الأسس التى تستند عليها استراتيجية البحث  
العلمى ، والتى يمكن أيجازها فى المجالات التالية :

٢ - توفير مبنى مناسب للجمعيات العلمية بإنشاء مجمع يضمها  
جميعاً لزيادة ارتباطها بعضها ببعض ، وبالأجان القومية للاتحادات  
العلمية الدولية .

### التوثيق والنشر والاعلام فى البحث العلمى :

وفى هذا المجال يوصى المجلس بإقامة مركز قومى للتوثيق والاعلام  
فى مجالات البحث العلمى والتكنولوجيا ، يضم الوسائل الحديثة للتوثيق  
والاعلان والنشر بجميع الامكانيات العصرية التى تستطيع اللحاق  
بالفيض المتدفق من المعلومات العلمية وإيصالها الى من نعينهم فى  
الوقت المناسب ، على أن يضم بصفة خاصة حاسب له سعة تخزين  
مناسبة ومطبعة علمية وأجهزة حديثة للاستنساخ مع ضرورة زيادة  
وتطوير الدوريات والنشرات العلمية لأهميتها .

### مدى امكان نقل التكنولوجيا الجديدة من البلاد المتقدمة :

فى هذا الشأن يوصى المجلس بما يأتى :

\* استطلاع رأى الجهات المختصة فى أنواع التكنولوجيا الحديثة  
بالبلاد المتقدمة التى يمكن الاستفادة منها فى حل المشكلات الخاصة بها  
ووضع أولويات لهذه الأنواع .

\* دعم التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية لحل المشكلات التى  
تواجه المصادر الرئيسية للثروة القومية والاستفادة من الاتفاقات التى  
أبرمت فى هذا المجال وخاصة بالنسبة لتدبير النقد الأجنبى أو الخبرات  
الأجنبية المتقدمة .

### وضع الخطة العلمية طويلة المدى :

يرى المجلس أنه من الضرورى وضع خطة عشرية أو خطة حتى عام  
٢٠٠٠ للبحث العلمى ، تتماشى مع أهداف التنمية للبلاد والأبعاد التى  
يمكن للبحث العلمى أن يقدم تصورها لها فى المجالات الرئيسية للتنمية  
الزراعية والصناعية والخدمات على أن يرتبط ذلك بالزيادة المنتظرة فى  
عدد السكان ، وارتفاع مستوى المعيشة فى الاطار المتوقع للدخل  
القومى .

- مجال التكنولوجيا نقلا وتطويرا .
- الغذاء والزراعة .
- الصحة والبيئة .
- امكانيات البحث العلمى .
- الانفتاح الاقتصادى والعلمى .
- الربط والتنسيق بين الانشطة العلمية فى الدولة .
- الثروات الطبيعية .
- الطاقة .
- التنمية الادارية .
- المعلومات .

وقد برز فى مناقشات أعضاء المجلس خلال جلساته ، كثير من الآراء بشأن هذه الورقة ، وأسفرت المناقشات عن توصيات روعيت فى الورقة المعدلة ، والمستخلصة فيما يلى :

يستوجب منهج العمل العلمى أن تستند استراتيجية البحث العلمى فى المرحلة القادمة الى الأسس العامة التالية :

#### \* فى مجال التكنولوجيا نقلا وتطويرا :

يركز العمل فى هذا المجال على تنمية التكنولوجيا التقليدية المستقرة فى البلاد ، والدفع بها الى الموقف التنافسى الذى يمكننا من التصدير والمزاومة فى الاسواق الأجنبية .

وبالنسبة للتكنولوجيا الحديثة الى تمس حاجة البلاد اليها ، ينبغى أن يعمل البحث العلمى على :

(أ) تقديم المشورة فى شأن التكنولوجيا لاختيار أنسبها ، وتجنب التكنولوجيات المتخلفة أو غير الملائمة للواقع المصرى .

(ب) الاهتمام بالبحث التجريبي لتطويع التكنولوجيات الأجنبية ، لتقليل استيراد متطلباتها ، وزيادة الاعتماد على الامكانيات المحلية .

وكذلك لاستنباط التكنولوجيا الحديثة من خلال جهود الباحثين الوطنيين ، واختيار الملائم منها لخدمة الصناعات القائمة فى البلاد ، مع الاهتمام بدراسة التغيرات الاجتماعية نتيجة لنقل التكنولوجيا ،

والإعداد لمواجهة هذه الآثار .

#### \* فى مجال الغذاء والزراعة :

يتركز العمل فى هذا المجال على محورين :

(أ) توفير غذاء أكثر وأفضل .

(ب) التوسع الرأسى فى الزراعة واستمرار العمل لتحقيق التوسع الافقى .

ويقتضى ذلك اتخاذ استراتيجية واقعية ، تعتمد على المشروعات المضمونة النجاح ، مع الاقتداء بالنماذج الناجحة فى البلاد الأخرى والملائمة للبيئة المحلية .

كما يجب ان يسهم البحث العلمى فى استخدام الميكنة فى الزراعة والرعى ، ومواجهة آثارها الاجتماعية والحضرية ، وأن يهتم بمعالجة قضايا استزراع الصحراء ، والاراضى القاحلة .

#### \* فى مجال الثروات الطبيعية :

يوجه البحث العلمى جهوده لاستخدام وسائل الاستطلاع والاستكشاف الحديث للتعرف على الثروات الطبيعية : معدنية أو مائية . مع الاهتمام باستكشاف مواقع المياه الجوفية فى المناطق الساحلية المحيطة بالوادي وفى سيناء .

#### \* فى مجال الاسكان ومتطلباته :

بذل الجهود لاستنباط بدائل لمعى النذل ، واستغلال المواد الأولية التى تتوافر فى البلاد لاستخدامها فى مستلزمات صناعة البناء . والعمل على تنميط أساليب التشييد والتوحيد القياسى لوحدات البناء وأجزاء المباني . مع الاهتمام بمتطلبات الاسكان الصحى ، والملائم للبيئة ، سواء فى الريف أم فى الحضر .

#### \* فى مجال الصحة والبيئة :

ينبغى أن يتركز جهد العلماء على تحسين الأداء فى مجال هذه الخدمات مع توجيه جهد خاص لصناعة الدواء الوطنية ، سواء عن طريق نقل التكنولوجيا الخاصة بها أو استكشاف مصادر جديدة للدواء .

التنفيذى ، لمجابهة القضايا التى تؤثر فى الانتاجية العامة للفرد والمؤسسة .

#### \* الانفتاح الاقتصادى والعلمى :

تبنى استراتيجية البحث العلمى فى المرحلة القادمة على التوسع فى استثمار المناخ الجديد للانفتاح الاقتصادى والعلمى ، وذلك لانجاز نوعيات من المشروعات مما لايتاح للباحثين الوطنيين إنجازها ، وكذلك الاستخدام التجارى للبحث العلمى فى صورة عمليات تعاقدية لتقديم خدمات بحثية للدول العربية ، من خلال التعاون والتكامل مع بيوت الخبرة الأجنبية .

#### \* الربط والتنسيق بين الأنشطة العلمية المختلفة :

وفى هذا المجال ، يستوجب الأمر التخطيط والتنسيق وإدارة مشروعات البحوث التى يتطلب تحقيق أهدافها أن تتكامل الأنشطة المختلفة فى نوعيتها أو موقعها أو تبعيتها التنظيمية ، بما يؤدى الى النتائج المتوقعة والمرسومة لها .

## دور البحث العلمى فى التنمية الزراعية

تشير كل الحقائق المعروفة الى أن معدل الانتاج القومى فى مصر من الغذاء لايتفق مع معدل النمو السكانى رغم كل الجهود التى تبذلها الدولة لتحقيق التوازن المنشود .

ولقد ظهر جليا أثر النقص فى الغذاء من بروتينات وسعرات على

#### \* فى مجال الطاقة :

الاهتمام بالجهود المبذولة محليا وعالميا فى مجال البحث العلمى حول استخدام الطاقة الشمسية ، ومتابعة التقدم العلمى فى هذا المضمار ، وتطويره للاغراض المحلية .

#### \* فى مجال المعلومات :

يعتبر توافر المعلومات العلمية والتكنولوجية من أهم مقومات البحث العلمى ، ويتطلب الأمر العمل على دعم الأجهزة المنوط بها هذه المهام وبوسائل والمعلومات والأجهزة ، بحيث تترايط مع بعضها ومع غيرها فى الدول المتقدمة والنامية ، كما ينبغى تبسيط الثقافة العلمية واتاحتها للجماهير لخلق وعى علمى لدى المواطنين .

#### \* فى مجال الامكانيات اللازمة للبحث العلمى :

##### أ) الموارد البشرية :

تحتاج البلاد فى المرحلة القادمة الى تعزيز مواردها البشرية من العلماء والتكنولوجيين والفئات المعاونة ، ويتطلب تحقيق هذا الهدف :  
- العمل على الاستزادة من أعداد الباحثين ومعاونيهم .  
- معالجة ظاهرة هجرة العقول ، وتشجيع المهاجر منها على العودة .

على أن يؤخذ فى الاعتبار دور مصر الرائد فى توفير الاعداد اللازمة من هؤلاء للدول العربية والصديقة .

##### ب) الامكانيات المعملية :

تحتاج مراكز ومعامل ومعاهد البحوث الى دعم منظم ، يتيح لها وللعاملين فيها مزيدا من العطاء ، كما تمس الحاجة الى وجود وحدات للبحوث تلحق بقطاع الانتاج وقطاع الخدمات .

#### \* فى مجال التنمية الادارية :

##### تقتضى الضرورة العمل على :

- ترشيد الادارة والاداء دون أن يستلزم ذلك زيادة فى رأس المال المستثمر .  
- انشاء مراكز البحوث المتخصصة ، متأثرة مع مؤسسات البحث



نسبة كبيرة من الاطفال فى مرحلة ما قبل الدراسة ، حيث يعانون من الضعف الجسمانى والتخلف الذهنى .

ويكاد يتفق جمهور المتخصصين والباحثين على انه لا يوجد حل بسيط لمواجهة هذه المشكلة المعقدة برمتها ، بل إن ذلك يتطلب تفاعلا حقيقيا بين قطاعات الدولة المختلفة وأولها قطاعات الانتاج والاستهلاك ، مع وعى شعبى مدرك ، وتقبل لما استدخله الدولة من مخططات للتنمية قد تتطلب على قرارات جذرية .

#### أهمية المشكلة :

تعتبر الزراعة فى مصر دعامة أساسية فى البناء الاقتصادى ، فهى تسهم بالنصيب الأكبر فى تنمية الاقتصاد القومى ودعمه والنهوض به وذلك بما تقدمه من انتاج للمواد الغذائية والكسائية والمواد الأولية التى يقوم عليها النشاط الزراعى وما يتولد عن هذا الانتاج من مختلف أنواع الدخول سواء فى اطار القطاع الزراعى أو غيره . من القطاعات الأخرى غير الزراعية . كما أن هذا القطاع الزراعى بمصادره يمثل مصدرا هاما للنقد الأجنبى اللازم لتمويل خطة التنمية الاقتصادية ، واستيراد السلع الانتاجية والسلع الوسيطة ، وكذلك لدفع قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية التى تحتاج إليها السوق المحلية .

ولاعطاء صورة واضحة لقدرة الزراعة على دعم الاقتصاد القومى ، يجب ان نتناول جانبى هذه القدرة فى تحقيق الدعم المنشود .

#### أولا : سد حاجة الاستهلاك :

فالزراعة تقدم احتياجات الاستهلاك المتزايدة من الغذاء والكساء بما فى ذلك الحبوب والفاكهة والسكر واللحوم والالبان والبيض والزيوت والقطن ، الا أن انتاج القمح يحقق ما يقرب من ٤٥٪ من اجمالى الاستهلاك لحسب وتستورد البلاد القدر الباقى من احتياجاتها ، ولقد بلغت قيمة صادرات الدولة الزراعية من المواد الخام عام ١٩٧٢/٧١ نحو ٢١٠ مليون جنيه وهو ما يمثل نسبة قدرها ٦٠٪ من جملة الصادرات ، وأهم الصادرات : القطن والأرز والبصل والبرتقال

والبطاطس .

#### ثانيا : سد حاجة الصناعة :

ان الزراعة توفر المواد الأولية اللازمة للصناعات الرئيسية كصناعة الغزل والنسيج ، حيث تستهلك من انتاج القطن نحو ٤ ملايين قنطار من القطن الشعر ، تتزايد سنويا مع نمو هذه الصناعة . وكذلك تمد الصناعات الغذائية ما يقدر بنحو ٣٣٪ من قيمة المنتجات التحويلية ومن بينها صناعة السكر ومنتجات الالبان والأغذية المحفوظة واستخراج الزيوت النباتية وأهمها زيت بذرة القطن .

وتمثل قيمة الصادرات الزراعية حوالى ٢٦٪ من اجمالى الصادرات . وعلى هذا يمكن القول بان القيمة الاجمالية للصادرات الزراعية الخام والمصنعة تصل نسبتها الى حوالى ٨٦٪ من جملة قيمة الصادرات للبلاد - بينما تبلغ نسبة قيمة الواردات الزراعية الخام والمصنعة حوالى ٢٧٪ من جملة الواردات - وأهم هذه الواردات : القمح والدقيق والزيوت النباتية والتبغ والشاي والورق والاشباب .

#### حجم المشكلة :

تبلغ مساحة جمهورية مصر العربية ١.٠٠٢.٠٠٠ كم<sup>٢</sup> تمثل مساحة الاراضى المزروعة منها ٣٣، ٣٪ وتنحصر الزراعة فى وادى النيل بمصر العليا والدلتا بمصر السفلى حيث يعيش ٩٨، ٨٪ من جملة السكان . ويبلغ تعداد السكان حوالى ٤٠ مليون نسمة وتتراوح نسبة الزيادة السنوية نحو ٢، ٥٪ .

كما تشير الاحصائيات الى أن نسبة سكان الريف تمثل حوالى ٥٥٪ أو أكثر من جملة عدد السكان وتبلغ القوى العاملة فى الزراعة حوالى نصف جملة القوى العاملة فى الدولة .

ولاشك ان الهوة بين الانتاج الزراعى والاحتياجات الفعلية عميقة . ومن المؤكد انها سوف تتسع مع مرور الزمن ومع الزيادة المطردة فى السكان ونتيجة للإمكانيات المحددة فى زيادة الإنتاج لمواجهة هذه الزيادة . ولقد بدأ جليا فى هذه الآونة أثر النقص فى الغذاء على جزء

كما يمكن القول بأن المحاصيل التي حاق بها انخفاض في مستوى انتاجيتها مثل البصل الشتوي والبقول السوداني - كان مطلوبا لها أن تحافظ على المستوى الذي بلغته على الأقل بل وتحقيق ما هو أفضل منه .

ويلاحظ أن محاصيل الخضر والفاكهة في بلادنا لم تحقق الانتاجية المعقولة بالمعايير العلمية وهي لذلك مازالت تحتاج لمزيد من الاهتمام والتركيز من أجل بلوغ مستوى مناسب من الانتاج يتفق مع ماموماتها من إمكانات وما هو معقود عليها من آمال . وترجع أهمية العناية الخاصة بهذا المجال إلى حاجة الدولة إلى مزيد من انتاج الخضر والفاكهة من أجل زيادة حجم صادراتها ولواجهة احتياجات التصنيع فضلا عما ينشأ عن استغلالها زراعيًا وتجاريًا وصناعيًا من معدل مرتفع للعمالة وعائد للاستثمار يفوق ما يمكن أن يتحقق من المحاصيل الحقلية التقليدية .

إن الانتاج الحيواني سواء على مستوى الكم أو الكيف أو من ناحية متوسط انتاجية الماشية أو الدواجن ، مازال دون المعدل الاقتصادي الذي يتحتم بلوغه في أقصر وقت خاصة وأن بلادنا في حاجة شديدة ومستمرة إلى تزايد حاسم ومطرد في هذا الانتاج لمواجهة الزيادة السكانية من ناحية وارتفاع معدل الاستهلاك من ناحية أخرى .

ومن المعروف أن تكاليف الانتاج الزراعي في بلادنا تعتمد على خمسة عناصر وهي : التقاوى - الأسمدة - الأعلاف - الخدمة الآلية - المبيدات ، بجانب تكاليف العمالة الزراعية ، ويؤثر الارتفاع في تكلفة أي من هذه العناصر على حجم التكاليف الاجمالية وبالتالي يتأثر العائد من دخلها .

وتشير كل الدلائل إلى أن معدل الاستخدامات السماوية في بلادنا قد تضاغت في الآونة الأخيرة وقد أصبح يفوق استخدامات الدول العربية منها . ولأن هذا المعدل أخذ في الارتفاع ويجب أن ينظر كذلك إليه في ظل الزراعة المكثفة وفي ظل اتجاه سياسة البلاد نحو توزيع الهيكل المحصولي ، ومع غياب طمى النيل ونقص حجم الأسمدة العضوية التقليدية .

كبير من السكان وذلك من ضعف جسماني ونقص في الطاقة الانتاجية وتعرض للأمراض وتخلف في القدرة الذهنية .

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أهم المشاكل التي تواجه الدول النامية تكمن في النقص الضئيل الذي يناله الفرد من الطاقة الغذائية . ولاشك أن الموقف الغذائي في مصر أفضل من كثير من الدول النامية من حيث مقدار نصيب الفرد من الطاقة الغذائية غير أن القضية التي نواجهها في بلادنا هي في المقام الأول خاصة بنوعية الغذاء ( البروتين ) ومصادره .

ورغم أن المشكلة تكمن في نوعية الغذاء إلا أن نسبة كبيرة من السكان تعاني في الوقت الحاضر من عدم الكفاية في كم الغذاء في جملة ذلك ، لأسباب ترجع لسوء التوزيع والاسراف في الاستهلاك . ولقد ظهر جليا الآثار المترتبة على النقص في الغذاء وخاصة في الأطفال دون سن الدراسة والأمهات في فترات الحمل والرضاعة .

وتقدر مساحة المحاصيل الزراعية في مصر بحوالي ١٢ مليون فدان ولكن المساحة الفعلية للزراعة حاليا تقدر بحوالي ٦ ملايين فدان يزرع بعضها بأكثر من محصول واحد في السنة ولاشك أن إضافة المزيد من الأراضي يتوقف على عوامل كثيرة أهمها - إمكانات توفير الموارد المائية وتوصيلها إلى المناطق المستهدفة استصلاحها واستزراعها ، وكذلك ما يمكن تدبيره من استثمارات لازمة لعمليات الاستصلاح . وهذا يستلزم في المقام الأول تحديد الأولويات بالطرق العلمية بهدف الاستخدام الأمثل للأراضي والتخطيط لسياسة التنمية الزراعية الأفقية والرأسية . ويرتكز تصنيف الموارد الأرضية على تحديد الخواص الطبيعية للتربة ، ودرجات الملوحة والقلوية ومستوى المياه الجوفية ، ومدى توفر العناصر الغذائية .

وبالرغم من التطوير الملحوظ في كم الانتاج الزراعي فإن المحاصيل الحقلية لم تبلغ حدا من الكفاية الانتاجية حسبما يجب أن يحققه . فحتى المحاصيل التي حققت زيادة في انتاجها ومتوسط انتاجيتها مثل القمح والبقول والعدس والقطن والذرة والارز فإنها مازالت دون المستوى العالمي ، مما يرجع إلى عوامل كثيرة من أهمها حالة الصرف وارتفاع مستوى المياه الجوفية .

#### - الانتاج الحيوانى .

ويلاحظ أن خطة التنمية الزراعية فى مصر قد سلكت طريقين للتوسع هما :

#### أولا : التوسع الرأسى

وهو ما يهدف الى الحصول على أقصى انتاج للموارد المتاحة سواء كانت أرضية أم مائية أم حيوانية أم بشرية وذلك بتنظيم العلاقات بينها وتنسيق وربط برامجها .  
وأهم ما تتضمنه خطة التوسع الرأسى من برامج ودور البحث العلمى فيها يتلخص فيما يلى :

#### مشروعات وبرامج تحسين وصيانة التربة :

وتهدف الى دراسة الخواص الطبيعية والكيمائية للتربة وبحث وسائل تحسينها واحتياجاتها من العناصر الغذائية والتعرف على مشكلات أنواع الاراضى المختلفة فى مصر ووسائل اصلاحها ، ويمكن أن يكون دور البحث العلمى فى هذه البرامج هادفا الى :

(أ) حصر وتصنيف الاراضى .

(ب) اجراء اختبارات خصوبة التربة .

(ج) اجراء بحوث على الاراضى الملحية والقلوية بهدف استزراعها .

(د) العمل على تحسين الاراضى بإضافة الجبس الزراعى .

(هـ) العمل على زيادة خصوبة التربة .

#### مشروعات تحسين الحاصلات الزراعية والبستانية :

وتهدف الى تحسين الحاصلات الحقلية والبستانية من ناحية كمية الانتاج ونوعيته واتخاذ كافة الوسائل لتحسين الاصناف وذلك عن طريق :

(أ) توطین سلالات أجنبية ممتازة أو انتاج سلالات محلية بهدف زيادة الغلة من المحاصيل الزراعية ، وكذلك تجديد سلالات القطن .

(ب) توطین وانتاج سلالات الذرة والقمح ذات الغلة الكبيرة وخاصة التى تتصف بارتفاع نسبة البروتين .

ان الزيادة فى حجم استخدام المبيدات - وخاصة فى مقاومة آفات القطن التى تمثل ٩٠٪ من جملة المبيدات ، تشكل أعباء ثقيلة وخاصة بعد الأزمة العالمية فى الموارد البترولية التى تستخدم فى تصنيعها أو ترتبط بها فى ظل نظام الاحتكارات العالمية للمنتجات الكيماوية .

ولا جدال فى أن التوسع فى الميكنة الزراعية قد أصبح ضرورة يحتتمها التركيب المحصولى القائم وتكثيف الانتاج ، والرغبة فى سرعة إنجاز العمليات الزراعية . هذا بالإضافة الى أن اتجاه أعداد كثيرة من القوى العاملة الى العمل فى الصناعة أو الخدمات أصبح عاملا مؤثرا فى قوة العمل اليدوية المتاحة للعمليات الزراعية بما يستلزم تغطية هذا العجز عن طريق الميكنة الزراعية .

وغنى عن البيان أن أهم مقومات الدولة المصرية هو وجود القاعدة العلمية القادرة على تحمل مسئولياتها ، ذلك أن الدول المتقدمة لم تكن لتصل الى ما وصلت اليه دون التفاعل الحقيقى بين قطاع البحث والتطوير فيها وقطاعات التخطيط والانتاج . لذلك فان دور البحث العلمى والتكنولوجيا فى تطوير أساليب العمل والانجاز فى أهم قطاعات الدولة الانتاجية وهى المعنية بالانتاج الزراعى ، لابد وأن يقوم على أسس ثلاثية :

- الالتقاء مع أهداف خطة التنمية الشاملة للدولة وذلك بأن يعمل جهاز البحث العلمى والتكنولوجيا فى الدولة مشيررا على جهاز التخطيط فيها ومسترشدا به فى آن واحد .

- ان يتحول المجتمع المصرى من مجتمع استهلاكى مستورد الى مجتمع إنتاجى مصدر .

ان البحث العلمى لابد وأن يصبح بابا من أبواب الاستثمار ، وترتكز خطة التنمية الزراعية فى الدولة على قواعد معينة وتتضمن مجموعة من البرامج المتكاملة والمتناسقة لتنشيط انتاج قطاعات الانتاج الزراعى وفقا لأولويات المفاضلة بينها وهى تتناول عموما :

- انتاج المحاصيل الحقلية .

- انتاج الخضر والفاكهة .

### برامج الميكنة الزراعية :

وتهدف الى التوسع فى استخدام الميكنة الزراعية توفيراً للجهد والوقت ونفقات الانتاج وتحسين خواص التربة الى جانب تقليل الفاقد من المحاصيل اثناء الحصاد ، وكذلك حماية الحيوان وتوفير جهده لانتاج اللبن واللحم ، وتعميم استخدام الآلات بالقدر الذى لا يؤدي الى ايجاد بطالة بين العمال الزراعيين ، ويكون دور البحث العلمى فى هذا الشأن هو العمل على تصميم النماذج المبسطة من الآلات التى تتناسب مع البيئة المصرية ومع الامكانيات المحدودة للفلاح المصرى - مسترشداً بما حققته الانجازات العلمية فى البلاد النامية الأخرى .

### برامج الثروة الحيوانية :

وتهدف الى التوسع فى انتاج اللحوم من الماشية والدواجن والسمك ، وكذلك الى الاستزادة من ناتج البيض واللبن ، ويكون سبيل البحث العلمى فى ذلك هو :

- (أ) تربية قطعان الحيوانات المحلية والمستوردة والانتخاب المستمر لها لانتاج طلائق ممتازة لنشر الصفات الوراثية المرغوبة فى الحيوانات المصرية .
- (ب) استخدام التلقيح الصناعى لزيادة معدل الاستفادة من الذكور الممتازة .

(ج) التوسع فى السلالات عالية الانتاج من الدواجن وتوزيع البيض الملحق الناتج من دجاج مختبر وكذلك التوسع فى توزيع الكتاكيت وتفريخ البيض الناتج لدى الأهالى بالوسائل الحديثة .

(د) توفير الأعلاف وخاصة بايجاد بدائل من المخلفات الزراعية الحقلية ومخلفات المصانع الغذائية .

(هـ) ايجاد بدائل لتغذية العجول حديثى الولادة توفيراً للبن الطبيعى لتغذية الانسان .

(و) وقاية الحيوان من الأمراض الوبائية والمعدية واجراء البحوث على الأمراض المحلية .

(ج) العناية بالمحاصيل الزراعية التى اكتسب فيها المصريون خبرة واكسبتهم شهرة عالمية مثل القطن والقصب والأرز والبصل .

(د) العناية بالمحاصيل الزراعية التى تشير الدلائل الى توافر الفرص لتصديرها وهو ما يتطلب احداث تطوير فى نوعية المنتج بما يناسب احتياجات الاسواق العالمية وتطوير فى طرق حفظ وتغليف المنتج - ومثال ذلك - الخضروات والطاغم والبصل والثوم .

(هـ) البحث فى مسببات الفقد فى المحاصيل اثناء الزراعة وأثناء الحصاد ومراحل ما بعد الحصاد ، والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لتقليل هذا الفاقد .

(و) التوسع فى زراعة محاصيل العلف لما تواجهه الدولة من نقص فى هذا المنتج بمختلف أنواعه وصوره .

(ز) المقاومة الكيميائية للحشائش .

(ح) دراسة المقننات المائية لمختلف المحاصيل .

(ط) دعم بحوث الفاكهة .

(ى) توفير تقاوى وشتلات النباتات الطبية والعطرية .

(ك) انتاج شتلات الاشجار الخشبية .

(ل) استخدام النواتج الثانوية للمحاصيل الزراعية .

برامج مكافحة الآفات وأمراض النبات :

وتهدف الى تجنيب الانتاج الزراعى أسباب الفقد الناشئ عن الاصابات الحشرية والأمراض النباتية التى تصيب شتى الحاصلات الحقلية والبستانية والخضر ويكون الأسلوب فى ذلك :

- (أ) مكافحة الآفات والأمراض التى تصيب الحاصلات على مدار السنة وأثناء التخزين .

(ب) استخدام الطفيليات فى مقاومة دودة القطن وغيرها بالطرق البيولوجية .

(ج) حصر الآفات الزراعية والتعرف على أثارها الاقتصادية .

(د) انتاج وتحليل المبيدات الحشرية المستخدمة .

وتتطلب تنمية الموارد الأرضية إجراء دراسات وأبحاث لتصنيف التربة وتحديد نوعيات الأراضي المتنوعة وألويات استخدامها وإعداد خرائط التربة وتقسيم الأراضي لاختيار النوعيات التي يمكن استصلاحها .  
ولاشك أن الآثار الجانبية الناجمة عن إنشاء السد العالي تستلزم تنفيذ نوعيات خاصة من البحوث والدراسات لمعالجتها ولوضع الحلول البديلة .

فالنحر في مجرى النيل وتآكل الشواطئ الشمالية للدلتا ، وفقدان الطمي كمادة خام وكمورد متجدد وحيوى لخصوبة التربة ، وحالة المياه الجوفية ، والآثار الاجتماعية والصحية ، - كلها تمثل نواحي اقتصادية هامة وخطيرة الأثر .

البحث عن مصادر جديدة للمياه :

وهي المصادر التي يجب توافرها للتوسع في مشاريع الري للأراضي المستصلحة وفي هذا الشأن يكون دور البحث العلمي :

أ) في مجال الخزانات الجوفية :

١- دراسة معامل الأمان في الدلتا والوجه القبلي ، وذلك أن الأراضي الزراعية على طول مجرى النيل من أسوان إلى البحر المتوسط تملأ طبقة حاملة للمياه الجوفية التي يمكن استغلال بعضها في ري جزء من هذه الأراضي والاستغناء عن كميات كبيرة من مياه النيل لتوفيرها لري الأراضي الصحراوية والمجاورة لأراضي النيل ، ومن المعروف أن سحب المياه الجوفية سوف يكون حاسما في حل مشاكل الصرف في الأراضي الزراعية الحالية والتي تعاني منها مساحات كبيرة .

وفي ضوء ما تقدم يمكن استغلال الخزان الجوفي بالدلتا والوجه القبلي استغلالا سليما وذلك بإجراء دراسات تتعلق بمعامل الأمان دون المساس بهذه المياه أو منسوبها المطلوب لنمو النباتات .

- دراسة الخزان الجوفي في مشاريع التوسع الزراعي بغرب الدلتا : وتهدف إلى دراسة الخزان الجوفي في منطقة غرب الدلتا بعد

ز) التحصين ضد مختلف أنواع الأمراض المعدية وانتاج اللقاحات والأمصال ومواد التشخيص .

ح) التوسع في الاستزراع السمكي .

برامج الاستخدام الأمثل للسماد :

وتهدف إلى زيادة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للسماد وتطوير أساليب الصرف وتنظيم الدورة الزراعية .

برامج التصنيع الزراعي :

وتهدف إلى الاستفادة من العائد الاقتصادي لمنتجات الحقل .

ويقوم البحث العلمي بالعمل على مايلي :

أ) تنمية التكنولوجيا التقليدية المستقرة في البلاد والتي تعتمد على الخامات المحلية والصناعات التحويلية المحلية ، ومن هذه النوعية تلك الصناعات التي قامت على محصول القطن والمحاصيل الزراعية والغذائية .

ب) ادخال التكنولوجيا الحديثة وأقلمتها للاستفادة القصوى من المنتجات الزراعية بشقيها النباتية والحيوانية .

ج) حفظ وتغليف وتعليب المنتجات الزراعية بما يكسبها موقفا تنافسيا مميزا .

ثانيا : التوسع الأفقي

ويهدف إلى زيادة الوحدات الانتاجية واستخدام الموارد وذلك عن طريق استصلاح أراض جديدة وإضافتها للرقعة المنزرعة وإنشاء مجتمعات جديدة تتوافر لها عوامل الاستقرار والرخاء ، كما يهدف إلى الاستفادة القصوى من انتاج ودخل هذه الأراضي بعد استزراعها ، وفي نفس الوقت يحقق للدولة امكانات تحسين أنماط الاستغلال الزراعي بما يتلاءم والاحتياجات القومية .

ويعتمد التوسع الأفقي أساسا على شقين هما الموارد المائية والموارد الأرضية ، فالموارد المائية تعتمد أساسا على مياه النيل والمياه الجوفية مع الاحتمالات الكامنة في استخدام مياه الصرف ومياه البحر ،

تنتشر مادة كلوريد الكالسيوم ، كذلك يمكن البحث عن إمكان استخدام المياه المالحة بعد خلطها بالمياه العادية في وى القمح .

الاستخدام الأمثل للمياه :

وتهدف هذه الدراسة الى الاستخدام الأمثل لمياه نهر النيل وكذلك للمصادر الجديدة للمياه بغرض الاقتصاد في مياه الري للتوسع في زراعة المحاصيل ، ويمكن دور البحث العلمى فيما يلى :

(أ) دراسة الاحتياجات المائية للزراعة ، ودراسة مقننات الري ومناوباته ، ومقننات الغسيل ومقننات الصرف .

(ب) تقدير احتياجات الاراضى المختلفة الى الصرف بانواعه المختلفة .

(ج) دراسة أثر الصرف المغطى على الخواص الطبيعية للتربة .

(د) دراسة انسب طرق الري التى تطبق فيها وسائل الري المغلقة وتشمل الري بالتنقيط والري بالشجرة والري تحت السطحى .

(هـ) دراسة الفاقد والمكتسب في حوض السد ومجرى النيل .

(و) دراسة التغير في تركيب مياه النيل كما ونوعا نتيجة للتخزين في بحيرة السد العالى وتقويم اثر هذا التغير .

(ز) اجراء دراسة لأثر السد العالى على المياه الجوفية .

(ح) دراسه لأثار الاسراف في مياه الري واثار ذلك على الانتاج الزراعى .

(ط) العمل لتصميم قطاعات الترع المتزنه بعد السد العالى .

التوزيع المحصولى في الاراضى الجديدة :

وتهدف الدراسات التى تجرى في هذا المجال الى :

- التوسع في زراعة الأعلاف الخضراء بهدف تحسين خواص وبناء التربة كما يساعد على التوسع في عمليات تربية المواشى للاستزادة من انتاجية اللحوم .

- اختبار المحاصيل التى تتحمل ملوحة التربة أو تخدم في تحسين بنائها . مع مراعاة أعمار الاراضى ومدى تقدم تربتها .

فرع رشيد وشمال وادى النطرون - وتقدر المساحة التى يمكن استزراعها بحوالى ٤٠٠ ألف فدان .

٣- دراسة مصادر المياه بالساحل الشمالى الغربى : ( وتهدف الى دراسة مصادر المياه بمنطقة الساحل الشمالى الغربى من برج العرب الى السلوم حيث تتواجد المياه الجوفية في :

- الكتبان الرملية .

- الرواسب الحديثة في دلتا الوديان الرئيسية .

- طبقات الحجر الجيري من عصر الميوسين .

- التراكيب الجيولوجية المعقدة التى تسمح بتغذية المياه العذبة فوق منسوب سطح البحر .

- الخزانات الرومانية نتيجة تجمع مياه الامطار بها .

(ب) في مجال استخدام مياه البحر :

- ازالة ملوحة المياه : ويكون ذلك باجراء دراسات لتصميم وحدات ازالة الملوحة من مياه البحر بطريقة البخار المفاجئ ، وتطويرها تحقيقا لمواصلة تلك التصميمات للبيئة المصرية ، وكذلك دراسة مصادر الطاقة البديلة ومنها الطاقة الذرية أو الطاقة الشمسية .

وكذلك دراسة المشاكل الزراعية والاقتصادية وطرق الري لاستنباط أفضل الوسائل التى تتبع في استغلال المياه المنتجة - مع دراسة لانواع الاراضى والنظم الزراعية التى تتبع ، وأنسب المحاصيل التى تنتج في ظل أفضل الاعتبارات الاقتصادية .

- استخدام مياه البحر في الري : وذلك باجراء دراسات لرى بعض المحاصيل بالمياه مرتفعة الملوحة .

حيث أثبتت الدراسات التى أجريت في بعض الدول نجاح هذا المصدر لرى حقول القطن ، بعد أن أعطت الحقول محاصيل تعادل ما تعطيه الحقول التى تروى بالمياه الجوفية المنخفضة الملوحة ، ولتجنب الآثار الضارة للصوديوم في المياه المالحة ينتشر ٢ طن من الجبس لكل دونم على كل ألف متر مكعب من المياه المالحة التى تروى الحقل - أو

العقل البشرى فى حيرة لما تحمله السنوات القادمة للبشرية من احتمالات يصعب تصور آثارها على حياة البشر ومجتمعاتهم وعلاقاتهم ببعض .  
كان للاكتشافات العلمية والتكنولوجية الحديثة آثار عميقة على شكل المجتمعات واقتصادياتها وثقافتها ، وبالتالي كان لها تأثير واضح على العلاقات بين الدول ، وأصبح العالم يواجه نوعيات من الصراع بين الدول المتقدمة بعضها بعضا وذلك لتحقيق المزيد من الإنجازات فى مجالات الصناعة والزراعة بهدف تسويق المنتجات وامتلاك الأسواق العالمية ، وبقيت الدول النامية بعيدة عن هذه النوعيات من الصراع وبيات فى نفس الوقت أسيرة نوعية جديدة من المشاكل وهى ما ترتب على تحكم الدول المتقدمة فى اقتصادياتها .

نتيجة لذلك تغير المفهوم القديم بتقسيم العالم الى دول متقدمة ودول نامية ، الى تقسيم أكثر واقعية حيث أصبحت دول العالم مقسمة الى أربع مجموعات :

المجموعة الأولى : دول متخلفة صناعيا ولا توجد بها تكنولوجيات :

وهذه الدول تكتفى بما لديها من صناعات حرفية وليس هناك حاجة ماسة لصناعات متقدمة ، وذلك لظروف إما سياسية أو اجتماعية أو ثقافية .

المجموعة الثانية : دول فى مرحلة التصنيع :

وهذه الدول تحاول أن تدخل بعض الصناعات التى تحتاج إليها وذلك على صورة تكنولوجيات منقولة كلية - بهدف توفير بعض متطلباتها ، ولكنها تعتمد أساسا على استيراد الجزء الأكثر من احتياجاتها من الخارج .

وبعض الدول التابعة لهذه المجموعة لديها من الطاقات العملية والتكنولوجية ما يمكنها من تطوير وتطوير التكنولوجيات المنقولة .

وهى فى ذلك تواجه الكثير من المشاكل فى نقل التكنولوجيات المناسبة ، وسيأتى الحديث عنها فيما بعد .

- تنوع المحاصيل وفقا لاحتياجاتها المائية ووفقا للمصادر المائية المتاحة على مستوى الإنتاج الزراعى بصورة شاملة .

- التوسع فى زراعة الفاكهة ، خصوصا محصولى العنب والموالح فى الاراضى التى تسمح بذلك .

- التوسع فى زراعة المحاصيل الغذائية كالحبوب وغيرها مما يناسب حالة التربة فى هذه الاراضى .

## دور البحث العلمى فى الصناعة والتكنولوجيا

لم يعد البحث العلمى فى الدول النامية ترفا حضاريا ، ولكنه أصبح المحور الرئيسى والعمود الفقرى لنجاح خطط التنمية وتحسين مستوى مواطنيها حتى يمكن أن تعوض ما فاتها وتلحق بركب الحضارة والتقدم .

والآن ونحن فى بداية الربع الأخير من القرن العشرين اذا نظرنا الى الثورة العلمية والتكنولوجية خلال ربع القرن الماضى ، وما نتج عنها من انجازات فى مجالات الفضاء والطاقة النووية والالكترونيات ، وما حقته التطبيقات العملية من انتصارات فى مجال الصناعة والزراعة ، وإلى الاستخدامات الجديدة للموارد الطبيعية وابتكارات فى المنتجات الصناعية ، وإلى التقدم المذهل فى مجالات النقل والمواصلات والاسكان ونظرة الى التنافس بين الدول المتقدمة فى تحقيق المزيد - كل هذا يجعل

### المجموعة الثالثة : دول متقدمة تكنولوجيا :

وهذه الدول بها صناعات متقدمة وتمتلك تكنولوجيا خاصة بها ولديها قاعدة علمية وتكنولوجية متطورة . وتسعى الى التفوق فى انتاجها كما وكيفا بهدف امتلاك الاسواق العالمية كما تسعى الى تسويق تكنولوجياتها بين الدول الأقل تقدما .

### المجموعة الرابعة : دول فى مرتبة الصدارة :

وهذه الدول تعدت مرحلة التصنيع وتحتل مكانة الصدارة تكنولوجيا بين الدول المتقدمة وتعمل على بقائها فى مركز قيادى من ناحية التصنيع والتكنولوجيا والمحافظة على بقاء هوية بينها وبين باقى دول العالم فى هذا الشأن .

### وضع مصر بين هذه المجموعات :

إن مصر تعتمد على الزراعة كدعماء أساسية فى بنائها الاقتصادى فالزراعة تسهم بالنصيب الاكبر فى تنمية الاقتصاد القومى ودعمه والنهوض به وذلك بما تقدمه من انتاج للمواد الغذائية والكسائية والمواد الأولية التى يقوم عليها النشاط الصناعى .

ولقد بلغت نسبة صادرات الدولة الزراعية من المواد الخام عام ١٩٧٢/٧١ حوالى ٢٠٪ من جملة الصادرات ، ونسبة الصادرات الزراعية المصنعة حوالى ٢٦٪ من اجمالى قيمة الصادرات ، وعلى هذا يمكن القول بأن القيمة الاجمالية للصادرات الزراعية الخام منها والمصنعة تصل نسبتها إلى حوالى ٨٦٪ من جملة الصادرات للبلاد .

ولكن الزراعة فى عصرنا هذا اصبح ينظر اليها كصناعة ، فالتقدم التكنولوجى فى الزراعة لا يقل أهمية عن التقدم الذى حققته الصناعة وذلك ان دول مثل امريكا وهولندا - ولها شأن اقتصادى كبير - قد بنت اقتصادها على الزراعة .

ومن هذا المفهوم فإن مصر أن تضع الزراعة فى المقام الاول تطورا وتقدما من ناحية التكنولوجيا الخاصة بها وبمنتجاتها .

ويجب أن يصاحب التطور الزراعى وضع سياسات مدروسة للتصنيع . فالصناعة فى مصر مازالت فى أولى مراحل النمو ، وهى فى

غالبيتها صناعات ومصانع منقولة لم يدخل عليها وبدرجة ملحوظة تطويرات محلية ، وهى وأن كانت تسد جزءا من الاحتياجات المحلية ، فما زالت مصر تستورد الكثير من احتياجاتها .

وعلى هذا فإن مصر تدخل ضمن مجموعة الدول النامية أى أنها دولة فى مرحلة التصنيع بالرغم من أن لديها من الطاقات العلمية والتكنولوجية ومن القدرات التخطيطية والتنفيذية ما يجعلها قادرة على ان تدخل وينجح عصر التصنيع والتكنولوجيا .

### التطور التكنولوجى :

لاشك فى أن الدول ذات الشأن فى مجالات التكنولوجيا قد اعتمدت أساسا على قدرات ثلاثة قطاعات وعلى قوة الترابط بينها وهى :

### قطاع البحث والتطوير :

وهو الثورة العلمية والتكنولوجية المتواجدة بالدولة ويعمل هذا القطاع مشيرا على قطاع التخطيط ومسترشدا به فى أن واحد .

### قطاع التخطيط :

وهو القطاع الذى يرسم السياسات الانتاجية للدولة سواء على المدى القصير أم على المدى البعيد وذلك من واقع الاحصائيات الانتاجية والاستهلاكية والزيادة فى السكان ، وهذا القطاع لابد وأن يكون قريبا من قطاع البحث والتطوير .

### قطاع التنفيذ :

وهذا القطاع يترجم ما وضعه القطاعان السابقان فى الدولة من خطط الى انتاج فعلى ويكون هدفه انتاج اكبر فى حجمه وافضل فى نوعيته .

### المشاكل التى واجهت مصر فى مجال الصناعة :

ان الدلائل والتجارب التى مرت بها مصر فى مجال الصناعة تشير الى العديد من المشاكل نتيجة لظروف سياسية أو قرارات متعجلة .

ويسبب هذا مرت مصر بمرحلة لم يكن فيها صناعة حقيقية ، بل شراء لمصانع واستيراد لتكنولوجيات مغلقة ونقل لخبرات من الخارج دون ان تسهم القدرات المصرية إسهاما مناسبيا فى أسلوب اختيار هذه



- كان لاعتماد مصر على الدول المتقدمة أثر كبير في جعل المهارات

تتكشف في مواجهة التكنولوجيات المنقولة .

ان التجربة السابقة تستلزم من قطاعات الدولة المعنية ان تقف وقفة تقييم فيها الماضي بما صاحبه من مشاكل وتضع الخطط المدروسة للمستقبل . وهذا يستوجب تجنيد كل الطاقات والكفاءات التخطيطية والانتاجية والتطويرية لوضع خطة للتنمية الصناعية والتكنولوجية تجي محققة لمتطلبات الدولة مع استغلال أمثل وأشمل للمصادر المتاحة ، ومسترشدة بتجارب الدول التي سبقتنا في هذا المضمار .

إن تحقيق التنمية الرأسية للطاقات الانتاجية المتاحة لا ياتي الا عن طريق رفع كفاية أدائها واستغلالها الاستغلال الاقتصادي الأمثل بحيث تؤتي أكبر عائد بأقل تكلفة . والتنمية الرأسية - في الظروف التي نعيشها - لا شك تسبق التنمية الأفقية ، ذلك لأن التنمية الرأسية تحقق عائدا أسرع بتكلفة أقل ، فضلا عن توافر الخبرات البشرية اللازمة النهوض بأعبائها . ولهذا كان من الضروري أن يتم التعرف على مواقع الفقد والضياع في طاقتنا الانتاجية المتاحة مما خلق طاقات معطلة والمبادرة إلى استغلالها تصحيحا لاقتصادياتها ولتحقيق التدفقات السلعية تلبية لاحتياجات الاستهلاك المحلي ودعم ميزان مدفوعاتها عن طريق تنمية امكانات التصدير والاستعاضة عن بعض وارداتنا بمنتجاتنا المحلية .

وإذا كان الكشف عن الطاقات المعطلة واستغلالها ضروريا فإنا الحفاظ على الطاقات الانتاجية القائمة وتلافى انهيارها حتمي ، إذ أن السكوت عن معالجتها لا يعوق فرص استغلال الطاقات العاجلة فحسب ، بل يضيف الى الطاقات العاطلة طاقات أخرى مفقودة قد يؤدي تراكمها الى احتمال فقدان كامل لإنتاج المشروع وضياع لفرص العمالة التي يتيحها للمواطنين مما يضيف إلى الأعباء الاقتصادية أعباء وأثارا اجتماعية ضارة .

وتشير التقارير المتاحة الى أن قيمة الانتاج المعطل في قطاع

المصانع والتكنولوجيات حيث كانت بمنأى عن مجريات الأمور .

والسبب في ذلك هو التزام الدولة بإدارة المصانع مع التوسع الافقى في إقامتها دون الأخذ في الاعتبار للمتطلبات الحقيقية والامكانيات المادية والبشرية والمتطلبات من مواد خام ومستلزمات تصنيع ، ولقد بدأت كثير من الصناعات المنقولة في التخلف أو تخلفت بالفعل أو توقف انتاجها .

إن المشاكل التي واجهت مصر في مجال الصناعة أخذت صوراً عدة يمكن ايجازها فيما يلي :

- استيراد تكنولوجيات متخلفة نتيجة لظروف الارتباطات السياسية التي مرت بها البلاد فجاءت بعض التكنولوجيات المنقولة بمفهوم تعاوني ولكن في الحقيقة لم تكن محققة للأهداف الاقتصادية للدولة .

- التكاليف الباهظة للتكنولوجيات المنقولة التي تحملتها مصر بالإضافة الى تكاليف المواد وغيرها من مستلزمات الانتاج مما فرضته الدول المصدرة للتكنولوجيا في بعض الحالات وكذلك تكاليف دراسة الجدوى وغيرها مما زاد من الأعباء المالية التي تحملتها الدولة .

- عدم مواصلة بعض التكنولوجيات المنقولة للظروف الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية .

- عدم إعطاء الاهتمام الكافي للتكنولوجيات التقليدية المستقرة في البلاد والتي اكتسب المصريون فيها خبرة واكسبتهم شهرة وأهمها ما يعتمد على الخامات المحلية والصناعات التحويلية ومن هذه النوعية تلك الصناعات التي قامت على اساس القطن والمحاصيل الزراعية والغذائية .

- كثير من التكنولوجيات المنقولة صحبها توفير في العمالة وزيادة في المدفوعات وهو الأمر الذي لا يتناسب مع الظروف السائدة في دولة نامية كمصر . هذا بالإضافة الى أن المنتج قد لا يكون من الأساسيات التي تتطلبها الدولة مثل صناعة بعض السلع الاستهلاكية والترفيهية .

- عدم ملاحقة الصناعة لاحتياجات الدولة الفعلية مثل احتياجات البناء والصناعات الغذائية .

الصناعة يصل إلى ٢٣٢,١ مليون جنيه سنوياً وذلك عام ١٩٧٣ وهي تمثل ١٤ ٪ من الانتاج .

وغيره عن البيان أن من أهم مقومات الدولة العصرية وجود القاعدة العلمية القادرة على أن تحمل مسئولياتها . فلا بد أن يكون لنا القدرة الذاتية لدخول عصر العلم والتكنولوجيا . والإحصائيات تشير إلى أن حجم مجتمع العلم والتكنولوجيا في مصر يزيد عن ١٨ ألف باحث علمي مؤهل . وأن نسبة كبيرة منهم تلقت دراساتها وتدريباتها بالدول المتقدمة وأثبتت كفاءات شهدت بها هذه الدول ، فهذه الطاقات لابد وأن تستغل أقصى قدراتها وأن توجه هذه القدرات للبحث للمشاكل التي تواجه خطة التنمية للدولة وذلك في إطار استراتيجية واضحة المعالم .

إن استراتيجية البحث العلمي والتكنولوجيا في تطوير أساليب العمل والانجاز في قطاع الصناعة والتكنولوجيا لابد وأن تقوم على أسس ثلاثة :

١- الالتقاء مع أهداف خطة التنمية للدولة وذلك بأن يعمل جهاز البحث العلمي في الدولة مشيراً على جهاز التخطيط فيها ومسترشداً به في أن واحد .

٢- أن تكون استراتيجية البحث العلمي هادفة إلى أن يتحول المجتمع المصري من مجتمع استهلاكي مستورد إلى مجتمع انتاجي مصدر .

٣- أن البحث العلمي لابد وأن يصبح باباً من أبواب الاستثمار .

وعلى ضوء هذه الأسس يكون البحث العلمي في المرحلة القادمة هادفاً إلى :

أولاً : التركيز على تنمية التكنولوجيات المستقرة في البلاد والتي تعتمد على الخامات المحلية والصناعات المحلية والصناعات التحويلية المحلية مثل صناعة غزل ونسج القطن والصناعات الغذائية . ويكون التحدي الذي يواجه البحث العلمي والتطوير في هذا المجال هو العمل على تنمية هذه التكنولوجيات والدفع بها إلى الموقف التنافسي الذي يمكنها من التصدير والمزاومة في الأسواق الأجنبية بسلع ومنتجات تامة الصنع بدلاً من تصديرها على صورة خامات ومنتجات أولية أو وسيطة أو

حتى نصف مصنعة .

ثانياً : هناك من التكنولوجيات الحديثة ما تحتاج البلاد إلى حيازته لتنتج من الأصناف ما يقلل من حاجاتها إلى الاستيراد ثم يمكنها من تصديره إلى الأسواق الخارجية وعلى سبيل المثال صناعات السيارات والاطارات والدراجات والمنظفات الصناعية والأصبغ والمذيبات . وصناعة الورق وتكرير البترول . وغيرها ويكون الأساس في استغلال هذه التكنولوجيات هو توافر العناصر التالية :

- الأولويات .
- المواد الخام .
- الخبرة ( من ناحية التشغيل ) .
- إمكان الحصول على التكنولوجيات المناسبة بتسهيلات مالية من خلال قروض أو تمويلات خارجية .
- حجم السوق المحاذية وتكلفة السلع والقدرة الشرائية للأفراد .
- احتمالات تسويق الفائض من المنتج .

ويكون دور البحث العلمي في هذه النوعية من التكنولوجيات هو :

- تقديم المشورة في شأن تلك التكنولوجيات المتقدمة والمفاضلة بينها واختيار أنسبها حتى يجنب البلاد شر الوقوع في تكنولوجيا متخلفة أو غير ملائمة للواقع المصري أو مؤثرة في البيئة المصرية بما يلوثها .
- البحث التجريبي الذي يهدف إلى تطويع تلك التكنولوجيات المنقولة بما يوفر لها أسباب النجاح في البيئة المصرية بالظروف السائدة فيها من مواد أولية وعمالة ومستلزمات جانبية ، بحيث يعمل الحاجة إلى استيراد متطلبات هذه التكنولوجيات ويزداد الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها

- البحث التجريبي لاستنباط التكنولوجيات الحديثة من خلال جهود الباحثين الوطنيين كبديل عن استيرادها شراء . وهنا ينبغي بذل أقصى العناية في اختيار تلك التكنولوجيات . وبذل الجهد المكثف لمعاونة جهات الانتاج المحلية على إخراج السلعة بمواصفات منافسة وقادرة على

٩ - الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية بين الأكاديمية والمنظمات الدولية والدول المتقدمة في حل المشكلات التي تعترض الصناعة .  
١٠ - اشتراك قطاع الصناعة مع البحث العلمي في تحديد أعداد الباحثين اللازمين لكل قطاع وأسلوب أعدادهم ووضع خطط البحوث قصيرة المدى وطويلة المدى .

١١ - الاهتمام بفئة المصممين والتكنولوجيين القادرين على إجراء الدراسات اللازمة لنقل التكنولوجيا رأسيا وأفقيا .

١٢ - إجراء الدراسات التي تتعلق بالآثار الجانبية والاقتصادية الناجمة عن نقل التكنولوجيات ، فإنه من الأهمية الأعداد للتطور الاجتماعي الذي ينتج عن الثورة التكنولوجية وعن انتقال المجتمع المصري من مجتمع زراعي إلى مجتمع زراعي صناعي . إن الترابط في المستقبل بين قطاع البحث العلمي وقطاع الصناعة يستلزم أن يخصص من ميزانية الاستثمارات نسبة مئوية لا تقل عن ٣٪ لإجراء الدراسات والبحوث اللازمة . ان الحاجة الى تدعيم البحث العلمي بكافة مستلزماته مادية أو بشرية يجب ان تنصرف في المقام الأول الى :

- الحفاظ على الثروة العلمية البشرية الكائنة في بلادنا وهي أهم مقومات البحث العلمي ، وقد رحل كثير من أفرادها الى الخارج لأسباب في المقام الأول مادية مع استقطاب لكافة العلماء والعقول المهاجرة لتكثيف الجهد في البحث العلمي الوطني .

- توافر إمكانات البحث المادية من معدات حديثة ومستلزمات التجريب العملي واختبار الجودة والملائمة ثم البحوث التطويرية .

- توافر الانفساق بوجهه المختلفة التي تعتبر أساسية للبحث العلمي ، فمن الجدير بالذكر ان الانفاق واجب بادئ ذي بدء ويسفاه مالا وجهدا .

٤- توافر الوسائل المعاونة مثل مصادر المعلومات العلمية والفنية وجهاز ذى كفاءة عالية لصيانة وخدمة الاجهزة العلمية ، قادر ايضا على تنفيذ ما يحتاجه العمل من تصميم الاجهزة العلمية ذاتها أو صناعة النماذج الأولى منها .

المزاحمة في الأسواق الخارجية وبحيث تكون قدوتهم في هذا الشأن هي الدول التي نجحت وازدهرت لبراعتها في ( التقليد والاقتباس ) تاركة أمر الابتكار والاكتشاف « لمن يملك القدرة عليه » .

ثالثا : تدعيم الترابط مع قطاع الصناعة :

١- مساهمة البحث العلمي في التعرف على المشاكل التي تواجه الصناعة .

٢ - المساهمة في حل المشكلات التي تواجه الصناعة وذلك فيما يتعلق بإيجاد البدائل لمستلزمات الانتاج من مواد خام ومواد وسيطة هذا بالإضافة الى المشكلات اليومية .

٣ - العمل على زيادة الكفاءة الانتاجية للمصانع ، مع تقييم وتطوير المنتج بما يتماشى مع المستويات العالمية وخاصة الصناعات التي تعتمد في تقدير جودتها على مطابقتها للمواصفات القياسية مثل منتجات الادوية والمعلبات .

٤- البحث عن أوجه للاستفادة من المخلفات الصناعية بما يزيد العائد من الصناعة .

٥ - تصميم النماذج البسيطة من الآلات - على سبيل المثال : آلات الميكنة الزراعية والتي تتناسب مع البيئة المصرية ومع الامكانيات المحدودة - للمواطن المصري مسترشدا بما حققته الانجازات العلمية في البلاد النامية الأخرى . وذلك توفيراً للجهد والوقت ونفقات الانتاج .  
٦- تدريب العاملين بالمصانع لأكسابهم الخبرة العلمية بجانب الخبرة العملية مما يساعدهم على حل العديد من المشاكل اليومية التي يواجهونها .

٧ - وضع برامج لزيارات قصيرة وطويلة متبادلة للعاملين في قطاعي البحث العلمي والصناعة حتى يتعرف كلاهما على القدرات المتاحة ويصل الى تكاتف الطاقات لحل المشكلات التي تواجهها الصناعة .

٨ - المعاونة في إنشاء وحدات بحثية في المصانع ودعمها بالخبرات العلمية حيث تكون قادرة على التحكم في جودة المنتج وحل المشكلات اليومية .

## دور البحث العلمى فى التعليم العام

الاشياء والاحياء ، فانه فى مجال التعليم يتناول الانسان وهو أرقى الكائنات الحية وأعقدها ، بل هو يتناول عقل الانسان وفكره وسلوكه الأمر الذى يجعل طبيعة البحث فى هذا المجال وأساليبه والمتغيرات والمقاييس التى تحكمه مختلفة عن غيرها من مجالات البحث العلمى والتكنولوجيا .

ومما يجعل للبحث العلمى فى مجال التعليم أهمية خاصة لنا فى مصر ، أن النقل عن المجتمعات الأجنبية محفوف بمواقع الخطأ ، لأن العملية التعليمية يحكمها كثير من العوامل المحلية التى تعتمد على البيئة والتقاليد والخلفية الحضارية مما يجعل التجريب الرأى والبحث المقارن والتجارب المنضبطة من ألزم ما يحتاجه التطور أو التغيير فى مجال التعليم .

البحث العلمى فى مجال التعليم اذن لازم لنا ، وهو يختلف عن البحث فى مجال التكنولوجيا من حيث المنهج والأسلوب والضوابط وكثرة المتغيرات ، مما يجعله من أصعب أنواع البحث العلمى . كما انه لابد أن تكون له الصبغة المحلية اذ أن قضاياها لابد أن تحل على أيدى التربويين الباحثين المصريين ، ولا ينفعنا النقل من الخارج أو استخدام الخبراء الذين لم تكتسب لهم المعرفة بالشخصية المصرية أو الخبرة بالبيئة المصرية .

على أن صعوبة البحث فى هذا المجال لم تقعد بالمعنيين بالتعليم عن التصدى له وإجراء بعض البحوث ونشرها ، خاصة ما كان يجرى فى ادارة البحوث بوزارة التربية والتعليم ومعهد التربية .  
المراكز الرئيسية الحالية للبحث العلمى فى مجالات التربية :

### ١- المركز القومى للبحوث التربوية :

صدر فى يوليو ١٩٧٢ قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨١ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء المركز القومى للبحوث التربوية كهيئة عامة لها شخصية اعتبارية تتبع وزير التربية والتعليم .

كان البحث العلمى وسيظل دائما هو المدخل الطبيعى لاية نهضة حضارية وسمة من السمات اللازمة لكل مجتمع يبنى اللحاق بركب الحضارة المعاصرة ، كما أنه ضرورة من ضرورات الحفاظ على المستوى العلمى والثقافى وتمييزها .

فالبحث العلمى اذن ليس غرضا يستهدف لذاته ، وإنما هو الوسيلة المثلى لتنمية المجتمع ، وهو السبيل الى اختيار انسب الطرق للانتقال الى المستوى الحضارى المتقدم ، كما أنه فى مصر يعتبر الاداة لاهياء التراث المصرى والعربى ، ولعبور الفجوة بين الماضى الذى نفخر به والمستقبل الذى نرثو اليه .

وليس البحث العلمى مقصورا على مجال من المجالات بل هو لازم لكل مجالات النشاط الانسانى ، فإن كانت أهميته واضحة فى مجال العلوم الطبيعية والبيولوجية ، فإن دوره فى التعليم لا يمكن أن ينكر . ذلك ان العملية التعليمية هى فى حقيقتها عملية بناء الانسان ، ولابد من أن تتاح لها خلاصة التقدم العلمى فى جميع المجالات وأن تلوح لها كل أدوات الحضارة الحديثة ووسائلها .

ولئن كان البحث العلمى فى الفروع الأخرى يتناول الموجودات من

ويهدف إلى « حشد إمكانات البحث العلمى فى شئون التربية والتعليم لتزويد المسؤولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية وخطط التعليم بالمعلومات العلمية والتربوية السليمة التى تحقق مساعدة الطلاب عبر مراحل الدراسة العامة والفنية على النمو والنضج عقليا وماديا وتهيئتهم لاستيعاب ما يستجد فى ميادين العلم والاسهام فى تطويره ووضعه فى خدمة المجتمع » .

ولتحقيق الأغراض السابقة يتولى المركز إجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية بشأن مقومات العملية التعليمية والتربوية ووضع نتائج هذه البحوث والدراسات موضع التجريب لاختيار صلاحيتها للتطبيق قبل تعميمها ، كما يدرس وسائل التنسيق بين التربية والتعليم والسياسات التى تتعاون المجالس القومية المتخصصة فى رسمها ، ويتبادل الخبرات مع المراكز التربوية الدولية ، ويعد الكوادر الفنية لتولى مسئولية القيام بأعمال مراكز البحوث التربوية على مستوى المحافظات ، كما يزود أجهزة وزارة التربية والتعليم بحاجاتها من الوثائق والبيانات التربوية المستقاة من المصادر المحلية والخارجية .

## ٢- أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا :

وقد صدر قرار انشائها فى سنة ١٩٧١ لتكون الهيئة الرسمية المسئولة عن دعم البحث العلمى وتطبيق التكنولوجيا الحديثة فى جميع المجالات التى تتضمنها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن بين مهامها « المساهمة فى تطوير نظم وبرامج التعليم للوفاء باحتياجات مجتمع الدولة الحديثة » .

## ٣- كليات التربية :

وأقدمها كلية التربية بجامعة عين شمس ( وهى التى كانت فى الأصل معهدا للتربية ) ثم توالى فى السنوات الأخيرة إنشاء الكليات الجديدة التى أصبح عددها ثمانى عشرة كلية ، اضطلعت بالواجبات فى مجال التربية ، بما فى ذلك إجراء البحوث العلمية والتجريبية فى مجال تخصصها ، عملا على نمو المعرفة ومساهمة فى تطوير المجتمع المصرى

على أساس من التربية السليمة .

## ٤- مركز تطوير تدريس العلوم :

وقد أنشئ فى جامعة عين شمس فى عام ١٩٧٦ ، ومن أهدافه متابعة التطور العالمى فى مجال التربية وإجراء البحوث التطبيقية ومراجعة مناهج العلوم والرياضيات وتطويرها فى مراحل التعليم المختلفة .

## ٥- مركز تطوير تدريس اللغة الانجليزية بجامعة عين

شمس :

وهدفه تطوير المناهج وطرق التدريس والكتب والوسائل التعليمية فى مجال هذه اللغة .

وقد قامت وتقوم معظم هذه المواقع ببعض البحوث التربوية قدرا ما يتيح لها من امكانيات ، من ذلك ما تقوم به كليات التربية من بحوث فى المجالات الأكاديمية يقوم بها الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس أو يشرفون عليها عندما يقوم بها طلاب الدكتوراه والمجستير . ومن ذلك أيضا الدراسات التى قام المركز القومى للبحوث التربوية لتطوير نظم الامتحانات والدراسة المبدئية لوضع استراتيجية قومية للتربية والتعليم ، ومشروع تقويم المدرسة الموحدة بمدينة نصر والدراسات الخاصة بالمدرسة الشاملة وغير ذلك من الدراسات .

كما قام مركز تطوير تدريس العلوم بمراجعة مناهج العلوم والرياضيات ، ويتدرب عدة أفواج من المدرسين والموجهين على مراجعة الوحدات التعليمية وإجراء البحوث لتقييمها .

على أنه من الواضح أن هناك مجالات كثيرة فى العملية التعليمية والعلوم التربوية لا تزال فى حاجة الى أن تتصدى لها هذه الأجهزة وتتاح لها الامكانيات لكى تتعمق فيها ، نذكر منها على سبيل المثال :

١- واقع البحث التربوى الحالى فى مصر ووضع أسس تقويمه وتدعيمه أسلوبا وحجما وتكلفة وامكانيات .

٢- دراسة الأهداف العريضة للعملية التعليمية التى تناسب المجتمع

## المصري الحديث :

• دراسة خصائص الشخصية المصرية حتى تساعد نتيجة تلك البحوث فى تحديد أهداف التعليم - فهل نحن فعلا شعب لا يقرأ ويرتجل أكثر مما يخطط وتميل الى العمل الفردى بدلا من العمل الجماعى - وما هى القيم السائدة فى الوقت الحاضر عند النشء .

• بحوث لتحديد مواصفات المواطن الذى ننشده والذى يجب ان تتجه العملية التعليمية الى تكوينه من جميع الجوانب البدنية والعقلية والخلقية .

• تحليل هذه المواصفات الى سلوكيات محددة تساعد على تحديد هدف العملية التعليمية لكل مرحلة من مراحل التعليم وتعين على تطوير نظم التقويم واساليب الامتحان .

### ٣- البحوث فى مجال العلاقة بين التعليم والعمالة المنتجة :

• البحث فيما يحتاجه التعليم لكى يعد الشخص القادر على العمل المنتج المتقن والذى يعرف كيف يشغل نفسه بطريقة منتجة .

• بحث كيفية الربط بين الهيكل التعليمى فى مراحل وأنواعه المختلفة وبين احتياجات المجتمع من الأنواع المتعددة من العمالة ، وتحقيق هذه الاحتياجات كما وكيفا ، مما يكفل النهوض بالخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

• بحث اسباب ضغط متطلبات المجتمع على أنواع معينة من التعليم التى قد لا تكون مناسبة لاحتياجات المجتمع الحقيقية ، وما قد يرجع اليه ذلك من التدرج الهرمى للتعليم والمناهج الدراسية مرتبطين فى ذلك بالتدرج الهرمى والقيمة الاجتماعية للمهن المختلفة .

٤- بحوث استراتيجية التعليم وسياسته فى ضوء التغيرات العالمية التى طرأت حديثا فى هذا المجال .

• بحوث تاريخية فى علاقة التيارات التعليمية بالتيارات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية .

• بحوث فى اقتصاديات التعليم وتمويله وتكلفة كل نوع من أنواع

التعليم والعائد التعليمى والاقتصادى من كل مرحلة من مراحل .

• توزيع المؤسسات التعليمية بين الريف والمدينة وبين البنين والبنات وبين الأنماط الاقتصادية والثقافية المختلفة .

• بحوث فى ادارة المرفق التعليمى ودور المحليات واللامركزية .

٥ - بحوث تتناول العملية التعليمية ومستلزماتها المباشرة مستمدة من البيئة والظروف المحلية .

• بحوث فى أنسب الأبنية التعليمية واختلافها باختلاف البيئات المصرية .

• بحوث فى استخدام تكنولوجيا التعليم والوسائل السمعية والبصرية لمقابلة الانفجار التعليمى والانفجار السكانى .

• بحوث تطوير وتحديث المناهج وطرق التدريس المختلفة والكتب المدرسية بحيث تؤدى جميعا جانبها الوظيفى بالنسبة للفرد والمجتمع .

### ٦- البحوث الخاصة بالكفاءة الداخلية للتعليم :

• بحث مدى التقارب بين ما يوضع من أهداف عند إعداد المناهج وما يتحقق من هذه الأهداف حينما توضع موضع التنفيذ ومتابعة الخريجين .

• بحث أثر الامتحانات فى توجيه مسار العملية التعليمية وفى مفهوم التعليم لدى كل من المسئولين وأولياء الأمور والتلاميذ .

وقد تبين أن من أهم أسباب البطء فى سير البحوث فى مجال التعليم والبحوث التربوية وجود نقص كبير فى القوة العاملة القادرة على القيام بهذه البحوث الى جانب قيام المؤهلين لذلك بأعباء تعليمية باهظة تحد من القدرة على المساهمة فى هذه البحوث مما يجعل الحاجة ماسة الى اتخاذ سبيل استثنائى عاجل لتوفير القوة العاملة فى هذا المجال فى أقرب وقت ممكن .

كما أنه من الممكن أن تنمو البحوث بعض الشئ فى هذا المجال بالقوة الموجودة حاليا وذلك بوضع خطة شاملة ، وبالتوثيق والاعلام بما يجرى من بحوث فى المواقع المختلفة ، وباشتراك أعداد من المدرسين

القائمين بالتدريس فعلا في البحوث الميدانية .

### التوصيات

يوصى المجلس في هذا المجال بما يأتي :

\* دعم المركز القومي للبحوث التربوية وإعطاؤه الشخصية الاعتبارية التي يؤهلها لها قانون انشائه كهيئة عامة تتبع وزير التعليم .  
\* وضع خطة شاملة تمثل الاطار العام للبحوث التربوية على المستوى القومي ومراعاة التنسيق مع أجهزة البحوث الاخرى التي تعمل في ميدان التربية والتعليم ، مع إنشاء صندوق خاص بالبحوث التربوية التي تمتد لأكثر من سنة مالية واحدة .

\* تخصيص ميزانية منفصلة للبحوث التربوية يكون التصرف فيها على أساس مشروعات البحوث المحددة معتمدة من الهيئة المسئولة .

\* دعم مركز التوثيق التربوي ، بالمتخصصين في التوثيق والبحث التربوي وتزويده بالمراجع والدوريات وبمعاونة الباحثين بالخدمة المكتبية المتقدمة ، على أن تكون في متناول القائمين بهذه البحوث سواء كانوا في المركز أو في كليات التربية أو من العاملين في مجال التعليم في المواقع المختلفة .

\* العمل بصفة عاجلة على دعم القوى العاملة بالمؤهلين للقيام بالبحوث التربوية سواء في المركز القومي أو في كليات التربية ، وذلك بتنشيط ودعم الدراسات العليا في هذه الكليات وإنشاء كلية خاصة بالدراسات العليا الى جانب البعثات في الخارج .

\* العمل على دعم وتوثيق الصلة بين مراكز البحوث التربوية وكليات التربية ، عن طريق تبادل الاساتذة وكذلك عن طريق مشروعات البحوث المشتركة ، وكذلك الحرص على الاتصال بمراكز البحوث التربوية المتقدمة في الخارج ، واستقدام بعض الاساتذة الزائرين ، وكذلك إيفاد بعض الباحثين المصريين بالخارج في مهمات علمية محددة .

\* إتاحة الفرصة الكاملة ، لاجراء البحوث التربوية التطبيقية في المؤسسات التعليمية المختلفة التابعة لوزارة التعليم .

\* الاهتمام بدراسة تأثير أجهزة الاعلام المختلفة على العملية التعليمية سلبا وإيجابا ، وتنشيط اهتمام علماء التربية والاجتماع بهذه الدراسات وإيجاد هيئة استشارية لهذه الأجهزة الاعلامية لضمان توجيه نشاطها لفائدة المجتمع .

\* امتداد اهتمام البحوث التربوية الى الطفولة ومرحلة ما قبل المدرسة ، والعوامل التي تؤثر في تكوين الطفل في هذه المرحلة المبكرة ، وأثر ذلك في تكوين شخصية المواطن .

\* التأكيد على دور المركز القومي للبحوث التربوية في نقل نتائج البحوث التربوية الى العاملين في الميدان التعليمي بالمناطق التعليمية والمدارس وغيرها .

## التنسيق والتكامل

### بين هيئات البحث العلمي ووحداته في الجامعات ومراكز البحوث

تدارس المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا موضوع التنسيق والتكامل بين معاهد البحوث ومراكزها على المستوى القومي بعد ورود التعقيبات والمقترحات التي أبدتها السادة العاملون في الجامعات ومراكز ومعاهد البحوث بالاكاديمية والوزارات المعنية بشئون البحث العلمي نظرا وتطبيقا . ولا ريب في أن مشكلة التنسيق بين جهود العاملين بالبحث العلمي تنبع من انتشار مراكز البحث العلمي في القطاعات المختلفة بالدولة في الجامعات والكليات ومعاهدها ، وفي الاكاديمية

والمعاهد النوعية بها ، والمركز القومي للبحوث وبعض الوزارات ووحدات البحث التابعة لها .

وقد نشأ نتيجة لذلك تعدد لمراكز البحوث المتماثلة ، والتي تتبع هيئات مختلفة .

ونظرا لغية خطة متناسقة بين هذه المراكز البحثية التي تتبع جهات ادارية مختلفة ، وقلة الارتباط فيما بينها ، فقد أدى ذلك الى الازواج فى كثير من الاحيان لمشروعات بحوث تجرى بالمراكز البحثية المتشابهة ، كما أدى الى عدم الاستفادة على الوجه الاكمل من الأبحاث بهذه المراكز ، علاوة على تشتت الامكانيات البشرية والمادية المتاحة .

وفضلا عن ذلك فلا يزال التنظيم والترابط بين خطة التنمية الشاملة التى توضع فى الجهات الحكومية وفى قطاعات الانتاج الزراعى والصناعى وغيرها ، وبين الخطة العلمية للبحوث بالجامعات والاكاديمية بحاجة الى مزيد من التنسيق . ولا تزال هناك حاجة الى العمل لوضع خطة قومية للبحوث تكون متفقة مع خطة التنمية الشاملة للدولة ، والعمل لتنسيق البحوث التى تهدف الى حل المشكلات القومية فى هذا المجال ، مع تحقيق الترابط بين الأجهزة العلمية المختلفة .

ويرى المجلس أن تستند عملية التنسيق الى الأسس والمقومات الآتية :

١- يتم تجميع بحوث كل قسم من أقسام الكليات ومراكز البحوث التى تمت خلال السنوات العشر السابقة حتى نهاية عام ١٩٧٦ تمهيدا لإنشاء بنك للمعلومات ، بالإضافة الى ما أصدرته الاكاديمية من دليل الأفراد العلميين ودليل الأجهزة العلمية ودليل مراكز ومعاهد البحوث وتصدر الاكاديمية مراجعات علمية للموضوعات ذات الامة القومية .

٢- تقوم الكليات بتجميع التقارير العلمية السنوية على المستوى الرأسى وتقوم الجامعات بعملية التجميع الأفقى كما تقوم المراكز البحثية بتجميع بحوثها رأسيا وأفقيا على أن يتضمن هذا التجميع الذى يتم فى موعد محدد كل عام ، الأعمال الجارية والانجازات التى تتم

تبعاً ، وذلك ابتداء من عام ١٩٧٧ ، على أن تقوم الاكاديمية بعملية التجميع الأفقى على المستوى القومى .

٣- تقوم المجالس النوعية والأمانة الفنية بالاكاديمية بحصر المشكلات القومية الرئيسية بأسلوب علمى يضمن تحديد كل أو أغلب المشكلات ووضع الخطوط الرئيسية للبحوث الهادفة لحل المشكلات أو الاسهام فى تنفيذ الخطة القومية للتنمية بأعلى كفاءة ممكنة ، وترسل للجامعات لتتولى دراسة هذه الخطة من خلال مجالس الأقسام والكليات .

٤- ينشأ جهاز متخصص فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، يكون حلقة الاتصال بين الاكاديمية والتجمعات البحثية فى الجامعات وغيرها ، ويكون له وظيفة إعداد المعلومات ونقلها وتبادلها .

٥- ينشأ جهاز متخصص فى الاكاديمية أسوة بما هو متبع فى بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية لتجميع بحوث الدوائر الاجنبية من هيئات وافراد والوكالات الدولية المتخصصة ، مع التعريف بالمتاح ، للاستفادة منها والوقوف على محتواه كأساس للمتطلبات البحثية المستقبلية ، من حيث التطوير أو الاستكمال .

٦- يكون للأقسام التابعة للجامعات المختلفة برنامج بحثى سواء كان برنامج تنمية أو برنامج إعداد الباحثين ، ويكون هناك تبادل وثيق بين الاقسام المتناظرة فى كل جامعة وأخرى .

٧- يتولى كل قسم علمى بالجامعات ما يخصه أو يمس عمله من خطة التنمية العامة للدولة ويضع مقترحاته لتنفيذ ما يمكنه وفقاً للتصنيف الآتى :

(أ) بحوث يمكن تنفيذها بالإمكانات البشرية والمعملية المتاحة ودون الحاجة الى دعم خارجى .

(ب) بحوث يمكن اجراؤها بالامكانيات البشرية المتاحة وتحتاج الى دعم مالى .

(ج) يضع كل قسم الاحتياجات تفصيليا والبرنامج الزمنى المقترح فى تصوره لتنفيذ كل نوعية من البحوث .



من دور كبير فى دفع الحركة العلمية .

\* ان مسئولية تجميع المعلومات والبيانات ليست مسئولية الاكاديمية وحدها ، بل يجب أن تكون مسئولية جماعية تشارك فيها الاكاديمية والجامعات ومختلف الأجهزة المعنية ، ولعل عملية تجميع المعلومات خطوة فى سبيل الاستفادة بها فى تخطيط الأبحاث العلمية وتقويمها من حيث الأداء والانجاز والعائد منها .

\* ضرورة تحليل الأسباب التى أدت الى عدم إفادتنا من الجوانب التطبيقية للبحوث العلمية بالقدر المنشود بالرغم من توافر قدر كبير من مقومات البحث العلمى فى مصر .

## الدورة السادسة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

### دور العلماء

### فى التخطيط القومى والاقليمى

#### أهمية التخطيط للدول النامية :

إذا كانت الدول المتقدمة قد أخذت بأسلوب التخطيط فان الدول النامية أكثر حاجة الى الأخذ به ، ذلك أن الدول النامية تحاول ان تتجاوز الهوة بينها وبين الدول المتقدمة فى أقل فترة زمنية ، ويتطلب اجتياز هذه الهوة استخدام أسلوب جديد للتنمية تحشد فيه الموارد دون إسراف وبأقل نفقة ممكنة ، لا سيما وأن الموارد المتاحة فى البلاد النامية ضئيلة بالقياس الى مايراد تحقيقه من تنمية .

٨- مقترحات أخرى يرى القسم من واقع خبرته إدخالها فى الخطة .

٩- تجميع مقترحات الأقسام ، ويجرى التنسيق بينها على مستوى كل جامعة ، وكذلك بالنسبة لمراكز البحوث المختلفة .

١٠- ترسل مقترحات كل جامعة ومركز بحثى الى الاكاديمية للربط بينها بواسطة :

(أ) المجالس النوعية المختصة .

(ب) لجان مشتركة بين بعض المجالس النوعية فى الموضوع القومى الواحد .

وذلك فى إطار التصور العام الذى تضعه المجالس النوعية المختصة .

١١- تخطر الجهات البحثية المختلفة بخطط البحوث بالاكاديمية ومجالسها النوعية مع بيان الأولوية والامكانات المتاحة للتمويل .

١٢- تقدم كل جهة بحثية تقارير متابعة نصف سنوية الى الجهة الأعلى ( فى الجامعات وغيرها ) .

توصيات عامة

\* ان التنسيق بين أجهزة البحث العلمى بدأ منذ انشاء المجلس الأعلى للعلوم ، ولكن الجهود التى بذلت لم تحقق التنسيق المنشود حتى الآن ونأمل أن نصل بالخطوات المقترحة الى هذا الهدف .

\* أن أولى مراحل التنسيق هى نشر البحوث الجارية فى الجامعات ومراكز البحوث فى مصر كل عام أو عامين - ولعل الاكاديمية أن تعاون فى هذه المهمة .

\* يجب أن تولى الاكاديمية قدرا كبيرا فى مساهمتها فى مشكلة النشر العلمى ذاته والدوريات العلمية وانتظام ورودها والاشتراك فيها على كثرتها وتنوعها .

\* الدعوة الى تشجيع الجمعيات العلمية ودعمها فهى المنابع الاولى التى تنشأ عنها الكثير من البحوث التى افادت الحضارة الحديثة

- مع الدعوة الى احياء مدارس البحث العلمى ودعمها نظرا لما لها

وعلى الرغم من أهمية التخطيط بالنسبة للمجتمعات النامية ، فإن عملية التخطيط تصادف بعض الصعوبات ، ولعل أبرز هذه الصعوبات هي ضعف الجهاز الحكومي والفنى الذى يقع على عاتقه عملية التخطيط ، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية سواء بالنسبة للخطأ ذاتها أو بالنسبة لامكانات تنفيذها ، ومن بين هذه الصعوبات كذلك ضعف المصادر والبيانات الإحصائية وغيرها ، وبالتالي نقص المعرفة التى تتوافر لأجهزة التخطيط وانعكاس ذلك على كفاءة الخطأ .

وفضلا عن هذا وذاك فإن اتساع عملية التخطيط - بحيث تشمل فى البلاد النامية اجراء تغييرات هامة فى التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، كثيرا ما يؤدي الى تعقد عملية التخطيط وزيادة درجة عدم التأكد بالنسبة للمستقبل ، مما يتطلب توفير قدر أكبر من المرونة بالنسبة للتخطيط فى مثل هذه البلاد حتى يمكن اجراء التغييرات الضرورية لمواجهة ما يستجد من ظروف وأحوال ، الا ان هذه الصعوبات جميعا لا تقلل من أهمية التخطيط بل قد يكون التخطيط ضروريا من أجل القضاء على هذه الصعوبات ذاتها .

#### تجربة التخطيط القومى فى مصر :

وقد شعرت مصر بأهمية التخطيط وحاجتها اليه غداة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وقد مرت التجربة التخطيطية المصرية بمراحل كان أولها انشاء المجلس الدائم للتنمية الانتاج والمجلس الدائم للخدمات .

وقد تصدى المجلسان لعدد من المشروعات فى غيبة إطار لتخطيط شامل ومن ثم يمكن القول بأن عملهما يدخل فى عداد التخطيط الجزئى . ثم دخلت التجربة فى مرحلة ثانية بتشكيل لجنة التخطيط القومى فى عام ١٩٥٥ برئاسة رئيس الوزراء لوضع خطة قومية شاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى . وفى عام ١٩٥٧ أدمج مجلسا الانتاج والخدمات مع لجنة التخطيط القومى غير أنه فى ذات الوقت أنشئت وزارة الصناعة وعهد اليها بتنظيم الصناعة ووضع برنامج لتصنيع البلاد ، وانتهت الى وضع برنامج السنوات الخمس الاول ، ومن ثم انفردت الصناعة بتخطيط قطاعى لا يتكامل مع النشاط الاقتصادى

فى مجموعة ، فضلا عن مجالات التنمية الاجتماعية .

ثم انشئ الجهاز المركزى للتخطيط الذى قام باستكمال الدراسات المطلوبة واستقصاء البيانات الإحصائية اللازمة لوضع الخطأ ، التى بدأت مناقشة الهدف الرئيسى فى اوائل عام ١٩٥٩ وكان الهدف المقترح فى ذلك الوقت هو مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات فقط . وتمخضت هذه الجهود عن وضع الخطأ القومية الاولى التى استهدفت زيادة الانتاج القومى بنسبة ٤٧ ٪ ( ٦٦ ٪ للصناعة ، ٢٨ ٪ للزراعة ) ونقل المجتمع المصرى من مجتمع زراعى اساسا الى مجتمع صناعى زراعى ، كما استهدفت الخطأ الاهتمام بالخدمات ولكن بنسبة تقل عن قطاعات الانتاج على اعتبار ان التوسع فى الخدمات ذات الطبيعة الاستهلاكية يؤدي الى نقص فى المدخرات على حساب عملية تمويل التنمية .

ولسنا بحاجة الى الاستطراد فى متابعة التجربة التخطيطية المصرية التى واجهت خلال مسارها الطويل عثرات عديدة ، قدر حاجتنا الى تقييم هذه التجربة الطويلة بهدف تحليل العوامل المختلفة التى أدت الى تعثرها والعمل على تلافى هذه العوامل قبل الشروع فى مواصلة مسيرة التخطيط بوضع أية خطة جديدة للتنمية .

واذا كانت التحديات الخارجية التى واجهتها مصر فى مقدمة العوامل التى أدت الى تعثر تجربتنا التخطيطية ( العدوان الثلاثى - الوحدة مع سوريا - حرب اليمن - هزيمة يونيو ١٩٦٧ - حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. الخ ) الا أن هناك عددا من العوامل الأخرى التى ينبغى أن توضع فى الاعتبار عند تقييم هذه التجربة ، ويمكن أن نذكر فى هذا الصدد العوامل الآتية :

- غيبة استراتيجىة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية توضع فى اطارها الخطأ .

- قصور البيانات الإحصائية التى تمكن من وضع خطة سليمة .

- التركيز على الجوانب الاقتصادية من التنمية على حساب الجوانب

الاجتماعية ( الانتاج على حساب الخدمات ) .

ويؤدي اغفال الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمي الى انعكاسات اجتماعية وسياسية قد تؤدي الى فشل خطة التنمية بأكملها ، كذلك يؤدي الأخذ بأسلوب التخطيط الاقليمي الى زيادة معدل التنمية عنه في حالة اغفال الأخذ به ، وبغضلا عن هذا وذاك فإن التخطيط الاقليمي وسيلة فعالة لخلق تجارب فعال بين المواطنين في مختلف الاقاليم وبين خطة التنمية ، الأمر الذي يدعو الى نجاحها . ومن أجل هذا فإن التخطيط الاقليمي يعد مكملا للتخطيط القومي الشامل . ولا ينبغي اغفاله .

وقد مر التخطيط الإقليمي في مصر - هو الآخر - ببعض التجارب الجزئية التي لم يقدر لها النجاح ، كان أولاها تجربة التخطيط الاقليمي لأسوان التي تعثرت ، وكان ثانيها تجربة تخطيط القاهرة الكبرى التي انتهت بإلغاء اللجنة العليا لتخطيط القاهرة الكبرى والجهاز التخطيطي والتنفيذي للقاهرة الكبرى .

ثم دخل التخطيط الاقليمي مرحلة جديدة في السنوات الأخيرة ، ولما كانت نقطة البدء في التخطيط الاقليمي هي تقسيم الجمهورية إلى اقاليم تخطيطية فقد تقرر تقسيم الجمهورية الى ثمانية أقاليم تخطيطية يضم كل منها عددا من المحافظات المتجاورة . وقد وقف الأمر عند هذا الحد ولم تحرك عملية التخطيط الاقليمي بعد ذلك أية خطوة الى الامام ، وقيل المضي قدما في التخطيط الاقليمي ، يجدر بالعلماء ان يتصدوا للمشكلات الآتية التي تعترض طريقه :

- لا يقوم تقسيم الجمهورية الى أقاليم تخطيطية على أساس علمي سليم ، فقد وضع أكثر من تقسيم بواسطة الخبراء لم يؤخذ بها جميعا ، وصدر قرار التقسيم في ضوء ما قرره مؤتمر المحافظين الذي حرص فيه كل محافظ على الاحتفاظ بحدود محافظته داخل كل اقليم تخطيطي فجاء التقسيم ممسوخا يجمع داخل كل اقليم عددا من المحافظات المتجاورة .

ولا يصلح هذا التقسيم إطارا مكانيا سليما لإجراء التخطيط الاقليمي .

- ان دعم الحكم المحلي واعطاء صلاحيات للمحافظين يدعو الى

- إغفال الشمول والتكامل في الخطة في معظم الاحوال .  
- استئثار بعض القطاعات باهتمام الدولة وانفراد هذه القطاعات بالتخطيط القطاعي أو الجزئي ( الصناعة في الماضي والتعمير في الوقت الحاضر ) .

- عدم إدراك أهمية البعد السكاني وخطورته على عملية التنمية .  
- التركيز في الخطط على الاستثمارات وتوزيعها قطاعيا وتقييم الانجاز على أساس الانفاق ، وليس على أساس العائد الحقيقي وتحقيق الأمداف لدرجة ان الخطة كانت تتحول أحيانا الى توزيع استثمارات الباب الثالث في موازنة الدولة .

- الانفصام بين سياسة التعليم والتدريب وبين تخطيط القوى العاملة .

- عدم احترام الأجهزة التنفيذية لمشتملات الخطة أحيانا ، وعدم استجابة هذه الأجهزة لطلبات جهاز التخطيط أحيانا أخرى ، وعلاقة ذلك بمستوى جهاز التخطيط داخل تركيب الحكومة .

- إغفال المستوى الاقليمي للتخطيط وعدم ادراك أهمية التخطيط الإقليمي الا مؤخرا .

هذه محاولة أولية لحصر العوامل التي ساعدت على تعثر تجربتنا التخطيطية ، والواقع فإن الدور الأول للعلماء في التخطيط يتمثل في حصر اولى لهذه العوامل ودراستها وتحليلها واقتراح أساليب تلافيها قبل اقدام على وضع خطة قومية جديدة .

تجربة التخطيط الاقليمي في مصر :  
ولما كانت تجربتنا في التخطيط الاقليمي مازالت في مهدها ، فإن من الواجب تنبيه الأذهان الى بعض العوامل التي قد تؤدي إلى تعثرها هي الأخرى .

وغنى عن البيان أن التخطيط الاقليمي هو الوسيلة الفعالة لتحقيق العدالة بين اقاليم الدولة وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين في مختلف اقاليم الدولة ، وعن طريقه يمكن التعميل بعملية التنمية في الاقاليم المتخلفة عنها في الاقاليم المتقدمة .

وتستطيع أجهزة التخطيط ان تحدد لجهاز الاحصاء احتياجاتها من بيانات احصائية ، وعلى جهاز الاحصاء أن يسعى لتلبية طلبات أجهزة التخطيط .

- الخرائط الطبوغرافية والخرائط التفصيلية التى تغطى وادى النيل وقليلًا من المناطق الصحراوية وسلسلة خرائط للمدن المصرية ، ولكنها جميعا خرائط قديمة يرجع بعضها الى ثلاثين سنة مضت . وقد تغيرت المعالم الجغرافية تغيرا كبيرا منذ وضع هذه الخرائط . ومن المؤسف ان هيئة المساحة التى تضطلع بهذا العبء قد تدهور حالها ولم تعد تضيف جديدا الى هذه الخرائط القديمة . وفى معظم الحالات تعيد طباعتها دون تجديد . ويعد قصور هذه الخرائط عائقا هاما امام عملية التخطيط الاقليمى وتخطيط المدن .

والواقع أن هيئة المساحة بحاجة ماسة الى تطوير شامل ، كما يمكن ان تتعاون معها المساحة العسكرية لتتمكن من مواجهة احتياجات عمليات التخطيط التى تعتمد اعتمادا كبيرا على مثل هذه الخرائط . ويمكن أن يستعان فى هذا الصدد بالصناعات الجديدة بدلا من الاعتماد على المساحة الارضية .

- خرائط مصر الجيولوجية : مازالت خريطة مصر الجيولوجية قاصرة عن تزويد أجهزة التخطيط بما تحتاج اليه من بيانات ومعلومات جيولوجية ولا سيما فيما يتعلق بالموارد المعدنية ( بما فى ذلك البترول ) والمياه الجوفية . ولعل المشروعات الجارية التى تضطلع بهذا العبء فى الوقت الحاضر توفر قريبا مسحا جيولوجيا تفصيليا وشاملا للأراضى المصرية .

- مسح استخدام الاراضى : لا نملك حتى الآن خرائط تفصيلية لاستخدام الاراضى فى مصر على الرغم مما لهذه الخرائط من أهمية بالغة فى عملية التخطيط الاقليمى . ذلك ان هذا النوع من الخرائط هو الاداة الرئيسية للتخطيط الاقليمى . وقد تقدم هذا النوع من الخرائط وتقدمت تقنياته فى دول العالم المتقدمة .

- تصنيف التربة : اذا كان يتوافر لدينا فى الوقت الحاضر خرائط

التوصل الى صيغة مناسبة للتنسيق بين اجهزة التخطيط الاقليمى واختصاصات المحافظات فضلا عن التنسيق بين اجهزة التخطيط الإقليمى وجهاز التخطيط القومى الشامل .

- تنازع الاجهزة المختلفة على تولى عملية التخطيط الاقليمى ( أمانة الحكم المحلى وبالتالي المحافظات - وكالة الوزارة للتخطيط الاقليمى التابعة لوزارة التخطيط - وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة ولا سيما الهيئة العامة للتخطيط العمرانى التابعة لها ) . ويظهر هذا التنازع على اشده فى هذه الأيام بالنسبة لشبه جزيرة سيناء .

- عدم توافر العدد الكافى من خبراء التخطيط الاقليمى للنهوض بهذا العبء فى مختلف أقاليم الجمهورية .

دور العلماء فى التخطيط :

لا نملك حتى الآن توثيقا كاملا للبحوث والدراسات التى اجريت فى شتى ميادين العلم . واذا كنا بحاجة الى استكمال التوثيق الذى بدأت فى إجرائه اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فإن عملية التخطيط تتطلب أن تعطى الأولوية لتوثيق البحوث والدراسات التطبيقية التى اجريت عن مصر والتى تخدم بطريق مباشر أو غير مباشر عملية التخطيط سواء كان هذا التخطيط طويل الأجل أم قصير الاجل . وسواء كان هذا التخطيط قوميا أو اقليميا . على الا يكتفى فى هذا التوثيق بمجرد التعريف بل يقوم على المستخلصات . وجدير بالذكر ان هناك مئات من الرسائل الجامعية التطبيقية المفيدة لعملية التخطيط لا يعرف عنها المخططون أو اجهزة التخطيط شيئا .

وما زالت المصادر الأساسية للبيانات قاصرة عن الوفاء باحتياجات عملية التخطيط ومن ثم فإن توفير هذه البيانات وتطوير أجهزة مصادرها واعادتها أمر على جانب كبير من الأهمية .

وتتمثل هذه المصادر فيما يلى :

- البيانات الاحصائية : وأسنا بحاجة الى الحديث عما تعانى به عملية التخطيط من قصور هذه البيانات فبعضها غير متوافر ، اما المتوافر منها فتختلف فيه درجة الثقة .

وأخيرا فإنه ينبغي تحديد الجهاز المختص والمسئول عن التخطيط وأجهزة التخطيط الاقليمي وربطها ببعضها البعض ، على أن تختص أجهزة التخطيط بدون غيرها بعمليات التخطيط وأن تلتزم الأجهزة التنفيذية بما تضعه أجهزة التخطيط من خطط . كما ينبغي العمل على تلافى جميع العوامل التي أدت الى تعثر تجربتنا التخطيطية على المستوى القومي والمستوى الاقليمي بعد حصر هذه العوامل بدقة على نحو ما أسلفنا .

### التوصيات

وقد خلص المجلس الى التوصيات الآتية :

أولا : توصيات أساسية :

\* ضرورة إعداد استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية توضع فى إطارها الخطة القومية .

\* انشاء جهاز مركزى للتخطيط القومى الشامل لجميع قطاعات التخطيط ، يتبع أعلى سلطة تنفيذية فى الدولة .

\* انشاء جهاز للتخطيط الاقليمي بكل اقليم تخطيطى يتبع الجهاز المركزى للتخطيط مع تنظيم هذه الأجهزة بالمحافظات على أن تضطلع المحافظات بالتنفيذ .

\* مراعاة مرونة الخطة فى ضوء ما يتوافر من استثمارات وتمويل وذلك عن طريق تحديد الأولويات والبدائل وتقييم الخطة ومتابعة تنفيذها أولا بأول .

\* ضرورة حصر وتوثيق الدراسات والبحوث التى تتطلبها عمليات التخطيط والانتهاى منها فى أقرب وقت ممكن لخدمة خطة التنمية .

ثانيا : توصيات مساعدة فى وضع الخطة :

\* دعم الجهاز المركزى للتعبة العامة والاحصاء بحيث يقدم لأجهزة التخطيط كل مايلزمها من بيانات احصائية مدروسة ومحللة من العلماء المختصين ، ودعم النظام القائم به لخصن المعلومات بالحاسب الآلى القومى بالجهاز ، وتحديث الوسائل الالكترونية لنقل البيانات المخزنة الى الجهات التى تطلبها ( نظام النهايات ) .

لتصنيف التربة فى الوادى والدلتا بدرجة تكفى حاجة عمليات التخطيط ، الا أننا مازلنا بحاجة الى مثل هذه الخرائط فى المناطق الصحراوية لتحديد مجالات التوسع الزراعى الافقى فى هذه المناطق . وهناك بحوث ودراسات تتطلبها عملية التخطيط بمستوياتها المختلفة ، كما أن هناك مواصفات محددة لهذه البحوث والدراسات لخدمة عملية التخطيط وتستطيع أجهزة التخطيط ان تحدد احتياجاتها - بدقة - من البحوث والدراسات اللازمة وتقوم هذه البحوث أساسا على الدراسات التحليلية والاسقاطات المستقبلية .

ونذكر من هذه الدراسات على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر :

١) حجم السكان واتجاهات نموهم وتركيبهم النوعى والعمرى فى الحاضر والمستقبل .

٢) العرض والطلب على القوى العاملة المصرية داخل مصر وخارجها .

٣) الهجرة الداخلية للقوى العاملة .

٤) امكانات التوسع الزراعى الافقى فى الصحارى ( المياه الجوفية وتصنيف التربة ) .

٥) التركيب المحصولى ومجالات إعادة النظر فيه .

٦) أساليب تنمية الثروة الحيوانية والسمكية .

٧) التوطن الصناعى واختيار انصب المواقع لانشاء المدن الصناعية الجديدة .

٨) امكانات التنمية السياحية .

وخلاصة القول ان جهود العلماء ومراكز البحث العلمى ينبغي أن توجه بل تجند لتصبح فى خدمة عملية التخطيط ، ذلك أن عملية التخطيط لا يمكن أن يقدر لها النجاح الا إذا وجد المخططون تحت ايديهم الحد الأدنى اللازم من البيانات الأساسية والدراسات التحليلية ، تلك الدراسات التى يعجز عن القيام بها المخططون أو علماء التخطيط بأنفسهم .

- تتضمن الخطة الخمسية للحكومة انشاء ٥٢٥ الف وحدة سكنية تقدر استثمارات بنائها بحوالى ٢,٥ مليار جنيه .
- تشير الدراسات السكانية والاحتياجات الاسكانية إلى ان مشكلة الاسكان فى المدن تتطلب توفير ٤٠٠ الف وحدة سنويا حتى سنة ٢٠٠٠
- بما يوازى اتفاق يتراوح بين ٢ - ٤ مليارات من الجنيهات .
- وتنقسم الاتجاهات الرئيسية للخطة الى أربع مجموعات رئيسية هى :
- تعمير وتطوير القرى المصرية .
- تعمير المدن وإنشاء التجمعات السكنية الجديدة معماريا .
- التصميم والتشييد واقتصاديات البناء .
- المرافق العامة .

### التوصيات

- وقد انتهى المجلس فى مجال دور البحث العلمى فى التشييد والبناء الى ما يأتى :
- \* تخصيص نسبة ١ ٪ من الاستثمارات فى مجال التشييد والبناء للبحث العلمى .
- \* ضرورة دراسة احتمالات المياه الجوفية فى المناطق الصحراوية والمزعم انشاء تجمعات سكانية بها ، قبل الاندفاع الى انشاء هذه التجمعات .
- \* التخطيط لتطوير المباني والمواد المستخدمة فى البناء فى ضوء الاتجاه الى بناء تجمعات سكانية ومدن جديدة خارج الوادى .
- \* اعادة بناء القرية المصرية يجب أن يقوم على أساس نظرة جديدة لشكل الحياة فى القرية فى المستقبل .
- \* الحد من تجريف الأراضى الزراعية لصناعة الطوب ، لما فى ذلك من أثر على الأراضى الزراعية ، خصوصا بعد ما توصلت اليه نتائج البحوث التى اجريت فى هذا الشأن عن بدائل طمى النيل فى صناعة الطوب وتطبيقاتها بمعرفة وزارة الاسكان .
- \* الاهتمام ببحوث تطوير وبناء المدارس وغيرها من المنشآت من حيث التصميم ومواد البناء بما يحقق وفرا فى بنائها والاستجابة لمتطلبات البيئة .

- \* تطوير هيئة المساحة وتنسيق التعاون بينها وبين سائر الأجهزة والهيئات التى تقوم بأعمال مساحية ، بحيث تقدم لأجهزة التخطيط كل مايلزمها من خرائط على اختلاف أنواعها .
- \* توفير البحوث المرتبطة باحتياجات أجهزة التخطيط وقيام العلماء والباحثين بالبحوث والدراسات المواكبة لعملية التخطيط .
- \* مشاركة القواعد الشعبية فى عمليات التخطيط فضلا عن التنفيذ ولا سيما فى التخطيط الاقليمى .
- \* انشاء دراسات عليا فى التخطيط الاقليمى باحدى الجامعات لتدريب الاختصاصيين فى هذا المجال .

## دور البحث العلمى فى التشييد والبناء

### حجم المشكلة :

- نسبة حجم الاستثمارات فى مجال التشييد والبناء تقدر بحوالى ٥٠ ٪ من مجموع استثمارات الخطة القومية الشاملة .
- التخطيط العلمى لتنظيم نتائج استخدام هذه الاستثمارات لابد وأن يتناول أربعة عناصر أساسية هى :
- تطوير أساليب التصميم .
- تطوير إنتاج مواد البناء .
- تطوير استخدام المواد .
- إعداد العمالة المدربة على استيعاب تكنولوجيا البناء الحديثة .

## تطوير

# المناخ العلمى وتنميته

يتسع موضوع تطوير المناخ العلمى أو بتعبير أصح تطور البيئة العلمية ليشمل ما يلى :

(١) إيجاد التربة الصالحة لثمر الروح العلمية والأسلوب العلمى فى المجتمع - على اتساعه ليؤمن بالعلم - إلى جانب إيمانه بالله واستمساكه بقيمة الأصيلة التى تؤكد هويته وتميز حضارته - وبالأسلوب العلمى سبيلا للتقدم .

(٢) تحسين المناخ وتوفير المقومات المناسبة الأخرى لتثبت هذه التربة الصالحة نباتاً طيباً من العلميين والفنيين الذين يعملون فى توافق وتكامل لتحقيق هذا التقدم .

(٣) تعهد السلالات الجيدة من هذا النبت الطيب بالرعاية الفائقة ليعبر منهم العلماء والباحثون المتميزون ، الذين يبتكرون فى أصالة ويقودون بتجاح حركة التقدم ، لتنمية قدراتنا الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هنا فإن الحديث عن سبل تطوير البيئة العلمية فى بلادنا ، يمتد فى الاتجاهات الثلاثة الآتية :

أولاً : تنمية الأسلوب العلمى فى المجتمع :

تلعب التربية والتعليم دوراً أساسياً فى الاقتناع بالعلم والتابع

الأسلوب العلمى وتنمية التفكير العلمى عند الأطفال والناشئين فى المدرسة ، ويتطلب الأمر تطويراً حقيقياً فى مناهج التعليم وطرقه وأساليبه للاهتمام بالتفكير أكثر من التلقين والاستظهار .

كما أن أجهزة الثقافة والاعلام تحدث تأثيراً بالغاً فى تشكيل عقلية الجمهور وبخاصة الناشئين منهم ، ولاشك أن المجلات والنشرات والكتب والقصاص العلمية المبسطة ، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية ذات الطابع التثقيفى العلمى التى تبرز دور العلم وتحكى قصص العلماء وتقيم المسابقات العلمية للأطفال والشباب ، ونوادى العلوم التى تنتشر فى الأحياء والمدارس والتجمعات ، وكذلك الأبواب العلمية المشوقة فى الصحف - كل هذه تعمل على تنمية الإيمان بالعلم ، وتفرس الأسلوب العلمى ، والروح العلمية فى المجتمع على اتساعه - ويتطلب الأمر وضع خطة متكاملة متناسقة فى هذا الشأن .

ثانياً : تهيئة المناخ المناسب لتنمية مجتمع العلميين :

يعتمد تكوين الكوادر العلمية الفنية والأفراد والباحثين العلميين القادرين على الإسهام فى تقدم المجتمع وتنميته والعاملين بوعى وحماس لتحقيق ذلك ، على عوامل عدة نجل أهمها فيما يلى :

(١) استقرار تنظيم البحث العلمى ووضع سياسات مدروسة مستقرة ومتطورة للاتجاهات العامة للبحث العلمى وخطته .

ولا شك أن ما مرت به تنظيمات البحث العلمى فى مصر خلال السنوات الثلاثين الماضية من تطور لتحقيق هذا الاستقرار المنشود ، لأمر جدير بالتسجيل .

(٢) إعداد الباحثين اللازمين عدداً ونوعاً لتحقيق هذه الخطط ، ويتطلب ذلك مزيداً من العناية بالدراسات العليا بالجامعات ، واختيار التخصصات والأماكن المناسبة عند الإيفاد فى البعثات للخارج ، والانفتاح على المدارس العلمية والبحثية المختلفة فى العالم ، وتوفير الامكانيات المادية من معامل وأجهزة ومكتبات وبنوديات مستكملة وحديثة ومنظمة ، وتشجيع انشاء الجمعيات العلمية ودعمها وتنشيطها ، وما يتبع

ذلك من تشجيع المؤتمرات والمقالات العلمية والإسهام فيها ، ومن دعم للنشر العلمي ووسائله .

كذلك فإن خطط البعثات والجهود المتعاقبة لتطويرها وتنظيمها منذ بدئها وخلال الحقبة الأخيرة قد واكبت الظروف والمتغيرات على قدر المستطاع وإن كان المزيد من تنظيمها لا يزال مرتقبا .

(٣) زيادة الاهتمام بإدارة البحث العلمي تحقيقا للتنسيق والتكامل ، وللتقويم الحقيقي السليم للبحث العلمي ، وضمان الجدية والانضباط في نشاطاته ، وإلحاق الفريق المتكامل ، مع إذكاء روح التنافس بين الفرق المختلفة وبين أفراد الفريق الواحد حفزا على التقدم . كذلك فإن طريقة تقويم الإنتاج العلمي للترقية في الجامعات تستلزم بعض المراجعة لتحقيق الغرض الحقيقي منها وهو تشجيع البحث العلمي .

(٤) تحقيق الحياة المادية المناسبة للباحثين العلميين لضمان استقرارهم النفسي والذهني بما ينعكس على جهودهم البحثية وتفرغهم للبحث والدراسة ، والتقليل من الاتجاهات التي سادت بين بعضهم لاختيار الطريق السهل في البحوث ذات العائد السريع ، والانصراف عن البحوث المتعمقة أو الدقيقة والتي تستغرق وقتا طويلا للوصول إلى نتائج ذات بال ، وكذلك للتقليل من هجرة بعض الباحثين إلى البلاد المتقدمة حيث يتيسر العيش والعمل ، ومن انصراف بعضهم الآخر إلى الإغارة للتدريس في جامعات البلاد ذات المرتبات المرتفعة ، وغير ذلك من نواحي التسرب للباحثين العلميين .

ولاشك أن المرتبات المجزية للباحثين وتوفير سبل الحياة المعيشية المناسبة لهم أصبحت أمرا لازما . كذلك فإن التشجيع والحوافز المادية والادبية من جوائز وتكريم ، أمر بالغ الأهمية في تطوير المناخ لهؤلاء الباحثين ، مع العمل على زيادة عدد جوائز الدولة بأنواعها المختلفة .

ثالثا : ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع :

إن المجتمع الذي لا يحس بما يؤديه البحث العلمي من دور هام في تنميته يعجز عن العطاء للبحث والباحثين العلميين بما يشجعهم على

خدمته .

كذلك فإن الباحث العلمي الذي لا يرى لنتائج بحوثه أثرا في تطوير المجتمع الذي ينتمي إليه أو في حل مشكلاته وتنمية قدراته الاقتصادية والاجتماعية - يحس إهدارا لجهده وإحباطا لعمله ، وقد ينعزل عن مجتمعه ويعيش في أبراج لا يصل إليها نبض هذا المجتمع ويفتر بذلك حماسه للبحث العلمي البناء .

ومن ثم يتعين تحديد المسائل والموضوعات البحثية التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وتكوين فرق بحثية متكاملة للتصدي لهذه المشكلات ومتابعتها بما يحقق إيجاد روح الفريق البحثي المتكامل بين الباحثين ، وضمان استمرار البحث حتى الوصول إلى غايته ، مع الاهتمام بالبحوث الأساسية والتأكيد على أهمية دورها في خدمة البحوث التطبيقية لربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع .

ولكن يبقى أن يبذل المزيد من الجهد لنقل البحوث خطوات نحو التطبيق الفعلي ، وحفز المسؤولين عن تنفيذ خطط الزراعة والصناعة والخدمات للاقترب من البحث العلمي وعرض مشكلاتهم على الباحثين ، في محاولة لتيسير تطبيق نتائج بحوثهم في هذه المجالات الهامة التي تمس حياة المواطنين .

وقد خلص المجلس إلى التوصيات الآتية :

أولا : في مجال تنمية الأسلوب العلمي في المجتمع :

\* تطوير مناهج التعليم العام وطرقه وأساليبه لتنمية قدرات التلاميذ على التفكير وحل المشكلات ، بديلا عن التلقين الذي يؤدي إلى الاستظهار .

\* زيادة الاهتمام بالثقافة العلمية بالطرق المختلفة ومنها :

- الكتب والمجلات العلمية المبسطة ، والأبواب والصفحات العلمية في الصحف والمجلات العامة .

- البرامج الإذاعية والتلفزيونية العلمية الخاصة ، أو ماكان منها موجها للأطفال والشباب والمرأة وتتضمن مادة مناسبة من الثقافة



العلمية .

- متاحف العلوم وبخاصة متحف التاريخ الطبيعي ، والمتاحف المتنقلة ، والعمل على مدها إلى المحافظات ، وتنظيم الزيارات والرحلات العلمية اليها .

- نوادى العلوم فى المدارس والنوادي فى الأحياء والقرى .

- المسابقات والجوائز العلمية للنشء والشباب .

- رسم خطة متكاملة ومتناسبة لتنظيم الجهود فى مجال الثقافة العلمية بالاشتراك مع شعبة الثقافة بالمجلس القومى للثقافة والفنون .  
ثانيا : فى مجال تهيئة المناخ المناسب لتنمية مجتمع العلميين :

\* ترطيد الاستقرار لتنظيم البحث العلمى ، ودعم مؤسساته وتنظيماته ، والتأكيد على وضع سياسة مدروسة مستقرة ومتطورة للاتجاهات العامة للبحث العلمى وخطته العامة .

\* دعم مدارس الدراسات العليا بالجامعة المصرية وتنظيم التعليم المستمر للخريجين الباحثين والتخطيط للمهام والزيارات العلمية والمؤتمرات العالمية وزيادة تمويل معاهد البحث ومدارسه بما يضمن مواكبة هذه المدارس والقائمين عليها لركب التقدم العلمى العالمى السريع وتطوره .

\* رسم سياسة متطورة للبعثات بمتابعة التخصصات الجديدة والهامة للإيفاد عليها ، وتنظيم الاتصال بالمدارس العلمية والبحثية الخارجية المتنوعة والانفتاح عليها عن طريق القنوات العلمية والرسائل المشتركة بين المشرفين العلميين فى مصر والخارج .

\* توفير ودعم الامكانيات المادية والبشرية اللازمة للبحث العلمى المتطور من معامل وأجهزة ، ومكتبات وموريات منتظمة حديثة ومستكملة ، والتنسيق والتكامل بين هذه الامكانيات ، وتوفير الفنيين المهرة والمدربين بالأعداد المناسبة لأهميتهم البالغة ودورهم الفعال فى البحث العلمى .

\* تشجيع انشاء الجمعيات العلمية وتنشيط القائمين منها ودعم

المؤتمرات واللقاءات العلمية والنشر العلمى ووسائله .

\* زيادة الاهتمام بعلوم إدارة البحث العلمى والتدريب عليها ، وتنمية الوسائل التى تحقق التنسيق والتكامل بين البحوث الجارية فى الجهات البحثية المتعددة ، وتضمن الجدية والانضباط فى نشاطات البحث العلمى وتأكيد أسلوب الفريق البحثى المتكامل وما يتطلبه ذلك من دعم القائمين من مراكز التميز البحثى وإذكاء روح التنافس بين الفرق البحثية المختلفة وبين أفراد الفريق الواحد .

\* مراجعة طريقة تقويم البحوث العلمية وأسلوب تقويم الانتاج العلمى للعلميين بالجامعات ومراكز البحث العلمى ومعاهده ، لضمان تحقيق الغرض المنشود منها ، وهو تطوير البحث العلمى المتعمق الدقيق المثمر .

\* تحقيق المزيد من الاستقرار المادى للباحثين العلميين لضمان استقرارهم النفسى والذهنى بما يزيد من جهودهم البحثية الجادة المتعمقة الدقيقة ، ويقلل من تسربهم بالهجرة أو الاعارة أو الانتقال الى الأنشطة الأخرى المجزية .

\* زيادة التشجيع الأدبى والمادى للباحثين البارزين من تكريم وجوائز فى صورها المختلفة .

ثالثا : فى مجال ربط البحث العلمى بمشكلات المجتمع :  
\* إشراك المجتمع العلمى فى وضع مخطط التنمية القومية وتحديد المشكلات والموضوعات البحثية التى تسهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

\* تشجيع الباحثين والفرق البحثية والجهات البحثية على التصدى لهذه المشكلات والاعلام عنها .

\* حفز المسئولين عن تنفيذ خطط الزراعة والصناعة والخدمات ، لمحاولة نقل نتائج البحوث الى حيز التطبيق ، ولعرض ما يطرأ فى مجالاتهم من مشكلات على أجهزة البحث العلمى وعلى الباحثين للعمل على حلها .

## البحث العلمى وترشيد العمل بمراكزه

### المعرفة والثورة العلمية المعاصرة :

يعيش العالم اليوم عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الشاملة التى امتدت الى كل جوانب الحياة ، وتناولت جميع العوامل فى مختلف قطاعات النشاط الإنسانى ، فالمعرفة تزداد اليوم بمعدلات عالية وسريعة ، حتى أن البعض يقدر أنها تتضاعف الآن مرة كل عشر سنوات . ويفرض هذا الأمر على كل دولة التزامات ضخمة لمواجهة هذا التحدى حتى لا تتخلف عن الصفوف وتفقد مكانتها على خريطة العالم السياسية والاجتماعية . فالمعرفة هى التقدم وهى القوة ، بل هى أساس الوجود الحضارى فى الحاضر ، وامل المستقبل . ومن هنا فإن أمانة المسؤولية تقضى على كل دولة بأن تسعى جاهدة لتحمل أعباء هذا التحدى كضرورة بقاء ، وضرورة تطور ويتطلب هذا الأمر العناية لأقصى درجة بالبحث العلمى ، ويثبته على أوسع نطاق بين أبناء المجتمع وتاصيله فى نفوسهم ، ليصبح أسلوبا ومنهجاً عاماً للحياة .

واستشعاراً لأهمية هذا الموضوع وإدراكاً لخطورته فقد تناولته المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى عدد من جلساته خلال هذه الدورة .

١٧٨

### مفهوم البحث العلمى وأبعاده :

يتسع مفهوم البحث العلمى فى عالمنا المعاصر لكل نشاط علمى منظم ، يستند الى البيانات والمعلومات والأصول والقوانين العلمية ، ويسير وفقاً لمنهج علمى مدروس ، ويستهدف تنمية المعرفة فى أى مجال من مجالاتها المختلفة أو تطوير الحياة أو الإنتاج أو العمل فى أى موقع من مواقع النشاط الإنسانى المختلفة ، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم علمية أم إدارية أم غير ذلك . فالبحث العلمى لا يقتصر - فى عالمنا المعاصر - على أعمال البحوث التى تجرى فى المراكز العلمية والبحثية المتخصصة للكشف عن أسرار الطبيعة واستجلاء غوامضها فحسب ، وإنما هو أكبر من ذلك بكثير . فهو يمتد - بجانب ذلك الى تطوير كل نواحي الحياة ، والى الارتقاء بالسلوك والنشاط الإنسانى فى شتى المجالات وإلى تحسين الانتاجية فى كل موقع من مواقع العمل والإنتاج على اختلاف أنواعها وإلى كل ابتكار وإبداع .

ومن هنا فإن أى جهد علمى يبذل فى سبيل حل مشكلات العمل فى أى موقع من مواقع النشاط الإنسانى المختلفة ، أو فى سبيل تنظيم العمل فيها أو رفع كفاءة الأداء بها ، أو النهوض بإنتاجيتها ، أو تحقيق التنسيق والتكامل بينها ، أو ترشيد السلوك الإنسانى - يدخل فى نطاق البحث العلمى بمفهومه المعاصر .

فالجهد العلمى الذى تبذل لتنظيم حركة الطائرات فى إحدى المطارات ، أو لتنظيم حركة المرور فى أحد المدن ، أو فى سبيل القضاء على مشكلة تكديس السلع والمواد بالموانئ ، أو فى سبيل تنظيم العمل الإدارى فى أى جهاز أو كيان إدارى ، أو فى سبيل رفع كفاءة الأداء فى أى موقع من مواقع العمل المختلفة ، أو فى سبيل الارتقاء بالسلوك الإنسانى ، أو فى سبيل القضاء على الاختناقات ، أو حل مشكلات الانتاج فى المؤسسات والمنشآت الاقتصادية المختلفة ، أو فى سبيل اكتشاف أو تخليق منتج جديد ، أو فى سبيل تخفيض نفقات الانتاج ورفع جودته ، أو فى سبيل توصيل المياه الى الطوابق العليا ، أو القضاء على مشكلة انقطاع التيار الكهربائى ، أو فى سبيل تحسين المرافق

المصري في التقدم والرخاء ، وتأمل مصر أن يسفر تنفيذ هذه الخطط الطموحة عن زيادة ناتجها القومي بمعدلات عالية تتراوح بين ٨ ٪ ، ١٢ ٪ سنويا .

والواقع أن مصر تتوافر فيها مقومات التطور والتنمية ، فهي تملك طاقات وموارد كثيرة تتيح لها الانطلاق وبناء التقدم بسرعة وكفاءة اذا احسن استخدام تلك الطاقات والموارد وتم التنسيق وتحقيق التكامل بينها . ويحتاج هذا الامر الى القيام بالدراسات والبحوث العلمية التي تكفل استخدام تلك الموارد والطاقات على نحو يعطى أفضل النتائج وبسرعة .

ويعد البحث العلمي من أهم الأدوات لتحقيق التنمية في عالمنا المعاصر إن لم يكن أهمها جميعا .

ولقد استطاعت بعض الدول النامية أن تحقق تقدما كبيرا وتنتقل من الواقع المتخلف الذي كانت تعيش فيه إلى مصاف الدول المتقدمة ، بفضل اهتمامها ورعايتها بالبحث العلمي ، ودعمه ، وممارسته على أوسع نطاق بشكل جدى ومنظم . ومن أمثلة هذه الدول كوريا الجنوبية والهند والأرجنتين ، ويوغسلافيا ، وتعد تجارب هذه الدول نماذج مشرقة للتقدم في الدول النامية عن طريق البحث العلمي . من هنا فهي تجارب جديرة بالدراسة للتأسي بها أو الاقتباس منها مع الأخذ في الاعتبار بالظروف الخاصة التي تميز كل بيئة عن غيرها .

وصفوة القول ان البحث العلمي هو ضرورة من ضرورات التقدم ، وأداة لاغنى عنها لتحقيق التنمية بكفاءة عالية في عالمنا المعاصر .

- وتأسيسا على كل ذلك فإنه من الأهمية بمكان النهوض بالبحث العلمي في مصر في المرحلة القادمة وإشاعة مفاهيمه على أوسع نطاق بين أفراد المجتمع ، ليصبح منهاجا لتطوير الحياة وممارسته بشكل جدى ومنظم في كل مواقع العمل والانتاج المختلفة ، ورفع كفاءة الإدارات والأجهزة البحثية ومراكز البحوث المتخصصة ، وتحقيق التنسيق والتكامل بينها حتى تتحقق التنمية المنشودة بنجاح على أسس علمية سليمة بخطوات سريعة وكفاءة عالية .

والخدمات بصفة عامة - تعد كلها من قبيل البحث العلمي ، مثلها في ذلك مثل الجهود العلمية التي تبذل في معامل الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة للكشف عن مكونات نواة الخلية ، أو أسرار الذرة ، أو فصائل الدم البشري أو خصائص الغازات ، أو العناصر الفعالة في المواد ، أو فيروسات جديدة . فكل هذه الجهود تتوافر فيها المقومات الأساسية للبحث العلمي .

وتحتاج مصر - وخاصة في المرحلة القادمة مرحلة مجتمع السلام وبناء التنمية والتقدم - إلى إشاعة هذا المفهوم الواسع والعميق للبحث العلمي بين أبنائها ، وترسيخه في أذهان كل المثقفين بها حتى تصبح السمة السائدة لهم فكرا وسلوكا ، فنتحقق التنمية المنشودة بسرعة وكفاءة .

ويتطلب هذا الأمر - بالدرجة الأولى - ان يكون لكل موقع من مواقع العمل والانتاج ، وكل مركز من مراكز النشاط الانساني ، جهاز علمي أو إداري أو وحدة بحثية تعنى بتطوير العمل بهذا الموقع أو المركز ، وتعمل على النهوض بانتاجيته أو بما يؤديه من خدمات .

**أهمية البحث العلمي في تحقيق التنمية الشاملة في مصر :**

تتطلع مصر الى تحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية ، وبناء التقدم بين ربوعها وتحقيق الرخاء والرفاهية لأبنائها . ولقد أخذت مصر تسعى جاهدة الى تحقيق هذا الهدف الكبير وخاصة في العصر الحاضر الذي يطلق عليه بحق عصر التنمية . ومن هنا أخذت تنهض بخطط طموحة للتنمية تستهدف تطوير اقتصادياتها ومجتمعها بسرعة وكفاءة ، ولقد رصدت لهذه الخطط الاعتمادات المالية الضخمة والامكانيات التي توافرت لها . ويقدر مجموع استثمارات مصر التي سترصده لخطط التنمية حتى سنة ٢٠٠٠ أى في العشرين سنة القادمة بمبلغ يتراوح بين ٥٠ ، ٦٠ مليارا من الجنيهات المصرية بالاسعار الجارية حاليا . وتشير كل الدلائل الى أن هذه الاستثمارات ستستمر بعد ذلك بمعدلات أعلى للوفاء بأمال المجتمع

مدى كفاية البحث العلمى فى مصر وأجهزته فى الوفاء باحتياجاتها

يوجد بجمهورية مصر العربية عدد غير قليل من مراكز البحوث العلمية والتطبيقية المتخصصة وعدد كبير من الإدارات والأجهزة البحثية وهى تنهض جميعا بمهمة البحث العلمى فى المجالات المختلفة . ولقد قامت هذه المراكز والإدارات والأجهزة البحثية بجهود ملموسة فى مجال البحث العلمى منذ إنشائها حتى الآن ، وذلك فى حدود الإمكانيات والطاقت المحدودة التى أتيحت لها ، كما حققت بعض النتائج الهامة التى لها وزنها .

على أن ما تم انجازه فى مصر فى مجال البحث العلمى - بصفة عامة - يعتبر ضئيلا اذا قيس بالانجازات الضخمة التى حققتها بعض الدول النامية المماثلة مثل الهند ويوغسلافيا والبرازيل . والواقع أن جمهورية مصر العربية تفتقر - بصفة عامة - الى المفهوم الواسع والعميق للبحث العلمى السائد فى عالمنا المعاصر ، وهو المفهوم الذى يجعل من البحث العلمى مذهباً للحياة كلها ، يستهدف تطويرها والارتقاء بها فى شتى المجالات . كما أن مراكز وإدارات وأجهزة البحث العلمى الموجودة حالياً بمصر لا تتوافر لها كل المقومات اللازمة للنهوض بأعمال البحث العلمى على المستوى القومى لتحقيق التنمية المنشودة التى تتطلع اليها مصر .

وتتلخص أهم أوجه القصور فى الآتى :

- قلة توافر منهج البحث العلمى فى الحياة المصرية عامة ، بحيث لا تستند ممارسة التنمية بالقدر الكافى الى البحث العلمى ومنهجه السليم .

- تفتقر معظم مراكز البحوث وإداراتها وأجهزتها فى مصر الى نظام المعلومات الحديثة ، وخاصة على النطاق القومى . وغنى عن البيان أن النهوض بالبحث العلمى فى عالمنا المعاصر لا يتحقق له النجاح المأمول الا اذا كان يرتكز على قاعدة قوية وعريضة من البيانات والمعلومات العلمية والاحصائية المتجددة باستمرار . على أنه يجرى

١٨٠

العمل الآن فى أكثر من موقع على إنشاء نظام المعلومات العلمية لمساعدة الباحثين والعلماء على النهوض بالبحوث العلمية والتطبيقية .

وتقتضى أمانة المسئولية باستكمال إنشاء هذه المراكز ، ودعمها ، وتوسيع نطاق عملها للوفاء بالأغراض المطلوبة ، والعمل على ربطها بمراكز المعلومات العلمية فى الخارج سواء على النطاق الاقليمى أو الدولى ، وذلك لاتاحة الفرصة لتبادل المعلومات والبيانات العلمية ، وضمانا لتوفير أحدث المعلومات للباحثين والعلماء المصريين وإمدادهم بأخر التطورات العلمية فى مجالات المعرفة المختلفة .

- تقوم معظم هذه المراكز والإدارات والأجهزة البحثية بإجراء البحوث بأسلوب يغلب عليه الطابع الفردى . فهى تفتقر الى الأسلوب الجماعى أو نظام الفريق المتكامل . وغنى عن البيان أن البحوث التى يعتد بها فى عالمنا المعاصر وتحقق نتائج متكاملة وسريعة هى البحوث التى تجرى على أساس نظام الفريق المتكامل ، وتتناول موضوع البحث من مختلف جوانبه . وقد أخذنا فى مصر بهذا النظام من البحث خلال السنوات الأخيرة ، ولكن الحاجة تقتضى بالمزيد من التوسع فيه .

- تفتقر كثير من هذه المراكز والإدارات والأجهزة البحثية إلى العدد المناسب من الكفاءات البشرية العالية والفنية ، كما تفتقر إلى الامكانيات الحديثة والأجهزة المتطورة . ولا يتوافر فى معظم هذه المراكز الأنظمة المرنة والفعالة التى تكفل إمدادها بالأجهزة الحديثة على وجه طليق وناجز لتواكب التطور السريع والمستمر فى العلوم والفنون الانتاجية العصرية .

- لا تقوم كثير من الإدارات والأجهزة البحثية فى الوزارات والمصالح الحكومية المختلفة بدورها فى تطوير العمل بالجهات التابعة لها ، ورفع كفاءة الأداء بها ، والنهوض بإنتاجيتها ، بل يقتصر عملها على متابعة بعض أعمال التطور العلمى فى مجال تخصصها عن طريق حضور المؤتمرات والنشرات العلمية والحلقات الدراسية فى الداخل والخارج .

- لا يوجد فى كثير من مراكز وأجهزة وإدارات البحث العلمى فى مصر تنظيم فعال لأعمالها ، فلا يوجد تخطيط مسبق للدراسات والبحوث

التعليم . ويتطلب هذا ثورة تربوية كاملة تعمل على تطوير نظم التعليم ، وأساليبه ووسائله ، وطرق التدريس ، وذلك للقضاء على روح الاتكالية الشائعة اليوم ولغرس روح البحث والتحليل والابتكار والإبداع ، والقدرة على التطوير والارتقاء .

– العناية بطرق التعليم الذاتى ودعم وسائلها .  
– توفير القدرة الواعية المدركة لمفهوم البحث العلمى والقدرة على ممارسته فى المراكز القيادية بجميع مواقع النشاط ، وخاصة مواقع الانتاج ومراكز البحوث المتخصصة .

– الالتزام فى تقييم أعمال وجهود الأفراد العاملين فى مواقع العمل المختلفة بمعايير الكفاءة والقدرة على تحقيق التطور على أساس البحث العلمى الجاد والمنظم .

– توفير الحوافز المادية والمعنوية السخية للباحثين وخاصة فى مراكز البحوث المتخصصة .

– الاهتمام بالنشر العلمى وإصدار المجلات العلمية فى التخصصات المختلفة مع مدها بالدعم اللازم .

\* إنشاء إدارات أو أجهزة بحثية فى كل موقع من مواقع العمل والإنتاج ، تقوم بالدراسات والبحوث التى تستهدف تطوير العمل فى تلك المواقع ، ورفع كفاءة الأداء بها ، والنهوض بإنتاجيتها ومخرجاتها ، وترشيد نفقاتها ومدخلاتها .

\* الإسراع فى إنشاء مركز ضخيم أو بنك كبير للمعلومات على المستوى القومى (ويمكن أن يتبع أكاديمية البحث العلمى) ، يتولى تجميع البيانات والمعلومات العلمية والإحصاءات وتخزينها ، وتصنيفها ، وتبويبها ، وإمداد الباحثين والعلماء بها عند الحاجة . ومن المهم ربط هذا المركز أو البنك بمراكز المعلومات الأخرى الخارجية على المستوى الإقليمى والدولى ضمانا لتفديته بأحدث المعلومات والبيانات ، ولائرا رهيدة منها ، ولتحقيق أغراض التبادل العلمى . كما أنه من المهم أن يكون لهذا المركز أو البنك فروع فى مراكز البحوث الرئيسية بأقاليم جمهورية مصر العربية ضمانا لإمدادها أولا فلو لا بما تحتاج اليه من

التي تجرى فيها أو برامج بحثية لها موازنات تقديرية معتمدة تلتزم بأدائها والوصول فيها إلى نتائج محددة ، وإنما يجرى العمل فيها – فى معظم الأحيان – على أساس الاجتهادات الفردية .

– لاتتم متابعة أعمال تلك المراكز والادارات والأجهزة البحثية بصورة منتظمة وجادة كما لا يتم تقويم النتائج التى تتوصل اليها بصورة ايجابية ، فكثير من هذه النتائج لا تلقى استجابة سريعة ، ولا تجرى لها دراسات الجدى ، ولا تجد طريقها الى التطبيق العلمى بسرعة ، أو لا يستفاد منها بالقدر الكافى .

– تفتقر كثير من مراكز وأجهزة وإدارات البحث العلمى فى مصر الى القيادات الواعية المدركة لمفهوم رسالة البحث العلمى وأبعادها ، كما لا يتوافر بها مناخ إدارى سليم وخاصة من حيث نظام وتطبيق مناسب ، وإثابة مجزية وحوافز مميزة للمجدين والمجتهدين ، ترتبط بالكفاءة فى العمل من جهة ، وبالنتائج والأهداف من جهة أخرى .

– لا يتوافر لهذه المراكز والإدارات والأجهزة البحثية نوع من التنسيق الفعال بين الجهود التى تبذل فيها ، ولا بين الامكانيات المتاحة بها ، رغم وجود عوامل ومقومات التكامل الذى يتيح الفرصة ويهيئ الحصول منها على نتائج مثمرة .

### التوصيات

تتلخص اهم الخطوات التى يوصى المجلس بها من أجل النهوض بالبحث العلمى فى مصر ، وترشيد العمل بمراكز البحث العلمى وأجهزته فيما يلى :

\* العمل على إشاعة المفهوم الواسع والعميق للبحث العلمى بين أفراد المجتمع ولا سيما العلميين منهم ، وتهئية المناخ العلمى المناسب لممارسته على أوسع نطاق وعلى وجه سليم ، بحيث يصبح سمة عامة للمجتمع واسلوبا عاما للحياة يضبط الجميع سلوكهم على أساسه ، ومنهاجا لتحقيق التطور وبناء التنمية والتقدم فى مختلف المجالات .

ويتطلب تحقيق هذا الأمر القيام بالأمور الآتية :

– تنشئة الاجيال الصاعدة على هذا المفهوم منذ أولى مراحل

بيانات ومعلومات .

\* توفير المقومات اللازمة لمراكز البحث العلمى وأجهزته وإداراته على نحو يكفل لها النهوض برسالتها بكفاءة عالية .

وفىما يلى أهم هذه المقومات :

- الكفاءات الفنية المؤهلة تأهيلا عاليا للنهوض بأعباء البحث العلمى .

- الخبراء والفنيين اللازمون للنهوض بالأعمال المعاونة والمساعدة فى البحث العلمى .

- المخابر ( المعامل ) الحديثة ، وآلات وأجهزة القياس والبحث العلمى المتقدمة بالمستوى العصرى والتى تحتاجها عمليات البحث العلمى .

- التمويل اللازم لمواجهة النفقات الدورية .

- تنظيم إدارى متحرر يكفل الاستقلال الفكرى والعلمى للعاملين بهذه المراكز ، ويتيح لهم حرية العمل والحركة دون قيود ويساعدهم على أداء أعمال البحث العلمى على وجه دقيق وناجز .

- نظام وظيفى مناسب للباحثين والخبراء فى مراكز وأجهزة البحث العلمى ، يكفل له إثابة مجزية وحوافز سخية عن جهودهم ، ويهيئ لهم مناخا سليما للعمل والعطاء بسخاء .

\* تنظيم إجراء البحوث العلمية والتطبيقية فى مراكز البحث على أساس نظام الفريق بقدر الامكان ، وذلك لإمكان بحث الموضوعات والمشكلات من جوانبها المختلفة ، والإحاطة بأبعادها ، والوصول فيها الى أفضل النتائج والحلول .

\* تنظيم العمل فى الادارات البحثية فى الوزارات والمصالح والهيئات ومواقع العمل والانتاج المختلفة على أساس علمى سليم ، وربطها بمراكز البحوث المتخصصة فى الجامعات وغيرها من مؤسسات البحث العلمى المختلفة .

\* وضع خطة عمل مسبقة فى كل الادارات والأجهزة البحثية بالوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات الانتاجية ومواقع العمل

١٨٢

المختلفة ، وفى مراكز البحوث المتخصصة ، وصياغة هذه الخطط فى برامج محددة بعد اعتمادها من السلطات المسؤولة وإقرار الموازنات اللازمة لها بحيث تلتزم بأدائها على وجه سليم وناجز .

\* متابعة وتقويم أعمال البحوث بصفة دورية . ويمكن أن يتم ذلك بفاعلية بأسلوب التقارير التى يلتزم كل مركز أو إدارة بتقديمها للجهة التابع لها .

\* تحقيق التنسيق والتكامل بين مراكز البحث العلمى فى مصر عامة وذلك لترشيد الإنفاق على البحث العلمى ، وعدم تشتت الجهود ، والإمكانات المحدودة المتاحة .

\* التركيز على القيام بالبحوث العلمية التطبيقية التى تخدم قضايا التنمية العامة فى مصر فى إطار خطة قومية موحدة .

وتكون أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر مسؤولة عن القيام بمهمتين رئيسيتين هما :

الأولى : تيسير تحقيق التنسيق والتكامل بين أعمال مراكز البحث العلمى فى مصر بصفة عامة .

الثانية : إعداد خطة قومية ذات برامج تفصيلية للبحوث التى تخدم قضايا التنمية ، وتتابع تنفيذها فى مراكز البحث العلمى المتخصصة ، وذلك بعد اعتمادها وإقرار موازنات البرامج الخاصة بها من الجهات المسؤولة .

\* الانتفاع بالنتائج الإيجابية التى تتوصل اليها مراكز البحث العلمى على وجه سريع وفعال ، وذلك بإجراء دراسات الجدى عليها ، فإذا ثبت نجاحها اقتصاديا يعهد بتنفيذها ووضعها موضع التطبيق العلمى إلى المؤسسات الاقتصادية المعنية .

\* تحقيق التنسيق والتكامل بين مراكز البحوث العلمية والتطبيقية فى مصر ومراكز البحوث فى الدول العربية والأجنبية ، وخاصة فى الموضوعات التى تخدم قضايا التنمية على المستويات القومية والدولية ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال المنظمات العلمية والاتحادات الاقليمية والدولية لمراكز البحث العلمى العربية والاجنبية .

## الدورة الثامنة ١٩٨٠ - ١٩٨١

# دور الجمعيات العلمية فى تنشيط البحث العلمى

قام المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى هذه  
الدورة بدراسة تستهدف تطوير ودعم دور الجمعيات العلمية فى تنشيط  
البحث العلمى فى مصر وقد تضمنت الدراسة العناصر الآتية :

أولا : نبذة تاريخية عن نشأة الجمعيات العلمية ودورها فى خدمة  
البحث العلمى .

ثانيا : رسالة الجمعيات العلمية وأهدافها ووسائلها ، وأثرها فى  
تنشيط البحث العلمى .

ثالثا : وضع الجمعيات العلمية بمصر :

(١) إنجازات الجمعيات وعلاقتها بالجهات الرسمية .  
(٢) معوقات نشاط الجمعيات .  
وفيما يلى عرض موجز لمضمون الدراسة لكل عنصر من هذه  
العناصر .

أولا : نبذة تاريخية عن إنشاء الجمعيات العلمية ودورها  
فى خدمة البحث العلمى :

كان العرب أسبق الأمم الى إنشاء ما نسميه الآن الجمعيات العلمية ،  
فقد قامت بالبصرة عام ٩٨٣ جماعة إخوان الصفا التى كان من  
أهدافها أن توفق بين ما تنزل به القرآن الكريم وبين علوم الاغريق . وقد

عنى أعضاؤها بمناقشة الموضوعات العلمية والفلسفية والرياضيات  
وكتبوا سلسلة من الرسائل ( ٥٢ رسالة ) تمثل دائرة معارف . ومن بين  
هذه الرسائل ١٧ رسالة تتناول العلوم الطبيعية ، و ١٤ رسالة تتناول  
الرياضيات والمنطق . وقد لحق إخوان الصفا فى ذلك فلاسفة الجمعيات  
العلمية الشهيرة التى قامت فى أوروبا بعد ذلك بقرون عديدة

ولما كانت القيمة الحقيقية للجمعيات العلمية هى - كما سنوضح فيما  
بعد - تيسير نشر المعلومات والحقائق العلمية وتبادلها ، فقد حملت هذه  
الجمعيات على عاتقها عبء نشر المقالات والبحوث العلمية فى مجالاتها  
الخاصة ، إضافة الى ما تنظمه من لقاءات وندوات ومحاضرات . كما  
كان لهذه الجمعيات الفضل فى بناء مكتبات قيمة لم تقتصر على ضم  
مؤلفات أعضائها فحسب بل جمعت فيها كل ما أتيح لها من المراجع  
المتصلة بتخصصات أعضائها ونشاطهم والتى عادت بأكبر الفوائد على  
طلاب العلم والمشتغلين به .

وفى مصر كان المجمع العلمى المصرى هو أول جمعية علمية يتم  
إنشائها ، وكان ذلك فى ٢٠ اغسطس ١٧٩٨ بقرار من بونابرت قائد  
الحملة الفرنسية على مصر وقتئذ . وقد اضطلع أعضاء المجمع  
بالدراسات العلمية لأحداث مصر عبر التاريخ ، ودراسة ثرواتها الطبيعية  
ونشر هذه الدراسات فى مختلف الأنساق العلمية العالمية ، كما وضع  
علماء المجمع فى مطلع القرن التاسع عشر كتاب « وصف مصر »  
وهو مرجع ضخم وقيم لا يزال علماء الشرق والغرب ينهلون منه . كذلك  
فإن علماء المجمع لا يزالون حتى اليوم يواصلون جلساتهم العلمية  
الشهرية بانتظام ، كما أن مكتبته القيمة التى تضم نحو خمسين ألف  
مجلد يؤمها العلماء المصريون والأجانب - وقد أصبح المجمع يضم شعبة  
للآداب والفنون الجميلة وعلم الآثار ، وشعبة للعلوم الفلسفية والاجتماعية  
وشعبة للعلوم الطبيعية والرياضيات ، وشعبة للعلوم البيولوجية .

وقد ظل المجمع هو الجمعية العلمية الوحيدة بمصر طوال ٧٧ عاما

تضطلع بتحريرها ونشرها الجمعيات العلمية ، فضلا عما تضمه كثير من الجمعيات من مكاتب ضخمة وقيمة تزودها بالدوريات والكتب من إنتاجها أو بالشراء أو بالتبادل مع نظيراتها في الخارج .

أما المحاضرات والندوات والمؤتمرات فالجمعية العلمية هي خير من ينظمها باعتبارها الجهة التي تضم صفوف المشتغلين والمختصين بموضوع المحاضرة أو الندوة أو المؤتمر فضلا عن قيام الصلات العلمية بينهم وبين العلماء في الخارج .

فإذا انتقلنا الى التصدى لمشكلة على المستوى القومى فى الصناعة أو الزراعة أو الصحة أو غير ذلك مما يحتاج الى دراسة علمية فى جانب من جوانبها ، وجدنا أن لدى الجمعية العلمية أفضل الفرص للتخطيط لهذه الدراسة وإجرائها باعتبارها تضم المختصين القادرين على وضع الحلول للمشكلة المعروضة .

تلك مقدمة قصد بها إبراز العلاقة الوثيقة بين الجمعيات العلمية ونشاط البحث العلمى إن كانت هذه العلاقة فى حاجة الى إبراز ، وربما زادت هذه العلاقة وضوحا اذا استعرضنا أهداف الجمعيات العلمية ورسالتها على نحو شامل والتي يمكن أن نجعلها فيما يلى :

١) تيسير وسرعة تبادل المعلومات والحقائق العلمية المتجمعة لدى أفرادها وصياغتها ، إن أمكن ، فى إطار عام يخدم تطور العلم وتقدمه .

٢) دعم الروابط بين المشتغلين بالعلوم سواء فى الداخل أو الخارج .

٣) المساهمة فى تأصيل القيم العلمية لدى الشباب فى مراحل التعليم المختلفة وصولا الى تربية جيل جديد من العلماء يحملون رسالة العلم ويعملون من أجل تطبيق أحدث الوسائل العلمية فى خدمة المجتمع .

٤) تشجيع الدراسات والبحث العلمى فى مختلف القطاعات .

٥) المشاركة فى حل مشاكل المجتمع المصرى .

إلى أن بدأت الجمعيات المتخصصة بعد ذلك فأنشئت الجمعية الجغرافية المصرية عام ١٨٧٥ والجمعية الزراعية المصرية عام ١٨٩٨ ، وفى أوائل القرن العشرين توالى إنشاء الجمعيات العلمية فأنشئت الجمعية المصرية لعلم الحشرات عام ١٩٠٧ والجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع عام ١٩٠٩ ، والجمعية الطبية المصرية عام ١٩١٦ ثم توالى بعد ذلك قيام الجمعيات العلمية بمعدل أسرع وخاصة بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، حتى صار عدد الجمعيات العلمية المشهورة رسميا حتى الآن ٧٦ جمعية .

والجمعيات ، بطبيعة تكوينها ونشاطها وأهدافها ، لا ترتبط ارتباطا عضويا بالجامعات أو المؤسسات الحكومية ، إلا أن ذلك لم يمنع الجامعات والجهات الرسمية من أن تولى الجمعيات العلمية نصيبا كبيرا من اهتمامها ورعايتها ، إدراكا واعيا منها للدور الخطير والفضل الكبير فى خدمة العلم والتمهيد لقيام مؤسساته المختلفة وتيسير نشر المعرفة وتبادلها وتجميع جهود العلماء وتنظيم هذه الجهود لخدمة الغرض المشترك ، الذى ظل فى بادئ الأمر ولزمن طويل ، متمثلا فى البحث عن الحقيقة المجردة ونمو المعرفة ، ثم تطور هذا الغرض فيما بعد ليشمل توجيه قدر من النشاط العلمى كبر أو صغر ، لخدمة هدف اجتماعى ، تجارى أو صناعى أو عسكري .

ثانيا : رسالة الجمعيات العلمية وأهدافها ووسائلها ، وأثرها فى تنشيط البحث العلمى

هناك عوامل أساسية تثرى البحث العلمى ، وفى مقدمتها تيسير وجود المراجع العلمية المتمثلة أساسا فى الدوريات التى تضم نتائج أبحاث العلماء الحاليين والسابقين فى كل مكان ، وكذلك إتاحة الفرصة الجيدة لتلاقى العلماء على صعيد محلى وصعيد دولى يناقشون المسائل والنظريات العلمية ويتبادلون الرأى ويجدون الفكر وذلك من خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات .

ويتضح من واقع نشاط الجمعيات العلمية منذ إنشائها أن هذين العاملين هما من أهم جوانب نشاط هذه الجمعيات ، فالمجلات الدورية



هذا الغرض ويمكن ان يتم ذلك احيانا بالتعاون مع الجمعيات بالخارج .

ثالثا : وضع الجمعيات العلمية في مصر :

انجازات الجمعيات وعلاقتها بالجهات الرسمية :

قدمت الجمعيات العلمية خدمات لا تنكر في دفع عجلة العلم وارساء قواعده على أسس لو استمر دعمها بالقدر المطلوب لكان لنا الآن شأن آخر بين الأمم التي شقت طريقها وبلغت بالعلم غايات لم يكن مستحيلا علينا بلوغها .

ومع ذلك يجدر بنا أن نسجل لكل ذي فضل فضله ، فالانجازات التي حققتها هذه الجمعيات تعتبر معالم بارزة على طريق النهضة العلمية التي نرجو أن نأخذ بأسبابها ونعمق أثرها .

• فالدراسات التي بدأها المجمع العلمي المصري منذ حوالي مائتي عام لا تزال حتى الآن منهلا خصبا للدارسين من المصريين والأجانب .

• والدوريات العلمية التي تصدرها بعض الجمعيات هي أهم الدوريات التي تصدر عن مصر ، وهي الأسلوب العلمي الأفضل في التخاطب .

• والمكتبات القيمة التي تزخر بعشرات الألوف من الكتب والمراجع والدوريات العلمية والتي حرصت بعض الجمعيات على إنشائها هي منهل ينهل منه الباحثون عن العلم والمعرفة - والمؤتمرات والندوات والمحاضرات التي تنظمها هذه الجمعيات هي نبض الحياة في المحيط العلمي .

• القضايا القومية التي احتضنتها بعض الجمعيات دليل حي على ما يمكن أن تؤديه الجمعيات العلمية الى الوطن من خدمات يعجز غيرها عن أدائها ، والمثل على ذلك ما قدمته بصدد مشاكل البهارسييا والصناعة والسرى والمصرف وزراعة الصحراء وغيرها .

• التعريب والدعوة الى اتخاذ العربية لغة للعلم والتدريس بالجامعة

٦) المساهمة في تعريب العلم والمصطلحات العلمية إثراء المكتبة العربية بالكتب والمؤلفات والمصطلحات وتيسيرا للاخذ باللغة العربية لدراسة شتى العلوم .

٧) المساهمة في احياء التراث العلمى وإظهار فضل العلماء العرب والمسلمين على الحضارة الانسانية والعمل على نشر الثقافة العلمية وتبسيطها :

وسعيا وراء تحقيق هذه الأهداف تتوسل الجمعيات بالوسائل الآتية :

- تنظيم المحاضرات وعقد الندوات والمؤتمرات العلمية التي تهدف الى مناقشة أحدث البحوث التي توصل اليها العلماء على الصعيدين المحلى والدولى .

- إصدار نشرات ودوريات ومجلات تعكس نشاطها وتضم البحوث التي تمت في شتى العلوم .

- إنشاء المكتبات سواء عن طريق اقتناء المجلات والدوريات والكتب أو تبادلها مع نظيراتها من الجمعيات في الخارج .

- تنظيم لقاءات دورية للاتفاق على وضع مقابلات المصطلحات المستحدثة بترجمتها أو تعريبها .

- محاولة وضع صيغة للتعاون بين الجمعيات وبين المؤسسات والجامعات ذات الصلة بالافراد العلميين ، مثل النقابات والجامعات وجهات البحث والانتاج حيث توجد تجمعات للعلميين . فبعض هذه الجهات يمكن أن تنظم نشاطا مشتركا لخدمة العلميين أو لخدمة بعض القضايا العلمية او المشاكل الصناعية وما الى ذلك . وبعضها يمكن أن يقدم الى الجمعيات دعما ماديا أو فنيا مباشرا ، وبعضها يمكن أن يسهم في تنظيم وتشجيع الإقبال على عضوية الجمعيات ، كل بالأسلوب الذي يلائم موقفه .

- تنظيم دورات دراسية للتنشيط والتحديث العلمى للأعضاء ، وإعداد مطبوعات مقرومة أو مسموعة أو مرئية تخدم

للبحث العلمى الذى تحول فيما بعد الى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

حقيقة ان القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ لا يزال ساريا حتى الآن على الجمعيات العلمية ، رغم أن الجمعيات الشبابية والرياضية استطاعت أن تنسلخ منه لتصبح تحت إشراف وزارة الشباب كما استطاعت الجمعيات الخاصة بتأهيل المحاربين ومشوهى الحرب والمحاربين القدامى أن تنسلخ عنه لتكون تحت رعاية وزارة الدفاع ، إلا أن أكاديمية البحث العلمى استطاعت أن تخفف من أثر هذا القانون على الجمعيات العلمية فأنشأت بها إدارة خاصة بالجمعيات والاتحادات العلمية وتولت الانفاق على تحكيم وطبع وإصدار عديد من الدوريات التى عجزت جمعياتها عن تدبير نفقات إصدارها .

أهم ما يواجه الجمعيات العلمية من صعوبات ومعوقات :

١) تواجه الجمعيات عموما ودرجات متفاوتة بالطبع ، صعوبة فى الحصول على الموارد المالية الكافية لتغطية نفقاتها المتزايدة نتيجة ارتفاع الاسعار والأجور بمعدل كبير ، وبخاصة فى مجال الطباعة والنشر ولم يعد يكفى لمواجهتها ما يستطيع الأعضاء دفعه من اشتراكات أو ما تقدمه الأكاديمية من دعم تقتطعه من ميزانيتها المحدودة .

٢) تشكو الكثير من الجمعيات من عدم وجود مقر ملائم لها تمارس فيه نشاطها أو تقيم فيه مكتبتها أو تنظم لقاءاتها ومحاضراتها . حيث تلجأ الى مقر الاتحاد الذى يضيق بمرتابيه اثناء الندوات والمحاضرات مما يفرض قيда سواء على نشاط الاتحاد نفسه أو الجمعيات التى حلت ضيوفا عليه .

وقد لا يتسنى حل هذه المشكلة حلا جذريا ناجزا ، ولذلك فإن من المناسب أن يطلب الى الكليات والوزارات المعنية أن تفسح لهذه الجمعيات مكانا ملائما لنشاطها إيمانا منها بأن هذا النشاط جزء مكمل لرسالة هذه الكليات والوزارات .

أما الحل الجذرى الأمثل فهو أن تتخذ الخطوات منذ الآن لإنشاء مبنى مجمع للجمعيات العلمية يضم بجانب مكاتبه قاعة للمحاضرات

فى كل الكليات هى صيحة أطلقتها الجمعيات من قبل وسبقت بها من ينادى اليوم بها وأصبحت اليوم مطلبا يؤكد كل المهتمين بإصلاح مسار التعليم الجامعى . وقد سبق أن عربت الجمعيات الآلاف من المصطلحات والأسماء العلمية ، منها ما هو قديم ومنها ما استجد فى السنوات الأخيرة .

على هذا النحو صارت الجمعيات العلمية فى أداء رسالتها ، تشق طريقها بجهود أعضائها وروادها الأوائل معتمدة على مواردها المحدودة والمتمثلة أساسا فى اشتراكات أعضائها وتطوع بعضهم بجهدهم وعطائهم دون مقابل اللهم الا ما يستشعره من سعادة ورضى بتقديم ما يراه واجبا عليه نحو وطنه وقومه أو فى أمل يراوده بأن يكون له فضل الاسهام فى أن يقوم بهذا البلد صرح علمى يرفعه الى مصاف الأمم التى سبقته فى هذا المضمار .

وبمرور السنين وتزايد رقعة العلم وتششت العلماء وتباعد المسافات التى تفصل بين أماكن عملهم وارتفاع تكاليف الحياة بما فيها تكاليف أوجه الانفاق على نشاط الجمعيات ، مع جمود مواردها المحدودة اصلا بدأت الجمعيات تحس نوعا من العجز عن مواجهة أعبائها ، وأدركت الدولة هذا الوضع فرصدت لبعض الجمعيات عوناً ماديا وإن كان محدودا إلا أنه غطى بعض نفقاتها .

وفى عام ٦٤ صدر القانون رقم ٣٢ الذى يقضى بوضع كل أنواع الجمعيات تحت الاشراف المالى والادارى لوزارة الشؤون الاجتماعية بحيث تخضع للتفتيش عليها ، وتتولى الوزارة صرف الاعانات التى ترد الى بعض الجمعيات من الموارد الحكومية . والقانون وإن قصد به الخير الا انه ليس خيرا كله ، فلم يكن من المنتظر ان يتفهم مفتشو وزارة الشؤون طبيعة عمل الجمعيات العلمية وهو يضعها على نفس قائمة التفتيش مع الجمعيات الخيرية والجمعيات الرياضية وجمعيات دفن الموتى وغيرها من مختلف الجمعيات . هذا الوضع أثار لدى بعض الجمعيات العلمية شعورا بالعزلة عن المناخ العلمى وبشدة حاجتها الى دعم ارتباطها بجهة علمية مثل وزارة البحث العلمى أو المجلس الأعلى

ونجم عن ذلك نوع من التفكير وإحساس بالغربة بين أبناء التخصص الواحد ، الأمر ، الذى انكس أثره على مستوى نشاط الجمعيات التى كان مفروضا أن تضمهم جميعا .

ولا يدعو أحد الى أن يتركز النشاط العلمى بالقاهرة وحدها بل لعلها فرصة جيدة أن ينتشر النشاط والوعى العلمى فى أنحاء البلاد شمالا وجنوبا وشرقا وغربا ، لذلك يجب إعادة النظر فى تشكيل الجمعية على حدة وفى وضع الجمعيات ككل . وفى هذا الصدد قد يجدى الأخذ بوضعين متكاملين :

– أن تنشأ بالجامعات أو معاهد ومراكز البحوث لسرور من الجمعيات ، وأن تنظم العلاقة بين الفروع وبين الجمعية الأم ، وأن تلتزم الكلية بتقديم ما يتطلبه نشاط الفروع من تيسيرات بما فى ذلك الموظفون الإداريون والفنيون الذين تفتقر اليهم كثير من الجمعيات وأن تنظم اجتماعات دورية لكل جمعية تعقد فى مقر الفروع ، كل بدوره ، وأن تنفق الكلية ( صاحبة الفرع المضيف ) على هذا الاجتماع من ناحية الانتقال والضيافة وغير ذلك وسوف يتربط على ذلك توثيق الصلات بين الأفراد العلميين وإمكان قيام نشاط مشترك بين أفرع الجمعية الواحدة .

– العمل على انشاء هيئة مصرية لتقدم العلوم تعقد مؤتمرا سنويا عاما لمناقشة القضايا العلمية العامة وكذلك الأوضاع العامة للجمعيات العلمية .

ومن النزعات المؤسفة التى تفشت حديثا فى مجتمعنا ، نزعة السلبية وهى أيضا من العوامل التى تعوق نشاط الجمعيات العلمية . ولعل المخضرمين من رجال العلم يحسون بهذه السلبية ، إذ يقارنون حجم ونوعية العطاء الذى كان يسهم به الافراد والجماعات فى مراحل سابقة من نشاطهم وما أصاب هذا العطاء من تقلص يرجع فى المقام الاول الى السلبية التى تغلغت فى مجتمعنا فترة امتدت عدة سنوات وكانت أثرا طبيعيا لحالة القهر والكبت والحرمان التى كبلت المفكرين عن الابداع وعطلت القادرين عن العطاء .

والندوات وقاعة للمؤتمرات وأماكن ملائمة لاقامة مكتبة عامة ومكتبات متخصصة ، وأن يزود هذا المبنى بكافة الأجهزة الحديثة للعرض والاستماع والطبع .

٣) تعددت الشكوى من بعض الجمعيات العلمية من الإشراف المالى والإدارى لوزارة الشؤون الاجتماعية على نشاط هذه الجمعيات باعتبار الوزارة غير مختصة بالعلوم ومن ثم فهى ليست أقدر الجهات على تفهم طبيعة عمل الجمعيات العلمية . ولعل مما يرضى العاملين بهذه الجمعيات أن يصدر تشريع ينقل بموجبه الإشراف على الجمعيات الى إحدى الهيئات العلمية التنفيذية وأن يكون إشهار الجمعيات من اختصاصها .

وهذه الخطوة يجب أن يواكبها إصدار تعريف دقيق للجمعية العلمية يستهدف عدة أغراض :

– جدية اقامة الجمعية فى ضوء ما تحدده من أهداف وما يمكن أن يتوفر لها من إمكانات بشرية ومادية .

– تجنب تكرار قيام جمعيات متكررة الأهداف ، توخيا لتجميع الجهود وتنسيقها .

– تنظيم عملية انضمام الأفراد الى الجمعية ، وصولا الى تنظيم هيكل الجمعية بمستوياته المختلفة بدءا من القاعدة العريضة من المنتسبين الى مستوى العضوية والزمانة والعضوية الفخرية .

٤) كان عدد الأفراد العلميين الذين يمكن ان ينتموا الى عضوية جمعية علمية ما عددا محدودا حتى الثلاثينات ، وكان يجمع معظمهم مكان عمل واحد هو القاهرة ، ولم تكن المواصلات شاقة بين مقر إقامتهم ومقر جمعيتهم ، وكانوا جميعا زملاء دراسة تربط بينهم أواصر الصداقة والمحبة بين زميل وزميله أو بين طالب واستاذ ، أما الآن فقد اختلف الوضع وزاد عدد الأفراد العلميين عشرات المرات وتعددت أماكن العمل ليس فى القاهرة وحدها بل تباعدت هذه الأماكن بطول البلاد وعرضها وأصبح الاتصال والانتقال مشكلتين يعانى منهما الجميع ،

## حول اقامة نظام قومى للإعلام والتوثيق العلمى

فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا تناولت دراسة المجلس فى دورته الثامنة موضوع إقامة نظام قومى للإعلام والتوثيق العلمى فى مصر ، وقد تضمنت هذه الدراسة العناصر التالية :

### أهمية التوثيق العلمى :

من أهم المقومات الأساسية للبحث العلمى ، توافر كل من الأفراد العلميين القادرين على ممارسة البحث العلمى والمعاونين لهم فى مختلف مجالات الخدمات العلمية ، المعامل وتجهيزاتها الضرورية من الأجهزة العلمية الحديثة والمواد وغيرها ، وكذلك المعلومات العلمية المتصلة بنتائج البحوث وغيرها من الاكتشافات والاختراعات التى تصدر فى جميع بلاد العالم .

وقد أدى التقدم العلمى والتكنولوجيا الحديث ، خاصة منذ الحرب العالمية الأخيرة الى انفجار هائل فى المعلومات والبيانات العلمية ، بحيث لم يعد العلماء والباحثون قادرين على متابعتها بالطرق التقليدية ، فضلا عن زيادة التكلفة فى ضوء ارتفاع أسعار الكتب والمجلات ومختلف أنواع ووسائل الاعلام العلمى ، ويكفى أن نذكر أنه يصدر فى العالم الآن أكثر من مائة ألف دورية علمية فى مختلف المجالات الرئيسية يتراوح عدد

## التوصيات

وفى ضوء هذه الدراسات السابقة أوصى المجلس بما يأتى :

\* أن تشرع الجهات المسؤولة فى اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة مبنى مجمع للجمعيات العلمية يضم عددا كافيا من المكاتب وقاعات للندوات والمحاضرات ، وقاعة كبرى للمؤتمرات ، وأن يزداد المبنى بأجهزة العرض والسمع والطباعة ومطبعة مناسبة ، كما يقترح المجلس أن يلحق بهذا المبنى فندق لمبيت الأعضاء الزائرين ، مزود بالمطاعم وغيرها من متطلبات الإقامة المريحة .

\* أن تعمل الكليات والوزارات المختلفة على إقامة فروع بها للجمعيات العلمية ورعايتها .

\* أن تزيد الدولة من ميزانية دعم الجمعيات العلمية الى القدر الذى تتطلبه الظروف الراهنة .

\* أن تتخذ الدولة ما يلزم من إجراء لاصدار تشريع ينظم الإشراف المالى والإدارى على الجمعيات العلمية .

\* انعاشا للدوريات التى تصدر عن الجمعيات ، ودعمها مركزها العلمى ، يوصى المجلس بأن تهتم الجمعيات التى تصدر الدوريات والمجلات العلمية بمراعاة القيود المتعارف عليها لضمان المستوى الجيد لما تنشره هذه الدوريات .

\* أن تنظم الجهة التى تتبعها الجمعيات لقاءات دورية بممثلى الجمعيات العلمية لمناقشة شئون الجمعيات ومتابعة ما سبق اتخاذه من قرارات وتوصيات .

\* أن توضع خطة للاعلام العلمى لنشر الوعى وتأصيل القيم العلمية وأن تنسق هذه الخطة مع أجهزة الاعلام ( تليفزيون وصحافة وإذاعة ) وأن تشترك فيها الجمعيات العلمية .

\* تخصيص حوافز للجمعيات العلمية الأكثر انتاجا .

\* أن تلتزم الكليات والجهات المختصة بتدبير مقر مؤقت للجمعيات العلمية التى لم تستطع تدبير مقر مناسب لها .

البحوث فيها بين مليون ونصف مليون ومليونين إلى جانب ما يصدر من كتب ومراجع وتقارير ونشرات مختلفة .

ولما كان من أهم مقومات التقدم العلمى هو متابعة النتائج التى يتوصل اليها الباحثون فى مجالات تخصصهم للاستفادة منها والاضافة اليها ، فقد أصبح من الضرورى على كل من المستوى القومى والمستوى العالمى وضع النظام الأمثل الذى يحقق بأفضل وأوفر فاعلية توثيق المعلومات العلمية والإعلام عنها ونقلها للباحثين ، كل فى مجال تخصصه .

والاساس على المستوى القومى أن يكون هناك مركز قومى للتوثيق والاعلام والنشر العلمى يضم مصادر المعلومات الرئيسية الاولى ، وهى الكتب والدوريات وغيرها من المطبوعات العلمية ، والثانوية وهى الفهارس والخلاصات وغيرها -- وأن يتصل بهذا المركز شبكة قومية مترابطة من مراكز التوثيق المتخصصة الملحقه بمختلف الهيئات المعنية كهيئات ومراكز ومعاهد البحوث والوزارات والجامعات وغيرها ، وفى ضوء الانجازات العلمية الحديثة أمكن الإفادة بالعقول الالكترونية لتكون مستقرا لتخزين هذه المعلومات بعد أن تتحول الى الأشكال المناسبة من الاشرطة المغنطة وغيرها ، ثم استرجاعها فى شكل مراجع مختلفة تصل الى المستفيدين المؤكدين والمحتملين بصفة منتظمة وسريعة وزهيدة التكاليف .

ويمكن للباحث وفقا لذلك الوقوف على أحدث المعلومات فى مجال تخصصه ومتابعتها باطراد واختيار مايرغب فى الاطلاع عليه تفصيلا بالحصول على صورة كاملة من البحث المطلوب مستنسخة على شكل فيلمى أو صورة فوتوغرافية أو بطاقة ميكروفيتش أو غيره ، ويكون للعقل الالكترونى ( الذى يعمل بذلك كبثك مركزى للمعلومات ) ، عدد من النهايات تصل الى بعض فروع الشبكة القومية لمراكز التوثيق والمعلومات العلمية المنتشرة على طول البلاد وعرضها ، تزودها بطريقة بالغة اليسر

بكل الرصيد المتجدد من المعلومات فى مجال تخصص كل مركز ، وكذلك يمكن للمركز القومى للتوثيق والإعلام العلمى أن يصدر بجانب هذا ما تتطلبه الحاجة من قوائم بيبليوجرافية فى أى مجال رئيسى أو فرعى بالغ التخصص ، سواء مثل ذلك شاملا علميا عالميا أو إقليميا أو قوميا فى هذا المجال .

ولقد اهتمت الهيئات الدولية مثل اليونسكو والوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها بإقامة نظم عالمية يمكن للدول المختلفة أن تشترك فيها ، تيسر التعاون فيما بينها على أسس عالمية وإقليمية وقومية ، والإفادة الكاملة من هذه النظم ، وإضافة الى ذلك ، عمدت بعض الهيئات العلمية فى عدد من الدول المتقدمة ، وكذلك بعض هيئات النشر ، وخاصة الهيئات التى تعنى بمصادر المعلومات الثانوية بإصدار هذه الفهارس والخلاصات البحثية فى بعض مجالات العلوم ، على أشكال ملائمة مثل الاشرطة والاسطوانات المغنطة وغيرها بحيث يمكن عن طريق الاشتراك فيها ان تزود بها بنوك المعلومات بشكل مباشر وميسر .

— الوضع الحالى للإعلام العلمى والتكنولوجيا فى مصر :  
ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد توضيح مفهوم الإعلام العلمى والتمييز بينه وبين الإعلام الثقافى الجماهيرى ، فالإعلام العلمى هو توصيل ونقل المعلومات العلمية المتعلقة بأنشطة ونتائج موضوعات علمية محددة إلى طبقة المشتغلين أو المهتمين بأمر هذه الموضوعات من أفراد المجتمع العلمى ، وبهذا يختلف مفهوم الإعلام العلمى عن الإعلام الثقافى الذى تقدمه وسائل الاعلام والثقافة من أجهزة الاذاعة والتلفزيون على المستوى الجماهيرى العام .

كما تجدر الإشارة والتوضيح أيضا الى أهمية التمييز — فى مجال الإعلام العلمى — بين المكتبات العلمية ومراكز تجميع واتاحة المعلومات ، فالمكتبة العلمية فى أى جامعة أو مركز بحثى تعمل على تجميع أكبر قدر ممكن من الوثائق ومصادر المعلومات المتخصصة والعامه ، وتنظيمها

وتقتصر الخدمات في الغالبية العظمى لهذه المكتبات على خدمة المراجع وهي توجيه القارئ الى مصادر المعلومات المناسبة والبيبلوجرافيا ، أما بقية الخدمات المكتبية والإعلام العلمي فتكاد تكون معدومة إلا في عدد قليل من المكتبات .

كما أنه لا توجد بين هذه المكتبات روابط لتنسيق وتحقيق التكامل بينها ، وينتج عن عدم وجود هذه الروابط فقد عظيم في الجهد والمال وعقبات تعوق النشاط العلمي بصفة عامة ومن أمثلة ذلك :

- تكرار الدوريات ، بدلا من تنسيق التزويد في المكتبات ، لكي يكون هناك اهتمام كبير بالارتفاع بعدد عناوين الدوريات التي يجب اقتناؤها على مستوى الدولة ، وبحيث يكون تكرار العنوان الواحد في عدد من المكتبات وفق الحاجة الفعلية ، هذا ويلاحظ أيضا أن مكتبات كثيرة تعاني من عدم وجود أعداد معينة من الدورية الواحدة ، وفي بعض الحالات تكون الأعداد المفقودة هي نفسها في مختلف المكتبات .

- ضعف الاتصال وخدمة الاستئساخ المتبادلة بين المكتبات ، وهذا يعني انتقال الباحث بنفسه للبحث عن مصادر المعلومات ، وهذا جهد شاق ووقت ضائع ، إذا أخذنا في الاعتبار انتشار الأنشطة العلمية والتكنولوجية في جميع أنحاء البلاد من الساحل الشمالي الى محافظة أسوان .

وبالإضافة إلى ذلك فإن تأخير وصول الدوريات ومصادر المعلومات الأخرى من منابعها بسبب قصور الاعتمادات وخاصة بالنقود الاجنبي وكذلك الاجراءات الادارية والبريد ، يكون مشكلة أساسية .

ولعل وجود شبكة اتصال بين مراكز المعلومات المحلية وبين بعضها البعض مع وجود مركز قومي مزود بالوسائل التكنولوجية المعروفة الآن في مجال المعلومات العلمية مثل الحاسب الالكتروني ، هي الخطوة الأولى نحو الربط بين هذه المراكز ، كما أن ربط المركز القومي بشبكة أو أكثر

بحيث يصبح من السهل على المتردد على المكتبة أن يستخدم هذه المصادر ، وتقديم له الخدمة المكتبية وما يتعلق بها من عمليات الاستئساخ ، أما مراكز تجميع المعلومات فتعمل على إتاحة المعلومات بصورة مبسطة تعتمد أولا على معرفة ما هو متاح من مصادر هذه المعلومات بالمكتبات المختلفة ثم تجميع كل ما يخص موضوعا معيناً وتقديمه في صورة فهرس أو رؤوس ، موضوعات أو مستخلصات معدة بالطرق التقليدية أو بطرق الحاسبات وكما يتضمن مركز المعلومات هذه المعلومات المتخصصة ، فإنه يتضمن أيضا معلومات عن الأجهزة العلمية المختلفة التي تعتبر الركيزة الثانية للبحث العلمي ، وبالتالي فليس من الضروري أن يكون لمركز تجميع المعلومات العلمية وإتاحتها مكتبة تضم مصادر هذه المعلومات ، بل يكفي في مكتبته بمصادر معلومات متخصصة في علوم الاعلام والمكتبات بالإضافة الى الفهارس المتخصصة التي تستحدث أولا بأول .

وعلى مركز تجميع المعلومات أيضا أن يسهل مهمة اتخاذ القرار لصانعي القرارات من العاملين في مجال التنمية الصناعية والاجتماعية ، وذلك بتقديم المعلومات اللازمة لهم .

ويوضح دليل المكتبات الذي أعده المركز القومي للتوثيق والاعلام والنشر العلمي في عام ١٩٧٠ أن الجامعات ومراكز البحوث والهيئات العلمية في الدولة تضم ٣٠٨ مكتبة علمية ، تحتوي على مصادر للمعلومات لمختلف فروع العلوم الأساسية والتطبيقية ، ويتبين من حصر مقتنيات هذه المكتبات أن مجموع أرصدها في عام ١٩٧٠ من الدوريات والكتب بلغ ٣٤٧١٨ دورية ، و٦٩٢,٧٠٩ كتابا .

ويجدر التنويه هنا بأن هذه الدوريات والكتب تغطي جميع فروع المعرفة بصفة عامة ، ولكن الجزء الأغلب منها يتعلق بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ، كما يلاحظ تكرار العنوان الواحد من الدوريات والكتب بأعداد متفاوتة في المكتبات المختلفة .

العلمى فى الجزء الذى تشغله من مبنى المركز القومى للبحوث بالدقى ،  
نواثر المعرفة المتخصصة والقواميس العلمية وحوالى ٢٦,٠٠٠ عنوان  
كتاب (تزداد بمعدل ٣٠٠ كتاب سنويا ) و ٢٥٠٠ دورية تشمل المجلات  
العلمية المتخصصة ومجلات المستخلصات والمسلسلات العلمية ، إلى  
جانب عدد كبير من الرسائل العلمية الجامعية المصرية والأجنبية .

ولكى يتيسر تقديم الحد الأدنى من الخدمة العلمية الإعلامية للعلماء  
والباحثين ، فإنه من الضرورى توافر نحو عشرة آلاف مجلة علمية على  
الأقل ، ينتظم الاشتراك فيها سنويا مع زيادة معدل اقتناء الكتب  
والمراجع الأخرى .

وقد أصدر السيد الرئيس توجيهها فى عام ١٩٧٤ بتخصيص مبلغ  
مليون لولار من موازنة رئاسة الجمهورية لإنشاء مكتبة علمية تضم أحدث  
الكتب والدوريات المتخصصة ، وقامت الأكاديمية بإنشاء هذه المكتبة  
وافتتحت فى فبراير ١٩٧٧ حيث تضم حوالى ٢٠,٠٠٠ كتاب ، ٩٥٠  
مجلة علمية ، وقد أمكن بمعاونة جامعة القاهرة تخصيص مكان لها بمكتبة  
الجامعة حتى يقام لها مبنى مستقل ، وقد بدأت بالفعل الخطوات  
التنفيذية لإقامة المبنى .

يعمل قطاع الببليوجرافيا بالمركز القومى للعلوم والاعلام والتوثيق على  
توثيق المعلومات العلمية المنشورة والاعلام عنها على الوجه التالى :

(١) إصدار دورية المستخلصات العلمية العربية التى تضم  
مستخلصات البحوث العلمية التى تنشر فى المجلات العلمية الصادرة فى  
الدول العربية ، ولقد بدأ صدور هذه المستخلصات نصف سنويا ، منذ  
١٩٧٣ باللغات العربية والانجليزية والفرنسية ، ونظرا للظروف السياسية  
العربية الحالية فلم يجدد العقد بين الأكاديمية وجامعة الدول العربية  
لإصدار الدورية والذى سرى لمدة خمس سنوات .

(٢) الإحاطة الجارية بالمعلومات العلمية ونتائج البحوث فى مجال  
الدواء ، وذلك بالتعاون مع منظمة اليونسكو .

(٣) أعداد النشرات والببليوجرافات الخاصة بنتائج البحوث العلمية  
والتكنولوجية فى الموضوعات التى تهتم العاملين فى قطاعات البحث  
العلمى والانتاج والخدمات بناء على طلبهم ، وكذلك إعداد الدراسات

من شبكات الإعلام العلمى العالمية ، يحقق سرعة الحصول على  
المعلومات من مصادرها .

– الوضع الحالى للمركز القومى للتوثيق والاعلام والنشر  
العلمى :

ضم المركز القومى للبحوث منذ انشائه قسما للتوثيق والاعلام  
العلمى ، وفى عام ٦٣ شمل تنظيم وزارة البحث العلمى المركز القومى  
للتوثيق والإعلام والنشر العلمى كجزء من ديوان عام الوزارة ثم من  
ديوان عام أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عند انشائها فى  
عام ١٩٧١ .

ويعتبر المركز القومى للتوثيق والاعلام والنشر العلمى الجهاز  
المسئول عن هذه المهام على المستوى القومى .

وتتحدد أهداف المركز فيما يلى :

– إتاحة مصادر المعلومات العلمية والتكنولوجية الأولية والثانوية  
لمجتمع البحث العلمى والانتاج والخدمات .

– دعم مصادر المعلومات العلمية ونتائج البحوث على المستوى  
القومى لتحقيق تكامل المصادر المتاحة .

– الربط بين أجهزة خدمات المعلومات من مكتبات متخصصة  
ومكتبات جامعية وإدارات ومراكز التوثيق وبنود المحفوظات ، وذلك فى  
إطار سليم يمكن الاستفادة من المعلومات بأعلى كفاءة .

– تدارس المعايير القياسية للاداء فى مجال خدمات المعلومات  
العلمية بالتعاون مع الهيئات العلمية فى هذا المجال .

– تطبيق الأساليب والتكنولوجيا الحديثة فى مجال معالجة  
المعلومات .

– توفير خدمات تسجيل ونشر وتوصيل المعلومات العلمية ونتائج  
البحوث .

– إبراز فضل العلماء العرب والمسلمين على الحضارة الإنسانية ،  
ويشمل المركز قطاعات رئيسية هى المكتبات ، الببليوجرافيا ، النشر  
العلمى ، الترجمة العلمية ، المطبعة والتصوير .

وتضم مكتبة العلوم الرئيسية بالمركز القومى للتوثيق والإعلام والنشر

اللازمة لإصدار النشرات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويضم تنظيم المركز القومى للإعلام والتوثيق أجهزة متخصصة فى شئون الترجمة العلمية وشئون الطباعة والتصوير ، مزودة بمعدات حديثة متنوعة ، للمعانة فى انجاز أنشطته .

– الوضع الحالى لمكتب براءات الاختراع بمصر :

اهتمت مصر منذ فترة طويلة بقضية الملكية الصناعية وفى مقدمتها براءات الاختراع فصدر القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ منظمًا لشئون الملكية الصناعية شاملة العلامات التجارية والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع ، وتولت تنفيذه وزارات مختلفة . وفى عام ١٩٦٩ نقلت تبعية براءات الاختراع الى وزارة البحث العلمى ثم الى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فى عام ١٩٧١ عندما حلت الأكاديمية محل الوزارة ، وكان الهدف من نقل التبعية الى قطاع البحث العلمى هو تطوير مهمة براءات الاختراع وعدم الاكتفاء على تسجيل الاختراعات ، والخروج إلى دائرة الاعلام التكنولوجى ونقل المعلومات التقنية إلى مراكز الانتاج والخدمات والبحث ، وتقديم الأفكار الجديدة للاستفادة منها فى مشروعات التصنيع والتنمية ، فاعيد تنظيم مكتب براءات الاختراع مع تدعيم الفحص الفنى للطلبات المقدمة مما يؤدى الى رفع مستوى ما يصدر فى مصر من براءات .

وقام المكتب بدراسة الطلبات المقدمة لتسجيل الاختراعات فى مصر سواء من مصريين أو أجانب والتي بلغ عددها حوالى ١٧٠٠٠ ومنح المكتب الصالح منها حتى عام ١٩٧٧ حوالى ١١٠٥٠٠ براءة . ونجح المكتب فى الحصول على مجموعة ضخمة من أوصاف الاختراعات من الدول المختلفة بلغت فى مجموعها نحو ٩ ملايين . وتعتبر هذه المجموعة من أكبر المجموعات التى تملكها دولة نامية . وقد أعد منها للاستعمال حتى الآن حوالى ٣ مليون بين وصف كامل ومستخلص . وقد قدم المكتب المعلومات التى طلبت منه من مشاريع الحديد والصلب ومجمع الألومنيوم والمجمع الفوسفورى ، كما قام بإعداد بيان بما سجل لديه فى مجال الإنشاء والتعمير وإنشاء المباني الجاهزة والطرق وكذلك فى صناعة

الغزل والنسيج والصباغة وفى صناعة الأسمدة والأجهزة الترميضية للمعوقين وجهات أخرى .

– خطة تطوير المركز القومى للتوثيق والاعلام والنشر العلمى كنواة لشبكة الإعلام العلمى فى مصر :

لاشك أن المركز القومى للإعلام والتوثيق ومكتب براءات الاختراع بحالتها الحاضرة لا يستطيعان الوفاء بالمتطلبات المتزايدة التى يتطلبها الباحثون بالدولة وخاصة فى الفترة القادمة حيث تتحول البحوث الى برامج هادفة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبالتالى فلقد تضمنت خطة الأكاديمية منذ عام ١٩٧٤ تطوير أجهزتها المتخصصة فى هذا الشأن على النحو التالى :

(١) مشروع إنشاء مبنى جديد لمركز الإعلام والتوثيق والنشر العلمى يضم مكتب براءات الاختراع ، حتى يمكن التوسع فى دعم المكتبة وتزويدها بأعداد أكبر من مصادر المعلومات والتى لا يتسع المكان الحالى لاستيعابها .

(٢) تدعيم المركز الجديد بالتجهيزات المتطورة المستخدمة فى خدمات المكتبات .

(٣) تدعيم تجهيزات الاستنساخ والطبع ( الميكرويلم . الميكرويش والتسخي والطباعة الجافة وماكينات التصوير السطرية والآلات الكاتبة المتعددة البنى وماكينات اعداد الماستر وطباعة الأوست والآلات الكاتبة الكهربائية ) .

(٤) تدعيم المشروعات بتجهيزات تخزين واسترجاع المعلومات لإعداد المستخلصات ومستلزمات أعمال الببليوجرافيا وذلك بإنشاء بنك المعلومات باستخدام الحاسب الآلى المناسب لتخزين واسترجاع المعلومات ، ويضم تجهيزات التثقيب والتحويل من شرائط مثقبة الى بطاقات وبالعكس ، ووحدات الاشرطة والاسطوانات المغنطة ، مع الأخذ فى الاعتبار توصيل نهايات لهذا البنك مع المراكز الرئيسية فى الشبكة القومية للتوثيق بالإضافة الى مركز توثيق رئيسى خارجى يتم تمييزه .

(٥) إعداد العاملين الإعداد اللازم طبقاً للتجهيزات المستخدمة وبما يتواءم مع أهداف المركز ومسؤولياته .



كما تضمنت خطة تطوير المركز القومى للتوثيق والاعلام والنشر العلمى ، بالاضافة الى ماسبق الامور التالية :

- تخصيص بعض المكتبات لتكون مكتبات متخصصة على أن تكون محتوياتها متاحة للجميع .

- حصر الدوريات العلمية فى المكتبات المختلفة على مستوى الجمهورية لإنشاء الكتالوج الموحد .

- إعداد قوائم بالدوريات الأساسية التى تصدر فى كل تخصص فى مصر .

- استكمال النقص فى مجموعات مصادر المعلومات الأولية والثانوية بما يغطى احتياجات مجتمع الباحثين .

- إصدار النشرات العلمية المتخصصة لنتائج مشروعات البحوث التى تنبئها الأكاديمية .

وما زالت الدراسة والإجراءات جارية بشأن إقامة شبكة اتصال بين مراكز الإعلام العلمى فى الداخل والخارج .

ولتحقيق هذه الخطة أصبح من الضرورى إنشاء المبنى الخاص بالمركز والمشار اليه ليجمع جميع الأنشطة والوثائق والمراجع العلمية والتكنولوجية فى مكان واحد ، حيث أن ما هو متاح الآن لا يتسع للأنشطة الحالية فضلا عن الزيادة المستمرة فى المقتنيات العلمية من كتب ودوريات وبراءات الاختراع بالإضافة الى المعدات الحديثة المطلوبة وللأزم توفيرها مثل الحاسب الالكترونى والمطبعة وغيرها .

ولقد استقر رأى على أن يقام مبنى المركز فى الأرض الواقعة خلف مبنى المركز القومى للبحوث بالاضافة الى قطعة أرض مماثلة يحصل عليها من أرض المدينة الجامعية فى جامعة القاهرة . ويشتمل هذا المبنى على مكتبة علمية نواتها المكتبة الموجودة حاليا بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة كما يشمل معهدا خاصا بدراسات الإعلام والمكتبات تابعاً لجامعة القاهرة .

وقد تم اعداد الرسومات لمبنى المكتبة منذ مدة وقام بهذا المكتب العربى للتصميمات الهندسية .

ونظرا لاحتياجات المستقبل وإمكانات التوسع فى أنشطة هذا المركز فلا بد من اختيار مكان تتوفر فيه هذه الامكانيات حتى تتحقق احتياجاته المستقبلية وتستوعب الأنشطة العلمية المتصلة بمركز التوثيق .

ولا شك أن الاهتمام بتطوير المركز القومى للتوثيق والإعلام والنشر العلمى فى مصر ونهوضه بهذه المسؤولية على المستوى القومى ، يفتح المجال أيضا وبصورة عملية الى تقديم مزيد من الخدمات العلمية الإعلامية على المستوى الإقليمى ، متكاملا مع نظم مماثلة فى البلاد العربية أو أدائها لحين تطوير هذه النظم بشكل مناسب ، وكذلك يعزز من إمكانات انشاء مركز إقليمى للتوثيق والإعلام العلمى وفقا للتوصيات المختلفة التى اتخذت فى هذا الخصوص على المستويات الإقليمية .

كذلك يتيح هذا التطوير فرصة كبيرة لبراءات الاختراع التى تصل أعدادها الى الملايين وتشغل مساحات متزايدة ، فى أن يتوافر لها نظام يكفل حسن توثيقها والإعلام عنها بما يمكن من الإفادة منها فى مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية .

ومن الأمور الهامة التى تحقق رسالة المركز القومى للتوثيق والإعلام والنشر العلمى فى إطار مشروع تطويره ، دعم أقسامه التى تؤدي الخدمات العلمية المختلفة وذلك بإعداد الأفراد العلميين والفنيين وتدريبهم التدريب المناسب والمستمر للقيام بالعمليات الفنية المختلفة داخل المركز وخارجه ، فى إطار الشبكة القومية لمراكز التوثيق والاعلام المتخصصة الأخرى وتوفير المناخ الملائم لأعمالهم العلمية المعاونة بشكل رئيسى للعلماء والباحثين ، وتعزيز هذه الأقسام بما تحتاجه من معدات وتجهيزات فنية حديثة ، مثل الحاسب الالكترونى ونهاياتها ، وأجهزة التصوير والطباعة المناسبة وغيرها من تجهيزات المكتبات الحديثة .

- وبناء على الفارق بين مفهوم الاعلام العلمى المتخصص والاعلام الجماهيرى فإن مقدم الاعلام العلمى يجب أن يختلف فى نوعيته عن مقدم الاعلام الجماهيرى . فإذا ما توافر فيه الشرط المبدئى وهو الخلفية العلمية فإنه يجب أن يكون ملما بلغة أجنبية على الأقل حيث إن لغة نشر المعلومات غالبا ما تكون غير عربية .

والأمريكيين لوضع مشروع تطوير خدمات الاعلام والتوثيق العلمى  
فى مصر .

### التوصيات

لاشك أن دراسة الوضع الحالى للإعلام والتوثيق والنشر العلمى  
والتكنولوجيا فى مصر بهدف تطوير هذه المجالات لخدمة أهداف التنمية  
القومية ، يحتاج إلى دعم مالى وجهد كبير من التنسيق والتكامل بين  
الجهات المعنية بشئون التوثيق والإعلام والجهات المستفيدة فى كل من  
مجالات وقطاعات البحث العلمى والتطبيقات وجهات الانتاج حتى  
يتسنى :

(١) وضع الخطة القومية الشاملة والمتكاملة لإنشاء شبكة قومية  
للمعلومات العلمى والتكنولوجيا فى اطار خطة التنمية للدولة على أن يكون  
المركز القومى للإعلام والتوثيق هو نواة هذه الشبكة .  
(٢) ربط هذا المركز بالمراكز المماثلة والمتقدمة فى الخارج والمكتبات  
ومراكز المعلومات المحلية .

(٣) التعرف على مصادر المعلومات العلمى والتكنولوجيا المختلفة  
وضمن انسياب المعلومات العلمى منها ونقلها وإتاحتها للمستفيدين منها  
فى قطاعى البحث العلمى والانتاج .

(٤) معاونة صانعى السياسة ومتخذى القرار فى وضع سياسة وخطة  
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة واتخاذ القرار المناسب .

وبالتالى فإن المجلس يوصى فى هذا الشأن بما يلى :

\* مزيد من اهتمام المسؤولين وواضعى السياسات ومتخذى القرارات  
بأجهزة الإعلام العلمى والتكنولوجيا فى مصر كمقوم أساسى لاستخدام  
وتطوير وتطوير العلم والتكنولوجيا لخدمة أهداف التنمية .

\* الاهتمام بتكوين وتنمية القدرات البشرية فى مجالات الإعلام  
والتوثيق العلمى والتكنولوجيا وإعادة النظر فى أوضاع العاملين فيها من  
حيث أسلوب وخطط إعدادهم وبرامج التدريب لتنمية قدراتهم والحوافز  
المادية لتشجيعهم والاستغلال الأمثل لهم بهدف المزيد من التفرغ والعطاء  
والحد من هجرتهم لمواقع عمل أخرى فى الداخل والخارج وخاصة فى

لهذا فإنه يتحتم الحاق العاملين فى هذا المجال ( أخصائى الإعلام  
العلمى ) بدورات دراسية فى اللغات الاجنبية . بجانب هذا فإن أخصائى  
الإعلام العلمى يجب أن يعد اعدادا ملائمة كما يتطلبه عمله على كيفية  
الاتصال بالعلماء ، وتوضيح فائدة ماسيقدمه لهم وجذب اهتمامهم  
بالمعلومات العلمى ، كذلك كيفية تقديم المعلومات بطريقة مبسطة وذلك  
بإعداد المستخلصات والفهارس التحليلية حتى يتسنى لكل باحث  
أن يضع يده على ما يهجه من معلومات فى أسرع وقت وبأقل  
جهد .

ونظرا لانتشار المعلومات العلمى حاليا بصورة واسعة لايمكن معها  
متابعتها بالطرق التقليدية فقد اتجهت هيئات إتاحة المعلومات الى  
استخدام الحاسبات ، ولهذا يجب أن يكون أخصائى الإعلام مدريا  
التدريب الكافى على استخدام الحاسبات وإعداد البرامج والبطاقات  
الخاصة بمستخدمى المعلومات حتى يمكن إجراء عمليات البحث الانتقائى  
للمعلومات .

ولابد من وجود أخصائى إعلام يعاونون الأخصائى العلميين فى  
عملهم ، وهؤلاء يجب أن يلحقوا بدورات دراسية فى اللغات الاجنبية  
بالاضافة الى تدريبهم على كيفية البحث عن مصادر المعلومات سواء  
بالداخل أو الخارج .

- وهناك جهود مبذولة وخطوات تنفيذية نحو تحقيق خطة  
الإعلام العلمى والتكنولوجيا فى مصر تتضمن :

- إنشاء شبكة للمعلومات على المستوى القومى وأن يكون المركز  
القومى للإعلام والتوثيق هو نواة هذه الشبكة وأن تسانده مراكز معلومات  
أخرى ، وتعتمد على عدد من المكتبات الأم التى تتوفر منها عدة مكتبات  
مخصصة .

- تدعيم قدرات القوى العاملة بالإعلام والتوثيق فى مجال المكتبات  
وذلك عن طريق إعداد دورات دراسية وتدريبية بالخارج وبالداخل وكذا  
استقدام الخبراء من الخارج .

- إجراء دراسات مشتركة مع مجموعة عمل من الخبراء المصريين

ظل سياسة الانفتاح والاقبال على المتخصصين في هذا المجال .

\* الاهتمام بتكوين الأملر الفنية والادارية اللازمة لضمان توصيل المعلومات العلمية بكفاءة عالية ، وحسن إدارة وصيانة الأجهزة المستخدمة .

\* الاهتمام بتدريس علوم الإعلام والتوثيق العلمي بالكلية العلمية بالجامعات كجزء من مناهج التدريس وأن يكون الإعلام والتوثيق والنشر العلمي مقروا أساسيا من مقررات المتقدمين لدرجات الماجستير والدكتوراه واحد شروط التقدم للدرجة ، وكذا المشتغلين والمهتمين بشئون البحث والتطوير والتنمية في قطاع الانتاج ، الخدمات ومع ايجاد وسيلة لتدريس هذا الفرع من العلوم للباحثين والمستفيدين من خدمات الإعلام العلمي والتكنولوجي .

\* الاهتمام بالتعريف بمركز التوثيق والإعلام ووظائفه ووسائله وطرق العمل فيه والخدمات التي يقدمها – إتاحة الفرصة للمتفهمين الحاليين أو المجتمعيين في كافة القطاعات للاستفادة منها – بما يحقق الفائدة المرجوة منه .

\* تخصيص ميزانيات بالعملات المحلية والأجنبية لدعم مراكز الإعلام العلمي لتوفير أكبر كمية من مصادر المعلومات وتحديث الأجهزة والمعدات بها بحيث تتماشى مع أساليب العلم الحديث . كما يجب تخصيص نسبة معينة من ميزانيات مشروعات البحوث والتطوير في الدولة في قطاعات البحوث والانتاج لدعم ميزانية الإعلام العلمي والتكنولوجي في مصر .

\* الاهتمام بمجال الإعلام والتوثيق والنشر العلمي وبراءات الاختراع في الاتفاقيات العلمية والتكنولوجية وأن يكون عنصرا أساسيا من عناصرها .

\* إعادة النظر في الموقع الذي يقام عليه مبنى المركز القومي للتوثيق والإعلام بحيث يراعى في اختيار المكان أن يواجه احتياجات التوسع مستقبلا ، وأن يستوعب الأنشطة العلمية المتصلة بمركز التوثيق ، كالجمعيات العلمية وغيرها ، وإضافة ما يستجد من مستحدثات في هذا المجال .

## نقل التكنولوجيا

### القسم الأول :

التكنولوجيا ، ونقلها ، والهدف من هذا النقل .

أولا : التكنولوجيا :

وضعت للتكنولوجيا تعريفات عدة من قبل بعض الهيئات والمؤتمرات الدولية إلا أن معظمها يتركز على التكنولوجيا الصناعية ، ولما كانت التكنولوجيا ليست وفقا على الصناعة إذ انها يمكن أن تمس جميع ما يهم الانسان في الصناعة والزراعة والتجارة والطب والنقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والفن وغير ذلك مما يتصل بمصالح الانسان ، لذلك يمكن أن نعرف التكنولوجيا على أنها :

« القدرة على التوظيف الواعي للمعارف العلمية والفنية ، والمهارات والخبرات الفردية والجماعية والنظم الادارية المتطورة ، وتطوير كل ذلك في نظام متكامل ومتناسق بهدف تطوير وابتكار وسائل وأساليب توفر الخدمات وتحسنها في شتى المجالات ، وصنع سلع مبتكرة أو تطوير سلع قائمة أو استحداث أنماط اقتصادية لزيادة انتاج سلع معينة » .

ثانيا : نقل التكنولوجيا :

لاشك أن لكل شعب تقنياته المحلية ، ومنذ فجر التاريخ كانت الشعوب بل الطوائف داخل الشعوب ، تحرص على الاحتفاظ بأسرار تقنياتها ،

باعتبارها من العوامل الرئيسية لتمييزها وتفوقها على غيرها من الشعوب ، إلا أنه منذ عصر الثورة الصناعية في أوروبا ، بدأ الإنسان الغربي يتخذ العلم أسلوبا في حياته ونمطا سائدا في تفكيره وتصرفاته ، وأداة فعالة في تنمية تقنياته ، ووظف هذه التقنيات في تنمية قدراته السياسية والعسكرية ، واستغل هذه القدرات في السيطرة والتحكم في كثير من موارد الشعوب التي تخلفت عنه ، فتزايدت هذه القدرات وتزايدت معها معدلات تنمية تقنياته وكان معدل هذا التزايد رهيبا في القرن العشرين وخاصة في العقود الأخيرة منه بحيث أصبحت شعوبه ودوله محتكرة لمصادر التقنيات مألوفة مفااتيحا مما زاد في اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بينها وبين الدول المتخلفة والنامية .

وكان من الطبيعي أن تتحرك شعوب الدول المتخلفة والنامية في محاولة للحاق أو الاقتراب من ركب هذه الدول المتقدمة ، خاصة وأن بعضها يشعر بأن كثيرا مما حققته الدول المتقدمة يرجع فضلها إلى امتصاصها للموارد الطبيعية والبشرية لهذه الشعوب بطرق السيطرة والقمع والاستغلال البعيدة عن الإنسانية والعدالة .

وفي الساحات الدولية في الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية قام الحوار ويقوم بين الفئتين ، مثل ما يسمى بالحوار بين الشمال والجنوب أو بين الدول النامية والدول المتقدمة ، في محاولة لإيجاد وضع متوازن بينهما أو إرساء أسس عادلة لنقل التكنولوجيا من هذه إلى تلك .

وعمدت بعض الدول إلى جهودها الذاتية لنقل التكنولوجيا وتطويرها وإبتكارها وتفاوتت درجات نجاحها في هذا المضمار ، إلا أنه مما يستحق الذكر ذلك النجاح الذي حققته بلد مثل كوريا الجنوبية ، ونجاح اليابان في تجربتها التي يعتبر نجاحا مبهرًا جعل منها بلدا مصدرا للتكنولوجيا .

ويتم نقل التكنولوجيا بوسائل مباشرة تتلخص فيما يلي :

- (١) طريقة الشراء المباشر في صفقة واحدة .
- (٢) المشروعات المملوكة بالكامل لأشخاص أو شركات أجنبية .
- (٣) النقل عن طريق التراخيص الصناعية لانتاج سلعة أو

خدمة معينة .

(٤) المشروعات المشتركة .

(٥) اتفاقيات المعونة الفنية

وهناك من الوسائل غير المباشرة التي اتبعتها مصر كما يلي :

(١) استقدام الخبراء .

(٢) البعثات العلمية والعملية .

(٣) التدريب بالخارج .

(٤) زيارة المعارض الإقليمية والدولية .

(٥) المؤتمرات الدولية الصناعية والعلمية : تنظيها أو

الاشتراك فيها .

هذا بالإضافة إلى وسائل أخرى اتبعتها بعض الدول النامية ، والتي اعتمدت إلى حد كبير على المشاهدات والتدوين والتصوير والاقتباس بواسطة علماء أو خبراء متخصصين ومتميزين في هذه القدرات .

ثالثا : أهدافنا من نقل التكنولوجيا :

ليست عملية نقل التكنولوجيا هدفا في حد ذاتها ، ولكنها وسيلة العصر الحتمية لتحقيق أهداف تعجز الوسائل التقليدية دون تحقيقها ، ويمكن اجمال هذه الأهداف فيما يلي :

- توفير أكبر قدر ممكن من متطلبات الحياة بالنسبة للسواد الأعظم من الناس بدءا بالمتطلبات الضرورية ، ثم بالمتطلبات الترفيهية .

- تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي ، على الأقل في احتياجاتنا الضرورية ، على المدى القريب والمدى البعيد .

- الاستغلال الأمثل لثرواتنا الطبيعية وقدراتنا البشرية وترشيد الإنفاق لمواردنا .

- مواجهة الزيادة في معدلات الاستهلاك وحجم الخدمات بزيادة أكبر في معدلات الانتاج الأفقى والإنتاجية الرأسالية .

القسم الثاني :

نماذج من تجارب مصر في نقل التكنولوجيا :

- ليست التكنولوجيا أمرا غريبا أو جديدا على مصر فمنذ قديم الزمن سبقت مصر أمم الأرض في خلق التكنولوجيا وإبتكارها في مجالات شتى كالبناء والزراعة والنقل والملاج والنسيج وغيرها . ولم يكن

عسيرا عليها في العصر الحديث أن تختار منذ عشرات السنين بعض التقنيات الملائمة لظروفها وإمكاناتها مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات القائمة على مخلفات القطن وبعض الحاصلات الزراعية ، وفي مجال التشييد والبناء والزراعة والري والدواء وصناعات البترول ومشتقاته ، وحقت في كل ذلك تقدما مرموقا وابتكارات أصيلة .

- وإذا عدنا إلى فترة ما قبل الخمسينات ، نرى أن نقل التكنولوجيا كان يتم بصورة جزائية ويجهد تكاد تكون فردية في بعض الحالات ، ومع ذلك ، وبالرغم مما حققته من نتائج طيبة في حالات معينة ، فإن هذه النتائج لم تتوفر لها عوامل البقاء والاستمرار والنماء نظرا لافتقارها إلى استراتيجية طويلة المدى وخطط محددة ومتوازنة لكل قطاع من قطاعات الانتاج والخدمات .

- وفي عام ١٩٥٢ أنشئ مجلس الانتاج القومي ليكون جهازا للتخطيط الاقتصادي ، وفي عام ١٩٦٤ أنشئت الهيئة العامة للصناعة لتكون الجهاز المركزي للتخطيط الصناعي وشمل نشاطها وسياساتها إعداد برامج التنمية الصناعية حتى عام ٢٠٠٠ .

ومنذ أواخر الخمسينات بدأت ملامح التركيز على توسيع الرقعة الصناعية ، وتدخل الدولة تدخلا مباشرا في عملية التصنيع ، وفي الستينات وأوائل السبعينات ساد نظام التخطيط الصناعي والقطاع العام وتدخل الدولة في كل قطاعات الاقتصاد . ومنذ عام ١٩٧٣ انتقلت مصر إلى مرحلة الاقتصاد المفتوح مع بقاء القطاع العام ، وتشجيع القطاع الخاص ورأس المال الأجنبي والخبرة الأجنبية .

ولسنا بصدد تقييم تجربة التصنيع في مصر ، وهي تجربة حققت بدون شك كثيرا من الإيجابيات ، كما كانت لها أيضا بعض الجوانب السلبية .

إلا أن ما يعني في هذا المقام هو أن ماتم في قطاع الصناعة كان يستهدف توسيع الرقعة الصناعية في مصر وتحويلها إلى بلد صناعي زراعي ، بعد أن كانت تعتمد في اقتصادها على الزراعة وخاصة زراعة القطن .

استهدفت خطط التصنيع إقامة المصانع ولم تحرص على نقل التكنولوجيا نقلا يتيح استيعابها وتوطينها واستحوازا . واعتمدت مشروعات كثيرة على شراء المصانع جاهزة للتركيب والتشغيل في صورة عبوة أو حزمة شاملة لرأس المال والمعدات وبعض السلع الوسيطة بل والعلامة التجارية أحيانا تحت إشراف خبراءها الأجانب ، مما عرض مثل هذه المشروعات إلى مواجهة صعوبات مادية وفنية في بعض الأحيان ، فضلا عن تقوية المركز الاحتكاري للبلد أو الشركة الموردة للمصنع .

كما أن البيانات المعلنة رسميا تشير إلى أن خطط التصنيع تجاوزت في طموحها إمكاناتنا المادية والبشرية ، ولم تكن ضمن سياسة شاملة متوازنة تخدم قطاعات الانتاج والخدمات ككل ، باعتبار كل هذه القطاعات قطاعات متكاملة يدعم بعضها البعض ، ولذلك عجزت هذه الخطط عن تحقيق معدلاتها المستهدفة .

وتشكيل الأجهزة القائمة على تنمية القطاع الصناعي قد يكون تشكيلا جيدا ، إلا أنه لا يتعارض مع ماندعو إليه من قيام أجهزة لنقل التكنولوجيا والتنسيق السليم بين مخططات هذه الأجهزة جميعا .

### القسم الثالث :

#### سياسة نقل التكنولوجيا :

لاتدعى هذه الدراسة أنها تضع سياسة لنقل التكنولوجيا ، فذلك مهمة نرجو أن نوفق في توضيح كيف يتم إنجازها ، وما هي الظروف والعوامل المرتبطة بها ، تلك التي تسبقها والتي توكبها والتي تعقبها ، توفيراً لضمانات النجاح وتجنباً لاحتمالات التعثر في مثل هذه القضية التي نعتبرها قضية مصيرية .

ومن خلال المناقشات المستفيضة التي أجراها المجلس أثناء دراسة الأوراق المقدمة في هذا الموضوع برزت آراء واعتبارات يجب أن نؤكد عليها وهي تلخص فيما يلي :

- أن نقل التكنولوجيا ، أو بالأحرى الانتقال إلى عصر التكنولوجيا ، بالقدر الذي نطمح فيه لتحقيق الأهداف المنشودة ، يعني

تغييرا في أسلوب حياتنا ونمط سلوكنا ، ونظام عملنا ، ونوعية العلاقة بين أفراد مجتمعنا ، كل في موقعه . لم يكن عسيرا علينا في أى وقت من الأوقات ان نحس بمشكلة نعيشها ، وأن نقدر أبعادها ، وأن ينبى أولو العلم منا إلى دراستها ووضع الحلول الملائمة لها . وكثيرا ما خططنا لهذا الأمر أو ذاك ، وكثيرا ما رسمنا سياسات طموحة في هذا المجال أو ذاك ، إلا أننا في كثيرا من الأحيان لم نكن نستقر على حال ، ولا نكاد نشعر في تنفيذ مخطط حتى نفاجأ بوقفه أو تغييره إلى أن أصبحنا نشعر بأننا نعيش حقا من التجارب المتلاحقة التغيير والتي لا تنتهى إلى غاية محدودة سوى متاهات يضيع الهدف بين دروبها المتشعبة والمتقاطعة .

– ان البناء السليم لتكنولوجيا مصرية يجب ان يقوم على الانسان المصرى .

– قد يكون التخطيط أمرا سهلا على الورق ، والتدريب والتعلم والاستيعاب بل والابتكار أمور أثبتنا كفاءتنا فيها عند كل أنواع التحديات على مر التاريخ ، إلا أن أهم ما يتقصنا في هذه المرحلة هو الالتزام والانضباط لدى الانسان المصرى في جميع المواقع ، بدءا بالمواقع القيادية ، فهى القدوة ، وبدون قنوة سوية لا يمكن أن نتوقع من الجماهير أن تتجاوب وأن تسهم بجهدا الفعال والضرورى لنجاح أى خطة قومية .

– لكى يتحقق التجاوب والتفاعل البناء بين واضعى السياسات والخطط وبين منفذيهما والجماهير المستقبلية لها حتى يقوم كل فرد بالدور المطلوب منه في تحرك متناسق ومتجاوب ، يجب أن تكون هناك سياسات وخطط معينة ومحددة ومفصلة ومعلنة ، وأن يكفل لها عوامل البقاء والاستمرار حتى تبلغ غايتها ، وهذا الأمر يتطلب بالضرورة :

• الاختيار الدقيق للهيئة التى سيناط بها وضع هذه السياسة والخطط وبناء هيكلها بعناية وتجرد ومنحها صلاحيات مطلقة في وضع الخطط ومتابعة تنفيذها على ان تتمتع بالمرونة الملائمة في عملها لمواجهة التغيرات المحلية والعالمية .

• توفير المعلومات الشاملة والتفصيلية والدقيقة سواء كانت معلومات محلية تتعلق بمواردنا وواقعنا وإمكانياتنا البشرية والمادية ، وخلاصة تجاربنا الماضية في شتى المجالات وغير ذلك من المعلومات المحلية الضرورية أو كانت معلومات من الخارج تشمل ما يجرى في مجال الصناعة والتجارة والمال ، كما تشمل بيانات شاملة عن تجارب الدول الأخرى في مجال نقل التكنولوجيا ، وطرق نقلها وأنواع التعاقدات المتاحة لهذا النقل .

• فى ضوء ذلك ، وفى تناسق مع الخطة العامة للدولة في التنمية والانتاج والخدمات ، تضع الهيئة الدائمة المختارة خططا لنقل التكنولوجيا وتضع لها مراحل محددة وأولويات مفصلة .

• تنظيم حملة إعلامية شاملة تستهدف توعية الناس بما يجرى وتجذبهم إلى معاشية التغيير الجديد والإسهام في تحقيقه ، كل في موقعه ، وكل على قدر طاقته وإمكاناته .

– ان وضع سياسة وخطط قومية لنقل التكنولوجيا لا يعنى وضع سياسة وخطط للتصنيع أو للخدمات أو للتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها من الخطط العامة للدولة ، ومع ذلك فسياسة وخطط نقل التكنولوجيا تخدم هذه الخطط جميعا ، ولذلك يجب ألا توضع في معزل عنها ، بل يجب أن توضع في ضوءها وعلى هدى منها .

– لا بد لواضعى سياسة نقل التكنولوجيا أن يضعوا في اعتبارهم أن هذا النقل يرتبط بعوامل شتى وأركان حيوية من ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا :

• فهو يرتبط بحضارتنا وما اثبتناه على مر القرون من مدى قدرتنا على التكيف والاستيعاب .

• وهو يرتبط بماضيينا القريب وحاضرنا الواقع وما تهيأنا أو نتهيأ له في هذه الفترة من معاشية أساليب معينة من الثقافة والممارسات الاجتماعية والفنية والحضارية .

• وهو يرتبط بظروفنا وأحوالنا السياسية ، وكيف نتخير القرار الملائم لامكانياتنا وظروفنا ، ثم كيف نتخذ هذا القرار ، ثم كيف نضع له

ضمانات بقاءه ورسوخه واستمراره واحترامه .

• ويرتبط بظروفنا الاقتصادية ومستوى معيشتنا ، وبالأمال التي يمكن أن نحققها لأجيالنا المقبلة ، من خلال رؤية وأعية وواقعية لمواردنا وإمكاناتنا الطبيعية والبشرية والجغرافية .

• ويرتبط بمستوى ثقافة عمالنا وفلاحينا ومستوى كفاءتهم واستعدادهم لاستيعاب هذا الاسلوب أو ذاك في العمل والانتاج .

• ويرتبط بنظام التعليم على جميع نظمته ومستوياته ويمدى تجاربه مع متغيرات العصر ، وإلى أى مدى يعد أبنائنا إعدادا سليما ليضعهم على الدرب مزودين بالعلم والمهارات والأخلاق وهى جميعها ومجموعة تشكل العناصر الضرورية للنجاح .

• ويرتبط بنظام العمالة القائمة ويقوانينها التي حارت بين الشرق والغرب ولم تحقق النتائج المرجوة فى كثير من الحالات فى ظل نظام الإدارة والإنتاج القائم ، فما بالنا بها فى ظل الميكنة والتحديث اللذين نطمح فيهما بانتقالنا الى عصر التكنولوجيا .

• ويرتبط بالهيكل العام للقوى العاملة ويتخطيطه على نمط يخدم مخططات التنمية وما سوف يتطلبه التخطيط التكنولوجى وبرامجه على المدى القريب والمدى البعيد .

• ويرتبط بالسياسة التمويلية ، ويتوافر رأس المال اللازم لكل مشروع ، ورأس المال إما أن يكون من المال العام للدولة ، أو يكون من المستثمر المصرى أو الأجنبى ، وهذا المستثمر حذر بطبعه ويحتاج الى توفر مناخ يطمئنه على مصير أعماله وأمواله ، الأمر الذى يقتضى وضع تشريعات وإرساء سياسات متوازنة وثابتة وطويلة الأمد ، مكفولة بضمانات الاستقرار والبقاء .

• ويرتبط بتوافر الرؤية الواضحة والمدروسة والمحسوبة لما نستهدف إدخاله من تقنيات ، ومن أين نستجلبها ، ويمدى قدرتنا وكفاءتنا وخبرتنا فى التفاوض على طلب أفضل ما يلائم احتياجاتنا من تقنيات من أفضل مصادرها ، وكيف يتم ذلك بشروط وضمانات تكفل سلامة نقل التكنولوجيا الذى تقتضيه الظروف ، كما يتيح الفرص الجيدة لاستيعاب

هذه التقنيات وتطويرها وتوطينها أو استحوازا .

• ويرتبط بنظام التعامل والعلاقات الدولية ، وهو نظام يقوم حاليا على احتكار الدول المتقدمة لمفاتيح المنجزات العلمية والتقنية ، وحرصها هى والشركات الكبرى والمتعددة الجنسية على استغلال ثروات الدول النامية والمتخلفة والابقاء على اتساع الفجوة الواسعة بينها اقتصاديا وعلميا وتقنيا ، الأمر الذى يؤكد الحاجة إلى قيام نمط سلوكى عادل وإنسانى فى المعاملات الدولية فى المجال الاقتصادى عامة والتكنولوجى خاصة .

هذه كلها عوامل مرتبطة بسياسة نقل التكنولوجيا ، وهى وإن كانت فى مجموعها ومفرداتها تمثل حصرا للمقومات والضمانات اللازمة لنجاح النقل المناسب للتكنولوجيا المناسبة لمجتمعنا ، فهى فى نفس الوقت ، وبطريق غير مباشر ، تشير أيضا الى المحاذير التى قد تقيم المعوقات أمام نقل التكنولوجيا أو تنحرف بها الى مسار قد يكون ضرره أكثر من نفعه .

#### القسم الرابع :

نموذج من تجارب الدول النامية فى نقل التكنولوجيا :

لعل من أهم العوامل التى تؤدي الى نجاح خطة عامة هو انضباط الأفراد والمجموعات العامة فى هذه الخطة بدءا بمن يتولون مهام القيادة والتخطيط ، ومرورا بالأجهزة المنفذة ، وانتهاء بالأفراد العاديين سواء منهم من يسهم بجهد ضئيل على قدر ما يطلب منه ، أو من يتلقى ثمار هذه الخطة فيحسن تلقيها .

إن الإنسان فى الدول الصناعية المتقدمة ( مثل كوريا الجنوبية ) لا يتمتع بقدرات ذهنية واستعداد لاكتساب مهارات معينة أكثر مما يتمتع به الإنسان المصرى . والنموذج الذى يسوقه المجلس عن التجربة الكورية فى نقل التكنولوجيا يفصح عن السر فى نجاح هذه التجربة .

الإنسان الكورى إنسان منضبط الى حد كبير ومن ثم فإن الشعب الكورى بأفراده وجماعاته ، عندما قرر نقل التكنولوجيا ووضع خطته الخمسية الاولى ( ١٩٦٢ - ١٩٦٦ ) وتلاها بالخطط الثانية والثالثة

استخدام الخبرات الأجنبية وإعداد المهارات المحلية المدربة وتنمية التكنولوجيا الوطنية والتحرك نحو الصناعات الثقيلة .

وكانت الخطتان الثالثة والرابعة امتدادا للخط الثانية مع استخدام تكنولوجيا جديدة ومتقدمة والتركيز على الصناعات الثقيلة والخدمات الاجتماعية والزراعية .

ومن ملامح نجاح التجربة الكورية الجنوبية :

- زيادة معدل النمو الصناعى بنسبة ٣٠ ٪ عام ١٩٧٣ .
- ارتفاع قيمة الصادرات من ٥٥ مليون دولار عام ١٩٦٢ الى ٤٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ وتوقع وصولها الى ١٤٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٨١ .
- ارتفاع نسبة البضائع المصنعة فى قائمة التصدير من ٢٧ ٪ عام ١٩٦٢ الى ٩٠ ٪ عام ١٩٧٤ .

بفضل هذا النجاح فى التكنولوجيا تحول المجتمع الكورى الجنوبى الى مجتمع منتج ومصدر .

القسم الخامس :

### خلاصة وتوصيات

فى ضوء ما تقدم من دراسات ، يتضح أن عملية نقل التكنولوجيا ، أو على الأصح اجتيازها واتخاذها أسلوبا أساسيا فى الانتاج ، هى عملية حتمية لتحقيق النمو الانتاجى والاقتصادى بالمعدل الذى يكفل الاكتفاء والرخاء ، الأمر الذى يتعذر تحقيقه اذا اكتفينا بالوسائل التقليدية .

كما يتضح من بعض تجاربنا أننا قادرون على تحقيق النجاح فى هذا السبيل اذا وفرنا له عوامل النجاح ومقوماته ، واذا خططنا لذلك ونفذنا ما نخططه بجدية واصرار فى ظل ضمانات قوية تكفل الاستقرار والاستمرار ، مع فصل أجهزة نقل التكنولوجيا فصلا تاما عن التيارات السياسية ، وقصرها على نوى الخبرة والاختصاص ودعمها بصلاحيات كبرى لا تتأثر بالجهاز الحاكم ، وأن تتحرر فى عملها من بعض ما هو قوائم أو قد يقوم من قيود تعوق مسيرتها أو تنحرف بمسارها .

والرابعة ، اتبع اسلوبا واقعيا ومحسوبا فى تخطيطه ، واقتنعت كل الأطراف المعنية بما وضع من تخطيط ، فاستجابت له فى إيمان وانتماء وحماس ، وكان لابد لهذا الجهد المخلص والشامل والجاد أن يحقق النجاح المنشود ، بل إنه تجاوز فى نجاحه ما كان مأمولا فيه ومخططا له .

وتتلخص التجربة الكورية الجنوبية فى نقاط وأجراءات ولامح نوجزها فيما يلى :

- بدأت التجربة باقتناع فئة واعية من الكوريين بحتمية اللجوء الى العلم والتكنولوجيا لتحقيق النمو الاجتماعى والاقتصادى بمعدلات تتجاوز كثير من المعدلات التى تتيحها الأساليب التقليدية .
- اتخذت الخطوات العاملة على خلق مناخ علمى وتكنولوجى وتنمية الوعى بدور العلم والتكنولوجيا وترسيخ الإرادة على احداث التغير فى اصرار .

- رسم سياسة قومية واضحة ومعلنة وشاملة لسياسات تعليمية وتدريبية وعلمية واقتصادية واجتماعية ، ووضع هذه السياسات موضع التنفيذ الجاد .

- إنشاء أجهزة مركزية متخصصة للبحوث والتطوير وتنمية التصميمات الصناعية والهندسية والبحوث التكنولوجية ، وكذلك شئون الإعلام والتوثيق العلمى والتكنولوجى للمراكز القومية للقياس والمعايرة وضبط الجودة والرقابة الانتاجية .

- وضع سياسة معلنة لاستثمار رأس المال الأجنبى والاستفادة بالخبرات الأجنبية وخبرات العقول الوطنية المهاجرة .

- تحديد مجالات وألويات قطاعات التنمية من واقع التقويم الدقيق لإمكانات الدولة واحتياجاتها الملحة وتطلعاتها المستقبلية .

- وضع خطط متدرجة ، تميزت الخطه الخمسية الاولى فيها ( ٦٦-٦١ ) بتنمية الصناعات الخفيفة والاعتماد على العمالة الزائدة وتشجيع القطاع الخاص والاهتمام ببناء شبكات المواصلات والموانى والعناية الخاصة بالتعليم الفنى .

وتميزت الخطه الخمسية الثانية بتنمية قطاعات الكيماويات الصناعية والأسمدة والأسمت والبتروكيماويات والحديد والصلب ، كما توسعت فى



\* تتمثل مهمة وأهداف الجهاز المركزي لنقل التكنولوجيا والأجهزة الفرعية له فيما يلي :

- في ضوء إمكانات البلاد وحاجاتها في الحاضر وطموحاتها في المستقبل ، تضع هذه الأجهزة سياسة تكنولوجية صريحة واضحة ومعلنة ، وعلى هديها توضع خطط لنقل التكنولوجيا يراعى فيها التدرج في حجم ادخال التكنولوجيا وطرق إدخالها ، مع وضع قوائم بتصنيف السلع والخدمات التي يراى إنتاجها ووضع استراتيجية للتمويل اللازم للإنتاج ، واستراتيجية لأنواع تقنيات الإنتاج .

- وضع أهداف محددة بالنسبة لإنتاج سلع معينة وتطوير سلع معينة في أوقات محددة .

- وضع ضوابط عامة لصيغ التعاقد مع الشركات الموردة للتكنولوجيا في كل قطاع تتيح أفضل الفرص لاستيعابها وتطويرها وانتشارها واستحواذها ، وصولاً إلى النهاية إلى تدعيم التكنولوجيا الوطنية والاعتماد عليها في المقام الأول .

\* توفير المناخ اللازم ودعم الإمكانيات البشرية بما يلزم متطلبات الانتقال إلى عصر التكنولوجيا ، وذلك من خلال :

- تنظيم حملة اعلامية لنشر الوعي التكنولوجي والالمام بأهمية دور العلم والتكنولوجيا في صنع رخاء الوطن والمواطنين ، وبكيفية الاسهام في خطط نقل التكنولوجيا .

- إعادة تنظيم هياكل التعليم والتدريب وبرامجها ، لكي تغذى خطط التنمية بالإدارى المتطور ، والفنى الكفاء ، والعامل الماهر .

- تدعيم أجهزة البحث العلمى ، وخاصة الأبحاث التطبيقية ، ووضع استراتيجية لها تكفل الارتفاع بكفاءتها في مجال نقل التكنولوجيا التي تتطلبها خطط التنمية والإنتاج ، وتشجيع الباحثين في هذا المجال بتقديم حوافز مادية وأدبية مجزية للمبدعين منهم .

كما يتضح من هذه الدراسات أن النظام الأمثل للتخطيط ، وأساليب ووسائل تنفيذ هذا التخطيط ومتابعة تختلف من بلد إلى بلد ، وإذا ما استقر اختيارنا لنظام معين فهذا النظام لن يكون بالضرورة نظاماً موحداً يطبق على كل القطاعات ، فظروف كل قطاع وإمكاناته وقدراته ووسائله وأهدافه قد تختلف من قطاع إلى قطاع ، بل إن التخطيط في القطاع الواحد يجب أن يتسم بالمرونة الكافية ليحقق باستمرار تلاؤمه مع المتغيرات المحلية والعالمية ، وليسمح بتحقيق التطور في الوسائل التقنية المحلية والمستوردة .

وبعد أن أستمع المجلس هذه الدراسات يتقدم بالتوصيات العامة الآتية :

\* إنشاء مركز قومي لدراسات نقل التكنولوجيا ، وتنسيق مهمته مع نشاط أجهزة البحث العلمى ، وخاصة البحث العلمى التطبيقي ، في الجامعات والمعاهد وغيرها ، بحيث توجه هذه الأجهزة قدراً كبيراً من نشاطها لابتكار ما يلائمنا من تقنيات والإسهام في نقل وتطوير وتوطين ما تستجلبه من تقنيات .

\* إنشاء جهاز مركزي لنقل التكنولوجيا ، وجهاز فرعى لكل قطاع أو مجموعة قطاعات من قطاعات الإنتاج والخدمات ، ووضع تحديد دقيق وواضح لمهمة كل من هذه الأجهزة وأهدافها ، وعلاقة كل منها بالآخر ، بما يحقق التنسيق والتكامل بين خططها والخطة العامة للدولة في التنمية والإنتاج . ويكون رأى هذا الجهاز المركزي وقراره ضرورياً وملزماً في اختيار التقنيات في القطاعات المختلفة ، ولهذا يجب أن يكون الجهاز تابعاً لأعلى المستويات بالدولة ، وأن تصدر التشريعات التي تكفل استقلاله وتدعم صلاحياته ، وتوفر له الاستقرار بحيث لا يخضع للتغيرات السياسية ، وتكون خططه وخطط الأجهزة الفرعية ملزمة للوحدات والهيئات العاملة في نطاق كل قطاع .

## دور العلماء والباحثين فى دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية

تمثل المشروعات الاستثمارية فى مجالات الصناعة والزراعة وغيرهما من المجالات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حجر الزاوية فى خطط التنمية ذات الآثار البعيدة على الاقتصاد القومى والحياة الاجتماعية فى بلادنا .

وقد عانت مصر فى بعض مراحل التنمية فيها ، من اقامة مشروعات استثمارية تكلفت الطائل من الأموال والوقت والجهد دون أن تتوفر لها المقومات الأساسية لنجاحها وتحقيق العائد الكامل منها ، بل إن بعضها أدى إلى إهدار للأموال والوقت والجهد جميعا ، وإلى إحباط وتعطيل بعض خطط التنمية والمشروعات المترتبة على استكمالها .

ولعل السبب الرئيسى وراء عدم الاستفادة المثلى من بعض هذه المشروعات أو عدم نجاح بعضها ، هو عدم توافر دراسة علمية متكاملة الجدوى تعد بمعرفة خبراء واستشاريين على درجة عالية من الكفاءة ، وطول الخبرة فى هذه المجالات لتثبيت صلاحية هذه المشروعات فنيا واقتصاديا وملائمتها اجتماعيا .

ومن هنا فقد استقر الرأى على ضرورة إجراء دراسات الجدوى

– إعطاء الأولوية والدعم للكفاءات والخبرات المحلية ممثلة فى بيوت الخبرة والبيوت الهندسية والخبرات والأجهزة المحلية القادرة على القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة ، حفزا للإنسان المصرى على تقديم العطاء البناء ، وتوفير النفقات الباهظة التى تنفق على الجهات الأجنبية .

\* اتخاذ إجراءات معاونة وضرورية ووضع ضوابط معينة تكفل دعم نقل التكنولوجيا وسلامة هذا النقل وحمايته . وفى مقدمة هذه الاجراءات والضوابط :

– تطوير النظام الإدارى فى كل قطاع وفى كل وحدة إنتاج وفقا لأحدث أساليب الإدارة .

– تطوير جهاز الإحصاء والمعلومات بحيث يكون قادرا على تزويد الجهات المعنية بما يلزمها من معلومات وبيانات دقيقة وشاملة وفورية .

– إعادة النظر فى قوانين العمالة لتجنب ظاهرة البطالة المقنعة من ناحية ، وربط الأجر بالانتاج وتوخى توفير الحوافز للممتازين وتقديم الثواب وتوقيع الجزاء على من يستحق من ناحية أخرى .

– التنسيق بين الجهات المعنية للعمل على إعادة تشكيل هيكل القوى العاملة بما يخدم متطلبات خطط الانتاج .

– وضع ضوابط لهجرة الكفاءات والخبرات المصرية بحيث لا تؤثر هذه الهجرة على مستوى الأداء المحلى .

– وضع ضوابط للحماية الجمركية لمنتجاتنا المحلية ، بحيث تؤدي هذه الحماية وظيقتها بشكل متوازن ، فلا تشجع على تهاون المنتجين فى الالتزام بالمواصفات القياسية ومستوى الجودة المطلوب فى منتجاتهم أو تهاونهم فى التطوير والتحسين المستمر لهذه المنتجات وصولا بها الى مستوى الانتاج العالمى المتقدم .

يندرجون في تنظيمات ثلاثة : مكاتب خاصة قائمة على العلماء المصريين كأفراد وليس كتتنظيم ، ومكاتب مصرية تابعة لشركات أجنبية ، ومكاتب لشركات استثمارية أجنبية في مصر ، كذلك فإن مستوى الهيئات المصرية القائمة بدراسات الجدوى مازال ضعيفا بالمقارنة بغيرها من الهيئات والمكاتب الأجنبية .

ويرى البعض أن دراسات الجدوى تتوفر لها سبل النجاح إذا نظمت بقانون أو تولاها تنظيم حكومي ، ولكن الذي لاشك فيه أنه قد أن الأوان لوضع تنظيم قد يدعمه لون من التقنيين يضمن إشراك الخبرة المصرية في دراسات الجدوى التي تتطلبها خطط التنمية ، الأمر الذي يعاون المراكز البحثية على تطوير أبحاثها الجارية ، كما أن تزاوج الخبرة الأجنبية مع الخبرة المصرية في بادئ الأمر يوفر للمشروعات فرصة وجود تقنية حديثة متقدمة مطعمة بمعرفة حقيقية بالبيئة المحلية ، ويعمل في نفس الوقت على تدريب الخبراء والعلماء المصريين على هذا اللون من الخبرة والتخصص الهام .

وقد خلص المجلس إلى التوصيات الآتية :

\* إصدار قانون يحتم توافر دراسات الجدوى بالنسبة للمشروعات الاستثمارية العامة ذات التمويل الذي يزيد عن حجم معين ، بواسطة بيوت الخبرة وخبراء استشاريين ذوي مواصفات معينة من الكفاءة وطول الخبرة والتخصص في هذه الدراسات .

ويتطلب ذلك ضرورة تسجيل مكاتب دراسات الجدوى موضحا بها أسماء أعضائها ومؤهلاتهم والخبرات السابقة لهم ومكاتبهم ، كما يتطلب إنشاء جداول للخبراء في المجالات التخصصية المختلفة ( زراعية وصناعية وهندسية وطبية واقتصادية واجتماعية وقانونية وغيرها ) .

\* وضع تشريع يتيح إشراك بيوت الخبرة المصرية في دراسات

للمشروعات الاستثمارية التي تبلغ أحجام الاستثمارات فيها مبلغا معينا ، وإن كان هذا لا يمنع الجهات المختصة - لاعتبارات معينة - أن تطلب إعداد دراسات جدوى للمشروعات التي تقل قيمة المال المستثمر فيها عن هذه المبالغ .

وقد درجت - في السنوات القليلة الماضية - بعض الوزارات ، والهيئات والمؤسسات الحكومية وبالقطاع العام ، على طلب إجراء دراسات لجدوى بعض مشروعاتها الاستثمارية وقام بأغلبها مكاتب خبرة واستشاريين أجانب .

وفي مصر ثروة من الخبرات والكفاءات المصرية متمثلة في العلماء والباحثين والخبراء المتجمعين أو المتناثرين في الجامعات ومعاهد ومراكز البحوث والهيئات والوزارات العديدة .

وبلادنا مقبلة على مرحلة تنمية ضخمة تعوز مشروعاتها دراسات للجدوى واسعة ودقيقة ومتعمقة ، ولا يجوز ألا يشترك في هذه الدراسات علماءنا وباحثونا الذين يتميزون إلى جانب خبراتهم - بالولاء العميق لمصر وقضايا تنميتها .

وإذا كان القيام بدراسة الجدوى يمثل مهنة أو حرفة يتطلب إتقانها سنوات طويلة من الممارسة للحصول على الخبرة اللازمة لها ، فإن العلماء والباحثين لا يقومون بكل هذه الدراسات ولكن يستعان بهم كمستشارين لحل مشكلة معينة ، وإذا كانت بيوت الخبرة تقوم بدراساتها معتمدة على فريق متكامل من الخبراء يتناول الجوانب التفصيلية للمشروع ، فإن معاهد البحوث والجامعات تستطيع دراسة الجوانب العامة للمشروع ، وإعطاء الخبرة المتخصصة في موضوع معين ، وتكوين الكوادر اللازمة للتخصصات المطلوبة لدراسة الجدوى .

ونظرة إلى القائمين بدراسات الجدوى في مصر ، تبين أنهم

## الدورة التاسعة ١٩٨١ - ١٩٨٢

# دور العلماء والباحثين في المحافظة على البيئة

البيئة هي ذلك المحيط الذي يعيش فيه الانسان ويمارس فيه نشاطه في الحياة ، وهي أيضا ذلك المستودع لموارد الانسان وعناصر الثروة المتجددة وغير المتجددة والتي تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر على الانسان وتتأثر به لاسيما في عصرنا الحالي الذي تتزايد فيه قدرة الانسان على التأثير في البيئة حتى بلغت درجة يتعمق عليه معها أن يفكر مليا ، ويراجع نفسه ، تولعا لمخاطر بيئية تتهدد حياته وتهدد الأجيال القادمة من بعده . ونحن بدأ الانسان تاريخه على هذا الكوكب كان جل همه حماية نفسه من غوائل العوامل البيئية وخاصة ما يحيط به من حيوانات ضارية وكائنات دقيقة تفكك به ، ودار الزمن وأصبح الانسان الآن وجل همه حماية البيئة من غوائل الانسان .

ومن المعروف أن للبيئة مع مرونتها طاقة معينة وحدودا على استيعاب ما يمكن أن يطرا عليها من تغيرات نتيجة لنشاط الانسان ، فإذا تجاوزت هذه الحدود أدى ذلك الى خلل يصعب إصلاحه أو تعويض خسائره ، ولا يمكن للانسان أن يتعرف هذه الحدود إلا عن طريق البحوث والدراسات التي تنقضي علاقة الإنسان بالبيئة وتعامله معها حفاظا على

الجدوى ، وإشراك العلماء المصريين بوجود ممثلين منهم في المشروعات المشتركة بين مصر والدول والهيئات الدولية والأجنبية ، وأن تكون للمشروعات دراسات جدوى محلية كلما أمكن ذلك .

\* العمل على دعم المراكز والهيئات القائمة على حصر البيانات والاحصاءات اللازمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والسياسية والفنية وغيرها ( مثل الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، وجهاز الزراعة وجهاز الصناعة وجهاز تنظيم الاسرة وغيرها من أجهزة القطاعات المدنية الاخرى ) وعلى التنسيق والتكامل فيما بينها ، بما يمكنها من إتاحة المعلومات الدقيقة والوافية في هذه المجالات .

\* حصر ما تم من دراسات للجدوى للتعرف على الأنواع المتاحة من هذه الدراسات ، وتجميعها وتصنيفها للرجوع اليها في بعض المشروعات الماثلة وحتى لاتبدأ دراسات الجدوى الجديدة من نقطة الصفر مما يولر الجهد والتفقات .

\* حفز وتشجيع الهيئات البحثية لدراسة وسائل إنشاء هيئات خبرة استشارية تخصصية أو متكاملة بها ، تضم ذوي الخبرة من العلماء والباحثين الراغبين من العاملين داخل هذه الهيئات سواء كانت مراكز للبحوث أو جامعات ، وتنظيم دورات لتشجيع هؤلاء العلماء على تطوير وتنمية خبراتهم وتطوير علمهم وبحوثهم في مجالات دراسات الجدوى المختلفة .

\* دعوة الجامعات للعمل على إعداد الكوادر القادرة على الإسهام في دراسات الجدوى وتقييمها ، ويمكن الاستعانة في ذلك بالخبراء المصريين في هذا المجال ، مع استمرار تدريب هذه الكوادر وتطويرها ، ولعل الدراسة لدبلوم دراسات الجدوى التي تنظمها كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة أن تكون إحدى الوسائل في هذا السبيل .

توازنها وحماية سلامتها .

وترتبط آثار الانسان على البيئة بمجالات رئيسية ثلاثة :

**أولها :** يتصل بمشكلة السكان وتزايدهم المطرد وتزاحمهم فى مناطق الاستقطاب السكانى وتزايد تطلعاتهم الاجتماعيه والاقتصادية ، وتعاضل استنزافهم واستهلاكهم للموارد وهو ما يعبر عنه بثورة التطلعات المتزايدة ، وما تبعها من تزايد فى معدلات استهلاك الموارد وتغير أنماط الاستهلاك وعدم ترشيدها - وقد أدى تفاقم مشكلة السكان والنمو السكانى السريع الذى تزيد معدلاته كثيرا على المعدلات المناسبة فوق رقبه محدودة من الأرض إلى آثار عديدة تنذر بالخطر ، منها بطء معدلات النمو الاقتصادى والاجتماعى والزهوض بالخدمات البيئية العامة ، بل إن هذا الانفجار السكانى أصبح يلتهم ثمار الجهود المبذولة فى تنمية الدخل القومى وزيادة فى الرقعة الزراعية ويتسبب إلى حد كبير فى تدهور المرافق المختلفة ، والعوامل المؤثرة فى صحة البيئة المصرية من مياه وصرف صحى وتخلص من الفضلات ومخلفات الصناعة وتلوث الهواء والتربة والازدحام والضوضاء وغيرها .

كما أن هجرة السكان من الريف الى الحضر وهى من أبرز سمات التحولات المعاصرة ، تزيد من مظاهر الضغط السكانى لدرجة تفسد البيئة وتقلل من صلاحيتها للحياة الانسانية ، وقد تفاقم هذه الظاهرة فى القاهرة الكبرى ، حيث زادت نسبة تعداد سكانها الى جملة سكان الجمهورية من ١١ ٪ عام ١٩٧٦ الى نحو ٢٠ ٪ عام ١٩٨٠ ، وتقول الاحصاءات السكانية كذلك ان ٧١ ٪ من المصريين كانوا يسكنون الريف عام ١٩٤٠ وقد انخفضت هذه النسبة فى الوقت الحاضر الى ٥٧ ٪ أو أقل بسبب الهجرة المتزايدة من الريف الى الحضر ، مما يشكل عبئا جسيما على المرافق والخدمات ويحمل البيئة ما لا طاقة لها به أو باستيعابه - أضف الى ذلك المشاكل التى تزيد الحال سوءا وإنجامة عن الانتقالات اليومية من الريف الى الحضر التى بلغت لمدينة القاهرة

مثلا أكثر من مليون نسمة مما يضيف عبئا جديدا مفاجئا على المرافق العامة تنوء بحمله ويعجزها عن الوفاء بأداء خدماتها مما يؤدي فى النهاية الى تدهور البيئة وعناصرها المختلفة .

وتجدر الإشارة أيضا فى هذا المقام إلى الزيادة المطردة فى معدلات الكثافة السكانية فى المدن مما أوجد مشكلة بالغة الخطورة على البيئة والمرافق ، وقد بلغت كثافة السكان فى بعض احياء مدينة القاهرة ( باب الشعريه ، وروض الفرج ) أكثر من مائة الف نسمة بالكيلو متر المربع بما يجاوز أربعة أمثال الكثافة السكانية المناسبة ، والملائمة لصلاحية البيئة ، والعيش فيها بسلام ودون زحام يخنق الانفاس ، أو ضوضاء تذهب براحة الانسان ، وتسبب له بعض الأمراض ، وهنا تبرز أهمية تخطيط المدن وأثره على البيئة وضرورة إنشائها وتخطيطها على الأسس البيئية القوية .

أما المجال الثانى الذى يرتبط بآثار الانسان على البيئة فيتصل بقضية التلوث البيئى ، وهى قضية وثيقة الصلة بنواح متعددة من نشاط الانسان من حيث استنفاده للموارد البيئية غير المتجددة كالبترول والمعادن وغيرها وما أدخله على البيئة فى ثورته الزراعية من الكيماويات والمخصبات وما استجد فى ثورته الصناعية من ملوثات نتيجة لاحتراق الوقود وما تنفثه المصانع ووسائل النقل من سموم ودخان وأتربة علاوة على مخلفات الانسان .

كل هذه الملوثات والنفايات التى استحدثتها الثورة الزراعية والثورة الصناعية لاتستطيع البيئة الطبيعى أن تتحمل آثارها لأن نواتج العناصر المعروفة تفقد القدرة على تحصيلها ودرء أخطارها ، ومن ثم كانت لها آثارها الضارة والبعيدة المدى على البيئة أرضها ومائها وهوائها وعلى توازنها . وقد امتدت هذه الآثار الى مياه الشرب والمجارى المائية والبحار والبحيرات وكذلك إلى تلوث الهواء والتربة كما تلوثت البيئة من النفايات والفضلات الجافة وغيرها .

ويمكن أن نورد هنا بعض الأمثلة التي تدل على خطورة هذه المشكلة وأبعادها :

- التزايد المطرد في كمية الغبار العالق في الهواء ، وتدلل الأرصاد على أن الغبار زاد بمعدلات تتراوح بين ١٠ و ٥٠٪ من المعدلات الطبيعية وتبلغ كمية الغبار أو التراب المتساقط فوق مدينة القاهرة من ستين إلى مائة طن ( ٦٠ - ١٠٠ طن ) على الميل المربع في الشهر .

- تزايد نسبة ثاني أكسيد الكربون في الهواء بمعدل متوسط ٣٪ كل عام نتيجة لاستهلاك المصادر الحفرية للوقود .

- أخطر الملوثات الكيماوية والتي منها مركبات المعادن الثقيلة كالرصاص والزنك والكاديوم والمركبات العضوية الكلورينية ، لا تستطيع البيئة تحليلها ، ومن ثم تبقى وتتزايد كمياتها ، ويعظم خطورها على البيئة .

- يتفاقم خطر التلوث الجوي بمدينة القاهرة من سحب الدخان التي تطلقها يوميا عوادم أكثر من مائة ألف سيارة تجوب شوارعها ومائة وعشرين مدخنة للمصانع بالإضافة إلى نحو عشرين ألف موقع تنتشر بالمدينة من الورش والصناعات الصغيرة التي تنبعث منها نفايات يتلوث بها الهواء .

- الإسراف في استخدام المخصبات الكيماوية في الزراعة وما ينصرف منها إلى شبكات الري والصرف ، يفسد البيئة المائية بفعل الزيادة البالغة في مركبات النيتريت السامة أو بفعل الزيادة في مركبات الفوسفات وما يتبعها من نمو الطحالب نمو زائدا يفسد التوازن في الحياة .

كما أن من نتائج التوسع في استخدام المبيدات الحشرية أن تبقى نسبة في التربة لمدة طويلة قد تصل إلى عدة سنوات خاصة بعد إقامة السد العالي وقلّة مياه الغمر والاتجاه إلى الوسائل الحديثة بالري والتنقيط وتسرى هذه المبيدات في أنسجة النبات وتؤثر بعد ذلك على

المنتجات الزراعية وكذلك الحيوانية ، كما أنه قد تكون لمشروعات الري والصرف آثار جانبية كثيرا ما تسبب تدهورا في خصوبة التربة وملوحتها وارتفاع منسوب المياه الجوفية فيها .

- يجمع من مدينة القاهرة يوميا قرابة خمسة آلاف طن من القمامة منها ثلاثة آلاف طن من قمامة الشوارع وألفان من قمامة المنازل ، ولتعامل هذه القمامة بالطرق الصحية التي تكفل حماية البيئة من خطرها باعتبارها مصدرا من مصادر التلوث البيئي .

أما المجال الثالث الذي يرتبط بآثار الإنسان على البيئة فهو ما يعرف بقضية تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة على مصادر الثروة غير المتجددة من بترول ومعادن وغيرها بالاستغلال الأمثل والرشيد . وتتصل بموضوع استغلال مصادر الثروة الطبيعيه مسألة المحافظة على التوازنات البيئية إذ أن أي خلل في هذه التوازنات يستتبعه تحولات بيئية بعيدة الأثر .

#### نماذج للقضايا البيئية في مصر :

١- تسبب زحف العمران الحضري على الأراضي الزراعية في أن خسرت مصر حصيلة جهدها المتصل في توسيع رقعة الأرض الزراعية ويقدر معدل الزحف العمراني على الأرض الزراعية الخصبة بحوالي ٤٠ - ٥٠ ألف فدان سنويا في خلال السنوات العشرين الماضية ، والأمر يقتضى وضع سياسة وطنية لاستخدام الأرض .

٢- تم توزيع المراكز الصناعية في مصر على أسس لم تكن بينها الاعتبارات البيئية . وقد نشأ عن ذلك اكتظاظ بيئي في شبرا الخيمة وطلوان والاسكندرية وغيرها ، وتعرضت المناطق الأهلة بالسكان وشبكة المصارف إلى مخاطر التلوث البيئي بالمخلفات الصناعية ، والأمر يقتضى إدخال الاعتبارات البيئية في تخطيط توزيع المناطق الصناعية .

٣- تجاوز التلوث في مواقع متعددة حد الحرج مثال ذلك : تلوث بحيرة مريوط وسواحل الاسكندرية ومنطقتي حلوان وشبرا الخيمة وهواء

مدينة القاهرة .

٤- لم تراعى الاعتبارات البيئية فى تخطيط المناطق السكانية الجديدة ولا فى تصميم الوحدات السكنية ونشأ عن ذلك مشاكل تتصل بالمواسمة بين الأحوال البيئية والعوامل الاجتماعية وبين تصميم المبنى - مثال ذلك مناطق إسكان كوم أمبو ومشروعات الاسكان فى منطقة حلوان ومشروعات الاسكان الشعبى .

٥- يواجه الريف المصرى تزايداً فى تلوث البيئة وعناصرها ، نتيجة التوسع فى استخدام المبيدات والمخصبات .

٦- تتسبب حركة النقل فى البحر الاحمر وخليج السويس والبحر المتوسط وكذلك خط أنابيب البترول من السويس الى الاسكندرية فى تلوث مياه البحر بالزيت وفى تلوث الشواطئ المصرية وخاصة الشواطئ السياحية ، بالإضافة الى ما قد تتعرض له السواحل من مخاطر التلوث الطارئ الناشئ عن حوادث انفجار ناقلات البترول .

٧- ظهرت آثار بيئية نتيجة للتغيرات التى طرأت على نهر النيل وفروعه وأراضيه وشواطئ الدلتا بعد استكمال ضبط النيل بإقامة السد العالى ، مما يستدعى الاهتمام الخاص نظراً لجسامة بعض هذه الآثار .

٨- مصر مقبلة على إقامة عدد من المفاعلات الذرية واستخدام الطاقة النووية وهى مسألة ذات جوانب ومشاكل بيئية .

جهود العلماء والباحثين فى التصدى لقضايا البيئة فى مصر :

تجرى فى مصر فى الوقت الحاضر أنشطة ودراسات وبحوث تتناول قضايا البيئة من نواح مختلفة يضطلع بها نخبة من العلماء والباحثين وتهدف فى النهاية الى محاولة الحفاظ على البيئة وحل مشكلاتها وحمايتها من مخاطر تهدها وتهدد بالتالى حياة الانسان وأمنه وسلامته - وبعض هذه الأنشطة ولئن تقوم به الهيئات العلمية فى

مصر وحدها وبعضها يجرى فى إطار تعاون ثنائى بين هيئات مصرية ونظيراتها لها فى دول صديقة وبعضها يجرى فى إطار مشاركة مصر فى برامج صحة البيئة التى تشرف عليها منظمة الصحة العالمية ومساهمة وزارة الزراعة فى برامج البيئات الريفية التى تعاونها منظمة الأغذية والزراعة ، وكذلك مساهمة الشعبة القومية للتربية والعلم والثقافة فى الربط بين الهيئات العلمية وبين البرامج التى تشرف عليها منظمة اليونسكو وغير ذلك من الأنشطة المشتركة .

وغنى عن البيان أن القضايا البيئية تمثل نمطا من المشاكل العلمية والتطبيقية التى يقتضى تناولها عدد من الدراسات المتكاملة منها الأرصاد البيئية التى تهدف الى تقويم مدى المشكلة وأبعادها وشدها وإلى رصد تطورها ومنها البحوث التى تهدف الى تقويم أثر التحولات البيئية وتفاعلاتها ، ومنها التى تقصد إلى تبين وسائل الوقاية والعلاج ، والبحوث البيئية بطبيعتها متعددة الجوانب العلمية ولا تقتصر على تخصص علمى محدد ، وإنما تعتمد على جبهة علمية متعددة التخصصات .

#### برنامج قومى للبحوث البيئية :

من الواضح أن بحوثا ودراسات بيئية عديدة تجرى فى جهات وهيئات علمية متفرقة ويضطلع بها كثير من العلماء والباحثين من الجامعات والوزارات ومراكز البحوث والمعاهد العلمية المختلفة ، إلا أن معظم هذه البحوث وكذلك الهيئات التى تتولاهما تفتقر الى الترابط الوثيق فيما بينها حتى أن الكثير من هذه البحوث والدراسات على أهميتها البالغة إما لم تصل الى مرحلة التطبيق أو ظل الانتفاع بها فى التطبيق محدودا ، أو حدث تقاعس وتباطؤ فى التطبيق والتنفيذ كما فى بحوث حماية الشواطئ التى أسفرت عن نتائج ومقترحات عملية وتطبيقية بالغة القيمة مما قد يؤدى الى أن تصبح المعلومات المتحصل عليها قليلة الفائدة نظرا للتغيرات الطبيعية المستمرة فضلا عن ازدياد تكاليف

الحماية سنة بعد أخرى .

وفى ضوء كل ذلك وتمكيننا للترابط الوثيق والتنسيق فيما بين هذه البحوث والقائمين بها من العلماء والباحثين وكذلك الهيئات التي تتولاها ورغبة في انطلاقة كبرى للعمل المثمر البناء في هذا المجال ، فإن الأمر يتطلب انشاء برنامج وطني للبحوث والدراسات البيئية يأخذ في الاعتبار البحوث الجارية ويستكمل العناصر الناقصة فيها ويحدث الترابط والتكامل بين هذه الأنشطة جميعا . وكذلك بين القائمين بها من الهيئات والباحثين كما يحدث الترابط بين هذه البحوث وبين خطط التنمية .

ويمكن أن يشمل البرنامج الوطنى مجالات البحوث والدراسات البيئية الآتية والتي يقوم بها العلماء والباحثون والمتخصصون في علوم البيئة في مصر :

١- دراسة أنماط دوران الموارد وسريان الطاقة في النظم البيئية الطبيعية ، والتغيرات التي تطرأ عليها نتيجة استخدام الانسان وخاصة آثار الوسائل التكنولوجية الحديثة .

٢- الآثار التراكمية للبقايا والنفايات بالنواتج الجانبية الناشئة عن النشاط الحضري للمجتمع وعلاقة ذلك بصحة البيئة ، ودراسة انتقال الملوثات البيئية في الهواء وفي الماء وفي التربة ، والتحولات التي تطرأ عليها نتيجة تفاعلاتها مع عناصر البيئة والتغيرات التي تحدث نتيجة سريانها في السلاسل الغذائية .

٣- الآثار البعيدة لوسائل الانتاج الزراعي الحديثة على خصوبة الأرض ونتاجيتها .

٤- الآثار البيئية للزيادة السكانية المطردة والتحولات والتغيرات الديموجرافية .

٥- التقويم الاقتصادي في إطار النظرة البعيدة المدى لاستغلال الموارد الطبيعية المتجددة ( الزراعة - الري - المصايد ..) والموارد الطبيعية غير المتجددة ( البترول - المعادن - المياه الجوفية ) .

٢٠٨

٦- دراسة النظم البيئية التي أنشأها الانسان واستخدم في ذلك التكنولوجيا المختلفة في مواقع الاسكان والصناعة وغيرها في الحضر والريف ، وتحديد التفاعلات الجارية فيها ، مثل تفاعلات الطاقة انتاجا وسريانا ، وكذلك دراسة طاقة هذه النظم في استيعاب الأعداد المتزايدة في السكان والمنشآت الانتاجية في الصناعة والزراعة .

والمقترح أن يولى العلماء والباحثون الدراسات والموضوعات الآتية اهتماما خاصا :

- الأسس العلمية لاستخدام الأرض وتخطيط الامادة منها ، والهدف هو وضع خريطة لاستخدام الأرض في مصر ( على امتداد المليون كيلو متر مربع وهي جملة مساحة مصر ) إلى مدى خمسين عاما .

- دراسات بيئية على النظم البيئية المنتجة بقصد وضع الأسس العلمية لتحديد قدرتها على الاستيعاب وترشيد استغلال مواردها خصوصا في مجالات :

- مصايد الأسماك .
- المراعى الطبيعية في النطاق الساحلى من السلم الى رفح .
- دراسات على إعادة استخدام الموارد البيئية مثل :
- إعادة استخدام الصرف الصحي والصرف الزراعى .
- ترشيد استخدام المخلفات ( المخلفات الزراعية - القمامة - المخلفات الصناعية ) .

- دراسات لانشاء شبكة وطنية شاملة للأرصاء البيئية ( على نمط الشبكة المصرية للأرصاء الجوية ) تتألف من محطات حقلية في أنحاء الجمهورية تجمع البيانات من تلوث المياه والأرض والهواء وتوطئة لتحليلها وتقييمها ويمكن أن تتناول الدراسة توصيف عناصر الشبكة ووحداتها الحقلية ووضع برنامج عمل الوحدة أو الجهاز المركزى الذى يتلقى البيانات والمعطيات وكذلك دراسة المتطلبات المادية والبشرية لهذه الشبكة . ويمكن أن يكون مركز أبحاث صحة البيئة بوزارة الصحة



( تحت الإنشاء بامبابية ) المركز الرئيسى لهذه الشبكة الوطنية توفيراً للنفقات .

– الإسهام فى وضع خطة قومية للتدريب والتأهيل فى مجال العلوم البيئية يتضح فيها دور المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية وفى هذا المجال بدأ الاهتمام فى بعض المدارس بالتعليم البيئى .

– الإسهام فى وضع خطة قومية للتثقيف العام والتوعية بقضايا البيئة بهدف الحفاظ عليها وحمايتها من مخاطر تهدها وتهدد بالتالى حياة الانسان وأمنه وسلامته على أن يتضح فى هذه الخطة دور الإعلام بقطاعاته المختلفة وبور الثقافة الجماهيرية .

– قيام الجمعيات العلمية وكذلك اللجان القومية ذات الصلة بشئون البيئة وكلها تزخر بعدد كبير من علمائنا بمضاغة الجهد فى إثارة الاهتمام بقضايا البيئة ، ونشر الوعى بها ، وذلك بمقدد المؤتمرات والنوأت والمحاضرات ، لمناقشة هذه القضايا ، وإبداء الرأى فيها ، وحل مشاكلها ، وكذلك العمل على نشر البحوث والدراسات المتعلقة بهذه القضايا .

– المشاركة فى إجراء الدراسات اللازمة للتشريعات البيئية فى مصر بما فى ذلك من مراجعة القائم من هذه التشريعات وإدخال مايلزم من تعديل عليها أو تطوير لها أو وضع تشريعات جديدة فى ضوء الظروف البيئية السائدة والمتغيرات والتطورات البيئية المعاصرة .

### توصيات عامة

\* اجراء حصر شامل للعلماء والباحثين والمشتغلين بعلوم البيئة فى مصر تحت عنوان يبرز تخصصاتهم الدقيقة فى العلوم البيئية لتيسير تكوين الفرق البحثية المتكاملة ، وكذا حصر الهيئات العلمية والوحدات البحثية بالجامعات والوزارات ومراكز البحوث والمعاهد التى تشتغل بعلوم البيئة وتطبيقاتها .

\* اجراء حصر شامل للبحوث البيئية الجارية والمنتبهة فى مختلف القطاعات ، بهدف معرفة الصالح منها للتطبيق ، وكذلك لتفادى الازدواج والتكرار .

\* المبادرة بوضع برنامج قومى لبحوث البيئة فى مصر يضطلع بتنفيذه العلماء والباحثون فى مختلف القطاعات ، ويأخذ فى الاعتبار البحوث الجارية والمنتبهة ويستكمل العناصر الناقصة فيها ، ويحدث الترابط والتكامل بين هذه البحوث جميعا ، وكذلك بين القائمين بها من الهيئات والباحثين ، كما يحدث الترابط بين هذه البحوث وبين خطط التنمية ، على أن يتولى هذه المهمة جهاز مركزى .

\* العمل على إنشاء شبكة وطنية شاملة للأرصاء البيئية على نمط الشبكة المصرية للأرصاء الجوية تتألف من محطات حقلية فى أنحاء الجمهورية تجمع البيانات عن تلوث الأرض والمياه والهواء وتوطئة لتحليلها وتقييمها فى وحدة أو جهاز مركزى يعمل به مجموعة من العلماء والاختصاصيين ويصدر النشرات البيئية والتقارير الدورية ، كما يحدث الترابط بين الشبكة الوطنية وبين البرامج الدولية لأرصاء البيئة ، ويقترح أن يكون مركز أبحاث صحة البيئة بوزارة الصحة ( تحت الإنشاء بامبابية ) المركز الرئيسى لهذه الشبكة الوطنية .

\* وضع خطة قومية للتدريب والتأهيل فى مجال العلوم البيئية ، يشترك فى وضعها العلماء والمتخصصون فى هذا المجال ، ويتضح فيها دور المدارس والجامعات والمعاهد التعليمية وغيرها من الهيئات المهمة بشئون البيئة بالقطاعات الأخرى فى الدولة ، وكذلك بتوجيه برامج التعليم فى مختلف التخصصات والمراحل الى المشكلات البيئية .

\* وضع خطة قومية للتثقيف العام والتوعية بقضايا البيئة بهدف الحفاظ على سلامتها وحمايتها من مخاطر تهدها وتهدد بالتالى حياة الانسان وأمنه وسلامته ، على أن يتضح فى هذه الخطة دور الإعلام بقطاعاته المختلفة وبور الثقافة الجماهيرية والثقافة الدينية ، مع الأخذ فى الاعتبار ما يمكن أن يقوم به علمائنا فى هذا السبيل ، ويذكر على سبيل المثال لا الحصر موضوع المحميات الطبيعية .

\* ضرورة قيام الجمعيات العلمية وكذلك اللجان القومية ذات الصلة بشئون البيئة ، وكلها تزخر بعدد كبير من علمائنا بمضاغة الجهد فى إثارة الاهتمام بقضايا البيئة ونشر الوعى بها ، وذلك بمقدد المؤتمرات

ودعم الامكانات العملية والبحثية ، وكذلك دعم القدرات القومية على التنمية والانتاج ، والتعامل السياسى مع دول العالم .

وان المجلس فى هذا الصدد لياخذ بكل الاعتبار أن قضية العلاقات العلمية الخارجية وبورها فى تنشيط حركة البحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر هى قضية تؤثر وتتأثر بالمتغيرات الداخلية والخارجية ( شأنها فى ذلك شأن القضايا التى ترتبط بالمجتمع الوطنى والدولى ) فى المناخ العلمى السليم ، والتنظيم والادارة ، والقدرة والقسوة ، الخ ، حتى يمكن تنظيم الاستفادة من العلاقات العلمية الخارجية وكذا الاستفادة من أجهزة البحث العلمى والتكنولوجيا ، ومن خبرات ذخيرتنا من العلماء المصريين بالداخل أو الخارج .

كما لا يغيب على المجلس أيضا أهمية الاشارة فى هذه المقدمة الى أن دور العلاقات العلمية الخارجية فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر ينبغى ألا يقتصر على اتفاقيات التعاون العلمى والبرامج التنفيذية ، بل إن الأمر يتعلق أيضا بسياسات وزارة التعليم العالى والجامعات المصرية فيما يختص بالاتفاقيات الثقافية والتعليم وشئون المنح والبعثات والمهمات العلمية والعملية بجوانبها ومراحلها المختلفة .

**الفرص المتاحة :**

ولا يوجد أمام مصر فرصة أفضل من الفرصة ( أو مجموع الفرص ) السانحة فى الوقت الراهن للاستفادة من مورد العلاقات الخارجية باستثماره وجنى أفضل المنافع وأغزر الخبرات منه ولذلك خمسة أسباب جوهرية :

- ١) المناخ الجديد الذى أتاحه الانفتاح الاقتصادى ، وما جاء معه من انفتاح علمى ، مما أوجد علاقات جديدة وصداقات جديدة لمصر ، وتعددت من المسئولين الحكوميين ومسئولى المؤسسات فى الدول الأجنبية ( وخاصة منها الدول الصناعية والمتقدمة ) بالتعاون مع مصر ومؤسساتها على نطاق لم تعده البلاد من قبل .
- ٢) الحوار العالمى الكبير بين الشمال والجنوب ، وما أعقبه من

والندوات والمحاضرات ، لمناقشة هذه القضايا وابداء الرأى البناء فى حل مشاكلها ، وكذلك العمل على نشر البحوث والدراسات المتعلقة بهذه القضايا ، مع ضرورة الاهتمام بتطبيق هذه البحوث والتوصيات .

\* اجراء الدراسات اللازمة للتشريعات البيئية فى مصر بما فى ذلك من مراجعة القائم من هذه التشريعات وإدخال ما يلزم من تعديل عليها أو تطوير لها أو وضع تشريعات جديدة تتواءم مع الظروف والمشاكل البيئية السائدة والمتغيرات والتطورات البيئية المعاصرة - وذلك باشتراك العلماء والمتخصصين والمهتمين بشئون البيئة مع ضرورة التأكيد على تطبيق وتنفيذ هذه القوانين وتجريم كل من يخالفها على جميع المستويات .

## العلاقات العلمية الخارجية

تمثل العلاقات الخارجية سبيلا هاما للتعامل مع الجهات الأجنبية على المستوى الحكومى وعلى مستوى المؤسسات ، وهى مورد يمكن ( بل ينبغى ) أن تتناوله الدولة بالرعاية والعناية وتتعهده بالتنمية والترشيد ، فتكون له الأهمية والقيمة الاقتصادية التى تسند - تقليديا - الموارد الطبيعية .

وأن العلاقات العلمية الخارجية - كالمنجم - اذا أحسن استثمارها كان لها دورها فى دعم موارد الدولة من حيث تنمية القوى البشرية ،

مناسبات دولية تعهدت خلالها أمم الشمال بتقديم المزيد من العون لأمم الجنوب ، بما أوجد نوعاً محدوداً من التكافل والالتزام بين الجانبين .  
(٣) التطور الهائل الذى طرأ خلال الأعوام القليلة الماضية على تنظيم أجهزة الأمم المتحدة وأدائها نتيجة لمطالب الدول النامية والحاحها فى إحداث ذلك التطور فى ظل النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وما انبثق عنه من ترتيبات دولية وعلاقات جديدة .

(٤) وضع مصر بين الدول النامية والأفريقية والآسيوية والعلاقات الطيبة التى تربطها بمعظم هذه الدول وبالقدر الذى يسمح أن تقام جسور من العلاقات العلمية والتكنولوجية مبنية على الأخذ والعطاء بين هذه الدول لتستفيد كل من الأخرى من التجارب الناجحة والرائدة بها .  
(٥) أن لمصر عدداً لا يستهان به من المصريين المغتربين والذين يشغلون مراكز متميزة ويمكن الاستفادة من خبراتهم ووجودهم بالخارج .  
السيبل للفادة من هذه الفرص المتاحة :

وقد لا يصعب حصر مستويات التعامل مع الجهات الأجنبية أو نوعيات ذلك التعامل ، أو تحديد مصادره المحتملة ، أو جهات الاستفادة الوطنية المقصودة به ، ولكن الأمر الذى قد يكون أكثر صعوبة هو التوصل إلى اتفاق على الأصناف المختارة من المنافع التى ترتجى من وراء ذلك التعامل ، ومن يستفيد بها ومتى ، والموارد التى تقصدها لنستجلب منها تلك المنافع ، وتنظيم كل ذلك فى شبكة قومية متآزرة .

وقد لا تكون مغالاة فى تقدير القيمة العلمية المحتملة لموارد العلاقات العلمية الخارجية ، إذا قيل إن قسماً كبيراً من احتياجات البلاد ( من النوعيات الخاصة للتعليم والتدريب بمستوياتها المختلفة ، ومن الخبرات العلمية والتكنولوجية ، ومن موارد المعلومات العلمية والفنية ، بل ومن بعض أنواع المعدات والمستلزمات ) يمكن تدبيره من تلك الموارد الأجنبية - فى إطار الاتفاقيات المناسبة مع الأطراف المناسبة .

وفى هذا الصدد فقد أصدر المجلس التوصيات الآتية :  
\* دراسة الموقف الحالى للتعاون العلمى من خلال حصر وتحليل وتقييم اتفاقيات التعاون العلمى والثقافى ، بهدف التعرف على مدى

الاستفادة من هذه الاتفاقيات والمجالات التى تتناولها ومدى ملامتها لاستراتيجية وسياسة وخطة البحث العلمى والتكنولوجيا فى المرحلة الحالية والمستقبلية ، والأساليب التى اتبعت فى تحديد واختيار مجالات ومشروعات البحوث المشتركة بالجهات المختلفة بالدولة ( الأكاديمية ، معاهد ومراكز البحوث ، الجامعات ، والوزارات المختلفة ، الخ ) والمقومات التخطيطية أو الإدارية أو المالية أو غير ذلك من مقومات تؤثر على حجم وشكل العائد من هذه الاتفاقيات ، ووضع المعايير المختلفة التى ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار عند إبرام أى من الاتفاقيات العلمية على أن تنتهى هذه الدراسة بوضع إطار وتصور عام واضح لسياسات العلاقات العلمية الخارجية كأمر حيرى لتحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم العلمى والتكنولوجى . وعلى أن تقوم على الأسس التالية :

- وضوح الرؤية وتحديد احتياجات مصر العلمية والتكنولوجية من هذه الاتفاقيات مع الدول المتقدمة ، وكذا التعرف على قدراتنا العلمية والتكنولوجية التى يمكن أن نساهم بها بالنسبة للدول النامية أو الأخذ فى النمو .

- المركزية فى التخطيط والتنظيم والإدارة والمتابعة والتنسيق والتكامل واللامركزية فى التنفيذ .

- اعتبار العلاقات العلمية مورداً ينبغى أن تتناوله الدولة بكل رعاية وتعمده بالتنمية والترشيد .

- أن تكون العلاقات العلمية أداة من أدوات تنفيذ وتدعيم تنفيذ السياسة العلمية والتكنولوجية لمصر ، مع الأخذ فى الاعتبار أسس ومجالات وأولويات هذه السياسة .

- أن تكون فلسفة العلاقات العلمية الخارجية مبنية على الأخذ والعطاء مع الدول الصديقة المتقدمة والنامية والأخذ فى النمو ، ومع الأخذ فى الاعتبار تشجيع الاتفاقيات مع الدول النامية حيث أن ظروفها ومشاكلها متقاربة .

- ألا تقتصر العلاقات العلمية على مستوى الدول فقط ، وإنما ينبغى أن تشمل أيضاً الهيئات والمنظمات والجمعيات والاتحادات الدولية

والاقليلية والمحلية ، مع إبراز دور كل هذه الجهات فى دعم وتطوير العلاقات العلمية .

– أن يكون الدارسون والعاملون من المصريين بالخارج جزءا لا يتجزأ من مقومات وعناصر السياسة العامة للعلاقات العلمية ، ويؤخذ فى الاعتبار أهمية الاستفادة من وجودهم بالخارج بشسلى الطرق والوسائل .

– أهمية التعرف على المجالات والأنشطة المميزة بكل من الدول المتقدمة لتحديد المجالات ومشروعات البحوث التى يمكن أن تتضمنها اتفاقيات التعاون العلمى . وكذا أهمية التعرف على الخبرات التى يمكن أن تقدمها مصر لتتضمنها بنود الاتفاقيات مع الدول النامية ، وحتى لا تكون الاتفاقيات نمودجا نمطيا يتكرر مع كل الدول بصرف النظر عما يمكن أن تعطيه أو تأخذ .

– الاهتمام بعنصرى التنظيم والادارة العلمية والمنظومة عند تخطيط أو تنفيذ أو متابعة تنفيذ وتقييم الاتفاقيات وكذا آليات التنفيذ لضمان تحقيق الأهداف المرجوة .

– الاهتمام بمدارس ومعامل اللغات لرفع مستوى دراسة اللغات الأجنبية وخاصة الانجليزية ، حتى يمكن الاستفادة من المنح المقدمة من الدول الأجنبية .

– الاهتمام بالعلاقات العلمية الداخلية أيضا أسوة بالعلاقات الخارجية كخطوة نحو التنسيق والتكامل وتأسيسا وتدعيما للعلاقات العلمية الخارجية .

هذا ومع اقتراح بتخصيص نسبة من اعتمادات المشاريع الاستثمارية الكبرى ، لدعم البحوث العلمية وإنشاء مراكز للبحوث فى مجال عمل هذه المشروعات ( كمشروع منخفض القطارة ومشروع توليد الطاقة من المفاعلات النووية وما الى ذلك ) .

\* الدعوة إلى اشهار ونشر الاتفاقيات العلمية المبرمة بين الجهات والهيئات البحثية المصرية من ناحية والجهات الأجنبية من ناحية أخرى لدى الهيئات العلمية المركزية ، حتى يتسنى التنسيق والتكامل بين هذه الاتفاقيات تفاديا للتكرار وترشيدها للاتفاقيات فى حد ذاتها ، وكذا من

أجل التنسيق بين مشروعات البحوث فى مختلف القطاعات ووضع أولوياتها وتنظيمها وإدارتها لتحقيق فى صورة متكاملة أقصى استثمار للاتفاقيات العلمية .

\* أهمية تنسيق العلاقات العلمية الخارجية فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا ، الأمر الذى يتطلب :

دعم نظام القنوات بالبعثات والتوسع فيه بحيث يكون فى كل من مصر والدولة الأجنبية أستاذ مشرف ومشارك .

تقويم النتائج العلمية للعائدين من البعثات أو المهام العلمية أو العملية ، وكذا المؤتمرات والندوات والاجتماعات بالخارج ، لتقدير مدى مشاركة الموفدين فى دعم العلاقات العلمية واستثمارها استثمارا علميا أو تكنولوجيا أو ماديا فى شكل استجلاب معدات أو تجهيزات . الخ .

أهمية التنسيق داخل الجهات المعنية نفسها من الجامعات أو الوزارات أو الأجهزة البحثية .

دراسة كيفية تكثيف الاستفادة من ممثلينا بالمكاتب الثقافية بالخارج واتخاذ اللازم نحو تنشيط دورهم لدعم حركة العلاقات العلمية لتدعيم البحث العلمى فى مصر .

تطعيم المراكز والمكاتب الثقافية بالخارج بالعناصر العلمية القادرة على رعاية الاتفاقيات العلمية وفتح آفاق جديدة أمام التعاون العلمى والاستفادة من الخبرات العلمية المتقدمة فى كل من الدول المتقدمة ونامية مثل : الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروبا الغربية ( ألمانيا الغربية وفرنسا ) الشرق الاقصى ( اليابان ، كوريا الجنوبية ) والهند .

دراسة خطة الإيفاد بالخارج مع التركيز على البعثات الموفدة العلمية والعملية ، والمجالات التى لا تتوافر لدينا بها دراسات مستفيضة بالداخل أو التى استحدثت بالخارج ، مع ضرورة ارتباط هذه البعثات والمهام العلمية والعملية بالقضايا والمشاكل الداخلية التى تعترض مشروعاتنا الانتاجية أو التى ترفع من قدراتنا الذاتية لخدمة خطة التنمية ، مع مراعاة أن البعثات أساسا للتدريب على البحث العلمى واستخدامه لقضايا التنمية .

\* الإسراع فى إنشاء مركز ضخام أو بنك للمعلومات على المستوى

والمجتمع المعلم والمتعلم ، وما إلى ذلك من مصطلحات أصبحت تمثل ركنا هاما من الكيان المعرفى للتربية .

ولم يعد الاشتغال بالتربية كفرع من فروع المعرفة قصرا على الفلاسفة والمفكرين ، يعرجون اليه كلما سنحت لهم الفرصة فى مقالات قصيرة أو مطولة ، لأن التربية انتقلت من مرحلة التأمل والرأى الى مرحلة الدراسة العلمية للواقع . كما أن دراسة التربية قد خرجت من رعاية علم النفس الذى تبلور كعلم فى أو أواخر القرن الماضى ، لتصبح رفيقا لعلوم أخرى إلى جانب علم النفس ، مثل علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد ، إلى جانب العلوم الطبيعية بحيث تأخذ من نتائجها وتنتهج سبيلها الخاص فى البحث العلمى والتطبيقات .

والبحث التربوى له أهميته شأنه فى ذلك شأن البحث العلمى فى مجالات الحياة المختلفة ، خاصة فى عصر يعتمد على العقل والعلم فى إدارة شئون حياته ، وتنبعث أهمية البحث التربوى من أهمية المجال الذى يتناوله ، حيث يتعرض البحث التربوى الى عملية التربية أو تنمية الإنسان ، وقد لانغالى إن ذهننا فى القول إلى أن التربية من أعظم ما اهتدى إليه الإنسان عبر حضارته ، لأنها العملية التى حفظت على الإنسان إنسانيته وحملتها من جيل الى جيل .

وتنبعث أهمية البحث التربوى أيضا من اتساع مجاله ، فهو يمتد بدءا من الفلسفات التى تعتمد عليها التربية الى أسلوب التنفيذ والتطوير وهو لا يترك مكونا من مكونات المنظومة دون أن يتناولها ، وهو أيضا يمتد الى المنظومات الأخرى التى تتفاعل مع المنظومة التعليمية بما يمكن القائمين على أمور التربية من القيام بعملهم بصورة مثمرة .

ولم تبدأ مصر بحثها العلمى فى التربية فى وقت يبعد كثيرا عن بدايته فى الدول المتقدمة . فقد بدأ البحث العلمى التربوى العلمى فى مصر منذ الثلاثينات ومع نشأة معهد « التربية العالى » الذى أصبح كلية التربية فى جامعة عين شمس الآن .

القومى يتبع اكااديمية البحث العلمى ، ويتولى تجميع البيانات والمعلومات العلمية والاحصاءات وتخزينها ، وتبويبها ، وإمداد الباحثين والعلماء بها عند الحاجة ، ومن المهم ربط هذا المركز أو البنك بمراكز المعلومات الأخرى الخارجية على المستوى الاقليمى والدولى ضمانا لتغذيته بأحدث المعلومات والبيانات ، وإثراء رصيده منها ، ولتحقيق أغراض التبادل العلمى ، كما أنه من المهم ان يكون لهذا المركز أو البنك فروع فى مراكز البحوث الرئيسية بأقاليم جمهورية مصر العربية ضمانا لإمدادها أولا بأول بما تحتاج اليه من بيانات ومعلومات .

\* تحقيق التنسيق والتكامل بين مراكز وأجهزة وإدارات البحث العلمى فى مصر بصفة عامة كشبكة قومية وذلك لترشيد الانفاق على البحث العلمى ، وعدم تشتيت الجهود والامكانيات .

## الدورة العاشرة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

# مشكلات

## البحث التربوى

اتسع مجال التربية وترامت أطرافها ، بحيث أصبح من الصعب على الباحث الفرد أن يقدم الشئ الكثير فى حل مشكلاتها ، فلم تعد التربية قصرا على تعليم النشء كما كان إلى وقت قريب ، بل أصبحت تعنى عمليات النمو المستمرة للفرد والمجتمع فيما يسمى بالتربية المستمرة

التربية في مصر امكانات للبحث التربوي ، وأكبر هذه الكليات : كلية التربية بجامعة عين شمس وكلية التربية بجامعة الأزهر والكليات التربوية بجامعة حلوان في القاهرة وبجامعات الاسكندرية وطنطا والمنصورة والزقازيق وشبين الكرم في الوجه البحري ، والمنيا وأسيوط وسوهاج في صعيد مصر . وقد تخرج في هذه الكليات عدد كبير من الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه هم رصيد مصر الآن في هيئات التدريس بكليات التربية في مصر وفي مختلف أنحاء العالم العربي .

ولا شك أن العمل البحثي بكليات التربية يكون الجانب الأعظم من البحوث التربوية التي تتم في مصر ، ولكن يؤخذ على كليات التربية أن معظم جهدها قد إنصرف وما يزال الى وظيفة إعداد المعلم ، وأن الجهد الذي يبذل في مجال البحث مازال في عمومها قاصرا وضعيفا ، هذا علاوة على أن كثيرا من الدراسات والبحوث والتجارب التي تقوم بها كليات التربية يرتبط بجانب التنظيم واستجلاء الماضي التربوي وعقد المقارنات بين النظم التعليمية ، كما أن بعضها ذو طبيعة تدريبية على البحث ، ومن ثم فإن كثيرا من هذه البحوث ذات فعالية محدودة في تطوير واقع التعليم ، إما بسبب طبيعتها الأكاديمية ، أو بسبب نوع القضايا التي تتعرض لها ، أو لان نوعية النتائج التي تخرج بها غير صالحة للتطبيق في الواقع التربوي للتعليم في مصر .

## ٢) المركز القومي للبحوث التربوية :

أنشئ هذا المركز عام ١٩٧٢ في وزارة التربية والتعليم كهيئة عامة مستقلة ترعى شئون البحث التربوي ، وقد نص قرار إنشائه على أن هدف المركز هو حشد إمكانيات البحث العلمي في شئون التربية والتعليم لتزويد المسؤولين والمشتغلين بالسياسة التعليمية وخطط التعليم بالمعلومات العلمية والتربوية التي تحقق مساعدة الطلاب على النمو والنضج عقليا وجسميا وتهيئهم لاستيعاب ما يستجد في ميادين التعليم والإسهام في تطويره ووضع في خدمة المجتمع . ومن أجل تحقيق هذا الهدف العام

## مؤسسات البحث التربوي في مصر :

يتم البحث التربوي في مصر في المؤسسات التالية :

كليات التربية بالجامعات المصرية .

المركز القومي للبحوث التربوية بوزارة التربية والتعليم .

المعاهد والمراكز المهتمة بالدراسات والبحوث الاجتماعية كمعهد

التخطيط القومي والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وفيما يلي عرض موجز بطبيعة نشاط هذه المؤسسات وطبيعة

البحوث التربوية التي تخرج منها .

## ١) كليات التربية :

يوجد في مصر الآن نحو ٢٠ كلية للتربية موزعة على مختلف أرجاء

الجمهورية وتستهدف هذه الكليات ما يأتي :

- إعداد مدرسين مؤهلين للتعليم بجميع مراحله وجميع أنواعه .

- القيام بالدراسات والبحوث في مجال التربية وتخصصاتها

المختلفة .

- المساهمة في عمليات التدريب أثناء الخدمة للمعلمين وغيرهم من

العاملين في مجال التعليم لرفع مستوياتهم المهنية .

- تقديم الاستشارات والخدمات الفنية التي تطلبها الجهات المعنية

بشئون التعليم .

وقد استطاعت كليات التربية أن تزود المعلمين الإعدادي والثانوي

بحاجاتهم من المعلمين في مختلف التخصصات ، وأن تقدم خدماتها في

مجال تدريب المعلمين أثناء الخدمة ، كما تقدم الاستشارات والمساعدات

الفنية التي تطلبها وزارة التربية والتعليم وغيرها من المؤسسات المهتمة

بالتعليم على المستوى القومي والعربي في تحديد أهداف السياسة

التعليمية وتطوير المناهج وأساليب التدريس والتقييم وتآليف الكتب

المدرسية وغيرها .

أما فيما يختص بالبحث التربوي ، فتوجد في كثير من كليات

الاجتماعية والشخصية المصرية وهي بحوث ودراسات لها علاقتها الوثيقة بالتعليم .

#### مشكلات البحث التربوي :

يعانى البحث التربوي نظرا لحدائقه فى مصر وفى العالم بوجه عام ، من مشكلات يجب التنبيه اليها والعمل على إيجاد الحلول لها ومن تلك المشكلات العامة يمكن أن نسوق ما يلى :

أولا : يسيطر على الفكر التربوي ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزا « الفولكلور التربوي » وهو ما يتمثل فى التراث الفكرى عن التربية الذى تراكم عبر العصور ، والذى يتحكم بدرجة أو أخرى فى كل ما يتعلق بالتربية . إن هذا التراث يوجه أهداف عمليات التعليم ، وسلوك المدرس داخل الحجرة الدراسية وطريقة تصرف الادارة التعليمية ، وأسلوب التلميذ فى تلقى العلم ونظرة الى التعليم . وهذا التراث الذى تكون عن طريق الخبرة التى لم تخضع للطريقة العلمية فى التجريب والاختبار ، يقاوم مقاومة عنيفة ما تقدمه أساليب البحث العلمى المضبوطة والمقننة ، لأن تغيير العادات الفكرية شئ صعب وتقبل الحلول الجاهزة أيسر من إعمال الفكر وتكلف الجهد فى البحث .

ثانيا : ويستكمل النقطة السابقة ، معوقات الواقع الفعلى التى تتمثل فى السياسات التعليمية والضغوط الجماهيرية على التعليم ، اذ ترتبط التربية عادة بالخدمات التى تقدمها الدولة كواجب من الواجبات الملقة على عاتقها ، والآباء يريدون لابنائهم وجبة تعليمية محددة ، كلما كانت أسرع وأقل تكلفة وأكثر مناسبة لبلوغ الهدف ، كانت أفضل ، لهذا تاتى الشهادات معلما من معالم النظم التعليمية ، وتحتل امتحانات آخر العام مكان الصدارة فى توجيه كل عمليات التعليم ، والدولة التى تنفق على التعليم تجد فى الامتحانات والشهادات وصلة سريمة للاستمرار فى تأدية خدمة التعليم للناس وإجراء حساباتها بشأن الأنواع الدائمة التدفق من التلاميذ .

ثالثا : الانفصال بين مراكز البحث التربوي ومؤسسات التطبيق :

ولعل من أهم معوقات تطبيق البحوث التربوية ، هذا الانفصال

يقوم المركز بالوظائف التالية :

– اجراء البحوث والدراسات اللازمة بشأن مقومات العملية التعليمية والتربوية ووضع نتائجها موضع التجريب .

– دراسة وسائل التنسيق بين سياسة التربية والتعليم وبين السياسات التى تتعاون المجالس المتخصصة فى رسمها .

– الاتصال بمراكز البحوث التربوية على المستوى العالمى بغرض تبادل الخبرات .

– تزويد أجهزة التربية والتعليم بحاجتها إلى الوثائق والبيانات المحلية والخارجية .

ومنذ إنشاء المركز تهتم بحوثه اهتماما خاصا بتطوير المناهج والمقررات والكتب وتطوير الامتحانات وأساليب التقويم وإنشاء بنوك الأسئلة . كما قام المركز بعدد من البحوث فى مجال التخطيط كتقدير الفاقد فى التعليم ، وإعراض البالغين عن الانتظام فى برامج محو الامية ، كما كان له نشاط كبير فى مجال التوثيق والإعلام التربوي .

على أن المركز ورغم من الجهود الكبيرة التى يبذلها فى مجال البحوث التربوية بهدف تطوير التعليم فى مصر وتحديثه فإنه يعانى من مشكلات كثيرة تحد من انطلاقته فى البحث لعل أهمها ضعف كوارده العلمية وانشغاله بكثير من الأعمال ذات الطبيعة العاجلة والتى تبتعد عن قضايا البحث والدراسة ، وغياب التنسيق بينه وبين الأجهزة الأخرى المهتمة بالبحث التربوي وعلى رأسها كليات التربية .

#### ٣) بعض المؤسسات الأخرى :

وبالإضافة الى كليات التربية والمركز القومى للبحوث التربوية فإنه يوجد فى مصر عدد من المؤسسات العلمية الأخرى التى لا تستهدف أساسا القيام بالبحوث التربوية ، ولكنها تساهم بدرجات متفاوتة فى هذا النوع من البحوث ، فهناك معهد التخطيط القومى الذى يهتم بالبحوث التخطيطية فى مجال التعليم وعلاقته بالقوى العاملة والتنمية الاجتماعية والتخطيط لهما وهناك أيضا المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية الذى قدم ويقدم عددا من الدراسات والبحوث فى المجالات الاجتماعية كحاجات الشباب وطلاب الجامعات والقيم

الواضح والقوى بين مراكز البحث والمؤسسات التي يمكنها أن تستفيد من هذه البحوث .

فمراكز البحث التربوي وخاصة في الجامعات غالبا ما تشغل جهودها بقضايا تربوية ذات طبيعة أكاديمية تنتهي بمنح القائمين بها درجات الماجستير والدكتوراه دون أن تذهب نتائج هذه البحوث الى مؤسسات التطبيق التي يمكنها الاستفادة منها . كما أن نتائج هذه البحوث وتوصياتها قد تصاغ بطريقة تجعل الاستفادة منها قليلة ، إما لعمومية التوصيات أو لأنها بعيدة عن واقع مؤسسات التعليم .

وفي الوقت نفسه فإن المدارس أو مؤسسات التطبيق غالبا ما لا يصلها نتائج هذه البحوث ، والعاملون فيها غالبا ما يسهمون في القطيعة بين البحث التربوي وتطبيقه بسبب عدم إيمانهم بالبحث التربوي أو عدم رغبتهم في التجديد والتطوير .

وفي وقت مضى ومنذ ثلاثين عاما أو أربعين كانت الصلة بين مراكز البحث التربوي ومؤسسات التطبيق أكثر قريبا مما هي الآن . فقد كانت للمعهد العالي للتربية مدارس تجريبية تطبق فيها نتائج البحوث التربوية ، وكان العاملون فيه على صلة وثيقة بمشكلات التعليم من خلال تطبيق نتائج بحوثهم إلا أن هذا كله لم يعد قائما الآن ، وقد صدر أخيرا قرار وزاري بإلحاق مدارس إعدادية وثانوية بكليات التربية واستخدامها في تطبيق البحوث التربوية إلا أن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ .

رابعاً : عدم تمكين المعلم من الاتصال بنتائج البحث التربوي :

ومن مشكلات البحوث التربوية الهادفة الى تطوير التعليم ، عدم تمكين المعلم من الوصول الى نتائج هذه البحوث . فالمعلم من ناحية مثقل بعملية التدريس داخل المدرسة أو خارجها بحيث لا توجد قنوات اتصال بين المعلم ونتائج البحوث التربوي ، فالنشر التربوي في مصر على درجة ظاهرة من الضعف ، ومراكز البحث التربوي لم تقم بجهد كبير لتحمل نتائج بحوثها إلى جمهور المعلمين في صورة نشرات أو مجلات أو أدوات تدريبية . ومن أجل ذلك صار البحث التربوي يدور بين القلة

المهتمة به في مراكز البحث ولم تصل نتائجها إلى الكثرة العاملة على المستوى التنفيذي . ولا شك أن ذلك قد أضعف كثيرا من قدر مساهمة البحث التربوي في تطوير التعليم ، إضافة الى ذلك فإن تطوير التعليم عن طريق تطبيق نتائج البحوث التربوية لن يتأتى إلا بمساهمة المعلم وتدريبه على الأساليب الحديثة في مجال التدريس وتزويده بمهارات البحث والتجريب ، ومن ثم فإن مراكز البحث التربوي مطالبة بتكريس مزيد من الجهد والوقت لمساعدة المعلمين في مواقع عملهم على تطبيق نتائج البحوث وهي مطالبة أيضا بإعادة النظر في برامج بحوثها بقصد إشراك المعلمين فيها .

خامساً : ضعف إمكانات المدرسة عن استيعاب نتائج البحوث :

وقد ساهم في عدم نقل نتائج البحوث الى الواقع التربوي سوء الحال التي وصلت اليها المدرسة المصرية . فازدحام الفصول بالتلاميذ وضعف إمكانات المختبرات وتكدس المناهج وسيطرة نظم الامتحانات وضعف مستويات المعلمين وانحدار معنوياتهم وتقليدية نظم التوجيه وانشغال المديرين بالتسيير اليومي للمدرسة - كل هذا قد جعل المدرسة غير قادرة على استيعاب نتائج البحث التربوي . وقد ساهم في ذلك ايضا هذا الخوف التقليدي لدى الآباء وأولياء الأمور من التجريب في التعليم من منطلق انهم لا يرغبون في التجريب على تلاميذهم أو أبنائهم ، وأنهم لا يريدون أن يتحملوا نتائج فشل هذا التجريب .

سادساً : فردية البحوث :

ولعل من أهم ما يعاب على البحث التربوي في مصر أنه في غالبه فردي الجهد والهدف ، حيث تنشأ أغلب البحوث التربوية التي تتم في كليات التربية من اهتمامات الباحث الخاصة مستهدفا في النهاية حصوله على درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه ، فهذا هو الغاية والمرام . وفي أغلب الأحوال توضع هذه البحوث في أدراج المكاتب وعلى رفوفها ، ولما تصل نتائجها الى الجهات التنفيذية المسؤولة عن تطبيق نتائج هذه البحوث .



الطلاب الى الهيئة التدريسية من أكبر النسب في الكليات الجامعية ، الأمر الذي استغرق الهيئة التدريسية في القيام بأعباء التدريس فقط ، وإهمال جانب البحث العلمي . وهناك عدد من كليات التربية التي تتم فيها دراسات عليا للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه ولا يوجد بها استاذ واحد يشرف على البحوث ، وقد أدى ذلك الى أن صار عدد طلاب الدراسات العليا الذين يشرف عليهم الاستاذ على درجة من الضخامة يستحيل معها أن يقدم اشرفا سليما ، مما يترتب عليه ضعف مستويات البحوث . وينسحب الأمر نفسه على المركز القومى للبحوث التربوية حيث أن كثيرا من العاملين فيه ليسوا على المستوى المناسب للتأهيل للقيام بالبحوث أو الإشراف عليها ، والمؤهلون منهم ينتظرون بفارغ الصبر انتهاء المدة التي يجب أن يقضوها فيه للانتقال الى الجامعات . ومن المعلوم أن هناك أسبابا كثيرة قد دعت أساتذة كليات التربية المتنازعين لترك ، اماكنهم ومسئولياتهم في الجامعة للعمل في جامعات الأقطار العربية وغيرها . وقد أدى ذلك الى نزيف مستمر للقدرات الإشرافية على البحث التربوى .

#### تاسعا : قصور الموارد المالية للبحث التربوى :

ومن معوقات البحث التربوى في مراكزه المختلفة وخاصة في الجامعات قصور الموارد المالية المتاحة له . فميزانيات البحوث في كليات التربية تكاد تكون غير موجودة . وبعض الكليات تبحث عن مصادر خارجية لتمويل بحوثها ، وتجد عناء كبيرا في الحصول عليها . وعند رصد ميزانيات للبحث فإن الإجراءات المالية الخاصة بالصرف ، تكون على درجة كبيرة من التعقيد ، لاتشجع أعضاء الهيئة التدريسية على القيام بها . علاوة على ذلك فإن امكانيات الاشراف على البحوث التي تعود الى درجات الماجستير والدكتوراه لاتتجاوز جنيها قليلة ، الأمر الذي لايشجع الأساتذة على بذل الجهد الكافى في الاشراف . ويرتبط بذلك الامكانيات المتاحة لاستخدام أجهزة الحاسب الآلى لاتمام العمليات الاحصائية المختلفة الخاصة ببحوثهم . فالباحثون عادة ما يجنون مشقة كبيرة في استخدام أجهزة الحاسب الآلى في جامعاتهم أو في التصريح لهم بصرف كلفة استخدامها .

كما يلاحظ عند اختيار موضوعات هذه البحوث أنها غالبا ما تتم أيضا على المستوى الفردى دون أن تكون هناك سياسة مرسومة للبحث داخل القسم أو الكلية بشأن البحث التربوى وتطويره وقد نتج عن ذلك مشكلات كثيرة منها أن يعالج بحثان موضوعا معينا في كئيتين مختلفتين دون أن تدرك أية كلية منهما أن الموضوع يبحث في مكان آخر . وقد ساعد على ذلك قصور شديد في توثيق البحوث التربوية والإعلام بها ونتائجها .

#### سابعاً : عدم وجود استراتيجيات بحثية على المستوى القومى :

ومما أدى الى تفشى الفردية في البحوث وعدم قدرة البحث التربوى على التصدى لمشكلات التعليم - عدم وجود استراتيجيات معينة للبحث التربوى على المستوى القومى تتحرك داخلها مؤسسات البحث التربوى المختلفة . فقد اهتمت مراكز البحث التربوى بالمشكلات الامية التي يعانى منها النظام التعليمى ولم تتخطاها إلى المشكلات المحتملة والتي سوف تفرضها بالضرورة التطورات في مجال النمو السكانى أو مشكلات البيئة والتجمعات السكنية الجديدة واستنباط صيغ جديدة للتعليم ومعاهد إعداد المعلم .

ومن المسلم به أن المشكلات القائمة للنظام التعليمى تحتاج إلى حلول سريعة كما أن الأوان قد آن للتفكير في المشكلات التي يمكن أن يأتى بها المستقبل . إن إهمال النظرة المستقبلية وضعف الإيمان بالتخطيط والانغماس في مشكلات الحاضر وإغفال ما يمكن أن يأتى به الغد هو وراء الكثير من المشكلات التربوية التي نعانى منها الآن ولعل أشد ما نحتاج اليه هو وضع استراتيجيات جديدة للبحث التربوى تضع في اعتبارها مشكلات الحاضر وتوقعات المستقبل .

#### ثامناً : ضعف القدرات الإشرافية على البحث التربوى :

من أهم ما تعانى منه البحوث التربوية الآن قلة الأساتذة المؤهلين للإشراف على البحوث في مراكز البحث التربوى . ففيما يختص بكليات التربية كان من نتيجة النمو السريع في أعداد طلابها أن صارت نسبة

المسؤولين التنفيذيين كقيمة وضرورة حقيقية في المجتمع ، فإن المجلس يوصى بما يأتي :

\* زيادة الارتباط بين المفكرين التربويين والمسؤولين عن التنفيذ ، وقد يكون المركز القومي للبحوث التربوية إحدى حلقات الوصل التي تعمل على ربط الفكر والبحث في كليات التربية بما يمارس في الجهاز التعليمي .

\* وضع استراتيجية طويلة المدى للبحث التربوي في مصر لاستهداف فقط دراسة مشكلات الحاضر ووضع الحلول لها ، ولكن تتعدى ذلك إلى التنبؤ بما يحمله المستقبل من مشكلات للتعليم ووضع تصورات لنوعية البحوث التي يمكن أن تنصدي لها ، على أن يتبنى المجلس الأعلى للتعليم إعداد هذه الاستراتيجية بالتعاون مع المجلس الأعلى للجامعات وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وبالإشتراك مع المهتمين بالبحوث التربوية علاوة على المتخصصين في مختلف مجالات البحث الاجتماعي وفي إطار الاستراتيجية القومية للتنمية الشاملة .

على أن يقوم المركز القومي للبحوث التربوية بإعداد البيانات والدراسات اللازمة لإرساء قواعد هذه الاستراتيجية .

\* دعم أعضاء هيئة التدريس والبحوث بكليات التربية والمركز القومي للبحوث التربوية وغيرها من المؤسسات المعنية عن طريق إرسال البحوث وتقديم الحوافز المناسبة للقائمين بالبحث التربوي وزيادة ميزانيات البحوث .

\* الاهتمام بنشر نتائج البحوث وتوصيلها بسهولة ويسر إلى المعلم الذي هو العنصر الأساسي في تطبيق نتائج البحوث . ويمكن أن يتم ذلك من خلال إنشاء مركز للنشر التربوي تساهم فيه وزارة التربية والتعليم ورقابة المعلمين .

\* تكثيف الجهد التدريبي للمعلم أثناء الخدمة بإطلاعه على نتائج البحوث التربوية وتدريبه على تطبيقاتها واستخدامها وتجريبها ، وجعل

عاشرا : عدم متابعة نتائج التطبيق والاستفادة منها :

وفي حالة العدد القليل من البحوث التي وجدت سبيلها إلى التطبيق فإن هناك قصورا واضحا في متابعة نتائج التجريب . فقد تجرب طرق معينة للتدريس أو تنظيمات جديدة للتعليم أو أساليب حديثة للإدارة ، ولكن هذه التجارب أو التطبيقات لا يلبث أن يقل الاهتمام بها ، ولا تجد فرصة حقيقية لمتابعتها وتقويمها ، ثم يستمر القديم على قدمه . ومن المعروف أن التطبيق أو التجريب في مجال التربية لا يعطى نتائجه بسرعة كما هو الحال في المجالات التكنولوجية الأخرى . ومن ثم فمن المهم أن تعطى التجارب التربوية فرصة كافية في التطبيق للتأكد من نجاحها أو فشلها ، ولعل ذلك يؤكد أهمية إلحاق بعض المدارس التجريبية بكليات التربية أو مراكز البحوث التربوية لتطبيق فيها نتائج البحث التربوي ومتابعته وتقييمه قبل تعميمها على النطاق الواسع .

### التوصيات

إن الحديث في أمور البحث العلمي في مجال التربية هو حديث يتصل ويرتبط بنظام التعليم كله وبالمجتمع بصفة عامة ، بحيث يصعب أن تقدم بعض التوصيات الخاصة بالبحث العلمي في مجال التربية دون أن يكون هناك اتفاق على أن البحث العلمي في مجال التربية هو أحد مكونات المنظومة التعليمية وبالتالي لا ينصلح حاله ولا يؤتى ثماره إلا إذا أحدثت تغييرات ببقية مكونات المنظومة التعليمية ، الأمر الذي يؤدي إلى إصلاح حال البحث العلمي في مجال التربية وبالتالي إلى تطوير التعليم في مصر ورفع مستواه .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فالحديث في بعض التوصيات وتسجيلها على بعض الصفحات لا يؤتى نتائج طيبة إلا إذا كان هناك تقبل لما يذكر على المستوى العقلي المعرفي والمستوى الانفعالي ، وخلق بين فكر يسجل في وثائق وفكر يعايشه أصحابه .

وبناء على ماسبق وتعميقا للإيمان بأهمية البحث العلمي لدى

## سياسة نقل نتائج البحوث إلى حيز التطبيق

لقد سبق للمجلس - في السنوات السابقة - أن تعرض بالتفصيل إلى نقل نتائج البحوث في قطاعات الصناعة والزراعة والنقل والبناء والتشييد في إطار الدراسات التي قدمت عن دور البحث العلمي في مجالات الانتاج والخدمات ، كما سبق له أن تعرض بوجه عام وأساسي إلى دراسة المشكلات التي تقف عائقا أمام الاستفادة الواسعة من نتائج البحوث العلمية - في مجال الانتاج والخدمات المختلفة . ولذلك فإن المجلس يركز الآن على سياسة نقل نتائج البحوث وما يعترضها لتجد طريقها إلى التنفيذ .

وهناك بعض الحقائق والإيجابيات والمقومات التي يحسن الإشارة إليها في هذا الصدد ومن بين ذلك :

(١) الإدراك والاهتمام الملحوظ للدولة بدور البحث العلمي في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(٢) توافر طاقة بحثية لا بأس بها في مصر ممثلة فيما يقرب من ٢٥ ألف باحث تعمل من خلال وجود ٢٦٥ مركزا ومعهدا بحثيا .

(٣) إن الكثير من مشكلات مصر ، تم حل مثيلاتها في العديد من دول

التدريب أثناء الخدمة عملا مستمرا طوال مدة الخدمة ، ويستلزم ذلك تدعيم أجهزة التدريب بوزارة التعليم ومديريات التعليم في الأقاليم وزيادة ميزانيتها وتوثيق العلاقات بين كليات التربية ومراكز التدريب .

\* دعوة وزارة التربية والتعليم إلى اختيار عدد من المعلمين النابهين للتفرغ في إحدى كليات التربية للتدريب على وسائل البحوث العلمية وتطبيقاتها .

\* أن تقوم كليات التربية ومراكز البحوث التربوية بالتعاون مع الأجهزة التنفيذية بمتابعة التجارب التربوية وتقويم نتائجها مع اعطاء المهلة الكافية لكي تظهر نتائج التجريب . ولعل من المهم في هذا الصدد أن تلحق بعض المدارس بكليات التربية كمدراس تجريبية تطبيق فيها التجارب قبل تعميمها .

\* دعم أجهزة التوثيق التربوي لتوثيق وتصنيف جميع البحوث التي تجريها كليات التربية ومراكز البحوث بحيث تكون تحت تصرف الباحثين . ومن الضروري في هذا السبيل استخدام تكنولوجيات جمع وتوثيق المعلومات من حاسبات الكترونية مركزية ، وأن يكون لها نهايات في الكليات ومراكز البحوث المختلفة ، على أن يتم الربط بين هذه الأجهزة وبين مركز النشر المقترح لإنشائه .

\* اعطاء عناية أكبر في إعداد المعلم بكليات التربية لتنمية مهاراته على البحث التربوي وتطبيقه ، وإكسابه الاتجاهات التي تجعله يتبنى نتائج البحث التربوي وتشجعه على استخدامها وتطبيقها ، وقد يتطلب ذلك إعادة النظر في نظم التربية العملية وتطويرها بحيث تخرج عن صورتها التقليدية إلى صور أخرى جديدة تعتمد على استخدام تكنولوجيا التعليم الحديثة .

\* دعم إمكانات المدرسة من مبان وتجهيزات وإدارة وتكنولوجيات حديثة بما يتيح القدرة على تطبيق نتائج البحث دون معوقات مادية أو بشرية .

العالم منذ سنوات طويلة ، ولكن المشكلة في مصر تكمن في عدم انتاج سياسات عامة معلنة يمكن في ضوئها محاسبة الأجهزة المسئولة عن عدم الالتزام بهذه السياسات ( ومثال ذلك وضع سياسة عامة تستهدف ترشيد استخدام الخامات والطاقة ، أو تحديد فترة زمنية معينة حتى تصل إلى الاعتماد على الخامات المحلية في قطاع معين ) .

٤) ان مصر تعمل على دعم الصناعة والزراعة ورفع مستوى الخدمات من أجل التنمية ، الأمر الذي يؤكد على أهمية تأصيل البحث العلمي ودعم حركة نقل نتائج البحوث لحل مشكلات الانتاج والخدمات القائمة والمحتملة أو لرفع كفاءة استغلال الطاقة الحالية أو اكتشاف آفاق جديدة للتنمية ، وفي هذا اقتراب مؤثر وخطوة فعالة نحو نقل وتطوير التكنولوجيا المحلية والاستيعاب والتطوير للتكنولوجيا العالمية المستقدمة من الخارج ، ثم تلاحم الاثنان معا من خلال دعم وتأصيل القدرة الوطنية والاعتماد عليها في مجالات البحث والتطوير والتطبيق والانتاج والخدمات .

٥) إن مصر تواجه تحديا حضاريا وسباقا دوليا ولا بد لها من أن تلحق به وتواكبه ، كما أنها تواجه مجموعة من المشكلات الرئيسية والقومية العامة ومجموعة أخرى ذات طابع قطاعي . وبعض هذه المشكلات متراكمة ينعكس أثرها على المجتمع المصري والكيان الاجتماعي ( الاسكان والغذاء والأمراض المتوطنة ، والتعليم والطاقة ) . ولا شك ان هناك محاولات عديدة لمواجهة هذه التحديات ، إلا أن الكثير من هذه المحاولات يحتاج إلى تخطيط وبحث علمي بعيد النظر ، حتى لا نتفاقم في يوم ما وتتحول إلى مشكلات مركبة .

بعض الصعوبات التي تواجه التطبيق :

وفيما يختص بالصعوبات العامة التنظيمية والاقتصادية التي تواجه التطبيق فإن الطلب على خدمات البحث العلمي يختلف باختلاف أساليب تخطيط الاطار الاقتصادي والاجتماعي بالدولة . ففي دول الاقتصاد

٢٢٠

الحر ونظام السوق الحرة تلعب المنافسة دورا كبيرا في دفع المنتجين لتطوير أساليب الانتاج وتطوير المنتجات والحد من التكلفة وتوفير مستلزمات الانتاج والطاقة ، وهنا يبدو دور البحث العلمي والحاجة الملحة اليه ويزداد الطلب على خدمات البحث العلمي .

أما في الدولة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا فإنها تتولى وضع الحوافز المادية والمعنوية اللازمة لدفع المشروعات في اتجاه التطوير ورفع الكفاءة الانتاجية وتخصيص جزء من أرباح المشروعات للتطوير التكنولوجي .

أما في مصر ، ومع اهتمام الدولة على مستوى واضعي السياسة أو متخذي القرار أو مسئولى قطاعات الانتاج والخدمات بدور البحث العلمي والحرص على استخدامه كأداة للتطوير ، فما زالت هناك بعض الظروف والعوامل التي لاتشجع على طلب خدمات البحث العلمي كما يتضح مما يلي :

- امتلاك الدولة لحوالى ٨٥ ٪ من القطاع الصناعى وتحديداه للسياسة الزراعية ، بالإضافة الى أنماط الاستهلاك الحالية وسياسات التسعير والدعم . الخ ، مما أدى الى عدم الاهتمام بتطوير المنتجات أو الحد من التكلفة وهى من العناصر التي يمكن أن تساهم في تنمية الطلب على نتائج البحث العلمي ، حتى اقتصر الأمر على حل بعض مشكلات الانتاج التي لاتحتاج في الغالب الى بحث علمي حقيقى .

- لم تقدم أساليب التخطيط والادارة حتى الآن الحوافز المناسبة لدفع حركة التطوير لأساليب الانتاج أو المنتجات .

- تتجه أجهزة الانتاج في معظم الأحوال إلى طلب الخدمات العلمية من الخارج دون اللجوء الى الأجهزة الوطنية القائمة .

- يواجه البحث العلمى وتطبيقاته احتمالات المخاطرة الأمر الذى يتعارض مع أساليب الرقابة والمحاسبة الحكومية للوحدات الانتاجية ويحد من استعداد المسئولين عن هذه القطاعات للمخاطرة .

– أن دور القدرات الوطنية في عمليات نقل التكنولوجيا المتقدمة من الخارج وتطويرها مازال محدودا .

– وبالنسبة للزراعة فإن تفتيت الملكية الزراعية لايسمح بتعميم تطبيق نتائج البحوث الزراعية إلا في أضيق الحدود .

– مازال هناك قدر من عدم الاطمئنان الكامل إلى العائد من تطبيق البحوث عند جهات التطبيق أو مايسمى بفجوة التصديق .

وفيما يختص بقطاع البحث العلمى :

إذا كان عدم الايمان بالعلم يمثل اليوم عقبة من العقبات أمام انطلاقة كبرى نحو آفاق رحبة من التقدم فى مصر ، فهناك من الأسباب والعوامل ما أدى الى زعزعة هذا الايمان . فنحن لم نمن العناية الكافية بنقل نتائج بحوثنا الى حيز التطبيق ، ولاعذر لنا فى ذلك ، فمن بين عشرات الآلاف من رسائلنا العلمية والبحوث والفتاوى التى جاءت بها قوائم علمائنا ، لا شك أن نسبة منها ولو ضئيلة كانت ولا تزال صالحة للتطبيق ، ولكنها ظلت حبيسة لا ترى النور ، وبمناى عن الأيدى الواعية التى تنفض عنها غبار الإهمال والنسيان ، وتدفعها الى مجال التطبيق وخدمة المجتمع .

وبقدر ما تؤدى هذه البحوث وتطبيقاتها فى خدمة المجتمع وما تسهم به فى تقدمه ورخائه ، يصبح الإيمان بالعلم والبحث العلمى حقيقه واقعة لامراء فيها .

ويتلخص الوضع فى قطاع البحث العلمى فيما يلى :

– كانت الصفة الغالبة على البحوث هى البحوث الفردية غير الموجهة لخدمة أغراض محددة . ومن الطبيعى أنها كانت خالية من احتمالات التطبيق الاقتصادى ، إلا أن بعض الأجهزة البحثية بالدولة قد بدأت مرحلة الانتقال تدريجيا إلى تطوير أساليب البحث العلمى والعمل على أساس برامج بحثية هادفة وبحوث تعاقدية ، مع الاهتمام بالتسويق والبحث عن المستفيدين الحقيقيين وتشجيعهم على التعاقد مع

جهات البحث من معاهد ومراكز البحوث أو الجامعات ، إلا أن هذه الأنشطة مازالت فى حاجة إلى اكتساب مزيد من الخبرة وحفز المستفيدين الذين مازالت تنقصهم الدوافع للاستفادة من تطبيق نتائج البحوث .

– مازال التنسيق والتكامل بين البحوث العلمية والتى توجه لحل مشكلة معينة متعددة الجوانب وهى طبيعة أغلب المشاكل ، أمرا قاصرا كما أن تقويم آثار التطبيق لنتائج البحوث اقتصاديا واجتماعيا لم يزل الاهتمام الكافى به .

– رغم تعدد مصادر التمويل المخصص للبحث العلمى المعملى ولعمليات التجديد والتحديث للمعدات فما زالت المبالغ لا تفى بالغرض .

– ان الإمكانيات المادية الفعلية لنقل نتائج البحوث الى حيز التطبيق مازالت قاصرة وهى تحتاج إلى استثمارات كبيرة ينبغى توافرها .

– تمثل أساليب الادارة لقطاع البحث العلمى واللوائح المعمول بها حاليا ، الصعوبات والمشكلات الهامة التى تؤثر على نقل نتائج البحوث الى حيز التطبيق ، هذا مع العلم بأن الادارة العلمية الرشيدة لأجهزة البحث العلمى خير أداة لإحداث التطوير وزيادة كفاءة الإدارة والأداء .

– ان صعوبات نقل نتائج البحوث لاشك وأن جذورها تمتد الى نتائج البحوث فى حد ذاتها ، من حيث الكم والكيف والملائمة للتطبيق ، والتى تتأثر بدورها بالمقومات الأساسية التى ينبغى ان تتوافر والتى تحكم انتاجية وفعالية وحدات البحوث والفرق البحثية ، مثل توافر مصادر المعلومات بشكل عام ، والقيادات والكوادر العلمية والمؤسسات العلمية والحوافز المناسبة .

نحو التغلب على بعض مشكلات نقل نتائج البحوث الى حيز التطبيق :

الواقع أن الأجهزة المعنية بالبحث العلمى أو استخدام نتائج البحوث ليست فى غيبة عن أهمية البحث العلمى لخدمة الانتاج والخدمات ، وإن

كانت تفتقد إلى حد ما إلى الأدوات والآليات والنظم والصلاحيات والتشريعات التي تمكن البحث العلمي من أن يكون دوره أكثر فاعلية ، وحتى تكون الجهات المستفيدة أكثر استعدادا لاستقبال وتطبيق نتائج البحوث ، الا أن هناك عددا من الأسئلة التي يجب طرحها على كل من قطاعات البحث العلمي وقطاعى الانتاج والخدمات ، والإجابة عليها بصراحة ووضوح تام بهدف التوصيف الدقيق للمشكلة وأبعادها وعمقها ، ثم التوصل الى توصيات واقتراحات محددة .

– مع كل التقدير للأعداد والتخصصات المتباينة من البحوث العلمية ، فإن الأمر يستلزم تقويمها من حيث القدرة على إجراء هذه النوعية من البحوث العلمية التي يمكن أن يلمس المستفيد الحقيقي آثارها ونتائجها .

– مدى ملائمة المعاهد والمراكز البحثية المصرية لهذا الهدف ، من حيث التجهيزات ومصادر المعلومات وحجم ومصادر الموارد المالية و تنوع الحوافز واللوائح التي تحكمها ومستوى الإدارة والقيادات التي تدير أمورها .

– ما هو دور وهدف أجهزة تنمية الابتكار والاختراع والبحوث والتطوير وتنمية التصميمات الهندسية والصناعية ، وكيفية اعداد الانسان المنتج المناسب لكل من هذه الجهات .

– هل يتناسب حجم نتائج البحث العلمي مع حجم المطلوب لقطاع الانتاج والخدمات وبحيث يقال ان البحث العلمي بباحثيه ومؤسساته وأجهزته يمكن أن يكون قادرا على الوفاء بحاجة قطاع الانتاج والخدمات ، الأمر الذي يؤكد على أهمية تقييم معاهد ومراكز البحوث .

– هل هناك خطة او خطوط عامه متعارف عليها على مستوى الدولة لتحكم توثيق العلاقة وتبادل المعرفة والخبرات بين العاملين في قطاعات البحوث والانتاج والخدمات حتى يتفهم كل منهم أبعاد وعمق

٢٢٢

عمل الآخر .

– ومع الاعتراف بأن لكل دولة وكل شعب من الشعوب ظروفه الاجتماعية والسياسة والاقتصادية والحضارية . الخ ، ومع الاعتراف أيضا بأن كل دولة ينبغي أن تتدارس ظروفها وتتعرف على مواردها وتحدد أولوياتها في المجالات المختلفة ، فإن الأمر يدعو أيضا إلى ضرورة الاسترشاد بتجارب الدول التي حققت تنمية اقتصادية واجتماعية استنادا على البحث العلمي والتكنولوجى والأسلوب العلمى فى الإدارة والتطوير ، لتتعلم التجربة والدروس الملائم للاستفادة منها ، دون تقليد أو نقل حرفى . وبالتالي ماذا صنعت اليابان وكوريا الجنوبية والهند وغيرها ، ما هو الفرق بين دور الجامعات ومراكز البحوث المتميزة ومراكز البحوث التعاقدية ووحدات البحوث لقطاعات الانتاج والخدمات فى مثل تلك البلاد وفى بلادنا ؟

### التوصيات

وبناء على ما تقدم من عرض ، ولواجهة الصعوبات السالفة الذكر التي تتطلب حولا يتوقف تطبيقها على السياسة العامة للدولة ، وأخرى على مجهودات كل من قطاع البحث العلمى وقطاع الانتاج والخدمات ، فإن المجلس يوصى بما يأتى :

أولا : فيما يختص بالاطار التنظيمى والاقتصادى العام :

\* يكون البحث العلمى جزءا من خطة التنمية ومكملا ومتكاملا مع خطة الدولة عامة والخطة القطاعية لقطاعات الانتاج والخدمات خاصة ، مع دعم العلاقة بين أجهزة البحث والتخطيط لوضع السياسات وتحديد الأولويات وتوجيه الموارد .

\* التأكيد على أهمية استناد القرار السياسى الى الراى العلمى أخذا بمبادئ الديمقراطية الحق .

\* الاهتمام بتطوير أسلوب الإدارة العلمية فى كل موقع وإحكام

النظام وبث روح الالتزام والعمل الجماعي في اطار من التنظيم والادارة الواعية والقيادات المؤثرة الرائدة والقذوة الحسنة بما يكفل الاداء الامثل .

\* إعادة النظر في التشريعات واللوائح القائمة الحالية ، وتعديلها بما يحقق الغرض المنشود بمرونة وفاعلية .

\* الاهتمام بعقد اللقاءات وتنظيم التبادل بين الباحثين والمعينين بقطاعات الانتاج والخدمات والمحليات والجامعات .

\* الأخذ بنظام تبادل القوى البشرية والخبرات والقيادات لتكامل المعرفة والخبرة ووحدة اللغة العلمية التكنولوجية والانتاجية والخدمية ، وهو أمر متعارف عليه في الدول التي وصلت الى ما وصلت اليه الآن من تقدم .

\* ضرورة تبني سياسات عامة على المدى الطويل ، يمكن في ضوئها تنفيذ ماورد من التوصيات المقترحة ، مثال ذلك :

- الحد من تصدير الخامات .
- استخدام أقل الخامات بأقل قدر من الطاقة .
- الالتزام بالمواصفات القياسية .
- ايجاد أجهزة الرقابة المسئولة .
- تفضيل الانتاج المحلي على الانتاج المستورد .
- وضع قواعد لاختيار التكنولوجيا المناسبة .

ثانيا : فيما يختص بجهات الانتاج والخدمات :

\* القضاء على الأسباب والأوضاع التي أدت وتؤدي الى ضعف الطلب على خدمات البحث العلمي ، وضرورة وضع سياسة عامة لتطوير هيكل الانتاج وأساليبه بحيث تتخطى مرحلة الانتاج بناء على ترخيص أو شراء حق المعرفة الى مرحلة التقليد ثم الاقتباس والابتكار وتهيئة المناخ العام ليسمح بإعداد التشريعات وتوفير الامكانيات والحوافز وتطوير إدارة البحوث حتى يمكن تحقيق نمو حضارى لا يمكن تحقيقه

بدون تنشيط البحث العلمى وتطبيق نتائجه .

\* المضى في تطوير القطاع العام والتركيز على أهمية البحث العلمى لأحداث التغيير مع التخطيط السليم للسياسات العامة لقطاع الانتاج وآليات التنفيذ نحو التطوير .. الخ .

\* دعوة الشركات والمصانع لتمويل البحوث العلمية في مختلف المجالات .

\* أن يكون نقل التكنولوجيا وتطويرها ومايستلزمه ذلك من بحوث علمية وتكنولوجية وإعداد كوادر ، جزءا لا يتجزأ من خطة التكنولوجيا المحلية أو المستقدمة من الخارج .

\* تأصيل مفهوم الارشاد العلمى والصناعى والزراعى والخدمى والتوعية الدائمة للمسؤولين بقطاعات الانتاج والخدمات بما يدور في الجهات والدول الأكثر تقدما بغية الاقتباس منها أو الجهات المحلية القائمة بالبحث والتطوير لتطبيق نتائج بحوثها .

\* التأكيد على ضرورة تنفيذ نتائج البحوث بأسلوب تجريبى محدود النطاق ، قبل تعميمها بصورة شاملة .

\* إنشاء وحدات للبحوث والتطوير وتنمية الابتكارات والتصميمات الصناعية والهندسية بقطاعات الانتاج والخدمات مع التنسيق والتكامل والتعاون مع أجهزة البحث العلمى .

ثالثا : فيما يختص بأجهزة البحث العلمى والتكنولوجيا :

\* التوسع في الأخذ بنظام دراسات الجدوى قبل إقرار مشروعات التنمية في مختلف المجالات وكذلك دراسات جدوى البحوث ذاتها وتقدير إمكانات العائد المحتمل .

\* تمثيل القطاعات الحكومية والقطاع الخاص والأجهزة المعنية في مجال البحث العلمى في مجالس إدارة أجهزة وضع السياسة أو التخطيط أو التنفيذ أو متابعة التنفيذ .

\* إعادة النظر جذريا في اللوائح التى تحكم إدارة العمل بمعاهد

# سياسة خدمات المعلومات

أصبحت قضية المعلومات من أهم قضايا العصر ، نظرا لاتساع دائرة استخداماتها من أجل التقدم في مختلف المجالات العلمية والاقتصادية والاجتماعية .

ويؤكد استعراض وتحليل الأنشطة البارزة في مجال المعلومات في بعض الدول المتقدمة ، أن توفير المعلومات المناسبة وإتاحتها في إطار من خدمات المعلومات يسهم في التقدم العلمي والتكنولوجي لهذه الدول ، وبالتالي في مستواها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتطورها العلمي والتكنولوجي .

وإذا كانت التكنولوجيا في حد ذاتها صناعة وأداة من أدوات الاستثمار والتقدم ، فقد أصبحت قضية المعلومات أيضا صناعة وأداة للاستثمار والتقدم ، ولهذا اهتمت الدول المتقدمة بتأسيس شبكات للمعلومات تستهدف معالجة خدمات المعلومات وتطويرها في إطار من التنسيق والتكامل القومي والدولي معا ، للاستفادة منها سواء للتخطيط السليم أو لاتخاذ القرار المناسب ، أو لتطوير الانتاج أو لتحسين الخدمات ، مما حدا ببعض هذه الدول الى اعتبار المعلومات وكفاءة

ومراكز البحوث والفرق البحثية لتكون أكثر مرونة وواقعية ، ومناسبة لأسلوب العمل الجديد لهذه المعاهد والمراكز .

\* إعادة النظر في أسلوب إجراء البحوث لنيل درجتى الماجستير والدكتوراه بالجامعات بما يحقق التنسيق وعدم التكرار من ناحية ، وربطها بالموضوعات التى تخدم قضايا المجتمع ومشكلاته من ناحية أخرى .

\* التركيز فى المرحلة القادمة وبصفة عاجلة على تقييم وتحليل القدرات البشرية المتوفرة ومدى ملائمة مؤهلاتها وخبراتها لإجراء بحوث تطبيقية ، وبحيث تكون نتائجها قابلة للتطبيق وبما يؤدي بالتطبيق الفعلى الملموس لنتائج البحوث الى اقتحام البحث العلمى للمشكلات ومواجهة التحديات وإيجاد فرص الحل المطلوب .

\* الاهتمام بالتركيز على تكوين الكوادر القادرة على البحث العلمى التطبيقى والقابل للتطبيق العلمى وإحداث نتائج فعلية ملموسة العائد والأثر بصرف النظر عن كونها حاملة للدكتوراه أو درجات جامعية عليا أخرى ، ويكون التركيز على قدر الخبرة والعطاء الممكن ومع التدريب المستمر لهذه الكوادر للمحافظة على مستواها .

\* الاهتمام بالإعلام العلمى البعيد عن مجرد الدعاية والذي يستهدف عرض الانجاز العلمى وتسويقه ، حيث يجذب الاهتمام ويشد الأنظار ويحث على الاستخدام والتطبيق .

\* الاهتمام بالتوثيق والمعلومات والنشر العلمى والاحصاء الفنى وكذا الاهتمام بفكرة الإرشاد العلمى للعاملين فى قطاعات البحث العلمى وقطاعى الانتاج والخدمات بهدف التزويد بالمعلومات والتكنولوجيات والابتكارات والتطورات الجديدة .



استخدامها مقياسا لمكانة الأمم في المستقبل .

ولاشك أن هناك علاقة مباشرة بين المعلومات وكل من البحث العلمي وعمليات التخطيط والانتاج والخدمات ، إذا أنها تعتبر أداة من أهم أدوات الادارة العلمية الناجحة لبحث علمي يبحث عن حقيقة ، أو لتخطيط أو لاتخاذ قرار سليم ، أو لانتاج رشيد وخدمات ملحة مطلوبة بالفعل .

وقبل البدء في تناول نظم المعلومات ، يلزم إدراك الفرق بين المعلومات والبيانات ، فالبيانات هي الحقائق الثابتة عن أمر أو شيء ما ، أما المعلومات فهي أشمل من ذلك وتتسع لتشمل البيانات والدراسات المتاحة في موضوع ما .

#### نظم المعلومات :

تتخذ نظم المعلومات المستويات والوظائف الرئيسية الآتية :

(١) تقديم المحتوى العلمي في المجالات المختلفة بصورة مجمعة ومبوبة ، وقد بدأ ذلك كمجرد فهرسة لما هو موجود من كتب ووريات علمية ، ثم تطور الى وجود ملخص للمحتوى العلمي لها ، ثم إلى تفاصيل هذا المحتوى بحيث يطلب الباحث رؤوس الموضوعات التي يرغبها فتأتيه بالكامل مما ييسر للباحث الحصول على المعلومات بسرعة ، وبما يقلل من التكرار ، وتتوقف فاعلية هذا النظام على التسجيل الدقيق وتوحيد أسلوبه وانضباطه والالتزام به واتساع الاتصالات بين القواعد المختلفة .

(٢) تقديم البيانات والمعلومات للقائمين على اتخاذ القرار ، سواء كان ذلك لتحديد الأهداف أو تقديم البدائل للحلول وللأختيار بينها ، أو للتقرير أو التخطيط للتنفيذ أو للمتابعة والتحكم .

وفي ذلك تغيير لأسلوب التعامل مع المعلومات للتوصل إلى قرار من العرض الشفوي أو القراءة بواسطة متخذ القرار ليعطى بناء على ذلك قراره أو مساعدته بأفراد وحواسيب للتبويب ولأسلوب المعالجة والتوصل

الى بدائل ثم يترك له اتخاذ القرار . ويستدعي ذلك عمل بحوث ودراسات في أساليب اتخاذ القرارات لتحديد المعلومات اللازمة وأسلوب المعالجة مسبقا ، كما يستدعي معرفة نوعيات المعلومات وأزمنة استرجاعها لاستخدامها ، ويستلزم الارتباط بين الوحدات المكونة للنظام وانضباط التغذية بالبيانات : توحيد ، ترقيم ، وتسمية المكونات والأنشطة .

ويتوقف نجاح هذه النظم على الاستمرارية بما يزيد من المعلومات المتاحة بها ، ويمكن من استخلاص الاحصائيات والخبرات ومقارنة التجارب وخطط التنفيذ وعمل معدلات الانجاز .

(٣) تقديم معلومات للمواطنين بالنسبة لاحتياجاتهم اليومية ، وقد ساعد على ذلك تقدم شبكات الاتصالات ونظم الحواسيب والزيادة الكبيرة في استخدامات التليفون والتليفزيون مما يمكن المواطن العادي من الاستفادة من قواعد البيانات والمعلومات العامة ، ومما قدمته وسائل الخدمات والترفيه للرد على تساؤلات المواطنين ، كما أمكن بواسطتها إنهاء بعض الأعمال ذات الاهتمام الشخصي أو الخاص مثل سداد القوائم وحجز الأماكن وطلب الأشياء وما إلى ذلك .

وفي كل من هذه المستويات في نظم المعلومات ووظائفها ، لم يكن التطوير الأساسي في إيجاد أو تهيئة المعلومات لأول مرة ، ولكن كان في أسلوب تسجيلها وتخزينها والتعامل معها واسترجاعها . وكانت العناصر التي آلت الى زيادة هذه القدرات وتحسين مستوى أدائها ، هي تطور نظم الحاسبات وتطور نظم الاتصالات ، وتطور أسلوب عرض المعلومات ( مطبوعة - صوتية - صوت وصورة ) ، وقد ساعد ذلك بدوره في زيادة القدرة على انتاج المعلومات وتطوير نظم التعليم ونظم الإدارة والبحث .

واقد نشأت هذه النظم بمستوياتها المختلفة ، نتيجة للطلب عليها ، وتبع ذلك تطوير في اتساع مستوى الطلب عليها وأساليب العمل

المستفيدة منها وصاحب ذلك تغيير في سلوكيات الافراد وفي مناهج تعاملهم ولا يزال هذا التطور يجرى أمامنا ولم يأخذ أبعاده الكاملة بعد .  
مصادر المعلومات ومقتنيات مراكزها :

تتعدد مصادر المعلومات لتشمل الكتب والمجلات والدوريات وأوراق العمل والدراسات والرسائل العلمية والتقارير وبراءات الاختراع والموسوعات والأدلة والمراجعات والمترجمات والبيبلوجرافيا والمواصفات والمعايير ، بمعنى أنه ليس هناك نموذج واحد لمقتنيات مراكز المعلومات فقد تعتمد على التزود بمصادر أولية أو ثانوية للمعلومات في شكل مكتبة علمية أو مراكز للاعلام والتوثيق وذلك بحسب المستهدف منها والمهام المنوطة بها .

إن ترشيد استخدام هذه المصادر وتوظيفها يحتم قبل كل شيء ، تحديد الهدف من خدمات المعلومات ، والا أصبح فيض المعلومات معوقا ومكلفا ومشغلا بدلا من أن يكون مقوما ومعينا ومرشدا .  
الهدف من خدمات المعلومات :

لعل الهدف المباشر من خدمات المعلومات هو مساعدة الباحثين ورجال الانتاج والخدمات على حل المشكلات التي تواجههم من خلال توفير المعلومات المناسبة من بين فيض المعلومات الهائل الذي يزخر به عالم اليوم ، الأمر الذي يوفر الجهد ويتفادى تكرار البحوث ويرشد أنشطتها ويطورها بحيث يبدأ الباحث من حيث انتهى الآخرون . وبالتالي تستتبع عملية التخطيط في المجالات العلمية والتكنولوجية تخطيط خدمات التوثيق والمعلومات ، وذلك لملاحقة التطور العالمي في هذه المجالات والاستجابة للاحتياجات والأولويات الوطنية .

إلا أن خدمات المعلومات لم تعد مقصورة على هذا الهدف ، وإنما أصبحت مقوما ضروريا لعملية التخطيط وركيزة أساسية لصناعة السياسة ومتخذى القرار . وأصبحت العلاقة بينهما علاقة متبادلة ومتكاملة حتى أن غياب التخطيط يؤثر على حياة خدمات المعلومات

وتطويرها ، كما بات غياب المعلومات يؤثر على صياغة خطة هادفة أو سياسة سليمة أو قرار صحيح ، وبالتالي أصبحت نقطة الانطلاق الفعالة في خدمات المعلومات هي أن تكون جزءا لا يتجزأ من خطة الدولة .

ونظرا لأن مفهوم تخطيط خدمات المعلومات ضمن خطة الدولة للتنمية الشاملة هو مفهوم حديث نوعا ، فإن الوضع الراهن يشير بالفعل الى أن البنية الأساسية للمعلومات غير واضحة المعالم في بعض الدول النامية ، وهنا يكون دور الدولة ومسؤولياتها أن تنهض بمجال المعلومات والتوثيق ، وذلك للتأكد من أن المعلومات اللازمة للاحتياجات الوطنية متوافرة من المصادر الدولية والوطنية وأن توفر الاعتمادات اللازمة لذلك ، وأن تتبنى عملية التدريب لإعداد المتخصصين في هذا المجال بالقدر الكافي وعلى مستوى التأهيل والخبرة اللازمة لسد احتياجاتها .

إن العناية بالمعلومات وخدمات المعلومات تتطلب في المقام الأول تخطيطها وتنسيقها على المستوى القومي والارتباط بالتطورات والمصادر الدولية .

وعلى ضوء ما تقدم فإن العناية بقضية المعلومات التي تخدم قضايا التنمية من خلال مجتمع البحث العلمى والانتاج والخدمات ، أمر ينبغي أن يكون واردا في إطار السياسة القومية العامة للدولة على أساس نظام قومي للمعلومات .

نحو نظام قومي للمعلومات :

يتضح من دراسة نظم المعلومات بالعالم ان المقتنيات من المعلومات ، بالإضافة الى الأجهزة العلمية المتطورة والقوى البشرية المدربة هي العوامل الحاسمة والمقومات الأساسية لإرساء قواعد النظام القومي للمعلومات .

وهناك أسس لتعميم النظام القومي في شبكة للمعلومات من أهمها :

\* الوعي على المستوى القومي بأهمية تعميم نظام المعلومات

وأهداف شبكة المعلومات .

\* التوقعات المنتظرة على النطاق العالمى فى أساليب التكنولوجيا  
دائمة التطور والتكنولوجيا المرتبطة بالمعلومات فى مجال الحصر  
والتحليل والاسترجاع والاتاحة ، وكذلك التطورات فى النظام السياسى  
والاجتماعى والاقتصادى العالمى .

\* التعرف على المستخدمين الأساسيين للمعلومات ، وعلى العوامل  
التي تؤثر على احتياجاتهم .

\* التعرف على المصادر المتاحة وكيفية تدفق أو انسياب  
المعلومات .

\* التعرف على البنية الأساسية والقدرات القائمة للمعلومات داخل  
الدولة .

ولعل هذا يكون مدخلا لتحديد شبكة المعلومات المطلوبة  
وتصميمها ، وتحديد البدائل المطروحة لتخدم موضوعات  
معينة أو مهمة معينة ، أو لتقوم بخدمات فنية وعلمية معينة لخدمة هدف  
معين .

ولقد تقاربت نظم المعلومات وخدماتها فى الغرب والشرق بدرجة  
كبيرة ، فأصبحت تعتمد فى الكتلتين على النظم المركزية فى التخطيط  
والتنسيق بين الخدمات اللامركزية مع استخدام التكنولوجيا  
والميكنة المتقدمة بما يؤدى الى تفادى الازواجية ويقلل بالتالى من  
الجهد والتكلفة .

وتهدف المركزية إلى التركيز فى القوى البشرية المؤهلة وفى  
الميزانيات والاعتمادات المخصصة كما تهدف الميكنة الى تحقيق البث  
السريع للمعلومات من مصادرها المختلفة . وقد تطورت أساليب معالجة  
المعلومات وخدماتها بدرجة هائلة حيث استخدمت الحاسبات الالكترونية  
على نطاق واسع سواء فى علميات حفظ المعلومات واسترجاعها أو فى  
ميكنة العمليات ، الأمر الذى أدى الى تطوير هذه النظم لمستوى أداء  
وكفاءة أكبر ، وتخزين أكبر سعة ، واسترجاع وإتاحة أسرع ، وتكلفة  
أقل .

وأصبح سر نجاح الدول المتقدمة فى استثمار المعلومات يقوم على

ما يأتى :

- توافر البنية الأساسية اللازمة داخل الدولة للتعامل مع المعلومات  
وتكاملها وترابطها وتنسيقها .

- التركيز على الاهتمامات المختلفة واحتياجات المستفيدين من  
المعلومات .

- قدرة أجهزة الدولة المعنية على التعاون مع بعضها ، وكذلك مع  
الجهات الأجنبية المعنية فى مجال المعلومات .

- ارتفاع المستوى الحضارى للدولة ودرجة الوعى بأهمية المعلومات  
فيها .

- قدرة الشعب على اكتساب مهارة استخدام المعلومات واستعداده  
لاستثمار العلم والمعرفة والمعلومات والبيانات .

وبناء على ما تقدم ، فإن عوامل عديدة لابد وأن تؤخذ فى الاعتبار  
عند تقويم النظام القومى للمعلومات ، بحيث يكون قائما على :

- وضوح الرؤية وتحديد الهدف من إقامة نظام قومى للمعلومات .  
- حجم القدر المتاح حاليا من الموارد والمصادر والقدرات وتنوعه  
ذلك الحجم ، وما يمكن أن يتاح من المزيد منها مستقبلا .

- المستوى الحضارى الحالى والمستهدف للدولة ، ومستوى الوعى  
فيها بالنسبة للمعلومات .

- الاحتياجات المختلفة والمتنوعة للمستفيدين من خدمات المعلومات .  
وفى هذا الصدد فإنه ينبغى التمييز بين احتياجات العلماء والباحثين  
 واحتياجات العاملين فى قطاعات الانتاج والخدمات ، فلكل منهم مصادره  
المتباينة والمختلفة من المعلومات والتي تتراوح بين الكتاب والمجلة العلمية  
والتقرير والبيان والبراءة والدراسة والنشرة .  
موقف مصر من قضية المعلومات :

لقد أدركت القيادة السياسية المصرية ، وعدد من الأجهزة المصرية  
المسئولة والمعنية أهمية المعلومات وبدأت بالفعل عملية التحول نحو  
الاهتمام بهذه القضية ، وترجم هذا الاهتمام إلى إجراءات تنفيذية ،  
نذكر منها على سبيل المثال :

- انشاء الجهاز المركزى للتعبة العامة والاحصاء ومعهد الدراسات

- \* العمل على زيادة قدرة المجتمع على استغلال موارد المعلومات من أجل التنمية .
- \* دعم نظم المعلومات في الأجهزة الرئيسية المختلفة والعمل على نشرها .
- \* قيام الأجهزة الحكومية بالدور الأساسى والرئيسى فى قضية المعلومات بحكم كونها قضية قومية ، وعلى أساس من المشاركة الايجابية لأجهزة خدمات المعلومات والمستخدمين لها والمستفيدين منها .
- \* اقامة شبكة قومية للمعلومات تتوخى أقصى درجات الدقة ، ويتحقق بها تكامل مراكز المعلومات المختلفة ومصادرها ، فى اطار نظام قومى للمعلومات ، يخدم أجهزة السياسة والبحث العلمى والانتاج والخدمات على أساس من التنسيق والتكامل .

الدورة الحادية عشرة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

## سياسة توفير الاحتياجات من الأجهزة العلمية

تناولت دراسة المجلس لهذا الموضوع الجوانب الآتية :

أولا : نبذة عامة :

يبلغ عدد الباحثين حاليا فى مصر حوالى ٢٦٠٠٠ باحث ، وتبلغ نسبة الباحثين العلميين من ١-٦ لكل ألف من السكان فى البلاد المتقدمة والساعية على طريق التقدم ، فاذا كان من المقدر أن يبلغ تعداد السكان

والبحوث الاحصائية بجامعة القاهرة .

- قرار الدولة بإلزام أجهزة الحكومة والقطاع العام بإنشاء مراكز لخدمة المعلومات .

- تبنى مشروع شبكة المعلومات العلمية والتكنولوجية القومية وتنظيم مؤتمرات للمعلومات فى مصر لإرساء مقومات البنية الاساسية لمجتمع المعلومات وتبنى البحوث المشتركة مع بعض الدول المتقدمة فى مجال المعلومات .

### التوصيات

فى ضوء ما تقدم من اعتبارات فإن المجلس يوصى بما يأتى :

- \* العمل على زيادة الوعى القومى بالمعلومات على المستويات المختلفة وسياسة الحصول عليها وترشيد استخدامها لخدمة المجتمع ، وقد يتطلب ذلك القيام بحملة قومية تستهدف تحقيق هذا الغرض باستخدام النشرات وأجهزة الاعلام المختلفة .

- \* تطوير نظام التعليم ليقوم بدور أساسى فى بناء وتنمية مجتمع المعلومات المدرك لأهميتها والقادر على استخدامها والتعامل معها من حيث طريقة التعليم ومناهجه ، ليتضمن موضوع المعلومات ، ومن حيث الاستفادة من فيض المعلومات المتاحة فى العملية التعليمية .

- \* ضرورة إدخال سياسة المعلومات فى سياسة التنمية القومية بمزيد من التركيز على إنشاء وحدات المعلومات فى قطاعات التنمية المختلفة والاستفادة القصوى منها .

- \* الاهتمام بحصر مصادر المعلومات المحلية وإتاحة حسن استخدامها .

- \* فهرسة انتاجنا العلمى ووضعها على الحاسبات ، مع عمل قواعد بيانات لما هو صادر منها باللغة العربية ، والتسجيل الدقيق لنتائج بحوثنا الوطنية .

- \* استخدام التكنولوجيا المناسبة لمعالجة خدمات المعلومات ودراستها لاختيار المناسب منها .

- \* تحقيق التنمية البشرية للخدمة فى مجال المعلومات من حيث العدد والمستوى .

فى عام ٢٠٠٠ فى مصر حوالى ٧٠ مليوناً ، وقد أن يمثل الباحثون العلميون واحدا لكل الف من السكان ، فمن المطلوب أن يصبح عدد الباحثين فى مصر عام ٢٠٠٠ أكثر من ٧٠ ألفا من الحاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه ممن يعملون فى مجالات البحث العلمى وغيره من الأنشطة العلمية المعاونة .

وقد قدرت التكلفة الاجمالية للنشاط العلمى المنتظر فى عام ٢٠٠٠ من أجل توفير الأجهزة العلمية وتشغيلها وصيانتها واحلالها ، وفى مجال توفير الكيماويات العلمية اللازمة لهذا النشاط بما يقرب من ٣٥٠ مليوناً من الجنيهات سنوياً ( بالأسعار الحالية ) .

ونظراً لما هو معروف من أن أغلب هذه الأجهزة والكيماويات يتم توفيرها عن طريق الاستيراد وما يتطلبه ذلك من تكلفة كبيرة بالنقد الاجنبى ، فإن دراسة توفير احتياجات مصر من الأجهزة العلمية والكيماويات والمستلزمات العملية تصبح أمراً لازماً .

فالجهاز العلمى بأتواعه ومستوياته المختلفة يمثل أداة أساسية من أدوات حياتنا اليومية ، سواء فى مجال التعليم أو البحث العلمى أو فى مجالات الصناعة والزراعة أو فى مجال الصحة ، وقاية وتشخيصا وعلاجاً او فى غير ذلك من مجالات الإتصالات والإعلام والأمن والادارة وغيرها .

كذلك فإن الحاجة تزداد للكيماويات والمستلزمات العملية لإجراء التجارب والاختبارات التعليمية والأبحاث العلمية ، ولإجراء القياسات العملية الدقيقة للأغراض الصناعية أو الزراعية أو الطبية أو غيرها .

ومن هذا يتضح أن الأوقام المقدرة لتوفير الأجهزة العلمية الدقيقة تبلغ أضعاف ما يلزم قطاع البحث العلمى وحده .

ولاشك أن توفير الأجهزة العلمية والحفاظ عليها وتنظيم الاستفادة منها ، وكذلك توفير الكيماويات العملية واتاحتها بدرجة النقاء اللازمة للوصول إلى سلامة النتائج ودقتها وترشيد الحصول عليها

واستخدامها - أصبح يستلزم وضع سياسة عامة سليمة ومحكمة .

#### ثانياً : الأجهزة العلمية :

ويتم الحصول على الجهاز العلمى باستيراده أو بتصنيعه محلياً وفى كلتا الحالتين تصنف الأجهزة العلمية الى :

(أ) أجهزة بسيطة لا تتطلب مستوى عالياً فى دقتها ، سواء فى تصنيعها أو تشغيلها أو فى النتائج المستخرجة منها ، ومن أمثلتها معظم ما تحتاجه وسائل الأيضاح التعليمية ومختبرات الدراسة فى مراحل التعليم العام وبعض أجهزة التشغيل والقياس فى كثير من الورش والمعامل والمصانع .

(ب) أجهزة عالية الدقة فى تصنيعها وفى تشغيلها وفى النتائج المستخرجة منها ، وهى بدورها تنقسم إلى أنواع بسيطة ومحدودة التكاليف كأجهزة التحاليل العملية الالكترونية ، وإلى أنواع معقدة وعالية التكاليف كالمجهر الالكترونى .

#### التعامل مع الجهاز العلمى بعد الحصول عليه :

إن العبرة ليست فى مجرد الحصول على الجهاز ، فقد يكون ذلك أمراً ميسوراً باستيراده أو تصنيعه ، ولكن اقتناء الجهاز العلمى يقتضى وضع قواعد وضوابط سواء عند اختيار أنسب الأجهزة لتحقيق الغرض منها ، أو صيانة الجهاز ومتابعة اختبار مستوى صلاحيته للتشغيل ، أو فى اصلاحه إذا لحقت به أعطال ، أو فى تشغيل الجهاز تشغيلاً رشيداً ومجرباً يبرر اقتنائه من الناحية الاقتصادية ، خاصة إذا كان من النوع المكلف .

#### (١) استيراد الأجهزة العلمية :

دأبت مصر منذ عشرات السنين على التركيز فى توفير الأجهزة العلمية عن طريق الاستيراد ، وهذا أمر إذا جاز أن يستمر فى حالة بعض الأجهزة المعقدة والمكلفة والتى لا تستوعب حاجتنا منها سوى أعداد محدودة من كل نوع من هذه الأنواع ، فإنه لا يجوز إطلاقاً على

كثير من الأجهزة العلمية البسيطة والتي تستخدم أعدادا كبيرة من كل نوع منها ، مما يبرر قيام صناعة محلية لهذه الأنواع من الأجهزة ، خاصة وأن الشركات الأجنبية التي تخصصت في توريد هذه الأجهزة قد دأبت على رفع أسعارها بمعدلات متزايدة ومستمرة ، الأمر الذي يهدد بتحصيل اقتصادنا بأكثر مما يحتمل ، فضلا عن انعكاساته السيئة على تحركنا تجاريا بل وسياسيا .

ومما يؤسف له أن استيراد الأجهزة العلمية لم توضع له سياسة مسبقة قبل أن تفتح له الأبواب على مصاريعها ولم يقترن بوضع الضوابط واتخاذ الضمانات التي تكفل :

- خطة عامة للاستيراد تخدم توفير الأجهزة التي تلبى حاجاتنا الحقيقية في مجال البحث العلمي والانتاج والخدمات ، ولقاء الأولويات مدروسة ومعلنة .

- أن يكون الجهاز المستورد هو أصلي الجهاز وأنسبها للوفاء بالفرض المنشود .

- أن تتوافر مع الجهاز كل القطع والأجزاء الملحقة به والمكملة له ، وكذلك رسومات تصميمه وبيانات تشغيله وصيانته مع ضمان سلامة الجهاز وصيانته لمدة مناسبة .

- توفير قطع الغيار الكافية لدى ممثلي الشركات الموردة .

- أن يلتزم الممثلون للشركات المنتجة باقامة ورشة مجهزة بالأنوار والفنيين القادرين على اصلاح أعطال الأجهزة ، وكذلك تدريب فنيين من الجهة المشتري للجهاز على عمليات التشغيل والصيانة والاصلاح .

## ٢) تصنيع الأجهزة محليا :

يتوقف نجاح صناعة أى سلعة على توافر عوامل في مقدمتها :

- إجراء دراسة اقتصاديات السلعة ، وضمان تصريف ما يتجاوز الحد الأدنى ( أو الحد الحرج ) من هذه السلعة ، بما يبرر تصنيعها

٢٣.

محليا ، وذلك في ضوء دراسة نوعيه صناعيتها ، وهل تكون صناعة نمطية وتقوم على خط انتاج نمطي أم صناعة نمطية تجميعية أم صناعة تجميعية غير نمطية ، وتشتمل أيضا على دراسة توافر المواد الأولية والمكونات الأساسية .

وعلى سبيل المثال يمكن دراسة استبدال الزجاجيات المستعملة في العمليات التعليمية بأنواع أخرى بديلة من اللدائن .

- وجود إطار عام للصناعة يشتمل على خطة شاملة للتمويل والإعداد والتدريب .

- وجود قاعدة صناعية راسخة مبنية على أسس وقواعد علمية وتكنولوجية متطورة .

- وجود نظام ملائم للأجور ، يحسن الصناعة من توافر العاملين وعجزهم ، ويحمي العاملين من الاغراء المادي الذي يجتذبهم الى العمل بالخارج .

- توافر نظام إداري متطور ومتحدر ، مع وجود نظام دقيق للمراجعة والمتابعة والمحاسبة والتطوير .

- وجود تشريع يضمن تشجيع الصناعة المحلية الناجحة ، ويكفل حمايتها ضد المنافسة الخارجية .

وكما سبق أن ذكرنا في تصنيف الأجهزة العلمية نجد أن قسما هاما من هذه الأجهزة يتطلب كثيرا من المكونات الأساسية التي يحتاج كل منها الى صناعة قائصة بذاتها وتعتمد على توافر الخامات الأولية لهذه الصناعة ، والالتزام بمعايير دقيقة وشاملة .

ولهذا نجد أن كثيرا من الشركات الأجنبية المنتجة للأجهزة العلمية تقتصر مهمتها في بعض الأجهزة على تجميعها من مكوناتها الأساسية التي تشتريها أو تستوردها من شركات متعددة ومتخصصة في صنع نوع أو أكثر من هذه المكونات .

كما نجد أن صناعة الأجهزة العلمية التي نشطت نشاطا نسبيا ومتواضعا في مصر في أواخر الستينات وأوائل السبعينات كانت تغطي جزءا محدودا من متطلبات السوق ، وكانت تقوم أساسا على تجميع الجهاز من مكوناته الرئيسية المستوردة من الخارج ، ولكن بعض هذه الصناعات كادت تندثر بعد أن عجزت عن الصمود أمام منافسة الأجهزة المستوردة التي تدفقت على البلاد منذ بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي في أواسط السبعينات ، وبعد أن هجرها القائمون عليها ، مؤثرين الاشتغال بعمليات الاستيراد سواء لحسابهم الخاص أم لحساب شركات الاستثمار ، التي لم تستهدف قيام صناعة محلية للأجهزة العلمية ، وإنما كان هدفها بطبيعة الحال تحقيق أكبر قدر من الأرباح .

ومن الواضح أن قدراتنا الحالية في صناعة الأجهزة العلمية لاتكاد تغطي سوى الأنواع البسيطة من الأجهزة العلمية التي لاتحتاج الى كثير من المكونات الأساسية الدقيقة والمعقدة والتي يمكن للسوق المحلية أن تستوعب منها كميات كبيرة تبرر تصنيعها محليا من الناحية الاقتصادية .

### ٣) صيانة الأجهزة العلمية :

تدل البيانات المتاحة على أن نسبة كبيرة من الأجهزة العلمية لدى الجهات المستخدمة لهذه الأجهزة معطلة عن العمل لسبب أو لآخر وأن كثيرا من الأجهزة لا تعمل بالدقة المطلوبة ، وبعضها لا يستخدم بالطاقة التشغيلية الاقتصادية . وترجع هذه الأوضاع السيئة الى مشاكل الصيانة والإصلاح التي يمكن اجمال أسبابها فيما يلي :

- الاختيار السيئ للجهاز المطلوب .

- عدم توافر قطع الغيار .

- عدم توافر البيانات التفصيلية عن بنية الجهاز وطريقة تشغيله وصيانته وإصلاحه .

- الإعداد السيئ لموقع تركيب الجهاز على غير الأصول الفنية لهذه العملية .

- الاستخدام السيئ للجهاز نتيجة قصور تدريب العاملين عليه .

- الإهمال أو القصور في إدراك أهمية الصيانة الوقائية والاختبارات والمعايرة الدورية للجهاز .

- عدم توافر الخبرات الفنية القادرة على إصلاح النوعية المتقدمة من الأجهزة .

- استخدام أجهزة مستهلكة بسبب غياب خطة محددة لتقادم الجهاز وفقا لنوعيته من ناحية ، وكثافة استعماله من ناحية أخرى .

وتجنبنا لتلك المشاكل فمن الواجب أن يتم تناولها في إطار نظام متكامل ومتعاون طبقا لخطة شاملة تنظم ما يتعلق بالأمور الآتية :

(١) اختيار الجهاز الأمثل لأداء الغرض منه .

(٢) تركيب الجهاز وفقا للأصول الفنية الواجب مراعاتها .

(٣) صيانة الجهاز واختباره ومعايرته وفقا لجدول دوري .

(٤) وضع نظام لتكهن الجهاز عند استهلاكه بمستوى لا يتيح الاستفادة المنشودة من استخدامه .

(٥) تنفيذ برنامج جيد لإعداد الفنيين القادرين وتدريبهم على تشغيل هذه الأجهزة وصيانتها بمستوياتها المختلفة .

(٦) إلزام مورد الأجهزة العلمية ( وخاصة المعقد منها ) بإنشاء ورش صيانة وإصلاح ، مجهزة بالفنيين الأكفاء ويقطع الغيار الكافية لصيانة الجهاز ، وخاصة بعد فترة الضمان التي تعقب شراء الجهاز .

التوصيات الخاصة بالأجهزة العلمية :

حيث أن المشكلات المتعلقة بوجود الجهاز العلمي ، سواء عند شرائه مستوردا أو منتجا محليا أو أثناء استخدامه وصيانته وإصلاح أعطائه هي مشكلات مترابطة ومتداخلة وأن حلولا متشابكة ومتكاملة ، فالجهاز

العلمي سلعة لها صفات متميزة ، ويتطلب اقتناؤه والحفاظ عليه واستخدامه استخداماً سليماً ، ظروفها وشروطها معينة يجب مراعاتها بدقة وعناية ومتابعتها متابعة جادة .

ولما كان موضوع الجهاز العلمي ، بكل أبعاده ، يجب أن يكون مسئولية جهة معينة قادرة ، ولتسميها هيئة الجهاز العلمي ، تتولى وضع سياسة شاملة ومتكاملة بشأن الجهاز العلمي بدءاً بحصر الأجهزة الموجودة حالياً ، ووضع سياسة لشراء الأجهزة المطلوبة في المستقبل ، تشمل سياسة اقرار شراء الجهاز وسياسة استيراده ، وسياسة التصنيع المحلي في الحاضر وفي المستقبل القريب والبعيد ، وسياسة صيانة الجهاز واستخدامه واصلاحه وتكثيفه .

لذلك فإن المجلس ، اذ يوصى بقيام هذه الهيئة ( أو اعادة تشكيلها بعد أن انكمش نشاط جهاز كان قائماً لمثل هذا الغرض ولشراء الادوية والكيمائيات منذ سنوات ثم توقف ) فإنه يؤكد على ضرورة أن تتمتع هذه الهيئة بالصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في شأن كل مايتعلق بالأجهزة العلمية وصلاحيات متابعة تنفيذ قراراتها ، ومساعدة الجهات أو الأفراد الذين لايلتزمون بالقرارات والسياسات المعلنة في هذا الصدد .

ويمكن اجمال مهام هذه الهيئة فيما يلي :

\* وضع سياسة استيراد الجهاز العلمي وسياسة تصنيعه ونظام استخدامه وصيانته .

\* الاشراف على اجراء حصر شامل للأجهزة العلمية الموجودة حالياً ، ومدى صلاحيتها للتشغيل السليم .

\* وضع تصنيف شامل للأجهزة العلمية ، يكون مدخلاً لتحديد ما يمكن تصنيعه محلياً ، وما يجوز أو يجب استيراده .

\* وضع سياسة لشراء الأجهزة العلمية ، تكفل شراء الأنسب منها ، وتحول دون تكرار شراء أنواع معينة من الأجهزة المكلفة التي لا تستخدم

٢٣٢

بمعدلات زمنية تبرر اقتناء المزيد منها .

\* النص في التعاقد عند شراء الأجهزة على فترة ضمان ملائمة ،

وأن تقوم الشركة الموردة ( لبعض أنواع الأجهزة المعقدة والمكلفة ) بعملية صيانة ومعيرة دورية ، وأن توفر قطع الغيار الكافية لفترة مناسبة .

\* اجراء حصر للشركات المتخصصة في توريد الأجهزة العلمية ، وتصنيفها وترتيبها وفقاً لأفضليتها كمورد للأنواع المختلفة للأجهزة وذلك طبقاً لمعايير .

\* الاهتمام بالمعامل المركزية للأجهزة العلمية المتقدمة والتوسع في انشائها بالجامعات ومراكز البحوث الكبرى ، وفي مواطن استخدامها استخداماً مكثفاً ومشتركا واتاحة استخدامها للجهات البحثية من خلال الاعلان عنها واتاحتها بنظام الاعارة والتأجير أو الشراء أو البيع ، باعتبار ذلك أفضل أسلوب يخدم اقتصاديات تكاليف الأجهزة واقتصاديات تشغيلها .

\* حصر الجهات التي تقوم بعمليات صيانة الأجهزة العلمية واصلاحها ، واصدار دليل بها يحتوى على تقويم لكل منها ، والعمل على دعم هذه الجهات وتطويرها .

\* وضع خطة لإعداد الفنيين وتدريبهم في مختلف التخصصات اللازمة لتشغيل مختلف الأجهزة العلمية وصيانتها واصلاحها ، ولتكوين نواة علمية وفنية صالحة لاقامة صناعة للأجهزة العلمية ، ونموها باطراد على أسس علمية وتقنية واقتصادية سليمة .

\* الاهتمام بتدريب العاملين على الأجهزة العلمية الدقيقة والمكلفة (ولو بإيفادهم في بعثات تدريبية ) ضماناً لاستخدام هذه الأجهزة استخداماً سليماً .

\* حصر الشركات القادرة على الإسهام في صناعة نوعيات معينة من الأجهزة ، مثل الأجهزة الالكترونية والبصرية .



بأحدى وسيلتين : إما الاستيراد وإما الإنتاج والتصنيع المحلى .

استيراد كيماويات المعامل :

- فى الخمسينات وما قبلها كانت جميع أصناف الكيماويات المعملية تستورد من الشركات المصنعة أو المسوقة لهذه الأصناف ، بمعرفة التوكيلات المختلفة الموجودة فى ذلك الوقت .

- فى الستينات وبعد التأميم وظهور بعض شركات القطاع العام التى لعبت دورا رئيسيا فى توفير الكيماويات المعملية محليا ، استمر الاستيراد للأصناف التى لا تنتج محليا .

- فى السبعينات وبعد تطبيق نظم الانفتاح والسماح باستيراد الأجهزة العلمية وكيماويات المعامل بمعرفة القطاع الخاص ظهرت شركات ووكالات تجارية لتوفير هذه الأصناف .

وتبلغ قيمة ما يتم استيراده سنويا من الكيماويات المعملية فى الوقت الحالى أكثر من عشرين مليونا من الجنيهات .

الإنتاج والتصنيع المحلى لكيماويات المعامل :

بدأ إنتاج كيماويات البحث العلمى وكيماويات المعامل وتصنيعها محليا بظهور شركات القطاع العام ، وكذلك بعض مصانع القطاع الخاص .

وتبلغ قيمة الإنتاج المحلى من كيماويات المعامل حوالى خمسة ملايين من الجنيهات سنويا .

وكانت نتيجة الانفتاح الاستيرادى والإنتاجى وجود أصناف من كيماويات المعامل بمواصفات متفاوتة وبالتالي بأسعار متفاوتة الأمر الذى يدعو الى ضرورة توافر التوحيد القياسى ومراقبة الجودة ، الا أنه يلزم لتشجيع إنتاج كيماويات المعامل محليا وجود تشريع لتشجيع الصناعة المحلية يكفل حمايتها وذلك بمزيد من الإعفاءات الضريبية وتقديم أراض للمصانع بأسعار رمزية ، خاصة وأن الصناعة الكيماوية فى مصر ٢٣٣

\* وضع خطة مرحلية لإقامة صناعة محلية للأجهزة العلمية ومكوناتها ، سواء كانت قطاعا خاصا أم عاما ، وسواء كانت وطنية أم مشتركة ، ونمو هذه الصناعة تدريجيا عندما تتوافر مقومات هذا النمو ، مع توفير الحماية اللازمة لهذه الصناعة والالتزام بشراء الجهاز المصنع محليا اذا تساوى مع نظيره المستورد فى استيفائه للمواصفات والمقاييس العامة العالمية ، وفى كفاءته عند التشغيل وفى قدرة احتماله ، بصرف النظر عن النواحي الجمالية والكمالية والمظهرية للجهاز .

\* وضع نظام مرن وملائم للعمالة والأجور للعاملين بصناعة الأجهزة العلمية وصيانتها ، يحمى هذه الصناعة من العاملين العاجزين والمهملين ، ويحمى الأكفاء من الاغراء المادى الذى يجتذبهم الى العمل بالخارج .

ثالثا : كيماويات البحث العلمى :

تختلف درجة نقاوة كيماويات البحث العلمى بين « نقى » و « شديد النقاء » و « تحليلى » طبقا للتحاليل والبحوث التى يلزم اجرائها بأنواعها المختلفة .

ونظرا لتعدد أصناف الكيماويات المعملية بما يبلغ الآلاف والتى تزداد باطراد لتلاحق تطور البحث العلمى والاختبارات والقياسات المعملية باطراد فقد اصطلح على تصنيف هذه الكيماويات فى مجموعات نذكر منها بحسب أهميتها ، على سبيل المثال وليس الحصر ، ما يلى :

(١) الأحماض وأملاحها .

(٢) القلويات وأملاحها .

(٣) المذيبات .

(٤) الكيماويات اللازمة للأبحاث الخاصة ، ولأغراض التحاليل الطبية ، والتصوير ، وتشغيل أجهزة التحليل الحديثة .

ويمكن الحصول على احتياجاتنا من كيماويات البحث العلمى

صناعة ناشئة ، كما أن الحاجة الى كيمياويات المعامل تزداد بصورة ملحوظة .

وتستطيع السوق المصرية الحالية استيعاب هذه الاصناف في حدود ثلاثين مليوناً من الجنيئات سنوياً .

ولاشك أن صناعة الكيمياويات العملية مكلفة وتحتاج الى مايلي :

— عمالة مدربة تدريباً عملياً خاصاً .

— عمالة مؤهلة تأهيلاً خاصاً مع استمرارها في

الابحاث .

— تجهيزات مصانع وماكينات ضخمة حيث أن الصناعة الكيماوية

صناعة اساسية .

— مرتبات مجزية للعاملين تضمن الاستمرارية في تشغيل هذه

المصانع .

### توصيات خاصة بالكيمياويات العملية

مما تقدم تتضح ضرورة تحديد جهة معينة وقادرة

( مثل أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا أو أحد أجهزتها أو مصلحة

الكيمياء ) أو إنشاء هيئة خاصة لهذا الغرض ، لتتولى وضع سياسة

شاملة ومتكاملة للكيمياويات العملية ، بدءاً بحصر الانتاج المحلي منها ،

ووضع سياسة استيرادها ووضع خطة للتصنيع المحلي

والتوسع المستقبلي فيه ، على أن تكون لهذه الجهة الصلاحيات

الكاملة في اتخاذ القرار ، ومتابعة تنفيذ القرار ، ومساعدة الجهات

والأفراد الذين لا يلتزمون باتباع هذه السياسة والقرارات المعلنة في هذا

الصدد .

ويوصى المجلس بأن تشمل مهام هذه الهيئة مايلي :

\* وضع سياسة استيراد كيمياويات البحث العلمي ومتابعة تنفيذها

طبقاً لمواصفات محددة .

\* الاشراف على حصر اصناف كيمياويات المعامل المنتجة محلياً

ومقاديرها ، ومدى ملائمتها للاستخدام المعمل والأغراض البحث

العلمي ، ووضع المواصفات الواجب توافرها في هذا الانتاج مع

منحها حق التفقش على المصانع المحلية وتحليل منتجاتها وأجراء بحوث

تطوير الانتاج المحلي .

\* وضع خطة توسعية للانتاج المحلي من كيمياويات المعامل

تتلام مع التوسع في انشاء الجامعات ودور العلم ومراكز البحث

العلمي ، ومع التوسع في الاستخدامات التحليلية الصناعية والزراعية

والطبية ، وذلك طبقاً للمواصفات المطلوبة لكل من هذه الجهات

والاستخدامات .

\* وضع خطة مرحلية لاقامة صناعة انتاجية محلية لكيمياويات

المعامل سواء كانت بشركات القطاع العام أو الخاص أو المشترك ،

وضمن حماية هذه الصناعة المحلية . ويكون من مهام هذه الخطة

دراسة عملية تنقية الكيمياويات التي تنتج كفايات للمنتجات

الصناعية أو التحويلية بنسبة عالية ، كخطوة لوضع هذه

الصناعات على طريق القدرة على التصميم والتنفيذ في تصنيع

كيمياويات البحث العلمي ، وبما يوفر الكثير منها لاحتياجات السوق

المصرية .

كذلك تتضمن هذه الخطة حصراً شاملاً للمتوافر من الأجهزة العملية

الكبيرة ، ومن معدات المصانع التي تصلح لإعداد الكيمياويات النقية

والاستفادة الكاملة منها .

\* وضع خطة لإعداد الفنيين بمستلزماتهم وتخصصاتهم المختلفة ،

وتدريبهم لتشغيل مصانع انتاج كيمياويات المعامل .

\* عمل دليل أو فهرس علمي لكيمياويات البحث العلمي مع بيان

المواصفات القياسية لكل منها .

## دور التعليم فى إعداد الباحثين

مسئولية إعداد هذه الكوادر من الباحثين ، فعلى المدرسة أن تساهم  
بنصيب فى تربية الأبناء وغرس اهتمامات البحث العلمى وطرائق التفكير  
واكتساب التلاميذ أوجه التقدير والتثوق وتنمية ما يوجد منها لدى هؤلاء  
التلاميذ ، كما أن على المدرسة مسئولية اكتشاف تلك الفئة المميزة من  
التلاميذ ذات القدرات الخاصة والمواهب الأصيلة وتقديم خدمة تعليمية  
متميزة لهم تتفق وقدراتهم وتنميتهما بأقصى قدر ممكن .  
وتقوم الجامعة بدورها فى إعداد الباحثين باعتبار ذلك إحدى  
وظائفها الهامة والحيوية ، فعليها أن توجه طلابها نحو التأمل والبحث  
المستوعب لمشكلات المجتمع وقضاياها ودراسة تطلعاته .

### الباحث ومواصفاته :

والباحث هو الفرد القادر على البحث والتقصى نتيجة لتربيته وتعليمه  
وتدريبه واكتسابه الخبرة ، وذلك عن طريق الإعداد العلمى ، كذلك فإن  
هذا الفرد الباحث ينبغي أن يكون متمكنا من مهارات التفكير العلمى  
المستند الى اتجاهاته وميوله العلمية . وتشمل النقاط الآتية خصائص  
الباحث ومواصفاته تكوينه :

(١) أن يكون على قدر من المعرفة العلمية بكل مكوناتها من حقائق  
ومفاهيم ومبادئ ونظريات .

(٢) أن يكون لديه المهارات والأساليب المستخدمة فى الحصول على  
المعلومات والبيانات وطرق معالجتها .

(٣) أن يستخدم الطريقة العلمية وأن يتقن عناصر هذه الطريقة  
وتشمل :

- ادراك المشكلة .
- تحديد المشكلة بدقة ووضوح .
- دراسة المشكلة واقتراح الفروض المناسبة لحلها .
- اختيار انسب الفروض .
- اختبار صحة الفروض المقترحة لحل المشكلة .

يعيش المجتمع العالمى عصرا يمكن أن يعتبر عصر التطور الشامل  
( كما وكيفا ) للمعارف الانسانية بصورة لم تعهدها البشرية من قبل .  
ويعيش المجتمع المصرى بدوره هذا العصر مع غيره من المجتمعات ،  
ويسعى جاهدا الى اقامة دعائم تقدمه ونموه ، ويتطلع الى زيادة معدلات  
انتاجه ليحقق مجتمع الوفرة والرفاهية .  
وفى سعى المجتمع المصرى نحو تحقيق هدفه عليه ان يلتزم  
بالأسلوب العلمى فى جميع المجالات باعتباره الطريق السليم لتحقيق  
التقدم المنشود وملاحقة الدول المتقدمة .

ويعتبر التعليم والنظام التعليمى مدخلا أمثل لإحداث أى تطور أو  
تقدم فى جميع أنظمة المجتمع ، فالنظام التعليمى ينامط به إعداد  
الكوادر اللازمة لمختلف أنظمة المجتمع ومناشطه ، ومن بين هذه المناشط  
منشط البحث العلمى وهو أحد المناشط الحيوية الهامة ، فهو يحدد  
صورة الحياة فى المجتمع ويحقق آماله فى التغلب على الصعوبات  
والمشكلات التى يواجهها ، ويوفر له فرحا للتقدم فى سبيل تحقيق  
مجتمع الرفاهية ، ويمكنه من استثمار امكاناته بأقصى قدر ممكن .  
ويستلزم منشط البحث العلمى إعداد كوادر مؤهلة للبحث العلمى  
وقادرة على متطلباته ، وهذا يلقي على التربية ومؤسساتها المختلفة

– الوصول الى حل للمشكلة .

– الوصول الى التعميم من النتائج واستخدام التعميمات في تفسير مواقف جديدة .

على أن يكون الباحث متفتح الذهن ، رافضا للأفكار المقيدة للتفكير ، مقتنعا بأن الحقيقة يمكن أن تتخذ أكثر من صورة ، وأن الدليل الموضوعي هو أكثر المصادر ضمانا لمعرفتها وأكثر المصادر التي يمكن الاعتماد عليها ، وأن يحترم الباحث وجهات النظر الأخرى ، وأن يكون متصفا بعادة وضع الأحكام بناء على الحقائق الكافية ، مصرا على وزن الأدلة في ضوء علاقتها بالموضوع ، مع تجنب الأحكام السريعة .

(٤) أن يتمتع بقدرة كبيرة على التعلم الذاتي الذي يعينه على أن يكون باحثا على درجة عالية من مهارات البحث والتفكير والابتكار والقدرة على اتخاذ القرار .

(٥) أن يكون متمتعا بقيمة علمية وخلقية راسخة كالصدق والأمانة والدقة والموضوعية بعيدا عن التعصب الشخصي أو الديني أو الاجتماعي .

(٦) أن يكون قادرا على التواصل والاتصال ، متقنا للغة العربية ولغة أو أكثر من اللغات الأجنبية ، باعتبارها وسائل اتصال ضرورية لعمله .

(٧) أن يكون مهتما بوطنه والعالم من حوله ، ككل ، ممارسا لتأثيره في الشؤون العامة .

(٨) أن يكون مهتما بالإنسان في أي مكان بالعالم ، حريصا على بقائه وسعادته مشاركا إياه في السراء والضراء .

نور نظام التعليم العام في إعداد الباحثين :

ليس من وظائف المدرسة إعداد الباحثين ، ولكن عليها أن تسهم

بنصيب كبير في تربية الأبناء ، وأن تدمجهم بألوان متعددة من الثقافة والمعرفة ، وتتيح لهم فرص التعرف عليها والاختيار من بينها ، وتغرس في نفوسهم حب المعرفة والعلم والبحث ، وعلى المدرسة أن تهنيء للتلاميذ والطلاب البيئة التي تعينهم على بذل أقصى ما لديهم من جهد للأفصاح عن قواهم الكامنة ومواهبهم الأصيلة ، والإفادة منها في أوسع المجالات والميادين ، وفي إطار الأهداف التي يحددها المجتمع ، كذلك على المدرسة اكتشاف قدرات التلاميذ وتنمية المبادأة والتصور والابتكار لديهم ، وأن تدربهم على ممارسة الحكم السليم والموضوعي على الأشياء والأحداث .

دور الجامعة في إعداد الباحثين :

الجامعة هي تجمع لأساتذة يكرسون أنفسهم للعلم – بحثا وتديسا وتتوافر لهم وسائل البحث والدراسة ، ويغد اليهم طلاب علم لديهم الرغبة والقدرة على الاستفادة مما يلقيه هؤلاء الأساتذة من دروس ومحاضرات ويتعلمون عليهم في التدريب على استخدام أدوات البحث العلمي ومناهجه وإمكان تطبيقها على المشكلات العملية في الحياة .

ومن الواضح أنه على الطلاب تقع مسئولية التعلم والبحث عن المزيد من المعرفة بأنفسهم ، فالطلاب والاستاذ شريكان في عملية البحث عن المعرفة ، فيجب أن تكون المكتبة مفتوحة والمراجع في متناول الجميع وللأستاذ والطالب أن يتبنيا وجهة النظر التي يريدانها شريطة أن يكونا قادرين على عرضها وتوضيحها والدفاع عنها والبرهنة عليها ، وهذا لا بد أن يستند بدوره الى عقلية فاحصة ناقدة .

التوصيات

سبق للمجلس ان تقدم باكثر من توصية لتحقيق المزاوجة بين تكوين المواطن وتكوين « الباحث » في العملية التعليمية بمختلف مراحلها ( في

الدورة الثانية عشرة ١٩٨٤ - ١٩٨٥

## دور العلم والعلماء فى التمهيد لاتخاذ القرار

يقصد بصنع القرار - مجموع الاجراءات التى تتخذ وكذلك طرق التفكير والمعالجة للإختيار بين بدائل أو ايجاد حل لمشكلة للخروج من أزمة أو موقف أو حالة .

ويؤثر فى صنع القرار العامل الشخصى بين من يتولون صنع القرار ، ويختلف الأشخاص من شخص لأخر اختلافا كبيرا وبينما فى طريقة التفكير والخلفية العلمية والتاريخية والاجتماعية التى كونت شخصيته وخبراته والتى كونت أيضا اقتناعه بطريقة تفكيره التى يواجه بها المشكلات .

وتوجد خمسة أنماط أساسية لتفكير الافراد - ونمط التفكير يعنى محاولة الفرد للاجابة عن :

كيف نفكر فى الموضوع ؟

النمط الأول : المخلق :

وهو الشخص الذى يحاول صنع شئ جديد من أشياء مختلفة أو جمع وتكوين فكرة من أفكار عديدة متباينة ، وطريقة تفكيره توقعية تقوم

التعليم العام ثم فى التعليم الجامعى ) . ويضيف المجلس التوصيات التالية :

\* تحسين أساليب وطرق التدريس وتنويعها ، بحيث تنمى فى التلميذ والطالب مهارة التعلم الذاتى ، وسمة الاعتماد على النفس ، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة فى التعليم . ومن الأساليب التى يجب الأخذ بها التعلم بالاكتشاف وأسلوب حل المشكلات والرحلات والمناقشات الجماعية والمشروعات البحثية .

\* حسن التقدير من جانب المعلم للتفكير الإبداعى فى التلاميذ ، وتشجيعهم عليه ، واعتباره أمرا أهم من تلقين المعلومات وتقديم الحلول الجاهزة للمشاكل العلمية التى يقوم عليها التدريس .

\* ضرورة تعلم التلاميذ احترام أفكارهم الذاتية الخلاقة ، وتشجيعهم على التخيل المبدع ( حتى ما يدخل منه فى نطاق احلام اليقظة بالنسبة للشباب ، وزيادة ثقتهم فى قدراتهم ورؤيتهم الخاصة للواقع المحيط بهم ) .

\* شحذ حماسة الطلاب للمشاركة فى شئون وطنهم وزيادة وعيهم بالمشكلات والمتغيرات المختلفة فى البيئة المحيطة ، واستجلاء المبررات وانتهاز الفرص التى تجعل من التفكير الإبداعى أمرا مطلوبا وضروريا .

\* تهيئة المناخ الملائم والميسر للنشاط المبدع داخل الفصل المدرسى وفى قاعات البحث وتنمية سمة التحمل وحسن التقدير للأفكار الجديدة وغير المألوفة .

\* تطوير المستوى الثقافى والفهم القومى العام بحيث يصبح البحث العلمى ومنهجية إحدى الحاجات الضرورية لتطوير المجتمع .

على أساس ان يفترض الشخص ماذا يحدث ، ومثل هذا الشخص يحب طبيعته التكامل .

#### النمط الثاني : المثالي :

وهو الشخص الذي يفكر في الأهداف وهو متجه للمستقبل ، وله نظرة عريضة عن الموضوعات ، ومفتاح شخصيته أن يحاول أن يتصور ماذا يحدث وإلى ماذا يقودنا ذلك ولماذا ؟

ومثل هذا الشخص يهتم بقيم المجتمع وبالأمانيات ( النموجيات المثالية ) العالية والوصول إلى كيف الرفيع من العمل .

#### النمط الثالث : العملي :

وهو يعتمد على خبرة الشخصية الفورية ، ويحب حل المشاكل على مراحل أو خطوة خطوة والحصول على نتائج ، واهتمامه الأساسي بالحل القابل للتطبيق بغض النظر عن الأمانيات العالية .

#### النمط الرابع : المحلل :

وهو شخص يهتم بالحرص والمنطق والمنهجية ويعطي اهتماما بالتفاصيل وجمع المعلومات ، كما يهتم بالنظرية ويتعامل مع الحقائق . فهو يحلل الأشياء ويحكم عليها .

#### ومفتاح شخصيته إيجاد :

أحسن طريقة للحل من خلال إمكان التقدم بطريقة علمية ليكون القرار رشيدا صالحا للتطبيق مأمون المخاطر .

#### النمط الخامس : الواقعي :

وهو تجريبي بطبيعته ويهتم بالمحسوسات ولديه رؤية للأخطاء ، ووضع الحلول التصحيحية ، ويجب أن يعمل بثقة ويقين .

### أنواع القرارات

#### ١- قرارات بنون مخاطرة

وهي القرارات التي لا يترتب على تنفيذها مخاطرة ذات بال .

#### ٢- قرارات تحمل مخاطرة

وهي القرارات التي تتضمن نتائجها قدرا من المخاطرة ومنها :

- القرارات الاستراتيجية .

- قرارات الأزمات .

- قرارات المشروعات الكبرى .

- قرارات تؤثر على المجتمعات .

- قرارات التهويش ( المخادعة ) .

### نظريات صنع القرار

ونظريات صنع القرار هي محاولة لوصف أو تحليل العوامل والمتغيرات وتأثيرها على الاختيار بين بدائل حلول تحقق هدفا مسبقا التحديد بطريقة منظمة ومنهجية تقلل بقدر المستطاع من احتمال حدوث خطأ أو تقلل حجم المخاطرة أو تمنع خروج الاستراتيجية أو الأزمة عن التوازن الحرج .

ومن هذه النظريات ما يلي :

- نظرية المباراة :

وتقدم النظرية مجموعة من القواعد تساعد على كيفية اختيار الاستراتيجية المناسبة للتحرك ، بحيث تقود إلى الكسب أو إذا لم تكن تقود إلى الكسب فيجب أن تقود إلى التدنى إلى الحد الأدنى من الخسارة .

- دالة القرار الاحصائية :

وتعتمد على بيانات إحصائية لموقف مشابه .

- المباراة التجريبية :

وهي تطبيق لنظرية المباراة ، تتضمن رسدا تجريبيا لسلوك الجماهير مثلا أثناء المباراة ( بالونات اختبار ) .

- نظرية الاحتمالات :

وهي نظرية رياضية تعطي احتمال حدوث حدث ما عندما يتكرر عدد ما من المحاولات .

– نظرية الكوارث :

تتنبأ بمتى يحدث عدم الاستمرار او عندما يحدث التغير المفاجئ .

### منظومات صنع القرار

يصنع القرار بخطوات خمس هي :

– تحديد المشكلة .

– جمع المعلومات والعوامل .

– تحليل العوامل وطرق الحل .

– الوصول للحل .

– التقويم والتعميم .

المنظومة :

يصعب صنع قرار مصيرى أو جماهيرى على أساس فردى .

والمنظومة هنا هي تجمع من الاختصاصيين الذين لهم صلة بموضوع

القرار ومجموعة من الأفراد معاونين والأجهزة والعمليات والاماميات .

وتعمل المنظومة طبقا لخطط وبرامج واماميات مسبقة التحديد .

### التوصيات

توصيات خاصة بالعلماء :

اتضح من الدراسة أن منظومات صنع القرار بالاسلوب العلمى تكاد

تكون جديدة على الفكر المصرى ، ونظرا لصعوبة بدء انشاء هذه

المنظومة على نطاق كبير فيوصى بالآتى :

\* البدء فى إنشاء عدد محدود من المنظومات فى بعض مؤسسات

صنع القرار على ان يبدأ بإنشاء المنظومة كنواة صغيرة بسيطة تنمو

تدرجيا مع إعداد أفراد الكادر وبحسب الخبرات التى تكتسب . ويقوم

العلماء المتخصصون الرواد فى هذا المجال بعقد حلقات البحث ، وورش

العمل لمناقشة شكل المنظومة وأجهزتها وطرق اختيار أفرادها وطريقة

عملها وبرامجها وإجراءاتها وعملياتها وكذلك تدريب الأفراد اللازمين لها

، ويمثل العلماء التخصصات المعنية بكل مجال والمشتغلين

بالاستراتيجيات والرياضيات وتحليل المنظومات .

\* دعوة رجال الجامعات إلى إدخال بعض المقررات بخطط الدراسة

تعنى : بدراسة الحالة – بحوث العمليات – تحليل المنظومات وتعميمها –

تقنيات استقصاء الرأى العام وقياسه – تقنيات تحليل المخاطر –

المعلومات وخزنها واسترجاعها وتداولها وتأمينها – تعميم الأسلوب

العلمى فى التفكير وتوجيه التعليم الجامعى نحو حل المشاكل باتباع

الأسلوب العلمى .

\* دعوة رجال العلم الى القيام بالبحوث ونشر المعرفة فى مجالات

تحليل المخاطر وأسبابها – رسم الاستراتيجيات وحفظها عن حالة

التوازن الحرج – النمذجة والمحاكاة – الاتصالات والمعلومات وتأمينها –

الاختبارات والقياسات النفسية والذكاء وتطبيع مقياس ديناميكا

الجماهير .

\* تطوير الأجهزة والمعدات التى تناسب تطوير الاستراتيجيات سواء

كانت حربية أو مدنية أو إقتصادية .

\* التوسع فى الدراسات العليا لإعداد عدد كاف من الأفراد الذين

يتمتعون بقدرات الابتكار والاستقلالية والمبادأة والقدرة على التصور

واستقراء المستقبل وذلك ليكونوا نواة للمتخصصين والاستشاريين فى

فروع العلم وتقنياته والتى لها صلة بصنع القرار .

توصيات عامة :

\* إعادة النظر فى برامج التعليم فى كل مرحلة ليوجه نحو حل

المسائل حتى يتعود التلميذ من صغره على تحديد المشكلة وجمع

المعلومات والبيانات والمعارف من مصادرها ، واستقراء الحلول ، ومقارنة

البدائل وتقويمها ، لينشأ ولديه قدرات المبادأة والاعتماد على النفس

والنقد واثارة التساؤلات .

\* نشر أهمية وجدوى وضرورة اتباع الاسلوب العلمى فى التفكير

ليصبح هذا الأسلوب من قبيل الممارسة اليومية من خلال برامج التعليم

ووسائل الاتصال الجماهيرية .

الحضارى والارتقاء الاقتصادى .

كما أن الطاقة صناعة قائمة بذاتها وهى أيضا سلع يتم انتاجها وتوزيعها على القطاعات المستفيدة . والطاقة شأنها شأن العديد من الصناعات الحديثة والسلع المنتجة ، لها تكنولوجياتها المختلفة ومواصفاتها الخاصة وتعتمد على معارف وعلوم أساسية وتطبيقية . والحصول على الطاقة فى شكلها النهائى المستخدم فى القطاعات الصناعة والاستهلاكية لا يعتمد بشكل أساسى على الاستثمارات الرأسمالية التى يمكن ان توجه الى هذا المجال ، بل يعتمد بشكل أساسى على الاستثمارات البشرية - تعليميا واعدادا - وعلى الاستثمارات العلمية والتكنولوجية بحثا وتطبيقا . ويتزايد الاحتياج الى الطاقة فى عالم اليوم بشكل تصاعدى يدعو بإلحاح الى مواجهته بل وتحقيق فائض منها . كما ان اشكال الطاقة التقليدية أصبحت مواجهة بمشاكل نقص المواد الخام ونفاذ المخزون منها . وأصبح الموقف يدعو الى دراسة لدور البحث العلمى والتكنولوجيا فى مجال الطاقة بفروعه المختلفة ويقوم على دراسة المصادر المتاحة والمحتملة ويعرض لنتائج التقدم العالمى فى هذا المجال ويحدد للمجتمع المصرى خطوطا توجيهية يمكن بناء عليها تقرير أولويات أنواع الطاقة - مجالات البحث العلمى لإعداد المختصين فى المجالات الحالية والمستحدثة - استشراف التكنولوجيات المستقبلية والمشاركة فى التعرف عليها - دراسة البدائل الممكنة لأنواع الطاقة التى يمكن استخدامها فى مصر وغير ذلك من المسائل والقضايا التى لابد لها من التعرض لها عند دراسة دور البحث العلمى والتكنولوجيا فى مجال الطاقة .

- الموقف الدولى الحالى فى انتاج الطاقة واستخدامها :

شهد العقدان السابق والحالى ثلاثة تطورات أثرت فى النظرة العامة لمصادر الطاقة . العامل الاول استخدام إمدادات البترول كسلح استراتيجى منذ حرب ١٩٧٣ مما هدد أوضاع انتاج الطاقة سواء فى العالم المتقدم او النامى ، والعامل الثانى تزايد الاهتمام بحقيقة أن الرصيد العالمى من البترول مهدد بالتناقص السريع خلال فترة زمنية

\* تأصيل قيمة العلم فى المجتمع ليؤمن الجميع حاكمين ومحكومين بأنه لاجل لمشاكل المجتمع ومواجهة تحديات العصر والمستقبل الا بالعلم .

\* تطوير النظم الادارية وتحديثها وتحريرها خصوصا على مستوى القيادات فى شتى مواقع الخدمات والانتاج لتلتزم هذه القيادات بتقنيات صنع القرار ، ووضع نظام دقيق للتقييم .

\* انشاء نواة تجريبية لمنظومة صنع قرار باحدى المؤسسات لتكون نموذجا أوليا لتعميمها عند التأكد من صلاحيتها .

\* تدريب مجموعة من القيادات العليا على أساليب صنع القرار والقضاء على البيروقراطية لتتمكن هذه المجموعة من تطبيق هذه الأساليب وخلق المناخ الملائم لها .

\* تدريب رجال الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيرية على الاسهام فى رفع المستوى الثقافى المصرى ، وذلك بإبراز الأسلوب العلمى كأسلوب حياة وواق من الأخطاء .

## الدورة الثالثة عشرة ١٩٨٥ - ١٩٨٦

### دور البحث العلمى

### فى إنتاج الطاقة واستخدامها

الطاقة - فى صورها المختلفة - مكون أساسى من مكونات التنمية الصناعية والاجتماعية وهى أيضا متطلب رئيسى من متطلبات التقدم



محددة ، أما العامل الثالث فهو الارتفاع الرهيب فى أسعار البترول الخام والذي أصبح فى ضوئ التحويل عن البترول الى الطاقة النووية أو المصادر المتجددة يشكل بديلا يمكن أن تكون له جدوى اقتصادية ذات مبرر .

ولهذا فقد نشطت الدول الصناعية الغربية الى وضع برامج جادة ونشطة لتوفير الطاقة وترشيد استخدامها ومضاعفة البحوث وتطوير التقنيات لتوفير مصادر بديلة للطاقة . ومن مؤشرات هذا النشاط أن عدد المحطات النووية فى العالم قد بلغ ٣١٨ محطة فى نهاية عام ١٩٨٣ عدا وجود ٢٠٩ محطة أخرى تحت الانشاء فى ذلك التاريخ ، وتبلغ القدرة الإجمالية لهذه المحطات جميعا ٣٨٥ الف ميجاوات كهربائى ، وقد أعطت المحطات الاولى العاملة ( ٣١٨ محطة ) خلال عام ١٩٨٣ طاقة قدرها مليون مليون كيلوات / ساعة تمثل ١٢ ٪ من الطاقة المنتجة عالميا .

وفى الواقع أن كثيرا من الدول المتقدمة والنامية قد لجأت أخيرا الى البديل النووى لتوفير حاجاتها من الطاقة وأصبح من المنتظر أن تغطى الطاقة النووية ٢٠ ٪ من احتياجات العالم من الطاقة عام ٢٠٠٠ .

وحقيقة الأمر أن البترول والذي نعتمد عليه اعتمادا كبيرا فى هذه المرحلة هو فى طريقه الى النضوب على المستوى العالمى فى بضعة عشرات من السنين ، إلا أن بعض أنواع الوقود الحفري الأخرى ، مثل الفحم مازالت أرصدها المتاحة تكفى لفترات أطول كثيرا ، هذا بالإضافة إلى أنواع أخرى من الطاقة المتاحة فى مصادر أخرى ولم تستغل بعد الاستغلال الأمثل . وفى واقع الأمر فإن المشكلة ليست فى مصادر الطاقة ذاتها بقدر ما هى فى قصور التكنولوجيا المتاحة لحسن تطوير هذه المصادر والاستفادة منها ، وكذلك فى قصور عنصرى التمويل والزمن الضرورىين لإحلال بدائل لمصادر الطاقة لتفادى مواجهة أزمة فى مصادرنا قد يكون لها أبعاد الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

.. فالأمر بالنسبة لمصادر الطاقة يقتضى على المستوى العالمى وعلى مستويات الدول كل على حدة ، حكمة عالية وحسن تدبر وتخطيط لتفادى أزمة الطاقة المتوقعة والإعداد لمواجهةها وتفادى وقوعها .

ولا يمكن لدولة ما أن تخطط لمصادر الطاقة فى عزلة عما يجرى فى المجتمع العالمى . فعدد سكان العالم حاليا يصل الى ما يزيد عن ٤٥٠٠ مليون نسمة وهم يستهلكون الطاقة ، فى المتوسط بمعدل ٢ كيلوات / ساعة للفرد .

وهذا يعنى أن الاستهلاك العالمى يصل معدله الى ١٠ بليون كيلوات ،

وإذا وصل معدل استهلاك الفرد عالميا الى ٣ ك . وات / ساعه حتى نهاية هذا القرن ، فإن هذا يعنى أن المعدل العالمى سوف يصل الى حوالى ضعف المعدل الحالى .

ولواجهة مثل هذه الزيادة لابد من اللجوء إلى مصادر أخرى للطاقة قد يكون من أهمها الطاقة النووية الانشطارية والطاقة النووية الاندماجية ، والطاقة الشمسية ، ولا يمكن تحديد أى من هذه الطاقات سوف يكون الأكثر استعمالا ، ولا نسبة استخدام أى منها فى خليط الطاقة المستقبلى ، فمازالت هناك مشاكل تكنولوجية يلزم حلها قبل أن تصبح أى هذه الطاقات أو كلها ، بديلا ملائما لمصادر الطاقة الحالية .

فالطاقة النووية كما تستخدم حاليا ، تهدد بنضوب الوقود النووى بدرجة كبيرة فى خلال القرن القادم ان لم يكن فى نصفه الاول هذا ما لم يتم استخدام انواع المفاعلات الولود والتي تنتج فى نفس الوقت قدرا من الوقود الانشطاري أكثر مما تستهلك . وهناك من يدفعون بأن المفاعلات الولود هى الحل التقنى الممكن لمشكلات الطاقة فى المستقبل إلا أن ما يصابها من متاعب التخلص من النفايات المشعة يجعلها تنطوى على كثير من المخاطرة .

أنماط السلوك الاستهلاكي لهم ، ودخول الريف الى ميدان استهلاك الطاقة ، كذلك مواكبة مصادر الطاقة الجديدة والبديلة المطروحة ، ومواجهة مشكلات الحصول على المصادر القديمة .

### حجم مشكلة الطاقة فى مصر :

يمكن تصور هذا الحجم بالرجوع الى بعض البيانات المتاحة .  
الطاقة الكهربائية : يوضح الجدول المرفق رقم (١) تطور استهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر من عام ١٩٥٢ حتى الآن والمستهدف منها حتى عام ٢٠٠٠ .

وقد اعتمد انتاج الكهرباء فى مصر حتى عام ١٩٦١ على البترول ومشتقاته اعتمادا يكاد يكون كليا ، إلى أن بدأ تشغيل المحطات المائية بخزان أسوان ثم السد العالى ، وبعد اتمام جميع المشروعات المستهدفة على مجرى نهر النيل يصبح مجموع القدرات الهيدروليكية المتاحة ٢٦٠٠ ميجاوات تعطى فى السنة طاقة قدرها ١٢ مليار ك . و . س تقريبا ، أى ١٢ ٪ من الطاقة المستهدفة عام ٢٠٠٠ ، ويتعين توليد الطاقة المتبقية ( ٨٨ مليار ك . و . س تعادل حوالى ٢٦.٢ مليون طن بترول معادل ) .

### البترول :

بدأت مصر باستخراج البترول الخام عام ١٩١١ وأنشئ أول معمل لتكرير البترول عام ١٩١٣ .

وظل انتاج الطاقة الكهربائية يعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على الفحم والبترول ومشتقاته حتى عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ حين تم توليد الكهرباء لأول مرة فى مصر من الطاقة الهيدروليكية بتشغيل محطة كهرباء أسوان بقدرة مركبة ٣٤٥ ميجاوات ، وفى عام ١٩٦٧ بدأت أولى مراحل تشغيل محطة كهرباء السد العالى بقدرة مركبة ٢١٠٠ ميجاوات لكى تبلغ القدرات المركبة للطاقة المولدة من المحطات المائية ٣٤٤٨ ميجاوات عام ١٩٧٢ / ١٩٧٣ .

وكما سبق أن أوضحنا فإن الطاقة الهيدروليكية المتاحة فى مصر من مياه النيل عند استغلالها بالكامل لن تمثل أكثر من ١٢ ٪ من الطاقة الكهربائية المستهدفة عام ٢٠٠٠ ، وسوف نحتاج وقتها الى ما يعادل ٢٦.٥ مليون طن بترول لمواجهة المتبقى من الطلب على الطاقة عام ٢٠٠٠ .

وبالنسبة للاندماج النووى ، فإنه لم يمكن بعد التحكم فى التفاعل الاندماجى للاستخدامات السلمية ، ورغم كل ما يبذل من جهود الا انه لاينتظر أن يبدأ استخدام هذه الطاقة لانتاج الكهرباء الا فى خلال القرن القادم .

وبالنسبة للطاقة الشمسية ، فالمصدر هنا متاح ومستمر بطاقات كبيرة ، الا أن المشكلة تكمن فى انتشار هذه الطاقة بكثافة ضئيلة ، وإمكان إستغلالها فإن هناك صعوبات تقنية علاوة على التكلفة العالية لانتاج الطاقة الكهربائية سواء عن طريق أعداد ضخمة من الخلايا الضوئية أو عن طريق مساحات كبيرة من المرايا العاكسة التى تتابع حركة الشمس لتعكس أشعتها على الغلايات لانتاج البخار .

والاختيارات السابقة كلها اختيارات صعبة ، وهناك الى جانبها عدد من الاختيارات التى يمكن أن تدخل مجال الاستخدام على نطاق ضيق لسد نسبة ضئيلة من الاحتياجات ، منها طاقة المياه ، والطاقة الحرارية الجيولوجية أو طاقة الرياح ، والطاقة من المحيطات ، وطاقة الكتلة الجيولوجية ، ولا ينتظر لاي من هذه الطاقات عند حد الاستغلال الاقصى ، أن تعطى أكثر مما يعادل نصف الاستهلاك الحالى ، الا ان هذا لا يعنى اهمالها بآية حال من الأحوال أملا فى أن تسد نسبة من الاحتياجات الضرورية للطاقة .

ان التخطيط لسياسة الطاقة لابد وأن يستهدف وجود الطاقة عند الاحتياج بالسعر المناسب ، ولتحقيق ذلك يقتضى الأمر استراتيجية ناضجة ، اننا نحتاج الى تخطيط سليم يرتبط بنظرة مستقبلية بعيدة المدى قادرة على تحديد الاختيارات المناسبة ، ووضع الخريط المناسب لمصادر الطاقة وترشيد استهلاكها . ووضع الأساس العلمى السليم لبحث بدائلها وحسن استخدامها مع النظر فى الوقت نفسه الى آثار انتاج الطاقة على الانسان والبيئة .

### الطاقة فى مصر :

لايختلف المجتمع المصرى عن غيره فى الاحتياج الى الطاقة بأشكالها المختلفة للاستخدامات الصناعية والاستهلاكية ، وتكمن الضرورة الآن فى مواكبة انتاج الطاقة للتغيرات السريعة الايقاع فى تقدم حركة الصناعة والانتاج وانتشار العمران وتزايد السكان وتغير

تطور استهلاك الطاقة الكهربائية في مصر من عام ١٩٥٢ حتى الآن ، والمستهدف حتى عام ٢٠٠٠  
( جدول رقم ١ )

نسبة الفرد من الطاقة في السنة	السكان	القدرة المركبة (ميغاوات)				الطاقة المستهلكة سنوياً				عام
		مجموع	نووية/مصادر أخرى	محطة حرارية	محطات مائية	مليونات كيلووات	مليار كيلو. و. س.	مليار كيلو. و. س.	مليار كيلو. و. س.	
٢٣	١٨.٥	١١٠		١٠.٧	٢	٠.١	٠.٤٢٣	٤١٣	٠.١	١٩٥٩
٥٠	١٩	٣٣٣		٢٣.٠	٢	٠.٣	٠.٦٥	٠.٩١	٠.١	١٩٥٣
٣٥٥	٣٨	٤١٣١		١٩٨٤	١٤٤٨	٤	١٢.٢	٤.٩	٩	١٩٧٧
٥٦٠	٤٦	٥٦٠٠		٣١٥٢	٢٤٤٨	٨.٥	٢٦	١٨	٩	١٩٨٤
٦٤٠	٤٧	٦٠٠٠		٢٤٠٠	٣٦٠٠	٩	٣٠	٧١	١٢	١٩٨٥
٨٠٠	٥٠	٨٠٠٠		٥٤٠٠	٣٦٠٠	١٣	٤٢	٣٠	١٢	١٩٨٧
٩٥٠	٥٤	١٠٠٠٠		٧٤٠٠	٣٦٠٠	١٥	٥٢	٤٠	١٢	١٩٩٠
١٤٧٠	٦٨	٢٠٠٠٠	٨.٠٠٠	٩٤٠٠	٣٦٠٠	٣٠	١٠٠	٤٣	١٢	٢٠٠٠

ملاحظات - المحطة التي قدرتها ١٠٠٠ ميغاوات تولد في العام طاقة مقدارها ٥ مليار ك. و. س. بمعامل اتاحة ٠.٦ .

- الطاقة التي مقدارها ١ مليار ك. و. س. يستخدم في توليدها ٠.٣ مليون طن بتول معادلة .

- البيانات الواردة بهذا الجدول ، وبالأقدم بوجه عام مستقاة من تصاريحات السيد الدكتور وزير الكهرباء والطاقة ومن الدراسة التي نشرتها أكاديمية البحث العلمي ( يناير ١٩٨٥ ) ودراسة أعدتها المجالس القومية المتخصصة ( يونيو ١٩٧٨ ) عن الطاقة ومستقبلها في مصر ، وقد يمكن إجراء تصويب لبعض هذه البيانات بالرجوع إلى وزارة الكهرباء ، والطاقة .

والبتترول ليس مطلوباً فقط لانتاج الكهرباء ، فهناك مجالات أخرى لاستهلاكه ، فى الصناعة وفى النقل وفى الاستخدام المنزلى والتجارى . ويبين النمط الحالى لاستهلاك البترول أن قطاع الصناعة يستهلك حوالى ٣٠ ٪ من اجمالى استهلاك البترول ، وأن قطاع النقل يستهلك حوالى ١٢ ٪ من اجمالى الاستهلاك ، وعلى سبيل المثال ، بلغ استهلاك قطاع النقل عام ١٩٨٢ حوالى ٤.٤ مليون طن من الوقود ومن المتوقع ، أن يصل هذا الرقم الى حوالى ١٢ مليون طن عام ٢٠٠٠ .

وجدير بالذكر أن تأخرنا فى دخول مجال الصناعات البتروكيميائية وحصر اهتمامنا على استخدام البترول كوقود أو تصديره كسلعة خام الى الاسواق الخارجية إنما يمثل خسارة كبرى استراتيجياً واقتصادياً ، فهذا النمط من الاستهلاك يعد استنزافاً سريعاً لرسيدنا البترولى ، وهو أيضاً يمثل تفريطاً فى تحقيق عائد اقتصادى اكبر كثيراً مما هو واقع ، حيث انه اذا كان سعر طن البترول الخام ١٠٠ دولار فإن سعر ناتجه بعد تصنيعه الى مواد بتروكيميائية أولية وبسيطة يصل الى ٢٠٠ - ٥٠٠ دولار ويقفز هذا السعر الى مايقرب من ١٠٠٠ دولار اذا تم تصنيعه النهائى الى اليفاف صناعية ( قبل تصنيعها الى المواد الاستهلاكية النهائية ) .

#### الغاز الطبيعى :

إن الكمية المتاحة من الغاز الطبيعى لانتاج الكهرباء تقدر بحوالى ٣.٥ مليون طن بترول معادل ، وهى ثلث الانتاج المحلى منه عام ٢٠٠٠ وتكفى لتوليد ١٢ مليار ك . و . س .

#### الفحم :

ان المصادر المحلية المتاحة من مخزون الفحم تقدر بحوالى ٥٠ مليون طن لا تكفى لتشغيل محطة توليد قدرة ١٠٠٠ ميجاوات تدار بالفحم لمدة ٢٠ عاما ، وجدير بالذكر أن بعض المشروعات الصناعية لها أولوية فى استخدام الفحم المحلى فى انتاجها الصناعى ، كما أن إمكان الانتاج المحلى من هذا الفحم مقدر بحوالى ٠.٦ مليون طن سنوياً .

ولذا فقد وضعت وزارة الكهرباء والطاقة فى خطتها حتى عام ٢٠٠٠ اقامة محطات كهرباء تدار بالفحم المحلى والمستورد قدرة كل منها

٢٤٤

١٢٠٠٠ ميجاوات وتعطى مجتمعة طاقة قدرها حوالى ٢٤ مليار ك . و . س فى السنة ، وتحتاج الى حوالى ١٢ مليون طن من الفحم سنوياً . إن الأمر الذى نخلص اليه بكل الوضوح هو أن مواردنا الحالية من الطاقة باستخدام المصادر التقليدية الجارية ، هى موارد محدودة وبعضها أخذ فى التناقص متجه الى النضوب . وهى على أية حال موارد لا تفى فى المستقبل القريب نسبياً بتلبية حاجتنا المتزايدة من الطاقة اللازمة والضرورية لمشروعاتنا وخططنا فى التنمية الانتاجية والخدمية والحضرية بوجه عام .

وقد تحتاج بعض مؤسساتنا القائمة الى نوع من التطوير والترشيد فى اسلوب ادارتها او تعاملها مع الطاقة انتاجاً او استهلاكاً . وفى هذا لابد أن يؤدى البحث العلمى دوره الهام والأساسى - ولكن ذلك لايفنى عن حتمية البحث عن مصادر بديلة وجديدة للطاقة ، أسوة ببلاد سبقتنا فى هذا المضمار ، بعضها بلاد أكثر منا تقدماً والآخرى هى بلاد على وجه اليقين لاتفوقنا من ناحية الامكانيات العلمية او المادية او البشرية ، وإن كانت قد سبقتنا إلى التعرف على الطريق الصحيح لحل مشكلة الطاقة فسلكت هذا الطريق وحققته بما أستهدفته من انتاج الطاقة .

والطريق الصحيح هو العلم ، وهو التكنولوجيا القائمة على البحث العلمى المخطط ، وهو طريق لايدبل عنه .

#### عوامل العجز فى انتاج الطاقة بالطرق التقليدية :

- المحطات المائية المركبة والتى هى قيد التركيب تكاد تستغل بالكامل ، واحتمال زيادة قدرة هذه المحطات احتمال ضئيل لايعمل عليه .

... التربينات الهوائية العديدة التى أنشئت فى الخمسينات على الساحل الغربى توقفت وفستت وهجرت منذ سنين طوال لعدم وجود برنامج محدد للصيانة الدورية للمراوح ، وكذلك للتصميم العشوائى لهذه المراوح .

- المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء تعتمد على استخدام الفحم والبتترول ( غاز - مازوت - سولار ) .

ففى عام ١٩٧٨ كانت مصر تعتمد على المحطات المائية فى توفير ٦٥ ٪ من الطاقة الكهربائية ، ولما تضاءل استهلاك الكهرباء مرات

عديدة دون أن يقابل زيادة تذكر في قدرة المحطات المائية ، كان لابد من اللجوء الى استخدام محطات حرارية ، وهذا يعنى مزيدا من استهلاك البترول والغاز .

#### ترشيد استهلاك الطاقة :

إن أسلوب تعاملنا مع الطاقة يعد عاملا أساسيا من العوامل الفعالة في مجال الطاقة .

وهناك قدر كبير من الطاقة نفقده ، مرة عندما ننتجها ، وأخرى عندما نستهلكها . ولاشك أن للبحث العلمى دورا جوهريا في ترشيد عمليات الانتاج لرفع كفاءة هذه العمليات وتقليل حجم الفاقد عند انتاجها سواء بسبب تقادم أجهزتها أو مستوى تقنياتها أو تدنى نظام إدارتها .

أما الفاقد عند الاستهلاك فيعود أساسا الى سببين أولهما تقادم الأجهزة المستخدمة وتدنى كفاءتها والثانى هو سلوكيات الأفراد .

ونحن نعلم أنها في الأساس مشكلة تربية وأخلاق وهذه ناحية يطول علاجها ، ولكننا نرى في الوقت نفسه أن الإدارة والتنظيم والقانون يمكنها مجتمعة أن تسهم الى حد كبير في الحد من مشكلة الفاقد .

أما عن دور البحث العلمى في ترشيد استهلاك الطاقة فإن هذا الدور يمكن أن يبرز في مجالات عديدة ومنها على سبيل المثال :

- استحداث أجهزة متطورة تكنولوجيا للاستخدام المنزلى والفردى وغيره ، تكون أقل استهلاكاً للطاقة وأقل أيضا في نسبة الفاقد .
- ترشيد استخدام السيارات وغيرها من وسائل النقل والانتقال بحيث تكون أقل استهلاكاً للطاقة .
- مواصلة البحوث الهادفة الى تحسين فاعلية الوقود في وسائل النقل ، وكذلك إعادة استخدام زيوت التشحيم بعد إعدادها لهذا الغرض .

- دراسة وسائل رفع معامل القدرة بالشبكات الكهربائية ، والأجهزة الكهربائية أيضا ، لتقليل حجم الفاقد من الكهرباء .

- لما كان القطاع الصناعى يستهلك ٣٠ ٪ من الطاقة المستمدة من البترول و ٦٠ ٪ من الطاقة الكهربائية المنتجة ، فإنه يجب إعداد دراسة

عن استهلاك كل صناعة من الطاقة منسوبا الى الانتاج ومقارنتها بالصناعات المماثلة عالميا . كما يجب اتخاذ الوسائل الكفيلة بالوصول الى المعدلات العالمية ، والاستفادة من الطاقة الشمسية في عمليات التسخين الصناعى التى تتطلب درجات حرارة أقل من ٢٠٠ درجة مئوية وإعادة النظر في وضع استهلاك الطاقة في صناعات معينة مثل صناعات الألمنيوم والأسمنت ومواد البناء ، وكذلك الاستفادة من عوادم العمليات الصناعية .

- ترشيد استخدام الطاقة في الريف ، وتعميم استخدام الطاقة الشمسية والبيوجاز ، وخاصة في رفع المياه وخفضها في عمليات الري .

#### التوصيات

يوصى المجلس بضرورة دعم المجلس الأعلى للطاقة وتنمية اختصاصاته وتوسيع صلاحياته ودعمها لكي يصبح تنظيما علميا واداريا يتولى وضع ومتابعة وتطوير سياسة لبحاث الطاقة وتطبيقاتها واقتصادياتها ، ويحقق التنسيق الضرورى وتجميع الجهود والكفاءات والخبرات المتاحة في هذا المجال في مختلف المواقع : الجامعات ، اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، مراكز ومواقع البحوث والتطبيق بقطاع الكهرباء والطاقة وقطاع البترول ، وقطاع الزراعة ، والرى والانتاج الحربى ، وصولا كذلك الى وضع أولويات للبحاث والدراسات بحيث تنسق في خدمة أغراض خطة عامة للدولة في التنمية الشاملة في الانتاج وفي الخدمات بجميع أنواعها .

ويؤكد المجلس على ضرورة إرساء نظام علمى متطور ومتحرر لإدارة مرافق الطاقة وشئونها : مصادرها ، انتاجها ، نقلها ، ضوابط استهلاكها . بحيث يقضى هذا النظام بوجود متابعة عملية فعالة مستديمة لهذه المرافق بهدف تطويرها المستمر وتنميتها وعلاج مشكلاتها .

ومثل هذا التنظيم يمكن أن يعكف المجلس الأعلى للطاقة على وضع خطوطه العريضة وأن يتابع تحقيقه وتنفيذ انجازاته البحثية والتكنولوجية .

ودون انقاص من أهمية الرجوع الى الدراسات المقدمة وما انتهت اليه من توصيات مفصلة متكاملة فإنه يمكن أن نختم بموجز لأهم هذه

التوصيات ، تصنفه الى نوعين :

### توصيات عامة :

\* دعم المجلس الأعلى للطاقة على النحو المشار اليه فيما سبق .

\* وضع خطة لبحوث الطاقة تراعى فيها تلبية الاحتياجات الآتية :

- ترشيد إنتاج الطاقة في الوحدات العاملة حاليا لرفع كفاءتها الانتاجية سواء بالاحلال والتجديد ، أو بتطوير بعض المراحل التقنية لبعض العمليات وصولا الى رفع انتاجيتها من ناحية ، وتقليص حجم الفاقد من ناحية اخرى .

- تطوير نظم تأهيل الكوادر العلمية والفنية والقدرة البحثية لمراكز البحث في الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة ومعامل التطوير بصناعة الطاقة وذلك عن طريق نظم التأهيل بالمشاركة مع النظراء بالمراكز المتقدمة بالخارج ، وصولا إلى ايجاد قاعدة علمية عريضة قادرة على استقبال التقدم واستيعابه .

\* في مجال انتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ، والبيوجاز ، والطاقة الجوفحرارية ، يجب العكوف على ابتكار تكنولوجيا محلية على قدر المستطاع وانتاجها محليا واتاحتها لقطاعات عريضة في المواقع الملائمة لاستخدامها ، ووضع نظام جاد ومسئول لصيانتها ومتابعتها . وهذا لايتعارض بالطبع مع دراسة ما هو موجود فعلا لدى الدول التي سبقتنا الى استخدام هذه المصادر للطاقة .

\* اسهام رجال العلم والادارة والاقتصاد في وضع نظم حديثة ومتطورة لادارة قطاع الطاقة ووحدات انتاجها ، كل نوع على النحو الذي يلائم طبيعة العمل فيه ، مع تحرر هذا القطاع من كل القيود التي تعوق عمليات الانتاج والتطوير ، وفي الحدود التي تتفق مع الخطة العامة لانتاج الطاقة .

\* بحث امكان الاستخدام المزدوج لمحطات التوليد الكبرى في تغذية المصانع بالطاقة وفي تحلية الماء .

\* بحث امكان وضع نظام أو اصدار تشريع يحول دون استخدام الكهرباء من الشبكات العامة حيثما تغنى عنها الطاقة المولدة من الشمس أو من البيوجاز أو من الرياح ، بشرط ضمان توفير هذه الأنواع من الطاقة الجديدة والمتجددة .

٢٤٦

\* وضع تخطيط للاحلال التدريجي للطاقة الجديدة والمتجددة محل الطاقة المتولدة من احتراق البترول لوقف استنزافه وترجيحه الى الصناعات البتروكيميائية لرفع عائدته الاقتصادي وحفاظا على المتبقى من رصيده لهذا الغرض .

\* تطوير مناهج الدراسة بالجامعات والمعاهد المعنية بهدف تعميق المعرفة العلمية والتكنولوجية بمصادر الطاقة ( التقليدية والجديدة والمتجددة ) واعداد برامج تدريبية على تقنيات انتاجها وترشيد استخدامها .

\* تشجيع البحوث العلمية والتطبيقية الهادفة الى استنباط وتطوير تكنولوجيات بسيطة ومحلية تلائم البيئة وتعتمد على الخبرات المحلية .

توصيات خاصة :

في قطاع البترول :

ينبغي ان ينشغل مجتمع البحث العلمى والتطوير والتطبيق في هذا القطاع بالتركيز على القضايا الآتية :

\* استكمال خريطة القوى العاملة المدربة لخدمة القطاع بحثا وتطويرا وتشغيلا .

\* التاكيد على المجالات العلمية والتكنولوجية الحديثة في هذا القطاع والتي لا مفر من استيعابها والعمل بها .

\* التركيز على عدد من البرامج التي تحتتمها ضرورة الموقف الاقتصادي في مصر :

- ترشيد انتاج واستخدام الطاقة .

- ترشيد استخدام المنتجات البترولية .

- تطوير عمليات الانتاج .

- الاستفادة من المخلفات البترولية .

- بدائل عن البترول لانتاج الطاقة لترجيح استغلاله الى الصناعات البتروكيميائية .

في مجال الفحم :

اجراء دراسات بحثية يتم فيها :

\* تقويم الفحم الموجود بكل منطقة ، من حيث جودته ومدى صلاحيته لاختصاعه لإحدى العمليات التحويلية المعروفة .

\* امكان تحسين مواصفات الفحم المنخفض الجودة والطرق المناسبة لذلك .

\* اختيار العملية التحويلية المناسبة لفحم كل منطقة ، وذلك على ضوء مواصفات الفحم ، وكذلك نوع الوقود المطلوب للصناعة القائمة أو المزمع اقامتها في هذه المنطقة .

- اختيار الموقع المناسب للعملية التحويلية المطلوبة والمفاضلة بين نقل الفحم من المحجر إلى الموقع أو نقل المنتجات من الموقع إلى أماكن استهلاكها .

في مجال الطاقة الهيدروليكية :

إضافة إلى الدراسات التي أجرتها جهات مثل وزارة الكهرباء ووزارة الري والمجلس الأعلى للطاقة الجديدة والمتجددة وهيئة منخفض القطارة ، وهي دراسات تعتبر في مراحلها الأولى بوجه عام ، يقترح أن تعنى الدراسات والأبحاث المقبلة بالقيام بالتالي :

\* بالنسبة لمشروعات القناطر الأساسية على نهر النيل ومحطات الضخ والتخزين ، يقترح إجراء الدراسات الوافية والنهائية للمواقع المختلفة حتى يمكن الوصول إلى مرحلة التصميم والإنشاء ووضع الجدول الزمني اللازم للتنفيذ .

\* بالنسبة لمشروعات المحطات المائية الصغيرة على القناطر الصغيرة في الترع الرئيسية والفرعية يقترح :

- أن توفر وزارة الري جميع البيانات اللازمة عن تلك القناطر بعد إجراء القياسات اللازمة لها .

- الدراسة الهادفة مستقبلا إلى وضع تصميم قناطر منخفضة التكاليف .

- إجراء دراسات وبحوث في أماكن استغلال تلك الطاقة في تطبيقات متنوعة مناسبة لاحتياجات الري ، مثل ضخ مياه الترع لأغراض الري أو مياه الشرب .

\* بالنسبة لطاقة المد والجزر ، يقترح إجراء مسح شامل للسواحل وإجراء الدراسات والقياسات اللازمة لتحديد الجنى الاقتصادية في

المواقع المختارة لاستغلال هذه الطاقة .

في مجال الطاقة الشمسية :

يوصى بما يأتي :

\* أن يتبنى البحث العلمى استخدام الطاقات الجديدة والمتجددة وخاصة الطاقة الشمسية بحيث ينتهى من وضع استراتيجية قومية لتنمية هذا المصدر واستغلاله قوميا .

\* تلافى الأزدواجية في مجال البحث والتطوير التكنولوجى في هذا المجال .

\* التعجيل بادخال تكنولوجيا استغلال الطاقة الشمسية وتطويرها وتطوير المناسب منها .

\* توعية وتطوير وتشجيع المجتمعات الجديدة للتوسع في استخدام الطاقة الشمسية في المجالات التي تتلاءم مع ظروف هذه المجتمعات ، مثل تسخين وضخ المياه وتجفيف المنتجات الزراعية ، وتعليق الماء ، مع دراسة النماذج التي تم فيها فعلا استخدام الطاقة الشمسية في هذه المجالات .

\* دعم البحث والتطوير في مجال الخلايا الفوتوفولطية .

\* دعم البحوث الحقلية في مجال الطاقة الشمسية لدراسة الجدوى الفنية والاقتصادية والتغير الاجتماعى في المناطق النائية .

في مجال البيوجاز :

لا يزال هذا المجال محتاجا إلى دراسات مكثفة وعاجلة وبحوث علمية لحسم الأمور الآتية :

\* اختيار وتطوير التصميم والحجم المناسب لوحدات التخمر كبيرة الحجم لإنتاج البيوجاز من مزارع الإنتاج الحيوانى كبيرة الحجم مثل مزارع إبقار اللبن ( ٥٠٠ رأس فاكستر ) ومزارع تسمين الماشية ( ٥٠٠ رأس فاكستر ) ومزارع الدواجن الكبيرة ( نصف مليون دجاجة فاكستر ) .

\* دراسة جدوى إنتاج البيوجاز من حمأة المجرى المتجمعة بعد معالجة مياه المجرى من محطات المياه الكبيرة ( ٤٠٠ ألف متر

- \* دعم البحث والتطوير في مجال التربينات الهوائية لتوليد الطاقة الكهربائية وصُخ المياه .
- \* دعم البحوث الميدانية في مجال أنظمة الاستخدام المتوازي للطاقات الجديدة والمتجددة .
- \* دراسة مدى توافر مصادر الطاقة الجوفحرارية في مصر ودراسة استخدامها .
- في مجال الطاقة النووية :
- تعتبر الابحاث والدراسات النووية الدعامة الأساسية في إعداد القاعدة العلمية والتقنية والهندسية اللازمة لتنفيذ البرامج النووية .
- وجدير بالذكر أن كل المجالات التي يعمل بها المراد هذه القاعدة تتطلب في جميع مراحل العمل في البرنامج النووي ، أن يكون الأفراد على أعلى مستوى من الخبرة والكفاءة ، كما أن القدر الضروري من نقل التقنية المرتبط بإقامة المحطات النووية يتطلب وفرة من الأفراد المهملين والمناخ الملائم لإعدادهم ، ومن ثم فإنه من الضروري دعم البحوث النووية في المجالات اللازمة والضرورية لتنفيذ البرامج النووية .
- ولغياً يلي الخطوط العريضة لأهم هذه المجالات :
- \* أعمال الكشف عن اليورانيوم واستخلاصه وتركيزه وتنقيته .
- \* انتاج الوقود النووي ، واختبارات ، وأجهزة الكشف عن اخفاق وحداته .
- \* رقابة وتأكيد الجودة في المنشآت النووية .
- \* الهواجز الوقائية .
- \* الكشف عن حسن أداء أجهزة المفاعلات وأجهزة التحكم والرقابة .
- \* أجهزة الكشف الاشعاعي داخل المفاعلات .
- \* إزالة التلوث الاشعاعي .
- \* كيمياء مياه التبريد .
- \* الهيدروليكا الحرارية .
- \* الأمان النووي والوقاية الاشعاعية .
- \* معالجة الوقود النووي المحترق ، والتخلص الآمن من النفايات المشعة .
- \* فيزيكا المفاعلات ونظريات وحسابات قلب المفاعل .
- \* البحوث الاشعاعية البيئية .

- مكعب / يوم ) والمحطات الصغيرة على مستوى المراكز .
- \* دراسة جدوى استخدام تكنولوجيا البيوجاز في معالجة مخلفات الصناعات الغذائية وصناعة النسيج ومعالجة القطن .
- \* دراسة جدوى انتاج البيوجاز من السماد العضوي من المقلب الصحية للقمامة .
- \* تطوير مخمر البيوجاز صغير الحجم ( على مستوى الأسرة الريفية ) للعمل أساساً بمخلفات المحاصيل .
- \* تطوير وحدات البيوجاز لتلائم الاحتياجات اليومية لمعسكرات القوات المسلحة .
- \* تطوير استخدام رقائق البلاستيك في صناعة وحدات البيوجاز بغرض خفض التكلفة وتحسين الأداء .
- \* تطوير الأدوات والآلات التي تعمل بالبيوجاز لتحقيق أقصى وأعلى كفاءة لاستخدام البيوجاز .
- \* اجراء دراسة مقارنة موسعة عن الطاقة والعناصر السعادية في القرية المصرية حالياً وتلك المتوقعة في حالة استخدام البيوجاز في القرية .
- \* دراسة الأثر الاجتماعي والاقتصادي والصحي لنقل تكنولوجيا البيوجاز في القرية وفي الصناعات الغذائية والنسيج ومعالجة سائل المجارى وكسح المراحيض وقمامة المدن .
- \* دراسة الأسلوب الأمثل لإدارة عمليات تصنيع واستخدام تكنولوجيا البيوجاز على مستوى القرية ، والمصانع ، والمدن وكذلك نظام التمويل المناسب .
- في مجال طاقة الرياح والجوفحرارية :
- يتلخص دور البحث العلمي في هذا المجال في السنوات القادمة في الآتي :
- \* تجهيز الكوادر العلمية والفنية التي يمكن أن تتعامل مع هذه الطاقة ومنشأتها .
- \* توفير المراجع اللازمة والتقارير الفنية والمعلومات المتاحة ، ثم تجهيز بنك بيانات ( معلومات ) عن كل ما نشر أو ينشر عن هذا الموضوع نظرياً وتطبيقياً .



الدورة الرابعة عشرة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

## العلوم والتكنولوجيات الحديثة والمستحدثة

تواجه البلاد النامية - ومصر بينها - تحديات بالغة الأهمية تتصل بقدرتها على الحفاظ على عناصر القدرة الذاتية فضلا عن تنميتها واكتساب قدرات جديدة بهدف تحقيق المصالح الوطنية والقومية العليا في إطار متغيرات متسارعة .

ولا يمكن مواجهة هذه المتغيرات الا بروى سياسية واجتماعية واقتصادية تكون محصلتها إكساب منظومات العمل الوطنى حساسية فائقة في استقبال المتغيرات وكفاءة في التعامل معها .

ان تحقيق ذلك يتطلب التعرف على المتغيرات الفاعلة في العالم المعاصر وتحديد عناصر القدرة الذاتية ، وتلك المطلوب اكتسابها في إطار تحديد مستنير للمصالح الوطنية والقومية العليا ومسئولية مصر التاريخية في موقعها القائد من أمتها العربية ومحيطها الأفريقي والإسلامي ومركزها في مجموعة الدول النامية .

ومن المؤكد أن التسارع الحادث في مجالات العلوم الحديثة التي تقوم عليها تكنولوجيات الانتاج والخدمات تمثل أحد أهم التحديات التي لا بد من مواجهتها . فقد تأسس للدول الحائزة لهذه التكنولوجيات مركز

متفوق يهدد الدول الأقل تقدما بالتبعية السياسية ، فضلا عن تهديد أوضاعها الاجتماعية الناجمة عن تخلفها العلمى والتكنولوجى وأثار ذلك في عجزها عن الوفاء باحتياجات الغذاء والسكن والنواء من خلال أساليب انتاج ونظم تعليمية وبنيات علمية بحثية معاصرة .

وسوف يكون الأثر السلبي بالغا اذا لم يعمد المجتمع المصرى الى التحديث الدورى للعلوم والتكنولوجيات المتداولة في نظمه التعليمية والبحثية والانتاجية . اذ ان النتيجة الحتمية هي تخلف كفاءة أدائه ، وقصوره عن مواجهة الاحتياجات وعجزه عن فرض التطور والارتقاء المترتبين على الحديث من العلم والمستحدث من وسائل الإنتاج .

وتشاهد نهاية القرن الحالى ظهور بناء علمى وتكنولوجى ذى طبيعة متداخلة ومركبة وغاية في التقدم بمعنى بينية العلوم وتشابك التكنولوجيات وتعدد الاستخدامات للنظريات وظهور فروع علمية جديدة ومنظومات للانتاج الصناعى والخدمات العامة ، سيكون لها بالغ الأثر في حياة الإنسان ونوعية وكمية ما هو متاح له من غذاء ونواء وسكن وطاقة ومواصلات واتصالات وطرق أداء لمختلف حاجاته .

واذا كان قد تحقق لمصر في القرن السابق على الحرب العالمية الثانية ، بناء علمى ، مواز ومقارب لذلك الموجود في الدول المتقدمة ، وقام عليه بناء صناعى ونظام للبنية الأساسية جعلها تحقق مركزا متقدما بين مجتمعات الدول التي أصبحت تعرف بالنامية ، فإن هناك ما يدعو للاعتقاد بأن النقلة الموضوعية للعلوم والتقنيات التي تأسس عليها ذلك المركز المتقدم والتي تحققت خلال الأربعين عاما الأخيرة تدعو بشدة لتحديث شامل وحفز للمجتمع المصرى للأخذ بالعلوم الحديثة والمستحدثة خلال ما تبقى من القرن العشرين بهدف تحقيق نقلة نوعية لأساليب انتاجه وقواعد خدماته ونظم أدائه ، والوصول بهذه النقلة النوعية إلى أعرض قطاعات المجتمع المصرى لإحداث تحول فعلى في السلوكيات والمفاهيم والقيم الاجتماعية الى تلك المرتبطة بالصناعة والتكنولوجيا والعلم .

والمستهدف هو إحداث الطلب على الارتقاء التكنولوجى لدى المستخدم النهائى بفعل التشريع والتنظيم والالزام بمواصفات المنتج والخدمة وفى ذلك حفز للصناعة ومخططي الخدمات للأخذ بوسائل الانتاج والأداء المبنية على العلوم الحديثة والمستحدثة .

إن الدعوة الحالية للتحديث باستهدافها تحقيق الارتقاء الاجتماعى المؤسس على الارتقاء التكنولوجى تطمح الى تحقيق قدرة عالية على مواجهة التحديات التى يتحتم على مصر - موقعا وتاريخا - أن تواجهها فى القرن القادم بأنوات مؤسسة تماما على العلوم الحديثة .

ويمكن حفز الاتجاه نحو التحديث العلمى والتكنولوجى بتسارع مؤثر بالحركة على محاور ثلاثة هي :

أولا : نظام شامل وملزم قانونا لمواصفات السلع والخدمات والبنية الأساسية ، يأخذ فى الاعتبار منجزات العلوم الحديثة والتكنولوجيات المستحدثة وتلك الملازمة بيئيا ، فيلمب نور الحافز للصناعة المصرية وقطاعات البحث والتطوير ، ويحدث الطلب على الارتقاء التكنولوجى والاستخدام الملزم لمنجزاته .

ثانيا : تواصل مع حركة العلم والتقدم التكنولوجى فى مصادرها فى العالم المتقدم من خلال نظام يسمح بالمشاركة فى صنع التقدم وفتح قنوات علمية مع مراكز هذا التقدم بهدف تأهيل كوادر وطنية فى المجالات ذات التأثير على المستقبل وإدارة علاقات مصر الدولية فى اتجاه يسمح بإنشاء علاقة التواصل ويحقق مبدأ المشاركة الفعلية فى صناعة التقدم العلمى والتكنولوجى .

ثالثا : تنمية القدرة التكنولوجية الذاتية من خلال تنمية القدرات الابتكارية للأفراد والمؤسسات . ويتطلب ذلك تغييرا نوعيا نحو المشاركة بديلا عن التلقين والبحث ، وديلا عن النقل فى النظام التعليمى ، وتشجيع وتدريب المشتغلين بالبحوث والتطوير على استنباط المبتكر

٢٥٠

التكنولوجى ، وحث قطاعات الانتاج والخدمات على تبنى واستخدام القدرات الوطنية ووضع صيغة صحيحة لتمويل انتاج النماذج الاولى للمبتكر ، وحث الصناعة المصرية على فك الحزمة التكنولوجية عند الانشاء والاحلال والتجديد واشتراط استخدام القدرة الوطنية فى هذا الاتجاه وتبنى سياسات تصنيع المكونات الأساسية للمنتج النهائى .

## التوصيات

إن تحقيق الارتقاء التكنولوجى والاجتماعى أمر ضرورى ولازم للدفاع عن استقلال البلاد الوطنى ضد تهديدات التبعية التكنولوجية وتحقيق الاستقرار الاجتماعى من خلال القدرة على الرءاء بالاحتياجات الأساسية لأعداد السكان المتزايدة والحفاظ على المركز المتقدم النسبى لمصر . ويتطلب ذلك الإستناد إلى مقومات للعمل الوطنى ذات أبعاد مستنيرة وآفاق حرة فى التفكير والعمل واستثمار قدرات الأفراد العقلية وتنمية قدرات المؤسسات على استقبال واستيعاب التقدم والتكنولوجى وتجنيدهما لصالح الارتقاء الاجتماعى وتحقيق عائد عالى اقتصادى واجتماعى .

ويتطلب تحقيق هذه الأهداف تغييرا حقيقيا يستند الى رؤية مستنيرة للواقع ورؤية مناظرة للمستقبل تقوم على الامكانية المستمرة للتجديد والتحديث ليس فقط فى المحتوى ولكن فى المناخ العام للعمل الوطنى .

وتقوم التوصيات الآتية على تحديد مجموعة مبادئ لسياسات فى مجالات خمسة هي :

- (١) التعليم - التأهيل - التدريب .
- (٢) البحث العلمى وتنمية القدرة التكنولوجية الذاتية .
- (٣) الانتاج الصناعى والزراعى والخدمات .
- (٤) نظام قانونى للمواصفات القياسية وكود الممارسة ( نظم الأداء ) .

هـ) تنمية القدرات الابتكارية في المجتمع المصري .

أولاً : التعليم – التأهيل – التدريب :

أن مهمة التعليم هي تنمية قدرات الانسان المصري في مستوياته المختلفة ليتعامل بفاعلية مع مواقف الحياة المختلفة بما تشتمل عليه من معارف متجددة ومتسارعة في التغير . ولا بد لأى رؤية يستند اليها التطوير بهدف السماح للعلوم الحديثة أن تجد طريقها الى محتوى بنية التعليم – على أن تشمل الأهداف والوسائل والأساليب ونظم التقويم بما يؤدي بصفة أساسية الى تنمية القدرات العقلية التي يحتاج اليها المجتمع في إطار من القيم والسلوكيات التي تساهم في تماسك المجتمع واستمرار تطوره .

وفي هذا الاتجاه يوصى بما يأتى :

\* ضرورة تغيير المفاهيم والرؤية الأساسية ، وإعادة بحث ودراسة ما استقر عليه المجتمع من قواعد ونظم قديمة وتحديثها ، لمواكبة ومسايرة التقدم المستمر ، والحفاظ على وضمنا النسبى فسى المجتمع الدولى المتقدم .

\* اعتبار المادة العلمية والمناهج المقررة بالمدارس بمثابة الوسيط الذى يمكن من خلاله أن يتم التعامل بين المعلم والطالب ليكسبه المهارات وتنمية الابتكارات وخلق الضوابط والسلوك والانتماء الوطنى بحيث يمكنه التعامل بفاعلية مع المتغيرات المتقدمة والمستحدثة فى ظل التقدم العلمى المستمر .

\* دعوة المجلس الأعلى للجامعات والهيئات المسئولة عن التربية والتعليم الى تبني نظرة مستقبلية فى وضع سياسات تعليمية ترتبط بالمرحلة التعليمية المختلفة بحيث تتجاوب مع المتغيرات العالمية .

\* تضمين المناهج الدراسية فى التعليم الأساسى بعض الأسس الضرورية لفهم الموضوعات التكنولوجية وعلى سبيل المثال قراءة الرسم الهندسى .

\* إدخال مجالات العلوم الحديثة التى أشار اليها التقرير وما يستحدث منها فى برامج الدراسات العليا ومرحلة البكالوريوس .

\* دراسة إنشاء برنامج للتدريب المستمر للقوى العاملة فى اتجاهات التكنولوجيا الحديثة وربط ممارسة المهن المختلفة بتراخيص مزاولة المهنة المبنية على اختبارات الأداء .

\* تشجيع الورش الحرفية والصناعات الصغيرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة من خلال برنامج ممول اقتصاديا ومدرس فنيا وذلك من خلال إنشاء مراكز التصميم وتبسيط التكنولوجيا .

\* وضع برنامج قومى للتدريب – تقوم به الجامعات ومراكز البحوث – فى تخصصات محددة فى المجالات الحديثة وربط هذه الدراسات بخطة التنمية وتسويقها للمستفيدين فى قطاعات الانتاج والخدمات والبنية الأساسية .

\* استخدام الإمكانات المحلية والحرفية لتصميم مجاميع مع النماذج التكنولوجية تصلح لأداء أعمال ذات أهمية محلية وحث الصناعة فى القطاع الخاص والعام على تبنيها وإنتاجها وتسويقها .

\* استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية وخاصة التلفزيون لنشر الاهتمام بما يمكن أن تؤديه التكنولوجيا المختلفة لقطاعات محددة كالحرفيين والزراع فى برامج خاصة .

\* الاهتمام بنشر الثقافة العلمية والتوعية بدورها وأثارها .

\* تحديث برامج معاهد وكليات إعداد المعلمين ، بهدف ايجاد تركيز واضح على المستحدث من العلوم ، ووضع برنامج مستمر لإعادة تأهيل المعلم فى المجالات المستحدثة .

ثانيا : البحث العلمى وتنمية القدرة التكنولوجية الذاتية :

\* تأسيس نظام حصر دورى للمتخصصين والبحوث الجارية فى المجالات الحديثة ، وإنشاء نظام لقاعدة معلومات تسمح بسرمان الجديد فى العلوم الى المتخصصين .

التي تقوم على اخراج هذا النموذج أولا ، ( أو اعتباره شرطا في التعاقد مع الأجانب ) .

\* وضع برنامج زمني وهيكل تمويلى لتشجيع القطاعين الخاص والعام على تحديث محتوى ووسائل تقديم الخدمات الى جماهير المواطنين .

\* وضع مواصفات للخدمات مبنية على استخدام المنتجات الحديثة والمستحدثة ومراجعتها دوريا .

\* اختيار عدد محدد من مجالات الخدمات للبدء فى تحديد وتحديث مواصفاتها ودراسة الآثار المترتبة سناعيا وعلميا على ذلك .

رابعا : نظام قانونى للمواصفات القياسية وكود الممارسة (نظم الأداء) :

\* دعم نظام المواصفات والقياس عن طريق :

- الالتزام القانونى بمواصفات السلع والخدمات وكودات الممارسة .

- نظام يورى لتحديث المواصفات وطرق قياسها .

- إلزام الحرفيين باستخدام المواصفات القياسية وكودات الممارسة من خلال برامج التدريب .

- الاعلام بالكتيبات والنشرات بمواصفة السلعة أو الخدمة ، وحث المواطنين على عدم قبول السلعة أو الخدمة غير المطابقة .

- إلزام القانونى بمعايرة أجهزة القياس المستخدمة فى الصناعة والزراعة والخدمات .

- توسيع دائرة السلع والخدمات وطرق التغليف والتعبئة والنقل والتي تندرج تحت الالتزام القانونى للمواصفات والكودات من خلال برنامج زمني ممول اقتصاديا .

- انشاء معامل القياس اللامركزية بالمحافظات ووضع خطة لانتشارها حتى مستوى المركز خلال مدة زمنية محددة ( ويمكن استخدام معامل الجامعات الاقليمية ) .

- التزام الحكومة والقطاع العام والخاص بدمم قبول عطاءات الا المصنوعة بشهادات مطابقة المواصفات وشهادة معتمدة للقياس

\* الاستفادة من تجربة نظام القنوات العلمية والاشراف المشترك بهدف التوصل لنظام موسع يسمح بالتواصل المستمر مع مراكز التقدم العلمى فى الدول المتقدمة فى مجالات التاهيل للدرجات العليا فى العلوم الحديثة .

\* دراسة إعادة نظام البعثات العلمية بهدف اكتساب الخبرات العلمية والتكنولوجية فى المجالات التى لها علاقة بتطبيقات العلوم الحديثة فى مجالات الانتاج والخدمات .

\* ترشيد الاستفادة من المؤتمرات العلمية المحلية والخارجية وتوسيع قاعدة المشتركين من الصناعة والزراعة والخدمات الى جانب المشتغلين بالبحث العلمى ، وإيفاد مندوبين على مستوى علمى رفيع الى المؤتمرات المتخصصة الخارجية .

\* توفير الدوريات العلمية العالمية خصوصا تلك المرتبطة بالعلوم المستحدثة فور صدورها فى مكتبات الجامعات ومراكز البحث العلمى .

\* انشاء معاهد لبحوث ( وتطبيقات ) المجالات الجديدة - حسب أولويات تحدد بناء على أهمية المجال لخطة التنمية القومية - ويمكن البدء ببحوث بحوث ملحقه بأحد المعاهد أو الكليات كنواة لمعهد مستقل .

\* الاسراع فى اصدار قانون السياسة التكنولوجية المصرية بهدف تحديد عناصر المجموعة التكنولوجية التى يمكن للخبرة المصرية المساهمة فيها بدلا من الاستيراد الكامل للتكنولوجيا ، وفى هذا حث للباحثين المصريين على التعرف والدخول فى المجالات التكنولوجية الحديثة .

ثالثا : الانتاج الصناعى والزراعى والخدمات :

\* إلزام قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات بتقديم دراسة عن مدى توفر الأسس التكنولوجية والعلمية الحديثة لمشاريعها واعتبار ذلك جزءا من قبول المشروع كأحد مكونات الخطة الخمسية للجهة المعنية .

\* تشجيع الصناعة المصرية على اخراج ونتاج النموذج الأول للمنتج يقوم على المعرفة الحديثة أو باستخدام تكنولوجيا حديثة بالاشتراك مع الخبرة العلمية المصرية والأجنبية ، واعطاء الأولوية لمشروعات الإنتاج

وتتوزع هذه الآراء والمقترحات حول ستة محاور نجعلها فيما يلي :

(١) التربية والثقافة واعداد الكوادر اللازمة :

- ينتج التطور الناجع عن نظام تعليمى سليم وممارسة عملية وتدريب فنى للخبرات والمهارات واكتساب القدرات الفنية فى مختلف المجالات قبل تحمل مسئوليات الوظائف العامة .

- إعداد الكوادر الفنية القادرة على نقل نتائج الدراسات والبحوث العلمية من المعامل البحثية الى مجال التنفيذ .

- إعداد الكوادر القادرة على فهم وقراءة براءات الاختراع كمراجع علمية للدراسات .

- دور أجهزة الاعلام فى نشر البحوث والدراسات العلمية واجراء حوار يشترك فيه العلماء والباحثون مع المستفيدين من نتائج البحث للاتفاق على الصيغة المناسبة للاستفادة من كل بحث أو دراسة .

- التفكير الجاد فى وسيلة لإعادة تغيير مفهوم الإنسان المصرى حضاريا وثقافيا واجتماعيا لفهم ومتابعة استيعاب التقدم العلمى الحديث .

- عمل محاولات جادة لتغيير مفهوم الناس عن قيمة العلم ، ووضع تخطيط عام طويل المدى وتصور واضح بتفكير علمى صحيح لتغيير المناخ العام لاتجاه مفاهيم الأفراد على جميع المستويات بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

- وضع خطة متكاملة ومتناسقة يتعاون فيها رجال العلم والاعلام والتربية بهدف توليد الاحساس بقيمة العلم وترسيخ الايمان به والشعور بالحاجة اليه .

(٢) دعم البنية الأساسية للبحث العلمى :

- الاهتمام بالعناصر الثلاثة : العنصر البشرى والعنصر المادى والتجهيزات العلمية .

- الاهتمام بالمطالب المالية والتجهيزات اللازمة للبعثات الداخلية

الفعلسى للمواصفات سواء فى مجال السلع أو الخامات أو الخدمات .

خامسا: تنمية القدرات الابتكارية :

\* بحث وتدريب المشتغلين بالبحث العلمى فى الجامعات ومراكز البحوث ومعامل التطوير بالصناعة على استنباط المبتكر التكنولوجى من أبحاثهم وتسجيله فى براءة اختراع .

\* تنمية القدرة الابتكارية لتلاميذ وطلاب المدارس عن طريق ادخال الطرق التلقائية والتجريبية فى تعلم المواد العلمية وحفز النشاط الحر .

\* التفكير فى انشاء ميزانيات لتمويل الابتكارات من خلال البنوك الوطنية على غرار ما هو معمول به فى الدول المتقدمة .

\* تقديم المبتكرات العلمية والتكنولوجية الى قطاعات المجتمع المختلفة من خلال أجهزة الإعلام لحفز الاهتمام بالنشاط الابتكارى .

## القصور فى الاستفادة من دراسات الهيئات العلمية

عكف المجلس على مناقشة ظاهرة القصور فى الاستفادة الكاملة من دراسات الهيئات العلمية فى مجال التنفيذ ، وقد أبدت خلال المناقشات آراء ومقترحات تستهدف فى مجملها الاستفادة القصوى من الدراسات والبحوث العلمية فى الجامعات والمعاهد البحثية والهيئات المختلفة ، واتباع المنهج العلمى لحل المشاكل القومية التى نعانى منها .

أسوة بما يتم إنفاقه على البعثات الخارجية .

- ما تخصصه المؤسسات الصناعية للإنفاق على البحث العلمي

يعتبر نسبة قليلة بالنسبة لباقي بنود ميزانية المؤسسة .

- ضرورة دعم البحث العلمي بمساهمة الدولة بالتمويل المالى للبحوث

والدراسات وإعفاء ما يلزم استيراده من أجهزة ومعدات من الرسوم

الجمركية .

- خصم جملة تكاليف البحوث فى الوحدات الصناعية والانتاجية من

صافى الإيراد العام الخاضع للضريبة لتشجيع سير البحث العلمي

وتحقيق أهدافه لتنمية الانتاج ، بما يحمل الحكومة بتكاليف اجراء

البحوث سواء فى القطاع العام أو الخاص ، ويمكن مقارنة ذلك بتشجيع

بعض الحكومات فى الدول المتقدمة للاتحادات التى تقيمها المصانع

لاجراء البحوث الهادفة الى تطوير الصناعة بتخصيص نسبة من ميزانية

الدولة لكل مبلغ تدفعه الصناعات - سواء كانت قطاعا عاما أو خاصا -

لاتحادات البحوث .

- من الامور التى تدعو الى القلق أن بعض ما يحدث فى مجال

البحث العلمي اليوم يتم دون دراسة ومناقشة من جانب رجال العلم

أنفسهم .

### ٣) الربط بين الصناعة ومجتمع البحث العلمي :

- يلاحظ أن مجتمع البحث العلمي بعيد عن كل ما يدور بداخل

المصانع القائمة فى مصر .

- هناك فرق بين الصناعة فى العالم المتقدم وبين ما هو قائم حاليا

فى المصانع المصرية ، فالصناعة فى الدول المتقدمة تعتبر نفسها فى

حاجة دائمة للتطور والتقدم وبالتالي فى حاجة للبحث العلمي لتحقيق هذا

التقدم بصفة دائمة .

- يجب أن يبدأ البحث العلمي من داخل معامل الوحدات الصناعية

ووفقا لحاجات كل منها ، وليس فقط من معامل البحوث فى الجامعات

والمعاهد وهيئات البحوث المختلفة ، وفى حقيقة الأمر ، يجب أن تكون

لجهات الانتاج مراكز للبحث العلمي .

- إلحاق بعض وحدات الانتاج بمراكز البحوث - أسوة بما هو متبع

فى بعض الدول كالمجر والهند - بحيث يكون فى بعض معاهد البحوث

وحدة انتاجية متخصصة قادرة على الانتاج بما يحقق مطالب الاستهلاك

الداخلى وتصدير الفائض من الانتاج ، وذلك كمرحلة من مراحل نقل

التكنولوجيا رأسيا .

- تبسيط اجراءات الاتصال بين الجهات البحثية والشركات

الصناعية ووضع دليل مبسط بتخصصات ومهام هيئات البحوث لتسهيل

مهمة الوحدات الصناعية فى اللجوء اليها لحل مشاكلها .

- إبراز ظاهرة انغلاق المصانع بالنسبة للعلماء والباحثين

المتخصصين فى هذه الصناعة وعدم الترحيب بهم للمساهمة فى حل

مشاكلها وتطويرها ، والاكتفاء بالقدرات الذاتية المتاحة لهذه المصانع -

وأغلبها غير متطور - أو اللجوء الى الخبرة الاجنبية التى تقل عادة فى

مستواها عن علمائنا وباحثينا المتخصصين ، وتكاليف هذه الخبرة

الاجنبية باهظة بالنسبة للتكاليف المحلية .

- توفيق دور الوحدات البحثية ذات الطابع الخاص ووحدات

الانتاج الملحق بمراكز البحوث فى إيجاد علاقة جديدة بينها وبين

المجتمع لحل مشاكل قضايا التنمية ووضع حلول قابلة للتنفيذ .

- بالرغم من وجود أقسام للأبحاث والتطوير فى بعض مواقع

الانتاج ، فإن هذه الاقسام ليست جادة أو فعالة ولا تعالج المشاكل

الحقيقية التى توجد بهذه المواقع .

- المطلوب وجود مشاركة بين مراكز البحوث ومواقع الانتاج لتقديم

منتج متطور ومطابق للمواصفات القياسية ، وعالى الجودة .

- وعند تدارس أسباب القصور فى الاستفادة الكاملة من دراسات

الهيئات العلمية قد ينزع البعض الى تركيز اللائمة على رجال العلم

أنفسهم ، ونحن وإن كنا لانبرىء ساحتهم كلية ، فإننا نشير الى أن معظم اللوم يقع على النظم والمناخ السائدين ، واللذين لا يتيحان لهم دورا فعالا لدراسة المشاكل ووضع حلول لها والاسهام بالنصيب الملائم لقدراتهم فى ممارسة هذه الطول ومتابعتها .

كما أن نصيبا من اللوم يقع أيضا على قيادات الصناعة ونظام الادارة ، والصلة المفتقدة التى تربطها برجال العلم .

وكما ذكرنا ، يتحمل رجال العلم نصيبهم من اللوم :

فكثير من أبحاثهم ، خاصة بالجامعات ، لاتزال تدور فى افلاكها القديمة التقليدية ، بعيدا عن مشاكل المجتمع وتلبية احتياجاته التقليدية .

كما أن هناك من العلماء القادرين من قد لا يقبل بالضرورة على الاسهام فى مد الجسور بين المجتمع العلمى وغيره من قطاعات المجتمع مثل قطاعات الانتاج فى الصناعة وغيرها ، ومثل الاسهام فى نشر الثقافة والتوعية العلمية من خلال القنوات المختلفة لهذا النشر .

#### ٤) القيادات ، والادارة ، ونظام العمل :

– غيبة البحث العلمى فى كثير من خطط وسياسات واتجاهات المسؤولين بالدولة ، وكثرة تغير السياسات الموضوعية تبعا لتغير الأشخاص والقادة .

– دور البحث العلمى فى النهوض بالصناعة وتنميتها والقدرة على حل مشاكلها غير واضح لدى معظم قيادات الصناعة .

– إعداد القيادات الصناعية الواعية القادرة على فهم المشاكل المرتبطة بالمجتمع الصناعى كوحدة متكاملة ومتعاونة فى حل قضايا الاقتصاد المصرى

– الادارة أصبحت تتحمل المسئولية ولا تملك السلطة .

– الاهتمام بالادارة كمنظومة أساسية فى عملية التطوير والتقدم ،

ووضع قواعد العمل والثواب والعقاب بصورة جديّة وملزمة فى مختلف القطاعات .

– تطبيق الأساليب العلمية والاقتصادية الحديثة فى الادارة واكساب القيادات بالوحدات الصناعية المفاهيم والأساليب المتقدمة فى الادارة ، وتحريضها من الضغوط الخارجية والسياسية والثقافية .

– القطاع الخاص أصبح أكثر انغلاقا على البحث العلمى من

القطاع العام .

#### ٥) الرقابة على مستوى الانتاج وحفز المنتج المحلى :

– أهمية المحافظة على مستوى الجودة فى قطاعات الانتاج والخدمات ومحاولة استخدام الخامات والمواد المحلية بدلا من المستوردة ، خدمة للاقتصاد القومى .

– التأكيد على جدية الرقابة على المنتجات ومدى مطابقتها المواصفات الملزمة ، ومنع تصدير المنتج المخالف أو تسويقه ، وتشجيع المنافسة بين المصانع المنتجة الملتزمة بالمواصفات والمعايير الفنية المقررة .

– إعادة تنظيم وضع أجهزة الرقابة بالنسبة للوحدات الصناعية ، والتى بدأت كأجهزة معونة ثم أصبحت أجهزة معوقة – فالمنشأة يجب أن تدار من داخل الوحدة وليس من خارجها .

– يتصور كثير من مواقع الانتاج أن السوق والمستهلك ليس فى حاجة الى البحث العلمى ، وأنه قانع بما تنتجه هذه المواقع أيا كان مستوى جودة هذا المنتج .

– يسود البحث العلمى فى قطاعات الانتاج فى دول الاقتصاد الحر بسبب وجود المنافسة بين وحدات الانتاج المماثلة – بينما نجد بعض وحدات الانتاج فى مصر تكاد تنفرد بانتاج سلعة معينة مفروضة فرضا على المستهلك رغم ما يشوبها من عيوب فى التصنيع وخروج عن المواصفات القياسية .

## ٦) استيراد التكنولوجيا والسياسات التكنولوجية :

– الاهتمام بمسايرة الدول المتقدمة واتباع الخطوات الناجحة التي سلكتها هذه الدول للوصول الى التقدم والرقى .

– إعداد وحدات بحثية ذات طابع خاص قادرة على فهم وإنهاء التعاقدات مع الجهات الأجنبية ، والمعاونة عند استيراد التكنولوجيا الحديثة من الخارج ، ووضع الشروط المناسبة عند التعاقد بما يتناسب مع ظروفنا الاقتصادية .

– يكون الكثير من القروض الأجنبية مقترنا بشروط مجحفة : منها حق دراسة الجوى بمعرفة الجهة المقرضة ، وتتم عادة بتكاليف مبالغ فيها تمثل عبئا على التكلفة الانتاجية ، ومنها تفضيل جهات معينة لاقامة المصانع وتوريد مستلزمات الانتاج ، ويتم هذا أيضا بأسعار تفوق أسعار كثير من الجهات الأخرى للتشبيد والتوريد ، ومنها أيضا فرض استخدام خبراء من الجهة المقرضة ، بمرتبات خيالية .

ومثل هذه القروض تمثل ابتزازا للاقتصاد القومى ، فضلا عن أن هذه التكاليف الباهظة تحمل على أسعار السلعة المنتجة مما يجعلها أحيانا أعلى من أسعار مثيلاتها بالخارج ، كما أنها تمثل ارهاقا واستنزافا لامكانيات المستهلك المصرى .

## خلاصة وتوصيات

المستهدف من جهودنا الحالية على المستوى القومى هو تنمية الانتاج وتطويره وفقا لمعدلات ومستويات مدروسة ومحسوبة . وهذه عملية تتطلب ظلونا معينة ، بعضها يكتنفها من خارجها ، والبعض يمثل فيها من داخلها ، كما أنها عملية تمر بمراحل متتامة ، من دراسة ثم صنع قرار ثم تخطيط وتنفيذ ثم انتاج وتسويق .

والمطلوب هو تهيئة هذه الظروف ، ثم السير فى مراحل العملية مرحلة إثر مرحلة ، فى تناسق وترابط ، ودون انفصام أو تنافر بين

## المرحلة والأخرى .

وتتناول دراستنا الحالية مرحلة صنع القرار أو الرأى العلمى ومدى الربط بينها وبين مرحلة التنفيذ وما يليها من مراحل أخرى . ان نجاح هذا الربط وما يترتب عليه من تحقيق الاستفادة الكاملة من دراسات الهيئات العلمية فى مرحلة التنفيذ هو جزء من نجاح العملية بأكملها : ما يحيط بها من ظروف ، وما تجتازه من مراحل – ولا يتحقق هذا النجاح اذا تعثرت احدى المراحل ، أو اذا انفصمت هذه المراحل بعضها عن بعض ، أو افتقدت المناخ والظروف الملائمة لسيرتها .

والقضية المطروحة هى فى أصلها والفروع ، وفى جملتها والتفاصيل ، قضية مجتمع على اطلاق مستوياته مازال فى حاجة الى مزيد من وضوح الرؤية لقيمة العلم ( ولا نقول العلماء ) ومدى الحاجة إلى البحث العلمى . والقلة التى تملك هذه الرؤية لا تجد المناخ ولا الوسائل الملائمة لتوسيع فكرها الى جموع مجتمعنا ، وهو أولا وأخيرا يمثل القوة الفعالة فى إعمال هذا الفكر وتطبيقه فى كل نشاطات حياته .

ويضم الفصل السابق من هذه الدراسة الملحقات والآراء فيما يتعلق بهذه الظروف ، وكذلك فيما يتعلق بمراحل تنمية الانتاج وما تقتضيه بعض هذه المراحل من إعداد وتنظيم وامكانيات وضوابط .

ومن خلال كل ذلك يمكن تحديد ملامح المشكلة وإجمال التوصيات بشأنها فيما يلى :

\* ضرورة الاعلام عن نتائج البحوث وذلك لتوسيع فكر العلماء الى جموع المجتمع .

\* ضرورة وضع نتائج البحوث وبدائل الاختيار أمام أجهزة صنع القرار ، حتى يمكن الاستفادة بها ، وحتى يقوم القرار على الأسس العلمية السليمة .

\* ان للتربية والتعليم ووسائل التثقيف دورا أساسيا فى شيوخ الفكر العلمى وترسيخ مبادئه وقيمه . وهذا الدور هو مسئولية رجال العلم



كل ذلك في إطار ومفهوم ما يسمى الآن ( R-3 D ) .  
ويوصى المجلس بتوخى هذه الاتجاهات عندما تضع الجهات البحثية سياسات نشاطها .

\* من القواعد الأساسية التي تقوم عليها صناعة حقيقية أن يدأب أصحابها على تطويرها ولا يتوقفوا يوما عن تحسينها ورفع جودتها وإكسابها صفات تتميز بها عن مثيلاتها اقتصاديا وجماليا وكفاءة في أداء الغرض منها . هذا هدف يضعه رجل الصناعة في مقدمة اهتماماته ، ويسعى إلى تحقيقه بالدراسة والبحث والتجارب المتواصلة ، ولذلك فهو يعتبر البحث العلمي ركيزة ضرورية لأغنى عنها لقيام صناعته وازدهارها .

من هذا المفهوم يمكن القول ان معظم الوحدات الصناعية القائمة لدينا لا تعبر عن وجود صناعة حقيقية ، وانما هي مجرد مصانع اشتريناها أو اقمناها بطريقة أو بأخرى ، لا يمكن على المدى القصير أو الطويل أن تصمد أمام المنافسة الخارجية ، أو أن تلبي احتياجات المستهلك تلبية أمينة ومقنعة ، أو أن تحقق لذاتها وجودا مستقرا بالمقاييس الاقتصادية السليمة .

ان عملية التصنيع لابد أن تسير في ظل تفهم وتعاون وترباط وثيق بين القائمين والمسئولين عن كل صناعة وبين المصادر العلمية والتكنولوجية المتخصصة والمتطورة ، وأن يكون التطور العلمي والتكنولوجي جزءا أساسيا من العملية الصناعية في كل وحداتها .

وفي هذا الصدد يوصى المجلس بما يلي :

\* إيجاد نظام محكم للربط العضوي بين المجتمع العلمي والصناعة ، وكذلك تنمية الاتجاه العلمي التكنولوجي داخل المؤسسات الصناعية والانتاجية .

- اتاحة الاتصال بين الهيئات البحثية والشركات الصناعية وتيسير إجراءات هذا الاتصال ، ووضع دليل مبسط بتخصصات ومهام هيئات

والتربية والتعليم والاعلام ، وهو يتطلب من هؤلاء جميعا وضع الوسائل والأساليب القومية المتكاملة لتدارك نواحي النقص في مناهج وطرق التعليم والتدريب ، ويزود النشء والشباب وغيرهم من قطاعات المجتمع بالجرعات الكافية والضرورية من العلم والمعرفة والثقافة العلمية .

\* أن يقوم تطوير التعليم في مصر على أسس علمية يستفاد فيها من نتائج البحوث العلمية وما وصل إليه العلماء في مجالات التربية المختلفة .

\* تتطلب المشروعات في مراحل الدراسة والإعداد والتنفيذ والانتاج ، وجود كوادر من الفنيين المتخصصين والمدرسين تدريبا جيدا ومن ثم ينبغي إعداد هذه الكوادر ، فضلا عن المتخصصين في تكنولوجيا الهندسة والتصميم ، وتكنولوجيا معدات المصانع ، وتكنولوجيا إدارة المشروعات وإدارة تنفيذها .

كما يجدر تقويم الجامعات في العملية التأهيلية وممارسات البحوث والتطوير ، واستكمال التخصصات العلمية والتكنولوجية والإدارية التي تنقصها ، والتأكيد على التنسيق حتما وأداء مع قطاعات الانتاج .

\* البحث العلمي هو عصب التقدم والتطور التكنولوجي ( وأن كان التدريب هو عضلاته ) ولهذا يجب تدعيمه من قبل الحكومة ومن قبل المؤسسات الصناعية والانتاجية على اختلاف أنواعها ، وتوفير مقومات البحث العلمي من مراجع ومصادر معلومات واحتكاك خارجي وميزانيات كافية .

\* ان البنية الأساسية لمراكز ومعاهد البحوث والجامعات تشكل قدرة مؤثرة في مجال العلوم تون التكنولوجيا . وما زالت المؤسسات العلمية المتخصصة في مصر تقف - في معظم الأحوال - عند مستوى الممارسات لأنشطة البحوث والتطوير ( R. D ) في حين ان العالم تخطى هذه المرحلة إلى ما يسمى بالبحوث والتطوير - والتجريب - والانتشار والتطبيق .

التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم تجدر دراسة سياسات هذه الدول والاقتباس منها بما يلائم ظروفنا وامكاناتنا المحلية ، مع الالتزام باستقرار ما نضعه من سياسات واتجاهات وتجنب تغييرها وفقا لتغير الاشخاص والقادة ، أو السماح بأن تلقى مصيرها بين متاهات التجاهل أو غيابات النسيان .

\* رغم تفوق كثير من أبنائنا وتميزهم في مواقع عملهم بالخارج سواء في النواحي العلمية أو الاقتصادية والانتاجية ، فقد لوحظ أن بعضهم عندما يعود للعمل في مصر لا يكون على نفس المستوى من الالتزام والجدية والنجاح . والتفسير المنطقي والواضح هو اختلاف المناخ العام للعمل هنا عنه في الخارج حيث تتوفر كل عوامل الانطلاق والابداع : دراسة متأنية ومتعمقة ، عمل في الموقع المناسب ، لمهلات العامل وخبرته وسط مجموعة متفهمة ومتعاونة يجرى كل منهم بقدر عطائه ، وتشجيع وتقدير من إدارة متفتحة واعية ، ونظام للعمل يحس فيه كل عامل بنوع من المسؤولية وبقدر كبير من الثقة في أنه يمارس وينجز شيئا ذا قيمة حقيقية وعلى مستوى مشرف ، شيئا ينفعه وينفع مؤسسته ويلبي به حاجة لمجتمعه وبلده .

ووصولاً الى ايجاد المناخ الملائم للعمل والانتاج المتطور يوحى المجلس بما يلي :

- \* تشكيل منظومات مستقرة لاتخاذ القرار .
- \* تشكيل منظومات مستقرة لوضع خطط قومية لتنفيذ القرار ومتابعة هذا التنفيذ ( دون تأثر بتغير الوزراء ) .
- \* اصدار تشريع يستهدف التنسيق والربط بين منظومات اتخاذ القرار ومنظومات التخطيط القومي لتنفيذها ومتابعتها ، ويستهدف كذلك إلزام مواقع التنفيذ بالعمل وفقا لهذا التخطيط .
- \* اجراء تعديل فوري في نظام الادارة لتزويدها بالصلاحيات وإخضاعها للمحاسبة الجبرية ، وإلزامها بالعمل وفقا للخطة القومية للتنفيذ .

البحوث لتيسير لجوء الوحدات الصناعية الى هذه الهيئات ، سواء لحل مشاكلها أو ليجاد درجة من التعاون بينها وبين أقسام البحوث والتطوير ، ان وجدت في بعض هذه الوحدات .

- انشاء وحدات انتاجية داخل بعض المراكز البحثية المتخصصة .

- تشديد الرقابة على جدية التزام الوحدات الصناعية بمطابقة انتاجها للمواصفات القياسية ، وبالمستوى الضروري للجودة ، ومنع تصدير المنتج المخالف لذلك أو حتى السماح بتسويقه محليا ، والتأكيد على ضرورة استخدام الخامات المحلية بدلا من المستوردة .

\* القيادة والادارة هي المولد والمحرك والمنظم لسير العمل والانتاج بالمؤسسات الصناعية . لذلك يجب إعداد القيادات الصناعية الواعية والقادرة على فهم المشاكل المرتبطة بالمجتمع الصناعي كوحدة متكاملة ومتعاونة ، والاهتمام بالادارة كمنظومة أساسية في عملية التطوير والتقدم ، ووضع قواعد العمل والثواب والعقاب بصورة جدية وملزمة في جميع القطاعات ، وتطبيق الأساليب العلمية والاقتصادية الحديثة في الادارة ، وتحريرها من الضغوط الخارجية والسياسية والنقابية ، اذ الملاحظ أن الادارة في ظل القيود والقوانين ونظم العمل الحالية هي ادارة تتحمل المسئوليات فقط ولا تملك السلطات والصلاحيات اللازمة .

\* حفاظا على الاقتصاد القومي ، وتنمية للخبرات والقدرات المصرية ، وحدا من ارتفاع أسعار المنتجات المصرية ، يجب الالتزام بما يمكن باجراء دراسات الجدوى عند انشاء المصانع والاعتماد على الجهات والخبرات المصرية المتخصصة ، والحد من القروض الأجنبية المجحفة التي تقتزن بشروط مخالفة لذلك . كما ينبغي إعداد وحدات خاصة قادرة على فهم وإنهاء التعاقدات مع الجهات الأجنبية ، والمعاونة عند استيراد التكنولوجيا من الخارج .

هناك أمثلة جديدة لبعض الدول النامية التي التزمت بسياسات وخطط معينة لنقل التكنولوجيا وتوظيف البحث العلمي لخدمة أغراض

الدورة السادسة عشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

## توفير الأمان فى أنشطة البحث العلمى والتكنولوجيا

لقد أصبح البحث العلمى فى مستوياته المختلفة - العملية ،  
والتطويرية والنصف صناعية - عنصرا يسبق ويلزم ويواكب ثم يتلو  
عمليات الانتاج . كما أن التكنولوجيا المبنية على نتائج البحث العلمى -  
ولأسباب اقتصادية بحثة - أصبحت تأخذ طريقها للأسواق والاستخدام  
العام فى زمن أسرع من أى وقت مضى . ويتواكب هذا مع استثمارات  
مالية وقوة عمل فنية ومحيط استخدام واسع ، ومن ثم تلزم حمايتها  
وضمنان أقصى حدود الأمان لها . إذ أن التجاوز عن مستويات عالية من  
الأمان فى هذا المجال يؤدي الى تبيد للثروة البشرية والتجهيزات  
المادية ، وذلك بالإضافة الى الخطر العام . وينعكس ذلك كله  
بالضرورة على الأداء الأمثل للوحدات الاقتصادية . وليس الموضوع  
المطروح هنا هو الأمان الصناعى بمستوياته المعروفة ، ولكن المطروح هو  
مناقشة عوامل الأمان فى النشاط السابق على مرحلة خروج المنتج  
النهائى ، أى مرحلة البحث والتطوير التى أدت الى ظهور هذا المنتج  
أو التكنولوجيا المستحدثة ، وهى مرحلة تتميز بعدة ملامح أهمها :

- التجريب المعملى لاستنباط مواد جديدة أو على مواد جديدة ، وفى

أغلب الأحيان تكون خواص هذه المواد وتأثيراتها على الانسان والبيئة  
غير معروفة .

- استخدام وسائل تجريب مصممة خصيصا لتجربة بعينها ، وفى  
أحوال كثيرة يقع المدى الفعال وحدود الأمان فى النطاق المسموح به عند  
الاستخدام الروتينى .

- إن وضع شروط الأمان الضرورية والكافية فى البحوث التى تتناول  
خواص مواد جديدة أو خريطة لها ، أو تشغيل أحد التجهيزات تحت  
التطوير ، يتطلب اتساعا فى هذه الشروط ، بحيث تضمن تأمين العاملين  
والبيئة التى تحيط بمثل هذه البحوث .

من هذا يتبين أهمية وجود ميثاق أمان خاص بالعمل العلمى  
والتطوير التكنولوجى . وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز عوامل الخطر  
وأحتياطات الأمان الواجبة فى عدد من المجالات المحددة تاتى فى  
الأهمية الأولى ، وهى المجالات الكيميائية والبيولوجية ، والاشعاعية ،  
والتعدينية ، والطبية .

وقد استعرض المجلس فى دراسته النواحي الآتية :

أولا : المجال الكيميائى :

تنشأ الأخطار فى هذا المجال اساسا من التعرض لآثار الكيماويات  
تعرضا حادا أو تعرضا مزمنيا . وفى الحالة الأولى يكون التعرض محدثا  
لاصابة مباشرة وفى الحالة الثانية تكون الاصابة غير مباشرة بل ناجمة  
عن الآثار التراكمية التى تستفحل مع الزمن ، وهذان النوعان من الخطر  
يوجدان فى معامل البحوث ووحدات التجريب نصف الصناعى على حد  
سواء .

والهدف دائما هو حماية الفرد وسلامة الاجهزة والمعدات ، وأمان  
المنشأة والمبائى ، وحماية البيئة المحيطة بها . ويدخل فى نطاق  
الاجراءات الوقائية : تصميم المبائى وحجرات المعامل والمداخل والمخارج

ولأنه بعد التطور العلمى والتكنولوجيا الذى حدث منذ صدوره ، وبالنسبة للأخطار الناجمة عن التعامل مع بعض أنواع الاشعة الكهرومغناطيسية ، فإن أهم المصادر الحديثة التى يتعين الانتباه لأخطار التعامل معها هي مصادر أشعة الليزر فى المجالات المدنية والعسكرية وغيرها .

#### رابعاً : المجالات التعدينية :

يكمن الخطر فى هذا المجال فى التعرض للإشعاعات المؤينة من المصادر الطبيعية فى أعمال مناجم الخامات المشعة تنقياً واستخراجاً وتندرج هذه الصناعة تحت بند آثار الإشعاعات المنخفضة ، واحتمال حدوث أثر مرضى متناسب طردياً مع الجرعات التى يتم التعرض لها ، والمستويات المسموح بها فى هذا الصدد مقننة دولياً . ويمكن القول بأن أهم الأخطار الإشعاعية عند التنقيب أو استخراج أو تصنيع اليورانيوم والثوريوم تشمل غاز الرادون ووليداته ونويدات ألفا طويلة العمر ، وينتج من تحلل الرادون مواد أخرى مشعة تزيد من احتمال الإصابة بسرطان الرئة . كذلك يتعرض العاملون فى عمليات المناجم المحتوية على اليورانيوم إلى أشعة بيتا وجاما . وتوصى اللجنة الدولية للوقاية من الإشعاع بأن يكون الحد السنوى لمكافئ الجرعة الفعالة للعامل فى المجال الإشعاعى ٥٠ مللى سيفرت ، وهى الوحدة التى تقاس بها الجرعة الممتصة منسوبة لكل نوع من الإشعاع وطاقته .

#### خامساً : المجالات الطبية :

قد تكون البحوث الطبية والاستخدامات فى التشخيص والعلاج من أخطر المجالات التى يجب أن تمتد إليها أنظمة الأمان ، خصوصاً بعد الانتشار الواسع لاستخدام منجزات العلوم الطبيعية فى هذه المجالات . فالإشعاعات السينية والنوية وظاهرة الرنين النووى المغناطيسى وأشعة الليزر أصبحت كلها ذات انتشار واسع حتى على المستوى الخاص فى

وبالذات الغازات وأماكن التخزين للمواد السائلة والصلبة والغازية ، والمواد ذات الخطورة العالية والخاصة ، والتجارب الليلى ووسائل مراقبة التجارب ووسائل التهوية والانداز الآلى ، مما يدعو لوجود مواصفات قومية للأمان فى منشآت البحث العلمى العاملة فى هذا المجال . كما أن الدعوة ملحة إلى إجراءات للمراقبة الصحية والمتابعة للحالة الصحية للباحثين ووضع نظام للعلاج المبكر .

#### ثانياً : المجال البيولوجى :

تنشأ الأخطار من التعرض والتعامل مع الكائنات الدقيقة من بكتيريا وفيروسات بدون تأمين هذا التعامل . وإذا كانت هذه النوعية من الأخطار قد تم تأمين التعامل معها من خلال أعراف مهنة البحث العلمى ، فإنه يلزم تحديثها ووضع نظم ملزمة لها . ويلزم مستقبلاً عند التعامل مع تقنيات هندسة الوراثة فى مصر - وهى من التقنيات المستحدثة - التعرف على أخطار التعامل معها ، ونقل وسائل التأمين المستخدمة فى هذا المجال لدى الدول التى تقدمت فيها .

#### ثالثاً : المجالات الإشعاعية :

تنشأ الأخطار فى هذا المجال من التعرض والتعامل مع الإشعاعات المؤينة وبعض أنواع الأشعة الكهرومغناطيسية ، وفى المناطق فوق البنفسجية ومنطقة الميكروويف ، وعند التعامل المدنى والعسكرى مع أشعة الليزر ، وكذلك عند استخدامات الأشعة السينية ، وتلك الصادرة عن التفاعلات النووية .

وقد تبلورت الجهود المبذولة من خلال مؤسسات دولية مثل اللجنة الدولية للوقاية من الإشعاع وغيرها . وفى مصر صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ الخاص بتنظيم العمل بالإشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها ، وصدر قرار وزير الصحة ٦٣٠ لسنة ١٩٦٢ باللائحة التنفيذية لهذا القانون . وهناك الآن ضرورة ملحة لمراجعة هذا القانون .

العيادات وليس فقط في معامل البحوث ، كما أن التقدم الحادث في مجال هندسة الجينات يستلزم وضع ضوابط قانونية ومهنية للتعامل مع الكائنات الحية الدقيقة التي يتم تغيير صفاتها الوراثية لخدمة أغراض الامصال والعلاج ، فإن إفلات أى منها قد يسبب انتشارا وبائيا واسعا لأمراض غير معروفة ، ولا يوجد في مصر حتى الآن أى ضوابط قانونية أو ميثاق مهني للتعامل مع مثل هذه التقنية .

وإذا كان هذا الموضوع الحيوى لا يزال في حاجة إلى بحث مفصل ، فقد رأى البدء ببحث موضوع الأمان في أنشطة البحث العلمي وتناول إطارا ومنشأ الأخطار عند الاستخدامات البحثية أو المهنية ، في بعض المجالات التكنولوجية الحديثة المنتقاة كمثالة . ويتضح في معظم الأحوال أن الضوابط القانونية والمهنية في مصر إما أنها غير موجودة في مجال معينه أو أنها قاصرة في مجال آخر عن مواكبة التطور العلمى الذى يتم الوصول اليه . والملاحظ أن التكنولوجيا يتم استيرادها والتعامل معها فعلا في غياب هذه الضوابط ، والدعوة ملحة للتشريع بالقانون أو ميثاق المهنة ، كما أن الحاجة ملحة لوجود هيئات رقابة ومواصفات قومية في هذه المجالات المستحدثة .

### التوصيات

وعلى ضوء هذا التقرير وما دار حوله من مناقشات وما أبدى من آراء يوصى المجلس بما يأتى :

\* أن ينص في اللوائح التي تحكم العمل في المؤسسات البحثية والصناعية على إجراءات الأمن المختلفة ، من حيث : الوقاية والمراقبة ،<sup>\*</sup> والانداز المبكر ، والمعالجة .

\* الاهتمام بتوافر المواصفات اللازمة عند انشاء مراكز ومعامل البحوث والمنشآت النووية إذ ان هذه المواصفات أساسية في توفير الأمان لهذه المنشآت والعاملين فيها .

### \* ضرورة وضع أنظمة :

- للكشف الدورى على أجهزة البحث العلمى ومعايرتها للتأكد من سلامتها وصيانتها بصفة منتظمة .

- لتخزين وحفظ المواد بما يحقق سلامتها ، وعدم تسريبها خارج مراكز البحث .

- للكشف الصحى الدورى على العاملين بمراكز ومعاهد البحث العلمى .

\* وجود لجنة دائمة بشئون الأمان في هذه المؤسسات .

\* إصدار نشرة بإجراءات الأمان المختلفة بما في ذلك الالتزام بتنفيذها .

\* تنظيم برامج دورية للتدريب ، والكشف الدورى على نظم الأمان للتأكد من كفاءتها .

\* ضرورة الأخذ بمبدأ التقييم البيئى للمشروعات البحثية قبل الموافقة عليها ، إذ ان الأخذ به يحقق الكثير من ضمانات الأمان للباحثين والمجتمع الذى يعيشون فيه .

\* ضرورة تعديل القانون ٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها ، وان يمتد التعديل إلى لائحته التنفيذية .

بحيث يشمل التعديل : توسيع قاعدته العلمية وتحديثها بما يلائم التطور العلمى والتكنولوجى في الفترة منذ صدوره وحتى الآن . ومن ذلك الأنواع المستحدثة من الاشعاع الكهرومغناطيسى في مجاله .

\* أن يمتد نشاط جهاز حماية البيئة - التابع لمجلس الوزراء - ليشمل تنفيذ وتعديل القوانين الخاصة بالأمان ، بغض النظر عن الجهة التي تستخدم منظومة الأمان في مجال عملها .

\* ان ينص في عقود نقل التكنولوجيا على ضرورة تحقيق شروط

الامان .

- وفى هذا الاتجاه ينبغي تحقيق ما يأتى :

- \* ان تكون التكنولوجيا المستوردة مطابقة فى بلد الطرف المورد بكل مايصاحبها من اجراءات الامان والسلامة .
- \* ان يحظر نقل التكنولوجيا التى لاتتوفر شروط الامان من اخطارها .

\* ان يتم تحديد مستويات التلوث الناجم عن استخدامات التكنولوجيا وكذلك الأخطار التى يتعرض لها الانسان والبيئة نتيجة للتطوير والبحوث التى يتم اجراؤها .

\* على ان تعمم محطات الرصد فى المناطق المختلفة وتزويدها بجميع التجهيزات للكشف عن التلوث فى التجمعات العمرانية والاماكن الصناعية .

\* مع ما يستتبع ذلك من فرض الاجراءات التى تضمن الرقابة والاذنار المبكر ، ومواجهة ما يحتمل حدوثه من كوارث .

\* ضرورة حماية منشآت البحث العلمى من اعمال التخريب التى قد تقوم بها أجهزة معادية واتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العلماء والباحثين البارزين ، وبخاصة ان بعض العلماء المصريين سبق اغتيالهم خارج مصر .

\* دراسة مقارنة عن مزايا تجميع العلماء والباحثين وبعض مراكز البحث العلمى فى مكان واحد وخطورة ذلك من حيث توفير احتياطات الامان والسلامة للمنشآت والافراد .

\* انشاء صندوق للتأمين الصحى ضد أخطار العمل فى المجالات العلمية والتكنولوجية على أن تساهم فى تمويله جميع الجهات المعنية ومنها : مؤسسات الصناعة والزراعة وقطاع التأمين ، وغيرها .

\* ضرورة انشاء بنك للمعلومات فى هذا المجال ، وبخاصة للتطور

٢٦٢

التكنولوجى السريع فى بعض المجالات كالإشعاع والمكرويف ، على أن يتولى هذا البنك إمداد القطاعات المعنية بالمعلومات عن المستويات الإشعاعية وغيرها بما يطمئن الباحثين والعلماء ان ما يتعرضون له منها يدخل فى اطار المسموح به والذى لاضرر منه .

\* التأكد على تنفيذ توصيات المجلس القومى للخدمات فى دورته الرابعة بشأن الاجراءات الضرورية لتحقيق السلامة والصحة المهنية .

الدورة السابعة عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠

## التكنولوجيا الحيوية ودورها فى التنمية

لعل أبرز سمات عصرنا ما نشهده اليوم من تطورات وتغييرات سريعة ومتلاحقة وعميقة الأثر فى حياة الشعوب والأفراد على حد سواء وهى تطورات لم تظهر صدفة ولم تنشأ من فراغ ولكنها ترتبت على جهود مخططة ومكثفة ومتواصلة فى البحث العلمى بهدف الوصول إلى نتائج يستعين بها الانسان على تلبية حاجاته وحل مشاكله بتطوير وسائله فى الانتاج وتحسين اساليبه فى الخدمات . وتعتبر التكنولوجيا الحيوية أو البيوتكنولوجيا من أهم فروع البحث العلمى التى تخدم التنمية فى مجالاتها المختلفة .

ولقد كان الإنسان منذ فجر التاريخ يمارس عمليات التكنولوجيا الحيوية بالفطرة السليمة أحيانا وبالصدفة أحيانا أخرى ، وفي كثير من الأحيان بالخبرة القائمة على التأمل والملاحظة والتجربة المتسعة بالمثابرة على بلوغ هدف معين ، لكنه كان يفعل ذلك دون أساس علمي أو أكاديمي بطبيعة الحال .

وقد عرف القدماء المصريون والبابليون والسومريون والصينيون منذ آلاف السنين المشروبات المخمرة وخميرة الخبز والخل والزيادى والزبدة واللحوم المفردة ، وكانت هذه نتائج عمليات بيوتكنولوجية ناجمة عن تخمرات بكتيرية بسيطة وخمائر وفطور غير ممرضة بشكل عام .

وقد مرت المعرفة الانسانية فى هذا المجال بعدد من التطورات إلى أن توالى الاكتشافات الهامة فى العصر الحديث .

وفى عام ١٩٧٣ ابتكر العلماء أسلوبا للتعامل مع هذه المادة الوراثية وكان ذلك إيذانا بانطلاق طموحاتهم إلى آفاق رحبة لعديد من التطبيقات البالغة الاهمية فيما عرف باسم « الهندسة الوراثية » .

وتمضى عملية الهندسة الوراثية فى خطوات ثلاث :

– عزل الجينات المرغوبة من كائناتها بطريقة دقيقة ونقية أو محاكاتها والاحتفاظ بها فى « بنك الجينات » .

– إدخال هذه الجينات إلى الخلايا التى تتقبلها ( وتتم هذه الخطوة بطرق متعددة وهنا تختلف التكنولوجيا ) .

– التعبير عن الصفة المنقولة بفعالية بعد إدماج الجين الحامل لهذه الصفة فى الهيكل الوراثى للخلايا المستقبلية .

ويجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا الحيوية الجزيئية كعلم والهندسة الوراثية كصناعة ، تثيران كما هائلا من التساؤلات والقضايا ، لأننا أمام مجموعة علوم وتكنولوجيات تمس الإنسان وصحته وغذائه وبيئته وصناعاته بشكل مباشر ، وذلك أننا نتعامل مع مادة الجين فى النبات

والحيوان حذفًا وإضافة لصفات بذاتها ، ويدرك العلماء أن ممارسة هذه التكنولوجيات مع الإنسان بالذات أمر تكتنفه محاذير عديدة مما يفرض أكبر قدر ممكن من الدراسة والتروى والعناية والحيطه لكل الاحتمالات .

### التكنولوجيا الحيوية والتنمية :

كشفت البحوث والتجارب التى أجريت فى السنوات الأخيرة فى مجال الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بوجه عام عما يمكن أن يتحقق من انجازات كبرى تتمثل فى تطوير ونمو الانتاج الزراعى والحيوانى ، وفى إستحداث وتطوير عديد من الصناعات الكيماوية والدوائية ، وفى تطوير وتنمية كثير من الخدمات الطبية سواء فى الوقاية أو التشخيص أو العلاج .

وتتعدد انواع الانجازات الهامة التى يمكن أن تحققها التكنولوجيا الحيوية فى المجالات الآتية :

– فى مجال الانتاج الزراعى :

– ترشيد استخدام النبات لعملية التمثيل الضوئى .

– تثبيت النتروجين الجوى مما يحد من عملية التسميد فى كثير من الزراعات ويوفر تكاليفها .

– تحسين كفاءة النبات فى امتصاصه للنترات المذابة فى الماء .

• تحسين جودة المنتجات الزراعية ورفع القيمة الغذائية للحاصلات الزراعية .

التخلص من ملوثات البيئة .

تحسين قدرة النباتات على مقاومة الآفات والأمراض المختلفة واكتساب النباتات للمناعة السالبة ضد الإصابة بأمراض معينة .

• مقاومة النباتات لمبيدات الحشائش غير المرغوب فيها .

• مقاومة النباتات للضغوط البيئية ( الجفاف – الملوحة – ارتفاع

درجة الحرارة - الأمراض النباتية ) .

- تطوير ورفع انتاجية عمليات تصنيع المنتجات الزراعية .

- فى مجال الانتاج الحيوانى :

\* انتاج وتسويق الهرمون المسئول عن زيادة إدرار اللبن .

\* إنتاج سلالات ذات صفات جيدة سواء فى كمية لحومها أو زيادة خصوبتها أو فى مقاومتها للأمراض والأوبئة .

- فى مجال الصناعة :

\* تطوير كثير من العمليات الصناعية سواء برفع انتاجيتها أو بتوفير بدائل محلية لموادها الأولية .

\* استحداث صناعات عديدة لانتاج كثير من المواد الكيميائية أو الدوائية النادرة .

\* تطوير كثير من عمليات حفظ الحاصلات الزراعية أو تصنيعها .

- فى مجال الخدمات الطبية :

اساليب مستحدثة ( بيوتكنولوجية ) للتشخيص فى كثير من الأمراض المعدية والسرطانية وكذلك الأمراض الوراثية .

اساليب بيوتكنولوجية للوقاية ولاكتساب المناعة ضد كثير من الأمراض المعدية والأمراض المستوطنة وغيرها من الأمراض ، ولوقف انتقال الأمراض ، ولوقف انتقال الأمراض الوراثية من جيل الى جيل .

وسائل بيوتكنولوجية لعلاج الأمراض الوراثية .

وتشير المؤتمرات على المستوى العالمى إلى أن أكبر قدر من الاهتمام يتركز على البحوث البيوتكنولوجية بالانتاج الزراعى ، وذلك لعدة أسباب أهمها :

- سهولة هذه الأبحاث نسبيا

- انخفاض نسبة وتوعية المخاطر فى تجاربها .

- شدة الحاجة ، على المستوى العالمى ، الى مواجهة مشكلة

التناقص المطرد فى المواد الغذائية وخاصة فى الدول غير المتقدمة .

ونظرا لظروف محدد الخاصة ، فإنه أصبح من الضرورى تكثيف الجهود والطاقت ومضاعفتها لتوفير الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية بوجه عام فى سبيل استنباط سلالات من القمح والذرة والشعير والأرز والخضروات والفواكه وغيرها من النباتات التى هوجت بيوتكنولوجيا لتحمل الضغوط البيئية ، وكذلك سلالات ذات قيمة غذائية أعلى ، وسلالات من الدواجن والحيوان عالية الانتاج سواء فى البيض أو اللبن واللحم أو الخصوبة ، وكل ذلك يمكن أن يتحقق من خلال البحوث البيوتكنولوجية .

وقد حققت تجارب علمائنا قدرا مشجعا من النجاح فى مساحات لا بأس بها فى سيناء وفى صحارى الساحل الشمالى شرقا وغربا .

### التوصيات

توجب التطورات العلمية ضرورة استثمار الفرص الثمينة التى تتيحها البيوتكنولوجيا لكى نتخطى الكثير من مشاكلنا ولكى نجتاز الأزمات .

واستثمار البيوتكنولوجيا على نحو جيد وفعال يتطلب توافر عوامل رئيسية :

- بناء قدرة علمية وطنية فعالة فى مجال البيوتكنولوجيا .

- تحديد الاهداف التى نسعى الى تحقيقها من وراء البيوتكنولوجيا .

- ترتيب هذه الاهداف حسب أولوياتها وحجم كل منها ، وذلك فى ضوء دراسة شاملة تحدد أولويات احتياجاتنا ، وحجم إمكاناتنا الحالية والمستقبلية القريبة والبعيدة .

- وضع تخطيط شامل ومتكامل لبناء القدرة العلمية الوطنية فى مجال البيوتكنولوجيا وبناء القدرة البحثية لخدمة الاهداف المختارة ، وتوفير التمويل الكافى سواء لهذه الأبحاث ذاتها أو لاستثمار نتائجها



وظيفته وتفوقه (أو تساويه على الأقل) على نظيره المستورد وحاجة السوق اليه .

\* حصر المؤملين والمتخصصين في مجال البيوتكنولوجيا ، وبيان البحوث والدراسات المنتهية والجارية مع الاهتمام بإعداد الكوادر الفنية وإرسال البعثات العلمية لسد النقص والقصور في الاحتياجات المطلوبة .

\* حصر البحوث التي انتهت بنتائج إيجابية ودراسة تطبيق نتائجها واستثمارها على نطاق واسع .

\* حصر للأجهزة الموجودة بالمواقع المختلفة العاملة بالبحث البيوتكنولوجي وطبع قوائم بها بصورة متجددة وتوزيع هذه القوائم على جميع مواقع البحث ، وإتاحة الاستفادة منها لأي باحث كلما أمكن ذلك .

\* دعم المراكز البحثية والأبحاث الجارية والتي توقفت لأسباب مادية أو غيرها قبل التفكير في إنشاء مراكز بحث مماثلة .

\* إصدار قانون يحدد الضوابط الأخلاقية والإنسانية لممارسة البحث العلمي والبيوتكنولوجي مع البشر .

\* توثيق الارتباط والتعاون العلمي مع الحركة العالمية في مجال البيوتكنولوجيا والهندسة الوراثية بصفة دورية ومستمرة .

\* ضرورة متابعة الأبحاث والتطبيقات التي توصل إليها علمائنا وغيرهم بالخارج وخاصة في الدول المتقدمة .

\* ضرورة الاهتمام بالبحوث الأساسية مع إبراز جوانبها التطبيقية لأهميتها الحيوية في مجال التنمية .

ثانيا : توصيات خاصة :

في الزراعة :

\* عمل الدراسات اللازمة لتحديد ما يصلح زراعته بواسطة المياه المالحة وما ينجح زراعته بالمياه الجوفية .

باتقصى كفاءة ومفعالية .

- إدارة كل هذا النشاط إدارة علمية حديثة متطورة ومتحررة من كل العوائق البيروقراطية والقيود الروتينية البالية .

ومن ثم يوصى المجلس ما يلي :

أولا : توصيات عامة :

\* أن يكون الحل العلمي الحديث هو الخيار الأول للدولة في مواجهة المشاكل القومية ، وأن يكون للعطاء البيوتكنولوجي أولوية في اهتماماتها عند تناولها للقضايا ذات الصلة بهذا الفرع من العلوم .

\* أن تشكل لجنة متخصصة تضم مجموعة تمثل فيها القيادات الاقتصادية والتخطيطية والاستثمارية وقادة الأبحاث البيوتكنولوجية في مراكز البحوث والجامعات ووزارة الصناعة والزراعة .

وأن يكون من المهام الأولى لهذه اللجنة أن تضع خطة قومية للبحث العلمي البيوتكنولوجي في ضوء ما تحدده من أولويات .

\* أن يكون لهذه اللجنة صلاحية وضع القواعد والنظم الملزمة للمواقع القائمة بالبحث العلمي البيوتكنولوجي بما يضمن التنسيق بينها والتكامل في نشاطاتها وتلافى التكرار في البحوث لوضع حد لتشتيت الجهود العلمية وضياح الامكانيات المحدودة دون الوصول الى نتائج تطبيقية فعالة لخدمة التنمية .

\* تحدد اللجنة المشروعات الواجبة التنفيذ والاستثمار مع إبرام العقود مع الجهات المعنية .

\* توضح الأهداف الآتية عند اختيار المشروعات الانتاجية :

- في الانتاج الزراعي والغذائي : جودة المنتج ، وارتفاع انتاجيته وارتفاع قيمته الغذائية ، وحاجة السوق اليه .

- وفي انتاج المواد الكيماوية والدوائية : جودة المنتج وكفائه لاداء

\* التركيز على المشروعات التى تعطى نتائجها فى وقت مناسب ونوصى بالتركيز عليها وهى :

- استخدام زراعة الأنسجة فى انتخاب سلالات مقاومة وراثيا للأمراض الفطرية والبكتيرية بنباتات المحاصيل والفاكهة والخضروات .  
- استخدام زراعة أنسجة فى الانتخاب الوراثى لتحمل الملوحة ( انواع من المحاصيل والخضروات والفواكه ) .

- استخدام الهندسة الوراثية فى نقل جين معين أمكن عزله من بكتيريا التربة ، وذلك إلى نبات القطن لمقاومة دودة ورق القطن وبودة اللوز بون لتوليد البيئة بالمبيدات الحشرية .

- نقل جين أمكن عزله ويقاوم مبيدات الأعشاب الشائعة ، وبذلك يمكن القضاء على الأعشاب بون الإضرار بالمحصول الأملى .

- نقل جينات ترفع نسبة الأحماض الأمينية الأساسية ( الفول - والذرة ) .

- نقل المعقد البوليجينى الخاص بمقاومة الملوحة والجفاف من نباتات كحشيشة الملح إلى نبات الشعير أو الأرز لاستغلال مساحات الأرضى المالحة بشمال الدلتا .

\* متابعة تنفيذ توصيات المجلس القومى للإنتاج والشنون الاقتصادية فى بورتة العاشرة عن « دور الهندسة الوراثية فى حل مشكلة الغذاء » .

#### فى الصناعة :

\* الاستعداد المبكر للدخول فيما يستحدث من إنتاج سلع جديدة باستخدام التكنولوجيا الحيوية .

\* ضرورة دراسة أماكن اتمام البحث قبل البدء فيه ، وذلك من ناحية الحصول على المعلومات اللازمة لتفادى المعوقات الخاصة بالمواد الخام ومحاولة إيجاد بدائل لها وتجربتها على المستوى المعلى

والإرشادى .

\* فى صناعة المواد الدوائية :

- دراسة مدى فاعلية إنتاج السلعة بالطرق البيوتكنولوجية وقدرتها على المنافسة قبل الشروع فى إنتاجها .

- دراسة مدى إمكان تطبيق الطرق المستحدثه بيوتكنولوجيا ( مثلا عند استعمال بيوتكنولوجيا الحمض النووى يجب الأخذ فى الاعتبار مدى التحكم فى الجين المنقول وتوجيهه لإنتاج المنتج المستهدف ) .

- دراسة إمكان إدخال هذا النوع من التكنولوجيا الجديدة فى المصانع القائمة .

#### فى الطب والصحة :

\* تحديث مناهج علم الوراثة فى المدارس الثانوية ثم فى كليات العلوم والطب

\* التركيز حاليا على هدفين :

- التشخيص المباشر بتحديد الجين الخاطئ .

- الحد من انتشار ميكروبات الأمراض المعدية بالوسائل البيوتكنولوجية . ودعم المشروعات البحثية فى هذين المجالين وضمان استمراريتها بتوفير الاتفاق المالى والأجهزة والمواد وإعداد الصف الثانى من الباحثين .

\* وضع القواعد والإجراءات والتيسيرات لراغى الزواج للكشف المبكر والتعرف على حاملى الصفات الوراثية المرضية قبل الزواج وذلك تجنباً لعملية الاجهاض بعد الزواج .

\* التأكيد على ضرورة توضيح الآثار الجانبية والأضرار المحتمل وقوعها نتيجة لاستخدام الهندسة الوراثية فى مجال الطب التشخيصى والعلاجى ، وذلك الى جانب النتائج الايجابية .

القسم الثالث

## محو الأمية وتعليم الكبار



## الدورة الاولى ١٩٧٤

# مبادئ واعتبارات فى محو الأمية وتعليم الكبار

ناقش المجلس موضوع محو الأمية وتعليم الكبار من الزوايا التالية :  
- أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة بالرغم مما بذل من جهود فى السنوات الاخيرة نحو التغلب على هذه المشكلة .

- أن القصور فى خطة استيعاب الملمزين ( الاطفال الذين يبلغون سن التعليم الإلزامى ) يضيف إلى رهيد محو الأمية نحو ربيع مليون طفل سنويا ، ذلك لأن قوة الاستيعاب الحالية فى التعليم الابتدائى لا تتجاوز ٧٣ ٪ من جملة عدد الملمزين .

- ينضم إلى جموع الأميين نسبة كبيرة أيضا من الاطفال المقيدون الذين التحقوا بالتعليم الابتدائى ولكنهم لا ينتظمون فى الدراسة حتى نهايتها ( لأسباب اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية ) ، وتبلغ نسبة التسرب بين هؤلاء نحو ٢٠ ٪ من جملة المقيدون فى هذه المرحلة .

- هناك فريق كبير من الاطفال الذين أنهوا فترة الإلزام ، ولم يبلغوا المستوى الدراسى المطلوب ، ولم يواصلوا التعليم فى المرحلة الإعدادية فأصبحوا مهددين بالارتداد إلى الأمية كما أنهم لم يصلوا بعد إلى سن العمالة . وتبلغ نسبة هؤلاء نحو ٤٠ ٪ من المقيدون فى المرحلة الابتدائية .

- الأميون الذين يعملون فعلا فى الحكومة والقطاع العام والذين

ستطبق عليهم المادة الثانية عشرة من القانون ابتداء من فبراير ١٩٧٦  
والتي تنص على ما يأتى :

« لا يجوز بعد مضى خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ترقية العامل الأمى الخاضع لأحكامه ، ممن أتيحت لهم الفرصة لمحو الأمية ولم يحصل على الشهادة المنصوص عليها فى المادة العاشرة من هذا القانون كما لا يجوز منحه العلاوة التى يستحقها » .  
- الكبار الذين أشرفوا على بلوغ سن التجنيد وهم يجهلون القراءة والكتابة ، وكذلك بقية الراشدين من الأميين حتى سن الخامسة والأربعين .

- عدم اقتصر تعليم الكبار على محو أميتهم فى القراءة والكتابة فحسب ، وإنما يجب أن يمتد ليشمل التثقيف العام وربط عملية التعليم بالتواشى الوظيفية والمهنية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والقومية .  
ومن خلال المناقشات والاقتراحات التى تقدم بها الاعضاء ، انتهى المجلس إلى التوصيتين العامتين الآتيتين :

✳ أولا : إعطاء الأولوية لسد منابع الأمية التى تغذيها برصيد لا ينقطع ويكون ذلك فى أسرع وقت ممكن .

✳ ثانيا : وضع خطة للقضاء على أمية الذين تسببت هذه المنابع فى أميتهم قبل أن يلتحقوا ببركب الكبار ويقتحموا مواقع العمل والانتاج وهم أميون ولتحقيق الهدف الاول أوصى المجلس بما يأتى :

« وضع خطة تحدد لها مرحلة زمنية لإنشاء المدارس والفصول التى تستوعب نسبة ال ٢٥ ٪ الذين يبلغون سن الإلزام ولا يجدون لهم مكانا فى المدرسة الابتدائية .

« وضع خطة شاملة تتضمن النظم والأساليب التى تكفل القضاء على ظاهرة التسرب فى المرحلة الابتدائية ، وقد تكون إعادة التغذية إلى المدارس الابتدائية فى الريف والمناطق النائية إحدى الوسائل المقترحة للقضاء على هذه الظاهرة .

وأما بالنسبة للهدف الثانى فيوصى المجلس بإنشاء المدارس ذات

الفصل الواحد أو الفصلين في الجهات التي لا يتم فيها الاستيعاب الكامل لجميع المزمين ، ويقوم بالتدريس فيها معلم واحد للأطفال من مختلف الأعمار ممن فاتهم قطار التعليم ويقعون في سن الإلزام ( ما بين ٨ - ١٢ ) سنة من العمر .

## مشروع مقترح بشأن محو أمية الصغار الذين تخلفوا عن ركب التعليم

مقدمة ايضاحية :

الاجماع منعقد على أن سد منابع الأولى للاميين هو اقرب السبل لمكافحة الأمية وإلا فستظل الجهود التي تبذل للقضاء عليها بين الكبار مستمرة طالما ظلت هذه المنابع قائمة .

ومن أجل هذا رأى المجلس أن تركز الجهود في هذه المرحلة على سد هذه المنابع بقدر الامكان مع مراعاة أمرين :

- أن تكون الخطة التي توضع لهذا الغرض واقعية وفي حدود إمكانيات معقولة يمكن تدبيرها .

- أن تظل الجهود التي تبذل حالياً في محو أمية الكبار وبخاصة في سن العمالة - مستمرة ، بل أن تشجع الهيئات التي تقوم بها على تنميتها والتوسع فيها ليسير العمل فيها جنباً لجنب مع العمل في سد

٢٧٠

المنابع .

والتي تتضح الصورة كاملة لما نرى نطرح مجموعة من الحقائق :  
- يبلغ سن الإلزام كل عام نحو مليون من الأطفال يقبل منهم في الصف الأول الابتدائي نحو ثلاثة أرباع المليون ويتبقى نحو ربع مليون طفل أو نحوها محرومين من التعليم ، يضافون إلى رصيد الأمية .  
- يتسرب نحو ٢٠ ٪ من هؤلاء الذين انتظموا في المرحلة الابتدائية قبل أن يصلوا إلى الصف السادس ، وتحجم نسبة أخرى ممن وصلوا إلى الصف السادس عن دخول امتحان القبول للإعدادية ثم يخلق ١٠ ٪ من المتقدمين إلى الامتحان .  
وكل أولئك إما أميون فعلاً ، أو معرضون للارتداد إلى الأمية وإضافة رصيد جديد .

- إذا كان معدل الاستيعاب العالي يبلغ نحو ٧٥ ٪ من المزمين على مستوى الجمهورية فإن هذه النسبة تختلف من محافظة إلى أخرى فهي تصل إلى ١٠٠ ٪ أو ما يقرب منها في القاهرة والاسكندرية والوادي الجديد مثلاً .

كما أنها تهبط إلى دون ٧٠ ٪ في محافظات مثل المنيا والبحيرة والفيوم واسيوط وسوهاج .

وما تجدر الإشارة إليه ظاهرة وضعت في السنوات الأخيرة وهي أن عدداً غير قليل من الفصول التوسيع التي تدرج بالموازنة كل عام يتوفر في بعض المحافظات ، نظراً لعدم تقدم المزمين للالتحاق بهذه الفصول والغريب أن معظم الفصول التي تتوفر يكون في المحافظات التي تهبط فيها نسبة الاستيعاب .

وقد ترجع هذه الظاهرة إلى الهجرة من الريف وإلى نقص في الرعى التعليمي بين أولياء الأمور وبخاصة بالنسبة لتعليم الفتيات ، وذلك في حين أن محافظات أخرى كالقاهرة مثلاً تنكدس فيها الفصول بأعداد من التلاميذ تزيد عن معدلات الكثافة المثلث عليها .

- قد يكون من أسباب هبوط نسبة الاستيعاب في بعض المحافظات انتشار الكفور والنجوع الصغيرة ، والبعد عن القرية الأم التي توجد بها المدرسة ، وتحول قلة عدد سكان هذه الكفور دون إنشاء المدارس بها . وقد تتوافر الرغبة بين سكانها في التعليم ولكن لا يجدون إليه سبيلا .

- قد تكون هناك أسباب تدمو في وقت من الأوقات إلى تقصير في الأمر في إلحاق ابنه وابنته بالمدارس في سن الإلزام ، ولما كانت المدارس الابتدائية لا تقبل الأطفال في الصف الأول إلا فيما بين سن السادسة والثامنة ، فمعنى هذا أن الأطفال الذين يتجاوزون الثامنة يقضى عليهم بالأمية حتى لو رغبوا في التعليم بعد ذلك .

فهم لا يقبلون في الصف الأول وهم لا يستطيعون أن يلحقوا بالصفوف الأعلى وإن أجاز القانون ذلك يتلقون مناهج لم يعدوا لها .

وثمة تجارب في بعض البلاد العربية لعلاج مثل هذه الحالات ، فالمعراق أنشأت مدرسة ذات ثلاث سنوات لتعليم هؤلاء الذين تخلفوا ، والجزائر أنشأت ما يسمى ( فصول الانقاذ ) ليلحق بها أمثال هؤلاء في سن العادية عشرة أو الثانية عشرة .

وكمثل هذه الفئة يمكن أن يدرج الذين تسربوا عاما أو عامين ، والذين يرغبون في العودة إلى التعليم .

- هناك محاولات بذلت في الماضي لمواجهة بعض الظواهر التي اشترنا إليها في البندين السابقين :

منها : أن وزارة التربية تبنت ابتداء من عام ١٩٦٨ فكرة إنشاء مدارس من ذات الفصل الواحد في بعض أنحاء الجمهورية وبخاصة في الكفور والنجوع بالمناطق النائية .

وأعدت برامج لتدريب المعلمين على أسلوب العمل مع

الصفوف المتعددة والمتجمعة في فصل واحد ، ولها تجارب في هذا الصدد .

ومن هنا : نظام الكتاتيب التقليدي وهناك محافظات توسعت في إنشاء الكتاتيب في السنوات الأخيرة ورصدت لها الأموال في موازنتها مثل محافظة البحيرة ، محافظة المنوفية ، ومع أن هدفها الأساسي كان تحفيظ القرآن وبعض الدراسات الدينية فانها أسهمت لا ريب ، في القضاء على أمية من يلتحقون بها .

ومن هنا معاهد تحفيظ القرآن الكريم التي ينشئها الأزهر أو يشرف عليها ، وهي تجتذب كثيرا من الأطفال الذين لا يلتحقون بمدارس التعليم العام .

وتستوعب نسبة من الملزمين أو من فاتهم قطار التعليم ، وفي ضوء كل ذلك ، وإلى أن توضع الخطط الشاملة لاستيعاب جميع الملزمين وهي خطط يقتضي تنفيذها سنوات ، ونظرا لما تتطلبه من إعداد للمباني والتجهيزات والمعلمين ، ولما يقتضيه الأمر من تنمية الوعي التعليمي في بعض المناطق حتى لاتنشأ فصول مخلخلة ، فإن المجلس درس هذا المشروع العاجل كي تتخذ الخطوات لتنفيذه ابتداء من العام الدراسي الجديد .

### تفصيل المشروع

يقوم المشروع على التوسع في إنشاء المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين ، وبحيث يضم الفصل أطفالا من أعمار مختلفة يقوم بالتدريس لهم معلم واحد ، ولتحقيق ذلك يراعى ما يلي :

- تكون الأولوية في إنشاء هذا النوع من المدارس في الكفور والنجوع والقرى القليلة السكان وأماكن تجمع البدو ، وغيرها من الأماكن المحرومة من المدارس في الوقت الحالي ، ثم في الأحياء والقرى التي لا تستوعب فصولها جميع الأطفال الذين يبلغون سن الإلزام .

بدخول امتحان الصف الثاني أو الرابع أو القبول للإعدادي إذا رغبوا في ذلك.

### التخطيط والتنفيذ والإشراف والمتابعة

- تضع كل محافظة خطة زمنية محددة ، لتعميم هذا النوع من المدارس في الأماكن والبقاع التي تحتاج إليها ، ولتكن خطة خمسية .

- تشكل لجنة على مستوى المحافظة ، تتولى التخطيط للمشروع ووضع أولويات التنفيذ في نطاق المحافظة ووضع الضمانات التي تكفل نجاح المشروع واستمراره ومتابعة التنفيذ . وتمثل في هذه اللجنة مديرية التربية والتعليم ، والتنظيم السياسي والحكم المحلي ، والأزهر ، وزارة الشؤون الاجتماعية .

- ينشأ في ديوان كل محافظة مكتب يتولى التنفيذ والمتابعة ، ويشرف عليه رئيس قسم من المتخصصين في محور الأمية وتعليم الكبار ، ويتقاضى مرتبه من موازنة التربية والتعليم ، بالإضافة الى حافز مالي من تمويل المشروع .

ويتولى موجهو محور الأمية وتعليم الكبار بمديرية التربية والتعليم التوجيه والمتابعة الفنية في هذا النوع من المدارس ، ويقدمون تقاريرهم الى المكتب المختص .

- يجمع الاطفال الصغار - حتى سن العاشرة مثلا - في فصل ، ومن فسوق العاشرة في فصل آخر ، وقد يكون الفصل موحدا في البداية اذا كان الجميع أميين تماما ، أو اذا لم تتح الامكانيات الا فصلا واحدا .

- لا ينشأ مبنى خاص لهذا الفصل الا عند الضرورة ، وإنما يستعان بأي مكان متاح في دار أو مسجد أو في مقر الاتحاد الاشتراكي .

- المعلم الذي يقوم بالتدريس في هذا النوع من المدارس هو إمام المسجد أو الواظ ، أو المعلم المتقاعد من أبناء القرية ، أو الخريج الذي ينطبق عليه قانون الخدمة العامة ، ويستحسن أن يكون من أهل القرية وقد يعاونه آخر ( عريف ) .

- لما كان الهدف الاساسي من الدراسة بهذا النوع من المدارس هو عملية إنقاذ بقصد محور الأمية ، فإن المنهج الدراسي يقتصر على القراءة والكتابة ومبادئ الحساب وتحفيظ القرآن الكريم والثقافة الدينية والصحية ، ويكون المعلم والعريف الذي يعاونه مسئولين عن البلوغ بالتلاميذ إلى مستوى تحصيلي معين في نهاية كل فترة ويكافأان وتقديم لهما الحوافز طبقا للنتائج التي يحققانها .

- حينما توجد مدرسة من هذا النوع سواء أكانت قائمة بذاتها ، أو بجانب مدرسة نظامية ، فلا بد من تطبيق قانون الإلزام طالما كان الطفل في نطاق سن الإلزام ، وطالما توافر له مكان في المدرسة .

- تفتح القنوات بين هذا النوع من المدارس والمدارس النظامية ، سواء في نفس القرية أو القرية المجاورة ويعنى أن الطفل يستطيع - إذا بلغ مستوى تعليميا معين في المدرسة ذات الفصل الواحد - أن ينتقل الى المدرسة النظامية ، ولا يسمح لأطفال هذا النوع من المدارس



## الدورة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٧٥

# مشروع الخطة القومية لمحو الأمية

القومية الشاملة لمحو الأمية، ويتركز العمل في هذه الخطة على ثلاثة محاور أساسية :

الأول : توفير الحد الأدنى المناسب للخدمة التعليمية التي يجب أن تقدم للأطفال الصغار الذين فاتهم ركب التعليم ، حتى لا يقعوا فريسة للأمية .

الثاني : متابعة تعليم الفئات الأخرى من النشء الذين لم يحصلوا على القدر الكافي من التعليم وما زالوا دون سن العمالة حتى لا يتردوا إلى الأمية .

الثالث : محو أمية الكبار الذين يشكلون قوة العمل ، والانتاج وبناء الأسرة .

وهنا يود المجلس ألا يؤكد على الجانب الكمي للمشكلة فحسب ، وإنما يؤكد أيضا على الجانب النوعي والمستوى التعليمي الذي يجب أن يبلغه من محيت أميته ، والذي يجب أن يصل به إلى درجة من المعرفة والمهارة تجعله قادرا على الاسهام الإيجابي في نشاط المجتمع المعصري بكفاية وفاعلية .

وفي ضوء ذلك قام المجلس بوضع مشروعه للقضاء على الأمية ، واضعا في اعتباره شتى التجارب والمشروعات التي نفذت على المستويين القومي والدولي .

كما تجدر الإشارة إلى أن مشكلة الأمية ستظل ولفترة قادمة مشكلة واردة في حساباتنا ومخططاتنا ، إلى أن تصبح الجهود التي تبذل على المستوى القومي قادرة على تقدير أبعاد هذه المشكلة ومخاطرها ، وأن يصل مستوى هذه الجهود إلى مستوى الطاقة المطلوبة للقضاء عليها .

ويتجه مشروع الخطة التي أقرها المجلس إلى اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول : هو تعليم الصغار ويتمثل فيما يأتي :

١- سد منابع الأمية ويتحقق عن طريق :

(أ) الوصول إلى نسبة الاستيعاب الكامل للملزمين الذين لا يلتحقون بالمدرسة الابتدائية ، وتوفير الأماكن للملزمين المحرومين من التعليم .

إن الهدف الرئيسي للخطة القومية الخاصة بتعليم الكبار ومحو الأمية هو تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تزويد الأميين العاملين في مواقع الإنتاج المختلفة ومواقع الخدمات ، بمهارات القراءة والكتابة وتزويدهم بالوان الثقافات العامة والعلمية والدينية ، التي تساعد على الإنتاج في المجتمع المعصري .

وقد أكدت هذه الأهداف الوثائق الأساسية لثورة يوليو التي أرست قواعد النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد . وقد حدد برنامج العمل الوطني الذي أصدره السيد الرئيس محمد أنور السادات في يوليو ١٩٧١ تصوره للدولة الحديثة ، بأن أبرز سماتها الأساسية هي أنها دولة لا مكان للأمية فيها .

وبذلك يطرح البرنامج قضية محو الأمية باعتبارها إحدى المهام الأساسية التي يجب الاهتمام بها كشرط ضروري لبناء الدولة الحديثة . ثم أكدت ورقة أكتوبر هذا المفهوم ، وأوضحت أن مكافحة الأمية يجب أن تكون انتصارا للفكر الديمقراطي في الريف والمدينة .

إن هذه التصورات التي طرحتها القيادة السياسية ، كانت الركائز التي حددت استراتيجية العمل وفلسفته عند إعداد مشروع الخطة

وتبلغ أعداد هذه الفئة أكثر من ربع مليون طفل سنويا ، وترك هذه الفئة يضيف سنويا أعدادا جديدة إلى الأميين .

ويرى المجلس أن تكون الخدمة التعليمية قادرة على تحقيق الاستيعاب الكامل في التعليم الابتدائي على مدى قريب ، مع ضمان أن تكون هذه المرحلة قادرة عن طريق تجويد التعليم وربطه بالبيئة وتطوير البرامج ، على مقاومة ظاهرة التسرب .

(ب) معالجة مشكلة الذين يتسربون من المدرسة الابتدائية قبل إتمام هذه المرحلة لينضموا إلى أعداد الأميين ، وتقع أعمارهم بين ٨ - ١٢ سنة ، وتبلغ أعدادهم حوالي ١٠٠.٠٠٠ طفل سنويا .

وعلاج هذه المشكلة يكون بالقضاء على ظاهرة التسرب ، ووضع الحلول المناسبة لرفع مستوى الأداء ، وإدخال نظام التغذية وتطوير المناشط التعليمية ، وربط المناهج باحتياجات البيئة المحلية .

٢- متابعة من تجاوزوا بحكم سنهم مرحلة التعليم الابتدائي ولم يلتحقوا بالتعليم ، أو لم يحصلوا على القدر الكافي منه ( فئات السن ١٢ - ١٥ سنة ) .

وتشمل هذه الفئات مجموع غير المقبولين خلال المرحلة الابتدائية ، والمتسربين من المدرسة الابتدائية ، والذين وصلوا إلى الصف السادس الابتدائي ولم يتقدموا لامتحان الشهادة الابتدائية ، وأخيرا الراشدين في امتحان هذه الشهادة .

ويبلغ إجمالي عدد هذه الفئات حاليا زهاء ٣٦,٠٠٠ طفل سنويا .  
الاتجاه الثاني : ويشمل الكبار ممن دخلوا في سن العمالة ، ويقسم هؤلاء إلى ثلاثة قطاعات متميزة :

١- الأميون العاملون في أجهزة الحكومة ومؤسسات القطاع العام .  
ويقدر عددهم بحوالي ١٣٠٠٠ مواطن .

ولقد اتضح للمجلس أن الخطة التي كان قد وضعها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحور الأمية ، لتعليم العمال الأميين العاملين في أجهزة الحكومة ومؤسسات القطاع العام ، لايسير العمل فيها وفق ما جاء

بالجدول الزمني للتنفيذ .

٢- الأميون من الشباب الذين أوشكوا أن يبلغوا سن التجنيد ، ويقدر عددهم بحوالي ١٠٠٠٠٠ مواطن .

٣- قطاع الجماهير من الأميين ، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ - ٣٥ سنة وتبلغ أعدادهم حوالي ٦ ملايين أمي .

### توصيات المجلس

#### في شأن الفئات التي تشكل منابع الأمية

أولا : فئة صغار السن :

١- بالنسبة للأطفال الذين لم يلتحقوا بالتعليم الابتدائي :

يروصى المجلس بالآتي :

\* وضع خطة عاجلة تستهدف استيعاب جميع الأطفال الذين يبلغون سن الإلزام وفق برنامج زمني محدد ، بتوفير الإمكانيات البشرية والمادية بالمدارس .

\* وضع خطة موازية لتنمية الوعي التعليمي بين أولياء أمور هؤلاء الأطفال ، يتم تنفيذها بالتعاون مع الأجهزة السياسية والشعبية والمحلية والتعليمية ، على اعتبار أن تعليم هؤلاء هو هدف قومي يجب تحقيقه .

٢- بالنسبة للأطفال الذين تسربوا من التعليم الابتدائي :

\* يوصى المجلس بوضع خطة للقضاء على ظاهرة التسرب في المرحلة الابتدائية ، واقتراح العوامل التي يمكن أن تساعد على تقوية الارتباط بين الطفل والمدرسة ، بالإضافة إلى العوامل الأخرى كرفع مستوى الأداء ، ووضع نظام للحوافز وتطوير المناشط التعليمية وربطها باحتياجات العمل والبيئة ، وإدخال نظام التغذية .

\* الاهتمام برفع مستوى الأداء في المرحلة الابتدائية لأنه ينقذ حوالي ٥٠ ٪ من المتحققين بالمدارس الابتدائية من الارتداد للأمية أو ما يشبهها .

- إنشاء المدرسة ذات الفصل الواحد :

سبق للمجلس في نودته الأولى أن وافق على إنشاء المدارس ذات

المدرسة اشكال تعليمية أخرى يمكن أن تزود الأفراد بعمليات تثقيف مستمرة ، وذلك عن طريق التوسع في إنشاء مراكز ثقافة الطفل وبيوت الرياضة والنوادي ومراكز التعليم والمكتبات وغيرها .

ثانيا : فئة النشء الذين تجاوزوا مرحلة الإلزام (١٢- ١٥ سنة ) :

وقد اتخذ المجلس مجموعة من التوصيات في شأن هذه الفئة لاستكمال تعليمها خلال التدريب ، كما هو وارد في باب القوى العاملة .

### توصيات المجلس

#### في شأن فئات السن الأعلى

أولا : الأميون العاملون في أجهزة الحكومة والقطاع العام :

يوصى المجلس بالنسبة لهذه الفئة بدعوة مجالس تعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظات ، ورؤساء مجالس المؤسسات والشركات ، والقيادات التنفيذية والسياسية المسؤولة ، للعمل على تنفيذ ما جاء بالخطة التي وضعها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ، لانتهاء من تعليم الأميين العاملين في هذين القطاعين في المدة المحددة ، والتأكيد على تنفيذ النص الجزائي بالنسبة للعمال الأميين الذين أتيحت لهم الفرصة لمحو الأمية ولم يحصلوا على الشهادة ، وكذلك تحديد الوضع القانوني للمساواة بالنسبة للجهات والهيئات التي تقصر في تنفيذ الالتزامات التي نص عليها القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ نحو القيام بمسئولياتها في تعليم الكبار ومحو الأمية .

ثانيا : الشباب الذين اشرفوا على سن التجنيد ٢١ سنة وهم يجهلون القراءة والكتابة :

يوصى المجلس بالنسبة لهذه الفئة بإعداد خطة متكاملة لتعليم هذه الأعداد بالتعاون مع القوات المسلحة ووزارة الداخلية ، في ضوء ظروف العمل وإمكانات التنفيذ ، على أن يوضع في الاعتبار عند إعداد هذه

الفصل الواحد أو الفصلين في الجهات التي لا تتوفر فيها الخدمات التعليمية ، ثم في الجهات التي لا يتم فيها الاستيعاب الكامل لجميع الملزمين ، وقد وضعت وزارة التربية والتعليم خطة خمسية يتم بموجبها إنشاء ١٠٠٠ فصل سنويا تستوعب حوالي ٣٦٠٠٠ دارس . ويقتضى الأمر دراسة أوضاع هذه الأعداد وتوزيعها جغرافيا وإعادة النظر في حجم المشروع بالتوسع في هذه المدارس غير التقليدية ، على ضوء ما تنتهي إليه تجربة السنة أو السنتين الأوليين .

ويوصى المجلس في هذا الشأن بالآتي :

\* تكون الأولوية في إنشاء هذا النوع من المدارس في الكفور والنجوع والقرى قليلة السكان وأماكن تجمع البدو وغيرها من الأماكن المحرومة من المدارس في الوقت الحالي .

\* تفتح القنوات بين هذا النوع من المدارس والمدارس النظامية سواء في القرية نفسها أو القرية المجاورة ، بمعنى أن الطفل يستطيع - إذا بلغ مستوى تعليميا معيناً في المدرسة ذات الفصل الواحد - أن ينتقل إلى المدرسة النظامية ، ويسمح لأطفال هذا النوع من المدارس بدخول امتحان الصف الثاني أو الرابع والقبول للإعدادي إذا رغبوا في ذلك .

\* ويوصى المجلس بتدبير الاعتمادات المالية اللازمة لمواجهة إنشاء هذه المدارس والتوسع فيها خلال السنوات المقبلة ، حتى يتم تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الذين يصلون إلى سن الإلزام .

\* وقد أعد المجلس دليلاً لهذا المشروع - يتضمن الأهداف والنظم التي يمكن اتباعها في هذا النوع من المدارس ، والخطوط العريضة لنظم الدراسة بها ، ووضعه تحت تصرف وزارة التربية والتعليم لتسترشد به في تنفيذ المشروع .

\* تشجيع نظام " الكتاب " التقليدي وتطويره بإدخال بعض مواد التعليم العام بجانب المواد الدينية وتحفيظ القرآن الكريم .

\* البحث عن أشكال وأنماط أخرى للتعليم ، بأن ينشأ بجانب

الخطة احتمالات تنظيم نوعيات مختلفة من البرامج تتم قبل الانضمام للقوات المسلحة ، وأثناء فترة الإعداد الأولى قبل توزيعهم على الوحدات المختلفة ، وبرنامج تتم أثناء الخدمة .

### ثالثاً: قطاع الجماهير من الأميين :

طبقاً للإحصاءات التي أعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٧٣ ، فإن أعداد هذا القطاع تبلغ :  
فئة السن من ١٠ - ٤٠ ( فيما عدا محافظات القناة والمحافظات  
النائية ) :

ذكور ٣.٨٢٦.٩٠٠ ، إناث ٥.٩٥٢.٣٠٠ ، مجموع ٩.٧٧٩.٢٠٠  
فئة السن من ١٥ - ٢٥ ( فيما عدا محافظات القناة والمحافظات  
النائية ) :

ذكور ٢.٠٣٥.٠٠٠ ، وإناث ٢.٣٩١.٨٠٠ ، مجموع ٤.٤٢٦.٨٠٠  
(يقدر عدد الأميين في هذه الفئة من مناطق القناة والمناطق النائية  
بحوالى ٥٧٠.٠٠٠ فيكون المجموع ٦ ملايين أمي) .

أسلوب العمل : الأسلوب الانتقائي داخل الحملة الشاملة :

الفئة : جمهور المواطنين من فئة السن ١٥ - ٣٥ مع اختيار النوعيات ذات الأثر المباشر على التنمية في القطاعات الاستراتيجية أولاً ( قطاع الصناعة وقطاع الزراعة المنظمة وقطاع التنظيمات الشعبية والنقابية والتعاونية والاملية ) ثم تأتي القطاعات الأخرى بعد ذلك : ( ربوات البيوت - المهن الحرة - باقى سكان العزب والقرى ) .

على أن يضاف إلى ذلك من يرغبون في التعليم من سن ٣٥ - ٤٥  
وفى جميع الأحوال تكون الأولوية دائماً للأصغر سناً .

العدد: من سن ١٥ - ٣٥ يبلغ عددهم ٦ ملايين يضاف إليهم مليون مواطن من السن ٣٥ - ٤٥ الذين يرغبون في التعليم فيكون إجمالى العدد ٧ ملايين مواطن .

المدة المقترحة : ٥ سنوات اعتباراً من عام ٧٥ / ١٩٧٦ حتى عام ٧٩ / ١٩٨٠ ، وتخصص السنتين التاليتين كمرحلة تصفية بالنسبة

للجيب المتبقية من الامية .

يوصى المجلس بالنسبة لهذه الفئة بما يلى :

المطالب البشرية :

هناك اعتباران أساسيان يجب مراعاتهما بالنسبة لتوفير المعلمين والموجهين :

(١) تجنيد كل من يقدر على القيام بمهمة التعليم بفصل محور الامية من مدرسين بالمدارس والمعاهد الدينية ، أو المكلفين بقانون الخدمة العامة أو المثقفين في أى موقع ، أو من الشباب في الجامعات والمدارس ومنظمات الشباب ، أو من القيادات الدينية والعمالية والرياضية وغير ذلك .

وفى هذا الصدد يحسن أن يركز قانون الخدمة العامة على موضوع محور الامية خلال الفترة المحددة .

(٢) أن يجرى تدريب جاد مكثف لتدريب المعلمين ، وأن يهتم بصفة خاصة بتدريب الموجهين الفنيين الذين يختارون أصلاً من نوى الخبرة .

توصيات عامة

إنشاء جهاز مسئول :

تبين للمجلس أن عدم وجود مسئولية محددة على مستوى عال من أهم العوامل التي تقلل من فعالية الجهود التي تبذل للقضاء على الامية . وحتى يتسنى تذليل العقبات التي تعوق التنفيذ ، وإطلاق الطاقات الرسمية والشعبية للإسهام في هذا العمل ، فإن المجلس يوصى بإنشاء جهاز مستقل يتولى مسئوليات التخطيط والتنظيم والتنفيذ في كل ما يخص محور الامية ، على أن يكون له فروع في جميع المحافظات ، يكون على رأسه مسئول على مستوى عال ( بدرجة وزير ) وله اختصاصات الوزير .

وتشمل مسئوليات هذا الجهاز ، تولى جميع اختصاصات المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحور الامية المقررة في المادة الرابعة من القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ .

٦- متابعة قيام الأجهزة والهيئات بمسئولياتها إزاء تعليم الأميين العاملين بها .

٧ - إعداد موازنات مناسبة لمحو الأمية كشرية من شرائح الموازنة العامة ، على أن تسير هذه الموازنة احتياجات العمل التنفيذي تبعا لتقدم العمل .

٨ - العمل على ترشيد الإنفاق في محو الأمية ، وذلك من خلال تحديد واضح لبنود الإنفاق ، وحساب دقيق لتكلفة الأمى قائم على دراسة علمية ، وعلى تقليل فقدان ما أمكن ، وربط الإنفاق مع العائد التعليمى السنوى ، بحيث تكون هناك علاقة واضحة بين حجم الإنفاق وانخفاض نسبة الأمية .

٩ - العمل على أن تتحمل المؤسسات الاجتماعية والانتاجية والنقابات والاتحادات والجمعيات التعاونية الزراعية والعمالية والقوات المسلحة والشرطة والنوادي والمؤسسات وغيرها ، مسئولية تمويل مشروعات وبرامج محو الأمية للعاملين بها ، وذلك من خلال ما ترصده من مخصصات للخدمات الثقافية والاجتماعية والتدريب .

١٠ - وضع نظم للحوافز الإيجابية والسلبية بما يؤدي إلى إقبال الدارسين واستمرارهم في الدراسة ، وكذلك العاملين في مجال محو الأمية .

١١ - النظر في اتخاذ الاجراءات التي تتيح للمواطنين الذين أتموا الدراسة في فصول محو الأمية وجميع أنواع التعليم غير النظامى مواصلة التعليم في المراحل الأعلى ، عملا بمبدأ فتح القنوات بين التعليم النظامى والتعليم غير النظامى .

١٢- وضع الخطط الخاصة بمتابعة المتعلمين الجدد ، وذلك بتوفير المواد التعليمية المناسبة لهم ، والتي تجذبهم إلى القراءة وممارسة مهارات الاتصال الأساسية ، وذلك من خلال قيام المؤسسات الثقافية ودور النشر وأجهزة الإعلام بإعداد وتوفير البرامج والكتب والمطبوعات المناسبة التي تشجع هؤلاء القارئ الجدد على مواصلة التعليم الذاتى ،

٢٧٧

ويمنع هذا الجهاز كل الصلاحيات والسلطات التي تساعد على توحيد الجهود بين الأجهزة المختلفة العاملة في مجال محو الأمية .

ويدعم هذا الجهاز ماديا وبشرياً عن طريق تزويده بالاعتمادات اللازمة والفنيين والمتخصصين ، حتى يتمكن من النهوض بمسئولياته في الخطة القومية الشاملة لمحو الأمية ، ويكون لهذا الجهاز فروع بالأقاليم على رأس كل منها مدير متفرغ على مستوى مناسب ، وتكون له رئاسة المجلس المحلى لمحو الأمية وتعليم الكبار بالمحافظات .

كما يكون مسئولاً عن تنفيذ خطة محو الأمية بها . ويمكن لهذا الجهاز أن يضع الخطوط التنفيذية اللازمة لخطة محو الأمية والتي تبرز منها الاتجاهات والمبادئ الآتية :

١- تأكيد دور الاتحاد الاشتراكي العربى في هذه الخطة .  
٢- الإفادة من الجهود التطوعية لجميع الطاقات المتاحة للشباب والمتعلمين ، وذلك بالعمل في مجالات المناشط المتعلقة بمحو الأمية ، في إطار منظم مرتبط بالخطة القومية الشاملة ، يحدد مسئولياتها والدور الذى تقوم به ، وذلك إدراكا لضرورة العمل على استثمار كل الموارد البشرية المتاحة على أفضل وجه ممكن .

وعلى منظمة الشباب أن تعطى لموضوع محو الأمية الأهمية الأولى في عملها .

٣- دعوة الأجهزة الحكومية والشعبية والهيئات والمؤسسات والنقابات والاتحادات وغيرها ، الى المشاركة الجادة والفعالة في جهود محو الأمية في قطاع جماهير الأميين ، مع تحديد دور كل جهة من هذه الجهات ، حتى تكون المسئولية محددة والمساهمة واضحة .

٤- دعم دور المجالس المحلية لتعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظات في النهوض بمسئولياتها .

٥- أن يقوم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بحصر الأميين حصرا دقيقا على مستوى الجمهورية ، عن طريق التعداد العام الذى سوف تجريه الدولة عام ١٩٧٦ .

المواد التعليمية لقاء اسعار معقولة .

١٩ - ولما كانت التشريعات التى يعمل بها حاليا ، لا تشمل إلا  
الأميين العاملين بالقطاعات الحكومى والعام ، وحيث إن الغالبية من  
الأميين يقعون فى القطاع الاهلى ، لذلك ، وإحكاما للتنفيذ يمكن للجهاز  
المقترح ان يدرس تقدير الذين تمحى أميتهم بطرق التعليم المختلفة من  
ناحية ، كما يدرس من ناحية اخرى الوسائل الكفيلة بدفع المواطنين  
الاميين الى استغلال الفرص المتاحة لهم لمحور أميتهم لصالحهم ولصالح  
المجتمع ، كاشتراط الحصول على شهادة محور الأمية عند استخراج  
تراخيص معينة .

٢٠ - ويتطلب إحكام التنفيذ ايضا ، أن يتولى الجهاز وضع ضوابط  
محددة للعاملين فى مجال محور الأمية ، تضمن حسن اختيارهم وخبرتهم  
وقدرتهم على التعامل مع الكبار تربويا ، وتدريبهم على ذلك .

## الدورة الثالثة ١٩٧٥ - ١٩٧٦

# برامج تعليم الكبار فى مصر

قدمت للمجلس القومى للتعليم دراسة حول برامج تعليم الكبار فى  
مصر ومنها الجامعة الشعبية بهدف التعرف على اشكال وانماط هذه  
الحركة التعليمية ومدى حاجة المجتمع اليها والنور الذى يمكن ان تقوم به  
كأداة من أدوات التغيير الاجتماعى وتحقيق التنمية البشرية ، والوظائف

وربط هذه المواد بالدوافع الدينية والاجتماعية والمهنية والأسرية وغيرها  
بقدر الإمكان .

١٣ - التوسع فى إنشاء نواد للاستماع والمشاهدة للبرامج المسموعة  
والمرئية التى تخدم أهداف محور الأمية وتعليم الكبار ، وذلك فى مقار  
النوادر الريفية والجمعيات التعاونية الزراعية ومقار الجمعيات والنقابات  
وغیرها .

١٤ - إجراء تقييم مستمر لجميع نواحى عملية محور الأمية ، سواء  
من حيث الخطة العامة والخطط التنفيذية - بما فى ذلك خطط الدراسة  
والمناهج وأداء المعلم وتقييم الدارس ، وأداء العاملين ، والتزام الجهات  
بالتنفيذ ، وذلك كله بهدف تلافى النقص والثغرات .

١٥ - دعم نور معهد التربية العمالية بالمؤسسة الثقافية العمالية ،  
لتخريج معلمى محور الأمية من بين العمال العاملين فى القطاعات  
الصناعية والزراعية ، على أن ينقل المعهد نشاطاته الى المحافظات حتى  
يمكن الوصول إلى تخريج اعداد كافية من معلمى محور الأمية من بين  
الفئات العاملة .

١٦ - اقتراح إنشاء دراسات فى كليات التربية لإعداد باحثين  
وفنيين ( على مستوى جامعى ) متخصصين فى تعليم الكبار ومحور الأمية  
بصفة خاصة ، وذلك لدراسة المشكلات المتصلة بالتخطيط والتنظيم  
والإدارة والتمويل لمشروعات محور الأمية وتعليم الكبار مدى الحياة  
بالإضافة إلى دراسة وسائل إعداد وتقييم البرامج والمناهج والخطط  
الدراسية والمواد والادوات والوسائل التعليمية المناسبة للكبار .

١٧ - التوصية لدى الجامعات بتزويد الطلاب فى كليات التربية  
بمقرر دراسى عن محور الأمية وتعليم الكبار ، يساعدهم على المشاركة  
فى جهود محور الأمية ، ومطالبتها كذلك بإجراء البحوث المتصلة بهذا  
المجال .

١٨ - تشجيع المؤلفين على التأليف للأميين والكبار ، بما يحتاجون  
اليه من كتب ومطبوعات ومواد المتابعة ، وتوجيه نور النشر إلى نشر هذه

التي يمكن ان تؤديها في المجتمع المعاصر وعلاقتها بالنظم التعليمية القائمة .

وقد استعرضت الدراسة حركة تعليم الكبار في اوربا وامريكا في القرن الماضي والتطور التاريخي لها وانتشارها في كثير من بلاد العالم في ظل ظروف التغيير الاجتماعي الذي اجتاحت العالم ، والذي كان بمثابة حلقة هامة في تحقيق التحول الثقافي المنشود للأفراد كاستجابة طبيعية للمتطلبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

كذلك تطرقت الدراسة الى النواحي الآتية :

١ - نشأة الثقافة الجماهيرية وتطورها في بعض دول العالم :

وقد استهدفت هذه الدراسة المقارنة تتبع الأنظمة المشابهة لتعليم الكبار في الدول الأخرى لمقارنتها بحركة تعليم الكبار في مصر ، وقد انصببت الدراسة المقارنة على حركات تعليم الكبار في الدانمرك ، وفرنسا ، والنمسا ، وكندا ، ونيوزيلندا ، والاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وغيرها . وقد وجد أن هناك انواعا ومسميات متعددة ، كمؤسسات تعليم الكبار في العالم ، منها : جمعية تعليم العمال ومراكز تعليم الكبار في بريطانيا ، وأندية الخدمات والأندية النسائية وجمعيات الآباء والمعلمين واتحادات مدارس الأحد والتعليم بالمراسلة في امريكا ، واكاديمية العمال في فنلندا ، والمدارس الشعبية في ألمانيا الغربية والنمسا ، ومدارس النوادي في سويسرا ، وتشترك كل هذه المؤسسات في اهدافها من حيث انها تقدم نوعا من التعليم للكبار ، فتعينهم على استكمال تعليمهم ، ولا تضع قيودا على الالتحاق بها .

كذلك أظهرت الدراسة المسحية أنه - بجانب النشاط الذي تقوم به الجامعة الشعبية في الدول الأخرى لتعليم الكبار وتنقيفهم - يوجد عدد كبير من المؤسسات غير المدرسية يمتد نشاطه لخدمة الأهداف التعليمية ، كمراكز الشباب والنوادي ، ومراكز الفنيين والطبعيين الصغار ، ومراكز الرحلات والمسارح ودور السينما ، والمساحات

الترويحية ، وغيرها .

٢- حركة تعليم الكبار في مصر :

وقد تضمنت دراسة هذا الجانب مسحا تاريخيا لمؤسسات تعليم الكبار وجذورها التاريخية والحضارية ، ثم نشأة مدارس الشعب على يد " محمد فريد " في نهاية العقد الأول من هذا القرن . كذلك استعرضت تاريخ حركة محو الأمية وتطورها ، والدراسات المسائية ، وبرامج الخدمة العامة بالجامعات ، وبرامج تنمية المجتمع ، وأنشطة الارشاد الزراعي والتثقيف الصحي ، وأنشطة ومؤسسات الثقافة العمالية والجامعة العمالية .

٣ - الجامعة الشعبية في مصر :

ويمثل هذا الموضوع المحور الرئيسي الذي تدور حوله الدراسة ، ومن هذا المنطلق اهتمت الدراسة ، بجمع كل البيانات والوثائق والمعلومات المتصلة بالجامعة الشعبية في مصر ، منذ أخذت شكلها كمؤسسة من مؤسسات تعليم الكبار عام ١٩٤٥ ، حيث أصدرت وزارة المعارف العمومية القرار الوزاري بإنشائها في العاشر من أكتوبر عام ١٩٤٥ ، بقصد نشر الثقافة الشعبية بين المواطنين ، على أساس من الرغبة الشخصية ، وبدون اشتراط مؤهلات معينة للالتحاق بها . وقد عهد الى وزارة المعارف العمومية أن تتولى إدارة هذه الجامعة ، نظرا لتوفير الخدمات والتخصصات القادرة على قيادة العمل الثقافي بها . وعندما اتضح أن أفراد الشعب قد أقبلوا على الافادة من الجامعة الشعبية صدر القرار الوزاري رقم ٧٨٦٩ في ٢٤/٥/٤٨ بإنشاء المراكز الثقافية في الأقاليم ، كفروع لهذه الجامعة ، عقب صدور مرسوم إنشاء مؤسسة الثقافة الشعبية في ١٧ مايو من العام نفسه .

وقد حدد المرسوم المشار اليه أهداف المؤسسات فيما يلي :

- العمل على نشر الثقافة الشعبية بين افراد الشعب ، على أساس الرغبة والاستعداد الشخصي .
- الإسهام في إيقاظ الوعي القومي ، عن طريق العمل على رفع المستوى الفكري والاجتماعي .

- تنظيم دراسات علمية وعملية وفنية ، بقصد تكوين الشخصية وترقية الملكات ورفع المستوى الثقافى .

- العناية بنواحي النشاط الاجتماعى والرياضى للطلاب المنتسبين اليها .

وكانت المؤسسة توجه خدماتها التعليمية والثقافية الى من تم محو أميتهم من أبناء الشعب ، والى متوسطى الثقافة ، والى العمال والفلاحين .

وامتدادا للخدمة الثقافية ونقلها الى أعماق الريف ، قامت الجامعة بإنشاء وحدات ريفية ثقافية مزودة بالمعدات اللازمة من : أجهزة سينمائية الى أجهزة اذاعية ، وغيرها .

وكان من أبرز أنشطة المؤسسة على جميع مستوياتها : المحاضرات العامة ، والاذاعة والسينما الثقافية ، والمكتبات . واتسمت خطط الدراسة والمناهج بالمرونة والبعد عن النمطية ، حيث كانت الدراسات تتفاوت فى الشعبة الواحدة بما يتفق والمستوى الثقافى لمجموعات الطلبة .

وكانت هناك دراسات نظرية ، تشمل : النواحي السياسية والتاريخية والأدبية والاجتماعية والصحفية ، ودراسات عملية ، تشمل : الصناعات الخزفية والنجارة والنسيج والنقش والصناعات الميكانيكية والبرادة والخراطة وهندسة السيارات واللاسلكى ، وغيرها .

هذا الى جانب الدراسات النسوية ، والفنون الجميلة ، والدراسات الصحية والدراسات التجارية ... الخ .

وكانت شعبة الخدمات العامة بالمؤسسة تقوم بتنشيط الحياة الاجتماعية للمنتسبين من الجنسين .

#### ٤ - جامعة الثقافة الحرة :

فى عام ١٩٥٨ نقلت مؤسسة الثقافة الشعبية الى وزارة الثقافة ، وفى عام ١٩٥٩ أصدر وزير الثقافة قرارا وزاريا بتشكيل لجنة لإعادة النظر فى وضع وأهداف هذه المؤسسة ، لكى تتطور مع منطلق الثورة ، وتتجه نحو أهداف واقعية تحقق ما هو معقود عليها من التزامات فى

خدمة المواطنين ، وتحقيقا لذلك ، صدر القرار الوزارى رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٩ بتغيير اسم مؤسسة الثقافة الشعبية الى جامعة الثقافة الحرة ، التى اصبح لديها اثنان وعشرون مركزا منتشرة فى جميع الأقاليم ، بمعدل مركز فى كل محافظة ، يقوم بكل وظائف ادارات ووزارة الثقافة والارشاد . ويضم كل منها : مسرحا وقاعة للمحاضرات والندوات ، وحديقة وأفنية ، تمارس فيها الفنون المختلفة .

#### ٥ - قصور الثقافة :

بعد ذلك وضعت وزارة الثقافة خطة لبناء قصر للثقافة بكل محافظة يزود بعربية ثقافة متنقلة . وقد تضمنت المرحلة الأولى من هذه الخطة إنشاء ١٥ قصرا تتكلف نحو ٦٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى . وتحدثت رسالة قصر الثقافة فيما يأتى :

- نشر الثقافة بين المواطنين على أساس من الرغبة الشخصية ، ودون اشتراط مؤهل معين .

- إيقاظ الوعى القومى ، وإيضاح واجبات المواطنين الاجتماعية والقومية .

- نقل انواع النشاط الثقافى الذى تمارسه إدارات وزارة الثقافة الى المدن والقرى .

- تنظيم دراسات للكبار الذين يرغبون فى توسيع مداركهم ورفع مستوياتهم ، ومعاونتهم على الاستمرار فى تثقيف انفسهم .

- تدريب الراغبين فى زيادة الخبرة فى نواحي العلوم والفنون ، وإتاحة الفرصة للأفراد لممارسة هواياتهم .

- معاوننة المواطنين على تذوق الفنون والآداب والقراءة ، ومزاولة الرياضات البدنية.

#### ٦ - مؤسسات ثقافية أخرى :

وامتدادا للأنشطة سالفة الذكر ، قامت النولة بإنشاء قوالم الثقافة المتحركة والمسرح العائم ، وتوسعت فى إنشاء مراكز الاستعلامات والمراكز الثقافية ، ثم أنشأت بعد ذلك مديريات الثقافة فى المحافظات ،



وصدرت القرارات الخاصة بتنظيم أعمال الثقافة الجماهيرية .

## ٧ - برامج تعليم الكبار فى مفهوم التخطيط التربوى والخبرة الدولية :

وضع من دراسة المجلس لبرامج تعليم الكبار فى الدول الأخرى ، ومن تطور حركة تعليم الكبار فى مصر ، أنه فى السنوات الأخيرة نشأ اتجاه جديد يتحرك نحوه تعليم الكبار فى العالم ، يؤمن بأن التعليم عملية مستمرة ، وتتشعب ظروفه ووسائله لتسهم ايجابيا فى تطور الأفراد من خلال جهودهم الذاتية . وقد عقدت عدة مؤتمرات لتحديد أهداف هذا النوع من التعليم ، ومن أشهرها : مؤتمر كمبردج فى بريطانيا عام ١٩٢٤ ، ومؤتمر السيونور بالدانمرك عام ١٩٤٩ ، ومؤتمر مونتريال بكندا عام ١٩٦٠ ومؤتمر طوكيو باليابان عام ١٩٧٢ . كما تناولت مفهوم تعليم الكبار وطرقه وأهدافه ووظائفه وميكله ، وعلاقته بالتعليم القائم - عدة تقارير دولية ، من أهمها تقرير ( ايجارفور ) الذى جاء به : ان المال الطبيعى للعملية التعليمية هو تعليم الكبار .

وقد أوضحت اللجنة الدولية التى أعدت التقرير ، أن لتعليم الكبار معايير متعددة ، فهو البديل عن التربية الأساسية بالنسبة لجزء كبير جدا من الكبار فى العالم ، وهو تكملة للتعليم الابتدائى والمهنى ، وهو امتداد للتعليم بالنسبة لمواجهة متطلبات العصر ، وهو وسيلة نمو متكامل فردى للجميع . ويؤكد هذا التقرير الهام ، ان تعليم الكبار لا يمكن بعد اليوم ، وفى أى مجتمع أن يبقى قطاعا جانبيا أو هامشيا ، بل ينبغى أن يكون له مكان واضح فى السياسات والميزاتىات التربوية ، وهذا يفرض ربطا متينا بين التعليم النظامى والتعليم اللانظامى .

## ٨ - ماهية تعليم الكبار ومضمونه ووظائفه :

وقد تدارس المجلس المفاهيم المتدرجة فى التطور التى عالجتها سلسلة المؤتمرات والتقارير الدولية المشار إليها ، وانتهى الى أن مصطلح تعليم الكبار قد أصبح فى عالمنا المعاصر يعنى مجموعة الأنشطة التى تهدف إلى إحداث التكيف الاجتماعى والتصعيد التدريجى للمقدرات

الفنية والثقافية فى المجتمعات المتقدمة كما يعنى أداة من أدوات التغيير النوعى فى سياق عملية التنمية - بالنسبة للمجتمعات النامية . كما توصل المجلس الى أن حركة تعليم الكبار تعد اساسية فى عالم اليوم ، وبخاصة اذا نظرنا الى هذا التعليم فى إطار حركة التعليم العام الذى لا يستوعب إلا قدرا محدودا من البشر حتى الآن ، وهذا التعليم يعد كلا لا يتجزأ ولا يتقيد بجزئيات مفصولة ومتفرعة من الشكل المتكامل للتعليم . كذلك لاحظ المجلس ان مفهوم تعليم الكبار فى كثير من البلاد النامية - ومنها مصر - يكاد ينصب على محور الأمية رغم أن هناك أنشطة لتعليم الكبار قائمة فعلا فى هذه البلاد فى صور مختلفة . وقد أصبح من الواضح ان مفهوم تعليم الكبار إذا اقتصر على محور الأمية فان ذلك يؤدي إلى إهمال تنظيم وتنمية أنشطة تعليم الكبار نفسها من جهة وإلى إضعاف حركة محور الأمية من جهة أخرى باعتبارها دائرة من النواثر التى تضمها حركة تعليم الكبار . وقد خلص المجلس من دراسة هذا الجانب إلى أن هذا النوع من التعليم يمكن أن يتسع للمجالات الستة الآتية :

- محور الأمية والتربية الأساسية .
- التدريب بفرض التأهيل أو رفع الكفاءة .
- التربية فى مجالات الصحة والترفيه وشئون الأسرة .
- التربية الوطنية والسياسية والاجتماعية .
- التربية بهدف تحقيق الذات من أجل وضع أفضل .
- متابعة التعليم فى مجال تخصص معين .

## أهم الأسس التى تقوم عليها حركة تعليم الكبار :

فى ضوء الاستعراض السابق لأهداف ورسالة مؤسسات تعليم أو تثقيف الكبار فى بعض الدول الأجنبية وفى مصر ، ودراسة أهم الاتجاهات الحديثة لحركة تعليم الكبار فى العالم . يمكن تلخيص أهم الأسس التى تقوم عليها حركة تعليم الكبار فيما يلى :

أولا : ان تعليم الكبار ، وهو نمط لنظام تعليمى مواز للتعليم النظامى

يتحدد دوره في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وميدانه فئات القوى العاملة المتاحة في المجتمع ( من الصغار والكبار ) .

ثانيا : ان لتعليم الكبار أهدافا محددة تتلخص في تزويد رصيد الدولة من القوى البشرية بالوان من الثقافة والمعرفة ، وإكسابه مهارات وخبرات وتاهيل متطور ، تشكل في مجموعها الحاجات الأساسية لدفع عجلة التنمية من جهة وتحقيق فائدة للأفراد أنفسهم من جهة أخرى .

ثالثا : ان تعليم الكبار يسير في مواقع كثيرة منه جنبا الى جنب مع الجهان التربوي النظامي القائم ، ومن ثم فالعلاقة بينهما عضوية وتكاملية تصور في مجموعها منظور النظام التعليمي في مجتمعا ، الذي ينبغي ألا يعتمد في هذه المرحلة من تاريخه على التعليم النظامي والاكاديمي دون غيره في إعداد القوى البشرية .

رابعا : ان تعليم الكبار قد نشأ في واقعنا استجابة لرغبات مجموعات من الأفراد لرفع مستواهم الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي مما جعل مؤسساته تعمل في إيقاع منفرد ، وينبغي ان يرد الى طريقه السليم القائم على الواقعية والعملية والتنسيق بين هذه المؤسسات من حيث الهدف والمجال والأسلوب والوسيلة .

ومن هنا فان المجلس يعرض تصوره في هذا المجال على النحو التالي :

أولا : ان مصر لها في المرحلة الحالية خططها الطموحة للتقدم الاقتصادي والنمو الاجتماعي والتطور الثقافي ، وهذه الخطط لا يمكن تحقيقها بنجاح مع وجود نسبة كبيرة من المواطنين الأميين أو شبه الأميين ، وأنصاف المتعلمين ، بالإضافة الى انخفاض مستويات التأهيل والمهارة بين أعداد كبيرة من الفئات المتعلمة ، وكلها مشكلات تؤثر سلبا في خطط الانتاج والخدمات .

ثانيا : وفي الوقت ذاته فاننا نعيش في عصر تفجر المعرفة والثورة التكنولوجية التي تسير بمعدلات للتغير لم يسبق لها مثيل ، كما ان اتساع المعارف وتكاثرها من جهة ، وتقادم هذه المعارف بسرعة من جهة

أخرى ، يجعلان من المستحيل ان نقدم اليوم لأى انسان مرة واحدة كل ما سيحتاج اليه في مستقبل حياته المهنية الطويلة ، ولذلك فلا بد من تجديد التعليم والتدريب والتأهيل الذي نقدمه له مستمرا ومفصلا ، بحيث يتكيف مع مستلزمات العلم المتجدد .

ثالثا : يضاف الى هذا أن المعدلات المالية للنمو السكاني ، والتغيرات الاجتماعية وزيادة أوقات الفراغ ، والزيادة الهائلة في الإقبال على مراحل التعليم المختلفة وبخاصة التعليم الجامعي والعالي ، كل هذا يستلزم البحث عن ميسغ تعليمية جديدة تستهدف توسيع مجالات الخدمات التعليمية القائمة حاليا ، خارج حدود أنشطة التعليم النظامي ، وذلك يتخطى هذا النوع من التعليم بتنظيمه وطرقه حدود المدارس ، من خلال هياكل جديدة تستهدف تلبية احتياجات الواقع الجديد للحياة المتلاحقة التغير .

رابعا : ولواجهة كل هذه المتطلبات يصبح تعليم الكبار بأنماطه وأشكاله المتعددة : ( التعليم المتناوب ، والمناوبة بين الدراسة والعمل ، والتعليم الذاتي ، والتعليم المبرمج والتعليم بالمراسلة ، والتعليم من خلال وسائل الاتصال الجماهيري ، وغير ذلك ) .

وهو الاداة الوحيدة القادرة على حل هذه المشكلات ، والتي يمثل التغلب عليها الهدف الحقيقي للتعليم ، مع توفير بدائل يمكن أن تعاونه في التخفيف من الضغوط التي يتعرض لها النظام التعليمي في بعض مراحل .

خامسا : ولكن هذا لا يضمن أن نور تعليم الكبار وغاياته سوف يقتصر على كونه مجرد خدمة علاجية للذين لم يلتحقوا بالمدارس ، أو الذين التحقوا بها بشكل جزئي أو أنه امتداد للتعليم النظامي ، بل يجب النظر إلى تعليم الكبار في نطاق أهداف قومية شاملة تستهدف أساسا تحقيق ديمقراطية التعليم ، والتنمية الثقافية للمواطنين والوصول الى المجتمع الذي يسوده التعليم وذلك في إطار سياجبة تعليمية متكاملة .

سادسا : وبمضلا عن ذلك فان النظرة الشاملة التي يتميز بها تعليم

وعلاماته وأساسه الاجتماعية والنفسية ، وسد الفجوات التي توجد في أنواع النشاط الحالية وأسس تنسيق العمل بين هذه المؤسسات ووسائل وصل بعضها ببعض بقنوات دائمة الاتصال .

في شأن مؤسسات تعليم الكبار وبرامجها :

\* دعم مؤسسات وبرامج تعليم الكبار القائمة حاليا ، والتي يمكن أن تشمل : برامج محو الأمية ، والثقافة الجماهيرية ، والثقافة العمالية والدراسات التكميلية والثقافة الأسرية ، وبرامج الخدمة العامة ، ومن المؤسسات : الجمعيات الدينية وأندية الخدمات الرياضية والترفيهية والتنظيمات النسائية ، والشبابية والاتحادات الطلابية ، والجمعيات التعاونية ومراكز تنمية المجتمع والإنعاش الريفي والاذاعة والتلفزيون ، وغيرها . ووضع الخطط الكفيلة بتنسيق العمل بين هذه البرامج والمؤسسات ، والتوسع في نوعيات البرامج التي تقوم بها وتطوير مضمون العمل فيها ، بحيث تتمكن من الوفاء بحاجات الملايين من أبناء الشعب ، سواء للفئات الخاصة . مثل أنصاف المتعلمين من خريجي مراكز محو الأمية والمدارس الابتدائية ، أو سكان المجتمعات المستحدثة ، أو العمال الموسميين أو المهاجرين من الريف إلى المدينة ، أو المهاجرين إلى البلدان العربية أو المتقدمين لسوق العمل في الداخل والخارج ، وسكان المناطق النائية والمناطق المحررة ، والبدو والصيادين وغيرهم ممن هم في أشد الحاجة إلى مثل هذه البرامج . كما يمكن أن تمتد هذه الأولوية لتشمل أولئك الذين حرروا من التعليم بسبب الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو بسبب الافتقار إلى الوعي والنوافع التعليمية .

في شأن علاقة تعليم الكبار بالنظام التعليمي العام :

\* النظر إلى تعليم الكبار على أنه جزء متكامل من النظم الوطنية للتعليم وأن يكون له مكان عند تشكيل الهيكل الإجمالي للتعليم ، بحيث يمكن أن ينال نصيبه العادل من الاهتمام ومن الإمكانيات ، والاعتمادات المالية المناسبة .

وتحديد مكان تعليم الكبار ضمن مجالات الأنشطة التعليمية يمكن أن

الكبار تتمثل في أنه لا يمكن النظر إليه على أنه مجال منفصل ، إنما ينظر إليه في سياق النظام الشامل للتعليم ، ولذلك يمكن اعتبار تعليم الكبار كقطاع ضروري من قطاعات النظام التعليمي . ويتفق هذا الاتجاه مع ما جاء بالسلم التعليمي المقترح والمقدم من شعبة التعليم العام والتدريب ، والذي جاء فيه :

" هناك جهاز آخر ينبغي أن يسير موازيا لمراحل التعليم ، هو الجهاز القومي للتنمية الثقافية ، ومهمته معاونة الراغبين في تنمية ثقافتهم من أي مستوى تعليمي أي من مستوى الذين محيت أميتهم حتى مستوى الحاصلين على أعلى الدرجات الجامعية " .

سابعاً: بهذه المفاهيم العامة يمكن لحركة تعليم الكبار أن تطور من استراتيجية العمل بها ، من حيث الأهداف والرسالة والوظيفة ، والخروج من الإطار الضيق الجانبي الذي حصرت نفسها فيه مدة طويلة ، والذي انتهى إلى قصر خدماتها الثقافية على فئات محدودة من الناس ، وتصحيح مفهومها في تعليم الكبار وتوسيعه بحيث يتيح الاستخدام الأمثل لجميع الطاقات القادرة على التعليم ، وتجميع البرامج المتعددة في نظام شامل ، وتدعيم ذلك كله بربط أهداف هذه البرامج ومضمونها بحركة التنمية وحاجات الناس ، وبكل العوامل ذات الأثر في تنشيط العمل وترشيده وتصحيح مساره.

## التوصيات

وفي إطار هذا التحديد المبدئي لمفهوم ورسالة تعليم الكبار ، يوصى

المجلس في هذا المجال بما يأتي :

في شأن سياسة تعليم الكبار :

\* أهمية الحاجة إلى وضع سياسة شاملة لتعليم الكبار ، بقصد تنمية القوى البشرية في مصر وأن ترتبط هذه السياسة بحركة التربية في المجتمع من جهة ، وبحركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى ، بحيث تشمل جميع المؤسسات والبرامج العاملة في الميدان ، وتحدد لكل منها الدور الذي تقوم به مبينة فيه حدوده ، وحالاته

يعاون في ترسيخ جذور هذا النوع من التعليم في المجتمع ، ولكن لا يجوز أن يؤدي هذا التحديد الى حصر مجال الأنشطة التي يمكن أن تقدم .

#### في شأن طرق تعليم الكبار :

\* أن يمتد نشاط تعليم الكبار بوصفه عملية تربوية ، ليشمل الناس جميعا بصرف النظر عن السن والجنس والمستوى التعليمي ، وأن يكون مرنا متحررا من كل القيود الشكلية التي يمكن أن تحد من حركته وحريته ، فيتحرر من قيد المكان التقليدي في فصول الدراسة وينتقل الى النوادي وحر العباد والمصانع ، والمؤسسات والجمعيات وقاعات الاجتماعات والجامعات وغيرها ، ويتحرر من قيد الزمان فيمكن أن تتم الدراسة في أى وقت مناسب للدارسين في الصباح أو المساء في الصيف أو الشتاء ، في العطلات وأوقات العمل ، ويتحرر من قيد الانحصار المتمثل في دراسة مجالات محددة ، فيمكن للدارس أن يلم بموضوعات تثقيفية عامة بصرف النظر عن الأساس التعليمي السابق ، كما يمكن أن يضم دارسين متنوعى الثقافة والمهنة كما يكون متحررا من قيد الأساليب والطرق التعليمية المألوفة حيث يمكن الاستعانة بوسائل الاعلام المختلفة ، والتعليم الجموعى والفردى والزيارات ، والرحلات والمعسكرات وغيرها ، وباختصار تحرره من جميع القيود الشكلية الجادة التي تعوق مرونة العمل وحركته .

وحيث ان قوة تعليم الكبار تكمن في تنوعه ، ومن ثم فإن وظائف تعليم الكبار يجب أن تروج وتدعم من خلال التعاون مع المؤسسات والتنظيمات المعنية كالنقابات والهيئات الرسمية والأهلية والشعبية والتنظيمات المحلية وتشجيع مبادراتها في وضع الخطط وتنفيذ البرامج ، وإنشاء المراكز التثقيفية أو اللجان الثقافية أو المكتبات في المناطق والأحياء والمجتمعات المحلية ، حيث ان هذه الجهات قادرة على الوصول الى فئات قد يصعب على الهيئات الرسمية الوصول اليها .

#### في شأن دور الجامعات والمعاهد ومؤسسات التعليم :

\* أن الجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات التعليمية المختلفة ، تقوم بالتوسع في الخدمات التي تلبي حاجات الشباب والكبار ، ولهذا يجب

على هذه المؤسسات التعليمية أن تزيد من تقوية علاقاتها بالمجتمع ، وأن تقدم خدماتها التعليمية أيضا للكبار الذين لم يحصلوا على تعليم نظامي ، والسماح لهم بالاستفادة من هذه الخدمات حتى ولو لم يكونوا قد حصلوا على مؤهلات كافية .

#### في شأن دور وسائل الاتصال الجماهيرى :

\* ينبغي أن يوجه اهتمام خاص نحو تحديد وتنفيذ سياسات فعالة لاستخدام وسائل الاتصال الجماهيرى في تعليم وتثقيف الكبار بأوسع معانيه ، ومن ذلك :

- تخصيص موجات معينة لمحطات الاذاعة والتلفزيون تعنى ببرامج تعليم الكبار .

- تخصيص مواعيد إذاعية للبرامج ذات القيمة التعليمية والثقافية للكبار .

- تقديم برامج تستهدف دعم مجالات العمل في تعليم الكبار مثل برامج الدعوة للتعليم واثارة الحوافز ، وتدريب المعلمين ومساندتهم فنيا والتدريس المباشر في ألوان معينة من مواقف التعليم والخدمات المساندة لمنع الارتداد إلى الأمية .

- تخصيص دور نشر تقوم بانتاج المواد التعليمية الزهيدة الثمن والمتنوعة .

- انشاء شبكات واسعة من المكتبات .

- تنظيم اندية للسينما الثقافية والتعليمية ، وجمعيات ونواد للاستماع والمشاهدة للبرامج الاذاعية والتلفزيونية .

- عقد مؤتمرات وحلقات بحث للمسؤولين عن إدارات الصحف والاذاعة والتلفزيون وهيئات المسرح والسينما والكتاب والعاملين فيها حول احتياجات تعليم الكبار وإمكاناته والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في دعمه وتطويره .

#### في شأن إنشاء هيئة قومية لتعليم الكبار :

\* يوصى بأهمية الحاجة الى وجود هيئة قومية للتنمية الثقافية ، تتولى التنسيق بين الجهات والهيئات والمؤسسات التي تقوم بهذا النوع من التعليم ، ضمن اطار تنظيمي يشرف على جميع الخدمات التعليمية والتثقيفية الإضافية ( اللانظامية ) .

ولعل هذه الصورة المقترحة تكون منطلقاً لتوسيع مدى المجال الذي يخدمه الجهاز الذي سبق للمجلس اقتراح انشائه لمحو الأمية وتعليم الكبار في الدورة الثانية ، وبذلك تتكامل خدمات هذا الجهاز لتشمل بجانب نشاط محو الأمية جميع النشاطات المتعلقة ببرامج تعليم الكبار ، بحيث تؤدي في النهاية إلى صورة تعليمية قومية متكاملة من خلال نظام شامل يجمع بين خدمات هذه المؤسسات وينسق بينها ، ويحدد لكل منها الدور الذي ينبغي أن تقوم به .

ويمكن أن تتحدد مسؤوليات ومهام هذا الجهاز بجانب المهام المسندة إليه في شأن الخطة الشاملة لمحو الأمية في المهام التالية :

- إجراء مسح شامل لمؤسسات الثقافة وتعليم الكبار ، ونوعياتها والمهام التي تقوم بها وتبعيتها ، ومواقعها ، وجمهورها المستهدف وتمويلها وحجم نشاطها ، وميزانياتها وأهدافها ، ونظمها ، واسلوب العمل بها ووسائل الوصول بخدماتها إلى الفئات التي تتعامل معها ، وذلك تمهيداً لوضع خريطة متكاملة للموقف التثقيفي في البلاد .

- رسم السياسة العامة للعمل التثقيفي والتعليمي في صورته الجديدة وتحديد وظائفه ودره في برامج التنمية البشرية بمعناها المعاصر ، وأساليب التنسيق بين أنواع الخدمات التي تقدمها مؤسسات تعليم الكبار على المستوى القومي ووضع الخطط المناسبة لسد الثغرات التي قد تظهر من خلال التطبيق .

- تنظيم أسس التعاون بين مؤسسات التعليم النظامي والتعليم اللاتظامي وإقامة تنسيق شامل بين هذين النوعين من المؤسسات بما يتيح استخدام المباني والتجهيزات والتسهيلات القائمة لكل من نوعي التعليم .

- وضع الخطط العامة للتوسع في نوعيات البرامج والمؤسسات التي تعمل في ميدان تعليم الكبار حتى تتمكن من تلبية حاجات الأعداد الكبيرة من المواطنين في كافة المجالات ، مع إعطاء العناية لقطاعات المرأة والصغار ، وتشجيع نشر وظائف تعليم الكبار من خلال المنظمات

المعنية على المستويين القومي والمحلي .

- اتخاذ الخطوات الكفيلة بمنح تعليم الكبار وضعا متكافئاً مع المسؤوليات المنوطة به عن طريق رصد الاعتمادات الكافية من المخصصات المالية اللازمة لدعم هذا النوع من التعليم .

- القيام بعمليات التوثيق والنشر وتبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة المعنية بهدف المعاونة في تطوير العمل في المؤسسات القائمة .

- القيام بتجارب استطلاعية ومشروعات رائدة في مجال تعليم الكبار في مناطق ومواقع مختارة وتطوير أساليب العمل التقليدي في المؤسسات القائمة بقصد دعم وتجديد وظيفتها التربوية .

- استصدار التشريعات اللازمة والإجراءات الإدارية التي تعزز فكرة شمول تعليم الكبار ووضع الضوابط اللازمة لإزالة العوائق التي تعترض الطريق إلى هذا التعليم ، وتقرير الحوافز المناسبة لضمان جدية العمل وتقديمه .

- التعرف على الأفكار والاتجاهات الجديدة التي تظهر في هذا الميدان ، في إطار التعاون الدولي والإقليمي ، وضمان نشر هذه الطرق والنتائج على نطاق واسع .

- وضع الخطط اللازمة لتنظيم البرامج التدريبية والتأهيلية الخاصة بالمسؤولين عن قيادة العمل من العاملين في برامج ومؤسسات تعليم الكبار ، لتكوين خلفية فكرية مشتركة وفهم عام يربط بينهم .

- تشجيع التعاون الإقليمي والدولي في مجالات البحوث والدراسات والتجارب التي تتم في البلاد العربية والأجنبية ، والاشتراك في المؤتمرات وعقدها ، والعمل على إتاحة الاطلاع على نتائجها .

- وضع الأسس اللازمة لإجراء تقييم دوري للنشاط والبرامج التي تقدم في هذا الميدان ، ويشمل الجهود المبذولة وتطويرها ونموها وحجمها ، والخطط والبرامج والمناهج والطرق والأساليب ، وغير ذلك من جوانب ، لقياس أبعاد العمل التثقيفي ونشر نتائج هذا التقييم .

من المستوى الذى يحقق الاهداف التعليمية والتربوية لمحو الامية وتعليم الكبار .

### التوصيات

ولتحقيق الاهداف السابقة ، ورغبة فى حشد القوى البشرية القادرة للقيام بدورها فى هذا العمل القومى الضخم عن فهم وإدراك ، يوصى المجلس بما يلى :

\* أن تكون الأولوية فى الاختيار للمدرسين اللازمين من بين فئات المعلمين وطلبة كليات التربية ، وأن يختلف أسلوب تدريبهم عن أسلوب تدريب الفئات الأخرى ، وأن يراعى ما حصلوه من علوم وخبرات تتصل بمجال عملهم .

\* أن يتم الاختيار من فئات المثقفين الذين يوجدون فى منطقة العمل لمحو الامية وتعليم الكبار ، والحاصلين على الثانوية العامة أو ماوى مستواها الذين تسمح ظروفهم بالعمل فى هذا المجال ، ويعد لهؤلاء برنامج خاص للتدريب يزودون فيه بقدر كاف من المعلومات والخبرات المتصلة بأساليب تعليم الكبار ، على نحو يمكنهم من التعامل مع الكبار ، والقيام بأعباء العملية التعليمية بطريقة سليمة . وأن تشترك كليات التربية مع وزارة التعليم فى وضع برنامج هذا التدريب ومدته .

\* أن تتولى كليات التربية والجامعات تنفيذ البرنامج المعد للتدريب فيما يتصل بالمكلفين بالعمل فى الخدمة العامة ، قبل إلحاقهم بالعمل فى محو الامية .

\* أن يوضع نظام لمتابعة نتائج التدريب لكافة الفئات بما يحقق تقويمه وإسخال التعديلات التى يتطلبها الأمر من واقع التطبيق العملى .

\* نظرا لاتساع ميدان التدريب وانتشاره على مساحة واسعة من أقاليم الجمهورية ، فيمكن الاستعانة بالراديو والتليفزيون ، أو بنظام المراسلة فى تنفيذ هذا البرنامج أو جزء منه .

\* أن يوضع نظام للحوافز بالنسبة للمعلمين فى هذا المجال على ضوء النتائج التى يحققونها .

## إعداد المعلمين للعمل فى محو الأمية وتعليم الكبار

يحتاج تعليم الكبار الى : تفهم عميق لطبيعة المجتمع والعلاقات المؤثرة فيه ، وإدراك للاهداف التى يسعى الى تحقيقها . كما يتطلب ، تقديرا خاصا للخصائص النفسية والاجتماعية والجسمانية للدارسين ، وأساليب التعامل معهم . ومن أجل هذا كان من الضرورى أن تتوفر فى المعلمين الذين يقصصون للعمل فى ميدان محو الامية وتعليم الكبار - بعض الصفات والخصائص التى تمكنهم من أداء عملهم .

وقد أولت بعض المؤتمرات الدولية التى عقدت لمناقشة موضوع تعليم الكبار ، هذا الموضوع أهمية خاصة ، فأشارت ورقة العمل الأساسية التى قدمت بالمؤتمر الثالث لتعليم الكبار فى طوكيو ، الى الحاجة لطلاب خاص من المعلمين يتصف بصفات معينة تتوفر فى أغلب العاملين بمهمة التعليم - لذلك فان هذه المهنة يجب أن تكون المصدر الأساسى لاختيار العاملين فى هذا المجال . كما حددت مؤتمرات أخرى الصفات التى يجب أن تتوفر فى هذا المعلم ، والأنشطة التدريبية التى ينبغى أن تكون أساسا لإعداده وتدريبه ، من حيث الاهداف والاشكال والمضامين والطرق والأساليب .

ولا تقتصر المهمة فى هذا المجال على اختيار بعض المعلمين المؤهلين تربويا من قوى الخبرة فى تعليم الصغار وتدريبهم ، بل تتطلب اعداد معلمين ينتمون الى فئات متنوعة تختلف فيما بينها من وجه متعددة ، كما تهدف إلى إعداد فئات ثقافية مختلفة بأعداد كبيرة على نحو يقربهم

صعوبات أهمها :

ان الراديو والتلفزيون لا يتيحان فرصة التفاعل بين المعلم والدارس وهي عنصر ضروري في العملية التعليمية خصوصا في مراحلها الأولى ، كما أن مواعيد الإرسال لا يمكن تطويعها بالدرجة التي يمكن أن تقابل بها فصول محو الأمية العادية وظروف الدارسين ، كما اتضح أيضا أن تكاليف محو الأمية بالتلفزيون أكثر من تكاليف محو الأمية في الفصول التقليدية .

### التوصيات

انتهى المجلس على ضوء ما سبق وما عرض عليه من دراسات وتجارب ، الى التوصيات التالية :

\* الاستعانة بالتلفزيون والإذاعة في المجالات الآتية :

- تدريب معلم محو الأمية .

- حث الجماهير على محو الأمية واستثارة دوافعهم وتشجيعهم على الاستمرار في الدراسة .

- استخدام التلفزيون في تثبيت المهارات والمعلومات باعتبار أن ذلك عامل مساعد للمدرس في فصول محو الأمية بعد انتهاء الدرس .

- تقديم مسلسلات لمتابعة المتعلمين الجدد ضمانا لعدم ارتدادهم الى الأمية .

\* أن يعنى بوجود تنسيق وتعاون على كافة المستويات بين رجال التربية ورجال التلفزيون والإذاعة في مجالات استخدام الإذاعة والتلفزيون لمحو الأمية وعلى الأخص فيما يلي :

- تحديد مراحل وأهداف استخدامات الإذاعة والتلفزيون .

- تخطيط البرامج وأساليب وضعها وتحديد الكتب والمعدات اللازمة .

- تحديد المواعيد المناسبة للإرسال وللمراكز المشاهدة والاستماع .

- متابعة النتائج وتقويمها لكي تحقق تطوير مسار العمل مستقبلا .

\* أن تنشأ مراكز للتدريب في المناطق المختلفة تكون قريبة من مواطن المعلمين ، وأن تجهز بكافة الوسائل الضرورية لعملية التدريب ، سواء فيما يتصل بالمكتبات أو الأجهزة التعليمية ، وأن تشرف عليها كليات التربية والجامعات الاقليمية .

\* أن تنشأ كليات التربية فرعا بين فروع التخصصات التي تدرسها لطلابها يختص بتعليم الكبار ، بحيث يخرج معلمين وموجهين وروادا في هذا الميدان .

## دور الإذاعة والتلفزيون في علاج مشكلات الأمية

اجتازت مصر عدة تجارب في مجال استخدام الإذاعة والتلفزيون في معالجة مشكلات الأمية التي كانت بدايتها تجربة استطلاعية جرت عام ١٩٦٤/٦٣ وتلتها تجربة أخرى في عام ١٩٦٥/٦٤ كانت امتدادا للتجربة الأولى ، ودل تقويم التجريبتين والمقارنة بين نتائج التحصيل الدراسي لها على أن الفروق بين الفصول التي استخدمت التلفزيون والتي لم تستخدمه كانت متفاوتة ، ولم تكن لها دلالة احصائية في أكثر الأحوال ، وكانت نتائجها - بوجه عام - لا تؤيد الفروض التجريبية الطموحة التي أجريت التجريبتان لإثباتها .

ويمتازة المشروعات التالية للتجريبتين الانفتى الذكر برزت عدة

التعلم لدى الكبار والتخلص من المعوقات النفسية للتعلم أو الاستمرار فيه .

ويختار الكبار الذين اجتازوا مرحلة المراهقة ممن نريد أن نمحو أميتهم لنضعهم جسمانيا ، وهذا يساعدهم على الاستفادة من العملية التعليمية ويسر عليهم اكتساب مهارات القراءة والكتابة ، وإن كانت فترة الاستعداد للتعلم قد فاتتهم ، بحيث يصبح من العسير إلى حد ما التحكم في الترابط العضلي الحركي عند القيام بعمليات رسم الحروف الصغيرة ، الأمر الذي يجب أن يوضع في الحسبان عند تدريبهم على تحريك عضلاتهم الكبيرة والتحكم في القلم ، مما يحتاج إلى وقت وجهد ومزيد من العناية .

ويمتاز الكبار كذلك ، بأنهم ناشجون عقليا وعاطفيا واجتماعيا نتيجة لمصادر المعرفة التي توجد الآن في كل مكان ، ومن أهمها الترانزستور والسينما المتحركة ، وأحيانا التلفزيون .

وتعليم الكبار قادر على أن يبعث فيهم اهتمامات واحتياجات جديدة تصبح بدورها دوافع لهم للحصول على مزيد من التعليم والاستمرار فيه .

#### عوامل إحجام الأميين :

يفترض بعض المفكرين أن إحجام الأميين عن الالتحاق بفصول محو الأمية أو تسربهم منها يمكن أن يعزى إلى العوامل الآتية كلها أو بعضها :

- عوامل اجتماعية واقتصادية تتعلق بالأميين أنفسهم .
  - عوامل تتعلق بتخطيط وتنظيم وإدارة برامج محو الأمية .
  - عوامل فنية وتربوية .
- ویدخل في العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تتعلق بالأميين أنفسهم افتراضات كثيرة منها :
- أن غالبية الأميين ليس لديهم وقت فراغ للدراسة .

## وسائل دفع المواطنين الأميين إلى استغلال الفرص المتاحة لمحو أميتهم

أصبح من المتفق عليه أنه لا يكفي للتصدي لمشكلة الأمية في عالمنا المعاصر الرغبة والحماس ، وإنما المهم أن يتوافر التخطيط المبني على البحث العلمي ، والدراسة المتعمقة لشتى جوانب المشكلة وأبعادها .

ولذلك فإن بعض المؤسسات التربوية والأكاديمية اتجهت إلى العمل جاهدة على ( تاصيل تعليم الكبار ) - بما فيه محو الأمية بالطبع - باعتباره عملية تعليمية مستقلة عن تعليم الصغار ، مع الاعتراف بالروابط التي تجمع بين تعليم الكبار وتعليم الصغار من حيث الانتماء أو النمو من جنود واحدة .

كذلك رأينا أن كثيرا من العلوم الإنسانية تحاول معالجة بعض مشكلات الأمية ، إما عن طريق الدراسات النظرية أو عن طريق البحوث الميدانية .

#### مشكلات إحجام الأميين عن الفصول وتهربهم منها :

من الدراسات التي يقدمها علم النفس العام وعلم النفس التربوي وعلم النفس الاجتماعي أمكن أن نستخلص الأسباب التي تجعل الأمي الكبير يحجم عن الدراسة أو متابعتها ، وطرق الاستفادة من نواحي



- أن غالبية الأميين يقومون بأعمال مرهقة ويفضلون الراحة على الالتحاق بفصول محو الأمية بعد انتهائهم من العمل .
- أن عدداً من الأميين يفضلون في أوقات فراغهم الأعمال التي تعود عليهم بزيادة في الدخل .
- أن من الأميين من يرون أن طبيعة أعمالهم لا تحتاج إلى استخدام القراءة والكتابة .
- أن هناك من يؤمن من الأميين بعدم قدرته على التعلم في الكبر .
- أن البيئة المحيطة بفريق من الأميين لا تتوافر فيها أدوات الثقافة المقروءة كالصحيفة والكتاب الزهيد الثمن .
- أن البيئة المحيطة بعدد من الأميين لا تستخدم مهارات القراءة والكتابة في مناشط الحياة العادية .
- أن غالبية الأميين يشعرون بالخجل من العلم في الكبر .
- أن التقاليد السائدة تمنع غالبية النساء من الخروج للالتحاق بفصول محو الأمية .
- أن أعمال المرأة المنزلية وانشغالها بأطفالها وشئون بيتها لا تترك لديها الوقت الكافي للالتحاق بفصول محو الأمية .
- أن أوقات الدراسة لا تناسب الأميين في بعض الحالات .
- أن من الدارسين من لا يستفيدون من الدراسة لكثرة المشكلات الخاصة أو الأسرية التي تسيطر على تفكيرهم أثناء الدراسة .
- أما العوامل المتعلقة بتخطيط وإدارة برامج محو الأمية فتتنوع على افتراضات أخرى منها :
- نقص عدد العاملين في محو الأمية .
- نقص الخبرة والتخصص في أكثر العاملين في محو الأمية .
- قصور أساليب الدعوة .
- أخطاء في اختيار أماكن الدراسة .
- قصور في توفير التجهيزات اللازمة للفصول كالمقاعد المناسبة والإضاءة الكافية .
- عدم مواظبة المعلمين والمشرفين لضائقة المكافآت التي تصرف لهم .
- عدم الأخذ بنظام المعلم المتفرع لمحو الأمية .
- قصور التشريعات عن إلزام الأمي بالتعليم .
- كثرة الأعباء الملقاة على عاتق المشرف .
- عدم توافر البحوث الميدانية .
- عدم وجود أسس علمية لتحديد أعداد الدارسين في الفصول . كما تتضمن العوامل المتعلقة بالجوانب الفنية والتربوية الافتراضات الآتية :
- ما يشاع في أوساط الأميين من أن العمل في فصول محو الأمية لا يؤتي أية ثمار .
- عدم إحساس الأميين بخطورة المشكلة .
- عدم اقتناع الأميين باخلاص المعلمين في تعليمهم .
- الخبرات السيئة التي قد يكون بعض الكبار قد مروا بها في أثناء الدراسة في الصغر مثل الفشل أو سوء المعاملة .
- عدم إشباع مناهج الدراسة لاهتمامات الأميين .
- عدم ارتباط المناهج بأعمال الأميين .
- عدم ملائمة المناهج لخبرات الأميين الكبار ومستوى نضجهم .
- عدم ارتباط المناهج بالبيئة المحلية وقصورها عن حل مشكلات الحياة اليومية .
- عدم توافر الكتب الدراسية مع بداية الدراسة وكبر حجمها ، وموضوعات المادة التعليمية التي بها غير مشوقة ، وإخراجها من حيث الألوان والصور وبنط الكتابة ، كلها عوامل لا تشجع الأميين على الاستمرار في التعلم .
- عدم توافر الحوافز الإيجابية والسلبية الكافية للأميين .
- تفاوت أعمار الدارسين بصورة واضحة ، في كثير من الفصول .

- تغيب كثير من الدارسين لأموال اضطرارية يجعلهم عاجزين عن متابعة الدراسة فيصرفون عنها .

- كثير من الدارسين لم يمتدوا الخضوع لنظام الحصص بلوقاتها المحددة .

- تفاوت المستويات التعليمية بين الدارسين في الفصل الواحد .  
وإذا انتقلنا من إطار الفكر النظري إلى إطار الفكر التطبيقي في مجال المفهوم الوظيفي لمحو الأمية ، فقد يكون من المفيد أن نعرض لبعض ما لوحظ على تجارب محو الأمية في بعض المصانع ، ومن ذلك :  
- الرغبة في الاسترخاء بعد انتهاء الوردية في المصانع .  
- الرغبة في مواجهة المسئوليات الأسرية بعد انتهاء العمل .  
- الشعور بعدم الاستيعاب وعدم القدرة على التحصيل بعد يوم من العمل المضني .

- ارتباط العمال في أوقات فراغهم بأعمال خاصة تدر عليهم مزيداً من الربح لمواجهة أعباء المعيشة .

### الخلاصة والتوصيات

على هدى التحليل السابق ، واسترشاداً بالأفكار التي توصل إليها بعض العلماء ، ومن حميلة بعض المؤتمرات والندوات العلمية التي تناولت هذه المشكلة ، وفي ضوء الدراسات التي أجرتها لجان المجلس وشعبه المتخصصة ، والمناقشات التي دارت بها حول هذا الموضوع ، ينتهي المجلس إلى التوصيات الآتية :

\* حصر مشكلة الأمية بكل أبعادها بحيث تحدد الشرائح العمرية والمهنية والجغرافية للآمين .

\* وضع نظام للحوافز لا يقتصر على العاملين في المؤسسات العامة والمصالح الحكومية فحسب ، إنما يشمل جماهير الآمين في القطاع الأهلي ، على أن يتضمن هذا النظام حوافز إيجابية وحوافز سلبية .

ومن أمثلة الحوافز الإيجابية ما يأتي :

٢٩٠

- مكافآت مالية تمنح لمن يجتازون امتحانات محو الأمية بنجاح .  
- إعطاء أولوية للملمين بالقراءة والكتابة للتميين في منشآت القطاع الخاص ، أسوة بما هو متبع في القطاع العام والقطاع الحكومي .  
- تكريم المتأخرين من خريجي مراكز محو الأمية في حفلات عامة واستضافاتهم بالإذاعة والتلفزيون ونشر صورهم وأخبارهم بالصحف .  
- تقديم وجبة غذائية يومية للدارسين في مراكز محو الأمية أو في غيرها بالمجان .

- إعطاء الدارسين في محو الأمية أولوية في الرحلات الجماعية الصيفية متى أثبتوا انتظامهم في الدراسة وجديتهم فيها وإفادتهم منها .

- إدخال دراسات فنية نسوية كالخياطة والتطريز والتفصيل والتدبير المنزلي والتعمير والإسعاف وتربية الأطفال وغيرها في فصول محو الأمية التي تدرس فيها الإناث ، مع توفير الخامات والأدوات اللازمة لهذه الدراسات العملية .

- إدخال دراسات في الصناعات الريفية والهاويات الفنية والأنشطة الرياضية في فصول محو الأمية للذكور مع توفير إمكانات الدراسة العملية .

كذلك من أمثلة الحوافز السلبية ما يلي :

- عدم الترخيص للبناء والحرفيين وحراس المساكن وغيرهم بممارسة أعمالهم إلا بعد التأكد من معرفتهم القراءة والكتابة وحصولهم على شهادة محو الأمية . ومن الطبيعي أن يطبق مثل هذا الحافز السلبي بعد إعطاء الآمين فرصة كافية تحددتها اللوائح المنظمة لذلك .

- عدم السماح للمزارعين الآمين بالهجرة إلى بعض البلاد الشقيقة أو الصديقة أو منحهم تصاريح عمل بالخارج إلا بعد التأكد من تعلمهم القراءة والكتابة وحصولهم على شهادة محو الأمية .

- عدم منح السائقين تراخيص قيادة إلا بعد التأكد من إلمامهم

بالقراءة والكتابة .

وعلى هذا النحو يمكن أن تكون الحوافز الإيجابية والحوافز السلبية على السواء محركات خارجية تدفع الأميين إلى استغلال الفرص المتاحة لمحو أميتهم .

\* تضافر جميع القوى الاجتماعية سواء فى القرية أو الحى ، فى عملية رسمية وشعبية معا ، يكون هدفها تطوير أنماط الإنتاج والخدمات وتكون برامج محو الأمية مرتبطة فيها وظيفيا ببرامج شاملة لتحسين البيئة ، ورفع مستوى المواطن ثقافيا وصحيا واجتماعيا واقتصاديا وسلوكيا .

\* اقامة جهاز مركزى تمثل فيه كل الوزارات والهيئات التنفيذية والأحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية وغيرها من الهيئات ، يتولى إدارة وتنسيق جهود محو الأمية والإشراف الفنى عليها .

\* جعل نشاط محو الأمية جزءا لا يتجزأ من السياسة التعليمية العامة والاعتراف بأن تعليم الأمى خطوة على طريق يمتد فى شكل دراسات تكميلية أو تدريبات مهنية ، كما يتصل بالتعليم العام عن طريق قنوات يستطيع الراغب فى استمرار التعلم أن يصل منها إلى أقصى ما تمكنه قدراته التحصيلية دون أية قيود .

\* تجنيد كل وسائل الاتصال الجماهيرى فى الدعوة إلى محو الأمية بصورة مركزة ومستمرة وفعالة . مع وضع نظام تقييم مستمر لأثار ما يوجه لفئات الجماهير .

\* الاهتمام بتدريب المعلمين وغيرهم من العاملين فى مجالات محو الأمية لتوصيلهم إلى مستوى الخبرة والكفاءة فى الأداء الذى يتطلبه العمل الناجح مع الكبار ودفهم إلى الدراسة والاستمرار فيها .

\* وضع نظام حوافز مادية وأدبية للقائمين بالتدريس وغيرهم من العاملين فى محو الأمية ، الأمر الذى ينمى الثقة بين الدارسين تجاه

معلميهم وتجاه عمليات محو الأمية عامة .

\* عدم التقيد بالنظم التقليدية فى محو أمية الكبار بحيث يكون هناك قدر كاف من المرونة يحقق الهدف ، فيمكن أن تقدم الخدمة التعليمية للكبار عن طريق التعليم الفردى أو التعليم عن طريق الجماعات الصغيرة دون ما قيود زمانية أو مكانية .

\* وضع نظام لعقاب من يعوق أو يتسبب فى إعاقه نشاط محو الأمية .

\* إشاعة مناخ ثقافى عام فى القرى والأحياء يساعد على حفز الأميين على التعلم مثل إنشاء المكتبات العامة والمتنقلة وإقامة الندوات الثقافية والعروض المسرحية المتنقلة وقوافل السينما ، ودعم الأنشطة الثقافية والرياضية للنادى الريفية وتشجيع الصحافة المحلية وصحافة الحائط واستخدام المساجد والكنائس والدواوير وأفنية المدارس والوحدات الصحية الريفية المجهزة وغيرها .

\* وضع الخطط اللازمة لمتابعة من ينتهى من مرحلة التعليم الأساسى فى القراءة والكتابة ، وذلك عن طريق توفير المواد التعليمية التى تناسب القدرات القرائية للمتعلمين الجدد وعن طريق تشجيعهم للدخول فى مراحل تعليمية أعلى .

\* قيام المؤسسات الثقافية ودور النشر وأجهزة الإعلام بإعداد وتوفير البرامج والكتب والمطبوعات المناسبة التى تشجع القارئ الجدد على مواصلة التعليم ذاتيا .

\* الاهتمام بالدوافع الدينية لدى الأميين الكبار وبخاصة فى الريف ، وذلك بتخصيص قدر اللازم من الدراسات الدينية المتصلة بأحكام الدين والمعاملات والأحوال الشخصية والقواعد الأساسية للعبادات فى مناهج تعليم القراءة والكتابة ، بحيث تتحقق وظيفة التعليم بارتباطها بأهم نوافع الكبار فى البيئة المصرية .

\* العمل على ربط المناهج والكتب الخاصة بمحو أمية الكبار

بتدريبات مهنية بحيث يخدم تعليم القراءة والكتابة الجانب المهني والعكس بالعكس ، ومن هنا يشعر الدارس بأن تعلمه القراءة والكتابة عملية وظيفية تساعد على زيادة دخله وعلى الارتقاء في عمله والارتفاع بكفاءته الإنتاجية .

\* مراعاة تضمين مناهج محو الأمية وكتبها وموضوعات ترشد الكبار إلى أفضل الطرق لرعاية صحتهم ورعاية أسرهم وتمهد الأطفال وترشيد الاستهلاك والتغذية الصحية لتحقيق وظيفة الأسرة بوصفها أساس البناء الاجتماعي ، وغير ذلك من النواحي الأسرية والاجتماعية والوطنية .

\* تعطى الأولوية الأولى في تعليم القراءة والكتابة للكبار لمن تتوفر عنده الرغبة في التعليم والقدرة الصحية والعقلية ويكون نجاح هؤلاء وسرعة تعلمهم مثالا حيا لغيرهم يشجعهم على الانضمام لفصول محو الأمية .

\* يجب وضع قوانين حاكمة لضبط منح شهادة محو الأمية .

## مشكلة

## الارتداد إلى الأمية

تعد مشكلة الارتداد إلى الأمية من أهم العوامل التي تؤثر تأثيرا ساليا في جهود مكافحة الأمية ، لا في مصر وحدها وإنما في جميع البلاد النامية التي تسعى جاهدة إلى

الخلاص من قيودها .

وترجع أهمية مشكلة الارتداد إلى أنها تشكل واحدا من المنابع الرئيسية للأمية في المجتمعات التي تعاني من هذه المشكلة ، كما تظل ثغرة واسعة في المجهودات الحكومية والشمعية التي تبذل في مواجهة الأمية .

ومن الحقائق المعروفة في مجال محو الأمية ما يأتي :

- أن كثيرا ممن يلتحقون بالمدارس الابتدائية يتركونها قبل أن يكملوا تعليمهم بها . ومن ثم ينحدرون إلى جيش الأميين فيما بعد .

- وأن بعض من ينهون المرحلة الابتدائية قد يرتدون إلى الأمية إما لأنهم لم يبلغوا مستوى التجويد الذي يحول بينهم وبين الارتداد أو لأنهم يعيشون في مجتمعات قد لا تكون الحاجة فيها ماسة إلى استخدام مهارات القراءة والكتابة .

- أن هناك نسبة ليست ضئيلة ممن يصلون إلى مستوى الصف السادس الابتدائي لا يستطيعون اجتياز الامتحان النهائي لضعف مستواهم الدراسي .

- أن محو الأمية في مصر قد سيطرت عليه فكرة الحد الأدنى - ووصول الأمي إلى هذا المستوى في التعليم قد يؤدي إلى ارتداده إلى الأمية حتى لو افترضنا أن أميته قد محيت بالفعل إلى مستوى الحد الأدنى .

ونحن إذ نناقش مشكلة الارتداد إلى الأمية نضع في الاعتبار أن هذه الظاهرة لا تقتصر على المتعلمين الجدد ممن محيت أميتهم في فصول الكبار ، بل تمتد كذلك إلى الأعداد الكبيرة ممن يلتحقون بالمرحلة الابتدائية ، كما أوضحنا في الفقرة السابقة ، وبهذا يشكل الارتداد أحد المنابع الرئيسية الهامة للأمية .

## التوصيات

ولقد درس المجلس المشكلة وانتهى الى  
التوصيات الآتية :

فى مجال التعليم النظامى :

\* إعطاء أولوية لعلاج مشكلة تسرب التلاميذ خلال سنوات الدراسة الإلزامية .

\* العمل على تجويد التعليم الابتدائى من حيث خفض كثافة الفصول الدراسية ، وتدريب المعلمين بما يكفل حسن الأداء .

\* تحقيق مد فترة الإلزام الى تسع سنوات فى أقرب فرصة بحيث لا يعفى من الإلزام إلا من يجتاز سن الخامسة عشرة .

\* العمل على دعم وتطوير المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين وإحكام الإشراف التربوى عليها بما يضمن حسن أدائها لدورها .

فى مجال محو الأمية :

\* تطوير المناهج والكتب الدراسية المقررة على فصول محو الأمية وإحكام الرقابة على تنفيذها بما يكفل تحقيقها للهدف من حيث الوصول بالأمى الى المستوى الوظيفى فى التعليم .

\* مد مدة الدراسة فى محو الأمية الى سنتين دراسيتين ( ١٨ شهرا بدلا من تسعة شهور ) بحيث يمكن الوصول بالدارس الى المستوى المذكور .

\* وضع النظم الكفيلة بإحكام الرقابة على امتحانات محو الأمية والارتفاع بمستوى هذه الامتحانات بحيث تصبح مقياسا حقيقيا لبلوغ الدارس المستوى المطلوب فى الدراسة .

فى مجال مادة القراءة للمتعلمين الجدد :

\* مناقشة دور النشر والهيئات الثقافية تمويل وإصدار مواد

قـرائية تناسب المتعلمين الجدد وتنقلهم الى مرحلة الانطلاق فى القراءة تدريجيا .

\* مناقشة الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية تخصيص مساحات يستطيع المتعلم الجديد أن يتابع منها أهم الأحداث الوطنية والعالمية ، وتكون مكتوبة بلغة سهلة وينط مناسب وإصدار ملاحق لهذه الصحف والمجلات بهذا الغرض .

\* أن تتولى الأجهزة التعليمية والثقافية فى الدولة ، التوسع فى إنشاء مكتبات متنقلة بالمناطق الريفية والأحياء الشعبية تضم كتباً تناسب المتعلمين الجدد من حيث المضمون والشكل وتخصيص فروع بالمكتبات العامة لهم تحقق الهدف نفسه .

فى نور الراديو والتلفزيون :

\* بث برامج دراسية للمتعلمين الجدد بقصد تثبيت مهارات الاتصال لديهم وإكسابهم مزيدا من الاقنآن فيها ، وذلك بإشراف السلطة التعليمية الرسمية لتخطيط البرامج وأساليب وضعها .

\* بث برامج تدعو المتعلمين الجدد إلى الاستمرار فى التعلم وتحبب اليهم القراءة والاطلاع .

\* الإعلان عن أماكن ومواعيد المكتبات المتنقلة وفروع المكتبات العامة وعن الكتب التى تصدر للمتعلمين الجدد مع عرضها والتعليق عليها تشويقا لهؤلاء المتعلمين الجدد وحفزا لهم على اقتنائها .

\* تقديم مسلسلات متابعة المتعلمين الجدد ضمانا لعدم ارتدادهم إلى

الأمية .

## الدورة الخامسة ١٩٧٧ - ١٩٧٨

# تقويم نتائج توصية المجلس عن مدرسة الفصل الواحد

### متابعة نتائج تطبيق التجربة :

سبق للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا أن أوصى فى دورته الاولى بوضع خطة خمسية لانشاء خمسة آلاف مدرسة من المدارس ذات الفصل الواحد أو الفصلين لاستيعاب الاطفال الذين فاتهم قطار التعليم أو الذين تسربوا من المدرسة الابتدائية قبل نهاية المرحلة ، وقد أوصى المجلس فى هذا الشأن بالآتى :

- تكون الأولوية فى انشاء هذا النوع من المدارس فى الكفور والنجوع والقرى قليلة السكان وأماكن تجمع البدو وغيرها من الأماكن المحرومة من المدارس فى الوقت الحالى .

- تفتح القنوات بين هذا النوع من المدارس والمدارس النظامية سواء فى القرى نفسها أو القرى المجاورة ، بمعنى أن الطفل يستطيع - إذا بلغ مستوى تعليميا معيناً فى المدرسة ذات الفصل الواحد - أن ينتقل الى المدرسة النظامية . ويسمح لأطفال هذا النوع من المدارس بدخول امتحان الصف الثانى أو الرابع أو السادس إذا رغبوا فى ذلك . - وأوصى المجلس بتدبير الاعتمادات اللازمة لمواجهة انشاء هذه

المدارس والتوسع فيها خلال السنوات المقبلة ، حتى يتم تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع الذين يصلون الى سن الإلزام .

- تشجيع نظام « الكتاب » التقليدى وتطويره بإدخال بعض مواد التعليم العام بجانب المواد الدينية وتحفيز القرآن الكريم .

- البحث عن أشكال وأنماط أخرى للتعليم ، بأن ينشأ بجانب المدرسة أشكال تعليمية أخرى يمكن أن تزود الأفراد بعمليات تثقيف مستمرة وذلك عن طريق التوسع فى انشاء مراكز ثقافة الطفل وبيوت الرياضة والنوادي ومراكز التعليم والمكتبات وغيرها .

إعداد دليل المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين :

وعلى ضوء توصية المجلس أعدت دراسة بالمجلس تتضمن دليلاً للعمل بهذا النوع من المدارس ، اشتمل على الهدف من انشائها ، وهو سد منبع من منابع الامية ، اذ تضم الأطفال الذين فاتهم قطار التعليم ، فلم يلحقوا بالصف الاول حينما كانوا بين السادسة والثامنة ، وكذلك الأطفال الذين تسربوا قبل نهاية المرحلة .

وهذه المدرسة تعتبر نمطاً لنظام تعليمى موزن للتعليم المدرسى العادى ، ولكن لها شخصيتها الذاتية التى تتلاءم مع ظروف البيئات المحلية واحتياجاتها ، وتوجه هذه المدارس خدماتها لمجموعات الأطفال فى مستويات عمرية وتعليمية مختلفة ، وتخرج منها جها وأساليبيها التعليمية عن الأساليب التقليدية المتبعة ، ولذلك يمكن اعتبارها مراكز لتنمية ثقافة الفرد ، وتزويده بالمعارف والمهارات الأساسية التى تجرده من قيود الجهل والتأخر . ويتوقف نجاح هذه المدارس على مدى قدرتها على تكييف شكلها ومحتواها بما يساعد على تهيئة الفرص لإشباع الأطفال تعليمياً ، وفى مروتها على تخطى القيود والعقبات التى تؤدى إلى إخفاق التلاميذ وعدم انتظامهم فى المدرسة ، وفى توفير سبل التعليم للأطفال الذين حالت ظروفهم البيئية والجغرافية والعمرية دون حصولهم عليه .

ولذلك فإن هذه المدرسة يجب أن تحرر من كل الشروط النمطية

للمدرسة النظامية العادية ، وأن تتسم بالمرونة الكاملة وتطويع العملية التربوية لخدمة الهدف من انشائها . هذا وقد تضمن الدليل الذى أعد أيضا ما يأتى :

مبادئ أساسية تراعى فى إنشاء هذه المدارس :

التخطيط للمشروع :

وضع الخطة اللازمة للمشروع فى كل محافظة على ضوء الأعداد الكلية للأطفال الذين يشملهم المشروع ، وتوزيع هذه الخطة على مدى خمس سنوات وتحديد التكلفة المالية اللازمة ، ورصدها فى موازنة كل محافظة .

تحديد الأولويات :

فى الانشاء :

– تكون الأولوية فى انشاء هذا النوع من المدارس فى الكفور والنجوع والقرى قليلة السكان وأماكن تجمع البدو .

– القرى والأحياء والمناطق السكانية التى لا تستوعب فصولها جميع

الأطفال الذين يبلغون سن الإلزام .

– الأماكن المحرومة من المدارس .

فى اعمار التلاميذ :

تعطى الأولوية للأعمار الآتية :

من ( ٨ – ١٠ ) ، ( ١٠ – ١٢ ) ، ( ١٢ – ١٤ ) .

فى اختيار المكان :

– أحد المباني العامة كمقر الجمعية التعاونية أو لجنة الاتحاد

الاشتراكي أو مسجد القرية أو الكتاتيب القائمة .. الخ .

– مبنى مستقل يتم انشاؤه بالجهود الذاتية أو يقدمه الأهالى

للمشروع بالمجان .

فى اختيار المدرسين :

– أحد رجال التعليم المتقاعدين بالقرية أو أحد المكلفين بالخدمة

العامة أو أحد المثقفين العاملين فى القرية أو إمام المسجد ، أو أحد طلبة

الجامعة أو المعاهد العليا أو دور المعلمين .

فى اختيار الفئات التى تتقدم لدخول هذه المدرسة :

– الأطفال من الجنسين الذين لم يلتحقوا بأية مدرسة من قبل .

– الأطفال الذين تسربوا من المدرسة .

– الأطفال الذين تخلفوا عن امتحان الشهادة الابتدائية أو

رسبوا فيه .

– وفى جميع الأحوال يراعى ألا يكون هؤلاء الأطفال مقيدون فى أية

مدرسة ، وألا يطلب منهم تقديم طلبات التحاق أو شهادات ميلاد وألا

يطلبوا بأية نفقات أو رسوم تعليمية تحت أى مسمى من المسميات .

أسلوب التعليم :

يختلف الأسلوب التعليمي الذى يتبع فى هذه المدرسة عن المتبع

بالمدارس العادية ، حيث يجرى فيها على نظام تعليم المجموعات ، والتى

يمكن حصرها على النحو الآتى :

( أ ) مجموعة الأميين أمية كاملة ( المستوى الأول ) :

ويضم هذا المستوى التلاميذ الأميين الذين لم يسبق لهم الالتحاق

بالمدرسة الابتدائية . ويهدف المنهج الذى يدرس لهذا المستوى الوصول

بالدارسين الى مستوى يعادل نهاية الصف الثانى الابتدائى .

( ب ) مجموعة الملمين بمبادئ القراءة والكتابة ( فك الخط )

( المستوى الثانى ) :

ويضم هذا المستوى التلاميذ الملمين بمبادئ القراءة والكتابة وسبق

لهم أن التحقوا بالتعليم الابتدائى وتسربوا من صفوفه . ويهدف المنهج

الذى يدرس لهذا المستوى إلى الوصول بالدارسين الى مستوى يعادل

مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائى .

( ج ) مجموعة القادرين على القراءة والكتابة والعمليات

الحسابية ( المستوى الثالث ) :

ويضم هذا المستوى التلاميذ الذين يجيدون إلى حد ما القراءة

والكتابة ممن تسربوا من الصف الرابع الابتدائى أو بعده . ويهدف

المنهج الذى يدرس لهذا المستوى ، الى الوصول بالدارسين الى مستوى يعادل نهاية الصف السادس الابتدائى تقريبا .  
الانتقال الى الصفوف المناظرة فى المستوى بالدراسة الابتدائية :

لما كان الهدف الاساسى من هذا النوع من التعليم ، هو إيجاد نظام تعليمى يستطيع معالجة مشكلات الاستيعاب والتسرب ، فان المشروع يقوم على أساس فتح قنوات بين هذا النوع من المدارس والمدارس التقليدية سواء فى القرية نفسها أو القرى المجاورة ، بمعنى أن الطفل يستطيع اذا بلغ مستوى تعليميا معيناً فى المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين أن ينتقل الى المدرسة الابتدائية . ويسمح للأطفال فى هذا النوع من المدارس بدخول امتحان الصف الثانى والرابع الابتدائى أو الشهادة الابتدائية .

#### تقرير الوزارة عن متابعة المشروع

فى عامى ١٩٧٦ / ٧٥ ، ١٩٧٧ / ٧٦

يلخص تقرير الوزارة فى الآتى :

فى ضوء توصية المجلس القومى للتعليم وعلى ضوء دليل العمل الذى أعد لمدرسة الفصل الواحد أو الفصلين ، قامت وزارة التربية والتعليم بوضع خطة خمسية يتم بموجبها إنشاء ١٠٠٠ مدرسة سنوياً تستوعب حوالى ٣٦.٠٠٠ دارس فى كل سنة من سنوات الخطة ، وأدخلت تكاليفها فى ميزانيتها العامة . وتمكيناً لهذه المدارس من أداء وظيفتها على الوجه الأكمل فقد حررتها الوزارة من قيود المدرسة التقليدية ، فهى لا تتقيد بموقع معين أو مواصفات خاصة ومواعيد عملها تتكيف مع ظروف الدارسين وهى تقبل الدارسين دون النظر الى سنهم . وخطة الدراسة فيها والمناهج تتلام مع البيئة ، وطرق التدريس فيها تتنوع لتراعى الفروق الفردية بين الدارسين كما انها ترتبط بأقرب مدرسة ابتدائية لها لتفيد من إمكاناتها وخبرات العاملين فيها .

يقسم الدارسون الى ثلاثة مستويات دراسية يقابل كل مستوى منها

٢٩٦

صنفين دارسين من صفوف المدرسة الابتدائية ، بمعنى أن المستوى الأول منها يقابل الصنفين الأول والثانى الابتدائى على وجه التقريب وهكذا . ويوزع الدارسون على تلك المستويات بعد إجراءات تقويمهم ، كما يمكن لأى منهم الانتقال إلى المستوى الأعلى متى ارتفع مستواه . وقد يوضع الدارسون فى فصل واحد متعدد المستويات ، أو يوزعون على أكثر من فصل وفقاً لأعمارهم أو مستوياتهم اذا كثر عددهم . هذا والقنوات مفتوحة بين هذا النوع من التعليم والمدرسة الابتدائية الرسمية بحيث يمكن لتلاميذها ان يؤدوا الامتحان فى نهاية الصف الثانى أو الرابع أو السادس الابتدائى بل يمكن لأى دارس أن ينتقل الى الصف الدراسى المناسب له فى المدرسة الابتدائية متى توافرت فيه شروط الالتحاق بهذا الصف .

اما المعلم فيختار من بين أهل القرية نفسها بقدر الإمكان .

- معلم متقاعد .

- معلم ابتدائى .

- موظف .

- فقيه .

- إمام مسجد .

- مألون .

- مكلف بالخدمة العامة .

ويتم إجراء التدريب اللازم للمعلمين قبل ممارستهم العمل ، كما

يتولى متابعتهم موجهو الاقسام بالتعليم الابتدائى .

الموقف التنفيذى :

كانت خطة الوزارة فى العامين الدراسيين ٧٥ / ٧٦ / ٧٧ ( هى

١٨٨٨ مدرسة ) نفذ منها فعلاً ١٤٣٤ مدرسة أى بنقص قدره ٤٥٤

مدرسة عن عدد المدارس المقررة .

وقامت بعض المديرىات التعليمية بجهد طيب فى هذا المجال

فتجاوزت عدد المدارس المعتمدة لها وهى محافظات بنى سويف ٧-



المنيا ١٦ - اسيوط ٣ - قنا ١١ ، كما اقتضت خمس محافظات على تنفيذ عدد المدارس المعتمدة لها بالكامل وهى :

( الغربية - كفر الشيخ - القليوبية - الاسماعيلية - الفيوم ) فى			
حين أن ١٤ محافظة لم توفق فى فتح كل الفصول المعتمدة لها وهى :			
الاسكندرية	٩ البحيرة	٢٥ المنوفية	٣
الدقهلية	١١ دمياط	٥ الشرقية	٣٨
بور سعيد	٣ السويس	٥ سوهاج	٢٢
اسوان	١٢ مطروح	١ الوادى الجديد	١٠
البحر الاحمر	١ الجزيرة	٢٢	

واختلفت الاسباب التى عزت المديريات التعليمية اليها عدم افتتاح كل المدارس المقررة وكان من أهمها :

-- تعذر العثور على مكان يمكن أن تشغله المدرسة فى القرى الصغيرة والنجوع والكفور .

-- صعوبة توفير المعلم الذى يقوم بالتدريس فى هذه المدارس وخاصة من البيئة المحلية .

-- بعد المواقع المستهدفة لهذه المدارس عن المدارس الابتدائية التى يمكن الاستعانة بمدرسيها .

-- صعوبة المواصلات للوصول إلى هذه المدارس أو عدم وجودها على الأطلاق .

-- اقتراب مواقع المدارس المقترحة من المدارس الابتدائية بحيث يفضل الآباء إلحاق ابنائهم بالمدارس المألوفة لهم ( المنوفية - السويس .. دمياط ) .

#### الدارسون :

-- بلغت جملة عدد الدارسين فى المدارس ذات الفصل الواحد أو

الفصلين فى العام الدراسى ١٩٧٧ / ٧٦ نحو ٤٧٧٢٢ دارسا موزعين على ١٤٢٤ مدرسة بمتوسط قدره ٣٣ دارسا .

وكان مشروع هذه المدارس قد استهدف بحسبة أساسية ثلاث

نوعيات مختلفة من الدارسين هى :

الملتزمون : الذين تخلفوا أصلا عن زكب التعليم ولم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية ( ٢٨٠٢٩ ) .

المتسربون : الذين التحقوا بالمدارس الابتدائية ولكنهم لم ينتهوا المرحلة وتخلفوا فى الطريق فى أى صف من صفوفها ( ١٥٨٢٧ ) .

المرتدون إلى الأمية : الذين لفقوا ما تعلموه ( ٢٨٦٦ ) . وذلك فى العام الدراسى ١٩٧٧ / ٧٦ .

وجميع هؤلاء ممن يقعون فى سن المدرسة الابتدائية ( ٦ - ١٤ أو ١٥ ) .

ويتضح مما سبق أن أعلى نسبة من الدارسين ٥٨.٧ ٪ هم الملتزمون الذين لم يلتحقوا بالمدارس كلية يليهم المتسربون ( ٢ و ٢٣ ٪ )

ثم المرتدون إلى الأمية ونسبتهم ٨.١ ٪ من مجموع الدارسين . ويرى هذا التقرير أن المشروع قد نشر مظلمته على شتى النوعيات

وأنه استطاع لحد ما أن يوفر الخدمة التعليمية فى القرى والنجوع والكفور المحرومة منها منذ زمن طويل وخاصة فى المحافظات مترامية

الاطراف أو المواقع التى لاتسمح كثافتها السكانية بإنشاء مدرسة ابتدائية كاملة وأن يجذب إلى المدرسة بعض من تخلف عنها لى سبب .

ويعنى آخر أن هذا المشروع يسمى حثيثا لسد منابع الأمية .

#### أعمار الدارسين :

من المعروف أن هذه المدارس تجمع شرائح متباينة من أعمار الدارسين ، وتدل الإحصاءات على أن ٨١ ٪ من هؤلاء الدارسين تتراوح

أعمارهم بين ٦ : ١٢ سنة ( أى من هم فى مرحلة الإلزام ) وأن أكثرهم إقبالا على الدراسة ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ : ١٢ سنة .

ولعل ذلك يرجع إلى زيادة إدراكهم لأهمية التعليم وشعورهم بحاجتهم إليه ، أما الثلث الباقي منهم فمن تزيد أعمارهم عن ١٢ سنة ، وقلة منهم

تزيد أعمارهم عن ١٤ سنة ، بل أن هذه النوعية الأخيرة لا توجد فى بعض المحافظات كالبهيرة والاسماعيلية والسويس وبنى سويف والمنيا

وقتا وأسوان والبحر الأحمر .

ومما تجدر الإشارة إليه أن عدد الدارسين فيما بين ٦ : ٨ سنة يشكل حوالى ٣٧ ٪ من مجموع الدارسين ، وتصل هذه النسبة الى ٥٠ ٪ أو أكثر فى محافظات المنوفية والقليوبية والدقهلية والاسماعيلية وبنى سويف والمنيا وقنا ، ثم تهبط فى محافظات أخرى الى ١٠ ٪ فأقل كما فى الاسكندرية ودمياط والبحر الأحمر .

توزيع الدارسين على حلقات الدراسة :

تنقسم الدراسة فى المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين الى

ثلاث أو حلقات :

الحلقة الاولى : تقابل الصفين الأول والثانى الابتدائى .

الحلقة الثانية : تقابل الصفين الثالث والرابع الابتدائى .

وتجرى كل مدرسة اختبارا شفهيًا وتحريريًا للتعرف على مستوى كل دارس وتحديد الحلقة الدراسية التى تناسبه .

وتدل الاحصاءات على أن حوالى ٦٠ ٪ من الدارسين يلتحقون سنويا بالحلقة الاولى وهم ممن لم يلتحقوا بالمدارس الابتدائية أصلا أو ممن تسربوا من تلك المدارس فى مرحلة مبكرة .

هذا وتصل نسبة هؤلاء الدارسين الى ١٠ ٪ فى كل من محافظتى الاسكندرية والبحيرة بمعنى أن المدارس فيها مقصورة على الحلقة الاولى وحدها .

اما الحلقة الثانية فيلتحق بها نحو ٣٠ ٪ من الدارسين ، ويزيد دارسو المستوى الثانى على دارسى المستوى الاول ، ويلاحظ ان الدراسة مقصورة على المستوى الاول فى محافظات المنوفية ودمياط وبورسعيد والسويس وبنى سويف والبحر الاحمر ، كما يلاحظ أيضا انها مقصورة على المستوى الثانى فقط فى محافظات الغربية وسوهاج وقنا .

الحلقة الثالثة : تقابل الصفين الخامس والسادس الابتدائيين وتهبط نسبة الدارسين فيها الى ٥ ٪ فقط ، ويقتصر وجودها على سبع

٢٩٨

محافظات هى الغربية والمنوفية والاسماعيلية والشرقية والفيوم وسوهاج والوادى الجديد . وبعض المحافظات لا يوجد بها الا المستوى الاول فقط كمحافظات الشرقية والفيوم والوادى الجديد ، وبعضها لا يوجد بها الا المستوى الثانى فقط كمحافظات الغربية والمنوفية .

تقدم الدارسين للامتحانات النظامية بالمدارس الابتدائية : تقدم بعض الدارسين الى الامتحانات النظامية بالصفوف الثانى والرابع والسادس مع زملائهم من تلاميذ المدارس الابتدائية وذلك فى بعض المحافظات فقط .

وقد اتضح أن عددا من الدارسين فى الحلقة الاولى أمكنهم التقدم لامتحان الصف الثانى الابتدائى جنبا الى جنب مع زملائهم من النظاميين ( وقد بلغ عددهم ١٩٦٣ دارسا ) من جملة المقيدى بالمستوى الثانى من الحلقة الاولى والبالغ عددهم ١٨٢٣٤ دارسا أى بنسبة ٨ , ١٠ ٪ نجح منهم ١٥٦٠ دارسا بنسبة ٧٩ , ٥ ٪ من مجموع المتقدمين .

كما تقدم بعض الدارسين فى الحلقة الثانية الى امتحان الصف الرابع الابتدائى وقد بلغ عددهم ١٣٠٠ دارس من جملة المقيدى بالمستوى الثانى من الحلقة الثانية والبالغ عددهم ٧٢٣٤ دارسا أى بنسبة ٨ , ١٧ ٪ نجح منهم ١٠١٢ دارسا أى بنسبة ٧٧ , ٨ ٪ من عدد المتقدمين .

اما بالنسبة لمن تقدموا لامتحان الصف السادس الابتدائى فقد بلغ عددهم ٦٣٦ دارسا من جملة المقيدى بالمستوى الثانى من الحلقة الثالثة والبالغ عددهم ٦٨٧ دارسا أى بنسبة ٩٢ , ٥ ٪ وقد نجح منهم ٣١١ دارسا أى بنسبة ٤٨ , ٩ ٪ من عدد المتقدمين .

طرق التدريس :

تتباين طرق التدريس فى المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين وتختلف بدرجات متفاوتة من محافظة الى أخرى ، ويتوقف هذا التباين على مدى فهم وإدراك القائمين بالتدريس لمفهوم هذه المدرسة وأهدافها

وتعرفهم على دورها ورسالتها كما يتوقف كذلك على نوع وكفاءة التوجيه سواء من قبل الموجهين أو القادة .

#### أسلوب التدريس :

يقوم المعلم عادة باختبار الدارسين بعد مضي أسبوعين تقريبا لتحديد مستوى الدارس في ضوء نتيجة هذا الاختبار ، وفي الغالب يصل الدارسون الى مستويين أو مجموعتين يدرسان معا في حجرة واحدة ، ويتم ذلك عن طريق انشغال المعلم مع إحدى هاتين المجموعتين في الوقت الذي تنشغل فيه المجموعة الأخرى في عمل آخر ، وقد يستخدم المعلم أكثر من سبورة بحيث تخصص سبورة لكل مستوى .

ولابد من الإشارة هنا الى الصعوبة التي يجدها المعلمون غير المؤهلين عند التدريس في فصل واحد متعدد المستويات نظرا لقلة خبرتهم بهذا الأسلوب من التدريس أو انعدام هذه الخبرة كلية ، وخاصة للمواد الأخرى غير القراءة والكتابة أو للمستويات المتقدمة من الحلقات ، ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى مواءمة متابعة المدرسين وتوجيههم وعقد الحلقات التدريبية لهم .

#### المدرسون أو القائمون بالتدريس :

تنقسم نوعيات المدرسين في هذه المدارس الى ثلاث نوعيات :

(أ) المدرس المؤهل تربويا : الذي يعمل بالمدارس الابتدائية أو المدرسة الأم ، وهذا يسير في تدريسه بمدرسة الفصل الواحد دون عقبة حيث يمكنه أن يقوم بالتدريس لأكثر من مستوى ويستطيع تقسيم الدارسين بحسب المستويات المختلفة ، ويحاول أن يغير من هذه المستويات خلال مدة الدراسة وتسير الدراسة على يديه دون تعثر ، ويفضل أن يساعده موجه القسم وناظر المدرسة الأم بالتوجيه المستمر .

(ب) ويمثل المستوى الثاني الموظف أو المثقف الذي لا يتوافر لديه خبرة بعملية التدريس وهذا الصنف يجد صعوبة ويعمل الى حد ما بطريقته الخاصة ويحتاج الى مجهود خاص للوصول بتلاميذه الى المستوى المطلوب ، وقد يعجز في بعض الأحيان عن السير معهم الى

نهاية المستوى التعليمي المطلوب وهو مستوى الصف السادس الابتدائي تقريبا ، كما لاتساعده ثقافته المحدودة في تدريس جميع المواد وخاصة تدريس أو تحفيظ القرآن الكريم والتربية الدينية بفروعها المختلفة .

(ج) اما المستوى الثالث : وهم كثرة في بعض المواقع ويضمون ائمة المساجد ومحفظي القرآن الكريم والمأثونين وغيرهم من النوعيات الأخرى ، ومستواهم الثقافي لا يمكنهم من الأداء المناسب ولا يخرجون عن كونهم ملقنين للدروس ، وقد يكون ممن يهتم بتحفيظ القرآن الكريم وتعليم القراءة والكتابة فقط دون باقى المواد التي لا يستطيع العطاء فيها حيث أن إلمامه بها محدود .

وهذا ويوضح البيان التالي نوعيات المدرسين العاملين في هذه المدارس والنسبة المئوية التي تمثلها كل نوعية من عدد المدرسين الإجمالي الذي تم حصره والبالغ نحو ١٣٤٠ مدرسا :

مدرسون عاملون	٢٩,٦ %
محفظ القرآن	٢٥ %
موظف	٢١,٧
نوعيات أخرى	٨,٤ %
إمام مسجد	٧ %
مدرس متقاعد	١٠,٤ %
مكلف بالخدمة العامة	٢,٤ %
مأثون	٤,٥ %
إجمالي	١٠٠ %

هذا وقد لجأت بعض المديريات التعليمية الى الاستعانة بالمدرسين القدامى « المحالين الى التقاعد » وذلك في محافظات الغربية – والمنوفية – والقليوبية – والشرقية – والفيوم – وبني سويف – والمنيا ( وهي في المقدمة بالنسبة للاستفادة من هذه الفئة ) واسيوط وقنا .

كما ان هناك محافظات محدودة استعانت بمكلفي الخدمة العامة وهي « الغربية – كفر الشيخ – الدقهلية – بني سويف – واسيوط » .

هذا وتأتى محافظة البحيرة فى طليعة المحافظات التى استعانت بمحفظى القرآن الكريم .

أما بالنسبة للمدرسين التربويين فقد استعانت بهم معظم المحافظات باستثناء محافظات بور سعيد - السويس - البحر الأحمر - سيناء . وقد قامت بعض المديرىات التعليمية بعقد برامج تدريبية لهؤلاء المعلمين قبل بدء الدراسة ، ذلك أن التدريس فى هذه المدرسة يتطلب إعطاء عناية فردية للمدرسين وخبرة فى تصنيف المجموعات ومتابعة تقدم الدارسين وغيرها من المهارات التى لا يتمكن الفرد العادى من أدائها بسهولة .

### الخطه الدراسيه والمنهج والكتب :

#### ١ - الخطه والمنهج :

أشارت تقارير المديرىات التعليمية الى أن الخطه الدراسيه الأسبوعيه مناسبة من حيث عدد الحصص فى جملتها وفى توزيعها على مواد الدراسة الا أن مدة السنوات الثلاث المقرره للدراسة غير كافيه لاستيعاب الدارسين - الذين يبدأون من أول السلم - للمناهج المقرره والوصول بهم الى المستوى المطلوب ، ومن ثم اقترحت بعض المحافظات زيادتها عاما آخر لتصبح أربعة أعوام وفى هذه الحالة تخصص سنة كامله لدراسة المستوى الأول من الحلقة الأولى باعتباره أساسيا فى ارساء قواعد العمليه التعليميه وفى تدريب التلميذ على القراءة والكتابة ومبادئ الحساب ، أى ما يقابل منهج الصف الأول من المرحله الابتدائيه ، ويخصص عامان لدراسة المستوى الثانى من الحلقة الأولى والمستويين الأول والثانى من الحلقة الثانیه والمستوى الأول من الحلقة الثالثه ( برنامج نصف عام لكل مستوى ) ثم يخصص العام الرابع بأكمله للمستوى الثانى من الحلقة الثالثه لأهميتها فى التأهيل لدخول امتحان الشهاده الابتدائيه .

على أن المجلس لا ينصح بتنفيذ مثل هذا الاقتراح فى الوقت الحاضر ، ويحسن إعطاء الفرصه لمدرسة الفصل الواحد لتثبيت فعاليتها على أساس السنوات الثلاث كما هو متبع حاليا .

٣٠٠

### (ب) الكتب :

لا توجد كتب بذاتها لاية مادة أو مستوى تعليمى فى المدرسة ذات الفصل الواحد وإنما يستفاد بالفائض من كتب المرحله الابتدائيه . وتعانى المدارس ذات الفصل الواحد من ذلك ، فإن الكتب لا تصرف لدارسيها قبل الانتهاء من صرف الكتب لجميع التلاميذ بالمدارس الابتدائيه ، ولطبعى أن هذا الصرف يتأخر كثيرا أو لا يتم كلية اذا استنفدت المدارس الابتدائيه جميع الكتب فى جميع المواد أو فى بعضها أحيانا وهذا وضع ننصح بضروره تلافيه .

وتفيد التقارير أن الكتب التى توزع فى أغلب الأحوال بانتظام فى كتب الصفين الأول والثانى فقط أما كتب باقى المستويات التعليميه فهى تصل متأخرة جدا أو لاتصل بالمره رغم وجود كشوف المقررات الخاصه بمدارس الفصل الواحد .

### الإشراف والتوجيه والمتابعة :

تم تعيين رئيس قسم بكل مديريه تعليميه وذلك فى منتصف العام الدراسى ١٩٧٧/٧٦ .

ويقوم بالتوجيه والمتابعه موجه القسم الذى تقع هذه المدارس فى نطاق عمله ، الا أن بعض المديرىات اسندت هذه المهمه الى موجهى تعليم الكبار والبعض الآخر خصص موجهين لهذه المدارس بينما خصصت القيم مثلا موجهها بكل اداره تعليميه .

كما تم ربط كل مدرسه ذات فصل واحد بالمدرسه الابتدائيه القريبه منها ، وأن كان هذا الربط لم يأت بثمره فى بعض الأحوال نظرا لعدم تحديد مسئوليات ناظر المدرسه الأم . وإحكاما لعمليه الإشراف والتوجيه والمتابعه من هذه القيادات وتحديد مسئولياتها تجاه هذه المدارس ، اتفق على أن تتم هذه العمليه الهامه على التوجيه الآتى :

١- يتولى رئيس القسم المختص بكل مديريه تعليميه عمليه الإشراف العام والتخطيط والمتابعه .

٢- يقوم موجه القسم بالتوجيه والمتابعه لهذه المدارس جنبها الى جنب مع المدارس الابتدائيه النظاميه وتحسب هذه الفصول ضمن نصابه

من الفصول التي يتابعها تحت إشراف رئيس القطاع على أن يوافي رئيس القسم المختص بصورة من تقارير متابعته لهذه المدارس .  
٣ - يشرف ناظر المدرسة الأم على مدرسة الفصل الواحد التابعة لمدرسته .

#### مشكلات الإشراف والمتابعة :

ما زالت مشكلة زيارات المدارس قائمة في معظم المديرية التعليمية وخاصة تلك المناطق المتنامية الاطراف أو المناطق النائية نظرا للصعوبة الكبيرة التي تواجه المتابعين والمشرفين في الوصول إليها ، وعدم وجود وسائل المواصلات مما يضطرون معه الى استخدام مواصلات خاصة تكلفهم الكثير .

#### التجهيزات :

ما زالت تلك المدارس تفتقر الى الأثاث اللازم إما بسبب عجز الأهالي عن تدبيره أو عدم وجود أثاث زائد عن حاجة المدارس الابتدائية يمكن أن تزود به هذه المدارس ، حيث يضطر التلاميذ الى الجلوس على الأرض مما يعوق عملية الكتابة أو يحرمهم من اكتساب العادات السليمة سواء في الجلسة أو النظافة كما تفتقر بعض المدارس إلى وجود سيورات .

ولما كان لهذا النوع من المدارس وضعه الخاص من حيث وجوده في مقر غير حكومي والعاملون فيه ليسوا موظفين دائمين فلقد واجهت المديرية صعوبات في تلافى ذلك في ظل القواعد المالية والإدارية القائمة ، لذا يقترح وضع أسلوب خاص لهذه المدارس وتبسيط الاجراءات المخزنية .

#### التدريب المركزي :

قامت الوزارة بعقد برنامجين تدريبيين للقادة العاملين بمدارس الفصل الواحد وذلك بهدف توضيح الرؤية أمام هؤلاء القادة وخاصة رؤساء الأقسام الجدد الذين تولوا مسؤولية هذه المدارس بالمحافظات المختلفة - وقد انتهى البرنامج الأخير بالتوصيات الآتية :

\* ان يعاد النظر في مناهج المدارس ذات الفصل الواحد في ضوء

#### الضوابط الآتية :

- ان تتفق من حيث الاطار العام مع مناهج المدرسة الابتدائية النظامية وخاصة من حيث حدود المستوى التعليمي المفترض في نهاية كل حلقة من حلقات الدراسة .

- ان يوجه المنهج توجيها بيثيا .

- ان يصطبغ بالضرورة بصيغة عملية .

- ان يراعى الترابط والتكامل بين المواد الدراسية .

\* ضرورة وضع كتب دراسية خاصة بالمدارس ذات الفصل الواحد

تتمثل فيها الموصفات الآتية :

- أن تشمل موضوعات تناسب البيئات المختلفة .

- أن تشمل تدريبات عملية متنوعة .

- أن تتمثل فيها موصفات الكتاب الجيد .

- أن تثير تفكير التلميذ ونشاطه .

- أن تترابط فيها المواد الدراسية المختلفة .

\* اعداد أدلة للمعلم لكل مادة دراسية .

\* الاهتمام بتزويد هذه المدارس بالوسائل التعليمية الضرورية على

ان تستغل فيها خامات البيئة المحلية بقدر الامكان .

\* وضع نماذج اختبارات تصنيفية للاستعانة بها في تحديد

مستويات الدارسين .

\* تصميم بطاقات تقويم تتابع من الموجه ومن رئيس القسم وتقارن

باستمرار بواقع مستوى التلميذ وتراجع على دفاتر المكتب .

\* التأكيد على ضرورة إشراك الأجهزة المختلفة في المحافظات

كالإدارة المحلية والازهر والشئون الاجتماعية والصحة في دفع عجلة

المشروع على ان يظل لإشراف الفعلي لمديريات التربية والتعليم .

\* التجاوز عن شرط زيادة السن عند التحاق تلميذ المدرسة ذات

الفصل الواحد بالصف المناسب لمستواه التعليمي بالمدرسة الابتدائية

النظامية .

\* يجب أن يكون تحويل تلاميذ المدارس ذات الفصل الواحد إلى

الصفوف المناسبة تحت مسئولية رئيس قسم المدارس ذات الفصل الواحد بالمحافظة .

\* التأكيد على التوجيه بصرف مكافأة لناظر المدرسة الأم نظير إشرافه على المدارس ذات الفصل الواحد ، على أن يكون جهده في الإشراف موضع الاعتبار عند وضع تقريره السنوي .

\* التأكيد على حل مشكلة المواصلات للمشرفين بطريقة تيسر المتابعة الجادة .

\* ضرورة عقد برامج تدريبية محلية سنويا للموجهين ونظار المدارس الأم لتقييم المشروع ودفع عجلة تقدمه .

\* ضرورة عقد برامج تدريبية محلية سنويا للمدرسين العاملين بهذه المدارس تركز على طرق الأداء وسبل التغلب على المشكلات ، ويدرب فيها الدارسون عمليا على طرق التدريس والتقييم وإعداد الدروس وتصنيف الدارسين ، الخ ، على أن يستغرق البرنامج ثلاثة أسابيع على الأقل مع مراعاة نوعيات الدارسين والطبيعة الخاصة للعمل في هذه المدارس .

### توصيات جديدة

على ضوء ماورد بهذا التقرير يوصى المجلس بالآتي :

\* الاستعانة بالاجهزة والتنظيمات المحلية والشعبية بالمحافظات في القيام بعمليات الدعوة والإعلام والتوعية عن هذه المدارس وأهميتها وحل المشكلات التي تعترضها ، ويمكن أن يتم ذلك بالتنسيق مع المديريات التعليمية وفق خطة واضحة ومحددة المعالم .

\* التأكيد على مراعاة الأهداف المحددة للمدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين وذلك بعدم الخروج عليها حتى لا تنقلب الى مدرسة ابتدائية تقليدية .

\* التأكيد على أهمية الاستعانة بالمعلمين القدامى - المحالين الى التقاعد - كلما كان ذلك ممكنا مع الاستعانة بالعناصر الأخرى وتدريبهم التدريب اللازم .

\* وضع دليل للمعلم بهذه المدارس على ضوء الخبرة المكتسبة من

تطبيق التجربة في الفترة السابقة .

\* كان دليل العمل قد اقترح ثلاث سنوات للدراسة في هذه المدرسة على أساس ثلاث مستويات كل منها يشمل صفين دراسيين ( كاملى الأمية - الملمين بمبادئ القراءة والكتابة - القادرين على القراءة والكتابة والعمليات الحسابية ) ، ولكن نظرا لتفاوت أعمار الدارسين ومستوياتهم التعليمية ، يوصى المجلس بأن تكون هناك مرونة كافية للنقل من مستوى دون التقيد بفترة زمنية معينة .

\* فيما يتعلق بالكتب الدراسية يوصى المجلس بضرورة الاستعانة في الوقت الحالي بكتب التعليم الابتدائي بشرط توفيرها للدارسين ، مع التخطيط لكي تكون لهذه المدارس كتبها المستقلة ، على أن تكون متدرجة في مستواها بحيث تصلح لأكثر من مستوى تعليمي واحد ، ويتم تأليفها في ضوء الخبرات والتجارب بهذه المدارس .

\* فيما يتصل بالتجهيزات ، فعلى الرغم من أن هذه المسئولية تقع على هاتق وزارة التربية والتعليم ، فإن المجلس يوصى بتعاون أجهزة الحكم المحلي والمنظمات الشعبية والتعاونية لاكتمال تأثيث المدرسة ذات الفصل الواحد أو الفصلين بكافة التجهيزات المطلوبة .

\* أن تتعاون أجهزة الحكم المحلي بالمحافظات مع مديريات التربية والتعليم للعمل على تدبير وتسيير وسائل الانتقال لمتابعة هذه المدارس حتى يتحقق الهدف من أنشائها .

\* أن تسيير عمليات المتابعة والتوجيه بالنسبة لهذه المدارس جنباً الى جنب مع المدارس الابتدائية النظامية ، مع العناية بالمكافآت التي تمنح للقائمين على هذه المدارس من موجهين ومعلمين ونظار المدارس الابتدائية الأم ، وذلك برفع هذه المكافآت حتى تكون حافزا لهم على الأداء الجيد للعمل .

\* تقديم التغذية لتلاميذ هذه المدارس وبخاصة في الجهات التي تعطى فيها تغذية لتلاميذ المدارس الابتدائية النظامية .

\* الاستعانة بالوسائل التعليمية المرتبطة بالبيئة في هذه المدارس .

\* بالنسبة للمحافظات التي لم تفتح جميع الفصول المقررة لها

عملية محو الأمية في القرى ، واستكشاف أثرها على عائد العملية التعليمية ، واقتراح أنسب الحلول للتغلب عليها .

وقد روعى في اختيار القرية التي تجرى بها التجربة : أن تمثل الريف المصرى ذا الطابع السائد ، ألا يكون قد سبق إجراء تجارب لمحو الأمية بها .

كما رأت الشعبة ، أن التخطيط السليم لهذه التجربة يقتضى إجراء مسح شامل للجوانب الجغرافية والسكانية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية ، وأجريت عملية المسح لثلاث قرى من محافظة الجيزة ، وتحليل البيانات التي توصلت إليها الدراسة ، وقع الاختيار على قرية ترسا بمحافظة الجيزة للأسباب الآتية :

- أنه لم يسبق أن أجريت بها تجارب لمحو الأمية من قبل .
- أنها تمثل الريف المصرى في صورته الطبيعية .
- توافر القيادات المستنيرة ، واستجابة عدد كبير من الشباب المثقف للإسهام في التجربة .

وقد صممت التجربة على أساس فتح ثمانية فصول على النحو الآتى :

عدد

٢ فصل للتلفزيون .

٤ فصل للذكور .

١ فصل للاناث .

١ فصل مشترك ( اناث وذكور ) .

وبدأ التنفيذ تحت اشراف خاص ، وباهتمام غير عادى من القيادة التعليمية بمحافظة الجيزة بتاريخ ٢٤ / ١ / ١٩٧٦ ، بواقع ٣٦ دارسا بكل فصل من الفصول الثمانية ، واستمرت الدراسة حتى ١ / ٢٦ / ١٩٧٧ ، حيث عقد الامتحان النهائى .

وبالرغم من الامتعام البالغ ، وتوفر كل الإمكانيات المتاحة لأحكام التجربة ، والمتابعة المستمرة لسير الدراسة ، الا أن تقويم عناصر

٣.٣

يوصى المجلس في هذا الشأن بأن تقوم وزارة التربية والتعليم بدراسة الأسباب التي حالت دون فتح الفصول المقررة ووضع العلاج اللازم لذلك خصوصا اذا كانت نسبة الامية مرتفعة في هذه المحافظات .

\* لما كانت النتائج الأولية للتجربة تشير الى أنها تمضى في طريقها الى تحقيق الهدف المنشود ، فإن المجلس يرى إعادة النظر في خطة التعليم العام في السنوات القادمة بهدف التوسع في انشاء هذه المدرسة سنويا ، وذلك لمواجهة الأعداد الكبيرة ممن حرروا من التعليم في الماضي ، أو تسربوا من المدرسة الابتدائية قبل نهاية المرحلة .

## تقويم تجربة محو الأمية بقرية ترسا

لما كانت مشكلة الامية من القضايا الهامة التي تعنى بها الدولة والتي يتصدى لها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، بالدراسة والبحث لوضع خطة شاملة للقضاء عليها ، فقد رأى أن أهمية البحث العلمى تستلزم إجراء دراسة ميدانية واقعية ، لقياس أبعاد المشكلات التي تواجه العمل ، والتي تسبب تعويق الجهود ، التي تبذلها الدولة في هذا المجال .

وانطلاقا من هذا المفهوم ، اتجه تفكير المجلس إلى إجراء تجربة لمحو الأمية في قرية قريبة من القاهرة ، على أن تجرى في ظروف طبيعية للتعرف على الصعوبات والمعوقات الميدانية ، التي قد تصاحب

(د) أن دروس التلفزيون التي يفترض أنها أكثر تشويقاً من الدروس التقليدية التي تقدم في الفصول العادية ، لم تكن تشد انتباه الدارسين إطلاقاً .

(هـ) أن مشكلة انقطاع التيار الكهربائي قبل أو أثناء عرض الدروس التلفزيونية ، تعد من المشكلات التي يستحيل إيجاد حل لها ، والمعروف أن ضياع فرصة مشاهدة حلقة واحدة من السلسلة التعليمية على الدارسين ، يؤثر على فهم ما يليها من حلقات لأن عملية برمجة السلسلة تعنى بناء المنهج الدراسي ، درساً فوق الآخر ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خلل في بناء العملية التعليمية كلها إذا سقطت بعض حلقاته . ونتيجة لكل هذه العوامل مجتمعة ، تعثر فصلا التلفزيون تعثراً كبيراً وبدأ دارسو الفصلين في التسرب لفصول التجربة الأخرى ، أو يتركوا الدراسة نهائياً ، ودعا ذلك إلى إلغاء فصلي التلفزيون بعد نحو شهر من بدء التجربة ، وضم من تبقوا من الدارسين إلى الفصول الأخرى .

#### ثانياً : هيئة التدريس :

كان من أهم أهداف التجربة ، استكشاف فئات المعلمين الذين يمكن أن يكون إسهامهم أكثر فاعلية في محور الأمية بالريف المصري ، وقد رأى أن النوعيات الأساسية من المعلمين الذين يحتمل توافرهم للعمل في هذا الميدان بالريف هم :

- المدرسون المؤهلون تربوياً من معلمى المرحلة الابتدائية .
  - المدرسون القدامى من المؤهلين تربوياً والذين أحيلوا إلى التقاعد .
  - المثقفون من الشباب من طلبة الجامعات وبنو المعلمين والموظفين .
  - المدرسات اللاتي يعملن في البيئة المحلية أو يقمن فيها .
- وقيست فاعلية النوعيات المختلفة من هؤلاء المعلمين من جوانب تربوية متعددة بالإضافة إلى نتائج الدارسين في الامتحان . واتضح من وقائع التجربة - الحقائق التالية :

- أن أكثر فئات المعلمين فاعلية هي فئة المدرسين القدامى من

التجربة أظهر كثيراً من المشكلات والصعوبات والسلبيات التي واجهت التجربة ، كما أوضح دلالات ومؤشرات كان لها تأثيرها على النتائج النهائية التي أسفرت عنها التجربة .

#### عناصر تقويم التجربة

أولاً : استخدام التلفزيون في فصلين من فصول

#### التجربة :

عند تصميم التجربة ، رأى أن يتم تزويد فصلين من فصولها بجهازى تلفزيون بقصد تجريب عملية استخدام التلفزيون في تعليم الأميين الكبار . وحتى يكون تجريب هذين الفصلين قائماً على أساس تمثيل الظروف المشابهة لمراكز المشاهدة التلفزيونية التي يديرها التلفزيون تماماً ، فقد تم تدريب اثنين من المدرسين أحدهما تربوى والآخر غير مؤهل رائدين للمشاهدة ، وقد وضع الفصلان في دائرة الضوء أثناء عملية المتابعة ، بهدف الوصول إلى الحقيقة حول مدى فاعلية استخدام التلفزيون في محو أمية الكبار ، وهي قضية يثار حولها الخلاف بين المختصين في الوقت الحاضر .

وقد اتضح من سجلات رصد التجربة ومتابعتها ما يلي :

(أ) أن دروس محو الأمية بالتلفزيون ، لا تعد الإعداد الذي يكفل تعويض النقص في المعلمين المؤهلين في ميدان محو الأمية ، لا من حيث المادة العلمية ولا التقديم ، ولا العرض الفني ، ولا استخدام إمكانات التلفزيون من الوسائل التعليمية ، وغيرها من امکانات .

(ب) أن بعض الدروس التي قدمت كانت مليئة بالأخطاء ، وبخاصة في مادة الحساب .

(ج) أن رائدى المشاهدة اللذين أعدا لمساعدة الدارسين على استقبال الدروس التلفزيونية بالتمهيد للدرس ، ثم التعليق عليه ، وإضافة تدريبات جديدة وإعطاء واجبات منزلية ، لم يتمكنوا من أداء هذا الواجب ، إما لأنهما لم يفهما أغراض الدروس نتيجة لقصور في إعدادها أو لعدم كفاية تدريبهما .



– أن أقسام محو الأمية تتبع إدارات التعليم الابتدائي في المحافظات .

– أن المدرسة الابتدائية هي المقر الرئيسي لعمليات محو الأمية في الريف حتى وقتنا هذا .

– أن الغالبية العظمى من مدرسي المرحلة الأولى مؤهلون تربوياً .

– أن كل مدرسي المرحلة يمتازون بخبرة علمية قد لا تتوافر لدى غيرهم في تعليم القراءة والكتابة والحساب .

– أن كثيراً من مدرسي المرحلة الأولى يقطنون في القرى التي يعملون بها أو قريباً منها .

– أن معظم مدرسي المرحلة الأولى من الريف ، ويمتازون بالفهم العميق للبيئة الريفية ومشكلاتها وظروفها .

غير أن هذه الاعتبارات تقابلها حقائق ما ينبغي أن يحجبها الاقتناع بصلاحية مدرسي المرحلة الأولى ، وكفايتهم وخبرتهم .

#### الحقيقة الأولى :

أن عدداً من مدرسي هذه المرحلة لا تقنعهم المكافأة الشهرية ، حيث أنهم يستطيعون تحقيق دخول تقدر بأضعاف هذه المكافأة عن طريق الدروس الخصوصية .

#### الحقيقة الثانية :

أن مدرس المرحلة الأولى إذا ما أدى واجبه في تعليم الصغار نهائياً ، كان في ذلك ما يكفيه جهداً ومشقة ، فإذا كان عمله يمتد في المدرسة إلى فترة ثانية – في حالة العجز في عدد المدرسين – كان ذلك إنهاكاً مضاعفاً لقواه الجسدية والذهنية ، فإذا ما طُلب بعد ذلك بالعمل في محو الأمية ، أصبح من المستحيل أن تتوقع منه عطاء مؤثراً في هذا المجال .

#### الحقيقة الثالثة :

أن العبرة في العمل في مجال محو الأمية ليست في الكفاية والخبرة والتأهيل فقط ، بل في الإيمان بالهدف الوطني والإنساني الذي تنطوي

المؤهلين تربوياً والذين أحيلوا إلى التقاعد ، فقد أثبتت هذه الفئة تفوقها على الفئات الأخرى من المعلمين ، وربما يرجع ذلك إلى خبرتهم الطويلة في هذا الميدان ، وإلمامهم بشتى جوانب العملية التعليمية وحرصهم على تحمل المسؤولية والانضباط ، هذا بالإضافة إلى البعد النفسي من تأكيد لذاتهم بين مجتمع من المدرسين المحدثين والمتقنين من الشباب .

– الفئة التالية من المعلمين ، هي فئة المثقفين من شباب القرية ولكن بالرغم من الحماس الذي يبدو على هذه الفئة والتمسك بالمبادئ والمثل والقيم الخلقية في العمل إلا أنهم :

(أ) قبلوا أن يتقاضوا مكافأة شهرية أسوة بتلك التي تمنح لمدرسي التجربة .

(ب) كان بعضهم يتوقف عن العمل إما لظروف امتحاناتهم أو للرغبة في قضاء إجازة خارج القرية ، أو لأية ظروف أخرى .

(ج) حاول بعضهم الاشتراك في بعض عمليات الغش في الامتحان التجريبي .

(د) اتخذ بعضهم موقفاً مندفعاً تجاه المدرسين المؤهلين والمشرفين ولم يستطيعوا ربما لحدثة السن – أن يكييفوا أنفسهم للعمل مع زملائهم المدرسين من الفئات الأخرى .

– وفي المستوى الثالث من المفاضلة تأتي فئة المعلمين المؤهلين من مدرسي المرحلة الأولى .

وقد تبين من سير وقائع التجربة ، أن استجابة أفراد هذه الفئة من المعلمين ، كادت تكون منعدمة ، وربما كانت هذه الفئة بالذات سبباً في تعثر التجربة ، وعدم تحقيق بعض أهدافها الهامة ، نتيجة لعدم انتظامهم أولاً ، ثم انقطاعهم ثانياً .

والواقع أن هذه الظاهرة لها خطورتها ، وأهميتها ، فمعلمو المرحلة الأولى هم المصدر الأساسي للقوى البشرية التي تعمل في مجال محو الأمية لاعتبارات عديدة منها :

عليه عملية محو الأمية .

– أما عن فئة المدرسات المؤهلات اللائي يعملن في البيئة أو يقمن فيها ، فهي لا تختلف كثيرا عن فئة المدرسين المؤهلين التي سبق الحديث عنها ، بل ان المشكلة ربما تكون أكثر تعقيدا ، حيث تستطيع المدرسة أن تجد – في الوقت المناسب – حججا قد تبدو أكثر إقناعا من حجج المدرس لترك العمل والتخلي عنه ، ويعزز هذا الافتراض ما حدث بالفعل بالنسبة لثلاث مدرسات تعاملن مع التجربة ، وكانت أسباب انقطاعهن عن العمل منحصرة فيما يلي :

– الخوف من الانتقال بعد انتهاء الدراسة الى المنزل .

– عدم موافقة الزوج على الاستمرار في العمل .

– عدم توافر المواصلات .

وعلى أية حال فإن نتائج التجربة لا تشير إلى إمكان الاعتماد على المدرسات المؤهلات اللائي يعملن في البيئة في عملية محو الأمية وحدهن .

ثالثا : الإشراف والمتابعة والتسجيل :

لقد أتت لهذه التجربة أن يشرف عليها من الناحية التنفيذية قيادة تعليمية على أعلى مستوى أعطت جانبا كبيرا من وقتها وجهدها لحل المشكلات التي تواجه العمل بالتجربة .

على أن هذا الاهتمام لم يمنع من ظهور بعض نواحي الخلل في نظام الإشراف والمتابعة ، وقد تمثل هذا النظام الإشرافي في ثلاث وحدات هي :

– لجنة المتابعة الممثلة لشعبة محو الأمية وتعليم الكبار بالمجلس .

– الإدارة التعليمية المحلية .

– رئيس وأعضاء قسم محو الأمية وتعليم الكبار بمديرية التربية والتعليم بالجيزة .

ومن سرد وقائع التجربة بالتقرير التفصيلي – يتبين قصور الإدارة التعليمية المحلية في أداء الواجب ، ونتيجة لسلبية هذه الإدارة – إلى حد ما – تعثر كثير من الأعمال الإدارية والمالية التي تعد العصب الرئيسي للعمل في فصول محو الأمية .

ومجمل القول أن نظام الإشراف والمتابعة على المستوى المحلي لم

٣٠٦

يكن إيجابيا بالصورة المطلوبة وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها :

– المنافسة غير الظاهرة بين بعض المسؤولين على احتواء المشروع .

– عدم توافر وسائل المواصلات التي تيسر حركة المتابعة والإشراف

وخاصة أثناء الدراسة الليلية .

– عدم إدراك أغلب المسؤولين في هيكل الإشراف لأهمية الانضباط

في المشروعات التجريبية الميدانية بصفة خاصة وفي مجال محو الأمية بصفة عامة .

رابعا : التجهيزات :

ان المقصود بالتجهيزات في فصول محو الأمية كل ما يستلزمه

العمل الفني والإداري من متطلبات مثل الكتب والأدوات الدراسية والأثاث

ووسائل الاضائة وغيرها .

ويوجه عام فإن التجربة لم تصادف عقبات أو معوقات ذات أثر كبير من هذه الناحية بفضل السرعة الفائقة التي كانت تصدر بها قرارات التجهيزات من السادة المسؤولين بالمحافظة إذا ما تفاخينا عن تأخير وصول المقاعد المناسبة لأقسام دارسي محو الأمية لاستبدالها بمقاعد المدرسة الابتدائية – مقر التجربة – والتي لا تتناسب مع أجسام دارسي محو الأمية – كذلك عدم إمكان التغلب على مشكلة انقطاع التيار الكهربى ، وكان من الممكن التغلب عليها بصرف المطلوبات اللازمة ، إلا أن اجراءات صرفها من مخازن مديرية التربية والتعليم لم تتم حتى نهاية التجربة .

خامسا : حوافز الدارسين :

لقد دلت التجربة – نتيجة لمتابعة الدارسين وعلى أساس إحصائى -

على أن الدافع الأكبر للتعليم لدى الأميين الكبار هو حصولهم على شهادة

محو الأمية بغية تقديمها إلى جهات عملهم حتى لا تخيب عليهم فرصة

الترقى والملاوة طبقا للقانون ٦٧ لسنة ٧٠ ثم تأتي الدوافع الأخرى

الاقتصادية والاجتماعية والدينية والشخصية في المرتبة التالية بالنسبة

للحافز الخاص بالعمل .

وقد اتفق على تقوية هذه الدوافع بما يطلق عليه اسم ( الحافز ) وهو

إما مادي أو معنوى ، وقد وضعت الحوافز في حسابات المشروع

وترجمت عمليا إلى :

- حفلات ترويحية .

- عروض سينمائية .

- أمسيات ثقافية .

- مكافآت مالية رمزية .

وقد كان مقروا تنفيذ البنود الثلاثة الأولى خلال العطلة التي تقر أن تمنح للدارسين بعد الامتحان التجريبي ، بهدف ربطهم بالمشروع خلال فترة العطلة وبإشعارهم أن الدراسة لم تنته ، ولكن تعذر تنفيذ البنود المذكورة مما كان سببا في امتداد العطلة الى أجل أطول مما قدرته التجربة وانقطاع عدد كبير من الدارسين عن الفصول نهائيا كما تشير الى ذلك النتائج الاحصائية لمتابعة الدارسين .

سادسا : النواحي الفنية في تعليم الأميين بفصول التجربة :

لقد كانت المناهج المطبقة في فصول التجربة هي مناهج وزارة التربية والتعليم التي تنفذها في الفصول العادية ، ورغم أن هذه المناهج لا ترقى إلى مستوى نهاية الصف الرابع تماما ، إلا أن نسبة غير قليلة من الدارسين لم تتمكن من استيعاب مواد المنهج في فترة الشهور التسعة التي استغرقتها الدراسة بفصول التجربة .

ومن خلال عمليات المتابعة ، لوحظ أن الكتب المقررة غير جذابة ، ولا تثير اهتمامات الدارسين الكبار ، ولا تنبع من حياتهم بالاضافة الى انها كبيرة الحجم بصورة قد تؤدي الى شعور الأمي الكبير بالخجل من حملها بين أهالي القرية - وفيما يتعلق بطرق التدريس فقد تركت الفرصة مفتوحة لكل مدرس لاختيار الطريقة التي يعتقد أنه يتقنها ، ومن الملاحظ أن المعلم في محو الأمية هو بطل العملية التعليمية ، فإذا ما أحسن تدريبيه وتزويده بأفضل الطرق التعليمية جاء عائد العملية التعليمية على المستوى المطلوب .

سابعا : تسرب الدارسين :

لقد ثبتت قوائم الدارسين في شهر مارس ١٩٧٦ حيث بلغ العدد الاجمالي ٢٨٨ دارسا بعد أن كان ٣٥٦ دارسا في بدء التجربة ، وكان بيان نسبة المتسربين شهريا كالاتي :

٩٠ ٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر مارس .

٣٣ ٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر ابريل .

٣١ ٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر مايو .

٤٢ ٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر يونيو .

٤٨ ٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر يوليو .

٥٥ ٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر أكتوبر .

٥٥ ٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر نوفمبر .

٥٠ ٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر ديسمبر .

ومن حصر لأسباب التسرب التي أسفرت عنها نتائج التجربة بدت

الأسباب الآتية :

- ضعف دوافع الدارسين الإيجابية للتعليم وأهمها الدافع

الاقتصادي .

- وجود دوافع سلبية كالخجل أو عدم الاقتناع بجدوى التعليم في

الكبر ، أو أن للتعليم قيمة في الحياة اليومية .

- عدم وجود إمكانات تشجع الدارسين على الاستمرار في الدراسة

أو تجذبهم اليها .

- عدم توافر المدرسين الذين يشعرون بمسئولياتهم تجاه الدارسين .

- عدم وجود الكتاب الذي يجذب الدارسين الكبار ويشجعهم على

المضي في التعليم .

- مشاغل العمل والعلاقات الاجتماعية التي تعد في نظر الدارس

الكبير أهم من الدراسة .

ثامنا : الامتحانات :

تم عقد امتحان تجريبي يومي ١٩ ، ٢٠ / ٧ / ١٩٧٦ ، وحضر

الامتحان ١٢٧ دارسا ودارسة من عدد المقيدين في ذلك

الوقت وعددهم ١٩١ دارسا نجح منهم ٨٢ دارسا بنسبة

٦٤ ٪ .

ولوحظ أن ارتفاع نسبة النجاح في هذا الامتحان التجريبي يرجع

للسباب الآتية :

- أن معظم الدارسين استوعبوا الدروس التي أعطيت في هذه

الفترة .

- استبعاد هيئة التدريس للعناصر المحتمل رسوبها في الامتحان .

والواضح أن هذا الانخفاض الكبير في نسبة النجاح ، يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسات السابقة ، من حيث ارتفاع نسبة الاهدار في عمليات محو الأمية التي تسير بالأسلوب التقليدي ، وهذا الاهدار غير قاصر على الجانب المادي فقط بل يتعداه إلى الجانب المعنوي ، من حيث كونه عنصرًا هامًا من عناصر ضعف الثقة في نشاط محو الأمية سواء لدى الأميين أو لدى الرأي العام .

وإذا ما حاولنا أن نستخلص شيئًا من النتائج التي أوردها البيان السابق فقد نجد أمامنا عدة احتمالات يمكن أن يكون بعضها أو كلها سببًا في حدوث هذه الظاهرة ، ومن هذه الاحتمالات :

- ضعف حوافز الدارسين نحو التعليم .
- ضعف حوافز المعلمين نحو الأداء الجاد .
- عدم ملاءمة المناهج والمواد التعليمية .
- هبوط المستوى الثقافي العام في القرية .
- انصراف الدارسين إلى أمور أخرى يعدونها أكثر أهمية من التعليم .
- عدم كفاية المتابعة الفنية والإدارية .
- عدم إدراك المعلمين لخصائص العملية التعليمية في إطار تعليم الكبار .
- عدم استقرار الدراسة نتيجة لتفريق بعض المدرسين وترك البعض الآخر للعمل .

### التوصيات

استعرض المجلس جميع الجوانب التي تناولتها التجربة في ضوء تقرير المتابعة ، وبالرغم من أن هذه التجربة وحدها لا يمكن الأخذ بنتائجها كقضية مسلمة ، بل هي فقط تعطي مؤشرات عامة لما يجري عليه العمل في ميدان محو الأمية ، فإنها عكست أية حال لا تخلو من فائدة .

ونورد فيما يلي التوصيات التي انتهت إليها المجلس في هذا الشأن :

الدعوة والإعلام :

\* اتصال المسؤولين بالجسماء - فضلا عن وسائل الإعلام

- كان المدرسون بالتجربة يلاحظون الدارسين أثناء الامتحان وقد تساهلوا معهم ، وساعدوا البعض منهم على الإجابة الصحيحة ، بالرغم من التنبيه على الملاحظين بعدم السماح بالغش .

وبالنسبة للامتحان النهائي فقد أجرى في يوم ١/٢٦/١٩٧٧ وكان عدد المقيدون الذين تقدموا للامتحان ٢٠٧ حضر منهم ١٢١ دارسا ونجح منهم ٢٥ دارسا بنسبة ١٩,٠٨٪ وجميع الناجحين من الذكور .

كما تقدم أيضا لهذا الامتحان ٥٦ مواطنا من المنازل من غير الدارسين حضر منهم ٣٨ ونجح من بينهم ٢٢ مواطنا بنسبة ٥٧,٨٪ ومعظمهم من العاملين بالقطاعين العام والحكومي .

ويرجع انخفاض نسبة النجاح بالقياس إلى الامتحان التجريبي للأسباب الآتية :

- أن الدارسين لم يستوعبوا الدروس في الفترة التي تلت الامتحان التجريبي علاوة على أنهم كانوا قد نسوا ما تعلموه خلال فترة الإجازة الطويلة والتي امتدت نحو شهرين .
- تسبب المدرسين وعدم الاهتمام بالدارسين .
- تغيير المدرسين من فصل إلى آخر وضم بعض الدارسين إلى فصول غير فصولهم الملقاة .
- تشديد الرقابة أثناء الامتحان .

وبتحليل نتائج الامتحان النهائي طبقا للجدول التالي يتضح أن نسبة الناجحين من الذكور إلى المقيدون أصلا بفصول التجربة هو ٨,٥٪ وإلى المتقدمين للامتحان هي ١٣,٦٦٪ وإلى من حضروا الامتحان فعلا هي ٢٢,٥٢٪ وفي الوقت ذاته لم تنجح واحدة من المتقدمات للامتحان وعدد من ٢٠ دارسة .

بيان	مقيدون	متقدمون	حاضرون	ناجحون
ذكور	٢٩٤	١٨٣	١١١	٢٥
إناث	٦٢	٢٤	٢٠	-
مجموع	٣٥٦	٢٠٧	١٣١	٢٥

– حفلات تروحية .

– عروض سينمائية .

– أمسيات ثقافية .

– مكافآت مالية رمزية .

وقد كان مقرا تنفيذ البنود الثلاثة الأولى خلال العطلة التي تقرر أن تمنح للدارسين بعد الامتحان التجريبي ، بهدف ربطهم بالمشروع خلال فترة العطلة وبإشعارهم أن الدراسة لم تنته ، ولكن تعذر تنفيذ البنود المذكورة مما كان سببا في امتداد العطلة الى أجل أطول مما قدرته التجربة وانقطاع عدد كبير من الدارسين عن الفصول نهائيا كما تشير الى ذلك النتائج الاحصائية لمتابعة الدارسين .

سادسا : النواحي الفنية في تعليم الأميين بفصول التجربة :

لقد كانت المناهج المطبقة في فصول التجربة هي مناهج وزارة التربية والتعليم التي تنفذها في الفصول العادية ، ورغم أن هذه المناهج لا ترقى إلى مستوى نهاية الصف الرابع تماما ، إلا أن نسبة غير قليلة من الدارسين لم تتمكن من استيعاب مواد المنهج في فترة الشهور التسعة التي استغرقتها الدراسة بفصول التجربة .

ومن خلال عمليات المتابعة ، لوحظ أن الكتب المقررة غير جذابة ، ولا تثير اهتمامات الدارسين الكبار ، ولا تنبع من حياتهم بالاضافة الى انها كبيرة الحجم بصورة قد تؤدي الى شعور الأمي الكبير بالخجل من حملها بين أهالي القرية – وفيما يتعلق بطرق التدريس فقد تركت الفرصة مفتوحة لكل مدرس لاختيار الطريقة التي يعتقد أنه يتقنها ، ومن الملاحظ أن المعلم في محو الأمية هو بطل العملية التعليمية ، فإذا ما أحسن تدريبه وتزويده بأفضل الطرق التعليمية جاء عائد العملية التعليمية على المستوى المطلوب .

سابعاً : تسرب الدارسين :

لقد ثبتت قوائم الدارسين في شهر مارس ١٩٧٦ حيث بلغ العدد الاجمالي ٢٨٨ دارسا بعد أن كان ٣٥٦ دارسا في بدء التجربة ، وكان بيان نسبة المتسربين شهريا كالآتي :

٩٠,٥٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر مارس .

٣٣٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر ابريل .

٣١,٥٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر مايو .

٤٢,٥٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر يونيو .

٤٨,٢٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر يوليو .

٥٥,٢٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر أكتوبر .

٥٥,٢٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر نوفمبر .

٥٠,٧٪ من العدد الاجمالي للدارسين في شهر ديسمبر .

ومن حصر لأسباب التسرب التي أسفرت عنها نتائج التجربة بدت

الأسباب الآتية :

– ضعف دوافع الدارسين الإيجابية للتعليم وأهمها الدافع

الاقتصادي .

– وجود دوافع سلبية كالخجل أو عدم الاقتناع بجديوى التعليم في

الكبر ، أو أن للتعليم قيمة في الحياة اليومية .

– عدم وجود إمكانات تشجع الدارسين على الاستمرار في الدراسة

أو تجذبهم اليها .

– عدم توافر المدرسين الذين يشعرون بمسئولياتهم تجاه الدارسين .

– عدم وجود الكتاب الذي يجذب الدارسين الكبار ويشجعهم على

المضى في التعليم .

– مشاغل العمل والعلاقات الاجتماعية التي تعد في نظر الدارس

الكبير أهم من الدراسة .

ثامنا : الامتحانات :

تم عقد امتحان تجريبي يومي ١٩ ، ٢٠ / ٧ / ١٩٧٦ ، وحضر

الامتحان ١٢٧ دارسا ودارسة من عدد المقيدون في ذلك

الوقت وعددهم ١٩١ دارسا نجح منهم ٨٢ دارسا بنسبة

٦٤,٦٪ .

ولوحظ أن ارتفاع نسبة النجاح في هذا الامتحان التجريبي يرجع

للأسباب الآتية :

– أن معظم الدارسين استوعبوا الدروس التي أعطيت في هذه

الفترة .

– استبعاد هيئة التدريس للعناصر المحتمل رسوبها في الامتحان .

والواضح أن هذا الانخفاض الكبير في نسبة النجاح ، يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسات السابقة ، من حيث ارتفاع نسبة الاحترار في عمليات محو الأمية التي تسير بالأسلوب التقليدي ، وهذا الاحترار غير قاصر على الجانب المادي فقط بل يتعداه إلى الجانب المعنوي ، من حيث كونه عنصرا هاما من عناصر ضعف الثقة في نشاط محو الأمية سواء لدى الأميين أو لدى الرأي العام .

وإذا ما حاولنا أن نستخلص شيئا من النتائج التي أوردتها البيان السابق فقد نجد أمامنا عدة احتمالات يمكن أن يكون بعضها أو كلها سببا في حدوث هذه الظاهرة ، ومن هذه الاحتمالات :

- ضعف حوافز الدارسين نحو التعليم .
- ضعف حوافز المعلمين نحو الأداء الجاد .
- عدم ملائمة المناهج والمواد التعليمية .
- هبوط المستوى الثقافي العام في القرية .
- انصراف الدارسين إلى أمور أخرى يعدونها أكثر أهمية من التعليم .
- عدم كفاية المتابعة الفنية والإدارية .
- عدم إدراك المعلمين لخصائص العملية التعليمية في إطار تعليم الكبار .
- عدم استقرار الدراسة نتيجة لتغيير بعض الدارسين وترك البعض الآخر للعمل .

### التوصيات

استعرض المجلس جميع الجوانب التي تناولتها التجربة في ضوء تقرير المتابعة ، وبالرغم من أن هذه التجربة وحدها لا يمكن الأخذ بنتائجها كقضية مسلمة ، بل هي فقط تعطي مؤشرات عامة لما يجري عليه العمل في ميدان محو الأمية ، فإنها عكست أية حال لا تخلو من فائدة .

ونورد فيما يلي التوصيات التي انتهت إليها المجلس في هذا الشأن :

الدعوة والإعلام :

\* اتصال المسؤولين بالجسماء - فضلا عن وسائل الإعلام

- كان المدرسون بالتجربة يلاحظون الدارسين أثناء الامتحان وقد تساهلوا معهم ، وساعدوا البعض منهم على الإجابة الصحيحة ، بالرغم من التنبيه على الملاحظين بعدم السماح بالغش .

وبالنسبة للامتحان النهائي فقد أجري في يوم ١٩٧٧/٢٦ وكان عدد المقيدون الذين تقدموا للامتحان ٢٠٧ حضر منهم ١٣١ دارسا ونجح منهم ٢٥ دارسا بنسبة ١٩.٠٨٪ وجميع الناجحين من الذكور .

كما تقدم أيضا لهذا الامتحان ٥٦ مواطنا من المنازل من غير الدارسين حضر منهم ٣٨ ونجح من بينهم ٢٢ مواطنا بنسبة ٥٧.٨٪ ومعظمهم من العاملين بالقطاعين العام والحكومي .

ويرجع انخفاض نسبة النجاح بالقياس إلى الامتحان التجريبي للأسباب الآتية :

- أن الدارسين لم يستوعبوا الدروس في الفترة التي تلت الامتحان التجريبي علاوة على أنهم كانوا قد نسوا ما تعلموه خلال فترة الإجازة الطويلة والتي امتدت نحو شهرين .
- تسبب المدرسين وعدم الإهتمام بالدارسين .
- تغيير المدرسين من فصل إلى آخر وختم بعض الدارسين إلى فصول غير فصولهم اللغاة .
- تشديد الرقابة أثناء الامتحان .

وبتحليل نتائج الامتحان النهائي طبقا للجدول التالي يتضح أن نسبة الناجحين من الذكور إلى المقيدون أصلا بفصول التجربة هو ٨.٥٪ وإلى المتقدمين للامتحان هي ١٣.٦٦٪ وإلى من حضروا الامتحان فعلا هي ٢٢.٥٢٪ وفي الوقت ذاته لم تنجح واحدة من المتقدمات للامتحان وعدد من ٢٠ دارسة .

بيان	مقيدون	متقدمون	حاضرون	ناجحون
ذكور	٢٩٤	١٨٣	١١١	٢٥
إناث	٦٢	٢٤	٢٠	-
مجموع	٣٥٦	٢٠٧	١٣١	٢٥

الأخرى ومناقشة قضايا الأمية معهم .

\* الاستعانة بالنشاط النسائي على اختلاف فئاته وأنواعه في توعية السيدات والفتيات بالريف .

\* أهمية الاستعانة بالشباب المثقف في الدعوة لمحو الأمية .

استخدام التليفزيون في محو الأمية :

\* التأكيد على ما سبق أن أوصى به المجلس في دورته الثالثة فيما يتصل بدور الاذاعة والتليفزيون في مجالات محو الأمية وتعليم الكبار من تركيز الجهود على متابعة من محيت أميتهم لعدم ارتدادهم ، فضلا عن تدريب معلمى تعليم الكبار والدعوة المركزة المستمرة لإقبال المواطنين على التعلم وتهيئة الراى العام لتبنى قضايا محو الأمية .

ربط محو الأمية بالعمل :

\* الربط بين التدريب للعمل في مهنة معينة تفيد المواطنين في حياتهم ومستقبلهم وبين تعليمهم القراءة والكتابة والحساب خلال التدريب حتى يكون ذلك حافزا لهم على محو أميتهم .

اختيار المعلمين وتدريبهم :

\* أهمية الاستفادة من فئة المعلمين القدامى الذين أحيلوا الى التقاعد ولا يزالون يملكون القدرة على التدريس .

- أهمية الاستفادة إلى أقصى حد من طاقة الشباب المحلى .

\* الاستفادة بمعلمى المرحلة الأولى باعتبارهم الرصيد الأكبر في هذا الميدان مع دراسة كافة المعوقات والصعوبات التى تحول بينهم وبين الاهتمام بهذا العمل الوطنى ، وتذليلها .

\* التأكيد على التوصيات التى سبق أن أقرها المجلس في دورته الثالثة بشأن إعداد معلمى محو الأمية ، حيث أكدت هذه التجربة أهمية ما جاء بالتوصيات فيما يتعلق بإعداد وتدريب المعلمين .

الحوافز :

\* التأكيد على ما سبق أن أقره المجلس بالدورة الثالثة من وضع نظام للحوافز الايجابية والسلبية ، حيث أكدت التجربة أهمية وجود الحافز لدفع العمل قدما الى الأفضل .

اختيار المكان وإعداد التجهيزات :

\* الاهتمام بالمقاعد التى تتناسب مع أجسام الاميين الكبار في حالة استخدام المدارس الابتدائية كفصول لتعليم الكبار ، اذ ان المقاعد الموجودة بهذه المدارس لا تصلح للدارسين الكبار .

\* الاهتمام بالاضاءة المناسبة التى تصلح لفصول الاميين الكبار ، وأن يكون هناك احتياطي لوسائل اضاءة أخرى في حالة انقطاع التيار الكهربائى المتكرر .

الإشراف والمتابعة :

\* التأكيد على أهمية الإشراف والمتابعة المتصلة والجادة تربويا وإداريا وماليا ، اذ لا يكفى أن تفتح الفصول وتترك دون إشراف ومتابعة ، مع الأخذ بنظام العقوبات الرادعة لكل من يتهاون أو يعوق هذا العمل القومى فى الإشراف والمتابعة .

الارتداد إلى الأمية :

\* ان الامتحان النهائى للدارسين بفصول التجربة يؤكد أن الضمان الوحيد لعدم ارتداد المتعلمين الجدد الى الأمية هو الوصول بهم الى المستوى الوظيفى الذى يضمن إكساب الدارس المعارف والمهارات فى القراءة والكتابة والحساب إلى الدرجة التى تمكنه من الاشتراك الفعال فى النشاط الذى يقوم بها جمهور المثقفين فى مجتمعه ، وبالتالي الاستمرار فى التعليم ذاتيا .

الامتحانات :

\* الاهتمام بالامتحانات النهائية فى فصول محو الأمية والتى تؤدي نتيجتها الى الحصول على شهادة محو الأمية ، حتى لا يكون التهاون فى مثل هذه الامتحانات سببا للارتداد الى الأمية .

## مشروع حملة قومية لمحو الأمية

لما كانت مشكلة الأمية من المشكلات الخطيرة التي تشغل بال كل المهتمين بقضايا الوطن سواء من حيث بناء الإنسان المصرى ورفع مستواه أو من حيث التنمية فى مختلف مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية ، وما يعكسه كل ذلك من آثار على إمكانات التطور فى كافة النواحي والمجالات ، فقد أعد المجلس مشروعا لحملة قومية لمحو الأمية فى مصر ، وفيما يلى عرض موجز لأهم مشتملاته :

### معالم المشروع :

- وصف مشكلة الأمية والمناخ الذى تغذيها والرصيد المتراكم من الأميين الكبار والأسباب العامة لتضخم المشكلة ، والجهود الحالية لمحو الأمية فى مختلف جوانبها وتقييم هذه الجهود .

- دواعى القيام بحملة قومية شاملة لمحو الأمية ، وأهداف تلك الحملة والفئات المستهدفة ، والدراسات والتجارب التى استندت إليها .

- إلتطار التنظيمى للحملة ، والعمليات الأساسية فى مرحلة الاستعداد للحملة ثم فى مراحل التنفيذ ، ودور كل من الأجهزة والهيئات المختلفة فى مراحل الاستعداد وفى مراحل التنفيذ .

- متطلبات الحملة : ما يتطلب منها إنفاقا وما لا يتطلب ، والتكلفة التقديرية للحملة ومصادر التمويل .

- إحكام التنفيذ فى الجوانب المختلفة سواء الضوابط المتصلة بالاميين أنفسهم أو تلك المتصلة بالجوانب الإدارية والتنظيمية أو الضوابط المتصلة بالجوانب الفنية للعمل .

الدراسات التى استندت إليها الحملة :

أخذ المجلس فى الاعتبار عند إعداد المشروع كافة الدراسات التى سبق له ان قام بها خلال الدورات السابقة وهى دراسات روعى فى اختيارها ومعالجتها ان تتناول أكثر الموضوعات الحاحا واشدها تأثيرا على مجالات العمل ، وأن يكون التناول واقعيا ونابعا من إمكانات وظروف البيئة المصرية ، وأن يعالج أسباب القصور ويفيد فى النهاية فى وضع استراتيجية لمحو الأمية ، ولم تغفل تلك الدراسات الاستفادة من كل الدراسات السابقة والتجارب فى مصر مالها وما عليها ، وايضا الاستفادة من خبرات الدول المختلفة خصوصا ما يصلح منها لمصر .

وقد اشتملت هذه الدراسات على الموضوعات الآتية :

- دراسة عن منابع الأمية واثرها الخطير على استمرار الأمية واقتراحات فى شأن سد هذه المنابع .

- دراسة عن مدرسة الفصل الواحد لمحو أمية الأبناء ممن تعدوا مرحلة القبول فى التعليم الابتدائى ( ٨ سنوات ) ولم تعد أعمارهم سن المرحلة الابتدائية ( ١٢ سنة ) .

- إعداد وتدريب المعلمين للعمل فى محو الأمية : وقد استهدفت الدراسة معلم محو الأمية من حيث اختياره وإعداد وتدريبه والصفات التى يجب توافرها فيه ، وانتهت الى السياسة التى ينبغى اتباعها فى هذا الشأن .

- دور الراديو والتليفزيون فى علاج مشكلات الأمية واقتراح الحلول التعليمية والإعلامية التى يمكن الاستفادة بها منهما فى هذا المجال .

- الوسائل الكفيلة بدفع المواطنين الاميين إلى استغلال الفرص



سن السادسة يبلغ حوالى ٩٦٤,٠٠٠ طفل أى أن القبول كان بنسبة ٨٦,٤٪ وأن هناك أكثر من ١٢٠,٠٠٠ طفل لم يلتحقوا بالمدارس فى سنة واحدة (٧٨ / ٧٩) يمثلون أحد منابع الأمية .

– عدد المقيدىين بالفرقة السادسة الابتدائية فى عام ١٩٧٨ / ٧٧ بلغ ٦٠٢,١٤٧ تلميذاً ، وكان عددهم قبل ٦ سنوات عند التحاقهم بالفرقة الاولى الابتدائية عام ٧٢ / ٧٣ هو ٧٢٨,٠٠٥ تلميذاً أى بفارق قدره ١٢٥,٩٠٥ يمثلون ١٧,٣٪ تسربوا من المدارس لسبب أو لآخر ، وهذا منبع آخر من منابع الأمية .

– عدد المقيدىين فى الصف السادس الابتدائى عام ١٩٧٨ / ٧٧ بلغ ٦٠٢,١٤٧ تلميذاً نجح منهم فى الشهادة الابتدائية ٤٧٧,٥٥١ تلميذاً بفارق قدره ١٢٤,٥٩٦ تلميذاً لم يحصلوا على الشهادة ونسبتهم ٢٠,٧٪ ويحتمل اضافة الجانب الاكبر منهم إلى رصيد الأمية .

– بالنسبة للأميين الكبار ، فانه طبقاً لتعداد عام ١٩٧٦ فان عدد السكان فى مصر من سن ١٠ سنوات فأكثر كان ٢٧,٦١٦,٤٠٤ بينما كان عدد الاميين فى السن ذاته ١٥,٦١١,١٦٢ بنسبة ٥٦,٥٪ (النسبة فى الذكور ٤٣,٢٪ وفى الإناث ٧١٪) .

### الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية

#### أهداف الحملة بالنسبة للأميين الكبار :

– القضاء على أمية المواطنين فى جميع القطاعات على المستوى القومى ممن يقعون فى السن ما بين ١٤ الى ٣٥ سنة ويقدر عددهم بحوالى ٧ ملايين مواطن ، وقد لوحظ فى تحديد هذه السن أن تشمل الفئة الأكثر انتاجاً سواء من يؤهلون للعمل أو يمارسونه فعلاً ، وأن تتيح هذه الفئة العمرية فرصاً أوسع ومرحلة زمنية أطول لاستثمار الطاقة البشرية المدربة ممن محيت أميتهم ، فضلاً عن انها تتضمن الشباب من الذكور والإناث فى بداية تكوين الاسرة وما بعدها وما لذلك من انعكاسات ايجابية على تعليم الأبناء .

والقضاء على أمية هؤلاء يكون بتعليمهم مهارات الاتصال وتوصيلهم الى المستوى الذى يمكنهم من التعبير عن انفسهم والتفاعل

المتاحة لمحو أميتهم ، وقد تعرضت الدراسة لتحليل عدم إقبال الأميين على محو أميتهم ، وعرض الحلول المناسبة لعلاج ذلك .

– مشكلة الارتداد للأمية لدراسة الحلول الكفيلة بمنع المتعلمين الجدد من الارتداد مرة أخرى للأمية .

– تجربة ميدانية استطلاعية بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم اجريت بقرية ترسا بمحافظة الجيزة لقياس أبعاد المشكلات التى تواجه العمل التنفيذى فى فصول محو الأمية والتى قد تتسبب فى تعثر الجهود المبذولة فى هذا المجال واقتراح الحلول لتلافى نواحي القصور .

– تمويل مشروعات محو الأمية : وكان هدفها الوصول الى تحديد متطلبات العمل ونواحي الانفاق المباشر وغير المباشر وتحديد نفقات تعليم الدارس وفقاً للظروف الاقتصادية والمعيشية الحالية ، واقتراح مصادر التمويل .

– أسس تقويم النواحي الفنية فى مجال محو الأمية ، وذلك فيما يتصل بالمنهج والكتب والطرق والوسائل التعليمية والامتحانات وغير ذلك .

– مؤشرات عن خبرات بعض الدول الأجنبية خصوصاً تلك التى كان لها مجهود ملحوظ فى مجال محو الأمية ، وذلك للاستفادة بهذه الخبرات طالما تتفق مع ظروف مجتمعنا .

#### مشكلة الأمية فى مصر حالياً بالأرقام :

– عدد السكان فى مصر من سن ٦ الى أقل من ١٢ سنة (وهى سن المرحلة الابتدائية) يقدر فى عام ١٩٧٨ بحوالى ٦,٢٨٦,٠٠٠ طفل . كانت تستوعب المرحلة الابتدائية منهم فى العام ذاته (٧٧ / ٧٨) حوالى ٤,٢١١,٠٠٠ طفل بنسبة ٦٧٪ أى أن الفاقد فى هذه الشريحة هو حوالى ٢,٠٧٥,٠٠٠ طفل يشكلون المنبع الأساسى للأمية .

– بالنسبة للقبول بالتعليم الابتدائى ، فإن جملة المقبولين عام ٧٨ / ٧٩ بالفرقة الاولى الابتدائية بمدارس الوزارة والمدارس الخاصة ومدارس الازهر يبلغ حوالى ٨٣٢,٥٠٠ طفل ، بينما عدد الملزمين فى

مع المجتمع ، وذلك بالوصول بهم تعليميا الى مستوى الصف الرابع الابتدائى .

- وهذا لا يمنع من أن يضم لهؤلاء من يرغب من تلقاء نفسه فى محور أميته ممن تجاوز عمرهم ٣٥ سنة .

- تقدر الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ هذه الحملة تنفيذا جادا بعشر سنوات على الوجه الآتى :

\* مرحلة الاستعداد ومدتها سنة واحدة

\* مرحلة التنفيذ ومدتها سبع سنوات .

مرحلة تصفية الجيوب ومدتها سنتان .

الفئات المستهدفة بصفة عامة :

- الأطفال الذين لا تستوعبهم المدارس والذين يتسربون منها وتتولى وزارة التربية والتعليم والازهر فى إطار الحملة القومية الشاملة سد هذه المنايع ، باستيعاب الأطفال الذين سيبلغون سن الإلزام بالمدارس ومنع تسرب من يلتحقون بها ، والمجلس القومى للتعليم دراسات مفصلة عن الاستيعاب والتسرب وتجويد التعليم فى المرحلة الابتدائية ، والمجلس سياسة محددة وتوصيات فى هذا الشأن وردت مفصلة فى التقرير .

وأن تتولى وزارة التربية والتعليم أيضا وضع خطة للتوسع فى مدارس الفصل الواحد التى سبق أن أوصى بها المجلس القومى للتعليم ونفذتها الوزارة بما يغطى أعداد الصبية خارج المدارس النظامية ممن تعدوا سن القبول فى التعليم الابتدائى ولكن أعمارهم لا تتعدى سن المرحلة الابتدائية .

- الصبية الذين تجاوزوا مرحلة الإلزام وما زالوا دون سن العمالة ( من ١٢ - ١٥ سنة ) ولم يحصلوا على قدر مناسب من التعليم :

وفى إطار الحملة القومية الشاملة يتم تعويض هذه الفئة ما فاتهم من فرص التعليم إلى جانب تدريبهم على بعض الحرف والمهن والصناعات بالقدر والمستوى الذى يؤهلهم للعمالة طبقا للخطة التى سبق أن وافق عليها المجلس القومى للتعليم .

وتتولى مسئولية هذه الفئة ضمن إطار الحملة وزارات التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والصناعة والشباب والقوى العاملة وغيرها من المؤسسات المعنية طبقا لما ورد فى التقرير عن دور الأجهزة المختلفة .

- الشباب الذين قاربوا أو أشرفوا على سن التجنيد من الذكور :

وهؤلاء يقعون بين فئات السن من ١٦ - ٢١ سنة ، وتستهدف الخطة محور أمية هذا القطاع فى إطار الحملة القومية . وطبقا للدراسة التى قامت بها شعبة محور الأمية بالمجلس بالاشتراك مع القوات المسلحة والشرطة يتجه الجهد أولا الى محور أمية الفرد قبل استدعائه عند بلوغه سن ١٦ سنة وقت قيامه باستخراج البطاقة الشخصية ، وتكون الفترة ما بين سن ١٦ سنة الى ٢٠ سنة قبل مرحلة التجنيد الفعلية فترة كافية ومتاحة لمحو أمية هذه الشريحة من المواطنين طبقا للإجراءات الواردة على نحو مفصل فى التقرير .

ومن يجند منهم بعد ذلك دون أن تحى أميته تتولى القوات المسلحة والشرطة هذه المهمة على التفصيل الوارد فى التقرير . وتبذل القوات المسلحة حاليا جهودا رائدة فى هذا الشأن ، وبدأت قوات الشرطة جهودا طيبة أيضا .

- العمال الأميون فى أجهزة الحكومة والقطاع العام :

تقتضى الحملة ان يتولى كل جهاز ما زال به بعض الأميين حصر هؤلاء ثم وضع الخطط التنفيذية لمحو أميتهم بالتعاون مع أجهزة محور الأمية فى المحافظات وذلك فى موعد لا يجاوز السنوات الثلاث الاولى من بدء تنفيذ الحملة .

- الأميون فى القطاع الجماهيرى :

وهذه هى الفئة الرئيسية فى الحملة ، وتتكون من مجموع الأميين العاملين فى القطاع الخاص والحرف الصغيرة وقطاعات الزراعة والصيد وريبات البيوت وغيرها من القطاعات غير المنتمية للفئات السابقة ، ويبلغ عدد الأميين فى هذا القطاع حوالى ١٥ مليون مواطن من سن ١٠ سنوات فأكثر ، إلا ان الاقتراح المعروض يركز على من هم فى سن ١٤ الى ٣٥ سنة للأسباب السابق ذكرها ، ويبلغ عدد هؤلاء حوالى ٧ ملايين مواطن .

خطة عمل تتبناها الجماهير ممثلة في أحزابها السياسية وحركاتها النقابية وتنظيماتها الشبابية والنسائية ورجال الفكر والتعليم والاعلام ، الخ .

الجهان المسئول عن محور الأمية على المستوى القومي وعلى المستوى المحلي : ان أى حملة قومية لمحو الأمية واية خطة تتطلب بالضرورة أن يكون هناك جهاز قومي يخطط السياسة ويتابع ، وكان يتولى هذه المهمة المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحور الأمية الوارد فى القانون رقم ٦٧ لسنة ٧٠ برئاسة وزير التربية والتعليم والذي باشر عمله اعتبارا من اول عام ٧٢ ثم توقف نشاطه من منتصف عام ٧٤ ، وكان يوجد فى كل محافظة مجلس لمحو الأمية يتولى رسم السياسة التنفيذية والمتابعة فى إطار خطط المجلس الاعلى .

وطبقا للتوصيات السابقة للمجلس القومي للتعليم ، اما أن يعود المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحور الأمية لمباشرة نشاطه ، وإما ان ينشأ جهاز قومي مستقل يتولى هذه المسئوليات ، ويكون له فروع بالمحافظات .

#### مدة الدراسة :

طبقا لدراسات المجلس القومي للتعليم فإن الأمية كاملة يحتاج الى عامين دراسيين لمحو أميته ، إلا أن الحملة تأخذ فى اعتبارها أن هناك مستويات مختلفة من الأميين من حيث معرفة القراءة والكتابة والحساب ، وعلى ذلك تكون مدة الدراسة للأمى مرنة لمواجهة هذه المستويات المختلفة بحيث تتراوح بين ستة اشهر وثمانية عشر شهرا .

وقد بنى حساب التكاليف فى الحملة على أساس ١٢ شهرا فى المتوسط للدارس الواحد .

#### خطة الدراسة :

تكون الدراسة لمدة خمسة ايام فى الأسبوع بمعدل ساعتين يوميا ، وتوزع الساعات على المواد الدراسية بواقع ثلاث حصص يوميا . ويمكن للمحليات إدخال تعديلات بالاضافة على هذه المدة إذا سمحت امكاناتها المادية والبشرية بذلك .

ويتم محور أمية هذه الشريحة من المواطنين عن طريق أجهزة الحكم المحلى بالتعاون مع الأحزاب السياسية والجمعيات والاتحادات والنقابات والنوادي الاجتماعية والثقافية والرياضية والتنظيمات النسائية والشبابية وغيرها ، بحيث تشارك الجهود الشعبية مشاركة فعلية من خلال الجهاز المسئول عن محور الأمية على المستوى القومي وأجهزة محور الأمية فى هذه المحافظات ، وبصورة منظمة وجادة ، فى تحمل مسئولياتها فى هذه الجهود ، على أن تتاح الفرصة لها لاختيار أكثر الأساليب المناسبة لتحقيق الأهداف التعليمية المنشودة فى الإطار العام للحملة القومية الشاملة .

#### توزيع أعداد الأميين على سنوات الحملة :

يوزع الاميون فى القطاع الجماهيرى ( ٧ ملايين مواطن تقريبا ) على الوجه الآتى :

السنة الاولى : مرحلة اعداد .

السنة الثانية : ٧٠٠٠٠٠ مواطن يحتاجون ٢٠٠٠٠ فصل ( ٣٥ دارس فى الفصل ) .

السنوات من الثالثة الى الثامنة : ١,٠٥٠,٠٠٠ مواطن كل سنة يحتاجون ٣٠,٠٠٠ فصل .

السنتان التاسعة والعاشره : لتصفية الجيوب المتخلفة أو المستجدة الجملة : ٧ ملايين مواطن يوزعون على ٢٠٠,٠٠٠ فصل .

#### الاطار التنظيمى للحملة :

القرار السياسى :

تؤكد تجارب الأمم أنه كلما تبنت حملة محور الأمية أعلى قيادة سياسية كان الحماس والاداء والانضباط أكثر فاعلية .

واهمية القرار السياسى فى مصر من أعلى السلطات وهو الزم من حيث واقع مجتمعنا ، إذ أن مشكلة الأمية هى جزء هام وأساسى من قضايا المجتمع التى تبنتها القيادة السياسية .

وعلى الرغم من حتمية القرار السياسى من قمة القيادة السياسية وأهميته إلا أن ذلك لا يصبح كافيا ما لم يترجم القرار السياسى إلى

## العمليات الأساسية في مرحلة الاستعداد للحملة :

تمثل مرحلة الاستعداد للحملة العمود الفقري ، فعلى أساسها يتحدد سير العمل التنفيذي وانتظامه ، فهي المرحلة التي يتم خلالها حشد كافة الإمكانيات وتجنيد كل الطاقات القادرة على المساهمة في إنجاح الحملة ، وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة .

وتتناول مرحلة الاستعداد العناصر الآتية (والتي يتضمن التقرير تفاصيل كاملة لكل عنصر) :

– الخطة الإعلامية .

– حصر الأميين وتصنيفهم .

– إعداد المعلمين والعاملين وتدريبهم .

– إعداد المناهج والكتب .

– إعداد الوسائل التعليمية .

– توفير المستلزمات الدراسية .

## نور الأجهزة والهيئات المختلفة :

حددت الحملة نور كل وزارة أو جهاز من أجهزة الدولة بحيث تقوم كل جهة بنور مرسوم ومحدد في الحملة إلى جانب مسؤولياتها في محرومية العاملين الأميين بها .

وقد ركزت الحملة على الجهات الآتية :

– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

– قطاع الإعلام والثقافة ( الصحافة – الإذاعة والتلفزيون – هيئة

السينما – الثقافة الجماهيرية ) .

– قطاع الشباب .

– قطاع الزراعة والتعاون الزراعي والمجتمعات الجديدة .

– قطاع الأوقاف والأزهر .

– قطاع الشؤون الاجتماعية .

– قطاع النقل والمواصلات .

– قطاع الصحة .

– قطاع التعليم ( التعليم الابتدائي – مديريات التربية والتعليم

بالمحافظات – الجامعات والمعاهد ) .

– الحكم المحلي ومجالس المدن والقرى .

– الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات .

– القوات المسلحة وقوات الشرطة .

## متطلبات الحملة :

يتطلب تنفيذ الحملة حصرًا لكافة متطلبات العمل وتخطيطًا لأوجه الإنفاق اللازمة وتحديدًا للجهات والمصادر التي يقع عليها عبء التكاليف ، وهذه المتطلبات على نوعين :

× نوع يمكن أن تقوم به جهات لتحقيق الهدف دون تحمل تكاليف مالية إضافية ، أي دون رصد اعتمادات خاصة في الميزانية نظراً لدخول هذه المتطلبات في مسؤوليات تلك الجهات مع شئ من التحويل أو التطوير في برامجها بما يحقق الغرض .  
ومن أمثلة ذلك :

– معظم العمليات المتعلقة بحصر الأميين وتصنيفهم ( الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – أجهزة الحكم المحلي والتنظيمات النقابية والشعبية ) .

– برامج التوعية والإعلام في فترة الاستعداد وخلال سنوات الحملة .

– معظم أماكن الدراسة وتجهيزاتها .

× نوع يتطلب إنفاقاً مباشراً وإنفاقاً غير مباشر يتمين تدبيره لمواجهة تنفيذ الحملة .

– الإنفاق المباشر : ويتمثل في مكافآت القوى البشرية من معلمين وغيرهم ، واحتياجات الدارس والمدرس من الكتب والألوان وما يحتاجه الفصل من مستلزمات وتجهيزات ، وتكلفة اختبار الدارسين .

وتبلغ تكاليف تعليم المواطن الأمي من هذا الإنفاق المباشر في السنة ( ١٢ شهراً ) ٧٠ ٥٣٠ جنيه على الوجه المفضل في التقرير .

– الإنفاق غير المباشر : وهذا يتمثل في التكاليف التدريبية للمعلمين – الحوافز الإيجابية للدارسين والمعلمين – تكاليف الأجهزة

الادارية والفنية .

التكاليف التقديرية للحملة :

مرحلة الاستعداد - السنة الأولى - جزء من تكلفة عمليات الحصر والتصنيف - إعداد المعلمين والمشرفين وتدريبهم - إعداد كليات للناثرة حيثما لا توجد كهرباء ٧١١,٠٥٠ جنيه - سنوات التنفيذ ( من السنة الثانية إلى السنة الثامنة ) تتضمن التكلفة :

مضافا إليها الاتفاق المباشر على كل أمى ٧,٥٣٠ جنيه ، تدريب المعلمين الجدد ، وتكاليف التدريب التجديدي للمستمرين . وعلى ذلك تكون التكاليف كالاتى :

السنة الأولى	٧١١,٠٥٠
السنة الثانية	٥,٤١٠,٠٠٠
السنة الثالثة	٧,٩٥٢,٧٥٠
السنة الرابعة	٧,٩٥٢,٧٥٠
السنة الخامسة	٧,٩٥٢,٧٥٠
السنة السادسة	٧,٩٥٢,٧٥٠
السنة السابعة	٧,٩٥٢,٧٥٠
السنة الثامنة	٧,٩٥٢,٧٥٠
الإجمالى	٥٣,٨٣٧,٥٥٠

ويلاحظ هنا أن هذه التكاليف التقديرية لا تتضمن تكلفة العاملين التاسع والعاشر المخصصين للتصنيفية ، إذ يصعب تحديد أية تكاليف تقديرية لحجم الجيوب المتخلفة ، ويمكن تقديرها فى مرحلة متقدمة .

كما لا تتضمن هذه التكاليف التقديرية بعض بنود الإنفاق غير المباشر كالحوافز وتكلفة الأجهزة الادارية بما يخضع لظروف كل جهة ، إلى جانب أن الاثاث الكامل لبعض الفصول غير المعدة يخضع لامكانيات وظروف كل محافظة .

مصادر التمويل :

وفقا لما سبق فإن الحملة تتطلب فى كثير من جوانبها انفاقا ثابتا ومنتظما للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة .

ومن هنا ينبغي التفكير فى الحلول العملية لتمويل الحملة ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال قنوات التمويل الآتية :

- زيادة الاعتمادات المخصصة لمحو الأمية فى ميزانية الجهات التى تسهم فى مشروعات محو الامية بالقطاع الاهلى مثل وزارة التربية والتعليم والدفاع والشئون الاجتماعية والداخلية والزراعة وغيرها .

- ادراج الاعتمادات التى تغطى أمية العاملين بكل جهة حكومية أو القطاع العام .

- الاتجاه نحو مصادر جديدة للتمويل بتعويض النقص فى الاعتمادات المخصصة فى هذا المجال ( على الوجه الوارد تفصيلا فى التقرير ) .

ويمكن أن تجمع حصيلة هذه الموارد فى صندوق مركزى لمحو الأمية ، وفى صناديق محلية بالمحافظات ، ويكون من مهام الصندوق المركزى إحداث التوازن بين الصناديق المحلية ودعمها .

إحكام التنفيذ :

مثل هذه الحملة لابد أن يراعى فيها أن تكون محكمة التنفيذ من حيث ضوابط العمل فى كل جوانبها ، ووسائل دفع المواطنين للإقبال على محو أميتهم ، وضمان عدم ارتداد من تمحى أميته منهم .

والذلك تضمنت الحملة تفاصيل كاملة عن ذلك :

(أ) ضوابط العمل :

- ضوابط متصلة بالأميين أنفسهم .
- ضوابط متصلة بالجوانب الإدارية والتنظيمية .
- ضوابط متصلة بالجوانب الفنية للعمل ،
- جدية العمل فى الحملة .

(ب) الوسائل الكفيلة بدفع المواطنين الاميين إلى استغلال الفرص المتاحة لمحو أميتهم .

( ج ) وسائل متابعة من محيت أميتهم لعدم الارتداد للامية .

ما بعد الحملة :

وإن المجلس اذ يتقدم بهذه الخطة للحملة القومية المقترحة - ومدتها تصل الى عشر سنوات بما فى ذلك سنة الاستعداد وسنتا التصنيفية ، لا يزعم أن هذه الحملة - حتى اذا تحقق لها النجاح - يمكن أن تكون

والمأمول أن يؤدي الأخذ بهذه الأساليب إلى سد منابع كثيرة كانت تغذى رعييد الأمية عاما بعد عام ، ولكن - حتى بعد التنفيذ - سوف تظل هناك جيوب وفجوات تحتاج الى علاج .  
واستكمالا لما أشارت اليه الدراسة الخاصة بالحملة من أن هناك دراسة تجرى في القوات المسلحة وقوات الشرطة لسد بعض هذه الفجوات بالنسبة للرجال ، فإن المجلس قد ناقش مشروها متكاملًا لمحو أمية الذكور ، من سن ١٦ حتى نهاية مرحلة التجنيد ، يتضمن النقاط الأساسية الآتية :

#### أهداف المشروع :

- مبادرة الشبان الأميين الذين يبلغون سن ١٦ - ٢٠ سنة إلى الاسراع في محو أميتهم قبل انخرامهم في سلك الجندية .  
- محو أمية المجندين خلال فترة تجنيدهم بالقوات المسلحة أو بالشرطة .

- الارتفاع بمستوى الجنود بالقوات المسلحة وبالشرطة إلى القدر الذى يمكنهم من سرعة استيعاب استخدام الأسلحة والمعدات المتطورة ، وتأدية الواجبات التى تنطاط بهم بكفاءة وبفهم كالمهين .

- الوصول بمن تمحى أميتهم الى القدرة على الاطلاع على بسائط مصادر المعرفة المبسطة ( مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائى ) واكتسابهم المهارة لداومة الارتقاء بمستواهم الثقافى ذاتيا .

- اتخاذ هذا المشروع أساسا يحتذى به في محو أمية العاملين في سائر القطاعات المنظمة .

#### مراحل المشروع :

يرضى المجلس بأن تتبع المراحل الآتية لضمان انتظام العمل والدقة في المشروع .

#### أولا : مرحلة ما قبل التجنيد :

يقوم المشروع على أساس حصر الافراد الأميين عند بدء استخراجهم البطاقات الشخصية وقت بلوغهم سن ١٦ سنة ، وتكون

نهاية لجهود محو الأمية في مصر ، بل يجب أن يوضع في الاعتبار أن العمل في هذا المجال ضرورة لا يمكن أن تتوقف ، فطالما أن هناك ثغرات في التعليم الابتدائى فسيظل هذا المنبع يفسد الأمية على الدوام ، وهذا يحدث في أكثر البلاد تقدما .

لذلك يجب ألا نعتبر أن انتهاء حملة محو الأمية مهما كانت جديتها ودرجة نجاحها هو هدف نهائى تنتهى بانتهاه جهودنا في هذه المعركة ، بل علينا ان نعتبر أن محو أمية الكبار هو جزء ثابت من نظامنا التعليمى بل من خططنا التنموية .

### الدورة السابعة ١٩٧٩ - ١٩٨٠

## خطة مقترحة لمحو أمية

## الذكور

### (من سن السادسة حتى نهاية مرحلة التجنيد)

سبق أن وافق المجلس القومى للتعليم على تصور لحملة قومية لمحو الأمية ، وعلى الأساليب التى تتبع لسد منابع الأمية مثل تعميم الاستيعاب في مرحلة التعليم الابتدائى ، والتوسع في فتح المدارس ذات الفصل الواحد أو الفصلين لتعليم التلاميذ الذين تسربوا أو الذين ارتدوا إلى الأمية وما زالوا في سن مرحلة التعليم الابتدائى ، والتوسع في إنشاء مراكز التدريب والتثقيف لتأهيل التلاميذ الذين لا يتمون تعليمهم بعد المرحلة الابتدائية أو الذين يعطون مصدقة محو الأمية .

الفترة ما بين سن ١٦ - ٢٠ سنة قبل مرحلة التجنيد الفعلى « بالنسبة للذكور » ، فترة متاحة وكافية لحوأمية هذه الشريحة من المواطنين الأميين .

وتتخذ فى هذه المرحلة الخطوات الآتية :

- توجد فى الاستثمارات الحالية التى يستوفىها المواطنون للحصول على بطاقات شخصية أو عائلية خانة تنص على : درجة إجابة القراءة والكتابة لغير ذوى المؤهلات ( جيد / متوسط / أمى ) ، وفى ضوء ذلك تعنى مصلحة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية ضمن الإجراءات التى يقوم بها المواطنون لاستخراج البطاقة الشخصية أو العائلية ، بأن يقوم الفرد بإثبات مستواه التعليمى إذا لم يكن حاصلًا على شهادة دراسية ، وذلك من قبل الجهة التعليمية التى يقع مكتب السجل المدنى فى نطاقها أو من قبل أية جهة تحددها المحافظة ، وذلك قبل تقديم الاستثمارات الخاصة بالبطاقة .

- يتوجه المواطن الذى ليس لديه شهادة دراسية الى الإدارة التعليمية أو القسم التعليمى أو الجهة التى تحددها المحافظة بحسب مقر مكتب السجل المدنى لتحديد مستواه التعليمى ، وذلك فى البند الخاص بهذا المستوى الموجود بالاستثمارات وتختتم بالخاتم الرسمى .

- يحرر المختص فى الإدارة التعليمية أو فى القسم التعليمى أو أية جهة تحددها المحافظة بيانًا بالأميين الوافدين عليه موضحًا فيه ( الإسم - السكن - المهنة - مقر العمل ) ويرسل هذا البيان بصفة دورية كل شهرين إلى المجلس المحلى لحوأمية بالمحافظة أو الجهة التى تحددها المحافظة .

- يقوم المجلس المحلى لحوأمية بالمحافظات بحصر هؤلاء الأميين من واقع البيانات الواردة من الجهات المختلفة بالمحافظات وتصنيفهم فى قوائم بحسب بلدهم ومقار سكنهم والقطاعات التى يعملون بها . ويضع الخطة الزمنية لحوأمية كل مجموعة ترد اليه ، فى إطار الخطة التنفيذية العامة للمحافظة .

- إذا كان من بين هؤلاء ( من سن ١٦ - ٢٠ ) عمال يعملون فى القطاع العام أو الحكومة أو صبية يتلقون تدريبًا مهنيًا ، فيخطر المجلس المحلى لحوأمية بالمحافظة جهاتهم بأسمائهم للقيام بمحوأميتهم تنفيذًا لما نص عليه القانون ويؤخذ عليهم تعهد بالانتظام فى فصول الدراسة .

أما إذا كان هؤلاء فى القطاع الأهلى ( عمالًا أو مزارعين ) فيخطر المجلس الجهات المسئولة عن محوأمية بأسمائهم كل بحسب محل إقامته ، وتستدعى هذه الجهات أولئك الأفراد وتأخذ عليهم التعهد السابق ، ويحدد الفرد أمام الجهة التابع لها اسم مركز محوأمية الذى سينتظم فيه ، وترسل أسماء هؤلاء الأفراد مع بيان المراكز التى اختاروها إلى قسم تعليم الكبار بالمديرية التعليمية ، أو أية جهة تحددها المحافظة التى تقوم بتوزيعهم على مراكز الدراسة الموضحة ، ويكلف موجهو تعليم الكبار رؤساء مراكز محوأمية بالاتصال هؤلاء الأفراد وتوعيتهم وحثهم على الالتحاق بالدراسة وذلك بالاستعانة بالتنظيمات الحزبية والشعبية الموجودة بالبيئة .

ثانيًا : مرحلة تجنيد الفرد :

على الرغم من تلك الجهود التى تبذل قبل موعد تجنيد الفرد ، فمن المنتظر أن نجد عددًا من الأميين عند الاستدعاء للتجنيد ، وهؤلاء يتم التعرف عليهم عند المقابلة التى تجرى لهؤلاء المجندين فى مناطق التجنيد ، وتتخذ إزاء هؤلاء الإجراءات الآتية :

- فى القوات المسلحة :

طبقًا للمشروع الذى أعدته وطورته القوات المسلحة ، يتم حصر الأميين ويصنفون الى المستويات ( صفر - ١ - ٢ - ٣ ) وفق ما تكشف عنه اختبارات التصنيف المتبعة فى القوات المسلحة . وبالنسبة للمستوى ( صفر - ١ - ٢ ) فإن خطة محوأمية هؤلاء تبلغ ٤٨ أسبوعًا بواقع ٦٠٠ ساعة دراسية .

وبالنسبة للمستوى (٣) فخطة محوأميتهم تبلغ ٣٤

أسبوعاً ( ستة شهور تقريبا ) بواقع ٢٥٠ ساعة دراسية .

ويدرس الدارسون المنهج المقرر لمحو الأمية بوزارة التربية والتعليم ، وتجرى اختبارات فترات ، ثم فى نهاية البرنامج الدراسى المقرر يؤدى الدارسون امتحانا نهائيا بواسطة مديريات التربية والتعليم ، ويمنح من يجتاز هذا الامتحان مصدقة محو الأمية . أما المقصرون فيستمررون فى الدراسة ويدخلون الامتحانات النهائية التى تعقد تباعا ، ثم قبل التسريع بتسعة أشهر .

— فى قوات الشرطة :

وطبقا للخطة التى أعدتها الأجهزة المختصة بوزارة الداخلية فى هذا المجال ، تتولى كل مديرية أمن ، ومصلحة وإدارة رئيسية حصر العاملين بها من جنود الدرجة الأولى والخفراء والعمال المدنيين الذين بالخدمة نون شرط القراءة والكتابة وغير حاصلين على شهادة دراسية ، وكذا المجندين الذين لم يسبق حصولهم على أية شهادة ، ويجرى اختبار لهم فى القراءة والاملاء والحساب ويستبعد من تثبت اجادتهم القراءة والكتابة ، على أن يؤثرا الامتحان النهائى للحصول على مصدقة محو الأمية ، وتحرر كشوف بالمقصرين فى الاختبار ويتم تصنيفهم تبعا لفتاتهم ، ويتم تسجيل كل فئة بسجلات خاصة ، وتقوم لجنة بتنظيم إلحاق هؤلاء بدورات محو الأمية المتبعة فى جهاز الشرطة وفقا لنظام تشغيلهم .

وتكون مدة الدراسة للذين يدرسون فى الفصول الدراسية ستة أشهر الى سنة أو أكثر ، ويطبق عليهم مناهج وزارة التربية والتعليم .

أما من يدرسون فى غير فصول الدراسة بوزارة الداخلية كمراكز المشاهدة أو فصول وزارة التربية والتعليم فيخصمون لخطة الدراسة المقررة لتلك البرامج .

ويتم تقويم الدارسين عن طريق اختبارات دورية شهرية ، وفى نهاية الدورة الدراسية يعقد امتحان نهائى بواسطة مديريات التربية والتعليم ويمنح من يجتاز هذا الامتحان مصدقة محو الأمية .

٣١٨

وهذه الخطة يتم العمل بها إلى أن يتم إنشاء أربعة مجمعات تدريبية بمواقع تجنيد أفراد قوات الشرطة ( القاهرة - الإسكندرية - أسبوط - الزقازيق ) تتولى استقبال المجندين من مناطق التجنيد ورعايتهم صحيا واجتماعيا وثقافيا ، وتدريبهم تدريباً أساسيا لمدة ستة أشهر يليها تدريب راق لمدة ثلاثة أشهر لإعدادهم لمتطلبات الأمن المختلفة ، على أن يتم خلال فترة التدريب الأساسى والراقى محو أمية جميع من يلحقون بخدمة الشرطة .

### التوصيات

وحتى يتاح لهذا المشروع النجاح المطلوب وتحقيق أهدافه بالكامل فإن المجلس يوصى بما يأتى :

\* ان نعبأ الأجهزة المعنية لخدمة المشروع فى نطاق الحملة القومية لمحو الأمية وعلى الأخص أجهزة وزارة الداخلية والتربية والتعليم والحكم المحلى والإعلام والأجهزة السياسية الشعبية .

\* ان يرتبط تنفيذ المشروع بمزاولة المجلس الأعلى لمحو الأمية لمهامه أو إنشاء جهاز بديل عنه له صلاحياته ، لإنجاز العمل وتنشيط المجالس المحلية لمحو الأمية بالمحافظات ، وهى التى ستنهض بدور فعال فى تنفيذ المشروع .

\* أن يسبق تنفيذ المشروع ويواكب تطبيقه حملات إعلامية للتوعية تقوم بها الأجهزة المتخصصة ، والتنظيمات الحزبية والشعبية والنقابية وغيرها ، فى إطار الحملة القومية لمحو الأمية .

\* إعداد منهج تعليمى للأفراد الأميين فى كل من القوات المسلحة وقوات الشرطة يغطى الجوانب الفنية والمهنية التى تفيد الجندى فى موقعه ، ثم تفيد بعد ذلك فى حياته العامة ، على الا يقل مضمون هذا المنهج عن مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائى ، وأن تؤلف كتب دراسية مبسطة تتماشى مع المضمون الفنى للمنهج ، يتعاون فى تأليفها مع التربويين ، العسكريين والفنيين .

\* أن يعقد فى نهاية المدة الدراسية امتحان نهائى ، بالاشتراك مع



## دروس مستفادة من تجارب محو الأمية في الدول النامية

من التجارب التي أجريت في شتى بلاد العالم ، والممارسات التي تمت من خلال هيئات أو منظمات دولية وإقليمية ، أو التي قامت بها هيئات وطنية عن طريق جهود حكومية ، أو غير حكومية أو عن طريق جهود مشتركة حكومية وغير حكومية ، من كل تلك التجارب والخبرات والممارسات التي تضمنتها هذه الدراسة والتي اختيرت على أساس من عرض التجارب التي يمكن أن تضيف جديدا في بعض جوانب محو الأمية عندنا ، بمعنى أن تكون التجارب التي تقدمها الدراسة ممثلة - بقدر الامكان - لبعد من أبعاد مشكلة الأمية أو أن يكون للتجربة طابع يجعل منها خبرة متميزة عن غيرها في جانب معين من جوانب العمل الوطني في هذا المجال .

رأى المجلس القومي أن يقوم بدراسة عن بعض تجارب تتضمن خبرات الدول الأخرى في الجوانب الآتية :

- استناد حملات محو الأمية إلى القرار السياسي .
- استخدام وسائل الاتصال الجماهيري في محو الأمية .
- ربط نظام محو أمية الكبار بالتعليم النظامي .
- مواصلة المناهج والمواد التعليمية لحاجات الدارسين الكبار .
- محو الأمية في إطار المواجهة الشاملة .

أجهزة وزارة التربية والتعليم ، يمنح الناجحون فيه مصدقة محو الأمية .

والى جانب الضوابط الأساسية المشار إليها لتنفيذ المشروع

المشترك يوصى المجلس بما يأتى :

\* أن يكون هذا المشروع نموذجا يحتذى به في القطاعات المنظمة

- حكومية وأهلية - عند بناء مشروعاتهم لمحو أمية العاملين بها .

\* أن تتاح الفرصة للمجندين الذين اجتازوا امتحان محو الأمية

بنجاح وحصلوا على مصدقة محو الأمية لكى يواصلوا تعليمهم خلال

فترة تجنيدهم ، حتى يبلغوا مستوى الشهادة الابتدائية ، تثبيتا للمهارات

التعليمية التي اكتسبوها ، وضمانا لعدم ارتدادهم للأمية .

أن يؤخذ في الاعتبار عند تنفيذ الاتجاه إلى تدريب المجندين في

أثناء وجودهم بالقوات المسلحة على الحرف التي بها نقص في

المجتمع ، وأن يكون هذا التدريب مواكبا لعملية محو أمية هؤلاء

المجندين حتى يكون ذلك حافزا على التعليم والانتظام فيه ، وأيضا تنمية

نظام التدريب الحرفي الذي تنظمه وزارة الداخلية للمجندين بالشرطة

ليتسع لعدد أكبر من الأفراد الذين تمحى أميتهم .

\* أن تكون المدة بالنسبة للمهنيين ملائمة وكافية ومرنة طبقا

لمستويات الأميين ، وذلك لاستيعاب منهج محو الأمية الى ما يوزاى

مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائي .

\* أن يراعى فيمن يشارك بهم عملية التدريس أن يكونوا مؤهلين للقيام

بهذه المهمة ، وأن تعقد لهم دورة تدريبية كافية لتأهيلهم تربويا للقيام

بهذه المهمة ، على أن تعقد حلقة تجديدية أخرى خلال المدة الدراسية .

\* أن يكون من بين الأساليب التي تتخذ لعدم ارتداد الجنود الذين

سبق أن محيت أميتهم ، إجراء اختبارات سريعة لهم عند استدعائهم

سنويا من الاحتياط ، فمن وجد أنه نسي معلوماته وارتفع بمستواه

التعليمي ، يمنح مكافأة رمزية أو أدبية أو مادية كحافز له على تثبيت

مهاراته ومواصلة تعليمه .

- اختيار وإعداد وتدريب معلمى محو الأمية .

- محو أمية المرأة .

- فترات الدراسة اللازمة لمحو الأمية ومدد الحملات .

- نظم الحوافز فى محو الأمية .

- الحد من ارتداد المتعلمين الجدد الى الأمية .

ومن التجارب والخبرات والممارسات التى تناولتها هذه الدراسة على النحو الذى أجملناه فيما سبق ، يمكن استخلاص لب الخبرة العالمية فى الكفاح ضد الأمية على مدى السنوات الأخيرة فى مجموعة من الحقائق نلخصها فيما يلى :

واقع الأمية فى العالم :

على الرغم من أن النسبة المئوية للأميين بين الكبار فى مختلف بلاد العالم قد انخفضت ، فإن عددهم المطلق لا يزال أخذاً فى الارتفاع . ومع ذلك فإن بعض الدول النامية بفضل أثر نظامها التعليمى المدرسى الى جانب أثر عمليات محو أمية الكبار فيها ، حققت خفضاً كبيراً فى العدد المطلق للأميين رغم ارتفاع معدلات الزيادة السكانية فى بعض هذه الدول . كما أن هناك مؤشرات تدل على أن عدد الدول التى تميل فيها الأمية الى الانخفاض على فئات السن الأعلى أخذ فى الزيادة باطراد .

وهناك دلائل تشير - وخاصة فى السنوات العشر الأخيرة - الى أن محو الأمية يكون أكثر فاعلية كلما ارتبط بالجوانب العديدة للتنمية ، وأن الحملات التى تدار لمكافحة الأمية تكون أكثر نجاحاً اذا استطاعت أن تتخذ لها مكاناً ثابتاً فى السياسات والبرامج التنموية . ودلت خبرات الدول التى أدارت حملات شاملة لمحو الأمية فى السنوات العشر الأخيرة على أن الجهد المدعّم الذى بذلت فى هذا السبيل قد صادفت عقبات عديدة لكنها فى الوقت ذاته نجحت فى تزويد المجتمع العالمى بذخيرة من الخبرات المبتكرة تتمثل فى أنظمة تشريعية ومداخل تنظيمية وطرق تعليمية . وعلى ذلك يمكن الجزم بأننا الآن لدينا معرفة كافية باستراتيجيات محو الأمية والطرق المتبعة فى مكافحتها بحيث يستطيع

٣٢٠

من لديه الرغبة الكافية فى التغلب على الأمية فى أى وقت تتاح له فيه عوامل النجاح الأخرى مثل الإدارة السياسية والقدرة على تعبئة الموارد البشرية والمادية ، يستطيع أن ينظم حملته ويديرها متوقفاً أكبر قدر من النجاح .

وأن البرامج والمشروعات والحملات التى تمت فى السنوات العشر الأخيرة تمثل خبرات ثرية ودروساً مستفادة بالنسبة لأولئك المسئولين عن عمليات محو الأمية فى مصر بإرشادهم الى الطرق التى يمكن بها ربط تلك العمليات بالتنمية ، وقيام الكبار بالمشاركة النشطة فيما يجرى من تغييرات اجتماعية ، واعداد المواد التعليمية المرتبطة بمشكلات البيئة وتدريب العاملين من الأنماط والمستويات المختلفة ، واعتبار محو الأمية جزءاً لا يتجزأ من التعليم مدى الحياة .

وأثبتت تجارب كثير من الدول أن سياسة محو الأمية والتخطيط لها ينبغى أن يسعى الى تكامل الضرورات القومية مع الحاجات التى تعرب عنها مختلف فئات المجتمع وجماعاته . وأنه لا يمكن تحقيق حملة فعالة لمحو الأمية ما لم تدرك هذه الفئات والجماعات أن محو الأمية يخدم مصالحها الخاصة بها خدمته لصالح الأمة ، وهذا يشكل الدافع الذى دائماً ما تفتقده مجالات محو الأمية فى الأفراد الأميين .

استناد حملات محو الأمية إلى القرار السياسى :

لوحظ فى العقود الثلاثة الأخيرة أن كثيراً من البلاد خططت خطوات بعيدة المدى فى مجال التخطيط لمحو الأمية وقد تنوعت هذه الخطوات تنوعاً كبيراً ، ويرجع هذا الى التباين فى الأنظمة الوطنية ، ولكن كان الهدف السائد فى كثير من هذه الخطوات هو إيجاد برمجة أكثر انضباطاً وأهداف أكثر بعداً ، مثلما حدث فى السودان وبورما والفلبين ومغشقر والبرازيل .

ولاشك أن الخبرات السابقة تدل على أنه كلما تبنت حملة محو الأمية هيئة سياسية أرفع مستوى ، كان الحماس والأداء والانضباط أكثر وضوحاً . على أن من الممكن النظر فى موضوع القرار السياسى من

ناحية أخرى حيث من الممكن أن يبطل مفعوله في أي وقت ما لم يترجم إلى خطة عمل تتبناها الجماهير العريضة ومؤسسات المجتمع بحيث يتحول القرار السياسي إلى حركة جماهيرية .

استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية في حملات محو الأمية :

أثبتت أحدث تجارب الدول أن الاتجاه الآن يسير نحو تجنب استخدام هذه الوسائل في تعليم الأميين أمية كاملة ، وذلك بعد أن كان الاندفاع إلى استخدامها في محو الأمية قد بلغ مداه في أواسط الستينات . وقد اتضح أن للراديو والتلفزيون دورا حيويا وهاما في تدريب المعلمين وفي الدعوة وفي تثبيت مهارات الاتصال التي اكتسبها المتعلمون الجدد لحمايتهم من الارتداد إلى الأمية .

وقد أثبتت تجارب إيران وتنزانيا ونيجيريا والهند وأندونيسيا والفلبين والمكسيك أن المشكلة الرئيسية التي واجهتها البلاد النامية في استخدام وسائل الاتصال والوسائل السمعية والبصرية في محو الأمية كانت مشكلة حضارية أكثر منها مشكلة تتعلق بالتكنولوجيا ، فهذه الوسائل تحتاج أولا إلى دراسة وفهم للحدود التي ينبغي الوقوف عندها لدى الاستخدام في محو الأمية الأبجدية ، والتعرف على المدى الذي يمكن أن تصل إليه العملية التي تستخدم فيها تلك الوسائل ، لرسم أهداف هذا الاستخدام في ضوء معرفتنا بذلك المدى .

ربط نظام محو أمية الكبار بالتعليم النظامي :

أثبتت ممارسات الدول بشكل عام أن الربط بين محو الأمية والتعليم العام قد شكل حافزا هاما للأميين الكبار على الالتحاق بفصول محو الأمية ، حيث رأى الأميون الكبار في نظام محو الأمية بابا مفتوحا على مصراعيه يوصلهم إلى سلم التعليم العام ويعوضهم عن فرص التعليم النظامي التي فاتتهم - أو فاتوها - في الصغر . وقد نجحت في الاستفادة من هذا الربط بعض الدول النامية مثل فنزويلا والبرازيل .

مواصلة المناهج والمواد التعليمية لحاجات الدارسين الكبار : من النتائج الرئيسية التي تم الوصول إليها في كثير من المؤتمرات

الدولية والاقليمية مثل مؤتمر طهران ١٩٦٥ ، ومؤتمر اليونسكو عام ١٩٦٥ وغيرهما أن تعليم الكبار ينبغي ألا يقتصر على تلقين مبادئ القراءة والكتابة والحساب ، وإنما يجب أن يتضمن موضوعات الثقافة العامة والتدريب المهني ، مع مراعاة فرص العمالة والاستغلال الأفضل للموارد الطبيعية . ومن التجارب الهامة في هذا الجانب تجربة منظمة اليونسكو في دولة الاكوادور عام ١٩٧٤ ، والتجارب التي تمت في الهند منذ أيام المهاتما غاندي . ولقد كانت مواصلة المناهج والمواد التعليمية لحاجات واهتمامات الدارسين الكبار وظروفهم البيئية والحياتية مبدأ أخذت به كل الممارسات والتجارب في مختلف أنحاء العالم ، مثلما حدث في أثيوبيا ومالي وإيران وتنزانيا والهند . وقد أعلنت وحدة التقييم الملحقه بقسم محو الأمية بمنظمة اليونسكو عام ١٩٧٥ انه كلما زاد تركيز المحتوى بصورة وثيقة على المشكلات التي يواجهها الدارسون بالفعل خلال ممارستهم لنشاطهم الانتاجي زادت فاعلية برنامج محو الأمية .

محو الأمية في إطار المواجهة الشاملة :

هذه الفلسفة تعتبر الأمية ظاهرة اجتماعية مركبة تتمثل في المجتمع وفي الفرد ، وتشترط للتصدي للأمية توافر المشاركة الجماهيرية والعمل التطوعي ، ومن أهم سماتها التركيز المخطط والمدرس لانتقاء القطاعات الأكثر تخلفا واعطائها الأولوية . وفي الجابون والنيجر وفولتا العليا والعراق وباكستان واسرائيل امتزجت عمليات محو الأمية بحملات من أجل التنمية الشاملة ، كما صارت عمليات محو الأمية في بعض البلاد من ملامح مشروعات التنمية الزراعية والصناعية . وهناك نواح عديدة من التنمية مثل التثقيف الصحي وتنظيم الأسرة والإرشاد الزراعي ومواجهة الكوارث الطبيعية لعب فيها محو الأمية دورا حيويا في كثير من بلاد العالم ، مثل غانا ومالي ونيجيريا وكينيا وزامبيا وماليزيا وجواتيمالا وبنما .

اختيار معلم محو الأمية وإعدادهم وتدريبهم :

على الرغم من أن معلم المرحلة الابتدائية لا يزال العنصر الأساسي

محو الأمية في الدول التي أدارت حملات قصيرة المدى ( لم تتجاوز مدة الدراسة فيها أكثر من ثلاثة أو أربعة شهور ) إلى أن المسئولين في تلك الدول اضطروا الى مد فترة الدراسة ، أو إضافة برامج جديدة لمتابعة من يجتازون المراحل الأولى التي كانت أصلا هي الهدف النهائي للحملة . وهذا ما حدث في إيران واندونيسيا واثيوبيا .

ومن الملاحظ ان التجارب الناجحة كانت دائما هي الحملات المتتالية والمدروسة والقائمة على الأسس العلمية أولا ، وعلى الحماس بعد ذلك . ومن هذه التجارب تجربة جمهورية رومانيا الشعبية التي كانت مدة الدراسة فيها عامين لتوصيل الدارس الى مستوى يعادل برنامج المدارس الابتدائية ذات الأربع سنوات ، واستغرقت الحملة ١٠ سنوات ( خطة خمسية أولى وخطة خمسية ثانية ) وكذلك كانت مدة الدراسة لمحو أمية الفرد مفتوحة وتتراوح بين ٦ شهور وعامين بحسب ظروف الدارس . وأثبتت التجارب أن كثيرا من الدول - منذ بداية العقد الحالي - اتجهت من فكرة القضاء على الأمية الى تخفيض نسبة الأمية قدرا معيناً خلال فترة معينة من السنوات ، كلما دلت التجارب على أنه كلما كان القطاع الذي يجري فيه مشروع محو الأمية أكثر انضباطا - كما هي الحال مثلاً في السجون والجيش والشرطة وغيرها - كلما كانت الفترة اللازمة لمحو أمية الفرد أقصر وعدد ساعات الدراسة اليومية أكثر .

#### الحوافز السلبية والإيجابية في محو الأمية :

ازدهر « حافز المشاركة » في السنوات القليلة الماضية في محو الأمية ، بحيث أصبح الأميون عناصر نشطة في العمليات التعليمية وليسوا مجرد أنوات سلبية تتلقى المعارف والمهارات ، ومن أنجح عمليات محو الأمية التي استغل فيها حافز المشاركة ، المشروعات التي تمت في البرازيل وكولومبيا والمكسيك وجواتيمالا وجاميكا وبورما والكاميرون وفيتنام والصومال وتنزانيا وزامبيا . كذلك يستخدم حافز فتح القنوات بين محو الأمية والتعليم العام في بعض دول أمريكا اللاتينية وغيرها . ومن الحوافز السلبية الناجحة حرمان العمال والحرفيين والزراع من التراخيص والمساعدات الحكومية ، وشراء الخامات والقروض إن هم ظلوا على أميتهم .

في معظم برامج محو الأمية ، الا أن بعض التجارب والممارسات أوضحت جوانب سلبية في استخدامه ، منها أن وقته محدود وأن الكبار بالنسبة له مسئولية ثانوية ، وأنه معتاد على التعامل مع الصغار ومدرب على الطرق التعليمية التي تستخدم للصغار مما يجعل تعامله مع الكبار من الأمور الصعبة . وقد استخدمت مالى وتنزانيا في حملتهما الوطنية اشخاصا ليسوا بمعلمين محترفين . وفي إيران استخدم الضباط والجنود من القوات المسلحة بعد تدريب مناسب . كما أن الفتيات الاسرائيليات المجندات اللائي تدربن على العمل كمدرسات قسطن مابين ٣٠ الى ٤٠ ساعة اسبوعيا في التدريس للراغبين من المدنيين .

أما من جهة إعداد المعلمين وتدريبهم للعمل في محو الأمية فإن أغلب التجارب تدل على فشل الاشخاص غير المعدين للتدريس في هذه المهمة . كما انعقد الاجماع على وجوب ان ينتقل التأكيد على التدريب من قبل الخدمة إلى التأكيد على التدريب أثناء الخدمة وكذلك الى البرامج التدريبية التجديدية والانتقال من المتابعة التقليدية الى التوجيه التريوى .

#### محو أمية المرأة :

أظهرت نتائج التقييم لبعض الممارسات والتجارب الهامة في محو الأمية أهمية وضع برامج وظيفية لمحو الأمية في مختلف القطاعات النسائية تؤهلن لتعلم مهارات الاتصال والمشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . واتضح في كثير من البلاد أن هذا الأسلوب أتاح للنساء الاستفادة من فرص التعليم النظامي وغير النظامي بصورة لم يسبق لها مثيل . ومن أهم الممارسات في هذه الناحية : تجربة البرازيل وتجربة ايران وتجربة السنغال .

#### مدد الحملات وفترات الدراسة اللازمة لمحو أمية الفرد :

أوضحت الكثير من التجارب الميدانية والممارسات التي خاضتها كثير من دول العالم ان النتائج المبهرة التي قد تؤدي اليها بعض حملات محو الأمية السريعة ، التي تساعد الأميين على مجرد التهجى أو التعرف على الحروف ، هي في الواقع نتائج مظهرية كثيرا ما يترتب عليها ارتداد الى الأمية واهدار للوقت والجهد والمال . وذلك ما أعلنته تجربة إفريقيا الغربية الفرنسية عام ١٩٥١ . وتشير تقارير كثير من حملات

وقد أظهرت جميع الممارسات أهمية حوافز المعلمين والمتطوعين ابتداء من الحوافز المادية الى حوافز الترقى والأولوية في التوظيف وإضافة درجات الى مجاميع الطلاب في الشهادات النهائية ... الخ . كما حدث ويحدث في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا .

الحد من ارتداد المتعلمين الجدد الى الأمية :

دلت أغلب الممارسات والتجارب التي مرت بها الدول في محو الأمية على أن وصول الترقى الى المستوى الوظيفي في التعليم ، وهو مستوى الانطلاق والفهم والتعبير والتحليل والنقد ، هو ضمان مفيد ضد الارتداد . ومن وسائل الحد من ارتداد المتعلمين الجدد إلى الأمية استخدام إمكانات الراديو والتلفزيون وصحافة المتعلمين الجدد والكتب التي توضع خصيصا لهم والمكتبات المتنقلة والثابتة . وقد أظهرت جميع التجارب أن مواد القراءة للمتعلمين الجدد يجب أن يعتنى بتبسيطها من حيث اللغة والأسلوب لتمثل الجسر الطبيعي لمرور المتعلم الى مرحلة الانطلاق . وقد كانت هناك تجارب ثرية بالهند والبرازيل وكوادور والمركز الدولي للتربية الأساسية بـسرس الليان ( أسفك ) بجمهورية مصر العربية .

### التوصيات

من خلال دراسة تجارب بعض الدول النامية وممارساتها في مجال محو الأمية ، يوصى المجلس بما يأتي :

\* نظرا إلى أن حملات محو الأمية تتطلب لنجاحها الكثير من الانضباط والتنظيم ، فقد أصبح من الضروري التأكيد على أن يكون تبنى الحملة القومية في هذا المجال على أعلى المستويات في الدولة ، كمدخل لأن تتبناها الجماهير العريضة ومؤسسات المجتمع جميعها ، رسمية وشعبية .

\* التأكيد على توصية المجلس القومي للتعليم ، بضرورة وجود جهاز رسمي يشرف على عملية محو الأمية وتعليم الكبار ، وأن يضم مجلس إدارة هذا الجهاز ممثلين للأحزاب السياسية ، وأن يتبع الأسلوب ذاته في المجالس التي تشكل في المحافظات لهذا الغرض .

\* تؤكد كل التجارب القديمة والحديثة في محو الأمية ، ضرورة عدم الاقتصاد على تلقين الأميين مبادئ القراءة والكتابة والحساب ، ووجوب

أن تتضمن مناهج محو الأمية موضوعات الثقافة العامة والتدريب المهني ، لذلك فإن موازنة المناهج والمواد التعليمية لحاجات الدارسين الكبار واهتماماتهم وظروفهم البيئية والمعيشية من المبادئ الهامة ، التي ينبغي أن تراعى في حملة محو الأمية . ويحسن إجراء محو الأمية في مواقع العمل كلما كان ذلك ممكنا ، وربط العملية التعليمية ربطا حقيقيا بالعمل والتدريب عليه . ذلك أنه كلما كان تركيز المحتوى على المشكلات التي يواجهها الدارسون بالفعل في خلال ممارساتهم لنشاطهم الانتاجي ، زادت فعالية برنامج محو الأمية .

\* أثبتت معظم التجارب أهمية ربط عمليات محو الأمية بمشروعات التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ولهذا فإنه من المهم أن تصبح حملات محو الأمية من الملامح البارزة لمشروعات التنمية الأخرى ، مثل التثقيف الصحي ، وتنظيم الأسرة والإرشاد الزراعي وغيرها .

\* بالرغم مما دلت عليه التجارب والممارسات من أنه توجد جوانب سلبية في استخدام معلم المرحلة الابتدائية في محو الأمية ، فإنه لا يزال الى الآن ، هو العنصر الأساسي في هذه العملية ، نظرا لإلمامه ( عموما ) بالجوانب التربوية ، وسهولة تدريبه على التعامل مع الأميين الكبار ، سواء أكان ذلك قبل التخرج أم بعده . لكن من الممكن الاعتماد على أشخاص من خارج مهنة التعليم بعد تدريبهم تدريبيا كافيا ، والاهتمام بمواصلة تدريبهم أثناء الخدمة ، والانتقال من المتابعة التقليدية الى التوجيه التربوي .

\* من الأمية بمكان أن يوجه اهتمام أكبر لمحو أمية المرأة . وقد دلت التجارب على أن حملات محو الأمية ، في القطاع النسائي تستلزم اعداد برامج وظيفية تؤهل الدارسات لتعلم مهارات الاتصال المترتبة على التعليم ، مع المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتصنيف الفئات النسائية المستفيدة من برامج محو الأمية طبقا للمتغيرات المتعلقة بكل فئة ، على أن تضع البرامج الخاصة بمحو أمية المرأة في اعتبارها الاختلافات الواضحة بين فئات النساء ، من حيث المناطق الجغرافية ، والفئات العمرية ، ومن حيث مهنة الزوج أو رب الأسرة ، ومن حيث وضع المرأة في الأسرة كربة بيت أو عاملة . الخ ، بحيث تتناسب تلك البرامج مع المحتوى الثقافي الذي تقدم في إطاره ،

والتليفزيون في محو الأمية ، فقد أصبحت الحاجة الآن أكثر إلحاحا لدراسة حدود الاستخدام التعليمي لكل منهما في محو الأمية ، حتى يمكن أن يؤدي دورهما الحقيقي بعيدا عن صعوبات العملية التعليمية الموجهة الى الأمية كاملة . وهذا الدور يتمثل - كما أثبتت أحدث تجارب الدول - في تدريب المعلمين والدعوة لحملات محو الأمية وتهيئة المناخ المناسب لها ، وتثبيت المهارات المكتسبة لحماية المتعلمين الجدد من الارتداد وتقديم برامج تتضمن مواد الثقافة العامة .

\* ربط نظام محو الأمية - كلما أمكن - بالتعليم العام ، حيث ان ذلك يشكل حافزا للاميين الكبار على الالتحاق بفصول محو الأمية ، باعتبارها بابا مفتوحا يوصلهم الى سلم التعليم النظامي ، ويعرضهم لفرص التعليم التي فاتهم في الصغر .

\* فيما يتعلق بعدم الارتداد للامية يوصى المجلس بالاتي :- عدم الاكتفاء بإعطاء الأمي الكبير جرعة سريعة لتوصيله إلى مرحلة فك الخط ، اذ لابد من توصيله في خلال فترة دراسية معقولة الى مرحلة الانطلاق في القراءة والكتابة الصحيحة .

- اشتراك وسائل الاتصال ( الراديو والتليفزيون والصحافة ) في الحد من الارتداد ، بتقديم مواد تعليمية وبرامج تسهم في تثبيت المهارات التي اكتسبها الدارس وتساعد على تنميتها .

- نشر المواد التعليمية ( كالكُتب والكتيبات والنشرات البسيطة والكتابات المتدرجة ) التي تساعد على إيصال الأمي الى مراحل أعلى في القراءة والكتابة ، وتزويده بمعلومات جديدة وثقافة مفيدة .

- اتباع المناهج والطرق التعليمية القائمة على أسس علمية والتي سبق اختبارها وثبت نجاحها في محو أمية الكبار .

- إصدار صحف مبسطة محلية أو تخصيص صفحات أو ملاحق للصحف الجارية مع تنويع هذه الملاحق بحسب جهة التوزيع ، على أن تشمل على معلومات لتحسين الصحة ، والارتفاع بمستوى المعيشة ، وتحسين العمل الزراعي والتوعية الوطنية وغيرها .

ان يأخذ مشروع المجلس السابق إعداده عن الحملة القومية لمحو الأمية طريقه الى التنفيذ ، مع أخذ التوصيات المشار اليها في الاعتبار ، وأن يكون أحد البدائل في تنفيذ المشروع وضع خطة تنفيذية لخفض نسبة الأمية في مدة زمنية مناسبة .

ومع قدرة المرأة على الاستيعاب واهتماماتها واتجاهاتها ، ومع أسلوب حياة الأسرة ، والقيم والعادات السائدة فيها .

\* اتباع أساليب الحوار ضمن دروس محو الأمية ، على أن يقوم المعلم بدور المنسق فقط ، ويقوم بمساعدة الدارسين على تحليل الواقع الذي يعيشون فيه والأحداث الجارية ، ثم تستخدم كلمات معبرة عن هذا الواقع في تعليم القراءة والكتابة ، وفي أثناء ذلك يتحرر الدارسون تدريجيا من الشعور بالعجز .

\* إن لب الخبرة الدولية في حملات محو الأمية يتمثل في ان الحملات السريعة التي توصل جماهير الاميين الى مستوى ( فك الخط ) تعطى نتائج ظاهرية ، قد تدهو للانبهار ، ولكن نتائجها المحتملة هي الردة والانتكاس .

لذلك يجب أن توضع خطط محو الأمية على أسس علمية ، وأن تأخذ حظها من النضج ، وأن تحدد مدة الدراسة التي توصل الدارس الى المستوى الوظيفي في القراءة والكتابة والحساب ومواد الثقافة العامة ، بما يلائم القدرة التحصيلية للدارس الكبير .

ولقد اتضح في كثير من الدول أن اية حملة لمحو الأمية يلزم لها ما بين ٥ سنوات و٦ سنة ، كما ان مدد الدراسة اختلفت فيها بحسب ظروف اللغة والأوضاع السياسية ومدى الانضباط في القطاعات المنتقاة من ٦ شهور الى سنتين ، ووصلت في بعض البلاد الى ٤ سنوات .

\* التأكيد على التوصيات السابقة للمجلس في شأن :

- سد منابع الأمية .

- المدد الزمنية اللازمة لمحو الأمية سواء بالنسبة للفرد أو بالنسبة للحملات .

- توزيع الأدوار والالتزامات على مختلف المؤسسات الرسمية والشعبية .

- الحوافز الإيجابية والسلبية للدارسين والعاملين في مجال الأمية .

- الوسائل الكفيلة بدفع المواطنين الاميين لمحو أميتهم .

- تمويل مشروعات محو الأمية بالقدر الكافي ، وتدبير حسن إدارتها .

\* نظرا لأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به كل من الراديو

## الدورة الثامنة ١٩٨٠ - ١٩٨١

### خطة إعلامية للدعوة لمحو الأمية على المستويين المركزي والمحلي

مشكلة الأمية من المشكلات المزمنة التي يعاني منها مجتمعنا ، والتي تشغل بال المهتمين بقضايا الوطن ، من حيث انها تؤثر تأثيرا مباشرا في بناء الإنسان المصرى ورفع مستواه ، أو من حيث تأثيرها السلبي على خطط التنمية .

ولما كان العمل في مجال الأمية يتضمن جوانب متعددة فنية وإدارية وتنظيمية فقد أعدت هذه الدراسة حول تصور لخطة إعلامية للدعوة لمحو الأمية على المستويين المركزي والمحلي مستهدفة التعريف بأهمية الدعوة في القضاء على الأمية مع الأخذ في الاعتبار الاستفادة من التراث الانساني وتجارب وممارسات الدول الأخرى في هذا المجال ، وإلقاء الضوء على الجماهير المستهدفة في حملات الدعوة ، ووسائل وأدوات الاتصال المختلفة التي يمكن استخدامها تحقيقا للأهداف المرجوة والأساليب التي يمكن اتباعها في هذا الشأن .

لمحة تاريخية :

يعرض هذا البحث لتاريخ الدعوة من أجل العلم ومحاربة الجهل عبر المراحل التاريخية المختلفة فتناولت الدراسة الأساليب والممارسات المختلفة في مجال الدعوة ، وكذا الوسائل التي استخدمت في ظل

الحضارات المصرية القديمة والصينية والهندية والرومانية واليونانية ثم العصر القبطي في مصر ، وانتقلت بعد ذلك الى العصر الإسلامي فأشارت الى الرسول الكريم باعتباره أول من نادى بتعليم الصغار والكبار والنساء والرجال ، ودعا الى مصاحبة العلم للإنسان من المهد الى اللحد ، واستطردت في عرض مضامين وأساليب الدعوة لمحو الأمية وتعليم الكبار عند الأمويين والعباسيين ، ثم عهود ظهور الدول الإسلامية شبه المستقلة عن الخلافة مثل الدولة الإخشيدية والطولونية والفاطمية ... الخ .

كما تناولت الدراسة بعض المراحل التاريخية في أوروبا وألقت الضوء على العديد من المفكرين والفلاسفة الذين كان لهم شرف الدعوة الى التعليم ومحاربة الجهل .

ثم أبرزت الدراسة كيف توج الجهد الانساني في هذا المجال بالإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر سنة ١٩٤٨ حيث نصت المادة ٢٦ منه على أن التعليم حق لكل انسان ، وما تأكد مرة أخرى خلال توصيات المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد بمدينة طهران في مايو ١٩٦٨ .

وأخيرا أبرزت الدراسة ما ورد في دستور ١٩٧١ من النص على أن « محو الأمية واجب وطني تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه » فضلا عما جاء في برنامج العمل الوطني سنة ١٩٧١ ، ثم ورقة أكتوبر عام ١٩٧٤ .

### التجربة المصرية

أولا : تجربة سنة ١٩٦٨ :

استعرضت الدراسة التجربة المصرية في مجال الحملات الإعلامية لمحو الأمية ، وبرزها في دعم الجهود التي تبذل في هذا المجال ، حيث انها عامل أساسي وفعال لتهيئة المناخ المناسب للعمل ، وظهر ذلك جليا في تنظيم حملات الدعاية الموسمية التي تسبق عمليات افتتاح مراكز محو الأمية ، وتواكب سير الدراسة ، وكذلك في الأساليب الإعلامية التي

في كافة مناطق التجربة ، كما قام التلفزيون والاذاعة بتسجيل بعض  
مناشط العمل وتمت إذاعتها بالاتفاق مع غرفة العمليات  
المركزية .

#### (د) تقويم المشروع :

استخدمت مجموعة من أدوات التقويم ووسائله أسفرت عن النتائج

التالية :

- البداية الناجحة نظرا للتخطيط الجيد والتعاون بين

المسؤولين .

- تجاوب المؤسسات والتنظيمات المحلية .

- استجابة الأهالي للحملة الإعلامية ، وتمثل ذلك في تشكيل

لجان من الأهالي قامت بعمليات الحصر والدعوة ومتابعة انتظام

الدارسين .

- استقرار الفصول وقلة عدد المتسربين منها .

- أسفر التقويم عن أهمية إيجاد تنظيم إعلامي دائم لمحو الأمية

على المستويين المركزي والمحلي .

- أهمية إعداد وتدريب الطلبة والمنفذين بالمشروع .

- كان المفروض أن يستمر هذا المشروع عدة سنوات حتى يؤتى

شماره أو يقوم بتنفيذه فئات أخرى غير الطلاب ، ولكن اقتصر التنفيذ

على النتائج التي أسفر عنها في صيف العام الذي أجرى فيه كتجربة

استطلاعية .

ومن هنا تتضح أهمية الاستمرار في مثل هذه المشروعات حتى

تحقق الهدف منها .

ثانيا : تجربة المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية :

وقد تميزت هذه التجربة بأنها كانت قائمة على التخطيط العلمي

وتحديد المسؤولية من خلال القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٨ وكذا أحكام الهياكل

التخطيطية والتنفيذية المتمثلة في المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو

الأمية ومجالس محو الأمية بالمحافظات ، وتتلخص هذه التجربة فيما

يأتى :

تعد سنويا بمناسبة الاحتفال باليوم العالمى واليوم العربى لمحو الأمية .  
وقد أفردت الدراسة جانبا منها للتجربة التي قامت بها وزارة  
التربية والتعليم في هذا المجال في صيف عام ١٩٦٨ والتي أطلق  
عليها مشروع استثمار الشباب في مكافحة الأمية خلال العطلة  
الصيفية .

ويتلخص الإطار العام لهذه التجربة المختارة فيما يأتى :

#### (أ) تحديد الهدف من المشروع :

والذى تمثل في نشر الوعي لدى المواطنين بخطورة  
الأمية وإثارة دوافع الأميين للتعليم وإتاحة الفرصة للطلاب  
للمساهمة في علاج مشكلات مجتمعاتهم وعلى رأسها مشكلة  
الأمية .

#### (ب) نطاق المشروع والمدة المحددة للتنفيذ :

وقد خطط على أساس تنفيذه أثناء الإجازة الصيفية من كل عام  
واقصر التنفيذ على خمس محافظات كبدية على أن تزداد المحافظات  
تدريجيا بحيث تشمل الجمهورية كلها .

وقد استهدف المشروع فتح عشرة مراكز لكل محافظة من  
المحافظات المختارة يعمل بكل منها عشرة من الطلبة بقيادة رائد  
ثقافى .

#### (ج) مجالات العمل وخطوات التنفيذ :

تم إنشاء غرفة عمليات مركزية بالوزارة بقيادة وكيل الوزارة  
المختص وضمت ثلاثة من القيادات العاملة في مجالات محو الأمية وزعت  
عليهم المحافظات الخمس كضباط اتصال ، واستخدمت في عمليات  
الدعوة والإعلام وسائل متعددة منها الاتصال المباشر بالقادة المحليين  
والاستعانة برجال الدين ، وإعداد مجموعة من الشعارات والملصقات  
كما استخدمت الأفلام الثابتة والمتحركة ، وعقدت الندوات  
وأجريت الأحاديث التثقيفية ، وعرضت المسرحيات الهادفة ووزعت  
النشرات التي حررها المثقفون بالمنطقة ، وانتشرت صحف الحائط



- تشكيل خمس لجان فنية من بينها لجنة للدعوة والاعلام .

- قام المجلس بتحديد دور الأجهزة المختلفة في مجال الدعوة والإعلام لمحو الأمية والتي تتمثل في : الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي وأمانة الشباب ، ولجان الاتحاد الاشتراكي بالمحافظات ، وزارة المواصلا ، وزارة النقل ، بالجامعات ، هيئة الاذاعة والتلفزيون ، هيئة السينما ، الثقافة الجماهيرية والإعلام الداخلي ، وزارة الأوقاف وشؤون الأزهر .

ولما كان المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية قد قام بإعداد خطة قومية لمحو الأمية ، فقد اهتمت بها أجهزة الإعلام المختلفة وبخاصة الصحافة ، حيث لعبت دورا بارزا في الدعوة والإعلام لمحو الأمية من خلال تناولها للخطة القومية ، كما تم تشكيل اللجان الفنية المتخصصة للدعوة والاعلام في كثير من المحافظات .

ثالثا : مشروع الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية التي أقرها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا :

تناول مشروع الحملة القومية لمحو الأمية الذى وافق عليه المجلس في دوراته السابقة تصورا عاما لخطة إعلامية تسبق وتواكب الحملة القومية المقترحة وركزت على أهمية الدعوة والاعلام في هذا المجال ، كما تناولت الوسائل التي يمكن استخدامها في هذا الشأن كالراديو والتلفزيون والأفلام السينمائية ، والمحاضرات والندوات والمصققات واللوحات والشعارات والصحافة ... الخ .

كما اشارت الدراسة الى أهمية الاستعانة بفريق من الاختصاصيين في تعليم الكبار والإعلام لإعداد البرامج الاعلامية المطلوبة ، مركزيا ومحليا ، وذلك بما يحقق إيقاظ الوعي الجماهيرى بقضية الأمية وكسب الثقة في جدية الحملة ، وتقديم الانجازات والنماذج المشرفة للجماهير ، كما حددت الدراسة الوزارات والهيئات والمؤسسات التي يمكن أن تلعب دورا في مجال الدعوة والإعلام لمحو الأمية .

أهداف الدعوة والاعلام لمحو الأمية :

الاهداف الأساسية للدعوة والاعلام في مجال الأمية هي في غايتها النهائية تحريك كافة شرائح المجتمع وقطاعاته المختلفة وتوعيته وتحديث رؤيته للمشكلة وإعلامه بخطورتها والكشف عن الممارسات المختلفة وتحديد الممارسات القائمة على التخطيط العلمى مع خلق رأى عام متفهم ومساند ومتحمس للعمل من أجل تحقيق الاهداف المطلوبة .

وسائل الدعوة والاعلام وخصائص كل منها :

ذهبت الدراسة إلى تقسيم وسائل الإعلام عموما إلى ثلاثة أنواع هي :

الوسائل المكانية ، والوسائل الزمنية ، والوسائل المكانية الزمنية ، ويقصد بالوسائل المكانية تلك التي تشغل حيزا في مكان كالمطبوعات والصور والفنون التشكيلية ، وهي جميعها وسائل بصرية أو منظورة .

أما الوسائل الزمنية فهي التي تتسلسل في وقت زمني كالاذاعة والأحاديث المسموعة وهي وسائل شفوية أو مسموعة . وتعتبر الأفلام الناطقة والتلفزيون والمحادثات الشخصية المباشرة وسائل مكانية زمنية لأنها تشغل حيزا مكانيا ووقتا زمنيا في آن واحد ، وهي وسائل بصرية وسمعية .

ولكل وسيلة من هذه الوسائل مميزاتا وعيوبها ، فالوسائل المكانية كالكتاب والصحيفة لها مميزات هامة تجعلها تتفوق على بعض الوسائل الأخرى ، فالقارئ يستطيع السيطرة على الوسيلة بالطريقة التي تلائمه كأن يقرأ بالسرعة التي تناسبه ، ويعيد ويراجع ما قرأه في أى وقت يشاء . كما إن للصفحة المطبوعة تأثيرها الشديد على المواطنين ، ولا غرابة اذا قلنا ان عددا من الأميين في مصر يشتررون الصحف ليقروا لهم بعض المتعلمين .

أما الوسائل الزمنية السمعية كالاذاعة فهي تتفوق على العديد من الوسائل الأخرى حيث انها تنفرد بالسبق وأولوية النشر ، كما أنها

– تحديد المشكلات والقضايا التي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف الحملة .

#### مراحل الدعوة وإمكاناتها :

تبدأ مراحل الدعوة بلفت النظر وإثارة الاهتمام ، ثم القضاء على الاعتراضات والمخاوف ، فتحدد الأعمال والمهام لكل من المتعلمين والأمينين ، فتتبع سير العمل في المواقع المختلفة مع المحافظة على مستوى الحماس ، وتعديل المسار كلما كان ذلك مطلوباً ، مع التقويم المستمر لبرامج الدعوة وقياس تأثيرها على الجماهير المستهدفة ، ومعرفة المعوقات والمشكلات التي تنشأ وعلاجها في الوقت المناسب ، ثم تقديم عالم الكتب ومواد القراءة للمتعلمين الجدد وحثهم على استخدام مهارتي القراءة والكتابة ودعوتهم للاستمرار في التعليم .

وهناك عدد من الأجهزة والمؤسسات التي يمكنها أن تلعب دوراً في تنفيذ خطة الدعوة والإعلام لمحو الأمية وبخاصة التابعة منها لقطاعي الثقافة والإعلام .

وقد سبق أن أوضحت الدراسة التي وافق عليها المجلس بشأن تصور الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية ، أن الدور الذي ينتظر أن يقوم به هذان القطاعان على الوجه المطلوب لتحقيق أهداف الدعوة والإعلام يجب أن يتم ضمن العمل الأصلي والمسئوليات الملقاة على عاتق تلك الأجهزة والمؤسسات دون أن تتحمل الدولة أية أعباء مالية إضافية تدرج في موازنتها ، وهذا ينطبق أيضاً على معظم الأجهزة التي يمكن أن تسهم في الدعوة لمحو الأمية خارج نطاق قطاعي الإعلام والثقافة . وحصرت الدراسة الجهات التي يمكن أن يكون لها دور في حملات الدعوة على النحو التالي :

– الإذاعة والتلفزيون .

– الهيئة العامة للاستعلامات .

– هيئة السينما .

تناسب قليلي الحظ من الثقافة بل والأمينين أنفسهم حيث يمكن تطويع الأداء الإذاعي لخدمة الرسالة الإعلامية المطلوبة .

ومع ذلك فمن عيوب الإذاعة أنها لا تمنح المستمع تلك السيطرة على الوسيلة فالمستمع مقيد بموعد البث الإذاعي ، كما لا يستطيع أن يطلب من المذيع إعادة ما يقول أو أن يقرأ بسرعة معينة .

أما الوسائل السمعية البصرية كالأفلام والتلفزيون فهي تتمتع بتأثيرها القوي والفعال بحكم وجود الصورة وحيويتها وواقعيتها واقتنائها بالصوت المعبر الفعال ، ولكن من عيوب هذه الوسائل قلة انتشارها وارتفاع تكلفتها وعدم وصول الإرسال التلفزيوني إلى بعض الجهات .

وخطة الدعوة والإعلام في مجال محو الأمية ، عليها بعد ذلك أن تستفيد من كافة الوسائل المتاحة مراعية في ذلك العادات والتقاليد وكذلك الفروق الفردية بين الأفراد والجماعات المختلفة بما يحقق الاختيار الأمثل للوسائل المناسبة في الوقت والمكان المناسب .

#### الجماهير المستهدفة في حملة محو الأمية :

أشارت الدراسة إلى أن الدعوة والإعلام في حملات محو الأمية لا توجه فقط إلى جمهور الأميين ولكنها تستهدف كافة أفراد المجتمع وبالتالي فقد قسمت الجماهير إلى :

أولاً : جمهور القادة .

ثانياً : جمهور المثقفين .

ثالثاً : جمهور الأميين .

ثم تناولت كل جمهور على حدة من خلال المحاور الآتية :

– الهدف من الحملة الإعلامية الموجهة لكل منهم .

– الوقوف على سمات وخصائص الجمهور المستهدف للاستفادة

منها في الحملة .

– وسائل وأساليب الاتصال بكل جمهور .

- ١ - تشكيل لجنة فنية متخصصة لتنظيم العمل وإدارته على المستوى المركزي ولجان محلية بالمحافظات .
- ٢ - مهمة هذه اللجان واختصاصاتها :
  - وضع وإقرار خطة الدعوة ومراحلها الزمنية .
  - التنسيق بين الجهود المختلفة بما يحقق أهداف الدعوة .
  - تقدير موازنة خاصة للخطة ومصادر تمويلها ورسم سياسة المعونة المالية أو الفنية في هذا الشأن .
  - الاشراف والمتابعة والتقييم في كل مراحل العمل .
- ٣ - خطوات التنفيذ :
  - يتم وضع برنامج زمني لتنفيذ الخطة الإعلامية مع مراعاة أولويات التنفيذ .
  - تحديد الفئات والتجمعات التي توجه اليها برامج الدعوة .
  - تحديد الإمكانيات المتوفرة والأجهزة المتاحة في هذا الشأن .
  - تحديد الأماكن والقاعات التي يمكن استغلالها في برامج الدعوة .
  - تحديد الهيئات التي يمكن أن تعاون بخبراتها الفنية وإمكاناتها المادية .
- أهداف الخطة :**
  - إلى جانب التوعية بخطورة المشكلة وضرورة استفادة الأميين من الفرص التي تتاح لمحو أميتهم يجب على الخطة أن تستهدف :
    - تعريف المواطنين بالتشريع والمسئوليات التي يضمنها على كامل الأطراف المعنية .
    - التعريف بالقرارات والتوصيات التي تصدر عن الجهاز المركزي المسئول عن محو الأمية والأجهزة المحلية الممثلة والإعلام عنها .
    - التعريف بمراكز الدراسة ومواقعها ومواعيد العمل بها .
    - إلقاء الضوء على خطط الدراسة والمناهج التعليمية والمواد التي تدرس .

- الثقافة الجماهيرية .
  - المجلس الأعلى للشباب والرياضة .
  - وزارة الاسكان والتعمير .
  - وزارة الأوقاف وشئون الأزهر .
  - وزارة الشئون الاجتماعية .
  - وزارة الزراعة .
  - الاتحادات والجمعيات التعاونية الزراعية .
  - مراكز الإعلام الريفي .
  - وزارة النقل والمواصلات .
  - وزارة الصحة .
- التخطيط لبرامج الدعوة والإعلام :**
- أشارت الدراسة الى بعض المبادئ التي يجب أن ينبني عليها التخطيط لبرامج الدعوة على النحو التالي :
- المبدأ الأول :** أن يستهدف البرنامج التعبئة العامة على المستويات كافة ، مركزيا ومحليا .
- المبدأ الثاني :** أن برنامج الدعوة يستهدف الجماهير كافة وليس الأميين فقط .
- المبدأ الثالث :** أن يستهدف البرنامج إقناع الجماهير بخطورة الأمية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .
- المبدأ الرابع :** إقناع الجماهير بأن لكل مواطن دورا في حملة محو الأمية ، أميا كان أو متعلما .
- وعلى ضوء هذه المبادئ يتم تخطيط الحملة من خلال تحديد :
- نوع الجمهور والهدف من التوعية الموجهة اليه .
  - صفات وخصائص الجمهور ذات الدلالة في التوعية .
  - معرفة وسائل الاتصال التي تتناسب مع الجمهور المستهدف .
- إدارة برنامج الدعوة والإعلام :**
- أشارت الدراسة الى أهمية إعداد منهج متكامل للعمل على النحو التالي :

- تشجيع الهيئات والتنظيمات والأحزاب للمشاركة في حملات

الدعوة .

شروط الدعوة :

ويجب أن تتميز برامج الدعوة بالآتي :

- الانتظام والثبات والاستمرارية .

- أن تشمل فئات الشعب كافة .

- أن تخاطب كل فرد وأن تصل إلى عقله ووجدانه .

- أن تخاطب المستويات المختلفة من الذكور والإناث .

### التوصيات

وفي ضوء هذه الدراسة أوصى المجلس بالتوصيات الآتية :

أولا : في تخطيط الدعوة :

\* ضرورة وضع خطة متكاملة للدعوة لمحو الأمية على المستوى

القومي وعلى المستوى المحلي تسبق وتواكب الحملة القومية لمحو الأمية

أو أى مشروع لمحو الأمية ، على أن تكون هذه الخطة علمية وموضوعية

وترتبط ارتباطا حقيقيا بالخطة القومية والخطة المحلية على مدى

مراحلها المختلفة .

\* أن يراعى عند التخطيط تحقيق الهدف الاستراتيجي لخطة

الدعوة والإعلام في مجال محو الأمية ، وهو الوصول إلى تحريك كافة

شرائح المجتمع وقطاعاته المختلفة ، وتوعيته وتحديث رؤيته للمشكلة ،

وإعلامه بخطورتها ، وأنه للوصول إلى هذا الهدف الاستراتيجي لابد من

تحقيق مجموعة أهداف تكتيكية مثل إبراز أهمية التعليم وتعديل بعض

المفاهيم الخاطئة وإبراز الإطار الديني والدعوة إلى الاستمرار في

التعليم واللاحق بعصر التكنولوجيا وغير ذلك .

\* أهمية الاستفادة عند تخطيط الدعوة لمحو الأمية سواء على

المستوى المركزي أو المحلي من التراث الانساني مثل دعوة قدامى

الفلاسفة والدعوة الإسلامية للتعليم والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

٣٣ .

\* ضرورة الانتفاع من التجارب والممارسات والخبرات التي تمت في

مجال الدعوة لمحو الأمية في الدول الأخرى بما يتفق مع ظروف مصر

الحضارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، كما أنه يمكن الاستفادة

بالجهود التي بذلت محليا قبل ذلك وتلاشى أسباب القصور في عدم

تحقيق أهدافها .

\* العمل على أن توزع الأدوار في خطة الدعوة على جميع الأجهزة

المعنية بالدعوة والإعلام توزيعا يضمن حسن الأداء وتحقيق الأهداف مع

مراعاة التنافس والتكامل بين هذه الأجهزة .

ثانيا : في إدارة الدعوة :

\* أهمية وجود وحدة أو كيان متخصص في مجال الدعوة والإعلام

يلحق بالجهاز المنوط به تخطيط وتنفيذ ومتابعة الحملة القومية لمحو الأمية

- وكذلك الجهاز المنوط به هذا العمل على مستوى كل محافظة - على أن

يضم هذا الكيان إعلاميين وتربويين وغيرهم من الفئات التي يرى

الاستفادة بفكرها وجهدها .

\* أهمية الإدارة العلمية لبرامج الدعوة من خلال منهج علمي متكامل

مع مراعاة الإشراف والمتابعة والتقويم في كافة المراحل .

\* الالتزام بالإطار الذي تحدده الخطة الإعلامية بحيث يرجع للجهاز

القومي لمحو الأمية أو للجهاز المناظر في كل محافظة في إبراز الأنشطة

الجادة والبعد عن المشروعات المظهرية أو الوهمية ضمانا لدعم الثقة بين

الإعلام والجمهور في هذا الصدد .

\* التأكيد على أن تكون برامج الدعوة بمثابة نوع من التهيئة العامة

التي يجب أن تتم على المستوى المركزي والمستويات المحلية حتى القرى

والكفور ، ولابد أن تستهدف كافة الجماهير من قادة ومتقنين وأميين .

\* مراعاة الاستمرارية والجدية في جميع عمليات الدعوة في إطار

الخطة العامة ، والخطط والمشروعات المحلية .

ثالثا : في برامج الدعوة :

\* التأكيد على الحقائق الموضوعية في برامج الدعوة والإعلام لمحو

الأمية من حيث مضمون الوسائل الإعلامية التي ينبغي أن تتجه نحو تحقيق الهدف الموحد الذي يراود من خطة الدعوة .

\* أهمية ربط برامج الدعوة الموجهة للأميين بدوافعهم الدينية والاجتماعية والنفسية وكذلك بمصالحهم الاقتصادية الفردية على وجه الخصوص .

\* ربط برامج الدعوة الموجهة لجمهور المتعلمين بالنواحي القومية والجوانب الدينية والاجتماعية والانسانية والسياسية .

\* مراعاة العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والاخلاقية والدينية التي تسود قطاعات المجتمع في شكل برامج الدعوة وفي محتواها .

\* أهمية أن تكون برامج الدعوة منتظمة ودائمة ومتطورة كما لا بد لها من مخاطبة كافة المستويات من ذكور وإناث وأن تصل الى قلوبهم وعقولهم .

\* أهمية الاستفادة في إعداد برامج الدعوة لحو الأمية التي تبث من خلال الراديو والتلفزيون بأصحاب الخبرات التربوية والتعليمية مع الخبرة بالعمل الإذاعي والإلمام بفنونه والوعى بأسسول المخاطبة والإدراك لواقع الجماهير المستهدفة .

\* إشراك ممثلين أو عينات لجماهير الشعب بمختلف فئاته في وضع بعض تفاصيل برامج الدعوة لكي تكون واقعية ومؤثرة .

رابعا : في دور الأجهزة المعنية :

\* أن نداء يوجه من السيد رئيس الجمهورية الى المواطنين على اختلاف فئاتهم عند بدء حملة قومية لحو الأمية لهو خير دعوة يتبناها المواطنون ويعتبرونها دستورهم في هذا المجال ، ويكرر النداء ويركز عليه بصفة مستمرة وكذلك يمكن أن يفعل كل محافظ في محافظته وكل قائد في موقعه عند بدء الحملة أو بدايه أى مشروع لحو الأمية .

\* أهمية الاستفادة القصوى من كافة الأجهزة والهيئات التي يمكن أن تلعب دورا في مجال الدعوة على المستوى المحلى مثل المساجد

والكنائس وفروع الأحزاب والكلية الجامعية الاقليمية والمدارس والمعاهد ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم وتوافل الثقافة الجماهيرية ومراكز التثقيف الصحى والارشاد الزراعى والمراكز الاجتماعية ومراكز الاعلام الريفى والاستعلامات والنوادي والنقابات والجمعيات والروابط والمصانع وغيرها . وذلك بالاضافة الى الأجهزة القومية الأساسية للدعوة مثل الصحافة والراديو والتلفزيون والسينما بالاضافة الى دور كل من الوزارات المعنية ومؤسساتها في هذا الشأن .

\* التوعية لدى اتحاد الاذاعة والتلفزيون بالتوسع في إنشاء الاذاعات المحلية في كافة المحافظات ، اذ ستحدث هذه الإذاعات في مجال الإعلام لحو الأمية من كافة جوانبه ويشتمل الوسائل ، ثورة حقيقية في كل اقليم أساسها الخبر على الأوتار الحساسة في هذا الشأن بصفة مستمرة .

خامسا : في إعداد القائمين بالدعوة :

\* ضرورة تدريب القائمين بالدعوة تدريباً هادفا سواء منهم من يرشحون للعمل على مستويات الاتصال الجماهيرى أو الاتصال المباشر مع توعيتهم بمختلف جوانب وأبعاد المشكلة ، ومن الفئات التي يجب التركيز عليها في هذا الشأن ، العاملون في الاذاعة والتلفزيون والصحفيون ورجال الدين والمرشدون الزراعيون والمتقنون الصحفيين والمرحضات والأطباء والاختصاصيين الاجتماعيين والقادة المحليون وغيرهم . وفي جميع الأحوال يراعى اختيار من يكون لديهم الاستعداد لهذا العمل الذي يتسم بالحساسية الشديدة ، من حيث علاقته بالتقاليد والعادات والظروف الاجتماعية ودوافع الأميين للتعليم وخصائصهم النفسية والاجتماعية .

سادسا : في أساليب الدعوة ووسائلها :

\* اختيار الأساليب التي تناسب كل جمهور مستهدف وكذلك المحتوى الاعلامى الذى يناسب كل جمهور على حدة ويتفق مع اهتماماته وثقافته .

والصحافة وغيرها .

\* الاستفادة من الدراسات والبحوث فى مجال الدعوة لحو الأمية  
التي تجرى فى المراكز المتخصصة مثل المركز الدولى للتعليم الوظيفى  
للكبار بسوس الليان والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية والمركز  
القومى للبحوث التربوية والإدارة العامة لتعليم الكبار ومحو الأمية بوزارة  
التربية والتعليم .

الدورة التاسعة ١٩٨١ - ١٩٨٢

## نحو سياسة مستقبلية لتعليم الكبار

أصبح مصطلح « تعليم الكبار » فى عصرنا الحاضر يعنى مجموعة  
الأنشطة التي تهدف إلى إحداث التكيف الاجتماعى والتحصين  
التدريجى للقدرات الفنية والثقافية فى المجتمعات المتقدمة ، كما يعتبر  
أداة من أدوات التغيير النوعى - فى سياق عمليات التنمية - بالنسبة  
للمجتمعات النامية ، ومن هنا تعد حركة تعليم الكبار أساسية فى عالم  
اليوم ، وبخاصة إذا نظرنا إلى هذا التعليم فى إطار حركة التعليم  
الرسمى الذى لا يستوعب كل السكان حتى الآن ، والذى لا يزال يعاني  
من ثغرات ونقاط ضعف حتى فى أكثر الدول تقدما .

\* أهمية استئثار الدوافع الوطنية لدى قيادات الأحزاب السياسية  
على مختلف المستويات وكذلك بالنسبة للتنظيمات النقابية وغيرها  
للإسهام بدورها فى الدعوة لحو الأمية .

سابعاً : فى مجال الدعوة لسد منابع الأمية :

\* التأكيد على أن تستهدف الدعوة والإعلام ليس فقط الوصول إلى  
تعليم الاميين الكبار بل لابد من أن يكون لها دورها البارز فى سد منابع  
الامية من خلال التعليم الابتدائى ، سواء فى استيعاب من يصلون إلى  
سن إلزام أو عدم تسرب بعض التلاميذ من المدارس أو رفع مستوى  
الأداء .

ثامناً : فى مجال التمويل :

\* التأكيد على أهمية تطوير بعض برامج الراديو والتلفزيون  
ووسائل الاعلام الداخلى المختلفة الأغراض لأهداف الدعوة لحو الأمية  
بما لا يتطلب تخصيص موازنات إضافية لهذه البرامج .

تاسعاً : فى تقويم برامج الدعوة :

\* ضرورة وجود نظام علمى وتطبيقاتى لتقويم ولقياس أثر مختلف  
البرامج الموجهة للدعوة لحو الأمية والوسائل الإعلامية على مدى مراحل  
الخطوة لضمان تعديل المسار أولاً فلولاً .

عاشراً : فى الدراسات والبحوث المتعلقة بالدعوة لحو

الأمية :

\* أن تتولى كليات الاعلام إجراء دراسات وبحوث علمية فى مجال  
الدعوة لحو الأمية باعتبار أن الأمية تصيب أكثر من نصف المجتمع  
الذى يتعامل معه إعلامياً خريجوا هذه الكليات ، وبحيث تتناول هذه  
الدراسات والبحوث جوانب تطبيقية ميدانية ، فضلاً عن اتجاه بعض  
الرسائل العلمية إلى هذا الميدان .

\* أن تجرى دراسات تطبيقية وإحصائية وتقويمية فى أقسام  
البحوث بالأجهزة الإعلامية الأساسية وهى : الاذاعة والتلفزيون

## مبررات الدراسة :

هناك اعتبارات أساسية ينبغي مراعاتها في دراسة موضوع تعليم الكبار ومنها :

- أن هناك حركة عالمية لتعليم الكبار ينبغي ألا تكون في مصر بمعزل عنها ، خاصة ونحن في عصر يتسم بالتغيير السريع .  
- أن مصر تعد من أولى الدول التي لها تاريخ طويل وحافل في مجال تعليم الكبار بمفهومه الحديث ، فضلا عن انتشار مئات المؤسسات التي تعمل في هذا المجال في طول البلاد وعرضها .  
- أن اختلاط المفهوم بين محو الأمية وتعليم الكبار قد أثر على جهودنا في محو الأمية من حيث أنه فرض علينا حدودا متواضعة لطموحنا في رفع المستوى التعليمي والفكري والثقافي والتدريبي للمواطن المصري ، كما أنه صرفنا ايضا عما يطلق عليه « أمية المثقفين » .

- أن تعليم الكبار يسير في مواقع كثيرة منه جنبا الى جنبا مع الجهاز التربوي النظامي القائم ، ومن ثم فالعلاقة بينهما علاقة عضوية وتكاملية تصور في مجموعها منظور النظام التعليمي في مجتمعنا الذي ينبغي الا يعتمد في هذه المرحلة من تاريخه على التعليم النظامي والاكاديمي دون غيره في إعداد القوى البشرية وتطويرها .

- أن تعليم الكبار في مجتمعنا استجابة لرغبات مجموعات من الأفراد لرفع مستواهم الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي ، مما جعل مؤسساته تعمل في ايقاع منفرد ، وينبغي أن يرد الى طريقه السليم القائم على الواقعية الموضوعية والتنسيق بين هذه المؤسسات من حيث الهدف والمجال والأسلوب والوسيلة .

- إن مصر لها في المرحلة الحالية خططها الطموحة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وهذه الخطط لا يمكن تحقيقها بنجاح مع وجود نسبة كبيرة من أنصاف الأميين ، بالاضافة الى

انخفاض مستويات التأهيل والمهارة . وكلها عوامل تؤثر سلبا على الانتاج والخدمات .

- أننا نعيش في عصر تفجر المعرفة والثورة التكنولوجية ، مما يجعل من المستحيل ان نقدم لاي انسان - مرة واحدة - كل ما سيحتاج اليه في مستقبل حياته المهنية الطويلة ، مما يدفعنا الى التأكيد على أهمية تطوير التعليم والتأهيل والتدريب بما يتناسب وطبيعة التطور المطلوب .

- ان المعدل العالي للزيادة السكانية والتغيرات الاجتماعية المستمرة والزيادة الهائلة في الإقبال على التعليم بمراحله المختلفة ، كل هذا يستلزم البحث عن صيغ وأساليب تعليمية جديدة تستهدف توسيع الخدمات التعليمية ، خارج إطار التعليم النظامي .  
وانطلاقا من هذه الاعتبارات ينقسم الموضوع أربعة أجزاء رئيسية على النحو التالي :

- المفاهيم والاتجاهات .  
- العنصر البشري في تعليم الكبار .  
- تحليل الخبرات المستفادة من نماذج بعض النظم والمؤسسات والبرامج الخاصة بتعليم الكبار في مصر .  
- الخاتمة .

## أولا - المفاهيم والاتجاهات :

استعرضت الدراسة التعريفات التي تناولت المفهوم الحديث لتعليم الكبار سواء كانت هذه التعريفات صادرة من أفراد أو هيئات أو منظمات أو دول ، وانتهى هذا الاستعراض الى أن هناك اتجاهين أساسيين في هذا الشأن ، أحدهما ينظر الى تعليم الكبار نظرة ضيقة ومحدودة ، حيث يقتصر على نشاط محو الأمية ، ويسود هذا الاتجاه بين الدول التي ترتفع فيها معدلات الأمية ، والاتجاه الثاني ينظر الى تعليم الكبار باعتباره مجالا مختلفا عن محو الأمية ، يهدف الى تنمية حياة الفرد

والمجتمع ، ويعبر هذا الرأي بالطبع عن المجتمعات التي تجاوزت مرحلة محو الأمية .

وقد بُنيت هذه الدراسة اتجاهها وسطا من خلال الأسس الآتية :

– ان نسبة الأمية في مصر لا زالت مرتفعة .

– ان التعليم الإلزامي عندنا لم يستوعب بعد كل الملزمين .

– ان التعليم الاساسي الذي بدأ تطبيقه سيظل يعاني من مشكلات الاستيعاب والتسرب نظرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي لاتزال قائمة .

– اننا نسعى الى تطوير حياتنا من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعلمية مما يقتضى الاستفادة من التراث الثقافي والحضارى ، فضلا عن استيعاب منجزات العصر العلمية وتطبيقاته التكنولوجية . فالتصور الذي تبنته الدراسة ينبع من أن حركة تعليم الكبار المصرية يجب أن تتضمن نشاط محو الأمية كمجال من مجالات تعليم الكبار ، وفي الوقت ذاته تتشعب لتشمل أموراً كثيرة ، ولتحقق اهدافا مختلفة تفي بطموح بلادنا وحاجات الأفراد .

**تعريف الكبير :**

« الكبير » الذى يدخل فى إطار مفهوم تعليم الكبار فى مصر واحد

من أربعة :

– الشخص الذى تجاوز السن المدرسية ، ولم يكن قد التحق قط بأى دراسة نظامية .

– الشخص الذى تجاوز السن المدرسية ، وبخاصة مرحلة التعليم الاساسى ، وغير ملتحق حاليا بأى مرحلة من مراحل التعليم النظامى مثل ربات البيوت اللاتى قطن مرحلة تعليمية نظامية ثم انقطعن للحياة الأسرية .

– الشخص الذى تجاوز سن مرحلة التعليم الاساسى ، وهو ملتحق حاليا بدراسة نظامية ، ولكن يرغب – فى نفس الوقت فى التزدد بلون

٣٣٤

آخر من الدراسات فى غير التخصص الذى يدرسه ، وأغلب ما يكون ذلك فى فترات مسائية .

– الكبير الذى انتهى من دراسة نظامية معينة وخرج الى الحياة العملية مثل خريجي الجامعات وخريجي المدارس والمعاهد الثانوية والفنية أو غيرها من الدراسات المهنية ويرغب فى الاستزادة من الخبرة أو المعرفة فى مجالات اخرى .

**المفهوم المصرى لتعليم الكبار :**

وعلى هذا الاساس انتهت الدراسة الى أن تعليم الكبار فى مصر هو فترة التعليم التى ينتظم فيها الكبار الذين ليسوا مقيدى فى المدارس النظامية ويشتركون فى أنشطة تعليمية منظمة تهدف إلى إنماء معلوماتهم أو مهاراتهم أو إلى احداث تغييرات فى مشكلات فردية أو اجتماعية وتبها فرصها خارج التعليم الرسمى ابتداء من محو الأمية القرائية والتربية الاساسية الى التدريب المهنى والتربية فى مجالات الصحة والأسرة والآداب والفنون وبرامج تنمية المجتمع والتربية الاجتماعية والوطنية ومختلف البرامج التى تهدف الى التنمية البشرية باستثناء التدريب الذى يستهدف رفع كفاءة العاملين فى تخصصاتهم التى يمارسونها اذا كان هذا التدريب إجباريا أو شبه إجبارى .

**ثانيا : العنصر البشرى فى تعليم الكبار :**

**المتعلم الكبير :**

وتتلخص المبررات التى تدعو الى تناول موضوع « المتعلم الكبير »

فيما يأتى :

– ضالة المعلومات العلمية المتوافرة حتى الآن عن خصائص الكبار العقلية والانفعالية والاجتماعية والخلقية وشروط تعلمهم بالقياس الى المتعلمين الصغار .

– ضرورة التوسع فى إجراء بحوث مصرية تضاف الى ما قدمته البحوث الأجنبية من معلومات وبيانات عن الكبار .



– أهمية تسجيل الخبرة المصرية المتجمعة في هذا المجال وتنظيمها واستخلاص الصالح منها .

مجالات اختلاف الكبار عن الصغار في المواقف التعليمية:

وفي هذا الصدد تناولت الدراسة الخصائص الانفعالية للكبار ومجالات الاتصال والتفاعل التي تتجمع حولها مشاعر الكبار واتجاهاته وقيمه في المواقف التعليمية .

وتعرضت للحاجات النفسية والاجتماعية للكبار وهي تمثل بالنسبة لتعلمهم المحرك والموجه والضمان لاستمرار السير فيه ومواصلة التعلم لاكتساب مزيد من الخبرات الجديدة وذلك في ضوء الاعتبارات الآتية :

– تعدد حاجات الكبار وتنوعها .

– قابلية هذه الحاجات للتغير والتبدل .

– تنوع المجالات التي تدور فيها حاجات الكبار وعلاقاتها بالأسرة

والعمل والمجتمع والبيئة الطبيعية .

– تتابع نشوء حاجات جديدة نتيجة لاستثارة الكبار الى تعلم مهارات معينة عادة ما تكون بداية حاجات جديدة للاستزادة من التعليم . وفي ضوء تلك الاعتبارات حددت الدراسة حاجات الكبار النفسية الى التعليم في ست حاجات هي :

الحاجات المعرفية ، والحاجات الانفعالية ، والحاجات الجمالية ، والحاجات الابتكارية ، والحاجات الاجتماعية ، والحاجات القيمية ، وأوضحت ما تتمثل فيه كل حاجة من هذه الحاجات من رغبات وميول ورؤى واهتمامات ، كما استعانت في ايضاحها وتفسيرها تفصيلا بأراء العلماء وكبار المفكرين المهتمين بعلم النفس التعليمي .

العاملون في تعليم الكبار :

وفي هذا الجانب تناولت الدراسة النقاط الآتية :

١ – نوعيات العاملين وأهمية اجراء حصر للوظائف المهنية وشبه

المهنية في هذا المجال وتحليلها والتمييز بين كل منها .

٢ – مستويات العاملين التي تنحصر في الآتي :

– العاملين المتفرغين في تعليم الكبار .

– العاملين المتفرغين في مهنة التعليم أو في مهن أخرى وملزمين

بتخصيص نسبة محددة للعمل في تعليم الكبار .

– العاملين بعض الوقت أو في غير أوقات اعمالهم الرسمية سواء

أكانوا عاملين بالأجر أو متطوعين .

وهناك أسباب يعزى اليها نقص العاملين في تعليم الكبار ومنها ضُمور الموارد المالية وعدم وجود سلم وظيفي ، ونظرة المهنيين الى هذا العمل وعدم وجود هيكل عام لحركة تعليم الكبار ، وأشارت بأيجاز الى خبرات بعض الدول في التغلب على هذه العقبات .

تدريب العاملين :

تطرقت الدراسة في هذا المجال الى المحاولات الجدية التي بدأت في انحاء العالم للاعتراف بتعليم الكبار كميدان أكاديمي مستقل عن علم « البيداجوجيا » والاعتراف به أيضا كمهنة لها أصولها وقواعدها ، والانطلاق الذي صاحب هذه المحاولات في تدريب العاملين في تعليم الكبار تدريبا مهنيا متخصصا ، وقدمت أمثلة لذلك بما يجري في فرنسا ويوغسلافيا والمجر وفنلندا وغيرها .

وناقشت الدراسة مختلف المصادر التي يمكن أن توفر معلمين للكبار ، ومشكلات التفرغ والتطوع وما اليها ، كما قدمت تصنيفا للعاملين في تعليم الكبار ، وأمثلة للمتطلبات الأساسية من فئات العاملين المختلفة في بعض مجالات تعليم الكبار مثل مجالات محو الأمية وتنمية المجتمع والثقافة العالية والتثقيف الاجتماعي والأسري والترويج والدراسات التكميلية والتنمية المهنية .

ثالثا : تحليل الخبرات المستفادة من نماذج بعض النظم والمؤسسات ، والبرامج الخاصة بتعليم الكبار في مصر .  
يتناول هذا القسم من الدراسة في بدايته عرضا تاريخيا لتعليم الكبار في مصر ابتداء من العصر الفرعوني ، ثم العصر السكندري ، فالعصر الاسلامي حتى العصر الحديث . وفي هذا الصدد قدمت أمثلة لمؤسسات وبرامج تعليم الكبار مثل المكتبات والمتاحف ومالونات الثقافة والندوات العلمية والمناظرات ودروس المساجد وغيرها .

ثم انتقل هذا القسم من الدراسة الى عرض لنماذج بعض النظم والمؤسسات والبرامج الخاصة بتعليم الكبار في مصر مع تحليل لها بالمقارنة بنماذج مماثلة في الدول الاخرى .

ويستهدف هذا التناول استخلاص الايجابيات والسلبيات وصولا الى :

- تحديد القواعد التي ينبغي عليها تطوير مؤسسات وبرامج تعليم الكبار في المستقبل .

- إبراز أهمية دور المؤسسة في حركة تعليم الكبار الشاملة .

- تأكيد أهمية وجود الهيكل التنظيمي لحركة تعليم الكبار في مصر في رسم سياسة ثابتة ومستمرة تساعد على استمرارية الانظمة والمؤسسات والبرامج الناجحة ودعمها وتطويرها من ناحية ، كما تساعد على تصحيح المسار وعلاج الثغرات في البرامج التي لا تسير اهداف تعليم الكبار من ناحية اخرى .

وقد اختارت الدراسة النماذج التي تناولتها بالعرض والتقييم والتحليل في هذا القسم ، لا على أساس مسعى بل على أساس وضوح الوظيفة وتوافر الوثائق ويزود الدور الذي قامت أو تقوم به تلك النماذج في حركة تعليم الكبار المعاصرة .

والممارسات والجهات التي تناولتها الدراسة في هذا المجال هي :

- الجامعة الشعبية ومراكز الثقافة الجماهيرية وقصور الثقافة .

٣٣٦

- المؤسسة الثقافية العمالية .

- البرامج التدريبية لمنتفعي الجمعيات التعاونية للهيئة العامة

للاصلاح الزراعي .

- مراكز الدراسات التكميلية للمنتهين من المرحلة الابتدائية التابعة

لوزارة التربية والتعليم .

- تعليم الكبار عن طريق الاذاعة والتلفزيون .

- مراكز الخدمة العامة بالمجتمعات .

- جهود القوات المسلحة في تعليم الكبار .

- تعليم الكبار في قطاعات الشباب .

وقد اتخذ تناول هذه النماذج شكل الدراسة المقارنة ، حيث قورن كل نموذج بنظائره في الدول الاخرى النامية منها والمتقدمة ، مع تحليل للخبرة المستفادة من كل نموذج ، تمهيدا لاستخلاص التوصيات التي تشكل في مجموعها السياسة المستقبلية لتعليم الكبار في مصر من النواحي التعليمية والتنموية والتنظيمية والتنسيقية والتمويلية وغيرها من النواحي التي يمكن أن تجعل من هذه الحركة شريكا مؤثرا ولعالا في التنمية البشرية في المرحلة المقبلة .

رابعا : خاتمة :

وفي الخاتمة تحددت الافكار والاتجاهات التي تمكسها الدراسة من حيث النظرة المصرية الى تعليم الكبار التي تقع في الوسط ما بين اتجاهاين مختلفين أولهما ينظر الى تعليم الكبار على أنه محور اامية ، وثانيهما ينظر اليه نظرة اكثر شمولا ولا يتضمن مجرد محور اامية بل يركز على تنمية حياة الفرد والمجتمع في مختلف المجالات .

وفي ضوء تعريف الكبير ، والمفهوم المصري لتعليم الكبار والاتجاه الوسط الذي يعتبر هذا النوع من التعليم دائرة كبيرة لمجالات عديدة تهدف الى التنمية البشرية والتنمية الشاملة وتلبي بطموح البلاد وحاجاتها في المرحلة المعاصرة - حددت الدراسة السياسة المستقبلية المقترحة

ثالثا : فى خصائص التعليم بالنسبة للكبار :

- \* الاعتماد على القدرات الذاتية للدارسين وبواقعهم نحو إحراز التقدم المستمر سواء على مستوى نموهم الشخصى أو فيما يتصل بنشاطهم الاجتماعى .
- \* مراعاة الاحتياجات المتنوعة والمختلفة للدارسين الكبار وتوفير الفرص والبدائل اللازمة لذلك .
- \* إشراك الدارسين بشكل ايجابى فى جميع مراحل العمليات التعليمية التى تتعلق بهم .
- \* المرونة اللازمة لتطوير البرامج بما يلائم الظروف المختلفة لحياة الدارسين وأعمالهم والخصائص النفسية والاجتماعية لهم .
- \* الارتباط بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بأسره .

رابعا : فى محتوى تعليم الكبار :

- أن يتضمن محتوى تعليم الكبار البرامج التى تؤدى الى ما ياتى :
- \* التوسع فى برامج تعليم الكبار القائمة حاليا ودعمها بحيث تتسع لبرامج ما بعد محو الأمية والثقافة الجماهيرية والثقافة العمالية والدراسات التكميلية وبرامج الخدمة العامة بالجامعات ومراكز التدريب المهنى بمستوياتها المختلفة وبرامج توجيه الشباب والبرامج الدينية والتدريب المتناوب مع العمل وبرامج الراديو والتلفزيون وبرامج المرأة والأسرة والتدريب من أجل الانتقال لمهنة أخرى والفنون والهوايات والتذوق الفنى والتعليم من أجل إشباع الذات وغير ذلك من البرامج الموجهة الى الكبار .
- \* اعتبار تعليم الكبار جزءا لا يتجزأ من التعليم المستمر مدى الحياة ويجب ان يتمشى مع احتياجات التنمية فى المجتمع وما يتطلبه من تفتح ملكات الأفراد فى كافة جوانب حياتهم .
- \* تشجيع الأنشطة التى تعزز التنمية الثقافية والإبداع الفنى وتذوق القيم والأعمال الفنية .

لتعليم الكبار فى مصر فى عدة خطوط من أهمها إنشاء هيئة قومية لتعليم الكبار ، وتأسيس نظام جديد تحت اسم « جامعة المجتمع لتعليم الكبار » بمواصفات وخصائص تميزه عن غيره من النظم المشابهة فى الدول الأخرى ، وقد تناولت توصيات الدراسة - شرحا تفصيليا لهذا النظام المقترح .

## التوصيات

يوصى المجلس فى مجال تعليم الكبار بما ياتى :

أولا : تعريف تعليم الكبار :

يقصد بتعليم الكبار أن يكون تعليمًا خارج النظام المدرسى لكل من تجاوز سن التعليم الإلزامى بهدف اكتساب معرفة أو مهارة جديدة أو رفع المستوى العلمى أو المهارى وهو بهذا المعنى يتضمن محو الأمية بالنسبة للكبار .

ثانيا : تحديد اهداف تعليم الكبار على النحو الآتى :

\* تنمية القدرة لدى الافراد على الاستزادة فى اكتساب المعارف عن طريق التعلم الذاتى ومعاونتهم على اتخاذ المواقف الايجابية تجاه المشكلات التى تواجههم كأفراد أو تواجه مجتمعهم .

\* تنمية الفهم الواعى للمشكلات والتغيرات الاجتماعية المعاصرة والقدرة على القيام بدور ايجابى فى تقدم المجتمع وتنميته .

\* تعريف الافراد ببيئاتهم الطبيعية والثقافية وتراثهم الأصيل .

\* تمكين الكبار من ملاحقة التطورات السريعة والمتغيرة فى التكنولوجيا عن طريق تزويدهم بأنواع من التعليم التقنى والمهنى المتقدم وتنمية قدراتهم على الخلق والابتكار .

\* تنمية القابلية للانتفاع بالخلق بلوقات الفراغ بطريقة صحيحة ، وعلى الأخص بين الشباب وقطاع المرأة .

\* العمل على جعل التعليم غير الرسمى جزءا مكمل للنظام التعليمى والوطنى وشريكا مؤثرا وفعالا فى تنمية القوى البشرية .

الذاتى ، والتعليم بالمراسلة وجميع أشكال التعليم المتحررة من القيود النمطية الجامدة التى تعوق مرونة العمل وحركته .

\* اتباع الطرق التعليمية التى تهدف الى الارتقاء بإدراك الدارس الكبير وتحرير قدراته الخلاقة وحث روح الثقة فى نفسه للإسهام فى تغيير بيئته ، وذلك على أساس نوافعه وحاجاته وخصائصه النفسية والاجتماعية مع توجيه البرامج نحو تعلم ذاتى مستمر مدى الحياة .

\* التأكيد على أهمية المشاركة الجماهيرية فى تخطيط برامج ومناهج تعليم الكبار داخل كل مؤسسة باعتبار الجماهير أصحاب المصلحة الحقيقية فى تلك البرامج .

\* تشجيع عقد اتفاقيات ثنائية أو جماعية ، محلية تتصل بتعليم الكبار ، تضمن الوصول الى قطاعات منظمة ومنضبطة من الكبار ( كما يحدث بين مراكز الخدمة العامة بالجامعات من جهة والشركات والمصانع وغيرها من المؤسسات من جهة أخرى ) .

\* توجيه اهتمام خاص نحو تحديد وتنفيذ سياسات تكفل استخدام وسائل الاتصال الجماهيرية فى تعليم وتثقيف الكبار بمجالاتها المختلفة .

سادسا : فى مؤسسات تعليم الكبار وبرامجه :  
\* دعم مؤسسات تعليم الكبار وتطويرها بما يكفل تحقيق الاهداف القومية والتربوية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة للمرحلة الحالية .  
\* تأكيد دور مراكز التثقيف العمالى وتطويرها - وعلى وجه الخصوص المؤسسة الثقافية العمالية وفروعها بالمحافظات - فى تهيئة نظام تعليمى متطور ومستمر لقطاع العمال لحمايتهم من أية تيارات غريبة لا تتفق مع المجتمع المصرى .

\* تشجيع الجامعات والمعاهد العالية وغيرها من مؤسسات التعليم على التوسع فى تقديم برامج للخدمة العامة بها لتلبية حاجات الكبار ، ودعم علاقاتها مع المجتمع ، ومعاونتها فى تقديم خدماتها التعليمية لمن لم يستكملوا تعليمهم أو لمن يرغبون فى التزود بخبرات جديدة أو اكتساب معارف ومعلومات تتعلق بموضوعات الساعة التى تواكب الأحداث أو

\* ادماج أنشطة تعليم الكبار - بقدر الامكان - فى مجموع الحركة الاجتماعية المعاصرة الموجهة لتنمية قدرات المرأة وإسهامها فى حياة المجتمع .

\* إكساب الشباب مزيدا من التعليم الهادف بقصد تنمية قدراتهم وتوعيتهم بمشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم وتوجيههم توجيها رشيدا من النواحي الدينية والثقافية بصور تتماشى مع حركة المجتمع وأهدافه القومية .

\* دمج برامج تعليم الكبار الثقافية والنظرية مع البرامج الفنية والمهنية وعلى الأخص فى المستويات الأساسية لهذا النوع من التعليم .  
\* تدريب سكان الريف والمناطق النائية والمجتمعات الجديدة على استخدام الأساليب الفنية الحديثة لتحسين مستوى معيشتهم مع المحافظة على أفضل عناصر تراثهم الحضارى .

\* تعويض المعوقين بدنيا أو عقليا بأنشطة تعليمية تمكنهم من الحصول على المهارات والمعارف التى تعاونهم على ممارسة أنشطة تتناسب مع ما يعانونه من عجز .

\* مساعدة المسنين على تضييع أوقات فراغهم بصورة تكفل لهم تحسين أحوالهم الصحية والنفسية وتزويدهم بالمعلومات الأساسية عن المشكلات التى يمكن ان تواجههم وأساليب علاجها .

\* تزويد المواطنين الكبار من مختلف الشرائح العمرية والمهنية على شتى مستوياتهم التعليمية بالمعارف الصحيحة عن الدين وما يحدث عليه من قيم المحبة والتعاون والسماحة وحسن المعاملة والمواطنة الصالحة ، وإكسابهم الاتجاهات الرشيدة والسلوكيات السوية فى هذا الجانب الهام من جوانب حياتهم .

خامسا : فى طرق ووسائل تعليم الكبار :

\* تنوع أساليب وطرق تعليم الكبار بحيث لا تقتيد بأنماط التعليم المألوفة كلما أمكن ذلك ، الأمر الذى يستلزم الاستعانة بوسائل الاتصال الجماهيرية المختلفة والتعليم عن طريق الجماعات الصغيرة والتعليم

التطورات أو المشكلات القائمة .

\* تأكيد أهمية الدور الذى تؤديه « مراكز الدراسات التكميلية للمتجهين من المرحلة الابتدائية » ومراكز التكوين المهني للمتجهين من المرحلة الإعدادية والمتسربين منها كمعاهد لتعليم الشباب ممن لم تتوافر لهم فرص استكمال التعليم العام فى مسار التعليم الرسمي ، بما يحقق لهم النمو كفراد ، ويعود - فى الوقت ذاته - على المجتمع بالفائدة ، عن طريق توفير الأيدي العاملة المدربة حرفيا ، والحاصلة على نصيب معقول من الثقافة العامة والاتجاهات والسلوكيات الإيجابية . ويقتضى تطوير هذه المراكز إجراء دراسات ميدانية تستهدف التعرف على مدى ملائمة البرامج والمناهج الحالية التى تقدمها هذه المراكز لحاجات الدارسين ، والعوامل والظروف المختلفة التى قد تؤدي الى إجهام الشباب عن الالتحاق بها ، ووضع الحلول التى تكفل تطوير هذا النظام التعليمي الهام الموجه الى الكبار ، وتساعد على تنميته وتعميمه .

\* الاستفادة من دور العبادة باعتبارها مراكز للتثقيف الديني الى جانب وظيفتها الأصلية كبيوت لأداء الفريضة - وذلك بتنظيم برامج مخططة وهادفة ضمن الرسالة الدينية التعليمية التى تضطلع بها فى تثقيف الجماهير ، ويتولى أساتذة الأزهر الشريف وعلماء وزارة الأوقاف ورجال الدين المسيحي وأساتذة الجامعات وغيرهم من الأجهزة التعليمية ممن لديهم الفكر الديني المستنير تخطيط وتنفيذ هذه البرامج .

سابعاً : فى إدارة وتمويل تعليم الكبار :

\* إنشاء هيئة قومية لتعليم الكبار تتولى التنسيق بين الجهات والهيئات وجامعات المجتمع المفتوحة والمؤسسات المختلفة التى تقوم بهذا النوع من التعليم ضمن إطار عام يجمع بين كافة الخدمات التعليمية والتثقيفية خارج إطار التعليم الرسمي ، على أن تكون هذه الهيئة المقترحة مكملة للجهاز الذى سبق للمجلس اقتراح إنشائه لمحو الأمية وتعليم الكبار فى الدورة الثانية .

\* تتحدد مسئوليات الهيئة المقترحة فى مجال تعليم الكبار فى إجراء المسح الشامل لمؤسسات تعليم الكبار ، ورسم السياسة العامة لهذا النوع من التعليم والمشاركة فى تنظيم أسس التعاون بين مؤسسات التعليم الرسمي وغير الرسمي واستصدار التشريعات اللازمة ووضع خطط للتوسع فى نوعيات البرامج والمؤسسات واقتراح وسائل تمويل حركة تعليم الكبار ، ووضع نظم التوثيق والنشر وتبادل المعلومات والخبرات والقيام بالتجارب الاستطلاعية وكذا تقديم المشورة للمؤسسات المعنية وعقد أو حضور المؤتمرات والندوات فى الداخل والخارج .

ثامناً : فى تدريب العاملين فى تعليم الكبار :

\* حث الجامعات وكليات التربية والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية على إعطاء أولوية خاصة لتأهيل وتدريب العاملين فى تعليم الكبار بمختلف مستوياتهم ليقوموا بانشطتهم الريادية والتعليمية فى هذا المجال على أفضل وجه .

تاسعاً : فى التكامل بين تعليم الكبار والتعليم الرسمي :

\* النظر الى تعليم الكبار على أنه جزء مكمل للنظام التعليمي الوطنى بحيث يكون له دور الشريك المؤثر فى النظام التعليمي للمجتمع ، وبحيث ينال نصيبه العادل من الاهتمام ليؤدي دوره ضمن الأنشطة التعليمية الأخرى وتعويض ما قد يظهر فيها من ثغرات نتيجة للمتغيرات التى قد تواجه المجتمع .

\* اتخاذ التدابير الكفيلة بخلق فرص عمالة تناسب المستويات التعليمية المختلفة مع منح التقدير للدراسات التى يحصل عليها الدارسون الكبار خارج نظام التعليم الرسمي .

\* فتح قنوات توصل ما بين تعليم الكبار والتعليم الرسمي ، تؤدي الى إيجاد مزيد من الفرص لاستكمال التعليم بالنسبة للكبار الذين هاتتهم تلك الفرص .

## سياسة ربط محو الأمية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع الانتاجية

أصبحت قضية التنمية من أهم القضايا التي تثير الاهتمام في عصرنا باعتبارها السبيل الوحيد لمواجهة تحديات العصر تكنولوجيا واجتماعيا . ومن هذا المنطلق فقد عرض المجلس لدراسة أثر القضاء على الأمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار التنمية بشقيها هي وسيلة المجتمعات المتطلعة الى النمو للحاق بالدول المتقدمة ومسايرة التقدم العلمي ، ولأن الانسان هو وسيلة التنمية وغايتها ، ذلك أن العنصر البشري يعد من أهم عوامل الإنتاج ، حيث أن الأرض ورأس المال تتوقف قيمتها جميعا على نوع النشاط الانتاجي الذي يحكمه العنصر البشري الى حد كبير .

والموضوع بقضاياها الجزئية يشتمل على ما يأتي :

معايير النمو ومفهوم التنمية :

وتتلخص أهم معايير النمو فيما يأتي :

- مدى تحقيق ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .
- مدى استثمار الموارد الطبيعية والبشرية .
- مدى تقدم الجهاز الانتاجي للنولة .
- مدى الاعتماد على الإنتاج الزراعي أو الاستخراجي أو الاثنين

معا .

- مدى تقدم الأوضاع الفكرية والاجتماعية والسياسية .

- المستوى العلمي ومستوى الفن الانتاجي المتقدم .

- مستوى التعليم ومعدلات الأمية .

ويقصد بالتنمية في الأساس عملية تطوير أوضاع المجتمع من الحالة التي هو عليها الى حالة أخرى أكثر تقدما ، وذلك بتغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وتجاوزه الى آفاق المستقبل ، مستخدمين في ذلك مختلف الأساليب العلمية والتطبيقات التكنولوجية بحيث يستفيد منها السواد الأعظم من الشعب .

أهمية العنصر البشري في التنمية :

ولاشك أن الارتقاء بالعنصر البشري يساعد على تفهم جوهر التنمية ومستلزماتها ، كما يساعد على تقبل الأفراد لما يجب إدخاله من تعديلات على سلوكهم وعلاقاتهم وبيئاتهم ومهنهم ، وتقبل التغيير الحضاري الذي تحدثه عمليات التنمية الشاملة .

ومن الركائز التي تعتمد عليها تنمية العنصر البشري محو الأمية بين جماهير العاملين الأحيين ، لأن الأمية تعد من أخطر المشكلات التي تهدد خطط التنمية وتعوق انطلاقها وهذا ما أكدته البحوث التي أجريت في هذا الشأن ، حيث دلت على أن انخفاض نسبة الأمية في بلد ما تصاحبه زيادة في الانتاج ، وبالتالي زيادة في الدخل القومي .

ويمكن تلخيص أثر الأمية في هذا المجال بحسب ما توصلت اليه

نتائج الدراسات فيما يأتي :

- صعوبة التعامل مع الآخرين .

- عدم القدرة على اتباع التعليمات الخاصة باستخدام الآلات - وقد

دلت الدراسات على أن قيمة الفاقد في قطاع الصناعة في البلاد العربية نتيجة لذلك تبلغ حوالي ٢٠٪ .

- عدم الإدراك الواعي للعامل بأهمية الالتزام بقواعد الأمن

الصناعي .

- افتقار العامل الى عنصر « الاختيار » فى تحصيل ثقافته حيث انه محروم من مصادر المعرفة القائمة على الكلمة المقروءة وسيله الوحيد الى المزيد من الثقافة هو ما يفرض عليه من خلال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية .

### الامية والتنمية :

بدراسة نسب الامية واعداد الاميين فى مصر فى السنوات من ١٩٠٧ الى ١٩٧٦ ، ومدى التطور الذى حدث بين كل تعدادين من هذه التعدادات يتضح ان الانخفاض فى نسبة الامية خلال سبعين سنة لم يزد على ٣٦.١ ٪ ، أى بمتوسط سنوى لا يتجاوز ٥ ٪ . وهذا الانخفاض صاحبته زيادة فى عدد الاميين ما بين كل تعداد وآخر ، وتلاحظ ان أعلى معدل انخفاض حدث فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٦ حيث كان ٢.٣ ٪ ، ومعنى ذلك أننا لو سرتنا بالمعدل الحالى للانخفاض فى مجال مكافحة الامية فلا ينتظر أن تزول الامية قبل انقضاء سنوات طويلة ، مع افتراض ثبات جميع العوامل التى تزيد من الامية ، وهو افتراض غير قائم .

وبدراسة توزيعات قوة العمل بحسب المستوى التعليمى فى مصر نجد أن نسبة الامية بين أفراد هذه القوة ( من ١٥ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة ) نسبة كبيرة تؤثر فى القدرة الانتاجية للقوى العاملة فهذه التوزيعات تشير إلى أن نسبة الاميين الداخلين فى قوة العمل ، ( انتاج وخدمات ) تبلغ ٦٢ ٪ من إجمالى هذه القوة وهى نسبة عالية تمثل أخطر عيب فى اليد العاملة المصرية .

ومما هو جدير بالملاحظة أن الدول المتقدمة لم تواجه مشكلة الامية على نحو يشبه ما تواجهها به الدول النامية اليوم ، ولا نجد من تلك الدول من تصدى للامية كمسكلة اجتماعية كما تفعل الدول النامية الآن إلا فى القليل النادر ، وهى الدول التى تأخرت فى النمو ثم أخذت باستراتيجية الطفرة فى القضاء على الامية مثل الصين والاتحاد السوفيتى وبعض دول أوروبا الشرقية . أما فى الدول الغربية الصناعية فقد حفزت حركات

التصنيع وما صاحبها من تقدم حضارى على نشر التعليم الشعبى انطلاقا من أن الثورة الصناعية تتطلب أسلوبا جديدا فى العمل يستلزم رفع المستوى الفكرى للعمال ، وبذلك تم القضاء على الامية عن طريق استراتيجية « القدرة » وهى استراتيجية شبيهة بما ينادى به المفكرون الآن تحت شعار « المجتمع المعلم المتعلم » .

ومن الدراسات التى أجريت فى هذا الشأن ، الدراسة التى أجريت فى إطار المجلس فى يونيه ١٩٨١ وهى دراسة ميدانية فى قطاع الصناعة عن دور التعليم فى رفع الكفاية الانتاجية فى مصر . ودلت نتائج هذه الدراسة على أن التعليم ينعكس على مختلف عناصر الإنتاج ، ومنها إنتاجية العاملين والأجور والمواد والآلات والأموال والوقت . وفيما يختص بآثر القضاء على الامية بين العمال فى اتجاهاتهم الاجتماعية - فقد أسفرت الدراسات الحديثة عن وجود علاقة بين أمية العامل وكل من العناصر الآتية :

- اتجاهات العامل نحو حياته الزوجية .
- اتجاهات العامل نحو تعليم أولاده .
- اتجاهات العامل نحو صحة الأسرة .
- اتجاهات العامل نحو نبذ الخرافات والشائعات .

ومن البحوث الميدانية المعروفة فى مصر فى مجال مقارنة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للامية بتلك الآثار المترتبة على محوها ، بغرض الكشف عن الاتجاهات التى يجب أن تسير فيها البرامج الخاصة بمحو الامية لكى تكون أكثر فاعلية فى أداء رسالتها ، البحث الذى أجرته مجموعة من خبراء مركز سرس الليان وأساتذة كليات التربية عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ بعنوان « الامية معوقا للإنتاج » وتدل نتائج هذا البحث على أن أهم المشكلات التى يواجهها الفلاحون والعمال فى أثناء مباشرة عملهم الزراعى والصناعى هى :

- عدم القدرة على التوقيع أو مباشرة الأعمال التى يتطلب أدائها إلمام الشخص بمهارات الاتصال .

### دور التعليم ومحو الأمية فى التنمية الريفية :

أصبح من المسلم به بصفة عامة ان التعليم بصورته الحالية ، ومحو الأمية بصفة خاصة ، من العوامل الحاسمة فى تحديث المجتمعات المحلية القروية ، كما دلت نتائج كثير من البحوث على وجود علاقة بين انتشار الأمية والعناصر الثقافية السالبة ، كذلك تبين وجود علاقة طردية بين ارتفاع المستوى التعليمى وانخفاض الاتجاهات القدرية والتواكفية وارتفاع مستوى الطموح وزيادة الميل للتجديد وتقبل الافكار المستحدثة الخ . كما اثبتت البحوث ان التعليم عندما يؤتى ثماره يؤدى الى مزيد من الإقبال على التعليم .

ولا شك أن عملية نقل التكنولوجيا عملية اجتماعية فى المقام الأول ، حيث لا يمكن حل مشكلات التخلف بالتقدم التكنولوجى وحده ، ولكن الامر يحتاج الى تطوير وإصلاح فى المؤسسات الاجتماعية الى جانب تأهيل المجتمع للتعامل مع التطبيقات العلمية بوعى وكفاءة وقدرة على تقبل التكنولوجيا وتطويعها .

ومن هنا فإن محو الأمية فى الريف ينبغي ان يلعب دوره فى تحقيق التنمية الريفية القائمة على التخطيط العلمى والاستفادة من التكنولوجيا المعاصرة ، وعلى تفهم الأفراد لجوهر التنمية ذاتها ومشاركتهم الفعالة فى اتخاذ القرارات اللازمة .

### أثر الأمية فى الممارسة السياسية والديمقراطية :

وفى هذا المجال لابد أيضا من الإشارة الى خطورة انتشار الأمية فى مجتمع ينشد تحقيق الديمقراطية الحقيقية ، ويسعى الى مشاركة شعبية واعية فى العمل السياسى ، وبخاصة عندما نتذكر أن نحو تسعة عشر مليوناً من المواطنين الأميين يعيشون فى مجتمعنا السياسى الجديد وأن نحو ثلاثة ملايين من أنصاف الأميين يكونون جزءاً من قوة العمل فى مصر . ذلك أنه مع بقاء هذا الموقف ستظل نسبة كبيرة جداً من شعبنا محرومة من ممارسة حقوقها السياسية بصورة فعلية كاملة ، فإذا مارسها فإنها بالطبع ممارسة منقوصة أو غير مدركة لحقيقة التزام

– عدم القدرة على ترك العمل فى الفلاحة .

– عدم القدرة على فهم وتنفيذ التعليمات والإرشادات المتعلقة بالانتاج بالإضافة الى صعوبة التعامل مع الآخرين .

– عدم القدرة على تحمل المسؤولية أو تقدير العواقب .

### الأمية وأثرها فى التنمية الريفية :

يرجع الاهتمام بحركة التنمية الريفية فى مصر وكثير من بلدان العالم الثالث الى عدة عوامل منها :

– أن معظم السكان يقيمون فى مناطق ريفية .

– اعتماد الاقتصاد القومى على الانتاج الزراعى بصفة أساسية .

– ارتفاع معدلات الفقر فى المناطق الريفية .

– بروز أزمة الغذاء العالمى .

– الرغبة فى التغلب على الفجوة الحضارية بين الريف والمدينة .

وتشير الإحصاءات فى المجتمع المصرى إلى أن ٥٦.١% من السكان يعيشون فى الريف ، ومعظمهم يعملون بالزراعة ، كما تدل الاحصاءات على أن الأمية فى الريف أعلى منها فى المدن وأن متوسط دخل الفرد فى الحضر أعلى منه فى الريف ، كما أن نسب التسرب والرسوب فى التعليم الابتدائى ترتفع فى الريف عنها فى المدن نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية ، بالإضافة الى تخلف الخدمات بالريف بصفة عامة .

وإذا كان المجتمع المصرى يضم أكثر من أربعة آلاف قرية تضم نحو ٥٦.١% من تعداد السكان العام ، فلا بد من الإشارة الى العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية التى تضافرت على الفلاح المصرى عبر تاريخه الطويل ، فأضفت على المجتمع الريفى عدداً من الخصائص والسمات السلبية ، وإن كان ذلك لا يمنع من توافر عناصر ايجابية كثيرة مما يؤكد أهمية تنقية تراثنا الحضارى ، لنستطيع توظيفه توظيفاً فعالاً بهدف تنمية الإنسان المصرى الجديد القادر على المشاركة الواعية فى عمليات بناء الوطن والمجتمع .



العمل السياسى ومسئولياته .

كذلك فإن حق المواطنين جميعا فى حماية متساوية من القانون - كما كفلها الدستور - لا يكاد يعنى كثيرا فى الواقع ، حيث ان الأمى لا يستطيع الانتفاع بهذه الحماية بنفس الفاعلية التى ينتفع بها الشخص المتعلم ، فالأول ليس بمقدوره ان يدرك ما تتضمنه الوثائق والمكاتبات واللوائح التى تدار بها الاجراءات الادارية او القضائية ، وهو لا يعى غالبا خطورة الاتهامات التى قد يتعرض لها يوما ما ، ولا أهمية الاسئلة التى قد توجه اليه .

وبالمثل فإن ضمان حرية اختيار ممثلى الشعب القائم على قاعدة اساسية هى التعبير الحر عن إرادة الشعب باقتراع عام عادل ، يعد ضمانا شكليا طالما أن الفروق قائمة بين الأميين والمتعلمين فى القدرة على الادلاء بأصواتهم على أساس سليم .

فاذا انتقلنا الى الممارسة ، والمشاركة فى العمل السياسى ، وحق المواطن فى المساهمة فى إدارة الأعمال العامة والانشطة النقابية ، خلصنا من كل ذلك إلى أن تأمين محو الأمية بين الكبار هو من أهم ما ينبغى أن تهتم به دولة تسعى الى تأسيس نظام مبنى على الديمقراطية الحقيقية .

واذا اتفقنا على أن قضية الأمية لا تعدو أن تكون جانباً من جوانب تغيير كبير ينبغى ان يشمل المجتمع بأسره ، له أبعاده السياسية ، بجانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ، فإن محو الأمية لا يمكن ان يصبح نشاطاً ذا جدوى الا اذا تم فى إطار خطة للتنمية الشاملة ، يكون هناك ارتباط عضوى فيها بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبهذا تتضح مرة أخرى أهمية القرار السياسى الملزم الذى يمكن ان يؤثر فى عملية التخطيط لمحو الأمية .

محو أمية المرأة وأثره فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

إن المرأة تمثل نصف المجتمع ، وليس بالامكان إحداث تنمية حقيقية

فى غياب دور المرأة وهى تؤدي وظائف مباشرة كزوجة وربة بيت وعاملة وأم تشارك بجهد كبير فى صنع الأجيال القادمة .

وتعكس أهمية المرأة على قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدة محاور أبرزها :

- ارتفاع معدل الإعالة .
- وظيفة المرأة المتعددة الأطراف .
- دور المرأة فى تنظيم الأسرة .
- إنتاجية المرأة العاملة .
- الاسهام المباشر فى مجالات التنمية الاجتماعية .
- مشاركة المرأة فى العمل السياسى .

وقد دلت الاحصاءات على أن المرأة المصرية قد حرمت من حقها فى التعليم لفترة طويلة على الرغم من أهمية دورها فى بناء المجتمع ، الأمر الذى يستوجب إعطاها الأولوية فى جهود التعليم النظامى والتعليم غير النظامى ، لكى تتمكن من حمل مسئولياتها الجديدة فى التنمية والمشاركة فى بناء الجيل المصرى الجديد .

### التوصيات

أولاً : فى العلاقة بين التنمية ومحو الأمية وتعليم الكبار :

بما أن الفرد فى المجتمع الحديث لم يعد حراً فى أن يتعلم أو لا يتعلم ، تأسيساً على أن أميته تؤثر فى الجماعة بصورة تضر بكيانها وحركتها وأفراد نموها .

وحيث ان الأمية تحد من قدرة الانسان على العمل وتقلل من فرصه فى المشاركة فى الحياة القومية على نحو يمكنه من إبراز إمكاناته .

ونظراً لأن الأمية ترتبط بغيرها من المشكلات الكبرى التى تواجه المجتمع ، مثل مشكلات الغذاء والانفجار السكانى وتلوث البيئة ، وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر - بصورة أو بأخرى - فى حركة التنمية الشاملة للمجتمع .

فإن المجلس يوصى بما يأتى :

\* ربط برامج ومشروعات محو أمية الكبار بخطة التنمية الاقتصادية

ونظرا لأن العديد من دراسات حالات المشروعات الصناعية أثبتت أن مستوى الكفاية الانتاجية يرتفع مع زيادة نسب المتعلمين في هذه المشروعات ، وأن التبريد وسوء استخدام الموارد والاهمال في تنفيذ قواعد الأمن الصناعي تنتشر بدرجة أكبر في المشروعات وفي المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الأمية ، وأن زيادة الدخل القومي نتيجة ارتفاع مهارة المتعلمين في فترات زمنية محددة تفوق كثيرا ما أنفق على التعليم في الفترات ذاتها .

فإن المجلس يوصي بما يأتي :

\* وضع الضوابط الكفيلة بضمان تعليم الأميين بالمصانع ومراكز الانتاج ومؤسسات القطاع العام والحكومة بصورة جادة ، ويدخل في ذلك تحديد مسئوليات الجهات الادارية المنوط بها هذا العمل ، وضمان تنفيذ البرامج ، وعقد الامتحانات ، ومنح الشهادات من قبل السلطة التعليمية المختصة .

\* اعطاء الأولوية في خطط محو الأمية بالمحافظات للشرائح السكانية التي تشارك مباشرة في الانتاج والخدمات ، مع مراعاة البدء بالفئات العمرية الأدنى ، وأخذ الفروق المحلية والبيئية في الاعتبار .

\* الاتجاه الى محو الأمية الوظيفي في القطاع الصناعي بقدر المستطاع بوصفه منهجا يعمل على توجيه التعليم الى تنمية الموارد البشرية ويرتكز اسلوبه على الجمع بين التعليم والتدريب ، والتعامل مع الأمي باعتباره عاملا ، ومواطنا ، وانسانا ، وعضوا في مجتمع .

ثالثا : في مجال محو الأمية وعلاقته بالتنمية الريفية :

انطلاقا من التصور الذي ينطوي على اعتبار الأمية الأبجدية متصلة اتصالا وثيقا بالأمية الحضارية من حيث ان المجتمع الأمي إنما يتألف من أفراد أميين ، وأن أمية المجتمع تنتهي به الى التقليدية والتخلف عن مسيرة التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، فتدور فيه الحياة دون شعور بالحاجة الى المهارات الأساسية في القراءة والكتابة .

وإدراكا للحقيقة التي تتمثل في أن مهارات الاتصال الأساسية

والاجتماعية للدولة في إطار من التنسيق المحكم بين استراتيجية التنمية واستراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار ، وفي هذا الصدد يمكن - على سبيل المثال - تحسين أساليب الزراعة التقليدية المنتشرة في كثير من المناطق والتي لا تثير اية حوافز للتعليم سواء في مجال محو الأمية أو الممارسات الزراعية ذاتها ، على أن يكون تحسين هذه الأساليب بشكل تدريجي وعن طريق الدعم الحكومي وبطريقة تكفل التنسيق بين برامج الارشاد الزراعي وبرامج محو الأمية الوظيفي ، كذلك يمكن في هذا المجال أيضا علاج مشكلات الهجرة من الريف الى المصانع أو الى البيئات الحضرية وارتفاع معدلات الأمية بين العمال أنصاف المهرة بما يؤدي الى تدهور في انتاجية العمال وعلاقات العمل ، وذلك عن طريق برامج محو الأمية المتكاملة في برامج الثقافة العمالية .

\* استشارة الخبراء والمتخصصين المعنيين بمحو الأمية وتعليم الكبار عند وضع خطط التنمية ، حتى تتضمن هذه الخطط مكونات تعليم الكبار الموجهة الى المنتفعين من الأميين والمتعلمين ، ويتم تنفيذها باعتبارها جزءا من الجهود الوطنية للتنمية ، ومن جهة أخرى ينبغي على التربويين القائمين على محو الأمية وتعليم الكبار أنفسهم أن يأخذوا المبادرة في الاتصال بمخططي التنمية وأن يتعرفوا على ما يمكن ان تسهم به حركتهم في التنمية الشاملة .

ثانيا : في مجال العلاقة بين محو الأمية ورفع الانتاجية في القطاع الصناعي :

نظرا لأن أحد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية هو رفع مستوى المعيشة ، وهو هدف لا يتحقق الا بزيادة الانتاج التي لا تتم بالتالي الا برفع الكفاية الانتاجية للعاملين .

ولما كانت الدراسات المختلفة التي تمت سواء في البلاد ذات النظام الاقتصادي الحر أو ذات الاقتصاد المخطط قد دلت على أن هناك ارتباطا موجبا بين الكفاية الانتاجية ومستوى التعليم ، وأن العائد من التعليم يرتفع عن العائد من التدريب وحده بحوالي الضعف .

ضرورية للعمل والحياة في إطار الحضارة الحديثة .

ونظرا لأن الأمية في مصر - مثلما هي في سائر البلاد النامية - تتفشى بشسبة أكبر كثيرا في القطاعات الريفية عنها في القطاعات الحضرية ، وأن الفارق الهائل في النمو الحضارى والاجتماعى والاقتصادى بين الريف والحضر هو سبب ونتيجة للفارق بينهما في نسبة انتشار الأمية وفي الأوضاع التعليمية بصفة عامة .

فإن المجلس يوصى بما يأتى :

\* أن يكون العمل في مجال محو الأمية في الريف مستهدفا في الوقت ذاته تحديث المجتمع الريفي ، وما يقوم فيه من علاقات اجتماعية واقتصادية . وهذا يتطلب بالضرورة اتخاذ أسلوب المواجهة الشاملة كأساس لحملات محو الأمية في كل مواقع العمل والحياة اليومية بالقطاع الزراعى ، لتحقيق الأهداف التى يمكنها تحريك هذا القطاع نحو المعاصرة والتقدم ، وذلك عن طريق ربط جهود محو الأمية بجهود التنمية الريفية ، وهذا يتمثل بالدرجة الأولى في عمليات التدريب والإرشاد الزراعى والتثقيف الاجتماعى والصحى والمشاركة في الحركة التعاونية وفي تنمية المجتمعات المحلية ، وكذلك في توجيه جهود محو الأمية الأبجدية لتندمج في الجهود التى تبذل لنمو الفرد المتكامل بما يحقق انعكاسات على بناء المجتمع وتكامل خطط التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية الريفية على مختلف المستويات .

\* أن يكون التعليم المقدم إلى الأميين في القطاع الزراعى أكثر من مجرد تعليم للقراءة والكتابة والحساب ، بحيث يصبح تعليما مفتوحا يعين الدارس على اكتساب مهارة جديدة ، أو تزويده بقدر أكبر من المعارف أو المهارات في مهنته الأصلية أو الوصول إلى السلم التعليمى الرسمى عن طريق قنوات تفتح له في التعليم غير الرسمى ، أو تأهيله للمشاركة في الحياة العامة في نطاق حقوقه ومسئوليته في المجتمع الريفي .

\* التوسع بقدر الإمكان في برامج محو الأمية الوظيفى في القطاع الزراعى - بوصفه قطاعا إنتاجيا له من الأهمية في الانتاج القومى

مثلما للقطاع الصناعى من أهمية ، بحيث تتكامل برامج محو الأمية الأبجدية في حقول الإرشاد الزراعى وبرامج التدريب على تنمية الثروة الحيوانية وصيانتها ، وبرامج الصناعات الريفية وغيرها من البرامج ذات الأهداف الإنتاجية والاقتصادية .

رابعاً : فى مجال محو الأمية وعلاقته بتنمية القطاع النسائى :

إيماناً بأن حق المرأة في العمل والتعليم على أساس تكافؤ الفرص مع الرجل تؤكد أصول الحضارة العربية والإسلامية .

وانطلاقاً من وثيقة حقوق الانسان والمواثيق الدولية والوطنية فيما يختص بمشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

وحيث أن المرأة حرمت طويلا من حقها في التعليم في عهود مضت مما أدى الى ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في مصر عما هي عليه بين الرجال ، الأمر الذى يعطيها الحق في الأولويات في جهود التعليم غير النظامى وبرامج محو الأمية ، ونظرا لأن دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد أصبح من مسلمات العصر وذلك من خلال مشاركتها في شتى ميادين الحياة العامة ، وأن الجهود التى تبذل لتحقيق التقدم لا توفى ثمارها كاملة ما لم تشارك فيها المرأة بالفاعلية المطلوبة .

وبما أن الأمية تعد من المعوقات التى تحول دون أداء المرأة لوظيفتها كزوجة وأم وربة بيت وعضو يسهم في الإنتاج والتنمية .

فإن المجلس يوصى بما يأتى :

\* توفير الظروف الاجتماعية التى تحقق المساواة في الفرص بين المرأة والرجل من حيث الاستفادة من برامج محو الأمية وتعليم الكبار عن طريق الدعوة والإعلام والتوعية على جميع مستويات الاتصال الجماهيرى والمحلى والفردى ، وعلى أن تنظم حملات الدعوة لتستهدف جميع الفئات ، إناثا وذكرى .

\* بذل جميع الجهود الممكنة للتغلب على المعوقات الاجتماعية

اكتساب مهارات القراءة والكتابة والحساب غاية في حد ذاته ، بقدر ما يكون وسيلة لبلوغ غايات أهم ، الأمر الذي يدعو بإلحاح إلى توليف تلك المهارات المكتسبة في سياق التقدم لتحقيق المشاركة الإيجابية للفرد في بناء مجتمعه والقيام بالمسؤوليات التي تقتضيها المواطنة الصالحة .

فإن المجلس يوصى بالآتي :

\* النظر الى مشكلة الأمية باعتبارها مشكلة ذات طابع سياسي ، تتطلب جهدا قوميا وشعبيا وتستحق الأولوية ، وتستدعي قرارا سياسيا قوميا تكون به المواجهة ملزمة لجميع القائمين على مواقع التخطيط والتنفيذ في مختلف مؤسسات المجتمع ومناشطه ، في إطار خطة قومية مرتبطة بخطة التنمية العامة للدولة ، وتكون في الوقت ذاته منظمة لجميع الطاقات حتى تنطلق وتحرك نحو القضاء على الأمية .

\* توجيه الجهود الشعبية والجماعية وتوظيفها جميعا في حركة عون ذاتي في معركة الأمية ، وتوليف كل الإمكانيات المادية والمعنوية والعلمية اللازمة لها ، وفتح الباب على مصراعيه أمام التنظيمات الجماعية والجمعيات الأهلية لتقديم الإسهامات الفعالة الممكنة وتشجيع الجهود الذاتية والتطوعية في هذه المعركة القومية ، في إطار خطة عامة للدولة .

\* التأكيد على أهمية تضمين مناهج محو الأمية المبادئ والأسس والمعارف التي تعين الدارس الكبير على تفهم أبعاد الممارسة الديمقراطية ، وتحفز على المشاركة الواعية في العمل السياسي الوطني وترسخ لديه الشعور بالانتماء والمواطنة الصالحة ، مع تعزيز هذه الاتجاهات عن طريق التدريب العملي والممارسة الفعلية داخل فصول الكبار ، وذلك بإشراكهم في اختيار موضوعات المنهج ، وتنظيم علاقاتهم مع المعلمين والمشرفين على أسس ديمقراطية ، وكذا علاقاتهم مع بعضهم البعض في شتى المجالات ، ومنها مجالات الريادة والحوار والمشاركة في تنظيم الندوات والحفلات والرحلات وشغل أوقات الفراغ وما إليها .

والاقتصادية التي تحول دون استفادة النساء من الفرص المتاحة لتعليمهن عن طريق جميع المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والثقافية في المجتمع ، مع العمل على تقليل نسب الإهدار الناتج عن الرسوب والإعادة والتسرب بين الدارسات وخاصة بالريف .

\* مراعاة التنوع في تصميم برامج محو الأمية الموجهة الى القطاع النسائي ، بحيث تفي باحتياجات المرأة التعليمية ، سواء تلك التي تحصل بوظائفها العامة كالعمل والمواطنة ، أو تلك التي تحصل بأموالها ومسؤولياتها المنزلية كمرعاية الطفل والاقتصاد المنزلي ، أو تلك التي تحصل بوضعها الاجتماعي في البيئة التي تعيش فيها .

\* إنشاء مراكز للتكوين والتدريب المهني للفتيات اللاتي لم تتح لهن فرص مواصلة التعليم بمؤسسات التعليم النظامي ، وذلك لضمان عدم ارتدادهن الى الأمية ، وتأهيلهن للدخول الى مجالات العمل .

\* الربط بين برامج محو الأمية الوظيفي الموجهة الى المرأة وبين تنظيم الأسرة بحيث تضمن برامج تعليم القراءة والكتابة والحساب والثقافة العامة موضوعا عن المشكلة السكانية وأهمية تنظيم الأسرة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والصحية والدينية .

خامسا : في مجال دور محو الأمية في بناء المواطنة الصالحة :

لما كانت استراتيجية محو الأمية تستهدف تحرير الإنسان من أميته الأبجدية والحضارية معا والوصول الى مستوى تعليمي وثقافي يمكنه من الإسهام في تنمية مجتمعه وتوفير المناخ الحضاري والاجتماعي الذي يحفز الفرد على الاستمرارية في التعليم .

ويما أن مشكلة الأمية لم تعد في كل أبعادها مشكلة تعليمية أو تربوية فحسب وإنما هي في الأساس مشكلة حضارية تتطلب الخروج بمفهوم محو الأمية عن إطاره المقصور على تعلم القراءة والكتابة والحساب أو عن اعتباره نشاطا تعليميا من الدرجة الثانية ، ليستوعب الأبعاد الحضارية والاجتماعية المنبثقة عن المعرفة ، وبحيث لا يصبح

## الدورة الحادية عشرة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

# دور المحليات في محو الأمية

المحليات في إطار الخطة العامة للدولة ، ومنها مجال الأمية الذي ورد في شأنه نص المادة ١٢ من القانون في اختصاص المجالس الشعبية المحلية .

كذلك تؤكد دور المحليات في محو الأمية بشكل محدد وواضح في القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ حيث نص على تشكيل مجلس لتعليم الكبار ومحو الأمية بكل محافظة يتولى رسم الخطوات التنفيذية لخطط محو الأمية بها في ضوء قرارات المجلس الأعلى .

وقد سبق أن أشار المجلس القومي للتعليم إلى أهمية دور المحليات في محو الأمية تخطيطاً وتنفيذاً ، وذلك في تقارير أقرها في دوراته السابقة .

ومن هنا فقد تجمع للمجلس تصور أكثر شمولاً للدور الذي ينبغي أن تقوم به المحليات في هذا المجال ، الأمر الذي استوجب إفراد دراسة خاصة لهذا الجانب ، تستهدف الوصول إلى توصيات تحدد نماذج الحلول التي يمكن الاسترشاد بها في علاج المشكلات الميدانية القائمة في مجال محو الأمية ، والتي تواجه عمل المحليات وجهودها في هذا الميدان .

بداية مرحلة التخطيط لمكافحة الأمية في مصر :  
تعد السنوات الأولى من سبعينات هذا القرن بالنسبة لمكافحة الأمية مرحلة جديدة قوامها التخطيط العلمي والحركة الشاملة والمرونة في العمل والتأكيد على دور المحليات . وكان القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ هو الأساس التشريعي للعمل في هذه المرحلة ، إذ اشتمل على مجموعة من المواد التي يمكن أن تكون أساساً لتغيير مسار الممارسة المصرية وتوجيهها الوجهة الصحيحة ، ومن أهم ما نصت عليه مواد هذا القانون ما ورد فيه بشأن قومية المعركة ، وتحديد أدوار الهيئات المختلفة ، وتنظيم جهود المحليات .

ناقش المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في جلسته بتاريخ ١٧/١/١٩٨٤ هذا الموضوع ، وقد تناولت المناقشة النقاط الآتية :

### مبررات إجراء الدراسة :

يمكن تلخيص المبررات التي دعت إلى إجراء هذه الدراسة في النواحي الآتية :

أولاً : أن كلا من قانون الحكم المحلي وقانون محو الأمية وتعليم الكبار قد أعطى للمحليات سلطات تمكنها من تحمل المزيد من المسؤولية في مجال محو الأمية .

ثانياً : أن المحليات أكثر تعرفاً على مشكلاتها ، وتقديراً لظروفها .

ثالثاً : أن المحليات تستطيع أن تدبر حلولاً للمعوقات التي تصادف

العمل في محو الأمية .

### أهمية موضوع الدراسة :

أسند قانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ مسئوليات العمل وواجباته في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى

هـ) تنسيق العمل بين الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنظمات المختلفة التي تعمل في مجالات محو الأمية ومتابعته .

و) وضع قواعد اختيار المعلمين سواء كانوا من المدرسين أو من المتطوعين المثقفين للقيام بالتدريس في مراكز محو الأمية وتحديد الحوافز للعاملين في المشروع .

ز) وضع أسس الدراسة وخططها ومناهجها وبرامجها المختلفة ، وتحديد المستوى المطلوب الوصول اليه .

ح) النظر في قبول المعونات والتبرعات والهبات التي تقدم لأغراض محو الأمية .

ط) متابعة تنفيذ الخطة العامة لمحو الأمية في كل مرحلة من مراحلها .

- تتولى وزارة التربية والتعليم المسؤولية التنفيذية التي يتطلبها العمل لتعليم الكبار ومحو الأمية في مجالاته المختلفة في إطار ما يحدده لها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ويوجه خاص :

أ- إعداد الخطة التنفيذية للدراسة وبرامج تعليم الكبار ومحو الأمية .

ب- متابعة تنفيذ برامج ومشروعات تعليم الكبار ومحو الأمية .

ج - إعداد الكتب والوسائل التعليمية اللازمة لتعليم الأميين وطبعتها وتوزيعها .

د - الاشراف على تدريب الموجهين والقائمين بالتدريس على طرق تعليم الكبار ووسائله .

و- اقتراح توزيع ميزانية تعليم الكبار ومحو الأمية سنويا على المحافظات في ضوء الاحتياجات في كل محافظة طبقا للخطة الموضوعية .

ز - تنسيق الجهود بين الجهاز المختص بتعليم الكبار ومحو الأمية وبين إدارات ومديريات التربية والتعليم والمحافظات في مجال تعليم الكبار ومحو الأمية بما يتسع لاشراك الجهود التطوعية الضرورية لنجاح

وخطانا لسلامة التنفيذ وتوزيعا لأعبائه أنشئت مجالس المحافظات لمحو الأمية وتعليم الكبار للتولى تحديد الخطوات والاساليب اللازمة لتنفيذ السياسة العامة التي يقرها المجلس الأعلى في ضوء الظروف المحلية لكل مجلس .

ويمكن عنصر التجديد في هذه التجربة في بحث حركات محلية في المحافظات تقوم على أساس من التناقص في توفير عوامل النجاح لمشروعات محو الأمية وإتاحة الفرصة للمحليات للابتكار ، وتجربة مداخل جديدة للعمل ، واتخاذ المبادرات في التغلب على العوائق .

محو الأمية بين المركزية واللامركزية :

حدد القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ في شأن تعليم الكبار ومحو الأمية دور كل من السلطة المركزية والسلطات المحلية على الوجه الآتي :

أولا : السلطة المركزية واختصاصاتها :

- يصدر بتشكيل المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية وبنظام العمل فيه قرار من رئيس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدولة للتعليم والبحث العلمي .

- يضع المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية الخطة العامة التي يقتضيها تنفيذ هذا القانون وذلك على النحو الآتي :

أ) وضع الخطط المرحلية الزمنية وتحديد مدة كل مرحلة وأهدافها وطبيعة العمل فيها .

ب) التخطيط اللازم لمحو الأمية من حيث حصر الأميين وتصنيفهم وتحديد أوقات الدراسة والمدة اللازمة لتعليمهم ووضع وسائل تنفيذ ذلك .

ج) ترتيب أولويات العمل وتركيز الجهود في كل مرحلة من مراحل تنفيذ الخطة .

د) تحديد ما يلزم للخطة من قدرات بشرية وفنية ومالية وحوافز تشجيعية وبيان وسائل تمويلها .

المشروع اشراكا فعالا ومتزايدا .

ح - إصدار النشرات والتعليمات الخاصة بسير العمل وتنظيمه في تعليم الكبار ومحو الأمية في حدود اختصاص الوزارة .

ط - الإشراف على جميع مراكز تعليم الأميين ومعاونتها .

ى - الإشراف على إجراء الاختبارات للدارسين ومنح الشهادات الدالة على محو أميتهم .

ثانيا : السلطات المحلية واختصاصاتها :

يتم اختيار المعلمين لفصول تعليم الكبار ومحو الأمية من بين المدرسين والمتطوعين وفقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية في هذا الشأن ، وتنظم لهؤلاء برامج تدريبية في تعليم الكبار ووسائل محو الأمية .

- تعقد اختبارات تجريها مديريات التربية والتعليم وإداراتها على مستوى المحافظات في المناهج المقررة لمحو الأمية في نهاية كل عام دراسي لقياس المستوى الدراسي الذي وصل اليه الدارسون ، ويصدر بتنظيم هذه الاختبارات وبيان إجراءاتها قرار من مدير التربية والتعليم وفقا لما يقرره مجلس تعليم الكبار ومحو الأمية بالمحافظة ، ويمنح من يصل الى المستوى المقرر شهادة محو الأمية على أن تعتمد من مدير التربية والتعليم ، ويجوز منح المتفوقين من الدارسين جوائز تشجيعية وفقا للقواعد التي يضعها المجلس الأعلى . كما يجوز أن يتقدم لهذا الاختبار من يرغب من غير المنتظمين في الدراسة للحصول على الشهادة المشار اليها .

- تخصص لتمويل مشروعات تعليم الكبار ومحو الأمية الموارد الآتية :

أ- ما يرصد سنويا من مبالغ لتنفيذها ودعمها وفقا للخطة التي يقررها المجلس الأعلى .

ب- الهبات والتبرعات والمعونات المركزية التي تقدم لتعليم الكبار

ومحو الأمية .

ج - الهبات والتبرعات والمعونات المركزية التي تتلقاها مجالس محو الأمية في المحافظات ويتم التصرف فيها محليا طبقا للقواعد التي تصدرها تلك المجالس .

وهكذا حدد المشروع اختصاصات كل من السلطة المركزية والسلطات المحلية في محو الأمية باعتبارها مشكلة قومية لا بد من مواجهتها على أساس مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، وأنها مشكلة تعليمية بالدرجة الأولى بجانب كونها مشكلة سياسية وأنها من القضايا التي لاقت كثيرا من العشوائية والارتجال في الماضي ، الأمر الذي يحتم وضعها في إطار أكثر احكاما يلتزم فيه بعملية التخطيط وجدية التنفيذ .

وقد قامت الدراسة بتحليل بعض الدراسات المصرية والاجنبية في محو الأمية عن طريق المحليات ومنها :

١) المشروع المحلى لمكافحة الأمية بقرية غمرين - منوفية :

يرجع نجاح هذه الممارسة المحلية الى عدة عوامل منها :

- توافر الدوافع لدى الأميين نحو التعليم .

- التنظيم الجيد للحملة .

- الاهتمام بسد منابع الأمية الى جانب برامج محو أمية الكبار .

- مرونة البرامج من حيث مدة الحملة واستخدام أماكن غير تقليدية

لتعليم الأميين واستعمال مواد تعليمية ملائمة للبيئة .

- تمثيل الأميين في التخطيط للحملة وفي إدارتها .

- فتح فصول متابعة لمن يتمون التعليم بفصول محو الأمية .

٢) مشروع محو الأمية بقرية جزيرة الكريكات بمحافظة الجيزة :

- أن برامج الانعاش وبرامج إشباع الحاجات المدركة ساعدت في

بعث دوافع التعلم لدى أهل القرية .

– كانت واقعية الهدف التي اقتصررت على « خفض نسبة الأمية » بدلا من « القضاء على الأمية » من العوامل التي ساعدت على نجاح البرامج .

– كانت مشاركة التنظيم السياسى والشباب من عناصر النجاح التي حققتها الحملة .

٣) ممارسة مصرية فى محور الأمية فى إطار التنمية الشاملة لبعض المجتمعات المحلية فى محافظة الجيزة :

– لوحظ ان مشروعات التنمية الشاملة فى قرى التريبة الاساسية أدت الى خلق مناخ من الوعى بأهمية محور الأمية .

– كذلك أدى اندماج الأنشطة المختلفة وتوظيف عمليات محور الأمية فى خدمة سائر الأنشطة فى إطار عمل محلى الى ما انتهت اليه هذه التجربة من نتائج سجلت بتقارير الوزارة فى عام ١٩٦٣ .

٤) بعض التجارب الاجنبية فى محور الأمية عن طريق المحليات :

استعرض المجلس بعض التجارب فى البلاد النامية مثل الجزائر وتنزانيا وبعض البلاد الأكثر تقدما مثل البرازيل ثم بعض البلاد المتقدمة مثل بريطانيا ( المملكة المتحدة ) . قد استخلص المجلس من هذه التجارب بعض الملاحظات والدروس المستفادة الآتية :

١) ان دور المحليات فى محور الأمية يتوقف فى مداه على درجة استقرار نظام الإدارة المحلية فى الدولة .

٢ ) ان إسهامات المنظمات غير الحكومية يمكن ان تكشف عن ذخيرة طيبة من الفكر على المستويات المحلية .

٣) ان الأميين لابد أن يمثلوا عنصرا له أهميته فى التخطيط لحو الأمية وتنفيذ برامجها على المستويات المحلية .

٤) انه أصبح من المسلم به ضرورة الأخذ بفكرة توظيف تعليم الأمى فى خدمة الأهداف القومية الانتاجية ، وفى خدمة تنمية شخصيته

كإنسان وك مواطن .

٥) ان جوهر النجاح الحقيقى لجهود المحليات فى محور الأمية لا يكمن فيما نعلنه من تقارير ، بل فى الواقعية والأخذ بالمنهج العلمى ووضوح الأهداف .

٦) ان الاتجاه الحديث السائد حاليا فى المجتمع الدولى هو ان البرامج التنفيذية لحو الأمية تكون واقعية إذا خططت من القاعدة .

المشكلات الميدانية التي تعوق العمل فى مكافحة الأمية بالمحليات :

ومنها ما يأتى :

١) عدم وجود خطط لحو الأمية بالمحافظات بعد توقف المجلس الأعلى عن ممارسة عمله لفترة طويلة .

٢) قلة الاعتمادات المالية .

٣) عدم قيام مجالس المحافظات بالمهام المعهدودة اليها طبقا للقانون.

٤) تزايد رصيد الأميين عاما بعد عام لعدم تحقيق الاستيعاب الكامل .

٥) عدم تنفيذ القطاع الحكومى والقطاع العام للالتزامهما وفقا للقانون . وعدم محاسبة المسؤولين عن ذلك .

٦) التراخى فى تنفيذ الحوافز السلبية للعمال الأميين واستمرار إرجاء تنفيذ القانون فى هذه الناحية .

٧) ضعف اقبال الأميين على فصول الدراسة إما بسبب عدم اقتناعهم بجودى التعليم ، أو بسبب عدم وجود عناصر إجبار .

٨) عدم التزام بعض المحافظات بتنفيذ خطة الدراسة والمناهج ومستوى التعليم المقررة من قبل المجلس الأعلى والقائمة على دراسات

متعمقة .

٩) ضعف الرقابة والإشراف على فصول محور الأمية .



– الالتزام بالتعريف القومى للامى واتخاذة اساسا للاحصاء والتقييم وجمع المعلومات .

– حصر الاميين والاميات بالمحافظة على اساس التعريف القومى المشار اليه .

– يتحدد المستوى التعليمى الذى تستهدفه الخطة بالمستوى الوطنى للقراءة والكتابة كحد ادنى .

– يتحدد الحد الأدنى لعدد الساعات اللازمة لمحو أمية الامى كامل الامية بالرجوع الى ما يقرره المجلس الاعلى فى هذا الشأن ، مع توفير عوامل الاستمرار والتتابع فى الدراسة ومراعاة الفروق القائمة بين الصغار والكبار فى التعليم .

– ترتيب أولويات العمل بحيث تتضح النقاط التى تتركز فيها جهود المحافظة فى كل مرحلة من مراحل تنفيذ الخطة . ومن أمثلة هذه الأولويات : محو الامية بين العمال ورفساء العمل فى قطاعات الانتاج المرتبطة بمشروعات التنمية الاقتصادية أو الاماكن التى تتجمع فيها أعداد من الاميين يسهل ضبطهم كالمصانع ووحدات الشرطة والمصالح الحكومية ووحدات القوات المسلحة ، على أن ترتيب الأولويات والتركيز على فئات معينة بالمحافظة لا يعنى إغفال الفئات الأخرى ، بل يعنى اختيار فئات معينة يوجه إليها الجزء الأكبر من الجهد فى بداية العمل ، على أن يكون التخطيط شاملا بحيث يغطى جميع الفئات بالمحافظة خلال مراحل الخطة .

– تحديد ما يلزم لخطة محو الامية بالمحافظة من إمكانات بشرية ومادية وحصر المتوافر منها .

– يوضع برنامج زمنى لتنفيذ الخطة توزع فيه أعداد الاميين على سنوات الخطة بناء على الأموال المرصودة والإمكانات المتوافرة ، مع دراسة طرق استكمال النقص وزيادة الإمكانيات والموارد سنة بعد أخرى .

١٠) ضالة مكافآت العاملين والمعلمين .

١١) ضعف ( أو انعدام ) برامج تدريب المعلمين العاملين فى محو الامية بالمحافظات وبخاصة المكلفون بالخدمة العامة .

١٢) عدم توفير أماكن الدراسة الملائمة للدارسين الكبار .

١٣) عدم وجود خطط مدروسة للدعوة .

١٤) تناثر جهود محو الامية وأنشطتها بمعظم المحافظات لعدم وجود خطة متكاملة .

## التوصيات

فى ضوء ما أسفرت عنه المناقشات أوصى المجلس بوضع المبادئ الآتية فى الاعتبار كدليل عمل للمحافظات يمكن لأنشطة محو الامية أن تتحرك فى إطاره :

\* تنشيط مجالس محو الامية وفقا للقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ، على أن تضع كل محافظة خطة لمحو الامية تمكنها من الوصول الى القضاء على الامية فى داخل حدودها الجغرافية بأسرع وقت ، وتضمن لها استخدام مواردها فى موضعها دون إهدار ، وتحقيق للعمل فى هذا المجال التنظيم المطلوب وتحديد الأولويات وفق الاحتياجات الحقيقية للمحافظة ، والتغلب على الآثار السيئة التى يحتمل أن تكون قد خلفت عن المحاولات الماضية غير المخططة فى هذا الميدان .

\* يتم الربط بين مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخططها بكل محافظة وبين خطط محو الامية عن طريق تخصيص جزء من ميزانيات مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمحو الامية ، مع عناية برامج محو الامية بالثقافة العمالية والمهنية وعملية التدريب المختلفة .

\* تقوم كل محافظة بتوفير العناصر اللازمة للتخطيط حتى يمكن وضع الخطة على اساس سليم ، وتتمثل هذه العناصر فيما يأتى :

\* تهتدى المحافظات كل فى حدود إمكاناتها بالمراحل التالية عند وضع الخطة :

– مرحلة الاستعداد وفيها يتم إنشاء مجلس المحافظة لمحو الأمية ، والجهاز اللازم للتنفيذ ، ووضع خطة العمل بالتفصيل ، وتدريب العاملين على اختلاف فئاتهم وتطوير العمل القائم بالفعل بما يتلاءم مع الخطة .

– مرحلة « المشروع الرائد » ويبدأ فيها تطبيق جانب من الخطة فى قطاع مختار أو أكثر من القطاعات التى تكون أسهل تناولا وأكثر انضباطا وأضمن نجاحا ، مع إجراء تقييم متتابع يستفاد من نتائجه فى إعادة التطبيق مرحلة بعد أخرى حتى تصبح الخطة معدة للتنفيذ على نطاق شامل بعد ذلك . وفى هذه المرحلة يتم استكمال الأجهزة ويستمر العمل فى تدريب العاملين .

– مرحلة التوسع وفيها تطبق الخطة على مستوى المحافظة بأكملها ، بحيث تغطى جميع القطاعات والمناطق سنة بعد أخرى ، كما يستمر العمل فى التدريب والمتابعة والتقييم لتفذية الحملة بما تتطلبه من عاملين ، والتعرف على مدى ما يتحقق من الأهداف الموضوعة للمشروع ومن أهم ما تتضمنه هذه المرحلة توفير فرص القراءة للمتعلمين الجدد ، وإنشاء قاعات المطالعة التى تناسبهم حتى لا يتركوا إلى الأمية .

– مرحلة تصفية الجيوب وفيها تتم تصفية المتخلفين من الأميين ويتم التقويم النهائى للحملة كلها .

\* وأضمان نجاح الحملة لابد من تحقيق أعلى نسبة استيعاب ممكنة للأطفال الملزمين بالمحافظة وضبط عمليات التسرب على مدى مرحلة التعليم الأساسى بشكل جاد وحازم بحيث لا تؤثر هذه المنابع على سير الخطة وإحكام تنفيذها .

\* يتولى مجلس المحافظة لمحو الأمية الذى يرأسه المحافظ مباشرة

إصدار القرارات الخاصة بالزام الأميين بحضور الدراسة فى مدى زمنى معين مع تهيئة فرص التعلم المناسبة لهم . كما يقوم بتحديد المسئوليات المالية والإدارية التى تلزم بها أجهزة المحافظة المختلفة .

\* تواكب خطة محو الأمية حملة للدعوة يراها فيها الاستخدام الأمثل للأجهزة الإعلامية والاتصالية القائمة بالمحافظة كما تستغل فيها دور العبادة والأحزاب السياسية وإمكانات الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية والتجمعات الجماهيرية .

\* تمول حملات محو الأمية بالمحافظات عن طريق الموارد التى يحددها مجلس المحافظة لمحو الأمية ، ومن بينها الانصبه التى تتحملها مشروعات التنمية بالمحافظة ومشروعات الانتاج التابعة للدولة أو المؤسسات الخاصة ، والتبرعات والجهود التطوعية ، ونسبة تحدد من صندوق الخدمات بالمحافظة ، والدعم الذى تقدمه السلطة المركزية ، والمعونات الدولية أو الأجنبية ، وما ترى المحافظة إضافته من موارد أخرى تدخل فى نطاق صلاحياتها المالية .

\* تحديد تكلفة تعليم الأمى بكل محافظة وفقا لظروف مواردها وما تراه فى شأن الحوافز الإيجابية للأميين والمعاملين من المعلمين والمشرفين وغيرهم ، وكذلك وفقا للاولويات التى تحددها خطة المحافظة والوقت الزمنى للتنفيذ .

\* يتحدد برنامج محو الأمية فى المحافظة فى الإطار الآتى :

– تكوين المواطن الصالح المستنير القادر على أداء دور فعال فى تنمية شخصيته وتنمية المجتمع الذى ينتمى إليه .

– الوصول بالدارس إلى المستوى الوظيفى فى القراءة والكتابة والحساب .

– الإلمام بالمبادئ الضرورية فى النواحي الدينية والصحية والاجتماعية والقومية والمهنية .

ويتطلب إيصال الأمى الى المستوى المذكور أن تكون هناك مرحلتان

رئيسيتان لتعليم الأمي ، تختلف كل منهما باختلاف ظروف العمل والإمكانات والاحتياجات في كل محافظة ، وذلك على النحو التالي :

اولا : مرحلة الاساس وتهدف إلى توصيل الأمي كامل الأمية إلى المستوى الوظيفي في القراءة والكتابة والحساب والمواطنة المستتيرة .

ثانيا : مرحلة المتابعة ، وتهدف إلى تثبيت المهارات التي اكتسبها الدارس في مرحلة الاساس لتجنيبه الارتداد إلى الأمية وتوجيهه إلى استخدام القراءة والكتابة في مواصلة التعلم ذاتيا أو بانتقاله إلى السلم التعليمي العام من خلال قناة أفقية تصل التعليم غير النظامي في محو الأمية بالتعليم النظامي العام .

\* يستفاد من الجهود التطوعية في إطار الخطة الشاملة للمحافظة ويتم متابعتها والإشراف عليها وتقويمها بواسطة لجان فنية يشكلها من بين أعضائه ومن الخارج مجلس المحافظة لمحو الأمية .

\* ينشئ مجلس المحافظة لمحو الأمية لجانا تتبعه بالمراكز أو الأقسام تشكل بقدر الإمكان على النحو الذي شكل به المجلس وتمارس اختصاصاتها في داخل حدودها الإدارية وفقا لما يقرره مجلس المحافظة لمحو الأمية .

\* يختار المعلمون للتدريس في محو الأمية من بين الفئات الآتية :

- معلمي المرحلة الأولى .

- المكلفين بالخدمة العامة .

- المثقفين الذين تتوافر لديهم الرغبة في تعليم الأميين .

- الراغبين في العمل من المعلمين المحالين إلى المعاش من مختلف مراحل التعليم .

وفي كل الحالات تنظم لكل فئة من هذه الفئات الدورة التدريبية التي تناسب مستواها التربوي وعلى أن تستكمل الدورات التدريبية التأهيلية بدورات تجديدية ويتوجبه مستمر أثناء العمل .

\* يقرر مجلس المحافظة لمحو الأمية للمعلم من كل فئة من الفئات المشار إليها فيما سبق المكافأة التي تشجعه على القيام بعمله على خير وجه وتحفزه على الاستمرار ، فضلا عن اجتذاب عناصر أخرى من

المعلمين ذوي الكفاية للعمل بمراكز محو الأمية .

\* تقوم المحافظة بعقد اجتماعات مشتركة ثنائية أو ثلاثية لتبادل الخبرات واستفادة كل محافظة من خبرة غيرها من المحافظات في دراسة المشكلات والتوصل إلى حلولها .

\* تحديد الأنوار التي تنهض بها المؤسسات المختلفة في محو الأمية بالمحافظة ضمن خطة مجلس المحافظة لمحو الأمية ومنها قطاعات الانتاج ، والجمعيات والنقابات والروابط وإدارات الاعلام الريفي والاتحادات وغيرها من الهيئات التي يمكن أن يكون لها دور في محو الأمية سواء في القطاعات المنضبطة أو في القطاع الأهلي أو في القطاع النسائي .

\* يصدر مجلس المحافظة لمحو الأمية القرارات اللازمة لتوفير أماكن الدراسة الملائمة للدارسين الكبار والتي تتوافر فيها الإضاءة الكافية والجلوس المريح والمعدات الضرورية للعملية التعليمية .

\* يشجع مجلس المحافظة لمحو الأمية الأفراد على الإسهام في محو الأمية بين أسرهم ومعارفهم وجيرانهم ، وذلك بمنحهم مكافأة لا تزيد على ما يتكلفه الشخص الواحد من نفقات في مشروع محو الأمية وفقا لتكلفة تعليم الدارس المقررة بالمحافظة ، ويسمح للراغبين بإداء الامتحان النهائي لمحو الأمية في المواعيد المقررة بالمحافظة لهذه الامتحانات .

\* تتولى الأجهزة المختصة بمحو الأمية بالمحافظة الإشراف على سير العمل وتوجيه المعلمين كما تقوم بعقد الامتحانات ومنح الشهادات ، ويكون الجهاز الفني المختص بالإدارة التعليمية هو الأمانة الفنية لمجلس محو الأمية بالمحافظة ، مع تمثيل السلطة التعليمية بالمحافظة تمثيلا ايجابيا .

\* يرأس المحافظ جلسات مجلس المحافظة لمحو الأمية بنفسه ويقدر الإمكان .

\* يستفاد من هذه الخطوط العريضة في إعداد دليل مفصل لعمل المحليات في محو الأمية وفقا للاحتياجات والإمكانات والظروف الخاصة بكل محافظة .

## تحديث تشريعات محو الأمية

اتجه المجلس القومى للتعليم فى الدورات السابقة إلى إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بمشكلات الأمية بهدف التوصل إلى الأسس العلمية لتشخيص مختلف الظواهرات التى تبدو كمعوقات حالت دون القضاء على الأمية بالرغم من الجهود التى بذلت فى هذا السبيل ، وقد تمت الاستفادة من نتائج تلك البحوث والدراسات فى إعداد الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية .

ولما كان التشريع يمثل محورا أساسيا من محاور العمل فى مجال محو الأمية فقد رأى المجلس ضرورة إجراء دراسة حول تحديث تشريعات محو الأمية فى ضوء توصيات المجلس السابقة ، بحيث يمكن الاستفادة بها فى وضع التشريع اللازم لمواكبة الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية فى مصر بواسطة المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية .

ونقطة البدء فى التجارب المصرية الحديثة فى مجال مكافحة الأمية ترجع إلى سنوات بعيدة ، ولم تنقطع قط المحاولات والجهود من أجل نشر التعليم ومحاربة الأمية .

وفى سنة ١٩٤٤ صدر القانون ١١٠ فى شأن مكافحة الأمية ونشر الثقافة الشعبية ونص فيه على قيام وزارة الشئون الاجتماعية بمسئولية علاج المشكلة ، ويعد أن تنبه المشرع الى أن محو الأمية عمل تربوى وتعليمى ، صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ بتعديل القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ ويانتقال مسئولية العلاج الى وزارة المعارف العمومية ( اذ ذاك ) .

وعلى الرغم من الثغرات والشوائب الكثيرة التى أسفر عنها تطبيق القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ إلا أن مواده الأساسية ظلت قائمة حتى صدر القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ وهو قانون لم يوضع موضع التنفيذ الا لفترة محدودة ، نظرا لتجميد نور الاتحاد الاشتراكي ، وهو التنظيم المسئول عن قومية العمل فى مجال محو الأمية .

وعندما أخذ بنظام تعدد الأحزاب السياسيه اقتضى الامر إعادة النظر فى القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ومن ثم صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض مواد القانون سالف الذكر .

اهمية تحديث تشريعات محو الأمية والهدف من الدراسة :

ان النظرة التحليلية العامة الى التشريعات التى صدرت منذ عام ١٩٤٤ فى شأن محو الأمية حتى الآن تعطينا صورة يمكن عرضها على الوجه الآتى :

- أن الانتقال من القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ الى القانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ ، كان مبنيا على قضية جذرية تنطوى على أن محو أمية الكبار عملية تربوية بالدرجة الاولى مما يقتضى أن تتحمل مسئوليتها السلطة التعليمية .

- أن الانتقال من القانون ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ الى القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ كان يمثل تغييرا يتواءم مع المتغيرات الجذرية الاجتماعية والاقتصادية التى أحدثتها ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

الآخر من هذا القرن هيئات جديدة أخرى تتحمل نصيباً في مسؤوليات  
محو الأمية خلف وزارة التربية والتعليم ، الأمر الذي يدعو إلى التفكير  
في تحديد مسؤوليات كل جهة أو هيئة في صلب التشريع .

\* ضرورة النص على تحديد مسؤولية الذين يخالفون أحكام قانون  
محو الأمية سواء أكانوا من الهيئات أو الأفراد ، أو من يعوقون العمل  
في محو الأمية بصورة أو بأخرى .

\* صدور قانون الإدارة المحلية الذي انتقلت بمقتضاه سلطات عديدة  
من المركزية إلى اللامركزية ، ومع ذلك فالمحليات لا تمارس  
اختصاصاتها بالقدر الذي استهدفه القانون ، في الوقت الذي تقع أهم  
عمليات محو الأمية على المحليات .

عرض وتحليل للتشريعات المصرية الخاصة بمحو الأمية :  
لقد كان منحنى الحماس لمكافحة الأمية في مصر يسير موازياً  
لمنحنى الصعود والهبوط في الحركة الوطنية ومناهضته الاحتلال منذ  
أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي .

إلا أن أول تشريع له صلة بالتعليم الشعبي ومكافحة الأمية ، هو  
قانون التعليم الإلزامي في عام ١٩٢٤ ، ويمقتضاه تحملت الدولة لأول مرة  
في التاريخ الحديث مسؤوليتها القانونية في التعليم الإلزامي ومحو  
الأمية .

• ولأول مرة ومع نمو المشاعر الوطنية ضد الاحتلال في أعقاب  
الحرب العالمية الثانية ، ظهر أول قانون مصري يتناول قضية الأمية  
بمعزل عن التعليم العام ، وهو القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ ومن  
ملاحظه البارزة ما يأتي :

• انه نظر إلى الأمية نظرة أكثر اتساعاً عن ذي قبل .  
• انه جعل محو الأمية اجبارياً بالنسبة للأميين ووضع عقوبات  
للمتخلفين  
• نص صراحة على محو أمية المرأة .

٣٥٥

— ان الانتقال من القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ إلى القانون ٤٠ لسنة  
١٩٨٢ جاء بناء على تجميد دور الاتحاد الاشتراكي وقيام الأحزاب  
السياسية.

ومن هنا تبرز أهم مبررات هذه الدراسة فيما يأتي :

\* التركيب الاجتماعي الجديد في المجتمع المصري ، الذي يجب أن  
يؤخذ في الاعتبار عند التفكير في تطوير التشريع ، وكذلك تطور النظام  
السياسي والممارسة الديمقراطية .

\* أهمية الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المرحلة  
الحالية والمراحل التالية حتى عام ٢٠٠٠ في دراسة التشريعات .

\* ضرورة النظر إلى نظام التعليم الحالي من حيث الكم والكيف ومن  
حيث مشكلات الاستيعاب والتسرب ، مما يؤدي إلى تزايد رصيد الأمية  
فضلاً عن تزايد المشكلة السكانية .

\* وضع الدراسات التي قامت بها المجالس والتوصيات التي صدرت  
عنها في الاعتبار وعلى الأخص فيما يتعلق بالحوافز الإيجابية  
والسلبية .

\* إبراز ما كشفت عنه الدراسات والممارسات السابقة من ثغرات  
عديدة عند تطبيق القوانين السابقة في مجال محو الأمية ، الأمر الذي  
يستدعي ضرورة وضع ضوابط محكمة للتنفيذ .

\* أهمية إيجاد الوسائل والنظم التي تكفل خلق دوافع التعلم لدى  
الأميين في داخل التشريعات المطلوب استحداثها .

أهمية ربط عمليات محو الأمية بحركة تعليم الكبار في المجتمع  
بحيث لا يكون الأمر قاصراً على محو الأمية الأبجدية فقط ، على أن  
تتضمن التشريعات نصوصاً واضحة عن حركة تعليم الكبار .

إبراز أهمية محو الأمية بالنسبة للتكنولوجيا المعاصرة ، وتغيير  
نوعية العمل الذي أصبح أغلبه يعتمد على العامل المتعلم .

\* وضع قومية معركة الأمية في الاعتبار حيث استحدثت في العقد

نص على إلزام أصحاب الأرض ممن يملكون حصصا محددة وأصحاب الاعمال ممن يستخدمون أعدادا معينة بمحو أمية عمالهم في فترات محددة كما نص على عقوبة من يخالف القانون في ذلك .  
أنه أعطى صفة الضبطية القضائية لموظفي محو الأمية لأعطائهم صلاحيات قانونية التنفيذ .

وفي عقد السبعينات ومع بدء الأخذ بسياسة التخطيط القومى الشامل ، بدأت مرحلة جديدة لترشيد العمل في محو الأمية وأخذت تظهر ثغرات في هذا القانون والتي من أهمها :

• عدم جدوى العقوبات والغرامات التي توقع على الأميين في خلق نوافع التعليم لديهم .

• عدم مواصلة مواد القانون للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثتها ثورة ٢٣ يوليو ( قانون الإصلاح الزراعى )

• ظهور القطاع العام وصنوبر قوانين يوليو الاشتراكية سنة ١٩٦١ مما جعل النص الخاص بتعليم العمال في المصانع والشركات الخاصة في قانون محو الأمية ، امرا غير ذي موضوع .

• عدم وضوح مفهوم الأمية بالتحديد في صلب القانون .  
• عدم توافر النص التشريعى الذى يحقق المشاركة الشعبية وقومية الحركة .

• الافتقار الى جهاز تخطيط متكامل يتحمل مسئوليات التخطيط والمتابعة والتنفيذ .

ورغم هذه التغيرات ، فقد ظل العمل بهذا القانون حتى صدور القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ الذى بذل فيه جهد فنى وتشريعى كبير بهدف تحقيق امرين في غاية الأهمية :

اولهما : تلافى الثغرات القائمة في القانون ١١٠ لسنة ١٩٤٤ -  
وثانيهما : التواءم مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي استحدثت بعد عام ١٩٦١ .

ومن أهم ملامح هذا القانون ما يأتى :

• انه وضع مفهوما واضحا ومحددا للأمية والمستوى التعليمى المطلوب توصيل الامى اليه .

• انه اهتم بالحوافز السلبية والايجابية سواء للامى أو لمن يقومون بالعمل في محو الأمية .

• انه نظم العمل في مجال محو الأمية من حيث الإدارة والتمويل والتخطيط والجوانب الفنية .

• انه اعتبر محو الأمية مسئولية قومية تشارك فيها كل الجهود .

• انه جعل كل أنشطة محو الأمية تتم من خلال التنظيم السياسى الذى كان قائما آنذاك مع وزارة التربية والتعليم .

انه اهتم لأول مرة بنشاط تعليم الكبار بصفته دائرة أشمل من محو الأمية .

أنه قضى - لأول مرة - بإنشاء مجلس أعلى مركزى ينهض بمهمة التخطيط والمتابعة والتقييم ، ويجسد فكرة المسئولية القومية في محو الأمية .

• أنه أكد مسئولية المحليات في التنفيذ عن طريق إنشاء مجالس المحافظات لمحو الأمية .

ولكن ما تحقق في ظل القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ كان أقل كثيرا مما كان مرجوا منه ، وربما كانت العوامل الآتية أو بعضها سببا في تعذر التطبيق .

- أن القانون لم يضع ضوابط للعمل التنفيذى ، ولم ينص على عقوبات تتصل بتعويق العمل أو التهاون في التطبيق .

- أن معظم المحافظات لم تنفذ الخطط الموضوعة لانشغالها بقضايا أخرى اعتبرتها من الأولويات من حيث الاهتمام .

- أن المشروع لم يحدد الحوافز السلبية والايجابية في صلب القانون ، بل ترك تحديد ذلك للوائح الداخلية وقرارات المجالس

وما إليها .

ولقد كان من الممكن تدارك هذه العوامل وغيرها لو أن المشرع وضعها في اعتباره عند وضع القانون ، ولكن عذره في ذلك ، أن القانون عادة ما تكون له صفة العمومية ، ويتسم بالمرونة التي تسمح باتساع الحركة ، وبخاصة بالنسبة لمشكلة لها أبعاد عديدة مثل مشكلة الأمية ، كما أن القانون عادة ما تلحق به لائحة تنفيذية لها قوة القانون ويمكن أن تشمل الضوابط والعقوبات ووسائل إحكام التنفيذ ، وهذا ما لم يحدث بالنسبة للقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ .

#### ضرورة إعادة النظر في القانون القائم :

إن الظروف التي طرأت منذ صدور القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠ حتى الآن وما صاحبها من متغيرات اجتماعية واقتصادية في بنية المجتمع المصري في خلال عقد السبعينات والتي تركت آثارها في كثير من النواحي ، مثل التركيب الاجتماعي ، وتعدد الأحزاب السياسية وهجرة العمالة وانتقال التكنولوجيا المعاصرة على نطاق أوسع ، والشكل الاستهلاكي . وما إلى ذلك من آثار ...

فضلا عن الاتجاه إلى الانفتاح الاقتصادي الانتاجي في أوائل الثمانينات بديلا للانفتاح الاقتصادي المطلق بهدف التطوير الاقتصادي المصري والنهوض بالخطة الخمسية للتنمية في جميع المجالات على أسس علمية واقتصادية سليمة والتي أصبحت تلبيتها ضرورة حياة بالنسبة لمصر ، تدعو بلا شك إلى إعادة النظر في قانون محو الأمية المعمول به حاليا للوصول إلى تشريع جديد يلائم المرحلة التي تمر بها مصر ويهدف إلى سد الثغرات التي بدأت تظهر في هذا القانون بحكم التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي نعيشه الآن .

اتجاهات الهيئات والمؤسسات المعنية وأرائها في شأن تطوير وتحديث تشريعات محو الأمية :

وفي أواخر عام ١٩٨٢ طلب المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو

الأمية من الجهات والهيئات والأفراد المعنية بمشكلة الأمية في مصر ، تقارير توضح وجهات نظرها فيما يتعلق بمواجهة هذه القضية القومية ، وتجمع لدى المجلس العديد من الآراء والافكار شملت مختلف أبعاد المشكلة ، وعلى الأخص من حيث تطوير وتحديث تشريعات محو الأمية من واقع الخبرات العديدة التي عبرت عنها عملية استطلاع الرأي المشار إليها ، والتي مثلت وجهات نظر جميع الأحزاب السياسية والوزارات والهيئات المعنية الممثلة في المجلس الأعلى .

وقد عرضت هذه الآراء والاتجاهات جميعها على المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، وانتهى المجلس إلى النقاط الآتية :

- \* أن تنص التشريعات على أن محو الأمية هو مسئولية قومية يجب أن تضطلع بها مختلف الهيئات والأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية ، وفق خطة تحدد أدوار كل من هذه المؤسسات .
- \* التأكيد على مسئولية وزارة التربية والتعليم ، بالنسبة لتحقيق الإلزام ، سدا لمناخ الأمية والحد من الفقد والتسرب .
- \* إنشاء صندوق مركزي وصناديق محلية بالمحافظات للصرف منها على تنفيذ الخطة المقترحة وبأن يخصص له جزء من ميزانية الدولة فضلا عن التبرعات من الهيئات والأفراد .
- \* إنشاء جهاز مركزي قومي يتبع مجلس الوزراء ، ويتولى مسئولية التنفيذ والإشراف والمتابعة .
- \* إقرار نظام للحوافز الإيجابية والسلبية للدارس والمدرس والمشارك والجهات المعنية .

\* تحديد فترات زمنية لمحو الأمية بين الجنود في وحدات القوات المسلحة والشرطة والعاملين في المصانع والمصالح الحكومية بحيث لا ينتسب إليها إلا من يجيد القراءة والكتابة .

المعنية بالاضافة الى نتائج الدراسات التي أجراها المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا على مدى دوراته السابقة ، أمكن التوصل الى التوصيتين الأساسيتين الآتيتين :

### التوصيات

\* تعديل القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ في شأن تعليم الكبار ومحو الأمية ( المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ ) بما يراعى الاعتبارات والمسائل السابق ذكرها في هذا التقرير ومن أهمها :

- تعديل تسمية القانون بما يعطى أهمية خاصة لمحو الأمية وبحيث تبرز أعمال محو الأمية وبرامجها التي تعتبر مهمة ومسئولية قومية ويرمز الى ذلك اعادة تسمية القانون بحيث تكون « في شأن محو الأمية » .

- النص على أن تصدر اللائحة التنفيذية بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير التربية والتعليم ومع أخذ رأى الوزراء المعنيين بتنفيذ برامج محو الأمية في وزاراتهم أو المؤسسات التابعة لهم مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والدفاع والحكم المحلي والصناعة وغيرها .

- ربط برامج محو الأمية وعملياتها بالخطة القومية للتنمية ( خطة السنوات الخمس ) وإحكام هذه الصلة والمتابعة سنة بسنة خلال الخطة .

- رصد الميزانيات اللازمة ضمن موازنة الدولة وعلى أن تكون أبواب محو الأمية مستقلة بذاتها وتدعمها الصناديق الخاصة لمحو الأمية والقائمة في كل محافظة .

\* إعداد قانون خاص بتنظيم حركة تعليم الكبار باعتبارها حركة قائمة بالفعل ولها برامجها المستقلة ، بل لها تاريخها الطويل في مصر ، كما تشتمل على أنظمة وبرامج ومؤسسات عديدة بحاجة الى تنسيق .

\* فرض عقوبة على الورش والمصانع والحرفيين الذين يعملون على تشكيل الأحداث قبل إتمامهم مرحلة التعليم الإلزامي .

\* ان ينص التشريع على عدم تعيين العامل صعبا كان أو شابا في أى قطاع خاص أو حكومي أو عام ، إلا إذا كان ملما بالقراءة والكتابة .

\* عدم تسريح المجند الأمي قبل محو أميته والعمل على تدريبه وتعليمه حرفه أو مهنة ، وعدم ترقية العامل الحالي اذا كان أميا الا بعد محو أميته .

\* عدم التصريح باستخدام رخصة ما أو جواز سفر إلا لمن يجيد القراءة والكتابة .

\* وضع نشاط محو الأمية في الاعتبار عند تقويم القيادات العليا ، والدور الذي قام به كل شخص في مجال محو الأمية والإشراف عليها ومتابعتها في القطاع الذي يعمل به .

\* إقرار استراتيجية « الطفرة » في مواجهة مشكلة الأمية والاستناد الى قرار سياسي من أعلى المستويات لتكون حملة واسعة تلتنم بتنفيذها كل أجهزة الدولة ومؤسساتها وأحزابها السياسية وتنظيماتها الشعبية .

وضع قواعد لإحكام التنفيذ في الحملة والتزام المحافظات بدورها في التنفيذ ، وإعادة قنوات الاتصال مع أمانة المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية .

\* وضع سياسة اعلامية ثابتة للدعوة .

\* النص على وجود نظام لمتابعة المتسربين من فصول محو الأمية عن طريق دراسة ظروفهم الاجتماعية التي حالت دون استمرارهم في الدراسة .

ومن حسيطة وجهات نظر هذه الهيئات والاحزاب والمؤسسات



## الدورة السابعة عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠

### الحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار في عقد التسعينات

صدر إعلان السيد رئيس الجمهورية باعتبار السنوات العشر من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٩ عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار في مصر .

وقد تحدت نواحي صدور هذا الإعلان التاريخي فيما يأتي :

- حق كل مصري في التعليم واستمرار التعليم .

- خطورة مشكلة الأمية كعمق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

- مسئولية مصر ومكانتها التاريخية والحضارية في العالم .

- الالتزام بالدستور الذي نص على أن محو الأمية واجب وطني .

- ضرورة تجاوب مصر مع قرار الأمم المتحدة باعتبار عام ١٩٩٠

عاما دوليا لمحو الأمية .

وقد طالب « إعلان رئيس الجمهورية » ، كافة الجهات الحكومية

والشعبية وجميع التنظيمات الحزبية والسياسية والقطاعات والأفراد أن

تعمل متكاتفه بروح المسئولية القومية على تنفيذ ما جاء به خلال هذا

العقد ، كما حصر جوانب العمل الأساسية في خمس نقاط هي :

- سد منابع الأمية .

- حشد الطاقات في الحملة القومية الشاملة لمحو الأمية .

- التكامل بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي .

- ربط محو الأمية بالتدريب المهني ويطه بالتربية المستمرة .

- غرس القيم الإيجابية في أفراد المجتمع من أجل التنمية

والسلام . وهذه الدراسة تستهدى بنقاط الإعلان الخمس في

معالجتها للموضوع بشقيه ، محو الأمية ، وتعليم الكبار .

دروس مستفادة :

في ضوء الدروس المستفادة من التجارب والممارسات المصرية في

التصدى للأمية على مدى أكثر من قرن من الزمان .

وما ظهر في إعلان السيد رئيس الجمهورية الذي اعتبر السنوات

العشر من ١٩٩٠ الى ١٩٩٩ عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار ، من ادراك

لكل الإيجابيات والسلبيات التي مرت بها التجربة المصرية في الماضي

القريب والبعيد .

وبناء على الفهم العميق لهذه الدروس ، والإدراك الواعي لأبعاد

التجربة ، فقد حصر الإعلان جوانب العمل في خمس نقاط سجلها هذا

التقرير في مقدمته ، وحين الوقت لعرض المقترحات التي يرى المجلس

القومي للتعليم أنها اقرب السبل وأصلحها لتحقيق هذه النقاط الخمس

على الوجه الآتي :

أولا : سد منابع الأمية :

من الحقائق المعترف بها أن الأطفال الذين لا يلتحقون بالمدرسة في

سن الإلزام وما بعده - إما إجماعا أو لعدم وجود أماكن لهم أو بسبب

الالتحاق بعمل في مراحل عمرية مبكرة - يشكلون في التعليم فاقدًا

بشريًا من الناحية الكمية ، وهم في الوقت ذاته أحد منابع الأساسية

للأمية .

كذلك فإن ظاهرة التسرب تؤدي إلى فاقد في التعليم ، وهي أهدار

تربوي اقتصادي وتؤدي إلى الارتداد للأمية . وتشير البيانات إلى أن

نسبة التسرب في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي عالية جدا .

وتقدر أعداد المتسربين في هذه الحلقة بحوالى ١٥٠,٠٠٠ متسرب كل عام ، كما يقدر عدد من لايلتحقون بالصف الاول من التعليم الاساسى بحوالى ١٠٠,٠٠٠ طفل كل عام فى المتوسط ، وإن كانت هذه الأعداد فى تراجع نتيجة لجهود وزارة التربية والتعليم فى هذا المجال . ويرتبط بذلك ايضا مشكلة الأطفال دون ١٥ سنة ، وهى فئة تضم - إلى جانب من لم يلتحقوا بالتعليم الاساسى أصلا ، ومن تسربوا منه - الصبية الذين لم يجتازوا نهاية مرحلة الإلزام وهى مرحلة التعليم الاساسى بحلقتيها . وتتحدد هذه المشكلة فى خطورة ترك الأعداد التى تلقت قدرا كبيرا من التعليم دون متابعة مما قد يجعلهم يرتنون الى الأمية ، مما يشكل اضافة جديدة الى الحجم الكلى للمشكلة . وهذه الفئة تتفاوت مستوياتها التعليمية بين الأمية الكاملة والألم بالقراءة والكتابة ، وهم جميعا فى سن أقل من السن القانونية للعمل ، ومعظمهم لا يمارسون أعمالا يمكن أن تدفعهم إلى الاستزادة من التعليم واكتساب مهارات الاتصال التى اكتسبها أولئك الذين سبق لهم الالتحاق بالمدارس والاستمرار فى التعلم ، مما يؤدى بهم الى نسيان ما تعلموه .

أسلوب المواجهة بالنسبة لمشكلة منابع الأمية :

- استمرار جهود وزارة التربية والتعليم فى توفير أماكن حقيقية لاستيعاب كل المزمين فى الصف الأول من الحلقة الأولى للتعليم الاساسى .

- التأكيد على جودة التعليم ورفع مستواه فى الحلقة الأولى من التعليم الاساسى للقضاء على ظاهرتى التسرب والارتداد ، بإعداد المعلمين وتأهيلهم تأهيلا مناسبا ، وتطوير المناهج والكتب وطرق التدريس وخفض كثافة الفصول والاهتمام بالأداء التعليمى سواء فى المناهج النظرية أو العملية .

- التوسع فى انشاء المدارس ذات الفصل الواحد أو الفصلين سواء كانت مستقلة أو ملحقة بمدارس التعليم الاساسى ومراجعة الجوانب الفنية فى ادارتها وخطط الدراسة بها لكى تنهض برسالتها المنشودة .

- تطبيق قانون العمل بحزم بحيث يمتنع تشغيل الصبية دون سن

٣٦٠

العمل .

- وضع خطة شاملة لتوعية الآباء وأولياء الامور فى مجال نشر الوعى التعليمى بالنسبة للابناء واستمرارهم فى الدراسة .

ثانيا : حشد الطاقات فى الحملة القومية لمحو الأمية :

- انه مع بداية عقد التسعينات ينبغى أن يوضع فى الاعتبار أن ضحايا الأمية هم جماهير الأميين ، وأن هذه الأمية ظاهرة مركبة وانها نتيجة وسبب للجهود الاجتماعى ، وقضية بهذا القدر من الخطورة ينبغى أن تتكاتف فيها جهود جميع الأجهزة والهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية . مع تحديد دور كل جهة لتكون المسئولية محددة والمساهمة واضحة وحتى يمتنع الانزواج والتضارب .

- ان المشاركة الجماهيرية والعمل التطوعى والعون الذاتى جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الناجحة لمحو الأمية ولابد أن يكون للتنظيمات الاجتماعية والمهنية والنوعية والأحزاب السياسية دور رئيسى فى الحملة . وأهم سمات الاستراتيجية الناجحة ، من واقع خبرات الدول الاخرى فى محو الأمية ، هو التركيز المخطط والمدرس لانتقاء القطاعات الأكثر تخلفا ، والقطاعات المنظمة والمنضبطة واعطائها الأولوية وأن تكون البرامج الموجهة اليها ذات ارتباط حيوى ومباشر بحاجاتها التعليمية والتنموية ، مما يضمن على محو الأمية - بهذه الصورة - صفة الوظيفية.

محو أمية الكبار :

\* من حيث مراحل العمل :

تتطلب الحملة أن يسير العمل فيها على النحو الآتى :

- مرحلة الإعداد ومدتها سنة ، وفيها يتم الحصر الشامل وحملة الدعوة والتوعية وإعداد المناهج والبرامج والكتب وتدريب المعلمين وتحديد ادوار الجهات المعنية

- مرحلة التنفيذ ومدتها ٨ سنوات وفيها يتم العمل فى تعليم الأميين بفئاتهم المختلفة وفقا للأولويات التى تتحدد حسب النوع والجنس والمهنة

والسن والظروف المحلية .

- مرحلة التصفية ومدتها سنة وفيها يتم تصفية جيوب الأمية المتبقية بعد التنفيذ .

\* من حيث المعلمين :

يختار المعلمون للتدريس في محو الأمية من بين الفئات الآتية :  
- المعلمون والمعلمات العاملون بمحو الأمية حالياً أو العاملون بالتعليم الأساسي وغيره من المراحل التعليمية .

- المعلمون المحالون إلى المعاش ولديهم الرغبة والقدرة على العمل في هذا المجال .

- المكلفون بالخدمة العامة .

- رجال الدين والمتقنون الراغبون في العمل بحيث لا يقل مستواهم عن الثانوية العامة وما يعادلها .

وتنظم لهؤلاء وغيرهم من المشاركين في الحملة برامج تدريبية مناسبة يتم إعدادها وتحديد مستواها والإشراف عليها بواسطة وزارة التربية والتعليم وفروعها بالمحليات .

وتصرف للمعلمين وغيرهم من العاملين في الحملة مكافآت وحوافز تشجيعية تدفعهم إلى المشاركة الإيجابية والاستمرار في الأداء الجاد .

\* من حيث التمويل :

في ضوء الأعداد التي تستهدف الخطة محو أميتها في كل عام وفي ضوء حساب تكلفة الدارس :

ترصد موازنة سنوية تشمل النفقات المباشرة ومنها المكافآت والحوافز ومستلزمات الدراسة من كتب وأدوات ووسائل تعليمية ، وتكلفة تقويم الدارسين وامتحاناتهم . وتتعدد مصادر التمويل ومنها :

- ما ترصده الوزارات والجهات والهيئات المختلفة من مبالغ في ميزانياتها السنوية لمحو الأمية .

- ما يخصص لمحو الأمية من صناديق الخدمات بالمحافظات .

- الهبات والتبرعات والمعونات من المؤسسات والأفراد .

- ما تقرره الدولة من رسوم ضئيلة على بعض الأنشطة لصالح محو

الأمية وإصدار طوابع لنفس الغرض .

- إسهامات المؤسسات والشركات والهيئات في تمويل الحملة . ويمكن إنشاء صندوق قومي لمحو الأمية وكذلك صناديق محلية لتغطية متطلبات الحملة على مدى السنوات العشر .

\* من حيث التنظيم :

يتطلب الأداء المنشود من الحملة وجود الهياكل التنظيمية الآتية :  
- مجلس أعلى أو جهاز مختص تمثل في أيهما جميع الوزارات والمصالح والقطاعات والتنظيمات الحزبية والجمعيات وما إلى ذلك ، ويرأسه وزير ، ويعطى من الصلاحيات والاختصاصات ما يمكنه من القيام بمسؤولياته بصورة كاملة .

ويتولى رسم السياسات العامة لمحو الأمية وتحديد أنوار الجهات المعنية والتنسيق فيما بينها ومتابعة التنفيذ على المستوى القومي .

وتشكل له أمانة فنية تتولى إعداد الدراسات والمتابعة والتقييم .  
- مجلس محلي بكل محافظة أو جهاز فرعي محلي برئاسة المحافظ وتمثل فيه جميع الهيئات المعنية على المستوى المحلي . ويتولى مسؤولية التنفيذ بالكامل .

وتشكل لكل مجلس أو جهاز فرعي أمانة تعينه على التنفيذ وإدارة العمل .

- لجنة لمحو الأمية في كل حي أو مدينة برئاسة رئيس الحي أو المدينة ، وتتولى التنفيذ في محيط اختصاصها ، وتمثل فيها كافة الجهات المعنية والقائمة في المستوى المحلي ، ويخصص لهذه اللجنة وحدة إدارية تعاونها في كافة مراحل التنفيذ .

\* من حيث الامتحانات :

تتولى وزارة التربية والتعليم وفروعها بالمحافظات عقد اختبارات في المنهج المقرر للمتقدمين .

ويجب أن تكون هذه الامتحانات مقياساً حقيقياً لمدى ما وصل إليه الدارس في تعلمه وأن تتسم عملياتها وأجرائها بالجدية .

ولا تمنح شهادة محو الأمية للدارس إلا بعد اجتيازه الامتحان الذي تعقده السلطة التعليمية المختصة .

\* من حيث التشريع :

يتطلب نجاح الحملة القومية إعادة النظر في تشريع محو الأمية المعمول به حاليا بحيث يتضمن الحوافز وخاصة السلبية منها والتي تحاصر الأمي فتجعل تعلمه أمرا حتميا لنشاطه في المجتمع وحياته اليومية ولطموحاته في عمله والترقي فيه أو لتطلعاته الى تحسين مستواه الاقتصادي سواء بالسفر الى الخارج أو حصوله على المزايا التي تساعد على تحقيق مزيد من الكسب في زراعته أو تجارته أو صناعته أو غير ذلك .

كما يتضمن مصادر التمويل المختلفة ، والتزامات الهيئات والمؤسسات والافراد وتحديد الأحكام التي تتعلق بالتقصير في تحمل المسؤولية على أى وجه من الوجوه .

كذلك يتضمن فتح القنوات بين محو الأمية والتعليم الرسمى كوسيلة لحفز الأميين على الاستمرار في التعليم ، الى غير ذلك من الجوانب التي تساعد على إحكام التنفيذ ونجاح الحملة .

أنوار الهيئات والجهات المعنية :

أشار اعلان رئيس الجمهورية إلى توزيع أنوار الهيئات والمؤسسات في الحملة الشاملة - في إطار النداء الموجه اليها لحشد الطاقات لهذه الحملة .

وهذا يقتضى أن تلتزم جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الادارة المحلية والتنظيمات النقابية والمهنية والتعاونية والجمعيات واصحاب الاعمال بالقيام بمسئولياتها في محو الأمية .

وعلى ذلك فان هذه الاجهزة يمكن أن تقوم بدور فعال في تنفيذ مشروعات محو الأمية الى جانب مسئولياتها الاساسية في محو أمية عمالها الاميين وقد يتحدد دور تلك الجهات من خلال العمل الذي تقوم به وذلك على الوجه الآتى :

٣٦٢

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :

- حصر الأميين وتصنيفهم حسب السن والجنس والعمل .

- تقديم المشورة الفنية للمحافظات فيما يتصل بكافة عمليات

الحصر والتصنيف وإعداد الاحصاءات اللازمة للعمل .

- إمداد الجهاز المسئول عن الحملة القومية بالبيانات والتقديرات

الاحصائية التي تساعد على رسم الخطط وعلى تقدير التكاليف وعلى

تحديد الأولويات وعلى خطط التقويم ، الى غير ذلك من العمليات .

قطاع الاعلام والثقافة :

- الاذاعة والتلفزيون :

الاستعانة بالتلفزيون والاذاعة في المجالات الآتية :

- تدريب معلمى محو الأمية .

- حث الجماهير على محو الأمية واستثارة نوافعهم وتشجيعهم على

الاستمرار في الدراسة .

- استخدام التلفزيون في تثبيت المهارات والمعلومات باعتبار ان

ذلك عامل مساعد للمدرس في فصول محو الأمية بعد انتهاء الدرس .

- تقديم مسلسلات لمتابعة المتعلمين الجدد ضمانا لعدم ارتدادهم الى

الأمية .

أن يعنى بوجود تنسيق وتعاون على كافة المستويات بين رجال

التربية ورجال التلفزيون والاذاعة في مجالات استخدام الإذاعة

والتلفزيون لمحو الأمية وعلى الأخص فيما يلى :

- تحديد مراحل وأهداف استخدامات الإذاعة والتلفزيون .

- تخطيط البرامج وأساليب وضعها وتحديد الكتب والمعدات اللازمة .

- متابعة النتائج وتقويمها لى تحقق تطوير مسار العمل مستقبلا .

كما يستعان بالاذاعة والتلفزيون أيضا في الجوانب التالية :

- تخصيص ندوات ولقاءات وأحاديث لتبصير المواطن بأخطار الأمية

وحثهم على الاشتراك في مشروعاتها .

- تضمين بعض المسرحيات والتمثيلات اتجاهات خاصة توضح

جوانب مشكلة الأمية وأثارها السيئة على الحياة العائلية وعلى الإنتاج

وعلى التقدم الاجتماعى والاقتصادى .

- ترشيد بعض البرامج بحيث تلقى الضوء على مشروعات محو الأمية والاشادة ببعض النماذج الناجحة ، فبرامج مع الفلاح والثقافة العمالية وأرضنا الطبية وثروتنا القومية وحوار مع مسئول وغيرها يمكن ان تكون بعد تطويرها برامج صالحة وموجهة للتوعية والقضاء على الأمية .

- صياغة بعض البرامج الغنائية والفكاهية وما فى حكمها لخدمة أهداف مشروعات محو الأمية .

- إذاعة شعارات وبيانات ونداءات وأقوال وأحاديث قصيرة بين فقرات البرامج اليومية متعلقة بمشروعات محو الأمية .

- إعداد برامج تثقيفية مشوقة تشمل بعض عناصر منهج الثقافة العامة فى محو الأمية فى المواعيد التى تتناسب مع أوقات الدارسين الكبار كما تتناسب مع نوعيات الدارسين وعلى الأخص ربات البيوت .

هيئة السينما :

- إنتاج افلام مصورة وتسجيلية قصيرة توضح جوانب المشكلة وأثارها السيئة على الانتاج والتقدم الاجتماعى والاقتصادى وتعبئ الجماهير للإسهام فى عملية التخلص منها .

- عرض شعارات وشرائع ملونة فى دور السينما .

- إنتاج افلام ثقافية تعاون فى محو الأمية .

الثقافة الجماهيرية :

- اشتراك قوافل الثقافة والإعلام الداخلى المنتشرة فى جميع المحافظات فى الدعوة لمشروعات محو الأمية .

- إعداد الكتيبات والملصقات والطبوعات المناسبة وتوزيعها ونشرها .

- فتح فصول لمحو الأمية بقصور وبيوت الثقافة .

- عرض الأفلام الثقافية التى تساعد فى عمليات محو الأمية .

ملاحظات هامة :

ومما هو جدير بالذكر ان الدور الذى يقوم به قطاع الإعلام والثقافة على الوجه المبين أعلاه يجب أن يتم ضمن العمل الأصلى والمسئوليات

الملقاة على عاتق تلك الأجهزة دون أن تتحمل النولة أية أعباء اضافية تدرج فى موازنتها طبقا لما هو وارد فى باب متطلبات الحملة القومية .

وزارة الشباب :

- المعاونة فى إجراء عملية حصر الأميين وتصنيفهم وتسجيلهم وخاصة على المستوى المحلى .

- الاتصال بجماهير الشعب لحث المواطنين على الاشتراك فى فصول محو الأمية فى كل حى وفى كل قرية عن طريق تنظيم الندوات والمحاضرات ، وعن طريق الاتصال الشخصى ، إلى غير ذلك من وسائل التوعية .

- قيام بعض الشباب المثقف بعمليات التدريس بعد إجراء التدريب اللازم لهم .

وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة :

- حصر المستفيدين بمقود مبانى واستصلاح الاراضى فى المدن الجديدة على الذين يجيدون القراءة والكتابة .

- ان يوضع فى الاعتبار عند تخطيط أى مشروع فى المدن الجديدة أن تمثل عملية محو أمية العاملين فيه عنصرا أساسيا فى إطار تخطيطه العام وفى تقديرات تكاليفه .

- تسجيل الحالة التعليمية للمهجرين الى المدن الجديدة منذ بدء دخولهم اليها ، وذلك لحصر الأميين منهم ، ووضع الخطة المحكمة لإلزامهم بمحو أميتهم .

- ربط الانتفاع بالخدمات التى تقدمها الوزارة للمستوطنين بالمدن الجديدة بمدى مساهمة الفرد وجهده فى عمليات محو الأمية .

- فتح فصول لمحو أمية العمال والمزارعين الذين يستعان بهم بالمدن الجديدة فى الأعمال المختلفة كاستصلاح الاراضى وتشبيد المبانى وتعبيد الطرق ، الى غير ذلك .

- إصدار نشرات متابعة لمحو الأمية سهلة التعبير ، توزع على من محيت أميتهم تتضمن موضوعات تثير اهتمام الأفراد وتفيدهم فى حياتهم وتشوقهم الى مداومة القراءة .

المشروع بمناطقها ، وتكليف الاخصائيين والرائدات الريفيات بالمساهمة في عمليات الحصر والتوعية وفي القيام بالتدريس ومراقبة انتظام الدارسين والدارسات .

- ربط المعونات التي تصرف لطلبة السنوات النهائية بمدى مساهمتهم في برامج محو الأمية .

قطاع الزراعة والتعاون الزراعي :

وزارة الزراعة :

- المعاونة في عمليات الحصر .

- التوعية لحملة محو الأمية الثقافية والمهنية .

- تقديم مآلديها من امكانات كالأماكن أو وسائل التدريس .

- اصدار نشرات متابعة لمحو الأمية توزع بالريف وتحتوي ارشادات زراعية بلغة بسيطة .

- محو الأمية المهنية والفنية في الشؤون الزراعية .

الأجهزة والجمعيات التعاونية الزراعية :

- المساهمة في عمليات الحصر .

- التوعية لمشروعات محو الأمية .

- تقديم المعونات المادية .

- تقديم المتطوعين من بين أعضاء الهيئات التعاونية الزراعية للعمل في مشروعات محو الأمية .

- توعية الأعضاء الذين تضمهم الجمعيات التعاونية الزراعية وحفزهم وتبصيرهم بفوائد التعليم .

- تثقيف المزارعين والعمال العاديين والعاملين في الفلاحة مع التركيز على الشؤون الزراعية وتنمية المحاصيل والعناية بالثروة الحيوانية .

× مراكز الاعلام الريفي :

- توعية الجماهير في المناطق الريفية بأضرار الأمية وحفزهم للانتظام في الدراسة .

- إعداد اللافتات والملصقات الخاصة بمشروعات محو الأمية

- إعداد لافتات وملصقات تدعو المواطنين للقضاء على الأمية في مجتمعاتهم الجديدة .

وزارة الأوقاف وشئون الأزهر :

- القيام ، بحملات الدعوة والاقناع بين جماهير الشعب عن طريق اثاره الدوافع الدينية لطلب العلم والقضاء على الجهل بواسطة رجال الدين في الاجتماعات العامة واللقاءات الفردية .

- تنظيم الخطب المنبرية والأحاديث الدينية التي يقوم بها الأئمة والوعاظ في المساجد وأماكن العبادة والساحات الشعبية بما يؤيد مشروعات محو الأمية .

- مشاركة رجال الدين وأئمة المساجد في تعليم الأميين في المساجد وأماكن العبادة .

- تقديم المساجد التي تشرف عليها الوزارة كأماكن لتعليم الأميين وبخاصة بالنسبة لصغار السن .

- ربط المعونات التي تصرف للطلبة شهريا بمدى مساهمتهم في رسالة محو الأمية ، الأمر الذي يتحقق معه صرف مبالغ نظير عمل .

وزارة الشؤون الاجتماعية :

- توجيه المكلفين بالخدمة العامة إلى العمل في مجالات محو الأمية كعمليات الإحصاء والتوعية والتدريس .

- توجيه الجمعيات الأهلية والاتحادات والأندية الى تخصيص جزء من نشاطها لبرامج محو الأمية وخاصة بين المنتفعات من خدمات الجمعيات من بين النساء والفتيات وأن يؤخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد قيمة الإعانة .

- تنظيم برامج محو الأمية للمتربين على الجمعيات والمؤسسات المختلفة الواقعة تحت إشراف الوزارة وعلى الأخص بأقسام تحفيظ القرآن الكريم .

- وضع إمكانات الوحدات الاجتماعية والمراكز الاجتماعية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية العاملة في القطاعات المختلفة في خدمة

ووضعها في أماكن تجمعات الفلاحين .

وزارة النقل والمواصلات :

- اعداد شعار يتصل بمحو الأمية تضيفه مصلحة البريد الى أختامها .

- تخصيص بعض لافتاتها وملصقاتها الموجودة في محطات السكك الحديدية للدعوة للقضاء على الأمية .

الادارة المحلية « مجالس المدن والقرى » :

يعتبر دور هذه المجالس حيويا وهاما ومن صميم عمل رؤساء مجالس المدن ورؤساء القرى . ولقد اثبتت مجالس المدن والقرى أنه أمكن بفضل العمل الجاد والمثمر تغيير وجه المدينة أو القرية .

ويمكن أن يشارك الحكم المحلي في كافة مجالات العمل في حملة محو الأمية في إطار خطة مجلس محو الأمية بالمحافظة وعلى سبيل المثال :

- عمليات الحصر والتصنيف .

- توعية الجماهير والإعلام بالحملة .

- معاونة مديريات التربية والتعليم في تنسيق الجهود في محو الأمية على المستوى المحلي .

- إدراج بعض الاعتمادات وتحمل بعض التكلفة من الميزانية للحفز والتشجيع .

- المعاونة في تحقيق انتظام الدارسين في الدرس والتحصيل .

- الإشراف على التنفيذ الفعلي في كل محافظة وإعداد الاماكن

والتهيئات والترتيبات اللازمة لسير العمل .

الأحزاب والاتحادات والنقابات :

يقع على الأحزاب والاتحادات والنقابات دور هام بحيث تعتبر

الجناح المساعد للدولة في تنفيذ خططها في محو الأمية ، ولذا فإنها مسئولة عما يلي :

- توعية الجماهير بأهمية الحملة .

- المشاركة في انضباط الدارسين في الدرس والتحصيل .

- تقديم المعونات الممكنة من أموال وأماكن ومتطوعين من بين أعضائها .

- تضامنها مع الأجهزة الأخرى الشعبية والتنفيذية لانجاح الحملة .

وكل ذلك في إطار الخطة التي توضع في كل محافظة .

القوات المسلحة وقوات الشرطة :

نظرا لأهمية الدور الذي تقوم به أجهزة القوات المسلحة وقوات الشرطة في هذا المجال باعتبار أن محو أمية المجندين في هذه القوات يمثل قطاعا منظما يمكن أن يحتذى بالنسبة للقطاعات المنظمة الأخرى فضلا عن النتائج الباهرة التي يمكن التوصل اليها في محو أمية المجندين سواء أثناء فترة تجنيد الفرد أو بعد انتهاء فترة تجنيده . وقد أعدت من قبل دراسة مشتركة مع القوات المسلحة وقوات الشرطة ومصلحة السجل المدني وانتهت الدراسة الى عدم الاقتصار على محو أمية المجندين أثناء فترة تجنيدهم ، بل يتجه الجهد الى محو أمية الفرد قبل استدعائه وذلك عند بلوغه سن ١٦ عاما وقت قيامه باستخراج البطاقة الشخصية تطبيقا للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ . وتكون الفترة ما بين سن ١٦ - ٢٠ سنة قبل مرحلة التجنيد الفعلي فترة متاحة وكافية لمحو أمية هذه الشريحة من المواطنين الأميين من الذكور .

وعلى ذلك يبرز الدور الذي تنهض به أجهزة القوات المسلحة وقوات

الشرطة في نطاق الاجراءات الآتية :

إجراءات تتخذ قبل التجنيد :

- تعلن مصلحة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية ضمن الإجراءات

التي يقوم بها المواطنون لاستخراج البطاقة الشخصية والعائلية تحديد

مستوى الفرد التعليمي إذا لم يكن حاصلا على شهادة دراسية ، وذلك

من قبل الجهة التعليمية التي يقع مكتب السجل المدني في نطاقها ،

أسوة بما يتبع في تحديد فصيلة الدم ، وذلك قبل تقديم الاستثمارات الخاصة باستخراج البطاقة .

- يتجه المواطن الذي ليس لديه شهادة دراسية الى الإدارة التعليمية او القسم التعليمي حسب مقر مكتب السجل المدني لتحديد مستواه التعليمي ، « أمى - يجيد القراءة والكتابة » ويسجل ذلك في البند الخاص بهذا المستوى الموجود بالاستثمارات وتختتم بالخاتم الرسمي .  
- يحرر المختص في الادارة التعليمية أو في القسم التعليمي بياناً بالأميين الوافدين عليه موضحاً فيه ( الإسم - السكن - المهنة - مقر العمل ) ويرسل هذا البيان بصفة دورية كل شهرين إلى المجلس المحلي لمحو الأمية بالمحافظة .

- يقوم المجلس المحلي لمحو الأمية بحصر هؤلاء الأميين من واقع البيانات الواردة من الجهات المختلفة بالمحافظة وتصنيفهم في قوائم حسب بلدهم ومقار سكنهم ومحال إقامتهم والقطاعات التي يعملون فيها . ويضع الخطة الزمنية لمحو أمية كل مجموعة ترد إليه في إطار الخطة التنفيذية العامة للمحافظة .

عند تصنيف هؤلاء الأميين سيكون كل منهم في إحدى الفئات الآتية :

- عمال في المصانع الحكومية .
- عمال في المؤسسات العامة والشركات .
- عمال أو مزارعون في القطاع الأهلي .

بالنسبة للعمال في القطاع الحكومي والمؤسسات والشركات ، فيخطر مجلس محو الأمية بالمحافظة جهاتهم بأسمائهم للقيام بمحو أميتهم تنفيذا لما نص عليه القانون ، ويؤخذ عليهم تعهد في مقار عملهم بالالتزام بالانتظام في فصول الدراسة والحصول على شهادة محو الأمية في الفترة التي تسبق تجنيده ، حيث سيكون ذلك واجبا أساسيا من واجبات التجنيد .

وهذه الفئة التي تشمل العمال في المصالح الحكومية وفي المؤسسات

والشركات هي التي يمكن التوقع بنجاح عملية محو أميتهم لكونهم في قطاع منظم وتسهل متابعتهم وتنفيذ ما نص عليه القانون بالنسبة لهم سواء بالحوافز الايجابية او السلبية .

اما بالنسبة للأفراد في القطاع الاهلي « عمال مزارعون » فيخطر مجلس محو الأمية بالمحافظة مأموري المراكز والاقسام والعمد بأسمائهم كل حسب محل اقامته .

وهذه الجهات الادارية تستدعى هؤلاء الافراد وترشدتهم بالانتظام في فصول محو الأمية ويحدد الفرد امام هذه الجهة الادارية اسم مركز محو الأمية الذي سينتظم فيه وترسل أسماء هؤلاء مع بيان المراكز التي اختاروها إلى قسم تعليم الكبار بالمديرية التعليمية الذي يقوم بتوزيعهم على مراكز الدراسة الموضحة .

ويكلف موجهو تعليم الكبار ورؤساء مراكز محو الأمية بالاتصال بهؤلاء الأفراد وتوعيتهم وحثهم على الالتحاق بالدراسة .

وهذه الفئة التي تشمل القطاع الاهلي هي التي يفترض الا ينتظم بعض منها في فصول محو الأمية ، ولكن مادام هؤلاء قد تم حصرهم في كل قرية وفي كل قسم من أقسام البندر وتحددت مراكز الدراسة التي سينتقلون فيها ، فمن السهل الوصول اليهم وملاحقتهم باستمرار بالنصح والإرشاد للانتظام في فصول محو الأمية ، وذلك بواسطة رؤساء مراكز محو الأمية والموجهين وغيرهم من التنظيمات الحزبية والشعبية الموجودة بالبيئة .

اجراءات تتخذ عن تجنيد الفرد :

عند الاستدعاء للتجنيد تجرى مقابلة للمجندين لمعرفة مستواهم العلمي فمن وجد أميا بعد تلك الجهود السابقة ، فيقترح المجلس اطالة تجنيده لمدة ستة شهور وهي تعادل الحد الأدنى للمدة التي يستغرقها محو أمية المواطن على أن يؤخذ في الاعتبار تخصيص المدة الاولى والتركيز لها على عملية محو الأمية للمجندين سواء في القوات المسلحة أو في قوات الشرطة وذلك قبل توزيعهم على التشكيلات العسكرية أو تشغيلهم في خدمات الأمن المختلفة .



- خطة لوزارة التربية والتعليم تستهدف استيعاب جميع الاطفال الذين يبلغون سن الإلزام وفق برنامج زمنى محدد ، مع توفير كافة الإمكانيات البشرية والمادية بالمدارس .

- وضع خطة لتنمية الوعي التعليمى بين أولياء أمور هؤلاء الاطفال يتم تنفيذها بالتعاون مع الأجهزة السياسية والشعبية والمحلية والتعليمية على اعتبار أن تعليم هؤلاء الاطفال هو هدف قومى يجب تحقيقه .

- أن هناك ثغرات فى التشريع ينبغى تداركها حيث تعفى المادة ٤٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ٦٨ الاطفال من الإلزام اذا كانوا يقيمون فى أماكن تبعد أكثر من كيلو مترين عن اقرب مدرسة ابتدائية ولذلك ينبغى أن تدبر لهم مدارس ولو من نوع المدرسة ذات الفصل الواحد .

كما ينبغى تقديم كل عناية للمعوقين من الاطفال وفق ما تسمح به استعداداتهم وقدراتهم ، إذ ان اهمالهم يزيد من رصيد الأمية .

- العمل على استخدام نظام التعليم الفردى بحيث يعالج كل تلميذ عائد الى المدرسة بعد انقطاعه معالجة خاصة وفق مستواه حتى يتاح للمتسربين العودة إلى دراساتهم بأسلوب أكثر تيسيرا وأضمن نجاحا .  
- العمل على إلغاء نظام الفترات المسائية بأسرع وقت ممكن ، والعودة الى نظام اليوم الكامل فورا فى جميع المدارس التى لا توجد بها فترات مسائية .

- زيادة التوسع فى تشجيع الجهود الذاتية بإنشاء الأبنية المدرسية للعمل على خفض كثافة الفصول الى الحد المقرر وفق نصوص القوانين التعليمية للمرحلة الابتدائية فى الجهات المزحمة بالسكان ، والتوجيه فى هذه المنشآت وغيرها نحو الإفادة من موارد البيئة المحلية وخاماتها مما يوفر نفقات الإنشاء .

كذلك ينبغى الاستعانة بأساليب التصميمات الحديثة للأبنية المدرسية التى تتيح فرص توسيع مساحة الفصل .

- العمل على ربط المدرسة وأبنائها بالبيئة الموجودة بها ومؤسساتها

وهذا الاقتراح مع مسابقتها لمبدأ تصنيف مدد الخدمة العسكرية بحسب المؤهلات الدراسية له ما يبرره ، اذ كيف يمكن أن يتساوى الأمى من حيث التجنيد مع كل المستويات التعليمية الى مادون الثانوية العامة ؟ وما هو الحافز او الميزة التى تجعل الأمى يقبل على محو أميته قبل التجنيد ؟

وطبيعى أن إطالة فترة التجنيد تستدعى تغطية مالية ويمكن تدبير ذلك فى نطاق مصادر تمويل هذه الحملة القومية كما سيأتى بيانه بعد . ومن المهم فى هذا المجال أن يؤخذ فى الاعتبار استكمالاً لدور القوات المسلحة وقوات الشرطة :

- تشكيل جهاز متفرغ لمحو الأمية فى كل من القوات المسلحة وقوات الشرطة وتتحدد مسئولياته والقوى البشرية الخاصة به فى ضوء الاعداد التى يخدمها ، ويراعى أن يرأس الجهاز شخص ذورتبة عسكرية قيادية لإمكان تحقيق الاهداف المرجوة .

#### وزارة الصحة :

- المعاونة فى عمليات التوعية عن طريق القوافل الثقافية المنتشرة والوحدات الصحية .

- إصدار نشرات بلغة سهلة مبسطة للتثقيف الصحى لتثبيت مهارات القراءة .

- معاونة الأطباء والمثقفين الصحيين فى تدريس المواد الثقافية ببرامج محو الأمية .

#### قطاع التعليم :

بالنسبة للمنابع الأولى والصغيرة نون سن العمالة فينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار ما يلى :

سد المنابع الأولى للأمية عن طريق قيام وزارة التربية والتعليم باستيعاب الاطفال المزمين استيعابا كاملا ، وذلك لمنع تراكم رصيد الأمية سنة بعد أخرى نتيجة وجود نسبة لاتستوعب من الاطفال المزمين فى التعليم الابتدائى ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

عن طريق تبادل الزيارات ، وتوفير الأنشطة العملية المصاحبة للمناهج واللازمة للعمل في البيئة .

- دراسة الوسائل الكفيلة باستقرار المدرسين في مدارسهم وفي البيئة التي يعملون فيها وتشجيعهم على نشر جو التعاون والمحبة والألفة بينهم وبين التلاميذ وأولياء الأمور والمجتمع المحيط بالمدرسة .

- توزيع التلاميذ على الفصول توزيعاً يراعى فيه القدرات التحصيلية ما أمكن .

- تعيين موظف مختص في كل مدرسة تكون مهمته متابعة سجلات مواظبة التلاميذ وإعداد البيانات الشهرية عن الحالة وتنفيذ التعليمات في هذا الشأن أو إسناد هذه العملية لأحد المدرسين بما في ذلك الاتصال بأولياء أمور التلاميذ .

- التوسع في إنشاء فصول لتقوية الضعاف وأخرى للمعوقين مع وضع الخطط المناسبة لكل مستوى من هؤلاء .

- دعوة مجالس الفصول ومجالس المدارس ومجالس الآباء إلى تنفيذ مهامها في مراقبة شئون التلاميذ مراقبة دقيقة والعمل على حل المشكلات التي تظهر بأسرع وقت ممكن .

كذلك فإن من المسؤوليات التي تضطلع بها الوزارة في الجهود المباشرة لمحو أمية الكبار ما يأتي :

- إعداد النظم والوسائل التي تستخدم في متابعة أنشطة العمل المختلفة وتوجيه سير العمل الفني والتنظيمي والتقويمي .

- إعداد الكتب والمواد والوسائل التعليمية التي تتناسب مع النوعيات المختلفة .

- إعداد البرامج التدريبية اللازمة للمستويات القيادية والمسئولة عن نشاط محو الأمية .

- القيام بالتجارب والبحوث اللازمة لتطوير العمل في محو الأمية بالتعاون مع الأجهزة المعنية والجامعات والمنظمات الدولية والعربية ونشر

النتائج وتبادلها .

- إصدار القرارات والنشرات الخاصة بسير العمل في محو الأمية .

- الاشتراك في إعداد المادة العلمية والمكتبات والنشرات والملصقات ومواد الاعلام وغيرها ، سواء منها ما يتعلق بالتعليم أو بالدعوة لمشروعات محو الأمية .

مديرية التربية والتعليم بالمحافظات :

- المساهمة في عمليات الحصر بواسطة نظار ومعلمي المدارس في

كافة الجهات والمدن والقرى .

- الإشراف الفني على الدراسة في جميع مراكز محو الأمية .

- المساهمة في إعداد وتنفيذ برامج تدريب الموجهين والقائمين بالتدريس على طرق ووسائل محو الأمية .

- ندب رؤساء المراكز والمشرفين والمدرسين اللازمين للعمل في الحملة .

- متابعة سير العمل في جميع أنحاء المحافظة وتذليل ما قد يعترض العمل من صعوبات .

- تنظيم وتنفيذ الاختبارات الفترية والنهائية ومنح الشهادات للناجحين .

- إصدار التوجيهات والنشرات المنظمة للعمل في محو الأمية بالمحافظات .

- معاونة الجهود الذاتية في مجالات محو الأمية وتيسير عملها بالمدارس بكافة مراحلها غير المشغولة بفصول محو الأمية .

الجامعات والمعاهد العليا :

- المساهمة في إجراء البحوث والدراسات اللازمة لتحقيق أهداف محو الأمية قبل الحملة وفي أثنائها وبعدها .

- حفز الطلاب والاتحادات الطلابية على التطوع لمحو الأمية في مراحل الحصر والتدريس والمتابعة .

– تنفيذ برامج تدريبية لاعداد صفوف من المتطوعين والمتطوعات من طلبة الجامعات والمعاهد العليا .

### سياسة تعليم الكبار فى مصر

#### فى ضوء اعلان السيد رئيس الجمهورية

نص إعلان رئيس الجمهورية ، على اعتبار السنوات العشر من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٩ عقدا لمحو الأمية وتعليم الكبار فى مصر .

وايراد عبارة « تعليم الكبار » فى نص الاعلان مقصود به ان يكون عقد التسعينات عقدا للعمل المكثف والمخطط ليس فقط فى مجال محو الأمية القرائية بل أيضا فى مجال تعليم الكبار بمفهومه الذى يتجاوز محو الأمية بالمفهوم العادى الى كل الأشكال والأنماط والأنشطة التى تدخل فى اطار التعليم غير النظامى ، وهذا النوع من التعليم الذى تكدت حاجة المجتمعات اليه فى عالم اليوم ، وإلى الأنوار التى تقوم بها مؤسساته كالتغير الاجتماعى والتنمية الشاملة .

ومما يؤكد هذا القصد ما ورد فى الاعلان من أن لكل مصرى حقا فى التعليم وأن يبقى متعلما ما بقى حيا ، ومن أهمية توفير المهارات الأساسية لدى الافراد من اجل العمل والانتاج ، ومن ضرورة تكاتف التعليم النظامى مع التعليم غير النظامى ومن ضرورة ربط محو الأمية « بالتدريب المهنى » و « التربية المستمرة » .

ويعنى كل ماسبق أن إعلان رئيس الجمهورية يدعو الى تركيز العمل بشكل مكثف ومخطط ومتطور فى المجالين معا وفى خطين متوازيين مجال محو الأمية ومجال تعليم الكبار .

#### مفهوم تعليم الكبار :

فى ضوء الدراسات السابقة التى أجريت فى موضوع تعليم الكبار أقر المجلس القومى للتعليم تعريفا يتفق مع ظروف المجتمع المصرى واحتياجاته التعليمية والتنموية وذلك على النحو الآتى :

« تعليم الكبار هو كل تعليم خارج النظام المدرسى لكل من تجاوز التعليم الإلزامى ويهدف إلى اكتساب معرفة أو مهارة جديدة أو رفع المستوى العلمى أو المهارى .. ويتضمن محو الأمية العادية بكافة صورها

بالنسبة لبعض الكبار واستمرارية التعليم والتعلم مدى الحياة » .

وقد أقر المجلس القومى للتعليم هذا التعريف مؤكدا حاجة المجتمع المصرى إلى الوظائف التى يؤديها تعليم الكبار فى المجتمعات المعاصرة والعلاقة التى ينبغى أن تتوثق بين نظمته ونظم التعليم العام .

#### أهمية تعليم الكبار وحتميته :

– مواكبة التغيرات العلمية والتكنولوجية والثقافية المتلاحقة فى عالم اليوم .

– إعداد المجتمع للتعايش الإيجابى مع الانفجار المعرفى الذى يشهده العصر .

– حماية المجتمع من الجمود الذى يؤدي الى التخلف نتيجة للانعزال عن حركة التقدم والاكتفاء بما هو قائم .

– الاقتناع بآثر التعليم على الانتاجية . فالتعليم فى عصرنا اصبح واحدا من مقاييس التقدم ، وقد أثبتت الدراسات أثر التعليم على الانتاج وزيادة معدل التنمية . فإذا لم يحقق التعليم النظامى المدرسى هذا الاستثمار البشرى بصورة كافية أمكن لتعليم الكبار ان يعوض هذا القصور .

– ارتباط تعليم الكبار والتعليم المستمر مدى الحياة بالتراث الحضارى المصرى فى الإسلام والمسيحية .

– إن قصر مفهوم تعليم الكبار على محو الأمية يؤثر على جهود محو الأمية ذاتها من حيث انه يفرض حدودا متواضعة لطموحنا فى رفع المستوى التعليمى والثقافى للمواطن المصرى .

– ان الاعتراف بحركة تعليم الكبار – بالمفهوم الأوسع – سيؤدي بالضرورة إلى تفهم أوسع لأبعاد مشكلة الأمية – وإلى تطوير العمل فى محاربتها وإلى فهم أعمق للدارس الكبير مما يؤدي الى التصدى لها فى إطار أكثر وأعمق أثرا .

#### التنظيم :

والمبادئ التى يجب أن يستند إليها تنظيم العمل فى تعليم الكبار فى مصر تنحصر فى الآتى :

- أن يتضمن نظام تعليم الكبار المصرى المجالات والبرامج التى تشبع الحاجات المتعددة للقطاعات السكانية المختلفة وتشمل :

- \* محو الأمية والتربية الأساسية .
- \* التدريب المهنى .
- \* تنمية المجتمعات المحلية .
- \* التعليم المتواصل والمتناوب والاضافى .
- \* برامج الثقافة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والسكانية والصحية .
- \* برامج الإرشاد الزراعى والتعاونى .
- \* تعليم المرأة .
- \* الثقافة العمالية .

على أن يضع كل مجتمع محلى أولوياته فى هذه المجالات وفقا لحاجات التنمية فيه ومتطلبات القضاء على الأمية وإمكاناته المالية وموارده البشرية .

- استخدام التقنيات الحديثة فى كل مجالات تعليم الكبار لما تحققة من الاتصال بجمهور أكبر وكفاءة تعليمية أفضل .

- تشجيع دور الجهود التطوعية فى تعليم الكبار ووضع نظم الحوافز التى تدفع الكبار إلى التعلم ومواصلة ، كما تهدف فى الوقت نفسه إلى المشاركة فى البرامج والمشروعات .

- التوسع فى إنشاء مراكز التدريب المهنى مع الارتباط باحتياجات العمالة ، وبخاصة فى المواقع التى تسود فيها الأمية القرائية حيث يمكن أن تنشأ فصول مسائية لمحو الأمية الوظيفية فى نطاقات واسعة .

- فتح القنوات بين مؤسسات تعليم الكبار والتعليم النظامى وبخاصة المؤسسات التى تضطلع بمحو أمية الكبار .

- تشجيع الجامعات والمعاهد العليا على التوسع فى برامجها الخاصة بالخدمة العامة والدراسات الاضافية المسائية وكذلك التوسع فى الرسائل الجامعية التى تتناول مختلف جوانب التعليم وعلاقته بالتنمية الشاملة .

- الاخذ تدريجيا بمبدأ التعليم والتدريب المستمر مدى الحياة كوسيلة

- اللامركزية التى تتيح للوحدات الصغيرة مساحات من التصرف وحرية الحركة .

- توافر الأدلة التنظيمية لكل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات وتشمل الخطة والطرق الأساسية للعمل والأهداف وشروط الالتحاق ومواعيد الدراسة وأنواع المشاركة .

- الاجراءات الادارية المبنية على تشريعات تهدف الى تطوير وتنسيق وتمويل مؤسسات تعليم الكبار وفقا للأولويات التى تحددها الاحتياجات القومية .

- أن تتولى الوزارات والمؤسسات ، كل فيما يخصها ، عمليات التخطيط والتنظيم والإشراف بالنسبة للمؤسسات التى تمارس أنشطة لتعليم الكبار وتدخل فى تبعيتها .

- أن تتسع صلاحيات المجلس الأعلى لمحو الأمية لتشمل التخطيط والتوجيه فى مجال تعليم الكبار إلى جانب حركة محو الأمية .

### التوصيات

خطوات مقترحة للمستقبل :

مما سبق يتضح انه يمكن لحركة تعليم الكبار فى مصر أن تطور من استراتيجيات العمل بها من حيث الأهداف والوظائف والتنظيم والتمويل والطرق والاساليب ، بفرض الخروج من الأطار الضيق الذى انحصرت فيه لمدة طويلة والذى انتهى الى قصر خدماتها على فئات محدودة من الناس ، وتصحيح مفهوم هذه الحركة ، بحيث يتاح الاستخدام الأمثل لجميع الطاقات القادرة على العمل فى مجالات التنمية ، وتجميع البرامج المتعددة فى نظام مصنف وشامل ، ودعم ذلك كله بربط أهداف هذه البرامج ومضامينها بحركة التنمية الشاملة .

وفى هذا الاطار يمكن طرح المبادئ الآتية :

- أن يقوم تعليم الكبار فى مصر مرتكزا على المؤسسات القائمة فيها بالفعل ، وعلى الحاجات الحقيقية للمجتمع المصرى من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتراثية .

- أن يكون نظام تعليم الكبار متكامل مع النظام التعليمى المصرى ومع الخطط الانمائية القومية .

للارتقاء الوظيفي والمهني في مختلف قطاعات الدولة .

— أن تشمل برامج تعليم الكبار الاهتمام بمشكلات المجتمع الحالية والمتوقعة مثل ( الزيادة السكانية وأثرها على مستوى المعيشة - زيادة الانتاج - زيادة معدلات الاستهلاك - ترشيد استهلاك المياه واستخدام الطاقة - استخدام التكنولوجيا الحديثة ) .

#### المتابعة والتقييم

ان اية خطة يراد لها النجاح يجب أن يصاحبها في مراحل تنفيذها متابعة جادة وتقييم مستمر للتوقف على مدى نجاح الخطوات التنفيذية وتقديمها نحو تحقيق الهدف المنشود . وإذا كان إسهام مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية أصبح ضرورة حتمية في مواجهة محو الأمية وتنقيف الكبار ، فإن أمور المتابعة يجب ان تنفرد بها وزارتا التعليم والثقافة من خلال الإدارات المحلية بالمحافظات ، على أن تقوم هاتان الجهتان بإصدار تقارير دورية عن مدى نجاح الخطة الموضوعية في مختلف انحاء الجمهورية تعرض على المجلس الأعلى لمحو الأمية وتعليم الكبار .

التعديلات المقترحة ادخالها على تشريعات محو الأمية وتعليم الكبار :

في ضوء ما انتهى اليه المجلس في تقريره حول الحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار في عقد التسعينات ، واستجابة للظروف التي طرأت منذ صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ وحتى الآن وما شهده المجتمع المصري من متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ، فإن المجلس يرى ضرورة اعادة النظر في تشريعات محو الأمية وتعليم الكبار من الجوانب الآتية :

\* اصدار قانون خاص لمحو الأمية أو تعديل القانون الحالي بحيث يبرز فيه أن محو الأمية مسئولية قومية سياسية ، تلتزم بتنفيذه الوزارات ووحدات الادارة المحلية والهيئات العامة والتنظيمات السياسية والشعبية - والشركات والاتحادات والنقابات والجمعيات وأصحاب الاعمال وفق خطة تحدد دور كل منها . أما تعليم الكبار فإنه وان كان يشمل محو الأمية العادية بكافة صورها بالنسبة لبعض الكبار - الا انه

يحسن أن يصدر بشأنه قانون خاص باعتباره تعليما مستمرا له برامج المستقلة وتاريخه الطويل في مصر ، كما أن هذا التعليم تتولاه أنظمة وبرامج ومؤسسات عدة بحاجة الى قدر اكبر من التنظيم والتنسيق والمتابعة .

\* إلزام جميع المواطنين الأميين الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والخامسة والثلاثين وغير المقيدین بأية مؤسسة تعليمية ، ولم يصلوا في تعليمهم الى مستوى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الاساسي ، بمحو أميتهم .

— ويعفى من هذا الالتزام من كان مصابا بمرض أو عاهة بدنية أو عقلية تمنعه من تلقى الدراسة - طبقا لما تقرره الجهات الصحية المختصة .

اما من تجاوزوا هذه السن من الأميين فتتاح لهم فرص محو أميتهم دون الزام .

\* يمنح الاميون الذين وصلوا في تعلمهم الى المستوى المقرر شهادة بمحو أميتهم ، اذا ما اجتازوا الاختبار الذي تعقده مديرية التربية والتعليم المختصة لهذا الغرض .

كما يسمح للأميين غير المنتظمين في الدراسة بفصول محو الأمية التقدم للحصول على الشهادة المشار اليها .

\* ان يتضمن القانون عددا من الحوافز الايجابية والسلبية التي تحاصر الأمي فتجعل من تعلمه امرا حتميا لنشاطه في المجتمع وحياته اليومية وطموحاته وتطلعاته لتحسين مستواه الاقتصادي والاجتماعي .

ومن بين اهم الحوافز الإيجابية :

فتح القنوات بين محو الأمية والتعليم الرسمي كوسيلة لحفز الأميين على الاستمرار في التعليم .

\* منح المتفوقين من الدارسين جوائز تشجيعية مناسبة .

اما الحوافز السلبية فمن أهمها :

\* عدم ترقية العامل الأمي أو منحه العلاوة التي يستحقها .

\* حظر منح الأمي رخصة لمزاولة الحرفة أو المهنة أو حمل رخصة

السلاح أو جواز سفر .

- حظر التعامل المالى بالختم والبصمة .

\* عدم السماح بتسجيل الاميين فى مكاتب القوى العاملة .

\* عدم تعيين الاميين فى الحكومة والقطاع العام .

\* عدم قبول عطاءات أو إسناد مقاولات للاميين .

\* عدم السماح للاميين بعضوية المجالس الشعبية او المحلية او شغل

أى مواقع قيادية .

ويراعى أن تطبق هذه الحوافز السلبية بعد إتاحة فترة زمنية مناسبة

يحددها القانون .

\* ضرورة النص على تحديد مسئولية الذين يخالفون أحكام قانون

محو الامية سواء أكانوا من الهيئات أو الافراد ، أو يعوقون العمل فى

محو الامية بصورة أو أخرى .

\* يراعى فى تشكيل المجلس الاعلى المختص أن تمثل فيه الوزارات

والمحليات والمؤسسات والقطاعات والتنظيمات الحزبية والجمعيات

والنقابات وغيرها ، ويتولى هذا المجلس رسم السياسة العامة لمحو الامية

وتحديد أدوار الجهات المعنية والتنسيق فيما بينها ومتابعة التنفيذ على

المستوى القومى .

- تشكيل لجنة لمحو الامية فى كل حى أو مدينة ( بالاضافة الى

مجلس تعليم الكبار ومحو الامية على مستوى المحافظة ) برئاسة رئيس

الحى أو المدينة وتتولى التنفيذ فى محيط اختصاصها ، وتمثل فيها

الجهات المعنية القائمة على المستوى المحلى ، ويخصص لها وحدة إدارية

تعاونها فى كافة مراحل التنفيذ .

\* يعتمد تمويل الحملة القومية لمحو الامية على عدة مصادر من

أهمها :

\* ما ترصده الوزارات والهيئات المختلفة فى ميزانياتها لمحو

الامية .

\* ما تقرره الدولة من رسوم على بعض الأنشطة لصالح محو

الامية .

\* اسهامات المؤسسات والشركات والهيئات فى تمويل الحملة .

\* اصدار طابع لهذا الغرض .

\* حصيلة الغرامات التى ينص عليها قانون التعليم فيما يتعلق

بالتخلف عن تنفيذ الالزام .

على أن ينشأ صندوق مركزى ، وصناديق محلية بالمحافظات للصرف

منها على تنفيذ خطة محو الامية ، ويضع المجلس الاعلى لتعليم الكبار

ومحو الامية قواعد أوجه الصرف من هذه الصناديق .

كما يؤكد المجلس على :

\* أهمية دور ومسئولية وزارة التربية والتعليم فى تحقيق الاستيعاب

الكامل للمازمين ( من سن ٦-١٥ سنة ) سدا لمنايع الامية وتجويد التعليم

ورفع مستواه - خاصة فى الحلقة الاولى من التعليم الاساسى - للقضاء

على الفقد والتسرب ، والاهتمام بوجه خاص بتأهيل المعلمين وتطوير

المناهج والكتب وطرق التدريس .

- أهمية التطبيق الحازم لقانون العمل بما يحد من تشغيل الصبية ،

حيث انه من الأسباب الرئيسية لتسربهم وانقطاعهم عن الدراسة .

- أن يتضمن القانون المقترح لتعليم الكبار :

\* مفهوم تعليم الكبار فى مصر وأهمية هذا التعليم كضرورة تنموية .

\* الضوابط اللازمة لممارسة أنشطة تعليم الكبار سواء للمؤسسات

القائمة أو المستحدثة .

\* الأسس الادارية والتنظيمية لبرامج ومؤسسات تعليم الكبار .

\* الأخذ تدريجيا بمبدأ التعليم والتدريب المستمر مدى الحياة كسبيل

للارتقاء الوظيفى والمهنى فى مختلف قطاعات الدولة .

\* توسيع صلاحيات المجلس الاعلى لتعليم الكبار ومحو الامية لتشمل

هذا التعليم أو أن ينشأ جهاز خاص يتولى مسئوليات التخطيط والتنسيق

والتنظيم لحركة تعليم الكبار .

القسم الرابع

# القوى العاملة





## الدورة الأولى ١٩٧٤

# مبادئ واعتبارات فى تخطيط القوى العاملة

إن التخطيط التعليمى ضرورة تحتها الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التى يعيش فيها مجتمعنا الحديث ، نظرا لما لوحظ من حدوث عدم التوازن بين متطلبات المجتمع الحديث من التعليم ، وما يمكن أن يوصف بالنمو الطبيعى أو الثلقائى للتعليم فى أغلب الدول .

وقد جعل هذا من الضرورى اتخاذ إجراءات خاصة تتصل بسياسة التعليم واتجاهات نموه كما وكيفا ، بحيث تعيد التوازن بين متطلبات المجتمع من التعليم وقدرة أجهزة التعليم على الوفاء بهذه المتطلبات . وإن يتم ذلك إلا عن طريق التخطيط على المدى الطويل والمدى القريب ، وبذلك يمكننا أن نرسم الاتجاهات العامة للنمو فى التعليم ، مما يساعد المسؤولين على التحكم فى توجيه أبناء الأمة منذ الصغر نحو أنواع التعليم المختلفة ، وفقا للخطة المرسومة وتبعا لاحتياجات العمالة فى المدى الطويل .

ونظرا للصعوبات التى تصاحب دائما الخطط طويلة المدى من ناحية صعوبة التنبؤ الاقتصادى ، وتطوير الإنتاجية وعدم وضوح الرؤية ، فمن المهم أن تقسم الخطط الطويلة إلى خطط قصيرة تمتاز على الخطة

الطويلة بأنها أكثر اتصالا بالواقع ، وبأن التنبؤ فيها أكثر احتمالا للصحة ، حيث الرؤية على المدى القصير أوضح منها على المدى الطويل . والخطة طويلة المدى وقصيرة المدى ، تستلزم وجود بيانات ذات طابع خاص ، يمكن معها إيجاد موازين القوى البشرية من العرض والطلب . وقد تبين للمجلس ، من خلال مناقشته لتقديرات القوى العاملة على المدى الطويل ، التالى :

— أنه لم توضع حتى الآن أسس ومعايير ثابتة لتقدير احتياجات البلاد من القوى العاملة ، يمكن على أساسها التنبؤ باحتياجات التنمية من التخصصات المختلفة على المدى البعيد . فبينما تقدر هذه الاحتياجات فى بعض التخصصات وفقا لبعض المعايير والأسس الدولية ، فإنها تقدر فى تخصصات أخرى وفقا لتقديرات القطاعات التى تهدف إلى مواجهة متطلبات الحاضر دون التطلع إلى المستقبل .

— أن خطة التنمية على المدى الطويل لم توضع بعد ، وبدونها يتعذر وضع تقديرات دقيقة ، لمتطلبات التنمية المستقبلية من الأيدي العاملة بتخصصاتها المختلفة .

— أن توصيف الوظائف والمهن والأعمال المختلفة لم يتم بطريقة شاملة ، يمكن على أساسها وضع الحدود الفاصلة بين مختلف المستويات ، ابتداء من العامل العادى ، إلى العامل الماهر ، إلى الفنى والمصمم والباحث .

— أن تقدير احتياجات القطاع الخاص من القوى العاملة لا يخضع لأسس يمكن الاعتماد عليها ، وخاصة فى نوعيات العمال المهرة الذين يقومون بدور هام فى بعض القطاعات ، كقطاع التشييد والنقل .

ويأمل المجلس أن تتمكن أجهزة التخطيط والقوى العاملة والإحصاء من دراسة هذه المشكلات ، لوضع المعايير والأسس التى يمكن الأخذ بها فى تقدير القوى العاملة ، ليتسنى على أساسها تخطيط السياسة التعليمية وتطويرها لإعداد احتياجات البلاد منها .

وبناء على ذلك فقد رأى المجلس التركيز على دراسة بعض المشكلات

الملحة فى القوى العاملة التى تمثل اختناقا فى توزيع القوى البشرية وتمطيلا لطاقت الإنتاج ، ومواجهة المتطلبات العاجلة تحتها الظروف التى يمر بها المجتمع فى هذه المرحلة .

وقد اتضحت من خلال المناقشات عدة مبادئ أساسية هى :

أولا : ضرورة تغطية النقص الشديد فى فئات الاختصاصيين والفنيين والعمال المهرة .

ثانيا : ضرورة تغطية الاحتياجات المستمرة لهذه الفئات للعمل فى الدول العربية والصديقة .

ثالثا : إعادة تدريب المسرحين من القوات المسلحة بفرض تهيئتهم للعمل والاستفادة الكاملة منهم .

رابعا : توفير العدد اللازم من هيئات التدريس على مختلف المستويات والتخصصات .

أولا : النقص فى فئات الاختصاصيين والفنيين والعمال المهرة :

١- فئات الاختصاصيين :

- لقد تبين مثلا أن احتياجاتنا التقريبية والتزاماتنا للإعارة الخارج فى مجالات الطب البشرى والمهن الطبية حتى عام ١٩٨٢ كالاتى : (وفقا لتقديرات وزارة الصحة )

بالإضافة إلى الموجودين حاليا	أطباء بشريون ٥٥٠٠٠
	أطباء أسنان ١٣٧٥٠
	صيادلة ١٣٧٥٠
	ممرضات ١١٠٠٠٠
	فنيين آخرون من مختلف الفئات ١١١٠٠٠

وهذا يعنى إنشاء كليات جديدة لهذه التخصصات ، وكذلك التوسع

فى المدارس الثانوية وفى إعداد معاهد الفنيين .

- كما تبين أن احتياجات الدولة فى المهن الهندسية والعمارة حتى عام ٧٤ تبلغ نحو ٦٥٨٣٠ ، يوجد من هؤلاء على قيد الحياة من

المصريين حتى دفعة ١٩٧٣ نحو ٤٩٣٤٧ أى يعجز يقدر بسنحو ١٦٤٨٣ ( وذلك وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ) .

- ولا يزال العرض بون الطلب فى بعض المجالات الخاصة : ومنها أصول الدين ( الدراسات الإسلامية ) ، وكذلك فى العلوم الطبيعية بتخصصاتها المختلفة ، واللغات للحاجة إلى المدرسين فيها .

- وعلى الرغم من نمو الاحتياجات إلى هذه التخصصات جميعها بالنسبة لزيادة السكان المطردة والتوسع فى الخدمات ، فقد لوحظ أن نسبة القبول فى بعض الكليات العملية ( العلوم والهندسة والطب البشرى وطب الأسنان و الصيدلة والطب البيطرى والزراعة ) قد انخفضت من ٥٤ر٨ ٪ فى عام ٦٧-٦٨ ٪ إلى ٣٩ ٪ فى عام ٧٢ / ١٩٧٣ من جملة عدد المقبولين بالجامعات ، فى حين ارتفعت نسبة القبول فى بعض الدراسات النظرية ( الآداب والحقوق والتجارة ) من ٢١ر٦ ٪ فى عام ٦٧ / ٦٨ إلى ٤١ر٥ فى عام ٧٢ / ١٩٧٣ . وذلك طبقا لإحصائية قدمها المجلس الأعلى للجامعات فى ١٥/٩/١٩٧٤ .

٢- فئة الفنيين :

وهى الفئة التى تقع بين فئة الاختصاصيين وفئة العمال المهرة ، فإن جميع الدراسات التى أجريت تشير إلى نقص كبير جدا فى شتى المجالات ، نظرا لأن مصادر إعداد هذه الفئة لم تنشأ إلا حديثا منذ عام ١٩٦٦ ، عندما أنشئت معاهد إعداد الفنيين الصناعيين والتجارين ، ومدة الدراسة بها سنتان دراسيتان بعد الثانوية العامة ، كما أنشئت معاهد أخرى مدة الدراسة بها خمس سنوات بعد الشهادة الإعدادية لهذا الغرض . والأمر يتطلب تقويم كل من النوعين للتعرف على أيهما أفضل فى إعداد الفنيين من حيث التخصصات والمستوى والتكلفة .

وتشير الدراسات التى قامت بها وزارة التعليم العالى ، عن تقدير الاحتياجات من الفنيين حتى عام ١٩٨٥ إلى أن الاحتياجات تقدر بنحو ٨١٠٠ فنى سنويا ، فى حين أن متوسط التخرج الحالى من معاهد إعداد الفنيين لا يتجاوز ١٨٠٠ فنى

سنويا .

### ٣- فئة العمال المهرة :

وبالنسبة لفئة العمال المهرة ، فإن العجز بها أشد ، نظرا لما يتسم به التوزيع النسبي لفئات الهيكل الوظيفي من ارتفاع نسبة هذه الفئة ارتفاعا كبيرا عن نسبة كل من الفنيين والاختصاصيين .

وبرغم أن نسبة طلاب التعليم الفني ، على مستوى العامل الماهر ، قد بلغت ٥٢٪ من إجمالي طلاب المرحلة الثانوية ، وذلك في عام ٧٣ / ١٩٧٤ ، فإنه لا يزال قاصرا عن توفير الاحتياجات من هذه الفئة ، وتوزيع النسبة المشار إليها بين الفروع الثلاثة للتعليم الفني كالآتي :

١٤٪ صناعي - ٥٩٪ زراعي - ٣٢٪ تجاري . ( طبقا لبيانات

وزارة التربية والتعليم ) .

وتشير تقديرات وزارة التعليم العالي إلى أن الاحتياجات السنوية لقطاع الصناعة وحده تبلغ ٥٩٣٠٠ عامل سنويا حتى عام ١٩٨٠ ، في حين أن عدد خريجي المدارس الثانوية الصناعية سنويا يبلغ ١٨٧٠٤ ( عام ١٩٧٢ / ١٩٧٣ ) ، وذلك بالإضافة إلى حوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة من خريجي مراكز التلمذة الصناعية . ومن هذا يتبين مدى العجز في هذه الفئة ، وسيقوم المجلس عند دراسة سياسة التعليم الفني المتوسط بدراسة الأسباب التي من أجلها تفضل الشركات والمصانع استخدام خريجي مراكز التلمذة الصناعية على خريجي المدارس الثانوية الصناعية ، وكذلك القصور في مستوى الكفاية لخريجي الثانوية الزراعية .

ومما يستدعي النظر أنه ، في الوقت الذي يتخرج فيه من المدارس الصناعية ومراكز التدريب عمالة زائدة في بعض التخصصات ، يوجد نقص شديد في فئات أخرى : مثل عمال البناء والتشييد والنقل وغيرها ، ويستدعي الأمر مداركة الاحتياجات المطلوبة منهم وإجراء تنسيق كامل بين جميع الهياكل المشرفة على التعليم والتدريب . وسيتولى المجلس دراسة أنسب الأوضاع لإنشاء مدارس ومراكز للتدريب السريع ،

لمواجهة هذه الاحتياجات ، بمعركة وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع الهيئات الفنية المختصة .

### ثانيا : احتياجات الدول العربية والصديقة :

يلحظ أن هناك تزايدا مستمرا على الطلب من مختلف المستويات والتخصصات من جانب عدد من الدول العربية والدول الأفريقية والصديقة ، وهذه الاحتياجات ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد سياسة القبول في الكليات الجامعية والمعاهد الفنية . وتوضح الأرقام التالية أعداد المعارين والمتقدين للعمل بالدول العربية في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٣ مقارنة بالاحتياجات المطلوبة لهذه الدول ( وفقا لبيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في ضوء معدل الطلبات عن خمس سنوات ) .

بيان	مؤهلات عالية	مؤهلات متوسطة
المعارين والمتقدين	١٩٠٠٢	١٣٢٥٩
الاحتياجات اللازمة	٤٣٠٦٤	٣٢٠٨٩

ومن هذا يتبين مدى العجز الشديد في تلبية احتياجات الدول العربية بالإضافة إلى العجز في احتياجات الدولة .

### ثالثا : إعادة تدريب المسرحين من القوات المسلحة :

يمثل المسرحون من القوات المسلحة طاقة عملية ضخمة ، وهم بما تعودوا من نظام وماأنه ويؤبونه من دور عظيم في الدفاع عن البلاد ، أقدر من غيرهم على التدريب الذي يمكنهم من إتقان المهارات التي تؤهلهم قدراتهم لها . ووضع سياسة قومية في هذا المجال تعتبر حاجة أساسية للحفاظ على هذه الطاقة والاستفادة منها في مختلف مجالات الإنتاج والخدمات ، وسوف يوالى المجلس دراسة هذا الموضوع بالاشتراك مع القوات المسلحة والوزارات المختصة .

### رابعا : توفير الأعداد اللازمة من هيئات التدريس .

إن التوسع في أي نوع من أنواع التعليم يعتمد أساسا على توفير المدرس والإمكانات التعليمية ، ولما كان إعداد المعلم يتطلب عدة سنوات

تزداد تبعاً لمرحلة التعليم ، لهذا ينبغي إعطاء هذه المشكلة المرتبة الأولى ، وذلك من أجل تحقيق التوسع المطلوب في أقرب وقت ممكن ، وتحقيق جانب الكيف في التعليم .

ويمكن التمييز بين مجموعتين في هذا المجال :

#### المجموعة الأولى :

وتتعلق بهيئات التدريس الخاصة بالكليات الجامعية والمعاهد العالية التي سجلت في السنوات الأخيرة توسعاً كبيراً في قبول الطلاب تضاعف معه عدد الكليات والمقبولين ، ولم يصاحب ذلك توسع معادل في هيئات التدريس ، مما يبعد بينها وبين المعدلات المتعارف عليها ، ويضاف إلى هذا ، النقص الذي حدث نتيجة الإعارات للدول العربية والصديقة ، مما جعل الكليات الجامعية والمعاهد تعاني من نقص حاد في هيئات التدريس .

#### المجموعة الثانية :

وتتعلق بمدرسي المراحل الأخرى دون العالية ، والذين يتم إعادتهم داخل الكليات والمعاهد بالجمهورية .

وفيما يلي تقديرات النقص في أعداد المعلمين اللزمين في مختلف

مراحل التعليم العام في ( ٧٣ / ١٩٧٤ ) :

المراحل التعليمية	النقص
التعليم الابتدائي	٩٠٠٠
إعدادي وثانوي عام	١٠٧٤١
ثانوي فني	٢٦٧٥

#### التوصيات

وقد انتهت الجلسة إلى التوصيات العامة الآتية بالنسبة لبعض الموضوعات السابق الإشارة إليها :

\* ضرورة ربط سياسة القبول بالجامعات والمعاهد العالية ومدارس التعليم الفني والمهني باحتياجات البلاد من القوى العاملة ، بما يكفل تحقيق التوازن بين العرض والطلب في التخصصات المختلفة ، لتوفير

القوى البشرية اللازمة لمختلف القطاعات .

وفي هذا الضوء يقترح المجلس :

- تخطيط التعليم الثانوي العام وتنظيمه مما يكفل تهيئة طلابه للانخراط في مجالات الحياة العامة ، أو متابعة دراسات متقدمة في مختلف المعاهد والكليات طبقاً لاحتياجات المجتمع وإمكانات هذه المعاهد أو الكليات .

- العمل على استمرار زيادة نسبة القبول في التعليم الفني ، مع تحسين نوعية الخريجين بما يتناسب مع المستويات الفنية المطلوبة ، وإعادة النظر في نسب القبول في التوجيهات الثلاث للتعليم الفني ، طبقاً لاحتياجات التنمية .

- بالنسبة لمرحلة التعليم الثانوي العام يجب العمل على تضمين البرامج الدراسية قدراً من التعليم الفني والمهني بها ، لكي تتيح لطلابها اكتساب بعض المعلومات والمهارات المهنية الضرورية التي تفيد غير القادرين منهم على الالتحاق بالتعليم العالي في حياتهم العملية ، وذلك في إطار متطلبات التنمية .

- الاهتمام بمراكز التدريب وزيادة عددها ودعم القائم منها بالإمكانات ، لكي تستوعب أكبر عدد من التلاميذ الذين لم تسمح ظروفهم بالالتحاق بالمدارس الإعدادية ، ويحث إمكان مساهمة المؤسسات والشركات بجزء من أرباحها ، لدعم هذه المراكز مع إعادة توزيعها على المناطق الصناعية التي تستخدم خريجيها ، مع استخدام إمكانات المصانع من عدد وورش ومدربين .

\* التوسع في دور المعلمين والمعلمات ، وفي المعاهد الفنية المتخصصة ( التي تستقبل طلابها من بين خريجي المرحلة الإعدادية ) للمساهمة في سد العجز الكبير في معلمي المرحلة الابتدائية وفي فئة الفنيين ، ومن ناحية أخرى لتخفيف الضغط عن التعليم الثانوي وبالتالي عن الكليات الجامعية .

\* تنظيم برامج تدريب قصيرة مكثفة في التأهيل التربوي وطرق

برنامج فعال لاستكمال التعليم والتدريب ، ومثل هذا البرنامج تنوء به وزارة التربية والتعليم وإمكاناتها في الوقت الحاضر .  
وهذه الفئة من الفتية تستحق أن يفرد لها برنامج مركز يفي عن هذه البرامج المشتتة .

وفي ضوء هذه الاعتبارات فإن المجلس يوصى في مجال التدريب وإعداد القوى العاملة بما يأتي :

### التوصيات

\* توحيد الأجهزة التدريبية في جهاز يقوم بمهمة التخطيط والتنسيق والمتابعة للتدريب المهني والحرفي على جميع المستويات ، ويتطلب ذلك مايلي :

- تعديل القرار الجمهوري رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٧٢ الخاص بالمجلس الأعلى للتدريب وذلك بضم عضوية الوزارات ذات العلاقة وتعديل اختصاصاته بما يكفل تغطية جميع أنماط التدريب المهني والحرفي .  
- أن تكون مهمة المجلس الأعلى للتدريب : التخطيط والتوجيه والتنسيق والمتابعة ، في ضوء احتياجات خطط التنمية ، قصيرة المدى وطويلة المدى .

- تشكيل لجان محلية ، تبدأ من مجلس القرية ، وتنتهي بمجلس إقليمي على مستوى المحافظة ، برئاسة محافظ الإقليم وعضوية ممثلي الوزارات والهيئات المعنية ، من الحكومة والقطاع العام والتعاوني والخاص ، وتقوم إدارة القوى العاملة بتقديم تقارير دورية توضح نشاط المحافظة في هذا الشأن ، ونتائج المتابعة الميدانية .

ويكون الهدف النهائي لهذه اللجان المحلية والمجلس الإقليمي على مستوى المحافظة ، هو أن يتولى الحكم المحلي وأجهزته الإشراف الكامل على أجهزة التدريب ، وتنفيذ قرارات المجلس الأعلى للتدريب ، وبذلك تتربط كل هذه الأجهزة : تخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة .

ونظراً لأن تدريب الصبية الذين يقعون في فئة العمر ما بين ١٢ - ١٥ سنة إنما هو في الواقع ، عملية استدراك لما يربو من قصور في خطة التعليم الابتدائي والاعدادي ( من سن ٦ - ١٥ سنة ) كما هو واضح من كثرة المتسربين والمتخلفين في المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، لذلك يجب العمل على سد هذا المنيع بحيث تتجه سياسة التعليم وبرامجها إلى

التدريس للعمال الزائدة من خريجي بعض الكليات ، لتأهيلهم لسد العجز في مدرسي التعليم الإعدادي والثانوي العام - وكذلك تأهيل حملة الشهادة الثانوية العامة للتدريس في المرحلة الابتدائية .

\* التوسع في المعاهد العالية الفنية والنوعية وفي معاهد ومدارس إعداد الفنيين ، وذلك لازدياد حجم الطلب على هذه الفئات من ناحية ، ولتخفيف الضغط عن الكليات الجامعية من ناحية أخرى .

### الدورة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٧٥

## استكمال تعليم وتدريب المتخلفين والمتسربين من المرحلتين الابتدائية والإعدادية

إن الوضع القائم بخصوص توزيع مسئوليات التدريب على عدة وزارات : ( وزارة الشؤون الإجتماعية ، وزارة القوى العاملة ، وزارة الصناعة ، وزارة الزراعة ، المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، وزارة التربية والتعليم ) ، ولكل منها جهاز مركزي خاص ومراكز متعددة بالأقاليم - يعوق سير العمل ولا يوفر أسباب الترابط والتنسيق بين سياسات التدريب وبرامجها التي تطبقها تلك الوزارات ، مما يجعل العائد من هذه العملية المشتتة أقل من الجهد والمال الذي ينفق في سبيلها .

وإذا أخذنا - مثلاً - من هم في حاجة إلى التدريب من المتسربين من تلاميذ المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، فإننا نجد أن نحو مليون ونصف مليون من هؤلاء المتسربين في الوقت الحاضر يحتاجون إلى

مايأتى :

\* التوسع فى المرحلتين التعليميتين الابتدائية والإعدادية ، لتستوعبا جميع الأطفال الذين فى مرحلة العمر ما بين ٦ - ١٥ سنة .  
\* أن تكون الدراسات العملية والفنية جزءا أساسيا فى خطة الدراسة بهذه المرحلة ، وأن يعطى لها من العناية والأهمية ما يكفل تعريف التلاميذ وتدريبهم على الحرف والأعمال البيئية ، وبالتالي ممارستها .  
- أن يراعى فى برامج تدريب الصبية أن تجمع بصفة أساسية بين التعليم والتدريب المهنى والحرفى ، بحيث تكون بمثابة تعليم مواز ، يتولى التدريب والتعليم معا ، فتحتوى برامج التدريب قدرا من التثقيف ومن التعليم الأساسى لمحو أمية هؤلاء الصبية ، وتأكيد وتثبيت معلوماتهم فى اللغة القومية والمبادئ الأساسية للمعرفة .

\* احياء مدارس الوحدات المجهزة فى صورتها وفلسفتها ورسالتها الأصلية ، من حيث ربط التعليم بالبيئة ، مع ضرورة تزويد مرافق هذه الوحدات المجهزة (والتي عددها حاليا نحو ٣٥٠ وحدة) بالأجهزة والأدوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، بحيث تكون مدارس هذه الوحدات المجهزة نموذجا رائدا لما يجب أن تكون عليه جميع المدارس الابتدائية والإعدادية فى مختلف أرجاء القطر .

\* أن تتعدد مصادر التمويل بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من الصبية ، ويدخل فى هذه المصادر ما يخصص بميزانية الهيئات والمؤسسات والشركات للتدريب الصيفى وما تسهم به النقابات العمالية بنسبة من حصيلة اشتراكات العاملين باعتبارهم المستفيدين من عائد التدريب ، وما تقدمه الجمعيات الزراعية والتعاونية بنسبة من عائد العملية الزراعية والإنتاجية ، وما يمكن الحصول عليه من معونات دولية للتدريب المهنى .

ولما كانت الحوافز تؤدى دورا هاما فى حفز القائمين على التدريب وكذلك فى اجتذاب المتدربين ، فإن المجلس يوصى بالآتى :

\* ضرورة إيجاد فرص عمل للمتدربين ، بالإضافة إلى منحهم مصدقة تدل على إتمام التدريب - وكذا منح المتدرب حافزا ماديا نظير الإنتاج .

\* النظر فى إعفاء جميع المنشآت المشتركة فى تدريب الصبية من

٣٨٦

رسوم التأمينات الصحية والاجتماعية .

\* منح حوافز مادية للمدرسين والمشرفين على التدريب ، ليكون حافزا لهم على أداء عملهم بطريقة مجدية .

\* أن يصرف للمؤسسات ما يعوضها عن استهلاك العدد والآلات والخامات فى العملية التدريبية .

\* وبالنسبة لتدبير هيئة التدريس والتدريب ، فإن المجلس يوصى بتجميع من سبق إيفادهم لبعثات تدريبية للدول الصناعية للاستفادة منهم كمدرسين ، مع الاستمرار فى إرسال البعثات للدول الصناعية الصديقة ، وإنشاء شعب لإعداد الفنيين اللازمين للتدريب بكل معهد من المعاهد الفنية ، وذلك لتوفير المدرسين اللازمين لمطالب تدريب هؤلاء المتدربين ، وتحويلهم إلى طاقات إنتاجية كقوة عمالة كبيرة ومدربة .

الدورة الثالثة ١٩٧٥ - ١٩٧٦

## استراتيجية إعداد

## الفنيين حتى عام ٢٠٠٠

لقد أجمعت الدراسات التى تناولت بحث القوى العاملة فى مختلف ميادين الانتاج والخدمات على تصنيف العاملين الى ثلاثة مستويات رئيسية هى :

أولا : مستوى قيادى ، ويختص بالتخطيط والتصميم والبحث العلمى . ويتكون من خريجي الكليات الجامعية وما فى مستواها .

سنويا ، فاننا سنبقى بعيدين كل البعد عن مواجهة احتياجاتنا فى القرن القادم ، بمدارسنا الفنية القائمة ، وبوسائل التدريب التى تحت أيدينا فى القطاع العام ومصانعه . لذلك فإن المجلس اهتم كل الاهتمام بإعداد الفنيين والعمال المهرة من المستويين الثانى والثالث ، وانتهى الى التوصيات الآتية :

### التوصيات

\* إعداد سياسة طويلة المدى تهدف الى تخريج الأعداد اللازمة من الفنيين لسد احتياجات الدولة . مع مراعاة احتياجات البلاد العربية والأفريقية .

\* إعادة النظر بطريقة جذرية فى مؤسساتنا التى تقوم على أعداد الفنيين والعمال المهرة . سواء من حيث طاقاتها على استيعاب إعداد مضاعفة من التلاميذ والمتدربين . أو من حيث برامج الدراسة والتدريب فيها .

\* إعداد خطة لإنشاء معاهد نوعية نموذجية جديدة . وخاصة مايتفق منها مع مطالب الانفتاح الاقتصادى .

\* تشجيع انشاء مؤسسات لإعداد الفنيين وتدريبهم ، تلحق بقطاعات الانتاج والخدمات فى الصناعة والزراعة والتجارة ، والخدمات المختلفة من صحية وغيرها ، نظرا لما ثبت من نجاح هذا النوع فى توفير المتخصصين .

\* إعطاء أولوية خاصة لإنشاء معاهد إعداد الفنيين ومراكز الصناعات المهرة ، فى المجالات التى لم تثل عناية تتناسب مع أهميتها فى خطة التنمية ، ومن أهمها :

- التعمير والتشييد ، الاتصالات والنقل والمواصلات ، الفنادق والسياحة ، المكننة الزراعية والزراعة الحديثة ، الثروة الحيوانية والسلمكية ، التعدين والبتروك ، الكترولنيات والحاسب الآلى والسكرتارية المتقدمة ، الوظائف المعاونة فى قطاعات : العدالة والأمن والخدمات التعاونية والتعليمية ، الوظائف المعاونة فى قطاع الصحة والخدمات

ثانيا : المستوى الاشرافى . ويشترك فى وضع أساليب الانتاج ووسائله ، ويقوم بالأعمال الاشرافية فى قطاعات الانتاج والخدمات ، ويتكون من الفنيين الذين هم موضع الاهتمام الاكبر بالنسبة للتنمية الصناعية والتنمية الانتاجية عامة .

ثالثا : المستوى الادائى . ويتكون من المهرة الذين يستخدمون الآلات والحرفيين الذين يمارسون أغلب العمل بأيديهم مباشرة .

ويعتبر توفير هذه المستويات الثلاثة ، بمعدلاتها المعترف بها بوليا ، من أهم العناصر التى تحقق نجاح المشروعات ، وتصل بنا الى تحقيق أهداف التنمية بمعدلاتها المطلوبة . كما انه لا يتيسر لأية خطة للتنمية أن تحقق الآمال المعقودة عليها بإغفال مستوى من هذه المستويات ، أو بطغيان مستوى منها على حساب المستويين الآخرين .

وإذا كانت البلاد قد حققت قدرا كبيرا فى مجالات التعليم وإعداد القوى البشرية ، فإن التركيز خلال العقود الأخيرة كان على تخريج المستوى الأول أكثر مما اتجه الى تكوين المستويين الثانى والثالث . وقد قدرت احتياجات البلاد بصفة عامة حتى عام ٢٠٠٠ ، فى مجال الصناعة والزراعة والخدمات ، فتبين أنه سيكون لدينا فائض من خريجي المستوى العالى بمختلف نوعياته بما يغطى احتياجاتنا واحتياجات البلاد العربية الشقيقة والأفريقية الصديقة من حولنا .

أما عن المستوى المتوسط والذى يعرف بمستوى الفنيين ، فإن احتياجات البلاد منهم ستبلغ حوالى خمسة ملايين ونصف مليون ، عام ٢٠٠٠ ، فى حين أن معدل تخريج هؤلاء الفنيين فى الوقت الحاضر لا يكاد يبلغ ١٢ الفا فى كل عام ، وهذا معناه أننا بحاجة ماسة الى إعادة النظر فى معاهد إعداد هؤلاء الفنيين ، وتطوير نظام العمل فيها بطريقة جذرية وعاجلة الفاعلية . كذلك فإن احتياجاتنا فى مطلع القرن القادم من العمال المهرة ( المستوى الثالث ) ، سوف لا تقل عن أربعة عشر مليوناً ، ونحن نخرج منهم فى مدارسنا الفنية الآن أكثر من ٢٠.٠٠٠ سنويا ، وحتى اذا افترضنا أن القطاع الخاص يؤهل مثل هذا العدد

# إنشاء هيئة لشئون العمالة المصرية بالخارج

يزداد الطلب على العمالة المصرية سنة بعد أخرى ، مما أدى الى عدم إمكان مواجهة كل متطلبات الدول الطالبة فى كثير من التخصصات ويعتبر موضوع تصدير العمالة المصرية من الموضوعات الملحة التى تحتاج الى تخطيط محكم ، ووضع سياسة رشيدة لهذه العملية التى سبقتنا اليها دول كثيرة مثل : يوغوسلافيا وتركيا وإيطاليا ، وغيرها . وذلك لأهميتها ، ولما لها من مزايا هامة منها على سبيل المثال :

• توثيق ودعم التعاون سياسيا ، واقتصاديا ، وثقافيا بين مصر والدول الطالبة للعمالة المصرية .

• إيجاد فرص عمل مجزية لعدد كبير من المواطنين فى الخارج .

• مايمكن أن تحصل عليه الدولة من نقد أجنبى .

• تجنب العمل مع الوسطاء وحماية المواطنين من الاستغلال .

ولقد تبين من الدراسة أن عملية تصدير العمالة تواجه الكثير من المشاكل فى جوانب متعددة ، منها :

— تعدد الجهات والاجراءات التنفيذية المصاحبة لعملية تصدير العمالة فى أى صورة من صورها ( إعارات ، عقود ، هجرة ) وطول خطوط الاتصال واختلاف خطواتها من جهة لأخرى .

— تأخر ورود طلبات الدول وبخاصة فى موضوع الاعارات ، مما

الطبية .

\* أن تتضمن خطط التعليم العام وبرامجه ، على مختلف مستوياتها ، تدريس قدر من المواد الفنية ومبادئ التكنولوجيا ومنجزاتها ، لقيام وعى عام يدرك أهمية هذه الدراسات ويعين على احترام اليد العاملة ، ويحد من الاندفاع الشديد نحو التعليم النظرى الأكاديمى ، ويقرب بين التعليمين الفنى والعام .

\* وضع خطة لإعداد هيئات التدريس ، والمدرسين اللازمين لمعاهد اعداد الفنيين ، واستكمال تدريب العمال المهرة ، وذلك بإيفاد بعثات قصيرة أو طويلة للقائمين فعلا بالتدريس ، للاحقة التطورات الجارية فى العالم .

\* تشجيع الالتحاق بمؤسسات إعداد الفنيين ، ومنحهم الحوافز الملائمة ماديا وأدبيا ، والتقريب بين معاملة خريجى هذه المؤسسات وحملة المؤهلات العالية .

\* إيجاد تعاون وثيق بين الجهود المثمرة للقوات المسلحة فى اعداد الفنيين ، والجهود التى تقوم بها أجهزة الدولة فى هذا المجال .

\* — إنشاء مجلس أعلى لإعداد الفنيين ، يضم المختصين من الوزارات والهيئات فى قطاعات التعليم والبحث العلمى والانتاج والخدمات ، وغيرها ، وينسق بين تلك الجهات جميعا ، كما تكون مهمته : رسم السياسة الخاصة باعداد الفنيين ، وتدريب العمال المهرة ، ومتابعة تنفيذ الخطط ، والتنسيق بين التنظيم والمؤسسات المختلفة ، وتحديد المستويات ، وغير ذلك ، على أن يلحق بهذا المجلس الأعلى مركز قومى لبحوث التخطيط فى مجال اعداد القوى العاملة الفنية والماهرة .

\* اصدار قانون المؤسسات الخاصة بإعداد الفنيين ، ينظم أوضاعها من حيث : عملها الفنى ، التدريب ، هيئات التدريس ، ومختلف النواحي الفنية ، والمالية ، والإدارية ، والطلابية ، وغيرها .



مسئولة عن كل ما يتعلق بعملية تصدير العمالة المطلوبة للخارج :  
تخطيطا ، وتنفيذا ، ومتابعة ، قبل وبعد العودة . ويكون من  
اختصاصاتها :

\* جمع البيانات عن واقع القوى العاملة بجمهورية مصر ، لامكان  
المواحة بين احتياجات الوطن لانجاز خطط التنمية ، واحتياجات الجهات  
الطالبة فى الخارج ، وذلك بالاشتراك مع الوزارات والهيئات المختصة .

\* اجراء دراسة عن العمالة المطلوبة لمختلف الدول ونوعياتها  
ومستوياتها ، وقد يتطلب ذلك وجود مكاتب عمالية مصرية فى الخارج فى  
الدول التى يكثر بها الطلب ، أو فى بعض المناطق الرئيسية .

\* وضع سياسة تعليمية وتدريبية تقوم على :  
- تعليم اللغات الأجنبية طبقا للجهة الموفدة اليها ، مع العناية  
بالمصطلحات الفنية المستخدمة فى المهنة التى سيناولونها .  
- دراسة عامة عن الحياة فى الدول الطالبة ، والتقاليد السائدة فيها  
وأهم نظمها العامة وقوانينها .

- دراسة عن المجتمع المصرى وأوجه تقدمه فى شتى الميادين ، حتى  
يمكن لمن يعمل بالخارج اعطاء صورة مشرفة عن بلادنا .

- دراسة التقارير التى ترد من المصريين الذى يعيشون أو سبق لهم  
العمل فى الخارج ، عن المصاعب وطرق مواجهتها ، وكيفية العمل  
الناجح وشروطه ، وغير ذلك من الأمور اللازمة .

\* التنسيق مع الأجهزة المختلفة لتوفير القوى العاملة بالمواصفات  
والمستويات المطلوبة ، وفقا للاحتياجات المتغيرة . مع الأخذ فى الاعتبار  
احتياجات مصر من مختلف مستويات العمالة .

\* متابعة احتياجات الدول المختلفة ، والاستجابة الى طلباتها ، بعد  
الاعلان عنها ، والشروط اللازمة ، وطرق التدريب وبرامجه المقررة ،  
ونظام السفر والعمل بالخارج ، والأجور .

\* التنسيق والتعاون مع مكاتب العمل بالخارج ، والإشراف على  
ابرام العقود الجماعية والفردية للعمالة المطلوبة ، والعقود المحددة المدة

يترتب عليه تأخير الاجراءات ، وفى بعض الأحيان فوات الفرصة .

- عدم امكان مواجهة احتياجات الدول الطالبة : إما للمبالغة فى  
طلب بعض التخصصات ، وإما لاشتراط اعادة لغة أجنبية مثل  
الانجليزية والفرنسية بالنسبة للدول الافريقية ، والأسبانية بالنسبة  
لأمريكا اللاتينية .

- بقاء بعض المعارين أو المتعاقدين بعد انتهاء مدة إعارتهم أو  
إجازاتهم ، الأمر الذى يؤدي فى النهاية الى فصلهم من وظائفهم .

- عدم المعرفة الدقيقة بالسوق العالمية للعمل ومتطلباتها ، فيذهب  
بعض الأفراد الى بلاد ليست فى حاجة الى خبراتهم .

- عدم المعرفة بالأوضاع السياسية والاجتماعية فى الدول الطالبة  
للعمالة مما يؤدي الى وقوع الكثير منهم فى الحرج .

- التزايد المستمر فى أعداد المتسربين من جميع المستويات ، مما  
كان له أثر سيئ على خطة التنمية ، وعلى مستويات العمل فى داخل  
البلاد .

- كان من نتيجة عدم وجود ضوابط وإشراف على تصدير العمالة  
للخارج ، ما تقاسيه البلاد من نقص ظاهر فى عدد أصحاب الحرف ،  
والمهن والعمالة المتوسطة للحياة اليومية . وذلك فى جميع الأنشطة  
الصناعية والزراعية والخدمات العامة .

- اختلاف الأجور المعطاة من فرد إلى فرد وعدم تناسبها مع  
ما يتقاضاه مواطنو البلاد الطالبة للعمالة .

- عدم وجود الرعاية أو المتابعة ، وحل ما قد يواجه الموفدين من  
مشاكل وبخاصة فى مجتمع جديد عليهم .

- عدم متابعة العائدين بعد عودتهم للتأكد من كفاية حقوقهم المالية  
والوظيفية .

## التوصيات

للاعتبارات السابقة يقترح انشاء هيئة للإشراف على شئون العمالة  
المصرية للخارج ، تكون تابعة لوزارة القوى العاملة والتدريب ، وتكون

والاجتماعية لتحقيق التقدم والرفاهية . وقد أدى تقدم العلوم وإدخال التكنولوجيا فى مجالات الانتاج والخدمات ، الى عمق وتعدد التخصصات التى يحتاج اليها العمل ، مما يتطلب إعدادا سليما للقوى البشرية ، وخاصة الفنية منها ، بمستوياتها وأنواعها المختلفة ، لضمان حسن استغلال التقدم العلمى والتكنولوجى لتحقيق أهداف التنمية .

تصنيف مستويات القوى العاملة :

وقد أجمعت الدراسات التى تناولت بحث القوى العاملة ، فى مختلف ميادين الانتاج والخدمات ، على تصنيف العاملين الى ثلاثة مستويات رئيسية هى :

أولا - المستوى القيادى :

ويختص بالتخطيط والتصميم والبحث العلمى ، ويتكون من خريجي الكليات الجامعية وما فى مستواها .

ثانيا - المستوى الإشرافى :

ويشترك فى وضع أساليب الانتاج ووسائله ، ويقوم بالأعمال الإشرافية فى قطاعات الانتاج والخدمات ، ويتكون من الفنيين وهم محل هذه الدراسة .

ثالثا - المستوى الأداى :

ويتكون من المهنيين الذين يعملون ، مستخدمين الآلات ، والحرفيين الذين يمارسون العمل بأيديهم مباشرة . ضرورة توفير المستويات الثلاثة :

ويعتبر توفير هذه المستويات الثلاثة بمعدلاتها المعترف بها دوليا من أهم العناصر التى تحقق نجاح المشروعات ، وتمكن من أهداف التنمية بمعدلاتها المطلوبة . كما أنه لا يمكن لأية خطة للتنمية أن تحقق الآمال المعقودة عليها بإغفال مستوى من هذه المستويات ، أو بطغيان مستوى على حساب آخر .

حقائق فى مجال إعداد القوى البشرية فى مصر :

وإذا كانت البلاد قد حققت فى مجالات التعليم وإعداد القوى البشرية ، قفزة كبيرة جعلتها تصل الى الاكتفاء الذاتى فى إعداد بعض

لفصل الصيف ، وغيرها .

\* يمكن فى مرحلة متقدمة ، أن يكون لهذه الهيئة فروع فى الخارج لتنظيم تجميع الاحتياجات ، واستقبال الوافدين من المصريين ومتابعة أعمالهم وحل مشاكلهم .

\* متابعة اصدار تصاريحات العمل وتجديدها ، والاشراف على إعداد الجوازات وتأشيرات الخروج ، وغيرها من اجراءات تنفيذية قبل وبعد السفر .

\* التأكد من تحصيل النقد الأجنبى ، الذى تقرره الدولة ، من كل من العاملين بالخارج .

\* متابعة العائدين للتحقق من كفاية كل ما يتعلق بهم من حقوق ، وحل ما قد يعترضهم من مشاكل .

\* إعداد تقرير سنوى عن : وضع العمالة المصرية فى مختلف البلاد بالخارج ، والحلول والاقتراحات الخاصة بها .

## إعداد الفنيين على مستويات العمالة المختلفة

أهمية إعداد القوى البشرية :

يعتبر إعداد القوى البشرية من أهم المقومات التى تركز عليها المجتمعات فى تقدمها وتطوير كافة مجالات حياتها ، ذلك لأن الإعداد المناسب لهذه القوى ، يمكن من استثمار جميع الإمكانيات الاقتصادية

وما يعادلها . وفى نفس الوقت انكمش حجم المستوى الأوسط فى هذا الهرم انكماشاً كبيراً ، وهو المستوى الاشرافى الذى يتكون من الفنيين الذين يقومون بدور هام ورئيسى فى عمليات الانتاج .

• أن سد الفجوة بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية ، يتوقف فى المقام الأول على قدرة الأخيرة على بناء الكادر الفنى الذى يقود التطور وينشر المعرفة العلمية والصناعية ، وبخاصة فى ظل التقدم السريع فى وسائل الادارة والانتاج ، الذى يؤدى بصفة مستمرة الى توسيع هذه الفجوة ، ويترتب عليه زيادة الاعتماد على الفنيين والتكنولوجيين نوى الكفاءة العلمية ، والذين يطورون معرفتهم وفقاً لكل مستحدث فى هذه الميادين . وقد أدى هذا الى : زيادة أهمية المؤسسات التعليمية التى تضطلع بعبء إعداد الأفراد الفنيين على المستويات المختلفة ، وإلى الاستمرار فى إعادة تدريب العاملين منهم كلما تطورت وسائل المعرفة والانتاج .

• ومن الملاحظ أنه برغم الاهتمام الذى بدأت سائر الدول توليه لإعداد القوى الفنية والبشرية ، فإن نظم وأساليب ومؤسسات إعدادها بمصر ، لم تتطور التطور الكافى الذى يتواءم مع الاتجاهات الجديدة والعصرية فى هذا الميدان . كما أنها لم تحظ حتى الآن بالاستثمارات التى تتناسب مع أهميتها فى عمليات الانتاج ، الأمر الذى أدى الى قصورها من الناحية العددية والنوعية ، وجعلها عاجزة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها ، والتى تتصل بخلق أجيال من القوى العاملة المدربة والمعدة علمياً لمواجهة احتياجات التنمية ، ومواكبة تطور وسائل الانتاج والتكنولوجيا .

• ومع تزايد الحاجة الى الأخذ بالأساليب التكنولوجية ، والتقدم نحو التصنيع وتطوير الزراعة على الأسس العلمية ، وتحسين هياكل الانتاج ، والاتجاه العلمى فى الادارة والأعمال والخدمات ، تزداد الحاجة الى الفنيين بالأعداد المناسبة ، وبالكفاية والخبرة التى تتناسب مع التطور والتقدم السريع الذى يشهده العالم .

نوعيات من القوى البشرية اللازمة لها ، وتصدر جزءاً منها الى البلاد العربية وغيرها ، الا أن ذلك لم يحل دون وجود بعض المتناقضات التى أدت الى نقص وقصور فى إعداد بعض النوعيات ومستويات العمالة الهامة والأساسية لعمليات الانتاج والخدمات .

ويمكن الإشارة بصفة خاصة الى الحقائق التالية :

• أن مؤسسات إعداد الفنيين – الذين يمثلون عصب الحياة الاقتصادية – لم تنل العناية التى تتكافأ مع دورها ، ومع حاجة البلاد اليها كما ونوعاً فى خطط التنمية .

• أنه يتم تأهيل أعداد كبيرة فى مجالات لا يشتد عليها الطلب ، على حساب مجالات أخرى ، تتطلب المزيد من القوى البشرية المعدة إعداداً خاصاً .

• أننا ما نزال نواجه مثل كثير من الدول النامية الارتفاع المستمر فى معدل القبول بالجامعات ، وخاصة فى بعض أنواع الدراسات النظرية ذات التكلفة البسيطة التى لا ترتبط بالحاجات الأساسية للتنمية ، مما يحدث خللاً فى التوازن المطلوب بين التخصصات المختلفة .

• أن هذه السياسة قد أدت الى النقص الشديد فى أهم عنصر فى هيكل العمالة ، وهو إعداد المستوى الثانى من مستويات العمالة ، الخاص بالفنيين الذين يؤتون أهم دور فى العمليات الانتاجية من حيث : تنظيم الانتاج ووحداته ، وإدارة العمل وتطوير معدلات الأداء فيه ، وأعمال الاشراف والرقابة ، وغير ذلك من الأعمال الاشرافية والتنفيذية .

• أن النقص الشديد فى هذا العنصر قد أدى الى قيام أفراد المستوى الأول بأعمال المستوى الثانى ، وهو مستوى لم يؤهلوا له ، كما أن قيامهم به ، يمثل اهداراً لما أنفق عليهم فى دراسات ذات طابع أكاديمى وذات تكلفة عالية .

• أن ذلك كله أدى فى النهاية الى اختلال هرم العمالة ، فأصبحت القاعدة العريضة ، التى تتكون فى كل المجتمعات من المهنيين والحرفيين قاعدة هزيلة لاتتناسب مع القمة الكبيرة المكونة من خريجي الجامعات

ونقصد بالفنيين هنا الأفراد الذين يقفون على سلم العمالة في موقع متوسط بين الاختصاصي والخبير المخطط والمصمم ، وبين العامل الماهر ، ويحتاجون الى قدرات ومهارات تكاد لاتقل في قيمتها وإمكاناتها وضماناتها عن مستوى خريجي الجامعات ، خاصة وأن بعض وظائف القطاع الهندسي والصناعي تحتاج الى مستوى فني ممتاز ، يستطيع الربط بين الاهداف العلمية والتخطيطية للانتاج ، وبين التنفيذ .

#### احتياجات المستقبل من القوى العاملة على المستويات المختلفة

تجرى الآن دراسات وبحوث لتقدير احتياجات البلاد من القوى العاملة على المستويات المختلفة حتى عام ٢٠٠٠ ، وحتى تنتهي هذه الدراسات وتصل الى نتائج محددة ، يمكن الأخذ بالمقاييس الدولية المتعارف عليها ، لتقدير احتياجاتنا المستقبلية من المستويات المختلفة .

وقد أخذنا بالمقاييس التالية في هذا التقدير في عام ٢٠٠٠ :

عدد السكان النسبة المئوية للصناعة للزراعة للخدمات

للقوى العمل

١٠٠٪ ٣٥٪ ١٥٪ ٤٠٪ ٤٥٪

وبالنسبة لتقدير الاحتياجات فيما يختص بمستويات العمالة المختلفة

اتخذت المقاييس التالية :

	في الصناعة	في الزراعة	في الخدمات
عالي	٣٪	٢٪	٢٪
فني	٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪
ماهر	٥٠٪	٦٥٪	٧١٪
عادي	٢٢٪	٨٪	٢٪

وبناء على هذا يمكن تقدير الاحتياجات في عام ٢٠٠٠ على النحو

التالي :

٣٨٦

	في الصناعة	في الزراعة	في الخدمات
عالي	١٠٢٣٧٥	١٨٢٠٠٠	٢٠٤٧٥٠
فني	٨٥٣١٢٥	٢٢٢٧٥٠٠٠	٢٠٥٥٩٣٧٥
ماهر	١٧٠٦٢٥٠	٤٦٥٠٠٠	٧٢٦٨٦٢٥
عادي	٧٥٠٧٥٠		
	٣٤١٢٥٠٠	٧٩٢٢٠٠٠	١٠٠٣٢٧٥٠

النقص في أعداد المستويين الثاني والثالث :

وبمقارنة معدل التخرج المناسب في كل مجال من هذه المجالات في عام ٢٠٠٠ ، بمعدل التخرج الحالي ، يتبين مدى النقص الكبير في مواجهة احتياجات البلاد من المستويين الثاني والثالث .

وبالنسبة للاخصائيين والباحثين على المستوى العالي ، فيمكن القول بأن الجامعات الحالية ، والسياسة التي رسمت للتوسع فيها ، تكفي لتخريج المعدلات المطلوبة حتى عام ٢٠٠٠ ، مع إعادة النظر في القواعد المعمول بها حاليا ، لتوجيه القبول نحو النوعيات المطلوبة ، وتضييقه بالنسبة للنوعيات التي لاتدعو اليها الحاجة .

ويدهى أن النقص الكبير في أعداد المستويين الثاني والثالث للفنيين والعمال المهرة ، هو نقص يخل بهيكل العمالة بشكل خطير ويسبب اختناقات حادة على طريق التنمية التي تعتمد بصفة أساسية على القوى البشرية .

أسباب النقص في أعداد المستويين الثاني والثالث :

ويمكن رد الأسباب التي أدت الى هذا الموقف الى عوامل مختلفة ، في مقدمتها :

• النظرة السائدة ، بين قطاعات كبيرة من الجماهير ، إلى اعتبار التعليم الجامعي الوسيلة الوحيدة الى تحقيق تطلعاتهم الاجتماعية والاقتصادية .

• النظرة الى التعليم الفني والمهني على أنه تعليم من الدرجة الثانية يأتي بعد التعليم الأكاديمي ، وفي وقت أصبح التعليم الفني والمهني في

كل بلاد العالم الوسيلة الوحيدة الى التقدم التكنولوجى والتنمية الشاملة .

• انتشار بعض المفاهيم المختلفة الخاطئة عن العمل اليدوى والحرفى مما جعل الغالية الكبرى من الطلاب تبعد عن التعليم المهنى والفنى .

• أن خطط ونظم التعليم لم تتطور بطريقة ملائمة فى اتجاه الواقع الذى تمثله احتياجات وظروف البلاد ، والذى استدعى تغييرا كبيرا فى أنواع ومستويات العمالة المطلوبة فعلا .

• تخلف التعليم الفنى ذاته عن إعداد الطلاب إعدادا فنيا سليما ، يتمشى مع التقدم العلمى والتكنولوجى ، وعجز خريجيه عن التكيف مع التقدم فى المشروعات .

اعتبارات ومبادئ أساسية فى التخطيط لإعداد الفنيين :  
ولواجهة هذا الموقف فانه من الضرورى التأكيد على مبادئ متعددة واعتبارات أساسية لمواجهة التخطيط لإعداد الفنيين :

• ان التقدم فى تنفيذ المشروعات وتحقيق النهوض بمستوى الانتاج والخدمات ، يتوقف بالدرجة القصوى على خطة إعداد الفنيين ، وتزويدهم بالعلم والكفاية والتدريب على المهارات الفنية التى يستوجبها التقدم العلمى والتكنولوجى .

• ان حركة التصنيع التى تتجه اليها الآمال للارتفاع السريع بمعدلات التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة ، لا يمكن أن تنهض بدون كادر من القوى الفنية ، تتوازن فيه المستويات المختلفة بعضها مع بعض ، فلا يطفى عنصر على حساب عنصر آخر .

• أن العصر يفرض علينا اتباع سياسة تهدف الى تحقيق أقصى توسع ممكن فى جميع المجالات الصناعية ، والأخذ بكل جديد فى مجالاتها المختلفة ، وهذا يتطلب ملاحقة مستمرة للتطورات الصناعية التكنولوجية المرتقبة لتكون فى متناول المؤسسات القائمة على اعداد الفنيين .

• ان الازدياد السكانى المستمر فى المدن الكبيرة ، أدى الى زيادة الحاجة الى إنشاء المساكن والمرافق وادارتها وتنظيمها ، مما استدعى ظهور صناعات جديدة للبناء والتشييد وصيانة المرافق وادارتها . وهو أمر لم يحسب له الحساب الكافى فى مؤسسات إعداد القوى البشرية . وان احتياجات المستقبل فى هذا المجال الحيوى من مجالات التعمير تتسع الى حوالى ٢٥٠.٠٠٠ ألف عامل جديد من مختلف المستويات ( المهندس الفنى ، الصانع الماهر ) .

• ان المواصلات وحركة النقل والاتصالات بمختلف وسائلها وأدواتها وصيانتها وإدارتها إدارة علمية سليمة ، وتطويرها لمواجهة المطالب المتزايدة للبلاد ، تحتل الآن مكانة بارزة كقطاع حيوى وأساسى فى حركة التنمية ، ولا يوجد فى خطة إعداد القوى البشرية تخطيط مناسب لمواجهة احتياجات هذا القطاع على مستويات العمالة المختلفة .

• أن التطورات الصناعية والتكنولوجية المتوقعة ، ستعتمد على إدخال : الأتوماتية والميكنة والالكترونيات والكهرباء ، والتوسع فى : محطات الطاقة الحرارية ، وفى شبكات توزيع الكهرباء ، واستخراج البترول وتكريره وتصنيع مشتقاته ، والتعدين ، والألومنيوم ، والصناعات الكيماوية والغذائية . الأمر الذى يفرض على التعليم الصناعى والفنى تطوير أساليبيه ومناهجه ، فى اتجاه الصناعات الحاكمة فى جميع المشروعات الصناعية ، وهى : الميكنة والكهرباء والأساليب الأتوماتية : والالكترونيات ، والكمبيوتر ، والتبريد والتكييف ، وصيانة وتشغيل الأجهزة الدقيقة ، واحتمالات استخدام الطاقة النووية فى المشروعات .

• ان تطوير الزراعة والانتاج المرتبط بها ، كالثروة الحيوانية والمائية مايزال يتطلب المزيد من الاهتمام ، لصلتها المباشرة بالغذاء . ومازالت الطرق التقليدية هى التى تتحكم فى هذا الميدان الحيوى من ميادين الثروة القومية . والامل فى الارتفاع بمستواه وزيادة انتاجه ، يتوقف الآن على مدى قدرتها على إدخال الأساليب العلمية والميكنة لزيادة الانتاج فيه رأسيا وأفقيا . ويتوقف هذا فى المقام الأول على قدرتنا

الفنية متبعا ، الى أن ظهر - تحت ضغط التطلعات الاجتماعية - اتجاه لتأهيل خريجي مدرسة الفنون والصناعات للحصول على درجة البكالوريوس في الهندسة وأدى هذا الى أول خلل في سلم العمالة وخروجه على مبادئ التخطيط السليم ، ثم انتهى إعداد الفنيين بنهاية مدرسة الفنون والصناعات عام ١٩٤٠ ، وتحويلها الى مدرسة للهندسة التطبيقية .

ومع بداية قيام ثورة ١٩٥٢ والشروع في رسم سياسة لتصنيع البلاد ، لمست المؤسسات التعليمية خطورة الفجوة الموجودة في سلم اعداد العمالة الفنية ، فانشأت في عام ٥٦ / ١٩٥٧ المعاهد العليا الصناعية ، لاعداد المهندسين التنفيذيين بجانب كليات الهندسة الجامعية . وفي عام ١٩٦١ بدأت وزارة التعليم العالي في اتجاه إعداد الفنيين ، بأن جعلت هذه المعاهد تسيير على نظام المرحلتين ، وجعلت المرحلة الأولى ثلاث سنوات لتخريج الفنيين ، وجعلت المرحلة الثانية سنتين لاعداد المهندسين التطبيقيين .

الا أنه تحت مختلف الضغوط ، بدأت المرحلة الأولى تتلاشى ، واتجهت النسبة العظمى من الذين التحقوا بها الى استكمال المرحلة الثانية أيضا وبذلك توقف إعداد الفنيين .

ثم شكلت لجان لمواجهة هذا الموقف على ضوء احتياجات خطة التنمية وانتهت هذه اللجان إلى تصنيف العاملين في المجالات الهندسية والصناعية الى ثلاث مستويات :

- المستوى القيادي ، ويتخرج في الكليات الجامعية ، وما في مستواها وهو في القطاع الهندسي ينحصر في : المهندس الجامعي والتكنولوجي أو الفني العالي ، مع وجود فارق في نور كل منهما .

• المستوى الاشرافي للتوجيه المباشر ، ويتكون من الفنيين الذين يعتبرون حلقة الوصل بين المستوى الأول والمستوى الثالث ، ويتخرجون في معاهد إعداد الفنيين أو المدارس الفنية المتخصصة .

- المستوى الادائي ، ويتكون من المهنيين الذين يعملون مستخدمين الآلة ، والحرفيين الذين يعملون بأيديهم مباشرة ، ويتخرجون

على تخريج القوى البشرية الفنية . ويلاحظ أنه مع امتداد شواطئنا وسعة مياه بحيرتنا والأحتمالات الضخمة للثروة السمكية ، فإنه لا يوجد الآن سوى مدرسة مهنية واحدة لصيد الأسماك . وما زالت أساليب تربية الحيوانات والأسماك متروكة دون تدخل علمي ، ويرجع ذلك الى عدم وجود الفنيين والعمالة الماهرة المزودة بالعلم للعمل في هذا الميدان . كما أن ادخال المكننة والوسائل العلمية في الزراعة لتطويرها يتطلب تخصيص معاهد زراعية وصناعية مستقلة ، لتخريج الفنيين والصناع المهرة اللزمين لتحقيق ذلك .

• أن قطاع الخدمات الذي يشمل : التعليم والصحة ، والاعلام ، والخدمات المهنية والشئون الاجتماعية ، والتأمين والتعاونيات والسياحة والبنوك والفندقة ، والخدمات الدينية والثقافية ، وخدمات الأمن والعدالة - يحتل مكانة هامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، من حيث حجم الانفاق عليه أو العمالة التي يحتاج اليها . ويعانى هذا القطاع من نقص شديد في أعداد المستويات الفنية الوسطى . الأمر الذي يهدد بخلل كبير ، تبرز الآن بعض مظاهره فيما تعانيه الجماهير من صعوبات في هذا القطاع الهام من ميادين العمل .

• ان نظام الأجور والترقي المعمول به حاليا ، يساعد على تأكيد المفاهيم الخاطئة والمتخلفة بالنسبة للعمل اليدوي والمهني ، بالقياس الى نظرية من الأعمال المكتوبة الاخرى .

نظرة تاريخية في إعداد القوى البشرية في مصر :

باستعراض سياسة إعداد القوى البشرية بمصر منذ بداية العصر الحديث ، يتضح كيف بدأت بداية سليمة في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، بإنشاء مدرسة المهندسين خانة لتخريج القيادات ، ومدرسة الفنون الصناعات لاعداد الفنيين . بينما كانت ترسانة بولاق تكمل سلم العمالة بإعداد الصناع المهرة ونصف المهرة ، وفي ظل هذا التنسيق الذي طابق احتياجات البلاد الفعلية ، ازدهرت الصناعة ، وظهر الجيش المصري على مسرح الأحداث الدولية قوة كبيرة تحسب له الدول الكبرى كل حساب ، واستمر هذا السلم التعليمي لإعداد القوى البشرية

من المدارس الفنية الثانوية أو من مراكز التدريب المهنية أو بنظام التلمذة الصناعية .

وقد تبين من دراسة الوضع بالنسبة للذين التحقوا بمعاهد إعداد الفنيين التابعة لوزارة التعليم العالي ، أن الذين التحقوا بها منذ عام ١٩٦٦/ ١٩٦٧ حتى الآن بلغ عددهم نحو ١٥٠.٠٠٠ طالب . تسربت منهم في السنة الأولى نسبة لا تقل عن ٣٠ ٪ ، سواء لاعادة التقدم لشهادة الثانوية العامة لتحسين مجموعهم أو للالتحاق بالكليات العسكرية . ولم يحصل ٣٠ ٪ منهم على نسبة الحضور المقررة للانتقال الى السنة الثانية ، مما جعل عدد المقبولين ينخفض الى ٧٣.٥٠٠ طالب ، حصل منهم على الدبلوم ٥٨.٨٠٠ طالب خلال تسع سنوات .

وفي خلال هذه الفترة لم تستطع هذه المعاهد مع المعاهد الفنية المتخصصة تخريج سوى ٦.٠٠٠ فنى ( صناعى وتجارى ) ، بعد إعداد استمر تسع سنوات .

ومن هذا يتبين مدى قصور هذه المعاهد والمدارس عن الوفاء باحتياجات البلاد من هذه المستويات الهامة من مستويات العمالة الفنية .

ويمكن أن ينسحب ما سبق بشأن معاهد إعداد الفنيين والمدارس الفنية المتخصصة على المدرسة الفنية الثانوية والتي يتخرج فيها المستوى الثالث للعمال ، وهو مستوى الصناع المهرة ، فان قدرتها على تخريج احتياجات البلاد لاتتعدى ٢٠.٠٠٠ عامل ماهر سنويا ، في حين أن المعدل الذى يحقق احتياجات البلاد في عام ٢٠٠٠ ، ينبغي أن يصل الى ٥٧٧٥٩٥ عامل ، وواضح مدى الفرق الكبير بين المعدلين .

كما ان نوعية هذا التعليم ، من حيث مناهجه وأساليبه قاصرة عن متابعة التطورات في مجالات الانتاج والخدمات . وفي عرض هذا الموقف يشير التقرير الذى وضعه السيد وزير التربية والتعليم عن حركة التعليم في مصر في يونيو سنة ١٩٧٤ : الى انه يصعب على مدارس وزارة التربية والتعليم أن توفر تعليما فنيا مهنيا في كثير من مجالات الصناعة وحدها ، بل من الخطأ تصور إمكان توفير ما تتطلبه هذه

الدراسات من تجهيزات معقدة ، سوف تصبح ولاشك غير صالحة للاستعمال أو التطبيق بعد فترات وجيزة ، نتيجة للتطور الصناعى الحديث والسريع .

وان ماسبق ذكره عن نواحى القصور في أساليب إعداد الفنيين والعمال المهرة في قطاع الصناعة ، ينسحب على بقية القطاعات الأخرى في الزراعة ، والاسكان والتشييد ، والنقل والمواصلات ، والصحة .... الخ . حيث انها جميعها تشكو عجزا كبيرا في مستوى الفنيين والعمال المهرة ، من الناحيتين الكمية والنوعية .

ومما سبق ، يتبين مدى قصور المؤسسات التعليمية القائمة حاليا في اعداد القوى البشرية الفنية ، لمواجهة احتياجات البلاد الأساسية وخاصة من الفنيين والصناع المهرة ، بالأعداد والنوعيات المختلفة ، وهو أمر خطير بالنسبة للتنمية ، ولما ترجوه البلاد من تقدم ورغبة في رفع مستوى المعيشة للمواطنين .

ومن الضروري التأكيد على أن وضع خطة من الآن لإعداد الكادرات الفنية - وخاصة على المستويين الثانى والثالث - يعتبر ضرورة جوهرية لتحقيق التقدم الاقتصادى ، ولتطوير الخدمات ، ومواجهة مطالب المستقبل بالأسلوب العلمى المناسب للعصر .

### التوصيات

وعلى ضوء العرض السابق عن مصادر إعداد الفنيين والعمال المهرة ، والأوضاع الراهنة والمستقبلية في إعداد المستوى الاشرافى الخاص بإعداد الفنيين ، يوصى بالآتى :

\* انشاء مجلس أعلى لإعداد الفنيين يضم المختصين من الوزارات والهيئات في قطاعات التعليم ، والبحث العلمى ، والانتاج والخدمات وغيرها من الجهات المعنية . وتكون مهمة هذا المجلس :

رسم السياسة الخاصة بإعداد الفنيين ، ومتابعة تنفيذ خططها والتنسيق بين النظم المختلفة وتحديد المستويات ، على أن يلحق به مركز قومى لبحوث التخطيط وإعداد القوى العاملة .

\* إصدار قانون للمؤسسات الخاصة بإعداد الفنيين ، ينظم

أرضاعها من حيث هيئات التدريس ، وجميع النواحي الفنية والمالية والإدارية والطلابية .

\* إعداد سياسة طويلة المدى تهدف إلى تخريج الأعداد اللازمة من الفنيين لسد احتياجات الدولة ، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات البلاد العربية والأفريقية وغيرها في مختلف المجالات : من صناعية وتجارية وزراعية وخدمات . وإعداد خطة لإنشاء معاهد نوعية نموذجية جديدة ، وخاصة ما يتفق منها مع مطالب الانفتاح الاقتصادي .

\* تشجيع إنشاء مؤسسات إعداد الفنيين الملحقه بقطاعات الإنتاج والخدمات ( في الصناعة ، والزراعة ، والتجارة ، الصحة ، الخدمات المختلفة ) ، نظرا لما ثبت من نجاح هذا النوع ، لتوفير المتخصصين والمعدات المتطورة . كما يساعد هذا على ربط الإعداد بمختلف فروع الإنتاج والخدمات ومطابقته لحاجات كل منها .

\* إعطاء أولوية خاصة لإنشاء معاهد إعداد الفنيين ومراكز الصناع المهرة ، في المجالات التي لم تزل عناية تتناسب مع أهميتها في خطط التنمية ، وفقا لطبيعة كل مجال ومدة الدراسة والتدريب اللازمة للإعداد ، وأهم هذه المجالات :

التعدين والتشييد ، النقل والمواصلات ، الفنادق والسياحة ، الميكنة الزراعية والزراعة الحديثة ، الثروة الحيوانية والسمكية ، التعدين والبتترول ، الالكترونيات ، الكمبيوتر ، السكرتارية المتقدمة ، الوظائف المعاونة في قطاعات العدالة والأمن والخدمات الاجتماعية والتعاونية والتعليم ، والوظائف المعاونة في قطاعات الصحة والخدمات الطبية .

\* أن تتضمن خطط وبرامج التعليم العام ، على كافة مستوياته ، تدريس قدر من المواد الفنية ومبادئ التكنولوجيا ومنجزاتها ، لخلق وعي عام يدرك أهمية هذه الدراسات وقيمتها بالنسبة للمستقبل ، ورفع مستوى المعيشة ، والحد من الاندفاع نحو التعليم النظري والأكاديمي وسعيا إلى إيجاد التقارب بين التعليمين الفني والعام .

\* إعادة النظر في مدة الدراسة المناسبة لإعداد الفنيين ، وفقا لمجالات العمل والتخصصات المختلفة ، مع تضمين برامجها جانباً من الدراسات الإنسانية ، بهدف تزويد الخريجين بمبادئ العلوم الاجتماعية والنفسية التي تعينهم على تفهم مجتمع العمل ، والتعامل مع أفراد

بطريقة سليمة .

\* وضع خطة لإعداد هيئات التدريس والمدرسين اللازمين للمعاهد والمراكز ، وإيفاد البعثات الطويلة والقصيرة المدى للقائمين فعلا بالتدريس ، لملاحقة التطورات التي تحدث في العالم في هذا الميدان . مع وضع نظم الحوافز لهيئات التدريس لجذب العناصر الصالحة للعمل في هذا المجال .

\* قبول خريجي المدارس الثانوية الفنية بمعاهد إعداد الفنيين لمن مارس العمل الفعلي لفترة مناسبة ، وأثبت تفوقا في مجاله . على أن تعد لهم خطة مستقلة في السنة الأولى تموض مآلاتهم من نقص في المواد العلمية ، في الوقت المخصص للدراسات العلمية لأقرانهم حملة شهادة الثانوية العامة . ويلتقي الفريقان في السنة الثانية .

\* تشجيع الالتحاق بمؤسسات إعداد الفنيين بوضع حوافز للطلاب منها :

- إتاحة الفرصة للمتفوقين من خريجي هذه المؤسسات للالتحاق بأحدى الكليات الجامعية التطبيقية المناظرة لتخصصاتهم . بشرط قضاء فترة عمل مناسبة في تخصصاتهم وثبتت كفاءتهم .

- تعيين الخريجين فور تخرجهم ، مع التأكيد على وضعهم في التخصصات التي أعادوا لها .

- زيادة مرتب خريجي معاهد إعداد الفنيين والمدارس الفنية المتخصصة وفتح فرص الترقى أمامهم .

- معاملة خريجي هذه المؤسسات ، معاملة حملة المؤهلات العالية فيما يختص بتطبيق نظام التجنيد وأداء الخدمة العسكرية .

\* تشجيع الدول والمؤسسات والشركات التي ستسهم في مشروعات الانفتاح الاقتصادي والهيئات الدولية - لإنشاء معاهد متقدمة لإعداد الفنيين بعقد اتفاقات ثقافية معها ، لدعم هذه المعاهد بالأجهزة والمعدات الحديثة وهيئات التدريس .

\* إيجاد تعاون وثيق بين مجهودات القوات المسلحة في إعداد الفنيين وبين المجهودات التي تقوم بها أجهزة الدولة في هذا المجال . والإفادة من الامكانيات المادية والبشرية المتاحة لها .



## العمالة فى القطاع العام

أوضحت الدراسة التى أجريت حول العمالة فى كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، صورة العمالة بهذين القطاعين مبينة خصائصها الديموجرافية والتعليمية والمهنية بالتفصيل طبقا للحالة فى عام ١٩٧٣ ، مع اسقاطات اجمالية فى عام ١٩٧٦ .  
ومع بعد الفترة الماضية للدراسة ، وحمية تغير صورة العمالة فى الفترة المعاصرة وتحت تأثير التغيرات الاقتصادية وخاصة الانفتاح ، فإن هذه الدراسة لها قيمة كبيرة تبرز فى الآتى :

- ان الدراسة وضعت على اسس البيانات المتاحة فى الفترة الزمنية بين سنة ٧٣ ، سنة ٧٦ ويمكن اعتبارها اساسا للمقارنة بالدراسة المستقلة .

- تبين الدراسة العلاقة بين التعليم والعمالة فى القطاعين مما يعطى مؤشرات وتوجيهات لقطاع التعليم حتى يقابل احتياجات العمالة فى القطاعين فى صورة متوازنة .

- أن دراسة قطاعات العمالة فى صورة جزئية تبين اتجاهات وميول كل قطاع من حيث الطلب على التخصصات المختلفة حيث يكون منها مؤشرا آخر لتوازن العرض .

- من الدراسات القطاعية مع الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية واتجاهات التعليم ، يمكن وضع تصور شامل مستقبلى للطلب على العمالة ، وعليه يوضع تصور شامل للتعليم فى المستقبل .  
وفيما يلى عرض للدراسة الخاصة بموضوع العمالة فى القطاع العام ، وما انتهت اليه من توصيات .

### العمالة فى القطاع العام :

تمثل الموارد البشرية احدى الدعائم الرئيسية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجمهورية مصر العربية . ويمثل القطاع العام أحد القطاعات الاقتصادية الهامة فى مصر الذى يمكن اذا احسن استخدام الموارد المتاحة له أن يحقق مزيدا من المساهمة فى دفع عجلة التنمية .

ولما كان الحديث عن هذا القطاع بصفة عامة ، وعن القوى العاملة به بصفة خاصة ، قد طال وتشعب فى السنوات الاخيرة ، كما وأن نقداً بدرجات متفاوتة قد وجه الى هذا القطاع بون ماسند الى بيانات مفصلة ودراسات متعمقة ، فقد أصبح من الضرورى ايضاح حقيقة الأوضاع به لكى يتمكن المسئولون من اتخاذ الاجراءات أو القرارات التى من شأنها الحد من المشاكل القائمة ، وتمهيد السبيل لانطلاقة ضرورية لهذا القطاع .

من أجل ذلك قام المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بدراسة هذا الموضوع وقد تضمنت هذه الدراسة ، عرضا تحليليا لأهم الظواهر فى هذا القطاع نوجزها فيما يأتى :

أولا : اجمالى عدد العاملين فى القطاع العام ومتوسطاتهم فى الشركات والفروع :

ويتضح من استقراء البيانات :

(١) أن معظم شركات القطاع العام تستعين بعمالة اضافية عن طريق متعهدى العمل أو مقاولى الباطن ، وتمثل هذه العمالة نسبة ١٧ ٪ من العمالة الدائمة بقطاع الخدمات على سبيل المثال ، فى حين اننا نسمع عن شكوى مستمرة من العمالة الزائدة فى القطاع العام .

٢ ) ان هناك فروقا واضحة بين عدد الشركات التابعة لكل مؤسسة نوعية ( الامانات الفنية حاليا ) وكذلك بين متوسط عدد العاملين في كل شركة وعدد الفروع التابعة لكل منها .

ثانيا : توزيع وحدات القطاع طبقا لعدد الورديات :

ويتضح من تحليل البيانات :

- ان ٧٨٤٪ من وحدات وفروع القطاع العام تعمل وردية واحدة في حين ان ٥٪ منها تعمل ورديتين ، وأن نسبة الوحدات التي تعمل ثلاث ورديات هي ١٦٦٪ .

- ان هناك وحدات تعمل - بحكم نشاطها التي تمارسه - ٢٤ ساعة يوميا لبعض الصناعات الكيماوية والفنادق ، وان هناك بعض الفروع لاتحتم طبيعة نشاطها ان تعمل هذا العدد من الساعات

- انه بالنسبة لمجموعة الوحدات التي لاتحتم طبيعة نشاطها ان تعمل على مدى ٢٤ ساعة يوميا نفرق بين نوعين من الاستخدامات :

١) الاستخدام الكامل ، بالنسبة للموارد الاستثمارية المتاحة حيث تتأثر بعوامل كثيرة منها :

- حجم الطلب على الانتاج السلمي أو الخدمي .
- توفير مستلزمات الانتاج .

• توفير العمالة اللازمة من حيث العدد والمستويات ( وقد يكون أحد أهم اهداف التشغيل الكامل هو استيعاب أكبر عدد ممكن من العاملين ) .

• محاولة تحقيق أكبر قدر من الارباح أو أقل قدر من الخسائر .

ب) الاستخدام الامثل ، وهو الاستخدام الذي يضمن اقل تكلفة للوحدة الواحدة من المنتج السلمي أو الخدمي بغض النظر عن الورديات التي قد تختلف من صناعة لصناعة ومن خدمة لأخرى .

ويجدر الإشارة هنا الى أن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد مرت بمراحل من عام ١٩٦٠ / ٦٠ وحتى أواخر عام ١٩٧٤ استهدفت جميعها تنظيم الانتاج ومن ثم تنظيم العمالة ، وكان ذلك وضعا طبيعيا خلال هذه الفترة ، ولكن يجب من الآن فصاعدا العمل على ترشيد العمالة ، ولعل أهم العوامل التي يمكن ان تحقق ذلك هو تحديد العدد

الامثل من الورديات التي يجب ان يعمل كل فرع بحيث يحقق اقل تكلفة للوحدة الواحدة من المنتج .

ثالثا : توزيع العاملين طبقا للتواجد :

من واقع البيانات الخاصة بهذا البند يتضح :

- ان اجمالي العمالة المتواجدة بالفعل يمثل ٩٢٧٪ بالقطاع العام ككل ، منهم ٨٤١٪ عمالة دائمة ، ٨٦٪ عمالة مؤقتة ، في حين تبلغ نسبة المجندين ١٧٪ والمعارين ١٨٪ والمبعوثين ٠٠٪ كما يمثل العاملون عن طريق متعهدى العمل حوالي ٥٥٪ من اجمالي العمالة المتضمنة المجموعتين أ و ب ، وتختلف هذه النسب من قطاع لقطاع ، ومن شركة لأخرى داخل القطاع العام .

- ان العمالة المؤقتة وهي التي تعمل عن طريق مقاولي الباطن أو متعهدى العمل تمثل ظاهرة تستحق المزيد من الدراسة .

رابعا : توزيع العاملين طبقا للهيكل الوظيفي والنوع :

يستهدف هذا الجزء تحليل الوضع بالنسبة لتوزيع العاملين بالشركات طبقا للهيكل التنظيمي من ناحية ، والنوع ( ذكور وإناث ) من ناحية أخرى ، لتبين مواقع تركز العمالة من الاناث في هذه الوحدات ، لذلك تم تصنيف العمالة هيكليا من الوجهة التنظيمية بالنسبة لعملهم في الأنشطة الرئيسية التالية :

- الادارة العليا .
- الادارات الفنية .
- الادارات الادارية .
- الادارات المالية والتجارية .
- ادارات التخطيط والمتابعة .

ويتضح من توزيع العاملين مايلي :

• ان حوالي ٧٠٪ من اجمالي العاملين بالقطاع العام يتبعون تنظيميا للادارات الفنية ، كما يلاحظ ان نسبة من يعملون في هذه الادارات من الاناث تصل الى ٦٥٪ تقريبا من مجموع العاملين فيها ، وهي نسبة جد متواضعة ولو انها تمثل أكثر من ٥٠٪ من جملة التعاملات في القطاع العام .

• ان الادارات الادارية تحتل فى الهيكل التنظيمى ، المرتبة الثانية بالنسبة لمجموع العاملين بها ، حيث تصل نسبتهم الى ١٢٥ ٪ ، ويمثل اجمالى العاملين فى تلك الادارات حوالى ٩٢ ٪ من مجموع العاملين بها وهى نسبة تقرب من ضعف نسبتهم فى الادارات الفنية .

• ان نسب العاملين فى الإدارات المالية والتجارية تبلغ ٦٨ ٪ من اجمالى العمالة فى القطاع العام ، وتصل هذه النسبة الى ٧ ٪ فقط فى ادارات التخطيط والمتابعة . ويلاحظ أن نسبة الاناث فى الادارات المالية والتجارية تبلغ ٢٩ ٪ ، ونسبتهم فى التخطيط والمتابعة ٢١,٢ ٪ وهى نسبة عالية بالمقارنة بالوضع فى الادارات الاخرى .

• ان نسبة العاملين بالادارة العليا تمثل ١ ٪ من اجمالى العاملين بالقطاع العام ، وان نسبة الاناث من بينهم هى ٦,٢ ٪ .

خامسا : توزيع العاملين حسب فئات السن :

يستهدف هذا الجزء دراسة الهيكل العمري للعاملين بالقطاع العام حسب الفئات العمرية التالية :

( ا ) من اقل من سن ٢٠ وحتى سن ٥٥ ( وقسمت الى فئات عمرية خمسية ) .

( ب ) من سن ٥٥ سنة فأكثر ( قسمت الى فئات عمرية سنوية ) وذلك لامكان تحديد العمالة التى سوف تحال الى المعاش خلال كل سنة من السنوات الخمس التالية ، لاجراء الدراسة ، وذلك كجزء هام من اجراء عملية الاحلال التى تتم بالشركات .

ويتضح من هذا التوزيع مايلى :

• أن هناك من بين مجموع العاملين بالقطاع العام والبالغ عددهم وقت اجراء هذه الدراسة ( ٨٦٨٢٧٣ ) عاملا - ٥٧٣١٣ عاملا تزيد اعمارهم فى اكتوبر ١٩٧٢ على ٥٥ سنة ويمثلون ٦٥ ٪ من اجمالى العمالة ، منهم ٢٣ ٪ غير مابين اعمارهم تضمنتهم هذه الفئة ، وبالتالي فان هذا العدد سوف يحال الى المعاش - طبقا للقانون فى السنوات الخمس التالية لاكتوبر سنة ١٩٧٢ ، وبمعدلات متزايدة ، ويمكن حساب العدد والنسبة بنفس الاسلوب لاي فترات تالية .

• ان هناك ٤٦٢٣ عاملا تزيد اعمارهم عن ٦٠ سنة ، ورغم ذلك فهم مازالوا يعملون بوحدة القطاع العام تحت صورة من الصور الشائعة كالمستشارين والعاملين على بند المكافآت ، وهو أمر يجب اعادة النظر فيه .

سادسا : توزيع العاملين طبقا للمستويات التعليمية والتخصصات :

يعالج هذا الجزء الناحية الكيفية للعمالة بالقطاع العام ، وعلاقتها بالمستويات التعليمية . ويتضح من الدراسة التحليلية لهذا البند :

- أن ٦٩ ٪ من اجمالى العاملين بدون مؤهلات ويليههم فى الترتيب التنازلى حملة الشهادات المتوسطة الذين يمثلون ١٩ ٪ ، ثم الجامعيون وتبلغ نسبتهم ٥,٤ ٪ ونسبة حاملى الشهادات فوق المتوسطة ١,٦ ٪ ، ولايتعدى نسبة حاملى الشهادات ( فوق الجامعية ) نسبة ٣ ٪ .

- ان نسبة كبيرة من العاملين بدون مؤهلات هم من الأميين ، فقد بلغت نسبة الأميين ٢٣,٧ ٪ من اجمالى العاملين بالقطاع العام الحاصلين على مؤهلات متوسطة وما دونها .

- ان تركيز العاملين يظهر بوضوح فى مجموعتين هما مجموعة الحاصلات على مؤهلات تجارية متوسطة حيث تصل نسبتهم الى ٣٠,٤ ٪ من اجمالى الحاصلين على هذه المؤهلات ، ٣,٢ ٪ من اجمالى العاملين بمؤهلات متوسطة وما دونها . اما المجموعة الثانية فتركز فى فئة الذين يقرأون ويكتبون حيث تصل نسبتهم الى ٣,٨ ٪ من هذه الفئة ، ٢٩,٤ ٪ من اجمالى العاملين بمؤهلات متوسطة وما دونها .

- ان نسبة التجاريين من بين العاملين من الجامعيين هى النسبة الكبرى حيث تصل الى ٣٥ ٪ من اجمالى الجامعيين ، تليها نسبة المهندسين ( ٢٢,٥ ٪ ) ثم الزراعيين ( ١٤ ٪ ) وتنخفض هذه النسبة الى ٧,٨ ٪ فيما يختص بالحقوقيين ، وه ٪ لكل من خريجي العلوم والاداب ، ٣ ٪ من خريجي كليات ومعاهد الفنون ، ١,٧ ٪ لخريجي الصيدلة ، وهناك نسب متواضعة جدا لخريجي التخصصات الاخرى كالطب والاقتصاد .

— ان نسبة العاملين بالقطاع العام والمتخرجين فى كليات عملية هى ٤٧٩ ٪ فى حين ان خريجي الكليات النظرية يمثلون ٥٢٩ ٪ من اجمالى الجامعيين بالقطاع العام .

— ان حوالى نصف الجامعيين العاملين فى القطاع العام من خريجات التجارة كما تمثل خريجات كل من الاداب والهندسة والحقوق والزراعة ركنا كبيرا من اركان العمالة فى هذه التخصصات . ويمكن القول بوجه عام بان الغالبية من الجامعيين العاملين بالقطاع العام من خريجات الكليات النظرية . وهناك نسبة للتخصصات بالمستويات التعليمية المختلفة .

سابعاً : التوزيع الاقليمى للعمالة بالقطاع العام :

وتنقسم البيانات المتعلقة بها إلى قسمين :

( ا ) توزيع العمالة فى محافظات الجمهورية :

ومنها يتضح :

— ان القطاع العام يتواجد فى صورة عمالة ومن ثم نشاط أو مجموعة أنشطة فى جميع محافظات الجمهورية فيما عدا محافظة سيناء وذلك لظروف العنوان .

— ان قطاع الزراعة لا يمارس نشاطه فى ثلاث محافظات اخرى هى : بورسعيد والبحر الاحمر ومطروح ، ويمكن ان يعزى ذلك لعدم وجود أنشطة زراعية بصورة تستدعى وجود فروع أو وحدات للقطاع بهذه المناطق .

— ان محافظة القاهرة تستحوذ على النسبة الكبرى من نشاط القطاع العام بقطاعاته الثلاثة حيث يبلغ اجمالى العاملين فى وحدات ولجوع القطاع العام بها وحدها ٢٧٧٢٤٩ عاملا يمثلون ٣١٩ ٪ من اجمالى العمالة بالقطاع العام .

— ان محافظة الاسكندرية تستحوذ على نسبة ٢١٢ ٪ من اجمالى العاملين فى القطاع العام .

— ان مجموع نسبة العاملين بالقاهرة والاسكندرية وحدهما تمثل ٥٣٩ ٪ من جملة العاملين بالقطاع العام — أى ان نصيبهما أكبر من

باقى المحافظات الثلاث والعشرين الاخرى مجتمعة .

( ب ) توزيع العمالة التى تعمل خارج الجمهورية :

ومنها يتضح :

• ان نسبة ٢ ٪ من جملة عمالة القطاع العام تعمل خارج الجمهورية حيث يبلغ عددهم ٧٣٠ عاملا منهم ٥٧٤ عاملا فى نشاط الزراعة ، ١٥٦ عاملا ، فى نشاط الخدمات ، ولا يوجد فى تاريخ الحصر أى من العاملين بالقطاع العام يعمل فى نشاط الصناعة خارج الجمهورية .

• ان معظم هؤلاء العاملين يمارسون نشاطهم فى ليبيا حيث تصل نسبتهم الى حوالى ٧٧ ٪ من اجمالى العاملين فى الخارج ، وغالبيتهم فى قطاع الزراعة ، وتأتى الجزائر فى المرتبة الثانية حيث تصل نسبة العاملين بها إلى ١٤٣ ٪ وكلهم فى قطاع الخدمات .

وهناك نسب متواضعة للغاية فى كثير من الدول العربية الاخرى والدول الاوربية والافريقية والاسيوية .

ثامناً : توزيع العاملين بالقطاع العام طبقا للفئات المالية :

يتضح من تحليل البيانات الخاصة بهذا الجانب للقطاع العام :

— أن الهيكل الرخيفى فى المستويات الآتية :

• مستوى الادارة العليا : بنسبة ٠.٢ ٪ من اجمالى العاملين .

• المستوى الاول : بنسبة ٢ ٪ من اجمالى العاملين .

• المستوى الثانى : بنسبة ١٦٨ ٪ من اجمالى العاملين .

• المستوى الثالث : بنسبة ١٨٦ ٪ من اجمالى العاملين .

وذلك بخلاف العاملين بمكافآت شاملة والمؤقتين الذين تبلغ نسبتهم ١١٢ ٪ ويمكن ضمهم للمستوى الثالث فتصبح النسبة بين هذه المستويات الأربعة :

١ : ١٥ : ٨٤ : ٤٠٠ : أى أن كل واحد من رجال الادارة العليا

يقابله ١٥ فى الادارة الوسطى ، ٤٨٤ من العاملين بالمستويات الاخرى فى المتوسط .

- ان هناك - داخل كل مستوى - تدرجا تنازليا من فئة مالية على الفئة التالية لها فيما عدا الفئة الممتازة (٢٠) وفئة وكيل وزارة (٤٠) حيث يبلغ شاغلو الفئة الاولى ٣٦٨ فردا ، في حين يشغل الفئة الثانية ٢٢٨ فردا فقط ، وهو أمر يستدعي الانتباه .

- ان هيكل الفئات المالية للعاملين بالقطاع العام يأخذ الشكل الهرمي وهو مماثل تماما للهرم السكاني في الدول النامية ، في حين أن الهياكل المماثلة في الدول المتقدمة تأخذ أشكالا غير هرمية متميزة بارتفاع نسبة الفنيين والعمال الماهرة مقارنة بالعمالة غير الماهرة .

تاسعا : توزيع العاملين بالقطاع العام ( طبقا لمدد الخدمة ) :

وباستقراء البيانات الخاصة بهذا المجال يتضح :

• ان الغالبية من العاملين بالقطاع العام تتركز في الفئات التي تتراوح مدد خدمتهم بين ٥ ، ١٠ سنوات وتصل نسبتهم الى ٢٥٩٪ من اجمالي العمالة ، بينما نسبة ٢٣٪ من هذه العمالة تتراوح مدد خدمتهم بين ١٠ ، ١٥ سنة .

• ان حوالي نصف العاملين في القطاع العام يتمتعون بمدد خدمة تزيد عن ٥ سنوات وتقل عن ١٥ سنة ، بينما نسبة العاملين التي تزيد مدة خدمتهم عن ١٥ سنة لا تتجاوز ١٨٪ في حين ان ٣٣٪ تقل مدة خدمتهم عن ٥ سنوات منهم ١٠٪ تقل مدة خدمتهم عن سنة واحدة فقط ، ومن جهة اخرى نجد أن نسبة العاملين الذين تزيد مدة خدمتهم عن ٥ سنوات تبلغ ٦٧٪ من اجمالي عدد العاملين .

عاشرا : المرتبات والبدلات واجمالي المستحقات طبقا للمستويات الوظيفية :

وقد عالجت الدراسة في هذا الجزء جانبا هاما من الجوانب التي تؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصاديات التشغيل في القطاع العام ، ألا وهو جانب دخول العاملين التي قسمت الى :

١ ) اجور ومرتبات .

(ب) بدلات ايا كان نوعها .

ويتضح من تحليل بيانات هذا الجزء :

• ان المتوسط العام للاجور والمرتبات والبدلات الشهرية هو ٢٠ جنيها .

• ان مستوى الادارة العليا يحظى بأعلى مستويات الدخل بشقيها - المرتبات والبدلات - حيث تصل الي ١٩٢ جنيها في الشهر في المتوسط .

• ان متوسط الدخل للعاملين بكافآت هو ١١ جنيها في الشهر .

حادى عشر : الانتاج والمخزون والمبيعات والانتاجية :

ويتضح من تحليل البيانات الخاصة بهذا الجانب :

• ان قيمة الانتاج السلعي والخدمي خلال السنة محل الدراسة قد وصلت الى ١٦٠٠ مليون جنيه ، وأن اجمالى قيمة المبيعات قد بلغ ٢٨٣ مليون جنيه تقريبا وذلك بجانب الايرادات الاخرى والتي بلغت ٨٣٢ مليون جنيه .

• ان هناك زيادة قد تحققت في المخزون تقدر بحوالى ٣٠٦ مليون جنيه .

• ان مستوى انتاجية العمل المتوسطة وصل الى ١٨٤٣ جنيها في السنة في حين ان انتاجية أجر ( عائد الجنيه أجر ) قد وصل في المتوسط لـ ٦٧ ( جنيه انتاج مقابل كل جنيه أجر ) .

ثانى عشر : التطور التاريخي للعمالة :

وقد استعرضت الدراسة في هذا المجال التطور التاريخي للعمالة في عام ١٩٧٧ وذلك الى جانب ما انصبت عليه الدراسة أصلا من تحليل لوضع العمالة بالقطاع العام بالنسبة للوضع في عام ١٩٧٧ .

ويتضح من تحليل البيانات بعض الملاحظات كما يلي :

- ان اجمالى عدد العاملين بالقطاع العام سنة ٧٧ بلغ ١٠٢٦٥٤٩ فردا في حين أن اجمالى عدد العاملين بالجهاز الحكومى ١٩١٠٥٣٦ منهم ١٣٦٠٧٢٠ عاملا في الجهاز الادارى ( حكومة مركزية وحكم محلى ) و ٤٩٨١٦٥ في الهيئات العامة الخدمية والاقتصادية ، أى أن

مجموع العاملين في الجهاز الحكومي والقطاع العام سنة ٧٧ بلغ ٢٩٣٧٠٨٥ عاملا ، منهم ٦٥٥ ٪ في الجهاز الحكومي ، ٣٤٩٥ ٪ في القطاع العام . ومقارنة الوضع في القطاع العام بين عام ١٩٧٢ / ١٩٧٧ يتضح أن قوة العمل في هذا القطاع العام قد زادت بمقدار ١٥٨٢٧٦ أى بنسبة ١٨ ٪ تقريبا أو بزيادة سنوية تبلغ متوسطها ٣٦ ٪ وهي نسبة مقبولة .

— ان اجمالي تكلفة هؤلاء العاملين ( القطاع العام والجهاز الحكومي ) تصل الى ١١٠٠ مليون جنيه عام ٧٧ ، منها حوالي ١٥٠ مليون جنيه بالقطاع العام وهو ما يوضح بصورة جلية انخفاض مستويات الاجور بالقطاع العام مقارنة بمثيله في الجهاز الحكومي وذلك لتكدس الأخير بالوظائف الكبرى — كما يتضح أن نسبة العاملين في قطاع الصناعة والبتترول هي ٢١٦١ ٪ ممثلا لأكبر قطاع من حيث استيعاب العمالة ، يليه قطاع التعليم والبحث والشباب الذي يستوعب ١٨٦٦ ٪ من اجمالي العاملين بالدولة ( حكومة + قطاع عام ) .

## التوصيات

وفي ضوء الدراسات والبيانات المقدمة ، وبعد المناقشات ، انتهى المجلس الى التوصيات الآتية :

• تتصف العمالة في القطاع العام بأن ٦٩ ٪ منها من غير المؤهلين وأن معظم هذه النسبة من الاميين ، وأن عملهم في الشركات يعتمد أساسا على عنصر الخبرة ، وهو أمر يؤدي بالضرورة الى انخفاض مستويات الأداء في القطاع العام وارتفاع تكاليف الانتاج وانخفاض مستويات جودته ، لذلك يجب :

• العمل على وضع وتنفيذ خطة شاملة لحو الامية للعاملين بالقطاع العام ويمكن أن تلعب نقابات العمال من ناحية والتنظيمات الحزبية من ناحية أخرى دورا ايجابيا ومؤثرا في هذا المجال ، دون ما أعباء اضافية على ميزانية الدولة .

• العمل على رفع نسب العاملين المؤهلين في القطاع العام وذلك بالتركيز على مستوياتهم المختلفة عند التمييز للتوسعات المتعددة أو عند خلو بعض الوظائف التي يشغلها غير المؤهلين حاليا والذين يتكون العمل لأسباب مختلفة ، وحيث أن عدد غير المؤهلين يصل الى أكثر من نصف مليون عامل فإن هذا يعطى مؤشرا بضرورة التعرف الدقيق على احتياجات القطاع العام من العمالة المؤهلة بمختلف مستوياتها وتخصصاتها لفترة زمنية مقبولة وحتى يتمكن جهاز التعليم من وضع خطة التعليم المناسبة للوفاء بهذه الاحتياجات ضمن الاحتياجات الاجمالية للمجتمع .

• تمثل نسبة العاملين في القطاع العام والحاصلين على شهادات عامة متوسطة ٦٩ ٪ من اجمالي العاملين الحاصلين على مؤهلات وماونها ، وهذه النسبة اقل من نظائرها بالنسبة للمؤهلات الصناعية ( ٦٨ ٪ ) والتجارة ( ٦٥ ٪ ) والزراعة ( ٩ ٪ ) وهو امر نتج من التوسع الكبير في التعليم العام بدرجة تفوق استيعاب التعليم الجامعي ، لذلك يجب :

• الحد من التعليم العام ( الاعدادي والثانوي العام ) بالقدر الذي يقلل من نسبة العاملين بهذا المستوى من التعليم .

• التوسع في التعليم الفني بشعبه الثلاث ، نظرا لانخفاض نسبة العاملين منهم في القطاع العام وللتوسع الكبير المنتظر للانتاج بفروعه المختلفة ، حيث ان العاملين بهذه المؤهلات يمثلون طبقة الفنيين والعمال المهرة ، ومن ثم فهم عصب العملية الانتاجية .

• تمثل نسبة الجامعيين العاملين في القطاع العام حوالي ٦٥ ٪ من اجمالي العاملين ، وهي نسبة مقبولة ولكن الملاحظ أن نسبة الحاصلين على بكالوريوس اقتحام منهم لاتزيد عن ١٠ ٪ ، كما أن نسبة الحاصلين على مؤهلات أعلى من الدرجة الجامعية الاولى لاتصل الا الى ٣٠ ٪ من اجمالي العاملين في القطاع العام ، لذلك نوصي بالآتي :

• ضرورة العمل على زيادة أعداد الخريجين من اقسام كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية وتزويد وحدات القطاع العام بأعداد مناسبة منهم لتدعيم بناء العملية الانتاجية على اسس اقتصادية سليمة .

\* تشجيع الجامعيين العاملين بالقطاع العام باختلاف تخصصاتهم على مواصلة التعليم على مستوى الدبلوم او الماجستير والدكتوراه لما لذلك من آثار ايجابية على أداء العملية الانتاجية .

\* العمل على ربط سياسة التعليم والتدريب ، بالاحتياجات الفعلية للوحدات الانتاجية - وهذا يتطلب من هذه الوحدات ضرورة تحديد حاجتها من العمالة - كما ونوعا - لعدة سنوات مقبلة ، من حيث الإعداد والمستويات والتخصصات المختلفة ، حتى يمكن لمرافق التعليم والتدريب المعاونة فى اعداد هذه الاحتياجات ، ولايتأتى ذلك بصورة دقيقة الا اذا عملت هذه الوحدات على إعداد معدلات أداء سليمة .

\* وضع وتنفيذ البرامج التدريبية ، العامة والتخصصية ، وذلك بصفة دورية لمختلف فئات العاملين مع التركيز على مستويات الادارة العليا .

## العمالة فى منشآت القطاع الخاص

تستهدف هذه الدراسة :

- قياس حجم العمالة فى منشآت القطاع الخاص وتوزيعها الجغرافى .
- معرفة توزيعات هذه العمالة حسب المهن والنشاط الاقتصادى والسن والحالة العملية والحالة التعليمية والنوع .

- معرفة الارتباط بين هذه التوزيعات .

ولقد تم اجراء البحث ميدانيا لبعض منشآت القطاع الخاص باتباع اسلوب الحصر الشامل لهذه المنشآت وذلك عن الحالة فى عام ١٩٧٣ . وبلغ عدد منشآت القطاع الخاص التى شملها البحث ٦٠٤٢٤٨ منشأة ، تضم ٩٤٤٢٢٩ عاملا ، وشمل البحث جميع أوجه النشاط الاقتصادى والتى تنتم مزاولتها داخل المنشآت بما فى ذلك نشاط الزراعة .

ولقد أمكن باجراء الدراسة التحليلية للبيانات القاء مزيد من الضوء على تركيب العمالة فى منشآت القطاع الخاص ، كما أمكن اجراء مقارنات بين العمالة فى منشآت القطاع الخاص والعمالة الاجمالية على المستوى القومى وذلك لمعرفة مدى اختلاف العمالة بمنشآت القطاع الخاص عن اجمالى قوة العمل .

وفيما يلى موجز للدراسة التحليلية عن العمالة فى منشآت القطاع الخاص :

أولا : نمو القطاع الخاص :

فى الفترة من يونية ١٩٧٣ وهو موعد اجراء حصر العمالة فى القطاع الخاص الى نوفمبر ١٩٧٦ وقت اجراء التعداد العام للسكان وهى فترة زمنية تقدر بثلاث سنوات وخمسة شهور - زاد اجمالى العمالة فى منشآت القطاع الخاص بمقدار ٤٥٦٠٠٠ عامل بنسبة ٤٨.٣ ٪ . وهذه الزيادة غير متساوية فى جميع المناطق فهى مرتفعة فى المناطق الحضرية وبلغت ٣٨٤٣٨٨ فى الحضر بنسبة ٥٨.٤ ٪ اما فى الريف فوصلت الزيادة الى ٧١٦١٢ عاملا بنسبة ٢٥.١ ٪ فقط . وقد اختلفت الزيادة ونسبتها من محافظة إلى أخرى . وكانت أعلى نسبة لها فى محافظة مطروح حيث بلغت الزيادة ٢٩٠.١ عاملا بنسبة ١١٤.٩ ٪ كما أن أقل نسبة لهذه الزيادة كانت فى محافظة قنا ووصل عددها الى ٢٢٧٠ عاملا بنسبة ٧.١ ٪ .

والزيادة التى حققها القطاع الخاص ومقدارها ٤٥٦٠٠٠ عامل بنسبة ٤٨.٣ ٪ هى زيادة كبيرة اذا ما قورنت بالزيادة التى طرأت على العمالة فى القطاع العام فى الفترة من أكتوبر ٧٢ موعد اجراء الحصر بالقطاع العام الى نوفمبر ٧٦ ( موعد جمع بيانات التعداد العام ٣٩٧

ومن المنتظمة ، ومن المتوقع أن يستمر تزايد مشاركة الإناث في العمالة على المستوى القومي بحصة عامة والعمالة في منشآت القطاع الخاص بحصة خاصة .

### ثالثا : ظاهرة تشغيل صغار السن :

أثبتت الدراسة وجود عدد ضئيل من العاملين ذوي الاعمار المنخفضة والتي تقل عن اثنتى عشرة سنة - وكان عددهم ١٠٧٤ ونسبتهم حوالي ١ في الالف . كما بينت الدراسة أن هذه النسبة مرتفعة في الإناث عن الذكور حيث بلغت ٢ في الالف في الإناث مقابل ١ في الالف في الذكور.

ومعظم هؤلاء الأحداث يعملون في مهن الغزل والنسيج ، التريزة والخيالين ، النجارة ، الغسل والكي ، البيع .

كما اثبتت الدراسة وجود عدد ٤٧١٠٧ عمال بنسبة ٥٪ تتراوح اعمارهم بين ١٢ سنة و ١٧ سنة وأن هذه النسبة مرتفعة في حالة الإناث عن الذكور فبلغ عدد الإناث ٦٦٦٩ عاملة بنسبة ٨٪ وعدد الذكور ٢٤٠٤٣٨ عاملا بنسبة ٤٪ كما أن النسبة مرتفعة في الحضر عنها في الريف ، ووصل العدد في الحضر الى ١١٧٥٨ عاملا بنسبة ٦٪ بينما لم يتجاوز العدد في الريف ٥٣٤٩ عاملا بنسبة ١٪ .

ومعظم هؤلاء الصغار يعملون في المهن السابق ووردها عن الأحداث أقل من ١٢ سنة بالإضافة الى بعض المهن الأخرى مثل مهن صنع الأحذية ، والحداثة ، والسمكرة .

وظاهرة تشغيل صغار السن هي ظاهرة مألوفة في الدول النامية وتتلاشى تدريجيا بارتفاع متوسط الدخل الحقيقي للأسرة وبالتالي تزيد مقدرة رب الأسرة على اعادة ابنائه واعطائهم القدر المناسب من التعليم والتدريب المهني ، وهي تتلاشى أيضا مع تقدم طرق وسائل الانتاج التي تستلزم مستويات عالية من المهن المنخفضة التي يصعب على الناشئ الصغير الامام بواجباتها دون الالتحاق ببرامج تدريبية منتظمة تستغرق مددا ليست بالقصيرة ، ويحقق هذا التطور في الدخل وهي

السكان ) وقد حقق القطاع العام في هذه الفترة الزمنية التي تقدر بأربع سنوات وشهر واحد زيادة في العمالة بلغ عددها ٤٦٦٣٧ عاملا بنسبة ٤٪ فقط .

وهذه الزيادة الكبيرة في العمالة بمنشآت القطاع الخاص هي ظاهرة صحية وتدل على امكان القطاع الخاص في أن يقوم بدور فعال في امتصاص نسبة كبيرة من الأفراد الذين يدخلون سنويا في سوق العمل وبذلك يخفف الضغط نسبيا على القطاع الحكومي والقطاع العام .

### ثانيا : مساهمة الإناث في عمالة القطاع الخاص :

في يونيو ١٩٧٣ بلغ عدد الإناث العاملات في منشآت القطاع الخاص ٧٧٤٨٣ عاملة بنسبة ٨٪ من إجمالي العاملين .

وهذه النسبة غير ثابتة بالقطاعات المختلفة فهي مرتفعة الى حد ما في الحضر إذ وصل عدد العاملات الى ٨٣٠١ بنسبة ٨٪ اما في الريف فهي منخفضة نسبيا ووصل عددهن الى ١٩١٨٢ عاملة بنسبة ٦٪ .

وتتوزع عمالة الإناث بين المحافظات بأعداد متفاوتة وإن كانت نسبيا متقاربة وتصل الى نهايتها العظمى في محافظتي القاهرة والاسكندرية حيث وصل عددهن الى ٣٦١٩١ عاملة بنسبة ١٠٪ وتنخفض نهايتها الصغرى في محافظات الحدود حيث يبلغ عددهن ١٦٢ عاملة بنسبة ٢٪ .

وفي نوفمبر ٧٦ زاد عدد العاملات الى ١٤٢١٥٥ عاملة بنسبة ١٠٪ على المستوى الاجمالي كما انها حققت ارتفاعا ملموسا في كل من الحضر والريف فوصل عددهن الى ١١٣٨٩٠ عاملة بنسبة ١٠٪ أي بزيادة قدرها ٢٪ عن عام ١٩٧٣ .

ورغم الارتفاع الذي حدث في نسبة تشغيل الإناث من ٨٪ في سنة ٧٣ الى ١٠٪ في سنة ١٩٧٦ فإن هذه النسبة الأخيرة مازالت دون المعدل المعتاد والذي قد يصل الى أكثر من ٤٠٪ في الدول الصناعية المتقدمة والتي ابتدا فيها تشغيل الإناث بصورة مبكرة



وسائل الانتاج بالعمل الجاد فى برامج التنمية المتتالية .

ومما يجدر ذكره فى هذا الشأن أن الاتفاقية الدولية الخاصة بتشغيل الأحداث توصى بأن يكون العمل بهذه الفئة امتدادا للتعليم ومكملا له ، ومراعاة الا تكون الدراسة على حساب العمل سواء فى المدن أو الريف .

رابعا : ظاهرة تشغيل كبار السن ٦٥ سنة فأكثر :

اثبتت النتائج وجود حالات كثيرة من الافراد الذين يعملون فى فئات العمر الكبيرة . وقد بلغ عدد الذين يعملون فى فئة ٦٥ فأكثر ٤٨٠٥٩ ، بنسبة ٤١ ٪ وهذه النسبة متغيرة فى القطاعات المختلفة فهى مرتفعة فى حالة الذكور حيث وصل عددهم الى ٤٦٢٠٨ بنسبة ٣٥ ٪ وذلك بالمقارنة مع الاناث الذى وصل عددهن الى ١٨٥١ بنسبة ٢٤ ٪ .

كما أن نسب كبار السن فى الريف أعلى من الحضر فبينما وصل عددهم فى الريف الى ١٥٧٧٦ بنسبة ٥٥ ٪ نجد أن العدد بالحضر هو ٤٢٢٨٣ بنسبة ٤٨ ٪ ، وجدير بالذكر أن النسبة مرتفعة فى محافظات قبلى ( ٦٣ ٪ ) عنها فى محافظات بحرى ( ٤٥ ٪ ) .

وظاهرة وجود كبار السن فى العمالة بمنشآت القطاع الخاص ترجع الى أن معظم هذه المنشآت هى منشآت صغيرة يعمل بها أصحابها ، ومن الطبيعى أن صاحب المنشأة الذى يعمل فى منشأته لا يتقاعد فى سن محددة وهذه الظاهرة ستتلاشى بالتدريج عندما تتطور هذه المنشآت ويزيد متوسط حجمها وتصبح نسبة اصحابها صغيرة الى اجمالى عدد العاملين بالمنشأة ، كما أن اتساع وشمول مظلة التأمينات الاجتماعية سيؤدى ايضا الى تخفيض هذه الظاهرة .

خامسا : الحالة التعليمية للعاملين فى منشآت القطاع الخاص :

اثبتت الدراسة انخفاض المستوى التعليمى للعاملين بالقطاع الخاص وقد بلغ عدد الاميين ٣٩٧٢٢٣ عاملا بنسبة ٤٢ ٪ كما أن الذين يعرفون القراءة والكتابة ٤٨٦٤٢٨ عاملا بنسبة ٥١ ٪ .

ومن الملاحظ ارتفاع نسبة الامية بين القائمين بأعمال البيع والعاملين بالخدمات والعاملين بالزراعة والعاملين بالانتاج السلى وذلك بالمقارنة مع الاقسام المهنية الاخرى الخاصة بالمهن الفنية والعلمية والقائمين بالأعمال الكتابية .

والافراد الذين يحملون مؤهلات دراسية لا يتجاوز عددهم ٨٢٩٥ عاملا ولا تتعدى نسبتهم ٦٢ ٪ ومعظمهم من حملة المؤهلات المتوسطة وبلغ عددهم ٣١٦٠٦ بنسبة ٣٤ ٪ يليهم حملة المؤهلات الجامعية وبلغ عددهم ١٠١١٤ بنسبة ٢١ ٪ .

وفيما يختص بحملة المؤهلات المتوسطة فإن حوالى نصفهم ١٦١٠٢ بنسبة ٥٠ ٪ من التعليم العام يليهم التعليم الفنى التجارى ٦٦٣١ بنسبة ٢١ ٪ ثم الفنى الزراعى ٢٧٣١ بنسبة ٨٦ ٪ والفنى الصناعى ٢٧٣٠ بنسبة ٨٦ ٪ .

اما حملة المؤهلات الجامعية فإن معظمهم من أصحاب المؤهلات الطبية ٨٠٣٨ بنسبة ٤٢ ٪ يليهم المؤهلات القانونية ٣٣٢٩ بنسبة ١٧ ٪ ثم التجارة ٢٦٠٥ بنسبة ١٣ ٪ والهندسة ١٥٨٣ بنسبة ٨ ٪ وذلك طبقا للبيانات المتاحة فى عام ٧٣ ، ويصفه عامة فإن جميع الدلائل تشير إلى الانخفاض الشديد فى المستوى التعليمى فى القطاع الخاص .

سادسا : الهيكل المهنى للعاملين فى منشآت القطاع الخاص :

أوضحت الدراسة انخفاضا شديداً فى المهن الفنية والعلمية وبلغ عددهم ٤١٥٢٤ ( ٤٤ ٪ ) وكذلك المديرين الاداريين ٢٧٦٨ ( ٣ ٪ ) الا أن هذا الانخفاض موجود ايضا فى اجمالى القوى العاملة على المستوى القومى حيث بلغت نسبة المهن الفنية والعلمية ٥٥ ٪ والمديرين ١٩ ٪ .

أما نسبة عمال الزراعة فإن انخفاضها فى القطاع الخاص هو ظاهرة واضحة حيث بلغ عددهم ٢٠٦١٠ عمال بنسبة ٢٢ ٪ فى حين أن هذه النسبة تبلغ ما يقارب ٥٠ ٪ لاجمالى العمالة على المستوى القومى .

ويرجع هذا الفرق الكبير في النسبتين الى أن معظم نشاط الزراعة يتم مزاويلته خارج نطاق المنشآت ، وبذلك فإن احصاء المنشآت لا يغطي أعمال الزراعة .

وقد اثبتت الدراسة بالمقارنة بالوضع على المستوى القومي زيادة كبيرة في عمالة منشآت القطاع الخاص فيما يختص بعمال الانتاج الذين وصل عددهم الى ٢٥٠.٢٣٦ عاملا بنسبة ٣٧.١ ٪ ، والقائمين بأعمال البيع ٣٤١٢١٢ عاملا يمثلون ٣٦.١ ٪ ، والعاملين بالخدمات ١٥٩٧٩٧ عاملا بنسبة ١٦.٩ ٪ ، بينما كانت هذه النسب في اجمالي القوى العاملة على المستوى القومي هي ٢١.٢ ٪ لعمال الانتاج ، ٩.١ ٪ لعمال البيع ، ٦.٩ ٪ للعاملين بالخدمات .

وقد تميز الذكور بزيادة عدد العاملين منهم في أعمال الانتاج ووصل عددهم إلى ٣٢٦٧١٠ عاملا يمثلون ٢٧.٧ ٪ بالمقارنة مع الاناث ٣٠.٤ ٪ ، ومن جهة اخرى فقد ارتفع عدد الاناث المشتغلات في أعمال البيع ووصل عددهن الى ٢٣٧٥١ عاملة يمثلن ٤٣.٥ ٪ بالمقارنة مع الذكور ٣٥.٥ ٪ ، كما أن المناطق الريفية تميزت بارتفاع عدد العاملين في أعمال البيع . اما المناطق الحضرية فقد تميزت بارتفاع عدد العاملين في الانتاج .

وفيما يختص بتفاصيل المهن فقد اثبتت الدراسة أن معظم مهن القطاع الخاص تتركز في عدد محدود من الفصول المهنية وهي الخاصة بمهن الباعة ومهن المطاعم والفنادق ومنشآت الخدمات الترفيهية ، عمال النسيج ، عمال صناعة الخبز ، نجاري الاثاث ، العاملين في رعاية المباني ، عمال صنع الاحذية ، عمال تشغيل الآلات الزراعية ، عمال اصلاح الآلات ، عمال التريزة عمال تشكيل اللوح المعدنية ، الجزائريين ، جميع شئون التشييد والبناء - ورغم أن المهن الموجودة في القطاع الخاص معظمها من المهن التقليدية التي كان سوق العمل في مصر معروفا في الماضي باكتفائه وراثته منها ، إلا أن المؤشرات القائمة حاليا في سوق العمل تشير الى عدم كفاية الأعداد الحالية من العاملين

٤٠٠

في هذه المهن ، فمثلا تبين من الدراسة وجود ٥٥٣١٠ عمال في مهن التريزة في القطاع الخاص .

ومن المعروف أيضا أن أجورهم قد تضاعفت عدة مرات بشكل واضح في السنوات القليلة الماضية مما يشير الى عدم كفاية العدد للوفاء باحتياجات السوق ، فما هو السبيل لعلاج مثل هذه المشكلة ؟ هل تتجه الدولة الى تبني برامج تدريبية لهذه المهنة ؟ أم تتجه الدولة الى التوسع في انشاء مصانع الملابس الجاهزة ، وعلى أن يراعى فيها مقاسات الجسم المصري والانواق المناسبة ، وما يقال عن مشكلة التريزة يمكن تعميمه على كثير من المهن التي شملها البحث مثل :

عمال صناعة الخبز وعددهم ٢٢٦٣٠

عمال التريكو وعددهم ٢٨٩١

عمال اصلاح الراديو والتليفزيون وعددهم ٢٦٦٢

سمكريو الادوات الصحية (سباك) وعددهم ١٩٣٤

والواقع أن هذه المشاكل مامي الا جوانب فرعية من القضية الرئيسية وهي قضية العرض والطلب من القوى العاملة في قطاعاتها المختلفة ، ومنها القطاع الخاص وما يتبعها من تخطيط التدريب المهني وتخطيط التعليم حسب احتياجات سوق العمل ، مع دراسة أثر الهجرة الخارجية على النقص في العرض من قوة العمل في التخصصات الحاكمة والحرجة .

### التوصيات

ان النتائج التي ظهرت من دراسة العمالة في القطاع الخاص تمثل الموقف عام ٧٣ بعد أن أجرى لها تحديث بصورة اجمالية وذلك على ضوء النتائج الاولية للتعداد العام للسكان عام ٧٦ . وعلى ضوء النتائج الاولية ، فقد امكن استخلاص التوصيات التالية :

\* العمل على تنشيط القطاع الخاص وزيادة قدراته على التوسع في العمالة حتى يتمكن من القيام بدور فعال في امتصاص نسبة كبيرة من الأفراد الذين يدخلون سوق العمل سنويا ، وسيؤدي ذلك الى تخفيف

الضغط نسبيا على القطاعين الحكومي والعام .

ويتطلب تنشيط القطاع الخاص اعادة النظر في سياسة الائتمان والسياسة الضريبية بما يكفل تشجيع الافراد على اقامة المشروعات الخاصة .

\* توفير الخدمات اللازمة لاستقرار الإنثاء في العمل ، والتي من أهمها ايجاد العدد الكافي من دور الحضانة القادرة على تقديم الخدمات الضرورية للأعداد المتزايدة من العاملات في الفترات الزمنية المقبلة .

\* سرعة الوصول الى مرحلة الاستيعاب الكامل في التعليم الإلزامي للأطفال اقل من ١٢ سنة مع توفير الحوافز الإيجابية والسلبية للحد من ظاهرة التسرب من التعليم .

\* ادخال نوع من المعرفة المهنية والتدريبات العملية على البرامج الدراسية في المرحلة الأولى للتعليم ، بهدف خلق ميول مهنية لدى النشء حتى يمكن أن يتجه عدد كبير منهم الى التعليم الفني .

\* وضع نظام يكفل توفير قسط من التعليم للمتسربين من المدارس ، وذلك بمتابعتهم في أماكن العمل التي يلتحقون بها ، والعمل على إلحاقهم بمراكز يتلقون فيها التعليم الاساسي بالقدر المناسب في أوقات فراغهم .

\* رفع سن الإلزام من ١٢ سنة الى ١٥ سنة مع التوسع في ادخال برامج للتعليم المهني والفني ، في هذه المرحلة .

\* التقيد بعدم تشغيل صغار السن ( ممن هم دون الخامسة عشرة سنة ) الا بعد التأكد من حصولهم على قسط مناسب من التعليم أو التدريب .

وعلى أن يكون تطبيق هذا النظام تدريجيا على المنشآت ذات الحجم المناسب وفي أنشطة اقتصادية معينة .

\* اتخاذ الاجراءات التالية لمكافحة نسبة الامية المرتفعة بين العاملين بالقطاع الخاص والتي بلغت ٤٢,١ ٪ :

– اعطاء أولوية لفرص العمل وفرص التدريب المهني للمعسجلين بمكاتب القوى العاملة الذين يعرفون القراءة والكتابة .

– عدم منح رخص لأي منشأة الا بعد التحقق من المام صاحبها بالقراءة والكتابة ، كما يجب اشتراط عدم قيد أي صاحب عمل في

السجل التجاري ما لم يكن ملما بالقراءة والكتابة .

– مباشرة النقابات العمالية بمختلف تشكيلاتها ، وكذلك التنظيمات الحزبية ، لدورها بفاعلية في محو أمية العاملين بالقطاع الخاص .

\* تشجيع القطاع الخاص على تدريب وتشغيل الخريجين من حملة المؤهلات المتوسطة ، وتحقيقا لذلك فان الأمر يتطلب تطوير سياسة التعليم الفني وخطته وذلك بالاشتراك مع منظمات أصحاب الأعمال ( اتحاد الصناعات والغرف التجارية ) . ويتطلب الأمر تمثيل المنظمات المذكورة في المجالس الاستشارية للتعليم الفني . كما يمكن النظر في تحمل الدولة لاقساط التأمين خلال فترة التدريب اذا ماتم تعيين الخريج في المنشأة التي تدرب بها .

\* دعم وتنشيط الأجهزة المعنية بتخطيط القوى العاملة في القيام بدور فعال في ايجاد التقديرات الخاصة بالعرض والطلب من أفراد القوى العاملة وفقا للتخصصات المهنية والأنشطة الاقتصادية .. وعلى أن يوضح ما يخص القطاع الخاص من هذه التقديرات ، وعلى ضوء هذه التقديرات فانه يمكن وضع الخطة المناسبة لموازنة العرض والطلب وأتباع الاسلوب المناسب من برامج التدريب والتعليم .

وتحقيقا لهذا الهدف يجب العمل على توفير سلسلة متصلة من البيانات الصحيحة والحديثة عن العمالة وتوزيعها حسب النوع والسن والمهنة والتدريب والحالة التعليمية والنشاط الاقتصادي والاجور – وعن معدلات الاداء في المهن والوظائف المختلفة – وكذلك إعداد تقديرات عن الاحتياجات المقبلة في ضوء مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة .

\* الاهتمام بدراسة الطلب الخارجي من حيث نوعيات السن والمؤهلات المطلوبة وتأثير هذا الطلب على السوق المحلي . ويجب إدخال الطلب الخارجي كعامل اساسي حين اجراء موازنة العرض والطلب من القوى العاملة .

\* وضع وتنفيذ البرامج التدريبية للمهن التي تدل المؤشرات العامة على وجود نقص في المعارف منها بالقطاع الخاص مثل : مهن الغزل والنسيج وصناعة الخبز ، السباكين والتجارين ، وعمال التشييد والبناء . وذلك دون انتظار الدراسات التفصيلية الخاصة بالعرض والطلب .

## الدورة الثامنة ١٩٨٠ - ١٩٨١

# العمالة

## فى القطاع الحكومى

تعتبر الموارد البشرية من أهم موارد البلاد وأغزرها ، وهى المورد القابل للنمو والتطور ، وهى هدف التنمية والغاية منها . وقد يلقى عائد الاستثمار الذى يوجه إلى تنمية الموارد البشرية ، ذلك الذى يوجه إلى أية أنشطة اقتصادية أخرى .

ومن هنا برز الاهتمام الكبير الذى توليه الدولة لمسائل القوى العاملة تخطيطا وتنمية وترشيدها ، حتى يمكن تحقيق اطراد النمو فى الانتاج والدخل القومى ، وبالتالي تحقيق مجتمع الرفاهية . وانطلاقا من هذا المفهوم ، فقد سبق للمجلس إعداد دراسات عن العمالة ، تناولت الأولى القطاع العام ، وتناولت الثانية العمالة فى القطاع الخاص .

وحتى تكتمل الصورة كان من الضروري إجراء هذه الدراسة للعمالة بالقطاع الحكومى باعتباره من أهم وأكبر القطاعات المستفيدة من مخرجات أجهزة التعليم ، حيث وصل إجمالى عدد العاملين المدنيين به فى ١/١/١٩٨٠ إلى ٤٨٨ ٢١٣٤ ٢ عاملا .

### أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى توضيح خصائص العمالة بالقطاع الحكومى ، والذى يعتبر القطاع الرئيسى المستفيد من مخرجات أجهزة التعليم ، وذلك عن طريق :

٤.٢

- قياس حجم العمالة فى القطاع الحكومى وتوزيعها فى أقسامه الرئيسية الثلاثة ( الحكومة المركزية - الحكم المحلى - الهيئات العامة ) .
- معرفة تصنيف هذه العمالة حسب الحالة التعليمية ، والنوع ، وتوزيعها حسب المجموعات الوظيفية ، والقطاعات المختلفة ، والمهن ، ونوع الكادر ومستويات الإدارة ( عليا - وسطى - تنفيذية ) والدرجة .
- التعرف على تطور العمالة والأجور فى فترة زمنية طويلة .
- استخلاص المؤشرات والظواهر من العمالة بالجهاز الحكومى وتقديم التوصيات اللازمة .

### مصادر البيانات :

تم الاعتماد بصفة رئيسية على البيانات المقدمة من مركز المعلومات التابع للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عن الموقف فى ١/١/١٩٨٠ ، كما تم الرجوع إلى بعض البيانات الصادرة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، والبيانات الخاصة بالحالة التعليمية للخريجين بوزارة القوى العاملة .

وليس على موجه الدراسة التحليلية عن العمالة فى القطاع الحكومى .

### ١) حجم وتطور العمالة :

فى ١/١/١٩٨٠ بلغ إجمالى عدد العاملين المدنيين فى القطاع الحكومى ١٢٤٨٨ ٢٢ عاملا يعمل نصفهم تقريبا فى الحكم المحلى ، و٢٦ ٪ منهم فى الحكومة المركزية ، و٢٣ ٪ فى الهيئات العامة .

وقد زاد إجمالى عدد العاملين بمقدار ١٣٧ ٪ فى عام ١٩٧٩ عما كان عليه الحال فى عام ١٩٦٥ ، بينما زاد إجمالى السكان بمقدار ٣٥ ٪ فى نفس المدة . أى أن الزيادة النسبية فى العمالة تعادل أربعة أمثال الزيادة النسبية فى عدد السكان خلال الفترة المذكورة .

وقد تبين أن نسبة العمالة إلى السكان فى تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث كان هناك ٣١ عاملا فى الجهاز الحكومى لكل ألف من السكان عام ١٩٦٥ ، أصبحت ٥٥ عاملا عام ١٩٧٩ . وبذلك فإن النسبة المثوية للعمالة إلى عدد السكان زادت من ٢١ ٪ إلى ٥٥ ٪ فى المدة المذكورة .

ويستفاد من ذلك أن هناك تضخما ظاهريا فى حجم العمالة بالجهاز

الحكومي ، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الكبير في معدلات الزيادة السنوية للعمالة خلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى ١٩٧٩ والتي بلغت ١٠ ٪ سنوياً في المتوسط ، وبذلك أصبحت الزيادة في حجم العمالة تفوق إلى حد كبير معدل الزيادة في السكان .

وفيما يختص بتطور العمالة على المستوى التفصيلي ، فإن البيانات المتاحة تمثل الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ ، ومنها أمكن التوصل إلى :  
- بلغت الزيادة أعلاها في الحكومة المركزية بمقدار ٢٣ ٪ ، بينما بلغت ١٩٣ ٪ في الحكم المحلي ، ١٥٢ ٪ في الهيئات الخدمية ، أما بالنسبة للهيئات الاقتصادية فقد نقصت العمالة بمقدار ٢٨ ٪ . ويدل ذلك على أن الحكومة المركزية ما زالت تحصل على مزيد من العمالة ، في الوقت الذي تنادى فيه الدولة بقصر دور دواوين عام الوزارات على المسائل ذات الطابع التخطيطي ، ونقل كل ما يتعلق بالتنفيذ إلى المحليات الأمر الذي يتطلب تثبيت العمالة في أجهزة الحكومة المركزية لفترة زمنية .

- يتفاوت نمو العمالة من قطاع إلى آخر بمقادير مختلفة . وقد بلغت الزيادة أقصاها في قطاع التأمينات ٤٦,٧ ٪ ثم الدفاع والأمن والعدالة بنسبة ٤٠,٨ ٪ ثم التموين والتجارة ٣٦,٣ ٪ .

- يتفاوت نمو العمالة من كادر إلى آخر ، حيث بلغت الزيادة في الكادر الخاص ٣٧ ٪ ، بينما بلغت الزيادة ١٢,٨ ٪ في الكادر العام .  
- بالنسبة لنوع الإدارة ، فقد بلغت الزيادة أقصاها في الإدارة الوسطى ٥٦,٨ ٪ ، بينما زادت الوظائف العليا بنسبة ١٥,٦ ٪ ، ووظائف التنفيذ بنسبة ٧,٩ ٪ .

- فيما يختص بالمجموعات الوظيفية فإن أعلى نمو قد حدث في مجموعة الوظائف المهنية ١٢٠,٦ ٪ ، تليها مجموعة وظائف التنمية الإدارية ، ومجموعة الوظائف المكتبية ٨٣,٤ ٪ أما مجموعة الوظائف العليا فقد حققت أقل زيادة ١٥,٦ ٪ .

#### مقارنة تطور العمالة بتطور الخدمات :

وبالرجوع إلى ماسبق الإشارة إليه من أنه قد حدثت زيادة كبيرة في حجم العمالة بالجهاز الحكومي بلغت ١٣٧ ٪ في عام ١٩٧٩ عن الحالة سنة ١٩٦٥ لمقارنتها بالتغير الذي طرأ في نفس المدة على مستوى

وحجم الخدمات الحكومية في القطاعات التي تضم نسبة كبيرة من العاملين ، وهي قطاعات التعليم ، والصحة ، والزراعة ، النقل والمواصلات ، والخدمات الاجتماعية - اتضح الآتي :

- زيادة خدمات التعليم بنسبة ٢٥ ٪ في المرحلة الابتدائية ، ١٥٧ ٪ في المرحلة الإعدادية ، ١٩٩ ٪ في التعليم الثانوي ، ٢٤٧ ٪ في التعليم الجامعي .

- زيادة الخدمات الزراعية بنسبة ٩,٥ ٪ بالنسبة للمساحة المحصولية ، ٣٥,٧٧ ٪ بالنسبة لمساحة الأراضي المستصلحة ، ٦,٧ ٪ بالنسبة للجمعيات الزراعية ، ١١,٧ ٪ في قيمة الخدمات المقدمة من الجمعيات التعاونية .

- زيادة الخدمات الصحية بنسبة ٢٣,٣ ٪ بالنسبة لعدد الأسرة بالمستشفيات ، ٤٩,٧ ٪ بالنسبة لعدد الوحدات العلاجية الريفية ، ٤٥ ٪ بالنسبة لعدد الوحدات العلاجية للأمراض المتوطنة .

- زيادة خدمات النقل والمواصلات بنسبة ٥٨,٦ ٪ في عدد الركاب في السكك الحديدية ، ٢١,٧ ٪ في عدد مكاتب البريد الحكومية .

- زيادة الخدمات الاجتماعية بنسبة ١٥٣,٩ ٪ بالنسبة للعاملين المؤمن عليهم ، ١٧,٦ ٪ في قيمة المعاشات والتعويضات المنصرفة للعاملين ( في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ) .

وواضح من نسبة النمو في الخدمات ، أن قطاع التعليم قد حقق أعلى نسبة بالنسبة للقطاعات الأخرى ، ولكن بصفة عامة فإن نمو الخدمات لا يمتشى مع تضاعف حجم العمالة الحكومية ويعنى ذلك أن النمو في العمالة الحكومية يرجع إلى أسباب أخرى من أهمها :

- الالتزام بتعيين فائض الخريجين نتيجة لسياسة الدولة التي انتهجتها ، والتي تقضى بتوفير فرص العمل لخريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة .

وقد بلغ الفائض المذكور سنة ١٩٨٠ - ١٤٦,٢٧٣ خريجاً من خلال توزيع دفعات خريجي المعاهد المتوسطة ( ١٩٧٢ - ١٩٧٦ ) والكليات والمعاهد العليا ( ١٩٧٣ - ١٩٧٧ ) والذين تم توزيعهم في المدة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠ .

ويمثل الفائض المذكور ٦,٩ ٪ من إجمالي العمالة بالجهاز الحكومي ٤٠,٣

بالإضافة إلى أن هناك فائضا تم توزيعه في المدة التي تسبق سنة ١٩٧٢ لم تشملهم هذه النسبة .

– الالتزام بتعيين المسرحين من الخدمة العسكرية اعتبارا من ١/١/١٩٧٢ حتى ١/١/١٩٧٥ ، وهم الذين التحقوا بالخدمة العسكرية مدة أطول من المدة المقررة قانونا للخدمة العسكرية الإلزامية . وقد تم تعيين ٢٠٢ ألف من هؤلاء المسرحين .

## ٢) الحالة التعليمية :

تبين من دراسة الحالة التعليمية للعاملين بالجهاز الحكومي ، أن أكثر نسبة منهم هي فئة حملة المؤهلات المتوسطة حيث تبلغ ٢٧,٩ ٪ ثم فئة حملة المؤهلات العليا ٢٦,٤ ٪ يليها فئة بدون مؤهلات ويستطيعون القراءة والكتابة بنسبة ٢٢,٤ ٪ ثم فئة حملة المؤهلات فوق المتوسطة بنسبة ٩,٢ ٪ يليها فئة حملة المؤهلات دون المتوسط بنسبة ٧,٣ ٪ ثم فئة حملة المؤهلات فوق الجامعية بنسبة ٦,٤ ٪ وتأتي فئة الأميين في المرتبة الأخيرة بنسبة ٤,٣ ٪ .

وبالرغم من أن نسبة فئة الأميين تأتي في المرتبة الأخيرة إلا أنها تدل على أن الجهاز الحكومي مازال يعاني من وجود الأمية حيث بلغ عدد الأميين عام ١٩٨٠ - ٩١,٩٥٥ عاملا وترتفع نسبة الأميين بالكادر العام حيث تصل إلى ٤,٨ ٪ عنها في الكادرات الخاصة حيث تصل إلى ١,٥ ٪ .

كما ترتفع نسبة الأميين في وظائف الدرجة السادسة ( أدنى درجات التعيين للخدمات المعاونة ) حيث تصل إلى ١٧,٤ ٪ ، وتقل تدريجيا حيث تصل إلى ٠,٦ ٪ في الدرجة الثانية وهم بقايا السعاة والحرفيين ذوي مدة الخدمة الطويلة ممن استفادوا بقوانين الرسوب الوظيفي .

وقد تبين من الدراسة أيضا ارتفاع المستوى التعليمي بزيادة الدرجة الوظيفية حيث يصل المستوى التعليمي إلى أعلى مستوى له في الوظائف العليا ، وخاصة بالنسبة للوكلاء الأول حيث تصل نسبة المؤهلات الجامعية إلى حوالي ٦٠ ٪ ، والباقي ونسبتهم ٤٠ ٪ موزعون بين دبلومات معتمدة وماجستير ودكتوراه .

وقد أظهرت الدراسة أيضا بالنسبة لوظائف الكادر العام ، أن الحالة التعليمية بالحكومة المركزية في مستوى أفضل من الحكم المحلي ،

وأفضل من الهيئات العامة .

وقد اتضح من دراسة احتياجات الجهاز الحكومي في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠ ، وهي الفترة التي تم فيها توزيع الخريجين الذين سبقت الإشارة إليهم – أن هناك فائضا من الخريجين بلغ ١٤٦,٢٧٣ من خريجي المراحل التعليمية المختلفة من مؤهلات غير مطلوبة ، التزم بتعيينهم الجهاز الحكومي ، في نفس الوقت الذي لم يكن مستطاعا فيه تلبية طلبات الجهاز المذكور من عاملين ذوي مؤهلات أخرى بلغ عددهم ١٦٨,٨٦٧ وذلك على النحو التالي :

بالنسبة للفائض :

– بلغت نسبة الفائض أعلاه للمؤهلات الفنية المتوسطة بنسبة ٤٩,٤ ٪ ، يليها مؤهل الثانوي الصناعي بنسبة ٢٩ ٪ ، ثم خريجو الكليات والمعاهد العليا بنسبة ١٧,٤ ٪ يليها خريجو التلمذة الصناعية بنسبة ٢,٢ ٪ ، يليها خريجو ثانوي فني بنات بنسبة ١,٥ ٪ ، ويأتي خريجو إعداد الفنيين الصناعيين والتجاربيين في المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٣ ٪ ، ٠,٢ ٪ ، على التوالي .

– ان أعلى نسبة للفائض في خريجي الكليات والمعاهد العليا تتركز في كليات الزراعة بنسبة ٣٤,٢ ٪ والمعهد العالي الزراعي بنسبة ٢٤,٧ ٪ ، والمعهد العالي للدراسات التعاونية بنسبة ١٩,٩ ٪ ، وبذلك تكون هذه الوحدات الثلاث التعليمية قد تسببت في وجود ٧٨,٨ ٪ من فائض الخريجين من المرحلة الجامعية .

– ان أعلى نسبة للفائض من خريجي التلمذة الصناعية تركزت في خريجي تخصص البرادة : بنسبة ٦١,٥ ٪ يليها خريجو الألواح المعدنية الدقيقة بنسبة ١٠,٧ ٪ ثم خريجو تشغيل ماكينات الورش بنسبة ٩,٩ ٪ .

– ان أعلى نسبة للفائض من خريجي الثانوي الصناعي تركزت في خريجي تخصص البرادة بنسبة ٣٨,٤ ٪ يليها خريجو معدات وأجهزة كهربائية بنسبة ١٩,٣ ٪ ثم خريجو خراطة معادن بنسبة ١٢,٨ ٪ ، ثم خريجو النسيج بنسبة ١١ ٪ .

– ان أعلى نسبة للفائض من خريجات الثانوي تركزت في أمينات المخابر بنسبة ٤٥,٩ ٪ تليها خريجات زخرفة عامة وتنسيق بنسبة

٤٢٪ ، ثم تليها خريجات تخصص التجميل بنسبة ١١.١٪.

بالنسبة للعجز :

- يبلغ العجز أقصاه فى حملة المؤهلات العليا بنسبة ٤٩.٨٪ يليها حملة المؤهلات الفنية المتوسطة بنسبة ٢٢.٨٪ ثم حملة الثانوى الصناعى بنسبة ٨.١٪ ، أما بالنسبة لخريجي المراحل التعليمية الباقية وهى التلمذة الصناعية ، وإعداد الفنيين الصناعيين والتجارين فإن النسبة الخاصة لكل منها هى حوالى ٦.٣٪ .

- ان أعلى نسبة للعجز من حملة المؤهلات العليا تتركز فى خريجي كليات الآداب بنسبة ٢٨.٦٪ يليها خريجو كليات التجارة بنسبة ١٨.٤٪ ، يليها خريجو كليات الحقوق بنسبة ١١.٨٪ ، يليها خريجو المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بنسبة ٦.٧٪ ، ثم خريجي كليات الهندسة بنسبة ٦.٣٪ . وقد استرعى الانتباه أن هناك عجزا فى خريجو كليات الزراعة فى تخصصات معينة بنسبة ٣.٤٪ فى الوقت الذى يوجد فيه فائض فى خريجو هذه الكليات فى تخصصات أخرى بلغ ٢٤.٢٪ .

- ان أعلى نسبة للعجز من حملة المؤهلات الفنية المتوسطة تتركز فى حملة دبلوم الخدمة الاجتماعية بنسبة ٧٨.١٪ يليها خريجو دبلوم السكرتارية بنسبة ٨.٩٪ ، يليها خريجو تخصص القراءات بنسبة ٥.٦٪ وتبلغ النسبة أدناها فى خريجي اللاسلكى ١٪ .

- ان أعلى نسبة للعجز بالنسبة لخريجي الثانوى الصناعى تتركز فى خريجي قسم آلات ومحركات بنسبة ١٥.٨٪ يليها خريجو قسم محركات ميكانيكية بنسبة ١٣.٩٪ يليها خريجو قسم اتصالات سلكية ولاسلكية بنسبة ١٣.٨٪ يليها خريجي قسم أعمال صحية بنسبة ١١.٣٪ ، وتبلغ النسبة أدناها فى تخصص سجاد وكليم ٣.٧٪ .

- ان أعلى نسبة للعجز لخريجي التلمذة الصناعية تتركز فى خريجي قسم ميكانيكا السيارات بنسبة ٣١.٢٪ يليها خريجو كهرباء سيارات بنسبة ١٣٪ يليها خريجو قسم صيانة بنسبة ٦.٩٪ ، يليها خريجو قسم السباكة بنسبة ٦.١٪ يليها خريجي قسم كهرباء عام بنسبة ٥.٩٪ وتبلغ النسبة أدناها فى خريجو قسم طبع وتحضير بنسبة ٣.٥٪ .

وجدير بالذكر أن العجز المذكور يجب أن يؤخذ بتحفظ ، وذلك نظرا

لمبالغة الجهات فى تقدير احتياجاتها من العمالة ، وعدم أخذها بالأسس العلمية فى تقدير الاحتياجات بناء على حجم العمل الحالى والمتوقع ومعدلات أداء الأعمال نوعا وكما .

### ٣) التوزيع وفقا للقطاعات والنوع :

يوزع العاملون بالقطاع الحكومى على خمسة عشر قطاعا ، ويمثل قطاع التعليم والبحوث والشباب المرتبة الأولى حيث تبلغ نسبة العاملين بهذا القطاع ٢٦.٦٪ أى أن العاملين بهذا القطاع ربع العاملين بالدولة تقريبا . ويلى قطاع التعليم من حيث ارتفاع عدد العاملين قطاع الدفاع والأمن والعدالة بنسبة ١٦.٦٪ ، وقطاع الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية ١٢.٧٪ ، وقطاع النواوين وهى نواوين الوحدات المحلية ١٦.٨٪ .

وبذلك فإن عدد العاملين بالقطاعات الثلاثة المتقدمة بالاضافة إلى قطاع التعليم والبحوث والشباب يمثل نسبة ٦٨.٧٪ من إجمالى العاملين بالقطاع الحكومى .

وتختلف الأهمية النسبية الخاصة بكل قطاع عن الإجمالى على مستوى الجمهورية عن مثيلاتها سواء على مستوى الحكومة المركزية ، أو الحكم المحلى ، أو الهيئات العامة ، فعلى مستوى الحكومة المركزية يمثل قطاع الدفاع والأمن والعدالة المرتبة الأولى بنسبة ٢٦.٧٪ ، وعلى مستوى الحكم المحلى يمثل قطاع التعليم والبحوث والشباب المرتبة الأولى بنسبة ٤٢.٧٪ ، بينما يمثل قطاع النقل والمواصلات المرتبة الأولى بنسبة ٤٠.٦٪ على مستوى الهيئات العامة .

وقد تبين من دراسة بيانات العاملين من حيث النوع بمختلف القطاعات أن نسبة العاملات بالجهاز الحكومى قد بلغت ١٦.٤٪ على المستوى الإجمالى ، وتتفاوت هذه النسبة من قطاع إلى آخر حيث تبلغ أقصاها فى قطاع التموين والتجارة الداخلية ٣٠.٩٪ ، ثم قطاع الثقافة والاعلام بنسبة ٢٦.٦٪ ، ثم قطاع التعليم والبحوث بنسبة ٢٣.٧٪ وتبلغ النسبة أدناها فى قطاع التأمينات حيث تبلغ ٢.٩٪ .

ويتضح من دراسة هذه البيانات ارتفاع نسبة العاملات بقطاع التموين والتجارة الداخلية ، بينما تتطلب طبيعة العمل فى هذا القطاع أن تكون الغالبية العظمى من الرجال ، وخفض نسبة العاملات به إلى ٤.٥

التخصصية حيث تبلغ ٤٥ ٪ ، ٦٠ ٪ على التوالي ، ويرجع ذلك إلى أن شاغلي وظائف هذه المجموعة من حملة المؤهلات العليا ( أطباء - مهندسين - محاسبين ... الخ ) من نوى الخبرة فى عملهم مطلوبون بالدرجة الاولى ، كما ترتفع نسبة المبعوثين فى هذه المجموعة نظرا للتوسع فى المنح الدراسية الخاصة بهم .

هذا يعكس مجموعة وظائف الخدمات المعاونة ( السعاة - الفراشين ) حيث توجد أقل نسبة للإعارة ( ١٠ ٪ ) وذلك لعدم الحاجة إليهم . وتأتى الوظائف المكتبية فى المرتبة الثانية بالنسبة للإجازات الخاصة حيث تبلغ النسبة ٥٠ ٪ . وترتفع نسبة المعارين ، وكذلك الذين فى إجازات خاصة فى الكادر العام بالمقارنة مع الكادرات الخاصة حيث يحصل العاملون فى الكادرات الخاصة على أجور وحوافز أفضل من أقرانهم بالكادر العام .

وتتفاوت نسبة القائمين بالعمل والمعارين والمنتدبين من قطاع إلى آخر ، إلا أن الملاحظة التى تستلفت النظر ، أن أقل نسبة للقائمين بالعمل فى قطاع السياحة والطيران حيث تبلغ ٧٤ ٪ من جملة العاملين بهذا القطاع . وترتفع نسبة العاملين غير القائمين بالعمل فى هذا القطاع إلى إجمالى العاملين به حيث تبلغ نسبة المعارين ٧٠ ٪ ، وتبلغ نسبة الإجازات بسدون مرتب ١٦ ٪ ، وتبلغ نسبة المبعوثين ٢٠ ٪ . وهذا يدل على أن الطلب على العاملين بالقطاع المذكور أكبر منه فى أى قطاع آخر .

٦) توزيع العاملين حسب المجموعات الرئيسية للمهن : بمقارنة التوزيع النسبى لكل من إجمالى قوة العمل ، وكذلك العاملين بالقطاع الحكومى ، وفقا للمجموعات الرئيسية للمهن ، تبين وجود زيادة واضحة بالقطاع الحكومى عن إجمالى قوة العمل فى كل من أصحاب المهن الفنية والعلمية والقائمين بالأعمال الكتابية العاملين بالخدمات ، بينما تزيد إجمالى قوة العمل فى كل من العاملين بالزراعة ، وعمال الإنتاج .

٧) توزيع العاملين حسب المحافظات : يتفاوت عدد الموظفين من محافظة إلى أخرى تبعا لعدة عوامل منها عدد السكان بكل محافظة ونوعية وحجم الخدمات التى يؤديها الجهاز

أدنى حد مستطاع .

#### ٤) التوزيع وفقا للمجموعات الوظيفية :

يوزع إجمالى العاملين بالقطاع الحكومى على كادرين ، كادر عام بنسبة ٨٤ ٪ ، وكادرات خاصة بنسبة ١٥ ٪ . كما يوزع العاملون بالكادر العام على ست مجموعات وظيفية ( الوظائف العليا بنسبة ١٠ ٪ ، التخصصية بنسبة ١٥ ٪ ، الفنية بنسبة ٢٠ ٪ ، المكتبية بنسبة ١٤ ٪ ، المهنية والحرفية بنسبة ١٢ ٪ ، والخدمات المعاونة بنسبة ١٨ ٪ ) من إجمالى العاملين بالقطاع الحكومى .

ويتضح من هذا التوزيع أن أعلى نسبة من العاملين بالقطاع الحكومى ينتسبون إلى المجموعة الفنية وهم من حملة المؤهلات الثانوية الفنية ، ويأتى العاملون بمجموعة الخدمات المعاونة ( العمال غير الماهرة كالسعاة والفراشين ... الخ ) فى المرتبة الثانية ، بينما يمثل العاملون فى مجموعة الوظائف العليا المرتبة الأخيرة .

وتختلف الأهمية لكل مجموعة وظيفية فى كل من الحكومة المركزية والحكم المحلى والهيئات العامة ، فعلى مستوى الحكومة المركزية ، فإن أكبر مجموعة هى الوظائف المكتبية حيث تبلغ نسبتها ٢٤ ٪ ، ويقابل ذلك مجموعة الوظائف الفنية فى الحكم المحلى حيث تبلغ النسبة ٣٠ ٪ . وفى الهيئات العامة فإن أكبر مجموعة هى مجموعة الوظائف المهنية والحرفية حيث تبلغ ٢٤ ٪ .

ولعل أهمية المجموعات فى الجهات المختلفة ترجع إلى طبيعة العمل بها ، فعلى الحكم المحلى تزداد الحاجة إلى وظائف التنفيذ التى ينتمى شاغلوها إلى المجموعة الفنية ( معاونى الزراعة ، ومدرسى المراحل الابتدائية ... ) بينما تحتاج الهيئات العامة إلى المهنيين والحرفيين ( هيئة السكة الحديد - المطابع الأميرية - النقل العام ... الخ ) .

#### ٥) التوزيع حسب نوع الكادر :

بينما يغطى الكادر العام نصف العاملين فى الحكومة المركزية ، والنصف الآخر تشغله الكادرات الخاصة ، فإن العاملين بالحكم المحلى يكاد يغطيهم جميعا .

وترتفع نسبة الإعارة والإجازات الخاصة بالنسبة للوظائف



الحكومي بكل محافظة .

وتتصدر القاهرة قائمة المحافظات حيث تشتمل على ما يقرب من ٧٠٨ آلاف من موظفي الكادر العام في الجهاز الحكومي ، وذلك فهي تحتوى على ما يقرب من ٣٩.٤ ٪ من العمالة الحكومية ، يليها في ذلك محافظة الجيزة ٧.٨ ٪ ثم محافظة الاسكندرية ٥.٢ ٪ ثم محافظة الدقهلية ٥.١ ٪ ، وتأتى في المؤخرة أسوان بنسبة ١.٧ ٪ ثم الوادى الجديد ٠.٤ ٪ والبحر الأحمر ٠.٢ ٪ . ويرجع السبب في ارتفاع عدد العاملين بالقاهرة إلى تمركز الحكومة المركزية بها ، وكذلك الغالبية العظمى للهيئات العامة بها ، بالإضافة إلى العاملين بديوان عام المحافظة والأحياء ، ومديريات الخدمة التابعة لها .

وقد تبين من توزيع العاملين بالمحافظات مع الأخذ في الاعتبار عدد السكان في كل محافظة ، أن القاهرة في المقدمة بنسبة ١٢.٧ ٪ ، يليها الوادى الجديد بنسبة ١١.٩ ٪ ثم بورسعيد بنسبة ٧.٦ ٪ والبحر الأحمر ٦.٣ ٪ بينما تأتى في المؤخرة قنا بنسبة ٢.٢ ٪ ثم البحيرة ٢.١ ٪ والفيوم ١.٥ ٪ .

٨) تطور الأجور والمرتبات على مستوى القطاع الحكومى :

أ) التطور الإجمالى :

تزايد إجمالى اعتمادات الباب الأول بالقطاع الحكومى من حوالى ٣١١ مليون جنيه عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ حتى بلغت ١٢٦٩ مليون جنيه تقريبا عام ١٩٧٩ ونسبة تبلغ ٤٠.٨ ٪ مما كانت عليه في سنة الأساس ١٩٦٥ / ١٩٦٦ .

وفي نفس الفترة تزايدت جملة الاستخدامات ( اجمالى اعتمادات الموازنة ) من ١٢.٦ مليون جنيه عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ حتى بلغت حوالى ١٣٤٧٣ مليون جنيه في عام ١٩٧٦ ونسبة تصل إلى ١١١٧ ٪ مما كانت عليه في سنة الأساس .

ومن هذا يتضح أن نسبة التزايد في إجمالى الاستخدامات تكاد تبلغ ثلاثة أمثال نظيرتها في الباب الأول ( الأجور ) خلال نفس الفترة . ونتيجة لذلك فإن نسبة اعتمادات الباب الأول ( الأجور ) إلى إجمالى الاستخدامات قد تناقصت باستمرار خلال الفترة محل الدراسة حيث

تناقصت بصفة مستمرة من ٢٦ ٪ عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ إلى حوالى ٩ ٪ فقط عام ١٩٧٩ .

ب - تطور مستوى نصيب الفرد من الأجور النقدية وملحقاتها :

يقصد بملحقات الأجر ما يحصل عليه الفرد من مزايا عينية ونقدية ويتمثل الأجر النقدى فيما يحصل عليه الفرد من مجموعتى ( الأجور النقدية والبدلات ) ، والمزايا العينية والنقدية بجميع أنواعها . وقد بلغ متوسط الأجر النقدى وملحقاته للفرد بالقطاع الحكومى حوالى ٢٨ جنيهاً تقريباً شهرياً في ١٩٦٥ / ١٩٦٦ ، وظل هذا المتوسط ثابتاً وأحياناً كان يتناقص حتى ١٩٧٠ / ١٩٧١ ، ثم أخذ يتزايد بمعدل طفيف في السنوات التالية حتى وصل إلى حوالى ٣٢ جنيهاً شهرياً في موازنة ١٩٧٥ وتبلغ نسبة الزيادة الظاهرية في الأجر عام ١٩٧٥ حوالى ١٥ ٪ زيادة عما كانت عليه في موازنة عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ .

ولاشك أنها نسبة طفيفة إذا ما قورنت بنسبة الزيادة في الأسعار والأرقام القياسية لنفقات المعيشة خلال تلك الفترة .

وقد تزايد متوسط الأجور النقدية وملحقاتها خلال الفترة من ١٩٧٦ حتى عام ١٩٧٩ بمعدلات أكبر حيث تراوحت قيمة الزيادة الظاهرية في هذا المتوسط بين ٣ جنيهاً و ٦ جنيهاً في المتوسط الشهري من سنة لأخرى ، حتى وصل متوسط نصيب الفرد من الأجور والمرتبات إلى ٤٨ جنيهاً في نهاية الفترة ونسبة تصل إلى حوالى ١٧٢ ٪ مما كانت عليه في سنة الأساس .

ويرجع السبب في الزيادة الكبيرة خلال السنوات الأربع الأخيرة إلى ماقررت الدولة من مزايا عينية ونقدية للعاملين ، بالإضافة إلى إعانة الغلاء الأصلية والإضافية ، وغيرها من مزايا تأمينية وعلاجية للعاملين .

وحتى تبدو هذه الزيادة الظاهرية في صورتها الحقيقية لابد من مقارنتها بالزيادة التي طرأت على الأسعار خلال نفس الفترة ، وكذا الأرقام القياسية لنفقات المعيشة ، بالإضافة إلى توزيع الدخل أو الأجر على الأفراد الذين يستفيدون منه ، أى تحميله بالأعباء العائلية .

## ج) تطور متوسط نصيب الفرد بالقطاع الحكومي من الأجور النقدية وحدها :

ويبين متوسط الأجور النقدية فيما يخص الفرد من بين الوظائف الدائمة فقط خلال السنوات المالية ( ١٩٦٥ / ١٩٦٦ - ١٩٧٩ ) .

وقد بلغ متوسط الأجر للفرد ١٩.٦ جنيه شهريا ، وقد ظلت ثابتة تقريبا خلال السنوات الثلاث الأولى ثم أخذت تتزايد ببطء شديد حتى وصلت إلى ٢٢.٦ جنيه شهريا خلال موازنة ١٩٧٤ ، وبذلك يكون متوسط الأجور النقدية قد زاد خلال تسع سنوات بحوالى ٣ جنيهات فقط .

وبعد ذلك أخذ متوسط نصيب الفرد من اعتمادات الوظائف الدائمة يتزايد حتى وصل إلى ٢٢.٢ جنيه فى عام ١٩٧٩ وينسب ١٦٤.٣ ٪ مما كان عليه فى سنة الأساس ، أى أن نسبة الزيادة التى طرأت خلال الفترة كلها حوالى ٦٤ ٪ عما كانت عليه فى سنة الأساس .

وبمقارنة نسبة الزيادة التى طرأت فى متوسط الأجور وقدرها ٦٤ ٪ خلال المدة من ١٩٦٥ / ١٩٦٦ إلى ١٩٧٩ بنسبة الزيادة التى حدثت فى الرقم القياسى لنفقات المعيشة عن سلسلة من السنوات ١٩٦٦ / ١٩٦٧ إلى ١٩٨٠ وقدرها ١٦٧.٩ ٪ ، يمكن الاستنتاج أن متوسط الأجر الحقيقي قد انخفض خلال هذه المدة ، أى أن القوة الشرائية لمتوسط الأجر قد انخفضت خلال المدة المذكورة .

### التوصيات

على ضوء دراسة العمالة بالقطاع الحكومي والتي تناولت خصائصها وتطورها ، وما أظهرته من وجود فائض فى بعض التخصصات ، يقابله عجز فى تخصصات أخرى ، فقد تم اتخاذ التوصيات التى يمكن على أساسها معالجة الموقف بما يساعد الإدارة الحكومية فى النهوض بمستوى الخدمات ، وتقديمتها بآيسر السبل وأسهلها وفى أقصر وقت ممكن ، وتتلخص هذه التوصيات فى :

• أن ظاهرة التضخم فى حجم العمالة بالجهاز الحكومي ، والتي يستدل عليها من أن الزيادة النسبية فى العمالة الحكومية تساوى أربعة أضعاف الزيادة النسبية فى عدد السكان خلال الأربعة عشر عاما الأخيرة ، وكذلك مما ثبت من توزيع فائض الخريجين والمسرحين - أمر يحتاج إلى دراسة متأنية للتعرف على إذا ما كانت الزيادة المشار إليها

يقابلها زيادة فى نوع وحجم الخدمات فى مختلف الأجهزة الحكومية ، وذلك تمهيدا لتحديد الحد الأمثل الواجب توافره بالجهاز الحكومي لأداء العمل بالكفاءة والنوع المطلوب .

• أثبتت الدراسة وجود فائض بالجهاز الحكومي فى بعض المهنات والتخصصات ، بينما يوجد عجز فى تخصصات أخرى ، مما أخل بالتوازن المطلوب بين مخرجات التعليم ، وعملية التوظيف ، ويقتضى الأمر أن يكون هذا العجز والفائض مؤشرا ودليلا لرسم سياسة التعليم بمراحله المختلفة .

وسيقضى اتباع ذلك إلى التغلب على مشكلة العجز التى تسبب قصورا فى أداء الجهاز الحكومي ، وكذلك إلى التخلص من التأثيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التى تنتاب الخريجين ، نتيجة لطول الفترة بين التخرج والتوظيف .

• أثبتت الدراسة وجود فائض مستمر من خريجي بعض الكليات والمعاهد العليا مثل كلية الآثار ، والمعهد العالى الزراعى التعاونى والمعهد العالى للدراسات التعاونية ، ويستلزم ذلك دراسة الاحتياجات المستقبلية من خريجي هذه الكليات والمعاهد حتى لا يتراكم هذا الفائض ، وبسبب مشكلة بطالة ضخمة ، كما يستلزم تنشيط أجهزة التدريب لتحويل هذه التخصصات إلى تخصصات قريبة منها يحتاجها سوق العمل .

• كشفت الدراسة عن وجود عجز مستمر فى خريجي بعض الكليات والمعاهد الفنية بكامل تخصصاتها ، مثل كلية التجارة ، والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، الأمر الذى يجب أن يسترعى انتباه أجهزة التعليم ، لتغيير سياسة القبول لسد هذه الاحتياجات ، مع استمرار دراسة العجز حتى تصل إلى حد التوازن بين المقبولين والخريجين .

• أوضحت الدراسة وجود عجز فى تخصصات داخل كليات أو معاهد معينة مع وجود فائض فى تخصصات أخرى فى نفس هذه الكليات أو المعاهد ، مما يستدعى ترشيح توزيع الطلبة على التخصصات المختلفة بهذه الكليات أو المعاهد ، مع استمرار دراسة متطلبات سوق العمالة من التخصصات حتى يستمر التوازن الصحيح بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .

• اتضح من الدراسة تفاوت نسبة الإناث العاملات من قطاع إلى

آخر ، وبلغت أقصاها فى قطاع التموين والتجارة الداخلية ، وذلك بالمقارنة مع بعض القطاعات التى كان من المفروض أن تكون نسبة الإناث فيها مرتفعة مثل قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية ، الأمر الذى يدعو الى توجيه الإناث إلى نوعية التعليم التى تحقق للمرأة الإعداد السليم لتولى الوظائف التى تتفق وطبيعتها .

\* ترتب على قبول أعداد كبيرة فى بعض الكليات والمعاهد بالإضافة إلى وجود الفائض فى خريجها - انخفاض المستوى العلمى للخريجين وخاصة فى النواحى العملية والتطبيقية .

ويتطلب الأمر مواجهة هذه المشكلة بالتوسع فى إنشاء وتدعيم الورش والمعامل ، والتى يتطلب إنشاؤها وقتا طويلا ، وكذلك الاهتمام بالتعليم البيئى ، وتطوير وتعديل المناهج التعليمية وفقا لحاجات الاقتصاد .

\* أن وجود ما يقرب من ١٢,٠٠٠ من العاملين الأميين بالوظائف العمالية بالجهاز الحكومى يعتبر ظاهرة غير صحية ، خاصة وأن الغالبية العظمى منهم من صفار السن ، وفى أدنى درجات التعيين والتى يشترط عند التعيين فيها معرفة القراءة والكتابة . وأنه وإن كانت هناك محاولات قد بذلت لمحو أمية هذه الفئة بالجهاز الحكومى ، إلا أن الأمر يتطلب وضع خطة تستهدف الانتهاء من محو أميتهم فى توقيت مناسب ، مع استخدام الحوافز الإيجابية والسلبية .

\* لما كان العاملون بمجموعة وظائف الخدمات المعاونة تبلغ نسبتهم ١٨,٤ ٪ إلى إجمالى العاملين بالجهاز الحكومى ( عمال غير مهرة ) وهى نسبة مرتفعة ، لذا فإن الأمر يتطلب اتباع أسلوب التدريب التحويلى ، فى تدريبهم على المهن والحرف التى يعانى سوق العمل نقصا فيها .

وقد كان لكل من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ووزارة القوى العاملة والتدريب تجربة قد تكون ناجحة فى تدريب بعض العاملين بمجموعة الخدمات المعاونة على مهن السباكة والنجارة والكهرباء ، وقيادة السيارات وأعمال النقاشة والبياض ولكنها لم تتابع أو تقوم ويخشى عليها من عدم الاستمرار .

\* لما كان التدريب عملية مكاملة للتعليم ولها أثرها فى زيادة المهارات

واستيعاب الجديد من الخبرات العملية ، لذا فإن الأمر يتطلب الاهتمام بالتدريب الادارى ، والتخصصى فى الجهاز الحكومى مع توفير الإمكانيات التدريبية اللازمة ( مادية وبشرية ) ، وعلى الأخص الاعتمادات المالية والمدرسين ، وذلك لرفع الكفاية الانتاجية للأفراد ، وتعميق مفهوم العلاقات الإنسانية بما يؤدى إلى رفع كفاءة الجهاز الحكومى .

\* أن تحديد الاحتياجات السليمة من العمالة للجهاز الإدارى بالدولة يتطلب إنشاء ودعم وحدات تخطيط القوى العاملة بالأجهزة الحكومية لتتولى تحديد أهداف واختصاصات كل جهاز ، والهيكل التنظيمية ، وحجم العمل المتوقع حاليا ومستقبلا لكل جهاز ، ووضع معدلات الأداء لمختلف الاعمال ، ومقررات وظيفية بكل جهة يمكن على أساسها تحديد العمالة على مستوى الجهاز الإدارى للدولة ، وتحديد العمالة الزائدة به ، ووضع المقترحات الخاصة بالاستفادة منها فى جهات معينة أو عن طريق التدريب التحويلى .

ويتطلب الأمر إعطاء الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة كافة الصلاحيات التى تمكنه من الاضطلاع بمسئولية إعداد خطة العمالة على مستوى الجهاز الادارى للدولة بالاشتراك مع وحدات تخطيط القوى العاملة بالأجهزة الحكومية ، ومتابعة الانتهاء منها فى توقيت محدد حتى توجد أسس سليمة لوضع سياسة التعليم .

\* زاد متوسط الأجور بمقدار ٦٤ ٪ خلال الأربعة عشر عاما الماضية ، وهذه الزيادة لا تتكافأ مع الزيادة التى طرأت على نفقات المعيشة ١٦٧,٩ ٪ خلال نفس المدة ، وبذلك فإن متوسط الأجر الحقيقى لم يحقق أى زيادة بل انه قد انخفض خلال هذه المدة ، ويقتضى الأمر أن تعيد الدولة النظر فى هيكل الأجور الخاص بالعاملين بالجهاز الحكومى بما يتمشى مع مستوى تكاليف المعيشة بقدر المستطاع .

\* أن احتواء القاهرة على مايقرب من ٤٠ ٪ من عمالة الجهاز الحكومى مع الأخذ بسياسة اللامركزية ظاهرة تتطلب وضع حلول سريعة وحاسمة ، عن طريق تثبيت عمالة الحكومة المركزية لمدة زمنية يمكن تحديدها بالاتفاق بين الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وأجهزة الحكومة المركزية .



## الكشاف الموضوعي




## القسم الأول : التعليم الأزهرى

الصفحة	الدورة	أجهزة
		أجهزة الإعلام
١٠٥	١٤	- دور الأزهر فى محو الامية الدينية وفى تكوين الشخصية الاسلامية
		أروقة
		أروقة - الأزهر
٤١	٨	- الطلبة الوافدون الى الأزهر (رعايتهم وتنظيم شئونهم)
		الأزهر
		الأزهر - إعداد معلمين
		الأزهر - أهداف
		الأزهر - تربية اسلامية
		الأزهر - تطوير
		الأزهر - تعليم
		الأزهر - تعليم دينى
		الأزهر - تعليم الفتاة
		الأزهر - قوانين
		الأزهر - لغة عربية
		الأزهر - مراحل التعليم
		الأزهر - معاهد القراءات

الصفحة	الدورة	
		الأزهر - مؤسسات تعليمية
		الأزهر - وافدون
٣٨	٨	- إعداد معلم اللغة العربية في الأزهر وخارجه
٣٥	٧	- ترشيد سياسة التعليم في معاهد الفتيا بالأزهر
١١١	١٥	- تطوير الدراسة بمؤسسات الأزهر
١١	١	- التعليم الأزهرى
١٩	٤	- التعليم الدينى فى مراحل التعليم
٥٩	١٠	- تقويم التعليم الابتدائى الأزهرى وعلاج بعض مشكلاته
٢٤	٥	- فى شأن خطة التوسع فى قاعدة التعليم الأزهرى
		- دور الأزهر فى محو الأمية الدينية وفى تكوين الشخصية الإسلامية
١٠٥	١٤	- دور الأزهر فى نشر الثقافة الإسلامية وتحفيز القرآن الكريم
١٤	٤	- رعاية الشباب دينيا وثقافيا
٤٦	٩	- فى شأن سلم التعليم فى الأزهر
٢٢	٥	- الطلبة الوافدون إلى الأزهر (رعايتهم وتنظيم شئونهم)
٤١	٨	- حول مستقبل التعليم الأزهرى
٥١	٩	- معاهد القراءات بالأزهر
٥٤	٩	



الصفحة	الدورة	
		أمية دينية
		أمية دينية - الأزهر
		أمية دينية - دعاة
١٠٥	١٤	- دور الأزهر في محو الأمية الدينية وفي تكوين الشخصية الإسلامية
		
		تربية
		تربية - مجتمع
		تربية اجتماعية
		تربية إسلامية
		تربية ثقافية
		تربية دينية - الأزهر
		تربية دينية - الأسرة
		تربية دينية - إعداد معلمين
		تربية دينية - تدريس
		تربية دينية - جامعات
		تربية دينية - سلوكيات

الصفحة	الدورة	
		تربية دينية - مدارس
		تربية دينية - مناهج
٢١	٤	- التربية الدينية فى الجامعات
١٧	٤	- تعليم الدين والتربية الاجتماعية
١٩	٤	- التعليم الدينى فى مراحل التعليم
		- دور الأزهر فى محو الأمية الدينية وفى تكوين الشخصية الإسلامية
١٠٥	١٤	
٢٢	٤	- دور الكتاب فى التربية الدينية
٤٦	٩	- رعاية الشباب دينيا وثقافيا
		تعليم أزهري
		تعليم أزهري - إدارة
		تعليم أزهري - امتحانات
		تعليم أزهري - أهداف
		تعليم أزهري - تخطيط
		تعليم أزهري - جهود ذاتية
		تعليم أزهري - حكم محلى
		تعليم أزهري - قبول
		تعليم أزهري - مبانى

الصفحة	الدورة	
		تعليم أزهري - مراحل تعليمية
		تعليم أزهري - مناهج
		تعليم أزهري - هيئات التدريس
		تعليم جامعي
		تعليم جامعي - تراث ديني
		تعليم جامعي - ثقافة إسلامية
		تعليم ديني
		تعليم ديني - مساجد
		تعليم عالي
		تعليم عالي - تربية إسلامية
		تعليم عالي - جامعة الأزهر
		تعليم الفتاة
		تعليم الفتاة - الأزهر
		تعليم الفتاة - الأسرة
		تعليم الفتاة - علوم دينية
٣٥	٧	- ترشيد سياسة التعليم في معاهد الفتيات بالأزهر
١١١	١٥	- تطوير الدراسة بمؤسسات الأزهر

الصفحة	الدورة	
١١	١	- التعليم الأزهرى
١٧	٤	- تعليم الدين والتربية الاجتماعية
١٩	٤	- التعليم الدينى فى مراحل التعليم
		- التعليم الأزهرى والعام فى ظل اللامركزية والحكم المحلى
٢٥	٦	(دراسة مشتركة)
٥٩	١٠	- تقويم التعليم الابتدائى الأزهرى وعلاج بعض مشكلاته
٣٢	٦	- الثقافة الإسلامية لطلاب الجامعات المصرية
٨٣	١٢	- جامعة الأزهر الواقع والمشكلات
٢٤	٥	- فى شأن خطة التوسع فى قاعدة التعليم الأزهرى
١٤	٤	- دور الأزهر فى نشر الثقافة الإسلامية وتحفيظ القرآن الكريم
٤٦	٩	- رعاية الشباب دينيا وثقافيا
١٢	٣	- القبول فى كليات الأزهر ومستقبل السنة التمهيلية



ثقافة إسلامية

ثقافة إسلامية - الأزهر

ثقافة إسلامية - جامعات

الصفحة	الدورة	
		ثقافة إسلامية - مناهج
٣٢	٦	- الثقافة الإسلامية لطلاب الجامعات المصرية
		- دور الأزهر في محو الأمية الدينية وفي تكوين الشخصية الإسلامية
١٠٥	١٤	
		ج
		جامعات
		جامعات - تربية دينية
		جامعات - ثقافة إسلامية
		جامعة الأزهر
		جامعة الأزهر - إدارة
		جامعة الأزهر - امتحانات
		جامعة الأزهر - أهداف
		جامعة الأزهر - تقويم
		جامعة الأزهر - تنظيم
		جامعة الأزهر - خطط دراسية
		جامعة الأزهر - قبول الطلبة
		جامعة الأزهر - قوانين
		جامعة الأزهر - كتب التراث

الصفحة	الدورة	
		جامعة الأزهر - كتب جامعية
		جامعة الأزهر - كليات
		جامعة الأزهر - لغات أجنبية
		جامعة الأزهر - مباني
		جامعة الأزهر - مشكلات
		جامعة الأزهر - هيئات التدريس
٢٢	٤	- التربية الدينية في الجامعات
١١١	١٥	- تطوير الدراسة بمؤسسات الأزهر
٣٢	٦	- الثقافة الإسلامية لطلاب الجامعات المصرية
٨٣	١٢	- جامعة الأزهر الواقع والمشكلات
١٢٢	١٦	- سياسة تدريس اللغات الأجنبية في معاهد الأزهر وجامعته
٦٧	١١	- القبول في المعاهد الأزهرية وجامعة الأزهر
٣٧	٧	- الكتاب الأزهرى



حكم محلى

حكم محلى - تعليم أزهري

الصفحة	الدورة	حكم محلى - تعليم عام
٢٥	٦	- التعليم الأزهرى والعام فى ظل اللامركزية والحكم المحلى (دراسة مشتركة)
		
		دراسات عليا
		دراسات عليا - جامعة الأزهر
٨٣	١٢	- جامعة الأزهر الواقع والمشكلات
		دعاة - إعداد
		دعاة - تربية إسلامية
		دعاة - جامعة الأزهر
٧٥	١٢	- الدعوة وإعداد الدعاة
		- دور الأزهر فى محو الأمية الدينية وفى تكوين الشخصية
١٠٥	١٤	الإسلامية
٤٦	٩	- رعاية الشباب دينيا وثقافيا
		دعوة
		دعوة - مجالات
		دعوة إسلامية
		دعوة إسلامية - مناهج

الصفحة	الدورة	
٧٥	١٢	- الدعوة وإعداد الدعاة
		- دور الأزهر في محو الأمية الدينية وفي تكوين الشخصية الإسلامية
١٠٥	١٤	
		و
		رسالة الإسلام
		رسالة الإسلام - الأزهر
		- دور الأزهر في محو الأمية الدينية وفي تكوين الشخصية الإسلامية
١٠٥	١٤	
		س
		سنة تأهيلية
		سنة تأهيلية - مناهج
		سنة تأهيلية - هيئات التدريس
١٢	٣	- القبول في كليات الأزهر ومستقبل السنة التأهيلية





الصفحة	الدورة	
		سياسة تعليمية
٨٣	١٢	- جامعة الأزهر - الواقع والمشكلات
		ش
		شباب
		شباب - رعاية ثقافية
		شباب - رعاية دينية
٤٦	٩	- رعاية الشباب دينيا وثقافيا
		شخصية إسلامية - تكوين
		- دور الأزهر في محور الأمية الدينية وفي تكوين الشخصية
١٠٥	١٤	الإسلامية
		ط
		طلبة الأزهر - تغذية
		طلبة الأزهر - حوافز
		طلبة الأزهر - رعاية
		طلبة الأزهر - علوم دينية

الصفحة	الدورة	
		طلبة الأزهر - معاهد الإعداد
		طلبة الأزهر - نظم دراسية
١٤	٤	- دور الأزهر في نشر الثقافة الإسلامية وتحفيظ القرآن الكريم
٤١	٨	- الطلبة الوافدون الى الأزهر (رعايتهم وتنظيم شئونهم)
٦٧	١١	- القبول في المعاهد الأزهرية وجامعة الأزهر
		<b>ج</b>
		علماء الدين
		علماء الدين - تأهيل
١٤	٤	- دور الأزهر في نشر الثقافة الإسلامية وتحفيظ القرآن الكريم
		<b>د</b>
		قبول الطلبة
		قبول الطلبة - إعداد

الصفحة	الدورة	
		قبول الطلبة - معاهد أزهريه
٦٧	١١	- القبول فى المعاهد الأزهريه وجامعة الأزهر
		القرآن الكريم
		القرآن الكريم - تحفيظ
		القرآن الكريم - كتاب
		القرآن الكريم - لغة عربية
٣٠	٦	- تحفيظ القرآن الكريم والمعاهد الأزهريه
		قراءات
		قراءات - معاهد أزهريه
٥٤	٩	- معاهد القراءات بالأزهر
		كتاب
		كتاب أزهري - كتب التراث
		كتاب أزهري - وزارة الأوقاف
		كتاب جامعى



الصفحة	الدورة	كتاب دينى
٨٣	١٢	- جامعة الأزهر - الواقع والمشكلات
٢٢	٤	- دور الكتاب فى التربية الدينية
٣٧	٧	- الكتاب الأزهرى
		كليات
		كليات - جامعة الأزهر
		كليات الأزهر
		كليات الأزهر - سنة تأهيلية
		كليات الأزهر - قبول الطلبة
		كليات الأزهر - لغة عربية
		كليات الأزهر - معلمون
		كليات الأزهر - مناهج
		كليات الأزهر - هيئات التدريس
٣٨	٨	- إعداد معلم اللغة العربية فى الأزهر وخارجه
٩٠	١٣	- إعداد معلم المعاهد الأزهرية ووسائل النهوض بتدريبه
١١	١	- التعليم الأزهرى
٨٣	١٢	- جامعة الأزهر الواقع والمشكلات
٧٥	١٢	- الدعوة وإعداد الدعاة
٤٦	٩	- رعاية الشباب دينيا وثقافيا
١٢	٣	- القبول فى كليات الأزهر ومستقبل السنة التأهيلية

الصفحة	الدورة	
		
		لغات
		لغات أجنبية - تدريس
		لغات أجنبية - جامعة الأزهر
		لغات أجنبية - معاهد الأزهر
		لغة عربية - الأزهر
		لغة عربية - خطابة
		لغة عربية - معلمون
		لغة عربية - وسائل الاعلام
٣٨	٨	- إعداد معلم اللغة العربية في الأزهر وخارجه
١٢٢	١٦	- سياسة تدريس اللغات الأجنبية في معاهد الأزهر وجامعته
٢٤	٥	- في شأن خطة التوسع في قاعدة التعليم الأزهرى
٣٧	٧	- الكتاب الأزهرى
		
		مبانى
		مبانى - جامعة الأزهر
		مبانى - معاهد أزهرية

الصفحة	الدورة	
		مباني - معاهد القراءات
٨٣	١٢	- جامعة الأزهر الواقع والمشكلات
٩٩	١٣	- مباني المعاهد الأزهرية ومنشأتها
		مراحل تعليمية
		مراحل تعليمية - تحفيظ القرآن الكريم
		مراحل تعليمية - قبول
		مراحل تعليمية - كتب التراث
		مراحل تعليمية - مناهج
		مراحل تعليمية - هيئات التدريس
١١	١	- التعليم الأزهرى
٢٤	٥	- فى شأن خطة التوسع فى قاعدة التعليم الأزهرى
١٤	٤	- دور الأزهر فى نشر الثقافة الإسلامية وتحفيظ القرآن الكريم
٢٢	٥	- فى شأن سلم التعليم فى الأزهر
٣٧	٧	- الكتاب الأزهرى
		معاهد أزهرية
		معاهد أزهرية - إعداد المعلمين
		معاهد أزهرية - تحفيظ القرآن الكريم
		معاهد أزهرية - تخطيط

الصفحة	الدورة	
		معاهد أزهريّة - تدريس
		معاهد أزهريّة - قبول الطلبة
		معاهد أزهريّة - قوانين
		معاهد أزهريّة - لغات أجنبية
		معاهد أزهريّة - مبانى
		معاهد أزهريّة - مغتربون
		معاهد الفتيا
		معاهد القراءات
٩٠	١٣	- إعداد معلم المعاهد الأزهريّة ووسائل النهوض بتدريبه
٣٠	٦	- تحفيظ القرآن الكريم والمعاهد الأزهريّة
١٢٢	١٦	- سياسة تدريس اللغات الأجنبية في معاهد الأزهر وجامعته
٣٥	٧	- ترشيد سياسة التعليم في معاهد الفتيا بالأزهر
١١١	١٥	- تطوير الدراسة بمؤسسات الأزهر
١٩	٤	- التعليم الدينى في مراحل التعليم
٢٤	٥	- في شأن خطة التوسع في قاعدة التعليم الأزهري
١٤	٤	- دور الأزهر في نشر الثقافة الإسلامية وتحفيظ القرآن الكريم

الصفحة	الدورة	
٢٢	٥	- فى شأن سلم التعليم فى الأزهر
٦٧	١١	- القبول فى المعاهد الأزهرية وجامعة الأزهر
٩٩	١٣	- مبانى المعاهد الأزهرية ومنشأتها
٥١	٩	- حول مستقبل التعليم الأزهرى
٥٤	٩	- معاهد القراءات بالأزهر
		معلمون
		معلمون - إحصائيات
		معلمون - إعداد
		معلمون - تدريب
		معلمون - كليات الأزهر
		معلمون - لغات أجنبية
		معلمون - لغة عربية
		معلمون - معاهد أزهرية
		معلمون - معوقات
٢٨	٨	- إعداد معلم اللغة العربية فى الأزهر وخارجه
٩٠	١٣	- إعداد معلم المعاهد الأزهرية ووسائل النهوض بتدريبه
١٢٢	١٦	- سياسة تدريس اللغات الأجنبية فى معاهد الأزهر وجامعته



الصفحة	الدورة	ن
		نظم القبول
		نظم القبول - جامعة الأزهر
		نظم التقويم
		نظم التقويم - امتحانات
		نظم التقويم - جامعة الأزهر
٨٣	١٢	- جامعة الأزهر الواقع والمشكلات
		هـ
		هيئات التدريس
		هيئات التدريس - جامعة الأزهر
		هيئات التدريس - عجز
		هيئات التدريس - معاهد أزهريه
٨٣	١٢	- جامعة الأزهر الواقع والمشكلات

## القسم الثانى : البحث العلمى والتكنولوجيا

الصفحة	الدورة	
		آفات
		آفات - مكافحة
١٥٢	٤	- دور البحث العلمى فى التنمية الزراعية
		ابتكار
		ابتكار - تنمية
		ابتكار - قدرات
٢٤٩	١٤	- العلوم والتكنولوجيات الحديثة والمستحدثات
		اتخاذ القرارات
		اتخاذ القرارات - علماء
٢٣٧	١٢	- دور العلم والعلماء فى التمهيد لاتخاذ القرار
		أجهزة
		أجهزة الإعلام - تثقيف علمى
		أجهزة علمية - استيراد
		أجهزة علمية - تصنيع
		أجهزة علمية - تكلفة
١٧٥	٧	- تطوير المناخ العلمى وتنميته
٢٢٨	١١	- سياسة توفير الاحتياجات من الأجهزة العلمية

الصفحة	الدورة	أراضى
		أراضى جديدة
		أراضى زراعية - تجريف
		أراضى زراعية - تعداد السكان
		أراضى زراعية - توزيع محصولى
١٥٢	٤	- دور البحث العلمى فى التنمية الزراعية
		استراتيجيات
		استراتيجيات - بحوث علمية
١٥٠	٤	- استراتيجية البحث العلمى فى المرحلة القادمة
		إعلام
		إعلام - كليات علمية
		إعلام علمى
		إعلام علمى - تخطيط
١٨٨	٨	- حول اقامة نظام قومى للإعلام والتوثيق العلمى
		اقتصاد قومى
٢٥٣	١٤	- القصور فى الاستفادة من دراسات الهيئات العلمية
		أكاديميات
		أكاديمية البحث العلمى

الصفحة	الدورة	
١٦٤	٥	- دور البحث العلمى فى التعليم العام
		أمان
		أمان - إشعاعات
		أمان - بيولوجيا
		أمان - تعدين
		أمان - طب
		أمان - كيمياء
٢٥٩	١٦	- توفير الأمان فى أنشطة البحث العلمى والتكنولوجيا
		إنتاج
		إنتاج حيوانى - تكنولوجيا حيوية
		إنتاج زراعى - تطوير
		إنتاج زراعى - تكاليف
		إنتاج زراعى - تكنولوجيا حيوية
		إنتاج صناعى - تكنولوجيا حيوية
		إنتاج الطاقة
٢٦٢	١٧	- التكنولوجيا الحيوية ودورها فى التنمية
٢٤٠	١٣	- دور البحث العلمى فى إنتاج الطاقة واستخدامها
١٥٢	٤	- دور البحث العلمى فى التنمية الزراعية

الصفحة	الدورة	
		الانسان
		الانسان - بحوث علمية
		الانسان - تلوث بيئي
		الانسان - ثروات طبيعية
١٦٤	٥	- دور البحث العلمى فى التعليم العام
٢٠٤	٩	- دور العلماء والباحثين فى المحافظة على البيئة
		أنشطة
		أنشطة إعلامية
		أنشطة علمية
		أنشطة علمية - أمان
		أنشطة علمية - تنمية اجتماعية
		أنشطة علمية - تنمية اقتصادية
		أنشطة علمية - عاملون
٢٥٩	١٦	- توفير الأمان فى أنشطة البحث العلمى والتكنولوجيا
١٤٣	٢	- السياسة العلمية وعناصرها
١٤٠	١	- مبادئ واعتبارات عامة فى البحث العلمى والتكنولوجيا

الصفحة	الدورة	
		انفتاح اقتصادى
		انفتاح علمى
٢١٠	٩	- العلاقات العلمية الخارجية
		
		باحثون
		باحثون - إعداد
		باحثون - بيئة
		باحثون - مستوى المعيشة
		باحثون - مواصفات
١٧٥	٧	- تطوير المناخ العلمى وتنميته
٢٣٥	١١	- دور التعليم فى اعداد الباحثين
٢٠٤	٩	- دور العلماء والباحثين فى المحافظة على البيئة
		بتترول
		بتترول - طاقة
٢٤٠	١٣	- دور البحث العلمى فى انتاج الطاقة واستخدامها
		بحوث
		بحوث البناء - تطبيق

الصفحة	الدورة
	بحوث البيئة - برامج قومية
	بحوث تربوية - كليات التربية
	بحوث تربوية - المركز القومي للبحوث التربوية
	بحوث تربوية - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية
	بحوث تربوية - مشاكل
	بحوث تربوية - معهد التخطيط القومي
	بحوث تربوية - مؤسسات
	بحوث جامعية - انتاج زراعى
	بحوث جامعية - انتاج صناعى
	بحوث زراعية
	بحوث صناعية
	بحوث علمية
	بحوث علمية - إمكانات معملية
	بحوث علمية - انفتاح اقتصادى
	بحوث علمية - تخطيط
	بحوث علمية - تكنولوجيا
	بحوث علمية - تنمية

الصفحة	الدورة	
		بحوث علمية - تنمية إدارية
		بحوث علمية - توسع زراعى
		بحوث علمية - توفير الغذاء
		بحوث علمية - ثروات طبيعية
		بحوث علمية - جمعيات علمية
		بحوث علمية - متابعة
		بحوث علمية - مشاكل التطبيق
		بحوث علمية - معلومات
		بحوث علمية - معوقات
		بحوث علمية - موارد بشرية
		بحوث علمية - هجرة العقول
		بحوث علمية - هيئات دولية
		بحوث النقل
١٥٠	٤	- استراتيجيات البحث العلمى فى المرحلة القادمة
		- التنسيق والتكامل بين هيئات البحث العلمى ووحداته
١٦٧	٥	فى الجامعات ومراكز البحوث
١٤٧	٣	- تنشيط البحوث العلمية وربطها بالانتاج
٢٠٤	٩	- دور العلماء والباحثين فى المحافظة على البيئة
٢٢٤	١٠	- سياسة خدمات المعلومات



الصفحة	الدورة	
٢١٩	١٠	- سياسة نقل نتائج البحوث الى حيز التطبيق
٢٤٩	١٤	- العلوم والتكنولوجيات الحديثة والمستعدنة
		بعثات علمية
٢٤٩	١٤	- العلوم والتكنولوجيات الحديثة والمستعدنة
		بيئة
		بيئة - إسكان
		بيئة - الانسان
		بيئة - تكنولوجيا
		بيئة - تلوث
١٥٩	٤	- دور البحث العلمى فى الصناعة والتكنولوجيا
٢٠٤	٩	- دور العلماء والباحثين فى المحافظة على البيئة
		بيوجاز
		بيوجاز - طاقة
٢٤٠	١٣	- دور البحث العلمى فى انتاج الطاقة واستخدامها
		ت
		تحديث علمى
		تحديث علمى - وسائل

الصفحة	الدورة	
٢٤٩	١٤	- العلم والتكنولوجيات الحديثة والمستحدثة تربية ثقافية
٢٥٣	١٤	- القصور في الاستفادة من دراسات الهيئات العلمية تشديد وبناء تشديد وبناء - استثمارات تشديد وبناء - عمالة ماهرة تشديد وبناء - مياه جوفية
١٧٤	٦	- دور البحث العلمي في التشديد والبناء تعاون علمي
٢١٠	٩	- العلاقات العلمية الخارجية تعليم تعليم - باحثون تعليم - بحث علمي تعليم - تخطيط تعليم - فاقد تعليم - مناهج
١٣٩	١	- الأوضاع الراهنة في التعليم والبحث العلمي

الصفحة	الدورة	
١٧٥	٧	- تطوير المناخ العلمى وتنميته
١٦٤	٥	- دور البحث العلمى فى التعليم العام
٢٣٥	١١	- دور التعليم فى اعداد الباحثين
		تكنولوجيا
		تكنولوجيا - اختيار
		تكنولوجيا - ارتقاء
		تكنولوجيا - تخصصات علمية
		تكنولوجيا - تخطيط
		تكنولوجيا - خامات محلية
		تكنولوجيا - صناعة
		تكنولوجيا - طرق
		تكنولوجيا - كوريا الجنوبية
		تكنولوجيا الإنتاج
		تكنولوجيا البيوجاز
		تكنولوجيا حديثة
		تكنولوجيا حيوية

الصفحة	الدورة	
		تكنولوجيا حيوية - إنجازات
		تكنولوجيا حيوية - تنمية
		تكنولوجيا حيوية - مجالات
١٥٠	٤	- استراتيجية البحث العلمى فى المرحلة القادمة
١٣٩	١	- الأوضاع الراهنة فى التعليم والبحث العلمى
٢٦٢	١٧	- التكنولوجيا الحيوية ودورها فى التنمية
٢٤٠	١٣	- دور البحث العلمى فى انتاج الطاقة واستخدامها
١٥٩	٤	- دور البحث العلمى فى الصناعة والتكنولوجيا
١٤٢	٢	- السياسة العلمية وعناصرها
٢٤٩	١٤	- العلوم والتكنولوجيات الحديثة والمستحدثه
١٩٥	٨	- نقل التكنولوجيا
		تنمية
		تنمية اجتماعية
		تنمية اقتصادية
		تنمية زراعية
١٥٢	٤	- دور البحث العلمى فى التنمية الزراعية
١٦٩	٦	- دور العلماء فى التخطيط القومى والاقليمى

الصفحة	الدورة	توثيق - كليات علمية
		توثيق علمي
١٨٨	٨	- حول اقامة نظام قومي للاعلام والتوثيق العلمى
		ث
		ثروات طبيعية
		ثروات طبيعية - الانسان
		ثروات طبيعية - بحوث علمية
		ثروات طبيعية - تنمية
١٥٠	٤	- استراتيجىة البحث العلمى فى المرحلة القادمة
		ج
		جامعات
		جامعات - إعداد باحثين
		جامعات - بحوث اكاديمية
		جامعات - بحوث علمية
		- التنسيق والتكامل بين هيئات البحث العلمى ووحداته فى
١٦٧	٥	الجامعات ومراكز البحوث


الصفحة	الدورة	
١٤٧	٣	- تنشيط البحوث العلمية وربطها بالانتاج
٢٣٥	١١	- دور التعليم فى اعداد الباحثين
		جمعيات علمية
		جمعيات علمية - إنجازات
		جمعيات علمية - بحوث علمية
		جمعيات علمية - بيئة
		جمعيات علمية - كليات
		جمعيات علمية - معوقات
١٧٥	٧	- تطوير المناخ العلمى وتنميته
١٨٣	٨	- دور الجمعيات العلمية فى تنشيط البحث العلمى
٢٠٤	٩	- دور العلماء والباحثين فى المحافظة على البيئة



خدمات

خدمات طبية

خدمات المعلومات



الصفحة	الدورة	
٢٢٤	١٠	- سياسة خدمات المعلومات
٢٦٢	١٧	- التكنولوجيا الحيوية ودورها فى التنمية
		
		دراسات - هيئات علمية
		دراسات الجدوى
		دراسات الجدوى - استثمار
		دراسات الجدوى - باحثون
		دراسات الجدوى - بيوت الخبرة
		دراسات الجدوى - علماء
		- دور العلماء والباحثين فى دراسات الجدوى للمشروعات
٢٠٢	٨	الاستثمارية
٢٥٣	١٤	- القصور فى الاستفادة من دراسات الهيئات العلمية
		دول نامية - تخطيط
١٦٩	٦	- دور العلماء فى التخطيط القومى والاقليمى

الصفحة	الدورة	
		س
		ساعات دراسية
		ساعات دراسية - فاقد
		سياسات علمية
		سياسات علمية - امكانات
		سياسات علمية - بحوث علمية
		سياسات علمية - تخطيط قومي
		سياسات علمية - قوى بشرية
١٤٣	٢	- السياسة العلمية وعناصرها
١٤٠	١	- مبادئ واعتبارات عامة في البحث العلمي والتكنولوجيا
		ش
		شبكات المعلومات
٢٢٤	١٠	- سياسة خدمات المعلومات



الصفحة	الدورة	
		من
		صناعة
		صناعة - طاقات إنتاجية
		صناعة - مشاكل
١٥٩	٤	- دور البحث العلمى فى الصناعة والتكنولوجيا
		ط
		طاقة
		طاقة - استخدام
		طاقة - انتاج
		طاقة - بترول
		طاقة - بحوث علمية
		طاقة - ترشيد
		طاقة شمسية

الصفحة	الدورة	
		طاقة كهربائية
		طاقة نووية
		طاقة هيدروليكية
٢٤٠	١٣	- دور البحث العلمى فى انتاج الطاقة واستخدامها
		ع
		علاقات علمية
		علاقات علمية - بحوث علمية
		علاقات علمية - مبعوثون
٢١٠	٩	- العلاقات العلمية الخارجية
		علماء
		علماء - بيئة
		علماء - تخطيط اقليمى
		علماء - تخطيط قومى

الصفحة	الدورة	
٢٠٤	٩	- دور العلماء والباحثين فى المحافظة على البيئة
١٦٩	٦	- دور العلماء فى التخطيط القومى والاقليمى
		علوم حديثة
		علوم حديثة - منجزات
٢٤٩	١٤	- العلوم والتكنولوجيات الحديثة والمستحدثة
		
		غاز طبيعى
		غاز طبيعى - انتاج محلى
		غاز طبيعى - طاقة
٢٤٠	١٣	- دور البحث العلمى فى انتاج الطاقة واستخدامها
		
		فحم
		فحم - انتاج محلى

الصفحة	الدورة	
		فحم - طاقة
٢٤٠	١٣	- دور البحث العلمى فى انتاج الطاقة واستخدامها
		ق
		قدرات ابتكارية
		قدرات ابتكارية - بحوث علمية
		قدرات ابتكارية - تنمية
٢٤٩	١٤	- العلوم والتكنولوجيات الحديثة والمستحدث
		قرارات
٢٣٧	١٢	- دور العلم والعلماء فى التمهيد لاتخاذ القرار
		قضايا البيئة
		قضايا البيئة - علماء
٢٠٤	٩	- دور العلماء والباحثين فى المحافظة على البيئة
		قطاعات صناعية
		قيادات صناعية



الصفحة	الدورة	
١٥٩	٤	- دور البحث العلمى فى الصناعة والتكنولوجيا
٢٥٣	١٤	- القصور فى الاستفادة من دراسات الهيئات العلمية
		<b>ك</b>
		كتاب مدرسى
		كتاب مدرسى - فاقد
		كليات التربية
		كليات التربية - بحوث تربوية
		كليات التربية - بحوث علمية
١٦٤	٥	- دور البحث العلمى فى التعليم العام
٢١٣	١٠	- مشكلات البحث التربوى
		كوادر فنية
٢٥٣	١٤	- القصور فى الاستفادة من دراسات الهيئات العلمية
		كيماويات
		كيماويات - استيراد
		كيماويات - انتاج محلى
		كيماويات معملية
٢٢٨	١١	- سياسة توفير الاحتياجات من الأجهزة العلمية


الصفحة	الدورة	
		٣
		مبانى - تطوير
		مبانى مدرسية
١٧٤	٦	- دور البحث العلمى فى التشييد والبناء
		مجانية التعليم
١٣٩	١	- الارضاع الراهنة فى التعليم والبحث العلمى
		مجتمع
		مجتمع - خدمات بحثية
		مجتمع - خدمات علمية
١٧٥	٧	- تطوير المناخ العلمى وتنميته
٢٤٩	١٤	- العلوم والتكنولوجيات الحديثة والمستحدثة
		المجلس الأعلى للطاقة
٢٤٠	١٣	- دور البحث العلمى فى انتاج الطاقة واستخدامها
		مراكز الاعلام
		مراكز البحوث
١٦٧	٥	- التنسيق والتكامل بين هيئات البحث العلمى ووحداته فى
		الجامعات ومراكز البحوث

الصفحة	الدورة	
١٤٧	٣	- تنشيط البحوث العلمية وربطها بالانتاج
١٨٨	٨	- حول اقامة نظام قومي للاعلام والتوثيق العلمى
		مراحل تعليمية
		مرحلة ابتدائية
		مرحلة إعدادية
		مراكز بحثية
		مراكز بحثية - براءات الاختراع
		مراكز بحثية - تطوير
١٨٨	٨	- حول اقامة نظام قومي للاعلام والتوثيق العلمى
١٦٤	٥	- دور البحث العلمى فى التعليم العام
		مستويات انتاجية
		مستويات انتاجية - رقابة
٢٥٣	١٤	- القصور فى الاستفادة من دراسات الهيئات العلمية
		مصر
		مصر - تخطيط اقليمى

الصفحة	الدورة	
		مصر - تخطيط قومي
		مصر - طاقة
٢٤٠	١٣	- نور البحث العلمى فى انتاج الطاقة واستخدامها
١٦٩	٦	- نور العلماء فى التخطيط القومى والاقليمى
		معلومات
		معلومات - تحليل
		معلومات - مصادر
		معلومات - نظام قومى
٢٢٤	١٠	- سياسة خدمات المعلومات
		مكتبات علمية
١٨٨	٨	- حول اقامة نظام قومى للاعلام والتوثيق العلمى
		ميكنة زراعية
		ميكنة زراعية - تركيب محصولى
١٥٢	٤	- نور البحث العلمى فى التنمية الزراعية



الصفحة	الدورة	
		
		نظم تعليمية
		نظم تعليمية - باحثون
٢٣٥	١١	- دور التعليم في إعداد الباحثين
		نقل التكنولوجيا
		نقل التكنولوجيا - تخطيط
		نقل التكنولوجيا - دول نامية
١٩٥	٨	- نقل التكنولوجيا
		
		هندسة وراثية
		هندسية وراثية - انجازات
		هندسة وراثية - بحوث
		هندسة وراثية - مجالات
٢٦٢	١٧	- التكنولوجيا الحيوية ودورها في التنمية

الصفحة	الدورة	هيئات
		هيئات التدريس
		هيئات علمية - دراسات
		هيئات علمية - معوقات
٢٥٣	١٤	- القصور في الاستفادة من دراسات الهيئات العلمية
		
		وحدات بحثية
		وحدات بحثية - باحثون
		وحدات بحثية - مؤسسات
١٤٧	٣	- تنشيط البحوث العلمية والتنسيق بينها وربطها بالانتاج

### القسم الثالث : محو الأمية وتعليم الكبار

الصفحة	الدورة	
		إذاعة وتلفزيون
		إذاعة وتلفزيون - محو الأمية
		إذاعة وتلفزيون - مشكلات الأمية
٣٥٩	١٧	- الحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار في عقد التسعينات
٢٨٧	٣	- دور الإذاعة والتلفزيون في علاج مشكلات الأمية
		استيعاب
		استيعاب - طلبة
٢٦٩	١	- مبادئ واعتبارات في محو الأمية وتعليم الكبار
		أمية
		أمية - تعليم نظامي
		أمية - تنمية اجتماعية
		أمية - تنمية اقتصادية
		أمية - تنمية ريفية
		أمية - مشكلة الارتداد
		- سياسة ربط محو الأمية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية
٣٤٠	١٠	ورفع الانتاجية
٢٩٢	٤	- مشكلة الارتداد الى الأمية

الصفحة	الدورة	ت
٢٧٨	٣	<p>تخطيط تربوى</p> <p>تخطيط تربوى - برامج تعليم الكبار</p> <p>- برامج تعليم الكبار فى مصر</p> <p>تعليم</p> <p>تعليم - تسرب</p> <p>تعليم - تنمية ريفية</p> <p>تعليم الصغار</p> <p>تعليم عام</p> <p>تعليم الكبار</p> <p>تعليم الكبار - إدارة</p> <p>تعليم الكبار - إعداد معلم</p> <p>تعليم الكبار - برامج</p> <p>تعليم الكبار - تخطيط</p> <p>تعليم الكبار - تدريب</p> <p>تعليم الكبار - تشريعات</p> <p>تعليم الكبار - تعليم موازى</p> <p>تعليم الكبار - تمويل</p> <p>تعليم الكبار - دعم</p>

الصفحة	الدورة	
		تعليم الكبار - متابعة وتقويم
		تعليم الكبار - مؤسسات
		تعليم بالمراسلة
٢٨٦	٣	- إعداد المعلمين للعمل في محو الأمية وتعليم الكبار
٢٧٨	٣	- برامج تعليم الكبار في مصر
٢٥٩	١٧	- الحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار في عقد التسعينات
		- سياسة ربط محو الأمية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية
٣٤٠	١٠	ورفع الانتاجية
٢٦٩	١	- مبادئ واعتبارات في محو الأمية وتعليم الكبار
		- مشروع مقترح بشأن محو أمية الصغار الذين تخلفوا عن
٢٧٠	١	ركب التعليم
٣٣٢	٩	- نحو سياسة مستقبلية لتعليم الكبار



جامعات

جامعة الثقافة الحرة

الصفحة	الدورة	
		جامعة شعبية
		جامعة شعبية - تعليم الكبار
		جامعة شعبية - وسائل إيضاح
٢٧٨	٢	- برامج تعليم الكبار في مصر
		هن
		صغار السن
		صغار السن - محو الأمية
		- مشروع مقترح بشأن محو أمية الصغار الذين تخلفوا عن
٢٧٠	١	ركب التعليم
		ق
		قصور الثقافة
٢٧٨	٢	- برامج تعليم الكبار في مصر

الصفحة	الدورة	ك
		كتاتيب
		- مشروع مقترح بشأن محو أمية الصغار الذين تخلفوا عن ركب التعليم
٢٧٠	١	
		م
		محور الأمية
		محور الأمية - أحجام
		محور الأمية - إشراف ومتابعة
		محور الأمية - إطار تنظيمي
		محور الأمية - إعداد المعلمين
		محور الأمية - امتحانات
		محور الأمية - أهداف
		محور الأمية - تجارب ميدانية
		محور الأمية - تخطيط
		محور الأمية - تسرب الدارسين

الصفحة	الدورة
	محو الأمية - تشريعات
	محو الأمية - تعليم الصغار
	محو الأمية - تعليم نظامي
	محو الأمية - تكاليف
	محو الأمية - تنمية
	محو الأمية - حملات قومية
	محو الأمية - حوافز
	محو الأمية - دول نامية
	محو الأمية - فئات
	محو الأمية - قوات مسلحة
	محو الأمية - كتب ومناهج
	محو الأمية - محليات
	محو الأمية - مرحلة ابتدائية
	محو الأمية - مرحلة ما قبل التجنيد
	محو الأمية - مشاكل
	محو الأمية - مكاتب
	محو الأمية - وسائل إعلام



الصفحة	الدورة	
٢٨٦	٣	- أعداد المعلمين للعمل في محو الأمية وتعليم الكبار
٣١٩	٧	- دروس مستفادة من تجارب محو الأمية في الدول النامية
٣٥٤	١٢	- تحديث تشريعات محو الأمية
٣٠٣	٥	- تقويم تجربة محو الأمية بقرية ترسا
٣٥٩	١٧	- الحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار في عقد التسعينات
		- خطة اعلامية للدعوة لمحو الأمية على المستويين المركزي والمحلى
٣٢٥	٨	- خطة مقترحة لمحو أمية الذكور من سن السادسة حتى نهاية
٣١٦	٧	مرحلة التجنيد
٢٨٧	٣	- دور الاذاعة والتلفزيون في علاج مشكلات الأمية
٣٤٧	١١	- دور المحليات في محو الأمية
		- سياسة ربط محو الأمية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية
٣٤٠	١٠	ورفع الانتاجية
٢٦٩	١	- مبادئ واعتبارات في محو الأمية وتعليم الكبار
		- مشروع مقترح بشأن محو أمية الصغار الذين تخلفوا عن
٢٧٠	١	ركب التعليم
٣١٠	٦	- مشروع حملة قومية لمحو الأمية
٢٩٢	٤	- مشكلة الارتداد الى الأمية

الصفحة	الدورة	
٣٣٢	٩	- نحو سياسة مستقبلية لتعليم الكبار
		- وسائل دفع المواطنين الأمين الى استغلال الفرص المتاحة
٢٨٨	٤	لحواميتهم
		مدرسة الفصل الواحد
		مدرسة الفصل الواحد - تقويم
		مدرسة الفصل الواحد - طرق التدريس
٢٩٤	٥	- تقويم نتائج توصية المجلس عن مدرسة الفصل الواحد
		- مشروع مقترح بشأن حوامية الضغار الذين تخلفوا عن
٢٧٠	١	ركب التعليم
		معاهد تحفيظ القرآن
		- مشروع مقترح بشأن حوامية الضغار الذين تخلفوا عن
٢٧٠	١	ركب التعليم

## القسم الرابع : القوى العاملة

الصفحة	الدورة	
		<b>1</b>
		استراتيجيات
		استراتيجيات - قوى عاملة
٣٨٠	٣	- استراتيجية إعداد الفنيين حتى عام ٢٠٠٠
٣٨٤	٣	- إعداد الفنيين على مستويات العمالة المختلفة
		<b>٢</b>
		تخطيط تعليمي
		تخطيط تعليمي - قوى عاملة
		تخطيط تعليمي - مجتمع
		- استكمال تعليم وتدريب المتخلفين والمتسربين من المرحلتين
٣٧٩	٢	الابتدائية والاعدادية
٣٧٥	١	- مبادئ واعتبارات في تخطيط القوى العاملة
		تعليم ابتدائي - استيعاب
		تعليم ابتدائي - تسرب


الصفحة	الدورة	
٣٧٩	٢	<p>- استكمال تعليم وتدريب المتخلفين والمتسربين من المرحلتين الابتدائية والاعدادية</p> <p>حكم محلى</p> <p>حكم محلى - أجهزة التدريب</p> <p>حكم محلى - عمالة</p> <p>- استكمال تعليم وتدريب المتخلفين والمتسربين من المرحلتين الابتدائية والاعدادية</p>
٣٧٩	٢	<p>حكم محلى</p> <p>حكم محلى - أجهزة التدريب</p> <p>حكم محلى - عمالة</p> <p>- استكمال تعليم وتدريب المتخلفين والمتسربين من المرحلتين الابتدائية والاعدادية</p>
		<p>حكم محلى</p> <p>حكم محلى - أجهزة التدريب</p> <p>حكم محلى - عمالة</p> <p>- استكمال تعليم وتدريب المتخلفين والمتسربين من المرحلتين الابتدائية والاعدادية</p>

الصفحة	الدورة	
		<b>عمالة فنية - نقص</b>
٣٨٢	٣	- إنشاء هيئة لشئون العمالة المصرية بالخارج
٣٩٧	٦	- العمالة فى منشآت القطاع الخاص
٤٠٢	٨	- العمالة فى القطاع الحكومى
٣٩١	٦	- العمالة فى القطاع العام
٣٧٥	١	- مبادئ واعتبارات فى تخطيط القوى العاملة
		<b>فنيون</b>
		<b>فنيون - إعداد</b>
		<b>فنيون - تخطيط</b>
		<b>فنيون - مستويات</b>
٣٨٠	٣	- استراتيجية إعداد الفنيين حتى عام ٢٠٠٠
٣٨٤	٣	- اعداد الفنيين على مستويات العمالة المختلفة

الصفحة	الدورة	ق
		قطاعات
		قطاع حكومي - قوى عاملة
		قطاع خاص - قوى عاملة
		قطاع عام - قوى عاملة
٤٠٢	٨	- العمالة في القطاع الحكومي
		قوات مسلحة - تدريب
		قوات مسلحة - قوى عاملة
٣٧٥	١	- مبادئ واعتبارات في تخطيط القوى العاملة
		قوى عاملة
		قوى عاملة - احتياجات
		قوى عاملة - إعداد
		قوى عاملة - تخطيط
		قوى عاملة - تصنيف

الصفحة	الدورة	
		قوى عاملة - تنمية
		قوى عاملة - دول عربية
		قوى عاملة - فنيون
		قوى عاملة - قطاع حكومي
		قوى عاملة - قطاع خاص
		قوى عاملة - قطاع عام
		قوى عاملة - مشاكل
		- استكمال تعليم وتدريب المتخلفين والمتسربين من المرحلتين
٣٧٩	٢	الابتدائية والاعدادية
٣٨٤	٣	- إعداد الفنيين على مستويات العمالة المختلفة
٤٠٢	٨	- العمالة في القطاع الحكومي
٣٩٧	٦	- العمالة في منشآت القطاع الخاص
٣٩١	٦	- العمالة في القطاع العام
٣٧٥	١	- مبادئ واعتبارات في تخطيط القوى العاملة
		متخلفون - تدريب
		متسربون - تدريب
		- استكمال تعليم وتدريب المتخلفين والمتسربين من المرحلتين
٣٧٩	٢	الابتدائية والاعدادية



الصفحة	الدورة	
		مرحلة ابتدائية - استيعاب
		- استكمال تعليم وتدريب المتخلفين والمتسربين من المرحلتين
٢٧٩	٢	الابتدائية والاعدادية
		
		هيئات التدريس
		هيئات التدريس - إعداد
٢٧٥	١	- مبادئ واعتبارات في تخطيط القوى العاملة



## المحتوى



الصفحة	تقديم
٣	١- التعليم الأزهرى الدورة الأولى ١٩٧٤
١١	التعليم الأزهرى الدورة الثالثة ١٩٧٥ - ١٩٧٦
١٢	القبول فى كليات الأزهر ومستقبل السنة التأهيلية الدورة الرابعة ١٩٧٦ - ١٩٧٧
١٤	دور الأزهر فى نشر الثقافة الاسلاميه وتحفيظ القرآن الكريم
١٧	تعليم الدين والتربية الاجتماعية
١٩	التعليم الدينى فى مراحل التعليم
٢١	التربية الدينية فى الجامعات
٢٢	دور الكتاب فى التربية الدينية الدورة الخامسة ١٩٧٧ - ١٩٧٨
٢٢	فى شأن سلم التعليم فى الأزهر
٢٤	فى شأن خطة التوسع فى قاعدة التعليم الأزهرى الدورة السادسة ١٩٧٨ - ١٩٧٩
٢٥	التعليم الأزهرى والعام فى ظل اللامركزية والحكم المحلى (دراسة مشتركة)
٣٠	تحفيظ القرآن الكريم والمعاهد الأزهرية
٣٢	الثقافة الاسلامية لطلاب الجامعات المصرية الدورة السابعة ١٩٧٩ - ١٩٨٠
٣٥	ترشيد سياسة التعليم فى معاهد الفتيات بالأزهر
٣٧	الكتاب الأزهرى

	الدورة الثامنة ١٩٨٠ - ١٩٨١
٣٨	إعداد معلم اللغة العربية في الأزهر وخارجه
٤١	الطلبة الوافدون إلى الأزهر (رعايتهم وتنظيم شئونهم)
	الدورة التاسعة ١٩٨١ - ١٩٨٢
٤٦	رعاية الشباب دينيا وثقافيا
٥١	حول مستقبل التعليم الأزهرى
٥٤	معاهد القراءات بالأزهر
	الدورة العاشرة ١٩٨٢ - ١٩٨٣
٥٩	تقويم التعليم الابتدائى الأزهرى وعلاج بعض مشكلاته
	الدورة الحادية عشرة ١٩٨٣ - ١٩٨٤
٦٧	القبول فى المعاهد الأزهرية وجامعة الأزهر
	الدورة الثانية عشرة ١٩٨٤ - ١٩٨٥
٧٥	الدعوة وإعداد الدعاة
٨٣	جامعة الأزهر .. الواقع والمشكلات
	الدورة الثالثة عشرة ١٩٨٥ - ١٩٨٦
٩٠	إعداد معلم المعاهد الأزهرية ووسائل النهوض بتدريبه
٩٩	مباني المعاهد الأزهرية ومنشأتها
	الدورة الرابعة عشرة ١٩٨٦ - ١٩٨٧
١٠٥	دور الأزهر فى محو الأمية الدينية وفى تكوين الشخصية الإسلامية
	الدورة الخامسة عشرة ١٩٨٧ - ١٩٨٨
١١١	تطوير الدراسة بمؤسسات الأزهر
	الدورة السادسة عشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩
١٢٢	سياسة تدريس اللغات الأجنبية فى معاهد الأزهر وجامعته

## الدورة السابعة عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠

- ١٢٩ خطة الدراسة والمناهج الدراسية بالمعاهد الأزهرية  
١٣٤ تعليم اللغة العربية للطلاب الوافدين على معاهد الأزهر وجامعته من غير الناطقين باللغة العربية

## ٢ - البحث العلمى والتكنولوجيا

### الدورة الأولى ١٩٧٤

- ١٣٩ الأوضاع الراهنة فى التعليم والبحث العلمى  
١٤٠ مبادئ واعتبارات عامة فى البحث العلمى والتكنولوجيا

### الدورة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٧٥

- ١٤٣ السياسة العلمية وعناصرها

### الدورة الثالثة ١٩٧٥ - ١٩٧٦

- ١٤٧ تنشيط البحوث العلمية وربطها بالانتاج

### الدورة الرابعة ١٩٧٦ - ١٩٧٧

- ١٥٠ استراتيجيات البحث العلمى فى المرحلة القادمة  
١٥٢ دور البحث العلمى فى التنمية الزراعية  
١٥٩ دور البحث العلمى فى الصناعة والتكنولوجيا

### الدورة الخامسة ١٩٧٧ - ١٩٧٨

- ١٦٤ دور البحث العلمى فى التعليم العام  
١٦٧ التنسيق والتكامل بين هيئات البحث العلمى ووحداته فى الجامعات ومراكز البحوث

### الدورة السادسة ١٩٧٨ - ١٩٧٩

- ١٦٩ دور العلماء فى التخطيط القومى والإقليمى  
١٧٤ دور البحث العلمى فى التشييد والبناء

### الدورة السابعة ١٩٧٩ - ١٩٨٠

- ١٧٥ تطوير المناخ العلمى وتنميته  
١٧٨ البحث العلمى وترشيد العمل بمراكزه

	الدورة الثامنة ١٩٨٠ - ١٩٨١
١٨٣	دور الجمعيات العلمية فى تنشيط البحث العلمى
١٨٨	حول اقامة نظام قومى للإعلام والتوثيق العلمى
١٩٥	نقل التكنولوجيا
٢٠٢	دور العلماء والباحثين فى دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية
	الدورة التاسعة ١٩٨١ - ١٩٨٢
٢٠٤	دور العلماء والباحثين فى المحافظة على البيئة
٢١٠	العلاقات العلمية الخارجية
	الدورة العاشرة ١٩٨٢ - ١٩٨٣
٢١٣	مشكلات البحث التربوى
٢١٩	سياسة نقل نتائج البحوث الى حيز التطبيق
٢٢٤	سياسة خدمات المعلومات
	الدورة الحادية عشرة ١٩٨٣ - ١٩٨٤
٢٢٨	سياسة توفير الاحتياجات من الأجهزة العلمية
٢٣٥	دور التعليم فى إعداد الباحثين
	الدورة الثانية عشرة ١٩٨٤ - ١٩٨٥
٢٣٧	دور العلم والعلماء فى التمهيد لاتخاذ القرار
	الدورة الثالثة عشرة ١٩٨٥ - ١٩٨٦
٢٤٠	دور البحث العلمى فى إنتاج الطاقة واستخدامها
	الدورة الرابعة عشرة ١٩٨٦ - ١٩٨٧
٢٤٩	العلوم والتكنولوجيات الحديثة والمستحدثة
٢٥٣	القصور فى الاستفادة من دراسات الهيئات العلمية
	الدورة السادسة عشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩
٢٥٩	توفير الأمان فى أنشطة البحث العلمى والتكنولوجيا
	الدورة السابعة عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠
٢٦٢	التكنولوجيا الحيوية ودورها فى التنمية

### ٣ - محو الأمية وتعليم الكبار

#### الدورة الأولى ١٩٧٤

- ٢٦٩ مبادئ واعتبارات في محو الأمية وتعليم الكبار
- ٢٧٠ مشروع مقترح بشأن محو أمية الصغار الذين تخلفوا عن ركب التعليم  
الدورة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٧٥
- ٢٧٣ مشروع الخطة القومية لمحو الأمية  
الدورة الثالثة ١٩٧٥ - ١٩٧٦
- ٢٧٨ برامج تعليم الكبار في مصر
- ٢٨٦ إعداد المعلمين للعمل في محو الأمية وتعليم الكبار
- ٢٨٧ دور الإذاعة والتلفزيون في علاج مشكلات الأمية  
الدورة الرابعة ١٩٧٦ - ١٩٧٧
- ٢٨٨ وسائل دفع المواطنين الأميين إلى استغلال الفرص المتاحة لمحو أميتهم  
مشكلة الارتداد إلى الأمية
- ٢٩٢ الدورة الخامسة ١٩٧٧ - ١٩٧٨
- ٢٩٤ تقييم نتائج توصية المجلس عن مدرسة الفصل الواحد
- ٣٠٣ تقييم تجربة محو الأمية بقرية ترسا  
الدورة السادسة ١٩٧٨ - ١٩٧٩
- ٣١٠ مشروع حملة قومية لمحو الأمية  
الدورة السابعة ١٩٧٩ - ١٩٨٠
- ٣١٦ خطة مقترحة لمحو أمية الذكور ( من سن السادسة حتى نهاية مرحلة التجنيد )
- ٣١٩ دروس مستفاده من تجارب محو الأمية في الدول النامية  
الدورة الثامنة ١٩٨٠ - ١٩٨١
- ٣٢٥ خطة اعلامية للدعوة لمحو الأمية على المستويين المركزي والمحلى  
الدورة التاسعة ١٩٨١ - ١٩٨٢
- ٣٣٢ نحو سياسة مستقبلية لتعليم الكبار

	الدورة العاشرة ١٩٨٢ - ١٩٨٣
٣٤٠	سياسة ربط محور الأمية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع الانتاجية
	الدورة الحادية عشرة ١٩٨٣ - ١٩٨٤
٣٤٧	دور المحليات فى محور الأمية
	الدورة الثانية عشرة ١٩٨٤ - ١٩٨٥
٣٥٤	تحديث تشريعات محور الأمية
	الدورة السابعة عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠
٣٥٩	الحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار فى عقد التسعينات
	٤ - القوى العاملة
	الدورة الأولى ١٩٧٤
٣٧٥	مبادئ واعتبارات فى تخطيط القوى العاملة
	الدورة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٧٥
٣٧٩	استكمال تعليم وتدريب المتخلفين والمتسربين من المرحلتين الابتدائية والاعدادية
	الدورة الثالثة ١٩٧٥ - ١٩٧٦
٣٨٠	استراتيجية إعداد الفنيين حتى عام ٢٠٠٠
٣٨٢	إنشاء هيئة لشئون العمالة المصرية بالخارج
٣٨٤	إعداد الفنيين على مستويات العمالة المختلفة
	الدورة السادسة ١٩٧٨ - ١٩٧٩
٣٩١	العمالة فى القطاع العام
٣٩٧	العمالة فى منشآت القطاع الخاص
	الدورة الثامنة ١٩٨٠ - ١٩٨١
٤٠٢	العمالة فى القطاع الحكومى



مطبوعات  
المجالس القومية المتخصصة  
- ٢٥٢ -

القاهرة  
١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م



### صدر من هذه الموسوعة :

- المجلد الاول : الزراعة والرى
- المجلد الثانى : الصناعة
- المجلد الثالث : السياسات المالية والاقتصادية
- المجلد الرابع : النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية
- المجلد الخامس : السياحة
- المجلد السادس : التعليم العام والفنى
- المجلد السابع : التعليم الجامعى والعالى
- المجلد الثامن : التعليم الأزهرى - البحث العلمى والتكنولوجيا - محو الأمية وتعليم الكبار - القوى العاملة



تحت الطبع :

المجلد التاسع : ويبدأ بالعدالة والتشريع



## The Specialized National Councils

have been established according to Article 164 of the Constitution of the Arab Republic of Egypt, in order to "assist in formulating a stable general policy in all fields of national activity".

*They consist of:*

- The National Council for Education, Scientific Research and Technology (1974)
- The National Council for Production and Economic Affairs (1974)
- The National Council for Culture, Literature and Information (1978)
- The National Council for Services and Social Development (1979)

## المجالس القومية المتخصصة

أنشئت المجالس القومية المتخصصة بموجب المادة ١٦٤ من الدستور لتعاون في رسم السياسات العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومى .

**وتتكون من :**

- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ( سنة ١٩٧٤ ) .
- المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية ( سنة ١٩٧٤ ) .
- المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام ( سنة ١٩٧٨ ) .
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية ( سنة ١٩٧٩ ) .

Supervisor General : Dr Mohamed Abdel Kader Hatem

المشرف العام : د . محمد عبد القادر حاتم

Secretary General, Chancellor : Mr. Talaat Hammad

الأمين العام : المستشار طلعت حماد

العنوان : ١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة. Egypt. Cairo. Nile Corniche St. , 1113 Address:











